كارثة التجنيس

آراء الكتّاب و المفكرين و المنظمات البحرينية حول التجنيس

مركز البحرين للدراسات العالمية و الاستراتيجية
الطبعة الأولى 2009/12

مقدمة «مركز لؤلؤة البحرين للدراسات والبحوث»

تتميز ثورة البحرين بعمق جذورها التاريخية، والتي تمتد لاكثر من قرنين هي تاريخ قدوم عصابة آل خليفة لحكم البحرين بمساندة الإستعمار البريطاني؛ اضافة إلى انها تغطي مساحة شاسعة من المفاهيم والاسباب تتعدى الفساد المستشري في البلاد او انتهاك حقوق العباد، والتي من اجلها كانت ازمة ثقة حادة بين العصابة الحاكمة والشعب، مما ادى لإستجلاب الأول للمرتزقة في كافة اجهزته القمعية.

قدم المعارضة البحرينية من جهة، وتمتع شعبه باعلى المستويات الاكاديمية من جهة اخرى كانت رافداً لإثراء المكتبة العربية بالكثير من الكتب والمصادر، والتي تُمنع باجمعها في البحرين ضمن سياسة تكميم الافواه وإزهاق الأرواح، ومن أجل هذا يقوم «مركز لؤلؤة البحرين للدراسات والبحوث» المنبثق من «إئتلاف شباب ثورة 14 فبراير» بنشر نسخة رقمية مصورة من تلك المصادر والتعريف بها وما تحويه اولاً، اضافة لتعاونه مع كافة المراكز والمؤسسات المعنية بالأبحاث السياسية والاجتماعية والتاريخية في مجاله لاحقاً.

هذا الكتاب

الكتاب: كارثة التجنيس

المؤلف: مقالات لمجموعة مؤلفين

الناشر: مركز البحرين للدراسات العالمية والاستيراتيجية. سنة النشر: 2009 م

تعريف:

لعل شعب البحرين وحده من ابتلي بكل انواع الظلم في آنٍ واحد، فقط سلط عليه الاستعمار قراصنة مجرمين، لا ينتمون اليه باي نوع من علاقات الشعوب بحاكميهم، اللهم الا علاقة الغازي المحتل بالشعب، فكانت منهم افظع الجرائم، وابشع خطط الاستعباد والابادة الجماعية؛ ومنها ملف التجنيس الذي تُعد عصابة آل خليفة رائدته، بعد الاستفادة من التجربة الاسرائيلية.

ملف التجنيس السياسي في البحرين ابرز دليل على ما تعيشه عصابة آل خليفة من ازمة شرعية (قبل ان تكون دستورية)، حيث لم يرضى بوجودهم –فضلاً عن حكمهم– شعب البحرين منذ ان وطات اقدامهم ارض البحرين كغزاة محتلين، وكانت المعارضة والنضال الدائم ضدهم فخر هذا الشعب، ومثالاً لارادة الشعوب التي لا تكل ولا تمل ضد الطواغيت.

يحمل هذا الكتاب عدة مقالات منشورة من كافة الكتاب البحرينين، سنة وشيعة، موظفي العصابة الحاكمة واحرار معارضين، كلهم يجمعون على خطر هذا الملف الذي يهدد استقرار النسيج الاجتماعي، وينذر بمستقبل دموي واستكمال خطة الابادة التي تعمل عليها العصابة المجرمة.

يحوي هذا الكتاب مناقشة هذا الملف من جوانب عدة، قانونية تثبت المؤامرة، وتاريخية تعطي لمحة من عمق المعاناة، وكذلك استشرافية لما قد ينتج من هذه الجريمة .. وهو يحمل بين طياته الكثير من الاوراق التي يحتاج كل واحد منها لكتاب يدرسها بانفراد ...

مقدمة المركز

رصد مركز البحرين للدراسات العالمية و الاستراتيجية أهم قضية يعاني منها شعب البحرين في العقد الحالي ألا وهي التجنيس ، و هي قضية كبيرة من المتوقع أن يكون لها آثار خطيرة تأخذ طابعا كارثيا.

و بطريقة أهل البحرين أدرى بشعابهم فقد درس المركز مجموعة كبيرة من المقالات و البحوث و الدراسات كتبتها أقلام الكتاب و المفكرين البحرينيين حول هذه القضية ، فرأى إجماعا وطنيا على الأضرار الرئيسية التي يخلفها التجنيس على الأوضاع السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية في البحرين ، و التي ستؤدي إلى مزيد من الظلم و الضيم على شعب هذه الجزر الطيبة.

و هي تزداد سوءا كلما ازدادت أعداد المجنسين ، و بسببها ازدادت معدلات الجريمة و النزاعات، و كثرت الجرائم و الانتهاكات، و ضربت برياحها على الخدمات الصحية والاجتماعية و على سوق العمل ، لكن الأعظم ما يخبئ المستقبل لأبناء البحرين من كوارث و نكبات بسبب التجنيس قد لا يسلم منها من جاء بهم ، و تضاعفت آثاره فتجاوزت حاضر و مستقبل البحرين إلى أمن الخليج و المنطقة العربية في مستقبلها.

و هذه مقالات من مجموعة من كتاب و مفكري البحرين درست هذه الكارثة و خرجت بنتائج سلبية هائلة، و غالبيتها كتبت في الصحافة البحرينية هابطة سقف الحرية و ضيقة الاستقلالية ، و كتابها متعددوا الاتجاهات و الأفكار و الآراء و لكنهم متحدون في تشخيص موضوع التجنيس و آثاره السلبية الرهيبة، بل لم نجد أقلاما بحرينية وطنية صادقة تقف مع مشاريع التجنيس، التي هي في حقيقتها مشروع حرب إبادة للسكان الأصليين، و استبدالهم بآخرين مختلفي المناطق و الثقافات مما سيحدث زلزالا في البلد في السنوات القليلة القادمة تتعدى حدوده الجزر البحرينية.

سنضع هذه المقالات دون أي تصرف منا ، بل كما أخذت من مصادرها الأصلية، و غالبية كتابها معروفون في أرض البحرين و بعضها لكتاب نظام الحكم نفسه، فهي تعطي نبذة عما يجري في البحرين من تجنيس و تمثل حزمة معلومات تغني الدارسين و الدراسات التي تتناول موضوع التجنيس ، كما أنها لا تعبر عن وجهة نظر المركز و أنما وجهة نظر أصحابها الذين يمثلون أهل البحرين جميعا.

مركز البحرين للدراسات العالمية و الاستراتيجية ــ مبدع ــ
كانون الأول 2009

الأجانب و التجنيس

الكاتب : أحرار البحرين

وتجدر الاشارة الى ان تشكيل الحرس الوطني يمثل تخبطا واضحا في سياسة ولي العهد. فقد سبق ان كان هناك حرس وطني في مطلع السبعينات ثم تحول الى »قوة الدفاع« قبل ان يصبح جيشا. والعودة الى تشكيل الحرس الوطني يؤكد خوف ولي العهد من الغضب الشعبي وعدم ثقته في جهاز الامن والشغب. فهذان الجهازان يتبعان لعمه رئيس الوزراء ولا يستطيع الاعتماد عليهما، اما الجيش فقد تفشى الفساد والمشاكل فيه واتضح ذلك بعد لجوء الملازم اول ناصر آل خليفة الى قطر الشهر الماضي. وقد شرع ولي العهد في تشكيل احرس باستقدام آلاف المجندين من سوريا والاردن. ويقول بعض التقارير ان هناك عملية تجنيس مستمرة لحوالي سبعة آلاف من هؤلاء، خصوصا بعد ان خصوصا بعد ان اتضح للرأي العام ان المعارضة استفادت كثيرا على الصعيد الاعلامي من كون قيادة جهاز الامن واغلبية قوات الشغب هم من الاجانب الذين لا ينتمون الى البحرين. ويظن ولي العهد ان الانتماء يتمثل بالتجنيس غير المشروع. ففي الوقت الذي يحرم فيه ابناء البحرين من جوازات السفر ويشرد المئات منهم في اصقاع الارض يستقدم آل خليفة المرتزقة من كل مكان لحماية نظام القمع الرافض لعودة الدستور والبرلمان.

حركة أحرار البحرين الإسلامية | 15-01-1996

اجابت الحكومة البريطانية على سؤال قدمه اللورد ايفبوري حول تسليح القوات البحرينية وتدريبها. وكان اللورد ايفبوري قد سأل حكومة صاحبة الجلالة عن المعلومات التي استلمتها من حكومة البحرين وعن اسباب توظيف اجانب في جهاز الشرطة والقوات المسلحة، وتجنيس هؤلاء الاجانب وعائلاتهم، وما اذا كانت قد بحثت لترى ما اذا كان اي من الاسلحة المرخص بتصديرها من المملكة المتحدة الى البحرين سوف تستعمل من قبل وحدات تضم هؤلاء الاجانب، وما اذا كانت تتوقع ان تقوم بتدريب هذه الوحدات؟

وجاء جواب الحكومة البريطانية كما يلي« كما هو الحال مع بقية دول مجلس التعاون الخليجي، فان نسبة كبيرة من العمالة في البحرين من الاجانب. وحسب علمنا فان حكومة البحرين تقوم بتوظيف عدد من المواطنين الاجانب في جهاز الشرطة والقوات المسلحة. اما مسألة توظيفهم او جنسياتهم فهي قضايا تخص السلطات البحرينية وحدها. ان كل طلبات تراخيص التصدير يتم فحصها مع الاخذ بعين الاعتبار عددا من الشروط. وقد اعطيت تراخيص لتصدير اجهزة لكل وحدات قوات الامن البحرينية، ومن بينها قوة الدفاع البحرينية، والحرس الوطني البحريني التي حصلت قواتها على بعض التدريب من وزارة الدفاع. اننا لم نقدم اي تدريب للشرطة في البحرين».

حركة أحرار البحرين الإسلامية | 29-6-1997

أكدت وزارة الخارجية البريطانية وجود ما بين 8000 و 10.000 اجنبي يعملون لدى الحكومة سواء في جهاز الشرطة ام الجيش. وجاء في الرسالة التي كتبها ديريك فاتشيت، وزير الدولة للشؤون الخارجية، الى نايجيل جونز، عضو البرلمان من حزب الاحرار الديمقراطيين، ما يلي»اشكرك على رسالتك المؤرخة في ٥ يونية حول المقالة التي نشرتها صحيفة »الفايننشال تايمز« في ٨٢ مايو بشأن الاقتصاد البحريني، وخصوصا قلقك حول الانعكاسات الديمغرافية فيما لو كان هناك استقدام لاعداد كبيرة من الاجانب. ان سفارتنا في البحرين تقدر ان ما بين 8000 و 10.000 شخص من البلدان التي ذكرتها مقالة الفايننشال تايمز مستخدمون لدى حكومة البحرين في جهازي الشرطة والجيش من بين قوة بشرية قدرها 30,000 ، وتوظيفهم لا يمثل، كما افترضت».

حركة أحرار البحرين الإسلامية|03-07-1998

عملية التجنيس تستهدف التهميش والتذويب

الكاتب : من خطب الجمعة للشيخ عيسى قاسم

.....

أيها الأخوة

مسألة التجنيس التي مختلف على ثبوتها وعدم ثبوتها وإن أعطت الصحافة إشارات الثبوت هذه المسألة مسألة تمس حاضر الوطن ومستقبله ومصلحة الشعب والدولة معاً الشعب كل الشعب الشعب صاحب الأرض كل الشعب سنيه وشيعيه والكلام في المسألة من منطلق المصلحة الوطنية التي يحافظ عليها الإسلام حيث إن الوطن وطن إسلامي وهناك أيضاً قلق شديد وبالغ واضطراب كبير يحتاج إلى طمأنه من تصريحات صريحة من قبل المسؤولين، قلق يساور نفوس قسم من المواطنين خوف أن عملية التجنيس تستهدف التهميش والتذويب لقسم من أبناء هذا الوطن الخاص ، لنا حسن ثقة في الدولة خاصة من خلال تدشين مرحلة جديدة في التعامل مع الشعب يخفف من غلوا قلقنا أما أن ينتهي هذا القلق فإنه يحتاج إلى تصريحات صريحة في هذا الشأن .

.....

.....

جزء من خطبة الجمعة| بتاريخ 01-06-2001 م الموافق 8- ربيع الأول-1422 هـ | جامع الإمام الصادق(ع) بالدراز.

الجنسية البحرينية

الكاتب : المحامي عيسى إبراهيم

تعريف الجنسية:

الجنسية لغة مشتقة من كلمة (جنس) وتعني نوع أو الانتساب إلى نوع معين ويتم استخدام كلمة جنس للدلالة على معان ومقاصد مختلفة، إلا أن الجنسية المقصودة هنا هي تلك العلاقة أو الرابطة التي تقوم في الواقع المعاصر بين الفرد والدولة ويتم من خلالها تحديد كون هذا الشخص أجنبياً عن الدولة أو وطنياً ينتمي إليها، ويقال عن الجنسية إنها الأداة التي يتم على أساسها التوزيع القانوني للأفراد بين الدول أو هي الوسيلة التي بمقتضاها يتحدد ركن الشعب في الدولة(إضافة إلى ركني السلطة والإقليم).

وقد أختلف فقـــهاء القانـــون بشـــأن تعريف تلك الرابطة أو العلاقة فعرفها البعض بأنها (رابطة سياسية وروحية بين الفرد والدولة) في حين عرفها البعض الآخر بأنها(رابطة سياسية وقانونية تنشئها الدولة بقرار منها فتجعل الفرد تابعاً لها) إلا أن القضاء في كل من مصر ولبنان قد استقر على أن (الجنسية رابطة سياسية وقانونية بين الفرد ودولة توجب عليه الولاء لها وتوجب عليها حمايته ومنحه المزايا المترتبة على هذه الرابطة).

وقد قالت محكمة العدل في أحد أحكامها(أن الجنسية هي بمثابة علاقة قانونية جوهرها واقعة اجتماعية تربط بين الفرد والدولة قوامها تضامن حقيقي في الوجود ومصالح وعواطف يساندها تبادل في الحقوق والواجبات).

والجنسية بالمعنى المتقدم تترتب عليها آثار مختلفة أهمها الآتي:

(1) يتحدد بموجبها القانون الواجب التطبيق بشأن حالة الفرد الشخصية وكذلك اختصاص المحاكم بنظر الدعاوى التي يكون طرفاً فيها(الأهلية، صحة الهبة، الزواج).

(2) تحدد بموجبها الحق في ممارسة الحقوق والالتزام ببعض الواجبات، فالحقوق السياسية تكون ممارستها حصراً على الوطنين كحق التصويت والترشيح وتأسيس الأحزاب أو الانتماء إليها أو حتى المنظمات النقابية عادة ما يكون من حق المواطن فقط وكذلك الحق في تولي المناصب العامة، فقد نصت الفقرة) و (من المادة) 1 (من الدستور الأصلي والجديد على أن للمواطنين حق المشاركة في الشؤون العامة والتمتع بالحقوق السياسية.

أما الواجبات فإن بعضها لا يلزم به إلا الوطني كالخدمة العسكرية وسداد بعض أنواع الضرائب وتطبيق الأحكام على بعض أنواع الجرائم كالخيانة العظمى حيث لا تقوم تلك الجريمة إلا بحق مواطن ينتمي إلى الدولة بجنسيته.

(3)فرض الجنسية التزاماً أساسياً على الدولة مقتضاه السماح لرعاياها بالدخول في إقليمها والإقامة الدائمة فيه دون أن يكون لها الحق في إبعادهم أو منعهم من الرجوع إليها(المادة 17 من الدستور الجديد والمادة 17 أيضاً من الدستور الأصلي).

(4)على الصعيد الدولي فإن الحماية الدبلوماسية لا يمكن للدولة أن تسبغها إلا على مواطنيها الموجودين بالخارج وكذلك لا يستفيد من حماية أو مزايا اتفاقية بين الدولتين إلا مواطني هاتين الدولتين.

(5)تحديد الاختصاص القضائي لنظر أية دعوى تقام على المواطن كما هو الحال في نص المادتين) 14 (و) 16 (من قانون المرافعات المدنية والتجارية .

أساس الجنسية البحرينية:

تقسم أغلب التشريعات الجنسية عادة إلى جنسية أصلية وجنسية مكتسبة ، فالجنسية الأصلية هي التي يكتسبها الفرد منذ أو في لحظة ميلاده وتقوم عادة على حق الدم (الذي يقصد به في أغلب الدول علاقة البنوة من جهة الأب والأم) فالدولة تقرر أن المولود من أب أو أم يتمتع أحدهما بجنسيتها يعتبر هو أيضاً متمتع بها حكماً.

أما في الدول الإسلامية فإن حق الدم أو البنوة الذي يبنى عليه الحق في اكتساب الجنسية إنما يقوم فقط على حق الدم من جهة الأب بشكل عام ويؤخذ بها من جهة الأم بشكل استثنائي كما هو الحال بالنسبة للمولود لأم بحرينية من أب مجهول أو لم تثبت نسبته لأبيه قانوناً.

كما تبنى الجنسية الأصلية على حق الإقليم الذي يعني حق المولود على إقليم الدولة في جنسيتها وأن كان أبوه أجنبياً مع إسناد ذلك اساس بشرط إقامة الأسرة لمدة معينة أو بناء الجنسية على حق الدم وحق الإقليم معاً، وقد نظم التشريع البحريني الجنسية الأصلية في المادتين الرابعة والخامسة من قانون الجنسية البحرينية لعام 1963م تحت عنوان (البحرينيون بالسلالة والبحرينيون بالولادة) وهما ما يمكن أن نطلق عليهما الجنسية الأصلية وهي كقاعدة تقوم على رابطة البنوة من جهة الأب واستثناء من جهة الأم كما تمت الإشارة إليه فيما تقدم.

أما الجنسية المكتسبة فإنها تمنح للشخص عادة بتاريخ لاحق على ميلاده ويسميها البعض بالجنسية المختارة بينما الجنسية الأصلية تسمى الجنسية المفروضة، وغالباً ما يكون للتمييز بين نوعي الجنسية أثر على حقوق المتمتع بأي منهما، فحامل الجنسية المكتسبة يمكن سحبها منه ويخضع عادة إلى فترة اختبار قد يحرم خلالها من ممارسة بعض الحقوق ويعامل معاملة تقترب من وضع الأجنبي في حين أن حامل الجنسية الأصلية لا يخضع لمثل ذلك ولا يمكن سحب الجنسية منه إلا في حالتي الخيانة العظمى أو ازدواج الجنسية طبقاً لنص الدستور.

الجنسية البحرينية الأصلية:

قسم القانون البحريني كما صدر سنة 1963م الجنسية الأصلية إلى نوعين:

(1)جنسية بحرينية بالسلالة.
(2)جنسية بحرينية بالولادة.

الجنسية البحرينية بالسلالة – هي ما نصت عليه الفقرة) أ (من المادة) 4 (من القانون على أنه يعتبر بحرينياً بالسلالة من ولد في البحرين قبل أو بعد العمل بقانون الجنسية على أن يكون أبوه بحرينياً عند تلك الولادة، كما نصت الفقرة) ب (من قانون الجنسية على اعتبار المولود خارج البحرين بحرينياً إذا كان أبوه بحرينياً عند تلك الولادة على أن يكون هذا الأب أوجد الشخص لأبيه قد ولد في البحرين.

أما الفقرة) ج (فاعتبرت البحريني بالسلالة من يولد في البحرين أو خارجها وتكون أمه بحرينية على أن يكون مجهول الأب أو لم تثبت نسبته إلى أبيه قانوناً أو أن يكون أبوه لا جنسية له.

أما الجنسية البحرينية بالولادة فقد قررتها الفقرة) أ (من المادة) 5 (من قانون الجنسية أن المولود في البحرين يعتبر بحرينياً بشرط أن يكون والده قد ولد فيها وجعل منها محل إقامته العادية عند ولادة ذلك الشخص على أن لا يكون ذلك الشخص حاملاً لجنسية أخرى ولم يشترط القانون هنا أن يكون الأب بحرينياً، كما نصت الفقرة) ب (من ذات المادة على أنه يعتبر بحرينياً المولود في البحرين لأبوين مجهولين ويعتبر اللقيط مولوداً فيها ما لم يثبت العكس.

ملاحظات بشأن نص المادتين الرابعة والخامسة:

يلاحظ بشأن المادة الرابعة أن الجنسية المنصوص عليها في الفقرة) أ (لم تكن تثير أية إشكالات ولا ترفع بشأنها أية دعاوى إلا أن نص الفقرة) ب (أثار بعض الإشكالات إذ مطلوب أن يتم إثبات أن المولود خارج البحرين إما بشهود أو من خلال سجلات إدارة الهجرة والجوازات أو جواز السفر أن أباه بحريني بالسلالة طبقاً لنص الفقرة) أ (أي مولود في البحرين أو أن جده لأبيه قد ولد في البحرين.

أما نص الفقرة) ج (فأنه يشترط لكي تثبت للمولود في البحرين أو خارجها الجنسية البحرينية أن تكون أمه بحرينية عند ولادته في ثلاث حالات :

(1)أن يكون مجهول الأب.
(2)لم تثبت نسبته لأبيه قانوناً.
(3)أن يكون أبوه لا جنسية له.

ويلاحظ أن الفقرة) أ (من المادة الخامسة قد نصت على أن المولود في البحرين يعتبر بحريني شرط ثبوت الآتي-:

(1)أن يولد في البحرين.
(2) أن يكون أبوه ولد في البحرين.
(3)أن يكون الأب قد جعل إقامته العادية عند ولادة ذلك الشخص في البحرين.
(4)أن لا يكون الشخص حاملاً لجنسية أخرى.

أما الفقرة) ب (فتتعلق باستحقاق مجهول الأبوين للجنسية ويعتبر اللقيط أو مجهول الأبوين مولوداً في البحرين ما لم يثبت العكس.
وقد كانت تلك الحالات تستوعب العديد من الأشخاص وتوفر لهم استحقاق الجنسية إلا أن قانون الجنسية الذي صدر في عام 1963م وعلى الأخص المادتين اللتين تم عرضهما، قد تم تعديلهما بموجب المرسوم بقانون رقم 12 لسنة 1989م فأصبحت المادتان الرابعة والخامسة كما يلي:

المادة (4) تنص على الآتي:
يعتبر الشخص بحرينياً:

(I) إذا ولد في البحرين أو خارجها وكان أبوه بحرينياً عند تلك الولادة.
(II) إذا ولد في البحرين أو خارجها وكانت أمه بحرينية عند ولادته، على أن يكون مجهول الأب أو لم تثبت نسبته لأبيه قانوناً.

أما المادة (5) فأصبحت كما يلي:
يعتبر الشخص بحرينياً إذا ولد في البحرين لأبوين مجهولين ويعتبر اللقيط مولوداً فيها ما لم يثبت العكس.

ويلاحظ أن التعديل المشار إليه ومن قراءة نصي المادتين المعدلتين قد ضيق من مجال استحقاق الجنسية البحرينية فأصبح المولود لأم بحرينية وأب لا جنسية له لا يستحق الجنسية، كما أصبح المولود في البحرين من أب لا جنسية له حتى وأن كان هذا الأب قد جعل البحرين مقر إقامته العادية وربما يكون لم يغادر البلاد مدة حياته، لا يستحق الجنسية، لذلك أرى أن هذا التعديل سيضاعف أو ضاعف من مشكلة من لا جنسية لهم أو ما شاعت تسميتهم) بالبدون(، وفضلاً عن ذلك فأن التعديل أعطى مجهول الأب أو من لم تثبت نسبته لأبيه قانوناً وضعاً أفضل من المولود لأم بحرينية وأب لا جنسية له من زواج شرعي صحيح.

وبهذا الصدد من الجدير القول أن هذا التعديل لا ينطبق على حالات المولودين قبل نشر التعديل في الجريدة الرسمية فالمولود في البحرين قبل هذا التعديل لأم بحرينية وأب لا جنسية له يستحق الجنسية قانوناً وكذلك المولود في البحرين لأب مولود في البحرين لا جنسية له بشرط أن يكون هذا الأب قد جعل البحرين مقر إقامته العادية وقت ولادة الشخص.

وقد حكمت محكمة الاستئناف العليا بمنح شخص الجنسية البحرينية أمه بحرينية الجنسية وأبوه لا جنسية له استناداً لنص القانون قبل التعديل وينسجم هذا القضاء لا شك مع المتفق عليه فقهاً من أن الجنسية تستحق وتكتسب وقت الولادة وأن المطالبة بها أو الحكم بها يعد تقريراً وكشفاً وليس منحاً لها، وتطبيقاً لمبدأ عدم رجعية القوانين وسريانها على الوقائع التي تحدث بعد تاريخ تطبيقها.

الجنسية المكتسبة أو البحرينيون بالتجنس:

يعرف التجنس بأنه كسب جنسية الدولة في وقت لاحق على ميلاد الشخص بناء على طلبه إذا توفرت فيه شروط معينة، وتتمتع الدولة في التجنس بسلطة التقدير والحرية في منح الجنسية أو رفض طلب التجنس، فالجنسية المكتسبة تعتبر منحة تلتمس من الدولة وليست التزاماً قانونياً عليها، كما أنها لا تفرض على الشخص وهي حتى إذا أعطيت للشخص حق له ردها أو التنازل عنها وللدولة حق سحبها أو تجريد من منحت له منها طبقاً للقانون.

الشروط المطلوب توافرها:

حددت المادة السادسة من القانون الشروط التي إذا توافرت في شخص أمكن بأمر من سمو أمير البلاد منحه الجنسية وهذه الشروط هي كما يلي:

(1) أن يكون كامل الأهلية.
(2) أن يتقدم بطلب الحصول على الجنسية.
(3) الإقامة مدة 25 سنة متتالية للأجنبي والإقامة 15 سنة للعربي.
(4) حسن الأخلاق.
(5) معرفة اللغة العربية معرفة كافية.
(6) أن يكون لديه عقار مسجل باسمه لدى التسجيل العقاري.

وأعتقد أن الشرط الأخير ربما أصبح قابل للتطبيق لمصلحة مواطني مجلس التعاون وكذلك الأجانب ممن يؤول إلى ملكيتهم عقار عن طريق الإرث، ويمكن بأمر سمو الأمير منح الجنسية لمن يشاء أو للعربي الذي قدم للبحرين خدمات جليلة وهذا الحق هو استثناء لا يجب التوسع فيه.

ومن الجدير بالملاحظة أن نص البند) 4 (من المادة السادسة كان يقرر أن منح شخص الجنسية البحرينية بالتجنس يعني حكماً اعتبار زوجته وأولاده القصر بحريينين بالتجنس فوراً، إلا أن هذا النص قد تم تعديله بموجب المرسوم بقانون رقم 12 لسنة 1989م فأصبح حكمه ينص على أن منح الجنسية البحرينية بموجب أحكام المادة) 6 (يترتب عليه اكتساب أولاد الشخص القصر الجنسية البحرينية بالتجنس ويكون لهم خلال سنة من بلوغهم سن الرشد اختيار الجنسية الأصلية.

وينسجم حق أبناء المتجنس في اختيار جنسيتهم الأصلية مع مبدأ عدم فرض الدولة جنسيتها على أحد ومع تسمية الجنسية المكتسبة بالجنسية المختارة، إلا أن النص المعدل لم ينص على اعتبار زوجة المتجنس بحرينية خلافاً للنص قبل التعديل فقد نص التعديل على أن زوجة المتجنس لا تصبح بحرينية تلقائياً بمجرد تجنس زوجها بل لابد أن تطلب منحها الجنسية من وزير الداخلية وأن تستمر مقيمة مع زوجها في البحرين لمدة خمس سنوات من تاريخ الطلب وأن تكون علاقة الزوجية مع المتجنس لم تنته لغير وفاة الزوج.

وقد أعطى التعديل لوزير الداخلية حق الإعفاء من كل المدة أو بعضها وأن للوزير حق حرمان الزوجة من اكتساب الجنسية

البحرينية بقرار مسبب .ويلاحظ هنا أيضاً أن النص ينسجم مع مبدأ أن التجنس يجب أن يكون بناء على إرادة الشخص وإن كان يؤدي إلى اختلاف في الجنسية داخل الأسرة الواحدة مما قد يتسبب في بعض الإشكالات القانونية للأسرة.

جنسية الأجنبية المتزوجة من بحريني:

نصت المادة) 7 (فقرة واحد المعدلة على أن المرأة الأجنبية التي تتزوج من بحريني لا تصبح بحرينية إلا إذا أعلنت وزير الداخلية برغبتها في كسب هذه الجنسية البحرينية واستمرت العلاقة الزوجية قائمة لمدة خمس سنوات من تاريخ إعلان رغبتها ويجوز لوزير الداخلية الإعفاء من كل هذه المدة أو بعضها، كما يجوز لوزير الداخلية لأسباب تتعلق بالأمن القومي والنظام العام حرمان المرأة الأجنبية من كسب الجنسية البحرينية بطريق التبعية لزوجها.

إن تعديل المادة السابعة قد نتج عنه تحديد مدة خمس سنوات لاستحقاق المرأة الأجنبية التي تتزوج من بحريني للجنسية البحرينية، بينما كانت قبل التعديل تكسبها فوراً بمجرد قيام العلاقة الزوجية ، ويبدو أن اشتراط المدة المذكورة قصد به التأكد من استمرار الحياة الزوجية وارتباط المرأة الأجنبية بالبلاد وانسجامها مع المجتمع البحريني ومنع التحايل لاكتساب الجنسية البحرينية من قبل الأجنبيات بموجب عقود صورية أو ما شابه ذلك، ويبدو أن اكتساب المتزوجة من بحريني للجنسية البحرينية أصبح عملياً يتطلب إنجاب الزوجة من البحريني ، إلا أن الملاحظ أن الأجنبية المتزوجة من بحريني لا تفقد جنسيتها التي اكتسبتها إذا انتهت الحياة الزوجية إلا إذا استردت جنسيتها الأصلية أو كسبت جنسية أخرى، وربما قصد من ذلك الحفاظ على وحدة الأسرة وعدم تشتيتها خاصة في حالة إنجاب أطفال وأهمية بقاء أمهم معهم في البلاد ومراعاة رغبتها في البقاء فيها وتعبيرها عن اندماجها وارتباطها وربط مستقبلها وأبنائها بالمجتمع البحريني.

جنسية البحرينية المتزوجة بأجنبي:

كما نصت الفقرة الأخيرة من المادة السابعة المعدلة على (أن المرأة البحرينية التي تتزوج من أجنبي لا تفقد جنسيتها إلا إذا أدخلت جنسية زوجها الأجنبي من تاريخ دخولها هذه الجنسية ومع ذلك ترد لها جنسيتها البحرينية من تاريخ انتهاء الزوجية إذا أعلنت رغبتها بذلك إلى وزير الداخلية وكانت إقامتها العادية في البحرين أو عادت للإقامة فيها).

وبالرغم من أن كلمة (أدخلت) تثير بعض اللبس في فهم النص وقد يوحي بأن المرأة البحرينية إذا كان قانون جنسية الزوج يوجب أو يقرر حقها في الحصول على جنسية زوجها فإنها تفقد جنسيتها التي اكتسبتها بالزوجية تلقائياً، إلا أن فهم النص ضمن سياقه وكون الفقد هنا ليس عقوبة للمرأة ويقصد به التأكد من رغبتها الحقيقية في التخلي عن الجنسية البحرينية فإن التفسير الصحيح هو أن المرأة البحرينية التي تتزوج من أجنبي لا تفقد جنسيتها البحرينية إلا عندما تتمتع تمتعاً حقيقياً بالجنسية التي يتمتع بها زوجها الأجنبي، فلا يكفي أن يكون قانون جنسية الزوج يمنحها هذا الحق أو تكون تقدمت بطلب ربما يوافق عليه وربما يرفض، بل لابد أن تكون قد حصلت وبرغبتها على جنسية زوجها الأجنبي، وينسجم هذا الرأي مع ما يقرره القانون الكويتي الذي يستعمل ذات التعبير (أدخلت).

أما رد الجنسية في حالة انتهاء رابطة الزوجية بين البحرينية وزوجها الأجنبي التي دخلت في الجنسية التي يتمتع بها، فإنها تكون تلقائية بمجرد إعلان رغبتها في استرداد الجنسية إلى وزير الداخلية بشرط أن تكون إقامتها العادية في البحرين أو عادت إلى الإقامة فيها.

حالات سحب الجنسية وفقدها وإسقاطها:

سحب الجنسية البحرينية يكون من الأشخاص الذين تجنسوا بها فقط طبقاً لنص المادة (8) من قانون الجنسية ويكون ذلك بأمر من سمو الأمير في حالتين:

(1)إذا حصل عليها بطريق الغش أو بناء على أقوال كاذبة أو إخفائه معلومات جوهرية وهنا يمكن أن يتبع سحب الجنسية من

المتجنس سحبها من كل شخص تجنس بها عن طريقه فكما يقال (الغش يفسد كل شيء).

(2)إذا أدين المتجنس بجريمة تمس شرفه أو أمانته خلال العشر سنوات التالية لتجنسه وفي هذه الحالة تسحب الجنسية من الشخص المدان وحده وليس ممن حصل عليها عن طريقه كالأبناء.

فقد الجنسية البحرينية :

نصت المادة التاسعة من قانون الجنسية البحرينية لعام 1963م على أن البحريني يفقد جنسيته البحرينية) سواء كانت أصلية أو مكتسبة (ويفقدها معه أولاده القاصرين إذا صدر بسحبها أمر من سمو الأمير في حالتين حددتهما المادة التاسعة من القانون في الآتي:

(1)إذا تجنس مختاراً بجنسية أجنبية.

(2)إذا تنازل عن الجنسية البحرينية.

وأهم ما يلاحظ هنا أن الفقد لا يحصل تلقائياً بل لابد من صدور أمر من سمو أمير البلاد وأن الذي يفقد الجنسية بالتبعية هم الأولاد القاصرون فقط ويبقى الأبناء الرشد والزوجة محتفظين بجنسيتهم البحرينية.

إسقاط الجنسية البحرينية:

نصت المادة العاشرة من قانون الجنسية لعام 1963م على أنه يجوز بأمر من سمو الأمير إسقاط الجنسية البحرينية عن كل من يتمتع بها في الحالات الآتية :

(1)إذا دخل الخدمة العسكرية لإحدى الدول الأجنبية وبقى فيها بالرغم من الأمر الذي يصدر له من حكومة البحرين بترك الخدمة العسكرية في تلك الدول.

(2)إذا ساعد أو انخرط في خدمة دولة معادية.

(3)إذا تسبب في الإضرار بأمن الدولة

قبل التعليق على مسألة إسقاط الجنسية أرى أن من المستحسن إيراد نص المادة) 17 (من دستور 1973 للإحاطة بمدى انسجام نص القانون مع نص الدستور وأيهما يفترض أن تكون له الغلبة.

نصت المادة المذكور رقمها من الدستور على الآتي :

(1)الجنسية يحددها القانون ولا يجوز إسقاطها عمن يتمتع بها بصفة أصلية إلا في حالتي الخيانة العظمى أو ازدواج الجنسية وذلك بالشروط التي يحددها القانون.

(2)لا يجوز سحب الجنسية من المتجنس إلا في حدود القانون.

(3)يحظر إبعاد المواطن عن البحرين أو منعه من العودة إليها

ويلاحظ من خلال نصوص قانون الجنسية البحرينية الصادر عام 1963م وعلى الأخص المادة العاشرة منه أن من الممكن إسقاط الجنسية البحرينية عن كل من يتمتع بها في الحالات الثلاث السابقة الذكر التي نصت عليها المادة العاشرة وفي ذلك تناقض أو تعارض مع نص المادة) 17 (من الدستور التي لا تجيز إسقاط الجنسية عمن يتمتع بها بصفة أصلية إلا في حالتين هما:

الخيانة العظمى

ازدواج الجنسية (أي حصول البحريني على جنسية أخرى).

لذا فإن نص الدستور هو الأولى بالتطبيق لكونه القانون الأول والأسمى في الدولة ولكونه قد صدر بتاريخ لاحق على قانون الجنسية حيث صدر الدستور بتاريخ 6 ديسمبر 1973م، وبالتالي فإنني أرى أنه يمتنع إسقاط جنسية أي بحريني يتمتع بها بصفة أصلية وهي الجنسية المستحقة طبقاً للمادتين الرابعة والخامسة إلا في الحالتين المنصوص عليهما في الدستور.

أما نص المادة 17 من الدستور الجديد فإنه يفتح المجال للتوسع في حالات إسقاط الجنسية وهو مسلك غير محمود بإعطاء السلطة التنفيذية مثل هذا الحق على إطلاقه وسأتناول هذا النص بالقراءة لاحقاً.

رد الجنسية البحرينية :

نصت المادة (11) من قانون الجنسية على إمكانية رد الجنسية البحرينية في أي وقت لمن فقدها بموجب أحكام المواد الثلاث 8 ، 9 ، 10 من القانون وذلك بأمر يصدر من سمو أمير البلاد ، والرد هنا ممكن دون تقييد بمدة معينة ولا حتى بزوال سبب الفقد ، فلسمو الأمير التقدير المطلق في ذلك.

أساس التجنيس وشروطه

يستند التجنيس أي اكتساب جنسية دولة ما إلى وجود وتوافر رباط معنوي بين الفرد والدولة التي تمنحه جنسيتها يتمثل في اندماج طالب التجنيس روحياً واجتماعياً في مجتمع الدولة ورغبته في أن يصبح من رعاياها أو أحد أفراد مجتمعها ، ولذلك غالباً ما تعلق الدولة منح جنسيتها للأجانب على شروط معينة تهدف إلى التأكد من توافر هذا الرباط المعنوي.

وقد ترى الدولة حماية لكيانها السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي عدم السماح لطوائف معينة اكتساب جنسيتها بأن تضع شروطاً أخرى تضمن عدم دخول هذه الطوائف الغير مرغوب فيها في حينها وذلك حسب سياسة الدولة وأغراضها السياسية ورغبتها في معالجة مشكلة ما تعاني منها ، فإذا كانت الدولة تعاني نقصاً في السكان أمكنها عن طريق التجنيس زيادة عدد سكانها أما إذا لم تكن الدولة بحاجة إلى زيادة عدد سكانها نظراً لشحة مواردها وزيادة الكثافة السكانية بها فإنها بموجب سلطتها التقديرية تستطيع رفض تجنيس كل من لا ترى نفعاً من دخوله في جنسيتها رغم توافر كل الشروط المطلوبة منه.

ولا شك في أننا في البحرين نشكو من ازدياد في الكثافة السكانية وصغر رقعة البلاد وضآلة في الموارد وضغط على الكثير من الخدمات الصحية والكهربائية والإسكانية إلى حد مطالبة البعض بتنظيم عملية الإنجاب وخاصة في القرى ، فهل الإغراق في تجنيس من يرغب من الأخوة العرب أو الخليجيين مناسب ويخدم مصلحة المواطن البحريني أو المصلحة القومية ؟؟ أم أن واقع الحال في يقتضي حصر التجنيس على أقل عدد ممكن واختيار طالب التجنيس الذي قدم خدمات للبحرين وأقام فيها ردهاً من الزمن وتقدير المسؤول بأن كفاءته وعلمه سيرفعان اسم البحرين وشعبها عالياً وذلك كله من منظار العدالة واندماج طالب التجنيس في المجتمع وانتمائه فعلاً إلى البحرين مادياً ووجدانياً بعد توافر شروط الإقامة في البحرين لمدة مناسبة والتعلم والعمل أو الاستثمار فيها للتأكد من تحقق الاندماج في المجتمع البحريني والولاء لهذا الوطن ، ولا شك في أن أول مقتضيات هذا الانتماء أن يتخلى طالب التجنيس عن جنسية الدولة التي ينتمي إليها.

وإذا كان لابد من السماح للبحريني باكتساب جنسية أخرى مع احتفاظه بجنسيته البحرينية لتحقيق مصلحة مادية أو معنوية له ولأفراد أسرته ، فإن من المتعين اشتراط ذلك بكون جنسيته أصلية أو بعد مرور مدة معينة على اكتسابه الجنسية البحرينية كأن تحدد مثلاً بعشر سنوات.

هل السماح بازدواج الجنسية دستوري ؟؟

نصت المادة 17 من دستور 1973 على أن الجنسية يحددها القانون ولا يجوز إسقاطها عمن يتمتع بها بصفة أصلية إلا في حالتي الخيانة العظمى أو ازدواج الجنسية وذلك بالشروط التي يحددها القانون.

وأنه لا يجوز سحب الجنسية من المتجنس إلا في حدود القانون وأنه يحظر أبعاد المواطن عن البحرين أو منعه من العودة إليها.

أما المادة 17 من الدستور الجديد فقد نصت على التالي:

I - الجنسية البحرينية يحددها القانون ولا يجوز إسقاطها عمن يتمتع بها إلا في حالة الخيانة العظمى والأحوال الأخرى التي يحددها القانون.

II- يحظر إبعاد المواطن عن البحرين أو منعه من العودة إليها.

ويلاحظ أن سند الحكم في إصدار الدستور الجديد أو التعديل هو ميثاق العمل الوطني الذي خلى من أي نص يقرر إجراء تعديل لنص المادة 17 المتعلقة بأحكام الجنسية البحرينية ، وبالتالي فإن التعديل في موضوعه غير مشروع وغير متفق عليه بين الشعب والحكم وغير مشروع من ناحية الآلية المنصوص عليها في الدستور الذي تم التصويت على الميثاق في ظله.

ومن الناحية التشريعية يلاحظ أن تحديد أولويات إصدار القوانين المختلفة يتم بذات النهج السابق على الانفتاح دون مشاورة أية جهة أو شخصيات ذات وزن شعبي لتقدير مواضيع تلك القوانين وتوقيتها ومدى تأثيرها على الشعب وموارد الدولة وجودة الخدمات التي تقدمها الدولة للمواطنين أو حتى دون تشكيل لجان تمثل فيها الجمعيات السياسية أو الجمعيات المهنية للاستئناس بآرائها في تلك المواضيع كوسيلة لتأكيد رغبة الحكم وإقراره بحق المشاركة في هذه الفترة الانتقالية التي أحبطت حالة الانفراد بالقرار خلالها الكثير من المتفائلين بعهد ديمقراطي حقيقي .

هل يخدم ازدواج الجنسية البحرينيين الذين يقيمون في الخارج ؟؟

يقول البعض بأن الهدف هو تمكين البحرينيين الذين يقيمون في دول الخليج من الحصول على جنسية الدول التي يقيمون فيها مع احتفاظهم بجنسيتهم البحرينية ومثل هذا القول مردود عليه بأن سماح البحرين لمواطنيها بالاحتفاظ بجنسيتهم في حالة اكتسابهم جنسية دولة خليجية لا تعطي المواطن البحريني الحق في اكتساب جنسية تلك الدولة ، بل تستوجب قوانين تلك الدول جميعها أن يتخلى عن جنسيته البحرينية ، مما يقتضي أن تعدل جميع دول مجلس التعاون قوانينها المتعلقة بالجنسية وإلا فكيف يتمكن البحريني من الحصول على جنسية تلك الدول ؟؟ وبالتالي فإن حل هذا الإشكال لصالح المواطن البحريني يقتضي اتفاق دول مجلس التعاون على حل مناسب وليس بعمل منفرد من جانب البحرين ، فالمواطن البحريني يشعر بأن حقوقه مهضومة ودولته تقدم كل التسهيلات للمواطن الخليجي، في حين أن دول المجلس الأخرى لا تعامله إلا على أساس أنه مواطن بحريني ولا يوجد مبدأ المعاملة بالمثل.

فعلى الصعيد العملي من الممكن للأخوة من مواطني مجلس التعاون مثلاً التسجيل كمحامين في البحرين دون أية قيود إلا أن المحامين البحرينيين إذا أرادوا ممارسة المهنة أو التسجيل في أية دولة أخرى يواجهون صعاب وتعقيدات تجعل القيد شبه مستحيل وتقاس على قيد المحامين مسائل أخرى ما عدا دولة الكويت التي ترخص للبحرينيين العمل في مجال المحاماة دون أية تعقيدات.

المحامـــــي

عيـــسى إبراهـــيم

المراجع :

1- د .فؤاد بن المتعن رياض – الوسيط في القانون الدولي الخاص .

2- د .عكاشة محمد عبدالعال – أحكام الجنسية اللبنانية ومركز الأجانب.

قول غير ممتع وغير مقنع

الكاتب: حافظ الشيخ صالح

فرعون يقول لقومه: (ما أُريكم إلا ما أرى) «غافر -29»، يستكثر عليهم انفرادهم برأي غير رأيه في أشياء الكون وأشياء الاجتماع، وفرعون يتعجَّب جداً كيف يتخذ الناس القرارات في شأن ما يعتقدون وما لايعتقدون من غير أنْ يستأذنوه في قراراتهم واعتقاداتهم، أيْ كما هو مكتوب عليهم عنده في شرعة العبيد: (آمنتم له قبل أنْ آذن لكم إنه لكبيركم) «الشعراء-49»، فإذا قال للشيء «لا» قالوا معه «لا»، وإذا قال «نعم» قالوا مثله «نعم»، وإذا نظر إلى الشجرة هنالك التي في الشارع وقال إنها تمشي قالوا إنها فعلاً تمشي، وإذا قال إنها الآن وقفت، قالوا معه إنها الآن بالفعل وقفت عن المشي.

وإنه الوكيل نفسه في إحدى وزارات الدولة البحرينية، الشيخ راشد بن خليفة آل خليفة - هدانا الله وإياه - وكيل وزارة الداخلية للهجرة والجوازات، مثلما هو انبرى قبل مدة قصيرة جداً لتسفيه وجهات نظر عدد من موظفي الهجرة والجوازات، والتعامل معهم بمنطق فرعون الموصوف في عناية واستفاضة في كثير من سور القرآن الكريم، مهملاً هنالك إهمالاً هائلاً ومذهلاً ابتدائيات الكرامة التي أسبغها الله تعالى على بني آدم: (ولقد كرَّمنا بني آدم) «الإسراء -70»، ومهملاً أيضاً المسافة التي انقطعت في البحرين منذ الشتاء الماضي هرباً من الخرائب السابقة، فإنه عاد الآن في حديث صحفي مسهب، ومصمَّم بعناية نوعاً ما، ليقول أقوالاً عديمة الإقناع، وعديمة الإمتاع، في شأن عمليات التجنيس الخرقاء والحمقاء، خالطاً على الناس الأشياء، صابغاً القضية بأصباغ لامعنى لها، ممتنعاً عن توضيح الأساس الشرعي والتاريخي لتوزيع جنسية البحرين على بناجيب (جمع بنجابي) وأعاجم وغيرهم من مرتزقة قوات البوليس، وعلى حلاقين نصارى، وعلى شوايا ورعاة أغنام شبه بدائيين ومعادين بالسليقة للشعب البحريني ولا علاقة لهم بالبحيرة الخليجية من معشر المستوردين من بعض القفار بين الشام والعراق، وعلى بهرة ومن فرق وديانات أخرى، كأنما يراد بفضلهم جميعاً تحويل البحرين إلى فسيفساء متنافرة من الملل والنحل والأقوام ينقصم من أثقالها ظهر البحرين.

إنَّ المسألة ليست البتة كما حاول رسمها الشيخ راشد، وإنه حتى إن صدقت أرقامه وكان عدد المرتزقة حَمَلة السلاح - من فئة الشوايا وحدهم - فقط سبعمائة حامل سلاح ونيف، فإن هذه قوة مرعبة قياساً إلى حجم البحرين، وهي بالتأكيد مرعبة سكانياً واجتماعياً وسياسياً على نحو مضاعف حين يضاف لكل واحد من هؤلاء السبعمائة زوجة أو زوجتان مع أعداد غير معلومة من الأبناء والبنات (فهؤلاء معروفون بكثرة الإنجاب من غير حساب)، ثم هنالك فئة المرتزقة البناجيب (جمع بنجابي) وهذه فئة من الفئات المغفور لها ما تقدم من ذنبها وما تأخر، وهي تأخذ الجنسية، أو تشتريها بفلوسها، بينما هي باقية أبد الدهر بنجابية متعصبة غاية التعصب للسانها وثقافتها وعوائدها وقومها، ثم هنالك فئات أخرى من المرتزقة، ثم من بعدهم تأتي أصناف أخرى من المجنسين من غير حق كذلك، وكثير منهم أعاجم وكثير منهم غير مسلمين.

إلا أن الشيخ راشد - جعلنا الله وإياه من الراشدين - أمسك بالقشور وترك متعمداً جواهر الأشياء، ومنع نفسه من ملامسة العواقب البعيدة لفوضى التجنيسات، وهو لسوء الحظ راح أيضاً يستنجد بشعارات منقطعة عن سياقاتها وعديمة الدلالة، فمَنْ قال إن الشعب البحريني - بطائفتيه - هو ضد العرب أو ضد العروبة أو ضد توثيق العلائق العربية للبحرين، إلى آخر هذه الشعارات التي لا معنى بتاتاً هاهنا للاستعانة بها، عندما هو، أي شعب البحرين، يعارض الآن هكذا عمليات ضرب العروبة في قلبها الحي لسبب تجنيس البناجيب المرتزقة وغيرهم من أعاجم، أو عندما هو يعترض على الإساءات العظيمة لصورة القُطر العربي السوري، وكذلك صورة المملكة الأردنية، لسبب التجنيس لفئات من تلكم النواحي سيئة على الأعم الأغلب وبليغة السوء، ليست تترجم الصورة الحقيقية الحضارية والمدنية لذينكما البلدين العربيين؟

ومساء أول من أمس السبت شهدت البحرين الندوة الأولى من نوعها عن قضية «التجنيس والتوطين»، وعلى الرغم من أن المصادفة الصرفة هي التي جعلت الندوة تبدو وكأنها تتحدث بلسان الشيعة - لسبب انعقادها في قرية شيعية ولأن المتحدثين

فيها هُم من الشيعة - إلا أن هذا غير صحيح بتاتاً، فالمشكلة هي عَظْم في حلقوم الشعب من سُنة ومن شيعة على السواء، وإنما هذه ندوة افتتاحية وأولية، فإذا تبعتها في الشهور التالية ندوات أخرى سوف يتبين جداً للمكابرين أن البحرينيين لا اختلاف بينهم في رفض التجنيس، وبخاصة تجنيس المرتزقة.

صحيفة الشرق القطرية| 09-07-2001

حول الهجرة و الجوازات

الكاتب : أحرار البحرين

.....

وعلى صعيد آخر هناك استياء كبير من ضعف الاداء الاداري وتداعي الخدمات بدائرة الهجرة والجوازات، وهي ظواهر تزامنت مع حملة التجنيس السياسي التي تصاعدت في الشهور الاخيرة. وقد واجه المواطنون الذين تقدموا بطلب الحصول على جوازات سفر في الشهرين الماضيين صعوبات كبيرة جدا، وما يزال الوضع مترديا برغم الاحتجاجات المتكررة من المترددين على الدائرة. وتفتقر اجراءات الحصول على جوازات السفر لاية تعليمات مكتوبة. وليس هناك تنظيم لمقابلة المتقدمين بالطلب، بل هناك فوضى تبدأ منذ دخول باب الدائرة وتتكرر عند كل نقطة على الطريق الشائك لاصدار الجواز.

وبرر الشيخ راشد بن خليفة آل خليفة، وكيل وزارة الداخلية لشؤون الهجرة والجوازات ذلك التخلف بعدم توفر الامكانات المطلوبة. وقال الشيخ راشد في مؤتمر صحافي يوم امس ان هناك توسعات في مباني الادارة العامة للهجرة والجوازات ستنتهي قبل نهاية هذا العام تشمل توسعة صالات استقبال الجمهور.

كما ان هناك مشروعا لبناء مبنى ضخم للهجرة والجوازات بمدينة حمد. وأشار أيضا الى ان مسألة التجنيس امرها متروك للدولة والسلطة المختصة وفق احكام قانون الجنسية. وادّعى انه لا يمكن غلق باب التجنيس نهائيا لأن معنى ذلك الغاء القانون وهذا لا يجوز. واضاف ان اكثر الدول اكتظاظا بالسكان بها قوانين للجنسية مثل الهند والصين. وأشار الى ان منح الجنسية بمادة هدفه تعريفي فقط دون المساس بالمساواة في الحقوق والواجبات. ومع ذلك يجري الآن طبع جوازات سفر جديدة بدون الإشارة الى اي مادة. وقال ان بامكان من يريد الاطلاع على ارقام التجنيس الحصول عليها بسهولة. وناشدت المعارضة بكشف ملفات التجنيس ووقف العملية فورا، كما شككت في استعداد المسؤولين لكشف الملفات كلها، خصوصا في ضوء الارقام المغلوطة التي نشرتها الوزارة قبل اسبوعين حول اعداد من تم تجنيسهم، وهي أرقام بعيدة عن الواقع.

وعلى صعيد آخر ناشدت المعارضة اصحاب الاقلام الكف عن اثارة اللغط والفتنة بالتشكيك في نوايا المواطنين واهدافهم وتضخيم الفوارق الطبيعية بين ابناء البحرين. وقالت ان المسؤولية تقتضي من هؤلاء التطرق الى ما هو مشترك من هموم بين ابناء الوطن الواحد والكف عن طرح الافكار التي لا تخدم الصف الوطني والتي تتحرك في اطر قديمة تجاوزها الزمن وقضى عليها وعي ابناء البحرين. واهابت بمن لديهم حس وطني مناقشة الوضع السياسي بمسؤولية وتوازن، وطرح مطالب الشعب بوضوح، وتكريس مفاهيم الأخوّة ووحدة الصف والتقليل من الفوارق السياسية والمذهبية بدلا من تضخيمها.

بيان حركة أحرار البحرين الإسلامية |19-07-2001

ملف التجنيس ... ماله وما عليه

الكاتب : عبد الرحمن النعيمي

أيها الاخوة والأخوات السلام عليكم ورحمة الله ، هناك عدد من الملفات التي تثيراللغط أو الإرباك أو الغضب والسخط الشعبي، وكانت مصدر قلاقل في الفترة السابقة. وحيث أننا في عهد المكاشفة والانفراج السياسي والحرص على الحوار البناء بين القيادة السياسية والقوى السياسية. وحيث نريد الوصول إلى حلول لهذه الملفات الساخنة سابقاً، أو نريد تبريد الملفات الساخنة بهدف تحقيق الأمن والاستقرار لبلدنا، والتركيز على القضايا التي تهم المواطنين وتحقق المزيد من التقدم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي فان من الضروري أن تعبر القوى السياسية بوضوح عن كافة الجوانب المحيطة بالملف المعني، ومن الضروري إقامة جسور متينة من الثقة بين السلطة والمواطنين من خلال هذه القوى السياسية التي تعبر عنهم، ولعل من هذه الملفات ملف التجنيس. في البداية ، يمكن القول بأن ملف التجنيس هو من الملفات المفتوحة في دول مجلس التعاون الخليجي برمتها، كما انه ملف مفتوح عربياً، ويمكن النظر إليه عالمياً على ضوء الهجرات الكبيرة التي تجرى بين القارات وبين مختلف بلدان العالم، حيث يعيد العالم قولبة قضاياه على ضوء تقاربه أو على ضوء الإشكاليات الأمنية والسياسية التي يعاني منها.

برزت مسألة الهجرة والتجنيس في منطقة الخليج العربي بعد اكتشافات النفط الكبيرة، والخيرات الكثيرة التي تدفقت، وبدأت حركة العمالة تتزايد بين دول المنطقة (وخاصة من اليمن وسلطنة عمان خلال عهد السلطان السابق سعيد بن تيمور) أو من الدول العربية القريبة (مصر وبلاد الشام والعراق) أو من الدول المجاورة (إيران والهند والباكستان) وقد شهدنا بعد الحرب العالمية الثانية، في منطقة الجزيرة العربية وخاصة المنطقة الشرقية والإمارات التي خضعت للحماية البريطانية تزايد حركة التنقل والإقامة وازدواجية الجنسية لدى عدد كبير من عرب الخليج وشرق الجزيرة، حيث يحمل الإنسان جوازات سفر عدد من هذه البلدان نظراً للترابط القبلي والعشائري والأسرى والمذهبي ، ومع البدء ببناء أجهزة دولة في هذه البلدان ، سواء في المملكة العربية أو بلدان الخليج التي خضعت للحماية البريطانية، تم سن قوانين الجنسية في هذه المنطقة، وكان اول قانون للجنسية في البحرين عام 1941. وجرى إدخال تعديلات عليه حتى السنة الأخيرة. وكان واضحاً أن هناك شريحة من المواطنين سواء كانوا من الأسر الحاكمة أو القبائل القريبة منهم يريدون تحديد عدد الناس الذين يحصلون على الامتيازات التي تجلبها عائدات النفط، ومن هنا برزت عندنا مشكلة المواطنين الأصليين أو الدرجة الأولى والمواطنين من الدرجات الثانية والثالثة وغيرها، حسب السنة التي حددت على إنها السنة الفاصلة ، فمن سكن تلك الأرض قبل تلك السنة فهو من مواطني الدرجة الأولى ومن جاء إلى البلاد بعد تلك السنة فانه مواطناً من الدرجة الثانية، أو الدرجات الأخرى.

وكان هذا التصنيف مهم بالنسبة للسكان الأصليين للمنطقة، بحجة التعويض عن سنوات الحرمان، أو بحجة أن الله قد أنعم علينا بهذه الثروة، وعلينا أن نستفيد منها بالدرجة الأساسية قبل غيرها، وتعلقت امتيازات الجنسية بمواضيع للتملك، والامتيازات التجارية والحقوق والواجبات، ولاحقاً المشاركة في الحياة السياسية، سواء في الانتخابات أو في مؤسسات المجتمع المدني، وبرزت في هذه المنطقة طبقة المواطنين الأساسيين الذين يمكن تقسيمهم إلى فئات اجتماعية ، وفئة الوافدين (أو ما أطلق عليه الأسياد والعبيد تيمناً بما كان سائداً في اليونان أو الرومان في العصور القديمة).

وفي مرحلة الحماية البريطانية، كانت العلاقات مع القارة الهندية قوية، وكان الإنجليز يعتمدون على الكوادر الهندية، وعلى فرق أجنبية من البلوش أو الباكستانيين لحفظ الأمن لعدم ثقتهم بالمواطنين أو لعدم انخراط المواطنين في مهنة الشرطة، وحرصت السلطات البريطانية على التقليل من الاعتماد على العرب وعدم السماح بتدفق الهجرة العربية إلى المنطقة خوفاً من انتشار الحركات السياسية المعارضة لها، خاصة بعد نكبة فلسطين وانتشار موجة العداء للبريطانيين في هذه المنطقة.

حرص البريطانيون ولاحقاً الأمريكان على عزل القضية النفطية عن القضية الفلسطينية، وعزل الاقتصاد عن السياسة،

وحيث تحتضن المنطقة اكبر احتياطي نفطي عالمي ، فقد كان من المفيد خلق مجتمعات لا تتمتع بالتجانس القومي ، وتشكل مجمعاً بشرياً كبيراً من مختلف المصادر لا يضع هذه القضية القومية من أولويات تفكيره، إضافة إلى خلخلة البنية الاجتماعية بحيث لا تتشكل حركة سياسية متجانسة قادرة على معارضة سياسات الأسر الحاكمة أو الدوائر البريطانية أو الأميركية التي تريد أن تكون المنطقة بقرة حلوب أو منطقة استثمار لصالح الشركات المتعددة الجنسيات.

حدثت نقلة نوعية كبيرة في المنطقة بعد حرب أكتوبر 1973 والارتفاع الكبير لاسعار النفط. فقد كان من الضروري خلق البني التحتية لهذه البلدان واقامة مدن عصرية وإدخال الخدمات الحديثة، وتدوير عائدات النفط ليس بهدف دمج هذه المنطقة بالسوق العربية، وتزايد تأثيرها العربي، بل كان التفكير الأجنبي معاكس لذلك، فقد كان من الضروري تدوير العائدات النفطية إلى الغرب الرأسمالي ، وكان من الضروري تلبية احتياجات عدد كبير من بلدان العالم وخاصة تلك المرتبطة بالولايات المتحدة كشرق آسيا، وأهمية أن تكون فاتورة نفطها تسدد من خلال التحويلات والأرباح التي تحصل عليها شركاتها من منطقة الخليج.

مرة أخرى كان النفط وفلسطين في صلب التفكير لصانعي القرار في المنطقة، وصانعي القرار بالدرجة الأساسية هم الأمريكان الذين القوا القبض على عائدات النفط من خلال اللجان المشتركة ومن خلال صفقات الأسلحة ومن خلال سندات الخزينة الأمريكية.

حرصت الأنظمة وخاصة الصغيرة على إشاعة جو من التقوقع على الذات، واعتبار الآخرين أجانب، وان الامتيازات يجب أن تعطى للمواطنين ، وعلى الآخرين أن يخدموا الأسياد، في ذات الوقت الذي يجب تدفيعهم فواتير الخدمات التعليمية أو الطبية أو الكهرباء والماء وسواها، بحجة التقليل من التحويلات التي تتم لبلدانهم. يمكن القول انه باستثناء البحرين، فان هناك تمييز بين المواطنين والأجانب (بما فيهم العرب) في مسألة الخدمات التي تقدمها الدولة، سواء في التعليم أو الصحة أو أجور الكهرباء أو الماء أو الهاتف وهو موقف تحمد عليه حكومة البحرين، ويعبر عن موقف متقدم في التعامل مع السكان، ولو انه يثير الجدل في الوقت الحاضر وسنتوقف عنده لاحقاً بارتباطه بمسألة التجنيس.

في بعض البلدان الخليجية كانت هناك حاجة ماسة إلى العمالة العربية أو الأجنبية، وفي هذا الميدان هناك صراع شرس مخفي ، لكنه واضح، بين الجاليات العربية أو الأجنبية، وبين الجاليات العربية نفسها، ويمكننا أن نلاحظ ذلك بوضوح في الإمارات العربية، وإذا كانت السنوات الأولى لهذا التدفق لن تثير مشكلة التجنيس، لكن الغالبية الذين يتدفقون على المنطقة يطمحون أن يكونوا مواطنين بحيث يتأمن لهم الاستقرار وتتأمن لهم ولأولادهم الخدمات التي تقدمها الدولة، وتتغير أنماط حياتهم وحياة أبنائهم مع مرور الزمن، وإذا اعتبرنا أن الاكتشافات النفطية قد مضى عليها قرابة نصف قرن من الزمان، وان الطفرة النفطية قد مضى عليها أكثر من ربع قرن من الزمان، فان العمالة التي تدفقت على المنطقة، غير المنظمة وغير المرتبطة بعقود من شرق آسيا أو البلدان الأوربية أو الأميركية، فان هذه العمالة تفتش عن مستقر لها، ويمكننا أن نقسمها إلى التالي:

1ـ العرب من بلدان الخليج نفسها، البحريني في قطر أو في الإمارات أو السعودية، ..

2ـ العرب من خارج المنطقة وخاصة من اليمن والعراق بحكم القرب، ثم العرب من بلاد الشام ووادي النيل أو المغرب العربي (حيث جلبت الأسر الحاكمة جنوداً مغاربة أو تكاثرت الزيجات من المغرب(

3ـ الإيرانيين الذين قدموا إلى مختلف الإمارات في مراحل تاريخية، سواء كانوا من عرب إيران أو فرساً أو من القوميات الأخرى.

4ــ الأجانب الآخرين من القارة الآسيوية أو الأفريقية وبدرجة اقل من أوربا وأمريكا. وحيث لا تزال كافة أنظمة الخليج تتعامل مع هذه المشكلة بقلق وحذر، وتصنف المواطنين درجات، وتنظر إلى من لم يتمتع بالجنسية من أولئك الذين جاءوا من عقود من أصول إيرانية بالدرجة الأساسية ومن أطلق عليهم لقب البدون، فان حكومة البحرين قد خطت خطوات كبيرة في إيجاد مخارج لهذه المسائل على النحو التالي:

1ــ وضعت فترة زمنية للإقامة في البلاد، بحيث يمكنه طلب الجنسية بعدها، فبالنسبة للعرب حددت 15 سنة ، وبالنسبة للأجانب 25 سنة، إضافة إلى إمكانية إعطاء الجنسية من قدم خدمات للبحرين ترى الحكومة أن من المصلحة الوطنية إعطائهم الجنسية.

2ــ بعد الإصلاحات السياسية التي دشنها سمو الأمير بالميثاق الوطني، ألغيت أشكال التمييز التي نجدها في قانون الجنسية لعام 1941 بين المواطنين وبات جميع المواطنين متساويين قانونياً في الحقوق والواجبات.

3ــ وعد سمو الأمير بالحل النهائي لمشكلة البدون مع نهاية العام الحالي، وأعطيت دائرة الهجرة والجوازات التعليمات الواضحة بتجنيس البدون. بل هذه الإصلاحات، وخلال الأزمة السياسية التي عصفت بالبلاد منذ 1994، والتي أرادتها بعض الدوائر وكأن الأزمة استهداف خارجي يستخدم الشيعة لتحقيق مكاسب إقليمية، وما جره هذا الفهم الضار من سياسات تمييزية طائفية عمقت الحذر والمخاوف بين المواطنين بعضهم البعض وبين المواطنين الشيعة والسلطة، وبين دوائر السلطة التي بدأت تنظر بقلق إلى هذه الخارطة الديمغرافية التي قد تغير موازين القوى. هذه المخاوف التي غذتها الدوائر الأجنبية والعناصر الأجنبية التي أرادت التمسك بمواقعها وخاصة في أجهزة الأمن، انعكست سلباً على حقوق المواطنين، وانعكست سلباً على مسألة التجنيس على النحو التالي:

1ــ أبرزت هذه الدوائر مخاوف من إمكانية سيطرة الحركة الدينية الشيعية على المؤسسات الدستورية استناداً إلى اتساع القاعدة الشعبية المؤيدة لها، وجرت هذه المخاوف إلى تجنيس أعداد من السكان عرباً أو غيرهم على أرضية التوازن الطائفي، مما أثار عدم الارتياح لدى هذا القطاع من الشعب.

2ــ تم جلب أعداد كبيرة من الاخوة العرب من سوريا والأردن واليمن، لأجهزة الأمن والدفاع، ومنحوا الجنسية، ويبدو أن البعض قد استثمر هذه الوضعية لتجنيس أقربائه بحيث خلقت هذه الوضعية موجة من الاستياء وسط المواطنين في مختلف المواقع، والبعض ربطها بالأعباء التي سيسببها هؤلاء سواء بالنسبة للإسكان أو الخدمات التعليمية أو الطبية أو سواها.

3ــ تم تجنيس كثرة من الاخوة العرب من المدرسين وغيرهم على أساس الخدمات التي قدموها للبلاد. هذه الوضعية أثارت إشكاليات بعضها يصرح به علنناً، وبعضها يصرح به سراً، فالبعض يرى في هذا التجنيس إخلالا بالتركيبة الطائفية في البلاد، أوالديموغرافية ، بحيث يتحول الشيعة إلى أقلية، وهذا الرأي ينطلق من موقف ليس صائباً بالكامل، فلا يمكن اعتبار كل شيعي معارض للنظام، بالإضافة إلى أن الإصلاحات السياسية والمبادرات الكبيرة التي قام بها سمو الأمير قد مسحت كثرة من الجراح، والوعي الوطني لدى المواطنين سواء كانوا من السنة أو الشيعة هو ولاء للوطن وتأكيد على هذا الولاء من قبل كافة القوى السياسية. وبالتالي فان الغالبية الساحقة من المواطنين ينظرون باحترام وتقدير واعتزاز إلى هذه المبادرات ويرون في التأكيد عليها والدفع باتجاه المزيد من الإصلاحات وخاصة الترجمة الدقيقة لموضوع المساواة بين المواطنين في كافة المواقع، وخاصة الوزارات التي لا تزال تحكمها الرؤيا الأمنية السابقة، إن التخلص من هذه العقلية والتأكيد على حق جميع المواطنين في العمل في كافة المواقع، دون تمييز على أساس الطائفة، وتجريم التمييز على أساس طائفي ، سيزيل الاحتقان في النفوس.

هناك توجس لدى بعض الدوائر الحاكمة بان المعارضة قد تسيطر على الشارع، أو قد تصل بالأغلبية إلى البرلمان، وهذا

ما يفسر مخاوف البعض من التعديلات الدستورية ومن وجود مجلسين، بحيث تتمكن الحكومة من تمرير القوانين التي تراها مع وجود أقلية معارضة في البرلمان. إلا أن مسألة التجنيس إذا اندرجت في هذا البند، قد تشكل قاعدة شعبية لحكومة، مع العلم بأن المتجنسين لا يحق لهم المشاركة في الحياة السياسية (الترشيح والتصويت قبل انقضاء عشر سنوات على منحهم الجنسية، بموجب قانون الجنسية البحريني لعام 1963، والمعدل عام 1981).

وفي الوقت الحاضر، وحيث إننا لا نزال نعيش المرحلة الانتقالية ولا يمكن القول بأننا انتقلنا 180 درجة بين السلطة والقوى المعارضة، إلا أن الخط البياني للعلاقات هو خط تصالحي صاعد، والمخاوف الموجودة لدى السلطة ستضعف إذا اتبعت سياسات صائبة تبني أسس الثقة بينها وبين الناس وخاصة في موضوع المساواة بين جميع المواطنين وعدم التمييز بينهم، وترجمة ذلك يجب أن يتم بحل مشكلة البطالة، التي يمكن ترجمتها بسياسة الباب المفتوح لتشغيل المواطنين في مختلف المواقع، والتخلي كلية عن التفكير الأمني في هذا البند، مما سيعمق الولاء الوطني.

وإذا كانت الجنسية التي تم منحها مجرد هبة ، أو على أساس الخدمات التي قدمها الشخص للدولة، خاصة للأشخاص الذين لا يتمتعون بكفاءات تفيد البلاد، وانما يشكل وجودهم في الوقت الحاضر عبئاً على البلاد ويثير إشكالية بين السلطة والمواطنين، فان بالإمكان إعادة النظر في هذه الهبات أو التخلص من الأجهزة التي لم تعد ضرورية على ضوء استتاب الأمن وحل الإشكاليات بيننا وبين أشقائنا الجيران. أمام التساؤلات التي أثيرت في الشارع ، ومن أجل تهدئة النفوس ، أعلنت الحكومة عن الإعداد التي تم تجنيسها، والبلدان التي كانوا ينتمون إليها. وبالرغم من الارتياح الذي خلقه هذا الإجراء السليم، وتمنيات جميع المخلصين أن تكون الأرقام مطابقة للواقع، فان المخاوف مستمرة من مسألة التجنيس إما لكون المجنسين يعملون في وزارات لم تفتح أبوابها لكل المواطنين ، أو بسبب الامتيازات المقدمة لهؤلاء الاخوة والتي يحسدها عليهم المواطنون الآخرون.

وفي هذا الصدد أرى التأكيد على التالي:

1ـ لابد من حل مشكلة البطالة بين المواطنين وتوفير السكن، وإيجاد حلول إنسانية للعمالة الوافدة.

2ـ يجب التأكيد على عروبة هذا البلد، وحق الاخوة العرب في الحصول على الجنسية على ضوء الكفاءات ، وهذه مسألة أرى ضرورة مناقشتها في دول مجلس التعاون الخليجي، بحيث تتدفق العقول العربية إلى هذه المنطقة بدلاً من أن تهاجر إلى أمريكا أو أوربا لتحصل على الجنسية الأميركية بعد ثلاث أو خمس سنوات مثلاً.

3ـ إذا كانت إشكالية التجنيس متركزة في الجماعات التي وفدت خلال الأزمة، وحيث أن التوجه هو إعادة النظر في تركيبة أجهزة الأمن والدفاع على ضوء النتائج الإيجابية الباهرة التي تحققت بعد الانفتاح السياسي الذي دشنه سمو الأمير المفدى، وبعد حل لخلاف مع الاخوة في قطر، فإننا على ثقة مطلقة بأن سمو الأمير لن يتوانى عن إعادة فتح هذا الملف على ضوء الرغبة الشعبية التي أكد سموه باستمرار انه يتجاوب معها لتزداد أواصر اللحمة بين القيادة السياسية والشعب، ولتفكيك مكونات أية منغصات بين القيادة السياسية وبين الشعب، ليزداد الالتفاف حول سموه، وليتمكن الجميع من المساهمة بفعالية وعقل مفتوح ودون عصبيات في إيجاد مخارج لكل الملفات الساخنة.

4ـ أخيرا يجب الانتباه إلى أن الوجود البشري الأجنبي يجب أن ينصهر في الهوية القومية لهذا البلد، مما يتطلب الانتباه إلى التركيبة السكانية ومساراتها ، فالتجنيس يجب أن يصب في تثبيت الهوية وارتباط البحرين بالوطن الام، حتى لا نجد أنفسنا في موقع آخر.

ندوة السهلة

2001-10-17

التداعيات الاجتماعية للتجنيس العشوائي في البحرين

الكاتب : أ.نادر الملاح

كُتب الكثير، وقيل ما هو أكثر مما قد كُتب في موضوع "التجنيس العشوائي" الذي شهدته الساحة البحرينية في السنوات الأخيرة، والذي لا زال على ما يبدوا مستمراً رغم حالة الرفض الشعبي لهذه الممارسة.. لذا فإننا لسنا هنا في معرض تكرار الحديث عن الأسباب أو المبررات الداعية لاستمرار هذه العملية، كما أننا لسنا في معرض توجيه خطاب سياسي معارض أو ما شابه ذلك، وإنما هي محاولة لقرع ناقوس الخطر لعل المعنيين بالأمر يتنبهون إلى خطورة الموقف فيبادروا إلى اتخاذ ما يلزم من إجراءات تحفظ للمجتمع البحريني قيمه وأخلاقه التي كانت – ونسأل الله أن تظل – سمة بارزة من سماته وخصائصه.. ولذا، فإننا سنسلط الضوء في هذه العجالة على "التداعيات الاجتماعية والأخلاقية لعملية التجنيس العشوائي" انطلاقا من واجبنا الاجتماعي وتكليفنا الشرعي في وجوب العمل على تحقيق الأمن والسلام الاجتماعي ..

قبل البدء..

قبل أن نبدأ في تناول المحاور الأساسية لهذا الموضوع الخطير، لابد وأن نستعرض بعض الحقائق القائمة على أرض الواقع لتكون بمثابة المدخل نحو فهم صحيح وواقعي لأبعاد هذه المشكلة:

1. إن الحديث عن "التجنيس العشوائي" أو غير المنتظم، إنما يختص بحالات التجنيس التي لم تخضع للضوابط التي نص عليها دستور البحرين، ولا يشمل بأي حال من الأحوال المستحقين للجنسية البحرينية بموجب القانون، الذي أعطى الحق في الحصول على الجنسية لمن تتوافر فيهم بعض الشروط كالولادة والإقامة الطويلة والزواج حسب التفصيل الوارد في البنود الخاصة بالجنسية البحرينية واللوائح التنفيذية المتصلة بها، والتي روعي فيها الجانب الاجتماعي مراعاة واضحة وجلية.

2. إن قانون التجنيس في البحرين لا يميز بين المواطن الأصلي والمجنس فيما يتعلق بالحقوق والواجبات، فحامل الجنسية هو "مواطن". ولا ينص القانون على هذا التمييز كما هو حاصل في بعض الدول المجاورة فيما يعرف بـــ"التجنيس بمادة" أو ما إلى ذلك من مصطلحات.

3. إن عملية التجنيس العشوائي قد تمت بالفعل في البحرين، ولازالت تمارس بكل أسف سراً وعلانية رغم ارتفاع الأصوات المناوئة لهذه الإجراءات. ولا يعني إنكار بعض المسؤولين في الدولة لوجود هذا الأمر عدم قيامه، ذلك أنه ثابت بالدليل القطعي.

4. هناك قناعة تامة بالمشروع الإصلاحي لملك البلاد بين عامة الشعب، إلا أنه إلى جانب تلك القناعة توجد قناعة أخرى لدى الشريحة الكبرى من عامة أبناء الشعب بوجود بعض العناصر ذات المستوى الرفيع تعمل على حلحلة المشروع وتقويض أركانه.

5. إن الحديث عن "التجنيس العشوائي" لا يتأسس على قواعد مذهبية أو عرقية أو ما شابه ذلك – وهو ما يحاول البعض أن يضفيه على تلك الدعوة الرافضة للتجنيس غير المقنن – وإنما ينطلق من منطلقات حقوقية واجتماعية.

هذه النقاط الخمس لابد وأن تكون حاضرة في الذهن ونحن نتناول محاورنا التالية كي ما تكون الصورة أكثر وضوحاً وأبعد عن اللبس.

التداعيات الاجتماعية والأخلاقية..

إن لهذه العملية كغيرها من العمليات والأمور ذات الارتباط بالجانب الاجتماعي بعدين أساسيين هما البعد المباشر والبعد غير المباشر. وكلا البعدين لا يتفاوتان في الأهمية وحجم الانعكاسات السلبية على الواقع الاجتماعي.

أولاً: البعد المباشر:

1. الأعراف والتقاليد والقيم الأخلاقية:

صحيح أن نسبة كبيرة من المجنسين هم من أصول عربية إلى جانب نسبة ليست باليسيرة من الهند وباكستان وبلوشستان وغيرها من الدول والمجتمعات غير العربية، بل وغير المسلمة أصلا.

وسواء كان الأصل عربياً أو غير عربي، فإن مجريات عملية التجنيس غير المنتظم تؤكد بوضوح حقيقة طالما رددها العديد من المحللون والمفكرون داخل البحرين وخارجها، وهي أن هذا التجنيس كان "تجنيساً للبطون وليس للعقول".. وهنا مكمن الخطر. فالتجنيس وفقاً لهذا التوجه يعتمد آلية للانتقاء السلبي، حيث أن "تجنيس البطون" وفقاً لمتبني هذا الرأي يبعث على الولاء، فيما تجنيس العقول قد يحمل في طياته مخاطر وتهديدات مستقبلية. فالبطن الجائع إذا ما أتخم فضلا عن إشباعه، فإنه يكون المحرك الأساسي لانفعالات الفرد واتجاهاته الفكرية والسياسية والعقائدية وما إلى ذلك، بمعنى أن يكون صاحب هذا البطن بمثابة "الجندي المطيع" الذي يتلقى "الأوامر" ثم "ينفذها"، ولا شيء أكثر من ذلك ولا أقل.

والسلبية الكبرى في هذا الانتقاء هي أن أفراد مستوى البطن الجائع هم في الغالب من ذوي التعليم المتدني والثقافة السطحية والارتباط الوثيق بالعادات والتقاليد والأعراف الاجتماعية – وهو ارتباط مزدوج التأثير، أي أنه يمكن أن يكون سلبيا أو إيجابيا حسب نوع وماهية ومحتوى تلك الأعراف والتقاليد – التي تكون في الغالب المحرك الرئيسي للفرد، والموجِّه الفاعل في سلوكه.

إن نسبة من المجنسين قد تم "جلبها" من بعض الدول المجاورة كالأردن واليمن وسوريا وغيرها من الدول العربية وهذا واقع لا يجب أن يغالطه أحد.. ولسنا هنا بصدد تعميم السلوك أو تخصيص البلد، وإنما هي الاستعانة بالشواهد لبيان الفكرة ليس أكثر. فنحن نعلم بأن المجتمع الأردني على سبيل المثال يعاني من إحدى المشكلات الاجتماعية المؤرقة، والتي لا تكاد تخلو أروقة البرلمان الأردني من ذكرها ليل نهار، وهي مشكلة (جرائم الشرف)، والتي تشيع بين أفراد ذات الطبقة التي انتقلت إلى البحرين في عملية التجنيس هذه. كذلك هي الحال بالنسبة لليمن، حيث تعاطي القات أو (تخزين القات) كما يُعبَّر عنه في اليمن عبارة عن عادة اجتماعية شائعة بين شريحة كبيرة جداً من أفراد المجتمع اليمني، مع الإشارة إلى أن هذه العادة لا تعتبر انحرافاً من وجهة نظر ممارسيها وإنما هي عادة إدمانية اجتماعية.. وإذا كانت هذه هي الحال في المجتمعات العربية المسلمة فلنا أن نقيس الواقع الأخلاقي والاجتماعي في المجتمعات الأخرى.

إن علماء الاجتماع يجمعون على أن "الهجرة الجماعية" هي إحدى وسائط الانتقال السريع للعادات والتقاليد والقيم الأخلاقية والمحددات الثقافية من مجتمع لآخر، سواء على الجانب الإيجابي أو السلبي. فإذا ما طبقنا هذه القاعدة الاجتماعية، فلنا أن نتخيل حجم الخطر المحدق بالقيم الأخلاقية والعادات والتقاليد السائدة في المجتمع البحريني.

2. الأمية ومستوى التعليم:

من بين الإنجازات التي سُجلت للبحرين حتى مطلع التسعينات من القرن الماضي – قبل الاضطرابات الأمنية الأخيرة – خفضها لنسبة الأمية وارتفاع مستوى التعليم الأكاديمي، حتى لقد أصبحت في مصاف بعض الدول المتقدمة في هذا الإطار. بيد أن عملية التجنيس هذه قد جاءت بأعداد كبيرة من "الأميين" وإن لم يكن جميعهم من هذه الفئة، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع نسبة الأمية مجددا ليلقي على كاهل الدولة ثقلاً جديداً قد تنوء بحمله لاسيما في ظل الأخطار الاقتصادية التي تجتاح العالم.

وبهذا عادت البحرين لتتحدث عن أمية "الكلمة" بعد أن كانت تتحدث عن "أمية التكنولوجيا وتقنية المعلومات".

والحديث هنا ليس موجهاً لذات "أمية الكلمة"، وإنما ما يرتبط بها من مخاطر اجتماعية أغنى من أن تعرف في هذه العجالة.

3. الخدمات العامة والإسكان:

ليس غريباً أن ينتظر مواطن بحريني حصوله على مسكن من قبل الدولة ما بين 10-12 سنة تقريباً، بل إن هذا هو المتوسط المتعارف عليه لفترة الانتظار. ففي العام 2002 على سبيل المثال تم منح المساكن لأصحاب الطلبات المقدمة في العام 1991-1992. أما فيما يتعلق بالخدمات الأخرى كالتعليم المجاني والخدمات الصحية والعلاج المجاني وغيرها من الخدمات العامة التي تعهدت الدولة بتقديمها إما بصورة مجانية أو مقابل رسوم رمزية، فإن السؤال الذي كان يطرح نفسه بالأخص بين الخبراء وأهل الاقتصاد والسياسة داخل البحرين وخارجها هو: إلى متى سوف تتمكن الدولة من الوفاء بهذا الالتزام؟.. وهذا السؤال بطبيعة الحال ليس استفهاما وإنما هو ترجمة لحقيقة محدودية الموارد التي تعتمد عليها الدولة.. أما الآن فإن هذا السؤال أخذ يُلح في الظهور طارحا أمام الدولة خيارين اثنين:

أ. أن تستمر الدولة في توفير تلك الخدمات بنفس الكيفية وتفي بالتزاماتها وتعهداتها، معتمدة في سبيل ذلك على الأساليب السلبية في علاج المشكلة والتي تتمثل في الاستدانة أو فرض الضرائب أو ما شابه ذلك، الأمر الذي سينعكس بصورة مباشرة على المستوى المعيشي للأفراد نظراً لمحدودية الدخل وبطء النمو الاقتصادي والتطور في السوق المحلي لاسيما فيما يتعلق بالأجور.

ب. أن تتخلص الدولة من هذه الالتزامات سواءاً بصورة تدريجية أو دفعة واحدة، الأمر الذي يعني حدوث تدهور خطير في الساحة المحلية وتراجع مخيف في الواقع الاجتماعي.

لقد كانت البحرين قبل عمليات التجنيس هذه تعاني من الكثافة السكانية المرتفعة، بالأخص في ظل عدم القدرة على التوسع الجغرافي للمناطق السكنية بهدف خفض معدل الضغط السكاني وتخفيف نسب الكثافة المناطقية.. فكيف هي الحال بعد هذه الأعداد الضخمة نسبيا التي دخلت البلد دفعة واحدة لتصبح جزءاً من المجتمع يتمتع بكافة الحقوق التي يتمتع بها المواطن الأصلي؟!! وهل ستتمكن الدولة من توفير الموارد الكافية لتلبية الاحتياجات الأساسية لهذا العدد المتزايد، الذي لم يأت ضمن الخطط المبرمجة المبنية على أساس التنبؤات الإحصائية والعلمية الدقيقة؟! الإشكال يبقى قائما في حالة الإجابة بنعم أو لا..

4. البطالة:

كانت الشرارة التي فجرت الوضع الأمني في البلاد في النصف الأول من التسعينات، ثم ما لبثت أن تطورت تلك الأحداث إلى مواجهات دامية بين رجال الأمن والمتظاهرين، نتج عنها تفاقم الوضع وتداخله مع المطالبات الدستورية والمطالبة بالإصلاحات السياسية، وتركيز المطالبة حول المشاركة الشعبية في صنع القرار باعتباره المخرج الوحيد لما تعانيه البلاد من مشكلات مؤرقة تأتي البطالة على قمة هرمها.

وليست هذه الحالة فريدة في البحرين أو مفتعلة وإنما هي طبيعية جداً باعتبار التطور الطبيعي للمشكلة، لاسيما إذا ما قورنت بالمجتمعات الأخرى التي شهدت العديد من الاضطرابات وحتى الثورات، حيث كانت منطلقاتها الأساسية منبعثة في أغلب الأحيان من الحاجة لسد الرمق والحصول على الحقوق الطبيعية. وما هذا التطور إلا جانب من جوانب المضاعفات الطبيعية لمشكلة البطالة، بالأخص في مجتمع كالمجتمع البحريني الذي تصل فيه نسبة البطالة الشبابية إلى 70% تقريبا حسب تقديرات منظمة العمل الدولية من مجمل البطالة التي قدرتها الجهات الرسمية بـــ 15%.

أما الجانب الآخر من هذه المشكلة فيرتبط بشكل كبير بالجانب الأخلاقي والعلاقات الاجتماعية والجريمة. فمن الطبيعي أن تدفع البطالة بالمجتمع نحو الانحلال الأخلاقي بغض النظر عن آلية ذلك الاندفاع ومسبباته والتي قد تكون: أ. الانحراف لسد

الحاجة كالاتجاه نحو السرقة أو ممارسة الدعارة أو حتى المتاجرات الرخيصة كالاتجار في الرقيق الأبيض وبيع تراخيص العمل وما إلى ذلك من أمور. ب. الانحراف المتولد من الفراغ، ذلك أن العاطل عن العمل يجد بين جوانحه طاقة كامنة تلح في الحاجة للتفريغ، فإذا لم تتوفر البيئة السليمة لتفريغ تلك الطاقات فالخيار الآخر يكون في الخط المنحرف.

ج. الانحراف المتولد عن الرغبة في الانتقام، وذلك بسبب سيطرة مشاعر الظلم والاضطهاد ومصادرة الحقوق على العاطل عن العمل وربما امتدت هذه المشاعر لأسرته والمحيطين به.

وفي جميع هذه الحالات تكون النتيجة الطبيعية هي تدني المستوى الأخلاقي وتلاشي القيم والمبادئ الأخلاقية الأمر الذي يتسبب بشكل مباشر في انعدام الأمن الاجتماعي وما يتبع ذلك من تداعيات وانعكاسات سلبية.

ورغم أن الدولة قد بذلت جهوداً طيبة في سبيل توفير فرص العمل للمواطنين، إلا أن تلك الجهود لم تكلل بالنجاح الملحوظ، وذلك لعدة أسباب:

أ. وجود العمالة الأجنبية الرخيصة في سوق العمل ومنافستها للقوى العاملة الوطنية.

ب. وجود حالة من العزوف عند شريحة كبيرة من المواطنين عن بعض المهن.

ج. محدودية سوق العمل وانحسار الفرص الوظيفية فيه.

د. ضعف الوعي المهني لدى شريحة كبيرة من العاطلين عن العمل.

ه. عدم وجود الشراكة الفعلية والحقيقية بين الجهات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني فيما يتعلق بحل مشكلة البطالة أو بمعنى أدق السيطرة عليها.

و. الزيادة المستمرة في أعداد العاطلين عن العمل وعدم ملاءمة مخرجات التعليم والتدريب لمتطلبات سوق العمل.

هذا بالإضافة إلى العديد من الأسباب الأخرى التي لا يتسع المجال لذكرها هنا، إلا أن ما يهمنا من بين كل تلك الأسباب في هذا الإطار هي النقطة السادسة، وهي الزيادة في أعداد العاطلين عن العمل. فعملية التجنيس غير المقنن قد لعبت دوراً كبيراً في تعزيز هذه المشكلة من جهتين، الأولى هي استقدام المجنسين ومنحهم وظائف في مؤسسات الدولة سواء في القطاع العام أو الخاص فيما بقي المواطنين الأصليون في طوابير العاطلين عن العمل، والثانية هي استقدام المجنسين وتفريغهم في سوق العمل، وبذلك ظهرت فئة ثالثة في خط المنافسة للحصول على الوظائف المحدودة في سوق العمل المحدود.

ونظراً لارتباط جميع العوامل وتداخلها مع بعضها البعض، فإن هذا الأمر يعد من الناحية الاجتماعية مؤشراً خطيرا ينذر بتفجر أزمة في أي وقت.

ثانيا: البعد غير المباشر:

تشترك العوامل الآنفة الذكر بين التأثير المباشر وغير المباشر، فالبطالة على سبيل المثال بالإضافة إلى ما تحمله من تأثيرات مباشرة على الواقع الاجتماعي، والتي أوردنا بعض مظاهرها، تحمل في طياتها تأثيرات أو ربما عوامل تحفيز لبعض الظواهر الاجتماعية الأخرى التي لا تقل خطورة عن تلك الظواهر المباشرة. وفيما يلي نستعرض أبرز التأثيرات غير المباشرة والظواهر الاجتماعية المرتبطة بها التي قد تنجم عن مشكلة التجنيس العشوائي، والتي بدأ بعضها بكل أسف يظهر على السطح:

1. الجريمة:

للجريمة في هذا السياق وجهان، الوجه الأول يتمثل في الممارسة المباشرة للجريمة من قبل المجنسين، لاسيما وأن غالبيتهم من طبقات ثقافية واجتماعية بسيطة أو ربما متدنية. أما الوجه الآخر فيتمثل في الجريمة التي قد يلجأ لممارستها بعض

المواطنين الأصليين كإحدى مضاعفات عملية التجنيس، وذلك على أحد الأوجه التالية: أ. الجريمة الموجهة ضد المجتمع بسبب النقمة المتولدة تجاه المحيط الاجتماعي جرَّاء الوضع الفردي.

ب. الجريمة الموجهة ضد المجنسين بدافع الانتقام بسبب الانفعالات والمشاعر.

ج. الجريمة غير الموجهة والتي تنتقل مع الانتقال الثقافي بسبب الهجرة الجماعية التي تعرضنا لذكرها فيما مر.

وأياً كان شكل الجريمة، وأياً كانت دوافعها، فإن أبعادها وآثارها الاجتماعية سوف لن تمتاز بالخفة مهما حاول البعض إضفاء ذلك الطابع عليها. ولعل ما تشهده البحرين اليوم من ارتفاع في معدل الجريمة وظهور حالات من الجرائم التي لم يشهدها المجتمع البحريني في تاريخه أو ربما كانت نادرة الحدوث لدرجة العدم كالخطف والاغتصاب والقتل والسطو المسلح وما إلى ذلك من مظاهر، تؤكد خطورة هذه المشكلة.

2. هجرة العقول:

(إن الذين توفاهم الملائكة ظالمي أنفسهم قالوا فيم كنتم قالوا كنا مستضعفين في الأرض قالوا ألم تكن أرض الله واسعة فتهاجروا فيها..) سورة النساء - 97.. هجرة العقول هي إحدى المشكلات التي تعاني منها المجتمعات العربية بأسرها منذ زمن ليس بالقريب، والتي أثرت على واقع العالم العربي وتسببت في منحه مقعداً متأخراً في ذيل قائمة دول العالم الثالث، رغم ما يزخر به من طاقات بشرية وعقول مبدعة جبارة.

والبحرين كغيرها من الدول العربية تتمتع بهذه الثروة الحقيقية لاسيما وأنها كانت سباقة في مجالات التعليم والتطوير البشري وما إلى ذلك من مجالات حيوية بشهادة العديد من المفكرين والمحللين من أمثال المفكر الدكتور عبدالله النفيسي الذي كان يقول في أحد لقاءاته في قناة الجزيرة الفضائية (في الوقت الذي كنا نستخدم فيه الحمير كوسيلة نقل في دول الخليج، كان الجميع يقصد البحرين للتعليم العالي).

هذه العقول بطبيعة الحال إن لم تجد الإناء المناسب الذي يحتويها ويستوعبها، فإنها لن تستطيع التأقلم والعيش الأمر الذي سوف يضطرها للهجرة بحثاً عن إناء أكثر سعة ورحابة. ولأن الغرب إذا ما جنَّس فإنه يجنس العقول، وإذا ما احتضن فإنه يحتضن الطاقات الفكرية والكفاءات البشرية، فإن الإناء المناسب سوف يتوفر لهذه الثروات المحلية لكي تنتقل من رصيد دول لا تعرف قدرها إلى حسابات يكون لها مردود استثماري عالٍ.

3. الهوية الثقافية:

سبق وأن أشرنا إلى خطر انتقال الثقافات السلبية مع عمليات الهجرة الجماعية. وما نود أن نؤكد عليه هنا هو أن هذا الانتقال لا يقف عند حد التأثير الوقتي المحدود وإنما يمتد ليجد لنفسه مواقع أساسية في قواعد الهوية الثقافية للمجتمع، الأمر الذي يتسبب في حلحلة تلك القواعد وبالتالي مسخ الهوية الثقافية للمجتمع.

4. قيمة المواطنة:

هي معادلة بسيطة ومباشرة (حقوق + كرامة = مواطنة صادقة)..

إن توفير الحقوق الأساسية للمواطن ابتداءاً بحق العيش الكريم وانتهاءاً بحق التعبير الصريح عن الرأي، يعتبر أساساً في تحقيق الكرامة الإنسانية، والتي تؤدي بصورة حتمية ومباشرة إلى خلق حالة من المواطنة الصادقة التي لا يمكن أن يتأسس مجتمع سليم ومتحضر على غيرها أو بدونها. فتوفير الخدمات العامة والإسكان والعمل الشريف والمساواة وتكافؤ الفرص وحرية التعبير والممارسة العقائدية وغيرها من الأمور التي قد تبدو بسيطة أو تافهة للبعض، تتخذ جميعها اليوم مواقع متقدمة على خطوط المواجهة بسبب عملية التجنيس التي مورست في الآونة الأخيرة، إلى جانب بعض القوانين والتشريعات الارتجالية من جهة وبسبب بعض التجاوزات الشخصية من قبل بعض كبار المسؤولين في الدولة من جهة أخرى، الأمر الذي

يحمل في طياته خطراً كبيراً على قيمة المواطنة، فيدفع بالتالي نحو بروز حالة من الثورة النفسية الداخلية لدى أفراد المجتمع لتؤدي في نهاية المطاف إلى ظهور حالة من التمرد التي تصعب معها السيطرة على الوضع العام لتنتهي بقائمة طويلة من العواقب الوخيمة التي لا تتمناها لا القيادة السياسية الرسمية للبلاد ولا القيادات الشعبية ولا حتى الأفراد للمجتمع البحريني.

5. الثقة المتبادلة بين الحاكم والمحكوم:

لقد نجح جلالة ملك البلاد منذ تسلمه لقيادة المملكة في تشخيص جوانب المشكلة ومسبباتها والتي كان على رأسها قضية الثقة بين القيادة والشعب، حيث أن الفجوة كانت أكبر من أن توصف. لذا فقد بنى جلالته مشروعه الإصلاحي على أساس تعزيز هذه الثقة من خلال إشراك القوى السياسية في صياغة المشروع الإصلاحي للخروج بالبلاد من الأزمة التي عصفت بها.

ولضمان إنجاح المشروع، عمد جلالته إلى تفريغ السجون بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين وإلغاء قانون أمن الدولة سيء الصيت والسماح للمبعدين بالرجوع إلى البلاد والاندماج في المجتمع، وغيرها من الإجراءات التي كانت محط تقدير جميع القوى الشعبية، والتي لا ينكر أحد الدور الذي لعبته في إعادة حالة التوازن في الثقة المتبادلة بين الطرفين، ما دعى جميع الأطراف إلى التفاؤل بالمستقبل.

بيد أن هذه الثقة عادت لحالة عدم الاتزان بسبب بعض الإجراءات التي كانت ولا تزال موضع استهجان عامة الشعب فضلا عن قياداته وقواه السياسية. من بين هذه الإجراءات عملية التجنيس العشوائي ومصادرة حق التعبير والإبقاء على بعض العناصر المناهضة للمشروع الإصلاحي في مواضع صنع القرار.

والمشكلة الكبرى هي أن الاستمرار في مثل هذه الإجراءات، والإصرار على إنكار وجودها رغم الوقائع التي تثبت عكس ذلك لاسيما فيما يتعلق بعملية التجنيس العشوائي إنما تتسبب بصورة مباشرة في تضخيم حجم تلك الفجوة بين القائد والمقود، معيدة الوضع إلى سابق عهده.. والتداعيات في ذلك أغنى من أن تُعرَّف.

كلمة أخيرة قبل الختام، نوجهها إلى كل من يهمه الأمر:

إن الأضرار الاقتصادية والسياسية وغيرها يمكن تداركها حتى في مراحلها الأخيرة، ويمكن التعامل معها من خلال إعادة برمجة الخطط والاستراتيجيات، إلا أن الضرر الاجتماعي لا يتمتع بهذه المرونة نظراً لارتباطه الوثيق بالجوانب الفكرية والثقافية والقيم الأخلاقية والموروثات الاجتماعية.. فحري بنا جميعاً أن نسعى لتصحيح الوضع ما دامت الخطى في بداية المشوار قبل أن نجد أنفسنا قيادة وشعبا عاجزين عن تلك المواجهة، فنقف موقف المتفرج العاجز الذي لا يملك سوى الندب والبكاء فيما الخسارة تجر الأخرى.

2002-02-05

تكريس التجنيس سياسة حكومية لا تخضع للمساومة

الكاتب: أحرار البحرين

تتضح معالم مشروع »المملكة الدستورية« بشكل يومي لتجعل منه واحدا من ابشع المشاريع السياسية الهادفة لتغيير هوية شعب مغلوب على امره. وآخر الاجراءات الغريبة القرار الملكي الاخير بتأكيد سياسة التجنيس وتوسيعها بقرار ملكي لا يحتوي على شيء من الديمقراطية. ويتضح كذلك ان ما يبدو من »انفتاح« شكلي انما هو لتمرير المشروع الاخطر المتمثل بتغيير تركيبة البلاد. هذه الاهداف السلطوية تتجلى في ما يلي:

1 - ان اصدار الحاكم مرسوما بتجنيس المواطنين الخليجيين كشف عددا من الحقائق. فقد صدر بقرار شخصي من الملك بدون استشارة الشعب، لعلمه ان ابناء البحرين سوف يرفضونه بشكل كامل. فهل هناك حاكم آخر في الدنيا أصدر قرارا بهذه الخطورة وبهذه السرعة والطريقة؟ هل هناك دولة في العالم اصدرت قرارا بتجنيس مواطني دول اخرى؟ وأية ديمقراطية هذه التي تسمح لحاكم باصدار قرار بتغيير تركيبة البلاد السكانية بدون الرجوع الى الشعب؟ ولماذا يستعجل الحاكم اصدار هذا القرار قبل انتخابات اكتوبر التي لم يبق عنها سوى بضعة شهور؟ هل هناك ضرورة قصوى تقتضي ذلك؟ من وجهة نظر الحاكم هناك ضرورة قصوى جدا تقتضي تكريس مشروع التجنيس قبل ان يتمكن احد من اكتشاف ابعاد المشروع، وقبل ان يطالب احد بعرضه على المجلس المنتخب حتى لو كان صوريا. وما الحاجة لاعطاء الجنسية للآخرين؟ اليس هذا القرار الخطير خطوة على طريق تغيير التركيبة السكانية جذريا وبسرعة وفي غياب اية مراقبة او اي تساؤل من احد؟ أليس هذا اجراء خطيرا للغاية؟ فأين الاصوات المندّدة به والمطالبة بوقفه فورا؟ لقد حسب الحاكم حساباته فوجد ان بامكانه ان يشتري صمت الاغلبية بثمن بخس جدا، لقد سمح بشيء من حرية التعبير (في المساجد والمآتم والنوادي وليس في وسائل الاعلام) في مقابل السماح له بالتصرف في البلاد كما يشاء. ومن يعارض هذه السياسة يوصم بالتطرف وعدم الواقعية. ومع ذلك نود ان نقرع الاجراس مرة اخرى لكل من يهمه امر البلاد والحفاظ على هويتها التاريخية والبشرية والثقافية من هذا القرار الخطير الذي لن تقتصر آثاره على فئة دون اخرى بل سيطال شره الجميع.

2 - يضاف الى ما سبق خطوة اخرى تصب في مشروع الحاكم الذي يهدف لابقاء الشعب تحت السيطرة المطلقة، وتتمثل هذه الخطوة بالاستمرار في توظيف غير البحرينيين والتعمّد في حرمان المواطنين من ذلك. ويؤكد ذلك نشر اعلانات في الصحف الاردنية، وربما غيرها، لتوظيف مدرسين اردنيين في مدارس البلاد. هذا برغم احتجاجات المدرسين العاطلين عن العمل في الشهور الاخيرة ومطالبتهم بوظائف. فماذا يعني توظيف الاجانب في الوظائف التي يمكن للمواطنين القيام بها؟ أليس هذا اجراء متعمدا للحفاظ على نسبة العمال البحرينيين منخفضة مقارنة بالعمال الاجانب؟ ان هذه السياسة التي اتبعت منذ السبعينات تهدف لابقاء البحرينيين أقلية في سوق العمل لكي لا يستطيعوا تنظيم احتجاجات عمالية او اضرابات كما فعلوا في العقود السابقة. فمن يقف بوجه هذه السياسة ويدافع عن آلاف المحرومين من فرصة العمل؟ ومن الذي يمتلك الشجاعة ليعلن رفض هذه الاساليب المكشوفة والسياسات الفاضحة في القضاء على ارادة الشعب وحقوقه في التعبير عن الموقف والدفاع عن حقوقه المشروعة؟

3 - يتساءل اعضاء المجالس البلدية الذين انتخبوا الشهر الماضي عن دوافع الاستعجال بتلك الانتخابات في الوقت الذي اتضح فيه عدم وجود سياسة واضحة لدى الحكم لادارة المشروع البلدي بعد الانتخابات. فقد بقي هؤلاء بدون رواتب بعد ان قطعت رواتبهم في وظائفهم الاصلية، ولم يسمعوا شيئا من السلطات على الاطلاق. فهل سياسة تجويع الاعضاء المنتخبين تصب في »المشروع الديمقراطي«؟ ولماذا استعجل الحاكم اجراء الانتخابات قبل ان يكون الجهاز الاداري في الدولة مستعدا لها؟ ولماذا هذا التباهي والتفاخر في الوقت الذي لا يمتلك الحكم تصورا واضحا لطريقة بدء عمل المجالس وتوقيت انعقاد اجتماعات الاعضاء المنتخبين؟ فأين التخطيط وحسن الادارة التي بالغ الاعلام الرسمي في الحديث عنهما لاثبات »ديمقراطية« الحكم؟

4 - يبدو المشروع الديمقراطي هو الاقل نصيبا في اهتمامات الحكم، فقد اصبح اصدار القرارات والمراسيم الملكية ممارسة يومية، والهدف تكريسها كأسلوب لإصدار القوانين حاضرا ومستقبلا، اما مباشرة من الحاكم كما يجري حاليا او عبر مجلس الشورى الحكومي مستقبلا. ووفقا لهذه السياسة ألغي دستور البلاد الشرعي وفرض على الشعب دستور جديد يقنن هذا الاستبداد، وبالتالي فلن يكون للمجلس المنتخب سلطة حقيقية في التشريع. فهل هذا النوع من »الديمقراطية« هو ما سعى الشعب لاجله منذ اكثر من نصف قرن؟ لم يتعب الشعب من النضال في سبيل استرجاع حقوقه وكرامته، وبالتالي فنضاله متواصل ورفضه الاجراءات السلطوية الاستبدادية لن يتوقف، وأصبح اكثر وعيا لضرورة رفض الانسياق وراء المشاريع الحكومية الشكلية ومنها الانتخابات المزيّفة لمجالس صورية عديمة الجدوى ومسلوبة الصلاحيات. وهو ثابت على ذلك انشاء الله.

اللهم ارحم شهداءنا الأبرار واجعل لهم قدم صدق عندك

حركة أحرار البحرين الإسلامية | 12-06-2002

حول ازدواج الجنسية

الكاتب : من خطب الجمعة للشيخ عيسى قاسم

رابعاً: كلمات نقلتها مجلة الحياة حرفياً فيما يظهر لوزير الإعلام في البحرين، بشأن الجنسية المزدوجة في بلداننا الخليجية الشقيقة وهو يظهر وحدويّا جداً، وداعية بحرارة جداً إلى الوحدة، رامياً لآخرين بمعاداتهم للوحدة من منطلقات انعزالية وترتبط بأفكار خارجية عن توجهات الخليج العربي كما يذكر. انظر (الأحد_5 ربيع الثاني 1423هـ _ العدد14332) وفيما يتعلق بهذا الأمر تطرح كلمات تنظر إلى جملة ما نقلته الحياة في عددها المذكور عن الوزير المسئول:

1. إن الوحدة الخليجية، والوحدة العربية، والوحدة الإسلامية الكبرى في ظل قيم الأمة وعلى خط دينها مطلب كل الشعوب الإسلامية، وما يمنع من هذه الوحدة بركائزها الإسلامية الثابتة إنما هو اختلاف المصالح السياسيَّة للأنظمة الحاكمة، وليس التهافت بين مصالح الشعوب. ولكنّ هذا شيء، وأن يصوّت شعب على مصير شعب آخر لا يعيش معاناته، ولا ينكوي بمشكلاته وإنما يحمل جنسية اسمية فقط شيء آخر. فإن هذه الجنسية الاسمية ستسمح لعدد هائل من شعب أن يصوّت عن طريق سفارة دولة أخرى في بلده على مصير أبناء تلك الدولة. وإن لم يحضر يوما واحدا من بعد أخذ الجنسية إلى تلك البلد. والضوابط التي تمنع من قانونية هذا الفرض وأشباهه غير مضمونة. وقانون الجنسية خضع قبلُ للتعديل الذي يخدم أغراضاً انتخابية مشابهة كما هو معلوم.

2. من المؤسف أنه يحدث في بعض الحالات للأنظمة الرسمية أن تعرقل الخطوة الوحدوية بين المسلمين داخل الشعب الواحد فضلاً عن أن تكون بين شعبين، وذلك بدافع الحسابات السياسية المعينة. ومن هنا يعذر من يشكك في جدّية التوجهات الوحدوية الرسمية وصدق شعاراتها وحرصها على مصالح الشعوب المشتركة. وهو هنا يحتاج إلى تطمينات كافية.
3. يصعب على المواطن الخليجي وهو يقف عند حدود البلد الآخر من البلدان الخليجيَّة قبل أن يُسمح له بالدخول أكثر مما يقف غير العربي وغير المسلم أن يطمئن بأن شعار الوحدة لتوحيد الشعوب وخدمة مصالحها المشتركة. وتقدميّة الشِعار وسلامته الظاهرية لا تعني بالضرورة تقدمية المضمون وسلامته، والشعار يدرس دائماً في ضوء سياقات الواقع واقتراناته المكانية والزمانية والحدثية ومؤشرات الخارج.

4. إلى زمان قريب كان يذكر على ألسنة عدد من المواطنين أن اتفاقاً رسميا شفهياً على الأقل كان يمنع من مساواة الأجور بين المواطن الخليجي الذي يعمل في بلد من البلدان الخليجية من غير بلده وأجور المواطنين لذلك البلد، فكيف لهؤلاء أن يصدّقوا بأن شعار الوحدة يستهدف تحقيق مصالحهم؟!

5. كان الأنسب بوزير الإعلام أن يتعرض لقانون الجنسية الحالي وما سيطرأ عليه من تغييرات إلى جنب القبول بازدواج الجنسية الأمر الذي كان ممنوعاً. ويثور هنا سؤال: (سؤال لوزير الإعلام وهو يسجل الخيانة ويسجل الشعور المعادي للوحدة الخليجية على من يناقش مسألة ازدواج الجنسية، هنا يتوجه إليه سؤال) هل كانت الأنظمة الرسمية يا وزير الإعلام عندما لم تكن تقبل ازدواج الجنسية - قبل أيام فقط - رافضة للوحدة وساعية إلى زعزعة كل توجه نحوها وهي كما تعتقد أنت منطلقات انعزالية، وترتبط بأفكار خارجة عن توجهات الخليج العربي كما حكمت بذلك على من يبدي وجهة نظر في مسألة ازدواج الجنسية؟ وهل لم تبرأ الأنظمة من كل هذه العيوب الخطيرة إلا قبل أيام فقط؟! هذه بعض الملاحظات على عبارات قليلة جداً نقلتها تلك المجلة.

.....

جزء من خطبة الجمعة| بتاريخ 21 -6-2002م الموافق **10 ربيع الأول 1423 هـ** | جامع الإمام الصادق(ع) بالدراز.

قدرُ الديمقراطية في البحرين إما نعم أو نعم!

الكاتب : عمران سلمان

في البداية أجدني مضطرا، للتوضيح هنا منعا لأي لبس، أن ما يثار في البحرين هذه الأيام حول معارضة قرار ازدواج الجنسية القاضي بالسماح للخليجيين بالحصول على الجنسية البحرينية دون التخلي عن جنسيتهم الأصلية والعكس صحيح، والذي أقرته البحرين

مؤخرا (أو بالأدق صدرت بشأنه توجيهات ملكية)، لا يستهدف الخليجيين الذين هم أخوة وأحباء، مرحب بهم دائما وأبدا في البحرين وفي أي وقت، لكن للمسألة اعتباراتها الداخلية المحضة التي لا أشك أنهم يفهمونها تماما.

والواقع أنني لم أكن أود تناول هذا الموضوع لأسباب معظمها متعلق بالافتقار حتى الآن للتفاصيل، وغياب الشفافية. لكن ما حتم علي الخوض فيه مسألتان: الأولى أن القضية أخذت بعدا شعبيا كبيرا وأصبحت مثار جدل في الساحة البحرينية. والمسألة الثانية، هي تصريحات وزير الإعلام البحريني نبيل الحمر لصحيفة الحياة (16 يونيو 2002)، والتي قال فيها بالنص "إننا في البحرين ننطلق دائماً في قراراتنا نحو ترسيخ الوحدة الخليجية، ولكن يبدو أن هناك من يرفض هذه الوحدة، ويسعى إلي زعزعة كل توجه نحوها، وهي كما نعتقد منطلقات انعزالية وترتبط بأفكار خارجة عن توجهات الخليج العربي".

هذا التصريح لم يكن ملائما على الإطلاق ولا نبالغ إذا قلنا إنه أطلق جزافا ومن غير بينة، وينتمي في شكله ومضمونه إلى أسطوانة التهم المشروخة التي طالما استخدمتها الحكومة البحرينية واستخدمها نبيل الحمر بشكل خاص حينما كان رئيسا لتحرير صحيفة الأيام المحلية، لرمي المعارضين و التحركات الشعبية، بالتآمر والعمالة للخارج.

لم نكن نود إذن أن يخرج هذا التصريح من وزير الإعلام لاسيما وهو يمثل الحكومة، وأن يكون في صحيفة عربية واسعة الانتشار.

مبرر الاستعجال

فأيا يكن رأي أو وجهة نظر الرافضين للمشروع، لا يجوز وصمهم "بالسعي لزعزعة الوحدة الخليجية" أو وصم وجهة نظرهم "بالانعزالية والارتباط بأفكار خارجة عن توجهات الخليج العربي". المسألة لا تحتمل كل ذلك، وهي أبسط من هذا بكثير. وأي شخص منطقي أو منصف لا يمكنه أن يعتبر أن رفض تعديل الجنسية مرتبط بالموقف من الوحدة الخليجية.

فالجنسية شأن محلي خالص كما هو في أي دولة. وحين يتم تقرير قضية من هذا النوع وبهذا المستوى والخطورة فالأمر الطبيعي أن يقول الناس رأيهم فيه، إما تأييدا أو رفضا. وفي السياق الحالي الذي تعيش فيه البحرين، حيث خرجت للتو من انتخابات بلدية وتستعد للدخول في انتخابات برلمانية (إذا كتب لها النجاح)، يصبح من المنطقي أن يتم الانتظار لحين انتهائها وعرض الأمر على البرلمان الجديد، أو عرضه في استفتاء شعبي بعد التمهيد له في وسائل الإعلام والسماح بأن يأخذ مداه الطبيعي من المناقشة والدراسة.

لذلك فالسؤال هو: ما وجه الاستعجال في هذه القضية بصورة تحتم البت فيها بهذه السرعة والطريقة التي دفعت حتى وزير الإعلام نفسه الذي فوجئ بحجم المعارضة في الشارع، إلى التصريح قبل أيام بأن ما اعتبره سوء فهم أو لبس يعود إلى أن وسائل الإعلام المحلية من تلفزيون وإذاعة وصحف محلية، قصرت في شرح وعرض الموضوع!

ألا يعزز ذلك من شكوك المعارضين لتعديل الجنسية الذين رأوا فيه محاولة للتأثير على الانتخابات القادمة وترجيح كفة دون أخرى؟ وألا يعزز ذلك من مخاوف كثير من البحرينيين الحاليين من أن يصبحوا في المستقبل غير قادرين، على تقرير أبسط شأن من شؤونهم؟ هذا وجه من وجوه القضية.

وضع طائفي حرج أما الوجه الآخر، ولنقل ذلك بصراحة شديدة، إن المسألة حساسة جدا؛ فالوضع الطائفي في البحرين هش وحرج، وأي محاولة لتغيير هذا الوضع بوسائل مصطنعة وقسرية، من شأنه أن يثير توترا لا ضرورة له، فضلا عن أنه سيضاعف من واقع الشعور بالغبن الطائفي الذي يتعرض له الشيعة رغم أكثريتهم في البلاد.

لقد جربت الحكومة حتى الآن سياسة التجنيس العشوائي في محاولة منها لتغيير التركيبة السكانية، فاستقدمت الآلاف من بدو سوريا والأردن بالإضافة إلى أعداد من اليمنيين والسعوديين والاجانب، ومنحتهم الجنسية البحرينية. ويبدو أن الكلفة الاجتماعية لهذه العملية وشكاوى المواطنين المرة من السلوكيات غير المألوفة والغريبة على مجتمعنا التي يقوم بها البحرينيون الجدد، قد أقنعت الحكومة بعدم صواب ما فعلته. فكان أن وجدت الحل في الخليجيين. وهذه مسألة بحاجة إلى بعض النقاش لاستجلاء صورتها وأبعادها.الكل يعرف أن مستوى ما تقدمه معظم دول الخليج لمواطنيها من امتيازات هو أعلى بكثير مما تقدمه البحرين، فما الذي ستضيفه الجنسية البحرينية والحالة هذه إلى الجنسيات الخليجية الأخرى، كي تغري هؤلاء بطلبها؟

والقضية الأخرى أن الأمر لا يتعلق فقط بقبول البحرين أن يحتفظ الخليجي بجنسيته الأصلية إلى جانب الجنسية البحرينية، بل لا بد أن تسمح دول الخليج بذلك أيضا لمواطنيها، كي تصبح المسألة ممكنة من الناحية العملية. والواقع أننا لا نملك معلومات حول ما إذا كانت باقي دول الخليج تسمح بازدواج الجنسية أم لا. لكن حتى لو افترضنا أنها تسمح به، فما الذي تستفيده البحرين من عرضها؟ إن الخليجي يستطيع الآن أن يزور البحرين ويقيم فيها ما شاء له أن يقيم. وهو يستطيع أن يستفيد من معظم التسهيلات والخدمات المتوافرة للمواطنين، والتشريعات المعمول بها حاليا في البلاد تعطي الخليجي إمكانية الاستثمار والتملك وما شابه من النشاطات التجارية. فما هو وجه المبرر في منح الجنسية، من جانب واحد وفي غياب اتفاق مماثل من باقي دول الخليج؟ ألا يدفع ذلك إلى الاعتقاد بوجود أهداف أخرى، غير التهالك على الوحدة الخليجية المسكينة المفترى عليها؟ وألا يفجر ذلك الشكوك بأن الغرض هو توفير الغطاء الشرعي والقانوني لبعض الفئات الموجودة في دول خليجية محددة للحصول على الجنسية البحرينية من دون أن تخسر جنسيتها، لتحقيق أهداف محلية؟ الوحدة الخليجية

أما هذا الولع الجديد الهابط على أفئدة البعض حول الوحدة الخليجية، ممن لم يعرف عنهم من قبل ولا في أي يوم من الأيام حبهم للوحدة فهو يثير الاستغراب. والأغرب منه أن تصبح هذه الوحدة هي التفسير الرئيسي لتعديل الجنسية البحرينية.

فهل توجد أدنى علاقة بين تعديل الجنسية وبين الوحدة الخليجية؟ إن الوحدة بين دول الخليج هدف سام يسعى له جميع مواطني دول مجلس التعاون. ولو أجري استفتاء على هذه المسألة بين شعوب المجلس، لحاز على نسبة ساحقة من التأييد.

لكن للوحدة أصولها وقواعدها المعروفة، وليست ابتداعا. وتوحيد الجنسية هو آخر عملية في طريق طويل من الإجراءات والاتفاقات، ولا يمكن أن تبدأ الوحدة من الجنسية. يكفي أن مجلس التعاون الذي مضى على تأسيسه أكثر من عشرين عاما فشل حتى الآن في تحقيق أي إنجاز وحدوي يعتد به. من هنا أعتقد أنه يجب عدم إقحام مسألة الوحدة في الموضوع والإساءة إلى هذا المطلب الخليجي الحيوي.

إن الذين أعلنوا معارضتهم لتعديل الجنسية (وهم بحرينيون من حقهم مثلما من حق الحكومة أن يكون لهم رأي في شأنه يمس حياتهم) انطلقوا من رفضهم للطريقة التي تم بها تقرير هذه المسألة الحيوية والخطيرة، ثم من مخاوفهم من أن يتم

استغلال هذه المسألة في التأثير على العملية الانتخابية ومدخلا لتغيير عميق في التركيبة الديمغرافية للبحرين، ولم يكن يدور في بالهم أن يأتي أحد ليشكك في وطنيتهم.

لقد كان من المؤمل أن تلجأ الحكومة إلى الاستماع لمبررات الرافضين وتفهم المخاوف الكامنة وراء موقفهم، ومحاولة تبديدها، سواء عبر طرح ملف الجنسية على استفتاء شعبي أو على الأقل عرضه على الجمعيات السياسية والأهلية، بدلا من إطلاق التهم جزافا ووصفهم "بالانعزالية والارتباط بأفكار خارجة عن توجهات الخليج العربي". لكن ماذا نفعل؟.. هذا هو قدر الديمقراطية في البحرين، إما أن نقول نعم أو نعم!

صحيفة قطرية| 25-06-2002

تغيير التركيبة السكانية: جريمة لا تقل خطورة عن الإبادة

الكاتب : حركة أحرار البحرين

تعتمد خطة تغيير التركيبة السكانية في البحرين على عدد من الاجراءات في مقدمتها: اصدار المراسيم الملكية التي تتخذ صفة القانون وفرضها بقوة الحكم وتنفيذها بالشكل الذي يلائم العائلة الحاكمة، الالتزام بالسرية المطلقة في ما يتعلق بأعداد المجنّسين من الاجانب وجنسياتهم الاصلية، اظهار هذه الخطة بشكل مناسب يختلف تماما عن دوافعها التي تنطلق من الرغبة في احداث تغيير جوهري في التركيبة السكانية وذلك لتكريس الحكم المطلق للملك بدون الخشية من معارضة حقيقية. واخيرا فأهم ما تنطوي عليه الخطة استغلال انشغال البعض بالمشاريع الحكومية لتمرير هذا المشروع الاخطر. فقد طرح الحكم في 14 فبراير الماضي دستورا مفصلا وفق احتياجات الحكم متجاوزا الدستور الشرعي التعاقدي، وربط ذلك بانتخابات لمجالس صورية مسلوبة الصلاحيات. واليوم أدرك الحكم نجاح خطته، وأعلن عن برنامج واضح لتغيير التركيبة السكانية للبلاد، مدركا ان أساليب التخدير حققت ما يريد من الهاء البعض بالقضايا الهامشية عما هو جوهري من الامور.يا أبناء البحرين: كفاكم سباتا وانشغالا عما يخطط لكم، وحان الوقت لليقظة لمواجهة ذلك بكل ما لديكم من اساليب سلمية متحضرة. فالفضية ليست المشاركة في انتخابات اكتوبر او مقاطعتها، بل مواجهة مشروع التغيير الخطير الذي بدأه النظام سرا وأعلن عنه مؤخرا. القضية اليوم تتجاوز في خطورتها كل ما قامت بها العائلة الحاكمة منذ ان وطأت اقدامها ارض البحرين قبل 220 عاما. فكل الاجراءات السابقة كانت مقتصرة على بعض القوانين التعسفية والاجراءات الظالمة، ابتداء باساءة معاملة المواطنين وفرض نظم ضرائبية ظالمة، مرورا بسباسات القمع والاستبداد، ووصولا الى تعليق العمل بدستور البلاد. برغم فداحة تلك الاجراءات والجرائم التي ارتكبت بحق المواطنين من سجن وتعذيب وقتل وتشريد وحرمان من الوظائف، برغم كل ذلك، فما يقوم به ملك البحرين اليوم يتجاوز في خطورته كل ذلك. فقد اعتبر تلك الاجراءات من نوع "مسكنات الالم" التي لا تحقق ما يريد، فقرر استئصال ما يعتبره مصدر الالم من جذوره. لقد أصبح يائسا من قدرته على حكم الشعب وفق دستور 73 لان الدستور يتضارب مع عقلية الحكم القائمة على اساس امتلاك الارض ومن عليها وعدم الاستعداد لقبول منطق الشراكة في صنع القرار. فجاء قرار تغيير التركيبة السكانية في البلاد.

ولكي يتم تمرير هذا المخطط الرهيب كان لا بد من طرح "المشروع الاصلاحي" الذي يسمح بشيء من حرية التعبير داخل المساجد والمآتم والجمعيات والنوادي في مقابل التوقف عن الاحتجاج السياسي القوي. وعلى اساس هذه "الحرية" قامت مملكة الصمت التي يعيش ابناء البحرين تحت وطأتها. واستطاع الحاكم، ليس تعليق العمل ببعض مواد الدستور كما فعل والده وعمه، بل الغاءه تماما وفرض نظام حكم على مقاسه الشخصي بعيدا عن اي استشارة او مشاركة، وقام بترقية جهاز التعذيب ليصبح وزارة قائمة بذاتها، وكرّس منع توظيف غالبية المواطنين من وزارتي الدفاع والداخلية، وواصل سياسة تكثيف العمالة الاجنبية على حساب المواطنين، وأخيرا أصدر قرار تغيير التركيبة السكانية بقرار شخصي من الملك الذي أيقن ان سياسة التخدير قد حققت أجواء الصمت المطلوبة لانجاح هذا المخطط الرهيب.

يتساءل الكثيرون: امام هذه الحقائق، ما الموقف؟

لم يعد الوضع الآن مقتصرا على مخالفة قانونية او دستورية محدودة من قبل الحكم، ولا الاعتراض على بعض الخطوات الهامشية والاجراءات التي لا تعجب هذه الفئة او تلك، ولا على اعطاء مجلس الشورى المعيّن صلاحية المشاركة في التشريع، ولا على المشاركة في انتخابات اكتوبر او مقاطعتها هذه جميعا قضايا مشروعة تستحق الا هتمام من المعارضة ورموزها، لكن الامر اوسع من ذلك كثيرا، ويتعلق بالموقف من مشروع الشيخ حمد برمّته. فليس هناك اصلاح حقيقي يذكر. ولكل من الخطوات الايجابية التي قام بها منذ صعوده الى الحكم تفسيرها الموضوعي وظروفها التي فرضتها، وهي ظروف بعيدة عن النوايا الحسنة والرغبة في الاصلاح الحقيقي. فاطلاق سراح السجناء السياسيين جاء تحت وطأة الضغط الدولي باصدار قرار ضد الحكومة كان جاهزا عندما استولى الشيخ حمد على الحكم والزيارة المؤجلة لمجموعة الاعتقال التعسفي

التابعة للامم المتحدة الى البحرين. والسماح بشيء من حرية التعبير في المحافل العامة كان ضروريا للتنفيس الذي كان من اسباب انفجار الوضع في الماضي ولتمرير الميثاق المشؤوم. والسماح بعودة المبعدين كان ضروريا لاخماد الاصوات المعارضة في الخارج عندما تتضح معالم المشروع الجديد. وفي ما عدا ذلك فقد بقيت القضايا الجوهرية معلقة حتى هذه اللحظة ومنها: اعادة العمل بدستور البلاد الشرعي، وتوظيف العاطلين، وفتح وزارتي الداخلية والدفاع لتوظيف ابناء البحرين، ووقف استقدام الاجانب لقمع المواطنين، واقامة دولة القانون، واصلاح اجهزة الامن، ومحاكمة مرتكبي جرائم التعذيب، واعادة اعمار البلاد بعد عقود من الاهمال والتقصير، والقضاء على ظواهر الفساد والرشوة، والغاء الطائفية السياسية.

هذه الحقائق تقتضي من الرموز السياسية والمواطنين وعيا شاملا لخطورة الوضع وضرورة مواجهته ووقف المخطط الحكومي الرهيب. وبالتالي فالقضية تتجاوز كثيرا قرار المشاركة في انتخابات اكتوبر او مقاطعتها، لتصل الى تحديد الموقف من مشروع الشيخ حمد برمّته. فالقبول بأي جزء منه يعتبر اقرارا له، واذا قبل قراره في ما يتعلق بدستوره الجديد او ما يترتب عليه ويتمخض عنه مثل انتخابات اكتوبر، فان ذلك اقرار للمشروع ولكل ما يتمخض عنه مثل تغيير التركيبة السكانية. وأملنا ان توجه الجهود من جميع الاطياف السياسية والمواطنين لوقف هذا المشروع قبل فوات الاوان، وعدم الانشغال او التشاغل بالقضايا الجانبية والخروج من الشرنقة التي صنعها النظام للشعب.

اللهم ارحم شهداءنا الأبرار واجعل لهم قدم صدق عندك.

بيان حركة أحرار البحرين الإسلامية|26-06-2002

حول ازدواج الجنسية

الكاتب : من خطب الجمعة للشيخ عيسى قاسم

رابعاً: لا زال موضوع ازدواج الجنسيَّة مصدر قلق شعبي كبير واسع وذلك لوجوه:

1- عدم التعليل الواضح المقبول خاصّة وأنّ الموضوع يأتي في سياق ظروف وإجراءات واعتراضات تتّصل بقضية التجنيس غير القانوني الذي أُثير عنه كثيراً بأنّه كان قائماً وكان ينفّذ لأغراض غير جيّدة.

2- انفرادية البحرين في الإعلان عن الإقدام عليه من طرف واحد مع كونها ليست مؤهلة موضوعياً بقدر ما عليه الدول الخليجية الأخرى.

3- ما صاحب هذا الأمر من توعّد وتهديد من أطراف متشددة تكفيرية باللعب باستقرار ووحدة الشعب البحريني.

4- ما حملته بعض الندوات في الموضوع من تأشير بإلغاء المدة التي يشترط قانون الجنسية الحالي بقاءها في البحرين من طالبي الجنسية من غير المواطنين وتخفيضها إلى سنتين، ولا يُدرى فلعلّها تلغى نهائياً.

5- التزامن بين طرح الموضوع والأجواء التحضيرية للإنتخابات التي تتبناها الدولة.

وهناك رأيان في الإعتراض على ازدواج الجنسية: رأي أشار إليه وزير الإعلام، وهو أنه لا يوجد مواطن واحد يعترض على الموضوع، والرأي المذكور هنا والذي يدّعي وجود اعتراض واسع كبير مشترك بين المواطنين من شيعة وسنة والحَكَمُ بين الرأيين إنما هو الإستفتاء العام في المسألة.

.....

مقطع من خطبة الجمعة| بتاريخ 28 -6-2002م الموافق 17ربيع الثاني 1423هـ | جامع الإمام الصادق(ع) بالدراز.

حول النقاش الدائر في مسألة التجنيس في البحرين

"أمامنا فرصة كبيرة للوحدة الوطنية ومواجهة التحديات.. "

الكاتب : هاني الريس

بقي قانون إزدواجية الجنسية الخليجية في البحرين، وعلى مدى الاسابيع الماضية، مادة نقاش مفتوحة بين الاوساط الرسمية والشعبية، على ضوء خطورة هذا القانون، خصوصاً وانه تم بموجب قرار ملكي منفرد وليس عبر ممثلي الشعب او عبر إستفتاء شعبي، وعلى هامش النقاش العام حول هذه القضية، فأن من الاهمية بمكان أن نطرح رأينا في هذا الشأن، كتأكيد على رغبتنا في مشاركة الرأي العام، في هذا الواجب الوطني، لا بل هذا الحق الديمقراطي الذي يعتبر من اسس الديمقراطية وحقوق الانسان التي يحرص عليها المواطنين، قبل المسؤولين.

بداية احب ان اشير الى انني كنت معارضاً من حيث المبدأ، كافة القرارات والمراسيم والأوامر الاميرية ومن ثم الملكية التي صدرت منذ عملية البدء بمشروع الاصلاح مروراً بالميثاق وانتهاءاً بأستصدار المكرمات والقوانيين ومن ضمنها بطبيعة الحال قانون أزدواجية الجنسية، حيث ان مجمل هذه القوانين والقرارات والمراسيم الاميرية ومن بعدها الملكية، جاءت من منطلقات الحلول الجاهزة وأحادية الجانب، وفرض سياسة الامر الواقع الذي يعتمد السلوك الانفرادي والذي لايخدم سوى مشاريع السيطرة والهيمنة الواحدة والفئوية على كل مفاصل القرار السياسي والاجتماعي ولا يساعد على بناء دولة القانون والمؤسسات الديمقراطية الدستورية، وقد تم توضيح وتأكيد هذا الاعتراض في العديد من المقالات التي نشرتها في الفترة الماضية وفي مؤتمر المعارضة المنعقد في لندن في نهاية شهر مارس الماضي، وفي العديد من اللقاءات التي جمعتني بالشخصيات والرموز السياسية والوطنية والدينية داخل البحرين وفي الخارج وفي كل هذه المناسبات طرحت وجهة نظر واضحة وصريحة، وقلت ان ما يحدث في البحرين من تطورات متسارعة على الصعد السياسية والاجتماعية والاقتصادية وحقوق الانسان إنما هي زوبعة في فنجان، وان الملك والسلطة الحاكمة في البلاد هم المستفيد الاول والاخير من مشروع التغيير، حيث ان لا ناقة ولا جمل سيحصل عليها شعب البحرين. ما دام بقي مقيداً بدستور مصطنع وممنوح من إرادة واحدة فقط هي أعلى قمة في السلطة، وقرارات ومراسيم مجحفة تحاصر الديمقراطية وتعمل بما يناسب أهواء من يتربع على عرش المملكة، وليس بما يتناسب مع رغبات وطموحات وأماني شعب البحرين.

وجلنا يعلم ولسوء الحظ، ان المشروع الذي جاء بأسم الاصلاح وتغيير مسمى الدولة الى " مملكة دستورية "، لم يكن سوى "كذبة كبيرة" أراد بها الحاكم تبييض صورته وأظهار نفسه بأنه المصلح الحريص على خدمة المجتمع والأمين على الدستور ومؤسس المملكة الديمقراطية الدستورية، وفي واقع الامر لم يستطيع ان يحقق للدولة والمجتمع سوى تلك "القشور" التي ظلت تصفها أبواقه في الداخل والخارج على انها إصلاحات سياسية واجتماعية واقتصادية جوهرية وتاريخية، في نفس الوقت الذي تجدها غالبية اعضاء المجتمع البحريني، بأنها مجرد خيمة يظل يحتمي وراءها الحكم لتحقيق مقاصدة وطموحاته واهدافه، وتنفي الرغبة في الاصلاح الحقيقي والجوهري التاريخي والعيش المشترك بين جميع ابناء البحرين وتوفير الفرص الأجتماعية والاقتصادية والحقوق المتساوية وتطوير التنمية والوصول الى مستوى الممالك الدستورية.

ففي كافة الإجراءات التي إتخذت منذ الاستفتاء على الميثاق واعلان " الملكية الدستورية "، تعاضمت قوة القرار الفردي على حساب القرار الجماعي، وبلغت كل هذه الاجراءات مبلغاً من الغرور واستغفال الناس وبما في ذلك الجمعيات السياسية والشخصيات الدينية والمؤسسات الاهلية في المجتمع، يستحيل كبحها بغير المواجهة والمعارضة الجدية، وللأسف الشديد فأن الحكم لا يزال يتجاهل إرادة الناس، ويسير سيراً حثيثاً، حيال ما يجري الى تفتيت المجتمع وتمزيقه واضعاف قدرته على المواجهة، والباعث على الاشارة الى ذلك، انما هو هذا السلوك الخاطئ وهذه القرارات والمراسيم الانفرادية التي ترفض الامتثال للأرادة العامة وتتصرف كما لو انه لم يكن هناك سوى الملك والسلطة التي تحكم البلاد بقوانيين العسف العام وتستأثر بصنع القرار.

ويبدو واضحا ان الغالبية الساحقة من شعب البحرين، وبعد كل ما وجدوه أمامهم من تغيرات واعراس الفرح الديمقراطي،

تتهاوى من جراء نكث الوعود والمواثيق والانقلاب على دستور البلاد الشرعي، يجمعون على إعتراضهم على ما يحدث من إنهتاكات صارخة لقيم الديمقراطية وحقوق الانسان، ويعترفون بأن إنجازات مشروع التغيير لم تستطيع برغم الدعاية الاعلامية الهائلة ان تتجاوز "الازمات الكبيرة" ولم تحاول معالجتها بالشفافية وروح الاخوة ووحدة المصير، مثلما توقع البعض، بل الواضح ان هذه الانجازات ومنذ الايام الاولى لقيام المشروع قد ولدت الكثير من الممارسات الخاطئة والقوانيين الجائرة ومن بينها قانون التجنيس.

ومثلما كنت اعارض كافة القرارات والمراسيم والاوامر الملكية الانفرادية والتي لا تعير أية أهمية لممثلي الشعب وقواه الوطنية وشخصياته الدينية والرأي العام، فأنني أبدي معارضتي لهذا القرار الانفرادي المتعلق بالتجنيس، حيث انه قرار تحدي يقلق المشاعر ويحاول تصعيد الشحن الطائفي والاثني عبر تحولات سياسة وديمغرافية خطيرة تهدد وحدة وتماسك المجتمع الذي عانى من سنوات كثيرة كانت ضاغطة علية في السابق، واظهر تكيفاً ملفتاً مع الواقع الجديد للبلاد، بعد ظهور مشروع التغيير وميثاق العمل الوطني، كما انه يهدد بوجود "قنبلة إجتماعية" موقوته في جسم المجتمع، ستنفجر حتماً، سواء كان ذلك على المدى المرحلي او الاستراتيجي، ولأن هذا القانون مثل غيره من القوانيين والقرارات والمراسيم، لم تخضع بشكل او آخر للمناقشة الشعبية او عبر ممثلي العشب او لقرار شعبي عام وذلك لمعرفة اذا كان الشعب يقبل بهذا القانون او غيره من القرارات والمراسيم، لأننا نعرف جيداً أن مثل هذه القضايا الهامة والحساسة لا تؤخذ بالقرارات الانفرادية ومن خلال أعلى سلطة في البلاد، بقدر ما تأخذ بالمشاورة والحوار واستفتاء الشعب، وهو الامر الذي يحصل عادة في الانظمة الديمقراطية والممالك الدستورية،ولكن ما يمكن قوله في هذا الشأن، هو ان ملك البحرين الذي ابتدع عدة قرارات ومراسيم منذ بداية تسلمه السلطة في العام 1999م، لم يستطيع تحقيق هذه الممارسة الديمقراطية، ولم يستطيع الاستقامة مع الوعود والمواثيق، لانه ربما لا يثق بشعبه، وفي كل حال ومهما كانت اهداف ومقاصد هذا القانون (قانون التجنيس) وضرورة الحاجة لجلب رجال الاعمال والمستثمرين الخليجيين الذين لربما قصدهم قانون التجنيس في المقام الاول، فأنه ليس من مصلحة البحرين ذلك البلد الصغير في المساحة والشحيح في الموارد الاقتصادية، والمتخم بالفساد المالي والاداري والسياسي، والذي ترتفع فيه مستويات البطالة بين المواطنين بسبب تزايد موجات العمالة الاجنبية الرخيصة وغيرها، تضخيم عدد السكان وتوسيع التركيبة السكانية وتنويعها بطابع التمايز الطبقي والاثني والمذهبي، وجعل التركيبة السكانية تتساوى في حجمها العددي ووزنها السياسي والاجتماعي، وتجنب ما هو امر واقع على الارض لهذه التركيبة العددية، حيث نجد ان نسبة اكثر من 72 بالمئة من السكان يمثلون الطائفة الشيعية، والنسبة الاخرى تمثل الطائفة السنية وتخالط هاتين الطائفتين بضع اقليات أثنية، فقد جرى إختراع هذا القانون خصيصاً بقصد خلخلة هذه التركيبة السكانية، ومحاولة تقليص نسبة الاغلبية لجعل الطائفة الشعية أقلية او متساوية مع الطائفة السنية، وبذلك يمكن للحكومة قطع الطريق على أصوات الغالبية المنادية بأعطاء الحقوق للاكثرية الشعبية، وقد شهدنا هذه المطالبة تستمر في عدة مناسبات وفي انتفاضات متكررة منذ عدة عقود، وكذلك تحجيم هذه الغالبية وحصولها على مقاعد إضافية في المجالس البلدية والبرلمانية المنتخبة، مما يعني أن الطبيعة الاساسية للنظام الحاكم في البحرين والذي تسبب في حالة اللاستقرار في البلاد طول العقود الماضية بسبب ممارسة سياسة التمييز الطائفي، لم تتغير جذرياً لضمان تعايش سلمي مجتمعي وسلم مستقر، بل يحاول الأن كم خلال هذه الجراءت، تعميق هذا التمايز من اجل التوصل الى اهداف وطموحات خاصة تؤمن له الاستئثار والتسلط على المديين القريب والبعيد، أما الوسيلة المتاحة فهي استصدار مثل هذا القانون (قانون التجنيس).

ومن اجل ذلك لا شئ يجب ان يحول دون المضي في مواجهة هذا القانون الأخطر في السياسة السكانية، وكذلك القرارات والمراسيم الانفرادية التي تحاول فرض الأمر الواقع في المجتمع، وينبغي الوقوف بكل جرئة في وجهها والتصدي لها بكافة الوسائل السلمية، فهل نستطيع ذلك؟ هذا ممكن اذا توحدت كافة القوى السياسية والشعبية واتفقت على برنامج سياسي وإجتماعي قادر على مواجهة هذه التحديات الخطيرة، عند ذلك يمكن ان نضغط على سلطة القرار العليا ومنعها من الاستفراد بصناعة القرار، وان نحصل على كامل حقوقنا المشروعة في شكل فرض الأمر الواقع أيضاً، وهذه فرصة كبيرة أمامنا يجب إقتناصها لمواجهة مثل هذه المخاطر.

ملتقى البحرين|21-07-2002

التجنيس: ما له وما عليه

الكاتب : حسن العطار

أشارت المادة 15 من الاعلان العالمي لحقوق الانسان إلى أن: "لكل فرد التمتع بجنسية بلد ما، ولا يجوز حرمان شخص من جنسيته، والجنسية حق للدولة وحدها، والدولة بطبيعة الحال لها الحق في منح الجنسية أو منعها". وكل دول العالم تقريبا لديها قوانين تنظم عملية التجنيس. ومنح الجنسية لأي شخص مقيم يحمّل الدولة المانحة مسئوليات كبيرة تجاه هذا الفرد وعائلته، حيث يكتسبون الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتمثلة في حقهم في التصويت والترشيح في الانتخابات العامة، وحقهم في العمل والتعليم والتطبيب وغيرها من الحقوق الأخرى. وفي العشرين سنة الأخيرة أعادت الدول الأوروبية وأميركا وكندا واستراليا (الدول التي يتوجه إليها أكثر الناس من اجل التجنّس) النظر في قوانينها المتعلقة بمنح الجنسية لأسباب سياسية واقتصادية واجتماعية، وأصبح الهدف الحقيقي لهذه الدول من التجنيس هو: استقطاب اصحاب العقول المتميزة، والتخصصات العلمية الصعبة والنادرة، وجلب رؤوس الاموال، وبهذا يصبح الاشخاص المجنسون قوة تضاف إلى قوة هذه الدول وليس عبئاً سياسياً واقتصاديا واجتماعيا عليها. أما التجنيس لأسباب سياسية - إنسانية فإنه لا يمنح إلا في حدود ضيقة جدا.

ونحن في البحرين يلزم ان لا نكون ضد منح الجنسية لمن يستحقها من الاشخاص الذين ولدوا على هذه الارض الطيبة والمنحدرين من أصول عربية واسلامية من دول الجوار، والذين شاركوا هم (وآباؤهم من قبل) في البناء والتطوير، واصبحوا جزءاً من هذا الوطن ونسيجه الاجتماعي. ولكن قد نكون ضد التجنيس غير المنظم وغير المقنن لمن لا يستحقون وذلك للأضرار السياسية والاقتصادية والاجتماعية الفادحة التي ستحيق بالوطن مستقبلاً. وفي اعتقادنا المتواضع ان سياسة التجنيس وقوانينها في البحرين لابدّ أن تراعي وتأخذ في الاعتبار العوامل الآتية:

1- الرقعة الجغرافية: المعروف أن البحرين من أصغر دول العالم مساحة حيث لا تزيد مساحتها الجغرافية عن 667 كيلومتراً مربعاً، وأصبح التوسع العمراني الحالي على حساب المناطق الزراعية والبحرية، وهذا بحد ذاته يمثل ضرراً كبيراً على البيئة.

2- الموارد الاقتصادية: تعتبر البحرين ذات موارد اقتصادية محدودة مقارنة بدول الجوار، ولابدّ من تنمية هذه الموارد والمحافظة عليها من اجل الاجيال القادمة.

3- النمو السكاني: تعاني البحرين كما تعاني الدول المجاورة من ارتفاع نسبة النمو السكاني، إذ تصل النسبة ما بين 3 في المئة إلى 4 في المئة سنويا، وكيف لنا أن نقنع المواطن العادي والبسيط بأهمية تنظيم النسل (الانجاب) بحجة صغر المساحة الجغرافية ومحدودي الموارد الاقتصادية وهو يرى ويسمع عن التجنيس غير المنظم.

4- الهوية والنسيج الاجتماعي: البحرين مملكة عربية إسلامية كما نص على ذلك الدستور، والمحافظة على الهوية العربية الاسلامية مسئولية وطنية، والتجنيس غير المنظم قد يطمس الهوية العربية ويفتت النسيج الاجتماعي في المستقبل. وفي هذا الشأن لابدّ أن نتعلم ونعتبر من تجارب الدول الأخرى التي سبقتنا في هذا المجال.

المناقشات والمداولات حول مسألة التجنيس ليست تشنجاً أو تعصباً أو معاداة لأحد، ولكن هي مسئولية وطنية أولاً وأخيراً من أجل حماية هذا الوطن والمحافظة على هويته العربية الاسلامية وحقوق الاجيال القادمة. وفي ظل أجواء العولمة واستحقاقاتها، اصبح من الضروري مراجعة القوانين المنظمة لجلب الايدي العاملة الاجنبية وصياغتها بطريقة تحمي الدولة من التبعات والاستحقاقات التي قد تكون ذات نتائج سلبية على مستقبل الوطن وهويته وحقوق اجياله القادمة، وإذا كنا في حاجة إلى أيد عاملة اجنبية، فلتكن الأولوية للعنصر العربي.

حسن العطار
صحيفة الوسط البحرينية | العدد 23 | الأحد 29 سبتمبر 2002م | الموافق 08 ذي القعدة 1430 هـ

التجنيس سياسة خاطئة تضر بمستقبل هذا الوطن وأجياله القادمة

بقلم: فاضل الحليبي

موضوع التجنيس من أكثر المواضيع إثارة للجدل والحيرة لماله من انعكاسات وآثار سلبية لمستقبل البحرين وتطورها الاقتصادي والاجتماعي ، وهو يفوق في خطورته البطالة والمواضيع الأخرى ، ويعتقد المرء بأنه من أخطر القضايا على الإطلاق في هذه الأيام بعد التعديلات الدستورية والقوانين التي صدرت مؤخراً ، نظراً للاستمرار في سياسة التجنيس العشوائية لمن هب ودب دون مراعاة أوضاع البلاد ، و الكثافة السكانية المتزايدة ، وشحت الموارد الطبيعية وقلة الأراضي وصغر مساحة البحرين ، حيث تعد من بلدان العالم الصغيرة جداً في المساحة والكبيرة في الكثافة السكانية بالنسبة للكيلو المربع .

وكما لا توجد معايير وشروط وضوابط محددة في موضوع التجنيس وهذا متبع في البلدان مثل استراليا وكندا ولديها مساحات واسعة من الأراضي وتشجيع الهجرة إليها ، ولكن لا يستطيع أي شخص لمجرد القدوم إليها بإملاء استمارة الطلب والحصول على الجنسية ، هناك قوانين وتشريعات دقيقة ومختارة بعناية لذلك الموضوع ، من ضمنها اشتراط توفير رصيد مالي كبير في إحدى البنوك المحلية ، بالإضافة إلى المؤهلات ونوعية الأعمال التي تنوي القيام بها في بلادهم واشتراطات أخرى . الحقيقة يندهش المرء هنا من ظاهرة التجنيس الغير طبيعية ، لا يعرف ماذا يريدوا واضعوا سياسة التجنيس من مواصلة العملية بالرغم من الانتقادات الصادرة من جهات أهليه ومدنية وسياسية عديدة في البلاد ، والتنبيه بمخاطرها على مستقبل الوطن وأجياله ، وهم يعرفون جيداً الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها الفئات الاجتماعية المسحوقة في البلاد فأزمة البطالة لم تحل ، والعاطلين في تزايد مستمر ، وعدم توفير مساكن للمواطنين من خلال وزارة الإسكان بالرغم من سنوات الانتظار الطويلة ، فاقت العشر سنوات لطلبات عديدة ، وازدياد ظاهرة الرشوة والمحسوبية والتمييز الطائفي في ظل الفساد الإداري والمستشري في العديد من الوزارات والمؤسسات الحكومية ، هذه ظواهر سيئة .

المطلوب وضع الحلول المناسبة للقضاء عليها ، أما إذا كان الهدف من الموضوع هو البعد السياسي والطائفي و العمل على أحداث تغير ديمغرافي في التركيبة السكانية في البلاد ، فهذا يمكن بان يكون هدفاً مؤقتاً في التحقيق ، ولكن في المنظور البعيد وللأجيال القادمة سوف تخلق المشاكل وتنشأ الأزمات والاحتقانات الاجتماعية والسياسية التي لا حصر لها ، ولا تستطيع الحقنات المهدئة بأن تخفف الألم والأوجاع بعد أن ينتشر المرض في الجسد ، ومن مظاهر السلبية لعملية التجنيس العشوائية بأن تلك الفئات ولاسيما الآسيوية منها والبعض الآخر ، وليس لديهم مؤهلات وإمكانيات إبداعية وعلمية يستفيد منها الوطن بقدر استفادتهم من خبرات ومقدرات هذا الوطن ، بالإضافة لاختلاف العادات والتقاليد والسلوكيات ، فالشعب البحريني عرف عنه التسامح والمحبة والأخلاق العالية مع الآخرين ، سوف تنشأ عادات وأخلاقيات أخرى وسط الأجيال الجديدة ، قادمة من أولئك المجنسين الجدد ، كما سوف يزداد سوءاً مستوى اللغة العربية .

وهذا ليس تفكيراً شوفينياً او تعصب قومي وعنصري ، فالشعب البحريني يمتلك تاريخ وحضارة عريقة تداخل وتواصل مع العديد من الشعوب والبلدان في العالم ، ولكن تبقى له سماته و خصوصيته مثل أي شعب من شعوب هذه الأرض ، يعتز بها ، والحقيقة لا بد من أن تقال ، وتوضح أهداف ومآرب التجنيس وما هي فوائده على المجتمع ، إذا كان يحقق نتائج إيجابية أو سلبية ، وأن يأخذ بعين الاعتبار الآثار السيئة التي ستنتج من عملية الاستمرار فيه ، أننا اليوم نعيش عالم التطور والثورة التكنولوجيه على شتى الأصعدة فالشفافية والمكاشفة والمصداقية في مصادرة الأرقام الصادرة من الجهات المسؤولة عن ذلك الملف الخطير ، ينبغي بأن تكون معروفة ، إذا كانت النية حسنة ولا يتم إخفاء حقيقة الأرقام ، عن الصحافة ، أو الباحثين والدارسين في مجال الأعلام والإحصاء ، في ظل الانفتاح السياسي والديمقراطي والحريات العامة والقوانين ، فإظهار أعداد المتجنسين والمهاجرين في البلدان الديمقراطية والتي تحترم القانون تكون تلك الأرقام في متناول اليد ، طالما لا تضر بأمن الدولة ولا تؤثر على الاقتصاد أو الدخل القومي ، ولكن ما يجري في بلدنا له انعكاسات خطيرة على الاقتصاد

وسوف يكون عاملاً معرقلاً للتنمية الاقتصادية بدلاً من تطويرها ، ويخلق عجزاً في ميزانية المملكة ، مما يؤدي إلى توقف في بناء المشاريع والمرافق الحيوية أو تجميدها في أسوء الأحوال ، فالبحرين في حاجة مستمرة لتطوير البنية التحتية والفوقية ، في مجالات عديدة ، الصحة واحتياجاتها من مستشفيات متخصصة ومراكز صحية جديدة تستوعب الأعداد المتزايدة من المرضى ، التعليم ومخرجاته ، العمل وموضوع البطالة ، كما سوف يتقلص الدعم الحكومي لبعض المنتجات والقطاعات ، هذا جزء من الوضع الاقتصادي ، أما الشق الاجتماعي فهو يتصل بالموروث الاجتماعي والعادات والتقاليد والأبعاد النفسية والسيكولوجية لهؤلاء المتجنسين وآثارها على تداخل المجتمع معها وعوامل أخرى تشمل المستويات الثقافية والتعليمية والصحية للمتجنسين ، فالدول المتقدمة التي تعمل على استقطاب مهاجرين جدد أو مواطنين جدد ، يهمها بالدرجة الأولى من أولئك القادمين الجدد أصحاب العقول المبدعة والذين يمتلكون مستويات عاليه من التعليم والثقافة ، فهؤلاء بعقولهم وطاقاتهم الإبداعية يطورون المجتمع ، أننا في حاجة لمثل هؤلاء البشر من الناس في ظل المستويات المتفاوتة للتعليم عندنا ، لكي نخطوا بالوطن والمواطن خطوات متقدمة ، وطننا ليس في حاجة إلى الناس من البشر أميين ، هدف جلبهم للدوافع الأمنية وتغير في التركيبة الديمغرافية للسكان ، هذه سياسة ذو نظرة ضيقة .

بلدنا مقدمة على تجربة انتخابية نيابية جديدة ، بغض النظر عن ملابسات وإشكاليات ، ما أثار حولها من حوارات ومناقشات ساخنة ، تبقى هناك ضرورة بأن يطرح هذا الموضوع للنقاش ووضع الحلول الصائبة له من قبل المرشحين لمجلس النواب في أكتوبر وأيضاً من قبل الجمعيات السياسية ، لما له من أبعاد ونتائج خطيرة على هذا الوطن والشعب .

2002-10-01

يجب ألا يختزل تاريخٌ نضاليٌ في سطرين!

الكاتب : سيد ضياء الموسوي

هل يعلم رئيس مجلس النواب خليفة الظهراني أنه لولا قوى المعارضة من إسلاميين ووطنيين، ولولا نضالهم طيلة هذه السنين من هجران وغربة وتضحيات لما أصبح هناك برلمان ولما أصبح هناك انتخابات ولما أصبح هناك رئيس برلمان، ولبقي مجلس شورى يعين أعضاؤه. إن البرلمان الحالي لم يأت على طبق من ذهب أو عبر تصريحات إنشائية فضفاضة إنما جاء مخلفا وراءه آلاما كبرى وتوجهات وطنية شارك في تحقيقها كل الغيورين على هذ الوطن وبفضل لجنة العريضة وغيرها من التحالفات الوطنية، فلو أن مطلب البرلمان ترك تحت رحمة التصريحات الإنشائية لما كتب له الوجود حتى على ما هو عليه الآن.

عندي ملاحظات على مقابلة الرئيس أذكرها سراعا:

- التجنيس: قال "عن الذين جنسوا من الوافدين العرب أو الذين استقطبوا أو وظفوا بالأصح في وزارة الداخلية أو وزارة الدفاع... وإني أسأل: أليس من الواجب أن نسأل أنفسنا لماذا تم هذا الشيء؟".

هل نفهم من رئيس البرلمان البحريني "أعلى سلطة تشريعية" أنه يقبل التجنيس؟ وهل ذلك يبرر تقديم المجنسين وإعطاءهم وتمييزهم على المواطنين جميعا وأن يعطوا أفضل المراكز والخدمات من إسكان وأعمال، في حين البلد يغص بالكثافة السكانية وبالفقر والجوع والبطالة المتكدسة بين زوايا القرى والمدن؟

- المجنسون ليسوا من الوافدين العرب فقط، بل هم أيضا من الدول الآسيوية فلم يبق بائع "سمبوسة" ولا فلافل إلا وجنس... هل للرئيس ان ينشئ لجنة محايدة شعبية أو برلمانية لبحث هذا الملف؟ أم ان جهاز الحاسوب في إدارة الهجرة مازال عاطلا؟ ولو افترضنا جدلا أن الناس تسببت في التجنيس فهل هذا مبرر لإغراق الوزارات والأسواق الشعبية وغيرها بالمجنسين والناس يعيشون فقرا وجوعا وعندنا بطالة خمس نجوم؟ أليس أبناؤنا ــ من حملة شهادات الماجستير والدكتوراه ــ العاطلون أولى بهذه الأعمال؟

هل يضمن لنا الرئيس غدا توفير أعمال لأبنائنا وللأجيال القادمة؟ ألا يعلم الرئيس ان راتب المواطن البحريني لا يكفيه لسداد فواتير الوزارات فضلا عن إطعام أبنائه؟ هل يعلم أن هناك 30 ألف عاطل عن العمل؟ هل يعلم أن هناك 10 آلاف أسرة تعتمد على المساعدات؟ هل يعلم أن هناك 1600 سائق معرضون للفقر والضياع؟ هل يعلم أن هناك حملة دكتوراه وماجستير من المواطنين هاجروا من الوطن بحثا عن الرزق في الدول الخليجية والغربية؟ هل يعلم الرئيس أن هناك مواطنا يدعى عبدالأمير المطوع "دكتوراه في الاقتصاد" بقي 14 عاما من دون عمل وإلى الآن هو بلا عمل؟ لماذا تبذر الأموال على التجنيس العشوائي والناس يأكلها الفقر؟ وأتمنى من الرئيس لو يقتطع جزءا من وقته لنصطحبه إلى آلاف العوائل في القرى ــ مع الصحافة والإعلام ــ ليعرف حجم الفقر والجوع، فهناك عشرات القرى أشد سوءا من قرية المقشع التي عرضت صورها في التلفاز فأثار فقرها استغراب المسئولين وكل مدن البحرين!

الناس ليسوا عدائيين أو شعوبيين تجاه إخوانهم من العرب أو غيرهم، ولكن لا أحد يقبل ما يحدث وفي مناطق كل الامم والشعوب بما فيها مناطق هؤلاء العرب لا يقبلون ان يقدم المجنس على المواطن، هل يقبلون هم أن يحدث ذلك في أوطانهم؟ أليس ديننا يقول "الأقربون أولى بالمعروف" هذا إذا كانوا أيضا في حال شبع فكيف وهم يعانون من فقر وبطالة ودخل محدود؟! إن لدي أسماء عوائل بحرينية تنام بلا عشاء!! وراح الرئيس يبرر الأخطاء وينبش في الماضي ليقول: "حين يشعر جاري أنني أتجهز للانقضاض عليه، ماذا تعتقد أنه سيعمل، هو أيضا سيستعد وسيكون متيقظا..." في معرض تبريره للأخطاء.

نقول هنا: إذا كنت تعتبر المطالبة بالديمقراطية سواء في التسعينات أو الثمانينات أو السبعينات "انقضاضا" فلماذا قبلت بلعبة

الديمقراطية والانتخابات التي جاءت جاهزة وفي جو حريري؟ إذ إن كرسي الرئاسة هذا جاء بتضحيات وطنية كبرى على مر عقود، في حين كان بعض من مثقفي البحرين ضد المطالبة بالبرلمان وأسموه "برطمان" استهزاء به وإذا بهم هم أول المرشحين واللاعبين فيه!! فهل أحد يقبل بما كان يفعله هندرسون؟ وهل هذا يبرر قانون أمن الدولة وسياسة تكميم الأفواه السابقة؟ وهل من المنطق اختزال تاريخ بكامله لـــ 100 عام في أسطر إنشائية لتاريخ شعب بكامله كان قادته الباكر والجمري والشملان؟ ثم لماذا هذا التفسير التآمري لحوادث البحرين؟ ألا تعتقد سعادة الرئيس أن لفظة "انقضاض" لفظة غير مناسبة وغير دقيقة ولا تناسب أن تنسب إلى نائب فضلا عن رئيس؟ فهل من الموضوعية وصف تاريخ نضالي بكامله للقوى الوطنية بأطيافها بأنه "انقضاض"؟ سؤال أخير: هل للرئيس أن يجيبنا عن المحسوبية في تعيين الوظائف في البرلمان وبالأسماء بدلا من هذا الكلام؟

صحيفة الوسط|العدد : 264 | الأربعاء 28 -5- 2003م | الموافق 08 ذي القعدة 1430 هـــ

استيقظوا من السبات، واجهوا التجنيس السياسي، فهويتكم مهددة ووجودكم الثقافي في خطر

الكاتب : أحرار البحرين

لم يواجه شعب عربي او مسلم محاولات طمس هويته الثقافية وتهميشه في ارضه (في ما عدا الشعب الفلسطيني) ما يواجهه شعب البحرين اليوم. ولربما سعت بعض الحكومات للتلاعب السكاني لاهداف سياسية، ولكن ذلك التلاعب، ان حدث، ففي الخفاء وبشكل خجول ومبهم. اما في البحرين فالجريمة تمارس يوميا وتؤطر بمرسوم ملكي رهيب يسمح باعطاء الجنسية البحرينية لكل خليجي يرغب فيها. فأين حدث مثل هذا الاجرام بحق شعب من الشعوب؟ هل تستوعب هذه الجزيرة التي لا يصل عدد سكانها الاصليين (اي من غير العمالة الاجنبية) نصف المليون انسان، تجنيس عشرين مليون مواطن خليجي؟ ولماذا وشعوب الخليج الاخرى تعيش اوضاعا سياسية واقتصادية تفوق كثيرا ما يعيشه اهل البحرين من عوز وقمع سياسي؟ ثم لماذا هذا الدجل الذي يمارسه رموز العائلة الخليفية الحاكمة بتصريحاتهم الكاذبة البعيدة عن الحقيقة؟ ففي مطلع يوليو 2001 يصرح الشيخ راشد آل خليفة، مدير الهجرة والجوازات ان عائلته اعطت الجنسية البحرينية لخمسين الف اجنبي في خمسين عاما، بينما تجيب الحكومة الشهر الماضي على سؤال من احد اعضاء مجلس الملك حول التجنيس مدعية ان من تم تجنيسهم في تلك الفترة لا يتجاوز الـــ 35 الفا؟ لماذا هذا اللعب على الذقون والتلاعب بالحقائق والارقام؟

استثنينا الشعب الفلسطيني في التعبير عن الكارثة البشرية التي يتعرض لها ابناء البحرين على ايدي العائلة الحاكمة، نظرا لان هذه العائلة تسير في سياساتها تجاه شعب البحرين على خطى الحكومة الاسرائيلية التي مارست ابادة شاملة للشعب الفلسطيني بتجنيس اليهود من شتى مناطق العالم. وربما يمكن فهم دوافع قوات الاحتلال في تلك الجريمة، ولكن لا يمكن تبريرها بل تعتبر جريمة كبيرة بحق شعب فلسطين. اما بالنسبة لما يجري في البحرين فدوافع آل خليفة لتجنيس الاجانب ليست واضحة، ولكنها ماضية بدون توقف. ففي السنوات الاخيرة التي اعقبت الانتفاضة الشعبية المباركة شعرت العائلة الحاكمة انها تخوض معركة خاسرة مع شعب البحرين، وان جرائمها في التعذيب والتمييز والقمع اصبحت مكشوفة لدى العالم وان شعب البحرين استطاع للمرة الاولى استصدار قرارات دولية مهمة تدينها، فتحركت لتجاوز تلك العقدة بالعمل لتغيير التوازن السكاني بالشكل الذي يخدم سياساتها. واستقدمت السوريين والاردنيين و الباكستانيين واليمنيين والسعوديين ومنحتهم الجنسية البحرينية مع السماح لهم بالاحتفاظ بجنسياتهم الاصلية. وكان لافتا للنظر سماح دستور الملك بازدواجية الجنسية وذلك وفق قرار خاص من العائلة الحاكمة، بدون ان يكون هناك مبرر لذلك، فلم تناقش تلك المسألة ولم يطلبها احد من المواطنين. وهكذا جرى تقنين التجنيس السياسي بهذه المادة وبالمرسوم الملكي. فالبلاد تعيش حالة تقنين لكل ما هو سيء، من استبداد سلطوي وتجنيس سياسي، وهيمنة على السلطات الثلاث. في الحقبة السوداء كانت ذلك يحدث بالقمع المشكوف، اما العهد "الاصلاحي" فيمارس كل ذلك باسم القانون ويطالب من المواطنين التصفيق له والاشادة بهذه "الديمقراطية التي تناقس اعرق الديمقراطيات في العالم|.. أليس ذلك ذروة الاستبداد والاستضعاف والاستحمار؟

كان الشعب يطالب باعادة دستوره التعاقدي الشرعي، لكن هذا الطلب اصبح اليوم أقل اهمية من الناحية الاستراتيجية من سياسة التجنيس السياسي لان الدساتير تأتي وتذهب، وما يتم اقراره اليوم من دساتير او قوانين يزول بعد حين عندما تتغير ا لظروف. الامر الذي لا يخضع للتغير هو التركيبة السكانية. لقد اصبحت المشكلة اليوم مسألة وجود قبل ان تكون مسألة حقوق. فما جدوى الحقوق اذا لم يكن هناك وجود؟

وبالتالي ترى العائلة الخليفية ان هذه الوسيلة هي انجع الوسائل لاحتواء الرفض الشعبي لتعسفها وقمعها. وامام هذه العائلة امثلة عديدة. فقد تمكن الاستيطان البريطاني من الهيمنة المطلقة على استراليا ونيوزيلاندا، وحكم جنوب افريقيا وروديسيا (زيمبابوي لاحقا)، وكذلك الولايات المتحدة التي تعرض سكانها الاصليومن الهنود الحمر لابادة جماعية. ولكن المثال الاوضح والذي تستفيد منه العائلة الحاكمة كثيرا هو ما يحدث في الاراضي المحتلة من تغيير ديمغرافي. فبعد خمسين عاما

من تفعيل مبدأ استقدام يهود العالم الى فلسطين، اصبح المستوطنون يمثلون الاغلبية الساحقة من شعب فلسطين، واصبح

امرا صعبا للغاية قلب التوازن السكاني فيها. وقد استفادت العائلة الحاكمة في البحرين عبر الاتصالات السرية والعلنية مع قوات الاحتلال الاسرائيلية، التي لم يكن اللقاء بين ولي العهد ووزير الخارجية الاسرائيلي في الاردن قبل اسبوعين الا امتدادا لها، من الخبرات الاسرائيلية في القمع وتغيير الحقائق. وفي 1998 ذكرت صحيفة معاريف الاسرائيلية ان الاستخبارات البحرينية استعانت بالموساد الاسرائيلي لقمع الانتفاضة الشعبية في البحرين، نظرا لتجربته في التصدي للانتفاضة الفلسطينية.

و تمت الاستفادة من المشورات الاسرائيلية وتلك التي قدمتها جهات اخرى في تنفيذ تغيير التركيبة السكانية، واحيط تنفيذ الجريمة بصمت مطبق وانكار مستمر لوجود تلك السياسة والخطة. ولم تتضح ابعادها حتى الآن، خصوصا مع استمرار حالة التخدير في الجسد الوطني عموما، ان التجنيس السياسي يمثل اكبر خطر على هوية البحرين وشعبها منذ الاحتلال الخليفي لهذه الجزر، وبسبب الصمت الذي يحاط به تنفيذ الجريمة لا يشعر الجسد البحريني بها، تماما كما فعل النظام عندما احاط جريمة تغيير الدستور بسرية مطلقة ولم يفصح عنها الا بعد ان انتهى تنفيذ الجريمة. وهذه الجريمة، كما ذكرنا، ذات بعد استراتيجي ولا تقتصر آثارها على الوضع الحالي بل سوف تغير هوية البلاد !
جذريا.

و لذلك فهناك استغراب من الصمت المطبق للفعاليات الدينية والسياسية ازاء هذه الجريمة التي أعلن النظام عنها بوضوح وينفذها باصرار متحديا مشاعر الشعب. النظام هو الذي يمتلك الارقام حول التجنيس السياسي وبالتالي فلن يفصح عنها. وحين تكتشف لاحقا فسوف يكون الوقت متأخرا لمواجهة تبعاتها. وها هم المجنسون يتحدون ابناء البحرين ان يستطيعوا سحب جنسياتهم، ويطالبوا باشراكهم في ادارة البلاد، وقد تكون هذه الاشارات قليلة وخجولة في الوقت الحاضر، لكنها سوف تكبر وتصبح اكثر تعقيدا بمرور الوقت.

ولمواجهة هذه الجريمة نقترح ما يلي:

1- اعتبار التجنيس السياسي جريمة كبرى ضد البلاد والشعب، تهدف لتحقيق اغراض سياسية للعائلة الحاكمة على مصلحة ابناء البحرين، والتعامل معها على هذا الاساس. فهي تفوق في خطرها وآثارها الاستراتيجيى تعليق العمل بدستور البلاد الشرعي قبل 28 عاما، وفرض دستور الملك العام الماضي.

2- مخاطبة المنظمات الدولية ذات الصلة واطلاعها على حقيقة هذه الخطة الخبيثة، ومطالبتها التدخل الفوري لوقفها.

3- مطالبة الامم المتحدة بالتدخل لوقف الابادة الثقافية لشعب البحرين، وعدم التهاون او الاسترخاء.

4- مطالبة الشيخ حمد بالغاء مرسومه المشؤوم الذي قنن هذه الجريمة فورا، وتكثيف الحديث حوله في المحافل والجمعيات والمساجد، واعتباره جريمة كبرى لا يجوز السكوت عنها.

5- اعتبار التجنيس السياسي لاغيا، ورفض الاعتراف بمواطنة المجنسين، مع احترام حقوقهم الاخرى اذا كانوا من العاملين في القطاعين العام والخاص، ومطالبة هؤلاء المجنسين سياسيا مغادرة البلاد.

6- تحذير المستوطنين والمجنسين سياسيا من المشاركة في الجريمة بقبول التجنيس.

7- تغيير لغة الخطاب الذي تستعمله قوى الشعب في التصدي لهذه الجريمة، وتكريس المصطلحات التي تعكس الواقع مثل: المستوطنين، المستوطنات، التجنيس السياسي، ومطالبة الحكومة بوقف بناء المستوطنات، والتحدث بلغة صريحة مع العائلة الحاكمة، وتحذيرها من مغبة استمرارها في هذه الجريمة.

8- تكريس مبدأ المقاطعة الشاملة للمستوطنين، ومع احترام حقوقهم الاساسية، يجدر تحذيرهم من الانعكاسات السلبية على اوضاعهم عموما.

9- رصد الجريمة بالارقام والحقائق، واعداد ملفات لكل من يثبت تجنيسه سياسيا، وحث ضيوف البلاد على عدم الانخراط في المشروع السلطوي وتحذيرهم من مغبة التعاون مع العائلة الخليفية في مخططها الاجرامي.

10- الاستمرار في المطالبة بدستور البلاد التعاقدي الشرعي الذي يمنع ازدواجية الجنسية.

اللهم ارحم شهداءنا الأبرار، واجعل لهم قدم صدق عندك

حركة أحرار البحرين الإسلامية

2003-07-03

التجنيس السياسي.. تجاوز دستوري ومراهنة انتحارية

الكاتب: الوفاق

لا يمكن تأسيس حراكٍ مطلبي ورقابي عام ما لم تكن هنالك مرجعية سياسية أو دستورية واضحة، وسيصبح أيّ مسعى من هذا النوع محكوماً بالخلل واللا جدوى ما لم يؤسِّس مرجعيته ومفاهيمه الأساسية. ومع ازدياد قائمة التجاوزات الحقوقية واستمرار "تعليق" ما يُعرف في الوسط السياسي المحلي بالملفات الساخنة من غير معالجات مُرضية وعادلة؛ تبرز بنحو أكبر أهمية التدعيم الدستوري والقانوني للفعاليات المطلبية ودعوات الإصلاح السياسي الشامل.

ووفق هذا المفهوم تتجلي أهمية الاعتراض المبدئي على دستور 2002 وإفرازاته المختلفة، وضرورة التنصّل من كلِّ الاشتراطات السياسية التي يفرضها أي جسم سياسي مُبرمج وفق معادلات وأسقف الدستور الجديد. ولعلّ المآلات المُحبطة التي وقفت عندها الجهود المطلبية العامة عائد إلى ضعف ميكنزمات التحريك السياسي والدستوري لدى بعض القِوى السياسية والحقوقية، وخضوعه لضبابية الاستشراف السياسي.

ملف "التجنيس السياسي" يعدّ واحداً من حزمة الملفات العالقة حتى الآن. ومع المأزق الدستوري الذي دخلته البلاد بإقرار دستور غير تعاقدي، تضاخمتْ القضايا الشائكة وتداخلت الأمور وبات من العصيّ معالجتها بيُسرٍ ومن خلال القنوات الطبيعية. فالخلفية السياسية التي بدأتْ تُحرِّك عمليات التجنيس الممنهج، والذريعة الأمنية التي تتلاقى معها؛ حوّل ملف "التجنيس السياسي" إلى مُشكل حقوقي واجتماعي وثقافي يُحيل على المشكل الدستوري نفسه. ففضلاً عن الانتهاك الدستوري لعمليات "التجنيس السياسي" وتجاوزها للقوانين المعنية بهذا الشأن؛ فإنّ الحالات الموثقة في هذا المجال تُشير إلى أنّ هناك إشاراتٍ ضمنية على نيةٍ مشبوهة في إعادة رسم الخارطة السياسية على نحوٍ يُربك اتجاهات الرأي العام وتشتيتها في أجسام سياسية مصطنعة لا تعبّر عن الميول السياسية الوطنية.

وإذا كانت عمليات "التجنيس السياسي والأمني" التي بدأت في النصف الثاني من تسعينيات القرن الماضي، تشير إلى بوادر الاتجاه الرسمي إلى إدخال "العنصر الخليجي" في معادلة "التخريب السياسي" وخلخلة خارطة العمل الوطني ككل؛ فإنّ ما سبق ذلك ولحقه يؤكِّد أنّ أطرافاً متضررة من "حركة الإصلاح" داخل المؤسسة الرسمية تُراهن على توسيع هذه السياسة المشبوهة وإحاطتها بالكتمان وسوء النية. وحتى لو سلّمنا بصحة إحصاءات وزارة الداخلية التي تشير إلى وجود 52 ألف مجنّس وتلقي أكثر من 4000 ألف طلب جديد للتجنّس؛ فإنّ علامات استفهام عديدة تُثار حول قانونية الكثير من هذه الحالات، خصوصاً مع تأكُّد الخلفية التخريبية للحالات التي أُتيح كشفها والاطلاع على تفصيلاتها. فهذه الأجواء المريبة، وبملاحظة التضييقات الرقابية التي يفرضها الدستور الجديد غير التعاقدي؛ تُعزّز من شعور الشك في إحصاءات وزارة الداخلية وفي قانونية العديد من إجراءاتها التجنيسية.

إنّ فقدان المصداقية بتصريحات المسئولين حول موضوع التجنيس السياسي سيولِّد مشاعر غاضبة مع مرور الوقت، وهي مشاعر ستتراكم بمعية الإحباط العام من تلكؤات حركة الإصلاح، وسيكون من الواجب على الحكومة أنْ تبرئ ذمتها من مغبّة هذه النتيجة السيئة وانعكاساتها الخطيرة. فالتجنيس السياسي سيكون لا محالة وبالاً على الجميع، وسيُدرك منْ يهندس لأدواته وأجوائه المغلقة بأنه لن يكون بمنأى عن الارتجاعات السلبية لهذه السياسية غير القانونية، ما دمنا نُدرك جميعاً أن "التجنيس السياسي" له مردوداته العكسية دائماً، ولا يمكن له أن يُحقق أغراضه "الاستيطانية" دون ممانعاتٍ حاسمة.

مجلس إدارة جمعية الوفاق الوطني الإسلامية

نشرة "الوفاق" العدد الأول 15 يونيو 2003

سيكولوجية التجنيس

الكاتب : الأستاذ عباس المرشد

سيكون الحديث منصبا على تناول قضية التجنيس من الناحية النفسية من دون الدخول في تفاصيل العملية السياسية التي تخضع في كثير من أبعادها إلى حساب القوى والمعادلات السياسية القائمة على أرض الواقع بمعنى أن العملية السياسية لا تلحظ إلا البعد المرهون بميزان القوى والمصالح. ولا يعد هذا قدحا في الفاعلين السياسيين وإنما هي طبيعة المجال السياسي.لكن الناحية النفسية تأخذ أكثر من هذا البعد لما يسببه الأثر النفسي من تأثيرات على البني العميقة والمسؤولة عن تكوين البناء للهوية عند المواطن.

من الملاحظ إن البحث في القضايا السياسية من الناحية النفسية هو بحث مستجد في علم النفس ولربما يعود إلى منتصف السبعينات من القرن المنصرم ولربما أثرت أجواء الحرب البادرة على تنمية هذا المجال خصوصا فيما يسمى بالحرب النفسية واليات الإكراه السياسي.ومن جهة ثانية فان علم النفس كعلم يعنى بسلوك الإنسان ومحاولة تفسيره وكشف الأسباب المفضية للاختيارات والاكراهات قد طور من نفسه عبر فتح مجالات واسعة جدا وعبر توسعة اهتماماته وذلك من خلال تفكيكه للمدرسة السلوكية التي كانت تنظر للإنسان على انه صندوق مغلق يخضع لمبدأ المثير والاستجابة. كان هذا التفكيك مبشرا لصعود المدرسة المعرفية في دراسة سلوك الإنسان حيث اعتبرت أن الموجه الأساسي للأفعال هو نمط التفكير والإدراك للامور هذا البعد سوف اسميه بالبعد الإرتكازي في هذا الموضوع وهو التجنيس.

التجنيس هو بالأساس عملية قانونية تسلكها كل الدول بناء على مبررات موضوعية وهذا لا يثير قضية سياسية أو نفسية بالدرجة الأولى لكنه يتحول إلى عائق والى مشكل والى مصدر قلق والى مبحث للتأزم عندما يبدأ يثر خصومات ويولد عداءات في أوساط المواطنين. إذا ما الذي يحث في عملية التجنيس في البحرين ؟ هل هو شأن قانوني طبيعي ؟ أم انه مولدا لأزمات نفسية على المستوى القريب والبعيد؟ و كيف له أن يتحول من هذه الناحية المقلقة إلى قضية طبيعة لا تثير حنق أحد؟

إن المتتبع لقضايا التجنيس في البحرين من الناحية النفسية لا يسعه إلا أن يؤكد على خطورة هذه العملية وأثرها الخطير في بناء الهوية ومحيط الإدراك عند المواطنين هذا الخطر القادم يعتمد أساسا على نوعية خاصة من الإدراك عند المواطنين لعملية التجنيس حيث تؤدي هذه العملية بل أنها أدت إلى تحطيم الشعور بالثقة والى الشعور بالإحباط كما أدت في النهاية إلى زعزعة البناء الاجتماعي وتكوين اتجاهات تعصبية ناحية الفئة المجنسة. في علم النفس لا يبحث عن صوابية الفكرة قدر ما يهتم بالفكرة وأثرها وبالتالي فان الآثار المتوقعة من عملية التجنيس هي أثار خطيرة بارتباطها بالبناء النفسي وتكوين المفاهيم والاتجاهات سوف أخذ بعدا اتجاهي واحد لنرى مدى الخطورة التي يسببها النظام جراء قيامه بهذا الفعل وهو بعد العلاقات العربية- العربية بين الشعوب في الماضي وقبل القيام بالتجنيس السياسي كانت علاقة الشعب البحريني وأقصد بالعلاقة هنا مستوى الإدراك والتقبل والتلاحم والتضامن كمحددات للعلاقات بين الشعوب كانت هذه العلاقة بين الشعب البحريني والشعب السوري والأردني واليمني علاقة تسودها الثقة والاحترام و في كثير من الأحيان أخذت بتقبل تلك الجنسيات والتعاون معها على كثير من المستويات كما إن الصورة المتكونة عند المواطن البحريني اتجاه هذه الفئات إن لم تكن عادية فإنها لم تتحول إلى عدائية أو كراهية وفرت هذه العلاقة دعما نفسيا وسياسيا عند القوى البحرينية في تفعيل برامجها كما وفرت للمواطن الدعم النسبي في الأمن والشعور بالقومية والارتباط العربي والإسلامي هذا التكوين النفسي عند المواطن ومع البدء في عملية التجنيس أخذ في التفكك والزوال وحلت محله اتجاهات تعصبية وصور تتضمن القدح في هذه الجنسيات وأفراد تلك الشعوب وبالتالي فان السياج الذي كان المواطن البحريني يمتلكه من العرب المحيطيين به أخذ في الانهيار وأدى إلى توقع البحريني حول نفسه وحد من سعة تفكيره.

هذا مثال بسيط جدا على أهمية إدراك البعد النفسي لقرار سياسي اتخذته الحكومة تناولته القوى السياسية بالرفض والنبذ و

لكن لم يبحث حتى الآن مدى الخطورة المستقبلية له بمعنى انه لو توقف التجنيس واعد النظر في كل ما حدث ما الذي يضمن تلاشي هذه الآثار ؟ لا احد حاليا يقدر على ذلك.

لنأخذ بعدا آ خر يتعلق بالشأن المحلي أو لنقل الحياة الداخلية للفرد البحريني المواطن في هذه البلاد ومنذ زمن ليس بقصير يشعر بالإحباط والغبن نظرا لسيطرة السلطة السياسية على مقدرات الحياة الاقتصادية والاجتماعية فهو يعيش وسط دولة تسلطية تسعي للسيطرة على كافة أنشطة المجتمع وبالتعبير الأخلاقي فالسلطة أنانية إلى حد كبير جدا وتمتلك قدرا هائلا من الحسد والمواطن يشعر نفسه غريبا عن هذه السلطة وعن كل ما تقوم به القيام بعملية التجنيس العشوائي والموجه من شانه أن يعزز هذا الانفصال وهذا الشعور بالاغتراب كما أن ذلك يؤدي إلى نوع من التململ من كافة المشاريع المقدمة والأخطر من ذلك هو هندسة الشعور والتفكير عند المواطن بهيكلية المؤامرة والشعور بالخوف من كل ما يجرى من حوله وإذا تمت هذه الضيافة فانه من المتوقع أن تمرر كثير من الأمور لانشغال المواطن في تنمية هذا الشعور والاستسلام أو الأخذ بالاتجاه القدري في التغير وفي النهاية فان التسلط والهيمنة والانفلات عن الموضوعية والواقع هي ما يمكن تقديمه كوصف للحياة النفسية عند المواطن البحريني. ومن الطبيعي أن تتبع هذه الآثار النفسية قد يأخذ وقتا طويلا لما هو خطير جدا بل انه اخطر من الفعل السياسي كما أراه.

منتديات البحرين | 2003-06-30

دعوة شعب البحرين بتسجيل موقف. لا.لا.. للتجنيس .. الخيار الأول للشعب

الكاتب : أهالي سترة
بيان من أهالي سترة (دعوة شعب البحرين بتسجيل موقف. لا.لا.. للتجنيس .. الخيار الأول للشعب ..)

.. لا .. لا للتجنيس .. الخيار الأول للشعب ..

إنّ من أقسى اللحظات على الإنسان إيلاماً هي تلك التي يشعر فيها بهدر الكرامة وطمس الهوية .. هوية العقيدة والثقافة والمواطنة ناهيك عن المبادئ والعادات والتقاليد والأعراف الاجتماعية الصحيحة.
إن هذا الشعور هو وجه الصراع المرير الذي يعانيه الشعب البحريني بمختلف مذاهبه ومشاربه وطبقاته مع ما تلعب به الأيدي الآثمة في هرم السلطة الحاكمة في البحرين جهاراً ظهاراً دون أن تشعر بالخجل أو الحياء مما تمارسه من تجنيس عشوائي قذر، تضفي عليه شرعية القانون تارة، والظروف اللاإنسانية تارة أخرى.

إنها الحرب علنية عليكم أيها الشعب الكريم الأبي، تريد أن تصادر الحكومة منه أرضكم وقيمكم وخيراتكم وتراثكم وماضيكم وحاضركم، وتبث من خلالها فساداً لا يعلم عظم مكره إلا العلي القدير في مستقبلكم وحاضر أجيالكم القادمة..

من هنا جاءت الدعوة من لدن الجمعيات السياسية الست في إقامة الندوة الجماهيرية الكبرى حول "التجنيس السياسي في البحرين" والتي ستعقد في الساحة المقابلة لنادي العروبة بالجفير في يوم الأربعاء ليلة الخميس القادم بتاريخ 2003/7/16م الثامنة مساءً وإيماناً منا بروح المواطنة الصادقة واعتزازنا بقداسة ترابنا الغالي ودرءاً للفتنة الكبرى والحرب الضروس التي تنتهجها سياسة متخبطة هوجاء .. لذلك تدعو أهالي سترة جميع شعب البحرين الوفي في تأدية واجبهم الوطني في التواجد بصورة مكثفة وفاعلة في هذه الندوة وكذلك التواصل الحقيقي كلٌ فيما يعنيه من أشخاص وجماعات بضرورة التجمهر من أجل تسجيل موقف تاريخي مشرف يجسد في مجمله مرآة رفض جمعي لمنهج سياسة التجنيس تحت أية ذريعة كانت، هذا من جهة ومن جهة آخرى إيصال صوتكم الذي تطلبون فيه حقكم السليب للرأي العالمي الذي عملت الحكومة بتضليله بإسم الحرية والديمقراطية والإصلاح الشامل الذي ملئت به آذان الناس في شتى وسائل الإعلام المرئية منه والمسموعة والمقروءة ناهيك عن مؤتمرات المحافل الدولية كل ذلك لا يجد منها الشعب إلا كلاماً يسوق في الصحف وتراباً يحسبه الضمآن ماءً.

أيها الشعب الأبي هل يرضيكم أن تستباح أرضكم وتنهب خيراتكم ومقدراتكم، وينافسكم من ليس عنده انتماء لأرضكم الطهور في خدماتكم العامة وعلى رأسها سرقة فرص العمل من عندكم والسكن والصحة، والغالبية ترزح تحت خط الفقر والقهر .. فليكن تواجدكم واجباً وطنياً لكي تدعموا سياسة الرجال الغيورين في التصدي لأكبر تخريب قذر تعلبها حكومتكم.
اللهم أرحم شهدائنا
أهالي سترة
حرر بتاريخ 2003/7/12م

تقرير ندوة التجنيس

الكاتب : فاطمة علي

تواقٌ للحق ومطالبة بحقنا المداس تحت عجلات سيارات المجنسين.. أتينا قرب نادي العروبة للتراب الذي ضمته قلوبنا اللاهثة وأجسادنا المثقلة كواهلها بمشاغل الحياة لننشد صرختنا.. نبعثها لأصحاب الكراسي و القصور.. لنبلغ للأمة صرختنا المدوية.. لنداوي جرحاً عمقته سياسية التجنيس السياسي في جسدنا .. باقٍ .. أين ميراث أجدادنا المخلدين؟!..

تضاداً مع عادل فليفل الغول البحريني مدرسة الإرهاب الوطني .. تضاداً مع المتزندقين من ولاة الأمور مع الحكومة ذات السرية السوداء لهتك الحقوق و لأعراض .. تضاداً مع القوانين المدنسة جئنا نعلن الأعتصام لنقف ضد تضامنكم المريض لنعلن صرختنا ضد التجنيس العشوائي السياسي المنظم .. لا نقف ضد التجنيس المستحق لكننا نفتدي أرضنا من التجنيس المريض و بقايا الفسق الذي دعاكم أيها المتجنسون للتجنيس لا للتقارب الإجتماعي وحباً للدخلاء على الوطن وإنما لتحقيق رغباتكم و نزواتكم العابثة و للعبث في ممتلكات الشعب و الوطن...

إن التجنيس بات الشبح الجاثم و السرطان الذي أصاب قوام البحرين الجميل و جعلها زبدة بحر و خوار .. فتلك الجزيرة التي تسكن في مرافئها السفن .. ويعود الغاصة بيسير من السمك .. هدم هيكلها التجنيس المرّ.. فلا فرق بين أرض المقدس و البحرين عدا أن فلسطين تعمل بعلن والبحرين بسرية .. فهاهي البحرين ثاني منطقة بعد غزة من حيث الكثافة السكانية ويكثر بها المتوغلون وهي جزيرة صغيرة لا تلمح نظر بعوضة ليهب لها الشحاتون من كل صوب...

.. قرب نادي العروبة اجتمعنا وكان الحضور حشد جماهيري غفير بالغ الخيال و الروعة من لم يتحسر يتحسر (قد يصل الحضور إلى 30 ألفاً).. كلنا نطالب بالحقوق بالعدل و الإنصاف .. الخطر يحدق بالسنة كما يحدق بالشيعة .. نناشد المتجنسين بالوعي.. تسمرت الأجساد على المقاعد المجهزة .. وعلى الرمل وفوق الأسوار .. وعلى العمارات التي لم تنته من تشييدها بعد .. المؤثرات الصوتية و نقل الصورة عبر ثلاث من شاشات البروجكتر ساهم في انسجام الندوة .. الهدوء .. نسمات الهواء التي خفت رطوبتها تضامناً مع صرخة الحرية .. الطائرات الجاسوسة المحلقة فوق بقعة الندوة .. المنظمون .. العاملون على توزيع المنشورات المعدة عن التجنيس برعاية جمعية الوفاق .. تنظيم السير .. تنظيم جلوس السيدات و السادة ..الهتافات بالصلوات على محمد و آله الأطهار والتكبير والهتافات المناهضة للتجنيس السياسي بعد كل كلمة حق تترنح في ذاك المكان.. جميعها تضامنت لتكون الندوة فوق محفل اجتماعي رائع ..

فقد تسللت الندوة إلى النفوس بعد تسلل رائحة الأصالة البحرينية .. حيث قدم للندوة بتمثيلية قديمة لفرقة الولاء مفادها وعظ الأجداد لنا بالحفاظ على البحرين .. أعقب ذلك كلمة الأفتتاح من عريف الحفل الأستاذ "يوسف ربيع" والذي باشر بالتقديم منذ الأفتتاح حتى الختام .. ثم أتيح المجال للمهندس عبدالرحمن النعيمي رئيس جمعية العمل الوطني والذي كان له صدى جميل في الندوة .. بداية صرح بضرورة أهتمام الحكومة بشعبها أولاً قبل المجنسين و بتوفير حقوقهم و احتياجاتهم.. وأكد على وجوب الألتزام بالدستور الذي لا يمنح الجنسية إلا وفق معايير خاصة...

أعقبه الشيخ علي سلمان رئيس جمعية الوفاق الإسلامية.. والذي دعم حديثه بحقائق مقتبسة من الصحف و المؤتمرات و الصور التمثيلية .. و أنطلق مسيرة تصريحاته بخريطة لمملكة البحرين موشومة باللون الأحمر لون المجنسين .. و أشار إلى مجمعات سكنية يحتلها المجنسين لا يسكنها أي بحريني واصفاً إيها بقوله "كالمستوطنات"..

.. وفي حين عرض صورة لمنزل ذي طابقين بمدينة حمد مُنح لأحد المتجنسين، غير أن المتجنس وعائلته المكونة من عشرة أفراد سكنوا في "كراج المنزل" وأجّروا بقية المنزل ليستفيدوا من دخله!! أشار إلى أن هؤلاء المجنسين يتعاملون مع

مملكة البحرين كبقرة حلوب دون قيم أجتماعية انسانية و وطنية .. لكنهم ينظرون لها كمنطقة يمكنهم الأستفادة منها وكفى.... كما عرض صورة أخرى لمنزلين كبيرين أعطيا لمتجنسين أيضاً غير أنهما تقاسما بيت واحد وأجّرا البيت الآخر للاستفادة من دخله، ما يعني أن المتجنسين غير مهتمين للعيش في البلاد لكن الأهم الأكبر لهم، كيف يحصدون أكبر قدر من أموالها!

كما ركز رئيس الوفاق في حديثه على القرى المنتهكة ومنها عسكر الجرح الدامي .. قيحٌ شامي .. رمز يبعث لكم أرهاب التجنيس .. و أنحطاط متموج بحب النفس و التسلط و تمرد الراعي على الرعية .. عسكر كانت تضم أهاليها المتجانسين و أحدى عشر منزلاً والآمان يسودها .. السفن تقبع على الشاطىء يدللها الموج دون خطر.. حتى وصل لها رجز التجنيس و أتخذ المجنسون عادة حميدة لهم وهي التسكع في الشوارع للقاءات الودية...

حتى أصبح محرماً على الأطفال و النسوة الخروج بعد السابعة مساء .. وذاك الشاطىء قوتهم و الذي لا يتجاوز 2 كم أضطروا لوضع حماية عليه ولم يسلم فحين الحراسة على القسم الأيمن تقام السرقات بالقسم الجنوبي و العكس .. عسكر لم تصلها قوات الأمن إلا بعد وصول المجنسين إليها...

ولم يغب الدموي عادل فليفل فارس الظلم عن لسانه .. فالعين ترى كيف تلك المهرجانات والاحتفالات تقام حين تصدر الجنسية لمستحقيها من البدون و كيف كان يعمل فليفل في التجنيس السري لمنح السعوديين الجنسية البحرينية ضمن دخل شهري يزداد و يقل تناسباً مع عدد المجنسين...

ولم تغب أنفاس الشعر عن الندوة فقد ألقى الأستاذ يوسف ربيع قصيدة جرح الأمة للشاعر السيد جعفر حميد:

قيل أكتب ..
قلت وما أكتب ؟
قالوا في مرض التجنيس
قلت وهل يخفي غربال
ضوء الشمس
حين تضيء

فالتجنيس الحاصل جرح
في جرح الأمة
لا ينسى
والتجنيس الحاصل بلوى
حلت في بلدي البحرين
و التجنيس الحاصل سهم
في جسم الدنيا و الدين
...

أعقب ذلك بفلم وثائقي مثل بطولته ثلة من الأخوة الدواسر من "حي الدواسر" بالدمام الحاصلين على جنسيات بحرينية في غضون فترة لا تتجاوز الـــــ 6 أشهر .. وكيف حصلوا عليها وكم يطمحون لفتح مكتب يدعم مطالباتهم بالمزيد من الخدمات وهم جالسين في الدمام .. ويصل عدد المجنسين من حي الدواسر فقط إلى 22 ألف شخصاً!!

ويعود المهندس عبدالحمن النعيمي للمنصة ليبث شيء من الحقائق المذكورة بالندوة لبعض التناقضات التي تدين الحكومة و منها ..

ففي مجلس النواب سأل الأستاذ جاسم عبد العال عن جنسية من جنسوا ..؟ فأجيب عليه بأنها مسألة صعبة وأن التجنيس غير مقرون بالحاسب الآلي ليحصي العدد و ذات المسئول في 7 يوليو لعام 2000 في جريدة الأيام في جدول تفصيلي تم نشره صرح بتجنيس 50 ألف من بينهم البدون والجدول يشير إلى جنسية من جنسوا .. وهذه تناقضات فلا يمكن لأي كان الحصول على جنسية بحرينية دون معرفة جنسيته...

.. وهناك قبائل بحرينية نازحة أعطيت الجنسية كالدواسر الراحلين إلى الكويت والسعودية و الأخوة السوريين المنتسبين لقبيلة شمر علماً أنها قبيلة ممتدة بالعراق و الجزية العربية.. كما ذكر إن التجنيس سياسة خطيرة أنتقائية للمواطنين الحاصلين على الجنسية و تنمي لديهم العقلية القبلية...

كما استعرض الشيخ علي سلمان بعض الوثائق الرسمية، حيث أضار إلى أن السفير اليمني قبل 5 شهور صرح أن هناك 5 الآف يمني مجنس .. وفي عام 98/97 صرح أن هناك 8 آلاف سوري يعملون بالأمن ومنع الشغب .. وقد صرح الشيخ راشد 7 يوليو عام 2000 بأن عدد الذين جنسوا من السعودية هو 510 فقط .. فماذا يسمى ذلك !؟ تناقض .. أو محاولة للكذب على المواطنين..؟!,, كجورج بوش و تون بلير سيقدم الشيخ راشد استقالته أسوة بالديمقراطيات العريقة؟!

قبيل الختام أمتطى صلاح خواجه نائب رئيس جمعية العمل الإسلامي المنصة ليشارك بما لديه وقال : "لعل أبلغ مايمكن أن يتحد الانسان مع شعب كالبحرين صاحب التاريخ الطويل صاحب العطا و التضحية والسجون والآلام و انتهاك الاعراض و الضنك فكل انسان يفتخر أن يكون بحريني .. ولعل أقل ماتقدمة الحكومة للبحرينيين استقالة الحكومة البحرينية!

.. بعده جاء إبراهيم الجمعان عضو أداري في جمعية الوسط العربي الإسلامي ليضج المكان بجهر صوته فقد قال : "الأخوة حقيقة ماشاهدنا اليوم في ملف بالغ الأهمية لم يحصل أي ملف على توافق و اجماع كهذا الملف إلا وهو ملف التجنيس من كل مواقف و مواطن لهو أجندة وافية ومساهمة لتكوين بلدها السني و الشيعي فهذا الملف أجماع لجميع البحرينيين".. وقد تطرق لعدة نقاط أهمها أن .. التجنيس جاء في قانون 1937 م .. وفي عام 1963 م أجريت عليه تعديلات وفق معايير مستحقي الجنسية، وهي أن يسكن في البلاد خمسة عشر عاماً .. مقتدر مالياً.. أن يقدم عمل جلي للوطن .. خالي من الأمراض لأنه دون شك سيساهم في بناد البلد...

هذا وقد اختتم الشيخ علي سلمان الندوة بدعوة ملك البلاد إلى النظر إلى ما اعتقده من أن أكثر من 98.4% من الشعب البحريني وهي نسبة التصويت على الميثاق يرفضون التجنيس السياسي، ووضع رئيس الوفاق القضية الدستورية على رأس الأولويات، نافياً ثقته بأي من مؤسسات السلطة التنفيذية، كما أعلن عن عدم ثقته بالبرلمان بغرفتيه في حل مثل هذه القضية في إشارة واضحة لعدم مطالبته البرلمان بعمل شيء لحل القضية كما طالب بذلك كل من الدكتور حسن مدن رئيس"التقدمي الديمقراطي" والنعيمي أيضاً.

فيما وصف الشيخ علي ممارسة الحكومة لسياسية التجنيس بالطغيان، وأن لا يوجد في العالم كله دول تمارس هذه السياسة سوى الكيان الصهيوني بفلسطين والنظام العنصري في جنوب أفريقيا سابقاً...

كرزكانـــ . ـــكم
16- يوليو - 2002

لا داعي إلى الانتظار فلجنة التجنيس ولدتْ ميتة

الكاتب : سيد ضياء الموسوي

لقد صُدم الشارع البحريني لموقف رئيس مجلس النواب خليفة الظهراني عندما أورد شرطين لتشكيل لجنة التحقيق في التجنيس. واقعا الشرطان مجحفان بحق هذا الملف إذ هما بمثابة المشيمة التي التفت على اللجنة وهي بداية التشكل. فلنا أن نقول فيها: إنها ولدت ميتة، فلا داعي إلى إلقاء الورد والزهور والرياحين عليها، لأن الشرطين مجحفان ويثيران الضحك على هذه الشفافية، وإلا فما معنى أن يُشترط على اللجنة أن يكون اختصاصها مقتصرا على قرارات الحكومة المتعلقة بالتجنيس والتي صدرت بعد تاريخ انعقاد المجلسين في أول فصل تشريعي... لماذا هذا القيد؟ إنه قيد يثير الشك والريبة، بل ويعزز ذلك التوجس الذي تعيشه كل القوى السياسية، وإلا لماذا يفرض على اللجنة عدم التحقيق في التجنيس الذي تم ما قبل انعقاد المجلس؟ فهل هنالك ثمة خوف من كشف حقائق؟

أساس الأزمة «اليقين» بالتجنيس وليس «الشك» فيما بعد الانعقاد، ولكن المصيبة الكبرى ومربط الفرس فيما قبل انعقاد المجلس!! هذا أولا. وثانيا إذا كانت الإدارة العامة لشئون الجنسية والجوازات تعيش اطمئنانا تاما بسلامة وقانونية التجنيس، وما قامت به طيلة هذه السنين، وانه لا يوجد مجنسون وبالآلاف نفذوا من النافذة أو تحت الطاولة، فلماذا لا تفتح الملفات لما قبل الانعقاد؟. ولماذا هذا القيد بالذات؟ إذا دعونا نقولها وبكل شفافية من دون أن نضمرها في القلوب: إن هناك توجسا من فتح هذا الملف، بل إن هذا القيد هو بمثابة المخرز الذي قام بفقء عين الطفل الوليد (اللجنة).

أما القيد الثاني الذي ساقه الرئيس وهو أن يقتصر عمل اللجنة على القرارات والأعمال الصادرة عن الحكومة فقط، دون القرارات المتعلقة بالتجنيس والصادرة بأوامر ملكية، فهو قيد مخرزي آخر فقأ العين الأخرى للجنة.
أنا أعتقد أن هذين القيدين ــ ولا أظن أنه يختلف على ذلك اثنان ــ كرّسا أزمة الثقة، بل ضاعفا من اليقينيات الشعبية بأن هذا الملف (التجنيس) يحمل مفاجآت خطيرة، لو انكشفت فإنها ستدمي كل العيون.

لقد أصيب بعض النواب بخيبة أمل، وهكذا هو العزف لتكون نهاية كل مشروع يراد تحقيقه بشفافية من قانون النقابات إلى قانون الصحافة إلى مشروع ملاحقة الفساد الإداري والمالي إلى كل اللجان ينطبق عليها مثل المصريين الشهير: «تِيْ تِيْ، زَيْ ما رُحتي جيتي»... هذان الشرطان سلبا الروح من اللجنة الوليدة، فما عادت تغير من المعادلة شيئا، بل سيأتي مردودها سلبيا؛ لأنه سيخرج علينا كل صباح مسئول في الإدارة ليقول: لقد حصحص الحق وبانت حقيقة الأمر، و«قد أضاء الصبح لذي عينين». ولكن كل ذلك لا ينفع، لأننا نشترط أن تكون اللجنة بلا قيود، فالقيود سجنت اللجنة وأفرغتها من قوتها، وأعتقد أن القول: «إن الإدارة العامة ستبذل قصارى جهدها في التعاون مع لجنة التحقيق البرلمانية، وانه سيكون للجنة دور مهم في حسم ما يثار من أسئلة من قبل الشارع العام والمهتمين بموضوع التجنيس، وان الإدارة ستعتمد مبدأ الشفافية في تعاملها مع كل ما يطلب منها من معلومات، وستثبت تعاونا غير مسبوق مع اللجنة، وستوفر لهم جميع احتياجاتهم المعلوماتية» كما جاء في التصريح على لسان وكيل الوزارة الشيخ راشد بن خليفة آل خليفة لن يغير من المعادلة شيئا، لأن القيدين أخفيا كل جسد التجنيس ولن يسمحا إلا بمشاهدة جزء ضئيل من الجسد...

إن ما نقوله ليس حبا في المعارضة للمعارضة، وإنما هذا حديث الناس وحديث المثقفين في الساحة، بل وفي أكثر المناطق تضررا من التجنيس في الرفاعين والمحرق وغيرهما، بل وحتى في بعض الوزارات الحساسة.
الكل يطمح إلى لجنة تحقيق، ولكن شريطة ألا تكون مقيدة وألا يلتف عليها وألا توضع أمامها عراقيل وحجارة وشباك وقيود أيضا... الكثير قال، وهذا قول الشارع العام: لقد عرفنا النتيجة مسبقا منذ أن رأينا القيدين، فالنتيجة معلومة وعلى الطريقة الشرقية 101 في المئة، وليس 100 في المئة، إذا اللجنة لن تغير شيئا إلا إذا أزيلت القيود.

ائتلاف شباب ثورة 14 فبراير
مركز لؤلؤة البحرين للدراسات والبحوث

التجنيس بالقانون حق وبلا قانون كارثة

الكاتب : سيد ضياء الموسوي

ان كنا نطمح إلى أن نجعل من هذا البلد كعبة للحرية يجب أن نقول الحقيقة فلجنة التجنيس المنبثقة من البرلمان لن تحقق شيئا لأنها ولدت ميتة ومثقلة بقيدين كفيلين لابقائها في موقع الصفر والجميع يبحث عن لجنة واقعية تجيب عن هواجس الناس إذ يأكلهم الفقر والجوع وأصبحوا طوابير أمام عتبات الوزارات من حملة الشهادات وغيرها في حين هم ذاتهم يرون التجنيس وهو يأكل ما تبقى لهذه الأجيال. الجميع يبحث عن إجابة شافية لما تعيشه القلوب من حزن وقرح وقيح وأتمنى من مسئولي الهجرة أن يقبلوا برفع القيدين حتى نعلم كل مستور لأن ما نراه على الأرض من تجاوزات ينافي جميع التصريحات الجميلة والأخاذة وهنا نطرح أسئلة تحمل عفوية تساؤلات الناس ونرجو على الادارة أن تجيب عليها:

-1هل من يجنسون «عشوائيا» سيخدمون البلاد وهل يمثلون طاقات كبيرة فالولايات المتحدة الأميركية قامت بمنح الجنسية للعرب المبدعين في الكيمياء والفيزياء والطب وعلم الاقتصاد وعلم الفضاء من أمثال فاروق الباز العربي المصري الأميركي الجنسية وأحمد زويل أو ادوارد سعيد المفكر الأميركي الكبير ذي الأصول الفلسطينية صاحب كتاب «الاستشراق»؟. بمعنى آخر هل خلال أعوام سنكتشف أن الادارة قامت بتجنيس آلافا من العقول الجبارة؟ لذلك نطمح بمعرفة المجنسين ومؤهلاتهم كما يتم نشر ذلك في الاعلام الأميركي.

-2البحرين متخمة بالخريجين العاطلين والوزارات تشهر سلاح «عدم قدرتها على التوظيف» كالتربية والعمل والصحة والكهرباء بل غالبية الوزارات والمؤسسات ونفاجأ أن هناك عمالا ومدرسين يوظفون كما حصل أخيرا في التربية إذ تم توظيف عشرات الأجانب بعضهم لا يمتلك إلا شهادة الثانوية في أقسام عدة، وأبناؤنا الخريجون التربويون عاطلون وعلى رغم إلحاحنا على مدير التوظيف بالاجابة عن ذلك لم نر أية إجابة من الوزارة والتزم قسم العلاقات العامة بالصمت. الجميع يسأل لماذا لا يتم الاحلال؟ ولماذا يؤتى بالأجانب من الخارج؟

وعلى رغم تكدس العاطلات في الحاسوب واللغة العربية والخدمة الاجتماعية وفي بقية التخصصات تم اغراق أكثر الأقسام من الأجانب كما حصل لقسم التقنيات! الى الآن مازال التساؤل يملأ العين والوجدان والقلب: لماذا كل هذا اللف والدوران؟ لماذا هذا التجاهل؟ أليس المواطن يقدم في كل مكان؟

ولغياب الرقابة يبدأ المجنسون (عشوائيا) بالزيادة والاتساع ويعمل الواحد منهم بتأسيس مشروعات اقتصادية ولقد أصبح الأجانب يملأون الشركات في حين بامكان تطبيق نظرية «الاحلال» ومن حق أي مجنس قانونيا أن يحصل على المواطنة وأن يدخل في كل مشروع ولكن ما نحن في صدده وانتقاده هو عملية استغلال الأرض والسوق التجارية لمن يجنسون خلاف القانون.

وزارة العمل تقول إنها بصدد تقليص العمالة الأجنبية وفي الجهة الأخرى ادارة الهجرة تعمل على توطين هذه العمالة وهذه بعض عجائبنا العشر البحرينية فالمستوطن عشوائياً يضرب مليون عصفور بحجر واحدة فقد استفاد من كل ميزات العمالة الأجنبية إذ جلب العوائل وبقى سنين مكان وظائف المواطنين وبنى مشروعات هنا وفي بلده الأم وحصل على جميع الاستحقاقات فأصبح كمن عثر على مصباح علاء الدين. هذا ما نريد مناقشته فليس ما يطرح عداء أو عصبية ولكن يساق ذلك في واقع بيئات تنحدر نحو الفقر وهنا تقع المفارقة. ما نطالب به هو الابتداء بالمواطن واستحقاقاته وهذا ما يمارس في أميركا وبريطانيا ففي بريطانيا عندما عمدت الى خلق مشروع كبير في داخل أحد الجبال في احدى المناطق شرّع مجلس العموم قانونا يحتم ان يكون العاملون في هذا المشروع من المنطقة ذاتها وهذا ألف باء المواطنة.

في حين نجد هذا الاستحقاق يغيب في كثير من وزاراتنا. لجنة التجنيس فعلا ولدت ميتة فهي ستجيب اجابات سطحية مل الناس لكثرة تكرارها على لسان المسئولين والكل يعلم أن الناس تبحث عن اجابات للعشر السنين الماضية... أين وصلنا؟ كم النسبة؟

صحيفة الوسط| العدد 302 | 05-07-2003م الموافق 09 ذي القعدة 1430 هـ

حملة وطنية مناهضة التجنيس السياسي

الكاتب : نادر المتروك

كما توقع المراقبون؛ فقد جُيّرت مؤخراً بعض المواقف للتعمية على حملة مناهضة "التجنيس السياسي" في البحرين، وعمِدت، للأسف، بعض الأوساط الإعلامية المحلية إلى فذلكة الأفكار والتصويرات غير الحقيقية، وذلك بقصد التشويه على المقصد الأساسي للحملة، والذي يرمي أساساً إلى مقاومة حالات التجنيس المنظّم لتحقيق أغراض سياسيةٍ وخيمة العواقب على الجميع. ولم يعُد خافياً على العقلاء أنّ محاولة "تخريب" الحراك الشعبي ضد "التجنيس السياسي"؛ يأتي على إثر بروز مؤشرات عديدة تبرهن على افتضاح مُخطّط اللعب على التوزيع السكاني في البحرين، وإدخال تغييرات مقصودة يؤمّل منها إرباك اتجاهات الرأي السياسي السائدة، وبالتالي ضمان القدرة على احتواء مدخلات المجتمع السياسي وتقسيماته الرئيسية.

و من هذا المنظور، يتضح أنّ الخلفية التي تُحرِّك الحملة الشعبية ضد "التجنيس السياسي"؛ تقوم على أساس الحفاظ على التوازنات السياسية "الطبيعية" للمجموعات الوطنية المختلفة، والتي تُعبّر عن حقيقة الثقافات الوطنية والسياسية الفاعلة في المشهد المحلي. ولا شكّ بأنّ التدخّل المتعمّد من قِبل السلطة لإحلال "مجموعات" دخيلة، وإشراكها في المعادلة السياسية من خلال تجنيسها وتوطينها المُفبرك؛ سيُحقق للسلطة بعض مصالحها الخاصة، وسيُتيح لها التحكّم مؤقتاً بمفاصل التحريك السياسي المُعارض، ولكنها ستكتشف بعد حين بأنها أقدمتْ على مخاطرة انتحاريةٍ، ولن يكون الناس وحدهم منْ سيتجرّع حصادها المُر والويلات الناجمة عن ذلك.

إنّ الازدراء الشعبي لسياسة التجنيس المتبعة استثناءً؛ لا يطال المستحقين للجنسية وفق الضوابط القانونية والأنظمة المرعية بهذا الشأن، لاسيما إخواننا (العجم) الذين يُشكّلون قيمة وطنية وثقافية كبرى للبحرين، وكوّنوا على الدوام أهم ملامحها الاجتماعية والتاريخية. وبالتالي فإنّ الأصوات النشاز التي تعمل على خلط الأوراق، والتغطية على جريمة "التجنيس السياسي"؛ مطالبة بإعادة حساباتها المنقوصة، واستدراك مواقفها المبتورة التي لا ترى إلا بعين واحدة.

فشعب البحرين ليس مستعداً لاستقبال تهمٍ جديدة تُشكك في وطنيته الأصيلة، وفي تسامحه الثقافي والاجتماعي، وهو يعي حقيقة "التنظيرات" التي تُطرح لإيجاد "مخارج مقننة" لـــ"خرْق القوانين"، ولو كانت نتيجتها إغراق البلد وفئات الشعب المختلفة في تيهٍ معقدٍ داخل الكانتونات الاستيطانية المستجلبة لأغراض تخريبية. ولإدراك بعض أبعاد هذا الأمر، يمكن الإطلاع على تجربة "التجنيس السياسي" في لبنان، وما جرى هناك من تجنيس منظّم لأعدادٍ كبيرة من طائفةٍ معينة بغرض زيادة قوّتها الانتخابية، وإضعاف الأطراف الأخرى، وهي عملية أسفرت عن مخاضاتٍ عسيرةٍ دفع السلم الأهلي ثمنها الباهض.

وبناءً على ذلك يتضح أنّ هذه الحملة مبرّأة من الهوس الطائفي والاشتغالات الفئوية، ولا تحكمها الاعتبارات السياسوية الضيقة. فالسنة والشيعة في البحرين جميعاً مستهدفون من هذا المخطط، وكلهم "ضحايا محتملون" لانعكاساته الثقافية والاجتماعية. ولعلّ التجاوب الإيجابي من قِبل أبناء الطائفتين مع هذا الملف؛ يثبت الإحساس المشترك بالخطر المُحدق والذي يُهدِّد كيان الوطن وشخصيته الوطنية ككل .

وتجاوزاً لتلميحات البعض الاستفزازية؛ فإنّ خطورة ملف "التجنيس السياسي" تستدعي من قِوى المعارضة تبني موقفٍ حاسمٍ في المعالجة.

ولن يكون من المُجدي في هذا الصدد إلا اعتماد "سياسة الترحيل" بطريقةٍ إنسانيةٍ لكلِّ منْ يُثبُت تجنّسه بشكلٍ استثنائي لأغراض سياسيةٍ أو شبهها. فالقصدية المنظورة في تجنيس هذه الحالات، يتطلب إعادتها إلى أوطانها الأصلية مهما كانت

أعدادها. وعلى الجهات الرسمية أن تتحمّل مسئولية هذه المعالجة وآليات تنفيذها، بما في ذلك ضمان الحقوق الطبيعية والإنسانية للمجنسين المرحلين إلى أوطانهم. والحلول البديلة التي تُطرح على حساب القبول باستيطان هذه الحالات؛ سوف تُعاود مكانها ولن تكون مهيأة للقضاء على جوهر المشكلة التي تستبطنها حالات التجنيس الاستثنائي وفي مقدمتها التجنيس السياسي.

"خذ العفو وأمر بالعرف وأعرض عن الجاهلين " الأعراف/199

2003-07-15

ملف التجنيس السياسي ... اعتراضات سياسية ومخارج قانونية والجدل مستمر

الكاتب : فاطمة الحجري

نال ملف التجنيس الرصيد الأكبر من الانتقادات والاطروحات حتى تفوق على ملفات وطنية أخرى لم تكن أقل أهمية، آراء لا حصر لها ناهضت بشدة ما أسمته بالتجنيس العشوائي أو التجنيس السياسي، وخطت شعارات تدعو إلى إيقافه على اختلاف المسميات والمبررات، حتى برزت على الساحة أقلام حصدت أصواتا جماهيرية لمجرد الدق على الموضوع عينه. ..

التيار المناهض سار وفق برامج وخطط عبر عنها في تجمعات وندوات وكتابات لا تعرف أين وقفت الآن، فيما دافع على استحياء مؤيدو التجنيس وغالبيتهم من المتجنسين حديثا عن حقهم في الاحتفاظ بالجنسية، في وقت فتحت فيه النار ومطالبات بالتحقيق معا على ملف التجنيس من قبل النواب الذين ما انفكوا يطالبون بتقليب الأوراق من جديد وصوغ ضوابط تحد من العشوائية والتخبط وفق أطر قانونية.

ووسط التيارين، المناهض المكتسح للشارع، والمؤيد الذي يكاد يكون صوته خافتا لا يسمع، ضاعت قضية ملحة كانت تكمن في سؤال من يستحق التجنيس؟ هل الأناس الذين ولدوا في البحرين وعاشوا فيها وقضوا جل عمرهم على ترابها؟ أن أناسا تأتيهم الجنسية كهدية العيد على طبق من فضة بكل ما تحمل الجنسية من تبعات تعد امتيازات من وظيفة وسكن وتعليم وصحة.

موجة صمت أو شبه صمت حاطت هذه المفاضلة فيمن يستحق، ومن لا يستحق، وانصب التركيز والحديث على مناهضة التجنيس المستهدف إلى إحداث خلل في التركيبة الأصلية للسكان من جانب وإلى موازنة المذهبية من جانب آخر.

تجمعات كثيرة رسمية وأهلية لا تزال تلوك النقاشات ذاتها، الجدران في الأحياء والقرى لا تزال تركز على الموضوع نفسه تتصدر قائمة الشعارات الرافضة للتجنيس العشوائي سرب الشعارات الأخرى على اختلاف محتواها، حتى أن الفكاهات والنكات التحقت بالركب وصار التجنيس موضعا للسخرية في حين وموضعا للبكائيات على واقع الحال حينا آخر.

لسنا في صدد نبش الماضي أوتسليط الضوء على أوراق محيرة في هذا الملف الشائك، لكن ندوة الغد التي تتبناها ست جمعيات سياسية تكاد تكون الأنشط والأبرز على الساحة المحلية ستفتح الأوراق جميعها، لا نعرف إلى أي قدر ستوفق في الطرح الموضوعي، وإلى أي مدى سيأخذها الطرح إلى تفعيل آليات الخروج من هذا النفق المعتم بأقل الخسائر، وإلى أي عمق يمكن أن تلج توصياتها وترى النور في حيز التنفيذ، لكننا نراهن أن تعرية الواقع من كل مساحيق التجميل والتعرف على حجم الورم سيقود إلى تشخيص سليم يؤدي إلى طرح علاجات موفقة.

لا نستطيع الجزم أن هناك ردة فعل متباينة في الشارع البحريني عن موضوع التجنيس، فالتيار الغالب يجهر بالرفض على رغم الاختلاف في المذاهب والتيارات والانتماءات، والتعامل الرسمي مع الملف يميل إلى تكريس سياسة القبول بالأمر الواقع فلا تراجع عما أقر ونفذ ولا أي تحرك نحو سحب الجنسية من المتجنسين حتى هؤلاء الذين لم يسمعوا عن البحرين يوما قبل أن يقرروا المجيء للاستقرار فيها، في الوقت الذي يحاول الجانب الشعبي بمن فيهم النواب المنتخبون تحريك الملف وفق الأطر القانونية ووضع شروط ومعايير تمنح وفقها الجنسية لمن يستحقها فعلا بناء على أقدمية الإقامة في البحرين وقبلها رصيد البذل والعطاء، ولا مكان هنا لمنحها خارج هذه المعايير تحت أي دافع كان.

عن ردة الفعل وموقف الشارع من التجنيس السياسي أجرى طالب الإعلام بجامعة البحرين علي العليوات دراسة مصغرة رصد فيها بالأرقام والنسب حجم القبول والرفض من خلال توزيع استبانة على عينة صغيرة من المجتمع مكونة من 200 مبحوث من الجنسين ومن فئات عمرية مختلفة تراوحت بين 20 و40 عاما، يمثلون قطاعات مختلفة من المجتمع البحريني وتوزعوا بين القطاعين الحكومي والخاص إلى جانب مشاركة طلاب من جامعة البحرين.

والمثير للدهشة النتيجة التي خرجت بها الدراسة التي أظهرت أن 2 في المئة من المشاركين يؤيدون التجنيس في حين أن 92 في المئة منهم يعارضونه.

قد تكون العينة صغيرة مقارنة بعدد السكان أو بعدد من لديهم تصور عام عن طبيعة التجنيس، أهدافه ومراحله ومبرراته، لكنها تكفي إلى حدا ما لتعكس وجهة نظر جماعية تكاد تشكل رأيا عاما... وحتى وإن كانت نسبة المؤيدين للتجنيس أعلى من 2 في المئة فإلى أية نسبة ترتفع وإن وصلت أقصى ما تكون، هل يجرؤ 10 في المئة مثلا من المواطنين على التأييد؟ وتحت أية ايجابيات سيستظلون؟

يقول العليوات: "منذ أن أطلق العنان لسياسة التجنيس في البحرين والاحتجاجات الرافضة لها متواصلة من مختلف الأطياف لما لها من انعكاسات وآثار سلبية على مستقبل البحرين وتطورها الاقتصادي والاجتماعي "..." وشهدت الساحة السياسية في البحرين تحركات كثيرة كعقد الندوات الجماهيرية وإصدار النشرات والمطبوعات التي تهدف إلى توعية الناس بخطورة التجنيس، بالإضافة إلى طرح المشكلة على طاولة الحوار في المجلس الوطني وتشكيل لجنة منبثقة عنه للتحقيق في موضوع التجنيس، كل هذه المعطيات بلورت فكرة الدراسة ودفعتني نحو البحث فيها".

أكد 72 في المئة من المشاركين في الدراسة عدم وجود إيجابيات للتجنيس في حين أن 14 في المئة منهم رأوا أن للتجنيس إيجابيات تتمثل في استغلال الكوادر التي لا تتوافر في المملكة كالأطباء والمهندسين والرياضيين وغيرهم، بالإضافة إلى تجنيس الخبرات التي كان لها دور فعال في خدمة المملكة والرقي بها لسنوات كثيرة كنوع من التقدير لهم ولجهودهم.

ومن الواضح هنا أن المنحازين للايجابيات لم يرد في أجندتهم التجنيس لأسباب غير خدمة الوطن بمعنى أن الفئة التي دخلت البحرين لتخدم في قطاعات محددة وحصلت على الجنسية بسهولة الحصول على ماء الشرب لم تدرج من ضمن قائمة الإيجابيات.

وفيما يخص سلبيات التجنيس اتضح أن 88 في المئة من العينة ترى ان التجنيس يؤدي إلى انعدام فرص العمل وزيادة نسبة البطالة، وذهب 82 في المئة منهم إلى أن التجنيس يؤثر على التركيبة السكانية لشعب البحرين، و38 في المئة منهم يرون أن التجنيس يؤدي إلى ركود الاقتصاد الوطني، في حين ترى 56 في المئة من العينة أن التجنيس يؤدي إلى تدني مستوى الخدمات المقدمة إلى المواطنين.

يؤكد العليوات أن 4 في المئة فقط من المشاركين في الدراسة أيدوا سياسة الحكومة فيما يخص التجنيس، في حين عارضها 84 في المئة منهم.

و بالسؤال عن دوافع القيادة السياسية من اتباع سياسة التجنيس تركزت إجابات معظم المبحوثين على أن الدافع هو تغيير التركيبة السكانية لشعب البحرين، وكسب أصوات المتجنسين لتغطية فراغ المعارضين فيما ذهبت الأكثرية إلى القول إن توظيف المتجنسين حديثا في وزارتي الدفاع والداخلية كان السبب الأبرز من وراء التجنيس.

ورأت نسبة قليلة منهم أن الدافع هو تنشيط الاقتصاد الوطني، في حين رأي بعض المبحوثين أن القيادة السياسية نظرتها العامة إيجابية لخدمة المجتمع.

عارض 12 في المئة من المشاركين إيقاف التجنيس وأبدى 80 في المئة منهم معارضتهم للتجنيس، وتوزعت باقي النسب على سحب الجنسية ممن ليسوا أهلا لها، و طرح القضية في البرلمان في خطوة لصوغ القوانين المنظمة لتجنيس الأفراد الذين تحتاج إليهم الدولة فعلا، فيما ذهب البعض إلى اقتراح اللجوء إلى لجنة حقوق الإنسان التابعة للامم المتحدة ورفع الشكاوى إليها بشأن الموضوع.

يقول العليوات: "ذهب بعض المبحوثين إلى طرح فكرة فرض ضرائب على المتجنسين ليسهم ذلك في تنشيط الاقتصاد الوطني بينما عرج عدد آخر للحديث عن أهمية الضوابط الصارمة والشروط والمعايير، مثل اشتراط مؤهلات معينة كما تفعل معظم الدول الأوروبية والاميركيتان، والإقامة لفترة طويلة في المملكة، والتأكد من الانتماء الوطني بقدر التأكد من الولاء الحكومي".

هذه كانت مقتطفات من دراسة سريعة إذ يستحق ملف التجنيس عناء أكبر من دراسة مطبقة على 200 مبحوث وعلى عاتق الجهات الرسمية قبل الأهلية تقع هذه المهمة، لا بغرض تحريك الماء الراكد، فقد يكون الماء الراكد يصب في أهداف المصالحة الوطنية، بل بغرض الوصول إلى بر آمن تحمى فيه الجنسية البحرينية والهوية البحرينية.

إلى ذلك، يقول رئيس جمعية الوفاق الوطني الإسلامية الشيخ علي سلمان في حديث مع "الوسط": يكلف مشروع التجنيس الكثير من الموازنة ويخلق الكثير من المشكلات لصانعه فبالإضافة إلى الكلفة المالية فإن التجنيس يثير جميع فئات المواطنين الأصليين من السنة والشيعة ويوجد إرباكا اجتماعيا سيستمر في التفاعل السلبي في المجتمع، كل ذلك يدفعنا إلى التفكير في المقابل الذي سيجنيه القائم بالتجنيس من هذا المشروع.

ويواصل: "يمكن أن نتصور أن الأهداف الرئيسية المحتملة هي تحقيق الأمن للنظام أو إحداث التوازن الطائفي في البلاد والهدف الأول يبدو بعيد المنال بل إن وجود المجنسين قد يكون سببا من أسباب القلاقل الأمنية ومصدر إثارة للسكان".

"أما الهدف الثاني فانه هدف ليس له فائدة فغالبية الطائفة الشيعية لم تخلق تهديدا حقيقيا للنظام، هذا مع ملاحظة أن المطالبة بالإصلاح السياسي لم يعد منطلقها طائفي فالجميع يطالب بالإصلاح على أساس المواطنة وبالتالي لم تعد للغالبية المذهبية أي جدوى أو استثمار سياسي يخشى منه.

... فكما يبدو لي ان المشروع له آثار غير حميدة على المجتمع والسلطة وعلى علاقة المجتمع بالسلطة وليس له أي مكاسب لصالح النظام، فهل نكف عن تدمير ثقتنا ببعضنا بعضا وهي أهم ما يجب أن نعمل على إيجاده وترسيخه".

على رغم الجدل الدائر في الأوساط المؤيدة والمعارضة نحتاج إلى معايير قانونية واضحة تحدد الأحقية والشروط المنطقية التي توضع على الجميع للفصل في من يستحق ومن لا يستحق.

المسئولون في الهجرة والجوازات يقولون بانه ليس لديهم مايخفونه وانهم يؤمنون بمبدأ الشفافية في القول والمصارحة وفق المنهج الدستوري لمملكة البحرين .

الوسط | 16-7-2003

بعض الحوار حول التجنيس خطره ليس اقل من التجنيس السياسي ذاته

الكاتب : د. منصور الجمري

"ندوة التجنيس السياسي" التي اقامتها الجمعيات السياسية الاسبوع الماضي سلطت الاضواء على موضوع في غاية الحساسية السياسية لارتباطه بأكثر من قضية واحدة. والفيلم الذي عرضته الندوة مع عدد من الذين حصلوا على الجنسية اثار الجمهور واعتبر مؤشرا على تغيير في الخطاب المطروح عن هذا الموضوع. فيما قالت الجمعيات السياسية ان ما حدث "خطأ سياسي" يجب معالجته، قال مسئول رسمي ان كل ما حدث تم على اسس قانونية وشفافية واضحة.

الذين يتعاطون في الموضوع منذ بدء الحديث عنه تنوعت خطاباتهم. فالبعض تحدث عن الجانب الاقتصادي والاعباء على الخدمات التعليمية والصحية والسكنية خصوصا مع استمرار الاختناق السكاني في منطقة محدودة من جزر البحرين. وفي هذا الخطاب استخدم المتحدثون معادلات اقتصادية مشيرين إلى ان الدول الاخرى تقوم بعمليات تجنيس في حال كان ذلك سيوفر مزيدا من المال او الخبرة إلى بلادهم. فأميركا والمانيا تستهدفان تجنيس المهندسين الهنود المتخصصين في برمجة الكمبيوتر لانهم من الافضل عالميا، ودول اخرى تعطي الجنسية لمن يجلب معه مبلغا كبيرا من المال. وهذا المنطق الاقتصادي له ضوابطه، بمعنى ان القادمين يدخلون في انظمة المجتمع وينصهرون داخل اطره ولا ينفصلون او يستحوذون على ما من شأنه ان يؤثر ثقافيا او سياسيا على البلاد المضيفة.

خطاب آخر ينظر إلى الجانب السياسي في الموضوع ويرى في ان عملية التجنيس ينبغي ان تكون شفافة وواضحة لكي لا تثار الشكوك في الاهداف الكامنة خلفها. فهل ان فتح باب التجنيس لهذه الفئة او تلك بأسلوب معين له هدف سياسي وعلى اساسه يمكن التضحية بالاقتصاد والخدمات والمعايير الاخرى؟

المسئولون حاولوا الرد باقتضاب على الموضوع، وهذا دفع الجمعيات السياسية للبحث بنفسها عن اجوبة ووثائق. البرلمانيون طرحوا اسئلتهم وهم موعودون بنقاشات بعد العودة من العطلة. ولكن الاجندة السياسية تحركت سريعا في عطلة الصيف التي عكست حرارة طقسها على النقاش الدائر.

الجمعيات السياسية تطالب بلجنة وطنية يشتركون فيها، ولكن هذا المطلب قد يكون بعيد المنال لأن هناك لجنة برلمانية تنتظر الانعقاد. والجمعيات السياسية قد لا تذهب الى خيار التعاون مع البرلمانيين بسبب موقف الجمعيات المقاطعة "وهي اربع جمعيات وجزء رئيسي للتحالف السداسي".

ملف التجنيس يختلف عن ملف البطالة على رغم ان الاثنين يمثلان اكثر الملفات حساسية وبامكانهما تصعيد وتيرة الحوار الوطني إلى درجة اعلى مما هو الوضع عليه حاليا. فالتجنيس يرتبط "بالنوايا" اكثر من ارتباطه بفاعلية الاستراتيجية الرسمية كما هو الحال في ملف البطالة.

ودورنا في الصحافة يفرض علينا عرض وجهات النظر المختلفة حتى لو لم نؤيد وجهة النظر المطروحة باتجاه معين. كما اننا نتحرك وأمامنا خشية من عواقب قد لا تكون محسوبة ومفهومة لمن يطرح الامور بلغة لا يمكن لأية وسيلة إعلامية الاخذ بها. وهذا امر لايختص بوضعنا فقط، فحتى في البلدان التي لديها قوانين صحافة متطورة، فالصحافة هناك لا تتمكن من نشر كل ما يقال في ندوة ما. هذا بينما يتمكن من يتحدث في ملتقى الكتروني ان يقول "او حتى يشتم" كيفما يشاء، لانه بدون حساب وبدون روادع ذاتية. وانعدام الخشية من حساب دنيوي "او حتى أخروي" لدى البعض يفسح لهم المجال للقذف واشعال الحريق في اي شيء.

ولذلك فإن الوضع يتحول الى وضع اشبه بوضع "الاحمق الذي يقرب البعيد ويبعد القريب"، بدلا من ان يصل الى أي نتيجة تنفعه في النهاية.

صحيفة الوسط| 19-7-2003

التجنيس السياسي

الكاتب : علي صالح

ردة الفعل الرسمية على ما جاء في ندوة التجنيس تتسم بالهروب من مواجهة الحقائق والاعتراف بها، وهو تصرف معهود ومتعود عليه بالنسبة إلى السلطة التنفيذية .

الرد الرسمي انقسم إلى قسمين، القسم الأول تمثل في تعليق وزير الاعلام الذي دعا المعارضة إلى اللجوء إلى القضاء، والقسم الثاني تمثل في رد المصدر المسئول بإدارة الجنسية والجوازات الذي أكد أن التجنيس الذي حصل هو في نطاق القانون البحريني ومتمشيا مع القوانين والاعراف الدولية بما فيها قوانين حقوق الإنسان، وهو بذلك قد أدى إلى معالجة مشكلة مزمنة هي مشكلة البدون.

وبذلك فإن الاثنين - الوزير والمصدر المسئول - قد هربا من مواجهة المشكلة الأساسية وهي التجنيس السياسي الذي ركزت عليه الندوة وأثبتت بالصوت والصورة وبالأمثلة الحية انه تم في البحرين، وانه بدأ قبل حوالي خمس سنوات، وأدى إلى تجنيس آلاف الاشخاص... شاركوا كلهم تقريبا في التصويت على الميثاق وانتخابات مجلس النواب.

فقد أشارت الندوة إلى ان هناك تجنيسا عاديا يتم وفق القانون ويأخذ في الاعتبار الشروط والمتطلبات القانونية، وهو التجنيس الذي طالبنا به وتم الأخذ به بعد ذلك بالنسبة إلى شريحة واسعة ولدت في البحرين أو عاشت هنا سنوات طويلة، ومنعت من الحصول على الجنسية البحرينية بحجة انها تملك الجنسية الإيرانية، وان القانون البحريني لعام 1963 لا يجيز ازدواج الجنسية، وان عليها ان تسلم الجنسية الإيرانية قبل ان تطلب الجنسية البحرينية.

لكن الندوة ركزت كذلك على ان هناك تجنيسا من نوع آخر هو التجنيس السياسي الذي لا يلتزم بالقانون ولا ينتظر استكمال متطلباته وإجراءاته، وانما يتم بأوامر خاصة تصدرها الجهات المتنفذة وهذا ما حدث لأولئك الذين جلسوا في الدمام ووصلتهم الجنسية البحرينية ومعها البطاقة السكانية والشخصية وعناوين وهمية في المحرق والزلاق. وهذا ما حدث لاولئك الذين حصلوا على الجنسية بعد فترات وجيزة من وصولهم إلى البحرين، وساعدهم في ذلك عملهم في هذه الجهة أو تلك أو مع صاحب هذا النفوذ أو ذاك.

فالتجنيس السياسي يتم بالجملة ويشمل الآلاف من البشر ومن قبائل وجنسيات مختلفة، وما أشار إليه شريط الندوة هو قليل من كثير، والدليل على وجود هذا النوع من التجنيس هو انفراد البحرين عن غيرها من دول العالم المتقدمة والمتخلفة في منح الحقوق السياسية للمتجنس فور تسلمه الجنسية.

2003-7-20

لا مجال للتراخي أمام جريمة التغيير الديمغرافي

الكاتب : أحرار البحرين

الحضور الجماهيري الواسع الذي شهدته ندوة التجنيس الاسبوع الماضي بداية طيبة لوعي عملي مطلوب ليس لوقف جريمة الابادة الثقافية فحسب، بل لعكسها واقتلاعها تماما. فكما يبدو من التطورات التي حصلت في العامين الماضيين فالارجح ان الجريمة قد اكتملت وان القائمين عليها يشعرون الآن بالثقة الكاملة بنجاحها. وبالتالي فالمطالبة بوقفها لا يكفي لانها حققت اهدافها، وبالتالي فقد تتوقف تحت الضغط ولكن بدون جدوى. فهوية البلاد الثقافية والدينية والحضارية قد تغيرت على ايدي الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة الذي فعل ما لم يفعله أسلافه. فلم يكتف بتعليق العمل ببعض مواد الدستور، كما فعل عمله وابوه، بل ألغى الدستور جملة وتفصيلا، ولم يكتف بفرض ما يهدف اليه من تغيير جوهري بالقوة، بل سعى لاستحصال موافقة شعبية على ذلك بأساليب اعتمدت التضليل والتشويش والوعود الكاذبة، ولم يكتف بمجلس الشورى المعين الذي كان وجوده اكثر تشويها للحكم من عدمه، بل فرض على الشعب المشاركة في تشكيل ذلك المجلس بانتخاب نصف اعضائه واستغل ذلك لاظهاره كممارسة ديمقراطية، مع ان هذا المجلس لا يختلف عن سابقه.

ولم يكتف باتباع نهج ابيه في سياسة المجالس المفتوحة كبديل عن الممارسة الديمقراطية، بل شرع نهج المكرمات بديلا لحكم القانون، واستوعب بذلك الاسلوب قطاعا من المعارضة التي اصبحت اما مدجنة او مجمدة او تلاشت تماما. ولتكريس ذلك "الاصلاح" شرع منذ استلامه الكرسي مبدأ تغيير التركيبة السكانية، وفعلها علنا، وامام مرآى العالم ومسمعه. وصاغ دستوره الذي فرضه على الشعب ليشرع ازدواجية الجنسية للمستوطنين الجدد، واصدر العام الماضي مرسوما ملكيا بتجنيس مواطني الخليج البالغ عددهم قرابة العشرين مليونا. فعل الشيخ حمد كل ذلك، هذه حقائق لا مجال للتشكيك في وجودها، وما اكده الفيلم الوثائقي الذي عرض في ندوة التجنيس والذي تم اعداده بامكانات متواضعة جدا، يؤكد خطورة الجريمة التي لم تحدث في البلاد منذ ان دخلت الاسلام في السنوات الاولى لرسالة النبي عليه افضل الصلاة والسلام. امام هذه الحقائق، وفي ضوء ما حققته ندوة التجنيس من وعي وغضب جماهيريين، ما العمل؟

لقد طرح في هذا الصدد عدد من الاقتراحات، ولكنها جميعا تفتقر الى القناعة الراسخة بخطورة الوضع، تلك القناعة هي التي تدفع للعمل الجاد لمواجهة المشكلة. فحتى الآن لم يترسخ الشعور بانها جريمة، ولم تصبح عنوانا لمرحلة كفاح تتجاوز في ابعادها وخطورتها ما حدث خلال الحقبة السوداء, ولم تحدث نقلة نوعية في التفكير السياسي لدى المعارضة تكرس المفاصلة بين شعب البحرين وعائلة آل خليفة التي ارتكبت تلك الجريمة التي لا تقل في آثارها عن جرائم التطهير العرقي في يوغوسلافيا ورواندا. وان اختلفت عنها في الاسلوب. وفي ذلك يكمن خطورتها. فالتطهير العرقي في البلدين المذكورين تم بمجازر دفعت المجتمع الدولي للتدخل ووقف الجريمة. ولكن جريمة التطهير العرقي والثقافي في البحرين تحدث تحت التخدير، بدون استعمال المباضع وبدون التصفية الجسدية الجماعية، ولذلك لا تثير احدا. ولذلك فهي مضمونة النتيجة، على عكس ما حدث في البلدين. ولذلك فمن الصعب جذب نظر العالم الى هذه الجريمة بدون ان يكون هناك قرار لدى قيادت المعارضة والرموز الدينية والاجتماعية بضرورة التحرك الشامل لمواجهتها ليس بهدف وقفها فحسب، بل، كما ذكرنا، لاقتلاعها وازالة آثارها تماما.

وثمة ملاحظات في هذا المجال:

اولا ان مطالبة العائلة الحاكمة بوقفها امر لن يتحقق، لان التغيير الديمغرافي قرار استراتيجي لها، ولن تتنازل عنه الا تحت الضغط الدولي والشعبي. ولا جدوى من هذه المطالبة التي تميع الموقف وتضطر من يقوم بها لشيء من المداهنة والمسايرة اللتين تؤثران سلبا على جوهر النضال المطلوب.

ثانيا: ما لم تعتبر هذه العملية جريمة انسانية وتوصف بهذه الصفة في خطاب المعارضة بدون مجاملة فسوف تظل شأنا

داخليا محدودا شأنها شأن القضايا الصغيرة التي انشغلنا بها لتقديم تفسير بريء للجريمة مثل "التوزيع غير العادل للدوائر الانتخابية". انها جريمة على مستوى دولي يجب التصدي لها بدون لف او دوران، والاستعداد لكل تبعاتها.

ثالثا: انها تتجاوز في خطورتها المشكلة الدستورية، فهي قضية وجود لا حقوق. فالمواطن البحريني المسلم (سنيا كان ام شيعيا) مهدد في وجوده وهويته بهذه الجريمة، وبالتالي فهي اخطر كثيرا من تعليق العمل بالدستور وحتى الغاء الدستور التعاقدي، لان الدساتير تأتي وتذهب، وكذلك القوانين، اما التغيير الديمغرافي فيحدث مرة واحدة ولا يمكن تغييره في المستقبل المنظور

رابعا: انها لا تختلف في جوهرها عما مارسه اليهود في فلسطين. نقول هذه الحقيقة ونعلم انها سوف تثير البعض، ولكنها هي الحقيقة. فليس هناك بلد عربي آخر قامت حكومته بتغيير تركيبتها السكانية سوى نظام صدام حسين في الثمانينات، وشاءت الاقدار ان تؤدي تراجعاته في الحرب الى فشل تلك الخطة. ويؤخذ على الكويت رفضها تجنيس مواطنيها الذين حرموا من الجنسية عقودا من الزمن، وليس استقدامها مواطنين من الخارج كما تفعل العائلة الخليفية في البحرين. والآن وبعد مرور اكثر من نصف قرن على جريمة التغيير السكاني في فلسطين، هل يمكن عكس تلك العملية؟ وهل بالامكان اعادة صفة الاغلبية للفلسطينيين بعد توطين اليهود من اصقاع العالم؟

خامسا: بعد انتهاء جريمة التغيير السكاني، قد تسمح العائلة الخليفية باعادة العمل بالدستور التعاقدي، وقد يقوم نظام أقل استبدادا، ولكن هل سيكون ذلك مجديا اذا اصبح البحرينيون الاصليون (سنة وشيعة) أقلية في بلادهم؟ فماذا يجدي وجود بضعة فلسطينيين في الكنيست الاسرائيلي بعد ان اصبح الفلسطينيون أقلية في ارضهم؟ وماذا يستطيع عزمي بشارة وزملاؤه الفلسطينيون الاعضاء بالكنيست عمله على صعيد تحرير الارض من الاحتلال؟ فهناك ممارسة ديمقراطية في الاراضي المحتلة، ولكنها ديمقراطية تصب لصالح الاغلبية اليهودية ولا تفيد السكان الفلسطينيين الاصليين. فماذا سيجدي شعب البحرين لو تحققت اهدافه الدستورية بعد ان يتم تغيير التركيبة السكانية؟

سادسا: ماذا تعني سياسة التغيير الديمغرافي والتوطين التي تمارسها العائلة الخليفية؟ هل يعكس ذلك حبا لشعب البحرين ام عداء له؟ يصعب ان يدعي احد بان تلك الجريمة تعكس حب العائلة الخليفية لأبناء البحرين، وبالتالي فهي تعكس عداء تاريخيا ينعكس الأن في مشروع جهنمي يتعارض مع القوانين الدولية ويتم فرضه بالقوة تارة والتخدير تارة اخرى والتضليل والتشويش ثالثة. انه تعبير عن عداء لا يتغير، وبالتالي فهي يواجه ذلك العداء بلغة الاحترام والتقدير؟ ان مجاملة مرتكبي تلك الجريمة والصمت على ما يفعلون خيانة للأرض والثقافة والهوية والتاريخ والانتماء.

سابعا: من الذي يمارس جريمة التغيير الديمغرافي؟ اهو العائلة الخليفية ام الحكومة؟ وهل اتخذ قرار التجنيس السياسي في اجتماعات مجلس الوزراء؟ وهل الوزراء البحرينيون (من غير الخليفيين) موافقون على ذلك؟ ان من المؤكد ان التغيير السكاني قرار اتخذته العائلة الخليفية وليس الحكومة، وبالتالي فما الجدوى من مخاطبة الحكومة ومطالبتها بوقف جريمة التجنيس؟ فهل الوزراء البحرينيون قادرون على التصدي لرئيس الوزراء، زعيم الحقبة السوداء والمسؤول المباشر عن ملف التعذيب، ومطالبته بوقف جريمة التغيير الديمغرافي؟ اذا لم يكن ذلك واردا فلا داعي لان نضلل انفسنا وغيرنا بمخاطبة الحكومة، بل علينا ان نشير بالبنان وبوضوح وبدون مجاملة او مداهنة او مسايرة للعائلة الخليفية واتهامها بشكل مباشر بالتخطيط لتلك الجريمة وتنفيذها.

ثامنا: مطلوب من المواطنين جميعا، استيعاب حقيقة مهمة وهي ان ما يتوفر الآن من مساحة صغيرة لحرية التعبير (خارج وسائل الاعلام الرسمية) انما هو ثمن صغير تدفعه العائلة الخليفية لتمرير مشروعها التخريبي، ويجب ان لا يشوش على حقيقة اخرى تؤكدها الوقائع مفادها ان ما تشهده البلاد منذ تولي الشيخ حمد السلطة يعتبر تحولا خطيرا لم يحدث مثله

من قبل، ويتم في اجواء التخدير المتواصلة التي بلغت مدى لا يطاق، بحيث اصبح التصدي للخطط الخليفية التخريبية ممنوعا ليس من قبل جهاز التعذيب الذي يديره المعذب المعروف، عبد ا لعزيز عطية الله آل خليفة، بل حتى من جهات وشخصيات يتوقع منها ان تتصدر مقاومة ذلك التخريب. والحديث عن "المكتسبات" يجب ان لا يشوش على ضرورة التعبئة الشعبية الكاملة، وبشتى الوسائل السلمية المشروعة، لوقف تلك الجريمة، ومواجهة صفة العداء الخليفي لشعب البحرين بموقف صلب لا يعرف الخنوع او الاستسلام او "الاستغشام" او "الاستحمار". اما وسائل التصدي لهذه الجريمة، فسوف نتداوله بعون الله، في البيان القادم ان شاء الله.

اللهم ارحم شهداءنا الابرار، واجعل لهم قدم صدق عندك

حركة احرار البحرين الاسلامية
23يوليو 2003

سياسة التجنيس: ما هكذا تورد الإبل

الكاتب : عبيدلي العبيدلي

كثر الحديث في السنوات الثلاث الماضية عن موضوع التجنيس، وانقسم المجتمع البحريني إلى ثلاث فئات أساسية واضحة المعالم: أولها الجمعيات النشطة سياسيا، التي غلفت معارضتها المطلقة لسياسة التجنيس بشعارات وطنية تنزع عنها الصبغة الطائفية وتضعها في سياق المطالب الوطنية هادفة من وراء ذلك وحسبما يبدو إلى تعزيز مواقعها في الشارع البحريني، ثانيها الحكومة، التي حاولت ومنذ أن شرعت في سياسة التجنيس أن تحيط الإجراءات بقدر لا محدود من السرية واللجوء إلى المخارج القانونية والتشريعية من أجل تبرير إجراءات التجنيس وإخلاء الذمة كما يبدو، ثالثها المعارضة الصامتة، التي لا يرضيها ما يجري من سياسات التجنيس والإجراءات الأمنية المحيطة بها، لكنها غير مقتنعة بالتجييش السياسي الذي تمارسه المعارضة، وتحبذ - كما عودتنا - الوقوف خارج حلبة الصراعات، متوهمة أنها بذلك تبرئ ذمتها من جهة ولا تصطدم بأي من طرفي الصراع من جهة ثانية.

الطرفان الأساسيان الضالعان في موضوع التجنيس لم نسمع من أي منهما حتى ما نريد أن نسمعه أو أن نقرأه.

فعلى صعيد الحكومة التي تطبق سياسة التجنيس محاطة بجدران من التكتم، وهي الطرف الذي خطا الخطوة الأولى لم تكلف نفسها وتمتلك الشجاعة الكافية حتى الآن كي تخرج على الملأ وبثقة، كي تقول لنا ما الدوافع وراء ما أقدمت عليه.

طبعا، لا يمكن القبول ببعض التصريحات الصحافية المقتضبة، أو المقابلات مع بعض المسئولين الذين يسهبون في العموميات ويتحاشون الحديث المباشر في الموضوع المطروح، موقفا يشفي الغليل في هذا الصدد. لذلك فمن حق المواطن أن يرفع أكثر من علامة استفهام أمام الحكومة حول دوافعها الحقيقية من وراء هذه السياسة، ولعل من أهم هذه الاستفسارات: هل هو الخوف من اختلال التوازن الطائفي القائم حاليا والذي تدور حوله الكثير من التساؤلات؟ أم هو الحرص على ضمان الولاء المطلق في بعض مؤسسات الدولة ذات الطبيعة الحساسة التي تقتضي من وجهة نظر الحكومة تركيبة اجتماعية وطائفية وربما إثنية من نمط معين؟

الحكومة لم تقنعنا حتى الآن بصحة وسلامة ما تقوم به، أو الدوافع التي تبرر تلك السياسة.

على سبيل المثال لا الحصر، تلجأ بعض البلدان إلى تسهيل حصول الأجانب من كفاءات معينة، على الجنسية لسد حاجة السوق، أو خطط التنمية في تلك الدولة لمثل تلك الكفاءات. هذا ما قامت به كندا في مطلع التسعينات من القرن الماضي، عندما سهلت دخول العمال المهرة في البناء والمقاولات إلى البلاد، وسهلت أيضا حصولهم على الجنسية الكندية.

النهج ذاته سارت عليه فرنسا في منتصف الثمانينات، عندما كانت سياستها تطوير البنية التحتية وصناعة البرمجيات في قطاع المعلوماتية. حينها وجدت حملة كفاءات تلك الصناعة من أبناء دول العالم الثالث فرصة ذهبية للسفر إلى فرنسا أولا، والاستقرار فيها لاحقا لمن فضل عدم العودة إلى بلده الأصلي.

العكس تماما شهدناه بعد حوادث 11 سبتمبر/أيلول، إذ اتخذت الدول الغربية إجراءات أمنية مشددة تجاه مواطني دول العالم الإسلامي، وعلى وجه الخصوص منها الدول العربية. حتى شهدنا هجرة عكسية من مواطني تلك البلدان المقيمين في الغرب من جراء المضايقات الأمنية التي تعرضوا لها من دون أي مبرر. بل لقد تأزمت العلاقة بين دول متحالفة مثل الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية من جراء ذلك.

بالمقابل، من حق المواطن أيضا أن يواجه المعارضة البحرينية بالأسئلة الآتية: لماذا تحرصون، عند طرق مسألة التجنيس، على التركيز، بل وحصر أنشطتكم على التجييش السياسي المبني أساسا على تهييج الشارع البحريني؟ ليست المعارضة ملامة عندما تولي هذا الموضوع اهتمامها، بل ربما ينبغي أن يكون من صلب اهتماماتها، لكنها حتى الآن لم تكلف نفسها عناء المعالجة الجدية لمثل هذا الموضوع، الذي هو حتى حسب معاييرها في غاية الأهمية.

إن المنطق السليم أو بالأحرى المدخل الصحيح للموضوع هو المدخل الاقتصادي أو المالي، ونقطة الانطلاق الأولى هنا هي ما مدى تلبية الموارد البشرية المجنسة لاحتياجات البلاد وخططها التنموية.

من المنطق أن يكون من يمنح الجنسية مندرجا في خانة القوى البشرية المنتجة التي تحتاجها تلك الخطط كي يصبح المستفيد من الجنسية عنصرا منتجا وليس مستهلكا فقط. بشكل محدد، ما إسهامات من سيحصلون على الجنسية في التنمية المنشودة، وهل يحملون الكفاءات المطلوبة التي تؤهلهم للقيام بذلك الدور المتوخى منهم والذي يبرر اقتصاديا حصولهم على الجنسية أم أن الأمر جاء بشكل عشوائي دون حسبة دقيقة لمثل هذه الأمور؟

النقطة الثانية: ما الكلفة الحقيقية لكل حالة تجنيس، على أن يبدأ احتساب الكلفة بالشخص المجنس ذاته وتنتهي بكلفة عائلته التي من الطبيعي أن تنعم بحقوق الجنسية شأنها شأن أية عائلة بحرينية أخرى؟ هذا يشمل مرافق التعليم المختلفة، والرعاية الصحية، ومشروعات الإسكان ... إلخ. تحديدا كم سيتحمل المواطن البحريني من كلفة مالية لقاء كل شخص يحصل على الجنسية؟

النقطة الثالثة: انعكاس عدد المجنسين على التركيبة السكانية في مملكة البحرين. تحديدا ما معدلات التجنيس مقارنة مع عدد السكان أولا، ونسبة التكاثر السكاني ثانيا؟ في غياب الحصول على أرقام دقيقة وصحيحة ومنشورة علنيا يتحول الدفاع عن سياسة التجنيس أو شجبها إلى مزايدات سياسية مآلها إلهاب الرأي العام دونما سبب أو مبرر أو حتى فائدة.

لقد أشرنا في مطلع الحديث إلى ما يتوقعه المواطن من الحكومة، لكن لا ينبغي إغفال ما نتوخاه بصفتنا مواطنين من الجمعيات النشطة سياسيا والتي أعطت مسألة التجنيس جل اهتمامها في الآونة الأخيرة، لكنها لم تكلف نفسها هي الأخرى مشقة الانكباب على دراسة قيمة مدعمة بالأرقام التي تستقرئ آفاق سياسة التجنيس التي تنفذها الحكومة وتكشف المخاطر وتقترح البدائل.

طبعا؛ لا يمكن للمواطن أن يكتفي ببعض الوثائق التي تؤكد وجود سياسة تجنيس ويقبل بها على أنها الدراسة الجادة المنشودة.

البرلمان وعلى وجه الخصوص اللجنة الاقتصادية فيه ينبغي هو الآخر أن يدلو بدلوه في هذا الشأن. فالمواطن يتطلع إلى رؤية سياسية مدروسة لسياسة التجنيس المطبقة. هذه الدراسة الاقتصادية البرلمانية ليست بديلا لأية مبادرة أخرى من لجنة برلمانية أخرى تجد أن ذلك من صلب اهتماماتها.

لقد عجت وسائل الإعلام المحلية بموضوع التجنيس، ما أربك المواطن الذي ربما وجد لسان حاله يقول: "ما هكذا تورد الإبل".

2003-07-24

ندوة التجنيس: القوى الوطنية تؤكد خطورة التجنيس السياسي

الكاتب : لبيب الشهابي
اللجنة الإعلامية بجمعية الوفاق

ندوة التجنيس: القوى الوطنية تؤكد خطورة التجنيس السياسي

القوى الوطنية تؤكد خطورة التجنيس السياسي وضرورة التعاطي الجدي معه

كتب : لبيب الشهابي

لم يمنع سوء الظروف الجوية من احتشاد الألوف من جماهير الشعب الناقمة على مشروع التجنيس السياسي من التجمهر في الساحة المقابلة لنادي العروبة في الجفير وهذه خطوة هي الأولى من نوعها بعد الانتخابات الصورية التي جرت في أكتوبر الماضي في رسالة موجهة للحكومة حين حشدت الجمعيات الست في قضية كانت ولا تزال مصدر إجماع وطني لكل التيارات والأطياف السياسية، فلم يحدث أن أجمعت ست جمعيات سياسية في البحرين على قضية مهما كانت أهميتها إذ أن لكل تيار رؤيته الموضوعية التي تختلف فيها رؤاه ومنهجية تفكيره .

في مستهل العرس الجماهيري الذي ضم ما لا يقل عن 55000 ألفاً من أبناء الشعب عرض الشيخ علي سلمان رئيس جمعية الوفاق وثائق وأرقاماً خطيرة كانت محل ترقب الجميع واستعرض مثالين منفردين عن قريتي عسكر والزلاق ففي حديثه عن عسكر قال: هي قرية صغيرة هادئة تتكون من مجمعين سكنيين مع عدم وجود مركز أمني بسبب حالة التجانس الشعبي الذي تعيشه فكان قاطنوها يأمنون على أنفسهم وأعراضهم وسفنهم التي يستخدمونها في الصيد وحين أتى المجنسون بدأت المشاكل تغزو أمنهم وطمأنينتهم واستناداً إلى قوائم الانتخابات فأن 24% من عدد الناخبين هم سكان القرية الأصليون وأشار إلى أن معدل النمو السكاني الذي تشهده البحرين يصل إلى 5% في حين تصل المعدلات العالمية إلى 1-2% مما ينذر بتحول هذه القرية ومثيلاتها من قرى البحرين ومدنها من أغلبية أصلية إلى مجنسة لا علاقة لها بالبحرين من قريب أو بعيد وإن التجنيس ينذر بكارثة تدمير اجتماعي وأمني بل على مختلف الأصعدة .

وبعد ذلك عرض المهندس عبد الرحمن النعيمي ملاحظات عامة حول تصريحات وكيل وزارة الداخلية لشئون الهجرة والجوازات التي اتسمت بالتناقض الفاضح المخزي الذي كشف ضحك الحكومة على الذقون واستغفالها والتزامها اللاشفافية والتعتيم على تصاعد وتيرة التجنيس، ومما يثير السخرية أن مصدر التناقض هو الصحافة المحلية وقد تم عرض رسالة وجهتها الجمعيات الست إلى وكيل وزارة الداخلية المذكور لحضور الندوة والتشاور مع قوى الشعب السياسية من أجل حل هذا الملف المعقد وقد قوبلت هذه الرغبة كالعادة بالصمت المطبق، وقد أشار النعيمي إلى السؤال الذي قدمه النائب جاسم عبد العال حول جنسيات من تم تجنيسهم فاستصعب الوكيل الإجابة قائلاً إن التجنيس غير مربوط بالحاسوب التابع لإدارة الهجرة والجوازات في حين صرح المسئول نفسه في 1 يوليو 2002م بأن عدد من تم تجنيسهم هو 50000 وقد تم نشر جدول مفصل يبين عدد المجنسين من الجنسيات المختلفة في جريدة الأيام ومن خلال المسئول ذاته ! وقد تحدث المهندس النعيمي عن ازدواجية الجنسية قائلاً إن قانون 1939 وقانون 1963 المعدل إضافة إلى المادة 17/أ من الدستور والتي تنص على أن الجنسية يحددها القانون ولا يجوز إسقاطها عن من يتمتع بها إلا في حالة الخيانة العظمى وازدواج الجنسية بينما يقول وكيل وزارة الداخلية لشئون الهجرة إن القانون لا يمنع ازدواجية الجنسية واعتبر النعيمي أن أية حكومة رشيدة يجب أن تأخذ بعين

الاعتبار مصلحة مواطنيها وعدم فتح باب التجنيس على مصراعيه ودعا الحكومة لعدم فتح باب الإشكاليات الاجتماعية لما لها من آثار خطيرة على نسيج المجتمع البحريني .

وبعد ذلك عرض الفيلم الوثائقي الذي أثار استغراب الجماهير والذي أوضح رحلة فريق العمل من البحرين مروراً بجسر البحرين السعودية وصولاً إلى حي الدواسر في مدينة الدمام حيث التقى فريق العمل بالدواسر هناك وهو يتكلمون عن كيفية حصولهم على الجنسية البحرينية التي قال بعضهم أن العملية استغرقت 3 إلى ستة شهور وقد أشار الدواسر إلى حيثيات هذه الخطوة وذكروا مكان وجود مكتب تلقي طلبات التجنس وهو الدور الثالث في عمارة المليحي وبإشراف عمدة الحي علي بن عيسى، وقد أثنوا على حكومة البحرين قائلين ما أكرمها إذ أعطتنا الجنسية البحرينية إضافة إلى جنسيتنا السعودية وقد عرضت وثائق في الفيلم نفسه تبين استفادة هؤلاء المجنسين من الخدمات الإسكانية، وفي المقابل تم عرض مركز الجسر الانتخابي إذا كانت الباصات السياحة المعدة لهذا الغرض تنقل المواطنين السعوديين الحاصلين على الجنسية البحرينية إلى الجسر للإدلاء بأصواتهم حين أبان ميثاق العمل الوطني، وقد قدر أحد المجنسين السعوديين الذين حصلوا على الجنسية ما يقارب 22000 شخص .

وقد عرض الشيخ علي سلمان خارطة تبين الذين تم تجنيسهم وحصرهم في 16 عشرة موقع وأشار إلى وجود كانتونات توحي لزائرها أنه خرج من الحدود الإقليمية للبحرين متمثلة في المنطقة المحاذية للمستشفى العسكري والتي تدعى وادي السيل ومنطقة سافرة التي تخلو من أي بحريني، وقد وصف التجنيس بالسرطان الذي يدمر البناء الاجتماعي .

وأشار إلى وجود تداخل بين المجنسين والمواطنين في مدينة حمد وعرض ممارسات المجنسين في أمثلة ليس هذا مكان حصرها وتدل في مجملها على استئصال المثل والقيم البحرينية الأصيلة للمجتمع البحريني لتحل محلها أسس دير الزور وبلوشستان واليمن والأردن وغيرها وأشار إلى أن المجنسين يرون أن البحرين بقرة حلوب لا ارتباط لهم بها ولا يفكرون في قيمها وسيتخلون عنها إذا جف ضرعها .

وبدا منفعلاً جداً على غير عادته حين قال: هذه الوحدات السكنية بنيت من أموال الأمة وليس من أموال أسرة معينة وقد كان الأجدر أن تصرف على المواطنين الذين ينتظرون عشر سنوات أو أكثر وقد تشملهم المكرمة وغالباً ما يكونون من الخاسرين في كثير من الأحيان .

وقد تحدث الشيخ علي سلمان عن دمج الخيانة العظمى مع ازدواج الجنسية لعدم مشروعيتها وفقاً لدستور 1973م مشيراً إلى إسقاط جنسية الدكتور منصور الجمري وياسر الصايغ لتمتعهم بجنسية أخرى بينما يحصل الدواسر على الجنسية البحرينية ويظلون محتفظين بجنسيتهم، مشيراً إلى مقابلة مع السفير اليمني قبل 5 شهور صرح فيها أن عدد المجنسين من اليمنيين يصل إلى 8000 شخص، ويبلغ عدد المجنسين السوريين نفس العدد .

وقد تسائل الشيخ علي سلمان هل يمتلك الشيخ راشد آل خليفة الشجاعة الأدبية ويعلن استقالته؟

وفي معرض حديثه عن الانتخابات التشريعية الماضية استعرض سماحته الزلاق مثالاً إذ بين أن الزلاق دائرة مستقلة بها مجمعان وأحد مجمعاتها جامعة البحرين وملك خاص إضافة إلى عوالي التي لا يقطنها بحرينيون مشيراً إلى أن المجمع رقم 1057 به 1532 ناخب في حين يوجد في المجمع 1055 ممن يحق لهم الترشيح 108 ناخبين أي أن كل بيت فيه 10 ممن يحق لهم التصويت أي ممن بلغوا السن القانونية وقد عرض كشوف الناخبين مبيناً التزوير والتلاعب الذي اعترى هذه القوائم مبيناً أن من بين 806 ممن يحق لهم التصويت 155 مجنساً على النحو التالي :-

60% مجنسون خارج البحرين

8 % مجنسون بالداخل

32% المواطنون الأصليون

وقد دعا سماحة الشيخ علي سلمان المسئولين إلى الصراحة الوطنية والحوار في قضايا التمييز والفساد الإداري والمالي وغيرها من الملفات الساخنة .

وقد أجمع ممثلوا الجمعيات الأخرى وهم الدكتور حسن مدن وممثل جمعية الوسط العربي على ضرورة الحوار مع أجل الوصول إلى حل حول هذا الملف الشائك وغيره من الملفات فيما أحجم الأستاذ صلاح الخواجة عن عرض ورقة جميع العمل الإسلامي مكتفياً بالقول: إن أقل ما يمكن أن يقدم لهذا الشعب هو استقالة الحكومة .

وقد اعتبرت الجمعياتُ الستُ هذه الندوة بداية للعمل السياسي الجاد وقد انصرفت الألوف المحتشدة بأسلوب حضاري من موقع الفعالية ولم يحدث ما يعكر صفو الندوة والحضور فقد سار كل شيء على ما يرام .

2003-07-25

أأضحك أم أبكي؟

الكاتب : لبيب الشهابي

بينما كنت أشاهد الفيلم الوثائقي الذي تم عرضه في ندوة التجنيس وأستمع وأرى لغة الأرقام بحججها الدامغة التي لم تترك للشك مجالاً كي يتسرب إلى نفوس المحتشدين من أبناء شعب البحرين بأن الخطة الحكومية بعيدة المدى والتي تهدف إلى تغيير التركيبة السكانية والعبث بها لم ينكشف قبح وجهها وعهرها إلا في تلك اللحظة التاريخية الحاسمة التي حق للتأريخ أن يدونها في أنصع صفحات المعارضة وأكثر صفحات الحكومة عفونة وقبحاً في أكثر صفحات الحكومة السوداء التي لا يمكن أن نفترض فيها حسن النية بعد اليوم وإن جاء بعد الميثاق الوطني ألف ميثاق وميثاق وكان هذا ولا يزال رأي أغلبية أبناء شعبنا ممن توجسوا وخافوا من التوقيع على الميثاق لو الظروف الموضوعية التي رآها الرموز والعلماء. في تلك اللحظات الحرجة من تاريخ بحريننا الغالية انتابني شعور غريب لم أكد أعرف مصدره ولا أشك أن هذا شعور الحاضرين جميعاً فلم أعد قادراً أن اشخص الحالة النفسية التي اعترتني فهل أضحك على نفسي وعلي بني شعبي؟ أم أبكيهم وأذرف عليهم دمعي الهتون؟ أم أضحك على الحكومة وممارساتها التي تفوح منها رائحة الغدر والمكر وحتى انتهت الفعالية والمشاعر المتناقضة تعتصر فؤادي في لحظة لم أعش مثلها من ذي قبل في حالة من الصراع النفسي بيني وبين ذاتي التي تعذبها الحقيقة وتؤرقها وإن كانت لم تر عشر معشار الحقيقة والممارسات التي تتم في الخفاء في محاولة جادة لطمس الهوية وتشويهها وتحويل شعب البحرين طيب الأعراق إلى همج رعاع تحركهم المصالح والمطامع الشخصية ولا يحرك فيهم الولاء الوطني شيئاً ولا يختلج في ضمائرهم حب الوطن.

كنت أعيب في السابق على جيل الأجداد الذين كانوا يبيعون أراضيهم بأبخس الأثمان من أجل زيارة المعصومين عليهم السلام وإن كان ذلك وغيره يتم بملأ إرادتهم وأعتبرهم أنهم أمة باعت تاريخها إذ كنت كثيراً ما أردد هذه العبارة في المحافل الخاصة والعامة، هم باعوا ما يعلمون بما يعلمون ونحن بعنا ما لا نعلم بما لا نعلم، حتى اكشفنا في نهاية المطاف أننا قد اشتريت هويتنا وأصبحت مداراً للنخاسة والاتجار ونحن نائمون شغلتنا زوبعات كانت تثيرها الحكومة بين الفينة والأخرى حين تريد أن تمرر أياً من مشاريعها التي تصب في طمس الهوية بل وأبعد من ذلك، ولست نادماً على شيء وأخشى بعد كل هذه الخسائر فقط أن ينطمس ما بقى من الهوية التي تمثل الإنسان البحريني الأصيل وأن تختلط الدماء الحمراء بدماء أبناء شعبنا فلا يمكنك أن تفرق بين المجنسين والمواطنين الأصليين، والتزاوج مع المجنسين هو أخشى ما نخشاه ونسأل الله أن يجنبنا تداعياته لأنه لا يؤدي إلى انتقال الصفات الجسمانية فحسب بل يؤدي إلى انتقال الأخلاق وكما قال رسول الله (ص): اختاروا لنطفكم فإن العرق دساس ولم أخف يوماً من شيء أكثر من خوفي من انطماس الهوية وتلاشيها .

ولا ندري ما الذي يخبأه لنا القدر من فتن ومصائب سوف يؤسس لها التجنيس وغيره من الخطط الحكومية خصوصاً أن الحكومة تدير ظهرها وتصم أذنيها حين تواجه بالأدلة التي هي كالشمس في وضح النهار وتختلق فرقعات ومكرمات تشغل بها الرأي العام وتركز على القشور وتترك الأمور الهامة.

نسأل الله أن تعي القيادة السياسية أن رجال الحقبة السوداء أحفاد هتلر وصدام لا يريدون الخير للبحرين وهمهم أن تظل كما هي كي يحكموا قبضتهم عليها وعلى مواردها فهم أعداء الإصلاح ويرونه أنه إساءة شخصية لهم. اللهم اكشف هذه الغمة عن هذه الأمة إنك سميع قريب مجيب الدعاء.

2003-7

حول التجنيس

الكاتب : من خطب الجمعة للشيخ حمزة الديري

أقول هذا وغيره من الأمور، وهناك بصراحة أمور مزعجة جداً جداً جداً، يعني الآن هذه الندوة اللي صارت للتجنيس والكلام اللي صار عن التجنيس، وقاعدة الدولة للأسف ورموز الدولة وأعضاء مجلس الشورى وأعضاء مجلس النواب من يعتبرون أنفسهم أنهم نواب للشعب للأسف وهم يخونون الشعب في هذه القضية، بل ويصادرون حقه بعد، يقولون ما يحق له يشكل لجان خارج البرلمان، أي برلمان هذا اللي تعتد به أنت أيها البرلماني، اللي تدعي برلماني اللي ما تملك أمر وما تملك شي، إنما الأموال تسير لك، عبد الأموال، عبد المال، ولا لو أنت عندك شيء من الحرية لرفضت الـــ 10.000 دينار وقلت لا، لأنها من حق الشعب، لماذا تأخذها؟، بأي حق، بأي وجه حق تأخذها أنت؟

فنقول أن هناك كما كشف هذا التقرير أن هناك أناس جالسين في السعودية ويحصلون على الجنسية ويتمتعون بكامل الحقوق، ويحصلون على فوائد من مسكن وغير مسكن، في الوقت اللي أبناء هذه الأرض واللي مولودين على هذه الأرض، واللي الملفات الهجرة والجوازات تثبت أنهم يملكون الجنسية البحرينية يعذبون ويهانون لحصولهم الجنسية، هناك أكثر من شخص، أكثر من واحد يملكون الجنسية البريطانية مانعين عليهم الجنسية لحد الآن لم تصرف لهم، لم تعاد إليهم الجنسية البحرينية، لأنها صودرت عنهم بحسب ذاك الدستور القديم، ولم ترجع إليهم لحد الآن مع مطالباتهم المتكررة لم ترجع إليهم، سواء كان دكتور منصور، أو أبو عمار ياسر الصايغ وغيره وغيره وغيره الكثير، وهناك أناس موجودين في لندن يريدون يرجعون يريدون ينزلون الآن صار ليهم أكثر من حوالي سنة أو سنة ونص وهم في مراجعات بأعلى القيادات إلى الموظف البسيط ولا أبداً ولا تحلحلت قضيتهم، مرفوضين يرجعون البلاد ويعيشون في ..، مع أنهم أبناء هذه الأرض ويا زعم سمحوا للي برا يرجعون، هذا ليش ما يسمحون ليهم، ما أعرف، بدون مبرر، وأخيراً قبل أشهر أخذ قضيته يا زعم المحافظ المنطقة الشمالية حجي أحمد بن سلوم وكذا، عمل وكذا، الظاهر الآن عجز ما سوى له أي شي، بلا .....

نحن نخاطب الدولة، أوضحي للناس، كتبوا، كشفوا، ليش ذيلين تمنعونهم ما يرجعون للبلد، ليش؟، ليش تتسترون على هالقضايا هذه وما تقبلون تتحدثون عنها أو تذكرونها؟، بأي مبرر يمنع هذا الإنسان من الرجوع إلى أهله ووطنه وبلده؟، أو إنسان إجا بحسب العفو الشامل يا زعم، اللي اعتبرتونه عفو شامل قبلنا به، مكرمة أميرية، عفو شامل ورجع إلى بلده، أليس من الأجدر أن يعطى جواز حتى يتحرك يروح ويجي؟، كثير الآن ناس نزلوا لحد الآن ما محصلين جوازهم، وهم يراكضون من مكان لمكان، تعرضوا إلى الكثير من الإهانات، وتعرضوا إلى الكثير من التحقيق، التحقيق الأمني كأنما أعيد جهاز الأمن من جديد، من المخابرات إلى العدلية، من العدلية إلى أمن الجوازات، إلى كذا، يتنقلون، كله تحقيق، تحقيق، تحقيق، وإلى الآن لم يسلموا جواز يستطيعون يتحركون يسافرون ويجون.

هذه كلها قضايا يعني للأسف مخفية وما تظهر، وما تكتب في الصحافة، وأصحابها ما يكتبون عنها، وحتى النظام يدجل ويكذب على المواطنين، فنسأل، نطالب بإلحاح لحل هذه القضايا، وعدم ترك جهاز الأمن وجهاز الأمن الوطني يلعب مازال يلعب دوره ويوقف هذا ويوقف ذاك ويعارض هذا ويعارض ذاك بطريقة خفية، والبعض اللي ما يقدر يعارضه هنيه يعارضه برا لما يطلع يسافر مكان، هناك في الكويت أو في السعودية أو في الأردن أو مكان هناك يوقف ويهان بسبب ماذا؟، بسبب القائمة السوداء التي أرسلت من جهاز المخابرات في البحرين، إلى متى تبقى هذه القوائم السوداء؟، لماذا لا يرسل جهاز الأمن الوطني في البحرين إلى الأجهزة الأمنية في البلدان الأخرى خلاص هذه سقطت هذه انتهت هذه القائمة السوداء؟

جزء من خطبة الجمعة| بتاريخ 25\7\2003 م الموافق25 جمادى الأولى 1424هـــ | الجامع الغربي بالدير

في موضوعات التجاذب السياسي بين السلطة والمعارضة

الكاتب: عبد الرحمن النعيمي

اتهم الناطق باسم الحكومة في المناظرة التليفزيونية حول موضوع التجنيس قوى المعارضة السياسية التي أقامت ندوة التجنيس بأنها تهدد الوحدة الوطنية بما تثيره من نزعات طائفية. وخلال وبعد الندوة التي أقامها مركز البحرين لحقوق الإنسان، قبل أكثر من شهر، والتي كشف فيها عن التمييز بين المواطنين في الوظائف والمراكز العليا في الدولة، اثيرت ذات التهمة: هز الوحدة الوطنية واثارة النزعات الطائفية. وخلال مرحلة الانتخابات النيابية، وحيث دعت الجمعيات السياسية الأربع الى المقاطعة، كانت التهمة ذاتها: هز الوحدة الوطنية واثارة النعرات الطائفية.

لنعترف في البداية بأن هناك اشكالية تتعلق بالوحدة الوطنية واشكالية تتعلق بالطائفية.. وان الحريصين على مصلحة البلاد والمواطنين يريدون تمتين وتعميق الوحدة الوطنية وتقليص النزعات الطائفية والحد من تأثيراتها السلبية إذا لم يكن بالإمكان ـــ في الوقت الحاضر ـــ محاصرتها وقبرها لنتمكن من بناء البحرين الموحدة المتماسكة التي تقدم المثل لشقيقاتها العربيات في الوحدة والمساواة بين ابنائها .

في البداية تجب الاشادة بموقف الجمعيات السياسية الست التي وضعت على عاتقها مهمة فتح الملفات الساخنة للفت انتباه المسئولين في البلاد إلى القضايا التي تمس حياة الناس وتمس وتؤثر على وضع البلاد السياسي والاقتصادي والاجتماعي والعقبات التي تعترض التطور في مختلف جوانب الحياة، مما يتطلب الانطلاق من حسن النية وليس من سوء النية فيما يقوم به الطرف الآخر في المعادلة الوطنية.. ولابد من الاشادة ـــ مع بعض التحفظ ـــ بموقف الحكومة في عدم تجاهل الموضوع، وتخصيص ندوة شارك فيها مسئول حكومي بالاضافة الى السيد علي السماهيجي، عضو البرلمان، رئيس لجنة التجنيس، وفتح القناة التليفزيونية أبوابها لبعض المتحدثين الذين اختيروا بعناية فائقة تليق بالموضوع الخطير، من دون اتاحة الفرصة للقوى المعارضة بالمشاركة في الحوار التليفزيوني.. الا انها خطوة محمودة من قبل وزارة الاعلام.. تؤيد صحة ما قلناه، مرارا، بأن القضايا الكبرى التي تواجه البلاد يجب ان تكون موضع مناقشة مستفيضة من قبل قوى المجتمع، من دون خوف أو وجل على الثوابت الوطنية، وان تفتح أجهزة الاعلام أبوابها لمثل هذه النقاشات، بل تبادر الى فتح الملفات الساخنة وتشرك كل القوى والشخصيات ولا تضع فيتو على أية شخصية لمجرد انها لا تعجب هذا المسئول أو ذاك.

كما تجب الاشادة بالصحافة التي لم تتردد في تقديم خبري الندوة والمناظرة مادة صحفية، وللحوار على صفحات الجرائد من دون خوف من ردود الفعل، فالصحافة اما ان تكون في مستوى المسئولية في هذه اللحظات الحاسمة من تاريخ المنطقة عموما وتاريخ البحرين خصوصا، حيث يزداد الصراع من أجل الديمقراطية، وإما أن تبرهن بالملموس على انها عاجزة عن القيام بدورها وانها تحسب ألف حساب لهذا المسئول أو ذاك إذا نشرت خبرا أو مقالا نقديا. فنحن في هذه المرحلة بحاجة الى المزيد من الانفتاح.. والمزيد من وقوف الصحافة الى جانب الجمعيات السياسية والى جانب ادارة الحوار بين أطراف المجتمع. ولا أعتقد ان القيادات السياسية في الجمعيات المعارضة تريد اثارة الفتنة أو الاضطرابات أو اعاقة المشروع الاصلاحي.. بل على العكس من ذلك، فلها مصلحة حقيقية في الأمن والاستقرار وحرية التعبير والمزيد من الحريات العامة والمزيد من الديمقراطية والمزيد من الشفافية، فالجمعيات السياسية التي تستحق لقب الاحزاب السياسية الجادة تقوى وتكبر بالتطرق الى المواضيع التي تهم الوطن والمواطن باتجاه المزيد من المكاسب والتقدم.. وهذه الجمعيات السياسية المسئولة تحسب الحساب لردود فعل الطرف الآخر، مؤكدة انها مع التيار الاصلاحي في الحكم، تدعم كل مواقفه السليمة والصائبة، ولا تتردد عن فضح الفساد والمفسدين والمعرقلين للمشروع الاصلاحي أو اولئك المتاجرين به والذين يريدون جني المزيد من المكاسب المادية أو الادبية غير المشروعة.. وتسعى هذه الجمعيات الى توعية الناس بالدرجة الاساسية ليساهموا في صنع الحدث بدلا من ان يكون مقتصرا على دائرة محددة أو طائفة معينة أو فئة خاصة.

{{{ أمام ذلك لابد من الوقوف أمام مسألة التجنيس التي تسير عليها حكومة البحرين.. طالما انها قد وصلت الى التليفزيون وباتت حديث الناس اليومي في الاسبوع المنصرم، وستبقى حديث الناس طالما ان المشكلة لم تجد طريقها الى الحوار الموضوعي، لمعرفة ايجابياتها وسلبياتها.. نشخص الجانبين.. على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.. منطلقين من فترة تاريخية معينة لنرى ما وصلنا اليه.. ونستشرف المستقبل لنرى ما سنكون عليه اذا سارت الامور في هذا الاتجاه أو ذاك.. بدلا من ان تكون العفوية هي سيدة الموقف ثم نكتشف بعد سنوات قليلة عندما تتدخل الدول الكبرى لفرض املاءاتها التي تعلنها حاليا.. اننا عاجزون عن الامساك بالأوضاع الجديدة التي صنعنا مقدماتها بأيدينا بوعي أو بدون وعي. وفي كل قضية من القضايا أو مشروع من المشاريع، يجب التمعن في الجدوى الاقتصادية أو السياسية من وراء القيام بذلك المشروع أو تناول تلك القضية، فلا يمكن لانسان ان يقوم بأي عمل من دون ان يفكر في الأجر من ورائه سواء في الدنيا أو الآخرة، لكسب مادي أو معنوي.. أو لاغراض في نفس يعقوب!!}}}.

منذ ما قبل السبعينيات، في فترة الحماية البريطانية، كنا نتحدث عن خطر الهجرة الاجنبية على مستقبل هوية البلاد القومية بالدرجة الاساسية، وكنا نطالب بدراسة العواقب لفتح أبواب الهجرة أمام الكثير من الجاليات الآسيوية التي تتدفق على البلاد من أجل العمل.. وهو حق مشروع وطبيعي ان يفتش الناس في مختلف البلدان عن الاماكن التي يستطيعون ان يحسنوا فيها أوضاعهم المعيشية فيسافروا الى أقصى الدنيا من أجل لقمة العيش أو الكرامة الانسانية. ولذا تضع البلدان المختلفة قيودا وضوابط على حرية الهجرة للمحافظة على تركيبتها الاجتماعية وبما لا يوجد الارباك في صفوف المجتمع.. بل ان غالبية الحكومات التي تحتاج الى عمالة أجنبية تضع نصب أعينها دمج المهاجرين بالحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمواطنين وان يتعلموا لغة البلاد ويفهموا عاداتها وتقاليدها لتسهيل مهمة انخراطهم في النسيج الاجتماعي ويصبحوا بالتالي قوة فاعلة فيه.. لا تنخرط فقط في الحياة الاقتصادية، وانما تنخرط في الحركة السياسية وقد تصل الى قبة البرلمان في البلدان الديمقراطية العريقة كما نشاهد في بريطانيا. الا ان السلطات البريطانية التي وضعت القيود على العمالة العربية وفتحت المجال أمام العمالة الآسيوية.. أرادت ان تضع الأسس لمجتمعات تنسلخ تدريجيا عن عمقها القومي.. وتكون أكثرية السكان من أصول غير عربية أو اسلامية بحيث تخدم مصالح رأس المال العالمي والتوجهات الدولية للدول العظمى في هذه المنطقة.

وخلال مرحلة الحماية البريطانية ـــ وخاصة في مرحلة المستشار البريطاني تشارلز بلجريف ـــ تم الاعتماد على أجهزة أمن غير بحرينية.. من البلوش والباكستانيين والاخوة اليمنيين، كما استعانت الأجهزة الأمنية ببعض الخبرات العربية وبشكل خاص الأردنية.. وكان من الطبيعي ان يفضل كل هؤلاء الاقامة في البحرين على العودة الى بلدانهم.. وان يكون لهم مع الأيام حق التجنس لاقامتهم الطويلة في البلاد، بحسب قانون الهجرة القديم أو التعديلات اللاحقة عليه.. وهو حق يجب الاعتراف به في الوقت الحاضر.. بل يجب اغلاق الحديث عن تجنيس هذه المجموعة من الاخوة الذين نتمنى ان يسهموا معنا في كافة النشاطات السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية وسواها وألا يعيشوا على هامش المجتمع، هم وأولادهم، مكتفين بجوازات السفر، متخوفين من امكانية سحبها منهم.

ونظرا إلى التطورات والمتغيرات الاقتصادية الكبيرة التي حصلت في البحرين وعموم منطقة الخليج.. فقد كانت المنطقة موضع جذب للكثير من الجنسيات.. العربية والإسلامية والأجنبية.. وكنا باستمرار نؤكد ضرورة ضبط هذه المسألة وان نلتفت الى مستقبل الأيام.. حيث لا يمكن ان يكون ملف العمالة الأجنبية عنوانا لبضاعة رخيصة.. منعزلا عن البعد السياسي، بأبعاده القومية أو الاسلامية أو الانسانية.. وتدفق منذ السبعينيات، بعد الطفرة النفطية، الكثير من العمالة غير البحرينية التي استحسن البعض منها الاقامة واستطابها.. ووجد في شعبها الكثير من الطيبة والأخلاق العالية الانسانية، التي يشيد بها كل من يمر مرورا على هذه الجزر (اذكر ان الدكتور جورج جبور، مستشار الرئيس السوري السابق، زار البحرين في منتصف التسعينيات، ورجع مذهولا من روح التسامح والطيبة والأخلاق العالية التي يتمتع بها شعب البحرين وكتب الكثير حول ذلك في الصحف السورية، بل لا يتردد عند اللقاء معه من تأكيد ان أجمل رحلة له في الخارج كانت الى البحرين.. وكان يتمنى لنا سرعة العودة الى هذا الوطن).

وعندما قامت الثورة الايرانية وتطرقت الى تصدير الثورة، وبرزت التنظيمات الاسلامية الشيعية التي طرحت مسألة السلطة السياسية واقامة جمهورية اسلامية في البحرين.. كانت ردود فعل السلطة قوية، متخوفة من المخططات الإيرانية الإسلامية ومدى تعاطف المواطنين الشيعة مع هذه الدعوات.. وبدلا من تمتين الوحدة الوطنية بالمزيد من الخطوات التي تعمق المساواة والشعور بالمواطنة وابعاد المرجعية الدينية الخارجية (السنية أو الشيعية) عن الولاء الوطني السياسي.. كانت السلطة تتصرف بشكل عفوي آني غير مدروس استراتيجيا.. حيث اتخذت الخطوات التي عمقت الشعور بالتمييز الطائفي والعرقي عبر الاجراءات الأمنية التعسفية، بما فيها الفصل من العمل، والتهجير الجماعي في الثمانينيات والابعاد السياسي، وسحب الجنسية.. وبما فيها اعتبار الانتماء المذهبي أو العرقي أحد الأسس التي يرتكز عليها التوظيف وتقديم الخدمات الأساسية في القرى والأحياء السكنية.. وتفاقمت الأمور عندما تم الاعتماد على الاخوة العرب والمسلمين من العديد من البلدان، في الأجهزة الدفاعية والخاصة، للحفاظ على الأمن، وتجنيسهم حيث ان الدستور لا يبيح تشغيل من لا يتمتع بالجنسية البحرينية في أجهزة الدفاع والأمن.. وخاصة من الاخوة السوريين الذين جلبوا لأغراض أمنية وتحت ذريعة انهم ينتمون الى قبائل عربية قريبة من المنطقة، أو الاخوة السودانيين أو الجزائريين أو الاردنيين.. فتم تجنيس الكثير منهم.

وضمن الخطوات التي أقدمت عليها حكومة البحرين تم تجنيس العديد من الاخوة العرب، الذين يستحقون، والذين لا يستحقون، بل أقدمت على تجنيس العديد من العاملين في البلاد.. من دون وجه حق.. أي قبل انقضاء الفترة القانونية التي يحق لهم بموجبها طلب الجنسية.. لاسكات أصوات المواطنين المطالبين بإحلال العمالة المحلية محل العمالة الوافدة (العربية وسواها) ويمكن للصناديق الخيرية والجمعيات الاسلامية وحاليا المجالس البلدية ان تفتح الملف في مناطقها لجلب معلومات تفصيلية حول تواجد الكثير من الجنسيات قبل ان تتم بحرنتها. وضمن المشروع الإصلاحي الكبير الذي قام به جلالة الملك، تم فتح ملف البدون.. وأعطيت الجنسية لعشرات الآلاف من المواطنين البدون الذين يستحقون الجنسية.. ولا يستبعد ان يحشر البعض نفسه في هذه العملية من الأقارب والأصدقاء وخاصة ان الكثير من الاخوة البدون الذين أبعدوا الى ايران منذ مطلع الثمانينيات قد تكاثروا أو لهم علاقات قربى استثمروا التجنيس والصراع السياسي على حد قول المثل العربي (حشر مع الناس عيد)، وحصلوا على الجنسية البحرينية. كما أن من القضايا التي أثارتها الندوة الجماهيرية وكذلك الندوة التليفزيونية، مسألة تجنيس أشقائنا من المملكة السعودية وخاصة من قبيلة الدواسر، التي قال عنها المسئول الحكومي إنهم مواطنون استعادوا جنسيتهم.. تلك هي كافة قضايا ملف التجنيس.. والمطلوب الوقوف أمام كل بند من بنوده.. وتشكيل ورشة حوار تساهم فيها الجمعيات السياسية وأجهزة السلطة والإخوة المعنيون في البرلمان والشورى.. وكل المهتمين الحريصين على وضع الملف في مكانه الصحيح من قضايا تطور مجتمعنا.

يجب الانطلاق من الثقة بين الشعب وقواه السياسية والحكم.. وأهمية تعميق هذه الثقة.. ونعتقد أن المسئولية الكبرى تقع على عاتق السلطة حيث إنها اللاعب الأساسي في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتملك كثرة من المفاتيح في تحديد المسارات المستقبلية للبلاد. وبعد ذلك يجب تأكيد أننا نرفض الانغلاق السياسي أو الاجتماعي.. وأننا نرفض العقلية الكانتونية.. وان انتماءنا العربي والإسلامي يفرض علينا بالضرورة ان نرى مستقبل تطورنا في هذه الدائرة القومية الإسلامية بالدرجة الأساسية من دون تعصب من الناس الآخرين سواء من الجنسيات غير العربية أو من غير المسلمين الذين يرغبون في العيش في هذه الجزر الجميلة ويقدمون لها الخدمات والإمكانيات التي يملكونها. والتطرف من قبل الحكم أو من قبل المعارضة خطر للغاية.. فلا يمكن ان تفتح الباب على مصراعيه وتقدم الجوازات لمن يريد.. ولا يمكن النظر الى عملية التجنيس على أنها تستهدف تغيير الخارطة الديمغرافية أو المذهبية، من دون أساس موضوعي يجد مبرراته في سلوك السلطة نفسها.. فنحن ندرك ان العالم كله يندمج بعضه مع بعض.. ومن يجلب عمالة أجنبية للعمل في بيته أو مؤسسته أو مصانعه أو ما شابه ذلك فعليه ان يتوقع من ذلك العامل أو المستخدم ان يطالب بالجنسية في مستقبل الأيام.. ولا يمكننا ان نسور بلادنا في عالم يزداد انفتاحا بعضه على بعض.. لكننا نقول إن من الضروري وضع ضوابط لعملية التجنيس.. ومن الضروري الابتعاد عن تسييس العملية. واذا كانت هناك حالات كثيرة صحيحة وصائبة في ملف التجنيس فهناك أيضا حالات خاطئة وضارة في هذا الملف.. لم يلتفت إليها المسئولون أو مررها البعض لأسباب عديدة. ولا يمكن تفسير ازدواجية الجنسية مع

بعض القبائل العربية التي هاجرت الى الجزيرة العربية واستقرت وصارت لديها مصالح مادية ولم تعد في حاجة الى جنسية البلد الأصلي لها.. لا يمكن تفسير ذلك بترديد ما قاله المسئول الحكومي بأن هؤلاء كانوا مواطنين وأرادوا استعادة جنسيتهم.. ففتح مثل هذا الملف لمن غادر البحرين الى دول الجوار، سيفتح الكثير من الإشكاليات مع الدول الشقيقة والمجاورة.. ونحن في غنى عنها في هذا الوقت..

وإذا كان الموضوع مهما لدى الحكم الى هذه الدرجة للبرهنة على الاهتمام بالوحدة الخليجية.. فإننا نؤيد فتح الملف برمته في القمة القادمة لدول مجلس التعاون الخليجي.. فنحن مع المواطنة الخليجية.. وسيكون البحرينيون أول المستفيدين من هذا الملف حيث ستفتح لهم أبواب العمل والاستثمار والتملك في كافة دول الخليج.. وهم محرومون من هذه الامتيازات في الوقت الحاضر.. بينما الخطوة التي أقدم عليها الحكم ستلقي على الدولة مسئوليات كبيرة ـــ في حالة مجيء هؤلاء الإخوة الى البلاد ـــ سواء من حيث السكن أو العمل أو التعليم أو غيره.. وإلا فإننا معذورون عندما تقول بأن هذا التجنيس قد تم لأسباب سياسية. واذا كنا نريد ان نتعلم من الغرب الديمقراطي في مسائل التجنيس، فهناك الكثير من الضوابط التي تضعها الحكومات الغربية، فلابد لطالبي اللجوء ـــ قبل طالب الجنسية ـــ ان يتعلم لغة البلاد.. أو لابد ان تكون لديه امكانيات مالية لدعم اقتصاد البلاد، أو لديه امكانيات علمية تستفيد منها البلاد.. أي انهم يناقشون الجدوى الاقتصادية والاجتماعية من وراء طالب الجنسية.. وعندما يتم تجنيسه يبقى عدة سنوات قبل ان يمارس حقوقه السياسية.. وخلال تلك الفترة يمكنه ان يمارس دوره في الحياة السياسية سواء عبر الأحزاب القائمة أو البلديات أو النقابات أو مؤسسات المجتمع المدني. فهل سارت الأمور عندنا كما سارت لدى أعرق البلدان الديمقراطية في الغرب؟

***

وإذا كنا نطالب بفتح منطقة الخليج برمتها أمام العمالة العربية والكفاءات العربية قبل الأجنبية حرصا على مستقبل هويتنا القومية من دون تعصب ومن دون انغلاق على الآخر.. فتجب دراسة تجنيس الكفاءات العلمية من مختلف البلدان لتنهض منطقتنا. لكيلا يكون التجنيس مصدر إنهاك لأوضاعنا الاقتصادية أو يسبب العجز لدى الدولة عن تلبية احتياجات المواطن في السكن أو الخدمات الصحية أو التعليمية أو التخفيف من البطالة المحلية.. لذا وأمام النقاش المتواصل حول التجنيس لابد من رسم استراتيجية متكاملة لهذه القضية الخطيرة، والدخول في حوارات مستمرة، ليس الهدف منها إسكات أصوات المعارضة أو تكذيب ما تقوله على غرار "صرح مسئول في الدولة"، ليعرف الجميع الأسس التي ترتكز عليها، ليس فقط عملية التجنيس وإنما سائر القضايا الكبرى التي تحتاج الى معالجة جادة من قبل الجميع وبتعاون الجميع.

2003-07-26| منتدى الدير

بلا خلط للأوراق... لا أحد ضد التجنيس بالقانون

الكاتب : سيد ضياء الموسوي

لقد أصبحت عملية خلط الأوراق بالنسبة إلى قضية التجنيس مسألة واضحة وظاهرة للعيان وبدأت تتكاثر كتابات "تحت الطلب" في هذه المسألة، ولكن ما يهون الخطب أن الرأي العام بدأ يتشكل إلى قناعة تامة بأنه مع التجنيس بالقانون وضد التجنيس السياسي، وهذه نقطة مضيئة تحسب للمعارضة، بتوثيقها وعقلانيتها وحرصها الدائم على الوحدة الوطنية. والشيء الأجمل أنها هذه المرة خطفت المبادرة وراحت عبر قفزة علمية توثيقية أن تضع الجميع في موقع رد الفعل لما كسبته من صدقية في الطرح والتوثيق ولغة الأرقام.

الكرة الأخرى التي ألقتها المعارضة في شباك المشككين، أو بالأحرى من أرادوا أن يكونوا مشككين هو ابتعادها عن الإنشاء وخطابات اليوتوبيا والسكر بزبد البحر الذي أصبح سمة بارزة لكتابات متنوعة ذهبت جفاء فلم تمكث في الأرض ولم تنفع الناس، إذ أصبحت محل سخرية بعد أن كانت زمنا تلعب بعقول وعواطف الناس. لا أحد يستطيع أن يزايد على حب مجتمعنا البحريني لفلسطين فيكفي الشعب البحريني أنه قدم شهيدا من أجل فلسطين وشعبها "والبذل بالنفس أغلى غاية الجود"... ولقد شهد للشعب البحريني بموقفه الصارم تجاه مقاطعة البضائع الأميركية وغيرها وسجل أفضل موقف ضد الحرب العدوانية على العراق، وكل إخواننا العرب ومن عاشروا هذا الشعب شهدوا له بالكرم والأخلاق، غاية الأمر أن المطالبة بالقانون مسألة لا يفاوض عليها حتى ولو اتهم الشعب ــ من قبل أي مثقف منتفع هنا أو هناك ــ بالإسرائيلية. فليس غريبا أن يخرج عليك غدا أي مثقف تكور كرشه بالتملق وبالتمسح بأي خطأ لأن يقف ضد الناس ليقول: هؤلاء إسرائيليون لأنهم طالبوا بتطبيق القانون عند منح الجنسية.

وغدا سيخرج عليك من يقول لك: اخرج من منزلك واعطه لأي شخص وإلا فأنت لست بكريم وإن ذلك يتناقض والكرم "العذاري" الذي عرف به الشعب البحريني.

هناك مقولة لزعيم فلسطيني ستبقى وساما للجميع، قالها ذات يوم في وجه الاحتلال: "فلسطين ليست أرضا بلا شعب لتحتضن شعبا بلا أرض".

ونحن البحرينيين نحمل أفضل الامتنان لكل عربي مخلص خدم هذه الأرض ولا يوجد أحد منا لم يدرس على يد عربي ممن خدموا البحرين، هذه مسألة واضحة. إن تجنيس مثل هؤلاء يضيف حضارة إلى البحرين مادام بالقانون وكلهم محل ترحيب. حقيقة، الجميع يغبط المعارضة هذه المرة فهي بحق قلبت كل الموازين وما ردود فعل الكتابات - التي خرجت من ثلاجة الاتهامات المثلجة فتحولت من 500 في المئة من درجة الحرارة بعد أن كانت 500 تحت الصفر - إلا دليلا واضحا على أن الندوة جاءت بشيء استثنائي لوعي رقمي توثيقي، وهذا دليل على نجاح لغة الأرقام. والسر في الحضور الجماهيري المتنوع ليس من أجل إنشاء هنا أو هناك وإنما لكون الدعاية التي قدمت على أن هناك لغة أرقام وتوثيقا والذي بحق استطاع أن يحرك الأرض من تحت الملف ويحرج الجميع.

طبعا، ستكون هناك ردود فعل متواضعة، إنشائية، خطابية تطالب المعارضة بإثبات البراءة وحسن النية والوضوء قبل الشروع في طرق هذا الملف، و... ولكن كل ذلك يذهب هباء منثورا إن تمسكت القوى السياسية بلغة التوثيق والأرقام لأنها لغة العصر والمنظمات الدولية. اليوم، لو جئت إليها بأطنان من السباب والتشكيكات فإنها تذوب جميعا أمام وثيقة علمية واحدة بحجم جسد النملة. المؤسسات العالمية اليوم لا تبحث عن مطبلين أو عن كروش أو عن الكاتب الفلاني ماذا حلل وعن ذاك ماذا قال. هي تسألك ماذا تمتلك من مواثيق؟ اليوم قد تقلب الطاولة على دعاة الحرب على العراق ولو بعد زمن إذا أثبت أن لا برنامج نوويا في العراق... الادعاءات كثيرة والكل حلل وناقش وشتم ولكن في نهاية المطاف بعد انتهاء السراب وذهاب مفعول كل القنابل الدخانية، الناس والمجتمع تسأل عن علمية ما طرح وصدقيته. قال رجل من المعارضة: "الندوة كشفت عن كم من المعلومات"، لذلك الجميع يدعو إلى حل عاجل لهذا الملف بعيدا عن الإنشاء والبكاء على تبرعات فلسطين، فكل ذلك لن يزيد في المعارضة خردلة.

صحيفة الوسط| 27-7-2003

بلا مغالطات... التجنيس بالقانون ليس محل خلاف

الكاتب : سيد ضياء الموسوي

بعد أن كتبت الموضوعين السابقين عن التجنيس في البحرين تلقيت اتصالا من أحد إخواننا العرب قال لي فيه معاتبا: هل أنتم تعارضون التجنيس في البحرين؟ قلت له: يا سيدي الفاضل، هناك إجماع وطني ومن كلا الطائفتين على أن التجنيس بالقانون لا يختلف عليه أحد، أما أي تجنيس آخر فهو محل مساءلة ونقد من الجميع، هذا كلام واضح ودقيق ولن يقبل أحد أي تجنيس تم بلا قانون.

قال: هناك من يقول إن المعارضة والمجتمع البحريني يرفضان حتى من جنسوا بالقانون. قلت له: المجتمع والجمعيات السياسية ليست مسئولة عن أية عملية تشويه يراد بها الالتفاف على هذا الملف بعد التوثيق الذي تم... كلام المعارضة واضح وبياناتها نقلتها وسائل الإعلام وهي موجودة على الإنترنت وكلامها لا يحتمل أي تأويل وهي ليست مسئولة عن أي مقال أو ردود فعل معلبة وجاهزة تحت الطلب تتلقف القضايا الوطنية والتي هي محل إجماع وطني لتصطادها أو تحاول بدلا من التركيز على جوهر المشكلة اللهاث وراء الجزئيات والتوافه.

- ألست تقبل بالقانون؟
- نعم.
- إذن، ماذا يضيرك أن لو تمت أية مساءلة وملاحقة لأي تجنيس لم يتم بالقانون؟

إذا كان هناك احترام للقانون ونحن في بلد القانون والمؤسسات وهناك قضايا وهناك محامون وهناك وثائق، فما الضير من الاحتكام إلى القانون بدلا من التلهي بالنوايا. وليس دور الجمعيات أو المعارضة إثبات النية، فالمعارضة في كل دولنا العربية يقابل نقدها بطريقة "عنزة وإن طارت"؟!

لا أحد يستطيع أن يزايد على المعارضة بأطيافها، ولا أحد يستطيع أن يشكك في إخلاصها لهذا الوطن، فمنهم من تشرد ومنهم من تغرب غربة تربو على الثلاثين عاما، كل ذلك من أجل ترسيخ القانون ومن أجل الحصول على مكاسب وطنية لهذا الشعب. كما تحملوا التشهير والمعتقلات وضنك الحياة في سبيل الوصول إلى وفاق ووئام وطني... دعموا مشروع الإصلاح، صوتوا على الميثاق، دفعوا الغالي والثمين، من أعمارهم، من أجسادهم، من صحتهم في سبيل هذا الوطن. بعضهم مات في الغربة بعد سنين من الترحال؟! وكان أحدهم وهو إبراهيم المادح كتب في وصيته قبل رحيله إلى الغرب عن البحرين ونصرة حقوق المجتمع... هل بعد كل ذلك يأتي كل يوم كاتب أو وزير ليشكك في حبهم لهذه الأرض؟

المعارضة واضحة وها هي تطالب بالحوار والمناظرة العلنية. كنت أتمنى على المستشار القانوني "بن علي" لو أنه قام بمناظرة مع المعارضة، مناظرة تلفزيونية بوجود محامين، ليرى المجتمع الرأي والرأي الآخر. فماذا يضير شئون الهجرة والجوازات لو أنها عقدت مناظرة تلفزيونية مباشرة مع أصحاب الوجهة الأخرى ليعرف المجتمع أين رسخ القانون؟ ومع من الحقيقة؟ فالمعارضة ليس عندها ما تخفيه وهي على استعداد لأن تطرح ما عندها من قضايا رصدتها، ويكون هناك حوار مباشر مع المجتمع البحريني بدلا من محاكمة النيات وإلقاء التهم العائمة المطاطية والتي تكلست، إذ إن المجتمع مل من سماعها وتكرارها. فمنذ 33 عاما والتهم ذاتها تتكرر في كل قضية، صغيرة كانت أو كبيرة. طالب المجتمع بالديمقراطية قبل سنين فبدأ الاتهام القديم الجديد: هذه ليست وطنية وهذه مطالب غير وطنية؟! طالب المجتمع بحرية الصحافة فاتهم بالتخريب والنية السيئة للوطن كما أصبح بمقدور مجنس "سنة أولى ممن تجنسوا بطريقة غير قانونية" أن يزايد على رموز المعارضة في الوطنية بل يطلع علينا البعض في كل صباح يطالب رموز المعارضة من إسلاميين ووطنيين - بعد كل هذا العمر المديد من العطاء الوطني - بإثبات النية ليصبح المواطنون الأصليون في قفص الاتهام، يطلب منهم كل صباح في الصحافة وفي غيرها أن يوزعوا شهادات إبراء الذمة وأوراق حسن السير والسلوك أمام بعض ممن جاءوا للتو إلى البحرين! وهي مهزلة لا يمكن أن تقبل، وأسلوب قديم.

وخيرا فعلت المعارضة عندما راحت تتكلم بلغة بالتوثيق والأرقام، إذ يجب ألا تنشغل بأية قنبلة دخانية، فالصراخ والعويل

"الوطني" والبكاء على "المصلحة" ما عاد يجدي. هناك ملفات وطنية واضحة ودقيقة، فصولها واضحة، مطالبها واضحة تطالب بتطبيق القانون.

في ختام اللقاء قلت للأخ بعد أن عرفت أنه من أصول أردنية: كم بقيت في البحرين؟ قال: 25 عاما. قلت له: هل حصلت على الجنسية؟ قال: نعم. قلت له: طيلة هذه الأعوام، هل لمست أي موقف غير لائق من البحريني تجاهك؟ قال: لا. قلت له: إذا، أظن أنك عرفت أن كل الأزمة هي تجاه من جنس بلا قانون، وثانيا: لو أراد بحرينيون الذهاب إلى العمل في الأردن أو أية دولة عربية وطلبوا الجنسية بلا قانون هل سيتم تقبلهم؟ تردد ثم قال: طبعا لا. قلت: لماذا؟ قال: لأن ابن البلد أولى والكل يرفض تجاوز القانون. قلت: إذا، ألا تجد أن من الغباء السكوت على التجنيس بلا قانون.

صحيفة الوسط| 28-7-2003

رسالة الجمعيات الست إلى وكيل وزارة الداخلية

الكاتب : الجمعيات الست

قامت الجمعيات الست بإرسال هذه الرسالة إلى راشد بن خليفة وكيل وزارة الداخلية حول عملية التجنيس السياسي التي تجري في البحرين وضمنتها عدة استفسارات أغلبها يناقش التناقضات في تصريحات سعادة الوكيل في الصحافة المحلية.

2 أغسطس 2003م

بسم الله الرحمن الرحيم

ســــعــــادة الشيخ راشـــــد بن خـــــــلـــيفة آل خليفة .. الموقر

وكيل وزارة الداخلية للجنسية والجوازات والإقامة

تحية طيبة وبعد..؛

فلقد حصلت الجمعيات السياسية الست على مزيد من الحقائق والوثائق التي جاءت نتيجة الحديث والتواصل مع الشارع البحريني، بكل طبقاته وأطيافه، والمعبر عن حالة قلق ومخاوف متزايدة للأهداف وراء التجنيس الخارج عن القانون والبعيد عن المصلحة الوطنية على المدى القريب والبعيد.

وعلى إثر هذا التعاطي مع موضوع التجنيس خصوصاً بعد الندوة الجماهيرية، فإن الجمعيات تزمع إقامة فعّالية في الفترة القادمة حول موضوع "التجنيس في البحرين" وما يدور حوله من هواجس تتحدّث عن حصول حالات عديدة خارج إطار القانون والمصلحة العليا للوطن، وهي هواجس تتلاقى مع عدد من الوثائق المثبتة لأشكال معينة من "التجنيس السياسي". وانسجاماً مع دعواتكم المتكرّرة للشفافية واستقبال الأسئلة حول هذا الموضوع، وهو ما كنتم تعبّرون عنه في أكثر من لقاءٍ إعلامي، فإننا نتقدّم إلى سعادتكم بهذه المجموعة من الاستفسارات والأسئلة على أمل الحصول على إجاباتٍ وافية خلال أسبوعين، وذلك للاستفادة منها في الفعالية المذكورة، واثقين بأن تفاعلكم معنا سيُسهم في إيضاح المسائل الغامضة في هذا الملف.

الاستفسار الأول:

في سؤال وجهه إليكم النائب جاسم عبد العال في جلسة مجلس النواب بتاريخ 17 مايو 2003مستفسراً عن أعداد المجنسين وجنسياتهم الأصلية، كان ردكم بأنه يتعذر توفير هذه المعلومة لأن الحاسب الآلي لا يرصد الجنسية – أي الجنسية الأصلية السابقة – للمتجنس. وقد أكدتم الجواب نفسه في المقابلة المنشورة في جريدة الأيام بتاريخ 18 يونيو 2003م. إلا إنه في المقابلة الصحفية التي أجرتها معكم صحيفة الأيام بتاريخ 7 يوليو 2001م ذكرتم أن لدى إدارة الهجرة والجوازات الإحصائيات الدقيقة لمن مُـنح الجنسية البحرينية- وفق جنسياتهم الأجنبية السابقة- وقد نُشر في العدد ذاته جدولٌ يبيّن عدد المجنسين وجنسياتهم الأصلية.

فهل يمكنك توضيح هذه المسألة؟

الاستفسار الثاني:

طالعتنا الصحافة المحلية في الفترة الماضية تصريحات لكم حول جواز ازدواج الجنسية البحرينية حسب قانون 1963م، منها تصريحكم المنشور في صحيفة الأيام بتاريخ 18 يونيو2003م وكذلك المنشور في صحيفة أخبار الخليج بتاريخ 3 يوليو 2002م. غير أنكم وبتاريخ 15 يناير 2000 صرّحتم في جريدة الأيام، وفي أكثر من موضع، بعدم جواز ازدواج الجنسية في

كل من قانوني 1937م و1963م كما أكدتم وجوب التخلي عن الجنسية الأصلية للحصول على الجنسية البحرينية.

برجاء توضيح الأمر.

الاستفسار الثالث:

أشرتم في مقابلة نشرت لكم في صحيفة الأيام بتاريخ 18 يونيو 2003 م إلى تجنيس بعض أفراد القبائل المتمتعين بجنسيات خليجية كونهم من أصول بحرينية، فنرجو من سعادتكم توضيح الآتي حول هذه المسألة :

أ. متي وكم عدد من تم تجـــنـــيســـهـــم من هذه القبائل وما هي جنسياتهم الأصلية؟

ب. هل هؤلاء مشمولون في الأعداد التي تم الإعلان عنها في لقاءكم المنشور في صحيفة الأيام بتاريخ 7 يوليو 2001م وأيضاً تلك المنشورة بتاريخ 18 يونيو 2003م؟

ت. هل هؤلاء مقيمون في البحرين وهل تطلب تجنيسهم شرط الإقامة؟

ث. هل يتم إدارج هؤلاء في القوائم الانتخابية وعلى أي أساس يتم توزيع هؤلاء في القوائم؟

ج. هل يوجد توجه لدى الحكومة بتجنيس كل الذين تم تهجيرهم من البحرين في العقود الأولى من القرن الماضي وهل لديكم إحصائيات معينة أو تصور أولي حول عددهم ؟

الاستفسار الرابع:

في لقائكم المنشور في صحيفة الأيام بتاريخ 7 يوليو 2001، كررتم القول بأن منح الجنسية يدور وفق اعتبارات ثلاث: قانونية، إنسانية، وعملية. فنرجو توضيح الفارق بين هذه الاعتبارات، والضوابط والمرجعيات التي تستندون عليها في تقرير الحالات وتصنيفها، مع التفضّل بوضع تفصيل زمني مجدول يُبيّن الأعداد التي مُنحت الجنسية بحسب هذا التصنيف الثلاثي.

الاستفسار الخامس:

تشير بعض الوثائق الموجودة لدينا إلى حصول حالات من التجنيس خارج البلاد، لذلك فإننا نودّ منكم تقديم معلومات تفصيلية حول أعداد الذين تم تجنيسهم وهم غير مقيمين في البحرين ومن أي البلدان والأصول.

الاستفسار السادس:

ما هي إعداد الذين منحوا الجنسية-مما يسمون ب"البدون" مقارنة مع أولئك الذين جنسوا وهم يحملون جنسيات دول أخرى؟

الاستفسار السابع:

ذكر المستشار محمد البـــنعـــــلي، مدير الشئون القانونية بالإدارة العامة للجنسية والجوازات والإقامة، في مقابلته التلفزيونية بتاريخ 22 يوليو 2003م أن منْ تمّ تجنيسهم بشكل مباشر بلغ عددهم 15832 منذ سنة 1950م لغاية 30 أبريل 2003م، بينما صرحتم في صحيفة الأيام بتاريخ 18 يونيو 2003 أن عدد منْ تمّ تجنسيهم من قاعدة التجنيس الأساسية بلغ 16606 وذلك منذ تاريخ 1957 حتى نهاية عام 2002، فكيف تبررون هذه المفارقة؟

الاستفسار الثامن:

ذكر المستشار محمد البنعلي في مقابلته التلفزيونية آنفة الذكر أن العدد الكلي لمنْ تمّ تجنيسهم منذ العام 1950 لغاية 30 أبريل 2003 م هو 61585 فرد، بينما في مقابلتكم المنشورة في صحيفة الأيام بتاريخ 18 يونيو 2003م ذكرتم أن عدد من تم تجنيسهم منذ العام 1957م حتى نهاية 2002 م هو 52ألف. فهل يعني ذلك أنه تمّ تجنيس ما يقارب 9585 شخص منذ بداية سنة 2003 حتى 30 أبريل 2003 ؟

الاستفسار التاسع:

ذكر المستشار محمد البنعـــلي في مقابلته التلفزيونية آنفة الذكر أيضاً، أن عدد من تم تجنيسهم من أصول إيرانية يبلغ 42677 وذلك منذ العام 1950 لغاية 30 أبريل 2003م، بينما كان العدد حتى نهاية مايو 2001م، حسب الجدول المنشور بصحيفة الأيام بتاريخ 7 يوليو 2001م هو 28702، وقد صرحتم كذلك بتاريخ 27 أبريل 2002 لصحيفة أخبار الخليج أنه تمّ منح 8 آلاف شخص الجنسية البحرينية (معظمهم من البدون) وهناك 800 طلب يجري بحثها، وبذلك لن يتجاوز العدد الكلي للمجنســين من أصول إيرانية 37502. فكيف تبررون الفرق بين الرقمين؟.

الاستفسار العاشر:

أشار المستشار في المقابلة نفسها أن مدة الإقامة المستمرة خمسة عشر سنة للعربي وخمسة وعشرين سنة للأجنبي، ليست شرطاً للحصول على الجنسية وإنما هي متطلب لذلك. فنرجو منكم توضيح هذه النقطة من خلال البيان التفصيلي لأعداد الذين تمّ تجنيسهم دون مرور المدة الاعتيادية المحددة في القانون، والاعتبارات التي تمّ تقديمها لمنحهم الجنسية من خلال المراسيم الملكية، مع رجاء توضيح الفترات الزمنية والأصول والمهنة؟

تطبيقاً لمبدأ الشفافية الذي يعد من مستلزمات الديمقراطية الحقيقية لما فيه مصلحة وطننا الغالي، تأمل الجمعيات السياسية الموقعة على هذا الخطاب تفضلكم بالتعاون معها ليتم توضيح الأمر لأعضائها ولبقية أفراد الشعب.

هذا وتقبلوا منا فائق الاحترام والتقدير،،،،

عن:

جمعية الوفاق الوطني الإسلامية — جمعية العمل الوطني الديمقراطي

جمعية العمل الإسلامي — جمعية التجمع القومي الديمقراطي

جمعية المنبر التقدمي الديمقراطي — جمعية الوسط العربي الإسلامي الديمقراطي

الشيخ علي سلمان

2 - 8 - 2003م

أي هذه الدول أولى بالتجنيس؟

الكاتب : محمد علي رضي

للإجابة عن هذا السؤال لابد أن نعرض لأمرين، الأول يتعلق بالتجنيس: أصنافه ودوافعه وغاياته، والثاني يتعلق بالدولة التي لها أولوية التجنيس، فبالنسبة إلى الأمر الأول "التجنيس" فتعريفه هو منح بلد ما جنسيتها لأفراد ليسوا من مواطنيها الطبيعيين وجعلهم أفرادا من المواطنين يتمتعون بجميع حقوقهم، والتجنيس أصناف:

1- التجنيس الدائم: وهو منح جنسية الدولة بصورة دائمة لأفراد ليصبحوا من مواطنيها يتمتعون بجميع حقوقهم بعد أن يتنازلوا عن جنسياتهم السابقة، وهذا النوع من التجنيس يمنح عادة لأفراد ولدوا على أرض الدولة من أبوين غريبين ويمنح أيضا لأفراد أقاموا في الدولة مدة تكفي لمنحهم جنسيتها.

2- التجنيس المؤقت: ومعناه منح الدولة جنسيتها لأفراد بصورة مؤقتة، كأن تمنحها لأفراد حلت بهم أزمات شديدة في بلدانهم ولهم علاقة حميمة مع أهل هذه الدولة فتمنحهم جنسيتها ليعيشوا فيها متمتعين بجميع حقوق مواطنيها حتى إذا انتهت أزماتهم تخلوا عن جنسية البلد التي استضافتهم وعادوا إلى بلدانهم.

3- التجنيس المزدوج: ومعناه منح الجنسية لأفراد مع احتفاظهم بجنسياتهم السابقة، وعادة تمنحه الدولة إما لأهل الكفاءات والتخصصات النادرة التي تحتاج إليها، وإما لأفراد لهم أفضال عليها ومكافأة لهم تمنحهم جنسيتها مع احتفاظهم بجنسياتهم السابقة.

وبالنسبة إلى الأمر الثاني المتعلق بالدولة التي لها أولوية التجنيس فلابد أن نركز على أمور منها أن المجنسين سيشاركون المواطنين الأصليين في جميع متطلبات الحياة الضرورية كالعمل والسكن والرعاية الصحية والعلاج والتعليم والكهرباء والأمن والمواصلات والاتصالات والماء والغذاء والدواء. والمتطلبات غير الضرورية كأماكن الترفيه مثل الحدائق والمتنزهات وأماكن الرياضة كالأندية والملاعب، وهناك أمور أخرى لا يتسع المقال لذكرها.

وهذه الأمور يجب على الدولة توفيرها بحسب إمكاناتها أولا لمواطنيها الأصليين، وإذا تبقى لديها فائض من مال أو إمكانات أخرى تساعد به الآخرين مثلها مثل رب الأسرة هو مسئول بالدرجة الأولى عن أفراد أسرته وبعدهم أقاربه وبعدهم الغرباء، ولا يصح أن يتعدى أفراد أسرته إلى غيرهم في الرعاية والنفقة إلا إذا كان لديه فائض من المال والإمكانات الأخرى، وهذا ما يحكم به الدين والعقل والقانون في الآية الكريمة في جواب الله العظيم لرسوله الكريم لما سئل عن الإنفاق في سبيل الله "ويسألونك ماذا ينفقون قل العفو" "البقرة 219"، ومعنى العفو كما جاء في التفسير هو الزائد عن حاجات العيال، وكذلك لا يصح أن تقدم دولة العطايا السخية إلى غير مواطنيها وتترك المواطنين في حاجة أو تضم أفرادا ليست في حاجة إليهم إلى مواطنيها وتوفر لهم الأعمال والخدمات في أفضل مستوى وتحرم مواطنيها أو بعضهم منها كما هو حاصل في بعض الدول عن طريق التجنيس. أما لو كانت الدولة غنية وإمكاناتها من الأرض والموارد عالية فإنه من الممكن بعد أن تغطي جميع متطلبات مواطنيها أن تساعد الآخرين وهم في بلدانهم أو تستقدمهم للعمل فيها أو تضمهم إليها عن طريق التجنيس بشرط ألا يؤثر ذلك على المعيشة والخدمات التي تقدمها الدولة إلى مواطنيها.

2003-8-11

حتى لا تختلط الأوراق وتضيع القضية الأساسية

الكاتب : مراقب

بعد الفيلم الوثائقي الذي تقدمت به الجمعيات السياسية الست في النـــدوة الجماهيرية حول التجنيس السياسي، وما أثاره من إشكالية حول ازدواجية الجنسية للاخـــوة السعـــوديين الـــذين ينتمون إلى قبيلة الدواسر، كان هناك تخوف من ان يسعى البعض إلى حرف المسار، ويقدم الصورة وكأنها استرجاع لتاريخ من الصـــراع بـــين بـــعض القبائل العـــربية التي وقفت إلى جانب الأسرة الحاكمة، في مواجهة الفلاحين الشيعة من أبناء البلاد في القرن الماضي، مما دفع البريطانيين إلى طرد قبيلة الدواسر إلى المملكة العربية السعودية... أو تلك الصراعات التي شهدها القرن التاســـع عـــشر عنـــدما اضطر الكـــثير من أبنـــاء البـــحرين إلى الهـــجرة إلى السواحـــل الخلـــيجية العـــربية والفـــارسية هرباً من الاضطهاد.

يمكن مشاهدة هذه الوضعية القبلية في العديد من مناطق الخليج، حيث الصراعات القبلية في فترة ما قبل النفط، واستمرت الهجرات والهجرات المعاكسة من وإلى هذه وتلك من المناطق .. وعندما بدأت تباشير النفط واستعر الصراع بين الاحتكارات النفطية الأمريكية والبريطانية في الخمسينات من القرن المنصرم..اعتمد الأمريكان في نزاع المملكة السعودية مع البريطانيين على واحات البريمي (وسائر المناطق المتاخمة للحدود العمانية والإمارات حالياً) على ولاءات القبائل في المناطق الحدودية... إلا ان الأمور قد استقرت اكثر فاكثر مع التوطين لأبناء القبائل في غالبية هذه البلدان خاصة بعد الاستقلالات السياسية، وبات من الضروري لكل دولة تحديد الساكنين فيها بحيث يتم الاستقرار الاجتماعي وتعرف كل دولة مواطنيها.. وتوزع الناس على أساس مصالحهم والمكان الذي وجدوا ان من الأفضل لهم البقاء فيه.. وهكذا وجدنا ان هناك مواطنين من عائلة المسلم في قطر وآخرين في البحرين.. وهناك منانعة في البحرين وآخرين في قطر .. وهناك الجشي والدوسري والزامل والقصيبي والنعيمي في المملكة السعودية كما نرى مواطنين بحرينيين من الجشي والزامل والنعيمي والدوسري في البحرين .. وكذلك في الإمارات والكويت ..

بل يمكن القول بأنك تستطيع ان ترى بعض المواطنين في بلدان عربية ينتمون إلى قبائل عربية من اليمن أو سوريا أو العراق والبحرين والمملكة دون ان يتحدثوا حالياً عن حقهم (لأن أجدادهم كانوا في البحرين أو القطيف أو اليمن .. الخ) في جنسية بلدان عربية أخرى..

إلا ان الحكم في البحرين الذي يفترض انه قد خطى خطوات كبيرة إلى الأمام في إقامة دولة القانون والمؤسسات والمجتمع المدني وانتقل من الولاءات القبلية إلى الولاءات الوطنية، وخاصة بعد الإصلاحات السياسية الكبيرة التي قام بها جلالة الملك ... يعود مرة أخرى إلى نبش الماضي في مسالة الاخوة الدواسر وقد ينبش مسالة قبائل أخرى ناصرت الأسرة الحاكمة في حروبها خلال القرنين المنصرمين .. لكن الأبناء الحاليين لا علاقة لهم بالحروب التي خاضها أجدادهم أو آباؤهم ضد هذه الأسرة الحاكمة أو تلك.. مما يضع بلادنا على سكة خطرة للغاية .. ويصعد الصراع القبلي والمذهبي بطريقة لا تخدم الوحدة الوطنية ولا تخدم النظرة القومية الوحدوية التي يتمسك بها شعب البحرين.. وتتمسك بها كل الجمعيات السياسية التي رفعت مسالة التجنيس السياسي لإبراز المسارات الخاطئة والخطرة التي يسير عليها النظام، سواء في تجنيس اخوة عرب لنا نعتز بهم، كالسوريين واليمنين والاردنيين، لكننا نرى عدم أحقيتهم في الجنسية البحرينية، أو أخوة عرب من الخليج بدعوى ازدواجية الجنسية، وهو قرار يجب ان يتخذ خليجياً ليعم نفعه، على كل شعب المنطقة وأولهم شعب البحرين، بدلاً من اقتصاره على البحرين وإلحاق الضرر بالوحدة الوطنية والمصالح المعيشية للمواطنين.

وبالأمس (1 سبتمبر 2003) طالعتنا الصحف المحلية عن لقاء شيخ الدواسر مع ملك البلاد يقدم فيها وثيقة ولاء القبيلة بأكملها إلى الملك... وقبل ذلك بيانات صدرت عن نائب شيخ الدواسر يعلن فيها بأن قبيلة الدواسر قبيلة بحرينية وانها متمسكة بحقها في البحرين ... وإنها ترفض كل الأقاويل المضادة لهذه المسالة...

ذلك مؤسف للغاية ان نعود إلى الولاءات القبلية... والى شيخ يتحدث باسم القبيلة بأكملها، ونرى الحكم والصحافة والمسؤولين يشجعون مثل هذه الظواهر ولا يبينون الجوانب القانونية في مسالة التجنس الراهنة لدول الخليج وبالتالي يخلقون إشكاليات كبيرة لقوى المجتمع ويدفعون البعض إلى التشنج القبلي أو المذهبي أو الاحتقان القطري الضيق.. بل ويثيرون المواطنين على بعضهم البعض بافتعال مثل هذه المعارك الوهمية التي تريد حرف الصراع عن مجراه الصحيح.

نقول في هذا الصدد

كل من سكن البحرين خلال السنوات الخمسين الماضية التي وضعت فيها قوانين الجنسية .. ثم طبقت على العديد من الاخوة العرب الذين أقاموا في البحرين أو غير العرب الذين أقاموا سنوات طويلة يستحقون بموجبها الجنسية البحرينية فهم مواطنون، لا يشكك احد في حقوقهم وواجباتهم حيال هذا الوطن..وهم متساوون مع إخوانهم المواطنين في الحقوق والواجبات.

ومن ارتضى ان يكون قطرياً فهو قطري

ومن ارتضى ان يكون سعودياً فهو سعودي

ومن ارتضى ان يكون إماراتيا فهو إماراتي

ومن هاجر وارتضى الجنسية الأمريكية فهو أمريكي

الخ من وقائع لا تعد ولا تحصى لما نراه في عالم يتداخل ويتقارب دون ان يتناحر مع بعضه البعض.. كما يحاول البعض في البحرين!!

وبالتالي لا يمكن القول بأن قبيلة بأكملها هي قبيلة بحرينية سواء الاخوة الدواسر أو النعيم أو المسلم أو المنانعة أو البوكوارة أو غيرهم ... وإذا سقطنا في هذه السفسطة فسيقول البعض بأن هناك وادي في المملكة اسمه وادي الدواسر.. وان البسام هم عائلة في القصيم ... وأن ..وأن.. مما سيضعنا في متاهات لا تليق بالحكم الذي يريد توصيلنا إلى المملكة الدستورية على غرار الديمقراطية العريقة أو بالحركة السياسية أو بعض أطرافها ان تقع فيها.. ومن مصلحة النظام تحكيم المصلحة الوطنية والقومية (الإقليمية، مجلس التعاون الخليجي) بحيث لا نفتعل معارك جانبية أمام التحديات الكبيرة التي تواجه المنطقة وتواجه الأمة العربية برمتها.

اننا نعتز بكل الاخوة البحرينيين الدواسر في البحرين وهم مواطنون لا يمكن لأحد ان يزاود على وطنيتهم، عمل الكثير منهم وسط الحركة الوطنية الديمقراطية وقدموا التضحيات كبقية أبناء شعبهم.. ونعتز أيضا بالإخوة الدواسر في المملكة العربية السعودية وهم اخوة أعزاء لنا في السراء والضراء وسط الظروف الصعبة التي تمر بها المملكة العربية من جراء التهديدات والمؤامرات الأمريكية علي هذه الدولة .. وبالتالي ... لم نكن نريد ان يكونوا ورقة في يد الحكم في البحرين ليلعب بها ضد شعبه (بمن فيهم الاخوة المواطنين الدواسر البحرينيين) في المسالة الطائفية أو مسالة الانتخابات البلدية أو النيابية..

حكموا العقل يا سادة واطووا صفحة ازدواجية الجنسية... ودعوا الناس تعيش في أوطانها مستقرة.

مجلة الديمقراطي

2003/9/3

التجنيس والاستلحاق في تجربة الدولة العربية

الكاتب : السيد كامل الهاشمي

هناك طرفة معاصرة جداً ذات دلالات معبرة تقول أنه في أثناء الحرب الأنجلوأمريكية ضد العراق قال جندي بريطاني لمثيله الأمريكي: نحن إنما قاتلنا في العراق لأجل الشرف وأنتم إنما قاتلتم من أجل الأموال، فلم يكن من الأمريكي إلا أن أجابه بالقول: صحيح ما تقوله، لأن كل واحد إنما يبحث عما ينقصه.

قد يناسب إيراد هذه الطرفة لتفهم البواعث التي تقف وراء موقف كل طرف من الأطراف في مجتمعنا تجاه معضلة "التجنيس"، فالقضية التي أثيرت في وسائل الإعلام والمنابر الشعبية وأضحت مثار جدل واسع بين قوى شعبية ذات طابع جماهيري محض ليس له نصيب من شؤون الحكم والسلطة، وبين قوى متنفذة في السلطة، أو منتفعة ومرتبطة بها تمام الارتباط بحيث أضحت مصالح السلطة السياسية مصالحها، وما يضير السلطة يضيرها... أقول أن القضية التي أضحت مثار جدل بين هذه الأطراف يعتمد الموقف تجاهها بشكل طبيعي ومتوقع على طبيعة المصالح والمفاسد التي يراها كل طرف من الأطراف في عملية التجنيس وما يستتبعها من آثار في المستقبل على المستوى الديموغرافي والثقافي والاجتماعي والاقتصادي، وحتى الأمني.

فالسلطة وقواها ترى في التجنيس استراتيجية يمكن من خلال اعتمادها تحقيق أسباب البقاء والاستمرار لها متنفذة في الحكم والسلطة من دون منازع ولا مغالب تخشى منه على نفسها ووجودها، وبعبارة دقيقة جداً: يمكننا القول أن السلطة تنظر إلى المجنسين بوصفهم "الجدار العازل" الذي يقوم بمهمة حفظ الأمن والاستقرار للسلطة من أيّة احتمالات مباغتة وغير متوقعة يقوم بها الطرف الشعبي في أوقات الأزمات وبروز الخلافات بين السلطة والجماهير وتحولها إلى صراعات وجود كما حصل بالضبط في النصف الثاني من تسعينات القرن المنصرم، وهي ليست بالفترة البعيدة التي يمكن أن تغيب عن الذاكرة بكل سهولة.

وبالمقابل فإن المجتمع الأهلي الغالبية العظمى منه تنظر إلى عملية التجنيس بخوف وريبة، إن لم تكن تجزم بأنها عملية تستهدف في نهاية المطاف تغيير الطبيعة الأولية لهذا المجتمع، والتي تتقوم بتركيبة سكانية عاشت أكثر من فترة حرجة وقلقة في علاقتها بالسلطة السياسية في البلد، وهي تخشى كثيراً على وضعها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي أن يستهدف بالإقصاء والتدمير عبر عملية التجنيس غير المدروسة والتي تفتقد الكثير من الحسابات الدقيقة التي تجعل منها عملية منتجة ومثمرة في نهاية المطاف بالنسبة إلى هذا المجتمع، ولاسيما أن المجتمع الأهلي في البحريني قد لاقى الكثير من الإهمال والإجحاف بحقوقه، والكثير من أفراده تناستهم الدولة في فترات سابقة من أيّة مشاريع تطويرية جادة وحقيقية مما عزّز حالة فقدان الثقة بين الغالبية العظمى من أفراد المجتمع الأهلي والسلطة السياسية.

وانطلاقاً من ذلك يمكننا القول أن الدولة ضمن هواجسها الماضوية والتاريخية تبحث في التجنيس عما تفتقده في علاقتها بالمجتمع الأهلي، وهو أساساً الأمن، كما أن المجتمع الأهلي يخشى الغالبية العظمى من أفراده من التجنيس لأنهم يرون فيه وسيلة لتدمير وإضعاف ما تبقى لديهم من قدرات في الضغط على الدولة والسلطة السياسية القائمة لتحقيق ما يطلبونه من حقوق ومتطلبات يرونها مشروعة وضرورية.

وما يجعل هواجس المجتمع الأهلي مبررة ومعقولة هو أن الدولة والسلطة في تجربتنا الإسلامية، والعربية بالذات لها ماض سيء جداً مع قضية الاستلحاق والتي تعتبر الصورة المصغرة من عملية التجنيس التي تجري اليوم في بعض بلداننا العربية.

ففي التاريخ الإسلامي نجد أن أول عملية استلحاق أجرتها السلطة السياسية في تاريخ الإسلام السياسي قد تمت خارج إطار الشرعية الدينية والعرفية المقرة بين الدولة والمجتمع، وفوق ذلك قد اقترنت هذه العملية بالخروج من الإطار الدستوري لدولة الخلافة الراشدة عند الغالبية العظمى من المسلمين، وتحول الدولة إلى ملك عضوض على يد أول خليفة من البيت الأموي

وهو معاوية بن أبي سفيان، فهذا الخليفة الأموي الأول لم يكتف بإلغاء الخلافة عن الرسول الأكرم (ص) بوصفها منصباً دينياً وتحويلها إلى منصب دنيوي بحت، بل ألغى حتى الأصول المتعارفة بين العرب في حفظ أنسابهم فاستلحق رجلاً لا يمتّ إليه بصلة نسبية مشروعة به معتبراً أن زياد بن أبيه هو زياد بن سفيان وأنه أخ له.

وبطبيعة الحال تتجاوز عملية الإلحاق هذه مسألة الرغبة في حل الإشكالية الشخصية التي كان يعاني منها هذا الرجل المعروف في تاريخ الإسلام، والذي تحدثنا كتب التاريخ والسيرة عنه بشكل ينفي عن القضية أيّة طابع خلافي، فمن المقرر بين المؤرخين وأرباب السيرة أن زياد بن أبيه لم يكن له أب معروف، وفي ذلك يقول المحشي على كتاب المجموع لمحي الدين النووي، ج81، ص90 مانصه: (زياد بن أبيه استلحقه معاوية بأبي سفيان بن حرب فدعى زياد بن أبي سفيان، وقد كانت أمهما - هو وأخوه أبو بكرة - سمية، جارية مهداة من النعمان بن المنذر ملك الحيرة إلى الطبيب العربي الحارث بن كلدة، وكان أبو سفيان يستريح عندها لدى مروره بالطائف ويقال انه سفح بها فأعقبت زيادا وأبو سفيان هو أبو أم المؤمنين أم حبيبه، وادعاه زياد النسب يجعله أخا لام حبيبة، الأمر الذي تستنكره حتى لا يقوى على مواجهتها فيدخل بيتها بهذا النسب الزائف).

وهذا الهامش جاء في مقام إيضاح فرع فقهي أورده صاحب المجموع في نفس الصفحة قال فيه: ((فرع) إذا كلم غير المحلوف عليه بقصد إسماع المحلوف عليه فإنه يحنث. وبهذا قال أحمد، لأنه قد أراد تكليمه، ويرد عليه ما روينا عن أبى بكرة رضى الله عنه أنه كان قد حلف ألا يكلم أخاه زيادا، فلما أراد زياد الحج جاء أبو بكرة إلى قصر زياد فدخل فأخذ بنيا لزياد صغيرا في حجره ثم قال: يا أبن أخي إن أباك يريد الحج ولعله يمر بالمدينة فيدخل على أم حبيبة زوج رسول الله صلى الله عليه وسلم بهذا النسب الذي أدعاه - وهو يعلم أنه ليس بصحيح - وأن هذا لا يحل له، ثم قام فخرج وهذا يدل على أنه لم يعتقد ذلك تكليما).

وأما السيد البروجردي من فقهاء الشيعة في القرن الرابع عشر الهجري يقول في كتابه المدرسي المشهور "القواعد الفقهية" في الجزء الرابع منه، ص24-25 متحدثاً عن مسألة إلحاق الابن بأي الرجلين اللذين وقعا على جارية واحدة ما نصه: (ورواية سعيد الأعرج عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن رجلين وقعا على جارية في طهر واحد لمن يكون الولد ؟ قال: للذي عنده الجارية، لقول رسول الله صلى الله عليه وآله: الولد للفراش وللعاهر الحجر). ولا ينبغي البحث عن صدور هذا الحديث الشريف عن رسول الله صلى الله عليه وآله، لان صدوره قطعي. وذلك من جهة أن إلحاق معاوية زياد بن سمية بأبي سفيان صار سببا لاشتهار هذا الحديث بين المحدثين والمؤرخين، إذ هذه القضية العجيبة التي كانت خلاف نص رسول الله صلى الله عليه وآله وقعت في زمان وجود جمع كثير من الصحابة الكرام، وأنكروا كلهم هذا الأمر على معاوية لما سمعوا من رسول الله صلى الله عليه وآله هذا النص الصريح، ولذلك اشتهر ونقله المحدثون وأغلب المؤرخين، وذكروا له المطاعن الأربعة المعروفة عند جميع المسلمين: بغيه على أمير المؤمنين عليه السلام، وقتله حجر بن عدي الذي كان من خيار أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله، وإلحاق زياد، ونصبه يزيد ابنه خليفة من بعده وأميرا على المسلمين.. ولما ذكرنا فمدعى القطع بصدور هذا الحديث ليس بمجازف، وعلى كل حال ثبوته وصدوره من المسلمات بين المسلمين).

ومما يفصح عن كون القضية في غاية الاشتهار ما كتبه الإمام علي بن أبي طالب (ع) من كتاب إلى زياد بن أبيه نفسه حينما سمع بذلك وبلغه أن معاوية كتب إليه يريد خديعته باستلحاقه فخاطبه بالقول: (وقد عرفت أن معاوية كتب إليك يستزل لبك ويستفل غربك، فاحذره فإنما هو الشيطان يأتي المؤمن من بين يديه ومن خلفه وعن يمينه وعن شماله ليقتحم غفلته ويستلب غرته وقد كان من أبي سفيان في زمن عمر فلتة من حديث النفس ونزغة من نزغات الشيطان لا يثبت بها نسب ولا يستحق بها إرث، والمتعلق بها كالواغل المدفع والنوط المذبذب).

ويضيف شارح النهج ابن أبي الحديد قائلا: (فلما قرأ زياد الكتاب قال شهد بها ورب الكعبة، ولم يزل في نفسه حتى ادعاه معاوية).

وربما اعتبر البعض من شخصيات المسلمين في ذاك الوقت ما جرى من استلحاق معاوية لزياد بن أبيه مظهراً صارخاً من

مظاهر الذل والهوان التي لحقت بالمسلمين، فقد روى الشيخ الصدوق في كتابه "الخصال" ص 181 عن أبي مالك الجنبي عن عمر بن بشر الهمداني قال: (قلت لأبي إسحاق: متى ذل الناس قال: حين قتل الحسين بن علي عليهما السلام، وادعي زياد، وقتل حجر بن عدي).

وفي مقام التعريف بأصل زياد الذي لا أصل له يذكر محشي كتاب الخصال المذكور في مجال توضيح هذا الحديث المتقدم: (قوله "وادعى زياد" على بناء المجهول أي ادعى معاوية انه أخ له. واعلم أن زيادا حيث كان في نسبه خمول يقال له زياد بن أمه تارة وتارة زياد بن أبيه وتارة زياد بن عبيد وتارة زياد بن سمية وهى أمه وكانت تحت عبيد، لكن لما استلحق قال له أكثر الناس زياد بن أبى سفيان، والوجه في استلحاقه بعد إخبار أبى سفيان بأنه أتى أمه في الجاهلية سفاحا و أنه منه، أن معاوية لما عرف ولايته من قبل أمير المؤمنين عليه السلام وحمايته عنه عليه السلام وكفايته في أمره خاف جانبه وصعوبة ناحيته فكتب إليه مرة بعد مرة بالوعد والوعيد والمواصلة و الملاطفة حتى خدعه بالاستلحاق وأماله إلى نفسه ففعل ما فعل، نقل ابن أبى الحديد عن المدايني انه لما أراد معاوية استلحاق زياد وقد قدم عليه الشام جمع الناس وصعد المنبر وأصعد زيادا معه فأجلسه بين يديه على المرقاة التى تحت مرقاته وحمد الله وأثنى عليه ثم قال أيها الناس أنى قد عرفت نسبنا أهل البيت في زياد فمن كان عنده شهادة فليقم بها، فقام ناس فشهدوا أنه ابن أبى سفيان وأنهم سمعوا ما أقر به قبل موته، فقام أبو مريم السلولى وكان خمارا في الجاهلية فقال: أشهد يا أمير المؤمنين أن أبا سفيان قدم علينا بالطائف فأتاني فاشتريت له لحما وخمرا وطعاما فلما أكل قال: يا أبا مريم أصب لي بغيا، فخرجت فأتيت سمية فقلت لها إن أبا سفيان ممن قد عرفت شرفه وجوده وقد أمرني أن أصيب له بغيا فهل لك ؟ فقالت نعم يجئ الآن عبيد بغنمه وكان راعيا فإذا تعشى ووضع رأسه أتيته فرجعت إلى أبى سفيان فأعلمته فلم تلبث أن جاءت تجر ذيلها فدخلت معه فلم تزل عنده حتى أصبحت فقلت له لما انصرفت: كيف رأيت صاحبتك ؟ قال: خير صاحبة لولا ذفر في أبطيها (يعنى نتن) فقال زياد من فوق المنبر: يا أبا مريم لا تشتم أمهات الرجال فتشتم أمك، فلما انقضى كلام معاوية و مناشدته قام زياد وأنصت الناس فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال: أيها الناس إن معاوية والشهود قد قالوا ما سمعتم ولست أدرى حق هذا من باطله وهو والشهود أعلم بما قالوا، وإنما عبيد أب مبرور ووالد مشكور، ثم نزل).

والمفارقة الأهم التي تبرر هذه المساوقة والموازنة التي نقيمها بين الاستلحاق والتجنيس بوصفهما آلية واحدة من حيث النتيجة تستخدمهما السلطة السياسية قديماً وحديثاً لعقد ارتباط بينها وبين عناصر دخيلة وملحقة تستخدم لغاية تصفية الخصوم السياسيين وتثبيت رغبات الهيمنة لدى السلطة السياسية على المجتمع الأهلي، أن التجنيس حديثاً كما الاستلحاق قديماً تشرعهما السلطة السياسية بشكل أساسي من أجل هواجس أمنية ونفسية لا تستطيع تجاوزها في علاقتها بالمجتمع الأهلي، وهذا ما يجعل المجنسين والمستلحقين يستخدمون بشكل أساسي لاستجلاب الأمن الذي يفتقده الساسة في ارتباطهم بأفراد وجماعات المجتمع الأهلي، ومن الطبيعي أن تكون التصفية الجسدية والتنكيل بخصوم السلطة على رأس أولويات واهتمامات المجنسين والمستلحقين لإثبات ولاءهم المطلق للسلطة التي جلبتهم ورعتهم وجعلتهم مواطنين من الدرجة الأولى، وفي هذا السياق يمكننا تفهم مبادرة زياد بن أبيه لتصفية خصوم السلطة الأموية، وأولهم كان حجر بن عدي الصحابي المشهور من أتباع علي بن أبي طالب (ع)، وهو كما في هامش تحف العقول لابن شعبة الحراني ص 121: (من قبيلة كندة وكان رحمه الله من أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام بل من خواصه وكان مقيما بالكوفة إلى زمن زياد بن أبيه فأخذه زياد وحبسه وأصحابه ثم بعث بهم إلى معاوية بن أي سفيان حتى انتهوا إلى مرج عذراء [قرية بغوطة دمشق على أميال منها] وحبسوا به وكانوا أربعة عشر رجلا فجاء رسل معاوية إليهم فقال لهم: إنا قد امرنا أن نعرض عليكم البراءة من على واللعن له فان فعلتم هذا تركناكم وإن أبيتم قتلناكم وأمير المؤمنين يزعم أن دماءكم قد حلت بشهادة أهل مصركم عليكم غير أنه عفى عن ذلك فابرؤوا من هذا الرجل يخل سبيلكم، قالوا: لسنا فاعلين، فأمروا بقيودهم فحلت وأتي بأكفانهم فقاموا الليل كله يصلون فلما أصبحوا قال أصحاب معاوية: يا هؤلاء قد رأيناكم البارحة أطلتم الصلاة وأحسنتم الدعاء فأخبرونا ما قولكم في عثمان ؟ قالوا: هو أول من جار في الحكم وعمل بغير الحق، فقالوا: أمير المؤمنين أعرف بكم، ثم قاموا إليهم وقالوا: تبرؤون من هذا الرجل قالوا: بل نتولاه فأخذ كل رجل منهم رجلا يقتله فقال: لهم حجر: دعوني أصلى ركعتين فاني والله ما توضأت قط إلا صليت فقالوا له: صل فصلى ثم انصرف فقال: والله ما صليت صلاة قط أقصر منها ولولا أن يروا أن ما بي جزع من

الموت لأحببت أن استكثر منها فمشى إليه هدبة بن الفياض الأعور بالسيف فأرعدت فرائصه فقال: كلا زعمت أنك لا تجزع من الموت فانا ندعوك فابرأ من صاحبك فقال: ما لي لا أجزع وأنا أرى قبرا محفورا وكفنا منشورا وسيفا مشهورا وإني والله إن جزعت لا أقول ما يسخط الرب، ثم قتله رضوان الله عليه وقد عظم قتله على قلوب المسلمين وعابوا معاوية على ذلك).

وبطبيعة الحال ليست هذه كل جرائم زياد بن أبيه أول مستلحق مجنس تجنيساً سياسياً صرفاً من قبل السلطة السياسية، بل هي تطول وتكثر على العد، ولكننا أردنا فحسب أن نشير إلى طبيعة التعامل التي تحكم العلاقة بين أمثال هؤلاء المستلحقين وعامة أفراد وقطاعات المجتمع الأهلي، وهذا ما يبرر أن يتوفر المجتمع الأهلي على حساسية مفرطة في التعامل مع هذا الملف الشائك والخطير.

وما ينبغي أن يعطي لدعاة التجنيس حديثاً والاستلحاق قديماً مزيداً من التوجس والخوف تجاه هاتين الممارستين (اللامشروعتين) ويدفعهما لمزيد من التفكير في الأمر، هو أن الناظر في العواقب التي انتهت إليها الممارستان تاريخياً يكتشف أن التجنيس والاستلحاق لم يكونا أبداً من حيث عواقبهما في صالح السلطة حتى، فضلاً عن المجتمع الأهلي، فالضرر الذي يلحقه المجنسون تجنيساً سياسياً بأداء السلطة السياسية وعلاقتها بالمجتمع الأهلي يتجاوز أهمية المصالح التي يمكن أن تعود من ورائهم، فهم في نهاية المطاف ليسوا سوى مرتزقة جلبتهم الدولة والسلطة السياسية في ظرف متوتر وحرج بينها وبين الأمة، وأرادت أن تستقوي من خلالهم على الأمة، ولذلك غالباً ما يشكل المجنسون في التجارب السياسية القلقة والمضطربة مجتمعاً وظيفياً خالصاً، بمعنى أن المجنسين يتحولون إلى موظفين لدى الدولة يقبضون أجراً محدداً إزاء ما يقومون به من دور مهم في قمع المجتمع الأهلي.

وهذا لا يعني أننا نستصدر حكما كلياً وعاماً على كل المجنسين في مختلف التجارب السياسية في العالم، لأننا ندرك أن عمليات التجنيس تقوم بها الكثير من دول العالم، ولكن ما يميز ويفرق بين تجنيسنا للأجانب وتجنيسهم أن عملية التجنيس تجري عند الآخرين وفق منظور مدروس يستهدف تحقيق تطورات سريعة وضرورية في متن التجربة السياسية والاجتماعية والاقتصادية للبلد، من دون أن يقترن ذلك برغبات في قمع تطلعات المجتمع الأهلي، والذي لا يشعر المسؤول السياسي في تلك البلدان أصلاً بأنه يقف في مواجهته وعلى طرف النقيض من تطلعاته ورغباته، فلا تنطوي عملية التجنيس على أيّة رغبات لإقصاء وإزواء القوى الفاعلة في المجتمع، ولكن الأمر بخلاف ذلك في مهام التجنيس في عالمنا العربي، إذ هي لا تنطلق من رغبات التطوير والتحديث التي يرى الحاكم ضرورة إنجازها والمسارعة فيها، وإنما تنطلق من رغبات التعسف في استخدام القوة والاستئثار بالسلطة بكل شؤونها ومراتبها، مما يعزز الحاجة لمزيد من قوى الأمن التي تفتقد في داخل البلد، نتيجة افتقاد الثقة في قدرة المواطن على حفظ أمن الحاكم السياسي، فيضطر الحاكم حينئذ لحفظ منظومته السياسية والسلطوية للاستنجاد بالأجانب الذين يعتقد أن بإمكانهم حفظ استقراره وأمنه، وهكذا تتم مهام التجنيس لحفظ مصالح السلطة واستمرار وجودها، حتى لو كان ذلك على حساب المجتمع الأهلي وهويته وثقافته وأعرافه وتقاليده.

وفي ظل ذلك يمكننا القول: أن عملية التجنيس في تجاربنا السياسية العربية قديمها وحديثها غالباً ما تعكس توتراً في العلاقات الثنائية بين السلطة والأمة، وعلاج هذا التوتر لا يكون عبر إمعان السلطة في عملية التجنيس وزيادة معدلاته، وإنما في محاولة تفهم الأسباب الحقيقة التي تقف وراء توتر العلاقة بين السلطة والأمة، والسعي الجاد لحل إشكاليات الواقع من دون محاولة غض الطرف عنها، ولا تجاوزها، ولا تكميم أفواه الناطقين بها، وتكبيل أيدي المتحركين لرفعها، إذ الحل الوحيد لكل مشكلة يواجهها الإنسان هو في التعرف عليها ومعالجة أسبابها من دون تضخيم ومن دون تهاون.

2003-09-07

التجنيس الولاء لكسرة الخبز العجمي

الكاتب : عقيل سوار

سنصوت بأعلى الأصوات , وسنبصم بالأصابع العشر, أنا وأهلي ومن أعرف في محيطي غير الطائفي, ضد التجنيس السياسي , في أي إستفتاء تنصب له خيمة وتتداعى له الضمائر البحرينية , وكذلك سيفعل أي ضمير بحريني مغبون , ومن غير الحصافة أن تركب وزارة الداخلية في بيانها بشأن مهرجان مقاومة التجنيس الشعبي, مجددا مراكب التبرير والمناورة القديمة المقبورة ضمن ما قبر من مقتنيات ووسائل قانون أمن الدولة الأخرى , وذلك بالحديث عن القانون الدولي وحقوق الإنسان, فهناك قانون الأرض الذي تصغر أمامه كل القوانين وفذلكات الخبراء القانونيين, فلا قياسات الأم المتحدة في شأن مكانات الدول الإقتصادية ونموها الدفتري الصوري, يمكن أن تغير من حقيقة أن المجنسين يفقرون المملكة ولا يغنونها

وفي هذا الصدد فإن وقائع سوق المقاصيص المكتظة بمجنسين مقاصيص (!!) أصدق أنباء من كتب الأمم المتحدة , ولا قوانين حقوق الإنسان , قادرة على تبرير وتسويغ إنتهاك حقوق أهل الأرض في مواردهم الشحيحة وفي هويتهم الخاصة وفي تآلفهم الإجتماعي التاريخي, فليت الداخلية تكف عن هذا العودة غير الحميدة التي ستكون هي أول ضحاياها , في وقت ينبغي أن تبذل قصارى جهدها في دعم الثقة التى إكتسبتها خلال السنوات الثلاث الماضية, نظير أدائها الراشد, وتعففها أمام استفزازات السياسة اليومية.

أتحدث بإسم الضمير البحريني ونيابة عنه , وليس بإسم الأشخاص أو نيابة عنهم , فلست أحاول الخروج على أصول اللعبة الديمقراطية , بإفتراضات فوقية تزعم بأن كل شخص في البحرين سيصوت ضد التجنيس, في بيئة سياسية أصبح الإجماع فيها على أي شيئ إطلاقا, ضربا من ضروب المستحيل , ومن المؤكد أن بيننا من سيصوت مع التجنيس لسبب أو لآخر, من أسباب السياسة اليومية ومداولاتها التي لا تخرج عن موازنة الدوائر الإنتخابية وترجيح تيار على تيار, مثلما فعل بعضنا في مواضيع المشاركة والمقاطعة والدوائر الإنتخابية , وغيرها من مغالبات مهما كان موقفنا منها , تبدو مهضومة ومقدور على إحتواء أضرارها وتجاعيدها , على الأقل لكونها مغالبات موازنات وترجيحات (ذات صفة وقتية) ويمكن عكس خراجها في أي وقت بقرار سياسي , وهذا ما لا نستطيع فعله في شأن استخدام التجنيس كورقة من أوراق هذه المغالبة , ذلك أنه فضلا عما سيضيفه هذا النوع من التجنيس من أفواه جائعة وأحيانا ملهوفة , فإن (تقنين عشوائية) التجنيس سيضيف على الضمير البحريني , وعلى قرار النفوس البحرينية , ثقلا لا يمكن رفعه بالمغالبة والمداورة والمناورة , وإنما بالمكاشفة, التي باتت اليوم مطلبا ملحا , ومشروطا: بقبل فوات الأوان.

حين نتحدث عن ضمير الأمة, وعن دواخل النفوس, فنحن بالضرورة نتحدث عن مكونات الذاكرة , التي هي مسبار هويتنا , وصمام أمان ولائنا للوطن ومعانيه وبيئته الإجتماعية التي نرى في التجنيس العشوائي إنتهاكا فظا غير مسموح له, وفي هذا الصدد فسوف نكتفي نختصر موضوع يطول ويتشعب ويدمي القلب و يدمع العين , بالإشارة إلى أن الخبز العجمي, وخبازوه من أهل فارس هم أقرب لنا من الخبز اللبناني وخبازوه من أهل لبنان سواء جاءوا من الجنوب أو الشمال , ولا علاقة للأمر بحبنا لفارس أو كرهنا للبنان أو سوريا أو الأردن فليس مثلنا , أهل البحرين أكثر وفاء وولاء لهويتنا العربية وفي هذا لا يزايد علينا أحدا , وليس أكثر منا أهل البحرين, حاجة لكسرة الخبز العجمي التي يتهدد التجنيس إنتزاعها من أفواهنا وذاكرتنا!

2003-7-18

كيف نقاوم جريمة الإبادة ؟

الكاتب : أحرار البحرين

في ضوء الجريمة التي ارتكبتها العائلة الخليفية بحق شعب البحرين المتمثلة بالابادة الثقافية عبر التنجيس السياسي، تطرح التساؤلات حول ما يمكن عمله لمواجهة هذه الجريمة وآثارها. وهي تساؤلات تنطلق احيانا من الشعور بخيبة الامل، وتارة من الرغبة في استعادة الهوية الثقافية لارض اوال، واخرى لاعادة التوازن للهيكل السياسي الهش في البلاد بعد سعي العائلة الخليفية لتغييره جذريا. وقبل الشروع في اقتراح ما يمكن عمله، لا بد من استعراض بعض الحقائق التي نعتقد انها موضع اتفاق بين أغلب ابناء البحرين (او هكذا يجب ان تكون):

1- ان الحكومة مارست وما تزال تمارس التجنيس السياسي، وهو جريمة لا تقل عن جريمة التطهير العرقي في يوغسلافيا ورواندا.

2- ان قرار التجنيس فرضته العائلة الحاكمة وليس الحكومة، وبالتالي فلا جدوى من مخاطبة الوزراء والمسؤولين.

3- ان العائلة الحاكمة تسعى لاضفاء شرعية على مجالس الملك ودستوره بمنع اي سجال سياسي خارج هذين الاطارين غير الشرعيين.

4- ان التجنيس السياسي يفوق في خطورته كافة الجرائم السياسية الاخرى مثل تعليق العمل ببعض مواد الدستور (كما فعل الشيخ خليفة بن سلمان، زعيم الحقبة السوداء ورئيس عصابة التعذيب)، او الغاء الدستور كما فعل الشيخ حمد، او قانون محكمة امن الدولة ومحكمة امن الدولة وكافة القوانين القمعية الاخرى، قديمها وحديثها.

5- ان التغيير الديمغرافي قرار استراتيجي للعائلة الخليفية التي شعرت على مدى القرنين الماضيين بالغربة عن الشعب وابتليت بعقدة النقص لانها لا تنتمي تاريخيا لأرض اوال وترابها وتراثها وثقافتها.

6- ان العائلة الخليفية اعتمدت منذ عقود على الاجانب لحمايتها وتسيير امورها، فاجهزة الامن اسسها الانجليز، وكذلك جهاز الشرطة وقوات الشغب. وحتى نظام القضاء كان بايدي غير البحرينيين بمساعدة بعض رموز العائلة، واعتمدوا على العمال الاجانب، بينما همشوا ابناء الوطن وحرموهم من الوظائف حتى اليوم. كل ذلك بسبب عدم شعورهم بالانتماء الى الارض والشعب، وعدم ثقتهم بأبناء البحرين.

7- ان هذا التجنيس فرض واقعا جديدا، فأصبح ابناء البحرين يواجهون أزمة وجود حقيقية، بينما أصبحت مشكلة الحقوق أقل شأنا برغم فداحتها. وبالتالي أصبحت القضية قضية وجود اولا.

8- ان جريمة التجنيس السياسي ترتكب علنا وفي الخفاء، والعائلة الحاكمة (وليس الحكومة) هي التي تمتلك القرارا ت والاجراءات والمعلومات المتعلقة بها. ولن يستطيع الشعب معرفة ارقام المستوطنين او جنسياتهم، الا بتدخل دولي واسع.

في ضوء هذه الحقائق يمكن عرض بعض النقاط التي نعتبرها ضرورة لانطلاق عمل جاد لمواجهة جريمة الابادة الثقافية، وهي نقاط قد يثير بعضها الجدل، لانها قد تبدو اقوى مما يحتمله البعض، وذلك بسبب خطورة الجريمة. فمن المستحيل ان تتراجع العائلة الحاكمة عن سياستها هذه اذا اقتصر الفعل الشعبي على الشجب والتنديد والاستنكار. وفي ما يلي بعض هذه النقاط:

1- اعتبار التجنيس السياسي جريمة ابادة، واستعمال المصطلحات بصراحة ووضوح، والتخلي عن مصطلح التجنيس العشوائي لانه يشوش الحقيقة ويتضمن براءة العائلة الحاكمة من النوايا السيئة. هذا يتطلب تغيير لغة السجال بين الشعب والعائلة الحاكمة، ولغة

السجال هذه مطلوب منها ان تتغير لتعبر عن الواقع، فليس هناك مجنسون فحسب، بل هناك مستوطنون، ومستوطنات، واحتلال وطمس هوية وحرب ابادة، وكلها جرائم يعاقب عليها القانون الدولي.

2- التوقف عن التعاطي مع الحكومة بخصوص هذه الجريمة، واعتبار المشكلة صراع وجود بين شعب البحرين والعائلة الحاكمة، اما الحكومة فهي اداة لتنفيذ اوامر مجلس العائلة، وليست مخولة باتخاذ قرارات ذات اهمية في هذا الجانب. وما الحديث عن لجنة التجنيس

الا محاولة لصرف الانظار عن المنفذ الحقيقي للجريمة والهاء الشعب مع طرف هامشي ليس له ناقة ولا جمل وليس سوى اداة لاضفاء الشرعية على الاستبداد الخليفي. فالمعلومات المطلوبة لا تمتلكها الحكومة، بل هي بايدي العائلة الحاكمة، وربما مرتبطة بالديوان الملكي الذي اصبح جهازا تنفيذيا للعائلة الحاكمة، مستقلا عن الحكومة التي هي الواجهة للتعاطي مع الناس وتضليلهم. ان لجنة التجنيس اداة ضعيفة سوف تضيع القضية في خطابات خاوية مع دائرة الهجرة والجوازات التي لا علاقة لها بقرارات التجنيس.

3- نظرا لخطورة الجريمة، فان مواجهتها تتطلب جهدا مشتركا، يشارك فيه المواطنون على اختلاف مواقعهم، من علماء ومثقفين وطلاب نساء ورجالا، على مستوى التوعية والعمل الحركي والاحتجاج السلمي، والاستفادة من كافة مواقع التأثير والتعبير. المطلوب ان يتحول هذا الفعل الى حالة جماهيرية يتناغم فيها الجميع حول محور واحد، يمثل موقف الشعب في مقابل العائلة الحاكمة، ورفض مشروع الحكومة الذي يهدف لتمييع الموقف الشعبي بتوجيهه نحو حكومة يديرها رئيس الوزراء بالطريقة التي يريد وبدون السماح

لأي كان بمحاسبته.

4- التخلي عن العقلية التي تخطط لمنع ان يتحول الفعل الشعبي الى تحد حقيقي للعائلة الحاكمة التي اثبتت عداءها لشعب البحرين بمحاولة تصفية وجوده عبر جريمة التجنيس السياسي، فهذا المشروع الخطير لا يمكن افشاله بكلمات خجولة تتحرك في اطار المشروع الحكومي وترفض الانطلاق خارجه، او تعبيرات وقورة جدا تهدف لتبريد المشاعر الملتهبة وعدم ازعاج العائلة الحاكمة. الخطاب الجديد مطلوب منه ان يتوجه للعائلة الحاكمة ووضعها امام خيارين: اما الحكم وفق دستور تعاقدي متفق عليه من الطرفين يحدد حقوق كل منهما وصلاحياته، وليس مفروضا من العائلة الخليفية، او طرح تحمل تبعات الاستبداد المطلق. والظروف الدولية والاقليمية ليست في صالح هذا الاستبداد مهما حاول اصحابه تسويقه مبهرجا.

5- مخاطبة الجهات الدولية المختصة، وفي مقدمتها الامم المتحدة، ودول مجلس الامن، وعرض قضية الابادة الثقافية بالاستفادة من الحقائق المتوفرة، للمطالبة بتدخل عاجل لحماية شعب البحرين من خطر التصفية الثقافية التي قد تتحول لاحقا الى تصفية كاملة. ويمكن كذلك مخاطبة الهيئات المعنية بالتمييز الديني وانتهاك حقوق الانسان، وكذلك برلمانات الدول الديمقراطية وعرض الاستبداد السياسي الذي تعيشه البلاد في ظل دستور الملك ومجالسه، وذلك بلغة واضحة، تلتزم الاخلاق والانضباط، مع الصرامة والحزم

والمبدئية. وهذا يتطلب عددا من الامور: اعداد المعلومات بشكل دقيق، الابتعاد عن المبالغة، الاستعداد للسفر الى العواصم الدولية لعرض القضية مثل جنيف ولندن وواشنطن لتقديم قضية شعب البحرين.

6- اعلان القطيعة مع العائلة الحاكمة، واعداد مشروع للمقاومة المدنية يبدأ بتلك القطيعة السياسية والنفسية مع رموز العائلة المسؤولين بشكل مباشر عن تلك الجريمة، وتطوير الخطاب تدريجيا، كما سبق، وتوزيع المهمات في ما يتعلق بفضح

المشروع الخليفي، بلغة واضحة بدون مجاملة او مسايرة. فالنظام قد يسايرنا في الكلام ويخدرنا بالمصطلحات والوعود، ولكنه يطعن الشعب بخططه التصفوية ومشاريعه التي لا تعكس حبه للشعب او ثقته فيه.

7- الاعلان الصريح، في المنشورات والخطب والمحاضرات، عن رفض ميثاق الملك بعد نكثه الوعود التي كانت اساس الثقة التي منحت له من الشعب، ودستوره ومجالسه، بلغة واضحة، وعدم الخشية من ردة فعله، لان الشعب اصبح عند مفترق طرق خطير: فاما القبول بالسحق والموت والاستسلام لمشاريع العائلة الحاكمة او الصمود بوجه تلك المشاريع وفضحها امام العالم وتحريك الرأي العام لمقاومة قتل الهوية والابادة الثقافية. ان انجاح اي من هذه المشاريع بالمشاركة فيها او القبول بها يؤدي الى قبول مبدأ السماح
للعائلة الخليفية بالتصرف حسب ما تشاء، واقرار استبدادها بعنوان الاصلاح، والمساهمة في تحسين سمعتها التي تلطخت بسفك دماء الاحرار على مدى العقود الثلاثة الماضية.

8- تشكيل لجان شعبية في كافة المناطق لمقاومة الاستيطان بأساليب سلمية وفي اطار ما يسمح به القانون الدولي، وترسيخ ثقافة مقاومة ذلك الاستيطان، والبحث في مدى وجود دور اسرائيلي في المشروع التخريبي، و الإعلان بصراحة عن رفض المستوطنين ومطالبتهم بمغادرة البلاد، وعدم الاعتراف بالتجنيس السياسي ونتائجه، وتحذير هؤلاء من مغبة المشاركة في المشروع الخليفي في الابادة الثقافية والتجنيس السياسي.

هذه النقاط مدخل لمشروع جاد لمواجهة مشروع التغيير الديمغرافي في البحرين، نتمنى ان تكون منطلقا لمرحلة يتجسد فيها التلاحم الوطني لمواجهة محاولات التخريب والتفتيت والتهميش، ففي ذلك خير البلاد وشعبها إن شاء الله.

اللهم ارحم شهداءنا الأبرار واجعل لهم قدم صدق عندك

حركة أحرار البحرين الإسلامية
31 -7- 2003

روكي ... البحرينية التي هاجر أجدادها إلى إفريقيا

حنين العودة إلى توبلي و... السيدهاشم

الكاتب : محمد حسن العرادي

في احدى الدول الاسكندنافية إذ يتقاطر المهاجرون العرب والمسلمون يبحثون عن ملاذ آمن يعوضهم عما فقدوه من شعور بالأمان في اوطانهم التي ضاقت بهم ذرعا، ولم تستطع أن تتحمل قدرتهم على الجنوح بخيالهم نحو عالم أكثر دعة وسلاما وحرية وانفتاحا وديمقراطية، في تلك الاجواء الشديدة البرودة كان الجميع يبحث عن أي خيط يربطه بالوطن والاحباب .

وبين هؤلاء المهاجرين العرب والمسلمين كانت تكثر اللهجات... وتتلون السمات والسنحات، وكان ذلك يسهل من التعارف والتقارب بين أصحاب الصفات والاهتمامات المتشابهة ما ساهم في خلق روابط اجتماعية جديدة في وقت قياسي بين هؤلاء الوافدين.

وعلى رغم أن كثيرا من المهاجرين كان حريصا على أن يعيش بعيدا عن الضوضاء، بعيدا عن التجمعات والتجمهر مخافة أن تكبر جريرته... فلا يسمح له بالعودة إلى بلده مطلقا، اقتناعا من هؤلاء بأن أجهزة الأمن العربية كانت تطاردهم حتى في المنافي البعيدة، على رغم هذا الاحساس بالغربة المركبة فإن بعضا منهم كان شغوفا بالتعارف والانفتاح على الآخرين والتقارب معهم.

"روكي"... كانت من النوع الأول... تسير في حالها، تتجنب الاختلاط إلا في حالات الضرورة، وكان اسمها الغريب عن العربية نوعا ما يحيطها بهالة من السحر والغموض، ما يجعلها تشعر بالأمن بصورة أكبر، ولكن هيئتها و وجهها الدائري وعينيها كانت تدل على منبتها العربي، وحتى ألوان ملابسها والحلي التي كانت تتزين بها في المناسبات، لقد كانت حريصة على ارتداء ملابس عربية، وحلي منقوش عليها بعض التعابير السلطانية العمانية. كما أن طيبة قلبها ودماثة أخلاقها وكرمها لا تترك مجالا لأحد بأن يشك في انتمائها العربي الصميم.

وفي المحيط ذاته الذي كانت روكي تعيش فيه كان المغتربون العرب يلتقون بعضهم والآخرين من الجاليات المسلمة في كثير من الأماكن، لقد كان على الجميع أن يتعلم اللغة الاسكندنافية، وكان على الجميع أن يتقن صنعة أو مهنة يتعيش منها، على رغم أن الدولة المضيفة كانت كريمة جدا مع هؤلاء العاثري الحظ.

على الجانب الآخر، كان أحمد واحدا من العرب الأوائل الذين قدموا الى هذه المدينة، وكثيرا ما كان يدخل في سجالات وحوارات من اجل التقريب بين المغتربين العرب والمسلمين بغية تخفيف شدة الغلو فيما بينهم والتقليل من وطأة الغربة وما تخلفه من حزن ومزاج ضيق وسريع الانفعال، لقد كان لديه إحساس كبير بالمسئولية، وكان يعمل دائما على ان يتناسى المسلمون خلافاتهم والفروقات المذهبية بينهم، وخصوصا أنهم في بلاد الغربة.

على رغم انتمائه الى المذهب الجعفري الامامي فإنه كان يحرص على الصلاة في مسجد المدينة الكبير إذ كان امام المسجد من مذهب آخر... وقد ساعده ذلك كثيرا في خلق جو من الود والمحبة والتفاهم بين مختلف ابناء الجاليات والمذاهب الاسلامية المنتشرة في ذلك البلد الاسكندنافي.

أحمد كان واحدا ممن شردتهم الحوادث عن بلده البحرين، وبعد سنوات من الغربة والترحال حطت به الاقدار في البلد الاسكندنافي ذاته الذي قصدته روكي... لقد كان موعدا في الغربة رتبته العناية الإلهية.

في احد أيام الجمع حيث تقام الصلاة المسجد الكبير كان أحمد... يصلي... وما أن انفتل من صلاته وراح يسلم على من حوله ويتعرف عليهم مقدما نفسه على أنه من البحرين... حتى اقترب منه شاب داكن البشرة، قال له بلهجة عربية كسرت مفرداتها سنوات الغربة والترحال: أنت من البحرين؟ فأجاب أحمد نعم... قال الشاب الآخر: أنا من افريقيا... ولدينا هناك

الكثير من الأسر من جذور بحرينية، قال أحمد مستغربا: بحرينيون في افريقيا!! عاجله الشاب الافريقي:
ان بعضا منهم هنا يسكن بالقرب من المسجد، ولديهم ابنة تدرس في الجامعة، ربما تعرفها؟ ألم تسمع باسم روكي؟ قال احمد: لقد سمعت بهذا الاسم... بل والتقيت صاحبته وتحدثت معها... ولكنها لم تخبرني بأية علاقة لها بالبحرين؟! أجاب الشاب: ربما لم تكن الفرصة مواتية لذلك!...

حيرة تسيطر على قلب وعقل أحمد... لقد قابل روكي في الجامعة وهي تدرس معه اللغة الاسكندنافية، وحين تحدث معها كانت الانجليزية لغة التواصل... ولكنه قال لنفسه: غدا سأباغتها بهذه الأسئلة... أتعرف عليها واسمع قصتها.

نام تلك الليلة وهو ينتظر نور الصباح بفارغ الصبر، وما ان حان أوان صلاة الفجر حتى استيقظ من نومه نشطا يمتلئ شبابا وحيوية... وبعد أن انتهى من الصلاة وقراءة القرآن ألقى نظرة خاطفة على ساعة الحائط... وإذا هي تقترب من موعد الجامعة، هب مسرعا... وارتدى بعضا من الثياب الدافئة... وما هي إلا دقائق حتى وصل الجامعة باكرا.

قال احمد لنفسه، أرجو أن تأتي روكي مبكرة هذا اليوم حتى أتمكن من استيقافها والاستفسار عن هذا الموضوع الذي بات يقلقني... لقد وصلت... وقبل أن تتوجه إلى الفصل... سارع أحمد مناديا: روكي... روكي... أقبلت باتجاهه... نعم أحمد... ما الذي جاء بك مبكرا إلى هذه الدرجة... تبدو كمن نام هنا طيلة الليل.

لا عليك... ليس هذا هو الامر المهم، قالت روكي: وما الأمر الأكثر أهمية...؟ استجمع أحمد قواه وبادرها بالسؤال: من أي البلاد أنت...؟ أنت تعلم أنني من افريقيا؟! لقد سبق وان اخبرتك بذلك يوم التقينا للمرة الأولى، نعم... أعلم ذلك لكني أقصد إلى أين تنتهي جذورك...؟ هل صحيح أنك تنتمين إلى البحرين...!؟

ارتسمت على وجهها علامة الدهشة... والمفاجأة وبان الارتباك على تعابيرها... لقد حرك أحمد بداخلها هواجس وهموما وذكرى سعت جاهدة لكي تتغلب عليها بالنسيان، وها هو بلا أية مقدمات يعيدها الى الواجهة، ولكنها أجابت بكل ثقة: ومن أين أتيت بهذه المعلومات؟! غير مهم الآن، سأخبرك لاحقا، أجاب أحمد: ولكن أرجو أن تؤكدي أو تنفي هذه المعلومات أولا.

قالت روكي: نعم... أنا أنتمي إلى البحرين... ولكن ذلك الأمر مرت عليه سنوات طويلة... وعلى رغم أنني لا أزال أتوق إلى أرض أجدادي... فإنني قد فقدت الأمل في ذلك، وبدأت في التكيف مع حياتي التي لم أعرف غيرها، على رغم أن الناس في البلد الذي أعيش فيه لايزالون ينظرون إلي وإلى أهلي باعتبارنا أغرابا وأجانب، هل تتخيل أن يكون لك وطن لا تعرفه... وطن لم تطأه قدماك... ولم تتنفس هواءه ولم تر نخيله أو عيونه أو بحره، وطن تقرأ عنه في الصحف والمجلات والكتب، وتسمع حكاياته من الناس الذين تصادفهم او من خلال الذكريات التي يحملها من يربطونك بهذا الوطن العصي على الوصول.

لقد عرفت بلدي عبر القصص التي نقلها والدي عن آبائه وأجداد، ولكنني لا أعلم إلى أي مدى تتطابق الصورة مع الواقع الآن، ان الأمر محير جدا ويثير في نفسي الشجون والألم .

ارتسمت على وجه أحمد ابتسامة حزينة وقطب حاجبيه، ولكنه مع ذلك شعر بشيء من الرضا والاعتداد بالنفس، لقد وجد في الغربة كنزا من التاريخ يكاد أن يختفي، وها هو الآن وجها لوجه أمام قصة أغرب من الخيال... لذلك لم يترك لنفسه العنان في الانسياق وراء أفكاره... بل بادر بتوجيه سؤال آخر إلى روكي: لقد قابلتك مرارا وتحدثنا... ولكنك لم تذكري شيئا عن هذا الأمر... لماذا... هل تتنصلين من أصولك؟ أم هي محاولة للنسيان؟

اغرورقت عينا روكي بالدموع... وقالت: أبدا... الأمر ليس كذلك... وارجو ألا تكون قاسيا وأن تصدر حكما أقسى من الايام والظروف التي نعيشها قبل أن تعرف الحقيقة، ألست تتذكر أنني حين تقابلنا أول مرة سألتك عن موطنك... وعندما أخبرتني أنك من البحرين سألتك مرة أخرى... هل لديك الأمل في العودة إلى البحرين، وعندها أجبت بأنك واثق من العودة وأنك تعمل على ذلك ليل نهار، فما كان مني إلا ان ابتسمت وسرحت بذهني قليلا ولكننا تجاوزنا الموضوع.

أحمد: حصل ذلك... ولكنك... لقد كان بالامكان أن تخبريني بقصتك أيضا...، أجابت روكي: حين اخبرتني أنك تأمل في العودة... كانت نفسي تحدثني قائلة اما أنا فقد فقدت الأمل في العودة! لأنني أمثل الجيل الرابع الذي يولد في الغربة... هناك في افريقيا حيث أسكن... احتفظنا بكل شيء... أنشأنا مدينتنا الخاصة بنا... حافظنا على تقاليدنا وعاداتنا وتراثنا، شيدنا

بعض القلاع... وأحطنا مساكننا بأسوار مناسبة... ومارسنا كل ما كان يمارسه أهلنا في البحرين من مراسم داخل حدود هذه القلاع والحصون التي تحيط بها.

هل تعلم أن والدي... الحاج خليل هو أحد خطباء المنبر الحسيني وانه لا يزال يحفظ أبيات بن فايز وآخرين ويلقبونه دائما بـــ "الملا خليل بن حسن البحراني!"

انتابت أحمد القشعريرة واهتز كامل بدنه وهو يستمع إلى هذه القصة، ولكن روكي واصلت نحن ننتمي إلى قرية يقال لها "توبلي"، وكنا نقطن بالقرب من السيدهاشم التوبلاني.!

أليست لديكم هذه الاسماء في البحرين يا أحمد؟... بلى... بلى... ولكن أخبريني... كيف وصلت إلى افريقيا... وكيف استوطنت هناك وما قصتك؟

أنت تصر على إثارة أحزاني ونكء الجروح لدي، هل تعلم كم هو قاس أن أتذكر ذلك؟ علي رغم انني لم انس أبدا، لقد واظب والدي و أجدادي على تذكيرنا بجذورنا جيلا بعد جيل، وحافظوا على ارتباطنا بأرض الاجداد التي لم نرها قط وربما لن نراها ابدا.

قال لي والدي نقلا عن آبائه وأجداده... انهم حين غادروا البحرين منذ عشرات السنين كانت البحرين تتعرض لإحدى الغزوات القاسية، ما دفعهم الى الهجرة أولا إلى بندر عباس في إيران، ثم من هناك هاجروا مرة أخرى إلى عمان حيث تنقلوا بين مطرح وصور، ولـــما لم يستقر بهم المقام...هاجروا مرة ثالثة إلى افريقيا، لكن جدي كان قد تزوج من احدى النساء الرومانيات في عمان وعندما وصل افريقيا مع غيره من العائلات البحرينية المهاجرة طلبا للأمن والاستقرار أنشأوا هناك قرية خاصة بهم.

كان ذلك في عهد السيطرة العمانية على أجزاء من افريقيا، وما لبث أهلنا أن كونوا مجتمعهم الخاص بهم... إذ شيدوا عددا من القلاع التي تحصنوا بها وجمعوها داخل الأسوار، ثم فرضوا نظاما اجتماعيا صارما، فلا أحد يتزوج من خارج الاسوار والقلاع، وهكذا بدأوا في التزاوج والتناسل والحفاظ على العادات والتقاليد. هل تعلم أن لدينا هناك في افريقيا مأتما وحسينيات ولدينا مساجدنا أيضا، وان عاداتنا وتقاليدنا لاتزال تمتد إلى عادات وتقاليد البحرين، بل إنني استطيع القول إن لهجتنا لاتزال كذلك...أولم تلاحظ اني أحادثك باللهجة البحرينية.

انتبه أحمد لذلك مؤنبا نفسه على اندماجه في الاستماع إلى القصة من دون أن يلاحظ أن روكي كانت قد استبدلت لغتها الإنجليزية المكتسبة بلغتها الأم العربية بلسان بحريني فصيح! اعتذر منها...وطلب أن تواصل الحديث.

أطلقت روكي لنفسها العنان... وبينما هي تغالب الدموع في عينيها لم تتمالك نفسها من أن تتنهد تلك التنهيدة الطويلة، كانت تنهيدة حزينة مكتنزة بالألم والحسرة والبكاء على أطلال لم ترها أبدا ... ماذا تريد أن تعرف يا أحمد ... لقد نبشت الماضي وقلبت المواجع ... دعني أختصر لك الحكاية ... حين جاء دورنا إلى الحياة ... كانت العوائل قد تكاثرت ولم يعد ممكنا أن نظل جميعا داخل تلك القلاع ... بل ان جيلنا تمرد قليلا على التقاليد، وخصوصا تلك المتعلقة بالزواج داخل الأسوار، وهكذا كان... بالنسبة لي تزوجت وأنا في السادسة عشرة من عمري، لقد كان زواجا مميزا، فالعريس كان رئيسا لوزراء المقاطعة التي أقطن فيها وبعد أن عشنا سويا فترة من الزمن وأنجبت منه ابنتي التي رأيتها معي انفصلنا لأسباب لا أريد أن أذكرها، وعندما قررت السفر للدراسة والتخصص في العلوم السياسية والاقتصاد كان حظي أن أحط رحالي في هذه البلاد.

هنا في هذه الأجواء البعيدة عن أي من البيئات التي أنتمي إليها في افريقيا وفي البحرين، صادفت رجلا اسكندنافيا، تعرف علي واقتربنا كثيرا فما كان منه إلا أن طلب يدي للزواج، ولما كان هذا الرجل مسيحيا فقد تعذر أن نقترن ببعضنا ... ولكنه قبل فترة أعلن اسلامه وقابل والدي الملا خليل بن حسن البحراني ... وقد عقدنا الزواج على كتاب الله وسنة رسوله ونحن اليوم نعيش في محبة وتفاهم.

بالمناسبة ... ما رأيك لو أعرفك على والدي ... إنه يأتي بين الفينة والأخرى ليزورنا، ومن محاسن الصدف انه هنا الآن ... غدا نلتقي على الغداء ما رأيك؟ استحسن أحمد الفكرة وافترقا، ولكن أحمد ظل يقلب الامور في كل اتجاه ويسأل نفسه:

هل استطيع ان افعل شيئا، ثم ما يلبث ان يجيب مادمت بعيدا عن وطني، كيف اقدم اليهم يد المساعدة! انا نفسي بحاجة الى من يساعدني ، مر الوقت ثقيلا على أحمد وطبعا على روكي أيضا.

وعندما حان وقت اللقاء قدمته الى والدها الملا خليل بن الحاج حسن البحراني ... كان لقاء مؤثرا احتضن فيه الملا خليل أحمد كأب يحتضن ابنه بعد طول غياب... تعانقا طويلا، أخذ الملا خليل يسأل أحمد عن البحرين وعن البساتين في منطقة توبلي وعن قرى البحرين بأسمائها وعوائلها، ولكنه عرج مرة اخرى على توبلي مركزا حديثه على السيد هاشم التوبلاني هذه المرة متسائلا عن ضريحه الذى كان محاطا بعدد كبير من القبور في المقبرة الرئيسية لمنطقة توبلي، مشيرا إلى أن أجداده مدفونين فيها أيضا، وانه لا يزال يقرأ لأرواحهم الفاتحة ولكن... من بعيد!

أصيب احمد بكثير من الدهشة وازدادت حيرته واعتراه شيء من الخجل وكثير من الحزن، فها هو وجها لوجه أمام قصة تاريخية لا ينقصها التشويق وعلامات الاستفهام، علامات الاستفهام التي لا يجد لكثير منها أية إجابة... لقد مضى على رحيله هو الآخر عن البحرين أكثر من عشرين عاما، وخلال هذه الفترة زار كثيرا من البلدان والتقى الكثير من المهاجرين والمغتربين من البحرين، ولكنه الآن أمام حال تختلف كليا عن كل ما شاهده وقابله، وبينما هو في خياله مسافر، و اذا بصوت الملا خليل بن حسن البحراني ينشد أبيات بن فايز مذكرا بفاجعة كربلاء.

وبينما راحت عيون الجميع تفيض دمعا، كان من غير الواضح هل كان البكاء على مأساة الامام الحسين الغريب عن وطنه و أهله أم انه كان على مأساة هذه الأسر البحرينية العريقة الغريبة عن وطنها وأهلها... أم هو التاريخ حين تتطابق فصوله وتتكرر مأساته... اندمج الجميع في طور بن فايز وحين توقف الملا خليل عن القراءة... كان أحمد يلملم قواه التي خارت مما عرفه وشاهده وسمعه وخصوصا حين أكد له الملا خليل بن حسن البحراني كل ما سبق أن ذكرته روكي... التي لم يكن اسمها سوى رقية بنت الملا خليل بن حسن بن ابراهيم التوبلاني البحراني.

ودع أحمد ذلك المشهد وقفل عائدا الى داره... وحين نقل تلك القصة الى زوجته وعياله بدا مشهد حزن آخر... بكى فيه الجميع... ليس على رقية او روكي فحسب فلقد اكتملت اضلاع مثلث الحزن الذى جمع بين كربلاء، افريقيا والبحرين... غربة جمعت الجميع وحزن سكنهم ووحد آلامهم وتطلعاتهم بالعودة الى بلادهم. أحد أفراد عائلة أحمد كان شديد التأثر من هول ما سمع، وقد انعكس ذلك عليه من خلال نوبة حزن وكآبة عالجها أحمد بكثير من الايمان والصبر والاقتداء بآل البيت وغربة الامام الحسين "ع"، ولكن افكار زوجة أحمد انغمست في قصة روكي حتى الاعماق، لقد تلبستها حالة روكي الى الدرجة التي أخذت تسأل نفسها: هل سيكون حالنا مثل حالها، ويصبح الوطن بالنسبة إلينا ذكرى أليمة وحزينة فقط؟ ما مصير أبنائنا وبناتنا؟ راحت توجه كل هذه الأسئلة وغيرها الى زوجها أحمد... وبينما راح هو يطمئنها ويهدئ من روعها، قائلا لها: إن ظروفنا تختلف عن ظروف روكي وعائلتها... فالزمن تغير والوضع الدولي اختلف.

ضم أحمد زوجته الى صدره طويلا ثم ربت على كتفيها قائلا: ألا تلاحظين اننا نربي ابناءنا على أمل العودة، ألسنا نقوم بتعويدهم على عادات أهلنا في البحرين، ونحاول ان نبعدهم عن أجواء الاغتراب؟ ألم نرفض فكرة الاندماج في هذا المجتمع، وقاومناها بكل ما أوتينا من قوة على رغم سيل الاغراءات والتسهيلات التي تعرض علينا صباح مساء؟ ألسنا على اتصال دائم بأهلنا في البحرين من خلال الهاتف والمراسلات؟ ألسنا نقوم باستقبال بعضا من الأهل والاصدقاء هنا وفي بلدان عربية واسلامية اخرى؟

مازالت زوجة أحمد شديدة التأثر والحزن... وكلما مر على القرب منها احد أبنائها... كانت تداري الدموع وتحاول ان تبدو رابطة الجأش... لقد مر وقت طويل قبل ان يتمكن أحمد من إعادة الامور الى نصابها مع زوجته... ولكنه حين عرج على غرفة ابنائه كان عليه ان يكرر كل ما قاله لزوجته لهم... لأنهم جميعا كانوا يعيشون حال القلق والخوف من مصير مجهول... ينتظرهم في عالم الغربة عن الوطن.

كفكف أحمد دموع عائلته، وعاد يمارس حياته المعتادة في بلاد الغربة إذ لابد له من العيش في انتظار بريق الامل الذى لايزال يدغدغ قلبه بالعودة الى بلاده البحرين، وكان يلتقى روكي على الدوام، ولكن حديثهم في كثير من الاحيان كان يقتصر على نظرات الحزن المتبادل بينهما على رغم أنه عرف زوجته وعياله على روكي وعائلتها، ونشأت علاقة اجتماعية بين الاسرتين تمثلت في بعض الزيارات وخصوصا في المناسبات الدينية والاعياد... ولكن طعم الاعياد في الغربة يكون دائما مرا وعلقما.

أما روكي وابوها الملا خليل فقد عادا الى المكان الذى حكم عليهما القدر ان يرحلا اليه... ولكن حياتهما بعد هذا اللقاء لم تعد كما كانت، ومرت السنون... ثقالا على قلب أحمد وعائلته وكانت ولاتزال أثقل وطأة على قلب روكي وعائلتها... وهي ستظل كذلك الى ان يحكم الله امرا كان مفعولا.

اما أحمد فقد استراح اخيرا في حضن الوطن إذ عاد الى البحرين مع الانفراج السياسي الذى دشنه عهد الملك حمد بن عيسى آل خليفة، وحين جاء واثيرت قضايا التجنيس تذكر أحمد قصة روكي... قصة البحرينيين في افريقيا... وتذكر كيف ودعته روكي وهي تقول: حين تعودون يا أحمد إلى البحرين ربما يعود لنا الأمل... في العودة... وحتى ذلك الوقت عليك أن تعلم... أنني ومثلي كثير ممن ينتمون إلى أرض البحرين الطيبة قد فقدنا الأمل في العودة!! نعم لقد فقدت الأمل في العودة إلى السيد هاشم التوبلاني!

فإذا عدت اذكرني ... واعمل على زراعة الأمل من جديد... افترق أحمد وروكي... كل في طريق، عاد أحمد إلى البحرين ... فماذا عن رقية ملا خليل بن حسن بن ابراهيم التوبلاني البحراني التي أصبح اسمها روكي... والتي لايزال يقتلها الحنين إلى العودة إلى جوار السيد هاشم التوبلاني.

صحيفة الوسط| 06-09-2003

التجنيس السياسي تداعيات وآثار

الكاتب : عبد الهادي المرهون

نسبة إلى تشكيل لجنة التحقيق البرلمانية في قضايا التجنيس في البحرين، فإن من المهم للسلطة التنفيذية وكافة المعنيين وفعاليات المجتمع أخذ المسؤولية المناطة بهذه اللجنة على محمل الجد، تبعاً لأهمية القضية التي نحن بصد التحقيق فيها. خاصة وان هذه القضية تتصل مباشرة بالعديد من الملفات الساخنة ذات الأبعاد السياسية في البحرين. ومن بينها ازدياد البطالة وتفاقم أعبائها وقضية التمييز بكل ما تمثله من ثقل اجتماعي ضاغط يجب النظر فيه بشكل سريع نتيجة الضيق الشعبي من بروز هذه المسألة التي نتج عنها المزيد من الفرقة والتشظي والتي لا نريدها في هذا الوطن. كذلك فإن العديد من التداعيات الاجتماعية ومنها قضايا الإسكان وتراكم طلبات المراجعين وزيادة عددها ترتبط مباشرة بقضية التجنيس وتزيد بدورها من معاناة الكثير من الأسر البحرينية نتيجة تراكم الطلبات سواء بالنسبة للقسائم أو للشقق أو المنازل، خاصة مع بروز ظاهرة منافسة المجنسين في الحصول على الخدمات وتوفر العديد من الشواهد الدامغة لدى المواطنين أنهم - المجنسين - مفضلين عليهم في الخدمات لأنهم يعملون في مواقع أمنية معينة كالجيش والشرطة والحرس الوطني فيما لا يحظى المواطنون بهذا الشرف ويحرمون منه.

ومن هنا فإن مهمة لجنة التحقيق التي أقرها مجلس النواب في دور الانعقاد الأول يجب أن ينظر لها المعنيين بكل الجدية. وهي مناسبة لدعوة زملائنا في اللجنة إلى تحمل كامل المسؤولية في طرق وفتح جميع الملفات سواء بالنسبة للفترة من ديسمبر 2002 حتى الآن أو حتى كامل الفترة الماضية منذ عام 1995 والتي تم فيها التجنيس على نطاق واسع. فنحن لن نتمكن من بحث مسألة التجنيس ونساعد على ضبط المشكلة بدون معرفة وفهم جذورها من الناحية الموضوعية، والمسببات والأعداد التي تم تجنيسها والغرض الذي تتم فيه ومن أجله على هذا النطاق الواسع في البحرين بالذات حيث تتجاوز نسبة الكثافة السكانية 1200 فرد في الكيلومتر مربع الواحد وهي من أعلى الدول في العالم في هذا المجال بعد قطاع غزة وعلى النقيض من كل الدعوات التي يطلقها باستمرار المسؤولين الحكوميين والباحثين الأكاديميين والكتاب والصحفيين - بدون وجه حق - التي يدعون فيها الأسر البحرينية للتوقف عن الإنجاب تحت ذريعة الحيلولة دون إضافة أعباء جديدة على التنمية الاقتصادية واستنزاف الموارد الوطنية في حين أن الحكومة تتوسع في عمليات التجنيس بالآلاف.

كما أنه من الضروري بحث المخاطر المحدقة بهوية الوطن والمواطن وسبل رزقة ومستقبل أجياله، ومن المهم في البحرين الاستفادة من تجارب الدول التي استمرأت تجنيس الأجانب، ومثال ذلك ما جرى في العراق في سبعينات القرن الماضي، ولبنان في الثمانينات وكلا البلدين الشقيقين تم فيهما التجنيس لاسباب سياسية إضافة بعض الدول الأخرى التي انتهجت ذات الأسلوب، وهي خير شاهد على ما يحدثه التغيير الديموغرافي القسري والسياسي من مآسي في الأوطان مما يحدونا إلى عدم التعويل على أنماط من التفكير الحالم الذي يُفضي بنا إلى طرق مسدودة وخطرة، وعليه فلا يمكننا أن نشرع قوانين لفسيفساء مصطنعة بقوة الذراع والأهواء، فالناس والمجتمعات ليست معادن فلزية أو مواد كيميائية أو ألوان طبيعية يمكن صهرها وإذابة عناصرها وقلب حابلها على نابلها، بل إن ذلك قد يُفسد الجزء والكل الذي سيؤدي لا محالة إلى حالة من الانشطار والتشطير المجتمعي والقِيَمي والعرفي لا يهدأ أواره أبداً، لأن البشر لهم ما يميزهم عن الأشياء الأخرى من روح وأحاسيس وانتماءات ترابية متجذره واعتزاز سحيق بتراثه الروحي الوطني الحي، كما أنه يعيش مناخ يتفهم معتقدة وملامح كثيرة في شخصيته وخصوصياته المتفرده، لذا فإنه لن يستطيع أن يتقبل أوزاناً زائدة عن حاجته الاقتصادية والطبيعية بل قد يعتبر من يتطفل عليه بتقمص مواطنيته بأنه كالمومياء التاريخية تقيم حواجز اجتماعية بين فئات الأمة أو أمماً بين أمة.

وفي أتون ذلك المعترك من التناقضات والإشكاليات فإن على السلطة التنفيذية وعلى الخصوص إدارة الهجرة والجوازات المعنية بهذا الموضوع أن تبدي استجابة وتعاوناً شفافاً في التعامل مع هذا الملف الحساس والمصيري وأن لا تضع أمام لجنة التحقيق البرلمانية العراقيل القانونية ولا الإدارية، فنحن جميعاً هدفنا الأسمى هو مصلحة الوطن قبل كل شيء. منطلقين في

ذلك من مخاوف مرتبطة بمستقبل وحاضر هذا الوطن المعطاء، ويجب أن لا يشكل عمل لجنة التحقيق في التجنيس مخاوف لدى السلطة التنفيذية أو حتى بعض النواب. بل يتعين النظر إليها بمفهوم التعاون الإيجابي الملموس الذي يقضي إلى حلحلة الملفات العالقة. لأن بقاء هذه الملفات مفتوحة باستمرار ليس في مصلحة الوطن ولا المواطن.

ويبدوا واضحاً الآن بعد مرور سنوات أن عملية التجنيس التي تمت في الأعوام السابقة لعلاج آثار سياسية وإعادة ترتيب الوضع الديموغرافي ليست هي الحل. بل إن انعكاساتها بدأت تظهر بوضوح ويعاني منها الجميع في هذا الوطن أينما كانوا أو قطنو. وكان ذلك الإخفاق في التوصيف لحجم ونوعية المشاكل والهموم من قبل أطراف في الحكومة قد خلط الأوراق مرة أخرى، وأصاب سلم الأولويات في رشده وجزء المجزئ، وبات الاحتكام إلى آراء ذوي الحجا خيانة، ونصح الغيورين لصانعي القرار تطفلاً، كما أن من الضروري أن لا نجعل من الجنسية البحرينية موضعاً للمساومة الرخيصة بحيث تمنح لمعالجة إشكالات سياسية داخلية دونما دراسة للآثار السلبية والتداعيات المترتبة عليها. لأن ذلك التجنيس تسبب في خلق مجتمع متمايز وغير مترابط تتغير فيه سمات الهوية الوطنية لأبناء البلد. وأبلغ دليل على ذلك ما حدث في بعض مناطق البحرين التي يقطن فيها المجنسين من توتر بلغ حد الصدام فيما بينهم تم تناوله في وسائل الإعلام.

وفي الحقيقة إن استمرار الاعتماد على توظيف العسكريين الأجانب في السلك العسكري على الخصوص "الداخلية، الدفاع، الحرس الوطني" أصبح ظاهرة ترصدها حتى المنظمات الدولية من حيث كونها مظهراً من مظاهر التمييز لكون المواطن لا يمنح هذا الحق الذي يملكه الأجانب ويحرم منه إبن الوطن، علاوة على ما يثيره من تساؤل عن تطبيق الحق الدستوري في المادة (30) من دستور مملكة البحرين التي تنص على أن الدفاع عن الوطن واجب مقدس على كل مواطن. فأين هذا الواجب؟ ولماذا لا يتاح لكل المواطنين؟ إن الوحدة الوطنية تبقي هي المطلب والغاية الرفيعة والسامية لأبناء المملكة جميعاً فهي الضامن الوحيد لتقدم وتطور وطننا العزيز.

ولذلك فعلينا صيانة وحدتنا ووطننا. فإن رقعة وطننا الصغير والنسبة الكبيرة التي يشغلها المواطنين والقاطنين قياساً بمساحته والتي تبلغ أكثر من 1200 فرد في الكيلو متر المربع قد جعلت البحرين من بين أكثر الدول اكتظاظاً بالسكان في جميع أنحاء أنحاء العالم. مما يضعنا في تناقض بين ما يدعوا له بعض المسؤولين من ضرورة ضبط الأسرة والنسل بدواعي إتاحة فرصة أكبر للنمو الاقتصادي والحفاظ على مستوى الدخل وجودة الخدمات ومن جهة مقابلة التوسع في استقدام وتجنيس الأجانب بدواعي سياسية وديموغرافية مما يزيد أعباء التنمية ويضعف من مستوى وجودة الخدمات، خاصة وأنهم - المجنسين - لا يمثلون حاجة اجتماعية أو علمية ملحة، بل يشكلون عبئ على المجتمع لأنهم يستفيدون من جميع المزايا والخدمات ولا يضيفون له شيئاً ذو قيمة، لعدم امتلاك معظمهم المؤهلات العلمية والخبرات التي تجعل منهم منتجين ويسهمون في تقدم وبناء هذه المملكة.

إن شعب البحرين أصيل لا ينكر من أسهم في خدمة هذا الوطن بما يملك من شعور إنساني فياض وبما يملك من خصال الكرم العربي الأصيل. لذلك فإن التجنيس ضمن القانون لن يثير الريبة. فالعربي خاصة المؤهل والذي يملك الكفاءة وتنطبق عليه شروط التجنيس التي أقرها القانون له الحق في الجنسية إذا عاش في البحرين 15 عاماً وللأجانب إذا مكثوا 25 عاماً وذلك لا ينطبق على السواد الأعظم منهم، لفقدانهم واحد من أهم الشروط القانونية الأساسية وهو ضرورة إجادتهم للغة الوطن وهي العربية بكل تأكيد. لكننا ضد التجنيس لاعتبارات سياسية أو ديموغرافية من شأنها الإخلال بالوحدة الوطنية والإسهام في تقليل فرص وحقوق المواطن الاقتصادية وإقلاق أمنه السياسي والاجتماعي.

إن الرغبة التي تقدمنا بها لتشكيل لجنة تحقيق برلمانية في التجنيس ستضعنا جميعاً أمام مسؤولياتنا الوطنية للتأكيد على جديتنا في كيفية التعامل مع هذا الملف الذي يرتبط بالحفاظ على الهوية الوطنية، ومن هذا المنطلق أدعو السلطة التنفيذية لإبداء كل التعاون مع اللجنة للوصول إلى حقيقة هذا الملف الذي كان سبباً مباشراً في زيادة أرقام البطالة وارتفاع معدلات الجرائم واكتظاظ المدارس وتهديد أمن المجتمع، على أن حل هذه المعضلة يبقى مسؤولية الجميع وليس النواب لوحدهم، أو

لجنة التجنيس لوحدها، وإنما يتطلب تضافر جهود كافة المؤسسات - وفي طليعتهم السلطة التنفيذية - المعنية والمختصة إضافة إلى المجتمع المدني والفاعليات السياسية لكي تؤطر جهودها في بوتقة واحدة يكون هدفها الأول والأخير المصلحة الوطنية العليا.

2003-11-06

ملف ملغوم يخشى منه الحاكم والمحكوم
التجنيس السياسي في البحرين

الكاتب : مجلة المشاهد السياسي

المشاهد السياسي

لا توجد هناك أعراف نهائية فيما يتعلق ببناء الدول وحضارات الشعوب، فالتشكّل الحضاري ينشأ نتيجة عوامل متشابكة تُسهم بمجموعها في خلق الهوية الثقافية والوطنية للدولة. إلا أنّ ذلك لا يمكنه أن يتم بشكل طبيعي إلا من خلال التوافق السلمي بين شركاء الأرض. وغياب ذلك يعني الصراع والمؤامرات المضادة. فكيف يتأسّس التوافق بين شركاء الوطن؟

لا يتحقق ذلك إلا من خلال ثقة متبادلة، وأرضية من الحوار الوطني الصريح. ولعلّ مشكلة السلطة في البحرين تكمن في تعدّيها على هذه الركيزة، وتورّطها في سياساتٍ تكشف عن تشكيكها في الولاء الوطني لمواطنيها وارتباطهم بالأرض. وسيبدو مخيفاً أكثر حينما نجد أن السلطة عمِدت إلى اتباع سياساتٍ تتناقض مع الحرص على وطنية البحرين، وعلى مستقبلها الثقافي والسياسي، وهو ما يبعث على الدهشة والاستغراب، خاصة بعد أنْ أعلنت السلطة قبولها بالتحاور مع طموحات الشعب واستجابة للخيار السلمي وشعار الإصلاح السياسي!

ويتندر الكثير من المعارضين البحرينيين اليوم بان الفرق بين مملكة والت ديزني ومملكة البحرينيين يكمن في ان الاولى حقيقية وتستند الى نظام متقن وواقعي ومشروع حضاري والثانية مجرد وهم وخيال واطغاث احلام من قبل من يسيرونها.

ويقال في البحرين الان انه قد يتوقف البعض عند انقلاب السلطة على دستور 73، ومخالفة التعهّدات المكتوبة والشفهية وما تضمنته >ورقة الميثاق< باعتباره العلامة الأبرز على التعدّي الرسمي المُشار إليه. إلا أنّ هذا الانقلاب يُشكّل مؤشراً على واقع التعدّي السلطوي وليس علامة نهائية! فهناك أطراف قوية في السلطة لم تكن راغبة في تسريع عجلة الإصلاح السياسي، وتعاطتْ مع الموضوع من منظور مصلحي واضطراري.

ولهذا خلتْ كلّ مبادرات السلطة من الجدية والرغبة الحقيقية في الإصلاح الكامل، وظلتْ متمسكة بالخطوات التجزيئية التي لا تعالج لبّ الأزمات التي عانى منها الناس خلال الفترات السابقة. وقد كانتْ إرادة الإصلاح الحقيقي لدى قِوى المعارضة سبباً في تساهلها مع التلكؤ الرسمي، واعتمادها لغة مهذّبة جداً في وصف سياسات السلطة التراجعية والتخريبية. ولكن ذلك لم يكن بمقدوره أنْ يحجب حقيقة الأمور في الواقع، فالسلطة كانت تُعبّر عن استخفاف واضح بشعارات الإصلاح، ولم توفّر يوماً ما المقدمات الجادة التي يتطلبها نقل هذه الشعارات إلى حيز التطبيق. وكان الانقلاب الدستوري في شباط (فبراير) 2002 مؤشراً على ذلك، وأشار الجميع إلى ضرورة تمحيص خطاب السلطة وسياساتها جيداً، للوقوف عند بقية المؤشرات الأخطر. وفي مقدمتها مشروع >التجنيس السياسي<.

وفي نظر الناشطين البحرينيين في مجال حقوق الانسان والتشبث بالعدالة الاجتماعية فان مفهوم >التجنيس السياسي< قد ينعكس سلبا وخطرا على المجتمع في أكثر من مجال. فخلال المراحل السابقة، كانت علاقة التجاذب بين السلطة والمعارضة تعبر عن شعور متبادل بعدم التوافق والانسجام. فالسلطة كانت ترفض الاعتراف بأخطائها، وتترفّع عن الجلوس إلى جانب المعارضة والتحاور معها بل تعتبر ذلك عيباً ونيلاً من سيادتها وهيبتها. بينما كانت المعارضة، بكلِّ تقاسيمها، تصرُّ على تغيير الواقع السياسي في البلاد، والرجوع إلى مكتسبات دستور 73 كحد أدنى. ومن ذلك كان يتضح أنّ محور التجاذب بين الطرفين؛ هو الإصلاحُ السياسي.

كان الواقع الشعبي يمثّل القاعدة الأساسية للمعارضة وهي تُحرِّك شعارها في ضرورة إصلاح السلطة السياسية في

البحرين. وبفضل العطاءات الشعبية تمكّنت قِوى المعارضة من تحقيق مصداقيتها الكاملة، وأصبحتْ السلطة تواجه مأزقاً سيكولوجيا وسياسياً نتيجة السند الشعبي القوي لمطالبات الإصلاح السياسي. وفي حين كانت جدية الدخول في مرحلة >الإصلاح< تفترض الإذعان لهذا الواقع، والتراضي عليه، نجد أنّ السلطة ــ فيما يؤكد تهافت شعاراتها الإصلاحية ــ ناورتْ على تلك الحقيقة، وأعدت عدتها للالتفاف على المحور العددي الشعبي، وذلك من خلال إدخال مجموعات سكانية مستجلبة من الخارج، يكون ولاؤها للسلطة أساساً وحيداً لمنحها الجنسية البحرينية، وبالتالي إشراكها في إدارة المجتمع السياسي والاجتماعي والثقافي البحريني.

عناوين

ويتفق المعارضون البحرينيون الشيعة والسنة على ان الأجهزة الرسمية استعملت سلطتها لمنح الجنسية لأقوام لا يهمهم أن يُستعملوا لتنفيذ مخطط التغيير في الديموغرافيا السياسية في البلاد. ومن الواضح أنّ هذا المخطّط تتداخل فيه العناوين التالية:

ــ تغيير التركيبة السكانية (الاتجاهات والثقافات) ــ إحداث الخلل في التوزيع العددي للسكان.

ــ تنويع مداخل الطائفية السياسية.

ــ خنق القنوات الثقافية والاجتماعية والسياسية التي تكوِّن الهوية الوطنية للبحرين. ولكي تتحقق أهداف هذا المخطط، فإنّ الوقود البشري المجنس المستخدم للتنفيذ يُراعى أن يكون مستورداً من مناطق ودول معينة، تكون السلطة قد خبُرت إخضاعه لمشاريعها التخريبية، أمنياً وسياسياً، وكوّنت معه تاريخاً طويلاً من التطويع للأوامر وسياسات القمع. وبحكم التكوين البدوي لهؤلاء المستجلبين للاستيطان ومحدودية خلفياتهم الثقافية والإبداعية؛ فإنّ تجييرهم من قِبل السلطة يكون أسرع وأكثر يُسراً . كما جرى التركيز على توطين هذه المجموعات البشرية المستجلبة في مستوطنات ثابتة ومتنقلة لتؤدي الغرض التخريبي المستقبلي بنحو كامل. وكذلك فإنّ هناك انتباهاً إلى توزيع مواقع التواجد الوظيفي للمستوطنين الجُدد، فإلى جانب تركّزهم في وزارات الدفاع والداخلية والمؤسسات الحكومية الحسّاسة، فإنّ تواجدهم المهني والوظيفي بدأ يتسع ليشمل المهن العامة والخاصة، وهو ما يُشير إلى طابع التغلغل السريع داخل البناء الاجتماعي والاقتصادي في البحرين، مع ما يترتب على ذلك من انعكاسات ثقافية واقتصادية في غير صالح المواطنين.

وفي الإجمال فإنّ هذه الاستهدافات المنظّمة في التخريب السكاني، تجتمع لتأدية الغرض السياسي الاستراتيجي، وبالتلاعب بالمسار السياسي القادم بما يتلاقى مع طموح السلطة في الاستفراد بالحكم واحتكار القرار السياسي، وتقليل الأثر الشعبي في توجيه معادلات القِوى المُعارضة في الداخل.

إيهام

ولا يستبعد البحرينيون في دراستهم لاسباب هذا التوجه الحكومي، البُعد الانتخابي في جريمة التجنيس السياسي. وفي هذا يقولون ان السلطة حاولت باستمرار إيهام المراقب والمهتم بشؤون المنطقة أنّ عدد الشيعة ليس أكثر من عدد السنة. وهي التي تدار بعقلية رئيس الوزراء الذي كان يضيف عدداً من السنة في الحصة المعينة للمجلس السابق الذي حل في سنة 1975 ليبدو أنّ الطائفتين متساويتان تماماً في العدد، ولم يغب عن رأسه المخاوف بأنّ التركيبة الديموغرافية في بلد دكتاتوري وطائفي قد تغير موازين القوى. هذه المخاوف التي غذتها الدوائر الأجنبية والعناصر الخارجية التي أرادت التمسك بمواقعها، وخاصة في أجهزة الأمن، انعكست سلباً على حقوق المواطنين، وانعكست سلباً على مسألة التجنيس من أجل تحقيق تساوٍ ظاهري للطائفتين اللتين يتشكل منهما شعب البحرين في حالة إجراء أية انتخابات، وتم على ضوء هذا التخوف تجنيس عشرات الآلاف من أبناء السنة عرباً وغيرَ عربٍ لاستخدامهم وقوداً في العملية الانتخابية واستغلال أصواتهم في بيان التركيبة السكانية غير الحقيقية التي يتألف منها شعب البحرين وشل المجلس تماماً من أي معارضة شعبية إضافة إلى تفريغه من أي عمق ديمقراطي.

وفي منتصف السنة (الماضية) ومخافة ألا تتمكن السلطة من الاستمرار بالتجنيس، بنفس الوتيرة السابقة، بعد تشكيل المجلس المعين نصفه تمّ تجنيس أعداد كبيرة جماعات وفرادى. واعترف موظف في دائرة الهجرة والجوازات في لقاء نظمته جمعية الصحفيين البحرينية في شهر تموز (يوليو) 2002 بتجنيس ستة آلاف شخص فقط من 24 دولة مختلفة ولعله يشير إلى من تم تجنيسهم في الشهر الأخير.

وسابقا، منعت السلطة أعضاء لجنة تفعيل الميثاق الذين عينتهم من الخوض في موضوع التجنيس واستمرت في مشروعها دون هوادة، ثم غيرت قانون الجنسية ليتمكن المجنسون الخليجيون من التصويت وهم في بلدانهم، ورفعت السلطة القانون الذي يمنع المجنسين من التصويت حيث ينص على عدم أحقيتهم في المشاركة السياسية بالترشيح والتصويت قبل انقضاء عشر سنوات على منحهم الجنسية، بموجب قانون الجنسية البحريني لعام 1963، وسمح للعسكريين بالمشاركة في الدورة الثانية للانتخابات البلدية وهو ما كان مخالفاً للقانون سابقاً ثم أجبروا على التصويت وألزموا بالضغط على ذويهم كذلك في الانتخابات شبه البرلمانية في تشرين الاول (أكتوبر) 2002 ووضعت مواد دستورية تعطي شرعية للتجنيس وعدم قدرة على سحب جنسياتهم غير القانونية (مادة 17 وثيقة 2002)، ووزعت الدوائر الانتخابية في الانتخابات البلدية وشبه البرلمانية بشكل طائفي وعنصري بحت.

وقد أدت هذه الإجراءات إلى تقليص عدد ممثلي المجالس البلدية من الشيعة وازدياد عدد السنة وهو لا يمثل النسبة الحقيقية لأعداد الطائفتين بل يشير إلى مقدار التلاعب والتآمر الذي قام به النظام، وهو ما اعتبرته السلطة أحد الأهداف الرئيسية التي تحققت من مشروعها في تحجيم الطائفة الشيعية وتقليل عدد نوابها في المجلس فحصل أبناء الشيعة فقط على 23 مقعدا من أصل 40 وهم الذين يمثلون أكثر من 70% من عدد السكان قبل عمليات التجنيس حسب مصادر مختلفة.

نوايا

وعند الرصد التاريخي لظاهرة التجنيس السياسي، يتضح انه و في بداية تسعينيات القرن الماضي سرتْ شائعاتٌ تتحدث عن وجود مخطط لتجنيس 10 آلاف من بدو السعودية، وهم المتواجدون في أطراف المنطقة الشرقية منها وبين الرياض، وهم ينتمون إلى قبيلة الدواسر. وبحسب الرواية فإنّ السلطة لم توفق لإغراء هؤلاء وإقناعهم بالقدوم إلى البحرين. كان ذلك بين عامي 1990 ــ 1991 وبين عامي 93 ــ 94 برزت المؤشرات القوية على استقدام وتجنيس مواطنين من سورية، وإشراكهم في الخدمات التي يتمتع بها المواطنون. وظهرت في هذه الفترة تبرمات في مناطق مختلفة من البحرين (مدينة حمد، وقرى جو وعسكر)، تشكو من الإزعاج الخدمي والاجتماعي الذي مثله استقدام هؤلاء، ووصلت بعض التبرمات إلى حدّ رفع شكاوى احتجاجية إلى السلطة.

وفي سنة 96 ــ 97 بدأت تتبلور المسألة إلى حدود الظاهرة العامة، وأخذت عملية التجنيس المنظم تتوسّع لا سيما من صحارى سورية والأردن. وفي هذا التاريخ وصلت رسالة من وزارة الخارجية البريطانية إلى >اللورد إيفبري<، نائب رئيس لجنة حقوق الإنسان في مجلس اللوردات البريطاني، تُقدِّر أعداد المجنَسين بـــ 8 آلاف وبأنهم يعملون أساساً في وزارة الدفاع وبنسبة أقل في وزارة الداخلية.

وبعد الدخول في المرحلة الجديدة وطرح وثيقة >ميثاق العمل الوطني< استمرت الأخبار والتسريبات حول هذا الموضوع بلا توقف. ففي هذه الفترة بدأت أكبر عملية تجنيس للمستقدمين في الفترة بين 94 ــ 98، والذين تمّ استيرادهم للعمل في الدفاع والداخلية. إلا أنّ عملية الاستقدام في هذه المرحلة لم تتوقف نهائياً، فهناك مؤشرات متعددة تشير إلى استجلاب عددٍ من البلوش والعرب للعمل في قوّة الدفاع، وبأن دائرة الهجرة والجوازات سلّمتهم جنسية البلد ومنحتهم الجوازات البحرينية.

وقد تركزَ الأمرُ على الجنسيات الأردنية واليمنية وبعدها البلوشية الباكستانية. كذلك فإن هناك حركة ناشطة لتجنيس أعداد

كبيرة من المدرسين المصريين والأردنيين وغيرهم.

وما يُثير القلق أكثر في هذه الحالات، هو أنّ أعداداً كبيرة من الذين يتم الإتيان بهم للعمل في وزارة الدفاع والداخلية، يجري التعاطي معهم على أنهم أتوا إلى البحرين للتواجد فيها والحصول على الجنسية، فتُخلق الأرضية المناسبة لذلك ويحصلون عليها.

ويُضاف إلى ذلك ما يُطرح عن وجود مكاتب في الخارج تُسهِّل إجراءات الحصول على الجنسية، كما هو الحال مع عوائل معينة في المنطقة الشرقية، حيث تُيسرُ لهم أمور التجنُس متى أرادوا ذلك. وفي هذا السياق نفسه تتوجّه الأخبار إلى قبيلة الدواسر والتي تُمنح خصوصيات معينة من قِبل السلطة في موضوع التجنيس بدعوى أنها عاشت فترة من الزمن في البحرين. وهو منطق لو صحَ فلا بد من القياس عليه بالنسبة إلى العائلات والقبائل التي تعيش في البصرة والمحمّرة والإحساء والتي كان لها يوماً ما تواجدٌ في البحرين. ولا يخفى على أحد أن فتح الباب على مصراعيه، وفق هذا المنطق، سوف يجعل البحرين فائضة بالمجموعات السكانية بشكل لا يُتصور. وفي كل الأحوال فإنّ تساؤلاً لا بد من أن يُطرح بخصوص واقع التجنيس في منطقة الدواسر، حيث استخدمت وسائل مختلفة لإدارة عملية التجنيس السياسي، وبأرقام مخيفة جداً، تتراوح بين 10 آلاف إلى 100 ألف.

نقطة ضوء هامة

ويؤكد البحرينيون ان مشروع السلطة القائم حالياً على هز المجتمع السياسي البحريني وتفكيكه على المدى المستقبلي، ينبني على استقدام كتل بشرية تحمي احتكارية السلطة وتُشتّت اتجاهات الفعل الشعبي المعارض. ولتأدية هذا الدور فإن المهمة منوطةٌ تحديداً بالمجموعات المستقدمة من سورية والأردن واليمن وبعض القبائل العربية. وبالتالي فإنّ التنديد الشعبي بمُخطط التجنيس المنظّم لا علاقة له بالحقوق الطبيعية لما يُعرف بـــ>البدون< الذين وُلِدوا في البحرين ومثّلوا قيمة تاريخية وثقافية لا تنفصل عن تاريخ البحرين الثقافي.

إنّ التجنيس الممنهج للتخريب السياسي القادم، إضافة إلى تعديه على الاعتبارات القانونية وتجاوزه للأخلاقية الوطنية، يفتح المجال واسعاً للتداعيات الخطيرة للكانتونات الاستيطانية، بما فيها الأضرار الثقافية والاجتماعية.

الإبادة الثقافية

وتهدف جريمة إبادة الجنس البشري Genocide إلى قتل الجماعات أو المجموعة البشرية بوسائل مختلفة، وتعتبر من الأعمال الخطيرة التي تهدد أمن وسلامة المجتمع لأنها تؤدي إلى إبادة أو اضطهاد كائنات إنسانية كلياً أو جزئياً بسبب طبيعتهم الوطنية أو العرقية أو السلالية أو الدينية. وهي ترتكب بصورة عمدية ولا تنحصر آثارها على الوضع الداخلي للدولة التي تقع في نطاق حدودها الإقليمية وإنما تمتد حتى إلى الأسرة الدولية بسبب أثارها الشاملة. وهي ليست من الجرائم السياسية و إنما تعد من الجرائم العمدية العادية حتى وان ارتكبت بباعث سياسي.

ومما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان وجريمة إبادة الجنس البشري سياسة الاضطهاد الطائفي، والتمييز والتحقير لأسباب ثقافية واجتماعية.

تحديد مفهوم جريمة إبادة الجنس البشري:

نصت اتفاقية منع إبادة الأجناس البشرية والمعاقبة عليها لعام 1946 على أحكام الجريمة المذكورة، فالإبادة يقصد بها التدمير المتعمد للجماعات القومية أو العرقية أو الدينية أو الإثنية، ويراد بكلمة أو مصطلح genocide في اللغة اللاتينية (قتل الجماعة)، فقد اقترن اسم وشيوع مصطلح جريمة الإبادة مع النازية أولاً حيث جرى قتل ملايين البشر بسبب دينهم أو أصلهم العرقي واعتبرت الجريمة من نمط الجرائم ضد الإنسانية حتى ولو لم تكن الجريمة إخلالاً بالقانون الداخلي للأنظمة المنفذة

لها.

ولاشك في أن ارتكاب الأفعال بقصد التدمير الكلي أو الجزئي لجماعات قومية أو إثنية أو عنصرية أو دينية، يقع من خلال صور متعددة وسواء أكانت الجريمة بصورة مباشرة أم التحريض عليها أم بالتآمر على ارتكابها، وسواء كان ذلك أثناء السلم أم الحرب. فقد جاء في المادة الثانية من الاتفاقية ما يلي : >في هذه الاتفاقية تعني الإبادة الجماعية أياً من الأفعال التالية : المرتكبة عن قصد التدمير الكلي أو الجزئي لجماعة قومية أو إثنية أو عنصرية أو دينية، بصفتها هذه: 1ــ قتل أعضاء من الجماعة 2 ــ إلحاق أذى جسدي أو روحي خطير بأعضاء من الجماعة 3ــ إخضاع الجماعة عمداً لظروف معيشية يراد بها تدميرها المادي كليا أو جزئيا 4 ــ فرض تدابير تستهدف الحيلولة دون إنجاب الأطفال داخل الجماعة 5 ــ نقل أطفال من الجماعة عنوة إلى جماعة أخرى<. وهذه الأفعال الإجرامية يعاقب عليها القانون سواء من خلال الإبادة الفعلية أو بالتآمر على ارتكاب الإبادة الجماعية أو التحريض المباشر والعلني على ارتكابها أو في محاولة ارتكابها أو الاشتراك فيها ويتعرض للمسؤولية القانونية أيُ شخص كان حتى ولو كان مسؤولاً دستورياً أو موظفين عامين أو أفراداً. كما أن هذه الجريمة لا تسقط بمرور الزمان.

ويتضح من ذلك أن قتل الجماعات يحصل بطرق أو وسائل مختلفة منها: ــ النوع الأول :الإبادة الجسدية وهو يتمثل في قتل الجماعات بالغازات السامة أو الإعدام أو الدفن وهم أحياء أو القصف بالطائرات أو الصواريخ أو بأي وسيلة أخرى تزهق الأرواح.

بايولوجية

ــ النوع الثاني: الابادة البايولوجية وتتمثل بطرق تعقيم الرجال أو إجهاض النساء وبوسائل مختلفة بهدف القضاء على العنصر البشري. (الفقرة د ــ من المادة الثانية) من اتفاقية منع إبادة الأجناس والمعاقبة عليها.

ــ النوع الثالث:الإبادة الثقافية وتتمثل في تحريم التحدث باللغة الوطنية والاعتداء على الثقافة القومية والوطنية.(الفقرة ج من المادة الثانية من الاتفاقية).

غير أن الأسرة الدولية لم تتجه بعد إلى اعتبار هذا النوع من الإبادة جدياً وخطيراً ويؤدي إلى الفناء على الرغم من أن هذا النوع من الإبادة هو إبادة معنوية تدمر البشر وهي يؤدي إلى الصهر والإذابة والتدمير وهو عمل غير مشروع.

كما ان الإبادة الثقافية تشمل التجنيس السياسي والاستثنائي نموذجاً. وفي التجربة المحلية في البحرين، يمكن اعتبار التجنيس الاستثنائي، وخاصة في شكله السياسي، نموذجاً واضحاً على مفهوم الإبادة الثقافية. فإدخال أعداد كبيرة من المجموعات السكانية الغريبة، وبشكل عمدٍ مقصود، ومن غير مراعاة للتوازنات الثقافية والاجتماعية والسياسية القائمة؛ هو تهديد جديّ بالتشكيل الثقافي للبحرين، ولهوية الشعب الوطنية.

ومن الواضح أنّ الاعتبار السياسي الذي يدفع السلطة إلى القيام بهذا الخطوة، لا يُغفل العنصر الإبادي والتدميري. فالمخطط السياسي في عملية التجنيس لا يكتمل إلا مع إحداث تغييرات مقصودة في البناء الثقافي والاجتماعي للواقع البحريني، والسبب في ذلك أن هذا البناء هو المعني بالدرجة الأولى في إنتاج اتجاهات الرأي العام، وفي تشكيل الرؤى السياسية، وبالتالي فإنّ التجنيس السياسي ناظر في طريقه العملي إلى التركيب الثقافي والاجتماعي القائم، ويستهدف في المقدمة والمؤخرة خلخلة هذا التركيب وتمييعه إلى درجة الذوبان. ومن هنا نلحظ الوجه الإبادي الثقافي لانعكاسات التجنيس المنظم لأهداف سياسية.

ملف مغلق

وفي قراءتهم لما يمكن ان يعرف بالتجنيس السياسي وتهديد الإصلاح السياسي، ينظر البحرينيون الى الامر من زاوية ان التوجّه إلى اعتبار >التجنيس السياسي< ملفاً ملغوماً يستدعي المعالجة الحاسمة، لا يستبطن خروجاً على أسس المشروع الإصلاحي الذي تؤمن به قِوى المعارضة، بل إنه يتضمنُ دعوة حثيثة لحمايته وتحصينه من الساعين إلى إفشاله وإيصاله إلى طريق مسدود. فهذا المشروع سيكون معرضاً للانحلال التدريجي، نظراً للتسيب الذي سيتعرّض له المجتمع السياسي، وما سينشأ من مصادر تهديد مستقبلية لبُنى المجتمع الطبيعية ولتكويناته الثقافية، وهو ما من شأنه أنْ يؤثر على الثقافة السياسية واتجاهات الفعل الاجتماعي والوطني بما يتعارض مع مفاهيم الإصلاح وقواعده الأساسية.

ولا تستند هذه الرؤية على مخاوف مصطنعة أو >فوبيا المؤامرة<، كما أنها بالتأكيد خالية من أي اشتغال طائفي بغيض. فالشواهد اليومية التي تدور فصولها على أرض الواقع، وبعض التجارب الشبيهة في دول أخرى (لبنان مثلاً).. تؤكّد حقيقة الخطر السياسي والثقافي المُقبل إنْ لم تُرسم خطة معالجة جادة لحالات التجنيس السياسي، والتي ثبُتَ أنها لعِبت دوراً واضحاً في التوازنات السياسية والانتخابية.

ولذلك فإنّ على الأصوات التي بدأت ترتفع مؤخراً، أن تُدرك جيداً أنّ الخطابات التأليبية والنفخ في الكلمات والشعارات الجميلة، لن تُخفي من واقع الأمور. والأخوة المجنسون الذين كانوا مواداً أولية للتجنيس السياسي والأمني، عليهم أيضاً أن يعوا ذلك جيداً، فالإنشائية المصكوكة بالجمل المتزلفة والتبريرية لن تُجدي في إقناعنا بأن منْ استُقدِم عمداً للوطن ومُنح جنسيته لأداء أدوار تتنافى مع القانون والأخلاقيات، يمكن أن يتحوّل إلى مواطن صالح يدافع عن متطلبات المواطنة الحقة. وإذا كان ولا بد، فإنّ على هؤلاء المتباكين والمنتفعين من خرق القوانين، أن يتذكروا >الممارسة الوطنية والأخلاقية!!< التي اضطلع بها >المجنسون أمنياً< خلال الحقبة السوداء السابقة بحقّ أبناء الشعب في غياهب المعتقلات وغرف التحقيق، وكيف كانوا يُمعنون في التعذيب والإنتهاكات أثناء مداهمة بيوت المواطنين وقمع المسيرات السلمية. فهل أصبح هؤلاء >مواطنين صالحين< فجأة وبقرار فوقي؟ وهل المواطنة الصالحة تنشأ بين ليلةٍ وضحاها وتبعاً لتبدلات الولاء السياسي وتغيّر المراحل؟! إنّ إلحاحنا على إيقاف أنماط التجنيس السياسي والأمني، وكل أنواع التجنيس المنظم خارج إطار القانون، يستهدف الحفاظ على حقيقة المواطنة البحرينية والانتماء الخالص لهذا الوطن. ورؤيتنا في هذا المجال تشددُ على ضرورة أن تضع الحكومة خطة معالجة لكلّ الحالات التي ينطبق عليها هذه اللون غير القانوني من منح الجنسية. والجعجعة التي تُحاول جاهدة تلبيس هذا الإلحاح طوابع سياسية واستهدافات متخيلة، إما أنها تجد نفسها معنية بالأمر وتشعرُ بأن الدائرة تحيق بها، أو أنها لا تملك أفقاً بعيداً يُتيح لها استشراف ما خلف الأستار.

وفي كلِّ الأحوال، فإنّ التبعات العكسية التي ستتكشف عبر النوافذ الاجتماعية والثقافية، ستُبرهن جدية المزلق الوطني الذي ينجرُ إليه الجميع، فـــ >الكانتونات< الاستيطانية التي جُنّست لتخريب البناء السياسي في البلد، مهيأةٌ أيضاً لزعزعة الأمن الثقافي والاجتماعي، وحينها سُيصبح عسيراً الإمساكُ بالآثار الجانبية والحدّ منها، وستتطلب المشكلة >خطة طوارئ< عاجلة تستدرك الخطر قبل أنْ نشهد يوماً ما >هولوكست< آخر للهوية الوطنية.

رؤية المعالجة..

كما لا يقف البحرينيون عند هذا الحد وانما يتعدونه الى فهم حقيقة كونه إرجاعا إنسانيا إلى البلدان الاصيلة التجنيس المنظّم ينطوي على مخالفات قانونية صريحة، وتجاوز لكلِ الاعتبارات الأخلاقية. فهو قد تم دفعة واحدة في بعض الحالات الحرجة، وهو ما يُظهر البُعد الجماعي لعملية التجنيس السياسي، وهو ما يعني أنّ التجنيس المقصود هنا حصل حتى دون إتمام الإجراءات القانونية المطلوبة، فيما يُشير إلى وهمية الكثير من الحالات وعدم توثّقها الرسمي والقانوني. وإذا كان المدخل الطائفي منظوراً إليه ضمناً في هذه العملية، وذلك من خلال الاكتفاء والتشديد على انتقاء المجنسين المستجلبين من طائفة معينة، فهذا يعني أنّ الإخلال السياسي الذي يستهدفه هذا التجنيس المنظم، يمر عبر الدهليز الطائفي وضرب أشد الأوتار حساسية.

ثمة فارقٌ كبير بين التزايد غير المتوازن في عدد السكان بين الطوائف لأسباب طبيعية وإحداث تغيير ديموغرافي مُفتعل. التلاعب في التركيبة الديموغرافية ــ الطائفية في بلد تحكمه توازنات بالغة الدقة والحساسية المذهبية، وليس فقط الطائفية، هو مسألة بالغة الخطورة، خصوصاً في ظل الخلل القائم على غير صعيد. وتمّ توزيع المجنسين في بعض المناطق بشكل عشوائي هدفه في بعض الأحيان التأثير على التوازنات الديموغرافية، وتمّ تجيير أصواتهم في العمل الانتخابي لصالح اتجاهات سياسية قريبة من السلطة. إن الإخلال بالموازين الديموغرافية بشكل مفتعل، في مجتمع شبه إثني عانى من اضطرابات سياسية عديدة، لا يشكّل انتكاسة للعيش المشترك فحسب بل قد يؤدي إلى نسف مقومات وجوده.

ولذلك فإن حجم الأزمة التي سيسببها التجنيس السياسي وآثاره الثقافية، تستوجب معالجة حاسمة ونهائية. ويمكن تلخيص الرؤية في هذا الموضوع في العناوين التالية: مرتكز الرؤية في موضوع التجنيس السياسي في ظلِّ التداول السياسي المحلي للملفات الساخنة وارتفاع حدة التجاذبات المختلفة التي تُحيط بحركة الإصلاح؛ ويبرز ملف (التجنيس السياسي والطائفي) بوصفه واحداً من أبرز الملفات العالقة، والذي لا يزال يتطلب التحرك الجاد والمعالجات الجذرية.

التغييب

وبالنظر إلى الآثار والانعكاسات الخطيرة المترتبة على هذا الملف، ولأنه يخضع الآن للتغييب والتعمية المتعمّدة من قِبل الحكومة تحاول الجهات الرسمية إخضاعه للمساومة غير العادلة مع قِوى المعارضة، فإنّ هناك حاجة ماسة لإعادة فتح هذا الملف بطريقةٍ حكيمة وشاملة، وذلك بهدف إبراز التداعيات السلبية التي يمكن حصولها ــ وبدأت تتكشف العديد من مؤشراتها ــ في حال استمرار تغييب الحقائق والوثائق الخاصة بهذا الملف، ولم يجر العمل على اتخاذ إجراءات حاسمة لإيقاف مسلسل التجنيس الممنهج المبني على أهداف سياسية وطائفية مضادة، وهو المسلسل الذي كشف عمق أزمة الثقة المضمرة بين الحكومة والشعب.

وفي إطار المعالجة النهائية لهذا الملف، تتأكّد أهمية وضوح الرؤية بشأن كل إفرازات مخطط التجنيس الأمني والسياسي، والعمل على بلورة برامج المعالجة حيالها والتي ينبغي أن تتصف بالحسم الكامل والمطالبة بإلغاء كل قرارات التجنيس (بما فيها الصادرة بمراسيم ملكية) الصادرة بموجب الهاجس السياسي والتخريب السكاني، وإبطال ما ترتب عليها، مما يعني ضرورة تسوية أوضاع المجنسين سياسياً وترتيب خطة مقننة لترحيلهم مع مراعاة كافة المتطلبات الإنسانية والحقوقية في ذلك.

إنّ فتح هذا الملف ليس مرتبطاً بضرورة مؤقتة ليُحركَ في إطار زمني معين ثم يُترك لحاله ويُنسى، كما أنه من غير الصحيح استراتيجياً وأخلاقياً استثمار هذا الملف باعتباره أداة ضاغطة (تكتيكية) لتحقيق أغراض سياسية معينة. إنّ حقيقة المخاطر المترتبة على هذا الملف، وكونه مُعبِّراً عن طبيعة الأداء الحكومي غير الشفاف والمبطّن بالعُقد والعدائية وسياسة الالتفاف.. هو ما يفرض على القِوى الأهلية الحية الإمساك بهذا الملف بكلِّ عناية، والعمل على دراسة محتوياته ونتائجه العاجلة والآجلة بإتقان وشمولية. وسوف يكون منوطاً بهذه القِوى التصدي لكلِّ متعلقات هذا الملف واحتياجاته، والتهيؤ الكامل لتحمّل تبعاته السياسية والإعلامية، وهو أمر يشير إلى ضرورة مراجعة هذه القِوى لأدائها المطلبي السابق، وأن تعمل على هندسة أداءٍ يتناسب مع خطورة هذا الملف وآليات تحريكه المقترحة.

الأهداف الكبرى

وبناء على ذلك، يؤكد البحرينيون دون خلاف على أن خطاب الرؤية الذي ينبغي أن يكون مؤسِّساً لبرنامج تحريك ملف التجنيس السياسي، يرتكز على أساس العناوين التالية: الأهداف الكبرى (المطالب):

ــ المطالبة بـــإعداد لجنة تقصي حقائق لكلّ حالات التجنيس المشكوك فيها، والسماح لها بالاطلاع على كلّ الوثائق المغيبة والتنقيب عنها لدى الجهات المختصة.

ــ المطالبة بـــإيقاف كلّ إجراءات التجنيس التي تجري تلبية لأهداف سياسية وأمنية وطائفية، بغضٍّ النظر عن وقت حصول هذه الإجراءات.

ــ المطالبة بـــمحاسبة كلّ منْ يقف وراء استمرار سياسة التجنيس الممنهج، ويمارس أي شكل من أشكال التخريب في التركيبة السكانية للبحرين، وخلخلة التوزيع الثقافي والإثني بشكل غير قانوني وبناءً على أهداف طائفية بغيضة.

ــ المطالبة بـــإبطال آثار قرارات التجنيس السياسي والأمني غير القانونية، وإعداد خطة إنسانية شاملة لترحيل المستفيدين من هذه القرارات.

ــ المطالبة بـــمعالجة الآثار السلبية والأضرار التي نجمتْ عن تطبيق هذه السياسة الفاسدة في التجنيس، وتعويض المواطنين الذين يثبُت تضرّرهم المباشر بسببها.

ــ وبهذه الطريقة يمكن ترسيخ مبدأ الشفافية في التعاطي مع الملفات العالقة، ووضع اليد على الفواعل الأساسية المتسببة في استمرار هذه الملفات وتأزمها، وهو كفيل بتعزيز سلوك المكاشفة مع السلطة وتجاوز التقاليد الخاطئة التي تقوم على خطاب المجاملة والدبلوماسية المبطنة والتورية السياسية خاصة مع مثل هذه الملفات الكبيرة.

د. سعيد الشهابي : التجنيس لم يكن ظاهرة بارزة في سياسة العائلة الخليفية الحاكمة

ويقول د. سعيد الشهابي أقدم وأشهر الناشطين السياسيين البحرينيين في الخارج والذي يقيم في لندن منذ أوائل السبعينيات أن ظاهرة التجنيس لم تكن في الماضي بارزة في سياسة العائلة الخليفية الحاكمة، لعدد من الأسباب: أولها أن القرار السياسي الاستراتيجي قبل الانسحاب البريطاني في عام 1971 لم يكن بأيدي الحاكمين من أفرادها، بل كان خاضعا لما يقرره الإنجليز عبر المعتمدين أو المقيمين السياسيين في المنطقة، وثانيا أن الإنجليز ضمنوا أمن العائلة واستمرار حكمها رغم أنها كانت تمثل حكم الأقلية بالنسبة إلى شعب البحرين، وثالثا أن البلاد كانت عموما بلدا صغيرا لا يستهوي الكثيرين، ولم تكن لديها إمكانات مادية كبيرة تجذب الأجانب. هذا بالإضافة إلى أن الحاكمين لم يكونوا بدرجة من الصلافة أو القوة التي تدفعهم إلى اتخاذ مثل هذا القرار الخطير. فهو قرار ليس معتادا في سياسات الدول ولا يقدم عليه إلا من يقرر أن يدخل في مواجهة خطيرة مع أبناء البلد الذي يحكمه. يضاف إلى ذلك أن الإنجليز تدخلوا في حكم البلاد بشكل مباشر يومي منذ إحلال ما سمي وقتها الإصلاحات الإدارية في عام 1923 على يدي المعتمد السياسي البريطاني في البحرين، الميجور ديلي، الذي خدم في العراق خلال ثورة العشرين التي خاضها الشعب العراقي ضد البريطانيين وعرف بعض خصوصيات الشعبين العراقي والبحريني، ولم يشأ أن يثير أغلبية السكان.

يكمن أن بدايات التفكير في المشكلة السكانية بدأت بعد الانسحاب البريطاني، وذلك لعدد من الأسباب:

أولها سيطرة الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة على مقاليد الأمور وإدارته دفة الحكم كأقوى رمز في العائلة، ولديه مشاعر اكتسبها من السنوات القليلة التي مارس فيها السياسة من خلال جهاز الشرطة منذ نهاية الخمسينيات.

وثانيها الإضرابات العمالية والسياسية التي حدثت في عهده ابتداء بالإضراب الشعبي الشامل في تشرين الاول (أكتوبر) 1954 مرورا ببقية إضرابات الهيئة وإضرابات عمال شركة النفط والطلاب في 1965 وانتهاء بإضراب عمال ألبا في 1972، أي قبيل انتخابات المجلس التأسيسي ببضعة شهور.

وثالثها أن البلاد دخلت المرحلة النفطية الحقيقية بارتفاع أسعار النفط بعد حرب 73 الأمر الذي أدى إلى تطورين: الأول

بروز الحاجة إلى أيدي عمالية إضافية لتلبية احتياجات سوق العمل التي كانت آخذة في التوسع، والثاني توفر قدرة مالية كبيرة أدت إلى زيادة جشع الشيخ خليفة بن سلمان الذي اصبح رئيسا للوزراء بعد الانسحاب البريطاني، وقدرة اقتصاد البلاد على استيعاب أعداد كبيرة من العمالة الأجنبية. بالإضافة إلى هذه العوامل، كان أفق الشيخ خليفة في البداية مقتصرا على محاولة احتواء مخاطر الإضرابات العمالية التي كانت تسبب حرجا كبيرا للعائلة الحاكمة وتحمل إمكانات خلخلة الوضعين السياسي والأمني، الأمر الذي قد يعرض أمن العائلة الحاكمة للخطر. في تلك الفترة كانت الأوضاع الداخلية للعائلة الخليفية عاملا يحول دون المجازفة بإجراءات اكبر ضد المواطنين، خصوصا التوتر في العلاقات بين الشقيقين الشيخ خليفة والشيخ محمد، وعجز الشيخ عيسى عن احتواء الموقف.

لقد كان في استقدام عشرات الآلاف من العمال الأجانب وسيلة للسيطرة على سوق العمل، من وجهة نظر الشيخ خليفة الذي أراد لحكمه أن يعتمد على خلق توازنات مهما كانت هشة لمنع تصاعد الاضطرابات أو حدوث تصدعات سياسية تزلزل حكمه، كما حدث في العشرينيات للشيخ عيسى بن علي. ولا شك في أن استقدام العمالة الأجنبية نجح في تحجيم القدرة السياسية للحركة العمالية في البحرين التي أبعد عدد من رموزها بسبب نشاطهم في تحريك الاضطرابات العمالية في السنوات العشر السابقة أي منذ اضطرابات 1965. اقتصرت سياسة الشيخ خليفة في تلك الفترة على استقدام العمال الأجانب وتسهيل فرص عملهم، مستغلا قانون أمن الدولة الذي هيأ الأوضاع الأمنية لمنع أي احتجاج ضد هذه السياسة، بالإضافة إلى توسع سوق العمل وظهور أوضاع اقتصادية جديدة خلقت أجواء ضاغطة تستدعي استقدام عمالة أجنبية رخيصة.

وأوغل الشيخ خليفة في هذه السياسة فسيطر على عدد من الوكالات لاستقدام الأجانب وشرع سياسة ما يسمى بـــ >الفري فيزا< Free Visa التي يستقدم المتنفذون من العائلة الخليفية بموجبها العمال الأجانب إلى البحرين بتأشيرة عمل ولكن دون عمل محدد، ويزج بهم في سوق العمل مقابل عمولة كبيرة على مدخولاتهم. ونجم عن إغراق سوق العمل بهذه الصورة تحجيم العمل السياسي المعارض الذي لم يعد قادرا على تحريك القضايا العمالية بشكل فاعل كما كان ممكنا في العقود السابقة.

في تلك الفترة كان التجنيس مقتصرا على أعداد محدودة من ذوي العلاقات الخاصة مع العائلة الخليفية، ولم تكن هناك سياسة لتجنيس الأجانب بشكل منهجي. ولكن تكرست سياسة الفرز الطائفي في مجال التوظيف، فمنع قطاع كبير من المواطنين من العمل في وزارتي الداخلية والدفاع وهي سياسة لا تزال سارية المفعول حتى اليوم. وحتى في إطار الفرز الطائفي، كانت هناك بعض المواقع الحساسة التي رفضت العائلة الخليفية إسنادها إلى المواطنين وانحصرت بأيدي الأجانب.

فقد أسندت المناصب العليا في جهاز الأمن إلى البريطانيين منذ عهد الحماية البريطانية. ففي عام 1966 أسند القسم الخاص بجهاز الأمن إلى الضابط البريطاني الاستعماري ايان هندرسون الذي بقي في هذا المنصب حتى 1999، ومعه ثلة من البريطانيين الذين لا يزالون في مواقعهم حتى اليوم.

مستقرة

سياسة التجنيس كانت مستقرة إلى حد ما. فمنذ أن بدأ الإحصاء الرسمي في البلاد في عام 1941 كان هناك توازن سكاني ثابت تقريبا، يعكس نسبة مستقرة للطائفتين الأساسيتين، الشيعة والسنة، بأغلبية للأولى بحدود خمسة وسبعين بالمائة. وقد استمر الإحصاء الرسمي طوال السبعين عاما الماضية حيث يجري بشكل عقدي أي مرة في كل عشرة أعوام. وعلى الرغم من أن الحكومة لم تكشف النسب المذهبية في البلاد فقد كان هناك شعور عام باستقرارها استنادا إلى التقديرات التي تعتمد على معدلات الإنجاب والنمو الطبيعي، وغياب التجنيس السياسي. ولكن استمر شعور الموطنين الشيعة بالغبن بسبب سياسة الفرز الطائفي الذي مارسته الحكومة تجاههم، وهي سياسة نجم عنها غياب الشيعة من المناصب العليا في الدولة، فلم يكن هناك منهم سوى واحد من عشرين في منصب وكيل وزارة، وتكرست تلك السياسة حتى اليوم. ومورست بحقهم سياسة الفصل العنصري تماما كان معمولا بها في الدول التي تمارس تلك السياسة مثل جنوب إفريقيا وروديسيا. والزائر إلى

البحرين يلاحظ بوضوح غياب الاهتمام الرسمي بالبنية التحتية في المناطق التي يقطنونها، فليس هناك شوارع مرصوفة ولا أرصفة ولا حدائق عامة ولا خدمات صحية، واستمر منعهم من العمل في المواقع الحساسة للدولة، فكان التعامل معهم يعكس خلفية شك متواصلة من قبل العائلة الخليفية الحاكمة التي شعرت باستمرار بانعدام الثقة مع أغلبية المواطنين. وبالتالي تشكل الحكومات بعقلية خطيرة قائمة على حسابات سياسية غير مشروعة في إدارة البلاد.

وفي الحالات التي شهدت توترا سياسيا في البلاد قامت العائلة الخليفية بإقالة المئات من الشيعة من وظائفهم خصوصا في المجالات التي تحمل طابعا أمنيا. هذا الشعور تكرس لدى العائلة الحاكمة، وأدى في النهاية إلى تغير خطير في عقلية رموزها.

لقد كان دور المواطنين الشيعة حاسما في تحديد الهوية العربية الإسلامية للبحرين طوال القرون الماضية. وكانوا في طليعة المتصدين للاستعمار البريطاني، وتلاحموا مع المناضلين من المواطنين السنة في تلك المهمة النبيلة، ووقعوا العرائض الوطنية منذ اكثر من ستين عاما، في 1938 وفي الأربعينات وفي الهيئة التنفيذية العليا في 1954 وفي 1965 وخلال الفترة الوجيزة من الممارسة البرلمانية في النصف الأول من السبعينيات وفي العرائض التي وقعت في التسعينيات. هذا التلاحم اغضب العائلة الخليفية بشكل كبير، وأدى إلى ما حدث في السنوات العشر الأخيرة من اضطرابات وسجون وإبعاد وتمييز اكثر من السابق.

ومع استلام الشيخ حمد مقاليد الحكم بعد وفاة والده في آذار (مارس) 1999، كانت تجربة العائلة الخليفية مع الانتفاضة، الحركة المطلبية في التسعينيات، شبحا يطاردها ويحول دون شعورها بالاستقرار. فكانت أمام خيارين: إما الانصياع للمطالب الشعبية وإعادة العمل بدستور البلاد لعام 1973م الذي كان الوثيقة التعاقدية الوحيدة بين شعب البحرين والعائلة الحاكمة أو إجراء تغيير جوهري في التركيبة السكانية يحول دون قدرة الأغلبية من المواطنين على إحراج العائلة الحاكمة بالاحتجاج السياسي.

فجاء مشروع التجنيس السياسي الخطير. ولكونه خطيرا جدا كان لا بد من تغليفه بأساليب مضللة والتقديم له بما يثير مخاوف المواطنين وشكوكهم. وبالإضافة الى تجربة التوتر السياسي كان الشيخ حمد يعلم أن العراق على وشك التغيير بعد أن قررت الولايات المتحدة تغييره، وان الوضع في العراق في طريقه إلى تغيير في عقلية الحكم وهيكليته.

سقوط

سقطت الأنظمة التي تمثل الأقلية والتي دعمتها بريطانيا منذ مائتي عام. فقد سقط حكم الأقلية في روديسيا الذي تزعمه ايان سميث، وذلك بعد مفاوضات طويلة انتهت بتوقيع اتفاقية لانكستر هاوس في لندن. وفي 1975 قام حكم ديمقراطي أدى إلى استلام الأغلبية مقاليد الحكم. وفي جنوب إفريقيا لم تستطع بريطانيا الاستمرار في دعم الأقلية البيضاء واضطرت إلى التخلي عن نظام الفصل العنصري، وأدى إطلاق سراح نيلسون مانديلا في 1991 إلى سقوط نظام الفصل العنصري. وبقيت العراق والبحرين آخر بلدين دعمت بريطانيا فيهما نظامين يمثلان الأقلية. وكان واضحا أن نظام صدام حسين لن يستمر طويلا بعد مغامراته الجنونية التي أزعجت داعميه في واشنطن ولندن، وان سقوط صدام حسين سوف ينهي عهد الاستبداد والقمع الذي سعى الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة إلى تقليده في كل شيء تقريبا: فالاستبداد الحزبي يقابله استبداد العائلة الحاكمة، والتمييز في التوظيف والمناصب على أسس حزبية أو طائفية أمر مشترك، وتداعي الخدمات للمناطق التي تقطنها الأغلبية سمة مشتركة بين العراق والبحرين، والقمع كان واحدا من الممارسات التي قلد الشيخ خليفة فيها صدام حسين، وشمل ذلك اعتقال المعارضين وتعذيبهم وقتلهم ومنع عودتهم. ومشروع التجنيس هو الآخر كان مشروعا عراقيا لم يكتب له النجاح. ففي الثمانينيات استقدم صدام حسين قرابة خمسة ملايين من المصريين في محاولة لتغيير التركيبة السكانية، ولكن تداعيات الحرب العراقية الإيرانية ومقتل الكثير من هؤلاء اضطرهم إلى الهرب بحياتهم والعودة إلى مصر ففشل ذلك المشروع. وقد استفادت العائلة الخليفية من ذلك فقررت القيام بذلك الإجراء.

استلم الشيخ حمد الحكم وسمعة عائلته في الحضيض بسبب ممارساتها القمعية ضد شعب البحرين. ورأى الفرصة مناسبة لوضع ذلك المشروع موضع التنفيذ. ولكي ينجح المشروع كان عليه أن يمارسه سرا ودون أن يشعر أحد بوجوده، وان يخلق ظروفا مؤاتية لتنفيذه، فجاءت قراراته بإطلاق سراح السجناء السياسيين والسماح بعودة المبعدين وتخفيف الأوضاع الأمنية الخانقة ولكن دون تقديم أي تنازل سياسي. في الوقت نفسه استغل ظروف الهدوء الأمني والسياسي لتنفيذ مشروع التغيير الديموغرافي، فمنح الجنسية البحرينية لعشرات الآلاف من الأجانب، بمن فيهم أعداد كبيرة من القبائل في الجزيرة العربية وسورية والأردن واليمن وباكستان. وكان لقبيلة الدواسر في المملكة العربية السعودية نصيبهم الأكبر من التجنيس. وتدعي العائلة الخليفية أن تجنيس الدواسر انما هو بسبب انهم بحرينيون. وهذا افتراء محض. فالدواسر ينتمون تاريخيا إلى وادي الدواسر في الجزيرة العربية، وجاء بعضهم إلى البحرين في القرن التاسع عشر، واستقروا بمنطقة البديع. وعندما أدخلت الإصلاحات الإدارية على يدي الميجور ديلي في 1923 عارضوا تلك الإصلاحات التي ابعد بموجبها الشيخ عيسى بن علي عن الحكم وعين مكانه نجله الشيخ حمد. وبموجب تلك الإصلاحات أيضا المساواة بين المواطنين أمام القانون وتشكيل جهاز شرطة مركزي وإلغاء توزيع البلاد الى مناطق يسيطر على كل منها أحد أفراد العائلة الخليفية (هو الوضع الآن باسم المحافظات). اعترض الدواسر على ذلك وهددوا بالانسحاب من البحرين.

جريمة

ولما لم يستجب الميجور ديلي لطلبهم المتمثل أساسا بإعادة الشيخ علي إلى الحكم والتخلي عن الإجراءات الأخرى التي تساوي بينهم وبين أغلبية المواطنين، انسحب اغلبهم إلى الجزيرة العربية في 1924. ولكنهم عادوا بعد ثلاث سنوات وأعيدت لهم منازلهم وسفنهم التي صودرت منهم بقرار من الميجور ديلي. وبالتالي فليس هناك مواطنون بحرينيون سحبت منهم جنسياتهم بعد ذلك. ولو كان الأمر كذلك لبادرت العائلة الخليفية إلى إعادة تلك الجنسيات في العقود اللاحقة.

التجنيس الذي يتم اليوم جريمة إبادة عرقية وثقافية، تتم في أجواء مصطنعة طرحها الشيخ حمد لتمرير المشروع الخطير الذي تتبناه عائلته. وليس له مبررات تاريخية ولا أسس قانونية وفق المواثيق الدولية أو المحلية، وهو انتهاك صارخ للتعاقد بين شعب البحرين والعائلة الخليفية الذي تم في 1970 عندما كانت الأمم المتحدة تسعى إلى تحديد مستقبل البلاد وفق متطلبات أبنائها. وقد اختار شعب البحرين الاستقلال والعيش في ظل نظام مستقل يحافظ على هوية البلاد ويمنح أهلها حرية وديمقراطية وفق دستور مكتوب. هذه التعهدات لم تعد اليوم ملزمة للشيخ حمد وعائلته، الذين قرروا القيام بما لم يجرؤ أحد من قبلهم على القيام به سابقا. من هنا اصبح الواجب الوطني والإنساني يحتم على الجميع التصدي لهذه الجريمة التي لا تستند إلى قانون أو دستور، بل هي قرار من عائلة حكمت البلاد بالنار والحديد منذ أن احتلت هذه الجزر، وأصبحت تشعر أن بقاءها ضمن الأطر القديمة غير ممكن إلا بتغيير ديموغرافي يوفر لها شعبا غير الشعب الذي عايشته بمرارة طوال المائتي عاما الماضية. فهل يسمح للعائلة الخليفية بتحقيق ذلك؟

من السعودية إلى البحرين:

تجنيس بالجملة.. طلبات بدائية واستجابات سريعة

في ندوة التجنيس السياسي التي عقدت في البحرين في السادس عشر من تموز (يوليو) الماضي من قبل ست جمعيات (أحزاب) سياسية هي: الوفاق الوطني الإسلامية، العمل الوطني الديمقراطي، التجمع القومي الديمقراطي، العمل الإسلامي، المنبر التقدمي الديمقراطي والوسط العربي الإسلامي الديمقراطي، جرى عرض مقتطفات من حوار حقيقي دار مع مجموعة متفرقة من المجنسين السعوديين القاطنين في مدينة الدمام بالمملكة العربية السعودية. الحوار تم في شهر تموز (يوليو) العام الماضي وهو موثق في فيلم متاح:

وفي سؤال وجه لعدد من المتجنسين:

< كيف حصلت على الجنسية البحرينية ؟ جاءت إجاباتهم على النحو التالي:

> فهد:عن طريق العمدة بالدمام.. تقدم وتروح الاجراءات في البحرين ويجيك الجواز هنا.

علي: سمعنا عن تقديم على جواز بحريني وقالوا التقديم عن طريق عمدة الدواسر . أخذت أوراقي واثباتاتي السعودية ورحت قدمت عنده.. خلال ستة شهور طلع الجواز البحريني.

جمعة: الجواز ما في كلافة (أي لا يوجد مشكلة).. الجواز تروح حق)أي تذهب الى) علي بن عيسى (عمدة الدواسر).. يعطيك أوراق وتعبيها (تملأها) وتيبب (تجلب) صورة من بطاقة العائلة والبطاقة الشخصية.. أنا يمكن أول جوازات أنا أستلمها.. حوالي 13 جواز بحريني وبطاقة سكنية وبطاقة شخصية وكل حاجة.

جاسم: حصلت على الجنسية من عمدة الدواسر علي بن عيسى .. قدمت طلبات وأوراقاً وصوراً من الجواز... حصلت على تقريبا سبعة جوازات أنا مع عيالي الستة.

عبدالله: قدمت جوازي عن طريق مكتب علي بن عيسى . عطوني طلب الأوراق وأنا عبيتها وقدمت على المكتب وتم حوالي ستة شهور.. اتصلوا علي وجابوا لي الجواز.

ابراهيم: قدمنا الطلب على العمدة وعطيناه أوراق و صورة الجواز السعودي .. عطوني الجواز ما قصروا. هذه الاجراءات راحت الاوراق وجاب لنا الجواز هو بنفسه.

عبد الرحمن: حصلت على الجواز البحريني عن طريق العمدة عيسى بن علي.. وأخذت حوالي ثلاثة شهور.

< أين تتم إجراءات الحصول على الجنسية البحرينية ؟ عبدالله : المكتب في عمارة المليحي.

> جمعة : مكتب في عمارة المليحي الدور الثالث.

هل هناك طريقة أخرى للحصول على الجنسية البحرينية ؟ علي : وأنا أقول لهم إلي يبي (يريد) الجواز يروح من نفسه (يذهب بنفسه) أحسن من طريق العمدة، لأن العمدة يجمع (الطلبات) واذا صارت خمسة الى ستة آلاف معاملة راح يوديها. وفي ناس راحوا ما لهم الا اسبوعين وحصلوا على الجوازات. يعني راحوا هناك البحرين سووهم ورجعوا.

< متى حصلت على الجنسية البحرينية ؟ فهد : قبل سنتين.

> علي: وحصلت على الجنسية البحرينية من مدة سنة ونصف. جمعة : للحين ثلاث سنوات من أخذت الجواز البحريني..

عبدالله: والله حوالي سنتين.

ابراهيم: حوالي من ثلاث سنين تقريبا.

عبد الرحمن : مقدم انا حق الجواز يمكن خمسة شهور وحصلت الجنسية البحرينية.

< هل تحمل الجنسية البحرينية فقط؟

> جمعة : عندي جواز سعودي، وكلهم عندهم جواز سعودي وبحريني... أنا مع.. عبد الرحمن رحت ودشيت (ذهبت ودخلت) عند علي بن عيسى.. قلت له: هذا الجواز السعودي وهذا البحريني، بس (لكن) انت المسؤول اذا سحبوا الجواز السعودي من عندي .. قال لي (أي علي بن عيسى): لا يحركون السعودي ولا يحركون حاجة. عندك جنسية بحرينية ما يسحبون لا هاذي ولا هاذي..

< هل تعرف كم عدد الذين حصلوا على الجنسية البحرينية؟

> فهد: أغلبية العوائل هنا في حي الدواسر استفادوا من الجواز البحريني.

علي: والله واجد أزيد (أكثر) من 15 الف.. أنا رحت (ذهبت) الى مكتب العمدة و(رأيت) أوراق واجد يعني حوالي ستة سبعة ثمانية آلاف معاملة.

جمعة: 20 ــ 22 ألف تقريبا..

ابراهيم: كم واحد ؟! .. والله ما عندي حسابهم أنا.. واجد عطو.

< ما هي القبائل السعودية التي حصلت على الجنسية البحرينية؟

> ابراهيم : أول ما صارت كانت مقتصرة على دواسر الدمام وبعدين (بعد ذلك) صار فيها على ما قالوا وعطوا ناس موب (ليسوا) دواسر، عطوا قحاطين و زويريين)منتمين إلى قبائل في المملكة العربية السعودية).

< هل استفدت من الخدمات الإسكانية بالبحرين؟

> جمعة : رحت حق السكن قالوا انت كبير ما نعطيك. ما نعطي الا عيالك قلت آنا ابوهم مسؤول وياهم قالوا لا ما نعطي اللي يطوف الستين سنة.

اذا حصلت لي بيت زين (أفضل) بدل ما أروح اسكن في الفندق أو أأجر)أستاجر) لي شقة، أحصل لي بيت حكومة.

جاسم : أتمنى يكون لي سكن هناك في البحرين طلبت السكن آنا مع اخواني ولا جت (لم تأتي) الموافقة.

< هل شاركت في التصويت على الميثاق والانتخابات؟

> فهد : أنا شاركت في الانتخابات اللي راحت. جمعة: نعم في الجسر وجوازي البحريني ختموا لي أنا مع شباب دواسر.

ابراهيم: الميثاق.. رحنا وقعنا على الميثاق.

< من رشحت في الانتخابات؟

> فهد : هم اتصلوا علي عمدة من البحرين ورشحت ولا أدري ويش (ما هي) السالفة (القصة).

جمعة: إحنا (نحن) جو (أتوا) إلينا ناس في الديوانية وقالوا لنا كذا وكذا. قال لنا علي بن عيسى ما عليكم منهم. من عندي أنا أقولكم المحل الفلاني. ويعني ضعنا ما نعرف وين نروح ووين نجي (أين نذهب أو نأتي)، محلات في البحرين ما ندلها.

< هل تحمل معك البطاقة السكانية أو الجواز البحريني؟

وقد تم خلال الفيلم الوثائقي عرض الجواز البحريني لعلي حيث كان تاريخ الإصدار: 0002/01/22 تم عرض البطاقة السكانية لعلي: تاريخ الإصدار: 2001/11/14، تاريخ الميلاد : 1958/1/22، المهنة : لحام، رقم واسم صاحب العمل : وحدة خارج البحرين.

كما تم عرض الجواز البحريني لجمعة حيث كان تاريخ الاصدار: 9991/01/12 وبطاقته السكانية وكان العنوان المكتوب على البطاقة : بيت 1631 طريق 1632، مدينة المحرق 216 وعند ما تم انتقال الى مجمع 216 في مدينة المحرق، طريق 1632 وبالتحديد لبيت 1631 وتم طرق الباب، خرج أحد العمال الهنود وقال ان هذا البيت يخص وليد... والساكنين في هذا البيت يعملون في شركة انشاءات!!

عسكر.. المستوطنة

ويشير اهل البحرين الى قضية عسكر وهي قرية بحرينية صغيرة كانت هادئة طول الوقت.. ببساطة لأنها كانت قرية متجانسة. يأمن الناس على سفنهم وعلى أماكن تواجدهم وبيوتهم. وكانوا يعيشون بأمان حتى أتى المجنسون. استناداً للقوائم الانتخابية النيابية، يشكل هؤلاء ما نسبته 24 في المائة من مجموع الناخبين. هذه النسبة في نمط اجتماعي نسبة النمو السكاني فيه عالية جدا تتجاوز 5 في المائة مقارنة بالمعدلات العالمية 1 ــ 2 في المائة . وإذا ما تم اعتبار ما دون السن القانونية للانتخاب، فإن هذه النسبة تتجاوز 35 في المائة. بهذه الطريقة، تتحول هذه القرية في غضون سنوات قليلة من أغلبية أصلية إلى أغلبية مجنسة ليس لها علاقة بالبلد.

في ظل هذه النسبة، لم يعد أهل هذه القرية الذين يعمل كثير منهم في البحر، يأمنون على سفنهم، فهي تسرق باستمرار. والساحل الذي يستعملونه، وهو لا يتجاوز 2 كيلومتر، لم يكونوا يحتاجون لأي نوع من الرقابة عليه. ولكن، منذ مجيء المجنسين، ولأن السفــن ومكائنها تسرق باستمرار، أوجدوا حرساً خاصاً على الساحل الذي لم يستطع منع استمرار السرقات.

أهل عسكر لم يكن لهم مركز شرطة، لأنهم كانوا متجانسين. ولما دخلها هؤلاء المجنسون، نشبت المشاكل ووصلت يوما من الأيام إلى التشابك بالأيدي بين أهل عسكر والمجنسين، نتج عنه بعض الجرحى والإصابات.

في عسكر يوجد شارع رئيسي. ولأن عادات أخوتنا من المجنسين، أن يتسكعوا في الشوارع. بينما يستخدم أغلب أهل المنطقة الديوانيات والمجالس للقاءات الاجتماعية، أصبح هذا الشارع بعد السابعة او الثامنة ليلاً محرماً على النساء والصغار ويمكن لأي إنسان يتحرك فيه أن يتعرض للمشاكل.

عسكر نموذج لقرية بحرينية هادئة عمل التجنيس على تدميرها اجتماعيا وعلى فقد الأمن لسكانها الأصليين. هذه هي آثار التجنيس في مناطق عديدة وهي مثال للتدمير الاجتماعي بسبب المجنسين.

2003-11-12 | مجلة المشاهد السياسي

ما لم يُقال في ندوة التجنيس

الكاتب : أم حسين

تابعنا باهتمام الندوة التي عرضها تلفزيون البحرين ليلة الخميس المنصرمة ولنا التعليق التالي على المستشار البنعلي:

1.هل القانون في خدمة الوطن أم الوطن في خدمة القانون ؟ بغض النظر عن كون هذا التجنيس الذي ذكرنه له ثغرات قانونية ينفذ منها أم لا هل أن البلد ومصلحته تُلوى لخدمة هذا القانون أم العكس فإذا كان البلد يعاني من أزمة سكن ومن البطالة فلماذا يُزداد الطين بلة بسياسات وإن كان لها ثغرات ومتنفس من القانون ؟

2.لماذا المجنسون (المعنيون) كلهم من طائفة واحدة (السنة) ؟

3.لماذا كلهم يعملون في الداخلية أو الدفاع ؟

4.ولماذا تم تجنيسهم في هذا الوقت بالذات ؟

إن وجودهم حتى وإن كان كما ذكرت قانونياً لا يصب إلا في مصلحة فكرة واحدة هي دعم الجهاز الأمني وتدعيمه بالطائفة السنية تكريساً للطائفية وتغييراً للتركيبة السكانية التي أفرزت الكثير وأبرز ما أفرزته الانتفاضة التي كانت هي إضافة إلى حكمة الملك سبباً في الإصلاحات الأخيرة التي نرجو أن يتم تهذيبها من أمور أهمها ما يكرس الطائفية كيلا تنقلب إلى انتكاسة ثانية – والعياذ بالله..

ثم رداً على قول الأستاذ البنعلي بأن كاتباً أجنبياً كتب بأنه في سنة 1924 كان تعداد السنة ستين ألفاً في حين أن تعداد الشيعة أربعون ألفاً نقول: الماء يكذب الغطاس والواقع يشهد خلاف ذلك, فأين تركزت هذه الأغلبية السنية وكيف انقرضت ؟

والرد هذا فقط للتاريخ لأنه ليس من مصلحة أي بلد إثارة النعرات الطائفية ولكن من باب القول بالقول يُذكر والحقيقة تحفظ للتاريخ فلو رجعتَ يا أستاذ البنعلي لبعض الإشارات لوجدت الحقيقة واحدة منها:

1.قبل 300 سنة من الآن لو رجعت لهذه الفترة وبحثتَ عن أدباء وشعراء البحرين لا تجد إلا الشيخ جعفر الخطي والأديب الجدحفصي و الدمستاني وهلّم جرّا، ولا يوجد بينهم أديب واحد(على كثرتهم) سنّي لماذا؟ هل أنّه لا يوجد أدباء وعلماء بين السنّة أم لأنّهم لم يكونوا موجودين في البحرين في تلك الفترة وارجع إلى المختصين بدراسة الأدب في تلك الفترة ولمزيد من التوضيح هناك مقرّر في جامعة البحرين يُسمى أدب جزيرة عن أدباء تلك الفترة اطلع عليه.

2.حتى من خلال اللهجة التي لا زالت سائدة يطلق أهل السنة في لهجتهم على الشيعة(البحارنة) وعلى السنة(العرب)لماذا؟ ألا يعني هذا أن أصل التسمية جاء من أنّ الشيعة هم الأصليون وأن السنّة انتقلوا من البلاد العربية كشبه الجزيرة العربية قبل أكثر من 200 سنة وهو تاريخ دخول آل خليفة للبلاد.

3.أما أصحاب السلالة الداكنة اللون(hegro) السلالة الأفريقية ولا عيب في خلقه سبحانه ولكن كون سلالتهم مطابقة للسلالة الأفريقية بل حتى عاداتهم في الرقص يؤيد الرواية التاريخية التي تقول بأنهم قد استُقدموا كخدم للأمراء ثم توالدوا وأصبحوا من السكان

4.ثم أن مذهب وعادات وتقاليد ولهجة كل دول الخليج بما فيها سنة البحرين واحدة وحتى أنسابهم متشابكة ومنتشرة بين دول الخليج كأنهم شعب واحد ولا عيب في ذلك وكذلك لا غرابه فالأصل واحد بينما شيعة البحرين يعيشون مذهباً وعادات وتقاليد ولهجة واحدة مع أنفسهم فقط ولا يتشابه معهم إلا شيعة المنطقة الشرقية بالعربية السعودية مع احتفاظهم بتسمية البحارنة ليس من قِبل أنفسهم ولربما قبل السنه وهذا إقرار لهم بالأصلية وعمر الأصلية ما كانت إلا الأكثرية إلا حين تتعرض للإبادة الجماعية كما حدث للهنود الحمر في أمريكا أو التهجير الجماعي كما حدث للفلسطينيين في فلسطين.

وأخيراً وليس آخراً فإنه ليس من مصلحة السنة ولا الشيعة ولا الحكومة أيضاً الضرب على الوتر الطائفي لا بالكلام ولا بالتشريعات ولا السياسات أيضاً لأن الطائفية نار تحرق الأول والآخر بدءًا بمن أشعلها.

منتديات البحرين| 26-01-2004

الحاج صالح... جوازه غير صالح!

الكاتب : زينب عبدالنبي

حصلت "الوسط" على نسخة من الوثائق والمستندات التي تدل على مواطنة الحاج صالح الستراوي، وأحفاده، الذين لازالو في المهجر/الشتات ، من مركز البحرين لحقوق الإنسان، وذلك لاتصالهم المباشر بأحفاد الحاج صالح.

لم يبق لأحفاد الحاج ، سوى اللقب "اسم العائلة" من الوطن!. بدأت حوادث القصة التي عرضت في ندوة التجنيس الأخيرة على الملأ منذ العام 1938 عندما اختلف الحاج مع الشيخ محمد بن راشد بن عبدالوهاب آل خليفة، على ملكية أرض، وأصدرت المحكمة بإدارة مستشار الحكومة حكما غيابيا بأن تكون ربع الأرض المختلف بشأنها له. وهرب الحاج منذ ذلك الوقت، لتعرضه للمضايقات.

وتوفي العام ،1946 مخلفا عائلة، وأحفادا لا يملكون إلا جواز سفر وإقامة جدهم!. شاءت الألطاف الالهية أن تحصل العائلة في العام 1957 على الجنسية العراقية، ألا أن الأقدار أسقطتها عنهم في العام 1986 بقرار من الحكومة العراقية، واعتبر حصولهم على الإقامة غير قانوني، الأمر الذي ضاعف من تشتتهم، وتعلقهم بالوطن!.

في العام 1989 احتجز اثنان من أبنائه في مطار الوطن لمدة ثلاثة أيام، على رغم تسلحهم بإقامة وبجواز الحاج صالح وغير الصالح ربما!!.

وفي تطور لافت، قدم ستة من أحفاده دعوى ضد ادارة الهجرة والجوازات، وصدر الحكم من المحكمة الكبرى المدنية البحرينية، لصالح الأحفاد، في العام ،2000 إذ جاء في الحكم الذي تلقت "الوسط" نسخة منه بالنص على "انهما من مواطني البحرين ويكتسبان الجنسية البحرينية وفقا لما نصت عليه المادة "4" من قانون الجنسية للعام 1963 على ان الشخص يعتبر بحرينيا اذا ولد في البحرين بعد تاريخ العمل بهذا القانون وكان ابوه بحرينيا عند تلك الولادة يكون هذا الشخص لابيه قد ولد في البحرين ما يكون معه المدعون يكتسبون الجنسية البحرينية بالسلالة طبقا لأحكام قانون الجنسية". وأشار نص الحكم إلى "المستندات" الداعمة لموقف المحكمة.

على رغم حكم المحكمة، وصدور شهادات باستحقاق اللجوء لافراد العائلة من قبل الأمم المتحدة، إلا إن وزارة الداخلية ردت في 6 يناير من هذا العام، على "المركز" بوجوب عدم "اعتبارهم بحرينيين"! وهنا توقفت الحكاية.
يقال "والعهدة على الراوي" ، إن الاحفاد لن يحصلوا على الجنسية، وذلك لضلوع الحاج في عملية فصل جزيرة سترة عن الجزيرة الأم في الثلاثينات، وعلى افتراض صحة هذه الرواية "ضعيفة السند" فهل يتحمل أبناء الحاج صالح جريرة فعل جدهم؟

ثم لماذا تتنشط مواد قانون الجنسية للعام ،1963 وتجمد أحيانا أخرى؟!، ولماذا يجنس البعض ممن لم يتحصلوا على اشتراطات الجنسية الموضوعة في القانون، ومنها الاقامة لمدة 25 عاما للأجنبي، و15 عاما للعربي، وملك عقار، وضرورة إجادة اللغة العربية حسب المادة "6"؟ ولماذا تمنح الجنسية عبر الاستثناء للبعض ولا تمنح لمستحقيها؟ لماذا نسمع عن حالات ناضلت ومازالت تناضل للحصول على الجنسية ومن دون جدوى، وعلى الضفة الأخرى تجنيس سياسي "على حد تعبير المعارضة" وعشوائي "حسب لجنة التجنيس البرلمانية"؟

صحيفة الوسط | 30-01-2004

البعد الغائب في نقاش التجنيس

الكاتب : عباس بوصفوان

الجدل الذي دار قبل أيام في الصحافة، بشأن التجنيس السياسي، لم يلحظ الاشكالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي يتسبب في تفاقمها التجنيس. إذ ركز الجدل على مدى صحة الإجراءات القانونية التي اتبعت عند تجنيس الآلاف من العرب والأجانب.

هذا البعد كان غائبا أيضا في الندوتين اللتين استضافهما تلفزيون البحرين. وهو غائب على مستوى الخطاب الرسمي للمعارضة، إذ لم تنظم ندوات تناقش على نحو جدي استحقاقات التجنيس وأثره على حياة المواطن.

من جهتها، تدرك السلطات أن القانون المنظم للجنسية فيه ثغرة "البند 2 من المادة 6" يمكن التسلل منها لتجنيس أعداد لا حصر لها، ولذلك فهي تصر على مناقشة التجنيس في بعده القانوني. ذلك أن مناقشة الأبعاد الأخرى، تعني الوقوع في حرج مع الناس، كل الناس، الذين يشعرون أن غريبا أخذ مقعدا في الدراسة والعمل هم أولى به.

ومن هنا نفهم، لم حصر دور لجنة التجنيس البرلمانية في "التجاوزات" التي شابت عمليات التجنيس المتتالية.على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، نتائج التجنيس كارثية فعلا. وتشتكي الدولة من شح الموارد، وحاجتها المستدامة إلى الاقتراض والمساعدات الخارجية.

إذ إن معظم المدارس، مثلا، تبنى من دول شقيقة "الكويت خصوصا"، بما في ذلك معهد الشيخ خليفة بن سلمان للتكنولوجيا. على مستوى السكن، الأرقام المعلنة تشير إلى أن 40 ألفا ينتظرون دورهم.

أما العاطلون عن العمل فيزيد عددهم على 15 ألفا، فضلا عن الآلاف الذين يشتغلون في أعمال بلا راتب مجز. إن نتائج لجنة التحقيق في التجنيس لن تكون مقنعة، لأن حصر نشاطها في البعد القانوني، دونما التفات إلى الأبعاد المتعلقة بواقع الناس يخل بالموضوع.

ويزيد من ذلك طبعا أن اللجنة لم تجد تعاونا من سلطات الهجرة، ولم تعط المعلومات المفترض الحصول عليها. من هنا، يبدو ملحا أن تساهم أطراف المجتمع المدني، وعلى رأسها المعارضة، في سد هذا النقص، عاجلا لا آجلا. إذ لا نريد مواقف للتاريخ، وإنما للحياة التي نعيشها.

2004-2-1

التركيبة السكانية... صلصال فعلا

الكاتب : سلمان عبد الحسين

قبل فترة، أراد المستشار في إدارة الجنسية والجوازات والإقامة محمد البنعلي الإثبات بأن التجنيس في البحرين لا يهدف إلى تغيير التركيبة الديمغرافية، وأن التركيبة السكانية "ليست صلصالا"، فالشعب البحريني واحد ولا يمكن تجزئته، وبالتالي لا يمكن الحديث عن تغيير التركيبة الديمغرافية للبحرين مع وجود الوحدة.

ورد هذا المعنى من البنعلي في ندوة "ANN" مع نائب رئيس جمعية الوفاق حسن مشيمع وعضو جمعية العمل الديمقراطي علي ربيعة، وكذلك في الندوتين اللتين أقامهما تلفزيون البحرين عن التجنيس.

وفي رد مؤجل على هذا التصريح - وخصوصا مع بدء فتح هذا الملف من لجنة التحقيق البرلمانية، وعدم قدرتها على إثبات حصول تجنيس خارج القانون - يمكن أن يودع هذا الرد لدى كل بصيرة وكل منصف.

نعم، الشعب هنا واحد وغير مركب ولا معقد في انتماءاته الدينية ليتحول المذهب إلى تحزب وتعصب، هذه حقيقة يمكن اكتشافها بكل جلاء على المستوى الشعبي.

أما على المستوى الرسمي، فهذه الحقيقة مغيبة قهرا ضمن أهداف سياسية واضحة، فأي شاب من أبناء الطائفة الشيعية يريد الخدمة في السلك العسكري مثلا - كما هو الشرف لأي شاب من أبناء الطائفة السنية - لا يلقى إلا الصد بسبب انتمائه المذهبي، في حين يمنح هذا الوسام المجنس من دون أن يستحقه لا دستورا ولا قانونا، أليس هذا تمييزا فاضحا، لا يخدم مقولة "وحدة الشعب" في الخطاب الرسمي؟

يبقى السؤال: أليست التركيبة "صلصالا" بحسب الفهم الرسمي، يمكن خلطه وتعكيره بشتى الوسائل؟ وهل التجنيس يحافظ فعلا على التركيبة الديمغرافية للبلد، أم يأتي بطيف ثالث على أساس اصطفاف جديد استرزاقي لا علاقة له بالسنة والشيعة ككتلة متجانسة، وإنما له علاقة أكيدة بتغيير هذا التجانس، وتعميق التمييز بمعيار جديد غير المعيار الطائفي؟ إنه المعيار السياسي الذي يسقط هوية البلد ووحدته وشعبه.

2004-02-02

شاهد ثان ... صلصال فعلا

الكاتب: سلمان عبدالحسين

استكمالا لفهم حقيقة التجنيس السياسي في البحرين، وما إذا كان يضر بالتركيبة الديمغرافية والوحدة الوطنية معا، يجب الوقوف أولا على طبيعة "اللغم" الذي وضعه المستشار البنعلي في وجه معارضين عتيدين أمثال نائب رئيس جمعية الوفاق حسن مشيمع، وعضو جمعية العمل الديمقراطي علي ربيعة في ندوة الـــ "ANN" وكذلك في ندوتي التجنيس في تلفزيون البحرين أمام أعضاء لجنة التحقيق في التجنيس .

هذا اللغم هو أن يتكلم مسئول رسمي بكل ثقة عن الوحدة الوطنية وفي قضية معقدة متشابكة مثل التجنيس أمام معارضين يجدان في الوحدة الوطنية دفئا حقيقيا للحراك السياسي المعارض في وجه السلطة، فما فعله البنعلي هو بحق لغم فعلي كان يستهدف الإسكات أمام هذه الحقيقة التي تخضع لها كل رقاب الشرفاء، ولو بالشكل المعكوس، إنها اتهام مبطن بعدم الوطنية، ولا أشنع ولا أفظع من هذا الاتهام.

لكن... لمن أراد الوقوف على حقيقة الأمر في الدائرة الموضوعية الحيادية، كيف يفهم تقسيم الدوائر الانتخابية في الانتخابات البلدية والبرلمانية على أساس طائفي، لتصبح المعادلة أن صوتا من أبناء الوطن في منطقة ما يساوي أربعة أصوات من منطقة أخرى؟

أليس هذا الشاهد دليلا بينا على العبث بالتركيبة الديمغرافية بشكل عملي؟ والسؤال للبنعلي: هل التركيبة السكانية في هذه الحال صلصال أم شيء آخر؟ ألا يحاول التجنيس السياسي مقاربة الفارق في الأصوات والأنفس المنتمية لهذه الأرض في إطار الوطن كله، من خلال تحريك نظام الامتيازات والمواقع الرمزية التي تتغذى منه لصيانة هذا الهدف، ليس خدمة لطائفة أو فئة بعينها، وإنما لخلق تمايز سياسي وتباين واضح في كل الاصطفافات والولاءات التقليدية، على أساس اصطفاف سياسي جديد، يبدو أنه غير محسوب عند صناع القرار؟ إنه سيضر بمصير كل أبناء الوطن، حكاما ومحكومين، والمستقبل القريب خير شاهد.

2004-02-05

قد نحقق البطولة لكن سنفقد طعمها

الكاتب : محمد عباس

قد نحقق بطولة الخليج لأول مرة في تاريخنا لكننا سنفقد طعمها وقد يتلألأ اسم البحرين خارجيا بالوصول إلى كأس العالم لكنه لن يكون له تلك القيمة محليا إذا لم يأت بمجهودات أبناء الوطن.

هذا هو لسان حال شريحة كبيرة من المهتمين بالشأن الرياضي إن لم يكن كلهم في الوقت الحالي والسبب في ذلك كما يراه الجميع ليس "فوزي عياش" وإنما الاستراتيجية الجديدة التي ينتهجها المسئولون عن الرياضة البحرينية.

فالإنجازات الكبرى التي أفرحت الشعب كله وكانت حديث الشارع البحريني هي التي تحققت بسواعد أبنائه ولكن ما يحققه "المستوردون" قد يكسب المملكة سمعة خارجية طيبة كما حدث في ألعاب القوى بالإنجازات العالمية التي حققوها ولكن ما هي القيمة الحقيقية لهذه الإنجازات في الشارع البحريني!.

قلنا في السابق أن منتخبنا الوطني يمر بفترة تاريخية ومقبل على استحقاقات مهمة تتطلب استقرارا نفسيا وفنيا وإداريا ولكن العكس هو ما حصل. إذ انشغل الشارع الرياضي خلال الأسبوع الجاري بقضية جانبية ما كان يجب أن تحدث في الأساس على حساب القضية الأساسية وهي المنتخب الوطني، حتى أن معظم الاتصالات التي ترد إلينا في يوم مباراة المنتخب تسأل عن مشاركة اللاعب "المجنس" قبل أن تسأل عن نتيجة المباراة.

فصارت هذه القضية هي هم الشارع الرياضي وأكبر دليل على ذلك الكتابات المتعددة لزملائي الصحافيين والتي أجمعت على موقف واحد تقريبا وربما للمرة الأولى وهو رفض التجنيس الرياضي في المنتخب الوطني وخصوصا في الألعاب الجماعية. وكذلك أينما تذهب تجد أن هذه القضية هي حديث المجالس الرياضية وحتى غير الرياضية.

والمشكلة ليست متركزة في اللاعب وإنما في استراتيجية المسئولين الذين يجب أن يحددوا أجندتهم من أجل تحقيق الإنجازات ما بين الاعتماد على أبناء الوطن وإعدادهم الإعداد الجيد أو الاعتماد على "المستوردين" الجاهزين مثلما نستورد بقية السلع من سيارات وغيرها.

فاللاعب وجد نفسه في وسط معركة لم يكن طرفا فيها وإنما هو يجاهد من أجل الخروج منها ونحن نتعاطف معه في هذا الجانب ولكن على المسئولين تدارك الموقف وحل الإشكال وتوفير الأجواء الصحية للمنتخب قبل البطولة الخليجية الأسبوع المقبل قبل أن يقع الفأس في الرأس وعندها لن ينفع الصوت...!

2004-03-12

التمييز في منح الجنسية في البحرين: الدوافع.. والآثار الخطيرة على حقوق الإنسان والأمن الاجتماعي

الكاتب : مركز البحرين لحقوق الإنسان

21 مارس 2004

بمناسبة اليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري 21-3-2004
مركز البحرين لحقوق الإنسان

تكشف ممارسات السلطة في البحرين المتعلقة بالتجنيس العديد من مظاهر التمييز، وسوء استخدام السلطة، والخلل في سيادة القانون، وانعدام الشفافية، والتلاعب بالعملية الديمقراطية، والخلل في الرقابة على ممارسات السلطة التنفيذية. وبسبب تدهور الوضع المعيشي والاقتصادي في البحرين، فقد ترتب على الزيادة الكبيرة في اعداد المجنسين اثار اقتصادية تمثلت في تفاقم البطالة والفقر ومشكلة السكن، وتأثير ذلك على حقوق المرأة والطفل والفئات الضعيفة [1]، كما ان لعملية التجنيس الاستثنائي واستخدام المجنسين في اجهزة الأمن وحصولهم على الامتيازات، آثار نفسية واجتماعية متمثلة في ضرب النسيج الاجتماعي واثارة التنازع العرقي والطائفي وكراهية الاجانب [2] فبالرغم من ان الدوافع وراء التمييز سياسية الا انها تأخذ شكلا طائفيا وعرقيا.

ويخشى المركز ان تساهم هذه القضية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية، في المزيد من الاضرار بالثقة بين السلطة والمواطنين، وتزايد حالة الاستياء العام، مما ينذر بعودة التأزم السياسي والأمني.

ويتطرق هذا التقرير الى تفاصيل القضية، وتحليل للدوافع، والتوصيات المقترحة للمعالجة.

التفاصيل:

يسمح القانون في البحرين بمنح الجنسية بشروط منها الإقامة لمدة 15 عام للعربي و25 عام لغير العربي [3]. إلا ان السلطة وفي الواقع العملي اتبعت سياسة تقوم على الاستثناء والتمييز. حيث منحت الجنسية خلال السنوات العشر الأخيرة وبشكل استثنائي وغير معلن للآلاف من الأفراد والأسر من اصول قبلية سنية رغم انهم يتمتعون بجنسيات دول أخرى ولا تنطبق عليهم شروط الإقامة. وفي المقابل تم حرمان الآلاف من المستحقين للجنسية رغم ان معظمهم لم يكونوا يتمتعون بأية جنسية [4] ولم يعرفوا بلدا غير البحرين، مما تسبب لهم في مشاكل نفسية واجتماعية، ومصاعب كبيرة في التملك والحصول على العمل والسفر [5].

ونتيجة لحركة الاحتجاج في التسعينات، ونشاط منظمات حقوق الانسان في الخارج، والتغير في توجهات السلطة مع تولي الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة للحكم، ونتيجة للاعتصامات التي تلت ذلك، فقد تم منح الجنسية للمئات من مستحقيها خلال العامين المنصرمين - وهو ما ايدته منظمات حقوق الانسان ولاقى ارتياح شعبي كبير [6] - الا ان منح الجنسية بشكل استثنائي وغير علني للآلاف ممن لا تنطبق عليهم الشروط لا زالت قضية موضع قلق وخلاف. حيث تتكتم السلطة على المعلومات، فيما يتزايد الاستياء لشعبي والمطالبة بكشف الحقيقة ومعالجتها.

وقد شكل مجلس النواب لجنة للتحقيق في القضية. الا ان "قانون مجلسي الشورى والنواب" الذي اصدرته السلطة قبل انتخاب مجلس النواب يمنع هذا المجلس من مساءلة الحكومة عن امور سبقت انعقاده في ديسمبر 2002. كما ان قرار تشكيل لجنة التحقيق يمنعها النظر في التجنيس الذي تم وفقا للسلطات الاستثنائية للامير (الملك حاليا) [7]. ورغم تلك القيود الاساسية والمعلومات المحدودة التي حصلت عليها اللجنة، فقد كشف اعضاء فيها عن تجاوزات خطيرة في منح الجنسية. وقد اشار تقرير اللجنة الى ان زيادة اعداد المجنسين كان له انعكاسات سلبية من الناحية الامنية والاجتماعية والاقتصادية والمعيشية، واوصى تقرير اللجنة بتعديل قانون الجنسية، واعادة النظر في من تم منحهم الجنسية خارج القانون، واعادة هيكلة ادارة الجنسية، ووضع معايير للاستثناء من شرط مدة الاقامة. وحمل التقرير المسؤولية الكاملة لوزير الداخلية الشيخ محمد بن

خليفة آل خليفة [8]. وقد تم تأجيل مناقشة التقرير في المجلس حتى ابريل القادم، ويشكك الكثيرون في قدرة المجلس على كشف الحقائق الاساسية فضلا عن اتخاذ **اجراءات بشأنها**.

وكانت ست جمعيات سياسية قد عقدت ندوات وعرضت اشرطة فيديو ونماذج من جوازات سفر واصدرت تقارير مفصلة لبيان وقوع التجاوزات. كما وجهت اسئلة الى وكيل وزارة الهجرة والجوازات لم يتم الاجابة عليها حتى الآن [9].

ويمكن استنتاج الدوافع وراء سياسة التمييز في التجنيس من خلال الامور التالية:

ان معظم من تم منحهم الجنسية بشكل استثنائي هم من اصول قبلية سنية، وهي نفس الاصول التي تنتمي لها عائلة آل خليفة الحاكمة، وهم اقلية صغيرة في البلاد، ولكنهم يسيطرون على الحياة السياسية والاقتصادية واجهزة الجيش والأمن.

ان الغالبية العظمى من الذين تم حرمانهم من الجنسية لفترة طويلة هم من الشيعة الذين يشكلون اغلبية السكان، ولكن يتم التمييز ضدهم في التوظيف الحكومي وفي التوظيف في الجيش واجهزة الامن والخدمات والتعليم والسكن [10]، ولذلك فهم يشكلون الغالبية العظمى من العاطلين عن العمل، وينتشر بينهم الفقر، وتنتشر بينهم تيارات المعارضة واعمال الاحتجاج.

ان جميع من تم تجنيسهم بشكل استثنائي قد تم جلبهم للخدمة في الجيش والحرس الوطني واجهزة الآمن،.ويعيش هؤلاء مع عوائلهم في مناطق شبه معزولة (كانتونات) [11] ووقد تم استخدامهم بفعالية في قمع اعمال الاحتجاج. ولا توظف هذه الاجهزة المواطنين الشيعة الا باعداد ضئيلة وفي وظائف هامشية. وخلال اضطرابات التسعينات قتل واصيب العشرات اثر الاستخدام المفرط للقوة في قمع التظاهرات، بينما تم اعتقال وتعذيب حوالي 7 آلاف مواطن جميعهم تقريبا من الشيعة [12].

بادرت السلطات الى منح الجنسية لعدد كبير من ابناء قبيلة الدواسر السعوديين الذين لم يسبق لهم الاقامة في البحرين. وقد تم جلب هؤلاء فقط للمشاركة في انتخابات مجلس النواب [13]. كما صدرت أوامر لمنتسبي اجهزة الجيش والشرطة للمشاركة في تلك الانتخابات [14]. وتمهيدا لذلك كانت السلطة قبل ذلك قد أجرت تغييرات تسمح للمتجنسين بالمشاركة في الانتخابات فور تجنسهم بدلا من مرور 10 سنوات وفقا للقانون [15].

التوصيات: يناشد مركز البحرين لحقوق الانسان السلطات والجهات المعنية بحقوق الانسان التدخل والدفع باتجاه:

- المكاشفة والشفافية: بأن تعلن السلطة عن جميع المعلومات المتعلقة بالتجنيس وخصوصا في فترة التسعينات
- ان يتم فتح المجال وبشكل علني للمناقشة والحوار وايجاد الحلول لهذه القضية
- ان يتم اجراء اصلاح اداري في الاجهزة المتعلقة بمنح الجنسية ومحاسبة المسؤولين عن التجاوزات
- ان يتم تعديل قانون الجنسية بحيث يحدد بشكل واضح شروط التجنيس بشكل استثنائي، ويقيد تلك السلطة بحيث يمنع اساءة استخدام تلك السلطة، ويحقق الشفافية بالاعلان الرسمي عن حالات منح الجنسية.
- ان يتم وضع الحلول واعادة النظر ضمن الاطار الانساني لمن تم منحهم الجنسية خارج الشروط الاعتيادية
- اتخاذ اجراءات لوقف أي تمييز في منح الجنسية، واي تفضيل للمجنسين الجدد في التوظيف والسكن والامتيازات
- اعطاء الاولوية للمواطنين - ودون تمييز بينهم- للحصول على الوظائف والترقيات في اجهزة الجيش والأمن
- اعطاء الاولوية في منح الجنسية بشكل استثنائي للمحرومين من الجنسية وللنساء ممن لديهن ابناء بحرينيين ولابناء البحرينيات
- تسريع اجراءات منح الجنسية للمستحقين، واصدار جوازات سفر للبحرينيين المحرومين من ذلك مثل أبناء وذرية الحاج صالح الستراوي الممنوعين حتى الآن من العودة للبحرين.

---

[1] احصائيات موثقة في تقرير مركز البحرين لحقوق الانسان عن الاوضاع المعيشية والحقوق الاقتصادية

[2] تتمثل الامتيازات في توظيف المجنسين باجهزة الجيش والامن في حين يحرم من ذلك المواطنين الشيعة وهم يشكلون

الاغلبية الساحقة من 30 الف عاطل عن العمل، وكذلك في الحصول على السكن، علما بان هناك اكثر من 40 الف طلب للمساكن الشعبية للمواطنين، بعضها منذ اكثر من عشر سنوات، وهناك حوالي 10 الآف منزل آيل للسقوط وغير صالح للسكن. كذلك يتم تفضيل المجنسين في الرواتب والمخصصات الاضافية والترقيات.

[3] المادة (6) من قانون الجنسية البحريني 1963

[4] ينص الاعلان العالمي لحقوق الانسان بأن لكل شخص الحق في جنسية ما.

[5] راجع تقارير منظمة العفو الدولية وتقارير الخارجية الاميركية السنوي وتقارير المنظمة البحرينية لحقوق الانسان في الفترة 1990-2000

[6] لا زالت ادارة الجوازات تضع العراقيل لحصول عدد كبير من المستحقين للجنسية حيث يتابع مركز البحرين ما يزيد على 40 من قضايا لافراد واسر، كما تتلكأ السلطات في منح جوازات السفر والسماح بعودة 66 من ابناء وذرية الحاج صالح السنراوي الذين يعيشون في المنفى

[7] معظم حالات التجنيس الاستثنائي يعتقد بانها حدثت في التسعينيات وبمراسيم خاصة من الامير الراحل

[8] تصريحات نائب رئيس اللجنة التحقيق النيابية بشأن التجنيس- جريدة الايام البحرينية- 16 فبراير 2004

[9] راجع التقارير واوراق العمل في الفعاليات التي اعدتها جمعيات الوفاق الوطني والعمل الوطني والعمل الاسلامي والتجمع القومي والوسط العربي والمنبر التقدمي.

[10] تقرير احصائيات التمييز الصادر عن مركز البحرين لحقوق الانسان.

[11] من تلك المناطق: اسكان قوة الدفاع، واسكان سافرة واجزاء من مدينة حمد.

[12] جمعت لجنة ضحايا التعذيب معلومات عن هذا العدد من الضحايا. كما رفعت اللجنة عريضة تحمل 33 الف توقيع من المتضررين والمتعاطفين معه يطالبون بالتعويض ومحاكمة المسؤولين. ويمكن مراجعة تقارير منظمة العفو الدولية وآليات الامم المتحدة عن الانتهاكات في البحرين ابان الحداث التسعينات.

[13] لم تعترف السلطات في البداية بتجنيس افراد قبيلة الدواسر السعوديين، ولكن بعد تقديم جمعيات المعارضة لدلائل قاطعة على ذلك في ندوة جماهيرية اعلن الملك بأنه تم تجنيس هؤلاء لان اجدادهم سكنوا البحرين في في العشرينيات من القرن الماضي.

[14] باعتبار ان تلك الفئات هي من اصول قبلية سنية فان مشاركتها في الانتخابات سيصب في صالح مرشحي تلك الفئة على حساب الفئات الاخرى

[15] عمدت السلطة الى ختم جوازات سفر المقترعين، وذلك لكشف من يتخلف عن المشاركة في التصويت خصوصا من العسكريين وممن حصلوا حديثا على الجنسية، وكانت جمعيات المعارضة قد دعت الى مقاطعة الانتخابات بسبب التغييرات الدستورية التي اجراها الملك وتقضي من بين امور اخرى بأن يعين هو نصف اعضاء البرلمان.

21 مارس 2004

البحرين .. صراع الكيانات .. الكيان الطائفي وفضيحة التجنيس

الكاتب : محمد خليل البحراني

من اكثر القضايا حساسية واثارة في المشهد السياسي البحراني هو ظاهرة "التمييز الطائفي" وانتشار "الطائفية" على مستوى الرسمي والنخب .. ومن اكثر المسائل خطورة هو ان تتحول "الطائفية" الى ممارسة وقوانين غير معلنة يتم التعاطي معها من قبل مبتكريها بمنهجية مدروسة وواضحة لايستطيع ابطالها اخفائها الا في حالات "التغشيم" التي اجادها الطائفيون ببراعة وتمكنوا من تنفيذ ما يصبون اليه في ممارستهم للطائفية وبهوس جنوني ضد الاغلبية المظلومة التي لن تجد لحد الان وسيلة غير الدفاع عن التهم التي توجه اليها ان طالبت بحقوقها او ارتأت ات تكون صريحة في مطالبها .. والتهم دائما تكون جاهزة وصممت على شكل "حرفي" يستطيع ايا كان من الطائفيين باا"لاصالة" اشهارها في وجه كل من واجه من ابناء الاغلبية المظلومة والمهشمة في موقف طائفي يستدعي الاستنكار والاحتجاج ..هذه الحقيقة اليوم صارت مؤكدة يمكن ملامستها في المشهد السياسي في البحرين الذي يمارس فيه النظام سياسة التمييز والتكتلات الطائفية من خلال خطط التوظيف والتوزير وتوزيع العطايا ومنح التدريس .. وتأتي قضية التجنيس لتلقي بثقلها على كاهل الاغلبية المضطهدة التي وجدت السياسة المتبعة في خصوص التجنيس تستهدف النهوض بـــ "الكيان الطائفي" العنصري الخالص من خلال ادخال اعداد كبيرة من اتباع الدول التي اغلب مواطنيها يعرفون بانهم من الانتماءات المذهبية الخاصة ويغلبها طابع التعصب والحقد عدى مكنونات انفسهم الميالة نحو التكفير والتحقير للطرف الاخر هذا غيرالموروثات الاجتماعية والفكرية الخطيرة التي يحملها اؤلئك الوافدون من صحاري بلدان عربية عرفت بطبائعها الجلفة وميولها الارهابية التي يعكس تعاطفها مع الجماعات الارهابية القاعدية والسلفية ابرز تجلياتها ..

ولا يخفى على احد ان البحرين قامت خلال العشرين سنة الماضية بتجنيس العشرات الالاف من عرب الصحاري في سوريا والاردن والسعودية واليمن واعطيت لهؤلاء مزايا تفوق بكثير ما لدي المواطن البحراني والاغلبية المظلومة المحرومة .. وقد سعت الحكومة من خلال سياسة التجنيس تشكيل قوة بشرية وعسكرية وأمنية من اؤلئك المجنسين وتجنيدهم لصالح "الكيان الطائفي" الغير معلن ولكن هو واقع قائم وموجود يستطيع المواطن البحراني بسهولة ادراكه وملامسته بمجرد الدخول في احدى الدوائر السيادية والوزارات التي احتكرت اغلبها من قبل الاقلية التي ارتضت بالمعادلة الظالمة وساهمت بشكل مباشر في دعم المشروع الطائفي للنظام واستنكرت على الاغلبية المظلومة حقها في المشاركة السياسية وفي صنع القرار ..

و في الاونة الاخيرة تصاعد اللغط في "المجلس النيابي" بين مجموعة من النواب حول سياسة التجنيس التي كشفت الوثائق انها كانت متعمدة وجاءت على خلفيات طائفية وعنصرية اكدتها نتائج "لجنة التحقيق البرلمانية" التي باالرغم من ضعفها ووضوح تدخل جهات حكومية في صياغة بيانها الا انها كشفت المستور الاخر الذي برز جليا في الملاسنات التي حدثت بين النواب انفسهم وكذلك في رفع لافتات من قبل نائب رئيس البرلمان كتبت عليها شعارات "لاللتجنيس" وهو امر بلا شك يشيرالى حجم الاحتقان السياسي الموجود على الساحة البحرانية والذي انتقل بدوره الى داخل البرلمان الذي شهد اخيرا اصطفافا مذهبيا وسياسيا بين النواب وقف الداعمون لمشروع "الكيان الطائفي" مع سياسة الحكومة وسعوا لايجاد مبررات واهية للمخالفات المرتكبة في خصوص التجنيس ولم يخفي بعضهم نزوعه الطائفي العنصري ضد الاغلبية المظلومة من خلال خطاب التضليل والتعمية الذي عرفوا به لطمس الحقائق وهضم الحقوق وللاستمرار في سياسة التهميش الظالمة ضد تلك الاغلبية ..

فبعد ان كشفت الجمعيات السياسية ومركز حقوق الانسان في البحرين التجاوزات الخطيرة التي حدثت اثناء التجنيس وبعده وانكشاف دور عناصر معينة زرعت لهذا الخصوص من قبل الجهات الرسمية في دائرة الهجرة والجوازات التي يديرها ويقودها الطائفيون وهي محرمة على الاغلبية المظلومة التوظيف فيها ينبري احد اؤلئك الطائفيون من اعضاء البرلمان

باالقول "ان كانت هناك مخالفات فهذه المخالفات حدثت قبل 50 سنة عندما كان الوافدون الى البلاد يأتون من الساحل الايراني!!وغيره ويحصلون على الجنسية بقرارات من المخاتير وبشهادة الشهود"!!! ناسيا ان جيش من المرتزقة في صفوف قوات الامن والشرطة والسلك العسكري الذين استقدموا الى البلاد وجنسوا ومعهم العشرات الالاف من الافراد وعوائلهم من الذين تم منحهم الجناسي في فترة زمنية قصيرة وقياسية لم يتعدى بعضها اسابيع واصدرت ــ من قبل الحكومة ــ لكثيرين منهم شهادات ميلاد مزيفة طبع تحت عنوان "منشأ الميلاد" اي مكان الميلاد (جزيرة حوار)!! وهي جزير ة نائية صغيرة لم يقطنها قط بشر كانت محل خلاف بين البحرين وقطر وقد حسمت محكمت لاهاي في عام 2001 امر ملكيتها لصالح البحرين ..نعم هذا الجيش من المرتزقة والوافدين خلال 20 سنة الماضية اكثرهم من عرب البوادي في سوريا والاردن يشكلون وصمة عار في جبين الذين ينكرون ما حدث من تجاوزات خطيرة في هذا الخصوص ويحاولون بعنصريتهم وطائفيتهم تبرئة ساحة النظام الغارق في الطائفية .. وقبل فترة وجيزة "اعتقل" عنصر كان موظفا في الهجرة والجوازات وبحوزته اوراق لها علاقة بعملية التجنيس وكمبيوتر معلومات"! لا ندري هل هو للتضليل ام هي مسرحية ولعبة يمارسها للنظام للتخلص من الفضائح التي تلاحقه في مسئلة التجنيس..

ان صراع الكيانات امر قائم واخطره هو ما يصبوا اليه النظام من خلال تثبيت الكيان الطائفي وتحويله الى امر واقع من خلال استراتيجية التهميش للاغلبية المظلومة وعدم تمكينها من نيل حقوقها وتضييق الخناق عليها عبر سلسلة من المشاريع السياسية ذات الصبغة الاقصائية وهي حالة كارثية اعتادت الحكومة انتهاجها منذ عقود لحرمان اهم واكبر شريحة انسانية في البحرين من المشاركة في القرار السياسي والحكم .. وليس اعتباطا ان يتم اطلاق تسمية "الكيان الطائفي" على تركيبة النظام الطائفية كون انه يفتقد الى عنصر "العدالة" وذا صبغة احادية لا تعكس تنوع المجتمع في البحرين ولا النظام التعددي .. وعادة هذا النوع من الانظمة معرضة للاهتزازات السياسية والقلاقل وغياب الاستقرار الاجتماعي والازدهار الاقتصادي وشيوع الفقر والحرمان والظلم والبطالة وقد شاهد العالم نظام شبيه بما لدينا في العراق قد تم الغاءه باا لارادة الوطنية والدولية واستبداله بالموعود الافضل والنموذج الذي يريده الشعب العراقي ويسعى لاقراره رغم انف الاحتلال ورغم انف الجماعات الارهابية التي تعمل وفقا لاجندة دول الجوار التي لاتريد للنموذج العراقي الجديد ان يرى النور ..

ومن هنا ايضا نرى ان البحرين بحاجة الى التعددية في ادارة الحكم والنظام والعودة الى قوانين اممية وبنود الاعلان العالمي لحقوق الانسان في هذا المجال لوقف نزيف الطاقات والامكانات التي تذهب هدرا في مشاريع وهمية او امنية وعسكرية لا تخلوا من مقاصد تضر بالنسيج الاجتماعي في البحرين وتكرس من مفهوم ذلك "الكيان الطائفي " ..

2004-05-28

أشبع أبناءك قبل أن تطعم الجيران

الكاتب : قاسم حسين

مرة أخرى يضطرنا موضوع التجنيس إلى الحديث، ليس طلبا للإثارة وإنما لمناقشة هذا الموضوع بهدوء بعيدا عن روح المشاغبة و"الهواش".

فمن لا يريد أن نناقش قضايانا بهدوء، إنما يريد القفز على المشكلة بدعس رأسه في الرمال على طريقة النعامة، وهيهات أن تحل مشكلات الأوطان المأزومة بالهروب مثل النعام.

الموضوع ابتدأ بخلاف في الشارع والمجالس والندوات، حتى امتد تأثيره على أول مظاهر المشروع الإصلاحي "الانتخابات"، وانتهى قبل أسبوع بـــ "هوشة" في البرلمان. ومع كل ذلك يبقى كل ما حدث، حتى "الهوشة"، ما هو إلا الفاتورة الأسهل، يدفعها هذا الجيل لقاء قرار سابق اتخذ في غياب تام للرقابة الشعبية، من دون مشورة من أحد، ولحسابات لن تصب في مصلحة الوطن، وسيعلن الجيل الحالي عجزه عن حلها، كما ذهب إلى ذلك رئيس المجلس خليفة الظهراني في نبرة يغلب عليها اليأس، وبالتالي سيتم "ترحيلها" إلى المستقبل، ليتحمل الجيل المقبل دفع ثمن فاتورتها بالعملة الصعبة أضعافا مضاعفة، على رغم أنوف الجميع.

قضية التجنيس حجة أخرى تضاف إلى قائمة حجج المطالبين بتوسيع دائرة المشاركة الشعبية في القرار السياسي، فليس من المعقول أن يتم اتخاذ قرارات مصيرية تمس أمن واستقرار ومستقبل البلد كله اقتصارا على دائرة محدودة. فالقضايا المصيرية من المفروض ألا يتخذها أفراد مهما أوتوا من الخبرة والعقل والدراية، وإنما تطرح على مستوى الشعوب لتقول رأيها فيها، لأنها ببساطة تمس حياتها ومستقبلها. هذه تجارب الأمم المتحضرة فادرسوها لكي نتعلم منها الدروس المفيدة في الحياة بدل أن نقلد الآخرين ونتفوق عليهم فقط في برامج "الأخ الأكبر" وحفلات الطرب المائع الموبوء. وبصراحة، ليس هناك من مخافة من ردود فعل الجيل الحالي، الذي سيكون تأثره "محدودا" بحركة التجنيس الواسعة التي شهدتها البلاد بعد أن "يبلعها"، ولكن الخوف كل الخوف من الغد، حين تبرز حقائق جديدة على الأرض اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا وأخلاقيا، إذ ستحتاج إلى سياسات أخرى لمعالجتها على غير الطريقة التي ألفناها في إدارة خلافاتنا و"صراعاتنا" المحلية طوال الأعوام الثلاثين الماضية.

هناك من يذهب إلى التهويل بضياع "الهوية الثقافية" للبلد، حين يقارن الوضع بوضع الهنود الحمر، وهي مبالغة في غير مكانها، لأن هوية الشعوب المتوارثة عبر القرون، لا يمكن أن تضيع وسط حركة تجنيس في مرحلة من المراحل. والخوف فقط أن ننتهي إلى العيش في "كانتونات" متفرقة ضمن هذه الجزر الصغيرة الراقدة وسط مياه الخليج، وكأن ما بنا لا يكفينا. ومع ذلك تظل هناك مخاطر أخرى سيحبل بها المستقبل، أخذت نذرها تظهر في الأفق من الآن.

حقائق اليوم تستدعي التوقف أمام بعض الأرقام المخيفة، إحداها القنبلة التي فجرها الظهراني بشأن الرقم الخاص بحركة التجنيس:

120 ألفا، في بلد لا تتجاوز مساحته 700 كيلومتر مربع بعد عمليات ردم البحر، ويعاني من نسبة بطالة كبيرة، وفي ظل نسبة نمو سكاني مرتفعة جدا، إذ تبلغ نسبة الكثافة السكانية 1962 نسمة في الكيلومتر مربع، ما انعكس في صورة ازدحام دائم بالشوارع. هذه النسبة من أعلى النسب في العالم كله، فلا يقترب منها إلا قطاع غزة الذي تمنى رابين أن يستيقظ ذات صباح فإذا بها غارقة في البحر، وبنغلاديش التي تغص بسكانها مثل الجراد المنتشر.

بلدنا أصغر بلد عربي، حتى لبنان الصغير أكبر منا بأكثر من عشرين مرة! فالأرض محدودة، والموارد يقال إنها محدودة

أيضا، والبلد يعاني من قضية التوزيع غير العادل للثروة، والفساد المالي والإداري أصبح مثل الشبح الذي يظهر للناس في الظلام ويختفي في الضوء! فضلا عن ذلك القنبلة المرعبة المقبلة "100 ألف عاطل بعد 9 سنوات من الآن"، أي أكثر من منتسبي وزارة الدفاع بـــ 7 مرات! قطاع الصحة يعاني من مشكلاته المعروفة، الإسكان بدأت الحكومة تفكر في نفض يدها منه، وقطاع التعليم عاجز عن توفير التعليم الذي يواكب حركة التطور ويلبي حاجة سوق العمل، على رغم مرور أربع وعشرين سنة على تبني خطة العشرة آلاف متدرب منذ أيام الوزير علي فخرو. ووزارة العمل التي تداول على كرسيها خلال هذه الفترة خمسة وزراء، بدلا من أن تبحث عن حلول جذرية لمشكلات البطالة المزمنة، تفرغت في آخر عهودها إلى ملاحقة مؤسسات المجتمع المدني، من جمعيات سياسية وحقوقية مهددة بالإغلاق! أمام هذه المشكلات والهموم الوطنية، كيف جرى التفكير أصلا في "تبني" حركة تجنيس واسعة؟ إذا كنت لا تستطيع إطعام أفراد أسرتك، فكيف تدعو عوائل الجيران إلى مائدتك؟ دول الجوار الخليجي الأكثر منا ثروة، والأكبر مساحة، لم تجرؤ على هذه الخطوة، فكيف أقدمنا نحن عليها بهذه السرعة؟

على مستوى الأسرة البحرينية الحديثة، قد تلاحظون وجود ميل واضح في العقد الأخير إلى تنظيم الأسرة بالحد من الإنجاب والاقتصار على عدد معين من الأبناء، وفقا لمنطق بسيط ومفهوم: "أنجب طفلين وأحسن تربيتهما، أفضل من إنجاب ستة أتركهم عرضة لتربية الشوارع". وهو منطق من الصعب انتقاده، فما هو المنطق الذي يقف وراء القرار الرسمي تبني حركة التجنيس الواسعة النطاق في ظرف زمني محدود؟

بعد عشر سنوات، سنجد أنفسنا أمام وقائع مرة: كعكة صغيرة، مأكول نصفها، والنصف الآخر يحوم حوله 100 ألف فم جائع، حينها سيقف الأحياء منا ليرددوا قول الشاعر الجاهلي القديم وهو يندب نفسه وأهله ووطنه وقبيلته:
" لم أكن من جناتها - علم الله - ولكن بحرها اليوم صال "!

صحيفة الوسط | 2004-06-01

التجنيس محاسبة قارعي الأجراس؟

الكاتب : نشرة الديمقراطي

قضية المواطن محمد عبد الله الكواري تثير شجون حول ضعف شفافية أجهزة الدولة وعدم وجود حماية لقارعي الأجراس (المواطنين الذين يكشفون الفساد و التجاوزات), فقد مددت المحكمة الصغرى الجنائية يوم 27 مايو فترة احتجاز الموظف السابق في إدارة الجنسية والجوازات والإقامة لأسبوعين آخرين، وذلك إثر رفض القاضي إطلاق سراح المواطن مقابل كفالة مالية .

ونقلت صحيفة "الوسط" من مصادرها أن السلطات الأمنية ضبطت أقراصا مدمجة مع الكواري تتعلق بمعلومات مهمة عن التجنيس حيث يواجه الكواري اتهامات باختلاس أوراق من مكان عمله السابق، ويتوقع أن يكون التحقيق دار معه حول ما إذا تم استنساخ هذه الأقراص من قبل جهات برلمانية أو غيرها.

ومن جهته تسائل النائب جاسم عبد العال كما أفادت الصحيفة " هل هناك معلومات لدى إدارة الجنسية والجوازات غير التي أعطيت لنا، إذا كان كذلك فهذا يثير الشك في صحة المعلومات التي حصلنا عليها في لجنة التجنيس، لقد تم اتهام هذا الرجل ظلما وجاءوا برجل يعمل في الاستخبارات وجعلوه يشهد ضده، أنا أعرف الكواري منذ شهرين فقط وكان حينها قد ترك العمل في إدارة الجنسية والجوازات ."

هل تهمة الكواري الحقيقية هي "اختلاس" معلومات, والجميع يعرف بأن اختلاس الأموال في هذا الوطن يمر دون عقاب فكيف يعاقب من "يختلس" المعلومات. وإذا كانت هذه المعلومات حول التجنيس خطيرة لهذه الدرجة فلماذا لم تكشف عنها وزارة الداخلية طواعية للجنة التحقيق؟ وهل يعد جريمة إفشاء معلومات لأحد أعضاء لجنة التحقيق البرلمانية في الموضوع ذاته؟ ما هي المعلومات الخطيرة التي يحملها موظف سابق في الهجرة والجوازات التي تجيز حبسه لأسابيع دون إفراج بكفالة؟ وهل يعتبر إفشاء معلومات تكشف أخطاء الدولة وخطاياها, إذا لم تحوي على معلومات تمس أمن الوطن ,مخالفة خطيرة أم واجبا وطنيا؟

لا نملك معلومات كافية لإصدار أحكام في هذه القضية إلا إننا نطالب بتشريع يشجع المواطنين من قارعي الأجراس بالكشف عن الأخطاء دون خوف من العقوبة بل ومكافئتهم على ذلك, كما نطالب بوجود تشريع يسمح للمواطنين بالإطلاع على جميع المعلومات الخاصة بالدولة التي لا يسبب الكشف عنها ضررا للمصالح الوطنية أو خصوصيات الأفراد .

2004-06-04

نشرة الديمقراطي | العدد 12 - يونيو 2004

الهروب العظيم والمآتم الجديدة

"اشتروا لكم أجفانا من البلاستيك"

الكاتب : قاسم حسين

في معالجة مشكلة التجنيس، برز طريقان للهروب من المشكلة: الطريق الاول هو التنظير من وراء المكاتب وإطلاق الأماني، فكأنك تشاهد برنامج "أماني وأغاني" الشهير بركاكته وابتذاله. والطريق الآخر هو سكب الدموع وتنظيم المآتم للبكاء على الطائفة المظلومة القادمة المضطهدة حتى قبل وصولها إلى البلاد!

السبيل الأول رأيناه في تلك "المرافعات" وكان محاولة للقفز على المشكلة بدلا من مناقشة أسبابها، على اعتبار ان التشخيص هو أول العلاج. قد نختلف في العلاج، وقد لا نمتلك علاجا لهذه الورطة أصلا، ولكن لابد من التسليم بوجود المرض أولا، وخصوصا في ظل إصرار متعمد على عدم وجود مشكلة! وهي محاولة ليست غريبة على من يتكلم عن الموضوع في الصحافة ليخاطب الرأي العام ثم يعتبر نفسه "من غير المسيسين"! دعوى لا تقوم على أساس. ومثلها محاولة الهروب من مناقشة ما ستؤول إليه الأمور بعد عشر سنوات من الآن، عندما نجد أنفسنا جميعا أمام 100 ألف عاطل عن العمل من أبناء البلد، بحسب الاحصاءات الرسمية التي اعتمدتها الدراسة العلمية الفاجعة التي صدمتنا بذلك الرقم المرعب، وهي بالتأكيد لم تأخذ في الحسبان ما أضافه التجنيس من أرقام ومستجدات وأعباء تنوء بالعصبة أولي القوة.

عندما طرحنا تخوفاتنا على المستقبل، وحذرنا من تبعات هذه السياسة غير الشعبية، كان الرد "غير المسيس" الهروب إلى العام 1934 .و فيما طرحنا قضايا الوطن، كان الطرح المقابل "سنة وشيعة"، وأكثرية وأقلية، و"نحن وأنتم"، من دون قراءة تستوعب أبعاد المشكلة وتبعاتها. كأننا نلهو نلعب: "إذا رجعتم إلى العام 2002 فسنرجع إلى العام 1934"! مناقشة قضايا الوطن وأزماته ليست لعب أطفال. كأنها مناكفة ولي أذرع.

وبينما يفترض أن يتركز النقاش على تبعات هذه السياسة وتداعياتها على الجميع، نرى النكوص سبعين عاما إلى الوراء... فهكذا يكون الهروب العظيم! ولتعلموا انه لن تكون هناك طائفة غالبة وأخرى مغلوبة، وانما سيكون الوطن هو الضحية النازفة.

القضية التي حاول البعض تشويهها بإلباسها لباسا طائفيا هي أبعد ما تكون عن ذلك، وانما هي هم وطني كبير، بدليل أنه في يوم التصويت على الميثاق، كان هناك من رفع لافتة في المحرق تقول "التصويت بشرط إيقاف التجنيس". وبعد أن تحدثت عن الموضوع الأسبوع الماضي كانت المكالمات التي وصلتني من المحرق ومن بعض رجالاتها، أضعاف ما وصلتني من مناطق أخرى. هذه المكالمات كانت تبدأ من السابعة صباحا، ولا تتوقف حتى الحادية عشرة ليلا. فالخطر يستشعره الجميع، وهو ما لا يحتاج إلى ذكاء خارق، بل مجرد عبور بالسيارة على الأسواق الشعبية في المحرق أو المنامة أو مدينة حمد أو جدحفص، ففيها تجدون الجواب.

وإذا كانت مناقشة قضايانا المهمة عن طريق الهروب سبعين عاما إلى الوراء، وبالخوض في معمعة السياسة مع التبري من "التسييس" فهذه أكبر عملية خداع نمارسها على الجمهور.

نصب المآتم

الطريقة الأخرى هي المآتم التي نصبها طرف آخر لهذا الشعب، ونحن من أكثر شعوب الأرض بكاء ورقة قلب ولكن المشكلات والأزمات القادمة لن تحل عن طريق التباكي وسح دموع التماسيح، ولا نحتاج إلى من يعلمنا دروسا في القومية والانسانية وينصب نفسه المهاتما غاندي لشعب البحرين. هذه المآقي التي لم تهطل منها دمعة واحدة في الماضي على ضحايا

قوانين "أمن الدولة"، حين بلغ عدد المعتقلين 3 آلاف مواطن، انما كانت تتبنى لهجة "تصعيدية" و"تحريضية" للضرب بيد من حديد على أيدي أبناء البلد المطالبين بالحقوق والحريات، التي يتنعم بها هؤلاء الكتاب "المخضرمون" الآن، حتى تجرأوا على وصف الفترة السابقة بالحقبة السوداء!

هؤلاء المخضرمون اليوم يتباكون ويكثرون من سح الدموع على الطائفة الجديدة، ويذكروننا مرة برجل قطعت يده، وبآخر زوج ابنته في البحرين وليس الهند، وستخرج لك الأرض الكثير من خبئها "الإنساني"، حتى ديكنز الذي أبكى البريطانيين خمسين عاما على فظائعهم، سيسبقه هؤلاء، لما يطرحونه على شعب البحرين العنصري من جرائم يرتكبها في حق القادمين من شتى الأمصار. ولن تتوقف أقلامهم لحظة بعد اليوم عن إقامة المآتم ونصب سرادق العزاء، فابحثوا لكم عن أجفان بلاستيكية عندما تتآكل أجفانكم من البكاء

صحيفة الوسط | 2004-06-07

التجنيس وخلط الأوراق

الكاتب : عبد المنعم الشيراوي

هل أصبحت الطائفية قميص عثمان يرفعه البعض كالفزاعة كلما حاولنا الاقتراب من القضايا المصيرية، ويرفعه البعض الآخر لخلط الأوراق وشق الصف الوطني لكي لا يتوحد في القضايا المصيرية؟ هل محدودية مساحة الأرض في البحرين وارتفاع مستويات الكثافة السكانية في الكيلومتر المربع وحقيقة ان معظم مساحتها وجزءا من بحارها اصبح أملاكا خاصة، وتواضع ثرواتها الطبيعية وارتفاع الطلب على الخدمات مع تدني مستوياتها قضايا لا تهم ولا يشعر بها الا الطائفة الشيعية؟ ان كان ذلك صحيحا فسنعلنها صريحة وواضحة بأننا جزء لا يتجزأ من هذه الطائفة التي نالت من الضيم والظلم والتمييز على أيدي الكثيرين حتى بعض من ينتمي مذهبيا اليها! ولماذا يحاول البعض اسقاط القضايا التاريخية على واقعنا الحالي من دون مراعاة لاختلاف الظروف والمعطيات في الواقع السياسي؟ فلا يمكن ان يتم القفز على سياق تطور المراحل التاريخية واختزال التاريخ الوطني من دون المرور على تلك الوحدة الوطنية الرائعة والتلاحم في القرار والأوليات والتطلعات التي افرزتها تجربة هيئة الاتحاد الوطني في الخمسينات، ولماذا كل تلك الفزعة المعروفة أهدافها مسبقا لمحاكمة وادانة الظاهرة الحسنة الوحيدة التي أفرزتها وأوضحتها بشكل جلي تجربة مجلس النواب.

فإن كان هناك من ايجابيات لذلك المجلس فهي بالتحديد ايضاحها لعموم المواطنين والناخبين اننا وبغض النظر عن اختلاف وجهات نظرنا بشأن الدستور وحق المجلس المنتخب في التشريع والمحاسبة نريد نوابا في وطنية ونزاهة والتزام عبدالنبي سلمان وعبدالهادي مرهون ويوسف زينل. ولا يخفى على غالبية نوابنا الافاضل انه لولا عمليات الترهيب والترغيب إبان الانتخابات النيابية ولولا مقاطعة بعض التيارات السياسية للانتخابات لما استطاعوا تأمين كرسي واحد لهم في المجلس حتى في مقاعد الجمهور، ولكن بودي ان يجيب هؤلاء السادة على سؤال واحد هو: هل سيذكر المواطنون لمجلسهم أية ايجابيات لولا ذلك النفر من النواب الوطنيين والملتزمين بقضايا شعبهم وهمومه والذين ليس فقط تصدوا لبعض ملفات الفساد على صعوبة رصدها، بل ولم يضعفوا لسياسات الترهيب والترغيب للحيلولة من ممارسة المحاسبة.

ان خلط الأوراق وإلباس الموقف العام من قضايا التجنيس وحجمها وما تشكله من ضغوط اليوم وفي المستقبل على قدرة الدولة في توفير المسكن والعمل والخدمات الأخرى للمواطن باللحاف الطائفي مرفوض تماما. بل ويجب وضع النقاط على الحروف وتسمية الأشياء بأسمائها، والا فما هو المردود الاقتصادي والثقافي والاجتماعي من تجنيس اعداد هائلة لا تملك من المؤهلات إلا قدرتها على التزاوج والإنجاب؟ وماذا ستكون عليه الهوية البحرينية في المستقبل المنظور، ودع عنك البعيد لسياسة التجنيس هذه؟ ان من لا يملك مؤهلات علمية أو ثقافية أو القدرة الاستثمارية ولن يفيد البحرين الا بعضلاته وقدرته على تنفيذ الأوامر لا يمكن ان يذوب في المجتمع البحريني أو حتى ان يمتلك الولاء للبحرين الوطن والبحرين الأرض والبحرين الشعب.

نقول ذلك ونحن ندرك جيدا بأنه لا غبار على من حملوا شرف الجنسية البحرينية من خلال عطائهم وقدراتهم ومساهماتهم، لكننا في بلد صغير وكما يقول المثل "كلنا أولاد قرية وكلمن يعرف خويه" والحوادث والوقائع تنتقل وتنتشر من خلال حضروها وشاهدوها. فالأم التي قذفت بوثائق الجنسية البحرينية على طاولة مديرة إحدى المدارس الحكومية وتفوهت بمختلف الاهانات للبحرين وشعبها و... بسبب احتكاك طالبتين في المدرسة، أو الذي سافر وعاد الى موطنه الأصلي عائدا لزوجته وأولاده هناك بعد ان ترك الزوجة البحرينية هنا وأولادها من دون عائل على رغم ان راتبه التقاعدي مازال يحول له في حسابه في بلده الأم، لا يمكن ان يكون لهم أو لأمثالهم ولاء لهذا البلد أو شعبه، فافتحوا الملفات كافة وتعاملوا بشفافية فمصير مستقبل هذا البلد وهويته ومستقبل اجياله وثقافته وتاريخه على المحك.

صحيفة الوسط| 08-06-2004

اعتقال الكواري غير مبرر

الكاتب : المحرر الحقوقي

لا يمكن تبرير إيقاف محمد الكواري، حتى وإن صحت تهمة "اختلاسه وثائق" مــتعلقة بالتجنيس، وتزويد المجلس النيابي بها، لاسيما أنها متعلقة "بمعلومات" من حق المواطنين الاطلاع عليها.
فحق "المعرفة والحصول على المعلومات" يضمن الشفافية، ويعري مكامن الخلل، ما يؤدي إلى "التنمية"، والتقدم وخلق الثقة ما بين الحكم والشعب! أما مصادرة "مسربي المعلومات" ومحاصرتهم فلن تؤدي إلا لمزيد من التعتيم، وتفشي الفساد، وتشعبه!

فضلا عن أن حق "الحصول على المعلومات"، حق كفلته المواثيق الدولية، فإن دستور مملكة البحرين أقره في مادته "23"، الفقرة "د" التي تنص على أن "حرية الرأي والبحث العلمي مكفولة، ولكل إنسان حق التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو غيرهما، وذلك وفقا للشروط والأوضاع التي يبينها القانون، مع عدم المساس بأسس العقيدة الاسلامية، ووحدة الشعب، وبما لا يثير الفرقة أو الطائفية".

وقد كفل الاعلان العالمي لحقوق الانسان هذا الحق في مادته "19" وتنص على أن "لكل شخص حق التمتع بحرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حريته في اعتناق الآراء من دون مضايقة، وفي التماس الأنباء والأفكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين، بأية وسيلة ودونما اعتبار للحدود"، كما ورد في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والذي اعلنت وزارة الخارجية قرب الانضمام اليه، أن "لكل إنسان حق في حرية التعبير.

ويشمل هذا الحق حريته في التماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى آخرين دونما اعتبار للحدود، سواء على شكل مكتوب أو مطبوع أو في قالب فني أو بأية وسيلة أخرى يختارها".

تمكن الصحافي الأميركي صاحب "التحقيق الاستقصائي" - فضيحة ووترغيت - الشهير، بحصوله على المعلومات والوثائق أن يجبر الرئيس الأميركي نيكسون على الاستقالة من منصبه في السبعينات، أما نحن فلا نجد إلا مزيدا من التضييق على من يسعى إلى الكشف عن المعلومات، ويساهم في إجراء التحقيقات الاستقصائية!

الدول الديمقراطية تؤمن بهذا الحق، وبل وتسعى إلى ضمانه من خلال قوانينها، فبريطانيا اقرت في نوفمبر/ تشرين الثاني العام2000 قانونا عن "حرية الاستعلام"، كما أن المركز البريطاني " Article91" أصدر وثيقة بعنوان: "حق الجمهور بالمعرفة" من أهم مبادئها "وجوب الكشف المطلق للمعلومات، ترويج سياسة حكومة الانفتاح، تحديد نطاق الاستثناءات، اعتماد اجراءات تسهل الوصول الى المعلومات، تحديد كلفة مقبولة للوصول اليها، فتح اجتماعات الهيئات الحكومية للجمهور، تعديل القوانين التي تتعارض مع مبدأ الكشف الكامل او إلغاؤها، حماية المخبر الاعلامي".

الدول التي تهدد، وتسدل الستار الأسود على المعلومة... تخاف من تأثيراتها السحرية في التغيير.

صحيفة الوسط | 18-06-2004

صور لمساوئ التجنيس السياسي في البحرين المراكز الصحية مثالاً

الكاتب : جعفر يتيم

لاتكاد تلك المناظر المقززة للمواطن البحريني تتكرر كثيراًودائماً في كل ساعة من ساعات اليوم عندما يقدم المواطن لطلب العلاج صاحباً ومصحوباً في شتى المراكز الصحية في البحرين وخصوصاً مارأيت أمامي صوراً كثيرة من تلك المناظر التي يعتصر بها القلب والأمر يكون مألوفاً عندما يدخل المواطن البحريني المركز الصحي الشمالي بمحافظة المحرق إلاّ ويرى أمامه تلك المجموعات من المجنسين حديثاً من اليمنيين وأهل بادية الشام والبلوش والبتان وأمرهم ملاحظ إذ يأتي كل مجنس منهم ومعه زوجته وصغاره زرافات زرافات لطلب العلاج ومنظرهم يوحي وكأنما الدجاجة تسير ومن ورائها فراخها لإطعامهم .

في الحقيقة مناظر مألمة ومتعبه للغاية وكل مادققت النظر في تصرفاتهم ومشيتهم يتألم قلبك كثيرا حتى تشمئز وتستفز وكل ماتسير في ممرات المركز تجدهم جالسين على المقاعد ينتظر كلاً منهم دوره للدخول على الطبيب .هذه صوراً أراها عادةً في المستشفى الشمالي بالمحرق عندما أقدم لطلب العلاج لي ولعائلتي وأتألم كثيراً وتشدني تلك الصور والمناظر للمشكلة الكبرى التي يعاني منها الشعب البحريني قاطبة سنة وشيعة .

لاشك إنها مشكلة تأرق الجميع وتجعل المواطن ينفر من هكذا تجنيس وخصوصاً من الذين يعملون في وزارة الداخلية والذين لديهم تاريخ سيئ لإرتباطهم بالعمل أيام الحقبة السوداء بقانون أمن الدولة .

أي مشكلة هي والمواطن يرى ذلك المجنس ومعه نفر من أولاده يرتادون العيادة وأي مشكلة حينما يقف المواطن وقت أكبر ينتظر دخوله على الطبيب للكشف والمجنّس أمامه ومعه صغاره حقيقة منظر يتكرر دائماً وهؤلاء المجنسون يزاحمون المواطن في كل مكان في العمل في السكن في التعليم الخ ولنأخذ مثال المراكز الصحية كم هي حالات الإرباك التي تحصل يومياً في المراكز الصحية من المجنسين وكم تستنزف المراكز من أدوية وكم هي قيمة تأخير المواطن للأوقاته التي يقضيها في المستشفى بسبب المجنسين .

فهل هذا التجنيس تعدّه حكومتنا الرشيدة نعمة أم نقمة على الوطن والمواطن مرهق ومتعب قد طاله العجز على تسديد ديونه وضيق مسكنه وشحة دخله وهم يزاحمونه في كل مكان فحرياً بك ياحكومتنا الرشيدة أن تنظري لشعبك نظرة تأمل وتبصّربنظرة رحيمة فهو المواطن الذي يبني وطنه وليس هؤلاء المجنسين وهوالذي سيدافع عن الوطن في الشدة والملاحم يوم تشتد بك الأهوال والمحن فقليلاً من التعقل و التروي والإنصاف لخدمة شعبك والإبتعاد عن السياسة في حكمة التجنيس فخيراً لك أن تتبصري بالضمير والإنسانية فإن للمواطن الحق في تقرير مصيره طالما هو حي يرزق في هذا الوطن العزيز.

2004-6-22

الخوف من التجنيس العشوائي

الكاتب : صالح العم

من خلال متابعتنا لمجريات الأمور في الكثير من القضايا المصيرية التي تهم المجتمع البحريني وأهمها قضية التجنس والتي اصبحت اليوم حديث الشارع وكيف أن عمليةالتجنس التي استخدمت عشوائياً وخدمت فئات أصبحت تشكل عباءاً كبيراً على عاتق مواطنين مملكة البحرين خاصة بعد أن هيمنت بعض الفئات المتجنسة على بعض الأمور وأصبحت تستقطب غيرها من نفس الجنسيات الى البلد ويزاحمون المواطن في رزقة.

خاصة وأن البحرين تعاني من مشكلة البطالة وهذا التجنس زاد الأمر سوءً، وقد حصل على الكثير من المميزات والتسهيلات التي لا يحصل عليها المواطن ، فالمتجنس سرق حقوق المواطن لذا نرى الكثير من المواطنين و المواطنات يرفضون رفضا قاطعا هذه الفكرة حيث لها الكثير من الابعاد المستقبلية السلبيةعلىالمواطن الذي يعيش في خوف و قلق من هذا التجنس الحاصل حاليا ولو فكرنا قليلا و توقفنا و نظرنا إليها من جوانب عديده لراينا الكثير من يطلب التجنس ليس حبا و ولاء إلى مملكتنا الحبيبة الاسئلة تطرح نفسها بنفسها و التجارب العديدة و البراهين كثيرة.

و ابسط برهان الموجود امامنا ويكفي هيمنة و تسلط بعض المتجنسين مهيمنين على الكثير من اقتصاديات البلد وخير هذا البلد يذهب لهم ولأهلهم خارج البلد يعني مكدتنا في مكبتهم وهذة القضية المطروحة مرفوضة بأي صياغة كانت مهما لبس الاجنبي الجنسية وحملها فهو مواطن بالكلمة فقط ولكنه اصلاً لا ينتمى الى هذا البلد انتماءه لبلده الأصلي مهما عملنا وسهلنا له الكثير من الامور فلن يخلص لهذا الوطن الغالي علينا المواطن متذمرا من طريقة منح الجنسية للأجنبي وهنا مربط الفرس؟

كم من مواطن هاجر وغادر ولكن الحنين و الشوق يعوده إلى وطنه لانه فعلا صاحب وطن ويعود إلى الوطن، و الاجانب كثيرين و يكفينا اجانب لو تكلمنا وتعمقنا قليل مع إي موقف من المواقف وقمنا بسؤال الاجنبي عن ولاءه لأجاب ولائي إلى وطني الذي ولدت فيه وترعرت اما الوطن الذي تجنسه فيه مجرد تحسين وضعي مادي و معنوي والانتقال الى حياة جديده بها كل الرفاهية و الكل ينادي مواطنا واختلفت العبارات و اللهجات انا مواطن.

كلمة بسيطة وسهلة ولكن هل يدافع هذا المتجنس عن هذا الوطن ومن يطالب بالجنسية فالجنسية هي عبارة عن بطاقة عبور بين البلدان تنتهي في إي لحظة ، لا ثم لا لا للتجنس و المتجنس ؟

لذا نحن نقف يداً واحدة ونصرخ عاليا لا للتجنس وتتعالى صرخاتنا فأين الجواب؟ عند معايشتك كل اجنبي في اعمالك اليومية فترى معنى الجنسية .

2004-06-28

التجنيس السياسي في البحرين: الأبعاد والانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان

الكاتب : عبدالجليل السنكيس

تنويه:إن هذه الورقة ستتعرض لذكر جنسيات لدول لها تقديرها واحترامها. إن ذكر هذه الجنسيات ليس بغرض النيل منها واستفزازاً لأحد وإنما تثبيتاً لحقائق على الأرض تعبر عن قلق بسبب دور عملية التجنيس في انتهاك لحقوق ابن هذه الأرض التي عبرت عنها الأديان وحمتها الاتفاقيات الدولية. لذا، فإن خطابنا موجه للدولة التي سعت في عملية التجنيس لأهداف سياسية وتسببت في هذه الانتهاكات التي حاضرها واضح ومستقبلها غامض ولكن اشاراته بدأت تصل وستصبح مزلزلة عندما يتسرطن التجنيس في المجتمع البحريني لتتناول انعكاساته كل مرافق الحياة فيه. حينها سيكون استئصاله صعباً، وعلى ما يبدو، هذا ما خططت له السلطة بهذه المسلكية، ولا يمكن قبول تبرير غير ذلك.

مقدمة: يسمح القانون في البحرين بمنح الجنسية ضمن شروط محددة، منها شرط الإقامة لمدة 15 عام للعربي و25 عام لغير العربي[1]. إلا انه وفي الواقع العملي فقد اتبعت السلطة سياسة تقوم على التمييز. حيث منحت الجنسية خلال السنوات العشر الأخيرة وبشكل استثنائي وسري للآلاف من الأفراد والأسر الذين يتمتعون بجنسيات دول أخرى ولا تنطبق عليهم شروط الإقامة، في حين تم حرمان الآلاف من المستحقين للجنسية رغم أن معظمهم لم يكونوا يتمتعون بأية جنسية ولم يعرفوا بلدا غير البحرين، مما تسبب لهم في مصاعب كبيرة في التملك والحصول على العمل والتنقل[2].

وفي حين أدت حركة الاحتجاج والاعتصامات والضغوط الدولية والتغير في توجهات السلطة مع تولي الشيخ حمد بن عيسى -الأمير سابقاً ملك البلاد حالياً- للسلطة، إلى منح الجنسية لبعض[3] من مستحقيها خلال العامين المنصرمين - وهو ما أيدته منظمات حقوق الإنسان ولاقى ارتياحاً شعبياً كبيراً[4] - إلا إن قضية منح الجنسية بشكل استثنائي وسري لعشرات الآلاف ممن لا تنطبق عليهم الشروط لا زالت موضع قلق ونزاع. حيث تتكتم السلطة على المعلومات، فيما يتزايد الاستياء لشعبي والمطالبة بكشف الحقيقة ومعالجتها، وخصوصا لآثارها المعنوية التي تتمثل في الامتيازات التي يحصل عليها هؤلاء المجنسون على حساب المواطنين، وآثارها الاقتصادية المتمثلة في تفاقم البطالة والفقر ومشكلة السكن وتأثير ذلك على حقوق المرأة والطفل والفئات الضعيفة، والآثار الاجتماعية المتمثلة في ضرب النسيج الاجتماعي وإثارة التنازع وكراهية الأجانب.

أبعاد حقوق الإنسان وانتهاكاتها

1) التأثير المباشر على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

في الوقت الذي يعاني فيه الاقتصاد البحريني والوضع الاجتماعي للمواطن البحريني من تردي على مستوى توفير العمل وتدني الأجور وشحة فرص الخدمات السكانية، تشير الوقائع إلى سعي النظام وبشكل سري لتجنيس الآلاف من جنسيات مختلفة وتمنحهم فرص التوظيف في وزارات الدولة بل تقدمهم في الاستفادة من الخدمات السكانية.

تشير الإحصائيات الرسمية للبطالة في البحرين، إلى ما لا يقل عن 15% من مجموع المواطنين، منها 8% من ذوي المؤهلات العالية[5]. إضافة لذلك الدراسات الخاصة بحجم البطالة المستقبلية[6] يشير إلى أنه ضمن 100 ألف سيدخلون السوق في العقد القادم، 60 ألف منهم سيكونون عاطلين. أما عن الوضع الاقتصادي لشعب البحرين، فإن الدراسات الميدانية تدلل على وجود أكثر من 53% من العمالة البحرينية رواتبها أقل من 200 دينار (530 دولار)، 37% دخلها الشهري في حدود 150 دينارا (400 دولار) بينما يعيش 8% تحت أقل من 100 دينار (265 دولار)[7] في الوقت الذي لا يوجد فيه ضمان أو حماية للمتعطلين أو العاجزين عن العمل[8] مع العلم بأن الحد الأدني للأجور لا يقل عن 350 دينار (925 دولار) [9] حسب تلك الدراسات الميدانية.

من جانب آخر، تتسلم 11 ألف أسرة بحرينية معونات من وزارة العمل والشئون الإجتماعية (أي أكثر من 50 ألف مواطن يعيشون تحت مستوى الفقر، على اعتبار متوسط عدد الأسر البحرينية بـــ 5 أفراد[10])، يوجد في البحرين 75 صندوق

وجمعية خيرية أهلية موزعة على مناطق البحرين وترعى أكثر من 33 ألف مواطن[11]، ينتظر 40 ألف طلب على الوحدات السكنية والقروض والشقق التي تقدمها الدولة، يرجع بعضها للعام 1984م[12]، فإن جرداً مبدئيا أشار إلى وجود أكثر 6000 منزل[13] آيل للسقوط منتشرة في مناطق مختلفة في البحرين.

الانتهاكات: حق العمل والحياة الكريمة

تشير الدلائل إلى إقدام الحكومة على تجنيس عشرات الآلاف من اليمنيين يعمل حوالي 70% منهم في سلك الأمن العام والجيش[14]،[15] في الوقت الذي يمنع آلاف من المواطنين من الانخراط في هذا السلك، في مخالفة صريحة للمادتين 2 و23 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. إن عدم وجود برنامج للضمان الاجتماعي يحمي هؤلاء من البطالة وآثارها عليهم وعلى المجتمع ينتهك الإعلان العالمي من خلال مادته 22 (لكل شخص بصفته عضواً في المجتمع الحق في الضمانة الاجتماعية وفي أن تحقق بوساطة المجهود القومي والتعاون الدولي وبما يتفق ونظم كل دولة ومواردها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والتربوية التي لاغنى عنها لكرامته وللنمو الحر لشخصيته).

إضافة إلى تجنيس الآلاف من دواسر المملكة العربية السعودية[16] حيث ينتفع هؤلاء بالخدمات التعليمية والصحية والسكنية، تسهل لهم الاستفادة من هذه الخدمات خلاف المتعارف عليه ويقدموا على المواطن في تسهيلات الإسكان والقروض وغيرها[17]. لقد ساهمت عملية التجنيس لأهداف سياسية بشكل مباشر في الضغط على الخدمات المحدودة المقدمة من الدولة وأثرت على جودتها وعلى توقيت تقديمها[18] مما له الأثر على توفير مستوى من المعيشة كريمة للمواطن البحريني كما تنص عليه المادة 25 من الإعلان العالمي.

2) التأثير على حقوق المرأة

بسبب سياسة التجنيس، تنتهك السلطة حقوق المرأة في الوظيفة والخدمات من تعليم وصحة. في الظل النسبة العالية في البطالة، تمثل نسبة العاطلات8% منهم عدد غير قليل من حملة البكالوريوس والشهادات العليا. وتشهد مخرجات التعليم أعداداً كبيرة من الإناث ينعكس على حظوظهن في العمل والتوظيف، حيث تشير إحصائيات وزارة التربية والتعليم الى ان عدد الخريجات يتعدى 50%[19] من عدد خريجي المدارس الثانوية. من جانب آخر، ونتيجة للضغط المتزايد على الخدمات التعليمية والصحية الناتج من الزيادة الغير مدروسة للتجنيس التي تقوم به السلطة بشكل سري، فإن فرص تأثر المرأة كبير من تدني هذه الخدمات وتأثرها بذلك. إضافة لذلك، فإن المرأة في البحرين تواجه ضغوطات نفسية وجسدية نتيجة الوضع الاقتصادي التي تمر بها العوائل البحرينية، وتدني مستوى الأمن الاجتماعي وتأثر وضعية الطفل الناتجة من سياسة السلطة في التجنيس.

الانتهاكات:

إن سياسة التجنيس التي تتبعها السلطة بشكل سري تؤثر في حظوظ المرأة لحياة طبيعية خالية من المنغصات والأمراض النفسية التي تؤثر عليها جسدياً. يأتي على قائمة الفرص المسلوبة من المرأة حقها في العمل والتعليم الجيد والصحة. إن هذه السياسة تعد انتهاكاً لحقوق المرأة التي أقرتها اتفاقية منع التمييز ضد المرأة التي صادقت عليها البحرين في 18 يوليو 2002م.

3) التأثير على حقوق الطفل المختلفة

صادقت السلطة البحرينية على اتفاقية حماية حقوق الطفل، إلا إن سياسية التجنيس المنتهجة تقلل من حظوظ الطفل في مستوى الخدمات التي توفرها من سكن وصحة وتعليم. نتيجة لازدياد عدد السكان الناتج من تجنيس عشرات الآلاف من الجنسيات المختلفة، ولمحدودية الدخل القومي وعدم قدرة الدولة على توفير الخدمات المختلفة بالمستوى والجودة المطلوبين، تتعرض حقوق الطفل في البحرين للانتقاص. أما من جانب السكن، فإن تأخر خدمات الإسكان من جهة واضطرار الآباء من المواطنين إلى البقاء مع الأجداد أو تأجير بيوت في غرف قليلة أو صغيرة الأمر الذي يضطر الأب لوضع أبناءه في غرفة

واحدة بشكل مكتظ. وأما عن الجانب الاقتصادي، فإن وجود آلاف من المواطنين دون حد الفقر[20] يشجع كثير من الأطفال لترك التعليم في وقت مبكر والدخول في سوق العمل في مهن متدنية رغبة في مساعدة أولياء أمورهم. أما عن التعليم، فإن زيادة السكان من جهة وعدم توجيه الحكومة الميزانية الكافية للتعليم، تجعل وزارة التربية تتجه إلى التقليل من عدد المدارس، ومن ثم زيادة نسبة عدد الطلاب بالنسبة للفصول[21]. أما عن الجوانب الصحية، فنظراً لزيادة السكانية من جهة وقلة توفير الميزانية اللازمة من الدولة، فإن نسبة عدد المواطنين لعدد المراكز الصحية العامة[22] عالياً، إضافة لقلة المستشفيات التخصصية للأطفال.

الانتهاكات:

لقد أثرت الزيادة في عدد السكان الناتجة من سياسة السلطة في التجنيس غير المدروسة وعدم تخطيطها الجيد حيال احتياجات الإسكان والتعليم والصحة إلى تدهور مستوى وجودة الخدمات المقدمة، مما يقلل من حظوظ الطفل في البحرين للحصول على تعليم جيد ورعاية صحية كافية ومسكن ملائم يوفر له حياة طبيعية من غير ضغوطات نفسية أو جسدية. إن السلطة بهذا السلوكية تنتهك حقوق الطفل المختلفة المشار إليها في اتفاقية الطفل التي صدقت عليها البحرين ودخلت حيز التنفيذ في 14 مارس 1992م.

4) التمييز في منح الجنسية

في الوقت الذي تحرم السلطة سكاناً أصليين، مولودين ومقيمين على هذه الارض، من التمتع بالجنسية البحرينية حسب اشتراطات قانون الجنسية، تهب الجنسية لآلاف يحملون الجنسية السعودية وهم ساكنين في بلدهم. من ناحية قانونية[23] ، فليس من شروط أو متطلبات منح الجنسية أن يكون المتجنس من أصول بحرينية بل إن القانون قد عامل كل طالبي الجنسية على حد السواء و لكنه ميز العرب منهم بميزتين أولهما تقصير مدة الإقامة المشترطة من 25 إلى 15 سنة وثانيهما اعتبار تقديم العربي لخدمات جليلة للبحرين سبباً في حد ذاته لمنحه الجنسية حتى وان لم تتوافر الشروط الأخرى التي نص عليها القانون كشرط الإقامة وغيره. من جانب آخر، فإن القانون لم يجعل الأصل البحريني ميزة لمنح الجنسية أو سبباً للإعفاء من الشروط التي نص عليها القانون.

الانتهاكات: التمييز في منح الجنسية

جنست السلطة عشرات الآلاف من أفراد قبيلة الدواسر السعودية[24] على الرغم من استمرار إقامتهم في السعودية و دون وجود أي رابط فعلي يربطهم بالبحرين بشكل يبرر منح جنسيتها لهم و ذلك في مخالفة صريحة لقانون الجنسية وتمييزاً لهم عن المحرومين من الجنسية المولودين والمقيمين في البحرين منذ عشرات السنين[25] في انتهاك صريح للمادة 15 من حقوق الإنسان. كما يناقض هذا السلوك من السلطة مواد الإعلان 1، 6،2 و7 إضافة إلى تعارضه مع بنود الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري [26]. إن منع عائلة الحاج صالح السنراوي، ومنهم في مثل حالتهم، من تجديد جوازات سفرهم البحرينية وحرمان بقية عائلته من حقهم في الجنسية لهو انتقاص من حقهم كمواطنين أصليين [27] كما يعد ترسيخاً لمبدأ التمييز المبني على العرق والمذهب والقبيلة وهو نقيض ما نادى به الإعلان في مواده السابقة الذكر.

5) التمييز في الوظائف

سعت السلطة لتمييز من جنستهم على المواطنين الأصليين حينما وفرت للمجنسين الوظائف في مؤسساتها المختلفة-الأمنية والعسكرية على الخصوص- وحرمت في نفس الوقت شريحة كبيرة من المواطنين من الانخراط في تلك المؤسسات، مع وجود بطالة كبيرة بينهم. فيما تعيش البحرين البطالة [28] لا تقل عن 15 % من البحرينيين- حسب الإحصاءات الرسمية [29]، 8% منهم من المتعلمين، ويدخل 60 ألف من العاطلين إلى سوق العمل في العقد القادم[30]، سعت السلطة إلى توظيف من جنستهم لأسباب سياسية (عشرات الآلاف من اليمنيين والأردنيين والسوريين والباكستانيين) أكثر من 70% منهم في سلك الأمن العام والجيش[31]،[32].

الانتهاكات: حق الوظيفة والمساواة بالآخرين

إن سعي السلطة لتوظيف من جنستهم من جنسيات مختلفة يعد تمييزاً لهم على عشرات الآلاف من المواطنين العاطلين عن العمل والممنوعين من التوظيف في وزارات الدفاع والداخلية والحرس الوطني[33] وهو يعد انتهاكاً للمواد 2، 7، 23 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري [34].

6) التمييز في منح السكن

في الوقت الذي تطول قائمة انتظار المواطنين للاستفادة من خدمات وزارة الإسكان، تقدم السلطة هذه الخدمات للمجنسين ويحظون بعناية خاصة تميزهم على المواطنين. فبحسب التقارير الرسمية، ينتظر 40 ألف[35] طلب على الوحدات السكنية والقروض والشقق التي تقدمها الدولة، يرجع بعضها للعام 1984م[36]. فيما تتواتر الحوادث التي يضطر فيها بعض البحرينيين للسكن في العراء[37]، شهدت البحرين اعتصامات متواصلة أمام وزارة الإسكان [38] لبعض الذين تقدموا بطلبات الإسكان لمدد طويلة ولم تكن أسمائهم مدرجة في آخر دفعة تم توزيعها في شهر ديسمبر 2003م. من جانب آخر فإن بحسب التقدير الأولي لعدد البيوت الآيلة للسقوط المنتشرة في البحرين لا تقل عن 6000 منزل[39]، خصصت له ميزانية 210 مليون دينار بحريني.

الانتهاكات: تمييز المجنسين على المواطنين في الخدمات

عملت السلطة على توفير سكن لكل من تم تجنيسهم من الذين يعملون في وزارات الدفاع والداخلية والحرس الوطني ولم يمض على طلباتهم سنوات معدودة[40] في تمييز صارخ وحظوة لهؤلاء المجنسين على حساب المواطن في انتهاك للمواد 2، 7 (كل الناس سواسية أمام القانون ولهم الحق في التمتع بحماية متكافئة عنه دون أية تفرقة) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. من جانب آخر فقد تم تخصيص مناطق كاملة للمجنسين في "سافرة" ووادي السيل وكذلك بعض المجمعات من مدينة حمد مما يعد أيضاً تمييزاً آخر لهم على المواطنين المحرومين من أي ضمانة اجتماعية بل يضطر بعضهم للسكن في خيام في أماكن عامة ويتناقض مع ما ينادي به الإعلان العالمي في مادتيه 22 و25. وتقوم بعض وزارات الدولة في تكريس التمييز لصالح من تم تجنيسهم وذلك بدعم طلبات الإسكان من خلال مخاطبات على مستوى الوزراء[41] في انتهاك للمواد 2،7 من الإعلان السابق.

7) التأثير على الأمن الاجتماعي

نظراً للخلفية الثقافية والاجتماعية للمجنسين التي تتصف بالعنف، فإن وتيرة الجريمة والسرقة في الأحياء التي يقطنها هؤلاء المجنسون في ازدياد مطرد، مما يمثل تهديداً على النسيج الاجتماعي والاستقرار الذي عرفت به البحرين لسنوات طوية قبل قدوم المجنسين. فقد عملت السلطة على تجنيس الآلاف من الجنسيات السورية والأردنية واليمنية وغيرها ممن يتميز بخلفية اجتماعية تتميز بالعنف والقسوة والعصبية وبعض الأحيان بالإجرام. ففي الأردن، عرف المجتمع الأردني بقضايا الشرف (17 جريمة شرف في العام الماضي) والقتل خارج القانون[42]، [43]. لأسباب ثقافية في سوريا، وبالتخصيص المناطق التي يرجع إليها بعض المجنسين مثل دير الزور[44]، عرف ذلك المجتمع بالعصبية والحقد. أما في اليمن، فإضافة إلى تعاطيه "الجات"، وهو أحد المخدرات المعروف، يتعاطى اليمنيون بأدوات القتل بشكل مستمر الأمر الذي انعكس على لباسهم الشعبي الذي يتضمن "الخنجر" كجزء أساسي.

الانتهاكات: انعكاسات التجنيس على الأمن الاجتماعي

بسبب الطبيعة الاجتماعية والثقافية لهؤلاء المجنسين الذين يرجع معظمهم إلى قبائل فقيرة من اليمن والبلوشستان وسوريا والأردن، فقد تواترت التقارير الرسمية والصحفية عن اعتداءات- بالأيدي وبعض الأحيان بالسلاح الأبيض- من المجنسين على المواطنين والمقيمين في مناطق مختلفة في البحرين[45]. سواءً عاش هؤلاء في كانتونات ومحميات أو في بعض المجمعات الخاصة بهم، فإن سلوكهم الذي لا يتواءم مع طبيعة شعب البحرين سيعمل على ازدياد معدل الجريمة وتهديد الأمن الاجتماعي الذي يحتم على السلطة توفيره لمواطني وقاطني البحرين. إن عدم المبالاة لذلك يعد انتهاكاً لحقوق كل قاطني

البحرين التي تمت الإشارة إليها في المادتين 3، 7 من الإعلان العالمي لحقوق الانسان.

8) إثارة الكراهية بين الطوائف والأعراق (إثارة كره الأجانب)

في الوقت الذي يحرم المواطن من فرص العمل في المؤسسات الرسمية والاستفادة من خدمات الإسكان والصحة بشكل عادل، تقوم السلطة بتفضيل المجنسين عليه، مما يخلق في نفسه شعور بالكراهية والحقد ضد الأعراق والأجانب. فقد سعت السلطة إلى تمييز المجنسين بشكل سري واستثنائي في الاستفادة من التوظيف- خصوصاً في مؤسساتها العسكرية- وخدمات الإسكان والصحة وقدمتهم على المواطن. فالمجنس يحصل على الوظيفة والسكن فور قدومه من بلده كما يستفيد بشكل مجاني من تسهيلات المستشفيات المتخصصة مثل المستشفى العسكري. أما المواطن، فإنه ينتظر لسنوات طويلة، تتجاوز العشر، للحصول على سكن[46]، كما لا يستطيع الاستفادة من التسهيلات الطبية في المستشفى العسكري إلا بدفع التكلفة المالية الباهظة. أما عن التوظيف، فإن نسبة البطالة التي تتعدى 15% تضمنت أعداداً كبيرة من المتعلمين العاطلين تجاوزت 8%[47].

الانتهاكات: تأسيس لكراهية الأعراق والأجانب

في ظل الوضع الاقتصادي المتردي من بطالة طالت شريحة كبيرة من المواطنين واضطرارهم للانتظار لمدد تصل لأكثر من عشر سنوات للحصول على مسكن وعدم القدرة على الحصول على مستوى متقدم من الخدمة الصحية المجانية مثل ما يحصل المجنسون الذين يتنعمون بفضل تمييز السلطة لهم-إن كل ذلك- يؤسس لنمو الإحساس بالكراهية للأعراق والطوائف التي ينتمي لها المجنسون، بل يمكن أن تطال كل ما هو أجنبي. إن ما تقوم به السلطة من زرع بؤر التوتر الاجتماعي من كراهية وحقد للقاطنين يتناقض مع المادتين 2،7 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

9) التجنيس وسيلة لتوفير أدوات قمع بشرية

تم انتقاء المجنسين ليكونوا من مذهب مختلف ووضع ثقافي واجتماعي مختلفين من أفراد الشعب الذي مازال يطالب بتحسين وضعه الحقوقي والمعيشي. وقد تم توظيف هؤلاء المجنسين في مواقع التحقيق، والتعذيب ومطاردة الإصلاحيين كما عملت السلطة على تجنيس الآلاف من الجنسيات السورية والأردنية واليمنية وغيرها بعد أن قامت بتوظيفهم في مواقع رسمية مرتبطة بالأجهزة التحقيق أو التعذيب أو قوة مكافحة الشغب. في انتفاضة التسعينيات، استخدمت السلطة هؤلاء المجنسين في قمع الحركة المطالبة بالديمقراطية واحترام الحريات[48] حيث تم اختيار هؤلاء المجنسين بعناية تأخذ في الاعتبار خلفيتهم المذهبية، تركيبتهم الإجتماعية والثقافية والأخلاقية. وقد أشير سابقاً الى بعض المناطق التي يأتي منها المجنسون منها دير الزور في سوريا.

الانتهاكات: تجيير الفوارق المذهبية والثقافية واستخدامها في القمع

بسبب الطبيعة الثقافية والمذهبية لهؤلاء المجنسين الذين يرجع معظمهم إلى قبائل فقيرة من اليمن والبلوشستان وسوريا والأردن[49]، فقد أفادت التقارير بأن هؤلاء قد مارسوا التعذيب وتفننوا في تجريع المعتقلينالبحرينيين أقسى أنواع الألم من خلال التحقيق معهم كما استعملوا أقسى أنواع المعاملة وأشدها من خلال مشاركة المجنسين في قوات ما يسمى بـــ"مكافحة الشغب" أو في القوات التي خصصت للهجوم على منازل المواطنين بغرض اعتقالهم أو ترهيبهم في انتهاك للمواد 5 و7 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. كما يتنافى ذلك التوجه مع الإعلان بشأن القضاء على جميع أشكال التعصب والتمييز القائمين على أساس الدين أو المعتقد الذي صدقت عليه البحرين في 27 مارس 1990م وكذلك اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللانسانية أو المهينة التي صدقت عليها البحرين في تاريخ 6 مارس 1998م.

10) إساءة استخدام السلطة

سمح القانون، وبشكل استثنائي، لرأس الدولة أن يجنس من يريد لأي عربي إن كان أدى خدمات جليلة للبحرين من دون

انتهاك للقوانين الأخرى. تجاوزت السلطة هذا الاستثناء لتقوم بتجنيس الآلاف ممن لا تنطبق عليها لا مواصفات الاستثناء ولا اشتراطات القانون مما يعد إساءة استخدام للسلطة. بناءا على قانون الجنسية[50]، فإن التجنيس على الدوام يصدر بأمر من راس الدولة. لقد كشفت الوثائق وأيدتها التصريحات الرسمية بأن كل حالات التجنيس تمت بأوامر من رأس الدولة ووقع أكثرها تحت طائلة الاستثناء الذي أجازه القانون له بحدود. أغلب طلبات التجنيس قدمتها وزارات الدولة لتندرج تحت الاستثناء المذكور، مع عدم انطباق هذه الطلبات لاشتراطات القانون ومن ضمنها الإقامة، والسكن واللغة. تحت هذا العنوان، قامت السلطة بتجنيس عشرات الآلاف من باكستان، وبلوشستان، وسوريا واليمن ومنحتهم الجنسية فوراً بأوامر أميرية/ملكية.

الانتهاكات: إساءة استخدام السلطة

منح رأس الدولة نفسه سلطة تجنيس الآلاف من دون مراعاة الشروط القانونية. إن السلطة وبشكل سري وظفت الاستثناء المحدود لرأس الدولة لتجنيس الآلاف وهذا انتهاك لقانون الجنسية حيث إنهم لا يقعون ضمن الاستثناء المنصوص في القانون، كما لا يحققون اشتراطات القانون من إقامة وسكن ومعرفة باللغة العربية.

11) عدم الشفافية

في الوقت الذي تدعي السلطة بمراعاتها للشفافية في التجنيس وغيره، إلا إن الواقع يقول غير ذلك. فلا زالت تمانع من إظهار الأرقام الحقيقية للمجنسين التي تمت من خلال الديوان (الأميري سابقاً الملكي حالياً) وكشف الأسس القانونية لتجنيسهم. ينشأ بإدارة الهجرة و الجوازات[51] عدة سجلات منها سجل الجنسية لكي تسجل فيه أسماء من يمنحون الجنسية البحرينية ومن تسحب منهم ومن يفقدها أو تسقط عنه. لا تزال السلطة حتى الآن ممتنعة عن كشف الحقائق في ملف التجنيس سواءً بتجاهله من قبل مسئوليها[52] ومرة بالحيلولة دون تدفق أي معلومات حقيقية بشأنه للمواطنين.

مع أن منح الجنسية مرهون بصدور أمر من الحاكم[53] لا تـــُـنشر أوامر التجنيس في الجريدة الرسمية كما هو الحال بالنسبة للتشريعات الأخرى. من جانب آخر، فقد شكل مجلس النواب لجنة للتحقيق في قضية التجنيس، إلا إن قانون مجلسي الشورى والنواب الذي أصدرته السلطة قبل انتخاب مجلس النواب يمنع هذا المجلس من مساءلة الحكومة عن أمور سبقت انعقاده في ديسمبر 2002. كما إن قرار تشكيل لجنة التحقيق يمنعها النظر في حالات التجنيس بأوامر أميرية / ملكية أي التجنيس الذي تم وفقا للسلطات الاستثنائية للأمير (الملك حاليا)[54].

الانتهاكات:عدم الكشف عن المعلومات الخاصة بالتجنيس- والتي تمت جميعها بأوامر من رأس الدولة - من خلال الوسائل الإعلامية الرسمية، كالجريدة الرسمية وعدم السماح للمجلس المنتخب من الخوض في أي شأن حدث قبل انعقاده وكذلك في قضايا التجنيس التي صدرت بأوامر أميرية/ملكية. كل هذه المسلكيات دلائل على عدم رغبة السلطة في البوح بأي حقائق خاصة بالتجنيس وهو نقيض ادعاءات السلطة بالالتزام بمبدأ الشفافية الذي يلازم أي مشروع إصلاحي.

11) التأثير على العملية الانتخابية

لقد استعملت السلطة المجنسين للتأثير في العملية الانتخابية بحيث تضمن وصول ممن هم محسوبون عليها من خلال السماح للمجنسين في المشاركة في الانتخابات فور تجنسهم بل دون أن يكونوا قاطنين في الدوائر الانتخابية التي قسمتها على أسس طائفية وقبلية، كما سعت إلى إرغام المحرومين من الجنسية إلى المشاركة في الانتخابات بعد أن أعطتهم الجنسية. فبحسب المادة 6 من قانون الجنسية لعام 1963، فإنه ليس للمتجنس حق الانتخاب أو الترشيح أو التعيين في المجالس المحلية خلال العشر سنوات الأولى من تجنيسه [55] كما يجب إضافة معلومات الجواز السابق في الجواز البحريني بعد تسليمه للسلطات عند تسلمه الجواز البحريني[56] . من جانب آخر فقد عملت السلطة على ختم الجوازات الذين شاركوا في الانتخابات لإثبات مشاركتهم. إضافة لذلك، فقد قسمت الدوائر الانتخابية على أسس مذهبية وقبلية.

الانتهاكات: استخدام التجنيس لتوجيه العملية الانتخابية

منذ بدء عملية التجنيس السري، ألغت السلطة، وخلافا لقوانين الجنسية والجوازات بيان أي معلومات توحي بأن صاحبها مجنس بغرض منه الحيلولة دون الوقوف على أعداد المجنسين من جهة والالتفاف على القانون لتمكين المجنسين من المشاركة في الانتخابات فور تجنيسهم من جهة أخرى. امتنعت السلطة ولسنين طويلة عن تجنيس العديد من المولودين والمقيمين (هم وآباءهم) في البحرين (ملحق المحرومين) على نقيض المواد 2، 7 للإعلان العالمي. وحين تم تجنيس هؤلاء السكان قبيل عقد الانتخابات التي قاطعتها قوى شعبية رئيسية، طلبت السلطة ممن يشارك في الانتخابات أن يختم جوازه بما يفيد المشاركة في الانتخابات النيابية الأخيرة، مما يوحي إرغاماً مبطناً وإجباراً على المشاركة في توسيع دائرة المؤيدين "بالقوة" لمشروع السلطة الإصلاحي[57]، مما يعد انتهاكاً للمادة 21 من الاعلان العالمي .

لقد تم تقسيم الدوائر الانتخابية بمرسوم بما يتعارض مع أسس الانتخابات الحرة والنزيهة التي وضعها الاتحاد البرلماني الدولي في باريس عام 1994. وحاولت السلطة تكريس البعد الطائفي والقبلي بحيث تضمن فوز أكبر عدد من الدوائر الانتخابية المحسوبة على النظام. فقد قسمت الدوائر في مناطق تعادل في بعضها القوة التصويتية للناخبين ما يقارب ثلث أمثال القوة التصويتية لناخبين في دوائر أخرى في نقض لاتفاقية مناهضة جميع أشكال التمييز العنصري[58]. وقد حدث ذلك في دوائر البديع والجسرة وبعض مناطق المحرق، وبكثافة سكانية قليلة، وسمحت للمجنسين، خصوصاً من الدواسر[59] في المملكة العربية السعودية من المشاركة في هذه المناطق من دون أن يقطنوها حتى وإن تطلب التزوير[60] في القوائم الانتخابية[61].

12) عجز السلطة التشريعية عن الرقابة

في الوقت التي سمحت السلطة بتكوين لجنة تمثل المجلس المنتخب تتقصى الحقائق الخاصة بالتجنيس، فإنها في ذات الوقت وضعت قيوداً عليها مما يسبب في عجزها عن الرقابة. إثر القلق والاهتمام الشعبي، شكل مجلس النواب لجنة للتحقيق في قضية التجنيس، إلا إن قانون مجلسي الشورى والنواب الذي أصدرته السلطة قبل انتخاب مجلس النواب يمنع هذا المجلس من مساءلة الحكومة عن أمور سبقت انعقاده في ديسمبر 2002[62]. كما إن قرار تشكيل لجنة التحقيق يمنعها النظر في التجنيس الذي تم وفقا للسلطات الاستثنائية للأمير (الملك حاليا)[63].

الانتهاكات:

بناءا على نص المادة (6) من قانون الجنسية لعام 1963م، يكون التجنيس على الدوام بأمر يصدر من راس الدولة سواء كان اسمه حاكما أو أميرا أو ملكا وليس في قانون الجنسية ما يشير إلى منح هذا الحق لأية جهة أو سلطة أخرى. إن قانون منع اللجنة من البحث في حالات التجنيس قبل ديسمبر 2002م إضافة لقرار تشكيلها القاضي بمنعها من البحث في حالات التجنيس التي تمت بأوامر أميرية/ملكية يعد إعاقة من السلطة لعمل هذه اللجنة التي أصبحت عاجزة عن القيام بعملها والتوصل إلى الأرقام الحقيقية للمجنسين ومعايير تجنيسهم.

13) حاكمية القانون والحكم الصالح

في الوقت الذي تنتهك السلطة القانون المحلي والدولي بتمكين المجنسين- بشكل سري ومن دون استيفاء الاشتراطات القانونية- من الاحتفاظ بأكثر من جواز سفر في آن واحد، رفضت منح الجنسية لقاطنين مستوفين لشروط الجنسية من ولادة في البحرين وإقامة كما حرمت مواطنين بحرينيين من تجديد جوازاتهم. يشترط قانون الجنسية[64] الإقامة في البحرين بصفة مشروعة لمدة قدرها 25 سنة متتالية لغير العربي و15 للعربي، معرفة اللغة العربية، وملك عقار في البحرين. كما يستلزم قانون الجوازات[65] تسليم الجواز الأصلي للمتجنس للسلطات قبل تسليمه الجواز البحريني.

الانتهاكات: انتهاك السلطة للقانون

قامت السلطة وبشكل سري بتجنيس الآلاف من جنسيات مختلفة (اليمن، الباكستان، البلوشستان، الأردن، سوريا) من دون

أن يكون هناك التزام باشتراطات قانون الجنسية مثل الإقامة، السكن، اللغة إضافة إلى احتفاظهم بجوازاتهم الأصلية، مما يعد انتهاكاً للقانون وطعناً في مفهوم الحكم الصالح. كما قامت بتجنيس الآلاف من قبيلة الدواسر بالمملكة العربية السعودية من دون اشتراطات القانون المذكورة، ومع استمرار إقامتهم في بلدهم واحتفاظهم بجنسيتهم، مما يدلل على عدم وجود حاجة إنسانية أو متطلب قانوني لتجنيسهم.

من جانب آخر، رفضت السلطات طلبات التجنيس لمقيمين استوفوا متطلبات قانون الجنسية البحريني من إقامة، وسكن ولغة إضافة إلى عدم وجود جنسية أصلية لبعضهم حيث أن معظمهم مولود أصلاً في البحرين وبقى بدون جنسية لسنين طويلة [66] في انتهاك للمواد 2، 7، 15 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان . كما منعت الحكومة تجديد جوازات لأكثر من 100 بحريني منتشرين خارج البحرين[67]. إن القراءات والشواهد تفيد انتهاك السلطة للقانون بالسماح للمجنسين الاحتفاظ بجوازهم الأصلي إضافة لجوازهم البحريني كما يعد سلوكاً منافيا لمبادئ الديمقراطية واحترام القانون المحلي والدولي.

الإستنتاجات

إن التجنيس السياسي يكشف العديد من مظاهر التمييز وسوء استخدام السلطة، والخلل في سيادة القانون، وانعدام الشفافية، والتلاعب بالعملية الديمقراطية. ويُخشى من ان تساهم هذه القضية في الإضرار بالثقة بين السلطة والمواطنين، وتزايد حالة الاستياء العام، مما ينذر بفشل التجربة الإصلاحية الوليدة، وعودة الاضطرابات. ويمكن استنتاج الدوافع وراء سياسة التمييز في التجنيس من خلال الحقائق التالية:

· ان الغالبية العظمى من تم منحهم الجنسية بشكل استثنائي هم من اصل قبلي ينتمي لمذهب معين.

· في الوقت ذاته، ان الغالبية العظمى من الذين تم حرمانهم من الجنسية لفترة طويلة ينتمون لمذهب آخرولكن يتم التمييز ضدهم في التوظيف الحكومي والخدمات والتعليم، ولذلك فهم يشكلون الغالبية العظمى من العاطلين عن العمل، وينتشر بينهم الفقر.

ان جميع من تم تجنيسهم بشكل استثنائي قد تم جلبهم للخدمة في الجيش والحرس الوطني وأجهزة الآمن، ويعيش هؤلاء مع عوائلهم في مناطق شبه معزولة (كانتونات) ويتم استخدامهم بفعالية في قمع إعمال الاحتجاج. ولا توظف هذه الأجهزة شريحة كبيرة من المواطنين إلا بإعداد ضئيلة وفي وظائف هامشية. وخلال اضطرابات التسعينات قتل وأصيب العشرات اثر الاستخدام المفرط للقوة في قمع التظاهرات، بينما تم اعتقال وتعذيب حوالي 7 آلاف مواطن[68].

بادرت السلطات إلى منح الجنسية لعدد كبير من أبناء قبيلة الدواسر السعوديين الذين لم يسبق لهم الإقامة في البحرين. وقد تم جلب هؤلاء للمشاركة في التصويت على الميثاق وانتخابات مجلس النواب والبلديات[69] . كما صدرت أوامر لمنتسبي أجهزة الجيش والشرطة للمشاركة في تلك الانتخابات. وتمهيدا لذلك كانت السلطة قبل ذلك قد أجرت تغييرات تسمح للمتجنسين بالمشاركة في الانتخابات فور تجنسهم بدلا من مرور 10 سنوات وفقا للقانون.

التوصيات:

نناشد الجهات المعنية بحقوق الإنسان التدخل والدفع باتجاه:

المكاشفة والشفافية: بأن تعلن السلطة عن جميع المعلومات المتعلقة بالتجنيس ابتداءً من الفترة التي تلت تجميد دستور 1973م وخصوصا في فترة التسعينات

ان يتم إجراء إصلاح إداري في الأجهزة المتعلقة بمنح الجنسية ومحاسبة المسؤولين عن التجاوزات

·ان يتم تعديل قانون الجنسية بحيث يحدد بشكل واضح شروط التجنيس بشكل استثنائي ويقيد سلطة ذلك بحيث يمنع إساءة استخدام تلك السلطة

ان يتم استرجاع الجنسية، ضمن الإطار الإنساني، ممن تم منحهم اياها خارج الشروط الاعتيادية

اتباع الأعراف الدولية وتطبيق القانون الذي يمنع المجنس حديثاً من ممارسة الحق السياسي من ترشيح وانتخاب أو إدارة مكتب عام

اتخاذ إجراءات لوقف أي تمييز في منح الجنسية، وأي تمييز للمجنسين الجدد في التوظيف والسكن والامتيازات على

حساب بقية المواطنين

إعطاء الأولوية للمواطنين دون تمييز بينهم للحصول على الوظائف والترقيات في أجهزة الجيش والأمن

إعطاء الأولوية في منح الجنسية بشكل استثنائي للمحرومين من الجنسية وللنساء ممن لديهن أبناء بحرينيين

تسريع إجراءات منح الجنسية للمستحقين، وإصدار جوازات سفر لأبناء وذرية الحاج صالح السترواوي ومنهم في حالتهم.

بعض مواد الإعـــــلان العـــالمي لحقـــوق الإنسان

المادة 1: يولد جميع الناس أحراراً متساوين في الكرامة والحقوق، وقد وهبوا عقلاً وضميراً وعليهم أن يعامل بعضهم بعضاً بروح الإخاء.

المادة 2: لكل إنسان حق التمتع بكافة الحقوق والحريات الواردة في هذا الإعلان، دون أي تمييز، كالتمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو أي رأي آخر، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الثروة أو الميلاد أو أي وضع آخر، دون أية تفرقة بين الرجال والنساء. وفضلا عما تقدم فلن يكون هناك أي تمييز أساسه الوضع السياسي أو القانوني أو الدولي لبلد أو البقعة التي ينتمي إليها الفرد سواء كان هذا البلد أو تلك البقعة مستقلا أو تحت الوصاية أو غير متمتع بالحكم الذاتي أو كانت سيادته خاضعة لأي قيد من القيود.

المادة 3 :لكل فرد الحق في الحياة والحرية وسلامة شخصه.

المادة 5 :لايعرض أي إنسان للتعذيب ولا للعقوبات أو المعاملات القاسية أو الوحشية أو الحاطة بالكرامة.

المادة 7 :كل الناس سواسية أمام القانون ولهم الحق في التمتع بحماية متكافئة عنه دون أية تفرقة، كما أن لهم جميعا الحق في حماية متساوية ضد أي تميز يخل بهذا الإعلان وضد أي تحريض على تمييز كهذا.

المادة 15 1) لكل فرد حق التمتع بجنسية ما. (2) لا يجوز حرمان شخص من جنسيته تعسفاً أو إنكار حقه في تغييرها.

المادة 17 : (1) لكل شخص حق التملك بمفرده أو بالاشتراك مع غيره. (2) لا يجوز تجريد أحد من ملكه تعسفاً.

المادة 21 : (1) لكل فرد الحق في الاشتراك في إدارة الشؤون العامة لبلاده إما مباشرة وإما بواسطة ممثلين يختارون اختياراً حراً. (2) لكل شخص نفس الحق الذي لغيره في تقلد الوظائف العامة في البلاد. (3) إن إرادة الشعب هي مصدر سلطة الحكومة، ويعبر عن هذه الإرادة بانتخابات نزيهة دورية تجري على أساس الاقتراع السري وعلى قدم المساواة بين الجميع أو حسب أي إجراء مماثل يضمن حرية التصويت.

المادة 22 : لكل شخص بصفته عضواً في المجتمع الحق في الضمانة الاجتماعية وفي أن تحقق بوساطة المجهود القومي والتعاون الدولي وبما يتفق ونظم كل دولة ومواردها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والتربوية التي لاغنى عنها لكرامته وللنمو الحر لشخصيته.

المادة 23 : (1) لكل شخص الحق في العمل، وله حرية اختياره بشروط عادلة مرضية كما أن له حق الحماية من البطالة. (2) لكل فرد دون أي تمييز الحق في أجر متساو للعمل. (3) لكل فرد يقوم بعمل الحق في أجر عادل مرض يكفل له ولأسرته عيشة لائقة بكرامة الإنسان تضاف إليه، عند اللزوم، وسائل أخرى للحماية الاجتماعية. (4) لكل شخص الحق في أن ينشئ وينضم إلى نقابات حماية لمصلحته.

المادة 24 :لكل شخص الحق في الراحة، وفي أوقات الفراغ، ولاسيما في تحديد معقول لساعات العمل وفي عطلات دورية بأجر.

المادة 25 : (1) لكل شخص الحق في مستوى من المعيشة كاف للمحافظة على الصحة والرفاهية له ولأسرته، ويتضمن ذلك التغذية والملبس والمسكن والعناية الطبية وكذلك الخدمات الاجتماعية اللازمة، وله الحق في تأمين معيشته في حالات البطالة والمرض والعجز والترمل والشيخوخة وغير ذلك من فقدان وسائل العيش نتيجة لظروف خارجة عن إرادته. (2) للأمومة والطفولة الحق في مساعدة ورعاية خاصتين، وينعم كل الأطفال بنفس الحماية الاجتماعية سواء أكانت ولادتهم ناتجة عن رباط شرعي أو بطريقة غير شرعية.

المادة 26 : (1) لكل شخص الحق في التعلم، ويجب أن يكون التعليم في مراحله الأولى والأساسية على الأقل بالمجان، وأن يكون التعليم الأولي إلزامياً وينبغي أن يعمم التعليم الفني والمهني، وأن ييسر القبول للتعليم العالي على قدم المساواة التامة للجميع وعلى أساس الكفاءة. (2) يجب أن تهدف التربية إلى إنماء شخصية الإنسان إنماء كاملاً، وإلى تعزيز احترام الإنسان والحريات الأساسية وتنمية التفاهم والتسامح والصداقة بين جميع الشعوب والجماعات العنصرية أو الدينية، وإلى زيادة مجهود الأمم المتحدة لحفظ السلام. (3) للآباء الحق الأول في اختيار نوع تربية أولادهم.

ملحق المحرومين: نماذج لخرق القانون والتمييز في منح الجنسية

الحالة الأولى: نايف علي محمد الناصر (سعودي الجنسية)

تاريخ الميلاد: 25 يونيو 1986م، محل الميلاد: الظهران-المملكة العربية السعودية

الأب: سعودي متوفي

الأم: سعودية (بموجب جواز زوجها) مولودة في البحرين عام 1946م وتسكن البحرين منذ اكثر من 44 عام.

للعائلة سكن في البحرين باسم الأم حيث أن الأب متوفي (في البحرين). الخال ومعظم أقاربه يحملون الجنسية البحرينية منذ زمن طويل.

تقدم لطلب الجنسية عام 2002م (رقم الطلب:5623)

الحالة الثانية: عبد رب الحسين محمد كاظم الرشيد

تاريخ الميلاد: 20 يناير 1958م، محل الميلاد: المنامة – البحرين

الأب والأم: سعوديون

انتقل الجد والجدة إلى البحرين في عام 1927 وكان عمر الأب حينئذ 9 سنوات. توفى الأب عام 1993م.

عدد الأخوة: 4 أخوان، اثنان منهم يحملون الجنسية البحرينية. الجد: عاش في البحرين

أصدر الجواز السعودي:1993م بعد أن سحب أن سحبت وثيقة السفر(جواز أبو سفرة) التي يسافر بها منذ العام 1978م) بناءا على إثباتات جواز والده.

طلب الحصول على الجنسية في السبعينات، ولم يلق طلبه القبول. تم تكرار الطلب في الثمانينات عن طريق الأمير السابق. في 30 يوليو 2001م قدم رسالة إلى رئيس الوزراء الذي حول الطلب إلى إدارة الهجرة والجوازات. بتاريخ 1 فبراير 2003م طلبت إدارة الهجرة والجوازات منه أن يوجه خطاب إلى ملك البلاد على أساس أن قرار التجنيس يتم التحكم فيه عن طريق ديوان الملك.

الحالة الثالث: عائلة الحاج صالح الستراوي

(المعلومات مستقاة من مركز البحرين لحقوق الإنسان)

الحاج صالح بن احمد الستراوي مواطن بحريني من جزيرة سترة، اختلف معه الشيخ محمد بن راشد بن عبدالوهاب

آلخليفة على ملكية ارض، وقد اصدرت المحكمة في كتابها العدد 1439 لسنة 1356 هجرية بادارة مستشار حكومة البحرين، حكما غيابيا بان تكون ربع الارض فقط للحاج صالح. ولان الحاج صالح اعتبر قرار المحكمة ظالما ومنحازا، فلم يقبل به، وقد تعرض لهجوم عليه في المنزل وتم محاولة اغتياله، فهرب مع اولاده الى العراق، وكان ذلك عام 1938م.

وفي رسالة مؤرخة في 16 رمضان 1356هجرية، كتب مستشار حكومة البحرين الى الحاج صالح بن احمد الستراوي في محل سكنه بالبصرة: "اشارة الى كتابكم الغير مؤرخ بخصوص ما تدعون به على محمد بن راشد آلخليفة فان القضية انحسمت، وصار لكم الربع من النخل.فالدعوى اذا منتهية ولا حاجة لارسال مكاتيب في هذا الخصوص على الدوام."

وكان الحاج صالح يحمل جوازا رقم 19، وشهادة جنسية رقم 438، وكان يحمل هوية اقامة في محافظة البصرة صادرة عام 1939، وقد توفي في البصرة عام 1946، ولا يزال اثنين من اولاده احياء ولديهم الجوازات البحرينية القديمة. ويبلغ الآن عدد الابناء والاحفاد حوالي مائة شخص، معظمهم لا زالوا يقيمون في البصرة. في عام 1957 تم احصاء جميع العراقيين بما فيهم المقيمين، وتم حساب عائلة الحاج صالح كعراقيين وحصلوا على الجنسية العراقية. ولكن في عام 1986 صدر قرار من الحكومة العراقية باسقاط الجنسية عن جميع المقيمين الذين كان اجدادهم يحملون اقامة قبل احصاء 1957، واعتبر حصولهم على الاقامة غير قانوني لاخفائهم الهوية الحقيقية، وتعرض هؤلاء نتيجة ذلك للكثير من المضايقات.

توجد وثائق صادرة عن الحكومة العراقية تعمم على الدوائر والجامعات بان ابناء الحاج صالح الستراوي ليسوا عراقيين وانما من حملة الجنسية البحرينية. وقد اثر ذلك بشكل كبير في معاملاتهم مع الجهات الرسمية، وفي دراسة ابنائهم الجامعية وفي الحصول على العمل، بل وحتى في الحصول على البطاقات التموينية ابان الحصار الاقتصادي على العراق. وقد عانى ابناء الحاج صالح من الاهانات عند مراجعة الادارات الحكومية خصوصا عندما تتوتر العلاقة بين الحكومة العراقية ودول الخليج. ولم يتم اصدار بطاقات اقامة لبعض ابنائهم. وهم حاليا يعملون في ابسط الوظائف رغم حمل بعضهم لشهادات جامعية.

وفي ابريل 1989 حاول هشام عبدالرزاق صالح مع والده دخول البحرين، حيث كان عبدالرزاق يحمل الجواز البحريني القديم، ولكن تم احتجازهما في المطار لمدة 3 ايام، ومن ثم تم ابعادهما الى بغداد. وفي عام 1990 قام ابناء الحاج صالح بمراجعة السفارة البحرينية في بغداد، وتم اعطائهم شهادات تثبت تقدمهم بطلب الحصول على جوازات لتفيدهم في التعامل مع السلطات العراقية. وابان الغزو العراقي للكويت، ذهب بعض افراد العائلة للسفارة البحرينية في الكويت، حيث كانت الجالية البحرينية مقيمة في السفارة، وقد قام ابناء الحاج صالح بمغامرات لتوفير الاكل وتوصيل المراسلات المختومة بالشمع الاحمر بين السفارات البحرينية في الكويت وبغداد. وقد حصلوا على شهادة بذلك من السفير.
ولكن ابناء الحاج صالح ظلوا حتى الآن دون ان يتمتعوا بالحق في الحصول على جواز السفر وفي حرية التنقل. وفي عام 1995 حاول بعضهم مغادرة العراق مع النساء والاطفال، بعد الحصول على تأشيرات الى الاردن، ولكن في حدود الاردن تم التحقيق معهم لساعات طويلة ومن ثم تم اعادتهم الى العراق، وقيل لهم اسألوا السلطات العراقية عن السبب.

وبتاريخ 10/11/ 2000، في حكم صادر عن المحكمة الكبرى المدنية البحرينية، في الدعوى المقدمة عن 6 من احفاد صالح الستراوي ضد ادارة الهجرة والجوازات، صدر الحكم بالزام المدعى عليها
باستخراج جوازات سفر بحرينية للمدعين. وذلك بناء على ان المدعين بحرينيون بالسلالة طبقا لما نصت عليه المادة 4 من قانون الجنسية لسنة 1963، اذ ان والدهم بحريني الجنسية ولديه جواز سفر بحريني.

ولكن في رد وزارة الداخلية على رسالة مركز البحرين لحقوق الانسان، والمؤرخ في 6 يناير 2004 جاء التالي: "بموجب احكام المادة (3) من قانون الجنسية البحرينية لعام 1963 المعدلة باعلان رقم 1963/11 (فان عائلة الحاج صالح

الستراوي)لا يعتبرون بحرينيين، علما انه صدر حكم من محكمة التمييز بذلك في الطعن رقم 323/ 2002"

العائلة حاليا منتشرة في بلدان مختلفة: حوالي 75 في العراق، و7 اشخاص في الكويت، و17 شخص طلبوا اللجوء في اوربا بمساعدة الامم المتحدة بعد ان اجبروا على مغادرة الكويت بعد الحرب. 66 من هؤلاء هم ابناء واحفاد الحاج صالح وهم بحرينيون يحق لهم قانونا الحصول على جوازات السفر والعودة الى بلادهم البحرين.

لقد اصدرت المفوضية العليا لشئون اللاجئين التابعة للامم المتحدة شهادات باستحقاق اللجوء لافراد هذه العائلة لحرمانهم من جنسيتهم الاصلية ومن حقهم في العودة الى بلادهم، وفي متابعة لقضية احد افراد هذه العائلة مع احدى البعثات الدبلوماسية البحرينية في الخارج، قيل لمندوب المفوضية ان السبب في عدم السماح بعودة هؤلاء للبحرين هو ان جدهم قاد محاولة لانفصال جزيرة سترة!!

بعد تولي الشيخ حمد بن عيسى مقاليد الحكم كتبت العائلة له مجموعة من الخطابات، طلبا الرجوع الى البحرين. و قد تم مساومتهم لمنحهم جوازات السفر على ان يتخلوا عن املاكهم القديمة.

إن قضية عائلة الحاج صالح الستراوي ليست قضية منعزلة، بل هي قضية نموذجية، تكشف طبيعة النظام وممارساته. ويمكن عبر هذه القضية اختبار حاكمية القانون، وطبيعة قانون الجنسية البحريني وفاعليته. ويمكن مقارنة قضية عائلة الحاج صالح بقضايا الآلاف من أبناء القبائل من سوريا واليمن والسعودية ممن تم منحهم الجنسية بشكل سري وبدون تحقق الشروط، ورغم تمتعهم بجنسية فاعلة أخرى. وهذا ما يكشف التلاعب بالقانون وإساءة استخدام السلطة والفساد والتمييز العرقي والطائفي في منح الجنسية البحرينية.

---

[1] قانون الجنسية البحريني لعام 1963م

[2] هيومن رايتس وتش وكذلك تقرير الخارجية الأمريكية عن حقوق الانسان للعام 2003م.

[3] الرقم الرسمي للبدون الذين تم إعطائهم الجنسية يبلغ 8000 فرد حسب المستشار محمد البنعلي – مديرإدارة الجنسية والجوازات والإقامة بوزارة الداخلية في مقابلة بتلفزيون البحرين بتاريخ 22 يوليو 2003م.

[4] لا زالت إدارة الجوازات تضع العراقيل لحصول عدد كبير من المستحقين للجنسية كما تتلكأ السلطات في منح جوازات السفر والسماح لعودة 66 من ذرية الحاج صالح الستراوي الذين يعيشون في المنفى منذ العام 1938م برغم من المحاولات العديدة لأبناء الستراوي للعودة لوطنهم.

[5] ورقة "البطالة والسكان الأجانب" المقدمة ضمن الدورة التدريبية لتطوير الإدارة التنفيذية التي نظمها معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية التي اختتمت أعمالها 12 يناير 2004م-البحرين

[6] الوسط - 25 ديسمبر 2003م

[7] ندوة بعنوان «أسواق العمل وسياسات الأجور«..تجارب دول، د.عبدالله صادق-فندق الخليج- 10 يناير 2004، تغطية أخبار الخليج 12 يناير 2004

[8] أخبار الخليج- 9 يناير 2004م

[9] تصريح وزير العمل-أخبار الخليج 9 يناير 2004م

[10] دراسة قام بها قسم الشئون الاجتماعية بوزارة العمل -الوسط 25-11-2003م

[11] مسح ميداني غير منشور لباحث بحريني

[12] الأيام 20-1-2004

[13] اجتماع رؤساء المجالس البلدية عقد في 27 يناير 2004م-الأيام 28 يناير

[14] جريدة أخبار الثورة اليمنية - 15 سبتمبر 2003م

[15] رسالة إيقبوري بخصوص توظيف المجنسين

[16] جاء ذلك على لسان مدير الشئون القانونية بإدارة الهجرة و الجوازات المستشار محمد آل بن علي في مقابلة تلفزيونية أجراها معه تلفزيون البحرين بتاريخ 2003/7/22.

[17] رسالة وزير الداخلية لوزير الإسكان.

[18] الوسط-3 نوفمبر 2003م

[19] إحصاءات وزارة التربية والتعليم الموجودة على موقعها الإلكتروني

[20] تشير الدراسات الميدانية إلى وجود أكثر من 53% من العمالة البحرينية رواتبها أقل من 200 دينار (530 دولار)، 37% دخلها الشهري في حدود 150 دينارا (400 دولار) بينما يعيش 8% تحت أقل من 100 دينار (265 دولار) في حين أن الحد الأدني للأجور لا يقل عن 350 دينار (925 دولار)

[21] بحسب إحصائيات 2004/2003 لوزارة التربية والتعليم المستقاة من موقعها الإلكتروني معدل عدد الطلبة في كل فصل 29 في حين إن عدد الطلبة في ذلك العام وصل إلى 122646 موزعة على المراحل الابتدائية والإعدادية والثانوية في 4254 صف (2121 للبنات و2133 للبنين)

[22] يوجد في البحرين 21 مركزاً طبياً عاماً يخدم المواطنين والقاطنين الذين يتجاوز عددهم 650 ألف حسب الإحصائيات الأخيرة، أي بمعدل 31 الف لكل مركز.

[23] قانون الجنسية البحريني 1963م

[24] تصريح مدير الشئون القانونية بإدارة الهجرة و الجوازات المستشار محمد آل بن علي في مقابلة تلفزيونية أجراها معه تلفزيون البحرين بتاريخ 7/22/ 2003م حول قيام السلطة بتجنيس عشرات الآلاف من الدواسر السعوديين وغيرهم بدون تقيد بشروط منح الجنسية التي حددها القانون على أنهم ذوي أصول بحرينية.

[25] أمثلة من المحرومين من الجنسية (انظر الملحق): نايف علي محمد الناصر وعائلته، عبد رب الحسين محمد كاظم الرشيد وعائلته، صالح بن احمد السترواي وعائلته

[26] صادقت عليها البحرين في 26 أبريل 1990م

[27] اتفاقية حقوق السكان الأصليين Indigenous people

[28] أخبار الخليج-العدد 9425-12 يناير 2004م

[29] ورقة "البطالة والسكان الأجانب" المقدمة ضمن الدورة التدريبية لتطوير الإدارة التنفيذية التي نظمها معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية التي اختتمت أعمالها 12 يناير 2004م-البحرين

[30] دراسة أعدتها مؤسسة "ماكينزي" عن سوق العمل في مملكة البحرين- الوسط - 25 ديسمبر 2003م

[31] جريدة أخبار الثورة اليمنية - 15 سبتمبر 2003م.

[32] رسالة إيفبوري بخصوص توظيف المجنسين

[33] تقرير مركز البحرين لحقوق الانسان" التمييز والتمايز" 2003م

[34] صادقت عليها البحرين في 26 أبريل 1990م

[35] الوسط - 3 نوفمبر 2003م

[36] الأيام - 20 يناير2004

[37] قصص الخيام التي تنصب في العراء كبديل السكن

[38] المواطن ...الخيمة أمام وزارة العمل والشئون الاجتماعية- جريدة الأيام 20 يناير 2004

[39] اجتماع رؤساء المجالس البلدية عقد في 27 يناير 2004م-الأيام 28 يناير

[40] موقع وزارة الإسكان يوضح قائمة المنتفعين من المجنسين المعروفين من أسمائهم غير البحرينية

[41] رسالة وزير الداخلية السابق لوزير الإسكان لدعم طلبات إسكان للمجنسين (رسالة رقم: د/1/16/ 2511 - المؤرخة 9 /2003/9م)

[42] جريدة الأيام 5 مارس 2004م: "جريمة شرف" جديدة في الأردن

[43] جريدة الأيام 5 مارس 2004م: "بعد شجار حاد: أردنية تطلق على زوجها قنبلة مسيلة للدموع"

[44] تقع مدينة "دير الزور" على نهر الفرات في محافظة دير الزور شرق بسوريا. تعتبر "دير الزور" مدينة زراعية نائية ومحافظة (www.damascus-online.com/Arabic/se-a/geo/deirezzor.htm). مرت على المدينة أوقات عصيبة وعدم استقرار سياسي نتج عنه فقر ومجاعة لمدة زمنية طويلة (عمر الصليبي: المعلم والعالم- المعالم والمشاهد والنضالات في شبه الجزيرة العربية ووادي الفرات). يعرف شعب دير الزور بعصبيتهم وحملهم لمشاعر حقد مذهبي وكراهية www.14masom.com/mostabsiron/f124.htm . لقد شهدت دير الزور حملات هجرة لخارج المدينة هروباً من حالة الفقر ورغبة في كسب الأموال والمقتنيات. كما عمل كثير منهم في قمع الحركات السياسية والقلاقل. فقد رأس المحكمة الوطنية العليا السورية، منذ السبعينات، فايز النوري وهو من مواطني دير الزور (اللجنة السورية لحقوق الإنسانwww.shrc.org). وعندما ثار السجناء السياسيين في مدينة حلب، استقدمت السلطات السورية قوات جيش خاصة يقودها العميد رياض خريط، وهو من مواطني دير الزور، ليقمع الثورة داخل المعتقل. عرف خريط بالعدوانية وعلى علاقة وثيقة بالرئيس العراقي السابق صدام حسين (www.hevgirtin.org).

[45] أ- جريدة الأيام: 3 مارس2003م: نجا من الموت بأعجوبة سوري يضرب آسيوياً بمطرقة علي رأسه

ب- جريدة الوسط 2 مارس 2003م: في سابقة خطيرة من نوعها جرت في مدرسة النعيم طالب يحاول الاعتداء على مدرسه بسكين

ت- جريدة الوسط: 14 مارس 2003م: داعيا إلى تعاون المؤسسات المدنية محافظ الجنوبية: سنضاعف الجهد لتعزيز حال الأمن الاجتماعي

ث- جريدة الوسط 17 مارس 2003م : مشاجرة تؤدي إلى إصابة 3 أشخاص في عسكر

ج- جريدة الأيام 17 مارس 2003م استمرار التحقيقات في حادث عسكر

ح- أخبار الخليج 19 فبراير 2003م: بلغت أكثر من 50 ألف دينار سرقة معدات الصيادين في عسكر وجو

خ- جريدة الوسط 20 فبراير 2003م: الداخلية: حادث عسكر... خلاف بين أطفال انتقل إلى الكبار

[46] ينتظر 40 ألف طلب على الوحدات السكنية والقروض والشقق التي تقدمها الدولة، يرجع بعضها للعام 1984م- جريدة الأيام 20يناير 2004م

[47] ورقة "البطالة والسكان الأجانب" المقدمة ضمن الدورة التدريبية لتطوير الإدارة التنفيذية التي نظمها معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية التي اختتمت أعمالها 12 يناير 2004م- البحرين.

[48] تقرير منظمة العفو العالمية عن البحرين العام 1995م

[49] هيومن رايتس وتش: العدوان المتواصل، التهميش المستمر: حقوق مدنية و أزمة سياسية في البحرين. نيويورك- الولايات المتحدة- يونيو 1997م

[50] على سبيل الاستثناء قررت المادة (6) من قانون الجنسية للحاكم أن يأمر بمنح الجنسية لمن يريد أو لأي عربي يطلبها إن كان أدى خدمات جليلة للبحرين

[51] المادة الثالثة من اللائحة التنفيذية لقانون جوازات السفر رقم (11) لعام 1975

[52] ومن هنا نستغرب كيف يكون لمسئول كبير بوزارة الداخلية كوكيل الوزارة أن يقول في معرض رده على أحد النواب بتاريخ 2003/5/17 انه ليست لديه بيانات بأعداد من جنسوا أو معلومات بشأن جنسياتهم "لان الحاسب الآلي لا يرصد الجنسية السابقة على التجنيس" على الرغم من وجود التزام قانوني على وزارته بتنظيم سجل يحتوي على تلك البيانات.

[53] المادة (6) من قانون الجنسية البحرينية لعام 1963

[54] نص القرار / معظم حالات التجنيس الاستثنائي يعتقد بأنها حدثت في التسعينيات وبمراسيم خاصة من الأمير الراحل

[55] يتماشى هذا النص مع المادة 16 من دستور البلاد للعام 1973م.

[56] استناداً للمادة (15) فقــرة (3) من اللائحة التنفيذية لقانون جوازات السفر رقم (11) لعام 1975، فإنه أن يدون في صفحة "الملاحظات" من جواز السفر البحريني للمتجنس رقم الجواز السابق وتاريخ ورقم شهادة الجنسية والمادة التي منحت الجنسية بمقتضاها، وهي المادة (6).

[57] أسفرت النتائج الرسمية للانتخابات النيابية التي جرت في أكتوبر 2002 والتي نشــرت في الصحف المحلية (Gulf

Daily News) عن التالي:- مجموع الكتلة الانتخابية: 243.749 فرد. - الناخبين في الدوائر التي فاز مرشحوها بالتزكية: 14.077 فرد. - صافي الكتلة الانتخابية: 229.672 فرد. - عدد من شاركوا في التصويت:130.200 ناخب.- عدد الأصوات الباطلة: 7875 ناخب. أي انه بحسب الأرقام الرسمية فان اكثر من 6.5 % من الأصوات كانت باطلة وذلك نظرا لاضطرار الكثير من موظفي الدولة و المجنسين حديثا للمشاركة رغما عنهم في التصويت و ذلك خشية التعرض للفصل من الخدمة أو سحب الجنسية وهي إشاعات تم ترويجها بقوة قبيل التصويت في تلك الانتخابات.

[58] صدقت عليها السلطة في 26 أبريل 1996م

[59] جاء ذلك على لسان مدير الشئون القانونية بإدارة الهجرة و الجوازات المستشار محمد آل بن علي في مقابلة تلفزيونية أجراها معه تلفزيون البحرين بتاريخ 2003/7/22.

[60] في وثيقة تصويرية (فيلم +عربي+إنجليزي) أعدت في يونيو 2000م، أوضحت عملية تزوير في الوثائق الرسمية للمجنسين تمكنهم من المشاركة في الانتخابات النيابية التي جرت في البلاد.

[61] دائرة الزلاق هي الرابعة في المحافظة الجنوبية: يبلغ عدد الناخبين المسجليـــن فيها 2019، بينما الموجودين فعلا هو 806 ممن يحق لهم الانتخاب، بينهم 155 مجـــنـــّس والبقية (أي 1213 ناخب) غير موجودة في هذه الدائرة الانتخابية، كما هو واضح في عينة من كشف الناخبين. يمثل البحرينيين 32% من الكتلة الانتخابية، ويمثل المجنسين 68% (8% قاطنين، 60% تعيش خارج الزلاق، بل خارج البحرين). لا يزيد تمثيل المواطنين الذين صوتوا عن 32% في حين 68% من الكتلة الانتخابية من المجنسين وقد حسم لصالح من أنتخبه المجنسون خارج الدائرة وهو لا يمثل إرادة المواطنين.

[62] قانون 45 لسنة 2002م

[63] نص القرار / معظم حالات التجنيس الاستثنائي يعتقد بأنها حدثت في التسعينيات وبمراسيم خاصة من الأمير الراحل

[64] قانون الجنسية لعام 1963م

[65] قانون جوازات السفر البحريني رقم (11) لعام 1975م

[66] المحرومون من الجنسية، أمثلة، انظر الملحق

[67] عائلة الستراوي

[68] جمعت لجنة ضحايا التعذيب معلومات عن هذا العدد. كما رفعت اللجنة عريضة تحمل 33 ألف توقيع من المتضررين والمتعاطفين معه يطالبون بالتعويض ومحاكمة المسؤولين. ويمكن مراجعة تقارير منظمة العفو الدولية وآليات الأمم المتحدة عن انتهاكات إبان الاحداث التسعينات

[69] لم تعترف السلطات في البداية بتجنيس أفراد قبيلة الدواسر السعوديين، ولكن بعد تقديم جمعيات المعارضة لدلائل قاطعة على ذلك في ندوة جماهيرية بتاريخ 16 يوليو 2002م، أعلن الملك بعد ذلك بأنه تم تجنيسهم لان أجدادهم سكنوا البحرين في العشرينيات من القرن الماضي.

8 يوليو 2004م

في ندوة حول التجنيس

التجنيس غير العادل أسفر عن كراهية البحرينيين للأجانب.. وهذا ليس من طبعهم

الكاتب : مكي حسن

أقدمت حكومة البحرين على منح الجنسية البحرينية للكثيرين من جنسيات متعددة خلال السنوات العشر الماضية بات المجتمع البحريني فيها مكونا من العديد من الجنسيات وحصل معظمهم على الوظيفة والصحة والسكن، الأمر الذي قد يؤثر في مستوى الخدمة لأبناء البلاد. جاء ذلك في مستهل ندوة التجنيس السياسي في البحرين والتأمينات الاجتماعية التي نظمتها الجمعيات الأربع السياسية (الوفاق الإسلامية، العمل الوطني، العمل الإسلامي، التجمع القومي) بنادي العروبة في الجفير وشارك فيها عدد من الجمعيات السياسية والنسائية وحقوق الإنسان.

كان الدكتور عبدالجليل السنكيس أول المتحدثين في هذا الموضوع من خلال دراسة أعدها شملت انتهاكات حقوق الإنسان من خلال التجنيس السياسي والتأثير المباشر في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية مشيرا الى ان دستور البحرين حدد للجنسية شرط الإقامة 10 سنوات للعربي و25 سنة لغير العربي وذلك لمنح الجنسية البحرينية إلا أن البحرين لم تلتزم بذلك، وقال إن حجم البطالة في تصاعد فسوف يدخل السوق البحرينية 60 ألف عاطل خلال العقد القادم.

و اوضح ان الدراسات التي أجريت تتوقع ان يكون هناك 53% من العمالة البحرينية رواتبها أقل من 200 دينار بحريني و37% دخلها الشهري في حدود 150 دينارا بحرينيا ويعيش 8% بأقل من 100 دينار بحريني في الوقت الذي لا يوجدضمان اجتماعي للعاطلين أو العاجزين عن العمل مع العلم ان الحد الأدنى للأجور بحسب الدراسات الميدانية يجب ألا يقل عن 350 دينارا بحرينيا، كما استعرض السنكيس في ورقته جوانب أخرى تتعلق بانتهاكات حق العمل والحياة الكريمة وتجاوزات لحقوق المرأة في العمل والتعليم والصحة وتصاعد أعداد الخريجات وهذه الممارسات تعد انتهاكا لحقوق المرأة التي أقرتها اتفاقية منع التمييز ضد المرأة التي صدقت عليها البحرين في 18 يوليو .2002 كما استعرض الدكتور السنكيس العديد من المحاور المتصلة بالموضوع مثل آثار التجنيس في الطفولة والتمييز في منح الجنسية حيث تعطى لأشخاص دون آخرين رغم استحقاقيتهم مثل عائلة الحاج صالح الستراوي ومنهم في مثل حالته رغم كونهم مواطنين أصليين، فإن التمييز حال دون منحهم الجنسية البحرينية، بالإضافة الى انتهاكات السكن والحصول على الوظائف وبروز ظاهرة كره الأجانب في الوقت الذي عرف فيه المجتمع البحريني بالتسامح وعدم الحساسية من وجود الأجنبي بين صفوفه، واشار الى ان التجنيس عملية واسعة كان الهدف منها عدة أغراض.

من جهة ثانية تناول جمال السلمان من التجمع القومي الآثار الاجتماعية للتجنيس من خلال استعراض دراسة عشوائية لمجموعة من المواطنين شملت 180 شخصا حول هل التجنيس عملية سليمة؟ أوضحت الدراسة ان 86% ذكروا ان عملية التجنيس عمل غير حكيم، 95% ذكروا أنها تحمل صبغة سياسية، 96% ذكروا ان التجنيس لا يستند إلى شرعية قانونية، 97% ذكروا أنها تؤدي الى مشاكل اجتماعية، 98% ذكروا أنها ذات آثار سلبية على الخدمات. كما تناولت الندوة (إصلاح هيئتي التقاعد والتأمينات الاجتماعية) بدراسة عرضها إبراهيم شريف من جمعية العمل الوطني سلط فيها الاضواء على الإفلاس المتوقع ونتائج التحقيق الذي أجرته لجنة التحقيق البرلمانية ووجود اكتواري لدراسة الموضوع مشيرا إلى أهم ما جاء في تقرير لجنة التحقيق، حيث تبينت اللجنة وجود إفلاس اكتواري أي زيادة في الالتزامات السابقة على الصندوق والهيئة عن الموجودات والاحتياطيات مما يؤدي إلى عجز في غضون العشرين سنة القادمة.

كما شمل تقرير اللجنة عدم استقلالية الهيئة وهيمنة الحكومة على مجلس الإدارة وعدم وجود تمثيل كاف للمشتركين والمتقاعدين وتدخل الحكومة في استثماراتها في مركز المعارض وشركة ملاعب الجولف وإنقاذ مؤسسات مالية وشطب

قروض كلها تخالف القانون واستقلالية الهيئة، بالإضافة الى ضعف الجهاز الإداري والاستشاري وعدم الاستماع الى نصائح الخبير الاكتواري ، من جهة أخرى لوحظ ان هناك قصورا في التقرير يتعلق بعدم الكشف عن الفساد والبيئة التي نشأ فيها وغياب الرقابة المالية من قبل مجلس النواب واستبدال ذلك بديوان الرقابة المالية الذي سحب بساط الرقابة من المجلس النيابي. كما استعرضت الدراسة ضرورة وقف التقاعد المبكر، وإعادة النظر في تخفيض الاشتراكات ودورها في إضعاف الوضع المالي للهيئة والوصول بها الى حافة الإفلاس، ونبه المتحدث الى ان نظام التقاعد في البحرين لايزال يافعا على خلاف النظم التقاعدية في الدول المتقدمة التي بدأت تجني ثمار التقاعد في حين الى الآن لم يحن جني ثماره في البحرين وذلك لقصر المدة الزمنية.

وكانت الورقة الأخيرة للدكتور عبدالعزيز أبل تناول فيها التحقيق البرلماني وأوضح أننا في البحرين بحاجة كبيرة إلى معرفة أصول وآليات التحقيق في البرلمانات وتجارب الدول المتقدمة كبريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا التي سبقتنا بعقود في هذا الشأن، وأشار إلى ان التحقيق البرلماني حق مسلم به لكل عضو وحق مضمون للمجلس ككل ولكن لصعوبة ممارسة التحقيق في موضوع معين من جميع أعضاء المجلس فلقد درج التقليد على تشكيل لجنة خاصة لموضوع معين وفي مدة محددة، والولايات المتحدة لا تعرف نظام التساؤل أو الاستجواب البرلماني لكنها تعرف نظام التحقيق بواسطة اللجان التي يشكلها الكونجرس، أما فرنسا فإن التحقيق البرلماني عندها يعتبر نموذجا باهتا بالمقارنة مع غيره من الدول المتقدمة إلا انه رغم الاختلافات يظل التحقيق البرلماني يعالج القضايا الحساسة التي تهم الدولة وحسن أدائها يقوم به المجلس النيابي (التشريعي) أو يعهد الى لجنة مشكلة من أعضائه للتحقيق في طعون الانتخابات على سبيل المثال وهي عملية تدخل في صلب مهام القضاء أو التحقيق الجنائي عندما يتعلق الأمر باتهام الوزراء بواسطة مجلس النواب.

أخبار الخليج|العدد9605|10 يوليو 2004 م الموافق 22 جمادى الأولى 1425هـ

لا نريد للبحرين أن تكون مأوى للعجزة

نواب: يجب التأني في اتخاذ قرار توطين المستثمرين

الكاتب: عبدالهادي مرهون

أكد عدد من النواب ضرورة التأني في اتخاذ قرار توطين المستثمرين ولاسيما قرار الإدارة العامة للجنسية والجوازات والإقامة الجديد الذي ينص على توطين المقيمين لأكثر من 15 عاما بدول مجلس التعاون الخليجي ممن يمتلكون إيداعات بقيمة 40 ألف دينار بحريني واتخاذ البحرين وطنا دائما إذ اتفقوا على وجوب أن يكون هذا القرار واضحا وجليا ومدروسا ويراعي مصالح المواطن والوطن.

من جانبه، قال النائب الأول لرئيس مجلس النواب عبدالهادي مرهون: "ليس مطلوبا من الإدارة البيروقراطية تحويل البحرين إلى دار كبيرة للعجزة فإن مثل هذه القرارات غير المدروسة تؤثر سلبا على البحرين ولا تنفع الاقتصاد ويجب ألا تكون بقرارات إدارية وحسب فإنه بحسب الدستور يجب أن تعرض هذه الأمور على شكل قوانين وتنال موافقة مجلس النواب قبل تفعيلها. هذه القرارات يتداخل فيها ما هو اجتماعي بما هو اقتصادي بما هو أمني كذلك ويجب أن تكون محل دراسة دقيقة".

وأضاف مرهون: "ما جدوى أن يكون لدى من يتقاعدون في دول الجوار أرصدة مالية لا تتجاوز 40 ألف دينار وهم لا يصنفون في هذه الحالة كمستثمرين فما الجدوى من إعطائهم حقوق المواطنة من دون ضمانة أن يدخلوا في مشروعات استثمارية كبرى وحقيقية مؤثرة، ولذلك فإن تبعات وجودهم اقتصاديا واجتماعيا مكلفة بالنسبة إلى المملكة في مقابل إسهام قليل وغير مؤكد في عملية التنمية".

وشدد مرهون "أخشى أن تكون هذه القرارات طريقا آخر للتجنيس الذي اتضحت مساوؤه والتي طالما حذرنا منها في المجلس وحذر منها جميع المتابعين للشأن العام. نحن بطبيعة الحال نشجع الحكومة على استقطاب الاستثمارات الحقيقية والمستثمرين، ولكن بطرق مدروسة ذات عائد مجز للبحرين ومن الأهمية أن يسبق كل ذلك تهيئة مناخ الاستثمار الذي يشجع المستثمرين لاتخاذ البحرين موطنا لاستثماراتهم.

ومن جانبه، قال النائب عبدالنبي سلمان "إننا بحاجة ماسة إلى دراسة مثل هذه القرارات المقدمة من قبل الادارة العامة للجنسية والجوازات والاقامة بعيدا عن الارتجال الذي يبدو أنه تم بناء عليه السماح للاجانب المقيمين في دول الخليج المجاورة بحق الاقامة واستخدام البحرين كوطن لهم، هناك ومن دون شك تبعات لمثل هذه القرارات وكيفية تطبيقها على الكثير من أوجه الحياة الاقتصادية والاجتماعية فليس كافيا أن يعطى الاجانب حق المواطنة بكل ما تعنيه الكلمة مقابل امتلاكهم لـــ 40 ألف دينار فقط كرصيد مصرفي أو حتى 50 ألف دينار للمقيمين من الأجانب في البحرين، إذ يتم التغطية على ذلك بدعوى انعاش الاقتصاد الوطني والبورصة. وأضاف سلمان "ان هذا في رأيي قرار يؤثر أصلا على شروط الإقامة والاستثمار. وبالتالي فإن مجرد التفكير في عمل يدخل ضمن الامور المتعلقة بشروط المواطنة لابد أن يدرس من جوانبه، فلندرس مثلا تجارب الولايات المتحدة وكندا ونيوزلندا وغيرها عندما يعطون حق المواطنة على شكل بطاقات اقامة كالبطاقة الخضراء وغيرها. هنالك شروط للطرفين وتسهيلات تدخل في صميم عملية تشجيع الاستثمار، فهل امتلاك 40 ألفا كرصيد مصرفي تكفي؟ أو هل تملك منزل أو شقة تكفي".

وشدد سلمان "إننا في حاجة ماسة لمستثمرين واستثمارات وخبرات وفنيين يضيفون لنا الكثير وليس لمن تجاوزوا سن التقاعد. نريد من يأتي لنا ليستثمر أن تكون لديه مشروعات وأفكار وأموال وخبرات يسهم بها في تطوير عملية الاستثمار بجميع أشكالها، ليس إنصافا أن نستقدم المتقاعدين فقط لأنهم يمتلكون أرصدة، علاوة على أن الأرصدة المطلوبة لا ترقى فعلا

ليكون صاحبها مستثمرا وقادرا على الدفع بعجلة الاستثمار والإسهام فيها. أعتقد أن هؤلاء ستكون لهم حقوق على الدولة فيما بعد تفوق ما سيقدمونه لها، هناك مشكلات إسكانية وشحة في العقارات والأراضي وهناك صعوبة في التداوي والمستشفيات والمدارس والطرق، ثم ما هو توقعنا للعدد المطلوب؟ وهل من دراسة للعائد الحقيقي لمثل هذا القرار. أناشد المسئولين أن يتريثوا ويدرسوا القرار جيدا، فنحن نريد تشجيع هذا التوجه ولكن ليس على حساب زيادة الضغوط على الدولة والاقتصاد، نعم فلنشجع المستثمرين ولنعطهم الاقامة وحتى الجنسية مستقبلا ولكن بشروط أفضل، وعلى أن يستثمروا الملايين ويعرضوا مشروعات على الدولة والقطاع الخاص ويدخلوا شركاء في عملية التنمية وليس فقط لأنهم أصحاب رصيد مصرفي أو أن لديهم تأمينا صحيا، وهذه مسألة تحتاج لاعادة نظر ودراسة أفضل".

صحيفة الوسط| 18-08-2004

من جديد المواطن يدفع ثمن إزدواج الجنسية بإسم الديمقراطية

الكاتب : عبدالجليل عبدالله

بعد تأييد التمييز لحكم صدر ضده
أنباء عن هروب المصفي المتهم بالاستيلاء على نصف مليون

تواردت أنباء عن هروب المصفي القضائي المتهم بالاستيلاء على تركة ورثة تبلغ نحو نصف مليون دينار .
مستغلا انتدابه من قبل إحدى المحاكم لتصفية التركة .
ورجّح أصحاب التركة أن يكون المعني تمكن من الهرب خارج البحرين عن طريق استخدامه جواز موطنه الأصلي بعد ان أصدرت النيابة العامة قرارا بمنعه من السفر بجوازه البحريني من دون علمها بإزدواج الجنسية.وفيما قال أحد المحامين المطلعين على تفاصيل القضية إن المصفي موجود في المملكة ولم يغادرها إذ شاهده منذ أيام، قال متحدث إن هروب المعني جاء بعد ان أصدرت محكمة التمييز حكما مؤيدا لحكم سابق أصدرته محكمة الاستئناف العليا يقضي بعزله كمصف قضائي وإلزامه بأن يرجع للورثة المبالغ المستولى عليها، إضافة إلى إحالة النيابة العامة البلاغ المقدم من العائلة إلى المحكمة الجزائية التي ستبدأ محاكمته في مايو/ أيار المقبل .

في غضون ذلك ربط محامون أنباء الهروب لارتباط القضية بأشخاص في السلك القضائي سهلوا للمتهم الاستيلاء على التركة، وخصوصا بعد إصدار محكمة التمييز وهي أعلى درجة في التقاضي حكما لصالح الورثة، لكن المحامين ذاتهم ذكروا أن الهروب إن صح لن يمنع من كشف تفاصيل ما حدث ومن تورط فيه .

إلى ذلك يملك أصحاب الشأن مستندات تثبت تورط أشخاص ذوي مناصب يملكون سلطة اتخاذ القرار. من ضمنها توقيعات على طلب بيع عقارات بمبالغ أقل من قيمتها في السوق. فضلا عن الموافقة على طلبات أخرى تسببت فيما حدث .
من جانبه قال وكيل الورثة المحامي علي العريض إن التمييز أيدت حكم الاستئناف الذي ادان المصفي في ما نسب إليه وعددت ما قام به من إجراءات غير قانونية .

في الموضوع ذاته منع حكم الاستئناف المؤيد من التمييز المصفي من التصرف في أي من أصول التركة، إضافة على نذب خبير محاسبي كمصف قضائي لبحث ما قام به المصفي السابق من إجراءات وإثبات جميع أصول التركة التي استحوذ عليها.
من ناحية أخرى علمت "الوسط" ان المجلس الأعلى للقضاء وهو الجهة المناط بها محاسبة منتسبيه لم يقم بالتحقيق في إدعاءات بوجود متورطين تسببوا بقراراتهم في ضياع التركة.

وكانت العائلة أقامت دعواها أمام المحكمة الابتدائية، وطالبت فيها الحكم بعزل المصفي القضائي وتعيين مصف آخر بدلا منه لاستيلائه على ورثهم وعدم تقديمه منذ تعيينه في 19 يناير/ كانون الثاني 2000 أي تقرير، كما باع بعض عقارات التركة بثمن بخس من دون الأخذ باعتراضهم واستولى على أثمانها لصالحه، متعللا بسداد ديون على التركة سبق أن سددت قبل تعيينه.

وقال أحد افراد العائلة إن أصحاب التركة سبقوا أن أوضحوا لمحكمة الاستئناف التجاوزات القانونية للمصفي، واضافوا أن قرار محكمة أولى درجة بتعيينه "جاء مخالفا لرغبتها وباع عقارات التركة بأسعار بخسة لا تتناسب مع القيمة الحقيقية، واختلق ديونا للتركة غير موجودة ومبالغ مجهولة المصدر ولم يودع المبالغ التي كان يتسلمها ومن ضمنها عقار في الماحوز وآخر في القفول، وقام بسحب وقبض مبالغ من دون سندات تثبت ذلك."

وقالت وارثة: إن التجاوزات القانونية حدثت بعلم من قاض انتدب المصفي القضائي على رغم عدم موافقة أصحاب التركة على قرار انتدابه ليباشر أعمال التصفية، ولا نثق بذمته المالية كون عائلة أخرى تسلم تركتها كمصف واستولى عليها. وأضافت أن أصحاب القضية طلبوا من محكمة الاستئناف بعد تقديم جميع المستندات التي تبين سرقة التركة إبطال جميع الإجراءات التي قام بها المصفي، كما قدموا ما يثبت رسميا من المصارف أن الديون المطالبين بها أقل بكثير عن المبالغ التي ادعاها المصفي وضمنوا دعواهم الحكم الصادر عن المحكمة الكبرى والقاضي برفض الدعوى التي تقدموا بها، مطالبين بعزل المصفي خشية ضياع التركة .

وذكر أصحاب التركة أن المصفي طلب في دعوى له إلزام العائلة أن تدفع له 45 ألف دينار، محتجا على أتعابه التي يتقاضاها والبالغة ألفي دينار، إذ حصل على هذا الحكم من إحدى المحاكم وهو ما دفع العائلة إلى الطعن فيه.

وقالت محكمة الاستئناف في حكمها بعد تقديم العائلة مستندات تبين قيمة الديون الحقيقية والتي لا تتجاوز 16 ألف دينار إنه ثبت لديها أن المصفي بالغ في ديون التركة بشكل مخالف للحقيقة والواقع، كما ثبت في تقرير فرز الأملاك التابعة لوزارة العدل والذي تطمئن إليه المحكمة وتأخذ به أن قيمة عقار البرهامة هو مبلغ 262 ألف دينار، في حين أن المصفي باع العقار بمبلغ 154 ألف دينار فقط، أي بفارق 108 آلاف دينار. أما عقار الماحوز فقدرته هيئة الفرز بمبلغ 68 ألف دينار، وباعه المصفي بمبلغ 35 ألف دينار. كما قالت المحكمة إنه ثبت من الأوراق المقدمة من الورثة أن المحكمة وافقت حينها على بيع عقار في القفول بمبلغ 30 ألف دينار، لكنه باعه بـــ 17 ألف دينار فقط، وبعملية حسابية بسيطة يلاحظ فارق في السعر بين تقرير هيئة الفرز والثمن الذي باع به المصفي وهو 141,744 ويكون مجموع الفروق مبلغ 154,744 وهو ما يثبت للمحكمة عدم سلامة البيع وإقباله على بيع هذه العقارات واحدة تلو الأخرى من دون مقتضى وبثمن بخس لا يتناسب مع القيمة الحقيقية للعقارات. كما يتضمن حكم المحكمة عدة وثائق وتجاوزات قانونية ذكرت بالتفاصيل

نهاية الجزء الأول
2005-04-08

التجنيس السياسي بؤرة تهدد أمن الجميع

الكاتب : لبيب الشهابي

لسنا بصدد الحديث عن مساوئ التجنيس السياسي في هذه العجالة ؟ فكلنا يعرفها ولامسها عن قرب ولكننا نتمنى أن لا تطلق الحكومة الموقرة العنان لعملية التجنيس وتأتي سلطتها التنفيذية بعد فوات الأوان لتقول ما قاله الرئيس اللبناني الياس الهراوي بعد انتهاء مدة رئاسته : لم أندم على شيء طوال مدة رئاستي التي استمرت تسع سنوات كما ندمت على مرسوم التجنيس وللراغبين في الإطلاع على التجربة اللبنانية في هذا المجال حرية البحث والمطالعة ليروا تد اعيات التجنيس في لبنان على الساحة الشعبية والحكومية.

الوجود الأجنبي في البحرين ليس وليد الانتفاضة المباركة وان كان قد شهد تصاعداً لم يسبق له مثيل ، وقد شهدت سنوات القرن الماضي حوادث وان كانت فردية إلا أنها مؤشر على خطورة عملية التجنيس حتى على الصعيد الرسمي.

ففي أغسطس من عام 1926م أطلق شرطي بلوشي النار على رئيس شرطة المنامة مما أدى إلى مقتل ضابطين هنديين واصابة المعتمد السياسي المقيم ية البحرين الميجر ديلي في ظهره شفي منها تدريجيا بعد ذلك ، وفي22 نوفمبر 1957م أطلق النار بلوشي آخر على ضابط عراقي يدعى علوان أفندي في غرفة الوحدة العسكرية في القلعة بالمنامة انتقاما وقد قتل فيها ضابط عربي كان يحاول تجريد الشرطي من سلاحه حين أمطره بوابل من الرصاص.

لكل مجتمع من المجتمعات عاداته وتقاليده وقد أدخلت عملية التجنيس السياسي عادات وتقاليد وأعرافا لم يكن للمجتمع البحريني قبل بها . فالأردنيون ، على سبيل المثال لا الحصر، يمارسون جرائم الشرف التي عجز القانون الأردني، على الرغم من معاقبة المذنبين بالإعدام ، عن الحد منها أو استئصالها لكونها تنبعث من روحية انتقامية خصوصا حين يكون المجنسون من البدو والغجر بشهادة الأردنيين أنفسهم.

وقد أدى استجلاب أعداد هائلة من المجنسين إلى ضخ أعداد كبيرة لا يستوعبها سوق العمل منها ما كان مهيئاً لتسلم وظائف في وزارة الدفاع ووزارة الداخلية ومنها من لم تكن وظيفته جاهزة مما أدى إلى مزاحمة المواطنين في أرزاقهم فنرى أن المجنسين الذين يعتبرون البحرين مرحلة انتقالية في عمرهم يعملون في كل مجال ويقترضون مبالغ هائلة من البنوك وحين تحين ساعة الصفر يهربون إلى أوطانهم ليستصلحوا الأراضي ويعمروا ديارهم.

قضية البطالة التي كانت إحدى شرارات الانتفاضة المباركة ، والتي راح شهدائنا الأبرار فيها حين دافعوا عن كيانهم وكينونتهم ، قد غذاها التجنيس بسبب تغلغل الذين لم يكن لهم نصيب في الحصول على وظائف حكومية فضلا عن ممارسة الدعارة ومزاولته كأي نشاط تجاري وقد آسهم التجنيس ف ازدياد حدة البطالة مما أدى إلى ظهور جرائم السرقة بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة لسد الرمق مع أن ذلك ليس مبررا لمثل هذه الجريمة ومثيلاتها.

إن التجنيس بطريقته الحالية عبث واضح لخلخلة التركيبة السكانية ستنجلي آثاره ، في مدة زمنية محدودة ، على شرائح المجتمع المختلفة . فلم يقتصر التجنيس على وزارتي الداخلية والدفاع والحرس الوطنين بل تعد إلى وزارات الدولة ومؤسساتها المختلفة . فوزارة التربية ، التي تعاني من قضية المدرسين العاطلين ، تضم العدد الكبير من المستوطنين من جنسيات عربية مختلفة ، أخذت فرص المواطن البحريني في مجال التعليم . كما لم يسلم التعليم العالى من التجنيس ، فلقد جنس كثير من أساتذة جامعة البحرين من دول عربية مختلفة ، والآسوأ من ذلك ، أن يصادر حق المواطن في الإبتعاث للدراسات العليا ليبتعث بدلا منه من جنس من المبينين ولم تدوم فترة تجنيسه سنة واحدة . كما ضخ في السوق أعدادا هائلة ممن يمارس كل أنواع التجارة والعقارات ، ليزاحم البحريني في رزقه وفي أرضه.

لايمتلك الكل روحية القبول والتعاطي مع المجنسين "المستوطنين" بشكل هادئ وحضاري. الحكومة مسئولة عن كل الحالات التي قد تنجم من صراعات ناتجة عن رفض التطبيع مع المجنسين -مع الاحترام للجميع . ففي نظر المواطن ، المجنس هو مستوطن جاء ليس فقط ليزاحم المواطن في لقمة العيش ، بل ليسلبها من فمه في بعض الأحيان ، والشواهد كثيرة على ذلك . كما إن أمنه ورفاهيته تبني على أمن واستقرار المواطن على جميع الأطر والمستويات.

إن التجنيس والاستيطان بؤرة ستنفجر في أي وقت . كما ستولد هذه العملية حالات عنف تطال كل طبقات المجتمع من دون تمييز، وعندها يفقد الجميع الأمن والاستقرار. إن ذلك ، بلا شك ، توطئة لأوضاع خطيرة سيتأثر بها الشعب والحكومة ، ولا بد من التدخل لوقف التدهور في تنامي حالة الاحتقان الشعبي نتيجة التوطين.

من أجل مصلحة الجميع ، حكومة وشعباً ، نناشد المسئولين بإعادة النظر في عملية التجنيس السياسي وأخذ خطوات جريئة ، ليس فقط بوقفه ، وانما باستعادة الجنسية من كل من جنس لأسباب سياسية وبطريقة لا ينطبق عليها القانون البحريني للجنسية. و هنا لا نتحدث عن مسلوبي الجنسية والذين لم يجنسوا لأسباب سياسية ، وانما عن الذين جنسوا خارج القانون وذلك لخلخلة التركيبة السكانية.

2005-05-09

كفاكم صراخا عن "التجنيس"

الكاتب : محمد العثمان

على النواب فتح ملف التجنيس بدرجة عالية من التجرد والسمو الوطني، فتجاوزات التجنيس هي خطر قومي وله تبعات اجتماعية وسياسية واقتصادية.

.. ومشاعر السخط العام من التجنيس العشوائي يلمسها ليس مواطنو البلد وحدهم، بل تتخطى ذلك إذ ان أهل الخليج والعرب - ممن ألتقيهم - يتحدثون عن هذا الخطأ الجسيم وتجاوز الدستور والقانون والأعراف الدولية في عملية التجنيس العشوائي.

سنستعرض بعضا من آثار التجنيس العشوائي على البلاد والعباد، من ناحية البطالة، السكن، العادات والتقاليد الاجتماعية.

البطالة: تطال البطالة أبناء الطائفتين في البلاد، إلا من رحم ربي بسبب واسطة أو عرق أو قبيلة تنقذه مما يعاني منه من تشرذم وضياع، ومن الألم النفسي الذي يعاني منه، لا يشعر بذلك هذا الأخ المنعزل والمنكفئ عن الناس والذي يطل علينا من شرفة منزله مطالبا بالتجنيس، مدعيا المحافظة على التوازن، يا أخي لا نريد توازنات، نريد حقوقا وواجبات، بالعربي مواطنة... وقطعا هو لا يشعر بالبطالة، إذ لا يشعر بها الا من انكوى بنارها وذاق مر السؤال وضيق الحال.

السكن: يبصر كل عاقل مدى استفحال أزمة الإسكان في البحرين، ويدرك البعض مدى تأثير ذلك على الاستقرار النفسي للفرد في المجتمع، ومدى تعرض الاستقرار السياسي من جراء هذا العسف في حقوق المواطنين، جميع المواطنين.
فالضائقة الاسكانية تثير الشفقة لدى جيراننا أبناء الخليج علينا كبحرينيين، بل وذلك من أشد ما يؤلمهم حينما نتحدث لهم عن تملك المتنفذين لسواحل البحرين، وعن سكن البحرينيين في شقق لمدد تتراوح بين 10و15 سنة!

لا يشعر بحجم المشكلة الإسكانية من ينفث سيجاره الكوبي على سواحل مدريد صيفا ومن شرفة منزله المطلة على سواحل بلادنا الجميلة... لا يشعر بذلك الغبن إلا من انكوى بنار البحث عن سكن، وتاه في أروقة وزارة الإسكان، وتلعثم أمام ضيوفه حينما يريد أن يقيم لهم مأدبة في منزله، إذ لا يجد مكانا لجلوسهم... لا يشعر بهؤلاء من يطالب بتجنيس المزيد والمزيد من الأجانب لكي يتملكوا معنا ما تبقى من فتات القوم..

لا يشعر بخطورة هذه المشكلة إلا من يعيش في وسط الأحياء القديمة من الفقراء أو من المتمسكين بمدنهم وقراهم، أما من يسكن في مناطق المرفهيين من بني البشر، في الفلل والقصور، فهؤلاء لا يشعرون بذلك الخطر القادم على أولادنا وفلذات أكبادنا، فمثلا أنا أقطن في أحد الفرجان القديمة، مقابل بيتنا يسكن أفراد من نوعيات مختلفة لا يربط بينها رابط، بالله عليكم هل أنا أسكن في البحرين أم أنني "نازل" في مطار البحرين كمحطة "ترانزيت"!؟ وبعد ذلك نجد من يطالب بالتجنيس! يا أخي اذهب إلى تلك الأحياء من المحرق "فريج بن هندي، العمامرة، المري، القمره، بن خاطر، الشيوخ، المنصور... إلخ" وسترى المعاناة للسكان الأصليين، وتفقع عينك رؤية هؤلاء الأجانب.

فهل يأمن الأهالي على أعراضهم وفلذات أكبادهم بهذا الوضع وفي مثل هذه البيئة؟ كفاكم صراخا من أبراجكم العاجية مطالبين بالتجنيس، كفوا عن هذا الصراخ، فوالله ان الناس سئمت هذه التشقلبات الفكرية، التي تخرب الأوطان وتمزق كياننا الوطني وتمسخ تسامحنا الاجتماعي البحريني.

العادات والتقاليد الاجتماعية: من عادات أهل المناطق القريبة من البحر الطيبة والتسامح والليونة في السؤال والضيافة والكرم، بالله عليكم هل من تم تجنيسهم عشوائيا يحملون تلك الصفات أم العكس؟ أقولها صراحة لقد سئمنا من هؤلاء فعاداتنا وتقاليدنا وهويتنا البحرينية مستباحة ومسفوحة سفحا، فكفاكم تضييعا لهذه الهوية وتدميرا لمكونات وعادات وتقاليد شعب البحرين.

ومن كثرة من تم تجنيسهم عشوائيا يشعر البحريني أنه يعيش غربة في وطنه! كفاكم صراخا فنحن بحرينيون ولنا الحق في أن نربي أولادنا على عاداتنا وتقاليدنا، وأن نعمل في بلادنا وأن نسكن ونقيم على أرضها.

صحيفة الوسط |19-5-2005

هجوم على المجنسين بسبب جرائم الاغتصاب والسرقة ... فلتتوقف الجريمة

الكاتب : سلمان عبد الحسين

فلتتوقف الجريمة

ما يؤسف له في هذه الأيام هو ازدياد معدلات الجريمة في البحرين، وتحديداً جريمتي الاغتصاب والسرقة، ففي كل مرّة نفجع بخبر مروع يخبر عن جريمة مروعة. طفلة عمرها 15 سنة، اختطفت من بيتها، وتم الاعتداء عليها جنسياً، ورميها في أحد الحقول، مواطن خليجي (عماني الجنسية) يقتله مواطن بحريني نتيجة رغبة المواطن البحريني بسرقة أمواله، شخص يحاول سرقة سيارة في منطقة توبلي، فيفلح في محاولته، ويكتشف أن بداخلها أختاً لزوجة صاحب السيارة، فيتخلص منها برميها في الشارع، ليقوم بمهمة سرقة شنط النساء في سوق الرفاع وفي وضح النهار.

هذه بعض الجرائم التي حصلت في الأيام الأخيرة، ومازالت عالقة في الذاكرة، وإذا ما جئت إلي معدل الجرائم، فيمكن القول : إنها في ازدياد حقاً، ولا يبدو أن لها نهاية أو أنها ستقف عند حد، كما لا يبدو أن وزارة الداخلية ستقوم بدورها في محاصرة هذه الجرائم والحد منها، ويمكن القول أيضا : إن هناك تستراً علي طبيعة الأشخاص القائمين علي هذه الجرائم، وإلي أي الجنسيات ينتمون، فواقعنا الهجين ديموغرافياً، يسمح للكثيرين بالتعدي علي أخلاق أهل البلد وعاداتهم وتقاليدهم وانتمائهم الإسلامي، ومحاصرة القري بالكثير من مراكز التسوق التي تنتشر فيها دور السينما، جزء من المشكلة.

هناك حديث عن شبكات دعارة منظمة في هذه البلد، وتم الكشف عن الكثير منها بمبادرة من الأهالي، ويمكن القول : إن ما يحدث لأبنائنا وبناتنا من اعتداء جنسي علي أعراضهم يثير حمية كل أهل هذا البلد الموسومين بالتدين والالتزام، ولا يمكن اعتبار ما يجري من جريمة منظمة حدثاً عابراً، أو جزءاً من تداعي أخلاقيات الناس علي هذه الأرض، بل إنما يحدث له علاقة بالواقع الديموغرافي الهجين، وإذا كان من شفافية في ملف جرائم المجتمع، فليكشف عن هوية الفاعلين، وجنسياتهم الأصلية، وليوجد إطار مجتمعي يساهم مع الدولة في حملة تطهير البلد من هذه الجرائم.

الذي يعود للوراء، يدرك أن البحرين لم تكن كذلك، لا توجد فيها الجريمة بهذه المعدلات المرتفعة، لا يتفنن فيها المجرمون بانتهاك أعراض الناس، والسطو علي ممتلكاتهم وتعريض حياتهم للخطر، البحرين لم تكن كذلك في يوم من الأيام، وإذا كان نمو الجريمة سبباً لسياسات التجنيس الخاطئة لبعض الفئات غير المتمدنة، أو التي لا تعرف عن هذا الشعب الأصيل وعن عاداته وأخلاقه شيئاً، فيجب أن تتوقف هذه السياسة التي تسعي إلي تهجين ديموغرافيا البلد، وضرب الناس في كل شيء، في أخلاقياتهم، في دينهم، في لقمة عيشهم، في واقعهم السياسي وإحساسهم بكرامة المواطنة والانتماء إلي هذه الأرض.

نعم، يجب أن تتوقف هذه السياسة، وهذا المطلب ليس بدعاً في المطالب، ففي أية دولة أوروبية، يخضع المجنس حديثاً إلي سلسلة من التجارب علي أخلاقه وسلوكياته ومقدار اندماجه مع المجتمع، فإذا أخفق في هذه المسائل، سحبت منه الجنسية، أما هنا في البحرين : فيتعرض تاريخ شعب بُـــني علي التدين والالتزام إلي هزات متواصلة بسبب جرائم العرض والسرقات وتهديد الأرواح والأموال، ولا يرفّ جفن للمسئولين.

وهنا يجب التحذير من أن إيمان والتزام المجتمع وتاريخ وهوية هذا الشعب خط أحمر لا يجب المساس به، عفة الفتاة عندنا شيء كبير، وهي العرض والفرض والحصن الأخير الذي نذود عنه، وندفع أرواحنا ثمناً من أجل الحفاظ عليه، فنحن لسنا في أمريكا لنشهد هذا النمو المرتفع في معدلات الاغتصاب والاعتداء الجنسي، أو معدلات السرقات، وإذا كانت هناك من بيئة جاذبة يتم تهيأتها لتقع هذه المصائب، فلا يجب أن يتم الاستمرار في هذه الممارسات التي تجرّ علينا هذه الويلات، لسنا من دعاة هيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر علي النسق الطائفي، وطرح أغلب القيادات الدينية هو طرح الاعتدال،

والمرأة عندنا مقدرة ومشاركة في كل الفعاليات الاجتماعية والسياسية، ولكننا لسنا من دعاة بيع الشرف أو تعريضه إلي الضياع علي مذابح الجريمة. فلتتوقف الجريمة، ولتكن هناك إرادة مسئولة للدولة في إيقافها.

صحيفة الميثاق | 19-05-2005

تحويل الشيعة لأقلية

الكاتب : الدكتور عبد الجليل السنكيس

فقد عرفت البحرين بهويتها الإسلامية كما عرفت بولائها لآل البيت منذ ان قررت طواعية ان تدخل الإسلام، والتزمت بمنهج اهل البيت عليهم السلام، حتى ان اهلها رفضوا دفع الجزية بعد وفاة رسول الله (ص) بسبب ما طرأ على منصب الخلافة من تولي غير من نصبه رسول الله، فقيل انهم ارتدوا عن الاسلام، وحوربوا. وبقى شعب البحرين على ولاءه لاهل البيت عليهم السلام حتى يومنا هذا.

لقد تعزز لدى العائلة الخليفية، وبسبب محاولاتها عبر السنين إذلال ابناء البحرين، بأن الوسيلة الوحيدة للسيطرة التامة على الشعب وإسكات صوت المطالب الحقوقية الرافضة لتمكين الأقلية الحاكمة ورفض محاولاتها لتغيير الهوية الإسلامية، هو بمقابلة هذه الأكثرية المحكومة بعدة وسائل تنتج بالأخير سكوناً وسكينة.

لقد قام مشروع العائلة الخليفية بقيادة حمد بن عيسى على دعامتين: اولاهما السماح بشيء من حرية التعبير (خارج وسائل الاعلام)، وثانيهما: استغلال فرصة الهدوء لانجاز مهمة تغيير التركيبة السكانية. وليس مستبعدا ان يكون حمد بن عيسى قد انتهى من تغيير التركيبة السكانية، حيث بدأ يدير البلاد وفق واقع جديد، في ما يلي بعض معالمه:

التعامل مع الطائفة الشيعية كأقلية:

فمنذ خروج الإستعمار البريطاني وتكوين الدولة الحديثة، جاء تكوين الحكومة على مر التاريخ الحديث بأقلية شيعية مقصودة، وقد استمر ذلك حتى يومنا هذا. ومع ذلك، فقد التزمت العائلة الخليفية بعد خروج البريطانيين، بمبدأ المحاصصة المتساوية (خمسة وزراء لكل من الشيعة والسنة وآل خليفة). ولكن تلك المعادلة تغيرت في العهد الحالي حيث بلغ الوضع الآن أن يكون للشيعة 5 مقاعد وزارية من أصل 21 مقعدا (23 %). وقد انعكس ذلك على المواقع الإدارية الأخرى، ابتداءً بمدير إدارة وحتى وكيل وزارة، وفي تقرير مركز البحرين لحقوق الإنسان "التمييز في البحرين- القانون غير المكتوب" الوثائق اللازمة لذلك.

وقد جاءت توصيات لجنة الامم المتحدة لمناهضة التمييز العنصري الشهر الماضي بجنيف لتؤكد ذلك. ففي الانتخابات البلدية التي شارك فيه الجميع بحماس، لم يحصد الشيعة الا على 46 بالمائة من المقاعد. وتم تفسير ذلك بانه ناجم عن سوء توزيع الدوائر الانتخابية. وربما ذلك صحيح، ولكن ذلك مقدمة لتطبيع اللاشعور الشيعي للقبول بوضع الشيعة كأقلية. ثم جاءت الانتخابات النيابية التي تم مقاطعتها من قبل أربع جمعيات سياسية، ولكن شارك فيها بعض الشيعة، وحصدوا على 30 بالمائة من المقاعد.

في البداية اتبع خليفة بن سلمان آل خليفة مبدأ مناصفة الشيعة والسنة بمجلس الشورى، ولكن رأس الدولة الحالي - حمد بن عيسى آل خليفة- بدأ يغير ذلك بهدوء لا يشعر به أحد. فبعد وفاة الشوروي عبد الله العصفور (من منطقة الدراز) وهو شيعي، تم تعيين عضو سني مكانه، لينهي بذلك مبدأ المناصفة.

انه جزء من التطويع النفسي للشيعة للقبول بانهم اقلية. ففي المستقبل، عندما تكتمل جريمة التجنيس، ونخوض الا نتخابات (ربما في ظل دستور متطور جدا وديمقراطية متطورة) سيحصل الشيعة على أقل من نصف المقاعد-كما هو الحال الآن، ولكن ليس بسبب توزيع الدوائر الإنتخابية التي قد تكون حلت حينها، ولكن بسبب أن الشيعة والتي تقرر المصادر المختلفة بانهم يتجاوزون 70%. لن نستطيع الاعتراض حينها، لاننا قبلنا بوضع الاقلية في المجالس البلدية والحكومة والنواب

وغيرها. انه تطور تدريجي هادىء لا يشعر به احد الا القلة من الواعين، خصوصا ان حمد بن عيسى قد سعى لاشغالنا بما نعتقد انه حرية، فلم نعد نفكر بعمق في سياساته. ولا ننسى ان جاسم السعيدي –النائب في مجلس حمد بن عيسى – قد طرح مقترحا بتقنين مواكب العزاء او وقفها، ثم جمد الاقتراح. وفي الواقع، لم يكن ذلك الطرح بهدف التحول الى قانون، بل كان جزءا من عملية التطويع النفسي للشيعة. ولا نستبعد ان يعاد طرح قانون السعيدي عدة مرات، حتى يتم اقراره، بعد عشر سنوات مثلا، بقرار ديمقراطي، عندما يكون الشيعة اقلية لا يستطيعون الاعتراض. وحتى ما نتمتع به من حريات في الوقت الحاضر، انما نمارسها في الوقت الضائع، لان حمد بن عيسى مصر على تغيير التركيبة السكانية اولا، وبعدها سيتمكن من فرض ما يشاء من قرارات باسلوب ديمقراطي جدا. وهذا ما يؤكده استمرار عملية التجنيس الجماعي - bulk naturalization- كما حدث مؤخراً لمن انتهت عقودهم مع وزارة الداخلية ويمثلون مع توابعهم أكثر من 20 ألف، وكذلك لمن سحبت منه الجنسية القطرية من عائلة المري القطرية ويتجاوز عددهم خمسة آلاف).

الشيعة والتي تمثل الأغلبية، هي أقلية في المواقع الرئيسة في الحكومة بكل وزارتها، مجلس الشورى المعين، المجلس النيابي (الدوائر الإنتخابية)، الإدعاء العام والمجلس القضائي، المحكمة الدستورية، المجلس الاعلى للمرأة، المجلس الإقتصادي، جامعة البحرين، مركز البحرين للدراسات والبحوث، الاتحادات الرياضية، وغيرها.

وما هذه المسلكية إلا تعبير عن توجه يعامل الشيعة على انهم أقلية، ويقصد تهميشهم على جميع المستويات.

2005-06-29

تحويل الشيعة لأقلية حقائق وأرقام

الكاتب : الدكتور عبد الجليل السنكيس

ذكرنا آنفاً كيف أن النظام يُفعِّـــل، وبشكل سري ومتسارع، برنامجاً عملياً يهدف الى تحويل الشعب البحراني، ممثلاً في الشيعة، الى أقلية وقلب الثقل السكاني النوعي من خلال استيراد وتوطين الآلاف من جنسيات مختلفة، تشترك في أغلبها على أمور من اهمها: الخلفية الثقافية / القبلية، البعد المذهبي وكذلك الولاء السياسي. وكما سيوضح لاحقاً، تضمن عملية قلب الثقل السكاني النوعي في البحرين الى تهجير الشيعة- قسراً أو برغبة، وهذا ما يعزز تواجد شيعة البحرين- في شكل تجمعات- في بلدان مختلفة مثل إيران، العراق، دول الخليج العربية وبعض دول أفريقيا.

حتى يضمن النظام اكبر قدر من السرية في هذا المشروع، عمل على ان تكون هناك مركزية في قرار التوطين والتغيير الديموغرافي من خلال الديوان الأميري سابقاً الملكي حالياً، مستخدماً الإستثناء الذي وفرته المادة 6 من قانون الجنسية البحريني للعام 1963م. فكل قرارات البت في طلبات التجنيس تصدر من الديوان (الاميري/الملكي) ويقتصر دور دائرة الهجرة والجوازات بوزارة الداخلية على استقبال الطلبات والتاكد من وجود بعض الوثائق، وتسليمها للديوان. وهو امر اكده النظام والحكومة في أكثر من رد سواء على الصحافة (محمد البنعلي في اكثر من مقابلة تلفزيونية بعد ندوة التجنيس الشهيرة التي في 16 يوليو 2003م والتي عقدتها الجمعيات السياسية الوفاق-المنبر التقدمي- العمل الإسلامي-العمل الديموقراطي- التجمع القومي- الوسط) أو من رد الحكومة على توصيات اللجنة البرلمانية والذي نشر على صفحات الجرائد- اخبار الخليج بتاريخ 18 مارس 2005م. ونذكر هنا التوصية الأولى والرد عليها، للإسترشاد:

(توصي اللجنة بضرورة التأكد من استيفاء طالبي الجنسية لشروط التجنيس قبل منحهم الجنسية بموجبأوامر حكومية. الرد على التوصية:
ان الحكومة ليست الجهة المختصة بمنحالجنسية البحرينية وان كان طالب التجنيس مستوفيا للشروط والمتطلبات القانونية.فسلطة المنح يختص بها صاحب الجلالة الملك المفدى وحده وفقا للمادة (6) من قانونالجنسية البحرينية لعام 1963م وتعديلاته)

وهنا يمكن الإشارة الى حقيقتين:

الحقيقة الأولى: ان عملية التغيير الديموغرافي لم تكن حديثة العهد وإنما بدأت بعد الإنقلاب الأول على دستور البلاد لعام 1973 وتحديداً بعد تجميده وحل المجلس الوطني في 1975م. وتشير الوثائق الموجودة الى تحرك في مشروع التجنيس بشكل جماعي في بداية الثمانينات من القرن الماضي.

الحقيقة الثانية: أن الوثائق تدلل أيضاً على أن المسئول الأول عن تنفيذ ومتابعة عملية التغيير الديوغرافي منذ تلك الفترة هو حمد بن عيسى بن سلمان بن حمد آل خليفة يوم كان ولياً للعهد حيث كانت الطلبات توجه من الديوان الأميري الى ديوان ولي العهد، آنذاك.

النظام لا ينكر، بل أقر، بقيامه بعملية التجنيس، خصوصاً بعد الندوة الجماهيرية المشار اليها آنفاً والوثائق التي عرضت فيها وبعد كل الفعاليات الشعبية والنخبوية، السياسية والحقوقية والإعلامية التي تلت ذلك. وعليه لن تغير أو تؤثر أي أرقام جديدة على وجود تلك الحقيقة، بل ستعرف على حجمها الحقيقي. ومن هنا، عمل النظام على منع أي معلومات في هذا الخصوص. (الإشارة الى لائحة عمل لجنة التجنيس في المجلس المنتخب التي ُشرط عليها أمرين: الأول- عدم البحث في التجنيس قبل قيام المجلس، الثاني: عدم البحث في حالات التجنيس التي تمت عن طريق الديوان).

الصورة الحقيقية لعملية التغيير الديموغرافي التي تمت ومسواها، عملية صعب في ظل شحة المعلومات، ولكن دعنا نحاول أن نقرب الصورة بما توفر.

هناك الكثير مما يمكن إستقراءه من الإحصاءات التي تعدها الدولة، مع القناعة بان الدولة تتدخل في عدم بروز وإيضاح بعض الأرقام، ولكن سوف يتم التجاوز عن ذلك مرحلياً. فنظرة بسيطة على الزيادة السنوية لعدد البحرينيين (حسب السجل السكاني لآخر إحصائية رسمية- اول إحصائية سكانية كانت في العام 1941)، تبين كيف ان السكان في إزدياد مطرد، خصوصاً في الفترة التي تلت دستور 1973م وما لازمه. هذه الزيادة، لايمكن ان تكون نتيجة الولادات، فهذه فترة انفتاح ثقافي يرتبط بنظرة البحريني للمستقبل واعتباره لفكرة مبدأ تحسين النسل وعلاقة ذلك بالتنمية البشرية. ايضاً هناك نسبة الوفيات التي يجب ان تؤخذ بعين الإعتبار في تلك الزيادات، حيث زيادة الوعي وأثره في تلافي الأمراض ودور الوعي الصحي، ولكن كل ذلك لا يبرر زيادات سنوية بالطريقة التي توحيها هذه الأرقام التي أتركها بين يد القارئ.

تحسب الزيادة السكانية السنوية بمجموع عدد البحرينيين في تلك الأعوام مقسوماً على عدد السنين لتلك الإحصائية. هي تقريبية، فليست الزيادة واحدة لكل سنة، كما لم يؤخذ في الإعتبار استخدام النسبة المئوية لأنها لا تظهر الأرقام الحقيقية، كما لا يوجد رقم ثابت يستند عليه في المقارنة سوى الزيادة في الفترة الماضية.

العام 1941-1950: 1714 نسمة سنوياً

العام 1950-1959: 3062 نسمة سنوياً

العام 1959-1965: 4180 نسمة سنوياً

العام 1965-1971: 5730 نسمة سنوياً

العام 1971-1981: 6023 نسمة سنوياً

العام 1981-1991: 8489 نسمة سنوياً

العام 1991-2001: 8236 نسمة سنوياً

الأرقام توضح كيف أت عملية التجنيس تزداد بوتيرة كبيرة سنوياً الى أن بلغت اكثر من 8 آلاف سنوياً منذ العام 1981م.

أمر آخر، أن هذه الإحصاءات تتم من خلال الزيارات الميدانية لمناطق السكنى ومقابلات القاطنين فيها. وعليه، فإن أرقام الفترة الأخيرة هي أقل من واقعها لكونها لا تضم عدد المجنسين القاطنين خارج البحرين، خصوصا في المملكة العربية السعودية والتي اثبتت الوثائق تجنيسهم في تلك الفترة.

في مايو من العام 2004م، وفي إحدى جلسات المجلس المنتخب حيث مناقشة موضوع "التجنيس"، صرح رئيس المجلس- خليفة الظهراني- إثر احتجاجات بعض النواب على بتر البث التلفزيوني لبعض فقرات الجلسة السابقة الخاصة بنفس الموضوع:"كفانا ما سمعناه أمس من حديث يسيء إلى كل من حصل على الجنسية البحرينية، علينا مسئوليات كثيرة. هناك ما يزيد على 120 ألفا تجنسوا في العقود الأخيرة ويجب أن نصهرهم في المجتمع لصالح وطننا وأبنائنا".

آخر التقارير تفيد بان سكان في البحرين (إحصائية 2001) تشير الى أن مجموع السكان هو 650604 نسمة منهم 405667 بحريني مما يجعل نسبة من تم تجنيسهم يمثل 30% من عدد السكان البحرينيين. هناك تقارير تفيد بزيادة هذا الرقم ولكنها غير مستندة على إحصاء.

إذا ما أخذ في الإعتبار عدد الذين تم تجنيسهم في الفترة القلية الماضية (المجنسون من المنتسبين للداخلية 20 ألف، ومنتسبي عائلة المري القطرية 5266 فرد) فإن هذه النسبة ترتفع الى 36% الذي يمثل حوالي 146 ألف مجنس.

هذ الرقم أقل من الحقيقي إستناداً لأمرين مستخلصين من تصريح الظهراني:

1) ان رقم 120 ألف لا يضم اولئك الذين انصهروا في المجتمع وصاروا جزءاً من نسيجه وهم الشيعة ذوي الأصول الإيرانية او ما يطلق عليهم محلياً ب"العجم".

2) أن هذا الرقم لا يحوي أولئك الذين جنسوا خارج حدود البحرين ولم يكونوا ليقطنوا البحرين ويتعايشوا أو ينصهروا مع سكانها، وأذكر بالخصوص، المجنسون من قبائل المملكة السعودية، وعلى رأسهم الدواسر.

وضع الشيعة:

إذا ما اخذت نسبة الشيعة التي تزيد على 70% من عدد البحرينيين، حسب التقارير المتوافرة، فإنه عددهم، استناداً لإحصاء 2001، يقارب 284 ألف. وإذا ما أخذ بالإعتبار عدد البحرينيين من ديانات اخرى والتي لا تتجاوز 2%، فإن عدد المحسوبين على غير الشيعة يقاربون 114 ألفاً دون عدد من تم تجنيسهم حسب تصريح الظهراني، والأرقام الأخيرة (مجموعهم 146 الفا). فإذا ما أضيف 114 ألف الى 146 ألف الآنفة يصبح المجموع 260 ألفاً.

وإذا ما اعتبر عدد المجنسين من السعودية والتي تشير الوثائق الى انه يتجاوز 22 ألف، والتي لم يكونوا ضمن الإحصاء المذكور، فإن عدد غير الشيعة تقريباً يصبح 282 ألف.

وعليه فقد تم مساواة عدد الشيعة بغيرهم، حسب التقديرات الحالية، وبذا يصبح المشروع التخريبي للتركيبة الديموغرافية قد وصل ذروته وهو على وشك الإنتهاء لخلق أقلية شيعية.

2005-06-30

استيراد المتسولين..بالعربي " تجنيس المتسولين"

الكاتب : لميس ضيف

في موضة جديدة اجتاحت حرفة التسول.. وفي تمرد واضح على »الروبية« المعتمدة كحسنة.. بدأ بعض الوافدين في استخدام أسلوب قصصي لاستمالة القلوب والحصول على أكبر مبلغ ممكن..

وتتزعم تلك الصرعة مجموعة تدعي انها من المملكة السعودية الشقيقة في حين انهم في الحقيقة من بر الشام على الأرجح، كما أن بعضهم هنود.. ولسبب ما يتقن هؤلاء اللهجة السعودية ويملك بعضهم سيارات سعودية .. يستوقفونك في الشوارع وقرب المجمعات ليقولوا لك القصة ذاتها مع اختلاف طفيف في التفاصيل.. وعادة ما تأتي تلك القصه على الهيئة التالية »انا من اخوانكم في السعودية، وقد وقعت في ورطة واحتاج قيمة البنزين لأعود لبلدي وسأبعثها لكم ان شئتم فور وصولي« ويبالغ بعضهم في الدراما ليضيف للقصة ان زوجته اصيبت بأزمة قلبية او اصيب ابنه في حادث وقد صرف كل ما لديه في العلاج وهو بحاجة للعودة بشكل عاجل لاتمام العلاج..!!

ورغم انه من السهل ان تقع ضحية لهذه القصة في المرة الاولى.. إلا أن هنالك مؤشرات واضحة لكونها ملفقة أهمها أنه لو كان هؤلاء فعلا سعوديين للجأوا لسفارتهم التي لا تألو جهدا لمساعدتهم..

ويبقى السؤال هو: من اين يحصل هؤلاء على لوحات سعودية؟!! أحد المواطنين أكد بأنه أوقف ليسمع ذات القصة ثلاث مرات في الخميس الماضي من أشخاص مختلفين وأضطر للدفع لأحدهم لكثر ما ألح عليه..

شخصياً مررت بهذا الموقف مرات عدة .. آخرها عندما اوقفني أحدهم في سيارة بيضاء ومعه طفلة وقد أعاد القصة ذاتها طالبا ٠٠٢ ريال ليعود بابنته الى السعودية وللحظة شككت انها ابنته لما بدا عليها من علامات الخوف والاضطراب فترجلت من السيارة لاسألها اذا ما كان هذا الشخص فعلا والدها..

ولم تنبس بكلمة وتبينت بالتدقيق في ملامحها انها هندية ولولا انه ارتبك من كثرة اسئلتي وزل لسانه باللكنة الهندية لشككت انه خطفها..

هؤلاء.. وغيرهم من المتسولين الأجانب انتشروا انتشار الجراد بعدما وجدوا في قلوب البحرينيين الطيبة بيئة خصبة لقصصهم الدرامية.. إننا نكتب هنا لنحذر منهم، ولنلفت انتباه المسئولين لهذه الظاهرة ولضرورة ضبط هؤلاء أو توجيه المواطنين لكيفية التبليغ عنهم قبل ان يبتدعوا قصة جديدة تستغرق شهوراً لاكتشافها.

2005-07-01

قنبلة التجنيس السياسي العشوائي قرب انفجارها

الكاتب : ناجي جمعة

يعطي القانون رقم (6) لسنة 1963 الملك حق منح الجنسية لمن يريد وفقا لشروط معينة هي أن يكون شخص كامل الأهلية والجدارة وإجادة اللغة العربية وحسن السيرة والسلوك والإقامة، وأن لا تقل مدة إقامته 15 سنة للعربي و25 سنة للأجنبي، وقد رافقت هذا القانون بعض التعديلات لعام 1973م وأهمها توقيف العمل بقانون ازدواجية الجنسية، ولكن للأسف فقد أعاد دستور 2002م قانون ازدواجية الجنسية، بمعنى أن قانون 2002م يعتبر انتكاسة جديدة تضاف إلى الانتكاسات الأخرى في منح الملك الصلاحيات المطلقة في حق التجنيس.

وقد أسيء استخدام هذه الصلاحيات بمنح الجنسية لعشرين ألف من قبيلة الدواسر، وأرجعها الملك إلى أن أجداد هؤلاء استوطنوا البلد منذ العشرينات، والأدهى من ذلك أنها اشتركت في التصويت على المرشحين للانتخابات النيابية لسنة 2002م دون وجه حق في مخالفة صريحة للدستور الذي يشترط مرور 10 أعوام على المجنس حتى يستطيع أن يمارس حقه السياسي، وقد عرض الحكم في الفترة الأخيرة على قبيلة المري وتقدر بستة آلاف بمنحها الجنسية البحرينية بعد أن سحبت منها الجنسية القطرية، ومع أن لجنة التحقيق البرلمانية التي تكونت من مجموعة من النواب يرأسهم علي السماهيجي ونائبه جاسم عبدالعال اقترحت حصر الاستثناء في إعطاء الملك الحق بتجنيس 20 حالة استثنائية في السنة فقط نرى الحكم يتجاوز ذلك بتجنيس الآلاف.

فما هو السبب في هذا التجنيس السياسي الذي هدفه تغليب فئة على أخرى ؟ ربما يكون الهاجس الأمني وعدم الثقة في الطائفة الكبرى (الشيعية) هو المحرك الأساسي لهذا الالتواء على القانون. نعم هناك أزمة ثقة فالحكم يشكك في ولاء وانتماء فئة كبيرة من المواطنين ويعتقد أنها لا تنسجم مع رؤيته وربما يظن أن ولائها لجهات أجنبية، ولهذا كان التغيير الديموغرافي لتحويل الأكثرية إلى أقلية، وهنا مكمن الخطأ؛ فلا يمكن الاعتماد على هؤلاء المجنسين للدفاع عن أمن الوطن وهم لم يمروا بأي امتحان صعب يهدد الوطن، وحري بالحكم أن يشكك في مسألة ولاء وحب هؤلاء لتراب الوطن، وأغلب الظن أنهم سيفروا عند أول أزمة تحصل، لأن أغلبهم مرتزقة جاؤوا للعمل في سلك الداخلية والدفاع، وهذا التجنيس له انعكاسات سلبية على حالة الاستقرار والأمن الداخلي فقد تضاعف معدل الجريمة داخل الوطن وفقا لإحصاءات وزارة الداخلية، كما أن مشكلة البطالة تفاقمت بعد تجنيس هذا العدد الكبير لتصل إلى معدلات كبيرة 30 ألف عاطل في بلد صغير.. وتقدر بعض المصادر تجنيس 40 حالة يوميا مما يعني فقد أربعين وظيفة يوميا..

ثم من هم المؤهلون للجنسية أليسوا أصحاب العقول والتخصصات النادرة؟ أم البدو الرحل الذين جاؤوا من صحراء اليمن أو الأردن أو سوريا؟! المؤهل الوحيد الذي تم التدقيق فيه لتجنيس هؤلاء انتماءهم للطائفة السنية.. ومع كل ذلك لا نجد من الدولة الشفافية بذكر أعداد من تم تجنيسهم، فالتجنيس يجري في الخفاء .. وملفات التجنيس محتفظ بها في الديوان الملكي بدل الاحتفاظ بها في إدارة الهجرة والجوازات لكي لا يعرف الحجم الحقيقي للمشكلة. صحيح أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ينص على حق أي إنسان في الحصول على جنسية ما، لكن إساءة منح الجنسية لغير مستحقيها التفافا على القانون أمر مرفوض والتمييز في منح الجنسية لفئة ما مرفوض أيضا. وأظن أن قنبلة التجنيس هي التي ستفجر الأوضاع وتعيدنا إلى المربع الأول كما كانت أزمة البطالة والمارثون القنبلة التي فجرت أحداث 94 م.

2005-07-01

معالم محو هوية الشعب البحراني

الكاتب : الدكتور عبد الجليل السنكيس

لقد استعرت حملة التغيير الديموغرافي على الأرض قبل وأثناء تولي حمد بن عيسى آل الخليفة الحكم في 6 مارس 1999م، كما اوضحت الوثائق المختلفة حيث رجت عملية التجنيس بالجملة لجنسيات مختلفة ولكن من خلفية مذهبية، قبلية، إجتماعية وثقافية محددة كما تمتاز بالحقد والكراهية والفضاضة. ولذا تم توظيف الكثير من هؤلاء المجنسين في المؤسسات الأمنية التي تتطلب استعمال العنف والقسوة، كما في قوات مكافحة الشغب، التحقيقات، الشرطة العسكرية، وغيرها. البعض الآخر من تلك الجنسيات- من قبائل السعودية بالتحديد، لديه الجواز البحريني وهو في بلاده متنعماً بهويته الأصلية، يستقدم للبحرين متى ما جاء النداء، وشاءت الحاجة واقتضت الظروف.

إضافة الى تحويل الشعب البحراني الى أقلية، يهدف التغيير الديموغرافي أيضا الى اتباع وسائل ممنهجة ترمي الى محو هوية الشعب وإخفاء معالمه الثقافية وتضييق الخناق على ممارساته الدينية. وفيما يلي بعضٌ من معالم هذا المشروع:

1) مصادرة حق تعليم التربية الدينية:

يستند تعليم التربية الدينية في مناهج وزارة التربية والتعليم على أحد المذاهب الأربعة المعروفة لأبناء العامة، بالتحديد المذهب الشافعي. وهو مذهبٌ، يتشابه في بعض الفتاوي الفقهية للمذهب الخامس، المذهب الجعفري، وهو غير معترف به- عملياً- بل يُحرم أتباعه، وهم اكثر من 70% من شعب البحرين، من أي فرص تعلمه من خلال الوسائل التعليمية المتاحة لغيرهم.

كيف يعقل ان شعباً أغلبيته شيعية، يُدرّسُ، بل يُفرضُ على ابناءه تعلم التربية الدينية في مدارس حكومية استناداً على مذهب غير مذهبهم؟ بل حتى في المناطق التي يقطنها الشيعة بنسبة 100%، يفرض على أطفالها من بنين وبنات، ان يتعلموا اموراً في التربية الدينية لا تتماشى، بل تتعارض في بعض الاحيان، مع عقيدتهم المذهبية. ولا يوجد ظلم أكبر من هذا، فالتلاميذ في سن مبكر، وتتدرج هذه المسلكية تحت إطار التوجيه الثقافي والديني، وهو أمرٌ لايجوز في حق الأطفال، ويعاقب من ينتهجها. في الوقت المخصص للتربية الدينية في مدارس بريطانيا، مثلاً، واحتراماً لمبدأ حرية العقيدة والمعتقد، يفصل الأطفال المسلمون، وهم جالية أقلية، في فصل لوحدهم، ويخصص لهم مدرسة مسلمة تقوم بتدرسيهم أساسيات الإسلام. لا يجوز بأي حالٍ من الاحوال أن يفرض على أبناء الشعب أن يتمذهبوا او يضعف ارتباطهم العقيدي بمذهبهم من خلال برامج التعليم الإعتيادية.

ولن أزيد في هذا الجزء من الموضوع، ولكن بدراسة فاحصة لمناهج التربية الدينية في المدارس الحكومية والخاصة بالبحرين، يمكن الخلوص الى أن هناك مصادرة متجذرة لحرية التعليم الديني للشيعة في المدارس العامة التي تعنى بها بشكل مباشر وزارة التربية والتعليم. بل يلاحظ تغييب في كتب التاريخ الإسلامي لبعض فقرات التاريخ الإسلامي العام، ولكنه يرتبط بعقيدتهم ومذهبهم، ولهذا يتم تغييبه، مثل على ذلك، قصة مقتل الحسين بن علي بن أبي طالب (ع)، ابن بنت رسول الإسلام محمد (ص). وغير المعهد الديني الجعفري الذي سمح له بالعمل مؤخراً، لم يمنح أي ترخيص لأي من رياض الأطفال أو المدارس الخاصة لتعليم التربية الدينية بشكل رسمي خالص ومركز استناداً الى المذهب الجعفري، خصوصاً في المناطق التي يقطنها أتباعه.

2) مصادرة التوجيه الديني في الإعلام المحلي:

منهجية التغييب متبعة أيضاً في جميع الأنشطة الدينية المعروضة على التلفاز أو الصحف الحكومية أو المذياع. وقد لوحظ في السنتين الأخيريتين، تغطية خبرية على التلفاز وأخرى تقريرية على مستوى الصحافة لفترة العشرة الأولى من محرم الحرام، وهي تغطية مزاجية، خجولة، غير معمقة، وغير مدروسة، كما لا يسمح بدور فعّال لها من خلال برامج موجهة وراقية ومؤثرة، كما يتم التحكم في المحتوى والعمق ونوعية الحديث القصصي عن عاشوراء، بحيث يتم ضمان تقليل التعاطي مع المتحدث.

في البرامج الدينية الملقاة في الأعلام، هل سمعتم بالسماح لعالم دين شيعي يتحدث عن المذهب الجعفري او يفتي أو يسأل في الفتاوي حسب معتقدات الشيعة سواءً في إحدى وسائل الإعلام- راديو او تلفزيون او صحافة رسمية؟ فإطلالة سريعة على البرامج الدينية الأسبوعية- سواء كانت في التلفاز، أو الراديو، أو في الجرائد الرسمية، تبين نسبة الحضور الشيعي فيها. فلماذا يلغي الإعلام الرسمي حق شيعة البحرين من الوجود والتمثيل الحقيقي؟ لماذا لا يعتبر الإعلام الرسمي أن للشيعة حقاً في الإستماع والإستفسار للفتاوي والبرامج الدينية إستناداً لرؤياهم الشرعية، من خلال وسائل الإعلام المتوفرة للشعب؟

لا أحد، كائناً من يكون، أن يعطي لنفسه الحق أن ينفي أو يلغي هذا الحق لأبناء الشعب. إن من يقوم بهذا النوع من العمل هي جهة لا تعترف بهذا الشعب وفي حقه بالحفاظ على هويته الدينية من خلال ممارساته لهذه الهوية، باي وسيلة، وبكل حرية ودون مصادرة. بل إن ما يحدث تغييباً صارخاً متمادياً، بما للكلمة من معنى، ولايمكن تبريره او الدفاع عنه. إن مايجري على مستوى السياسة الإعلامية، انتهاك فاضح لحقوق الحريات الدينية وتعلمها وممارستها، وهذا أمر غير مقبول تحت أي عنوان أو تبرير. التعلم الديني وممارسة الشعارات حقٌ أصيل ضمنته وحمته جميع الشرائع السماوية والتشريعات الأرضية المستندة على مبادئ الديمقراطية والبعيدة عن سياسة إلغاء الآخر.

3) تغييب المعالم الشيعية:

لقد عمل النظام على إخفاء كل ما يدلل على أصالة هذا الشعب وعلى محو كل المعالم الدالة على جذوره ومحاولة خلق معالم جديدة. وسوف أذكر هنا عدة علامات تحت هذا العنوان، هناك المزيد بلا شك:

أ- شارع البديع- هذا الشارع يمتد من منطقة النعيم غرب العاصمة المنامة، مروراً باكثر من 15 قرية على الساحل الشمالي للبحرين. سمي هذا الشارع باسم آخر وأصغر القرى على هذا الشارع- مساحة وسكاناً، بل من أحدثها من ناحية الوجود في جغرافية وتاريخ البحرين. في ذات الوقت تم تجاهل قرى أقدم، واكبر مساحة وكثافة سكانية، بل جذوراً وعمقاً ودوراً تاريخيا للبحرين. ما يميّز قرية البديع- على ما تقدم- أن سكانها، مع كل الاحترام والتوقير- هم ليسوا من شيعة البحرين، بل ينتمي اكثريتهم لقبيلة الدواسر - السعودية الأصل والتي تتمتع بحظوة لدى آل خليفة. وما يميّز القرى الأخرى المهمشة، على شارع البديع، انها كلها شيعية، ولاتحظى بعناية واهتمام الحاكم، مما جعلها محل تغييب على جميع المستويات. من أراد الذهاب الى منطقة شمال البحرين، من أي منطقة كان، فالعلامات المرورية الدالة، كلها ترشد الى البديع، لا غير وكأنها القرية الوحيدة الموجودة على ذلك الشريط، وكل- أي تلك العلامات- تغيّب قرى المنطقة الشمالية الشيعية. وللقادم من جسر الملك فهد او من مطار البحرين، الإشارات المرورية للمنطقة الشمالية يعبر عنها بإشارة الى هذه القرية. (تجب الملاحظة هنا ان هذه الإثارة ليست موجهة لسكان هذه القرية. ليسوا هم المعنيون، بل المعني هو توجه السلطة الطائفي الرامي لتغييب هوية الشعب من خلال إبراز وتقديم قرية البديع على حساب هوية القرى الأخرى القريبة والبعيدة منها، كما يلاحظ من خلال تركيز المؤسسات الرسمية فيها كما سيتقدم)

ب- بريد الدراز- الموجود منذ أن أنشئ في أكبر قرية شيعية على الساحل الشمالي للبحرين- وحتى يتحقق معنى التغييب، تم نقل هذه المؤسسة الرسمية، من اكثر من سنة مضت، الى قرية البديع، ليتغير أسمه من بريد الدراز الى بريد البديع.

ت- مدرسة ومركز صحي على الشارع العام، وداخل حدود قرية بني جمرة- تلك القرية التاريخية والكبيرة مساحة وكثافة سكانية. تسمى المدرسة وكذلك المركز الصحي، باسم البديع، فهل يفهم ذلك، إلا بتغيير الهوية؟

ث- بلدية المنطقة الشمالية، هي مؤسسة تخدم كل قرى تلك المنطقة، فكيف يحدد مبناها وإدارتها في البديع؟. لو ان البديع تقع في الجزء المتوسط من هذه المنطقة، لأمكن التفهم، أما وأن تقع في الطرف الأبعد منها، فلا يوجد تفسير إلا التغييب للقرى الأخرى، والتي هي أكبرمساحة وسكاناً.

ج- موقع إدارة المحافظة الشمالية، التي التي تزامنت فكرتها مع فترة أمن الدولة، موجود في البديع.

ح- مركز الشرطة للمنطقة الشمالية موجود في قرية البديع

خ- المركز الزراعي والبيطري التابع لوزارة البلديات والزراعة موقعه في قرية البديع.

د- بريد جدحفص، والذي تأثر أيام التسعينات، تم إغلاقه معبراً عن تغييب وإزالة وجود لهذا القطاع في تلك المنطقة.

ذ- كرباباد- تلك القرية التي ارتبط اسمها تاريخياً بقلعة البرتغال المعروفة، ولكونها شيعية- تم تغييب إسمها على العلامات المرورية التي تم استحداثها للمنطقة التي سميت لاحقاً بمنطقة السيف. فهل يرى أحداً أسم كرباباد على الشارع الرئيسي الذي يجري بمحاذاة تلك القرية المغيبة؟

ر- مدينة حمد وتغييب القرى المتاخمة: من الملاحظ على الشارع الرئيس لهذه المدينة- شارع ولي العهد- غياب أي دليل مروري واحد يشير الى القرى اللصيقة من المدينة، قرى: المالكية، كرزكان، دار كليب، شهركان، دمستان، وغيرها. هل يوجد سبب غير التغييب المتعمد؟

ز- أين النعيم من الشوارع القريبة منها ومن السوق المركزي؟

س- الجفير، والحديث عن إستبدال اسم المنطقة الجديدة منها حيث العمارات والفنادق، باسم "الفاتح".

ش- الدير وسماهيج، وعراد: أين هم من خرائط الإرشاد المروري عند مدخل جزيرة المحرق؟

4) التضييق في ممارسة العقيدة والحرية الدينية:

كما هو معلوم فإن تشييد وإعاد تبناء أو ترميم المساجد في البحرين لا يمكن الا بترخيص رسمي. ورغم ان المساجد تتبع ادارات الاوقاف، الا ان الاوقاف ليست هي التي تقرر الترخيص وانما وزارتي العدل والاسكان. وحسب تقرير مركز البحرين لحقوق الإنسان الصادر في اكتوبر 2003م، "التمييز والتمايز في البحرين- القانون غير المكتوب" فإن سجلات دائرة الاوقاف الجعفرية لم تستلم أي طلبات مسجد جديد خلال خمس سنوات الماضية، حيث كان مسجد الإمام المنتظر في مدينة حمد هو أخر مسجد جديد. بينما في المقابل تم استلام 21 مسجدا جديدا لم يكن بينها أي مسجد للشيعة، كالتالي: 10 مساجد جديدة في عام 2001، وسبعة مساجد في عام 2002، و 4 مساجد لغاية يوليو 2003.

ونظرة فاحصة على توزيع المساجد في المناطق الحديثة يتم استقرأ المنهجيو القائمة وأبعادها:

· الرفاع البحرينية- المحرمة على الشيعة:

أين يوجد في العالم، في بلد مسلم، يتعطل طلب بناء مسجد لعبادة الله الواحد الأحد، لسبب واحد وهو ان المتقدمين بالطلب هم شيعة. إنها الرفاع، في المنطقة التي استطاع هؤلاء ان يتملكوا منها عبر قسائم الإسكان. اما غيرهم من الشيعة، فإنهم ممنوعون من أي نشاط عقاري يفضي الى تملكهم إي قطعة ارض أو مبنى. هو قانونٌ غير مكتوب يقوم بمتابعته وتنفيذه ديوان ولي العهد سابقاً والملكي حالياً. أي منطق يقبل المماطلة والتعجيز في النظر بطلب بناء المسجد، والذي تجاوز اكثر من عشرين سنة؟

· مدينة حمد- 4 مساجد من أصل 24، ولا مأتم واحد:

مضى على إنشاء مدينة حمد أكثرمن 20 سنة، والطلبات – والوساطات- تترى لبناء مأتم –واحد فقط- لمدينة يربوا عدد سكانها على 15 ألف نسمة. والسلطة تتمنع في إعطاء التراخيص، وليس القيام ببناء مساجد للشيعة في تلك المدينة. فمن أصل 24 مسجد، سعت الدولة لدعم اكثرها، لايوجد غير أربعة مساجد للشيعة، بسعي ودعم الأيادي البيضاء من المتبرعين الكرماء. وبالرغم من المحاولات الكثيرة و"الواسطات" والإستجداء، لم يتغير الوضع. الطلبات المحسوبة على الشيعة تعوق، تؤجل، لا تنفذ، ولايوجد إلا المراوغات والردود التسويفية، من اجل التضييق وحصر المساحة "الممنوحة" لأقل قدر ممكن.

· مدينة زايد وهي مدينة حديثة البناء تم تخصيص قطعتي ارض لبناء المساجد ولم تخصص اي منها لمسجد شيعي.

· مدينة عيسى، وهي أقدم مدينة حديثة بنيت بشكل مخطط، فمن مجموع 24 مسجد وجامع بالمدينة، يوجد 4 مساجد فقط للشيعة. ولا يوجد إلا مأتماً واحداً، آيلاً للسقوط.

· قرية عراد والمناطق المجاورة: فمن مجموع 22 مسجد موجود في المنطقة، هناك 6 مساجد فقط للشيعة، مع العلم أن هذه المساجد الشيعية موجودة داخل قرية عراد، ولم يسمح ببناء مساجد في المنطقة المسماة عراد الإسكان أو عراد الجديدة.

· هذا هو الوضع في المناطق المشتركة مع الشيعة، أما في المناطق غير الشيعية، فإن بناء المساجد المحسوبة عليهم محرمٌ ومن الكبائر!! وبل هناك توجه حالياً لبناء مساجد في المناطق الشيعية ولكنها غير محسوبة عليها، من امثال ذلك سار، باربار، بعض قرى شارع البديع، غير قرية البديع. وللعلم، هناك شيعة يقطنون بعض المناطق غير المحسوبة عليهم، اطراف قرية البديع مثلا، ولا يوجد ولا مسجد واحد لهم.

ليس القصد من هذا الحديث الإستنهاض الطائفي البغيض والإستعداء، كما لايجب ان يفهم منه استفزاز أي جهة او الإنتقاص من اي أحد، ولكنه أمرٌ سيء، يفوق اللياقة وكل الأعراف والحدود. ليس الهدف أن يتم التقصير على الآخرين، بل وقف مسلسل التغييب، والتهميش وفسح المجال للمطالب الحقيقية والطبيعية للشعب ليمارس طقوسه وعبادته لله دون إنتهاك لحقوق أحد، كائناً من كان.

كلنا مسلمون مؤمنون بالواحد الأحد، لا شريك له، ونحن له عابدون. وحين تتوجه المسلكية بشكل يفوق التسلسل المنطقي، يصبح أمر غير طبيعي بل استهداف وتغييب لهوية هذا الشعب. وحتى تبرز مظلومية هذا الشعب، لابد من تسليط الضوء على معالم هذا التغييب الموجه والممنهج، بغية ظهور الحقيقة وتعريفها للعالم ومنظماته ومؤسساته الحقوقية والقانونية، مستدركين إلزامية توقف عملية محو الهوية البحرينية. هذا واجبٌ على جميع أفراد الشعب.

2005-07-14

التجنيس السياسي وأثره على الشباب

الكاتب : قاسم الفردان

في ورشة عمل " قضايا وطنية ..برؤية شبابية"- الاحد 14 اغسطس 2005 بجمعية العمل الديمقراطي

بادئ ذي بدء احب ان انوه باننا نحترم الشعوب الاخرى بجميع جنسيتها و انتمائتها واني بهذه الورقة لا تستهدف الحط من كرامة او اهانة تلك الشعوب انما هذه الورقة تناقش حالة سياسية اجتماعية بحرينية.

يشكل موضوع التجنيس السياسي من الهموم الوطنية وذلك ما له من اثر كبير على حياة المواطن البحريني ونقصد بالتجنيس السياسي هو ذلك التجنيس الذي لا يلتزم بالقانون ولا ينتظر استكمال متطلباته وإجراءاته، وإنما يتم بأوامر خاصة تصدرها الجهات المنفذة ويكون الباعث على التجنيس باعث سياسي.

تعريف الجنسية:

الجنسية تجسد العلاقة بين الدولة والفرد في الواقع المعاصر ، ويتم من خلاله تحديد الفرد كونه أجنبيا أو وطنيا ينتمي لهذه الدولة ، وقد اختلف الفقه القانوني في تعريف الجنسية ومن هذه التعاريف (الجنسية رابطة سياسية وقانونية بين الفرد ودولة توجب عليه الولاء لها وتوجب عليها حمايته ومنحه المزايا المترتبة على هذه الرابطة)

أنواع الجنسية :

تنقسم الجنسية في اغلب التشريعات إلى نوعان الأول جنسية مكتسبة و جنسية أصلية، فالأخيرة هي التي يكتسبها الفرد في لحظة الولادة وتقوم على حق الدم. كما تبني الجنسية الأصلية على حق الإقليم الذي يعني حق المولود على إقليم الدولة في جنسيتها وان كان أبوه أجنبيا مع إسناد ذلك بشرط إقامة الأسرة بمدة محددة .

أما الجنسية المكتسبة فإنها تمنح عادة بتاريخ لاحق للولادة ، وغالبا التمييز بين الجنسيتين له الأثر على بعض الحقوق ، فحامل الجنسية المكتسبة يمكن سحبها منه ، وعادة يخضع فترة اختبار قد يحرم من ممارسة بعض الحقوق ويعامل معاملة تقترب من وضع الأجنبي في حين إن حامل الجنسية الأصلية لا يخضع لمثل ذلك . وحديثنا عن التجنيس هو ما يختص به النوع الثاني وهي الجنسية المكتسبة .

الجنسية المكتسبة:

التجنس هو كسب جنسية الدولة في وقت لاحق على ميلاد الشخص بناء على طلبه إذا توافرت فيه شروط معينه، وتتمتع الدولة بسلطة تقديرية والحرية في منح الجنسية أو رفض طلب التجنس.

إذا كان الأصل إن الدولة حرة في تنظيم جنسيتها ووضع القواعد المنظمة لها فان القيد الأساسي على تلك الحرية هو التزام الدولة بمنح الجنسية استنادا إلى قيام وتوافر رابطة حقيقة وفعلية بين الشخص والدولة التي تمنحه جنسيتها. وذهب قانون الجنسية البحريني لعام 1963 في مادته السادسة التي تبين أحكام التجنيس ، حيث جاء فيها إن منح الجنسية مسألة جوازيه مرهونة بصدور أمر من الحاكم بناء على طلب يقدمه طالب التجنيس.

أما شروط منح الجنسية البحرينية فقد حددتها المادة (6) من القانون في الآتي :

- إن يكون طالب الجنسية كامل الأهلية
- مقيم في البحرين بصفة مشروعة لمدة قدرها 25 سنة متتالية لغير العربي 15 سنة متتالية للعربي

- حسن الأخلاق
- يعرف العربية
- يمتلك عقار في البحرين

بينما تقرر المادة (6) على سبيل الاستثناء للحاكم إن يأمر بمنح الجنسية لمن يريد أو لأي عربي يطلبها إن كان أدى خدمات جليلة للبحرين.

كما نص القانون بان ليس لمتجنس حق الانتخاب أو الترشيح أو التعيين في المجالس المحلية خلال العشر سنوات الأولى من تجنيسه .

كانت تلك أحكام التجنس المباشر ، أما المجنسون بالتبعية فقد بين القانون أنهم أبناء المتجنس القصر عند تجنسه وكل من يولد له بعد إن يجنس و زوجة المتجنس التي يلزمها لكي تمنح الجنسية إن تعلن رغبتها في التجنس لوزارة الداخلية على إن يعقب ذلك استمرار إقامتها مع زوجها في البحرين خمس سنوات و لوزير الداخلية الإعفاء من كل أو بعض هذه المدة ، كما إن جميع حالة التجنيس يجب إن يصدر بأمر الحاكم أي رئيس الدولة .

وفيما يتعلق ببيانات جواز سفر المتجنس فقد نصت المادة (15) فقرة (3) من اللائحة التنفيذية لقانون جوازات السفر رقم (11) لعام 1975 على إن يدون في صفحة " الملاحظات " رقم الجواز السابق وتاريخ ورقم شهادة الجنسية والمادة التي منحت الجنسية بمقتضاها، وقد خالفت السلطة بإلغاء بيان " بحريني بموجب المادة 6" في جوازات السفر الخاصة للمجنسين وهو إجراء مخالف للقانون الغرض منه عدم معرفة أعداد المجنسين و الالتفات على القانون من اجل المشاركة السياسية في الانتخابات .

ازدواجية الجنسية :

إن رابطة الجنسية تقوم على فكرة الولاء للدولة الوطنية وهذا ما يقتضيه الضرورة بعدم ازدواجية الجنسية ، حيث إن الولاء للوطن لا يمكن تجزئته أو التقسيم بين وطنين .

وتثار هنا عدة مشكلات تتعلق بتعدد الجنسية مما يؤثر على العلاقات الدولية بين الدولة بصفة خاصة بالنسبة للحماية الدبلوماسية التي تمنحها الدولة لرعاياها في الخارج. كما قد تسبب تقاذف المسئولية بما يقوم حامل الجنسية من أعمال إجرامية أو إرهابية على سبيل المثال بين الدول.

فقانون الجنسية البحريني قد قرر عدم جواز ازدواج الجنسية ، وقد قرر دستور 1973 في مادته (17) بان إسقاط الجنسية يتم في حالة الخيانة العظمى وحالة ازدواجية الجنسية .

ثم جاء دستور 2002 فالغي حظر ازدواجية الجنسية التي نص عليه دستور 1973، كم تم حذف البند المتعلق بجواز سحب الجنسية للمتجنس .

الممارسات اللاقانونية في سياسة التجنيس:

يمكن إن نحدد عدة من التجاوزات التي أقدمت عليها السلطة وخصوصا في فترة انتفاضة الكرامة انتفاضة التسعينات حيث قامت السلطة بضخ أعداد كبيرة من الموارد البشرية في الأجهزة الأمنية لكي تتأكد من ولائها للنظام وذلك من اجل قمع الانتفاضة ، وبعد انتهاء صلاحية هؤلاء من تم تجنيسهم ، وبعد تولي الملك سد الحكم ظهرت للسلطة الحاجة لهؤلاء المجنسين من اجل ضمان ما يفرزه صناديق الانتخابات لتصب في مصلحة السلطة ، ومن هذه الممارسات الغير قانونية :

- تعسف السلطة في استخدم السلطة الاستثنائية فتم تجنيس الآلاف دون مراعاة الشروط المقررة بالقانون ، مما أصبح الاستثناء هو القاعدة والقاعدة هي الاستثناء.
- منح السلطة الجنسية البحرينية للمجنسين مع استمرارهم حمل جنسيتهم وذلك مخالف لحظر ازدواجية الجنسية في

- تم تجنيس عشرات الآلاف من أفراد قبيلة الدواسر وهم مواطنين سعوديين دون وجود أي رابط فعلي يربطهم بالبحرين أو يبرر منحهم الجنسية.

- سمحت السلطة للمجنسين ممارسة الحق السياسي فور تجنسهم مخالفين بذلك القانون.

- إلغاء الإشارات والبيانات الموجودة في جوازات المجنسين المقررة بحكم القانون حتى لا يتم تبيان عددهم وللتحايل على القانون من اجل الا نتخابات.

- امتناع السلطة عن تجنيس أسرة وعوائل تنطبق عليهم الشروط الواردة في القانون ، مثل قضية الحاج صالح الستراوي حيث ادعت السلطة بان الحاج قد قامت بعملية انفصالية لجزيرة سترة فأسرة الحاج منتشرون في دول كثيرة واعتبرتهم المفوضية العليا للاجئين بان عائلة صالح الستروي لاجئين ولا يتمتعون باي جنسية في حين ان جنسيتهم الاصلية قد اسقطت.

أثر التجنيس على الشباب

إن مجتمع البحريني مجتمع فتي يشكل فيه الشباب نسبة عالية. فان أي آثار للتجنيس على المواطن هو تأثير على الشباب سواء تعرضوا إليه بشكل واسع أو ضيق ، ولا يمكن أن نحصر الآثار التي تترتب على التجنيس السياسي لدى الشباب سواء كانت قريب المدى أو متوسط المدى أو بعيدة المدى ن وهذه هي أهم الآثار التي يعترضها الشباب من جراء التجنيس السياسي:

1. التأثير على الأوضاع الاقتصادية

كما هو معروف إن الاقتصاد البحريني يعاني من ضعف وان مواردها محدودة بجانب تدني الأجور وغياب فرصة العمل الكريم علما إن نسبة البطالة لا تقل عن 15% من المواطنين ، وان 53% من العمالة البحرينية رواتبها تقل عن 200 دينار مع غياب الضمان الاجتماعي ، إلى جانب ذلك هناك 11 أسرة تتلقى معونات من الدولة ووجود 75 صندوق وجمعية خيرية في البحرين ضمن عدد سكان لا يتجاوز 600 ألف .إن زيادة أعداد المجنسين بشكل عام سوف يودي إلى تفاقم المشكلة الاقتصادية ، فموارد البحرين محدودة وعدد السكان في ارتفاع مما يصعب تلبية حاجات المواطنين الاقتصادية وخصوصا أن أكثر من نصف شعب البحرين يعيش تحت خط الفقر.

2. البطالة والشباب

إن التجنيس السياسي ساهم بشكل كبير في تقليل فرص العمل لدى الشباب وخصوصا إن المجنسين يحصلون على فرص تمييز عن باقي المواطنين الباحثين عن العمل حيث يتم توظيفهم في سلكي الأمن العام والشرطة بينما يمنع الآلاف من المواطنين من العمل في هذه الوزارتين على أساس تميزي، كما يكشف تقرير ماكنزي إن 100 ألف سيدخلون السوق في العقد القادم مع انه 60 ألف سيكونوا من العاطلين.

3. التعليم والشباب

يشكل التعليم جوهرة العملية التنموية وقد بلغت البحرين مستوى راقي إلى تقليل نسبة الأمية إلا انه قد أدى تجنيس العديد من الأميين إلى زيادة الأمية في البحرين، كما أدت إلى زيادة الضغط على الخدمات التعليمة وزيادة عدد الطلبة في الفصل الدراسي الواحد مما أدى إلى تأخير بعض الطلبة عن الالتحاق بالمدارس و إلى تدني مستوى التعليم والمخرجات التعليمة .

4. الإسكان والشباب

تفاقمت مشكلة الحصول على السكن في دولة البحرين وخصوصا لدى الشباب المقلبين على الزواج ، حيث تشير الإحصائيات إلى إن هناك 40 ألف طلب لوحدة سكنية وان 90% من أراضي المملكة مملوكة ملك خاص ، مما يعني إن تضاعف عدد السكان يؤدي بنتيجة طبيعة تضاعف الطلب الحصول على السكن في ظل مساحة جغرافية صغيرة وكثافة

سكانية عالية و ارتفاع كبير في أسعار مواد البناء والأراضي ، مما يخلق تأخير مقدمي طلب الوحدات الإسكانية في الحصول على السكن الملائم وخصوصا إن المجنسين يحصلون على معاملة تمييزية تتعلق بالأولوية في الحصول على سكن كما تم إنشاء مناطق سكنية خاصة بهم مثل سافرة .كما تشهد البحرين.

5. التمييز في منح الجنسية

يعاني بعض الشباب من الحرمان من الحصول على الجنسية وخصوصا أنهم مستوفون الشروط ، في حين إن السلطة تجنس الآلاف ضمن خارج القانون عن طريق التعسف في استخدام القانون بمادته الاستثنائية.

6. التأثير على الأمن الاجتماعي

نظراً للخلفية الثقافية والاجتماعية للمجنسين التي تختلف عن البيئة البحرينية ، شهد المجتمع البحريني الكثير من الجرائم الغريبة على المجتمع البحريني كالسرقات المسلحة وغيرها ، كما تم تفشي المخدرات في المدارس وخصوصا التي يدرس بها المجنسين كما شهد المجتمع حالات عنف بين المجنسين والمواطنين من الشباب ، مما يمثل تهديداً على النسيج الاجتماعي والاستقرار الذي عرفت به البحرين لسنوات طوية خصوصا بين أوساط الشباب اللذين على احتكاك مباشر بهذه الممارسات .

7. إثارة الكراهية بين الطوائف والأعراق

في ظل تردي الأوضاع الاقتصادية وحصول المجنسين على معاملة تميزية أدت سياسية التجنيس على إثارة الكراهية بين الأعراق والطوائف وخصوصا نجد بين أوساط الشباب التبادل بكلمات معينة ينعت بها المجنسين ، مما يؤسس لنمو الإحساس بالكراهية للأعراق والطوائف التي ينتمي لها المجنسون.

8. المجنسين أداة قمع

نتيجة إن المجنسين من أوساط تختلف عن البحرين ثقافي واجتماعيا وحتى مذهبيا ، تم استخدام المجنسين كوسيلة لقمع المظاهرات و الحركات المطلبية ، فقد تم تعذيب العديد من الشباب على يد المجنسين وتم التنكيل بهم وتم حرمان العديد من الشباب من حريتهم وحياتهم تعسفيا وخصوصا في انتفاضة الكرامة التي سقط فيها أكثر من أربعين شهيد، كما جسدت الأحداث الأمنية الأخيرة عدم تغير العقلية السابقة في تعامل الموظفين المعنيين بإنفاذ القانون مع المتظاهرين والشخصيات ذات الحراك السياسي والحقوقي .

9. التأثير على العملية الانتخابية

إن جوهرة العملية الانتخابية هي التعبير الحرة النزيه عن الإرادة الشعبية ، إلا إن السلطة حاولت تغير هذه الإرادة التي تتكون منها أرادة شبابية عن طريق أعطاء المجنسين الحقوق السياسية دون مراعاة القانون وذلك عن طريق الفترة القانونية المقرر في القانون التي يجب أن يمر به المجنس على تجنسهم ليحق له أن يمارس حقوقه السياسية .

10. احترام القانون

إن عدم احترام السلطة للقانون عن طريق تجنيس الآلاف خارج القانون ، يعكس لدى الشباب زعزعة الثقة بالقانون مما يخلق حالة عدم الإذعان إلى القانون حيث تطلب السلطة من الناس التقيد بالقانون بينما نجد إن السلطة في ممارساتها هي لا تحترم القانون مما يعكس قدوة غير حسنة لدى الشباب وتؤسس الدولة البوليسية التي لا تحترم القانون.

11. استقرار النظام السياسي

يشكل استقرار النظام السياسي استقرار لحياة المواطنين ، ولكن عندما تهدف السلطة إلى تجنيس الآلاف وزرعهم في سلكي الأمن العام والدفاع بدوافع سياسية وخصوصا إن هؤلاء المجنسين لا يرتبطون برابطة فعلية أو واقعية بالبحرين يشكل تهديد

خطير على النظام السياسي في البحرين والذي قد ينبأ بحالات انقلابية عسكرية .

إن غياب الديمقراطية الحقيقة وسيطرة العقلية القبلية في النظام السياسي وغياب المحاسبة والشافية مع تعزيز السلطان المطلق للحاكم ، واعتداد الحاكم بان التجنيس وسيلة من اجل الأمن السياسي عن طريق التحكم بنسب الطوائف وتغير التركيبة الديموغرافية للمواطنين مخالفة لأحكام القانون الدولي والوطني ، فاستخدام لغة القوة الفعلية وتغييب إرادة الشعب في السلطة التشريعية عن طريق التجنيس السياسي واستخدامهم ورقة سياسية في العملية و الانتخابية تعكس مدى الحالة البحرينية وخصوصا إن من أهم اسباب التجنيس السياسي هو غياب المشاركة الشعبية ، وأبراز الملكية المطلقة حيث لا سلطان يعلو على سلطان الحاكم وان السيادة الشعبية هي حالة صورية تتغنى بها السلطة من وقت وآخر لتظهر لنا ديمقراطية الفاصوليا .

التوصيات:

1. على السلطة إن تعلن عن جميع المعلومات المتعلقة بالتجنيس وعرض المعلومات أمام الرأي العام.
2. تعديل قانون الجنسية بحيث يحدد بشكل واضح شروط التجنيس بشكل استثنائي ويقيد سلطة ذلك بحيث يمنع إساءة استخدام تلك السلطة و على إن يكون التجنيس وفق مرسوم ملكي وينشر في جريدة الرسمية.
3. التقيد بقانون وأتباع الأعراف الدولية التي تمنع المجنسين الحصول على الحق السياسي فور تجنسه حتى يتم التثبت من ولاء المجنس للبحرين.
4. وقف التمييز في منح الجنسية و إعطاء من يستحقون الجنسية والعمل الجاد على إعطاء الجنسية لعائلة الحاج صالح الستراوي وأبناء النساء البحرينيات المتزوجات بأجانب اللذين لا يتمتعون بجنسية.
5. إيقاف أي إجراءات تمييزية للمجنسين في التوظيف والسكن وغيرها على حساب المواطن .
6. إعطاء الأولوية للمواطنين دون تمييز بينهم للحصول على الوظائف والترقيات في أجهزة الجيش والأمن .
7. عمل إصلاح أداري وتشريعي في الأجهزة ذات العلاقة بمنح الجنسية مع محاسبة المتجاوزين للقانون
8. السعي إلى أقامة نظام ديمقراطي حقيقي يكون الشعب مصدر للسلطات لكي تحاسب السلطة في حالة خرقها للقانون أو إساءة استخدام السلطة .

واختم حديث ببيت من الشعر يجسد حالة المواطن مع المتجنسين

يا ضيفنا لو زرتنا في بيتنا لرأيتنا نحن الضيوف و أنت رب المنزل

2005-08-14

من فصول التغيير الديموغرافي في البحرين

جاكسون يُكرّم ويُجنّس والستراوي يُهجّر وتُستَلب جنسيته

الكاتب : الدكتور عبد الجليل السنكيس

ذكرت مجلة لوس انجيلس تايمز الأمريكية الصادرة في مدينة لوس أنجيلس بولاية كاليفورنيا الصادرة بتاريخ 21 أكتوبر 2005 (وأيضا في 23 من نفس الشهر) عن محامي المغني الأمريكي مايكل جاكسون بأن الأخير قد كان في ضيافة العائلة الحاكمة في البحرين لعدة اسابيع، وذلك لمساندته نفسياً على ما ألمّ به جرّاء المحاكمة التي اتهم فيها بالتحرش الجنسي للأطفال .وحيث أنه تم تبرئته من تلك التهمة إلا إنه تعب نفسياً واراد ان يغير المنطقة التي تذكره باجواء المحاكمة، فكان له كرم ابني الحاكم، ليخفف عنه ضيقه ومحنته، فبقى في ضيافة البحرين التي عادة ما تكرم الأغراب .

وقد ذهب الكرم العربي الأصيل الى أبعد من ذلك، حيث من المطلوب أن يجد المغني- المعروف - موطنا يقيم فيه بصورة دائمة، ليتلافى تلبية أي نداء المحكمة، التي بحسب قوانين كاليفورنيا، تستبعد استدعاء من يقيم بصورة دائمة خارج الولاية. وكذلك ليبتعد السيد جاكسون عن بعض المواقع الخاصة به،" نفرلاند" التي صرف عليها الملايين ليحولها لجنّة للأطفال، ولكنها السبب وراء اتهامه الأخير بالتحرش الجنسي بالاطفال. وهذا لا يتم دون أن يحصل السيد جاكسون -وأهله- على الجنسية البحرينية، فأهلاً به بين أخوته الموطنين من دير الزور والعرب من قبائل اليمن والاردن ، والمملكة العربية السعودية .

وفي الوقت الذي اشيد بهذا الكرم العربي الاصيل الذي ينقذ المطلوبين للعدالة في بلدانهم والمتأزمين نفسياً ومالياً، أورد الآتية:

1) ان هذا الحدث يدلل على استمرار عملية التغيير الديموغرافي خارج إطار القانون ودون الإلتفات للإشتراطات فيه، وهو أمر اعتاد رأس النظام القيام به منذ أن تبنى مشروع تغيير التركيبة السكانية منذ اغسطس1975 م. فأي اشتراطات استوفاها السيد جاكسون لينال شرف الجنسية؟ فلا ميلاد، ولا اقامة، ولا استثمار ولا لغة. فلا يجب ان يسكن في البحرين لمدة من الزمن، يخدم ويعطي ويثبت ولاءه الوطني ولا هم يحزنون.

2) إن هذا الأمر يقود الى نقطة خاصة بالمجنسين حديثاً وتمكينهم من المنافسة، بل التمييز والتفضيل، على فرص الإبتعاث والترقيات، كما هو حادث في بعض الوزارات والمؤسسات التعليمية التي تم فيها ترقية من تم تجنيس بعض منتسيبها – من غير العرب- عبر وساطات قصر الصافرية- وتم في ذات الوقت وضعهم على برنامج الإيفاد والإبتعاث على حساب ابناء الوطن.

3) لا زالت هناك أعداد كبيرة لعوائل كاملة محرومة من الجنسية ممن ولد وترعرع على أرض البحرين، ولا يعرفون موطناً لهم غير البحرين. فكيف يتم تبرير، حرمان هؤلاء- وهم في أمس الحاجة لأن تكون لهم هوية وطنية، وتوهب الجنسية، لمن لا يعرف من البحرين غير أنها مصدر استرزاق أو حماية؟

4) و أزيد من الشعر بيتاً. عائلة الحاج صالح الستراوي البحرينية، لا زالت مشتتة بيت أصقاع الأرض، ويرفض تجديد جوازات من بقى من أبناء الحاج صالح، ويحرم أبناءهم البحرينيين من الحصول على الجواز البحريني.

كل ما سبق يؤكد على أن عملية التغيير الديموغرافي تستهدف الشعب البحريني وهويته وسكانه الأصليين- سنة وشيعة- من بعد حل البرلمان في أغسطس من العام 1975م وعطل العمل بدستور البلاد العقدي لعام 1973م، حيث تم تعطيل التشريع وكل الأدوات الرقابية، وصارت العائلة والسلطة الحاكمة تصول وتجول دون حساب أو رقيب.

مطالبة:

إن أي مشروع سياسي، لا يأخذ في الحسبان فتح هذا ملف التغيير الديموغرافي على مصراعيه، هو مشروع غير مؤسس تأسيس صحيح يراعي مطلبات الحفاظ على الهوية الوطنية. وحتى يتم التعاطي بصورة إيجابية مع هذا المشروع، يجب أن يتم الكشف عن الأرقام الحقيقية للمجنسين، وبالتحديد الذين جنسوا عبر الإستثناء الخاص لرأس النظام –أميراً كان أو ملكاً. كما يجب عكس عملية التغيير الديموغرافي مع مراعاة الجوانب الإنسانية للمجنسين، ووضع التشريعات اللازمة المانعة لسوء استعمال مبدأ الإستثناءات في منح الجنسية. وفي ذات الإطار يرد الإعتبارللبحرينيين، من أمثال عائلة الحاج صالح الستراوي، بتجديد جوازاتهم ومنح اولادهم وكذلك المحرومين المولودين في البحرين على جوازت بحرينية. وأخيراً منع الفساد المتمثل في ترقية وابتعاث من تم تجنسيهم حديثاً، ضمن إطار مشروع التغيير الديموغرافي للنظام .

نداء:

إن النظام لايخجل من أبناء الشعب البحريني الطيبين ولا يعبأ لمشاعرهم او معاناتهم. إن تلك الطيبة والدماثة للبحرينيين، هي ما شجعه على تدشين المشروع والإستمرار فيه، بكل صلافة وتحدي.

فإلى متى السكوت عما يقوم به من لعب في التركيبة السكانية على حساب الوطن والمواطنين، أم أننا سوف نصمت الى ان تحدث الكارثة، ويتسرطن التجنيس، وحينها يعم شره على الجميع، دون تفريق بين الطيب والخبيث؟

2005-10-25

العرب شاركوا ضد شيعة البحرين في جريمة التجنيس

الكاتب : محمد خليل البحراني

عندما تجد ان الشيعي يطالب بحقه في المشاركة في القرار السياسي يهب كل العرب وخاصة النخب الثقافية والسياسية السنية علمانية وليبرالية في وصف تلك المطالب باالطائفية واتهام اصحابها بانهم مدفوعون من الخارج وباالتحديد من ايران دون ان ياتوا بذلك دليل .. وعندما يطالب سنة العراق بـــ(حقوقهم) ويتوسلون بالعنف والعمليات الارهابية وقتل الابرياء ويرفعون شعارات طائفية بحتة ويستهدفون في عملياتهم الارهابية الشيعة لن تتحرك في اولئك "القوميون" العروبيون ذرة احساس في وصف ابناء جلدتهم باالطائفيين ولكن عندما يتعلق الامر باالشيعة فانهم يصبحون طائفيين وانهم من دعاة "الشعوبية" واتباع "الصفوية .. ! "

البحرين هي البلد الاول في المنطقة الذي يتعرض شيعته الى ابشع عملية استئصالية واستيطانية قام بها النظام الحاكم من اجل ضمان السيطرة السنية والخليفية على الحكم بطريقة عنصرية وطائفية من خلال سياسة التجنيس الخبثية التي تعتبر في نظر القانون الدولي جريمة انسانية ترتكب بحق طائفة معينة تشكل الاغلبية في البلاد ، كما ان تلك السياسة التي طبقت بشكل سريع ومبرمج جاءت لتقصم ظهر الديمقراطية ولتقدم للعالم نموذجا مزيفا ومصطنع للديمقراطية تهيئ الطريق لهيمنة سنية وللقادمين من اتباعهم من خلف الحدود من اجلاف الصحراء للاحلال محل المواطن البحراني الشيعي ..

والواضح ان النظام الحاكم في البحرين الذي لم يجد سبيلا اخر لضمان سيطرته على مقدرات البلاد وحكمه بطريقة غير ديمقراطية سوى سبيل التجنيس قد شاركه العرب ومعظم دول المنطقة الديكتاتورية في قراره بهذ الخصوص حيث تقارير والمعلومات التي تم تسريبها او استحصالها من بعض المسئولين العرب افادت ان قرار التجنيس في البحرين ضد الشيعة قد اتخذ في اروقة الجامعة العربية وبتنسيق عربي اشتركت فيها دول عدة رئيسية وجدت في اي حصول للشيعة على حقوقهم السياسية خطا احمرا لا يمكن القبول به او تجاوزه وان شكلوا الاغلبية او اتوا الى السلطة من خلال صناديق الاقتراع كما هو الحاصل اليوم في العراق حيث العرب وقفوا باجماع لا مثيل له ضد ان يحكم الشيعة العراق ودفعوا بكل مجاميع الارهاب والقتل للتهافت على العراق لذبح شيعته وتدمير البلاد..

وفي البحرين كاد القرار العربي ومشاركته في جريمة التجنيس ان لا يتضح لولا تداعيات 11 سبتمبر وسقوط البعث الفاشي وقيام النظام الديمقراطي في العراق ، حيث التدخل العربي السلبي في العراق من خلال تلك المجاميع الارهابية كان واضحا حيث حتى من لا يقرأ السياسة يستطيع ادراك حجم دور المخابرات العربية في تخريب العملية السياسية في العراق وتحريضها للسنة العرب لرفض التغيير الحاصل وحضهم على وضع العصى في عجلة الديمقراطية الوليدة والقائمة على انقاض نظام البعث الطائفي .. هؤلاء العرب هم انفسهم ايضا الذين دفعوا بنفس المجاميع او من اوساطهم للقدوم الى البحرين بغرض الحصول على الجنسية والذوبان في "المجتمع البحراني" من اجل تغيير التركيبة السكانية ولرفع نسب السنة واعدادهم التي لم يشكلوا قبل التجنيس باكثر من 15% .. والغريب ان الاشخاص والجاليات التي تم استقدامهم لغرض التجنيس هم من نفس الفصيل الذي يمارس اليوم اعمال القتل والارهاب في العراق وينفذون العمليات الانتحارية ضد الشيعة ، سوريون واردنيون وفلسطينيون ومصريون وسعوديون ويمنيون وغيرهم وحتى باكستانيين ..

جريمة التجنيس التي حدثت في البحرين كما اشرنا اشتركت في تنفيذها الانظمة العربية وبتنسيق معها وهي الانظمة ذاتها التي تسعى اليوم لوقف عجلة الاصلاح والتغيير الديمقراطي في المنطقة وتحارب التوجه العالمي وخاصة الامريكي البناء من اجل احلال الديمقراطية واعادة الاعتبار لدور الشعوب ووأد التوجهات المتطرفة والارهابية التي تغذيها انظمة مستبدة وتحتضنها كا النظام الوهابي في السعودية .. القرار العربي ضد شيعة البحرين تَوجه استمرار النظام الخليفي الحاكم في سياسة التجنيس وعدم تراجعه عنه بل تسارعت وتيرته دون ان تجابه تلك السياسة بموقف حاسم ورادع محليا ودوليا وهذا

يعود الى ضعف الاداء السياسي للمعارضة الشيعية ولسياسة الخداع والكذب التي يمارسها النظام ..

فاذا كان العرب وبالتحديد الانظمة السنية تعتقد ان حرمان الشيعة من حقوقهم السياسية في البحرين اوحتى في العراق سيحمي "الامن القومي العربي " او يحافظ على "المجال الحيوي" لهم كما يقول الكاتب المصري ممدوح الشيخ في مقاله ــ نشر في الاهرام المصرية ــ "الحقد المقدس" حول "اكذوبة سنة العراق ، بانها تستمد من تراث صدام" حيث يقول ان "الانظمة الحاكمة مارست دورا قذرا لمساندة الاسرة الحاكمة في البحرين على حساب الشعب" .. ويضيف في مقاطع اخرى من مقاله حول التجنيس في البحرين:

((والرافد الوهابي صاحبه تغير اخر هو تنافس مصري سعودي جديد نسبيا على احتلال موقع "حامي السنة" ، حيث تم التنافس بين المؤسسة الدينية في الدولتين تحت سقف اتفاق مشترك بين الطرفين المتنافسين على اعتبار حصول الشيعة على حقوقهم السياسية في اي بلد عربي خطا احمر يمس الامن القومي العربي كما سمعت بنفسي من مسؤول عربي بارز اكد ان اشعال حرب اهلية طائفية في العراق بقرار عربي سيكون اقل خطرا على الامن القومي العربي من حصول الشيعة على حقوق سياسية تكافئ وزنهم السكاني ، وفي الاطار نفسه اشار هذا المسؤول الى (((عملية التجنيس التي تمت في البحرين قبل سنوات بتنسيق عربي لتغيير التركيبة السكانية على نحو يضمن حرمان شيعة البحرين من حقوقهم السياسية))) ، وهي جريمة استيطانية من طراز صهيوني رفيع ارتكبت لحماية "المجال الحيوي القومي العربي الممتد من المحيط الى الخليج ..!))...

هذا التغيير الخبيث في التركيبة السكانية لا ينفك عن الدور الجديد الذي خوله ال خليفة للوهابية والسلفية المقيتة لكي يلعبوه في البحرين على حساب الاغلبية الشيعية ، فهم لا يرون في الارهاب الديني الوهابي اي خطرا على مصالحهم وان كان خطرهم كبيرا على الاخرين مثل الشيعة والامريكان واتباع المذاهب الاخرى الا انهم باالنسبة للحكام فانهم سلاح بيدهم لتهميش خصومهم من الذين يمثلون وزنا سكانيا في البلاد..

ان جريمة التجنيس التي تمارس في البحرين يجب ان لا تمر باالسهولة او يتم السكوت عليها ، اليس العرب هم يقولون "ما بني على الباطل فهو باطل "! والتجنيس الذي تم في البحرين والذي على ضوءه حصل العشرات الالاف من الاعراب السنة على الجنسية ظلما وزورا فهو باطل يمثل خرقا لقوانين المجتمع الدولي وحقوق الانسان ولابد من تدخل دولي لوقف والغاء كل القرارات في هذا الخصوص واعادة المجنسين الى اوطانهم بعد ان يتم تجريدهم من الجنسية التي حصلوا عليها بشكل باطل وغير قانوني خاصة وان اغلب اؤلئك المجنسين لا يحملون اي مؤهلات علمية واميين وجهلة وعدوانيين اتوا من مناطق صحراوية تعتبر اليوم مصدرا للارهاب الذي يجري في العراق والمنطقة والعالم..

ملتقى البحرين الالكتروني| 05-11-2005

التجنيس وعض اصبع الندم!

الكاتب : محمد العثمان

حينما طرقت، في مرات عدة، موضوع التجنيس غير القانوني "تجنيس العرب والعجم والآسيويين من مختلف الأعراق والأديان والمذاهب" وتحدثت عن آثار التجنيس غير القانوني .

..وعلى رغم أن الحديث في تلك المرات كان عن التجنيس غير القانوني فإن البعض أراد أن ينحو بموضوعاتي ناحية الشيفونية والتطرف الوطني حتى قال قائلهم: إن الكاتب لديه مغالاة في الوطنية وحب الوطن! في الحقيقة فإنني مجبر في استخدام مصطلح المجنسين ولست احبذه، وأنا أعني من حازوا الجنسية البحرينية بطريق غير قانوني.

مشكلات المجنسين بطريق غير قانوني لا يشعر بها من يكتب من شرفة فلته الفاخرة، ولا يشعر بها من يكتب وهو "وعياله" في بحبوحة من العيش، فإن هؤلاء أولوياتهم تختلف عن من يعيش مع هؤلاء المتجنسين، وخصوصا من يسكن منهم في الأحياء القديمة من مدن وقرى البحرين "المحرق، الرفاع، الحد، قلالي والبديع" أي بعبارة أخرى في المناطق السنية الصرفة.

جميع الإخوة العرب والمسلمين وغيرهم مقدرون وكرامتهم مصونة، سواء ممن حازوا الجنسية البحرينية أو ممن احتفظوا بجنسيات بلدانهم الأصلية، سواء من أجل جامع العروبة والدين أو الإنسانية، وهذا ما هو متأصل في البحرينيين جميعا. فالبحريني معروف عنه "الطيبة" والأخلاق الكريمة والضيافة... وعلى هذا الأساس يفخر البحرينيون بانتمائهم لوطنهم.

إن ما حدث أمامي في مركز شرطة محافظة المحرق يحتاج إلى عناية وتدبر من المسئولين في وزارة الداخلية وعلى رأسهم الوزير الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة، حيث بعد وقوع مشاجرة بين أحد المواطنين البحرينيين من أهل المحرق مع أحد الدخلاء على المحرق والغريبة طبائعه عن البحرينيين، وبعد تسجيل إفادات الخصوم من أحد الشرطة الأجانب، إذ إن نسبة الأجانب من أفراد الشرطة العاملين في مركز المحرق تفوق 90 في المئة، قام الخصم غير البحريني باستجلاب شاهد آسيوي وتم تسجيل إفادة الشاهد أمام الخصم الذي راح يملي على الشرطي المحقق أقواله بدلا من الشاهد! والمحقق هو أيضا غير بحريني... و"كل غريب للغريب نسيب"!

والسؤال: هل هذا التصرف قانوني يا إدارة شرطة المحرق؟ ولكن الكرة الآن انتقلت إلى ملعب النيابة العامة، ونحن سننتظر ما تتمخض عنه التحقيقات وتكييف القضية من النيابة وتحويلها إلى القضاء. إن مفاخرة البحرينيين بانتمائهم في الخارج إنما لما عرف عنهم من طيبة وتسامح وحب مساعدة الزوار والضيوف، أما ما يقوم به هؤلاء من إساءة للبحرين والبحرينيين فإنه مدعاة للوقوف بحزم من قبل السلطات، وسحب جنسية من يثبت تورطه في قضايا السلوك والإساءة للبحرينيين... وعلى النواب مراقبة تفعيل الجهات الرسمية لهذا الأمر، إذ لم نسمع أو نقرأ عن سحب جنسية أي من هؤلاء على رغم كثرة المشكلات التي يسببها البعض منهم! بعض الكتاب لا يشعرون بما يعانيه أهالي الفرجان والأحياء السكنية الفقيرة، وفي المحرق على وجه الأخص، يكتبون ويتحدثون ويروجون لرسائل باتت مفضوحة وممجوجة لدى الناس، من أن تجنيس هؤلاء إنما هو لعمل موازنة في التركيبة السكانية وغيرها من هرطقات أثبت الواقع انها من أجل تخريب التركيبة وخلق فراغات وهوات واسعة وسحيقة بين قوى المجتمع، ظهرت بعض آثارها، والباقي أدهى وأمر على رؤوس ونفوس البحرينيين "الغلابة."

ويستند هؤلاء في دفاعهم عن عملية التجنيس غير القانوني إلى حجج طائفية واهية، من مثل إن الطائفة الشيعية ستلتهم الطائفة السنية؛ في حين ان الواقع ومعاناة أهالي المناطق التي يسكنها هؤلاء ينقض دفوعهم تلك، إذ يعاني أهل السنة والجماعة من التجنيس غير القانوني، ومن مشكلات اجتماعية متعددة ليس ما ذكرناه في صدر المقال إلا غيض من فيض

ونقطة في بحر؛ إذ ما فائدة تغيير التركيبة في حين يئن غالبية أبناء البلاد، وأهل السنة والجماعة خصوصا، من الفقر والبطالة وأزمة الإسكان والمشكلات الاجتماعية الأخرى، وذلك ما سيتمخض عنه تيار متنام يقوم على كره الأجانب، والمتجنسين بطريق قانوني وغير قانوني، وبعد ذلك لا ينفع الندم ولا التبريرات الواهية. ولقد بات واضحا ان الواقع الذي تسعى إليه بعض الدوائر الرسمية هو خلخلة التماسك بين المواطنين في عملية اشبه بعملية "فرق تسد" الاستعمارية. وإلا فإن المواطنين سواسية في الدستور والقانون، سواء أكانوا شيعة أو سنة من أصول عربية أو أجنبية.

وبدلا من قيام الدولة بتطبيق مبدأ المواطنة يتم حشر الناس وتجنيدهم للتخندق كل بحسب طائفته! يساعدها في ذلك القوى المجتمعية المتخلفة التي ما برحت تناضل باسم حقوق الطائفة والمظلومية ونداءات المحرومين... صراع متخلف، يستثمره البعض من أجل الحصول على المكاسب من الصراعات المتخلفة في المجتمع.

لسنا ضد التجنيس القانوني، بل إنني أمقت كلمة "المجنسين" فهؤلاء لهم حقوق طالما اكتسبوا الجنسية عن طريق قانوني؛ بل ويجب إدماجهم في المجتمع البحريني... وكتبتها من قبل بأن الجواز البحريني ليس جوازا لدخول الجنة، فالجنسية بحسب قانون الجنسية البحريني حق لكل عربي أقام في البلاد لمدة 15 عاما ولكل أجنبي أقام في البلاد 25 عاما أو لكل من قدم خدمات جليلة للوطن. وأن يكون حسن السيرة والسلوك. ولكن أن يتم تجنيس كل "من هب ودب" وكأن البلد ليس بها شعب، وكأن البلد لا يوجد بها عاطلون عن العمل، ولا تعاني من أزمة إسكان ولا تعاني من الفقر... والغريب في أمر التجنيس انه لا يتم تجنيس العمانيين ممن قضوا فترات تفوق كثيرا المدة القانونية للحصول على الجنسية، مع العلم ان أبناء مجلس التعاون الخليجي "وخصوصا منهم أهل عمان" هم الأقرب لعادات وتقاليد أهل البلد ومع ذلك لا يتم تجنيسهم! لماذا؟ إن التجنيس غير القانوني هو ما أوقعنا حاليا وما سيوقعنا مستقبلا في مشكلات لا تعد ولا تحصى... وبعد ذلك لن ينفع البكاء على اللبن المسكوب وعض اصبع الندم !

2005-11-13

المشاركة في مشاريع السلطة مباركة وتضليل لجريمة التغيير الديموغرافي

الكاتب : الدكتور عبد الجليل السنكيس

أعلن في الأسبوع الماضي عن أسماء المنتفعين من تسهيلات الإسكان من قروض شراء وترميم. من الأسماء التي تم الإعلان عنها:

"عفاش، أكينو، عناد علوان، سويدحنفيش، فايز مضحي، غافل جبير الهراطه، مناحي إرشيد بني صخر، حنتوش سخني، طالب دحام الفارس، ذيب العلاونه، عياش ترف الخنافر، العوجري، مناور، مجيران،قايد مسعد، عيد الحزوم، راكع، عاقولالعنزي، الددا، شامخ فايز الشامخ، العلص، الزيادي، شايف راجح هاشل مراش اليعقوبي، برغش، العاصي، الأحول دخيل سرحان العنزي، هدهود الهدهود، مدلول مشكور علوان العنزي."

هذه الأسماء ليست بحرينية، بل مجنسة كما يعرف الجميع. مما يدلل على الأمور الآتية:

(1) استمرار النظام في عملية التجنيس الهادفة للتغيير الديموغرافي ودعمه الكامل لهم على حساب المواطنين.
(2) صلافة السلطة وتعنتها امام كل دعوات الإشارة لمخاطر هذه الجريمة.
(3) عدم مبالاة السلطة لمواقف الرموز والقوى الوطنية من هذا البرنامج الخطير.
(4) ان السلطة لا تعبأ بكل التحركات الشعبية التي تطالب بحقوقها في العمل الكريم والسكن الملائم والجنسية وغيرها من مسحقات العيش بعزة وكرامة.
(5) ان السلطة لن توقف هذا المشروع من اجل خاطر القوى التي قررت مسايرتها.

إن هذه الصلافة من السلطة والتجرأ الذي بدا واضحاً يوم ان ردت الحكومة على توصيات اللجنة "البرلمانية "عن التجنيس ونشر على الصحافة في 18 مارس من هذا العام[1]، خصوصاً الرد على التوصية الأولى التي أكدت مسئولية رأس النظام الشيخ حمد بن عيسى عن كل هذا المشروع وعن طلبات التجنيس، حتى المستوفية للشروط منها .

لم تأت هذه الجراة والتجرأ من النظام لو لا استقراءه لرود الفعل الخجولة التي لا تسمي الأمور بأسماءها ولاتعبر برفضها بقوة تردع النظام من المضي في هذا المشروع التخريبي. إن المؤسسات المجتمعية تتحمل جزء من مسئولة استمرار ما يحدث حينما توجه خطابها لغير المسئول عن هذه الجريمة التاريخية، وحينما تشارك في تضليل الرأي العام في توصيفها للموضوع باستخدام تعابير غير دقيقة، في محاولة لتلافي الإصطدام مع رأس السلطة- المسئول الأول والأخير عن هذه الجريمة. فتعابير التجنيس، والتجنيس العشوائي، واخيراً التجنيس السياسي، هي تعابير تجافي حقيقة هذا المشروع. إن توجيه المخاطبات لوكيل وزارة الداخلية للجنسية والهجرة والجوازات اكبر دليل على ضياع بوصلة هذه المؤسسات المجتمعية، واختفاء للرغبة الحقيقية لمواجهة المعضلة التي من المتوقع أن تتسرطن ليكون لها ردود فعل سلبية على قطاعات كبيرة من المجتمع. إن ما يحدث هذه الأيام في إحدى المدارس الثانوية للبنين في مدينة حمد يُــظهر بشكل واضح الأثار المجتمعية التي بدأت تطفح للسطح نتيجة للإختلافات الثقافية والأسرية للمجنسين ونسلهم- مع الإحترام للجميع .فمسلكية البلطجة والتسكع والتحزب المفضي لتكوين عصابات إرهابية تكفيرية – بين الصغار والكبار- ليست معروفة في المجتمع البحريني. وقد تكررت هذه المشاهد، التي تحاول السلطة والصحافة الرسمية إخفاءها، في المحرق، وعسكر، ومدينة حمد وغيرها.

طبعاً السلطة غير عابئة بما يحدث لأفراد الشعب، فأفراد العائلة الخليفية بعيدون عن الآثار المباشرة لجريمة التغيير الديموغرافي ودور جلب الآلاف من بادية الشام والأردن واليمن وبلوشستان وزرعهم في رحم البحرين. وأذكر تلك النداءات في الثمانينات للتدخل في مواجهة المخدرات التي لم تبد العائلة أي تحرك تجاهها إلا بعد ان توفي أحد شبابها بسبب المخدرات، ثم ما لبثت أن عادت لتجاهل الأمر.

المسئولية تقع على القوى الحقيقية والرموز المؤثرة للتحرك لمواجهة ما يحدث في البلاد. ولابد من برنامج وطني مناهض لجريمة التغيير الديموغرافي يتخذ من كل وسائل الضغط السلمي داخل وخارج البحرين منهجاً واضح الخطاب والمطالب.

من جانب آخر، لايمكن أن تتداخل الرسائل التي ترسل للنظام من قبل القوى المجتمعية، بحيث من جهة يرسل رفض مشروع الشيخ حمد المعروف الأبعاد ومن جهة أخرى تتم المشاركة في مشاريعه الأخرى الأقل اهمية والتي فبركت للتغطية على هذه الجريمة. فما دام مشروع التغيير الديموغرافي قائم، وكل الدلائل العملية والواقعية تشير لذلك، لابد من اعلان المفاصلة مع كل مشاريع النظام وعدم اعطاءها المباركة. إن المشاركة في برامج السلطة التي تضلل الرأي العام وتموه على جريمة التغيير الديموغرافي من انتخابات صورية- البلديات ومجلس نواب الشورى وغيرهما- ما هي إلا اصدار شهادات زور لحقيقة ما يجري في البحرين. فهل سنواصل الخضوع لعملية التعمية وغسل الأدمغة ونشارك في برامج التضليل، أم نقف صفاً واحداً لرفض الجريمة الشنعاء ومن يقف وراءها؟

[1] التوصية الأولى" :ضرورة التأكد من استيفاء طالبي الجنسية لشروط التجنيس قبل منحهم الجنسية بموجبأوامر حكومية". الرد على التوصية: "ان الحكومة ليست الجهة المختصة بمنحالجنسية البحرينية وان كان طالب التجنيس مستوفيا للشروط والمتطلبات القانونية.فسلطة المنح يختص بها صاحب الجلالة الملك المفدى وحده وفقا للمادة (6) من قانونالجنسية البحرينية لعام 1963م وتعديلاته ."أخبار الخليج 18 مارس 2005م.

2005-12-23

البحرين ترسل ارهابيين لقتل الشيعة في العراق

الكاتب : محمد خليل البحراني

هذا ما حذرنا منه وهذا ما سنحذر منه مستقبلا بخصوص المجنسين وسياسة التجنيس وتعاون النظام مع الارهابيين من خلف الكواليس لتنفيذ مخطط يستهدف امن المنطقة واشاعة الفوضى وتكريس واقع الاستبداد والانظمة الديكتاتورية .. الخبر الذي تناقلته الصحافة العربية وبعض مواقع الانترنيت حول قيام السلطات السورية باعتقال مجنس اردني في بلدة دير الزور السورية مع مجموعة من الارهابيين كانوا ينوون الدخول او التسلل الى العراق لتنفيذ عمليات قتل وارهاب تستهدف الشيعة وقوات متعددة الجنسيات يثير اكثر من تساؤل حول دور المجنسين في البحرين والذين يحظون بامتيازات عالية في المأوي والملبس والمال تفوق تلك التي لدي المواطن البحراني المسكين الذي يأن تحت وطأة الفقر والبطالة وفقدان المسكن .. هؤلاء المجنسون ينحدرون اغلبهم من اصول اردنية او سورية وكلهم من الطائفة السنية السلفية التي تحمل حقدا على البشرية وذات توجهات تكفيرية ‘يشكلون اليوم خلايا نائمة تستيقظ بين الفينة والاخرى وفي ظروف مواتية لتشكل رأس الحربة لتنظيم القاعدة ولجماعة الزرقاوي الارهابية ..

اعتقال جاد تيسير صبحي مجنس اردني من قبل السلطات الامنية السورية في دير الزور وقبام المخابرات الاردنية وبتنسيق مع وزارة الخارجية البحرينية باالتدخل لدي السلطات السورية لاطلاق سراحه خاصة وان الارهابي المذكور قد انتقل من البحرين الى الاردن بجواز بحريني واخر اردني ليستقر في وكر الطلبة الارهابيين هناك ‘ هذا الاعتقال يكشف عن دور خفي تلعبه سياسات الحكومات العربية لتنفيذ اجندة خطيرة تمس ليس فقط حياة المواطن العادي في البحرين او العراق بل لتصل الى شعوب العالم في كل مكان وهذا ما تؤكده الحقائق ومجريات الامور على الارض ‘ فاي ارهابي ينطلق من البحرين او من السعودية لتنفيذ عمليات اجرامية فانه بلاشك شظاياها تصل الى نيويورك او لندن او مدريد وهذا ماحصل باالفعل من خلال استضافة وتجنيس بعض الدول الاروبية لسلفيين اصوليين وعدم تحريها عن خلفيات اللاجئين القادمين من الدول التي تتشكل فيها مدارس لتخريج الارهابيين كالسعودية الوهابية او الاردن ذات الوجهين او البحرين التي تتبع سياسة التجنيس العنصرية الطائفية والتي تمثل في ابعادها الامنية والاستراتيجية كارثة على شعب البحرين وعلى مشاريع الاصلاح والديمقراطية التي يبشر بها المجتمع الدولي شعوب الشرق الاوسط ..

الغريب في الامر ان وزير خارجية البحرين الذي ينتمي الى الاسرة الخليفية الحاكمة يوصي سفارة البحرين في دمشق بمتابعة امر الافراج عن المعتقل الارهابي كون انه اردنيا مجنسا يحمل جوازا بحرينيا وهو الامر ذاته كان ومازال يتكرر في حالات المعتقلين الارهابيين في غوانتناموا .

ولم يألوا جهدا والد هذا الارهابي من فبركة قصة استدراج ابنه من قبل شخص من اصل سوري مسؤول في السكن الجامعي في الاردن الى دمشق وبقدرة قادر نزل الى دير الزور ليتم القبض عليه ونسى تيسير صبحي الذي يشغل موقع استاذ جامعي في البحرين ان اغلب المجنسين السوريين هم من دير الزور وان اغلب الاردنيين من مناطق حدودية لسوريا او العراق فليس غريبا بعد ذلك ان يكون ابنه احد الذين تطوعوا للعمل الارهابي بعد ان تم تجنيده في البحرين .

في الحقيقة ان حكام البحرين يقولون شيئا ويفعلون شيئا اخر فهم في الليل مع الارهاب وفي النهار مع امريكا والديمقراطية! انها لمفارقات عجيبة ان يمارس النظام في البحرين سياسة النفاق في التعامل مع ملف الارهاب الذي يدعي انه يحاربه فيما المؤشرات كلها تؤكد ان النظام باحتضانه للمجنسين واستقدامهم الى البحرين واستقطاع ميزانية ضخمة من اموال البلاد والدولة لاسكانهم وتوزيعها عليهم يوفر ارضية مناسبة لنموا الارهاب العربي القادم من الاردن وسوريا وبعض الدول العربية الاخرى ويترك الباب مفتوحا على مصراعيه لتعشش القوى المضادة للديمقراطية الحقيقية تضمن بقاء الاسرة الحاكمة واستمرارها في اضطهاد الشيعة وان على حساب الامن والاستقرار في المنطقة ..

ان اعتقال هذا الارهابي في سوريا وارتباطه بمجاميع ارهابية زرقاوية سلفية وهو يحمل جوازا بحرينيا من جهة وقيام النظام في البحرين للتوسط من اجل اطلاق سراحه من جهة اخرى يجب ان لا تمر قضيته بتلك السهولة لان مثل تلك العناصر المجرمة التي تعيش في البحرين يعتبرها المواطنون قنابل ملغومة كما عبر عن ذلك احد المواطنين لموقع ملتقى البحرين الالكتروني حيث ان وجودهم يشكلون خطرا كبيرا على الامن والاستقرار ويهددون اي مشروع ديمقراطي يتقدم بها الاحرار في العالم لمنطقتنا ، فهؤلاء يتخذون من البحرين ارضا للتجهيز والاعداد والسلطات تغض النظر عنهم، اليوم يذهبون الى العراق لقتل الشيعة والامريكان ولكل من لا يوافق اهواءهم ومعتقداتهم التكفيرية وغدا يتلقون الاوامر لممارسة دور الارهاب والقتل في مواقع استيطانهم خاصة وانهم قد اتوا بهم كمستوطنين وضمن سياسة استيطانية خطيرة لم تمارسها حتى الصهيونية الدولية ..

فهل يكون اعتقال هذا الارهابي المجنس مدخلا لفتح ملف الارهاب العربي السلفي في البحرين يدفع القوى الدولية للضغط على نظام ال خليفة للتخلي عن سياسة التجنيس والالتزام بقيم الديمقراطية واحترام حقوق الانسان ، خاصة وان النظام في البحرين يحظى لدي المحافل الدولية الحقوقية باسوء حالات انتهاك وخرق لحقوق الانسان ؟

2006-01-28

كأن التجنيس عملية لصق وطن ليس منك

الكاتب: علي الديري

الوطن مادة لاصقة

’ ‘ الإنسان الذي يحترم نفسه ليس له وطن، الوطن مادة لاصقة’’ [1]

تبدو مقولة فوضوية، وصادمة. فوضوية لأنها تبدو غير عابئة بفكرة الوطن كشكل تنظيمي يحقق استقرار الإنسان والدول في علاقتها ببعضها، وكأنها تدمر المؤسسات التي يدير من خلالها الإنسان وجوده. وصادمة لأنها تصدر عن نفس يخالف الأنفاس المجمعة على أن الوطن مفهوم مقدس، لا يليق أن يذكر إلا بعبارات التبجيل والتعظيم والفداء، فكيف يوصف بأنه مادة لاصقة، فالمادة تحيّز وتحدد وتجعل المفهوم قريبا من الحواس، والحواس ضد التقديس، فالأشياء التي نقدسها لا نتحسسها بل ولا نقبل أن نجعلها في صيغة تتعرف عليها حواسنا. وصفة اللصق تمعن في تبخيس المادة، فاللاصق شيء ملحق ودخيل وليس جزءا أصيلاً من المادة ولا من نسيجها، ويمكن استعماله في مواضع متفاوتة القيمة، حتى لو أدى ذلك إلى إحداث إخلال في نسيج المادة الملصق بها. المادة اللاصقة مادة استخدامية محايدة لا تعرف المشاعر ولا الأحاسيس ولا الانحياز، ولا تملك قيمة أخلاقية، فهي برسم أخلاق من يستخدمها .

كم هو صادم أن نتصور الوطن على هذه الصورة المجازية. مادة يلصقها من يشاء في أي موضع كي ينتفع بها أو لنقل كي يتمصلح بها. يبدو هذا الوطن اللاصق، مركب وعرضة للبيع والشراء وسوء الاستخدام. ولا ينتج عن لصقه غير وطنية سهلة القلع وسهلة التغيير. وهي غير جديرة بالاحترام، الإنسان الذي يحترم نفسه ليس له وطن لاصق ولا وطنية لاصقة. يبدو أن لهذه المقولة قدرة على أن ترينا جوهر عملية التجنيس في صورتها غير الأخلاقية أي غير المحترمة. وكأن التجنيس عملية لصق وطن، ليس منك. تستخدم شيئا لا ينتمي إليك استخداما لا يجعلك جديرا بالاحترام. كأنك تنتقي بشكل غير أخلاقي مجموعة عناصر يطلق عليها انتماءات وحقوق وواجبات وهوية ونسيج، وتلصق بطريقة لا أخلاقية أي شيء من هذه المجموعة بك لصقا غير محترم .

الإنسان الذي يحترم نفسه لا يلصق وطنا على هويته، فالهوية ما تهواه لا ما تلصقه. لست أدري لماذا هذه المقولة الصادمة استدعت في ذاكرتي صورة لاصقة لم تفارقني للصديق حافظ الشيخ، حين دخل أحد مراكز الاقتراع على الميثاق في 2001م وهو يحمل على جسده ملصقات لا للتجنيس، في سياق مناهضته للتجنيس الذي دفع وزارة الإعلام حينها إلى مقاضاته برفع دعوى ضده بتهمة المساس بالوحدة الوطنية، وقد أوردت الوزارة حينها بيانا قالت فيه:’’ دأب الكاتب على كتابة مقالات داخل البحرين وخارجها لا تتماشى وروح ميثاق العمل الوطني والدستور.حيث إن هذه المقالات قد تسيء إلى الوحدة الوطنية، فقد باشرت الإدارة آسفة باتخاذ الإجراءات لرفع دعوى قضائية ضد الكاتب المذكور وذلك وفقا للقوانين المرعية في البحرين وبناء على ما تقتضيه مصلحة الوطن وترسيخ دولة النظام والقانون’’[2].

إن ملصقات حافظ كانت ضد تحويل الوطن مادة استعمالية لاصقة، كان حافظ يرى أن الوحدة الوطنية لا تتحقق بالمواد اللاصقة، وكانت الدعوى القضائية ترى في ملصقات حافظ ما يهدد نسيج ملصقات الوحدة الوطنية. حينها لم يكن أحد يتوقع أن يكون لدينا، نصف مليون وطنهم مادة لاصقة .

حين يكف الوطن عن أن يكون جوهرا مكونا لإنسانه، ويتحول إلى مادة لاصقة تخدم أسبابا سياسية لا إنسانية، يكف الإنسان الذي يحترم نفسه وعقله ووجوده ووطنيته، عن أن يكون ابنا لوطن لاصق. المادة اللاصقة لا يعول عليها، في صناعة نسيج وطني، ولا في صناعة إنسان يحترم نفسه، فضلا عن أن يحترم وطنه.

المادة اللاصقة تخشى أن تفتضح فضلتها وإضافاتها الغريبة، فتتصنع ولاءات كاذبة ومزيفة، تمدها بحبل من المصالح

والمنافع لكن لا تمد نسيج المجتمع بحبل متين، وهي بهذا التصنع تخفي حقيقة جوهر مادتها اللاصقة بالمصلحة.لذلك فالمادة اللاصقة تنفصل أمام أي هزة امتحان، وتكشف عن تكوينها الغريب. الآن، من منكم يحترم نفسه؟

[1] لو كان آدم سعيدا، إميل سيوران، ص.48

[2] من موقع الكتروني مغلق لمخالفته الأنظمة والقوانين في مملكة البحرين، حسب وزارة الثقافة والإعلام.

صحيفة الوقت | 03-03-2006

التجنيس وإخوتنا العرب والخليجيون

الكاتب : محمد العثمان

لم نكن في يوم من الأيام، ولن نكون أبداً أبداً، من الداعين إلى نبذ أو نقض أو تقويض عرى العروبة والإسلام» إذ شعب البحرين ارتباطه المصيري عربي وإسلامي جامع مانع، وأهلنا من بلاد اليمن أو الشام أو مصر أو غيرها هم أقرب الناس إلينا بعد ذرارينا وأهلنا الذين يعيشون بيننا على هذه الجزر .

وجه اعتراضنا يكمن في التوسع في تفسير وتأويل «الخدمات الجليلة»، وجعل الاستثناء قاعدة، وأيضاً التجنيس المخالف لمنطق الأشياء» إذ البحرين دولة ذات كثافة سكانية عالية ومحدودة الرقعة الجغرافية، وحكومة تئن تحت وطأة المديونية، وضغوط متزايدة على الخدمات العامة المقدمة للمواطنين.

تأسيساً على ما سبق، فإنه يتحتم على من حازوا الجنسية البحرينية بالطريقة القانونية، الوقوف مع معارضتنا لهذا النوع من التجنيس، فإنهم معنا شركاء، وعلى الأخص أهلنا العرب الأقحاح من بلاد اليمن وغيرها. وفي اتخاذهم لموقف متحد مع بقية السلالات والمذاهب يحفظون موارد البلد من الاستنزاف، ويحققون الالتحام الحقيقي مع بقية السلالات والمذاهب في هذا الوطن من أجل مصلحة البحرين ومستقبلها.

على جانب آخر، فإن ازدواج الجنسية مع أبناء الدول الخليجية يجب أن يتم على أساس المعاملة بالمثل، أي يتم منح المواطن البحريني الجنسية الكويتية أو القطرية السعودية أو أية جنسية خليجية أخرى، ولا تنفرد البحرين بالقرار كالذي يجري اليوم. بل أنني أجزم بأن هذا الأمر (المعاملة بالمثل) لم يتم أبداً، على الأقل في القريب المنظور، فأبناء هذه الدول سيرفضون مساواة مواطنيها مع الآسيويين الذين تقوم حكومة البحرين بتجنيسهم، وإلا فأتوني بقطري أو كويتي أو غيرهما من أبناء مجلس التعاون يقبل بالمواطنة الخليجية في ظل ما يجري في البحرين من تجنيس.

رفضنا للتجنيس ليس ترفعاً أو استعلاءً على جنس أو عنصر معين، بل هو ردة فعل طبيعية لا دخل لها في اتهامات تسييس الملف، وكأن التسييس جريمة وعيب وعار، وبالتالي على المهتمين بالشأن العام والجمعيات السياسية والمنظمات الحقوقية عدم التحدث عن أي ملف يمس الشأن العام وآثاره الخطيرة على مستقبل البلاد لأن ذلك في نظر البعض تسييس، أقول ردة فعل طبيعية في بلد يعاني من البطالة وتبحث الحكومة تصدير عمالته إلى دول شقيقة (منذ أيام تم افتتاح مكتب توظيف للبحرينيين في دولة قطر) ويعاني من كثافة سكانية عالية وآلاف من مواطنيه على قوائم الانتظار من أجل الحصول على سكن ملائم وندرة في الموارد الاقتصادية... إلخ، فمن الطبيعي أن تكون ردة الفعل رفض التجنيس بهذه الصورة.

الوزير الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة، ذكر في المقال المنشور بالأمس حقائق عن التجنيس، ولدي تعليق بسيط على ما ذكره معاليه وذكّر به «ونذكر أنه لا يعني استيفاء الطلب للشروط والمتطلبات القانونية حصوله على الجنسية البحرينية بقوة القانون وإنما يترك تقدير مسألة المنح أو عدمه لسلطة المنح». جميع البحرينيين يعلمون تضحيات أهلنا العمانيين في البحرين، وبذلهم الجهد والعرق من أجل تأسيس الدولة وبعد الاستقلال، إلا أن طلباتهم مازالت قابعة في أدراج إدارة الهجرة والجوازات، منهم من مضى على إقامته في البحرين أكثر من نصف قرن، لماذا لا يتم منحهم الجنسية، وهم الأقرب لطبائع البحرينيين وسلوكهم الاجتماعي وعاداتهم وتقاليدهم هي الأقرب من الآسيويين وغيرهم، والشروط القانونية منطبقة عليهم، هل سلطة المنح ترفض تجنيس أهلنا العمانيين وتوافق على تجنيس الآسيويين و«البناجيب»؟،

الوسط | 9-4-2006

من تداعيات التجنيس السياسي

مأساة مواطن متقاعد بسبب مشاكل المجنسين وأبناءهم..

الكاتب : مواطن بحريني

من الجاني ومن المجني عليه؟
مشاجرة بين أحداث توقع مصيبة على رأس متقاعد
أتقدم بخطابي هذا، بعدما يئست من الظلم الذي لحق بي حديثاً .
فإنه وبسبب مشاجرة وقعت بين ابني الذي كان يبلغ من العمر حينها الخامسة عشرة أي (حدث) كما يسمى في عرف المحاكم أي لم يبلغ سن الرشد وبين بعض الأولاد، إذ كان ابني ذاهباً إلى المسجد لأداء الصلاة، فتعرض له أربعة من الصبية بمثل عمره فقام بالدفاع عن نفسه، وذلك بدفعهم عنه.

وبعد ذلك تقدم والد أحد هؤلاء الأولاد وهو من مواطني إحدى الدول العربية، بشكوى ضد ابني مدعياً أن ابني تسبب بكسر عظمة الزند اليسرى لابنه وتم عرضه على الطبيب الشرعي الذي حدد نسبة العجز لديه وهي 10 في المئة وتعتبر بذلك عاهة مستديمة وعجزاً جزئياً دائماً كما ورد في التقرير، وقد حكم القاضي على ابني بالحبس لمدة سنة مع وقف التنفيذ ثم حول القاضي القضية إلى المحكمة الكبرى المدنية وأخذ يطالب بتعويض بمبلغ وقدره 6000 دينار بحريني متضمناً تعويض الابن بمبلغ (2500) دينار و(1500) دينار للضرر النفسي الذي لحق بولده و(1000) دينار للصدمة النفسية التي أصابت والدته و(1000) دينار لإخوته. الأمر الذي يدعو إلى الدهشة والتساؤل: أيعقل هذا الكلام؟، أهذه قضية اعتداء أم قضية إرث يوزع بالتساوي؟ فبحسب ادعائهم أن الابن أصيب بكسر في زنده الأيسر فكيف يعين في قوة دفاع البحرين عسكرياً، فمن المستحيل أن تقبل وزارة الدفاع بشخص وهو صاحب عاهة مستديمة بحسب ما يدعون إذ بهذه الحال الذي وصف به لن يستطيع تأدية واجبه بشكل صحيح، وإن كان يتحدث عن الضرر الذي أصاب عائلته، فماذا أقول عن الضرر الذي أصاب عائلتي جراء اتهام ابني بهذه القضية وبهذا الأسلوب؟ فقد نتج عن ذلك تخلف ابني عن الدراسة ولم يستطع مواصلتها وأصيب بمرض نفسي دعانا إلى أخذه إلى مستشفى الأمراض النفسية والعصبية ولم يتمكن من الحصول على عمل بسبب اتهامه في هذه القضية. فمن الأحق بهذا التعويض؟ وأنا والده وضعي الصحي لا يساعدني على العمل إذ إني اعاني من القلب والضغط وضعف الجانب الأيسر وابني خسر دراسته ومستقبله معاً وأصبح بحالة نفسية سيئة، فمن يعوض ابني عن مستقبله الضائع؟ أما المدعي فهو يمارس حياته اليومية بشكل طبيعي ويعمل في جهة حكومية بوزارة الدفاع، فلا شيء يعوق مستقبله.

وعندما طلبنا من محكمة الاستئناف إعادة فحص الشاب لدى لجنة الأطباء بوزارة الصحة لم يأخذوا بطلبنا، بل رفضوا إعادة الفحص. فلماذا هذا الظلم؟ لماذا لا يفحص الولد مرة أخرى بعد هذه السنين حتى لا يظلم ابني؟ والأدهى والأمر في هذا الموضوع هو أنني أتعرض حالياً لضغوط من قبل الشرطة إذ أتت حديثاً إلى منزلي للحجز على جميع ممتلكاتي لكوني عاجزاً عن دفع التعويض المطلوب، وأنا متضرر جداً وحائر أمام هذه القضية، ولا أملك حتى ربع المبلغ المطلوب لكي أسدده وعندما اعترضت على المبلغ خفض إلى 3900 دينار، فإذا كنت عاطلاً عن العمل ولي تسعة من الأبناء والبنات، فكيف أستطيع تسديد هذا المبلغ؟ فنحن بالكاد نحصل على قوت يومنا، ولا يعلم بحالنا إلا الله سبحانه وتعالى.

وحديثاً بتاريخ 2 أبريل/ نيسان الجاري صدر أمر بتوقيفي حتى 9 من الشهر نفسه واطلق سراحي بعد ما اهنت في المحكمة ذهاباً من المركز الشرطة وإلى المحكمة يومياً وأخيراً اصدرت مذكرة لابني للقبض عليه أو القطع من راتب التقاعد وهو 60 ديناراً وهو مصرف لتسعة اولاد ماذا نعمل؟ هل نهاجر إلى الخارج لعدم وجود العدل والأمان؟ فنحن ولدنا أحراراً وليس للسجون لقضية مشاجرة بسيطة حدثت لطفل عمره 15 عاماً وليس لجريمة قتل أو سرقة إذ قال سبحانه وتعالى «وإذا حكمتم بين الناس فاحكموا بالعدل» (النساء: 58). فأين العدل والإنصاف؟ وأين مراعاة حقوق المواطن وأين الديمقراطية؟ فهل الديمقراطية من شأنها الجور على المواطن الحق الذي ينتمي إلى تراب هذا الوطن أباً عن جد؟ وهل يقبل ذوو الشأن

لابن هذا البلد أن يلقى في الشارع هو وأبناؤه بسبب حكم جائر لا أعلم كيف تم صوغه؟

أرجو من الله عزوجل ثم من أصحاب الشأن تحقيق رغبتي والوقوف بجانبي من خلال المطالبة بإعادة فحص الشاب لدى اللجان الطبية للتأكد من صحة الأقوال، وانني واثق بأنه ليس لديه عجز وإلا فلن يقبل كعسكري في قوة الدفاع لأنه مر بفحص طبي ولياقي لكامل الجسم قبل القبول، بحسب ما هو متعارف عليه في مثل هذه الأمور والكشف على ملف الفحص الطبي عند توظيفه.

ولي وطيد الأمل في أن يلقى خطابي هذا استجابة من المعنيين، من واقع قناعتي بعدم تقبلكم لظلم مهما كان حجمه أن يقع على مواطن لا ناقة له ولا بعير في إلحاق الأذى بأي إنسان، وما حدث ليس أكثر من مشادة بسيطة بين أحداث لم يبلغوا سن الرشد، والذي حدث لا يرقى إلى درجة إهانتي وتحميلي كل الأضرار النفسية والمادية التي لحقت بي وبأسرتي والتي لا يعلم مداها إلا الله.

(الاسم والعنوان لدى المحرر)
صحيفة الوسط | 15-04-2006

جريمة التجنيس

الكاتب : محمد العثمان

الجنسية البحرينية لمن يستحقها وفقاً للقانون، لا أحد ينازع في ذلك، سواء أكان الحاصل على الجنسية البحرينية عربياً أم أجنبياً، أم خليجياً أم شامياً أم يمنياً أم آسيوياً .. .إلخ، فالقانون ينظم حق الحصول على الجنسية البحرينية.

التجنيس غير القانوني أمر مرفوض ومقطوع برفضه حتى من قبل أي طفل بحريني في «داعوس» فريجنا المحرقي، فأخطار التجنيس وانعكاساتها لن تستنزف موارد الدولة فقط، بل تتعداها إلى الوضع الاجتماعي ومن ثم السياسي. ويبدو أن القوم عقدوا العزم على تغيير وجه البحرين، واستبدال شعبها بتنوعات لا طاقة لموارد البلد الاقتصادية على تحملها، ولن تصمد عاداتنا وتقاليدنا الاجتماعية قبال هذه الأفواج من البشر،

لا توجد حكومة في العالم كله يدعي المسئولون فيها شح الموارد في حين تقوم هذه الحكومة بتجنيس هذا الكم الهائل من البشر... إنه ادعاء يشبه الجنون.

أخطار التجنيس كثـــــيرة، ولعل أخطـــــرها هو تزوير إرادة الأمة، عن طريق تزوير المفرزات الحقيقية للشعب، من خلال أصوات من يتم تجنيسهم وإسكانهم في «دوائر الحاجة»،

طبعاً، فإن «دوائر الحاجة» ليست «بني جمرة» أو «الدراز»، أو أية دائرة شيعية مقفلة. وإنما «دوائر الحاجة» هي دوائر سنية مغلقة، وعلى ذلك فإن من سيتضرر، أكتبها بالبنط العريض هم أبناء الوطن من سكنة المناطق السنية أو المشتركة.

إذ ستجد الحكومة حرجاً، أو ستواجه فضيحة، في وضع أسماء المجنسين في كشوف جداول الناخبين في الدوائر المغلقة شيعياً، القرى تحديداً، فالمناطق مغلقة، والأسماء معروفة. أما المناطق السنية فهي مناطق مفتوحة في غالبيتها، وبالتالي فإن الجهاز المركزي للإحصاء لن يجد صعوبة في إسكان هؤلاء في مناطق البحرين السنية، كما حدث في انتخابات 2002 حينما تم إسكان (500) فرد في عمارة واحدة، كما أن التصويت الإلكتروني سيكون بمثابة العامل المساعد على تنفيذ هذه الجريمة.

هذه حقيقة، لا مداراة فيها لخاطر أحد، فاليوم الجمعيات السياسية الإسلامية (السنية) التي خرست ألسنتها عن جريمة التجنيس ستحصد غداً مرارة في حلوقها حينما تقوم الحكومة بتجاهلها والدفع بالمرشحين المحسوبين قلباً وقالباً على الحكومة، نواب الريموت كونترول.

تعتقد _ وهي على خطأ _ الجمعيات الإسلامية السنية أن انحياز الحكم لصالحها هو انحياز أبدي لا تتخلله مصالح سياسية، وتخطئ إن هي قررت غرس الرؤوس في الرمال قبال جريمة «التجنيس» الحاصلة اليوم. فجريمة التجنيس المتضرر الأساسي من ورائها هم أبناء السنة في البلاد، سواء من الناحية الاجتماعية أم الاقتصادية أم السياسية المتضرر الأساسي هم أبناء أهل السنة ومناطقهم وعاداتهم وتقاليدهم والوظائف المحصورة والمقصورة عليهم من دون غيرهم، والتمثيل السياسي في المستقبل.

جريمة التجنيس، يجب التعامل معها بجدية أكثر، من خلال رفضها وتوقيع العرائض وشن الحملات المناهضة لهذا التلاعب والتزوير في إرادة الناخبين الساكنين في المناطق السنية، والتأثير على خياراتهم السياسية الحرة. ارفعوا الصوت، وقعوا العرائض، نظموا الاعتصامات وسيروا المظاهرات ضد تلك الممارسات التي تستهدف كيانكم وهويتكم ومواردكم ومستقبل عيالكم. انهضوا من سباتكم فالمصالح السياسية لا تدوم، فمن يسكت اليوم يسدد الفاتورة غداً أضعافاً مضاعفة، وغداً أيضاً، تدور عليكم الدوائر فلا حول لكم ولا قوة.

2006-05-09

استيطان بلد العجائب

الكاتب : معاذ المشاري

أتوا من دول عربية واسلامية بطلب من السلطة في البحرين ، لا يحملون مؤهلات علمية ، ولا يمتلكون رؤوس أموال لاستثمارها محلياً ، لهم عاداتهم وتقاليدهم الخاصة ، يعمل أغلبهم في القطاع العسكري ، ولائهم لنهاية كل شهر ميلادي عند استلام الرواتب ، فهم يتكاثرون في المناطق السنية بشكل مرعب لأهداف استيطانية بحتة ، وما زال المجال مفتوحاً لتجنس المزيد من هؤلاء ، فالدولة بحاجة الى خبرات خاصة! لا يمتلكها المواطن البحريني ، والى ولاء نادر لا يضمه صدر المواطن البحراني.

سؤال يحير التفكير في الجواب ، إن كانت الدولة غير قادرة على تلبية جميع الخدمات الصحية والإسكانية والتعليمية للمواطنين ، ولمّا كانت البنية التحتية تعاني من الضعف والتأخر التنموي ، فما عسى السلطة أن تجيب وتبرر تجنس أكثر من خمسين ألف انسان غير مؤهلين علمياً والزج بهم في جزيرة صغيرة تعاني من الاختناق ، وتحاول التأقلم مع قلة الدخل القومي ومحدودية الطاقة ومساؤي الاختناق السكاني والمروري ، وغدا ستصل الأزمة الى المياه بمجرد زيادة الطلب على العرض من مياه جوفية ومحلاه ، أهذه غلطة أم جريمة؟ صدفة أم تخطيط مسبق؟ قناعة أم تحدٍ لمشاعر الشعب ، وهو ينظر الى جيرانه في دول مجلس التعاون ومدى اهتمام تلك الأنظمة بالمواطن الإنسان ، وحقه المطلق في الحياة الآمنة والعيش الكريم ، دون منازعة من غرباء لا يحترمون تراب الأرض التي يعيشون عليها ، ولا يتورعون عن استنزاف موارد الدولة لضمان الراحة والتقاعد الجماعي في بلادهم الأصلية بعد مص دماء الدولة وتكسير عظامها.

ماذا يعني تفوق السنة على الشيعة في البرلمان ، وماذا يعني لو اكتسح الشيعة أغلب المقاعد بعد تعديل الدوائر ، أهي حسابات سياسية صحيحة أن ندمر الدولة باستراتيجية العبث ، من أجل التأثير على الطبيعة السكانية والتوازن المذهبي ، أو تحفيز غلبة الحكومة وأعضائها من خلال مجلس تشريعي معاق ، أهذا ما تسعى اليه السلطة ، فالغريب يجنس ويوظف ويوفر له السكن المناسب ، ويتمتع بميزات يحلم بها المواطن البحريني ، وبعد ذلك لا ضير من أن يتزوج مثنى وثلاث ورباع ليجر ورائه جيشاً من الأطفال تتكفل بهم الدولة وهي صاغرة ، وتوفر لهم ما وفرته لآبائهم قبل ذلك ، فهذا هو البلد وهذا سلك البلد ، وعليك كمواطن أن تقبل بالأمر الواقع ، والا اتهمت بالسعي الى الشقاق والبلبلة بين الناس ، وكأنه أصبح من المسلمات اعتبار المجنسين جزء لا يتجزأ من شعب البحرين.

أمن العدل أن ينتظر المواطن عمراً قد يصل الى عشرين عاماً للحصول على وحدة سكنية ، بينما يستلم الوافد سكناً مريحاً بمجرد وصوله الى البحرين ، وذلك ما أكدته بعض المصادر في خبر نشر في احدى الصحف المحلية تحت عنوان "100أسرة بحرينية مهددة بالطرد من منازلها" ، وهم من أصول عربية منحوا منازل في اسكان قوة الدفاع منذ عشرين عاماً ، ويطالبون بالبقاء في منازلهم حتى توفر لهم وزارة الإسكان بيت العمر ، ليضيفوا الى الطلبات الإسكانية أرقاماً جديدة ، والى واجبات الدولة فرائض باطلة ، فان منحهم الوزير المختص وحدات سكنية ضج الناس لكونهم مجنسين ، وان حرمهم من ذلك غضبت الحكومة لكونهم حاملي الجواز الأحمر.. مصيبة عظمى لن تجد لها حل إلا بقرار سياسي جريء يحتوي الأزمة ويحفظ للتركيبة السكانية هويتها السابقة ، ويعيد الحقوق المنهوبة لأصحاب الأرض في البحرين سنة وشيعة.

صحة واسكان وتعليم وانفجار سكاني مفاجئ ، ففي كل ملف يتذكر الناس بلاء التجنيس ، وفي كل انقطاع للماء والكهرباء وفي كل اختناق مروري يساهم التجنيس بجزء في تعقيد المشكلة ، فقط لأن السلطة تثق بهم وتقدمهم على المواطن في شتى المجالات ، حتى اذا جاء ظرف تحتاج فيه الدولة الى تعاضد الشعب ، لن تجد من هؤلاء إلا فرار الغزلان عند اقتراب ذئب جائع ، ولكننا لا نتعلم من تجارب مرت بها دول مجاورة ، تعرض فيها أمن الدولة للخطر ، وتعاونوا مع الطامع دون وازع أو ضمير حي ، أو حتى ذكرى طيبة لتلك الأرض التي غطتهم بجناحيها وحمتهم من لهيب القيظ وشدة البرد .

على المتضررين من عملية التجنيس ومن ضمنهم العاطلين شكر الدولة على مشروع التوظيف الوطني ، اذ يوفر لهم أعمال برواتب مذلة كمراسلين ومنظفين وعمالاً وغيرها من الحرف ، وبشروط تعاقدية تهين كرامة العامل وتهدر حقوقه ، خلافا لقانون العمل الصوري ، وتحدياً لاتفاقيات منظمة العمل الدولية ، في المقابل من واجب العاطلين أن يسبحوا بحمد تلك السياسات التي قدّمت الأميين من تلك البقاع المتخلفة ، لحماية دولة رائدة في مجال التنمية البشرية!!

2006-06-11

سياسة ملك الرعناء

التجنيس يهدد مصالح الجميع

الكاتب : محمد خليل البحراني

هل هي الصدف التي تكشف بين فترة واخرى بوجود عملية واسعة للتجنيس السياسي في البحرين ام انها حقيقة ظاهرة وواقعة يمكن لاي مواطن ان يلاحظ دون بذل اي جهد او فضول ؟

ولماذا حكومة البحرين مستمرة في سياستها الطائفية في تجنيس الاجانب ومن توجه مذهبي واحد دون وضع اي اعتبار لكرامة شعبه وارادته ودون التأمل ولو قليلا بمضاعفات تلك السياسة الرعناء الخطيرة على كل الاصعدة وخاصة الاقتصادية والسياسية والامنية وغيرها ؟

لماذا هذه المرة اقدمت في خطوة مدورسة ومبرمجة لتجنيس الاسيويين بعد ان اغرق البلاد النظام الحاكم باالمجنسين العرب من الاردن وسوريا واليمن والسعودية ؟

الواضح ان النظام وعلى رأسه الملك قد واجه انتقادا شديدا من قبل الولايات المتحدة بسبب سياسة تجنيس العرب وخاصة الاردنيين والسوريين وحتى السعوديين والتي كانت تسبب قلقا للامريكيين خشية استغلال الامر لتنفيذ الاعمال الارهابية في مناطق مختلفة من العالم وقد تبين ان هناك عدد كبير من الذين تم تجنيسهم من بعض البلاد العربية كانوا اعضاء في تنظيم القاعدة وقد شكلوا خلايا نائمة في البحرين مازال الكثيرين منهم يتحركون بحرية وتحت غطاء الجنسية البحرينية وتدور الشكوك حول عدد من الجمعيات الدينية السلفية في البحرين بانها تجندهم لمشاريع طائفية واخرى ارهابية رغم ان المجنسيين العرب يتحركون في البحرين كالاشباح لن يستطيع المواطن البحراني ان يشاهدهم الا في مناسبات وفي مناطق معينة تحولت الى شبه مستوطنات مع ذلك فان وجودهم وانتشارهم في البحرين سبب كثيرا من القلق للامريكيين وبالطبع هذا لا يعني ان المواطن البحراني مرتاح من وجودهم بل هو الاكثر تضررا والاكثر تعرضا للخطر من تلك السياسة.

واليوم يقدم النظام بخطوة اكثر خطورة وهي باالطبع قد لا تثير الحساسية لدي الدوائر الامريكية خاصة وان الذين يتم تجنيسهم في الوقت الراهن هم من الاسيويين وخاصة من الهنود وهو امر له ابعاد عديدة واكثر من معنى يراد منها اقناع القول اولا للامريكيين ان "الهنود" والاسيويين لا يشكلون ان تهديدا لامن المنطقة ولا يمكن ان ينضموا الى تنظيم القاعدة او يكونوا خلايا نائمة في البحرين كما ان الملك الذي يقف بشخصه خلف هذا المشروع وهذه الخطوة مازال مقتنعا ان سياسة التجنيس هي التي سوف تجعله في مأمن من اي تقلبات سياسية او هزات على غرار الهزة العراقية في المنطقة باالطبع ان الملك لا يملك دليلا على ان ما يقدم عليه حقا سوف يوفر له الامان والاستقرار والبقاء.

فاذا كان الملك يعول على ان تجنيس الهنود والاسيويين سوف يمكنه من المضي في مشروعه دون اعتراض او انتقاد من قبل المسؤولين الامريكيين فان قراءته للقضية ليس فقط خاطئة بل سوف تجلب له الوبال خاصة وان الامر يتعلق اساسا بالاستقرار والامن في البحرين والمنطقة وان سياسة التجنيس لن تجلب ذلك الاستقرار ولا ذلك الامن بل تضع البحرين على حافة الانفجار والغضب الشعبي وهو ما لايريده الامريكيون ولا غيرهم.

فالتجنيس السياسي والطائفي والمبني على خلفيات قوامها تغيير ديمغرافية البلاد بكل اشكاله مخالف ليس للقانون الداخلي البحريني بل خرق للقوانين الدولية وانتهاك لحقوق الانسان يعتبر جريمة كبرى بحق المجتمع والبشرية وتحدي واضح للارادة الشعبية والدولية الرافضة لمثل هذه السياسة الخرقاء التي مهما تمادى النظام الخليفي فيها فانها سوف تولد شرارة عدم الاستقرار في البحرين وتهدد مصالح حتى حلفاء النظام لخطر وتقضي على مشاريعهم فيما يتعلق بالشرق الاوسط

والديمقراطية.

اذن ليس بمستغرب ان يرصد المواطنون عملية التجنيس السياسية والطائفية ويتحدث عنها اعضاء البرلمان بوضوح وصراحة كما ليس الامر جديدا باالنسبة للكثيرين وحتى للمراقبين السياسيين العرب والاجانب فقد كشف الناطق باسم كتلة الديمقراطيين في البرلمان عبدالنبي سلمان عن معلومات حول حركة التجنيس الواسعة في دائرة الهجرة والجوازات تم رصدها من قبله شخصيا عدى ما تم توثيقه من خلال بيانات شهود عيان حيث افاد النائب سلمان للصحافة المحلية بانه "رصد حركة تجنيس واسعة تقوم بها الجهات الرسمية وانه شاهد يوم امس حركة تجنيس واسعة تقوم بها ادراة الهجرة والجوازات في وزارة الداخلية لعوائل باكملها او افراد ينحدرون من اصول اسيوية.."

هذا الامر بلاشك يقلق المواطنين كما ان كلام النائب في البرلمان يحظى بالمصداقية وسوف يؤخذ بعين الاعتبار لدي الجهات الحقوقية ولا بد من تدخل دولي يقوم به المجتمع الدولي ضد النظام لوقف ما يعتبر في نظر الجميع الانتهاك الخطير لحقوق الانسان وتعدي واضح على ارادة شعب مغلوب على امره ، فليس بشعب تيمور الشرقية ولا بشعوب اخرى في العالم والتي تعرضت في وقت سابق لمثل تلك الانتهاك التي استدعت التدخل من قبل المحافل العالمية وتدويل قضاياها باكثر انسانية من شعب البحرين فكل الناس سواسية في الحقوق وهو ما يتطلب بتدخل عاجل للمعنيين في الامم المتحدة ولدول الكبرى المهتمة بحقوق الانسان ومشروع الاستقرار والديمقراطية ذلك المشروع الذي تهدده في البحرين والخليج سياسة ملك البحرين وحكامها كما انها ومن حيث يشعر النظام او لا يشعر بانه يلحق اكبر الضرر بمصالح الدول الغربية والولايات المتحدة التي تسعى لدمقرطة المنطقة وازالة بؤر التوتر منها.

2006-08-23

البحرين* و التجنيس... شعب جديد لشرق أوسط جديد!... ألن تصرخوا كفى؟!

الكاتب : مدونة مارون الراس

يعرف أبو حسن بحر رأس الرمان الذي حاصرته العمارات والبنايات العملاقة جيدا، رغم بُعد البحر عن منزله إلا أنه لا زال يتذكر روائح صدأ أقفاص الصيد الحديدية، والبوانيش والسمك بكل أنواعه، الشعري، الصافي، والهامور وكل الأصناف الأخرى، إنه يحتفظ حتى الآن برائحة رمل البحر وأمواجه المالحة.

أبو حسن لا يسمع الأخبار المحلية فـ"كلها كذب" حسبتما علمته تجارب عمره المديد(...) يخرج نحو البحر يلتقي بصيادين يتأففون "علام؟" يسألهم أبو حسن، فيأتيه الجواب"عمالنا الأجانب الذين جلبناهم منذ أشهر أصبحوا بحرينيين.!"

يتعجب أبو حسن، فراجوا وكومار وشهباز، لا يعرفون العربية، ولا يحفظون رائحة البحر مثله، ولا يعرفون طرقات رأس الرمان والمنامة، يطرق غاضبا..، ويتجه إلى المبنى القريب من القرية، مبنى إدارة الجوازات والإقامة، حسبما أسمتها الدولة حديثا، ليرى عشرات الهنود واليمنيين ينتظرون أدوارهم ليتسلموا الجواز البحريني، ليغدوا بعدها " مواطنين" لهم كل الحقوق التي لأبي حسن.!

سأل ابو حسن أحد الشباب الذين أتوا لمشاهدة "الكارثة"، ماذا سيفعل العلماء الآن؟، ويردف "أليسوا هم من يحددون الحركة شرعيا حسبما يقولون؟"، يصمت الشاب مطرقا برأسه، يفهم أبو حسن الجواب " لم يتكلم أحد"، فيعود أدراجه إلى المنزل ليأخذ صور هؤلاء "القادة" الذين ينتظر الناس كلمة منهم، ليرميها في الشارع.!

أبو حسن يعرف أن مصيره بات مربوطا، بما يقوله هؤلاء، لكن أينهم؟، لقد مرت خمسة أيام، دون ان ينبس أحدهم ببيان، فقط تلك "الجمعية" التي يتقاتل "أقطابها" على الفوز بالجلوس فوق مقاعد المجلس النيابي، الذي حاول نجله حسن، أن يتظاهر بقرب مبناه العام الماضي احتاجا على بطالته، فكان نصيب جلده" سلخ" اقشعرت له الملائكة، ولم يقشعر له "بشر"، فقط تلك "الجمعية" اصدرت بيانا " ليس بمستوى الحدث بتاتا" كما يرى ابو حسن.

ينظر ابو حسن إلى قبة المأتم الذي يدخله فتية صغار لتعلم الصلاة، ويتذكر الأحاديث التي سمعها فيه من الخطباء لأكثر من خمسين عاما، عن ثورة الإمام الحسين (ع)، تأوّه أبو حسن فعمره يكاد ينتهي ولما يأتي "زمن الثورة" بعد.!

أصبحت غالبية سكان رأس الرمان، من الهنود والآسيويين، وكذا فريق المخارقة، وأيضا قرية النعيم، والآن أصبح غالبيتهم من البحرينيين "الجدد"، يرتعب ابو حسن حينما يتخيل أن أحدهم سيفوزيوماً ما بمقعد المنطقة في المجلس البلدي، ليقترح بعدها تغيير إسم القرية من رأس الرمان إلى " بنجلور" أو "دلهي"! تيمنا بإسم بلاد أجداده هناك..

من يدري، لعل ابو حسن بحاجة إلى العيش قليلا لينقل إلى حفيده "صادق" كل التاريخ والحكايا عن آمال الشباب والصبايا هنا، ويرشده إلى روائح المشموم والياسمين والبحر والسمك، ويعرّفه إلى ملوحة الأمواج قبل أن ينتهي كل شيء.. نعم كل شيء .

أبو حسن لن يغادر رأس الرمان، ولن يسكت بل سيحرض ضد "الساكتين" الذين يعتبرون "المشاركة" ستأتي بالبركة كما يأتي بها "حلال المشاكل" الذي لا زال أبو حسن يقرأه كل ليلة جمعة بحسن طوية استجلابا للبركة، وتعميقا لـــ"الولاء."

أبو حسن لن يدير بالاً لـــ"هؤلاء"، هو يعرف أن الله سيستبدلهم بـــ" قوم آخرين" لن يكونوا أمثالهم،(...) ياللسخف أتتم

إبادتنا كـــ"طائفة" على رؤوس الأشهاد ونحن ساكتون؟، أتُخلخل التركيبة السكانية جهراً، لله درك ياأبا حسن، الذي قرأ أن رئيس دائرة الشئون القانونية بـــ"الداخلية" يقول بعنجهية الصهاينة والأميركيين " الجنسية لمن يستحقها"، أعشرة آلاف هندي ويمني يستحقونها أيها الكلب ؟!،يتسائل ابو حسن، ليضيف" أهذه هي ترضية للهند التي مات عشرات من مواطنيها العمال اختناقا في الجفير، ليجيء بعدها وزير منهم، ويطالب صراحة بتجنيسهم، ليسافر بعدها الملك إلى الهند (في زيارة خاصة)...، ايها الغافلون.!"

يدخل أبو حسن جامع رأس الرمان، يغرق في صلاته يدعوا ويدعوا، ينتهي فيخرج، ينظر إلى الفتية الصغار خارجين من المأتم بعد أن تعلموا أداء صلاتي المغرب والعشاء، تهدأ نفسه قليلا، هو يعرف أن جلده مغروس في هذه الأرض، يعرف كل الزوايا والأسماء،يعرف كل العصافير والحمام، يعرف كل "الدخلاء"، وأيضا يعرف كل "الصامتين"، يشيح ببصره بعيداً.. بعيداً نحو البحر يتذكر رائحة أمواجه، يدلف إلى منزله، بينما لا تزال صور "القادة" مرمية على الأرض، يقسم أبو حسن أنه لن يدخلها إلى المنزل "إن سكتوا، ولم ينتفضوا.!"

مارون الراس

(*) دولة البحرين الواقعة وسط الخليج العربي، تتعمق فيها مشكلة إسمها التجنيس، فمعظم سكان هذه الدولة هم من العرب الشيعة، ولذا تعتمد حكومة البحرين خطة لتجنيس الآلاف منذ عدة سنوات لأجل تغيير التركيبة السكانية للدولة، وقد ازدادت هذه الوتيرة الآن بعد أن اقتربت الانتخابات النيابية التي سيشارك فيها الشيعة لأول مرة.

مدونة مارون الراس الالكترونية
2006-08-24

عواقب التجنيس (1)

الكاتب : محمد العثمان

لست مبالغاً في وصف التجنيس بعملية تدمير، نعم بنفس المعنى والمبنى، فتجنيس أفواج كبيرة من البشر في بلد يواجه مشكلات في مجالات كثيرة وعلى أصعدة متعددة. .. لا يقل عن عملية تدمير شامل للدولة» تدمير اقتصادي واجتماعي وسياسي.
تدمير على الناحية الاقتصادية، إذ يئن الناس من ضائقة ذات اليد، والأرزاق المبتورة والمقتطع منها لرسوم وجبايات تفرضها الدولة على المواطنين، متمثلة في فواتير الخدمات من كهرباء وماء ومرور وإسكان وبلدية... كما يعاني المواطن البحريني من وطأة متعاظمة للديون جراء مراكمة الأعباء المالية على «ظهره ...«

ما يوجع الفقراء ويقض مضاجعهم. ومع ذلك لم تكتف الحكومة بهذا الأمر» بل بلغ بها نقل أفواج مجلوبة من الخارج إلى البلد الذي يعاني، بحسب تصريحات الحكومة، من شح الموارد الاقتصادية وندرتها، وتحولت بلادنا مرتعاً لكل من «هب ودب» للعيش فيها، وذلك بدلاً من ان تتخذ الحكومة ما يُعرف بسياسة الدولة الطاردة للجنسية، أي سياسة صارمة في منح الجنسية .
السؤال المنطقي الذي يسبق عملية التجنيس: هل البحرين بحاجة إلى التجنيس؟ هل تمكنت الحكومة من وضع الحلول المناسبة لجميع مشكلات المواطنين؟ وإلا فلماذا تفيض وتنضح خيرات «عذاري «للبعيد وعلى العالم كله، وتنسى شعبها؟، أم أن حكومتنا هي حكومة خيرية، أي تقدم مساهمات إنسانية نبيلة خدمة للبشرية جمعاء، وذلك من خلال عمليات تجنيس الأفواج المجلوبة من الخارج؟،

تشير أرقام موازنة الدولة لعامي 2007 * 2008 * كما يقول الدكتور المحترف اقتصادياً عبدالعزيز أبل * إلى اعتماد الحكومة على «الاقتراض لتمويل العجز، وهو أسلوب غير مجد اقتصادياً لأنه يراكم الكثير من الالتزامات على الدين العام ما سيرهق كاهل الأجيال القادمة إذاً، كيف تستمر الدولة بالتجنيس في وضع اقتصادي مزر في الحاضر، ومستقبل مالي قاتم .

البحرين من الدول الأكثر كثافة سكانية في العالم، والأراضي الخاصة تتجاوز التسعين بالمئة من مجمل الأراضي في البحرين .

وتعاني البحرين من مشكلة إسكانية بلغت مبلغاً خطيراً» إذ يبلغ عدد طلبات المنتظرين على قائمة الإسكان خمسة وأربعون ألف طلب إسكاني، أي خمسة وأربعون ألف أسرة على قائمة الانتظار. والأسرة البحرينية يبلغ معدل الأفراد فيها من 5 * 6 أفراد، أي مائتين وخمسين ألف مواطن بحريني ينتظرون من الدولة أن توفر لهم سكناً ملائماً، أي أكثر من نصف شعب البحرين،
وهنا السؤال: هل الحكومة البحرينية، على استعداد لمعالجة مشكلات الأفواج المجلوبة من الخارج والتي يتم تجنيسها، وهي لم تستطع حلحلة مشكلات مواطنيها؟ أم أن حكومة البحرين سوف تُسكن من تجلبهم في «جدر هريس»، وتنام على طرف نعسان و«دار ما داره بحر»؟،

2006- 8 – 28

التجنيس هو الحل

الكاتب : قاسم حسين

إذاً .

..هذا هو ما تحتاج إليه البحرين لحل مختلف مشكلاتها العالقة منذ عقود: موجة جديدة من تجنيس الأجانب، الموجة الجديدة من التجنيس السياسي العشوائي، هي الحل لمختلف مشكلاتنا العالقة وأمراضنا المتراكمة منذ عقود، إسكان وصحة وتعليم وبطالة... في أفقر بلد نفطي خليجي،

الموجة الجديدة من التجنيس هي التي ستحل مشكلة البطالة التي ربما تصل معدلاتها بعد 7 أعوام إلى 100 ألف، سينجح السوق المحلي في استيعاب 30 ألفا منهم فقط، بينما سينضم 70 ألفا إلى جيش العاطلين الحالي، حسب توقعات «ماكينزي .«

وطبعا «ماكينزي» لم تضع في حساباتها مثل هذه الموجات من التجنيس، وإلا كنا أمام أرقام مرعبة عن جيوش العاطلين (ربما 150 أو 200 ألف، يعني ثلث سكان البحرين سيكونون عاطلين... يا سلام، .(

الموجة الجديدة من التجنيس هي الحل لمشكلات الإسكان التي بلغت عدد الطلبات المتراكمة إلى 47 ألف طلب معلق، بعضها يعود إلى أكثر من عشر سنوات أو خمسة عشر عاماً .

وإضافة الجيش العرمرم من المجنسين الجدد (والله أعلم بعدد جحافله) إلى قائمة «المواطنين» بجرة قلم، وبالتالي اكتسابهم حقوقا دستورية وشرعية في الحصول على مسكن أسوة بالمواطنين «القدامى»، كل ذلك سيحسن من شروط الحصول على مسكن، ويقصر من مدة الانتظار، من عشر سنوات إلى سنة واحدة فقط،

الموجة الجديدة من التجنيس ستحسن أيضا من الوضع الصحي في البلاد، بإضافة أعداد جديدة من المرضى، فتزيد الأدوية المعروضة في صيدليات وزارة الصحة، وستتحسن فرص العلاج وتقل فترة انتظار الحصول على سرير للمرضى أو الحوامل، ومن لا يعجبه فليرقد أو يلد في بيته،

ووزارة الصحة التي تعاني من شح الموازنة، سيكون عليها تخصيص موارد إضافية من الموازنة إلى بنود جديدة مثل التطعيم ضد شلل الأطفال، لجيوش الأطفال الجدد ممن لم يتلقوا هذا التطعيم في بلدانهم الأصلية برغم بلوغهم سن السادسة والعاشرة .

الموجة الجديدة من التجنيس ستسهم أيضا في تبوء البحرين المركز الأول من حيث الكثافة السكانية، بعد جمهورية بنغلاديش الشعبية وقطاع غزة، وسندخل بعد شهرين فقط موسوعة «غينيس» للأرقام القياسية في طبعة العام .2007

الموجة الجديدة من التجنيس ستسهم أيضا في رفع معدلات النمو الإقتصادي، وخلق دولة الرفاه الاجتماعي التي كنا نحلم بها منذ الاستقلال،

ستتحقق دولة الرفاه هذه برفع الحد الأدنى للأجور إلى 150 دينارا للمواطنين «القدامى»، بعد عقود من النضال النقابي والحزبي وتضحيات الكوادر الوطنية المختلفة ودخولها السجون وتحمل الغربة والنفي، فيما سيتمتع «المواطنون الجدد» بهذا الامتياز «العظيم» من اليوم الأول للحصول على الجنسية، فلا يجوز في دولة المؤسسات والقانون التمييز بين المواطنين، ولا يجوز التأخر يوماً واحداً في الالتزام بإعطاء «المواطنين الجدد» حقوقهم التي نص عليها الدستور والقانون ومواثيق الأمم المتحدة. ألم أقل لكم ان التجنيس السياسي العشوائي هو الحل؟

صحيفة الوسط|29-08-2006

عواقب التجنيس (2)

الكاتب : محمد العثمان

لست مبالغاً في وصف التجنيس بعملية تدمير، نعم بالمعنى والمبنى نفسيهما، فتجنيس قطاعات عريضة في بلد يئن من مختلف المشكلات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لا يقل عن عملية تدمير لهذه الدولة .

تدمير على الناحية السياسية، إذ معدلات التجنيس المرتفعة ستخلخل من تركيبة نسيج المجتمع البحريني المتماسكة، والتي وإن غمرتها بعض الهنات هنا أو هناك من جراء انعكاسات الوضع الإقليمي (العراق)، أو قبل ذلك جانب من حوادث فترة التسعينات أو تداعيات الثورة الإيرانية (تصدير الثورة) على الساحل الغربي للخليج العربي والتي عمّقت الهوة بين الطائفتين» إلا أن اعتراف أبناء الطائفتين بأن الوطن للجميع، والتوافق على ميثاق العمل الوطني والإجماع عليه كعقد ينظم العلاقة بين الحاكم والمحكوم، وما نص عليه من حقوق وواجبات، تشمل جميع المواطنين، كان بمثابة مخرج للأزمة والاحتقان الذي ساد الفترة التي سبقته، ومن ثم الانطلاقة نحو تأسيس مملكة دستورية قائمة على حكم القانون.

التبعات من الناحية السياسية هي الأخطر، إذ تجنيس هذا العدد الكبير يؤثر من غير شك على السياسة التشريعية في المستقبل. ما يُعد تغييراً لإرادة الأمة .الانتخابات على الأبواب والأرقام الجديدة التي دخلت على الكتلة الانتخابية ستنتج مجاميع غير منتمية سياسياً واجتماعياً لهذا الوطن هذا من جهة، ومن جهة أخرى سيتم توجيه الكتلة الانتخابية (المجنسة) لانتخاب مرشح دون آخر، أنا هنا أعني «دوائر الحاجة»، أي الدوائر السنية أو المشتركة، والأكيد بأن تلك الكتلة ستنتخب المرشح الحكومي قلباً وقالباً،

لاحظ الجميع نتاج عمليات التجنيس السابقة، ووسائل التعبير عن المشاعر كما حدث في المباريات الرياضية، أو التعبير عن قيمة الجنسية البحرينية برمي الجوازات الحمراء (البحرينية) كما فعل أحد المجنسين، الذي بعد أن حصل على الجواز البحريني، وبعد أن استنفد كل طرق الإقراض من المصارف المحلية رمى الجواز وولّى هارباً ناحية موطنه الأصلي، المهم أن الأثر الأساسي على الناحية السياسية، إذ تكمن خطورة الأمر في رسم سياسة بعيدة كل البعد عن الانتماء للمشكلات الاجتماعية للمواطنين، إذ هم (المجنسون) ليس لديهم أدنى معرفة بتلك المشكلات، وإن كان لديهم الإلمام بتلك المشكلات فإن ولاءهم سيجبرهم على الانحياز إلى جهات أخرى غير تلك القطاعات الشعبية التي تئن تحت وطأة المشكلات الاجتماعية الكثيرة لهذا الشعب، ويُعبّر عن ذلك بما يُعرف بـــ «الخلاف السياسي الذي ينجم عن الخلخلة الاجتماعية.« إذاً، نتاج عمليات التجنيس لا تتوافق مع أية مصلحة وطنية مستقبلية، وإنما سيتم التعبير عن مصالح أطراف ليس من مصلحتها وصول نائب كفؤ جدير بالعمل البرلماني وشرائطه، مِن سَنّ تشريعات متوافقة مع التطلعاتِ والأحلامِ البحرينيةِ الأصيلة، وحماية للمالِ العام ومكافحة للفساد.

«أم الخضر والليف»، هي الفزاعة التي يتم بها تخريب كل تحرك أو نشاط سياسي اجتماعي يهدف إلى وحدة الكلمة على مصالح مشتركة بين أبناء هذا الوطن... وكلما تطرقنا أو بحثنا قضايا وطنية جامعة خرجت علينا جماعة «أم الخضر والليف» لتخريب العمل الوطني الجامع وتثبيطه، من خلال إعادة طرح قصة «أم الخضر والليف»، فمن منا لا يخشى «أم الخضر والليف»؟، ولكن ذلك كان أيام الصبا. أما اليوم فشعب البحرين لا.

2006-08-30

التجنيس والطائفة الثالثة

الكاتب : عبد الله جناحي

((أتمنى أن لا نخلق طائفة ثالثة في مجتمع ذاق الكثير من الطائفية)).

إن هذه المقولة بحاجة إلى التوقف والتأمل حيالها حيث تعتبر ضمن منهج المستقبليات من أكثر النقاط أهمية وحساسية رغم أهمية المبررات الأخرى التي تطرح بشان التجنيس العشوائي الذي حدث وما زال يحدث في البلاد.

إن أهم مبررات رفض التجنيس العشوائي المطروحة على الساحة الوطنية هي:

1- إن التجنيس العشوائي ودون تخطيط استراتيجي له يخلق إرباكا كبيرا في البنية الاجتماعية والثقافية والاثنية مما يكون له انعكاس سلبي على الهوية والاستقرار الاجتماعي.
2- إن التجنيس العشوائي لا يراعي الامكانات الاقتصادية للبلاد وندرة مواردنا ومساحتنا الجغرافية ومتطلبات المواطنين الأساسية من توفر خدمات جيدة في الصحة والتعليم والإسكان والعمل اللائق للمواطنين.
3- ارتباط التجنيس العشوائي بزيادة معدلات الجريمة والتفكك الأسري والتجاوزات المتعمدة للقانون.
4- إن التجنيس العشوائي لا يخدم التنمية البشرية المستدامة المطلوبة، لذا فهو بعيد عن جذب المبدعين والعلماء وأصحاب الخبرات والتجارب والمؤهلات العلمية والتقنية النادرة أو المستقبلية.
5- ضرورة التعامل بالمثل في مسالة ازدواجية الجنسية المطبقة من طرف واحد في بلادنا، وضرورة تجنيس من يستحق من الذين عاشوا لسنوات طويلة على هذه الأرض الطيبة.

إن الأسباب المذكورة أعلاه متفق عليها من قبل غالبية أطياف المجتمع السياسية والاجتماعية، وان كان البعض لا يريد إثارتها بشكل مفصل لاعتبارات انتخابية أو طائفية أو مصلحية أو مراضاة للحكم أو – وهو الأهم – عدم إبراز هذه المخاطر الاقتصادية والاجتماعية أمام رغبته في زيادة نسبة الطائفة التي ينتمي إليها، وكأن لسان حاله يقوده إلى غض الطرف عن المشاكل التي تفرزها هذه السياسة العشوائية في التجنيس مقابل رغبة ومصلحة طائفية آنية قصيرة المدى في التأثير على الواقع السياسي.

بيد أن إمكانية بروز طائفة ثالثة جديدة في المجتمع بجانب الطائفتين التاريخيتين المذهبيتين) الشيعة والسنة) هو الطرح الأخطر والاهم الذي بحاجة إلى حوار مستفيض حوله، وإقامة ورش العمل والحلقات النقاشية التي من المفترض أن تطرح فيها رؤى تستشرف المستقبل المتوسط والبعيد ومدى إيجابياتها وسلبياتها على الحقل السياسي في قادم السنين.

إن احتمالية خلق طائفة جديدة اجتماعية في البلاد من المتجنسين هي المسالة المرتبطة بالأبعاد التي تطرحها القوى السياسية بما تم التعارف عليه بالتجنيس السياسي.

إن الافرازات الاقتصادية والسكانية والخدماتية (الإسكان-الصحة-التعليم-العمل) للتجنيس العشوائي قد تكون محسوبة ومقاسة لدى الاقتصاديين والاجتماعيين المختصين في هذه المجالات، والتنبؤ بالمستقبل فيها من حيث تأثير هذه السياسة التجنيسية على الموارد المحدودة للبلاد قد يكون أيضا قابلة للقياس والحساب .

غير أن افرازات كل هذه السياسات وعلى المدى البعيد وبعد استقرار هذه الفئات المتجنسة وتوالي الأجيال جيل وراء جيل

ضمن ثقافة وقيم وانتماءات مزدوجة مازالت بالمؤشرات الراهنة تتعزز في نسيج هذه الفئات الجديدة(المغتربة) سوف تعكس نفسها أيضا على المجال السياسي والحراك السياسي والموازنات السياسية وبالتالي على حسم الصراعات السياسية القادمة.

إن هذه الدراسة لا تركز بالتالي على الأبعاد الاقتصادية أو السياسية والاجتماعية المباشرة، وإنما سيتم التركيز على البعد التاريخي واستشراف المستقبل ألاثني للبلاد بجانب المقاربة بين النظرة العصبوية تجاه التجنيس بين الماضي والحاضر.

لماذا هذا الخوف من المستقبل ؟:

لأسباب عديدة، سنحصرها في مؤشرات واقعية عالمية من جهة ومرتبطة ببنية مجتمعاتنا العربية الإسلامية ذات الاقتصاد الريعي والتطور التاريخي المشوه من جهة ثانية.

فعلى صعيد المؤشرات العالمية فان الهجرات التي حدثت في بعض الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية رغم تطور هذه البلدان تطورا طبقيا واجتماعيا واقتصاديا طبيعيا وتأسيس مجتمع تعزز فيه الاقتصاد الإنتاجي وما يعني ذلك من ذوبان الاثنيات والطوائف والقوميات ضمن طبقات اجتماعية واضحة المعالم، نقول رغم ذلك إلا أن هذه الهجرات بقيت تتحصن وهي في دول المؤسسات والقانون في إطارها الخاص وتكونت ثقافات فرعية قوية ومجتمعات فرعية لها سلطتها وبرامجها وطموحاتها ومطالبها وكذلك ارتباطاتها بمجتمعاتها الأصلية، (الإيطاليين والمكسيك والصينيين في أمريكا والهنود والباكستانيين واليمنيين والمغاربة في بريطانيا وأوروبا على سبيل المثال لا الحصر) و رغم الأجيال المتتالية من هذه الأصول غير الأوربية، ورغم قوة وصلابة هذه المجتمعات واضمحلال القوى الإقطاعية والقبلية والطائفية فيها بعد ثورتها الصناعية البرجوازية، ورغم المناعة الذاتية الموضوعية في بنية هذه المجتمعات المتقدمة، إلا أن هذه الأصول تمكنت من الحفاظ على هوياتها بل وتعزيزها ونموها والوصول بها إلى مرحلة الانتقال إلى الحقل السياسي في هذه المجتمعات القادرة موضوعا على الامتصاص وقبول مثل هذه التحصينات وترويضها لصالح الرأسمال الضخم.

في حين المراهنة تكون خاسرة على تكرار مثل هذه التحصينات في مجتمعاتنا التي ما زالت متخلفة وتطورها مشوة وبنيتها قبلية وطائفية بشكل فاضح ومؤسساتها السياسية والمدنية هشة وترقيعية واقتصادها ريعي بعيد عن الإنتاج الصناعي الضخم القادر على تذويب الاثنيات ضمن طبقات متجانسة وواضحة، بل تكون نتائجها السياسية والاقتصادية وخيمة وخطرة، فالتنوع الثقافي والاثني مطلوب إذا ما جاء بشكل طبيعي وهادىء وبطيء حيث يبدأ الانسجام التاريخي التدريجي والذوبان والانتقال والتأثير والتأثر بين الاثنيات والأصول، وهذا ما حدث إبان مرحلة ما قبل اكتشاف النفط في المنطقة وقدوم هجرات من الساحل الفارسي والعمق الإيراني مثلما جاءت هجرات من اليمن وعمان وبعض الهنود والباكستانيين.

وعلى الصعيد الداخلي بجانب ما تم ذكره فيما تقدم أعلاه، لا بد من الإشارة إلى أهمية المقارنة بين الجذور التاريخية التي أدت إلى نجاح النموذج الرأسمالي الغربي وتعزيز دولة المؤسسات والقانون وانصياع الأصول والاثنيات والقوميات لها، وبين الواقع العربي الشرقي عامة والتطور الاقتصادي والاجتماعي لمجتمعات الخليج العربية والجزيرة العربية على وجه الخصوص، وتكثيفا لهذا التمييز، يمكن القول أن النموذج الرأسمالي يقوم على تقسيم واضح بين بنيتين: البنية التحتية الاقتصادية التي تشكل الصناعة عمودها، وبنية فوقية قوامها أجهزة الدولة ومؤسساتها وإيديولوجياتها وتشريعاتها المرتبطة بها، ومن ثم قيمها وأفكارها وسلوكياتها وممارساتها. أما مجتمعاتنا العربية والخليجية خاصة ونتيجة للعديد من العوامل التاريخية والاقتصادية والسياسية والدينية وكذلك الاستعمارية ودور القوى الخارجية، فضلا عن الجغرافيا، لم تتطور فيها الأوضاع إلى مرحلة من الممكن أن نميز بين البنيتين، بل تداخلت عناصر البنية التحتية بالفوقية بصورة كبيرة لدرجة أن أغلبية الفعل السياسي والاجتماعي هو نتاج تأثيرات البنية الفوقية التقليدية على الرغم من وجود بنية تحتية اقتصادية حديثة تعتمد على وسائل وطرق النظام الرأسمالي المعاصر، وبمعنى آخر وحسب تحليل (ريجيس دوبرييه) المفكر الفرنسي للظاهرة السياسية التي يرى بأنها ليست من نتاج وعي الناس وآرائهم وطموحاتهم ولا ما يؤسس هذا الوعي نفسه من علاقات

اجتماعية ومصالح طبقية، بل إنما تجد دوافعها فيما يطلق عليه اسم " اللاشعور السياسي الجمعي" الذي هو عبارة عن بنية قوامها علاقات مادية جمعية تمارس على الأفراد والجماعات ضغطا لا يقاوم، وتطبيقا لهذا المفهوم على واقعنا فان علاقات من نوع العلاقات الطائفية القبلية والمذهبية والحزبية الضيقة والاثنية للأصول غير العربية وكذلك للمتجنسين من الأصول العربية البدوية والصحراوية وغيرها التي تستمد قوتها المادية الضاغطة القسرية من ما تقيمها من ترابطات بين بعضها البعض كأفراد ضمن جماعة واحدة تخلق لنفسها قيم المناصرة والتضامن.

علينا ابتداءً أن نميز بين أنواع المتجنسين من منظور أدوارهم السياسية القديمة والراهنة والمستقبلية، حتى نتمكن من استشراف المستقبل ومدى تأثير سياسة التجنيس العشوائي على المجال السياسي في البلاد.

الهولة والعجم:

فعلى صعيد الأدوار القديمة فمن المعروف أن الهولة المنحدرين من حيث أصولهم التاريخية من سواحل فارس ومن الطائفة السنية، وكذلك العجم المنحدرين تاريخيا من إيران الداخل والسواحل والأطراف ومن الطائفة الشيعية، قد ساهموا تاريخيا في الحقل السياسي النضالي والكفاحي من خلال انخراطهم في التنظيمات السياسية السرية منذ الخمسينات من القرن الماضي(فرع حزب توده-الشيوعي -الإيراني في البحرين وعلاقته ودوره في التأثير وتأسيس جبهة التحرير الوطني البحرينية أو انخراط الأجيال الشابة التي ولدت على هذه الجزيرة العربية في الحركات القومية العديدة التي تأسست واندمجت فيما بعد في إطار تنظيم واحد هو الجبهة الشعبية بتحولاتها الفكرية وصولا إلى تبني الفكر اليساري ذو العمق القومي حيث كانت كوادر وقواعد هذه التنظيمات خليط من العرب السنة والشيعة والهولة والعجم) وهما –أي الهولة والعجم- قد كان لهما دور في الحقل السياسي الرسمي أيضا وكذلك في المجال الاقتصادي فضلا عن أدوارهم الكبيرة والمعروفة على الصعيد الثقافي والأدبي والفكري. ولذلك فان اندماجهم في العمل السياسي في البحرين لم يكن بالضرورة مرتبط بامتلاكهم الجنسية البحرينية وانتمائهم الوطني لتراب هذا الوطن كان في معظم المحطات السياسية محسوما، وقد تعامل الحكم معهم أما على أساس إنهم موالين لمواقفه لمن انحاز منهم أو معارضين له ولذلك كان يتم اعتقالهم وتعذيبهم كمواطنين معارضين أو نفيهم للخارج تحت حجة إنهم من رعايا إيران أو من غير المرغوبين بهم(هناك كثرة من الشخصيات الوطنية المناضلة من الهولة والعجم ذاقوا عذابات الاعتقال والتعذيب والنفي بل الاستشهاد كالشهيد محمد غلوم بوجيري).

هؤلاء إذن ما تم تعريفهم بالبدون والذين كانو يستحقون الجنسية البحرينية منذ أمد طويل، وإغلاق ملفهم ومطالبتهم بالجنسية لا يغير في المعادلة السياسية وكذلك في الاستحقاقات الاقتصادية وفي الهوية الشيء الكثير، حيث أن الأمر يتعلق في تعزيز الاعتراف بالانتماء الوطني الرسمي عبر امتلاكهم الوثيقة المطلوبة قانونا ولكنهم في الواقع العملي كانوا منتمين – أو الأغلبية الساحقة منهم- لهذا الوطن.

المسألة المهمة في هذا المقام هي إن هذه الشريحة الاجتماعية الكبيرة في البلاد قد فرزت نفسها تاريخيا وراهنا وحسمت أمرها على صعيد مواقفها السياسية، أما طبقيا أو فكريا وأيديولوجيا أو طائفيا بمكوناتها السياسية، وأصبح الحكم و قوى المجتمع تمتلك مؤشرات بالنسبة لهذه الشريحة التي أصبحت مندمجة بشكل عضوي من الصعوبة تمييزها عن باقي الشرائح الاجتماعية العربية.

صحيح أن الحكم قد تعامل معه بشكل تمييزي واضح في المراحل التاريخية السابقة منذ بداية تأسيس الإدارة العامة في البلاد من حيث نصيبهم في المناصب الرسمية أو غيرها من المتطلبات، وهو تمييز ناتج عن سمتين مرتبطتين عضويا بالأنظمة العربية القبلية وتعاملها التاريخي منذ عصر الدولة الأموية التي تفاجأت بعد الفتوحات الإسلامية لفارس والإقليم المحيط بها غير العربي كأفغانستان والهند بغلبة العنصر غير العربي على العربي القبلي ذو الأصل القادم من الجزيرة العربية، وخوفا من هيمنة هذا العنصر على الدولة الإسلامية الفتية قامت الدولة الأموية بتقنين تقلد المناصب العامة ووضع شروط قاسية مما أدى إلى بروز شريحة اجتماعية ضخمة ممن تم تعريفـــــــــهم " بالموالي.".

التاريخ يعيد نفسه..الموالي في دول الخليج:

السياسات التي مورست في عهد الدولة الأموية تجاه المسلمين الجدد من الأصول غير العربية في عمومها كانت شبيهة بالتي مورست في دول الخليج العربية التي تحكمها القبائل العربية تجاه النازحين من الساحل الفارسي في القرنين التاسع عشر والعشرين، ولذلك من المفيد استعراض تاريخ الموالي بشكل من التفصيل معتمدين على رؤية المفكر العربي محمد عابد الجابري في كتابه "العقل السياسي العربي.".

لقد كان اسم "الموالي" يطلق في العصر الأموي على جميع الذين أسلموا من غير العرب. ولما كانت القبائل العربية قد تفرقت في البلدان كجند للفتح فإن ما بقي منها في المدينة و في الكوفة والبصرة كانوا إما مجندين أو "متقاعدين" في حكم المجندين، فكانوا يعيشون جميعا في إطار "القبيلة" من الغنيمة عطاء وخراجا، وهكذا تضافر عنصر الثروة مع مخيال" القبيلة" ليكون الناتج سلوكا أرستقراطيا- قبليا قوامه النظر باستعلاء إلى هؤلاء" الموالي" الذين ((جاءهم العرب بالسلام لينقذهم من الظلمات ويخرجهم إلى النور)).

ويؤكد الجابري بان هؤلاء الموالي من الناحية العملية والشرعية كانوا أحرارا، ولكنهم من الناحية العملية الفعلية الواقعية، لم يكونوا يعتبرون في مرتبة واحدة مع العرب، لقد كان هناك تمييز اجتماعي وحواجز سياسية، لدرجة أن الجابري يشبه الوضع بالخدم في المنازل اليوم!! خاصة الخدم "الآسيويين" في الخليج.

-لقد كان رجال الأرستقراطية القبلية لم يكونوا يزوجون بناتهم للموالي، تماما مثلما الحادث اليوم وفي الألفية الثالثة!

-السلطة الأموية لم تكن تعينهم في مناصب القضاة – إلا نادراً – فما بالك في المناصب السياسية.

-سادت أنواع من السلوك الأرستقراطي الذي دفع بالموالي إلى مرتبة دنيا على مستوى المعاملات الاجتماعية، يكشف ابن عبد ربه في كتابه "العقد الفريد" ((إذا مرت جنازة قال: من هذا ؟ فان قالوا: قرشي، قال: واقوماه. وإذا قالوا:عربي, قال: وابلدتاه. وإذا قالوا : مولى، قال: هو مال الله يأخذ ما يشاء ويدع ما شاء)).

-كانت الأرستقراطية القبلية زمن الأمويين - كما هو شأنها دومـــــا- ((تحتقر الصناعات والمهن اليدوية وتعدها من عمـــــــــل الموالي وحدهم.)).((نعم، إنهم يكسحون طرقنا ويخرزون خفاقنا ويحوكون ثيابنا))" المصدر السابق". وهو ما نشاهده في الأسواق الخليجية حيث هيمنة الهولة والعجم على المهن اليدوية كالخياطة والمخابز والبيع بالتجزئة، وذلك قبل إغراق السوق بالعمالة الأجنبية الوافدة من شرق آسيا وقبل تأسيس القطاعات المصرفية والخدمية الجديدة.

-كانت القبائل العربية ترى بان العلم والتفقه في الدين ليس مما يليق بالقرشي وهو من" أشراف" القبيلة، كانوا يقولون " ليس ينبغي لقرشي أن يستغرق في شيء من العلم إلا علم الأخبار" أي أخبار العرب وأيامهم وحكاياتهم، وهذه السمة ما زالت منتشرة في صفوف العرب والمستعربين حيث يسيطر عليهم البحث عن جذورهم وأنسابهم لدرجة أن البعض يوصل جذره العائلي إلى النبي آدم.!!

-بينما كانت أرستقراطية "القبيلة" تعيش من "الغنيمة" وتجمع من الفيء والعطاء ثروات هائلة وتحيا حياة بذخ وترف كان الموالي محرومين من أي نصيب في "الغنيمة" حتى ولو شاركوا في الفتح جنوداً، لقد كانوا يعيشون على العمل في المهن والبيوت والفلاحة والتعليم.(وهي نفس الحالة إبان الطفرة النفطية واستفادة القبائل العربية المتحالفة مع الأسر الحاكمة في الخليج وكذلك بعض العوائل الكبيرة من الريع النفطي- مع استثناءات لبعض العوائل الهولية والعجمية التي تعاونت مع هذه الأسر ومع الاستعمار البريطاني في القرنين الماضيين)!!

-ويبدو أن الموالي أدركوا منذ وقت مبكر أن المجال الوحيد الذي كان بامكانهم أن يكسبوا منه مرتبة اجتماعية محترمة وبالتالي نوعا خاصا من "السلطة" هو ميدان " العلم " وهكذا انكب كثير منهم على الفقه في الدين وجمع أخبار النبي وأحاديثه، ولم يمر وقت حتى أصبح هؤلاء مبرزين في العلم خصوصا بعد انقضاء جيل الصحابة، يذكر ياقوت الحموي في معجمه " انه

لما مات العبادلة: عبدالله بن عباس وعبدالله بن الزبير وعبدالله بن عمرو بن العاص صار الفقه في جميع البلدان إلى الموالي" واخذ يستعرض فقهاء مكة واليمن واليمامة والبصرة والكوفة والشام وخراسان فوجدهم جميعا من الموالي، إلا المدينة التي كانت ما يزال فقيهها عربيا وهو سعيد بن المسيب. وما حدث في ميدان الفقه حدث في ميدان اللغة والأخبار والمغازي والتاريخ حيث كان الموالي هم مبدعي هذه التخصصات.

-إن هذا التطور النوعي في صفوف الموالي رافقه تطور كمي هائل مما جعلهم يصبحون قوة اجتماعية تضايق الأرستقراطية القبلية وتهددها، لذلك فكر بعض الزعماء العرب كمعاوية بن أبي سفيان بقتل بعضهم حيث قال " إني رأيت هذه الحمراء (الموالي) قد كثرت واراها قد طعنت على السلف، وكأني انظر إلى وثبة منهم على العرب والسلطان فقد رأيت أن اقتل شطرا وادع شطرا لإقامة الأسواق وعمارة الطريق"(ابن عبد ربه، نفس المرجع).

-لقد شارك الموالي في جميع الثورات وحركات المعارضة في عهد الأمويين كحركة الخوارج وثورة ابن الأشعث، لذلك مارس الأمويين سياسة "ليبرالية" اتجاههم خاصة لمن كان يعارضهم فقط بالقول دون حمل السلاح.

-أمام ازدياد دور الموالي في الحياة العامة واصلوا اختراق "القبيلة "إما بالتحالف والموالاة طلبا للمكانة الاجتماعية وإما بواسطة دورهم كـــ"خبراء" في التجارة والصيرفة والأعمال الحرة، كما برز منهم نخبة في مجال الفكر والدين والسياسة، والتحق كثير منهم ببلاط الخليفة وحاشية الأمراء وسلك الموظفين، وحاولو التأثير في سياسة الدولة.

-لقد أصبح بالتالي " انتلجنسيا" العصر آنذاك هم من الموالي الذين جعلوا من علم "الكلام" وسيلة لممارسة السياسة بواسطة "العقيدة" ضداً على " القبيلة "وأيديولوجيتها، فقادوا بذلك حركة تنويرية عكست بوضوح ذلك الصراع الذي خاضته القوى الاجتماعية الصاعدة المضطهدة ولكن الطموحة والتي كانت تتألف أساسا من الموالي، حركة تنويرية استطاعت بالفعل أن تخترق سياج القبيلة وتؤثر في جانب من أرستقراطيتها وتستقطب بعض زعماء القبائل من داخل التحالف القبلي الأموي ذاته، بل أنها استطاعت أكثر من ذلك أن تفسح المجال لقيام تنظيمات ثورية بعضها فشلت وبعضها حقق نجاحا منها ذلك الفصيل الذي قاد باسم "العقيدة" ثورة عارمة على "القبيلة" ونظام حكمها: الثورة العباسية.

-ومع كل ذلك لا بد من القول إذا كان هذا المجال السياسي مجالا مورس فيه نوع من الضغط السياسي فانه لم يكن في يوم من الأيام مجالا يصنع فيه القرار. لقد بقيت "القبيلة "وهي صاحبة "الأمر" والدولة طوال العصر كله، غير أن القبيلة في ذلك العصر كما في العصور الأخرى ليست سوى إطار تنظيمي و"طبيعي" لا يقوم بدوره كمحدد في الممارسة السياسية والعقل السياسي إلا بتحريك من " الغنيمة" وبحضور نوع من " العقيدة)!!"للمزيد من التعمق والتحليل انظر: كتاب الجابري، العقل السياسي العربي، محدداته وتجلياته).

ويتوضح من هذا التشخيص المفصل للسياسة الأموية تجاه المسلمين من غير الأصول العربية بان كثير من هذه الممارسات والسياسات قد مورست في دول الخليج العربية بحذافيرها!! تجاه الهولة والعجم.

<u>المفهوم الريعي للمواطنة:</u>

والسمة الثانية المرتبطة عضويا بالحكم القبلي الخليجي هي العقلية المرتبطة بالاقتصاد الريعي(النفط) حيث تعيد الدولة الريعية توزيع الثروة الريعية على الأغلبية من السكان وتقتضي ذلك التفرقة من ناحية بين الأقلية والأغلبية، ونجد أن الفئة المحدودة من المجتمع تحصل بشكل مباشر على الثروة (الريع النفطي) وتصبح بالتالي هي الدولة والحكومة والمستفيد المباشر من هذا الريع وهي القوة الاقتصادية التي ما تلبث وان تتركز في يدها القوة السياسية. وعليه تصبح هذه الدولة وظيفتها الأساسية هي توزيع المزايا والمنافع على أفراد المجتمع، هذا الدور للدولة الريعية عكس نفسه على تشكيل علاقات المجتمع بحيث تم ترتيب هذه العلاقات على نحو يسمح للمصالح الخاصة والفئات الاجتماعية المختلفة بالحصول على اكبر قدر من

إعادة توزيع الريع، الأمر الذي أدى إلى ظهور فكرة "المواطنة" المرتبطة بعناصر الثروة ومصادر الكسب الاقتصادي لأبناء هذه الدول فقط، بدلا من ارتباط فكرة المواطنة كما هي متعارف عليها في المجتمعات الغربية بفكرة الانتماء للوطن والعمل والإنتاج والكفاءة، لذلك تم تثبيت هذا المفهوم الريعي للمواطنة في قوانين الجنسية وبرز ذلك الحرص الشديد على عدم التوسع في التجنيس وظهر التمييز بين فئات المواطنين، بين المواطنين الأصليين والمتجنسين، كل ذلك بهدف أن لا يتم توزيع الثروة الريعية على كل القطاعات الاجتماعية في المجتمع وإنما على الموالين للحكم والداعمين له فتكونت علاقة مصلحية بين مالك الثروة وبين المستفيد من توزيع جزء من هذه الثروة عليها على شكل هبات أو مكرمات أو توزيع أراض شاسعة ومن ثم شرائها منهم بأسعار عالية أو ترسية المناقصات التجارية المرتبطة بالولاء أكثر من الجودة والكفاءة، وهذا "خلاف الوظائف الحديثة للدولة التي يصب جهدها على الوظائف التي تؤديها لمواطنيها أو العمليات التي تنفذها لتحقيق الوظائف التي تلتزم بها أمام مواطنيها، وفي كلتا الحالتين تنتفي الحاجة إلى البحث في أصول الأشياء وأصول المواطنين والناس وينصب الجهد على وصف المشكلات القائمة ووضع التشخيص لعلاجها، وهكذا تستطيع الدولة الحديثة أن تتحرر وتحرر شعبها من عقد الماضي وأمراضه وان تكرس جهدها لمشكلات الواقع المعاش"(المصدر: صراع الدولة والقبيلة في الخليج العربي، الدكتور محمد جواد رضا،1992 م).

لقد تزامن مع الاقتصاد الريعي نمو القطاعات الإنتاجية، وكان هذا التقسيم الاقتصادي قد توافق مع تقسيم اجتماعي بين المواطنين والوافدين، وعامة غلب على الوافدين على القطاعات الإنتاجية حيث تركز الاقتصاد الريعي في أيدي المواطنين، وبرز التمييز والفصل بين المواطن والوافد، ليس في الحقوق السياسية وحقوق المواطنة فحسب، بل في شبكة العلاقات الاجتماعية والنظرة الدونية للمهن اليدوية والإنتاجية بشكل عام، الأمر الذي أدى إلى عدم الاستعداد المجتمعي لقبول وانصهار الوافد فيه مهما كانت إقامته في هذه الدولة.

ومن المؤشرات التي تفضح هذا التوجه أن التعليم الفني والمهني، وهو تعليم سادت النظرة إليه في هذه الدول بوصفه تعليما مغلقا للفئات الفقيرة والكادحة .ولقد سادت أيضا وجهة نظر محافظة تقول أن مشكلة هذا النوع من التعليم تعود إلى التكلفة العالية، ولذلك فان معظم إن لم نقل كل الدول الريعية توسعت في التعليم النظري لأنه اقل تكلفة من هذا النوع من التعليم، والمفارقة هنا أن البلدان النفطية الغنية وذات الثروات الهائلة كانت قادرة منذ البدء على أن تقيم تعليما فنيا بشكل أفضل، ولكن ذلك لم يحدث ولم يتم في تلك البلدان، وظل التعليم الفني والمهني قاصرا على الفئات التي وفدت إلى الحضر من البادية، والفئات غير الأصيلة (غير القبلية)، أي الفئات الفقيرة والمحرومة، وظل التعليم النظري مدخلا للتعليم العالي وقاصرا على أبناء الميسورين، ونستثني هنا البحرين جزئيا باعتبارها ليست دولة نفطية بالكامل وليست ذات بنية بدوية وقبلية كما هي سائدة في باقي دول الخليج، رغم أنها أبان الطفرة النفطية حاولت إبراز تراث وقيم وتقاليد القبيلة بشكل فاضح!!

الأوضاع السياسية والأمنية الدافعة للتجنيس:

في ظل التشخيص أعلاه، يتوضح أن الدولة في البحرين لم تعتمد بالتالي على أبناء الشعب من الطائفتين ومن الأجناس والأصول لحماية أمنها ولا حتى لإنتاج ثروتها الوطنية، وخاصة بعد الانتفاضة العمالية عام 1972م وحل المجلس الوطني عام 1975م وبدء الحكم في تمركز جميع السلطات في يده واحتكاره الثروة النفطية بعد الطفرة السعرية الهائلة لهذا النفط بعد حرب أكتوبر 1973م، حيث نعتقد بان هذه الثروة الكبيرة كانت لها الدور الأكبر في حل السلطة التشريعية والرقابية في البلاد، ومنذ ذلك التاريخ بدأت الدولة تستعين بالعمالة الأجنبية الوافدة من الهند وباكستان كمرحلة أولى منذ الستينات وتركيزا منذ ما بعد الاستقلال الوطني في بداية السبعينات، وكان من ضمن أهداف استقدام العمالة الأجنبية هو كسر شوكة المعارضة السياسية التي كانت ذات تأثير قوي في صفوف العمال والموظفين، الأمر الذي أدى إلى الاستعانة بهذه الطبقة في رفع مطالب نقابية وسياسية وعبر استخدام وسائل عديدة منها الاضرابات العمالية. ولمواجهة ذلك أقدمت الدولة في إغراق سوق العمل بقوى عاملة أجنبية قادمة من مجتمعات فقيرة يبحث العامل فيها عن لقمة العيش دون الاهتمام بشروط وظروف العمل وساعات العمل والأجور المتدنية. وبالطبع هناك عوامل أخرى أدت إلى زيادة استخدام العمالة الأجنبية منها الاقتصادية وضرورات التنمية وبناء البنية التحتية إبان الطفرة النفطية في السبعينات من القرن الماضي، غير أن هذه الدراسة ليست

مجالها حيث تركز على البعد السياسي من استقدام العمالة من الخارج وعلاقتها بالتجنيس.

وعلى نفس المنوال من عدم الثقة بالمواطن بدأت الدولة على صعيد بناء الجيش والأمن تستعين بالأجانب(البلوش والباكستانيين (وبالعرب من الأصول القبلية من الأردن والسودان واليمن (تم استبعاد السودانيين لاحقا بعد رفضهم المشاركة في القتال أثناء المناوشات والتوترات أبان الخلاف البحريني القطري على جزر حوار)، مع بقاء التحالف القبلي التاريخي والاعتماد عليه في المناصب القيادية في هذين الجهازين، هذا التحالف الذي بدأ بدخول أسرة آل خليفة إلى البحرين مع بعض القبائل العربية التي نزحت مع قبيلة آل خليفة من الكويت إلى الزبارة ومن ثم إلى البحرين.

واستمر الحال على هذا المنوال مع توظيف أبناء البلاد في الوظائف الدنيا وكجنود وحراس إلى لحظة انتصار الثورة الإيرانية الإسلامية الشيعية والتي قلبت موازين المنطقة الخليجية وبدأت الاصطفافات الطائفية تتعزز في المجتمع على كافة الصعد ومنها التمييز في التوظيف وبالأخص في الوزارتين الداخلية والدفاع، والاعتماد أكثر فأكثر على العرب من اليمن وسوريا والأردن وعلى أبناء القبائل العربية الحليفة تاريخيا، وأخيرا على أبناء الطائفة السنية من العرب في غالب الأحيان مع استثناءات في توظيف الهولة السنة.

وتفاقم هذا التمييز في التوظيف بين أبناء الشعب الواحد من السنة والشيعة بشكل صارخ إبان التسعينيات من القرن الماضي حينما اندلعت انتفاضة شعبية كانت وقودها الأعظم بل الكلي أبناء الطائفة الشيعية التي ذاقت التمييز ليس فقط في التوظيف بل أيضا في أعمار المدن والقرى ذات الأغلبية الشيعية وفي توزيع المناصب الإدارية العليا.

في تلك الفترة من عمر البلاد والممتدة من السبعينيات إلى التسعينيات من القرن الماضي كانت ذات العقلية الريعية التمييزية سائدة حيث كانت عمليات التجنيس صارمة بحق المواطنين ذو الأصول الفارسية أو الجذور والمذهب الشيعي، وكان جل التجنيس يتركز على البعد الأمني وحماية النظام السياسي، لذلك كانت الأفواج من الرجال القادمين من اليمن أو سوريا أو الأردن كرجال امن وقوات شغب أو في الدفاع هم الذين يستحوذون لمن يرغب على الجنسية البحرينية، ولم يكن الهاجس السياسي مهيمنا كالهاجس الأمني رغم ترابط الهاجسين ترابطا عضويا.

ومرد ذلك أن الحكم في تلك المرحلة لم يكن راغبا في الإصلاح والتطوير السياسي والديمقراطي بل كان مستمرا في نهجه القمعي والحكم الشمولي وتطبيق قانون وممارسات امن الدولة.

وكانت الظروف الإقليمية والدولية ما زالت تخدم سياسات النظام فالحروب مستمرة في المنطقة والجمهورية الإسلامية في إيران ما زالت متعارضة في مصالحها الاستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية حليفة وحامية الأنظمة الخليجية وما زالت الحرب الباردة بتوازناتها ومتطلباتها تفرض شروطها على المنطقة.

<u>التجنيس السياسي بعد مرحلة الانفراج الأمني وتدشين مشروع الملك الإصلاحي:</u>

جملة من المتغيرات والمستجدات الدولية والإقليمية والمحلية ضغطت نحو القيام بتحول نوعي في سياسة الحكم في البلاد بعد تقلد جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة سدة الحكم في بداية السنة الأولى من القرن الحادي والعشرين، فالحرب الباردة قد انتهت وسقط المعسكر الاشتراكي الذي كان عامل استراتيجي في الاستقطاب الدولي، وبدأت مقولات حقوق الإنسان والمشاركة الشعبية والديمقراطية تهيمن على السياسات والمواقف ومعايير المنظمات الدولية بما فيها الاقتصادية والتجارية العالمية، والتدخلات الدولية في الشؤون المحلية والمساس بالسيادة الوطنية أصبحت مشرعنة بالقانون الدولي خاصة بعد سقوط النظام الإسلامي في أفغانستان وأحداث 11 سبتمبر، والمخاطر الإقليمية خفت بعد هزيمة العراق وخروجه من الكويت والبدء في تنفيذ مخطط إسقاط نظامه السياسي، بجانب التحولات السياسية والاقتصادية في إيران، ونجاح المقاومة اللبنانية في تحرير

الجنوب اللبناني وتنفيذ مشروع السلام الإسرائيلي الفلسطيني.

وعلى الصعيد المحلي بات واضحا عدم نجاح السياسة الأمنية والقمعية في إدارة البلاد وان الضرورة السياسية والاقتصادية والاجتماعية بل الأمنية تفرض تغيير اللعبة السياسية والانتقال إلى ملعب سياسي جديد قوامه الانفراج الأمني بتبييض السجون وعودة المنفيين والعفو العام وإلغاء قانون ومحكمة امن الدولة والبدء في ترقيعات إصلاحية تشريعية ورقابية ومحاسبية وقضائية على أن يكون الملك والحكم هما سيد الموقف في كافة هذه الإصلاحات.

غير أن هذا الملعب السياسي الجديد قد خلق متغيرات ومحددات جديدة لابد من التنبؤ باحتمالات مستقبلية وباستمرار أن تكون خيوط اللعبة السياسية الجدية في يد الحكم وعدم انفلاتها لغير صالحه، ومن هذه المحددات الجديدة الدوائر الانتخابية وكيفية التحكم والسيطرة على الأصوات الانتخابية وبما يحقق التوازن الطائفي أولا ووجود قوي للقوى المتحالفة والمنحازة والمؤيدة والمتعاطفة والمعتمدة على الحكم ومع الحكم، وهنا بدأت تنفيذ سياسة التجنيس بهدف تحقيق التوازن المذكور وانتقل الهاجس السياسي للمرتبة الأولى بعد أن كان الهاجس الأمني هو المهيمن رغم بقاء الترابط العضوي بين الهاجسين، فالأمن يكمل السياسة في بقاء الوضع تحت السيطرة.!

وساعد الحكم في هذا الأمر متغيرات دولية منها مسألة حقوق الإنسان حيث أصبح حق الإنسان في طلب الجنسية جزء من معايير دولية وأصبحت حقوق العمالة المهاجرة تطرح بقوة على العالم المتحضر.

إن احد أهم التنبؤات المستقبلية القابلة للتحقيق وذلك بسبب ارتباطها بالمعايير الدولية للمنظمات ليست فقط الحقوقية والشفافية العالمية بل الاقتصادية والاستثمارية التي تقيس استقرار مناطق الاستثمار هو التوزيع العادل والشفاف والموضوعي للدوائر الانتخابية ليعكس ذلك نفسه على التمثيل العادل والحقيقي للمواطنين في البرلمانات والمجالس البلدية والإدارة المحلية، وان الضغوطات العالمية في هذا الشأن آتية لا محالة، وكذلك فان استمرار مصداقية السلطات التشريعية في الدول النامية الداخلة في عمليات الإصلاح السياسي والديمقراطي وان كانت سلطات تشريعية ترقيعية وشكلية وذات صلاحيات محدودة غير أنها ضمن المقاييس الدولية للمنظمات ذات العلاقة فان تركيزها واهتماماتها وضغوطاتها توجه صوب التمثيل العادل للمواطنين، وان أهم أدوات التمثيل العادل هي الدوائر الانتخابية.

لذلك فان استمرار الوضع غير الطبيعي والشاذ للدوائر الحالية سوف يواجه تدريجيا ضغوطات داخلية من المعارضة وخارجية من تلك المنظمات بل وحتى الدول الحليفة الغربية.

إن الاستعداد للأسوأ هو طريق وأسلوب مستخدم في إدارة الأزمات القادمة والراهنة، ولذلك فان سياسة التجنيس السياسي الراهن تصب في الاستعداد لتحقيق الاحتمال المذكور والبدء في إعادة توزيع الدوائر الانتخابية ليكون التمثيل متكافئا من حيث كثافة السكان في كل دائرة.

غير أن هذه الاستراتيجية قصيرة النظر إذ لا تراعي جملة من التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المستقبلية والتي طرحناها في بداية هذه الدراسة.

كما إنها لا تراعي احتمالية تشكيل طائفة ثالثة في المجتمع من المتجنسين الجدد، تلك الطائفة التي تميز نفسها أيضا ليس فقط من جانب المذهب مع الطائفة الشيعية وانسجامها مذهبيا مع الطائفة السنية، وهو الدافع الراهن في سكوت بل وموافقة بعض السنة لهذه السياسة التجنيسية، بل ستميز نفسها قيميا وثقافة وتقاليد وطريقة حياة وممارسات وانتماءات للأصول بل وارتباطات مع الخارج الأصل سياسيا واقتصاديا وثقافيا وقيميا ومصلحيا، وهو تمييز يعطي للطائفة الجديدة خصوصيتها عن الطائفتين الأساسيتين في البلاد، بل قد يؤدي ذلك إلى فزعات واصطفافات لأبناء هذه الطائفة الجديدة من كل الجنسيات وتوحدها لمواجهة الرفض والصد اللاشعوري الجمعي للمجتمع البحريني لها، الأمر الذي يؤدي إلى تحصين نفسها بالتمركز في مدن ومناطق محددة، وهذا ما يقوم به الحكم حاليا في تمركز جغرافي للمتجنسين في المحافظة الجنوبية لملئها وتكثيفها سكانيا ليكون أي توزيع جديد للدوائر الانتخابية يخدم الهدف الذي كشفناه أعلاه، كما ستقوم بتحصين نفسها عبر تمييز نفسها

في الاحتفالات والمناسبات وحتى في التقاليد والممارسات بل ومن الممكن في الشعائر الدينية، بل ستميز نفسها في نوعية الوظائف والمهن والتجارة، وهي سمة أية طائفة أو أقليات تبدأ في تشكيل نسيجها القيمي والمصلحي أسوة بالجاليات الصينية والهندية والمكسيكية في أوروبا وأمريكا والتي أصبحت رغم شرعية مواطنيتها لديها أحيائها ومدنها وتجارتها واحتفالاتها وثقافتها الفرعية.

ومؤشرات تكوين الطائفة الجديدة بادية للعيان من وجود تجمعات خاصة بالمتجنسين وشيوخهم المسئولين في التوسط لحل المشكلات والخلافات ومقاهيهم وأعمالهم ومناطقهم شبه المغلقة.

غير أن الفرق بين هنا (البحرين) وهناك (أمريكا وأوروبا وشرق آسيا) هو في الأهداف الوطنية للتجنيس ووجود استراتيجية وقوانين واضحة تهدف إلى استقطاب الكفاءات المهاجرة والاستثمارات والأموال والعقول المبدعة وتعزز المواطنية وليست الطائفية وتفرض القانون على الجميع وتحقق الحقوق للجميع بعدالة نسبية. وهذا ما يؤدي إلى استفادة المجتمع والاقتصاد بل والثقافة الكلية الوطنية من الثقافات الفرعية لهذه الجاليات.

إن تنوع وتعددية الثقافات في المجتمع الواحد ظاهرة ايجابية وحضارية وإنسانية بشرط أن يكون هذا المجتمع قد حسم أمر الحقوق والحريات وتأسيس دولة القانون والمؤسسات والمشاركة السياسية وتنفيذ حقيقي لمبدأ المواطنة وتداول الحكم ووجود سلطات تشريعية ورقابية وقضائية قوية ونزيهة ومستقلة بحيث يتمكن المجتمع من امتصاص الأزمات والاحتقانات عبر مؤسسات ديمقراطية وقضائية بدلا من تحصين كل طائفة وجالية وأقلية نفسها واعتماد أبنائها على التعاضد والتعصب الداخلي لهذه الطائفة أو تلك.

وبدون هذه المقومات الأساسية وغير المتوافرة في البلاد لغاية تاريخه فان استمرار سياسة التجنيس الراهنة سوف تخلق طوائف من الاثنيات والأقليات المغلقة والمتصادمة مع ما هو مستقر اجتماعيا من القدم، بل وقد تحاول أن تفرض أجندتها الخاصة السياسية، في ظل مجتمع هش ريعي الاقتصاد وقبلي الإدارة وتجميد للعديد من المقومات الديمقراطية والحقوقية والمواطنية والسياسية والقضائية والمدنية.

2006-08-29

التجنيس السياسي: انتهاكات بالجملة لحقوق المواطنين والأجانب

الكاتب : مركز حقوق الانسان

-موارد القلق .. تصنيفات المتجنسين.. وتوصيات عامة-

يتابع مركز البحرين لحقوق الإنسان بقلق تطورات قضية التجنيس السياسي. فقد كشف أعضاء بمجلس النواب بأن السلطات ربما قامت بمنح الجنسية بشكل استثنائي لحوالي 10 آلاف من المقيمين الآسيويين والعرب. ويضاف هذا العدد لحوالي 30 ألف ربما تم منحهم الجنسية بشكل استثنائي خلال الأعوام الأخيرة[1] ويعتقد بشكل واسع بان هناك دوافع سياسية وراء حملات التجنيس الاستثنائي وخصوصا لأنه يتم بشكل غير علني ويقوم على أساس عرقي وطائفي، وان للتوقيت علاقة بالعملية الانتخابية التي ستجري في البلاد بعد شهور قليلة.

وتندرج موارد قلق المركز في الأمور التالية:

التمييز وعدم المساواة: يتم التجنيس بشكل انتقائي على أساس الأصل القبلي أو الطائفي، وليس بناء على حق متساو للأجانب في الحصول على الجنسية.[2] فالمادة (6) من قانون الجنسية البحريني لعام 1963 تسمح بمنح الجنسية بشروط منها الإقامة لمدة 15 عام للعربي و25 عام لغير العربي. ولكن الخلل الأساسي يكمن في طريقة تطبيق القانون: فالقانون لا يوجب على السلطات منح الجنسية لمن تنطبق عليهم الشروط بشكل تلقائي، مما يفتح المجال للتمييز والتحيز في منح الجنسية بناء على شروط غير مكتوبة، ووفقا لتوجهات ومزاج السلطة، وفي غياب الشفافية والمحاسبة .

إساءة استخدام السلطة الممنوحة استثنائيا: إن نسبة كبيرة من الذين تم منحهم الجنسية لم يستكملوا المتطلبات القانونية الاعتيادية، وخصوصا مدة الإقامة، لذلك يتم منحهم الجنسية عبر استخدام سلطة استثنائية يمنحها القانون للملك .

التلاعب بالقوانين والإجراءات: في حين تم تعطيل بعض الطلبات المستوفية للشروط لسنوات طويلة بذريعة عدم تمكن صاحب الطلب من إثبات إلغاء جنسيته الأصلية، يتم في التجنيس السياسي تجاوز ذلك الإجراء أو الالتفاف عليه. كذلك يتم تجاوز قوانين البلدان الأصلية للمتجنسين والتي لا تسمح بازدواجية الجنسية مثل الهند والسعودية. فيما تتجاهل حكومات بعض تلك البلدان حصول مواطنيها على الجنسية البحرينية، فيواجه المتجنسون السوريون مثلا غرامات من سلطات بلدهم لعدم أداءهم لخدمة العسكرية .

تزوير المعلومات: من اجل إصدار الجنسية ووثائق الهوية للمتجنسين الذين لا يقيمون في البحرين أصلا، كالسعوديين مثلا، أو لتسجيل هؤلاء المتجنسين في مناطق معينة لأغراض انتخابية، يقوم موظفو السلطة بإدخال عناوين غير حقيقية، بتثبيت عناوين في مناطق غير مأهولة مثل جزر حوار، أو باستخدام عناوين مساكن مأهولة من قبل أناس آخرين .

الحرمان من الجنسية: في الوقت الذي يتم منح الجنسية بشكل استثنائي لمن لا تنطبق عليهم شروط الإقامة، والذين يتمتعون بجنسيات بلدانهم الأصلية، يتم حرمان المئات ممن يستحقونها بسبب أصلهم العرقي أو انتمائهم الطائفي رغم انهم لا يتمتعون بجنسية أخرى[3]. ولا تزال هناك المئات من العائلات تعاني من الآثار النفسية والاقتصادية والاجتماعية المترتبة على الحرمان من الجنسية، رغم توفر جميع الشروط المطلوبة، واغلب هؤلاء من أصول فارسية من المذهبين السني والشيعي. في حين تتضمن المادة 15 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بأن "لكل فرد حق التمتع بجنسية ما". من ناحية اخرى يتم حرمان الأطفال من أم البحرينية من الجنسية بسبب اختلاف جنسية الأب، ذلك بالرغم من أن البحرين عضو في "اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والتي تنص في المادة 9 على أن "تمنح الدول الأطراف المرأة حقا مساويا لحق الرجل فيما

يتعلق بجنسية أطفالهما". وتبرز قضية عائلة الستراوي كنموذج صارخ لحرمان مواطنين بحرينين من الجنسية وتفرقهم كلاجئين في بلاد مختلفة[4].

انتهاك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين والأجانب: تعاني البلاد من البطالة المتفاقمة وتدني الأجور وأزمة السكن، ويعاني من ذلك نسبة كبيرة من المواطنين والأجانب على حد سواء[5]. وبدلا من أن تقوم الحكومة بإصلاحات اقتصادية تتضمن تنظيم جلب العمالة الأجنبية وتحسين أوضاع الأجور وظروف العمل للمواطنين والأجانب بشكل عام، تلجأ السلطة ولأغراض سياسية إلى توطين الأجانب بأعداد كبيرة مما يزيد من تردي الأوضاع المعيشية والسكنية وزيادة المشكل الاجتماعية. ان تجنيس العمال الأجانب لا يعني بالضرورة ضمان حقوقهم وتحسين أوضاعهم المعيشية، بل انه يفقدهم بعض الميزات مثل بدل السكن وبدل الغربة وغيره. وكانت السلطات البحرينية تمتنع عن الانضمام إلى "الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم" بذريعة خطر توطين الأجانب على التركيبة السكانية في البحرين، ولكننا نجدها الآن تلجأ إلى منح الجنسية لأعداد كبيرة من هؤلاء بشكل استثنائي وعلى أساس طائفي وذلك بناء على أغراض ومصالح سياسية .

انتهاك الحقوق السياسية: التلاعب بالانتخابات لتثبيت الهيمنة والاستبداد: إن توقيت عمليات التجنيس وحجمها وطريقة اختيار المستفيدين منها تؤثر بشكل مباشر في العملية الانتخابية، بما يضر بحقوق أفراد الشعب ويثير الخلاف العرقي والطائفي وذلك لمصلحة هيمنة السلطة على مؤسسات الدولة. وقد اقترنت عملية التجنيس الواسعة التي تنفذها السلطات بتغيير القانون المتعلق بالحقوق السياسية، بحيث تم منح المتجنس حق الترشيح والانتخاب بشكل فوري بدلا من الانتظار عشر سنوات .

استخدام الأجانب كمرتزقة ومنحهم الامتيازات[6]: توظف الحكومة فئات معينة من الأجانب من ذوي انتماء عرقي وطائفي معين في الأجهزة الأمنية والعسكرية وتفضلهم على المواطنين في الامتيازات الوظيفية والخدمات وتستخدمهم في الأجهزة القمعية، مثل قوة الأمن الخاصة، وتوفر لهم السكن في مجمعات مغلقة، وتمنحهم الجنسية بشكل استثنائي وبأعداد كبيرة .

إثارة التوتر العرقي والطائفي وكره الأجانب: بسبب التمييز العرقي والطائفي في منح الجنسية، والأضرار السياسية والاقتصادية المترتبة على سياسة السلطة في السياسي، والاستغلال السياسي والأمني، فان الأرضية مهيأة جدا للتوتر العرقي والطائفي على المستوى السياسي والاجتماعي، ومما يؤدى للتشدد وكره الأجانب واستهداف حتى أولئك الذين حصلوا على الجنسية بشكل عادي، أو الأجانب بشكل عام .

غياب الشفافية: رغم ان السلطة تنكر وجود تجنيس انتقائي لأهداف سياسية، إلا إنها تمتنع عن الكشف عن أعداد الذين يتم تجنيسهم، والكشف عن هوياتهم والبلدان التي قدموا منهما .

غياب الرقابة والمحاسبة: منعت الحكومة مجلس النواب من التحقيق في قضية التجنيس وذلك عبر قانون كانت قد شرعته يمنع المجلس من التحقيق في تصرفات السلطة السابقة لتشكيل المجلس. ويتردد النواب والجمعيات السياسية ومؤسسات المجتمع المدني في تناول قضية التجنيس السياسي بشكل صريح وجاد باعتبار إنها قد تمس تصرفات ملك البلاد، مما يعرضهم لغضب السلطة وربما الملاحقة القانونية المشددة.

تصنيفات المتجنسين:

لتقييم قضية التجنيس بشكل صحيح، ولطرح التوصيات والحلول المناسبة، يمكن تصنيف المجنسين إلى 6 فئات رئيسية:

الفئة الأولى: المستحقون للجنسية وفقا للمواثيق الدولية والحق الإنساني:

وهم المقيمون الذين لا يحملون جنسية بلد آخر، وتنطبق عليهم الشروط الاعتيادية للجنسية مثل مدة الإقامة، أو انهم وولدوا في البحرين من أب لا يحمل الجنسية. وهؤلاء هم الذين يدافع عنهم القانون الدولي لحقوق الإنسان. حيث ينص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وكذلك المعاهدات الدولية المرتبطة به على إن لكل إنسان الحق في جنسية بلد ما. وباعتبار ان منح هؤلاء الجنسية يتماشى مع القانون البحريني، فهولا ء حقهم في الجنسية ثابت من الناحية القانونية والإنسانية. . ويجب تعديل القانون البحريني بما يتناس مع الالتزامات الدولية فيما يتعلق بمنح الجنسية لأبناء الام البحرينية .

الفئة الثانية: المستحقون للجنسية، بتوافر شروط القانون المحلي:

وهم الذين يتمتعون بجنسية بلد آخر وجاءوا إلى البلد بشكل عادي للعمل، وتتوفر فيهم الشروط الأساسية الاعتيادية مثل مدة الإقامة. وهؤلاء يحق لهم وفقا لقانون البلد التقدم لطلب الجنسية. ورغم أن هؤلاء ليسوا محرومين من جنسية بلدانهم الأصلية، إلا أن حقوقهم المكتسبة نتيجة إقامتهم لمدة طويلة في بلد جديد، تؤهلهم للحصول على الوضعية القانونية والامتيازات التي يتمتع بها سكان البلد أنفسهم.

ويحق لهؤلاء الحصول على الجنسية بشكل تلقائي، مادامت الشروط القانونية متوافرة. ويلزم أن يكون الامتناع عن منح هؤلاء الجنسية مسببا وبناء على معايير واضحة غير قائمة على التمييز ولا تقوم على تقديرات موظفي السلطة. وفي حالة وجود سياسة عامة في تقييد منح الجنسية لأسباب المصلحة العامة فيجب أن يكون ذلك بقانون وضمن معايير وإجراءات واضحة ليست قائمة على التمييز ومع ضمان الشفافية.

الفئة الثالثة: المقيمون الذين لا تتوفر فيهم الشروط الاعتيادية، ويتم منحهم الجنسية بشكل استثنائي :

وهم الذين يتمتعون بجنسية بلد آخر وجاءوا إلى البلد بشكل عادي للعمل، ولكن لا تتوفر فيهم شروط الأساسية الاعتيادية مثل مدة الإقامة. مثل هؤلاء كانوا يحصلون على الجنسية في حالات فردية، وعبر العلاقات (الواسطة) او الرشاوى، وتتدخل أيضا معايير قائمة على التمييز العرقي او الطائفي. وكانت هذه الحالات محدودة العدد في الماضي حتى تم انكشاف قيام السلطات بمنح الجنسية بأعداد كبيرة تم تقديرها في أغسطس الجاري بعشرة آلاف، وتقول المصادر ربما تكون هذه الدفعة الأولى. ولا يتم المنح بشروط متساوية وانما بناء على قوائم تحددها السلطة ربما تكون قائمة على مواصفات غير معلنة مثل نوعية المذهب الديني. ولأن هؤلاء تم تجنيسهم على أساس التمييز العرقي والطائفي، وبناء على الاستخدام الخاطئ للسلطة الاستثنائية، وما بني على باطل فهو باطل، فلابد من مراجعة حق هؤلاء في الجنسية وجميع ما يترتب عليها، مع حفظ الحقوق المدنية والإنسانية لهؤلاء باعتبارهم مقيمين في البلاد .

الفئة الرابعة: الذين تم جلبهم من الخارج ضمن السياسة الأمنية الطائفية، ولكن تتوفر فيهم الشروط القانونية:

يتمتع أفراد هذه الفئة أيضا بجنسية بلد آخر. ورغم تمتع أفراد هذه الفئة بالشروط الاعتيادية مثل مدة الإقامة، الا ان انهم قد تم جلبهم الى البلاد ضمن سياسة التوظيف في الأجهزة الأمنية والعسكرية، بناء على مواصفات عرقية وطائفية معينة. وربما يكون جلبهم وتوظيفهم – تم مخالفة للدستور - الذي يشترط توظيف المواطنين في الأجهزة الأمنية والعسكرية، وقد تم استخدام بعض هؤلاء في تنفيذ انتهاكات لحقوق الإنسان مثل التعذيب والاستخدام المفرط للقوة.

الفئة الخامسة: الذين تم جلبهم من الخارج ضمن السياسة الأمنية الطائفية، ولا تتوفر فيهم الشروط القانونية:

وهم كالفئة الرابعة من ناحية التمتع بجنسية بلد آخر والقدوم للبحرين ضمن سياسة التوظيف في الأجهزة الأمنية والعسكرية، ولكن لا تتوفر فيهم الشروط الأساسية الاعتيادية مثل مدة الإقامة. وهؤلاء لا يستحقون حتما الجنسية البحرينية، بل يجب إعادة النظر في الحاجة الدائمة إليهم، ويلزم ان يكون التوظيف في الأجهزة الأمنية والعسكرية في داخل البلاد وليس خارجها، ومفتوحا للمواطنين وبعيدا عن التمييز العرقي والطائفي.

الفئة السادسة: مواطنو دول مجاورة لا يقيمون في البحرين:

وهم مواطنون في دول مجاورة ربما ينتمون إلى أصول قبلية مشتركة لجهات متنفذة في السلطة، ولكنهم لم يقيموا قط في البحرين، ولا تسمح بلدانهم بازدواج الجنسية، ولا تتعامل بلدانهم بالمثل في منح الجنسية للبحرينيين. وهؤلاء يفتقدون لشرط الإقامة، ولا ينتمون إلى البلاد فيما يتعلق بالحقوق او الواجبات المدنية والسياسية والاقتصادية، ولا تربطهم اية صلات بالمجتمع. ولا يوجد أي وجه قانوني او اجتماعي او إنساني لمنحهم الجنسية والحقوق المترتبة عليها.

التوصيات:

يناشد مركز البحرين لحقوق الإنسان السلطات والجهات المعنية بحقوق الانسان التدخل والدفع باتجاه:

المكاشفة والشفافية: بأن تعلن السلطة عن جميع المعلومات المتعلقة بالتجنيس، وخصوصا عدد المجنسين وهويتهم
ان يتم فتح المجال وبشكل علني للمناقشة والحوار وايجاد الحلول لهذه القضية
ان يتم اجراء اصلاح اداري في الاجهزة المتعلقة بمنح الجنسية ومحاسبة المسؤولين عن التجاوزات
ان يتم تعديل قانون الجنسية بحيث يحدد بشكل واضح شروط التجنيس بشكل استثنائي، ويقيد تلك السلطة بحيث يمنع اساءة استخدام تلك السلطة، ويحقق الشفافية بالاعلان الرسمي عن حالات منح الجنسية .
ان يتم وضع الحلول واعادة النظر ضمن الاطار الانساني لمن تم منحهم الجنسية خارج الشروط الاعتيادية
اتخاذ اجراءات لوقف أي تمييز في منح الجنسية، واي تفضيل للمجنسين الجدد في التوظيف والسكن والامتيازات
اعطاء الاولوية للمواطنين - ودون تمييز بينهم- للحصول على الوظائف والترقيات في اجهزة الجيش والأمن
اعطاء الاولوية في منح الجنسية بشكل استثنائي للبدون المحرومين من الجنسية وللنساء ممن لديهن ابناء بحرينيين ولابناء البحرينيات
تسريع اجراءات منح الجنسية للمستحقين، واصدار جوازات سفر للبحرينيين المحرومين من ذلك مثل أبناء وذرية الحاج صالح الستراوي الممنوعين حتى الآن من العودة للبحرين.

---

[1]راجع التقرير المرفق: تلاعب خطير بالعملية الانتخابية القادمة في البحرين- ا اغسطس 2006

[2]راجع التقرير المرفق: التمييز في منح الجنسية في البحرين: الدوافع.. والآثار الخطيرة على حقوق الإنسان والأمن الاجتماعي- مارس 2004

[3]تحتفظ لجنة المحرومين من الجنسية بملفات للمئات من الأفراد المحرومين من الجنسية رغم استحقاقهم لها ووجودهم في البحرين منذ عشرات السنين .

[4]يمكن مراجعة: قضية عائلة الحاج صالح الستراوي كنموذج لخرق القانون والتمييز في منح الجنسية-ورقة مقدمة الى ندوة التجنيس السياسي-نادي العروبة – البحرين- 22 يناير 2004

[5]للمزيد من الإحصائيات والتفاصيل راجع تقرير: الفقر والحقوق الاقتصادية في البحرين: أزمات متفاقمة تهدد الاستقرار السياسي والاجتماعي- سبتمبر 2004

[6]عينت الأمم المتحدة مقررا خاصا يدرس مسألة استخدام المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق الإنسان، والذين قد تستخدمهم حكومات تتعرض لتهديد من جماعات معارضة وقد واجهت المنظمة الدولية إشكاليات منها حين يتم منح المرتزق الجنسية بغرض عدم تمايزه مع المواطن .

مركز البحرين لحقوق الانسان
2006-08-30

قضية التجنيس والإجرام الذي يرتكب بحق هذا الوطن

الكاتب : حديث الجمعة للسيد محمد هادي الغريفي

.....

النقطة الثالثة : قضية التجنيس والإجرام الذي يرتكب بحق هذا الوطن

المسألة الأخيرة قضية التجنيس، بات واضح لكل العيان الأهداف من عملية التجنيس الأخيرة في هذا البلد فتغيير التركيبة السكانية يأتي في قمة الأهداف وفي أول الأهداف التي تسعى له ما الحكومة تغيير التركيبة السكانية، يومان من عملية توافد الأسيويين والعرب الذين استقدموا إلى هذا البلد سبعة آلاف مجنس في يومين والقانون قانون الجنسية يعطي للملك حق التجنيس لمن خدموا في هذا البلد أو قدموا خدمات جليلة لهذا البلد، بأي صورة خدموا في حلاق وفي خباز وفي أي موقع من مواقع الخدمة يحق له أن يعطي هذه الجنسية.

وأتصور والله العالم أن الدولة قد انتهت من عملية توزيع البيوت على المواطنين حتى فاضت البيوت ولم ترى لها أي شخص فما استطاعت أن تعالج هذا الأمر إلا من خلال عملية تجنيس وأتصور أن الأعمال في هذا البلد فائضة على المواطنين حتى أن الوزارات أصبحت في كثير من مواقعها خالية تنتظر قدوم هؤلاء المجنسين ليملئوها وأتصور والله العالم أن مستشفيات البحرين خير دليل على أن كل الأسرة هي للمواطنين ولكل هذا الشعب حتى تقوم الدولة بعملية ملء كل هذه المواقع لأن الشعب قد استكفى وقد ارتاح هذا الشعب من سكن ومن وظائف ومن كل وسائل الخدمات التي تقدمها لنا الدولة كل يوم.

أليس عيباً على دولة تعاني من بطالة أليس عيب على هذه الدولة التي لا زالت طلبات الإسكان لسنين طويلة على الأرفف ولم تتحرك تأتي بعملية تجنيس لمن خدموا هذا الوطن وأي خدمة لهذا الوطن خدمة هذا الوطن أيها الأخوة راقصة في يوم تأتي إلى هذا البلد وتمنح وتعطى الجواز خدمة للوطن أصبح الرقص في هذا الوطن خدمة تفضلي هذا قبال خدمة الرقص جواز وجنسية لما قدمته من خدمات جليلة لهذا الشعب.

أهكذا حكومة تقدر شعبها ؟ أهكذا حكومة تحترم شعبها وبعد ذلك نُطالب بأن نكون الواثقين والمطمئنين على كل مشاريع هذه الدولة اطمئنوا يا شعب لأن كل ما تقوم به السلطة هو في مصلحتكم، هذا إعلام أموي وهذا إعلام مزور يقلب الحقائق شعب مهضوم ومضطهد ومحاصر ومكبل وكل يوم يأتي بنا يزداد سوء ولا نعلم إلى أين ستصل هذه الدولة بهذا الشعب هل إلى أمان بين الحاكم والمحكوم أم ماذا؟

من حديث الجمعة | 01-09-2006م الموافق 07- شعبان- 1427 هـ

التجنيس السياسي وثقافة الديمقراطية

الكاتب : عبد الرحمن النعيمي

أشرنا في المقال السابق حول التجنيس السياسي إلى التخوف من وصول عناصر معارضة إلى قبة البرلمان الضعيف الصلاحيات.. ورغبته في التحكم بمستقبل المجلس المنتخب قبل الانتخابات، سواء عبر المجنسين او عبر أولئك الذين يملكون جنسية مزدوجة من الاخوة الاعزاء من المملكة العربية السعودية الذين نكن لهم كل التقدير والاحترام، كما نكن الاحترام والتقدير لكل اخوتنا العرب والاجانب المجنسين والذين لا نعتبر معركتنا معهم وانما معركتنا مع الذي يتفنن في اختلاق المعارك بين ابناء الشعب الواحد وبين المواطنين والمجنسين الجدد، ولا يريد تقديم البحرين كنموذج خليجي للتحول نحو المملكة الدستورية، وانما نموذج للتحايل والالتفاف على المطالب الشعبية، المتعلقة بالمشاركة الحقيقية في صنع القرار ومراقبة ومساءلة السلطة التنفيذية.

واذا كان التجنيس باعتراف الجميع مرتبط بالانتخابات ورغبة الحكم في التحكم بالبرلمان القادم، خصوصاً وانه قد نقل عن احد اقطاب النظام بأنه متخوف من البرلمان القادم، فان ذلك يعني ان التجنيس يهدف الى عرقلة العملية الديمقراطية.. وان الحكم لن يسمح للمجنسين بالتصويت حسب قناعتهم وعلاقاتهم، بل لن يسمح لهم بالانتساب الى القوى السياسية المعارضة، بل سيتحكم بأصواتهم من خلال اجبارهم على ممارسة عملية التصويت اولاً، ثم توصيل رغبة الحكم في الاشخاص الذين يجب التصويت لهم، ويكفي أن احد المرشحين الحكوميين في احدى المناطق التي وصلت نسبة المجنسين فيها الى قرابة 40% قال لأحدهم، لقد ضمنت الفوز طالما ان المعارضة لم تتفق على مرشح واحد، وان التنافس على اشده بين مرشحي الجمعيات الاربع، بل ومرشحي ابرز الجمعيات في تلك المنطقة!!

ومن المفيد التأكيد بأن كافة القوى السياسية راغبة في الاصلاح الحقيقي، ونشعر بان القوى المعادية للاصلاح السياسي والدستوري قد تمكنت من التغلب على قوى الاصلاح في الحكم، وانها ــ أي القوى المعادية للاصلاح ــ تنشر ثقافة امن الدولة المعادية للمصالحة الوطنية والمعادية للمزيد من التقدم على طريق دولة المؤسسات والقانون، وان هذا القوى المعادية تصور الامور على غير حقيقتها حيث توزع الاشاعات بأن المعارضة لديها اجندة انقلابية او اجندة شيعية ذات ارتباط بايران او تريد تخريب التجربة الديمقراطية.. وبالتالي اشاعة ثقافة عدم الثقة بين الحكم والقوى السياسية وتعميق هذه الثقافة، بحيث يكتشف النظام وأقطابه بأن الهوة تكبر بين الحكم والقوى السياسية وان المعارضة للخطوات التي يقدم عليها الحكم تزداد.. وان البلاد تعود الى المربع الاول بعد أن سارت خطوات طويلة نحو الامام.

واذا اردنا ان ندرس سياسة الحكم في مسألة الانتخابات القادمة، فاننا نرى بأنه يحسد الانظمة (الديمقراطية) العربية على قدرة الحزب الحاكم على التحكم بالمسارات الانتخابية رغم وجود كتلة كبيرة من المعارضة الاسلامية كما هو الحال في مصر او كتلة كبيرة من قوى المعارضة كما هو الحال في اليمن، ناهيك عن تجربة الانتخابات في سوريا، حيث تتحكم الجبهة الوطنية التقدمية التي يقودها حزب البعث بقرابة 60% من مقاعد البرلمان..

واذا كان الحكم قد وضع أول صمام امان في الدستور الذي سنه بنفسه ولم يسمح لأحد أن يبدي رأياً فيه، .. واذا كان الحكم قد وضع في هذا الدستور كثيراً من صمامات الامان من طراز مجلس الشورى المعين ذي الصلاحيات التشريعية، وبالتالي فان نصف المجلس الوطني بات مضموناً من قبل الحكم... فان النصف الآخر يريد التحكم فيه من خلال التأكيد على ضرورة المناصفة بين الطائفتين.. وضرورة وصول التيار الاسلامي الى المجلس النيابي كما عبر عن ذلك فضيلة الشيخ عادل المعاودة الذي قال بان المجلس القادم هو اسلامي بالكامل وان حظ التيار الديمقراطي صفر ... وبالتالي فان الاسلام السني مضمون من قبل النظام.. ويبقى النصف الآخر حيث يخشى ان تتمكن جمعية الوفاق من الحصول على نصف النصف الآخر.. وقد يفوز بعض الديمقراطيين بمقاعد في هذه الدائرة او تلك...

هنا ينظر الحكم الى تجارب الأشقاء العرب سواء في اليمن او مصر او سوريا، حيث الحاجة ماسة الى التحكم ببقية المقاعد طالما ان الاسلام السياسي السني قد قرر الزواج الكاثوليكي مع الحكم.. واعتبر معركته الاساسية مع الطرف الآخر من المعارضة سواء الديمقراطية او الشيعية المعارضة.. وهنا يمكن استخدام ورقة التجنيس السياسي التي اشرنا اليه.. حيث يتحول الاخوة المجنسين الى أوراق للعب بها لترجيح كفة من يريد من المرشحين في هذه الدائرة او تلك.. خصوصا وأن الكثير من المجنسين لا يعرفون الكثير عن المرشحين ولابد من ارشادهم على من يجب التصويت لهم سواء في صناديق الاقتراع في الجسر او بالالكترون.. او بوسائل أخرى برهن الحكم أنه بارع في ابتكارها ليضمن برلماناً مطواعاً يدلي غالبية من يحق لهم التصويت بأصواتهم، وبالتالي يفاخر بالنسبة العالية من المشاركين في الانتخابات.. ثم ليقول للمعارضة إن الشعب ليس معكم، فقد أسقطت صناديق الانتخابات رموزكم.. وقال الشعب كلمته وأوصل من يريد إلى قبة البرلمان!!! واللي فاته الفوت.. ما ينفعه الصوت!! ومن الضروري ان يهتم المواطن المتابع لملف التجنيس السياسي، والذي يدرك ابعاده الخطرة والضارة على كل مرافق الحياة في بلد صغير وقليل الموارد كالبحرين، ان يهتم بموقف القوى السياسية، من جمعيات ورموز التيار الديمقراطي الي جمعيات ورموز التيار الاسلامي وخصوصاً الاسلام السني بمختلف تلاوينه حيث ان بعض هؤلاء الرموز او الجمعيات الاسلامية لا يبدي الاهتمام المطلوب بهذا الملف لأنه قد ربط مصلحته بالنظام واعتبر نفسه جزءاً من مكونات الحكم الذي سينعم عليه ببعض اصوات المجنسين في هذه الدائرة او تلك.!!

هل ما يقوم به الحكم تطوير للديمقراطية.. أم وضع المزيد من العصي في عجلتها وهل يرى الحكم بأن مصلحته تكمن في مد جسور الثقة مع الشعب، أم نسف المزيد من الجسور.. عبر التجنيس السياسي .. حيث بدأت عرائض الاحتجاج الشعبي تنتشر في كافة الاحياء متجاوزة كل الموانع والسدود التي وضعها الحكم.. فجميع المواطنين يشعرون بأنهم متضررون من هذه السياسة .. وانها ليست موجهة ضد طائفة معينة.. بل ضد مصلحة المواطنين عامة.

وحيث عودنا النظام على تجاهل مطالب المواطنين.. وقد يرفض استلام عرائض الاحتجاج.. فان مؤسسات المجتمع المدني بما في ذلك النقابات والاتحاد العام لنقابات عمال البحرين وجمعية المحامين والاطباء مطالبون بالمشاركة في عملية الاحتجاج بتبيان المخاطر الكثيرة لهذه العملية غير السليمة.

بالنسبة لنا نرى أهمية بالغة في ايصال صوت القوى السياسية ومؤسسات المجتمع المدني الى الحكم وخصوصا الى جلالة الملك، فالملك وحده هو صاحب القرار في التجنيس .

صحيفة الوقت | العدد 194 | 02-09-2006 الموافق 9 شعبان 1427 هـ

التجنيس... منعاً لمزيدٍ من التكاذب

((مستقبل التعايش القلق))

الكاتب : حسين مرهون

الأمرُ كلّه من السياسة، لماذا يخافون من التسييس؟. الأمر كلّه من الانتخابات، لماذا يخافون من المزايدات الانتخابية؟. لن نجدَ حلاً إلى الدائرة المقفلة هذه .وقد دلّت الحوادث الحادثة طيلة الأربع السنوات الماضية أن الطريق السهل لتدوير القضايا، عظمت أو صغرت، يبدأ من لحظة ترجيسها بالسياسة. فآلةُ الترجيس هذه لها تأثير السحر، وهي قادرة على أن تتمدَّدَ لتشحن اصطفافاً من أيّ نوع، وقومنا –سامحهم الله- يفضلونه: طائفيّاً. هكذا يتم تسميم المطالبات دوماً، وهكذا تفقد وجاهتَها .

وفي التجنيس المتصاعد الجدلَ حوله مؤخراً، تشتغلُ الآلة نفسَها: عبّيءْ دعاية أنّ ما يدور من السياسة، واحرزْ بذلك فرزاً طائفياً، واكسبْ، في النهاية، حكمة الأمر الواقع. وبما أن الواقع، الذي هو من أمر الدنيا ورجسها، غير قادر وحده على أن يكسب جولةً في مجتمعات مثاليّة /غيبية إلى حدٍّ بعيد؛ لذا يتم تلطيفه دوماً برافعةِ قداَسة. باسم القوميّة مرة، وأخرى باسم الأممية الإسلامية. وعلى هذا، فإن من جُنّسوا بإكراهات القانون في السابق (نعني من جنسوا بمراسيم خاصة)، كان يُقالُ إنهم عرب من ذوي اللّحمة. وحين لم يعد الأمر يتعلّقُ بذوي اللحمة، غدا يُقال اليوم إن الإسلام ألغى الفوارق الطبقيّة .وحين يتجاوز الأمرُ مستقبلاً عنوانيّ العروبة والإسلام، سيكتشفُ قومُنا فجأةً أنهم إنسانيّون بالصدفة!. والحال، تتعدد الرافعات، أما النتيجة فواحدة.

في المقابل، تغرق ردودُ الأفعال المناوئة لمنطق المحاججة هذا في مسائل تقنية بحتة: معدلات الخصوبة والتغيير الديمغرافي والعبء الاقتصادي ووحدات الإسكان والتلاعب بالانتخابات إلخ إلخ، فيما يُنأى عن تفكيك الرافعات التي يتقوّم عليها: العروبة والإسلام. أقول تفكيك الرافعات، لأنها، وهذا أخطر ما فيها، تُطرح كحلول غيبية ضداً على الهجاس المتنامي حول التجنيس، فيما يتمسك المناوئون بحلول، هي، بالتصنيف الدقيق، دنيوية (من قبيل القضايا التي أشرنا إليها سلفاً). نحن إذن، أمام طرفين متخالفين من جهة المرجعية الذي يترافعان بها عن نفسيهما في قبال هذه القضية: طرف مثالي غيبي، وآخر عقلاني دنيوي. والحل الذي يجب تثميره هنا، هو النظر في إمكانية الوقوف على مرجعية مشتركة واحدة، ولو من باب الجدل العقيم: إما النقاش باسم الدنيا أو النقاش باسم الغيب. إما النقاش باسم رأسمال المنفعة أو النقاش باسم الرأسمال الأيديولوجي. إما النقاش باسم وطن يقوم على إقطاعيات متنافسة ومتقاتلة أو النقاش باسم وطن يقوم على الشراكة.

وانطلاقاً من التأسيس هذا، يُسأل هنا، باسم العروبة نفسها، كل أولئك المنافحين عن وحدة اللسان والتاريخ والجغرافيا: كيف يُفهمُ أنه من رحم "الكليشيهة" العروبية هذه نتحصّلُ على أشدّ النزعات عنصريّة وفاشية، من قبيل ما نشاهده من تنامي لمخيّلة عدائيّة حيال المجنسين، بحق أو بغير حق؟ .ويُسألوا، باسم الإسلام هذه المرة، كيف أنه من رحم الوعد الإسلامي بإلغاء الفوارق الطبقية، يرتفع منسوبُ الفوارق الطائفية؟. أفهل ننام مستريحين إلى وحدة الدم العربي ومحو الطبقية، من أجل أن نصحو على غريزة بدائية قوامها عنصريّة فاشيّة وفتنة طائفية؟.

على المتحمسين أن يجيبوا، كما عليهم أيضاً، أن يطرحوا سؤال التعايش في هذا البلد، ومستقبل التعايش، في ظل تنامي نزعات مثل هذه. لن يُأخذ شيعة البحرين إلى حظيرة العروبة أو الإسلام العربي، لاطوعاً ولا عنوةً، مادام ثمة شعور آخذ في تأكيد نفسه لديهم، يوماً بعد يوم، بأنّهم مستهدفون من التجنيس أولاً وأخيراً. وسواء صحّ هذا الشعور أم لم يصحّ، فإنه في المحصلة، يطرح أمامهم، أي الشيعة، خيار العزلة في الداخل والتمدّد خارجياً، على النحو الذي يجب أن يُخافَ منهُ. ولمن يتحدث عن عزلة واقعة أصلاً وقابلية شيعية أصيلة فيما خصّ التطلع إلى الخارج، يجب أن يتوقع مزيداً من هذا، وبما يكفي من الخطر المحقق.

والحاصل أنه، وفي سياق التفكير في حل، على سنة البحرين (نقول السنّة، أي التيارات الرئيسة وسط السنة، ولا نقول الحكم!)، انطلاقاً من خيالهم القومي وامتدادهم الإسلامي، أن يحمُوا خيار التعايش مع الشيعة. عليهم أن يقنعوهم بضرورات الاندماج وبتوسيع خيالهم باتجاه مُتّحد وطنيّ. وإذا كان الحديث يتركز في السابق على إخفاق عملية الاندماج نتيجة عدّة عوامل، أهمها غياب مسألة المواطنة وعوامل أخرى تتعلق بالثقافة الاجتماعية، كما أشارت إلى ذلك قبل يومين الزميلة سوسن الشاعر، فإنه في حال تظافر شعور مثل هذا، من أن التجنيس إنما يستهدف الشيعة، كفيلٌ بجعل العملية (الاندماج) برمّتها مستحيلة .

يصحُّ داعي الحاجة إلى التجنيس وداعي القانون، وفوق كل ذلك، داعي القومية وداعي الإسلام، في حال انعدام الشعور هذا، أما والحال هذه، فإن كل دعوة تترافع باسم أيٍّ من الدواعي هذه، هي نوعٌ من التكاذب على بعضنا بالكلام المفضوح.

صحيفة الوقت| العدد196 | 04-09-2006 الموافق 11 شعبان 1427 هـ

موقف حركة حق من التوطين وخطابها للشيخ حمد

الكاتب : حركة الحريات والديموقراطية

رغم الرفض الشعبي، رأس الدولة يصـــر على مواصلة التغيير الديموغرافي

إثر الأصوات المنادية بمناهضة جريمة التغيير الديموغرافي التي ينتهجها النظام بكل صلافة، جمع وزير الداخلية- وهو من العائلة الخليفية- رؤساء التحرير ليوهمهم بأن ما يجري من عملية إستيطان هي عملية قانونية ونفى علاقة ذلك بالإنتخابات الصورية المزعومة. جاءت هذه المحاولة من السلطة لتخفيف الأصوات الشعبية التي تمثلت مؤخراً في اعتصام قام به أهالي المنطقة الغربية وتم الهجوم عليه بقسوة وعنف من قبل مرتزقة الجهاز الأمني في البحرين. فالكل يعلم سيطرة السلطة على المرافق الإعلامية في البلاد وعدم وجود إعلام مستقل يعكس الرأي الشعبي في كثير من القضايا وفي مقدمتها جريمة التغيير الديموغرافي، ولهذا لا يمكن للوزير أن يخدع الشعب أو العالم الذي بدأ يدرك حقيقة الواقع المضلل. ونريد في هذا الموقف أن نؤكد على الآتي:

1- أن السلطة لازالت تحاول "إستحمار" قوى المجتمع وإستغفال الشعب من خلال التأكيد على قانونية ما تقوم به من جريمة في وضح النهار في حق الشعب المغلوب على أمره. فعن أي قانون يتحدث الوزير، وعن أي مشروعية يتكلم؟! فالقانون الذي صاغته حكومته لكي تشرعن جريمة الإستيطان ومصادرة حقوق الشعب في صنع القرار، هو قانون لا يمكن أن يحظى بمشروعية. فالشرعية للحق وليس للقانون، والحق يعلو فوق القانون، وليس العكس.

2- وأي قانون يمكن ان يحترم حين يجعل من الإستثناء أساساً، ومن التقنين باباً مفتوحاً للتلاعب بمنح الجنسية؟! فبأي مسوغ يعطي الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة- لنفسه الحق بان يوزع الجنسية كيفما يشاء؟! فيحرم عائلة الحاج صالح الستراوي من جنسيتهم البحرينية والعودة الى موطنهم البحرين، بينما يذهب الجواز البحريني على طبق من ذهب الى المغنية السورية أصالة، دون حتى ان تتقدم بالطلب ناهيك عن استيفاء شروط الجنسية، ويتنعم بها مايكل جاكسن للتواري من الملاحقات القضائية في بلاده، وترسل للآلاف من قبيلة الدواسر في المنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية وهم جالسين في بيوتهم دون أن يكونوا في حاجة لها أو أن يستوفوا شروط المواطنة والإنتماء للبحرين .

3- و كيف يحاول الوزير استغفال الشعب حين يصرح بان التوطين كان حسب الشروط القانونية، في الوقت الذي تقر فيه حكومته في ردها على توصيات لجنة التحقيق "النيابي" بشأن الموضوع نفسه، في ردها على التوصية الأولى المطالبة "بضرورة التأكد من استيفاء طالبي الجنسية لشروط التجنيس قبل منحهم الجنسية بموجبأوامر حكومية"؟! وكان الرد الحكومي بـــ"أن الحكومة ليست الجهة المختصة بمنحالجنسية البحرينية وان كان طالب التجنيس مستوفيا للشروط والمتطلبات القانونية.. فسلطة المنح يختص بها صاحب الجلالة الملك المفدى وحده وفقا للمادة (6) من قانونالجنسية البحرينية لعام 1963م وتعديلاته."

4- وكيف يحاول الوزير أن يقنع الجمهور بأن السلطة التي يمثلها تحترم القانون وتلتزم بالمعايير؟! فهي تقر في الرد على التوصية الثالثة لنفس اللجنة السابقة حينما طالبت بوضع معايير واضحةلتطبيق حالات الاستثناء بأن "سلطة المنح وفقا للقانون مخولبها صاحب الجلالة الملك المفدى، وان جلالته رئيس السلطات الثلاث (التشريعيةوالتنفيذية والقضائية)، وان القول بوضع معايير لتطبيق حالات الاستثناء على سبيل الحصر فيه تقييد لسلطة المنح بما لا يتفق مع الوضع السياسي والدستوري للسلطةالمخولة لصاحب الجلالة الملك المفدى في منح الجنسية البحرينية، وبالتالي لا يمكنللحكومة ان تضع معايير واضحة لتطبيق حالات الاستثناء على سلطة تعلو عليها، فالسلطةالمفوضة بمنح الجنسية هي أعلى سلطة في المملكة". وهذا ما نؤكد عليه دائماً ولا تعترف به السلطة ان النظام في البحرين استبدادي شمولي، فليس في الديمقراطيو صلاحية

مطلقة فوق القانون لأي جهة مهما كان موقعها.

فالوثائق الموجودة وردود السلطة وممثليها تشير الى ان عملية الإستيطان والتغيير الديموغرافي في البلاد قد بدأت في أغسطس 1975م، أي بعد تغييب السلطة الشعبية في التشريع والرقابة، وأنها أضحت واضحة للعيان وبشكل متسارع منذ تولي الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة مقاليد الحكم في العم 1999م. وأصبح – أي الشيخ حمد- الذي يقوم بمنح الجنسية لمن يشاء – سواء استوفى الممنوح شروط الجنسية أم لا، كما يحتفظ بكل سجلات الذين تم منحهم الجنسية البحرينية في الفترة السابقة –سواء من خلال الإستثناء أو غيره- ولهذا السبب لم يسمح للجنة التحقيق في التجنيس من البحث في سجلات الديوان الملكي أو في حالات التجنيس الإستثنائية أو تلك التي حدثت قبل ديسمبر 2002م. ويقتصر دور وزارة الداخلية على التأكد من ملئ الإستمارات المناسبة وتسليمها للديوان لإتخاذ الإجراءات اللازمة. ولا يمكن استثناءه من المساءلة حيث أنه شريك في إدارة الدولة من خلال هذا الملف أو غيره. إن الشيخ حمد بن عيسى هو المسئول عن هندسة التغيير الديموغرافي في البحرين، وهذه الممارسة خلاف الإرادة الشعبية ولا يتماشى مع المصلحة الوطنية، وهو أمر لا يصح، غير شرعي وغير مقبول، وعليه فإننا نوجه خطابنا له بشكل مباشر، من غير مواربة ونقول:

أ- أنه ليس من حقك التلاعب بالتركيبة الديموغرافية واستيراد المواطنين من أصقاع الأرض، ومن ثم تفضيلهم وتقديمهم على المواطنين الأصليين (شيعة وسنة) في التوظيف والإستفادة من مصادر الثروة والخدمة المحدودة والمخصصة لهم.

ب- نطالبك باسم الشعب أن تتوقف من منح الجنسية لأحد عبر الإستثناء المشار له في قانون 1963م، بل نطالب بإستعادة الجنسية من كل من تم منحه الجنسية عبر سلطة الإستثناء، مع مراعاة الجوانب الإنسانية. كما نطالب بتقنين سلطة الإستثناء لتكون محددة بمعايير ومحدودة بعدد معين، على أن تكون تحت الرقابة الشعبية.

ت- إننا نحملكم المسئولية الكاملة لتهديد بقاء التاريخ والهوية البحريني وللنتائج السلبية لعملية التغيير الديموغرافي والتوطين التي استهدفت النسيج الإجتماعي في القرى والمدارس وعلى جميع مناحي الحياة الأقتصادية للمواطنين الذين نتجت بسبب تمكين من تم توطينهم من الوظيفة والسكن على حساب المواطن الأصيل.

ث- إن ما تقومون به سوف لن يستحصل الولاء الشعبي لكم، سواء مم تم توطينهم من مجنسين أو من تم استهدافهم أو حرمانهم من أفراد الشعب البحريني الأصيل شيعته وسنته.

ج- إننا ننصحكم بأن عملية التوطين التي تقومون على إدارتها سوف تعود بالويلات وانعدام الأمن الإجتماعي والإقتصادي على البحرين وشعبها، وحين تنتشر النار، فلن تفرق بين حاكم أو محكوم .

أيها الشعب الأبي:

إن مناهضة عملية التوطين التخريبية- التي تسعى لهدم نسيجكم الإجتماعي وتشطيركم- واجب وطني. ويجب على الجميع التكاتف من أجل مناهضة ومقاومة محاولة التغيير الديموغرافي. إننا جميعاً- سنة وشيعة، عرباً وعجما- مسئولون عما يحدث أمام ناظرينا، ويجب أن نتكاتف جميعاً لحماية تاريخنا وهويتنا وحاضرنا ومستقبل أجيالنا. إننا نشد على أيديكم لمقاومة جريمة التخريب واللعب بالديموغرافية بكل الوسائل السلمية المتاحة .

وقد بدأت حركة "حق" في التعريف بهذه الجريمة النكراء لدى المنظمات الدولية، الأمر الذي إنعكس على تقاريرها، وستواصل الحركة أنشطتها داخل وخارج البحرين من أجل خلق وعي ضاغط لتصحيح الوضع الحقوقي الخاص بالتغيير الديموغرافي وإعادة الأمور الى نصابها.

وما ضاع حق وراءه مطالب،،،

حق: حركة الحريات والديموقراطية- البحرين

2006-09-06

لقاء العروبة

الكاتب : علي صالح

الأمس تدخلت المؤسسة العامة للشباب والرياضة وألغت اللقاء الذي نظمته الجمعيات السياسية لمناقشة التجنيس السياسي والذي كان مقررا له أن يعقد مساء أمس الخميس في نادي العروبة تارة بحجة أن طلب اللقاء لم يقدم الى المؤسسة قبل وقت كاف وتارة أخرى أن موضوع اللقاء سياسي وأن نادي العروبة ثقافي ولا يحق له التدخل في السياسة.

وفي كلتا الحالتين فإن هذا الالغاء يعيد الى الأذهان عمليات المنع السابقة التي كانت تمارسها المؤسسة العامة اذا ما رأت أن الموضوع الذي يناقشه اللقاء أو الندوة أو المؤتمر الذي يعقد في نادي العروبة يتعارض مع توجهات الحكومة أو أن من شأنه نشر وعي ضد ممارسات حكومية خاطئة.

وبالتالي فإن المؤسسة تستغل كونها جهة حكومية في تنفيذ سياسة حكومية تقوم على منع المعارضة من أن تعبر عن رأيها واطلاع الجمهور على المعلومات التي تمتلكها حول قضية معينة تشغل الرأي العام مثل قضية التجنيس، وهو ذاته الاستغلال الذي مارسته المؤسسة في مناسبات كثيرة سابقة. ان مسألة المنع هذه تدخل كما أسلفنا في نطاق حرية الرأي والتعبير التي بدورها هي أساس الديمقراطية وان هذا المنع يأتي هنا واحدا من أمثلة التراجع في المسيرة الديمقراطية، وان الحجج التي تقدمها المؤسسة العامة أو غيرها ما هي الا تغطية على هذا التراجع.

فاذا أضفنا لذلك حدوث هذا التراجع واستمراره في شتى وسائل الاعلام التي ما زالت تنتقي الأشخاص الذين تستضيفهم أو يعدون برامج وكذلك المواد والموضوعات التي تقدم في هذه البرامج، فإن ما قامت وتقوم به مؤسسة الشباب يسير في نفس الاتجاه وفي ذات الاطار.

ان الديمقراطية تستلزم حرية تعبير في كل المجالات وعلى جميع الأصعدة، كما تستلزم السماح بالرأي الآخر واتاحة المجال له، بل والعمل على انشاء حوارات بين هذه الآراء المختلفة والمتعارضة من خلال وسائل الاعلام، والمنتديات واللقاءات، ومن ثم ترك تكوين الآراء وتحديد المواقف والاقتناع أو رفض هذه الفكرة لدى المتلقين من المواطنين.. اما ان تستمر الدولة في انتقاء ما تريد من الآراء والترويج لها وفي نفس الوقت العمل على حجب الآراء الأخرى التي تطرح وجهات نظر مختلفة ومعلومات متعارضة فهذا لا يعني الا حداً من حرية الرأي والتعبير ومن ثم تراجعا عن الديمقراطية.

فالشفافية واتاحة المجال للجميع بالتعبير عن رأيه والتوقف عن التدخل في كل يؤثر في آراء الناس ومواقفهم هو المطلوب اليوم، ليس من المؤسسة العامة فقط ولكن من كل الجهات ذات العلاقة بتجربة الرأي التعب.

2006-09-08

التجنيس وموقعه في الصراع السياسي

الكاتب: عبد الرحمن النعيمي

كان موضوع اللقاء الواسع الذي دعت اليه الجمعيات السياسية ومؤسسات المجتمع المدني في نادي العروبة الخميس المنصرم والذي اعترضت عليه مؤسسة الشباب والرياضة باعتباره لم يستوف الشروط التي نص عليها قانون التجمعات الذي وافق عليه مجلس النواب وبصم عليه مجلس الشورى، هو التجنيس السياسي وأبعاد هذه القضية على مختلف جوانب الحياة في البلاد، وفي المقدمة منها الاوضاع المعيشية والخدماتية بالنسبة للغالبية الساحقة من الناس، والجانب السياسي بالنسبة للحركة السياسية التي تطمح الى خلق معادلة سليمة بينها وبين الحكم تدفع البلاد باتجاه المزيد من الاصلاحات الدستورية والسياسية، والوصول الى ما عبر عنه حول الملكيات الدستورية على غرار الديمقراطيات العريقة... فقد تذكر الناس هذه المقولة وهم يستمعون الى رئيس وزراء بريطانيا يتعهد أمام الشعب البريطاني بأنه سيتنحى عن الحكم في فترة اقصاها منتصف العام المقبل، فيما يعمل بعض أعضاء حزب العمال على تنحيته بأسرع ما يمكن نظراً للكوارث والمواقف السياسية المربكة التي قاد البلاد اليها في تبعيته المطلقة للادارة الاميركية المجنونة التي تدفع العالم باتجاه المزيد من الازمات وخصوصاً بالنسبة للمنطقة العربية وايران وافغانستان ...

ولا شك ان الكثير من المواطنين تمنوا أن تكون الحالة العربية شبيهة بالحالة البريطانية فيتقدم الرؤساء ورؤساء الوزرات العربية باستقالاتهم لتتجدد الدماء العربية في النظام الرسمي، أو الحالة البحرينية حيث استمر رئيس الحكومة وبعض الوزراء عقوداً من الزمن جرت في البلاد الكثير من التحولات وخصوصاً في السنوات الاخيرة، المضادة للتوجهات الاساسية التي عبر عنها رئيس الوزراء إثر الانقلاب على الحياة البرلمانية منذ العام 1975. واذا كانت الحكومة ممثلة في وزارة الداخلية تنفي ما تقوله المعارضة السياسية حول التجنيس الراهن، وارتباط هذا الملف بالانتخابات النيابية القادمة، بعد أن قررت الجمعيات السياسية المعارضة خوض الانتخابات.. فان الواقع لا يعزز موقف الحكومة، بل يؤكد موقف القوى السياسية، بل ان الاشاعات التي توزعها بعض الاجهزة حول شراء الاراضي في المحرق من قبل (الايرانيين) وبالتالي تعيد الينا معزوفة الاجندة الايرانية والاجندة الشيعية وسواها من المقولات التي تهدف بالاساس الى تعميق النزعات الطائفية والعرقية.. وابعاد الناس عن الموضوع الاساسي الذي اجمعوا عليه ووجدوا فيه خطراً حقيقياً على اوضاعهم الاقتصادية والسياسية ومستقبل التركيبة الديمغرافية في البلاد، وبدأت ــ العرائض الشعبية تتزايد احتجاجاً من قبل الكثير من المواطنين في المحرق والرفاع والمدينة وغيرها على هذه السياسة ــ فان مثل هذه الاشاعات ستذروها الرياح والواقع المعاش من قبل الناس.. حيث الجميع يعرف من يملك الاراضي ومن يتحكم في البيع والشراء ومن يعتبر الارض ملكية خاصة له.. وبالتالي يمكنه ــ على طريقة الانظمة الشمولية العربية ــ مصادرة الاراضي في حال النقمة على صاحبها، خصوصاً وان الكثير من الوثائق تشير الى ان الارض هبة!!

ولكن لا بأس من التوقف بعض الوقت أمام الاشاعة الاخيرة التي تريد القول إن الخطر الايراني لا يزال ماثلاً على البحرين وأن من المفيد للبعض ان يتذكر دور الوكالة اليهودية في فلسطين لشراء الاراضي حتى ضاعت فلسطين.. وبالتالي ضاعت البحرين كما كان التيار القومي يقول في الخمسينات والستينات حول الادعاءات الايرانية على البحرين في مرحلة شاه ايران... واذا صحت الاشاعة بأن البلاد قد بيعت... فالمطلوب من الحكومة ان تستقيل لأنها لا تدري كيف تسير المياه من تحت اقدامها.. واذا كانت اشاعة فمن المفيد التوقف عن مثل هذه الاشاعات وغيرها من تلك التي توزعها بعض الاجهزة عبر الرسائل الالكترونية والتي تهدف الى بلبلة المعارضة وتوزيع التهم بين بعضها البعض، والتي لحسن الحظ لا تلقى الا السخرية من قبل القوى السياسية حيث اختبرت تماماً مثل هذه الاساليب ولم تعد تنطلي على أحد.. بل ان تأثيرها يتبدد بسرعة لا يتوقعها موزعو تلك الاشاعات...

لذا لا يجب التوقف أمام هذه الاشاعات، بل العودة باستمرار الى موضوعنا الاساسي وهو الحقوق السياسية والمشاركة في

صنع القرار والمساءلة حول الثروة الوطنية والاراضي وغيرها من القضايا الكبرى التي تبرز بوضوح للجميع أمام ركض رجالات الحكم وراء المال والثروة .. وخوفهم ليس من سلطة تشريعية حقيقية منتخبة ... حيث اننا نعرف حدود هذه السلطة المنتخبة.. ولكن خوفهم من وصول المزيد من الشخصيات التي ستسلط الاضواء على حجم الفساد المستشري في البلاد، وامتداد هذا الفساد ليشمل كافة مناحي الحياة في البلاد، أمام المستجدات الاقتصادية الجديدة.

واذا كان التجنيس السياسي يستهدف، في جوهره، الاخلال بالتركيبة السكانية في البلاد.. فان من المفيد التأكيد بأن المتغيرات الاقتصادية الكبيرة في المنطقة تفرض الاستعانة بالمزيد من الطاقات البشرية من الاخوة العرب والاجانب الذين يحق لهم الحصول على جنسية البلاد حسب قانون الجنسية.. وبالتالي تحدث تغييرات ديمغرافية على الواقع الراهن، لكن من الضروري التوقف امام هذه المسألة ونحن على أبواب الانتخابات النيابية وتخوف المعارضة من استخدام هذه الورقة بيد السلطة.. يجب ان يكون التجنيس بعيداً عن الاملاءات السياسية من قبل الحكم، وأن يكون للمجنس حق الانخراط في الحياة السياسية والاجتماعية، سواء في صفوف المعارضة او الموالاة، بحيث لا تكون وثيقة التجنيس ورقة (ولاء) من قبل المجنس لرغبات السلطة، وخصوصا في مرحلة الانتخابات.. بل تكون حالتنا كحال البلدان المتقدمة.. استفادة البلاد من قدرات المواطنين الجدد.. ومساهمة المواطنين الجدد في النشاط السياسي والاجتماعي.. بحيث يكون أداة فعالة في حركة التغيير المطلوبة ..

ولكن الآليات التي عمد اليها الحكم سواء بالنسبة لقوى الامن او القوات المسلحة او مزدوجي الجنسية تشير بوضوح أنه عاجز عن الخروج من جلدته.. وانه يريد استخدام هذه الورقة الى اقصى الحدود، وبذلك ينتهك الحقوق الاساسية للمواطن، وخصوصا من حصل على الجنسية.. وحيث لا نتوقع أن يكون للمجنسين دور ايجابي في الحركة السياسية لفترة من الزمن.. فان من حق المعارضة أن تؤكد على ضرورة أن يكون التجنيس بعيداً عن خلفيات سياسية أو طائفية يسير عليها الحكم، وان يكون ضمن القانون.. لكن الواقع لا يشير الى ذلك.. بل الى مواقع أخرى .. ومن حق المواطن أن يقلق من خطورة هذه السياسة، كما هو حال القوى السياسية المعارضة .

صحيفة الوقت| العدد201| 09-09-2006 الموافق 16 شعبان 1427 هـ

التجنيس مسؤلية المجتمع

الكاتب : علي صالح

هذه ليست هي المرة الأولي التي تثار فيها قضية التجنيس بهذه الكثافة فقد أثيرت من قبل مثلاً في عام 2002م بأكثر قوة من هذه ووقتها أدلى وكيل وزارة الداخلية لشؤن الجنسية والجوازات والإقامة بحديث صحفي موسع قدم منه معلومات وأرقاماً كثيرة مثلما فعل وزير الداخلية بالأمن

لكن الوزير والوكيل وقفا قليلاً أمام المادة بقانون الجنسية لسنة 1963 التي تتحدث عن منح الجنسية للشخص الذي يقدم خدمات جليلة للوطن ولم يقدما شرحاً وافياً لا لهذه المادة ولا لتفاصيل الخدمات الجليلة ولا لاعداد وجنسيات الأشخاص والسنوات التي منحت فيها لهم الجنسية لأن السلطة العليا المعنية والمخولة وحدها بتقديرات الخدمة الجليلة وجدت ذلك

مع إن الملاحظ إن كل النقد الذي يوجه إلى عملية التجنيس ينصب على هذه المادة من القانون ومخرجاتها من المجنسين, حيث يرى المنتقدون أن البحرين تحتاج فعلاً لنخبة من البشر ومن أي جنسية ودولة يرتقون فعلاً إلى مستوى تقديم الخدمات الجليلة وهو الشرط أو الهدف ذاته الذي تطلبه دول كثيرة في العالم مثل الولايات المتحدة وكندا واستراليا وسنغافورة والذي جعل هذه الدول تستقطب العقول المبدعة وأصحاب الإمكانيات الاستثمارية .

وهؤلاء فقط الذين يستفيدون من (مادة الخدمة الجليلة) ومن شرط الإقامة 15 و25 سنة في البلاد, لكن الخدمة الجليلة في هذه الدول موضحة تماماً ومحددة ولا تقبل الاستغلال أو التجاوز كما أنها ليست متروكة لتقديرات خاصة تصدر من جهة واحدة في الدولة لها صفة سياسية عليا وإنما جهة مجتمعة عامة

إن ما هو حادث اليوم في قضايا كثيرة مثل التصويت الالكتروني ومثل التجنيس هو إن هناك شكوكاً من قطاع مجتمعي واسع بما تتخذه السلطة من قرارات وإجراءات في هذه القضايا وان القضاء على هذه الشكوك وتمتين الثقة بين السلطة والمجتمع الأهلي يتحققان من خلال المشاركة في سن القوانين واتخاذ القرارات وتنفيذها ومراقبتها

وفي موضوع التجنيس فأننا بحاجة إلى معالجة الأمر بسن قانون جديد للجنسية يراعي المتغيرات ويأخذ ويعطي تنفيذ مادة الخدمات الجليلة لمجلس أو هيئة تضم ممثلين لجهة حكومية إلى جانب مؤسسات المجتمع الأهلي مثل جمعية المحامين وحقوق الإنسان والشفافية وغرفة التجارة وجمعية الاقتصاديين والجامعة وغيرها من الجهات القادة على تحديد الخدمات الجليلة ومن يقدمها .

2006/09/09

التجنيس وخطر الابادة الجماعية

الكاتب : عباس ميرزا المرشد

تسارعت الأخبار طوال الأسابيع الماضية وتحديدا من تاريخ (20-8-2006) في نقل أحداث ما يجرى في مبنى إدارة الهجرة والجوازات حيث تجرى عملية تجنيس واسعة النطاق لأعداد كبيرة من الجالية الأسيوية وحسب نقل أحد النواب فإن عملية التجنيس الحالية من المقرر لها أن تشمل 10 آلاف مجنس بناء على قوائم صدرتها إحدى الجهات الرسمية مودعة في قرص سلم لإدارة الهجرة والجوازات لاستكمال الإجراءات المطلوبة . كان رد الحكومة على مثل هذه المعلومات أن العملية تجرى وفق الأصول القانونية وليس هناك ما يقلق وأن كل الأمور طبيعية وربما شدد البيان الحكومي على ضرورة أخذ الحذر والحيطة من تعكير صفو الالتحام الوطني وسيرة الأسرة الواحدة. التزاحم أو ضرب الحطب على الجنسية البحرينية حسب أحد المسئولين لا يعدو أن يكون تزاحما على مبنى يخدم أكثر من 5 آلاف معاملة في اليوم لذا لا خوف منه ولا يجب التشكيك في حصول ما يخاف منه فهؤلاء ينهون معاملتهم المتعددة، وليكن الله في عون الموظفين لتحملهم هذا الضغط الهائل على مدار السنة (أنظر الوسط تاريخ 23-8-2006).

قد يكون هذا الأمر عاديا ومألوفا في أي دولة يشتهر عنها استقبال مهاجرين أو تسعى إلى حل مشكلة ما يطلق عليهم (البدون) فهذه الدول وحسب الاتفاقيات الدولية مجبرة على تقديم ما يمنح هؤلاء الاستقرار عبر وثائق معتبرة أو منحهم جنسيات البلد الذي هم فيه فالولايات المتحدة الأمريكية تعاني من أكثر من مليوني مهاجر غير شرعي والحكومة الفدرالية تبحث بجدية عن طريقة قانونية لا تخلو من مصالح انتخابية من أجل حل هذه المشكلة.

منذ الشروع في الإعداد لمشروع الميثاق الوطني 2000 و الحكومة أمام اختبار التعاطي الجاد مع مجموع الأزمات التي تمر بها البحرين، كانت وجهة نظر الحكومة أن ما ينظر إليه على أنه أزمة لا يعدو أن يكون اختلاف وجهات نظر وأنه بالإمكان التوصل إلى حلول لها وليس إلى تسويات . من جهتها كانت قوى المعارضة تصر على أن هناك أزمات ملحة وأزمات خطيرة من شانها أن تعكر أجواء السلم الأهلي وتؤدي في نهاية المطاف إلى تفكك العلاقة الهشة القائمة بين المجتمع والدولة . إحدى تلك الأزمات ما اصطلح عليه بملف التنجيس . خطورة ملف التجنيس تظهر في أكثر من مستوى بدأ من هوية الدولة وصولا بالثروات والحقوق والواجبات ونهاية بالمصلحة والدافع الحقيقي لمثل هذا التجنيس . بالتالي فالحديث عن التجنيس من شأنه أن يهدد الدولة ومن شأنه أن يوحدها ويقويها كما أن الحديث في التجنيس ليس هجوما دائما بل قد يكون دفاعا وغيرة وحبا.

البحرين ليست من الدول القادرة على استقبال المهاجرين كما أنها ليست من الدول التي تعاني من مشكلة البدون إضافة إلى أنها دول محدودة الموارد وعالية الكثافة السكانية وتعاني من أزمات اقتصادية على المستوى البنيوي من حيث شحة المداخيل الاقتصادية وتوزيعها بشكل غير عادل وعلى المستوى الإنتاجي حيث زيادة معدلات البطالة وارتفاع مستوى الفقر.

من هنا فإن لجوء الحكومة على تجنيس هذا العدد الهائل من شانه أن يثير تساؤلات ويجر معه اتهامات تصب في التشكيك في غرضية عملية التجنيس . ما يزيد من أهمية قضية التجنيس عدة أمور:

الأول : أنها تأتي متزامنة مع مرحلة الانتخابات البرلمانية الثانية ودخول الجمعيات المقاطعة فيها وهنا تأتي مسألة نزاهة الانتخابات وما يثار حولها من ضغوط كالتصويت الإلكتروني وعمليات تحويل العناوين وتبادل الأصوات من دائرة إلى أخرى فحتى هذه اللحظة ما زالت الضمانات المقدمة من قبل الحكومة غير كافية للحكم على نزاهة الانتخابات القادمة خصوصا بعد استبعاد أي رقابة مدنية كجمعية الشفافية أو محايدة والاكتفاء بعمل وزارة الداخلية في ذلك خلافا لأي انتخابات شرعية.

الأمر الثاني : أن ملف التجنيس ملف لم يحسم الأمر فيها وقد شهد سجالات عديدة كان في مقدمته ندوة التجنيس التي عقدتها الجمعيات السياسية في العام 2003 وكشفت فيها عن خروقات هائلة في عملية التجنيس ولم تقدم الحكومة ردا عليها منذ ذلك الوقت مما عزز القناعة بأن ملف التجنيس هو سلاح سياسي تستخدمه الحكومة من اجل تمرير مصالحها ومن أجل تغير التركيبة الديمغرافية في البلاد.

الأمر الثالث : أنها تأتي في ظل تشكل خطاب معادي للتجنيس إن على المستوى الاجتماعي والشكوى المتزايدة من سلوكيات بعض الجنسيات أو على المستوى الاقتصادي وشح فرص العمل وتدني الأجور وتفاقم أزمة الإسكان في مقابل هذا فإن القوة المجنسة بهذه الأعداد الغفيرة تشكل في النهاية سلعة تستفيد منها الحكومة لخلق نواة موالية لها على حساب المواطنة وهذا السلوك يؤدي في النهاية إلى تسليع الولاء وهز الرمز الوطني للدولة وبالتالي فإن الحديث عن هوية الدولة وطرح رموزها للمداولة سيعيق عملية الإصلاح المطروحة ويشكك في نوايا القائمين عليها.

إن موقف بعض الفئات والقوى السياسية في صف الحكومة وتأيدها غير المفهوم لصفقات التجنيس من شأنه أيضا أن يربك قضايا عديدة أقلها مستوى التحالفات السياسية وأخطرها تضرر هذه القوى من الآثار السيئة والضارة جراء الاستمرار في التجنيس بما يخلق مساحة واسعة من الصدام.

لجنة التجنيس في مجلس النواب

لنرجع إلى الوراء قليلا فعندما أثيرت مشكلة التجنيس في مجلس النواب سارع رئيس المجلس الظهراني إلى تشكيل لجنة مختصة وعين أفرادها كما يشاء بل وحصر نطاق عملها بما كانت الحكومة ترغب فيه من أجل تطهير ساحاتها من الاتهامات والشكوك الدائرة حول النية الحقيقة للتنجيس ومن يقف أساسا خلف كل هذه العملية.

وفي الواقع لا يمكن الاعتقاد بأن حزمة الأوراق التي أعدتها لجنة التحقيق البرلمانية بشأن أوضاع التنجيس المنبثقة عن مجلس النواب، أنها امتلكت القوة لحل مشكلة التجنيس، أو أنها أزاحت كميات هائلة من التشكيكات والمخاوف من اللجوء إلى تسخير التجنيس في فرض أوضاع غير سوية تتعلق بالهوية والاستحقاقات السياسية الأخرى ، لسبب بسيط جدا هو أن كثيرون ما زالت تشغلهم التصريحات الإستهامية من هنا وهناك، لكن سرعان ما تنهار تلك التوقعات والترتيبات بفعل المفارقة بين الواقع الذي تبني عليه الدولة وبين طبيعة تلك التصريحات . تجعلنا هذه المفارقة مقتنعين بأن لا نصدق كثير من الهراء، أو على الأقل أن لا نكون أفواه لآخرين وأدوات نطق خاصة لهم، هكذا يمكننا تجاوز خط تماس أول في مشكلة التجنيس بما لا يثير حساسية أحد.

المهم أن هذه الأوراق بقدر ما كشفت عن أرقام ونتائج توصلت إليه عقول أعضاء اللجنة، فهي من جهة أخرى، تعتبر أرشيفا خاصا يمكننا النظر إليه لنتعرف على آلية إنتاج القوة والسلطة في ثنايا ضلوع مؤسسات الدولة، وكيف يسمح لصناعة الحقيقة الخطابية، أن تمارس نفوذها وسيطرتها وإكراهاتها . معنى ذلك أن تشكيل لجنة خاصة للتحقيق بشأن التجنيس يعني فيما يعني الاعتراف بوجود إرادات متصارعة حول القضية التي سرعان ما تؤسس لنفسها أرشيفا قد يكون ورقيا وقد يكون شفويا يجمع الآثار و مخلفات الأفعال، من أجل التحكم بالقوة وممارسة القسر والإكراه.

القضية ستتجه ناحية التعقيد طبعا عندما يتم التعامل مع الاعتراف وكيفية انتزاعه فمن وجهة نظر فوكو[1] فإن تقنية نزع الاعتراف ليست واحدة في آلياتها وإن تشابهت في نتائجها فجسد المتهم هو جسد ناطق ومرغم على تقديم اعتراف ما يحقق نزوة الشعور بالقوة والتضخم والإخضاع عند الجسد المهينُ على جسد المتهم . إن خطورة هذا الاعتراف وفق هذه الصيغة، أنه يمارس التعذيب القائم على العقاب المؤلم و المتفاقم إلى درجة الفظاعة، عبر تقنية جديدة تحدث كمية من الوجع يراعى

فيها القياس الدقيق لكميته لكي لا يحدث أي تشوهات أو إدانات حقوقية. تستهدف هذه التقنية ما يستهدفه التعذيب الجسدي أي نزعُ الاعتراف ولكن من خلال لجان شرعية تنبثق من السلطة التشريعية التي هي محصلة آراء المواطنين، وهذا بالضبط خيط من خيوط اللعبة السياسية وفق تعبير بيار بورديو.

وفق الإيقاع الذي سار عليه خطاب التجنيس فقد أوجد هذا الخطاب لنفسه بؤر مقاومة متعددة شملت جميع الأطراف وهذا بدوره يؤسس لصراع الإرادات ويعطي المعرفة قوة ونفوذا من أجل تمرير السلطة، فمن يضبط المعرفة ويشرعنها يصبح صاحب السلطة.

أولى تلك المقاومات مقاومة المجنسين أنفسهم لأثار منح الجنسية لهم فقد طالب سكان مدينة زايد بفرض حماية لهم تحميهم من هجمات الأجانب عن المدنية عليهم[2]، كما صرح عدد من المجنسين ذات مرة أنهم سيقفون ضد أي إجراء يستهدف سحب الجنسية عنهم[3]، وأخير تقدم أحد النواب المجنسين بمشروع قانون يطلب فيه إلغاء مصطلح المجنسين من قانون الجنسية [4].

مقاومة أخرى تمثلها أجهزة الحكومة عندما ترفض وجود أي تجاوز أو خلل في عملية التجنيس وتعطي لنفسها فسحة تتنصل فيها عن مسؤوليتها وتراوغ بالقانون الدولي والمحلي كما تشاء. ففي رد الحكومة على التوصية رقم (1) للجنة التحقيق البرلمانية بشأن التجنيس رأت الحكومة أنها ليست الجهة المختصة بمنح الجنسية وإن كان التجنس مستوفيا للشروط والمتطلبات القانونية، و رفضت التوصية (4) التي تحث على(قصر التجنيس على احتياجات الدولة الفعلية بحيث يكون المجنس مكسبا وطنيا لا عبئا على الوطن يؤثر في مستوى الخدمات الصحية والتعليمة والأمنية والإسكانية ويزيد من حجم البطالة) فالحكومة ترى أن الأخذ بهذه التوصية يؤدي إلى تضييق العمل بالمبادئ العامة للتجنيس في القانون الدولي الخاص وفي الاتفاقيات والمواثيق والمعاهدات الدولية وفيه خروجا عن التشريعات المنظمة للتجنيس، وفي الوقت نفسه تخص نفسها بسيادة الدولة في رفضها للتوصية (14) لتطبيق مبدأ المعاملة بالمثل عند السماح للمجنس الأجنبي بالاحتفاظ بجنسيته الأصلية وتؤكد ذلك في ردها للتوصية (15) حيث ترى الحكومة أن التجنيس هو من صميم أعمال السيادة لكل دولة .

لقد كان الاعتراف المعني في مشكلة التجنيس متعلقا بعنصر مهم جدا في الدولة وهو تحديد من هو المواطن ومن هو الأجنبي ، من هو الدخيل ومن هو الأصيل من هو المألوف ومن هو الغريب ، وكل هذه الأوصاف لا تتحرك في الأوراق الثبوتية، بل تتحرك في أنسجة الاجتماع السياسي والاجتماعي للدولة، إذ لا يمكن لأحد أن ينهي هذه التناقضات عبر وثيقة إثبات الجنسية فقط . فعبر قانون الجنسية يتم وفق صيغ معينة منح الجنسية للأجانب ويفرض على المواطنين قبول هذا المنح من دون الاعتراض عليه و مسائلته، فالقاعدة المعمول بها هنا أن لعبة القانون أوسع من أن تنحصر في أوراق رسمية تستخرج من إدارات الدولة .

ما من شك أننا نقف أمام حقيقة خطابية مصنوعة مروجة بأدوات القوة والسلطة وليس أمام حقيقة موضوعية، حقيقة تقوم المقاومات السلبية بفعل نزع الاعتراف من جسد قضية التجنيس وتلغي وجود الاختلاف وتحتكر فعل المعرفة فيه.

حيلة الحكومة رد وزير الداخلية

كل دول العالم تواجه مشكلة في وزارة داخلتيها فهي الوزارة الأكثر استهدافا من قبل الناس وهي التي تحوز على أكبر قدر من النقد وسوء الظن إضافة إلى توجيه الاتهامات الساخنة والجريئة لأعضائها وهذا يعود إلى المهمة الصعبة الموكلة إلى وزارة الداخلية فهي المسئول الأول عن تطبيق القانون وإحراز نصف العدالة وإيكال النصف الثاني إلى القضاء المستقل.

وزارة الداخلية في البحرين ظلت إلى فترة قريبة جدا متهمة بشتى أنواع التهم السياسية والجنائية ونتيجة لذلك تشكلت فجوة

واسعة لم ترد حتى الآن بين الوزارة والناس . فطوال الفترات الماضية واجهت وزارة الداخلية اختبارات عديدة على مستوى ضبط الأمن وفشلت في تقديم نموذج عصري لقوى الأمن الداخلي وتورطت في تسبب قتل مواطن في مظاهرة أمام السفارة الأمريكية وإصابة العديد من المواطنين في احتجاجات مطلبية، كما وجهت إليها انتقادات حادة تتعلق بالاستخدام المفرط للقوة في فض المسيرات والمظاهرات الاحتجاجية وفي مستوى آخر تزايدت نسبة الجرائم الجنائية بشكل واضح آخرها حدوث أكثر من ثلاث جرائم قتل عمدي في العام الحالي.

ومن الطبيعي أن تفقد الوزارة جزء كبيرا من كسوة الإحترامية respectability وهي الآن مطالبة بتحسين صورتها أمام المجال العمومي في كافة القطاعات التابعة لها وليس قطاع أفراد الشرطة أو الأمن فقط.

على إثر ذلك قام وفد نيابي بعقد لقاء مع وزير الداخلية لبحث الموضوع والحصول على معلومات تفصيلية ودقيقة مطمئنة لمواجهة الاتهامات الموكلة إلى الحكومة بالعمل على تغير التركيبة الديمغرافية للسكان ومحاولة اللعب في أعداد الناخبين وجداول الانتخابات التي لم يحدد موعدها حتى الآن رغم انتهاء الفصل التشريعي الرابع وانحلال المجلس النيابي.

كان رد الوزير مؤدبا وحصيفا جدا ولكنه رد حكومي في الأساس وبالتالي فالرجوع إلى تاريخ الحكومة في الردود يبقى هو المحصل من أي لقاء .الحديث الطويل كان مغلفا بالحيلة وإخفاء المعلومات وانعدام الشفافية فأبرز ما جاء في اللقاء المذكور أن عملية التجنيس عملية مستمرة ولن تتوقف والحجة في ذلك أن البحرين ملتزمة باتفاقيات دولية في هذا الشأن . الواقع أنه لا توجد أي اتفاقية دولية تلزم أي دولة بالتجنيس، فهو أمر سيادي ما دامت الدولة لا تعاني من مشكلة ما يطلق عليه البدون وهم الفئة التي لا تمتلك أي جنسية فهؤلاء هم من يجب على الدولة تصحيح وضعهم القانوني وما يحدث في العشرة آلاف هو استبدال جنسيات بالجنسية البحرينية في عملية خرق للقانون الجنسية الذي يشترط أقامة مدة15 سنة للعربي و 25 سنة لغير العربي وجل المجنسين لا تنطبق عليهم شروط قانون الجنسية.

في الفترات الماضية تم التجنيس بناء على أوامر ملكية والقانون لا يشترط أي شرط في هذا الأمر الملكي وقد تم تجنيس أكثر من 30 ألفا بفعل هذه الأوامر الملكية. في هذه الوجبة الجديدة لم يصدر الأمر الملكي ولم يفصح وزير الداخلية عن وجود مثل ذلك وكان رد الوزير أن التدافع هو مجرد تقديم طلبات لم يحسم الأمر فيها، بعد فهل بمقدور وزارة الداخلية كشف المعلومات للجهات المهتمة وممارسة قدر ضئيل من الشفافية.

وفق منطق الحيلة (اللواتة) لا إمكان لفعل ذلك بل المطلوب التسليم والوثوق بالكلام و تصديق الوعود أما الاحتكام لمنطق الدولة وقانون الشفافية وحق المواطن في الحصول على المعلومات العامة فلا يبدو أن ذلك قابل للتصديق. تبقي الدولة ومنطقها ملجأ أخيرا يتم اللجوء إليه وقت اشتداد الأزمات وصعوبة الخروج بمنطق الحيلة أو كسل اليد الخفية عن العمل.

كان وزير الداخلية متفهما ومؤيدا لكثير من المخاوف وشتى أنواع القلق الذي أثاره الوفد النيابي وأكد الوزير أن تهمة تغير التركيبة السكانية غير واردة أبدا في جعبة الحكومة . يبقى هذا الكلام مفهوما،والشيء غير المفهوم فيه كيف لزيادة تقدر ب 2% كزيادة في معدل ارتفاع السكان تتم في غضون ثلاث سنوات ولا تتغير التركيبة السكانية أو الديمغرافية ؟ والآ مفهوم أيضا أن يرى المواطن تغيرا في منطقته ونسبته ولكن الأجهزة الإدارية في الحكومة لا ترى صحة ما يراه المواطن ؟

كثير من الآراء ذهبت إلى رغبة الحكومة في تغير نتائج الانتخابات القادمة وتعكير الأصوات في دوائر معينة تختص بقوى المعارضة فدائرة النعيم مثلا مهددة بدخول أكثر من 3 آلاف صوت جديد وهكذا الدوائر الأخرى. هذا هو جزء من لعبة الحيلة والجزء الأهم هو رغبة الحكومة في تخليص عدد كبير من النواب من الضغط الشعبي وبالتالي سهولة تطويعهم فالمجنسين حديثا غير مهتمين بالجانب الرقابي والتشريعي قدر اهتمامهم بالجانب الخدماتي .

امتدادات هذه اللعبة لا تقتصر على تيار المعارضة فهناك رغبة حكومية في التخلص من وجوه كثيرة من تيار الموالاة فهي لا ترغب في فوز الإسلاميين أيا كانوا حتى ولو كانوا من تيار الموالاة وبالتالي فنحن أمام حيلة متعددة الوجوه ربما عجزت

الجمعيات السياسية مواجهتها بإنفراد مما يحتم عليها الرجوع إلى القواعد الشعبية لممارسة أكبر ضغط ممكن ، إذ ليس من المتوقع أن تتوحد أرضية سياسية لوقف طوابير طالبي الجنسية لكنه من الواقعي جدا البدء بالتحرك الاجتماعي والشعبي ومن حق الناس فعل ذلك وممارسة الضغط الشديد للحد من عملية التجنيس.

قوة دفاع البحرين ومشروع الإبادة الجماعية

قد تبدو علاقة قوة دفاع البحرين بما يدور من حديث حول تسريع الحكومة في تجنيس الآلاف من الأجانب من الأسيويين، علاقة غير واضحة ومبهمة لحد ما، نتيجة للحظر المعلوماتي التي يحيط بعملية التجنيس نفسها، وسرية التحركات التي تقودها قوة دفاع البحرين في كل أمورها . سأحاول هنا عرض حقيقة طالما أغفلت في كل سجالات النقاش السياسي في البحرين وهي أن هناك دورا كبيرا وتدخلا من قبل قوة دفاع البحرين في تسير العملية السياسية والشؤون الأخرى خلافا لما معروف من عدم تدخل الجيوش في شؤون الحكم في الدول العربية الخليجية.

في العام 2002 سرب خبر من قبل أحد العاملين في قوة دفاع البحرين ونشرته صحيفة المنامة الالكترونية وتسبب في إغلاقها، فقد كشفت الصحيفة عن صدور أمر ملكي سري يقضي بتجنيس كل منتسبين قوة دفاع البحرين من الأجانب. يومها لم تتضح قضية التجنيس بعد مثلما هي اليوم ناضجة، فالمعلومات كانت قليلة نوعا ما إضافة إلى تداخل المجنسين مع المحرومين من الجنسية أو ما يطلق عليهم بالبدون . خطورة القضية كانت تتعلق بقوة دفاع البحرين وسرية الأمر الملكي وعدم نشر ذلك في الجريدة الرسمية، وحسب بنود دستور 1973 ودستور 2002 (المادة 30 فقرة (ب) الدولة وحدها التي تنشىء قوة الدفع والحرس الوطني والأمن العام ولا يولي غير المواطنين هذه المهام إلا في حالة الضرورة القصوى وبالكيفية التي ينظمها القانون) إلا أن تركيبة هذه القوات كانت وما زالت محل جدال فالأجانب يشكلون أكثر من 60% من قوة الجيش يتوزعون على السورين واليمنيين والأردنيين من العرب في حين يشكل البلوش العنصر غير العربي وهناك أكثر من 75% من الأجانب في قطاع الأمن جلهم من الهنود والبلوش واليمنيين أما الحرس الوطني فما زالت النسبة غير معلومة بالدقة إلا أن الأجانب خصوصا المغاربة والباكستانيين يشكلون عدد لا باس به. لذا كان الأمر الملكي واضحا في ضرورة تجنيس هؤلاء للتخلص من المأزق الدستوري الذي يواجه الدولة من جهة ، والاستجابة إلى رغبة ضباط الجيش وقيادة الأركان فيه إلى تنفيذ مخطط تغير التمثيل الديمغرافي في البحرين من خلال توسيع التجنيس لأكبر عدد ممكن من الأجانب السنة أو غير المسلمين على وجه الخصوص من جهة ثانية.

وحسب تقرير صدر هذا العام عن مركز الدراسات الدولية والإستراتيجية ومقره أمريكا، فإن الجيش البحريني يتكون من 8,500 فرد، ويقول التقرير إن أعداد القوات البحرينية كانت تستمر في الارتفاع 2000-2001 أثر تحسن علاقات المملكة مع قطر وإيران. وأكد التقرير أن البحرين تنفق ما يقرب من 5% من أجمالي الناتج القومي الإجمالي على قطاع الدفاع عام 2004، وإن انخفض المعدل لـــ 3,5% عام 2005. وتقول الدراسة إن الإنفاق العسكري البحريني أصبح محل اهتمام المجلس الوطني، حيث أن العديد من أعضائه يعتقدون أن "الإنفاق الدفاعي البحريني يجب أن يقل، نظرا لان البحرين تتمتع بعلاقات جيدة مع جيرانها في المنطقة." وكان الجيش البحريني (قوة الدفاع) قد تدخل لقمع المطالبين بعودة العمل بدستور 1973 عام 1996 وتسبب في قتل أكثر من واحد على إثر دعوة من الملك حمد إبان تولية لولاية العهد.

منذ تأسيس قوة دفاع البحرين نهاية الستينات فقد تأسس نواته من القوة القبلية مع إضافة بعض العناصر الأخرى مثل الشيعة والهولة. بيد أن السلطة القبلية لم تمنح أي عنصر غير قبلي من الترقي إلى أكثر من رتبة ضابط ولم يمنع هذا التكوين القبلي للجيش من الاعتماد على المرتزقة (وفقا لتصنيف الأمم المتحدة فإن أي فرد ينظم إلى جيش غير جيش دولته للعمل فيه فهو مرتزق) من جاليات عربية وغير عربية . كانت سياسية قوة دفاع البحرين تقوم على حراسة نظام الحكم بالدرجة الأولى من أي محاولة اختراق والتصدي لأي جهة تهدد استقراره. بداية من منتصف السبعينات ارتكزت سياسية قوة الدفاع على عسكرة السنة بتوفير تسهيلات ومغريات مالية وتسهيلات قضاياهم في أمور الدولة انطلاقا من قانون القرب والحظوة المعمول به في صلب نظام الحكم. تصاعدت هذه السياسية بعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران 1979 وتعالت أصوات

عديدة بضرورة طرد وتسريح الشيعة من قوة الدفاع، وبالتالي منع توظيف أي شيعي في قوة الدفاع وحصر ذلك في المرتزقة من السوريين والسودانيين والأردنيين والبلوش والسنة من العنصر القبلي قدر الإمكان .

وحسب شهادات واسعة من قبل أفراد في قوة دفاع البحرين فقد شهد الجيش البحريني تخلخلا في صلابته جراء إعطاء الجنسية للأجانب وأصبحوا يعاملون البحرينيين معاملة قاسية. ومن المعلوم أن أفراد قوة دفاع البحرين من الأجانب المجنسين يحصلون على وحدات إسكانية خاصة بهم وعلاوات أعلى من البحرينيين.

وفي الواقع لم تجد سياسية عسكرة أهل السنة في صبغ الجيش بصبغة طائفية حيث فاق عدد المرتزقة عدد السنة بأكثر من 50% رغم حصر المرتب العليا على أفراد العائلة الحاكمة وأفراد القبائل الحليفة لهم . خطورة هذه السياسية أنها ولدت عداء مركز ناحية المواطنين الشيعة إن من إشاعة أن الشيعة مرتبطين بولاء لإيران وأنهم يشكلون خطرا على سلامة واستقرار البلاد وقد أسهم ذلك في تكريس العداء بين السنة والشيعة وفصلهم مناطقيا وشعوريا عن بعضهم البعض .

لكن هذا لم يحقق رغبة قوة دفاع البحرين في درء خطر الشيعة المزعوم فما زلات نسبة الشيعية تقدر بأكثر من 60% في أقل التقادير وهم على تواصل جيد مع أهل السنة، لذا عمدت قوة دفاع البحرين إلى أحد منتسيبيها للقيام بدراسة شاملة عن أوضاع الشيعة السياسية في البحرين للخروج بتوصيات تستطيع الحكومة العمل بها، خصوصا بعد مقاطعة جمعية الوفاق المحسوبة على الشيعة للانتخابات البرلمانية ومعارضتها الصريحة لدستور 2002. وفي عام 2003 سربت مسودة غير منشورة من هذه الدراسة التي بحث فيها الكاتب تاريخ الشيعة السياسي في البحرين وتوصل إلى نتيجة تعتبر من أخطر النتائج وهي أنه لا يمكن ضمان ولاء الشيعة للحكومة وجاءت توصيات الدراسة بناء على هذه النتيجة موضحة ضرورة العمل على عدة مستويات منها:

1- ضرورة تخليص قوة دفاع البحرين من أي عنصر شيعي.

2- العمل على تخفيض نسبة الشيعة في البحرين إلى أقل من 50% من خلال عملية تجنيس واسعة للعناصر السنية المقيمة في البحرين.

إن وجود مثل هذه الدراسة ودراسات أخرى في أرشيف قوة الدفاع يؤكد أن هرمية الحكم في البحرين ليست كما هي موضحة في بنود الدستور ولا تعمل بالشكل الظاهر في المؤسسات رسمية، فهناك بنية خفية تدار من خلفها أمور الدولة تشكل قوة دفاع البحرين إحدى أركانها إضافة إلى مجلس العائلة حيث تدار شؤون البلاد.

الأمر الخفي والمعلن هنا أن هناك تدخلا من قبل قوة الجيش في عمليات خارجة عن صلب وظيفته الأساسية فلم يقتصر تدخله على قمع بعض المظاهرات السياسية كما في أحداث الانتفاضة الدستورية (1994-2000) بل تعدى ذلك إلى التأثير في إدارة الشؤون السياسية عبر فرض توصياته من أجل تغير التركيبة الديمغرافية والسكانية للبحرين.

وتطبيقا للتوصية الثانية من الدارسة المعنية فقد عملت الحكومة على فتح باب التجنيس بصورة مقلقة جدا من أجل تغير التركيبة الديمغرافية وحسب بعض الأرقام غير الرسمية فإن عدد الذين تم تجنيسهم منذ 2001 – 2005 يتجاوز 50 ألفا يشكل السنة أكثر من 70% منهم و لا تفصح وزارة الداخلية عن الأرقام الحقيقة لمن تم تجنيسهم.

يتأكد ذلك في شأن لجنة التحقيق البرلمانية بشأن أوضاع التنجيس المنبثقة عن مجلس النواب، التي قامت بفحص (1100) ملف من أصل (7292) ملف للفترة 19-3-2001 حتى 31-8-2003 ومنعت من بحث الحالات السابقة عن هذا التاريخ ولم تتوصل اللجنة إلى كشف أي تجاوز سوى 48 حالة فقط موزعة كالأتي:

14 - حالة لم يستكملوا المدة القانونية أو خالية من إثبات الإقامة.

6 - حالات منحت الجنسية بدون أوامر ملكية.

28 - ملف بها قصور إداري .

أي أن نسبة التجاوز لا تتعدى 4% من الحالات التي تم فحصها أما الحالات الباقية فتمت بناء على أوامر ملكية. وفقا

لقانون الجنسية، فللملك حق أعطاء الجنسية لأي شخص حتى لو لم يستوفي شروط الجنسية وقد كانت هذه الأوامر محل امتعاض شديد من قبل الناس خصوصا بعد منح الجنسية البحرينية للمغنية السورية أصالة التي شرحت تفاصيل حصولها على الجنسية.

ربما أعتبر البعض أن دور قوة دفاع البحرين في شؤون التجنيس والسياسات المحلية الأخرى يماثل دور المحافظين الجدد في الولايات المتحدة من حيث اعتماد الطائفية والقوة لتمرير الأهداف والمصالح التابعة لهم فهناك رغبة قوية في خفض نسبة الشيعة في البحرين لتماثل نسبتهم في دول الخليج الأخرى كالكويت وقطر حيث تبلغ نسبة الشيعة في الكويت قرابة 25%. إضافة إلى ذلك فإن القانون الداخلي وحزمة القوانين المعمول بها لا تترك مجالا بعيدا عن سيطرتها بما في ذلك الشؤون الشخصية فلا يحق لأي فرد أن يتزوج بأي فتاة من دون موافقة الجهة المعنية في قوة الدفاع بل يصل الأمر إلى منع البعض من الزواج من خارج مذهبه وإلا تعرض للعقاب وإنزال الرتبة كما حدث لأكثر من واحد. وهذا الأمر يمثل خطورة لا يمكن التغاضي عنها وهي اندراج ذلك تحت بند الإبادة الجماعية حسب قانون الأمم المتحدة.

[1]انظر ميشال فوكو المراقبة والعقاب
[2]جريدة الايام
[3]صحيفة الوسط
[4]جريدة الأيام 15-5-2006

2006-09-11

إدماج أم تدمير البحرين ؟

الكاتب : جعفر يتيم

أحدهم رأى ملصق الوفاق (التجنيس السياسي جريمة بحق الوطن والمواطن) وأخذ يقرأ بصوت عالي ويسخر من العبارة , سألته لماذا هذاالفعل يا هذا , أجاب ّبلاش جريمة وبلاش كلام فاضي ّ وأضاف كل واحد يعمل ويدي فلوس ويستثمر ويعمل بمكانه وتكون البلد راحت فوق ,وزاد هذا الفيلسوف أن الإمام علي والرسول حثوا على العمل وعمران الأوطان !؟

قلت له واأسفاه عليكم ياعرب على ماتفعلونه في بلدانكم وتأتون لنا بهذا الفكرالمغلوط , وعاجلني برده والله العظيم أحب الشيعة وصار لي سنين أعيش وأتعامل معهم , قلت له أن المسألة ليست في السنة أو الشيعة ولاتحاول أن تجرنا الى الطائفية , وانما المسألة أكبر من ذلك وهناك من يتآمر على هذا الشعب والبلد العزيز , عموماً الكلام يطول حيث دار بيني وبينه الكثير ,واتضح بعد ذلك أن الشخص من الذين حصلوا على الجنسية البحرينية.

ربما هذه الحادثة من عشرات الحوادث التي يتلقاها الشعب البحريني في حياته يومياً ويتجرعها غصة بعد غصه , ولكن الأهم من كل ذلك أن هذه الحادثة على الأقل بالنسبة لي تعبر عن إحدى الردود الموضوعيه والواقعيه لمن يدعو الى ادماج المجنسين بهذه السهولة كما أن هذا الرد جانب ميداني على الأرض وليس نظرياً كما يتنبأ به الإعلاميون والسياسيون للمساوئ التي ستحل على البحرين.

مايثير الغضب لمفهوم إدماج المجنسين هو أن هذا المفهوم استفزازي وكأن عرابيه ليسوا من سكنة البحرين ؟ ولايدرون بتفاصيل التجنيس كيف تم ومن أي البلاد جائوا بهم ولماذا جيئ بهم وماهي الدوافع وراء كل هذا التجنيس ؟

ليس هناك بحريني شريف واحدضد إدماج المجنسين الذين كفل لهم القانون حق الجنسية في المجتمع البحريني من حيث المبدأ , فالمجنسون عاشوا وبعضهم ولدوا على هذه الأرض وتربو عليها وأكلوا من خيرها والمواطنون أخوة لهم ولكن السؤال الحقيقي من هم المجنسون الذين يمكن أن يتم العمل على إدماجهم في المجتمع هل الذي أتى البحرين وخدم أرضها وشعبها أم الذي أستجلب لضرب ِشعبها وأخذ خيراتها ؟؟

فعلى من يطلق هذا المفهوم أن يعيه جيداً قبل اطلاقه وعن ماذا يتحدث فالمطالبة بعدم التجنيس وفتح الملف ومحاكمة من يتورط بالتجنيس السياسي في هذا الوقت أولا وأهم من اطلاق شعارات تجرنا الى الصراعات وتدعو الى ترك الأولويات والملفات المهمة للوطن كما أن هناك من يطلق هذا المفهوم لمآرب طائفية وسياسية وقصده من ذلك تدمير وخراب البلد , والمفهوم له شرطه وشروطه وأصوله في أن تكون له أرضيه وطنية واحدة وجامعة يراعا فيها المصلحة العامة للبحرين وشعبها ولايمكن أن ينَظر لها من منظور ضيق عبر مقال يكتب في الصحافة أو جلسة عابرة في إحدى الجلسات الرمضانية .

2006-10-18

سري للغاية

ع3 (عين تكعيب)

الكاتب : الدكتور عبد الجليل السنكيس

"سري للغاية" كلمتان توضعان في أسفل التقارير "الإختصاصية" التآمرية التي تصدر من الديوان "الملكي" لتعبر عن توجه النظام وخططه وتوزع على شخصيات محددة، تكون عادة لاعبة بصورة أو أخرى في تنفيذ هذه المخططات. ونسرد هنا بعض مما تم تسريبه من هذه التقارير الغاية في الخطورة والتي تستهدف إستبدال شعب البحرين الأصيل- بسنته وشيعته- بأعداد كبيرة من شعوب وجنسيات مختلفة، يستغل النظام حاجتها للعيش بامان إجتماعي واقتصادي ليحقق بذلك أهدافه الأصلية في إستئصال هذا "الشعب من الوجود، عبر ما أطلق عليه "التجنيس" أو ما نطلق عليه "التوطين."

فبحسب هذا التقرير السري للغاية، فالطائفة الشيعية لها سلاح معروف بالعيون الثلاثة أو (ع3) عين تكعيب أو أس ثلاثة- رياضيا. وترمز الى علم + عمل + عيال، إستطاعت أن تجعل من وجودها أكثرية
فبحسب التقرير السري للغاية، فالطائفة الشيعية لها سلاح معروف بالعيون الثلاثة أو (ع3) عين تكعيب أو أس ثلاثة- رياضيا .وترمز الى علم + عمل + عيال، إستطاعت أن تجعل من وجودها أكثرية.
والشكل المأخوذ من هذا التقرير يوضح الفرق في العدد بين الطائفتين- السنية والشيعية، وحتى يمكن قلب المعادلة، لامناص من القيام بعملية تجنيس بمعدل معين يحقق المطلوب في سنين محددة. فتجنيس 10 آلاف في السنة الواحدة لا يمكن من الوصول الى حالة التوازن ومن ثم ترجيح الكفة. أما إذا تم التجنيس بمعدل 20 ألف في السنة الواحدة، فإن حالة التعادل تحصل في العام 2016 ميلادية.

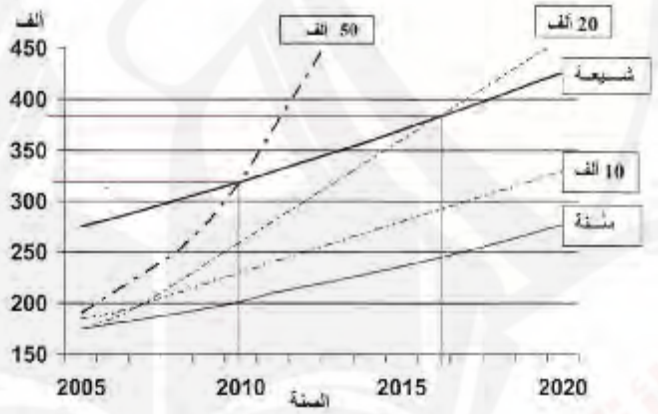

وإذا ما أريد لعملية التغيير الطائفي أن يكون سريعاً- حوالي العام 2010م، فلابد أن يكون معدل التجنيس 50 ألف في السنة، وهو الخيار الإستراتيجي الأوحد- بحسب هذا التقرير.وقد تم الإستفادة من تجربة الكيان الصهيوني حينما توجه لدول أوروبا الشرقية، وأفريقيا والهند لزيادة عدد المموطنين اليهود في فلسطين.

بالمعدل الآخير، فإذا تحدثنا عن بدأ الخطة في 2005- تقريباً، فيحتاج النظام الى حوالي 225 ألف (على أقل تقدير، حيث يجب أن يكون الرقم أكبر من ذلك) لتجنيسيهم، ولابد أن يكونوا من السنة، ليقلبوا عدد الشيعة في البحرين. فما هي خطة النظام والطرق التي بها يسحتصل النظام على هذه الأرقام الخيالية "تحت أعين القيادات الشعبية والمعارضة"- عينك عينك، ودون خفاء-، وما هي الجنسيات (الدول) التي سوف "تموله "بمواطينيها لتحقيق الهدف المنشود؟

أن الديوان الملكي قد قام خلال 6 أشهر من العام 2003م بتجنيس 7300 حالة، ولكن هذا المعدل غير مرضي، ولهذا جاءت

الإقتراحات لزيادة المعدل كالآتي:

-من أصل 120 ألف "سني" عراقي في الأردن، يمكن الاستفادة من هذا الكم في تسهيل نزوح – على الأقل- 30 الف منهم للبحرين. وسوف يتم إستخدام حملة "التمييز والإضطهاد الطائفي" ضد السنة في العراق للقيام بعمليات دعائية لهذا النزوح، وما التشجيع على إقامة "مجالس العزاء" على الطاغية المقبور صدام حسين، وما الحملة الطائفية المسعورة ضد الشيعة في البحرين والتي تبعت عملية إعدامه إلا توطئة وتمهيد لقبول ذلك الأمر- أي النزوح العراقي للبحرين- بل والدفاع عنه بكل قوة.

سنة العراق	من العراق	50	70 ألف
	من الأردن	20	
السودان	دول الخليج	1500	3 ألف
	مصر	500	
	السودان	1000	
اليمن	دول الخليج	15	45 ألف
	اليمن	30	
المزدوجة	السعودية	60	63 ألف
	خطر	3	
الدول الآسيوية (الهند وبنجلا)			30 ألف
الدول العربية الأخرى			15 ألف
المجموع			226

-من أصل 30 مليون سوداني- عدد سكان السودان، هناك 700 ألف مغترب سوداني في الخليج العربي موزعين على السعودية، والإمارات وسلطنة عمان. كما يوجد حوالي 200 ألف سوداني لاجئ يعيشون في مصر وغالبيتهم مسجلين لدى الأمم المتحدة للأجئين في انتظار إجراءات إعادة توطينهم كندا والولايات المتحدة واستراليا وبعض الدول الإسكندنافية، ولكن إجراءات توطينهم طويلة تستمر 3-5 سنوات. فيمكن النظر في هذا المصدر لتكون البحرين حاضناً لأعداد كبيرة منهم.

-المصدر الثالث هو اليمن التي يتجاوز عدد سكانها 21 مليون نسمة يرون في البحرين محل جذب خاصة في ظل ظروفهم المعيشية المتدنية.

-يمكن أيضا الإستفادة من دول عربية أخرى كالأردن، ومصر والمغرب حيث يمكن الأستفادة من "فوائضها السكانية" في حدود 15 ألف سنوياً.

-أيضا يمكن الإستفادة من الذين ولدوا في الكويت والسعودية (فئة البدون) لسهولة إندماجهم في المجتمع البحرين

-تخفيض عدد ستوان الإقامة في البحرين الى 3 سنوات للافراد السنة من أصول عربية، وهذا سوف يرفع القدد المتوفر حاليا- حسب التقرير- الى 25 ألف شخصاً.

وبحسب تقرير الديوان الملكي والتوصيات أعلاه، يمكن تلخيص حصيلة مصادر التجنيس "للسنة" كما في الجدول:

وقد عهد الى الشيخ محمد بن عطية الله الخليفة- رئيس الديوان الملكي- لترأس لجنة دائمة تعنى بالعمل على متابعة وتنفيذ مخطط (معالجة الإختلال الطائفي) تغيير التركيبة الطائفية في البحرين. الهدف هو تسهيل نزوح الآلاف من السنة من "جميع أنحاء العالم" الإسلامي ممن يسميهم التقرير" أهل الثقة" لنجدة العائلة الخليفية "السنية" من شيعة البحرين "أهل الولاء الخارجي."

تعليق أخير:

هذا ما يخطط له الديوان الملكي في البحرين. من اجل أن يبقى في الحكم، لا يهمه النظام الخليفي أن تتحول البحرين لغابة من

البشر يأكل بعضه بعضا. أن تنشب الفتنة والحرب بينهم، أن يقتتلوا. أن يقتل السني من أم شيعية أخاه الشيعي من أم سنية، أم غير ذلك. أن تتكون الأحزاب السنية لتفجير أماكن تجمع الشيعة، أو أن تتكون الميليشيات الشيعية لإغتيال الشخصيات السنية، كل ذلك لا يهم .لايهم أن استبحت الحرمات والدم البحريني- السني والشيعي. لايهم أن تحرم مناطق شيعية على دخول السنة وبالعكس، لايهم أن يتوجس الجميع من الجميع الغدر والغيلة، لايهم أن يفقد الجميع الأمن والأمان. أهم شيئ أن تكون الرفاع وبالتحديد من يقطن الرفاع في أمن وأمان، تجبى له الجبات وتسير له الغنائم، وتعزف لع أغاني الوفاء، وإن كان على جماجم هذا الشعب. يراد لماضي هذا الشعب أن يقف ليذوي في النسيان. يراد لهذا الشعب ان يكون بلا مستقبل، بلاهوية ولا تاريخ ولا وجود اسمه شعب البحرين، فهل من معتبر؟

هل سنأخذ موقف غير معرفة نوايا وخطط هذا النظام التآمري؟ أم نقف وقفة رجل واحد لنقول له "كفى"، نحن شعب واحد –سنة وشيعة- ندافع عن البحرين. من يمس السني يمس الشيعي ومن يمس الشيعي يمس السني، ولافرق بينهم. نرفض الاستنهاض الطائفي والتهييج، كما نرفض الفتنة بكا مسمياتها، ونردد المثل القائل، "أكلت يوم أكل الثور الأسود "وأن النار إذا اشتعلت لن تفرق بين الأخضر واليابس، والفتنة لن تميز بين السني والشيعي. فحذار حذار من الفتنة يا شعب البحرين، لعن الله من أثارها وأوقظها.

2007-01-10

صورة لا تطابق الأصل... هنا «ملعب التجنيس»!

القنبلة الموقوتة... عبث بها «مشير» راكضا بملف «خطير»

الكاتب : منصورة عبدالأمير

أيا كانت الحال، لن تجد صعوبة بالغة في قراءة وجوه اللاعبين، فالعلامة البحرينية واضحة تفوق ما سواها... تبدو سماتها جلية في وجه الأخوين محمد وعلاء حبيل القادمين من سترة، تنطلق معلنة نفسها حين تتفرس في وجه «بن سالمين» المحرقاوي، أو حين تتابع بطولات محمد صباح أو طارق الفرساني. هؤلاء هم أبناء البحرين الذين يرفعون الرأس، وهناك بناتها كرقية الغسرة، التي ما إن رفعت يداها علم البحرين حتى ارتفعت معه قلوبنا، وما إن امتزجت فرحتها وقبلاتها للعلم بدموع «وطنية» صادقة، حتى سالت دموع كثير من البحرينيين المتحلقين حول شاشات التلفزيون والمتابعين لنصرها البحريني العربي المشرف ذاك. نفخر بهم جميعا ونرفع الرأس عاليا... أما غيرهم، فلا يأتي سوى بالعار!

مذ بدأ قبل عامين مضيا، لم يهدأ الحديث عن ظاهرة التجنيس الرياضي! ومذ تزامن ظهور الوجوه النيجيرية والكينية بين صفوف فرق بعض أنديتنا «الوطنية» مع التجنيس السياسي - الذي تكاثرت على اثره وجوه أخرى تحمل ملامح تكاد تكون مميزة بين صفوف البحرينيين وتقضي فيما تقضي على أي نسق اجتماعي سكاني ديموغرافي... مذ ذاك ظل ملف التجنيس محدثا أزمة في الشارع الرياضي تكاد نيرانها لا تخبو، لتأتي أخيرا قضية ليوناردو مشيرو، أو مشير سالم جوهر، كما اختار مجنسوه تسميته، لتتفجر الأمور ولتشتعل القضية من جديد! وخصوصا، حين يعلن سحب «جواز النيجيري» من دون تحديد مصير جنسيته البحرينية!

وسواء كان التجنيس الرياضي ظاهرة عابرة وسحابة صيف ثقيلة و... غبية، أم أزمة حقيقية يعيشها الشارع الرياضي، فإنه كما وصفها بعض المهتمين بالشأن الرياضي «سيف ذو حدين»! وعملة ذات وجه سلبي، وهو اساءة للاعب البحريني وتجاوز لامكاناته أولا، ثم تشويه لصورة البحرين في المحافل الرياضية الدولية.

هو ملف لا يمكن بأي حال من الأحوال غض الطرف أو صم الآذان عن حقيقة تأثيراته السالبة على الشارع الرياضي البحريني، حتى وإن عاش البعض وهم انجازاته الوقتية، أو جاءت تصريحات أحد المسئولين لتحمل قدرا كبيرا من التحدي لمطالب ونداءات مختلف القطاعات الرياضية البحرينية حين يؤكد نواياه فيعلن أن «من يستطيع التجنيس ووفق القانون الذي سمح بذلك فليجنس».

إنها «رقية»... مذاق الفوز الحقيقي!

دورة آسياد - آسيا الأخيرة بالدوحة أثارت الموضوع من جديد، يومها حرك فوز رقية الغسرة المشاعر الوطنية وأثار بهجة حقيقية وأسال كثيرا من الدموع. يومها مزج ذلك النصر البحريني، بمرارة ما خفيت من كل الكلمات والعبارات التي انطلقت، كيف لا وفوز رقية هو الفوز العربي الخليجي الحقيقي المشرف، كما قال معلق قناة «الجزيرة» سعيد عويطة، وهو الفوز الذي حمل لمذيعة الجزيرة ليلى سماتي طعما خاصا، لأنه يختلف عن بقية الإنجازات التي حققتها البحرين في مسابقات ألعاب القوى! وسواء بدت تعليقات أولئك المذيعين مقصودة أو مدسوسة، فإن الحقيقة التي لا يمكن نكرانها هي أن فوز رقية في ألعاب القوى ليس كفوز سواها، وإن اختلفت الفئات.

فوز رقية مقابل اساءة مشيرو، يفتح اليوم كثيرا من الأفواه التي طالما آثرت الصمت وهي تشهد كيف يسعى البعض عنوة إلى تدمير الساحة الرياضية البحرينية بما يسمى بالتجنيس الرياضي طمعا في مكاسب لم يشهد الشارع الرياضي منها سوى «الفتات». «الوسط» تفتح ملف التجنيس الرياضي، وإن كانت لم تقفله أبدا، لتناقش ما له وما عليه، أين سيأخذ البحرين ورياضييها؟ وكيف يبدو مستقبلنا الرياضي في ظله؟ والسؤال الأهم : «ما هي السياسة؟ ولماذا؟».

قليل من البطولات... كثير من العار

ما الذي حققه التجنيس الرياضي للبحرين؟ وما هي سلبياته؟ وهل نحن بحاجة فعلية إلى هؤلاء المجنسين لتنتعش ساحتنا

الرياضية ولنرفع الرأس عاليا بانجازات لم تصنعها أيدينا!

قد يزعج الحديث عن ايجابيات التجنيس الرياضي البعض، لكنه «ظاهرة عالمية تلجأ لها الكثير من الدول لتعزيز مكانتها في المحافل الرياضية، والأمثلة على ذلك كثيرة لعل أشهرها لاعب المنتخب الفرنسي زين الدين زيدان الذي تعود أصوله الى الجزائر». هكذا بدأ المعلق الرياضي علي العربي حديثه، إذ يرى أن التجنيس «مكننا من تحقيق بعض الانجازات الرياضية، الأمر الذي كان له مردود إعلامي رفع رصيد البحرين الرياضي والإعلامي في الخارج»، كما يضيف «سد بعض العجز الموجود لدينا».

ولا يتفق النائب البرلماني السابق محمد آل الشيخ مع العربي، إذ إنه وعلى رغم كون التجنيس الرياضي «سياسة تنتهجها الدول فإن هذه الدول تضع في الاعتبار قدرات لاعبيها الوطنيين أولا، كما أنها تعمل في المقابل على توفير برامج تدريبية ومدربين أكفاء لتطوير الكوادر الوطنية».

إضافة الى ذلك، تضع هذه الدول معايير وأطرا وآليات محددة وواضحة لعملية التجنيس، بحيث لا يكون تجنيسا رياضيا صرفا أو ابيض بل تجنس هذه الدولة إن شاءت ما ينقصها في مجال معين من المجالات الرياضية وبحسب ذلك تعمل على تحقيق توافق على الصعيد الوطني.

وبالتالي ووفقا للتجنيس السياسي فمن غير المجدي أن تستمر عمليات التجنيس من دون حصانة تدريبية أو غطاء تدريبي للكوادر الوطنية ومن دون أن يتم تطوير المراكز الرياضية وإقامة مراكز كشف عن الإبداع ووضع استراتيجية وطنية للمحافظة على المواهب الوطنية والكشف عنها. كما أن ما يحدث لدينا «لا يتماشى مع الأسس والأطر والمعايير الموضوعة في القوانين الدولية التي تحرم التجنيس على الدول ذات الموارد المادية المحدودة والرقعة الجغرافية القليلة، وهو ما يشكل خطراً على مكانة مملكة البحرين».

كذلك يتهم آل الشيخ من يرى أن التجنيس جاء لسد حاجة ملحة بأنه «يحاول اضفاء شرعية على التجنيس الرياضي الذي يساوي خطره على الكوادر البحرينية الرياضية ما للتجنيس السياسي من خطر على التركيبة السكانية. فالاثنان وجهان لعملة واحدة»، واللجوء للتجنيس الرياضي يجب أن يتم «في حدود ما هو معقول وفي حدود المعايير الدولية، لا أن يتم تمثيل البحرين خارجيا بفريق غالبيته من المجنسين على حساب الكفاءات الوطنية».

ولا يوافق العربي آل الشيخ في ذلك، إذ «لم يخسر اللاعبون البحرينيون الكثير من الفرص بسبب المجنسين، رقية مثلا ليس لها منافس من المجنسين، التجنيس جاء في الواقع نتيجة الاستعجال في الحصول على الانجازات ولسد بعض الفراغات الموجودة».

منتخب البحرين... لغير البحرينيين

لكن هل يبرر استعجال الانجازات والطمع في الميداليات والكؤوس، تمثيل 12 مجنسا للبحرين في آن واحد؟! أين هم البحرينيون، إذا؟!

العربي يدافع مفسرا الموقف «لا يمكننا الاعتذار عن المشاركة لأن لدينا نقصا، نعم علينا أن نطور إمكانات لاعبينا ونخطط لما هو قادم، ويجب أن نقنن العملية والا تكون عشوائية لكن لا يمكننا أن نتخلف عن المشاركة والا خسرنا موقعنا».

وهو على رغم موافقته أن البحرين لم تجنس مميزين فإنه يرجع ذلك إلى «الأمور المالية» وهي ما دفعتنا، كما يفيد العربي، إلى «التجنيس من أجل التجنيس، فبعض هؤلاء ليسوا أكثر تميزا من اللاعب البحريني».

مرة أخرى يرفض آل الشيخ ذلك الرأي، محتجا بأن «البحرين تنعم بكوادر وطنية متميزة في المجالات كافة وعلى رغم تواضع الموارد المالية والتجهيزات والبنية التحتية البسيطة فإن لها انجازات رائعة».

كما يستغرب لجوءها للتجنيس الرياضي على رغم أن «بعض الدول الخليجية الأكبر من البحرين سكانا ومساحة وموارد مالية، لا تتخذ هذا الخيار».

أما النائب البرلماني السابق جاسم عبدالعال فيرى أن «المجنسين لم يثبتوا وجودهم إلى الآن وخصوصا في تمثيلهم الأخير للمنتخب الوطني»، وعلى رغم الانجازات الرياضية القليلة التي حققوها فإن هناك تحفظا على الآلية التي تتم بها عملية التجنيس، إذ «لو جاءت لتسد حاجة وطنية فهي مقبولة، لكن حين يحل اللاعب المجنس بدل اللاعب البحريني فهذا ما يقتل الطموح والابداع الوطني، ويحرم الكوادر الوطنية من الحصول على أي تقدير، بل يهمشها وحينها لن تجد حافزا للعطاء

والابداع».

ويؤكد آل الشيخ كلامه، مضيفا أن التجنيس الرياضي حرم الكوادر والبذرات البحرينية وأصحاب الكفاءات الرياضية من تمثيل بلادها، والعربي يكرر الدعوة ذاتها حين يعود ليؤكد، أنه كما أن للتجنيس بعض ايجابياته، فإن ذلك لا ينفي ضرورة «السير في خطين متوازيين قبل اللجوء اليه لسد العجز»، إذ يتوجب «أن نقيس كفاءتنا وقدرتنا على صنع أبطال محليين أولا، وبعدها وحين لا نتمكن من ذلك يمكننا النظر إلى الجهة الأخرى أي المجنسين»، مشترطا أن «ننظر إلى التجنيس نظرة تفصيلية دقيقة، وأن نقنن العملية، ونراعي الجودة في اختيار اللاعبين المراد تجنيسهم».

كيف؟ ومتى؟ ولماذا؟

على رغم ايمان البعض بوجود سياسة التجنيس الرياضي، فإن المأخذ الموجود لدى كثير من المهتمين بالشأن الرياضي في البحرين يكمن كما يشير عبدالعال «في عدم وجود ضوابط واضحة للعملية، التي أصبحت أشبه بعملية تقديم مفاجآت يومية، تأتي مصادفة وبشكل عشوائي فلا نعرف متي وكيف ولماذا تحدث. يجب أن تكون هناك معايير وأن يتم تقييم هؤلاء اللاعبين المجنسين بشكل مستمر».

كذلك يتحفظ عبدالعال على المغالطات الكثيرة التي تحويها تصريحات المسئولين بشأن أوضاع هؤلاء اللاعبين « فلا نعرف حقيقة وضعهم ولا نعرف إن كانوا ممنوحين جوازا بحرينيا، أم جوازا بسفرة واحدة».

الإشكال الآخر الذي يعزي إليه عبدالعال ارتفاع نسبة السخط على التجنيس الرياضي هو «اقتصاره على بعض الأندية ذات النفوذ، فهو حق غير مفتوح للجميع، كما أن صاحب القرار فيه أو المنتفع منه غير معروف». وهو إلى جانب ذلك مرفوض من قبل الغالبية «حتى الأندية المؤيدة للتجنيس السياسي معارضة للتجنيس الرياضي، وتتحفظ عليه وكل ذلك نتيجة التخبط والعشوائية».

ويؤيده العربي في ذلك، ويضيف أن «معظم الأندية ترفضه وتفضل التركيز على اللاعبين البحرينيين».

إنهم لا يشبهوننا!

عبدالعال يطرح سلبية أخرى من سلبيات اللجوء للتجنيس الرياضي «فلا نضمن أن يحمل ممنوحي الجنسية أي ولاء وطني للبحرين، فالأمر بالنسبة لهم لا يتعدى كونه مكسبا ماديا».

مهما كانت المزاعم والادعاءات إذا، ومهما أشارت الأوراق الرسمية، لا يمكن أن يحمل أي من هؤلاء ولاء يشبه ذاك الذي حملته بطلة مثل الغسرة، ووجه بحريني تتشابه ملامحه مع ملامح هذه البطلة البحرينية الفتية. هكذا يبدأ أحد المهتمين بالشأن الرياضي وذو الباع الطويل رياضيا ممن رفض نشر اسمه، وبدا صوته مرتعشا وهو يستذكر لحظة الفوز البحريني الغسراوي «حين فازت مريم جمال لم أشعر بأي قيمة لفوزها، لكن حين فازت الغسرة، وحين شاهدتها تبكي وهي ترفع علم البحرين، دمعت عيناي واعترتني فرحة غامرة وإحساس رهيب. لأنني شعرت بصدق مشاعرها وحبها للبحرين».

ويواصل منفعلا «أي ايجابيات تتحدثون عنها، أي انجازات وميداليات حققها هؤلاء الذين لا نشعر بقيمتهم. يكفينا ميدالية رقية وانجازات ابطالنا في كمال الأجسام، يكفينا فخرا حديث العالم العربي عن فوزها وتجاهله لفوز سواها. من تحدث عن مريم جمال، من اعتبر فوزها انجازا خليجيا عربيا لا أحد (...) إنها لا تشبهنا، كما هم كل المجنسين، حتى أنهم لا يتحدثون بلساننا، يحز في نفسي كثيرا أن أرى مراسلي القنوات يحاورونهم بالانجليزية وألمح ابتسامة ساخرة على وجوه هؤلاء المذيعين... إنهم يهزأون بنا!».

البحريني... بطل بالإجماع

مع افتراض صحة المزاعم بشأن الحاجة إلى التجنيس الرياضي، والنقص الحاد في الكوادر والكفاءات البحرينية التي يمكن لها أن تمثل البحرين و «تشرفها» في المحافل الرياضية الدولية، هل يمكن تطوير اللاعب البحريني ليصبح بمستوى المجنس، كما يزعم أنصار التجنيس؟

طبعا يمكن ذلك، بل إن العربي يرى أن «اللاعب البحريني يمكن أن يصبح بطلا إذا توافرت له البيئة الصالحة من حيث الاهتمام بالقاعدة، وايجاد التفرغ الرياضي، ثم توفير منشآت رياضية متخصصة، يمكن للاعبين البحرينيين التدرب فيها،

وكذلك توفير الكوادر التدريبية المؤهلة»، أما عبدالعال فيصف هذا اللاعب بالنخلة التي «تعيطها القليل، لكن المردود يكون أكبر بكثير».

قنوع وحاجاته بسيطة

تأييدا منه لكلام العربي، يقترح آل الشيخ «إلقاء نظرة فاحصة وسريعة على الأندية والمراكز الرياضية لنرى العجب العجاب»، فيما يقترح المطلع، الذي رفض ذكر اسمه، على المؤسسة العامة للشباب والرياضة «الاهتمام بالمواهب والقدرات والإمكانات الكثيرة التي تملكها البحرين في المجال الرياضي»، مفيدا أن الرياضة اليوم «أصبحت مصدر رزق، والمؤسسة يمكن لها أن تستثمر هذه المواهب، بأن تنفق عليها الأموال في التدريب والتأهيل. طبعا لا نطمع في أن تدفع المؤسسة رواتب لهؤلاء ليكون لدينا محترفون لكننا نطالب بشيء من الرعاية والاهتمام بهم».

ويعود آل الشيخ مقترحا «تخصيص موازنات تكفل تطوير البنية التحتية وحصول اللاعب البحريني على منشآت رياضية جيدة»، مضيفا «نعرف أن الموازنة المخصصة للقطاع الرياضي تذهب إلى أمور لسنا بحاجة لها. لننظر إلى دولة مثل قطر التي اهتمت بالبنية التحتية الرياضية بشكل مدهش، على عكسنا تماما في البحرين ونحن الذين نملك أفضل الكوادر».

كذلك يؤكد ضرورة «الاهتمام باللاعب البحريني، على جميع المستويات حتى على مستوى تعليمه وضمان حياة اجتماعية أسرية كريمة له بتوفير مخصصات مالية للاعبين».

فهو يرى أن الدولة «كما من مهماتها توفير السكن والأمور الأخرى، يجب عليها أيضا المحافظة على المكانة الرياضية للاعبيها، بدلا من التركيز على التجنيس وإن كان سياسة يمكن جعلها إحدى الخيارات المطروحة بشرط ألا يأتي ذلك على حساب الهوية الوطنية والكوادر البحرينية المؤهلة».

وعبدالعال يضيف إلى ذلك ما يسميه بالرعاية الحقيقية وهي التي تتم «خلال فترة عطاء اللاعب، وبعد انتهائه، إذ لا يهمش بعدها أو ينسى كما هو واقع حال كثير من الرياضيين البحرينيين».

وفيما يؤكد الخبير السابق قناعة اللاعب البحريني فإنه يشدد على ضرورة «تشجيعه ودعمه وتوفير حياة كريمة له بضمان حصوله على وظيفة يعتاش منها».

بعد ذلك تأتي الحاجة إلى تطوير البنية التحتية التي «لا يمكن للاعب أن يبدع من دونها»، محملا الحكومة هذه المسئولية وهي التي تخصص موازنة ضعيفة جدا للقطاع الرياضي.

ما يغلبونا!

لا يرى العربي أي تأثيرات سالبة لعملية التجنيس العشوائي المتخبطة اللامسئولة على مستوى عطاء اللاعب البحريني، لأنه ما إن تعطى له الفرصة حتى ينافس المجنس، ليثبت أنه الأفضل والأقدر على تحمل هذه المسئولية.

عبدالعال ينظر إلى سلبية أخرى، إذ إنه يتوقع أن «يصبح الجانب المادي هو الطاغي في التمثيل الوطني، ومعيار نظرة اللاعبين، سواء المجنسين أو البحرينيين. لن يكون هناك اخلاص تام بل سيأتي متوافقا مع العطاء والمقابل المادي المستفاد».

عدا ذلك لن يتمكن اللاعبون البحرينيون كما يرى عبدالعال من التعاطي مع المجنسين «سيكون هناك حاجز نفسي بين اللاعبين مع أن شعب البحرين منفتح ويتقبل الآخرين». هذا ما يذهب اليه الخبير السابق الذي يتساءل: «هل يعقل أن يرتبط اللاعب الخليجي المجنس بذلك الأصلي بعلاقة ودية تشبه تلك التي تقوم بيننا نحن الرياضيين الخليجيين الآن والتي لا يفسدها أي تنافس أو أي مباراة تتم بيننا». ويضيف ساخرا «ربما علينا أن نتعلم اللغة النيجيرية لنحافظ على هذه العلاقات».

وفيما يتفق آل الشيخ مع الآراء السابقة، فإنه يرى أن «الشباب البحريني سيثبت ويستمر لأنه شباب مناضل يقبل التحدي، وولاؤه لهذه الأرض هو ما سينتصر في النهاية، أما المجنسون فلن يبقوا لأن ولاءهم لأوطانهم الأصلية، والعملية بالنسبة لهم ليست أكثر من مصدر للاسترزاق».

لنحترم القانون أولا

ألا يمكن أن تكون كل تلك الاعتراضات على التجنيس الرياضي نابعة من رفض الشارع البحريني للتجنيس السياسي؟ ألا

يمكن أن تكون تلك الأزمة السياسية قد ألقت بانعكاساتها على الساحة الرياضية، أم أن الأمر ناتج عن كثير من التجاوزات القانونية والرياضية؟

يعترض آل الشيخ على وصف أي عملية تجنيس بالقانونية «هذه عمليات تخالف قانون الجنسية البحريني الذي ينص على أن تمنح الجنسية بشروط منها تقديم خدمات للوطن. والخدمة التي يقدمها الرياضي هي خدمة مؤجلة وتالية. إذا كنا نريد أن نؤسس لدولة المؤسسات والقانون فعلينا أن نحترم القوانين التي نشرعها،

بعيدا عن تداعيات التجنيس السياسي كقضية محورية أو وطنية في البحرين على اعتبار محدودية الرقعة الجغرافية والموارد المالية للبلاد، وبعيدا عن كثير من الأسئلة التي تبرز على عدة مستويات بشأن ملف التجنيس برمته»، إلا أنه يرى أن هناك حاجزا وتخوفا على جميع الأصعدة بشأن استخدام آلية التجنيس في مناح أخرى كالتجنيس الرياضي.

كما أن البحرين بحاجة إلى المحافظة على بذورها الوطنية التي حققت لها انجازات كثيرة. لأن تلك الرعاية ستبني الوطن من دون أن يكون هناك خلل في التركيبة السكانية أو على حساب ثقافته ووحدته وهويته الوطنية.

لا للتجنيس الرياضي.

يرفض العربي التجنيس الرياضي «إذا كان له تأثير على حق الكوادر المحلية»، لكنه يؤمن بضرورته «إن لم تكن لدينا إمكانات مناسبة»، لكنه في المقابل مطمئن إلى أنه «لن يغرقنا، سنكون قادرين على صنع ابطال بحرينيين إن وفرت الدولة الإمكانات اللازمة لذلك».

عبدالعال يحمل ثقة وقناعة «شبه مطلقة» بالكوادر الوطنية ويعلن «أنا ضد التجنيس الرياضي، واتشرف بأي انجاز يحققه البحريني وإن كان متواضعا لأنه انجاز حقيقي». في المقابل، لا يرفضه آل الشيخ «بشكل مطلق»، لكنه يرفض «أن يكون الحل الوحيد» وهو يؤمن بأننا «لسنا بحاجة له واستمراره إساءة للمواطن البحريني وتبديد للمال العام».

وهو يعتقد أن «الأمر خطير» ويجب «أن يكون هناك قرار حازم لوقف هذه العمليات ولدراستها ومناقشتها مع فئات المجتمع البحريني كافة، فهذه القرارات ليست فوقية، بل إن هناك سلطة تشريعية وأخرى قضائية وهناك مؤسسات مجتمع مدني، يجب أن تشترك جميعها في هذا النقاش بشكل وطني».

ويحذر آل الشيخ من «استمرار هذه العمليات الذي يوازي استمرار عمليات التجنيس السياسي في المجتمع البحريني وهي التي تنذر بكارثة اجتماعية وثقافية حقيقية».

استمرار عمليات التجنيس بحسب الخبير السابق «سيقضي على أي أمل في تطوير البنية التحتية، فالمسئولون حينها لن يجدوا دافعا لتطوير هذه البنية مادام هناك من يحقق البطولات».

صحيفة الوسط| العدد : 1595 | 18-01-2007م الموافق 16 ذي القعدة 1430 هـ

التجنيس الطائفي بين صمت الشعب و حمرنة الحكومة

الكاتب : بوابة السماء

بعد أن إطلعت على تقرير الدكتور صلاح البندر 2 ((bandargate 2)) وما فيه من أهوال تندى لها الجبين من هؤلاء الهمج المغفلين الذين يريدون تدمير البلد من أجل الحفاظ على كراسيهم العفنة ، والذين يتخدون من الكيان الصهيوني رمز في سياستهم القمعية والإستئصالية لجلب أكبر عدد ممكن من السنة وتجنيسهم لجعل القاعدة : الإستثناء هو السائد والسائد هو الإستثناء بمعنى جعل شيعة البحرين هم الاقلية بعد أن كانوا يمثلون نسبة 90 % ويزيد حتى السبعينات من القرن الماضي ، وذلك من أجل الحفاظ على مستقبل حكمهم وسيادتهم على شعب البحرين ، كما فعل الإسرائيليون بالفلسطينيين وتهجيرهم من وطنهم وحرمانهم من الوظائف والتعليم والسكن المؤدي للزواج والإنجاب والإستقرار وذلك لتقليص أعدادهم وفي المقابل جلب اليهود من كل أنحاء العالم ، وإعطائهم الإمتيازات بل و أكثر.

لقد أوضح التقرير بمآرب حكومة خليفة حول تغيير التركيبة الديموغرافية للبحرين مهما كانت النتائج ، فالهدف واضح والطريق مسلك والآليه جاهزة ومراحل تنفيذ المرحلة الثانية من 2007 الى 2010 بجلب أكبر عدد ممكن من الأخوة السنة للبلد ، ووضع الشعب أمام الأمر الواقع ، لدليل واضح على مدى معرفة الحكومة بضعفنا و وهننا و عجزنا وسذاجتنا بحيث يستطيعون من وقف جماح غضبنا بزيارة هنا وزيارة هناك للشيخ الفلاني و العالم الفلاني و القرية الفلانية لنرحب ونبارك لهم هذة الزيارة الميمونة و ننثر الياسمين و المشموم في طريقهم ، ونبين للعالم مدى حمرتنا وليس حمرنة الحكومة باننا أصحاب قلوب بيضاء نميل بها ما مالة الحكومة ، ولن نصحى من هذة الغفوة التي زادت على غفوة أهل الكهف بسنين إلا بعد أن نرتمي في خدمة المجنسين وتصدق نبوئة الحكومة في جعل : الإستثناء هو السائد و السائد هو الإستثناء.

لقد أوضح التقرير في إستمرار الحكومة في التفاوض مع بعض القبائل السعودية لأخذ الجنسية المزدوجة لتوفير عدد ((000 و 60)) الف شخص مع العلم بأن أغلبهم لن ينتقل للبحرين وسيكون أثرهم مجرد إحتياط ، و تخطط الحكومة لتجنيس ((000 , 50)) الف شخص سنوياً حتى عام 2010 لتعديل التركيبة السكانية من أجل زيادة أعداد السنة على الشيعة في البحرين ، مع رغبة الحكومة أن يحصل ذلك أعين وبصر المعارضة وحملاتها ضد التجنيس المستمرة.

لقد حزمت الحكومة أمرها في تجنيس ((70 ألف)) من سنة العراق ((50 ألف من العراق و 20 ألف يقطنون في الأردن)) و ((3 آلاف)) سوداني و ((45 ألف)) يمني و ((63 ألف)) للجنسية المزدوجة ((3 آلاف)) قطري و ((60 ألف)) سعودي ، و ((30 ألف)) من الدول الآسيوية ((بلوش و بنغال)) و ((15 ألف)) من الدول العربية الأخرى ليبلغ عدد المجنسين ((226 ألف)) مجنس.

والسؤال المطروح هو : إذا كانت الحكومة قادرة على إستيعاب هذا الكم الهائل من المجنسين في رقعة لا تتعدى مساحتها 600 كيلومتر مربع ، مع توفير السكن والعمل والتعليم والضمان الصحي ،
في الوقت الذي تفتح فيه مكاتب لعمل البحرينيين خارج البحرين لكثرة العاطلين عن العمل ، في الوقت الذي ينتظر الفرد البحريني عشرسنوات حتى يحصل على سكن حكومي ، أو عمل حكومي ، أو خدمة حكومية ، فاين نحن من كل ما يجري حولنا من أحداث ؟؟؟؟

إن تقريد الدكتور صلاح البندر 2 وربما هناك 3 و 4 و 5 و 10 ستمر مرور الكرام بعد النباح و العويل الذي سينطلق من حناجرنا في اللحظات الأولى لخروجة وسيفتر كما فتر التقرير السابق ، لأننا لا نفقه غير البكاء على اللبن المسكوب ، والعويل في ايام عاشواء دون الإستفادة الحقيقية من ثورة أبي الأحرار وسيد شباب الجنة الحسين بن علي عليه وعلى آله السلام.

في العاشر من محرم الحرام قال الإمام الحسين عليه السلام : هل من ناصر ينصرني ضد يزيد بن معاوية ، وفي ذكراه اقول : هل من وطني غيور ينقذنا من براثن حكومة خليفة بن سلمان ؟؟؟

ملتقى البحرين
2007-01-19

التجنيس والاستقلال

الكاتب : الشيخ محمد علي المحفوظ

في ظل الأوضاع الصعبة وفي بعض الأحيان المأساوية التي يعيشها الناس في البحرين لا أدري لماذا الإصرار الذي يدعو إلى الحيرة والشك من قبل السلطة على المضي قدما في عملية التجنيس وبأعداد كبيرة ومن دون أي توقف. انه شيء لا يمكن فهمه أو استيعابه من قبل المواطن البحريني لأنه لم يناقش كقضية لا في المجلس النيابي ولا المجلس المعين ولا حتى في جلسات الحكومة، بل إن القضية تجري في صمت ومن دون السماح لأي طرف بالتدخل في مسار قضية مصيرية كالتجنيس.

ومما يثير الاستغراب أن البلد يعاني من أزمات على أكثر من صعيد فمشكلة الفقر تقدر في البحرين بحدود الـــ 50 ألف فقير ومشكلة البطالة تصل إلى حدود الـــ40 ألف عاطل مع احتمال كبيرة أن تصل في السنوات السبع القادمة إلى حدود الـــ 80 ألف عاطل (حسب إحصائيات رسمية). وعلى صعيد الإسكان فان هناك ما يصل إلى أكثر من 40 ألف طلب إسكاني ينتظرون منذ سنين أن يحصلوا على بيوت ليست مجانية بطبيعة الحال.

وهناك مشاكل على مستوى السواحل التي لم يتبق منها سوى 3% فقط يمكن للناس أن يرتادوها ناهيك عن ضعف شديد في الرواتب التي يستلمها الناس بمختلف مواقعهم ومشكلات أخرى تعاني منها البلاد على مستوى الصحة والتعليم والإدارة والشوارع وما يرتبط بالبنية التحتية. لكن وعلى رغم وجود هذه الأزمات التي لا تحتاج إلى خبير إنمائي أو اقتصادي لكي يتحدث عنها إذ يكفي من يمر مرورا سريعا على القرى ليرى كيف يعيش الناس في بلد نفطي بل وحتى من يمر في مدن كبيرة كالمنامة والمحرق وسترة لكي يلاحظ حجم التخلف في بلادنا .

أقول على رغم كل ذلك لا احد حتى الآن يفهم لماذا هذا الإصرار على التجنيس في ظل هذا الحال الصعب الذي تعانيه بلادنا. والأمر الذي يثير الاستغراب أكثر هو عملية التمكين المعيشي والحياتي التي تقوم الدولة بتوفيرها للمجنسين في زمن قياسي في قبال التثاقل الملحوظ في تلبية حاجات المواطن الحقيقي الذي بات يحسد المجنسين على امتيازات لا يحلمون بها في البلدان التي أتوا منها.

ولو كان التجنيس يتم ضمن خطة واضحة للناس تتمثل في استقطاب العقول والكفاءات لكان الأمر يبدو طبيعيا، أو من اجل إغاثة المنكوبين والمحتاجين من أبناء شعوب الأرض لكان الأجدر بنا أن نشجع على هذا السلوك الإسلامي الرفيع، ولو كان التجنيس من اجل حماية الوطن من وجود تهديد خارجي فقد يبدو ذلك مبررا عند البعض من الناس ولكن هناك خشية من أن يكون التجنيس وكأنه استهداف للناس وهذا ما سوف يتسبب في مشاكل كثيرة نحن في غنى عنها.
هذه الأسئلة وأكثر منها تدور في أذهان الكثيرين من الناس ويتداولونها فيما بينهم يوميا ويهزون رؤوسهم بأسى وحزن كبيرين .

هل يمكن لدولة أن تفرط في أبنائها أو تستبدلهم أو تجعل منهم غرباء في وطنهم، خاصة إذا ما عرفنا أن الكثير من المجنسين يتواجهون مع الناس في مواقع حساسة كمجنسي وزارة الداخلية الذين يراهم الناس في مواقع الاحتجاجات أو في مراكز الشرطة أو في المطار أو الحدود وهو أمر يزعج الناس حينما يرون أن من يتحدث إليهم عند بوابة مركز شرطة أو مدخل مطار لا يعرف اللغة العربية ولا يحسن التعامل مع الناس ولا يعرف العادات والتقاليد التي اعتاد الناس عليها.

وربما اجتهدت الوزارة في تعليمهم وتأهيلهم في كيفية التعامل مع الناس ولكن كما يقال غلب الطبع التطبع وبدلا من أن تصرف الدولة كل هذه الجهود والإمكانات الكبيرة على هؤلاء المجنسين الذين قد يبقون وقد لا يبقون في بلادنا لماذا لا

تصرف نصف هذه النفقات على الناس وتعمل على تأهيلهم إذا كانت ترى أنهم ليسوا كذلك.

ومع كل ذلك تبقى هذه واحدة من القضايا الغامضة التي تثير شكوك الناس، في سياسة يرون مساوئها ولا يرون حسناتها بل أنهم يكتوون بنارها، ولا يرون نعيمها لأنه في علم الغيب والدولة بطبيعة الحال.

أيها السادة، حكومة ونوابا ومعينين وشعبا أناديكم جميعا أن التجنيس بهذا الأسلوب يلقى بظلال كبيرة من الشك هل إننا بلد مستقل أم أن الاستقلال هو موضع شك في ظل سياسة التجنيس الغامضة، إنها دعوة لنقاش هادئ بعيدا عن الانفعالات من اجل البحث عن الحقيقة .

2007-03-08

كيف سيكون مجتمعنا بعد سنوات؟ (التجنيس)

الكاتب : سكينة العكري

شكل مجتمعنا البحريني الهادئ المسالم الذي يهدف إلى تحقيق السلم الأهلي والاجتماعي، بعد سنوات من الآن في ظل سياسات تهدف إلى عمليات تجنيس مهولة يشيب لها الرأس ويندى لها الجبين ، وبشكل منظم ومخطط له، لا بشكل عشوائي كما يظن البعض في فترة من الفترات وفي ظل تشخيص غير دقيق، من الآن ومظاهر التغيير بدت واضحة لا تحتاج إلى مكبر فكيفما تولي وجهك ترى مظاهر التجنيس الفاقعة، والسلوكيات الغريبة العجيبة والتي توصف بالنشاز برزت على السطح لعل ليس آخرها الهجوم الذي حدث لمسجد صعصعة بن صوحان على أيدي مجنسين، يريدون إذكاء الفتنة في بحريننا الغالية.

أحيانا عندما أتأمل المشهد وأفكر ملياً فيه ولعلكم تتفقون معي، أقول إن الذنب ليس ذنبهم فهم على كل حال إما أن يكونوا «عبد المأمور»، وإما أن يكونوا موتورين أو غير عابهين على أية حال بالنظم والأعراف البحرينية فهم غير كذلك، القدر وحده من أجبرهم أن يحصلوا على الجنسية وبالتالي لا رادع يردعهم، كما أن القانون أبدا لا يقف ضدهم ومن أمن العقاب أساء الأدب، وألوم كثيرا القانون الذي ورطنا في ورطة كهذه لا حل بعدها فمشير جوهر الذي يعجز عليه الاتحاد البحريني وأعطاه الجنسية البحرينية طمعا في الحصول على الميداليات الذهبية والفضية وفي النهاية لا طائل يرجو منه غير الفضائح ، هو الآخر لم يهتم أبدا باللوائح والقوانين والأنظمة المعمول بها، وركب أعلى خيله وشارك في سباق في «إسرائيل» مرة واحدة، من دون إذن على حد ما نقرأه وما نسمع عنه وما ندري إن كان فعلا ما يقال أم أن ما يقال من أجل تبرير الخطأ وإن كان الخطأ لا يمكن ترقيعه، سمعنا بأن الجنسية ستسحب منه ثم سمعنا بأن الجنسية قد سحبت منه، ثم سمعنا بأن الجنسية أصلا لا يمكن سحبها منه، وأظن بأن المعلومة الأخيرة هي المعلومة الدقيقة، فمن الصعوبة بمكان وهذا ما يشهده التاريخ بأسره أنه لا يمكن سحب الجنسية بعد إعطائها، لذلك لابد لنا من الآن الوقوف وقفة رجل واحد ضد سياسات التجنيس الحاصلة في البحرين والعمل على إيقاف كل الدفعات التي ربما ستجنس خلال الأعوام القادمة لأنه إذا حصل وتم إعطاؤهم الجنسية فإنه حتما لا يمكن سحبها أو إرجاعها.

نلوم مشير جوهر لكونه أحرج البحرين كثيرا عندما شارك وحمل علمها معه من دون أخذ الإذن وشوش على موقفها من القضية الفلسطينية وكان من الأفضل أن تسحب الجنسية منه عبرة وعظة لغيره وحتى لا تسول إليه نفسه مجددا لمشاركات من هذا النوع مستقبلا، ولكن في الوقت نفسه نشكره جزيل الشكر، لكونه من خلال الموقف الذي حصل عليه وعلى رغم حجم الذنب الذي اقترفه وهو شخص واحد لا مجموعة ومع ذلك تبين أنه لا يمكن سحب الجنسية منه على رغم الحيثيات ومعطيات القضية وفداحتها واستنفار الشارع، فكيف لنا أن نرجو يوم أن تسحب الجنسية من جماعات وزرافات تزحف بكل شوق إلى البحرين لتنهل من خيراتها غير عابئة أصلا بمستقبل البلد إلى أين يتجه.

بالمناسبة عندما اكتب مقالا عن التجنيس يتفاعل القراء معه بشكل غير عادي وأتلقى حينها الكثير من الاتصالات كما أتسلم الكثير من الرسائل على بريدي الالكتروني من الطائفتين الكريمتين السنية والشيعية ويشاركونني الهم ويبدون استياءهم من العملية برمتها، أحد الإخوة من الطائفة السنية الكريمة اتصل وتكلم عن الموضوع ذاته وذكر أنه لا تعتقدين أننا لا نتفق في طرحك للكثير من القضايا السياسية ربما على رأسها التجنيس، وعبّر عنه بأنه آفة وعلينا أن نتكاتف من أجل القضاء عليها، وذكر معاناة مفصلة لأوضاع المنطقة التي يعيش فيها بعد التجنيس الحاصل، ربما أهالي منطقتي الرفاع ومدينة حمد أكثر تضررا من أي أهالي أخرى لكونهم مجبرين على التعايش معهم لكون أكبر عدد مجنس صارت تعيش هناك وهم منزعجون تماما من أوضاعهم الحياتية والمعيشية معهم، خصوصا على صعيد تربية أبنائهم، فالمجتمع البحريني على كل حال له خصوصياته وأعرافه وعاداته وتقاليده المميزة والتي تميزه عن المجتمعات الأخرى.

عموما كل المؤشرات الحالية تنبئ بحدوث كارثة عظيمة على المجتمع البحريني عليه أن يستعد لها وعليه أن يحدد الآليات لمواجهة هذا الزحف الممتد، فالمجتمع البحريني بهويته مهدد بالانقراض والاضمحلال، إذا لم يعالج الأمر من الآن وبإرادة سياسية واعية الآن وليس غدا فإن الشق والفتق لا يمكن ترقيعه.

لابد أن يقول الشارع كلمته النهائية الفاصلة في المسألة لابد من استخدام جميع الأدوات والسبل الشعبية والحضارية من مسيرات واعتصامات وعرائض في سبيل تبيان موقف الشعب الرافض للتجنيس، والأمر بحاجة إلى وقفة كبيرة من قبل الجمعيات السياسية كافة إلى جانب الجمعيات الحقوقية إذا إن الأمر عبارة عن تعدي على حقوق المواطن البحريني وتشويه لثقافته النيرة، فعندما قررت الجمعيات السياسية يوما أن تخرج مسيرة منددة لعمليات التجنيس السياسي في الأشهر القليلة الفائتة، صارت الجهات الرسمية وعلى رأسها وزارة الداخلية في حال من الاستنفار فكانت لها بالمرصاد فقد سدت كل المنافذ المؤدية إلى الشارع العام التي ستقام فيه المسيرة بغرض التشويش على عمليات التفاعل وتقليص العدد المشارك لكي تبدو المسيرة باهتة ولا تحقق هدفها المنشود، كما ضايقتهم كثيرا من خلال وجود العساكر والجنود في مقدمة المسيرة الأمر الذي دعا الجهات المنظمة إلى الإعلان عن انتهاء المسيرة قبل إلقاء البيان.

الأنباء تشير الى أن هناك 30000 عراقي يعيشون في الأردن في طريقهم لتسلم الجنسية البحرينية علينا من الآن أن نوفر لهم الوحدات السكنية وفرص العمل وخدمات تعليمية وصحية فهم مواطنون، أتذكر جيدا أنه آخر مرة زرت فيها الأردن تحدثت مع أحدهم هناك عن التجنيس وعن أعداد الأردنيين الموجودين في البحرين والوظائف التي يحتلونها، فأجاب على الفور إجابة ذكية أن الأردنيين عموما الذين يعملون في البحرين هم محسوبون على البدو لا الحضر، قلت في نفسي نحن ما نحتاجه في البحرين إلا إلى البدو لأننا أساسا لا نسبة لدينا منهم، كما أن المهمات التي توكل لهم في طبيعته تتناسب إلى حد بعيد مع أوضاعهم الثقافية فهم إما في الداخلية وإما في الدفاع، وفي الحالتين نحتاج إلى عقلية بدوية لا حضرية لأن مكافحة لشغب لا تتم إلا بصورة فاضحة.

الوسط | 2007-04-05

التجنيس.. رؤية خليجية مشتركة أم تغريد خارج السرب

الكاتب : ريم البوعينين

رئيس مجلس النواب خليفة الظهراني أكد أن من نتائج الزيارة التي قام بها الوفد البرلماني الكويتي وجلسة المباحثات التي عقدت بين الطرفين، الاتفاق على أولويات العمل البرلماني الخليجي على المستوى المحلي وعلى المستوى الدولي، كما تم تناول مستقبل الدول الخليجية في ظل الزيادة السكانية وسياسة منح الجنسية للأجانب .

ولعل ذلك يتزامن مع كثير من الأقاويل بوجود نية لدولة الكويت بفرض ''فيزا'' دخول أراضيها على المواطنين البحرينيين، إثر ما تردد عن نية البحرين تجنيس عدد من الإخوة العراقيين كرسالة واضحة الفحوى من الكويت بأن التجنيس في البحرين بلغ حداً لا يمكن السكوت عنه لا محلياً فحسب وإنما إقليمياً كما بدا من رد الفعل على الجانب الكويتي.

وبغض النظر عن صحة ما تردد بشأن تجنيس العراقيين والذي نفته وزارة الداخلية، إلا أن المشكلة لا تكمن في كون المجنسين الجدد عراقيين أم يحملون أية جنسية أخرى، وإن كان تجنيس العراقيين أعطى لدولة الكويت ذريعة مقبولة إلى حد ما للتدخل والاعتراض على التجنيس أكثر لأسباب لا تخفى على أحد. هذا الاعتراض مقبول منطقياً فكثير من الجنسيات العربية والآسيوية لا تتمكن من دخول الكويت إلا بإجراءات طويلة تنتهي بـــ''فيزا'' تخولهم بدخول أرض الكويت، وللكويت العذر في ذلك، فما حدث لها في التسعينات لايزال قابعاً في الذاكرة، وبالتالي أمنها الوطني يحتم عليها أن تتخذ التدابير اللازمة لحمايته بالسيطرة على من يفد أرضها بتقنين أساليب الدخول على كل من تستشعر منه أنه يمس بأمنها، خصوصاً أن الذاكرة الكويتية الجماعية زاخرة بمواقف مخزية لدول وشعوب عربية إبان الغزو العراقي لها أظهر قدراً من الحقد تجاه الكويت التي أعطت العروبة بسخاء لم يفقه سوى سخاء بعض الدول بحقدها الذي تجلى بمواقف غير مشرفة البتة إزاء الكويت. ذلك الجرح لايزال غائراً، وكي لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين، حري بالكويت أن تحافظ على أمنها بما استطاعت من تدابير، فمفهوم الأمن الوطني له أبعاد اقتصادية واجتماعية وعسكرية وأيديولوجية إضافة إلى البعد السياسي في المنطقة الذي أثر على الأمن الإقليمي بشكل سلبي .

فالأمن الوطني جزء لا يتجزأ من الأمن الإقليمي، وفي ظل أوضاع إقليمية متوترة يتطلب الحفاظ على الأمن الوطني إجراءات وتدابير وقائية مضاعفة، فمنطقة الخليج مازالت تعيش أجواء التوتر الأمني لأسباب دولية وإقليمية، وقد تخللتها ثلاثة حروب كبيرة أثرت على استقرار المنطقة التي لم يساعد زوال النظام البعثي وإقامة نظام ديمقراطي تعددي في العراق على استقرار المنطقة، فتحولت القضية الأمنية إلى هاجس، خصوصاً أن الانفلات الأمني في العراق وفقدان السيطرة على الحدود العراقية ساعد على سهولة حركة كثير من العناصر الإرهابية في شبه الجزيرة العربية التي تعد الكويت جزءاً منها. أما حملة التجنيس التي استشرت في البحرين منذ منتصف التسعينات فقد زادت من تعقيد التدابير الأمنية المتخذة في دولة الكويت الشقيقة فجواز السفر البحريني يتيح لحامليه من المجنسين الجدد دخول الكويت من دون أية محاذير أو إجراءات كالتي تتخذ إزاء بني جلدته عند دخول الكويت، ما يعني أن التجنيس في البحرين يمس الأمن الوطني للكويت، وبالطريقة ذاتها يمس الأمن الوطني للملكة العربية السعودية التي تعاني من الهجرات غير الشرعية لليمنيين من حدودها نتيجة إجراءات الدخول الصارمة التي تطبقها على دخول اليمنيين إلى المملكة العربية السعودية، خصوصاً بعد استشراء ظاهرة الإرهاب على أراضيها .

وإذا كانت التوجهات الرسمية في البحرين تواصل التجنيس، فمازالت بهدف الحفاظ على الأمن الوطني للبحرين، والذي بدوره لا يتفق مع إجراءات الحفاظ على الأمن الوطني لدول الجوار. يعني أن الرؤية للأمن الوطني الذي يعد جزءاً من الأمن الإقليمي رؤية غير متفق عليها خليجياً، أو بتعبير أدق متفق عليها خليجياً عدا البحرين، فالوضع في الإمارات العربية المتحدة وقطر لا يختلف عن المملكة العربية السعودية والكويت، فكلاهما لا تيسر الحصول للعرب والآسيويين على الجنسية،

ما يعني تقارباً بين رؤية الدول الأربع التي على رغم حاجتها إلى العمالة العربية والأجنبية للمساهمة في دفع عجلة التنمية فيها، إلا أنها لم تخاطر بهوية دولها ومواردها ودخلها القومي لتبذل جنسيتها للعرب والآسيويين، ما يعني أن البحرين وحدها تغرد خارج السرب وتضحي بهويتها ومواردها ودخلها بالتجنيس. وإذا كان التجنيس في البحرين، اليوم، يهدد الأمن الوطني لدول الجوار ويجعلها تلوح بحظر دخول البحرينيين إلا بـــ''فيزا'' كإشارة قوية من دول المجلس الذي نفخر بالانتماء إليه، على أننا لم نعد نتشارك معهم في رؤاهم الأمنية والمستقبلية، ويجعلنا نتساءل: هل يستحق التجنيس كل هذا العناء؟ وترى ألن يتحول بدوره (التجنيس) إلى خطر يهدد الأمن الوطني البحريني باعتبار الأمن الوطني له أركان اجتماعية يتغلغل فيها التجنيس وأبعاد اقتصادية نال منها التجنيس نيلاً لا يستهان به.

إن التلويح بحظر دخول البحرينيين إلى الكويت إلا بـــ''فيزا'' حتى وإن لم تطبق إشارة صريحة تستحق أن تؤخذ في الاعتبار.

صحيفة الوقت| العدد 415 | 11-04-2007 الموافق 23 ربيع الأول 1428 هـــ

هو السلاح الأقوى لمواجهة التجنيس والتوطين في البحرين

الكاتب : المرآة المكسورة

معركة الوجود للبحريني في هذا البلد تقع في مقاومة التوطين والتجنيس واسقاط مشروع العائلة الحاكمة لاستكماله الذي يعني القضاء على الشعب الأصيل في هذا البلد وتغيير التركيبة السكانية بالكامل ، ولمواجهة هذا المشروع علينا الترحك بالحركة الشمولية المتكاملة غير المجتزءة حتى نسقطه بإسهاماتنا جميعاً.

ولمواجهة الاستيطان مع دور الضغوطات السياسية ، هو بدأ مشروع الزواج المبكر والانجاب ، هذا السلاح لا تستطيع الحكومة على تحجيمه ولا محاصرته مهما فعلت ، إذا خلقت الارادة من عامة الناس بتسهيل أمور الزواج والإكثار من إنجاب الأطفال لا يستطيعوا فعل اي شيء.

سياسة الانجاب متبعة الآن في فلسطين الدولة المحاصرة المقتول شعبها الفقيرة حتى النخاع بلد المشاكل المنكوب ، يواجهون الاستيطان بالرصاص والقنابل منذ 1945 م حتى اليوم ولم ينجحوا فاتخذوا أسلوب تعدد الزوجات والانجاب الكثير ، فلم تستطع اسرائيل مواجهة هذا النوع من العمل الجهادي فتبحث وتبحث جاهدة من أجل وقف المد الانجابي إلا أنه بكل ما تملك من إمكانيات ووسائل أن توقف الانجاب.

ونحن كذلك في البحرين هل ننتظر عشرين أو ثلاثين سنة لتغيير الوضع حتى نعالج قضية التجنيس لو افترضنا استطعنا تغيير الوضع بكودر وسواعد أهل البلد وترسخ التوطين في المجتمع ماذا عسانا نستفيد ، ولكن ليكن جهادنا شامل نواجه الحكومة بالوسائل السياسية وغيرها من وسائل ولنوجهها بوسيلة الزواج المبكر وتسهيل عملية اقامته وانجاب الأولاد بكثرة.

كما أن يجب التحذير وبث هذه الثقافة لا يتزوج أحد من البحارنة بالذات من سورية أو يمنية أو اردنية وغيرهم من الجلف فهذا الزواج يعتبر صك من صكوك الجنسية فاختلاط الأنساب لا تستطيع في المستقبل أن تصنع له شيء وسيكون أمر واقع ، فمن أجل رفع إشكالية الأمر الواقع يجب التحذير من الزواج من هذه الجنسيات.

لا تخشى الفقر فإن الله يرزق الجميع.

لا تخاف التربية فاجتهد وتوسل بالله وليتكاتف المجتمع سنكون مربين جيدين.

لنكن شجعاناً بتشجيع الزواج والانجاب في المجتمع.

ليعمل كل واحد منا بتشجيع الآخر من أجل مواجهة سياسة التوطين.

ملتقى البحرين الالكتروني
2007-04-27

السعودية... هكذا يكون التجنيس

الكاتب : قاسم حسين

في تقرير نقلته وكالة «يو بي آي» أمس الأول، جاء فيه أن الملك عبدالله بن عبدالعزيز وجّه بمنح الجنسية السعودية لعددٍ من المتقدمين من ذوي الكفاءات والتخصصات العلمية وفقا للضوابط النظامية.

يأتي ذلك بعد عامين من دعوة الحكومة في مايو/أيار 2005 الراغبين في الحصول على الجنسية بتقديم طلباتهم إلى الجهات المختصة، فتقدّمت أعدادٌ كبيرةٌ من الأجانب من حاملي درجات الماجستير والدكتوراه. وسبق أن أعلنت السعودية نهاية مارس/ آذار الماضي، أن الأجانب المولودين في المملكة بإمكانهم الحصول على الجنسية بعد بلوغهم سن الرشد، ويُمنحون مهلة عامٍ للاختيار بين منحهم الجنسية السعودية أو الاحتفاظ بجنسيتهم الأصلية، علما بأن هناك مليون مقيم يمكن أن يستفيدوا من ذلك من بين أكثر من 7 ملايين أجنبي يعيشون في السعودية.

نحن في البحرين معنيون جدا بالتجربة السعودية في التجنيس، فالسلطات هناك أعلنت أن المهن التي تحتاجها ووردت في التعديل بوصفها شرطا للتجنيس هي تخصصات الطب والفيزياء والعلوم والحاسب الآلي والتقنية بأنواعها والتخصصات النادر وجودها بين المواطنين. ولنتذكر أن السعودية يبلغ تعدادها نحو 20 مليون نسمة، وهو رقمٌ صغيرٌ نسبيا بالنسبة إلى دولةٍ تبلغ مساحتها 2.4 مليون كيلومتر مربع، إذ يصل معدل الكثافة السكانية إلى 7.9 نسمة للكيلومتر المربع، (بحسب موقع وزارة الخارجية)، بينما تبلغ الكثافة السكانية لدينا 1500 نسمة في الكيلومتر المربع.
الأشقاء في السعودية استثنوا من التعديل الإخوة الفلسطينيين ممن يحملون جنسيات عربية وأجنبية والذين يبلغ عددهم نحو 500 ألف، وذلك استجابة لتوجيهات الجامعة العربية بعدم تجنيس أو توطين الفلسطينيين المقيمين في دول عربية، منعا لذوبان الهوية الفلسطينية وحفاظا على حقهم في العودة.

الحديث عن السعودية هو حديثٌ عن أكبر بلدٍ في شبه الجزيرة العربية، وهو البلد الأول في إنتاج النفط، وأكبر احتياطي على مستوى العالم، والخامس في احتياط الغاز. وهو بلدٌ يشهد نهضة صناعية، ونموا زراعيا أوصله إلى تصدير الحبوب والخضروات والفواكه إلى الخارج. بلدٌ واسعٌ شاسع، يضم أكثر من 30 مطارا بين دولي وإقليمي ومحلي. هذا البلد هو بأمسّ الحاجة إلى الأيدي العاملة من كل نوع، ولكن التخطيط للسياسة المستقبلية تدعوه إلى وضع القوانين التي تحكم حركة الهجرة وتضبط عملية التجنيس، بما يخدم البلد ومستقبل أجياله على المستوى البعيد. هذا مع العلم بما تواجهه سنويا من مشكلة تخلّف أعدادٍ من الحجاج والمعتمرين من العودة إلى ديارهم وإيثار البقاء في السعودية لكسب الرزق، لما تعانيه أوطانهم الأصلية من تدني المستوى الاقتصادي، فأكثر المقيمين من دولٍ مثل الهند وباكستان وبنغلاديش والفلبين ونيجيريا. من هنا راعى صاحب القرار جانب الاحتياط لمستقبل البلد، وعندما قرّر قبل عامين الاستفادة من التجنيس، وضع الضوابط التي تحافظ على التركيبة السكانية ومصلحة الوطن والمواطنين.

نقول ذلك، وعيننا على بلدٍ صغير، لا تزيد مساحته على 700 كم مربع، تزداد شوارعه ازدحاما عاما بعد عام، وتتراكم مشاكله المعيشية، ويعاني من تراجع الخدمات العامة في مجال التعليم والصحة والإسكان... فضلا عن البطالة وضعف مخرجات التعليم عن تأهيل جيلٍ يواكب حاجات سوق العمل. وفوق ذلك، تأتي سياسة التجنيس العشوائية لـــ 53 ألفا خلال ثلاثة أعوام، لترفع عدد السكان الإجمالي بنسبة 10 بالمئة دفعة واحدة! وهي سياسة خاطئة ستدفع الأجيال المقبلة ثمنها عسرا في الحياة، وعرقا ودموعا ودماء، ويدفع البلد الضريبة من أمنه واستقراره، مع الدخول الحتمي و«المشروع» لأبناء الفئات الجديدة بعد عشر سنوات فقط، على خط المطالبة بحصتها من الكعكة، والمساهمة في صنع القرار. ترى... أما آن للغشاوة أن تزول؟

صحيفة الوسط | العدد : 1704 | 07-05-2007 الموافق 16 ذي القعدة 1430 هـــ

خطر التجنيس على الأمن القومي

الكاتب : قاسم حسين

لم أكن أتصوّر أن إبراهيم شريف يمتلك كل هذا الحس من الطرافة حتى قرأت ردّه المفحم على طروحات بعض نواب «محلّلي التجنيس »!

« محلّلو التجنيس» يطرحون خدمة الأمة معيارا للتجنيس، وهي بدعةٌ أسقطها شريف بـــ «قفشةٍ» واحدة، بإشارته إلى تجنيس كل من حارب «إسرائيل» في الأردن وسورية ولبنان وفلسطين المحتلة. ولكنه لم يشر إلى من حارب «إسرائيل» من مصر والعراق ودول المغرب، إضافة إلى من قاتلوا مع الفلسطينيين في «الغزوات» الإسرائيلية المتعددة على لبنان، من دول إفريقيا وأميركا اللاتينية.

الرد كان ساخرا بمقدار ما كان تبرير سياسة التجنيس مستخفا بالعقول، فالقضية ليست تجنيس شخص أو شخصين، وإنما نحن أمام سياسة تهدّد الأمن القومي للبلد، فلن يطول الوقت حتى يدفع الوطن ضريبتها دموعا ودماء، وتطاحنا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا على أوسع نطاق، سيصبغ الحراك السياسي في العشر أو العشرين سنة المقبلة.

المبرّرون لسياسة التجنيس، ينطلقون من حسابات ومصالح فئوية ضيقة، غابت عنهم مصلحة الوطن العليا وتضخمت لديهم مصلحة الجماعة وأهل الفريج. وهي مصلحةٌ سرعان ما ستتآكل وتتجاوزها الحوادث.

شعب البحرين ليس شوفينيا عندما يعارض التجنيس، وأخلاقه أبعد ما تكون عن الانغلاق، ولكن عندما تشعر قطاعاتٌ عريضةٌ منه بوجود دوافع سياسية واضحة في التجنيس المتسارع والمكثف، فمن المنطقي أن تقف الجمعيات السياسية ذات التاريخ الوطني النظيف، وكل مؤسسات المجتمع المدني ضد هذه السياسة الخطرة.

شعب البحرين ليس شوفينيا ولا منغلقا، ولا يميل نحو العزلة عن الآخر، وهي طبيعةٌ ساهمت الجغرافيا والتاريخ والدين السمح في تشكيلها، فضلا عمّا تفرضه حياة الجزر من انفتاح كضرورة عملية في منطقةٍ حيويةٍ من العالم. فالأمر ليس في التجنيس المحدود الخاضع لضوابط قانونية تراعي مصلحة الوطن العليا كما يجري في دول الجوار، ولكنه في هذه السياسة قصيرة النظر، التي ستلحق أبلغ الأضرار بمصالح البلاد ومعائش العباد في المدى المنظور.

ربما نُتّهم بالتشاؤم، ولكن النذر أخذت تلوح بالأفق لمن أراد أن يبصر قبل فوات الأوان. فمن يبرّرون ويدافعون عن التجنيس اليوم، قلةٌ مستفيدةٌ تتلاعب بمشاعر جمهورها، وسرعان ما سيزول أثر التنويم المغناطيسي بعد أن يحمي الوطيس.

قبل شهرين تقريبا، تلقيت مكالمة من مواطنةٍ من الرفاع، يبدو من صوتها أنها متقدمة في السن ولديها أبناء عاطلون عن العمل، وبعد التحية أخذت تتحدّث عن مشاكلهم، وهي مشاكل واحدة ومتشابهة، وعمّا قريبٍ ستصبح متطابقة بين أبناء كل المناطق بسبب تشابه العوامل الضاغطة في الحياة.

الأم الرفاعية كانت تشكو من عدم حصول الأبناء على عمل حتى في العسكرية كما قالت، فلم تعد هناك وظائف كما في السابق، بسبب منافسة الفئات الجديدة التي احتلت الوظائف المتوافرة تقليديا حتى قبل عشر سنين.

النقاش الجماعي بدأ اليوم عن مخاطر التجنيس بهذه الأعداد المهولة، وهي سياسةٌ خاطئةٌ وغير محسوبة العواقب، سيدفع الجيل المقبل ثمنها عرقا ودموعا ودماء، والحل الذي تخيّله البعض ضمانا للأمن، سينقلب مشروع تقويض للأمن، ففرص

العمل والسكن التي تتوافر الآن للبحرينيين الجدد، لن تدوم لأبنائهم. وهكذا سيجد جيلٌ كاملٌ نفسه، لا يزل يعيش الغربة في وطن جديد، في مقدّمة الصفوف المطالبة بانتزاع الحقوق، وستقتحم ساحة العمل السياسي فئاتٌ تعتبر العنف والثأر من تقاليدها المتوارثة من البيئات الأولى. وسيصبح حرق الإطارات عملا ساذجا من مخلفات التاريخ مقارنة بزمان الأحزمة الناسفة. حينها سيتذكر الناس الخديعة التي انطلت على بعضهم، بأن البحرين «تتشرّف» بمنح جنسيتها لكل راغب في الوصال! تذكروا حينها قول الشاعر:

أمرتهم أمري بمنعرج اللوا...
فلم يستبينوا النصح إلا ضحى الغدِ

صحيفة الوسط | العدد : 1705 | الثلاثاء 08-05-2007 الموافق 16 ذي القعدة 1430 هـ

سري للغاية

آل الصباح في قفص الإتهام لماذا يمدون النظام بالمال والرجال؟

الكاتب : الدكتور عبد الجليل السنكيس

نشرت جريدة الرأي العام الكويتية في عدد يوم أمس الخميس الموافق 10 مايو 2007م استطلاعا للرأي في قسم محليات تناول موضوع المحرومين من الجنسية أو ما أطلق عليهم "البدون"، وكان محور الاستطلاع هو تساءل عن هذه القضية الإنسانية المؤرقة لدول الخليج بشكل عام والكويت بشكل خاص. وكان عنوان الاستطلاع "البدون... هل نعطيهم لدولة أخرى ولو كانت شقيقة؟" [1] ، وجاء التقديم له كالآتي:

"قضية البدون التي شبهها البعض بالقنبلة الموقوتة. وهي القضية التي تسبب انقساما في الرؤى اتجاه الحلول المطروحة فهناك من يرى أحقية هذه الفئة بالتجنيس وفق أسس وقواعد تضعها الدولة ويرى آخرون ضرورة النظر للبعد الإنساني للقضية من باب تطبيق الاتفاقيات الدولية الخاصة لمعاملة غير محددي الجنسية لجهة تأمين حقوقهم التعليمية والصحية وفي مجالات الرعاية التي توفرها الدول لرعاياها، وهناك من يقدم حلولا متباينة تصطدم كلها بكيان الدولة الذي يخشى أن يتعرض لتغير جوهري في مكونه البشري. «الرأي» تفتح ملف القضية بطرح سؤال افتراضي حول قيام إحدى الدول الخليجية أو العربية في طلب هذه الفئة فهل ستقوم الدولة بالتنازل عن هذه الفئة وكيف تكون ردة فعلها؟! «الرأي العام الكويتي» استطلعت الآراء فكان هذا التحقيق:

أشار خليفة الخرافي (عضو المجلس البلدي) انه حتى إذا وجد هناك «وأتمنى ذلك؟» أن إحدى الدول تبدي استعدادها بإعطاء جوازات لهؤلاء البدون، أو من خلال تحرك من قبل دولة الكويت من بعض الدول الشقيقة للتعاون على إعطاء هؤلاء جوازات مقابل مساعدة الكويت لهذه الدولة التي تستقبل "البدون".

مساعد الشمري: هناك من دول الخليج من طلبت "البدون" الكويتيين لتجنيسهم، ومنهم دولة الإمارات ومملكة البحرين وأخيرا وليس آخير المملكة العربية السعودية والتي دعت كل من يحمل البطاقة السوداء من قبائل شمر وعنزة وخوالد والأسعدي في دولة الكويت للمسارعة بتجديد هذه البطاقات ومن ثم يتم تجنيسهم، والطلبات بسيطة جداً وغير معقدة..

ومن هذا الاستطلاع نشير إلى أن المعلومات التي ذكرت على لسان الشخصيات السياسية والبلدية لم تكن افتراضية بل هي مؤسسة على أرض الواقع وتعبر عن توجه، وإن بدى فيه رغبة القيادة الكويتية من آل الصباح في التخلص من "عوار الرأس المزمن" المتمثل في البدون والمحرومين من الجنسية، إلا إن في حقيقة الأمر، لا يمكن فهمه خارج إطار التآمر على شعب البحرين بالذات، تحت عنوان التوطين وتغيير التركيبة السكانية. فالبحرين- الوحيدة من بين دول الخليج- التي تحتاج "مساعدة من الكويت لاستقبال "البدون" منها، فلا الأمارات أو السعودية تحتاج للمساعدة. والبحرين –الوحيدة- التي لا يمكن أن تبرر التوطين، فلا مساحتها الجغرافية ولا مواردها الطبيعية، ولا تركيبتها المجتمعية الحضرية تسمح باستيراد هؤلاء- الآلاف- من البشر لها. البحرين من أفقر دول الخليج، وأقلها مواردا وإمكانيات، ومن أكبرها نسبة في الكثافة السكانية مقارنة بالمساحة. فيمكن تفهم رغبة وقدرة الإمارات العربية المتحدة والسعودية، وحتى الكويت، إن هي رغبت في توطين البدون على أراضيها واعتبرتهم من مواطنيها، ولكن لا يمكن لأحد أن يفهم أن تقوم البحرين، بتوطين "بدون" وغيرهم من الكويت أو السعودية أو قطر أو أي دولة أخرى. البحرين نفسها، تعاني من مشكلة "البدون"، فكيف تساهم في حل مشكلة "بدون" الكويت، إلا إن تكون هناك أجندة سياسية وتوطئ ومؤامرة. الأولى أن تقوم بحل أزمة المحرومين من الجنسية من مواطني البحرين.، يؤكد على ذلك التوجه التآمري، شروع البحرين الأحادي الذي فتح- وبتسهيل ملفت - منح الجنسية لمواطني الخليج. فالخليجي الذي "يسكن" البحرين لمدة ثلاث سنوات يستطيع التقدم للحصول على "الجواز الأحمر"، في حين أن بحرينيين سكنوا وتوالدوا سنين في بلدان الخليج، ولا زالوا فيها، لا يعاملوا بنفس المعاملة.

مؤشرات التواطؤ:

لقد ذكرنا سابقاً تواتر أخبار عن توطين عراقيين من أصول قريبة من النظام الصدامي السابق استطاعوا أن يدخلوا الكويت كبحرينيين باستعمال جوازهم البحريني "الجديد"، مما أثار خوف وهلع الكويتيين، حيث أعاد لهم ذكرى محو الكويت من الخارطة السياسية على أيدي الجيش العراقي الصدامي. وهذا الأمر يؤكده تلويح السلطات الكويتية، في تلك الفترة، بحظر دخول البحرينيين إلى الكويت إلا بـــ"فيزا" [2] . وقد لاحظنا الزيارات التطمينية (التآمرية) المتبادلة بين القيادة البحرينية والكويتية في تلك الآونة وعلى مدى الشهور الثلاثة الأولى في بداية العام، شملت:

زيارة ولى عهد الكويت الشيخ نواف الاحمد الجابر الصباح ورئيس مجلس الوزراء الشيخ ناصر المحمد الاحمد الصباح للبحرين في نهاية يناير الماضي، تلك الزيارة التي عبرت عن قلق الكويتيين من أخبار توطين العراقيين التي انتشرت أخبارها وتواترت في تلك الفترة. وقد بادل النظام في البحرين تلك الزيارة بمجموعة زيارات بدأت بزيارة الشيخ حمد بن عيسى ال خليفة للكويت في فبراير الماضي، تبعتها ثلاث زيارات، الأولى الشيخة هيا بنت راشد ال خليفة-رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة في مارس، الثانية زيارة الشيخ حمود بن عبد الله ال خليفة- محافظ العاصمة- في نفس الشهر، وآخرها زيارة الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء في أبريل الماضي على رأس وفد رفيع المستوى.

لم تأت تلك الزيارات المكوكية عن فراغ، وإنما أكدت على وجود توجه للعائلة الخليفية أعربت عنه بقلق عائلة آل الصباح واستدعى إظهار التطمينات اللازمة للأشقاء وبني العمومة في الكويت. ويبدو أن الحل كان بمساعدة آل خليفة في مشروع التوطين، ومده بالمال والرجال، دون ان يؤثر على أنظمة المنطقة وتوجهاتها. ومن هنا جاءت الإشارة الى وجود الرغبة من النظام في البحرين، لإستقبال "البدون" الكويتيين بدعم مال ولوجستي من آل الصباح، ويبدو أن هذا التوجه جاء في قبال توطين العراقيين.

وثائق سرية:

تجدر الإشارة الى أن الوثائق التي جاء بها د. صلاح البندر- المستشار الإستراتيجي السابق لوزارة شئون مجلس الوزراء- في تقريره الثاني لمركز الخليج لتنمية الديمقراطية "البحرين: 2005-2010، الجزء الأول لخطة العمل السرية"، في الجزء القسم الثالث منه بعنوان " تحدي التجنيس تقديرات ومؤشرات":

"حتى تحقق البحرين التوازن المطلوب لا بد من أن تضع في الاعتبار أن تجنيس 10 ألف سنياً في العام لن يؤثر إطلاقاً في المعادلة السائدة حالياً (انظر الرسم البياني). إذا رفعت العدد تدريجيا إلى 20 ألف سنوياً فقد تنجح في تعديل التركيبة بعد نهاية العام 2016. إذا رفعت العدد تدريجياً إلى 50 ألف سنوياً فإن قدرتها على تغيير التركيبة تدريجياً قد تتحقق بعد العام 2010. و في تقديرنا هذا هو الخيار الإستراتيجي الأوحد" .

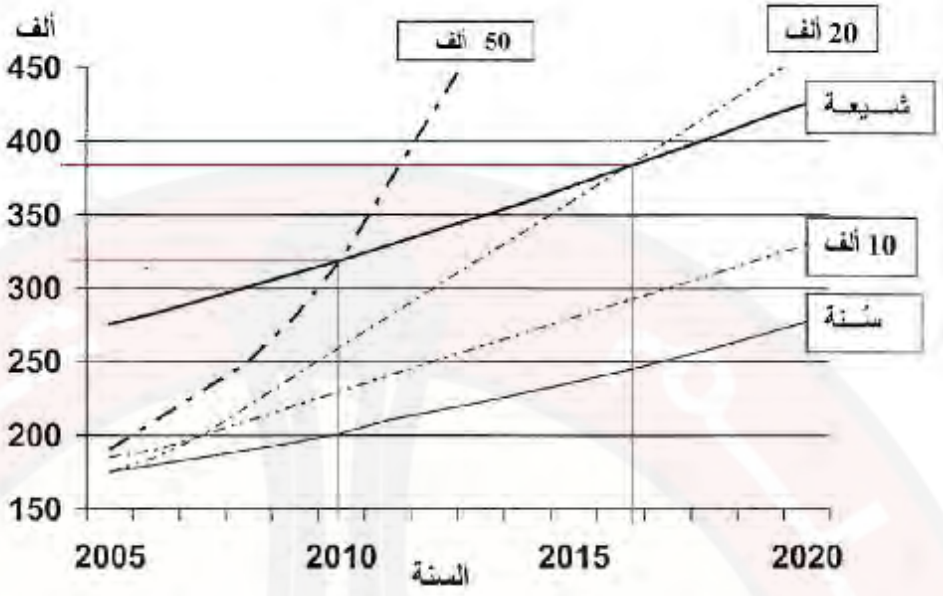

وجاءت التوصيات ل لتركيز "على 3 مصادر رئيسية لدفع عملية التجنيس: سُنة العراق والآسيويين بالتركيز على البلوش والبنغال واليمنيين.غالبية هذه الجنسيات يحلمون بظروف اقتصادية أفضل في البحرين" . وأيضا "التركيز على الذين ولدوا في الكويت والسعودية (فئة البدون) لسهولة اندماجهم في البحرين واكتسابهم للعادات الخليجية بسهولة".

انتهى الاقتباس من التقرير

الخطاب لقيادة الكويت وشعبه:

لا نريد أن ندخل في مهاترات أو نشعل خطابات سياسية فارغة، ولكن ما يحدث بين الكويت والبحرين، تحديداً بين آل الصباح وآل خليفة، أمر مريب، ويستدعي التوقف. وهنا لا نريد استعداء آل الصباح، أو الأشقاء الكويتيين، فالوشائج بين البحرينيين والكويتيين قديمة وقد أثبتت متانتها وقوتها عند الأزمات. وبدون منّة، وقف الشعب البحريني مع شقيقه الشعب الكويتي في محنته أبان الغزو الصدامي الغاشم للكويت في 1991م، بكل ما يستطيع، كما أن أيادي الكويت على البحرين بيضاء في دعم البنية التحتية والخدماتية، دون مقابل. ولكن ما يجري الحديث عنه من توطين "بدون" الكويت في البحرين أمر لا يمكن السكوت عنه، ويستدعي الوقوف بحزم.

لقد خاطبنا آل الصباح سابقاً وطلبنا منهم [3]، بكل أدب واحترام، أن لا يكونوا من ضمن المشروع التآمري الذي تقوم به العائلة الخليفية في البحرين. جاء ذلك في مقامين مختلفين، آخرهما بمناسبة زيارة الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح -أمير دولة الكويت- للبحرين في مارس 2006، وطالبناهم بأن يردوا الأراضي البحرينية التي وهبها لهم أفراد العائلة الخليفية بدون وجه حق. ومع تقديرنا لآل الصباح، فالبحرين: شعبها، مواردها وأراضيها ليست غنيمة حرب يتصرف بها آل خليفة كما يشاءون.

وبمناسبة توطين البدون، هناك أسئلة تفرض نفسها:

-هل يقبل الكويتيون أن يتم التآمر على شعبهم؟ فلو كان آل خليفة يتأمرون مع آل الصباح على الكويتيين، فهل يقبل أولئك الأمر؟

لقد رفض الكويتيون محاولات الطاغية العراقي المقبور صدام حسين في التآمر على الكويت وشعبها، فلماذا يمد آل الصباح نظام الحكم في البحرين، بالمال والرجال ليعينوه على محو خريطة الشعب البحريني الأصيل من الوجود؟ لماذا يقبلوا على الشعب البحريني ما لا يقبلوه على أنفسهم؟

- هل هناك صفقة بين آل الصباح وآل خليفة على أن يتم توطين "البدون" من الكويت مقابل توطين "العراقيين" المرتبطين بالنظام السابق؟ هل يهدف آل الصباح لإعانة أبناء عمومتهم على الشعب البحريني، والتخلص من أزمة "البدون" الكويتيين في ذات الوقت؟

- أين دور ممثلي الشعب ومجلس الأمة الكويتي مما يحاك ضد شعب البحرين، وكيف يسمحوا للعائلة الحاكمة في الكويت أن تتواطئ مع العائلة الخليفية، وأن عنى ذلك استعداء الكويت لشعب البحرين؟

إن هذا التآمر على شعب البحرين هو بلا شك ضد القيم والسنن الاجتماعية، ولن يحظى بموافقة شعوب المنطقة، ولا أعتقد بأن شعب الكويت العزيز يرضى بما يحدث لشعب البحرين، فما بالك وأن المتآمر هي العائلة الحاكمة والحكومة الكويتية.

المطلوب:

أن ما يحدث من تآمر على الشعب البحريني، ومد العائلة الحاكمة في الكويت للنظام البحريني، بالمال والرجال، لمساعدته في تنفيذ مخطط إذابة الهوية البحرينية وتغيير التركيبة السكانية أمر مرفوض جملة وتفصيلاً، ليس لأننا لا نريد حلاً مقبولاً لمعاناة المحرومين من الجنسية و"البدون"- في الكويت وباقي دول المنطقة، وإنما لأن ما يقوم به النظام في البحرين هو جريمة بحق الشعب، وتعبيراً عن عدم انتماء العائلة لهذا الشعب الذي وقف معها في أوقات الشدة والمحنة.

القيادة الكويتية، والحكومة الكويتية، ومجلس الأمة الكويتي، مطالبون بنفي تورطهم واشتراكها في مشروع التآمر على شعب البحرين، بأي صورة كانت. هم مطالبون بإثبات حسن النوايا، طالما وضعوا أيديهم في يد النظام الذي لا يريد للبحرين وأهلها خيراً.

كما نطالب بأن يتم التوقف عن استغلاق الوضع الإنساني والحقوقي لملف المحرومين من الجنسية، كورقة سياسية والبدء في التعاطي مع شعوب المنطقة على أساس المواطنة، لا على أساس الرعاية. هناك خيارات كثيرة للكويت يمكن البدء فيها لحلحلة هذا الملف، ولكننا نرفض أن يكون على حساب وجود وهوية وتاريخ الشعب البحريني.

تعليق أخير:

إن هذا المخطط – إن ثبت- يؤكد تواطئ و تورط أنظمة أخرى في المنطقة مع النظام البحريني ضد الشعب البحريني، كي تعزز من بقاء العائلة في الحكم. لا يهم النظام الخليفي أن تتحول البحرين لغابة من البشر يأكل بعضه بعضا، أو تشتعل الفتنة والاقتتال بين أفراده على المال والكلأ، والأمن الاجتماعي. يراد لهذا الشعب ان يكون بلا مستقبل، بلاهوية ولا تاريخ ولا وجود اسمه شعب البحرين، فهل سنتصدى لهذا المخطط الإجرامي أم سنكون سلبيين، ونعيش مصالحنا الخاصة.

إن تعامل هذا النظام مع الأرض وشعبها، كالتعامل مع الأرض المحروقة، فمنهم من ابتاع جزراً وهيأ لنفسه بيت المستقبل، ومنهم من كوّن لنفسه إمبراطورية مالية في جنيف ولندن ونيويورك، ومنهم من يعد العدة لقصر "طائر" ينقله الى ما يريد إذا ما اشتد الوطيس، وخربت الديار، وقيل لعنة الله على القوم الظالمين، و"علي وعلى أعدائي". حينها لن يكون هناك شعب

الأمس ووطن الأمس، ولن يفيد الندم أو عض الأنامل.

---

[1] http://www.alraialaam.com/10-05-2007/ie5/local.htm#04

[2] http://www.alwaqt.com/blog_art.php?baid=3002

[3] يا أمير الكويت.. نريد حقنا، لا مكرمة، سواحل دمستان والمالكية البحرينية هدية لأمراء الكويت، هل أقر شعب البحرين تلك الهدية؟

2007-05-11

لوثة التجنيس والتطفل الاجتماعي!

الكاتب : خالد المطوع

إن كان وجود تغول للنعرة الطائفية كما هو سائد حاليا في مجتمعنا يشير إلى فشل واقعي وإخفاق ذريع في عملية بناء الدولة وتكريس هوية مواطنتها الدستورية، فإن الاتجاه للتعامل مع مثل هذا التغول عبر مزاعم تغليب طائفة على أخرى، أو الاجتهاد لخلق وجود طائفي تنظيمي ثالث في البلاد كما قال الزميل الباحث عبدالله جناحي عن ذلك مسبقا، ليس سوى خيار انتحار جماعي، وزيادة في الفشل، وإغراق للذات في وحل الخسارات التي تظل حتى الآن بلا قاع محتمل، وذلك في ظل ما تعاني منه الدولة من إخفاقات في صياغة هوية صهيرها الوطني، وفي تلبية كامل احتياجات المواطنين سواء أكان ذلك عبر إيجاد نظام للخدمات الحيوية أكثر فاعلية وكفاءة وشمولا، أو حتى عبر حل أزمة أكثر تجذرا في بنيان الدولة تتمثل في تسوية عادلة لتوزيع الثروات على جميع المواطنين، فيكون فشلا تنظيميا سياسيا واقتصاديا حققته الدولة، وقد استحال الآن إلى فشل استراتيجي مستحكم.

ولربما ما نعنيه في مثل هذا المقام ما أحبذ أن أطلق عليه ويطلق عليه بعض المتشاركين معي في ذات الرؤى بـــــ»لوثة التجنيس» التي ألمت بالدولة وجعلت منها تتجه إلى المغامرة بمنح جنسيتها لكل من هب ودب، ولأسباب سياسية بحتة مبعثها أحلام فترة ما بعد النقاهة السياسية التي ابتليت بها وأفقدتها رشدا سياسيا واسترتيجيا وطنيا، فبدلا من أن يتم تطبيق الضوابط والضمانات القانونية المتعارف عليها قانونيا، وبدلا من أن يتم اللجوء إلا الاستثناء الملكي في ذلك بصفته استثناء لا أن يكون قاعدة شاملة تقلب تلك الأعراف والضمانات القانونية على رأسها بمسمى فضفاض هو «الخدمات الجليلة» التي لا يعرف حتى هذه اللحظة شكلها الموضوعي ونصابها المعين.

وعوضا عن تجنيس أصحاب الخبرات والكفاءات والمبدعين والمبدعات في شتى المجالات حتى تستفيد من تميزهم البلاد، أو ممن خدموا البلاد وتفانوا في ذلك لفترات طويلة، نرى الدولة وقد أضحت جنة وأرضا لأحلام جميع المشردين والمطرودين والمنبوذين في سائر العالم، والذين عجزت أصلا عن استيعابهم وتأهيلهم وترويضهم اجتماعيا دولهم ومجتمعاتهم الأصلية، وهم قد منحوا شرف الجنسية البحرينية دون أن يخطر ذلك في أكثر أحلامهم وردية ليكون عالة مضافة على المجتمع البحريني، وزيادة في تأزيم مشكلاته وقضاياه الكامنة أساسا، ومزاحمة للمواطنين في أبسط طلباتهم المعيشية والوظيفية، هذا إن لم يكونوا قد منحوا امتيازات وخيارات معيشية يتمنى الحصول عليها معظم المواطنين.

وإن كان متوقعا من بعض الكتاب والصحافيين ككتاب «المساج» والأندية الصحية أن يتغنوا بلوثة التجنيس الحاصلة اخيرا باعتبارها خيارا إنسانيا يعزز مكانة البحرين في محيطها القومي لتكون ملاذا لكل العرب، وهم الذين ما عهدناهم متصدين لاتجاهات الدولة الرسمية صوب التطبيع مع الكيان الصهيوني، أو حتى يعزز من مكانة المملكة في محيطها الآسيوي لتكون عشا دافئا لما تصدره دول آسيوية عظمى مثقلة ديمغرافيا من فوائض بشرية على حساب المواطنين، فإن مثل أشكال الدفاع المبتذلة تلك لم ولن تتمكن من تعويم الحقائق واخفائها بغربالها لكون أمثال هذه السياسات التجنيسية خارجة منذ أزل عن حدود العقل والمنطق ومتبرئة من علامات الرشد السياسي والاستراتيجي، بل هي أقرب ما تكون نوعا من الإدمان الشره على حبوب مضاد للهلوسة يأتي بنتائج عكسية مدمرة على سائر الأعضاء الجسمانية، ويحتاج بالتالي إلى نصيحة صديق واستشارة طبيب.

كما هو آتٍ ذاك التبرير والدفاع الطائفي الساذج في أوحال بعض المنتديات الإلكترونية التي ترى بأن تجنيس الآلاف من المنتمين لأهل السنة والجماعة يأتي في صالح تمكين وزيادة أعداد أهل السنة والجماعة على حساب الشيعة، وهو في حد ذاته دفاع أخرق وتبرير ضيق الأفق يفقد أصحابه قدراتهم على حماية أنفسهم وحماية مصالحهم ومصالح فلذات أكبادهم مستقبلا، فمن الملاحظ حاليا أن المتضرر هم أهل السنة والجماعة، الذين أنتمي إليهم أبا عن جد، بما في ذلك قراهم ومناطقهم بالبلاد

التي يتمركزون فيها بمستوى عالٍ تزداد كثافته بشكل سرطاني مخيف بجموع بشرية من المتجنسين تزداد حجمها بلا حدود، وهم الذين يعايشهم يوميا أبناء هذه الأوساط والمناطق، ويعرفونهم جيدا فيما يشكلونه من تلويث اجتماعي وحضاري وسلوكي يأخذ جميع أبعاده المدمرة، وفيما يشكلونه من مزاحمة لأبناء أهل السنة والجماعة في وظائفهم المدنية والعسكرية بوزارتي الداخلية والدفاع التي يتركزون فيها بشكل بارز وكبير.

بل إن هؤلاء من إخوتنا البشر ممن حصلوا على الجنسية أثناء لوثة التجنيس أصبحوا ويصبحون عبئا ثقيلا وحيزا مفتوحا لمصادرة الإرادة السياسية لأهل تلك المناطق، حينما يتم استغلال ما يشكلوه من ثقل سكاني اصطناعي هائل في لعبة سياسية تديرها الدولة صاحبة العقود والصفقات ضد المرشحين غير المرغوب في وصولهم برلمانيا أثناء الانتخابات، فيعود الضرر بشكل كبير على المواطنين من المنتمين إلى أهل السنة والجماعة في المطالبات المعيشية والوظيفية، وفي حقول التمثيل السياسي والمدني، والأسوأ من ذلك على سلامة العمران المجتمعي لتلك المناطق التي بدأت تضمحل عاداتها وتقاليدها الوطنية الجميلة التي اصطبغت جميعها بأصباغ ثقافات التسول والتكرم المراد تعميمها شعبيا، وأنا على ثقة بأنه ومع تقادم الزمن بأن يكون أهل تلك المناطق الأكثر تضررا من سياسات التجنيس الخاطئة التي يقع عليها اللوم لا على إخوتنا المجنسين، وهم على استعداد تام لإخراج مئة عريضة شعبية يوميا ضد آفة التجنيس، لا عملية التجنيس القانونية السليمة والمعتادة محليا وإقليميا وعالميا، إذا ما انفتحت الآفاق وازدهر الوعي بمشارط الألم المجتمعي والسياسي والاقتصادي مع ضياع وتبدد آثار «المكرمات» السامية على واقع المواطن لصالح الطائفة والفئة الجديدة الداخلة إلى مجتمعنا بأحلام كثيفة.

ما أود أن أشير إليه قبل أن أختم المقال هو أننا لم ولن نكون أبدا ضد إخوتنا المتجنسين الذين يشتركون معنا في رباط الإنسانية والعروبة والإسلام والذين أصبحوا الآن مواطنين باسم القانون، بل إننا نقف بحزم ضد سياسات التجنيس الخاطئة والمجرمة بحق الشعب أيا تكن النوايا، فإنه وبالإضافة إلى ما تخلفه «لوثة التجنيس» من تفريط في إمكانات ومقدرات الدولة، وما تسببه من تلويث اجتماعي ومن حزازات واحتقانات طائفية، فإن خطر «التطفل» الاجتماعي يظل الأدهى والأمر من بين سائر تلك الأخطار المتحقق منها والمحتمل، وأعني به أن يصبح المتجنسون أنفسهم جماعة وظيفية كما ذكر ذلك الزميل نادر كاظم، بل إن هذه الجماعات تتطفل اجتماعيا لا بتخلفها الاجتماعي والحضاري مقارنة بالمجتمع البحريني الخليجي، وإنما حتى حينما يجد أعضاء هذه الجماعات أنفسهم مضطرين لأن يروجوا لأنفسهم كسند إنقاذي وتطميني مغالب لطائفة ضد الطائفة الأخرى، باعتبار أن وجودهم يمنح الطائفة الفلانية دعما وقوة ومناعة ضد «اختراق» و«ابتلاع» الطائفة الأخرى، فيكثر حينها اللعب بأعواد الثقاب الطائفية كسبيل لتعزيز وشرعنة الوجود والحضور الاجتماعي لهذه الجماعات التي أصبحت بحكم اللعبة السياسية والصدفة التاريخية جماعات وظيفية تستهلك استراتيجيا، ولو على حساب الوحدة الوطنية للشعب، وهو ما يجب أن تلتفت إليه الدولة بجدية وتتعامل مع آثاره السلبية إن كانت حريصة على مواجهة الخطر الطائفي الأول الذي أعلنه وزير الداخلية سابقا.

تعلموا مبادئ وأسس التجنيس من الجارة والشقيقة الكبرى السعودية على الأقل وغيرها من دول الخليج!

صحيفة الوسط | العدد 1709 | 12-05-2007 الموافق 16 ذي القعدة 1430 هـ

نترك الرأي للمواطن

الكاتب : شوقي العلوي

قبل نحو ثلاث سنوات كنت في زيارة لمدينة جدة بالمملكة العربية السعودية والتقيت بصاحب مشويات من الإخوة السوريين، وعندما عرف أنني من البحرين قال لي ''هل صحيح أن البحرين تقوم بتجنيس أبناء بادية الشام؟''. وفي الزيارة نفسها ركبت سيارة أجرة يقودها أحد الإخوة اليمنيين، وبالمثل عندما عرف أنني من البحرين، كرر عليّ سؤال أخينا الشامي نفسه! نترك الرأي للمواطن.

يقول الشيخ وجدي غنيم ''إنني وجدت في البحرين ما لم أجده في أميركا من الحرية، وأنا أحب هذا البلد وأحب أن أستقر فيه وما هي المشكلة؟ وما المانع أن أستقر في البحرين؟[1]''، نترك الرأي للمواطن.

تحويل المدارس إلى منابر دينية بالسماح لشيخنا الفاضل وجدي غنيم ولأمثاله بإلقاء محاضرات دينية في المدارس نختلف بشأن مضمونها وبشأن أهدافها التي نعتقد أنها غير بريئة. نحن نشك (يراودنا الشك) في أن الأخ النائب المنبري الأخ صلاح علي (إخوان مسلمين) بما له ولجماعة الإخوان المسلمين من نفوذ في أجهزة الدولة، بأنهم يقومون باستغلال هذا النفوذ في تجنيس بعض أفراد الجماعات الإخوانية من مصر أو من غيرها خدمة لأهداف هذا التنظيم العالمي. يقول نائبنا الفاضل صلاح علي ''إن تجنيس الداعية وجدي غنيم شرف للبحرين، لأن غنيم على قدر عالٍ من الوزن العلمي والديني والثقافي، ونحن نرى أنه من الأولى أن يتم منح شرف الجنسية البحرينية لمثل هذه الشخصيات التي خدمت الأمة[2]''. يبدو أن شيخنا الجليل لم يأتِ منفرداً، بل جاء مع أفراد عائلته الكريمة ورفيق دربه الداعية صلاح سلطان الذي عُيّن مستشاراً. نترك الرأي للمواطن.

''وعلى رغم القرار الذي اتخذته الجمعية العمومية لاتحاد السلة في اجتماعها غير الاعتيادي الأخير بخصوص وقف التجنيس في لعبة كرة السلة وسحب الجنسية من جميع اللاعبين الأفارقة، إلا أن المحرق خالف قرار الجمعية العمومية وقام بتجنيس ثلاثة لاعبين دفعة واحدة للمشاركة مع الفريق في البطولة[3]''. لكم أن تتصوروا أن يكون اللاعبون الستة في فريق كرة السلة لنادي المحرق الذي يلعب في بطولة عربية ممثلاً لكرة السلة البحرينية مكوناً من ستة لاعبين أفارقة؛ ثلاثة منهم تم تجنيسهم يلعبون بصفتهم بحرينيين والثلاثة الآخرين بصفته محترفين أجانب، لكم أن تتصوروا أن أسماء اللاعبين: بوني.. أكيم.. روبرت.. كامارا.. لاري.. رايموند.. غيغارا.. ما هو شعورك أخي المواطن عندما تحقق رقية الغسرة فوزاً للبحرين؟ وما شعورك أخي المواطن عندما تحقق هذه الكتيبة الأجنبية بكاملها فوزاً للمحرق الأصيلة باسم البحرين؟. أيهما أجمل وأحلى وإحساس بالوطن عندما يسجل للبحرين بن سالمين أو علاء حبيل أم عندما يسجل جون أو فتاي؟ نترك الرأي للمواطن.

الاتحادات الرياضية تبحث عمن تجنسهم ليلعبوا باسم الوطن، الأندية تبحث عمن تجنسهم ليلعبوا باسم البحرين في البطولات الخارجية!. الإخوان المسلمون في البحرين يبحثون عن الدعاة ممن خدموا الأمة لتجنيسهم حتى تتشرف البحرين بمن قدموا خدمات جليلة للأمة! الأجهزة الأمنية والعسكرية تقوم بالتجنيس حتى تحصل على جنود يدافعون عن الوطن بدلاً عن مواطنيه وحتى تحصل على أفراد يحمون الوطن من المواطنين! نترك الرأي للمواطن.

لنا أن نتساءل ما هي مقومات هذا الوطن وما هي مقومات مواطنيه وصفاتهم؟. الوطن بالدرجة الأولى ملك لمواطنيه وهم من يحق لهم تقرير مصالحه وسياساته وحمايته؟ التاريخ وحوادثه تؤكد لنا أن دولاً وسلطات انتهت إلى سيطرة الفئات الأجنبية التي استعان بها الحكام لحماية حكمهم لعدم ثقتهم في مواطنيهم وانقلب السحر على الساحر.

نقولها بكل وضوح وبكل صراحة مع شديد احترامنا وتقديرنا لإخوتنا الذين تم تجنيسهم ويتم تجنيسهم سيظلون يمثلون

تجمعات يصعب اندماجها الكامل في المجتمع، وهم مرتبطون بوطنهم الأم وبعضهم بلغتهم الأم، وسيتحول الوطن وقد تحول بالفعل إلى تشكيلة غريبة عجيبة لا يحتملها وطن مثل البحرين لا في الحاضر ولا في المستقبل.

فعلى سبيل المثال لا الحصر ومع شديد احترامنا للإخوة ممن هم من أصول إيرانية وقد عاشوا في هذا الوطن لعقود من الزمن، ولكن نقولها إن اندماجهم الكامل في المجتمع لم يتم، بل هناك من المشكلات التي قد تظهر بين الحين والآخر، مع التأكيد على أن ظروف تجنيسهم تتماشى مع واقع قائم بحكم التداخل الكبير والهجرات التي تمت عبر عقود من الزمن ولظروف لا يمكن معالجتها إلا عبر تجنيسهم، أما أن نقوم بجلب أناس إلى أرض الوطن خصيصاً لتجنيسهم، وهو ما نعنيه، فليس هناك من الأسباب ما يقنعنا حتى يتم تجنيسهم، فالأسباب نفهمها ونراها غير مقبولة، بل نشك في أنها أسباب مشبوهة يراد بها في نهاية الأمر تدمير هذا الوطن وإلحاق أفدح الأخطار به وبمواطنيه.. نترك الرأي للمواطن.

[1]، [2]الوسط، 8 مايو/ أيار .2007
[3] الوسط، الاثنين 7 مايو/ أيار .2007

صحيفة الوقت| العدد 446 | 12-05-2007 الموافق 24 ربيع الأول 1428 هـ

البحرين وتجربة العراقيين

المقاطعة وأسلوب الردع الثوري ضد المجنسين

الكاتب : محمد البحراني

ما من شك ان سياسة التجنيس المتبعة رسميا في البحرين هي من اخطر الامور التي تهدد ليس فقط التركيبة السكانية والديمغرافية في البلاد وانما تساهم في تعريض استقرار وامن البحرين لخطر حقيقي قد تترتب عليها نتائج وخيمة تهدد السلم الاهلي كما انها تساهم في نشر الارهاب والعنف ضد الامنين و ضد دول اخرى لها علاقات متداخلة سياسيا واقتصاديا وعلى مستويات ذات شأن مع البحرين خاصة وان حكومة البحرين غير مبالية بتلك التهديدات ولا تهمها مضاعفات تلك السياسة الطائفية وما يتولد عنها من انفجار سياسي وامني يضع البحرين على كف عفريت.

وفي الاونة الاخيرة دخلت عناصر جديدة ضمن سياسة التجنيس وتوجهت سلطات ال خليفة نحو تجنيس عدد كبير من فدائي صدام ومن عناصر امن النظام الصدامي البائد حيث هناك تقارير مؤكدة من جهات عراقية ذات صلة وثيقة بالمسؤولين في الحكومة العراقية الجديدة تحدثت عن ان البحرين قد استقدمت من عدة دول عربية لجأ اليها البعثيون وعناصر من امن النظام السائد وخاصة الاردن وسوريا ودولة الامارات واليمن ما يقارب من 3000 الاف عنصر امني وفدائي صدام وتوظيفهم في دوائر امنية بعد ان تم تجنيسهم واسكانهم في مناطق عديدة من البحرين ، التوجه الجديد لحكومة البحرين في سياستها العدوانية ضد شعبها اثارت القلق والمخاوف في نفوس المواطنين خاصة وان التجنيس قد تم ويتم لاشخاص من لون مذهبي معين جعل الكثيرين في البحرين يعتقدون ان النظام يستهدف حياتهم وامنهم واستقرارهم بل ومستقبلهم وان الهدف من تلك السياسة هو اجتثاث سكان البلد الاصليين واقصائهم عن لعب اي دور في سياسة البلاد وقيادته و ان ادخال عناصر امنية بعثية صدامية في سلك الجهاز الامني سوف يشكل سابقة خطيرة في المنطقة لم يقدم عليها اي من الدول الخليجية حتى دولة مثل السعودية التي تكره الشيعة ويحرض علماءها على قتلهم وتكفيرهم الا انها لم تجرأ على القيام بمثل هذه الخطوة لمعرفتها بغدر البعثيين وخطورتهم على امنها الداخلي اما حكومة البحرين فهي اسيرة هواجسها الامنية والطائفية فهي لم تراعي في هذا الجانب الخصوصية الاجتماعية والسياسية لشعب البحرين المهم في الامر هو امن الاسرة الحاكمة ودوام تسلط الاقلية القبلية وان على حساب مصالح الناس واستقرار البلد والمنطقة.

هذه الامور تدفع اليوم بالعديد من الفعاليات الشعبية في البحرين للتفكير في اتباع اساليب جديدة لمواجهة التجنيس السياسي بعد ان فشلت كل الاساليب السابقة والتي لم تسفر الا عن تمادي اكثر لحكومة البحرين في تحديها لشريحة كبيرة لمواطنيها واستمرارها في تجنيس الاوباش والقتلة والارهابيين ومنهم فدائي صدام حيث المعلومات التي وردت من مصادر خاصة ان المواطنين بشكل عام يجري التداول في اوساطهم ان كل الحلول لمواجهة تلك السياسة قد وصلت الى طريق مسدود وقد فشلت المسيرات والبيانات وحتى استنكارات منظمات حقوق الانسان في وقف عملية التجنيس الطائفية والخطيرة وان المواطنين وعامة الناس يفكرون بجدية في مقاطعة المجنسين ورفض التعاطي معهم ايا كانت جنسيتهم لا فرق ان كان يمنيا او سوريا او باكستانيا او اردنيا او مصريا او صداميا بعثيا حيث هناك استياء كبير يسود الشعب البحراني من ازدياد المجنسين وتأثيرهم الكبير الذي سوف يتركونهم على امن البلاد واقتصادها وحتى عادات وتقاليد شعبها ، باالفعل هناك حدثت حالات عديدة لمثل تلك المقاطعة حيث رفض البحرينيون من التعاطي معهم او حتى الحديث العام معهم واشهار الغضب في وجوههم كنوع من حالة الرفض لهم ولتواجدهم في البحرين ولاحساسهم بانهم غير مرغوبين.

تقارير اخرى تتحدث عن ان جماهير الناس وعدد من الفعاليات الاجتماعية تفكر في اعادة تجربة العراقيين ابان الثمانينات في العراق عندما استقدم النظام البعثي الملايين من المصريين لتغيير ديمغرافية العراق حيث فوجئ العراقيون بظاهرة "المصاروة" في مدنهم وكثرة المصريين في المؤسسات وفي الاسواق وفي الدوائر الرسمية عندها فكر اهل العراق بالتخلص من تلك الظاهرة التي رأوا فيها تهديدا لحياتهم ولمعيشتهم حيث قاموا بمقاطعتهم والتكشير في وجه اي مصري او وافد

يواجهونه في الشارع وقد وصل الامر ان قام العراقيون باستهدافهم واخذ اغلى شيئ منهم وهي حياتهم حتى ان التقارير كانت تتحدث في ذلك الوقت ان العشرات بل احيانا المئات منهم كانوا يقتلون وان الشاحنات تدهسهم في اي مكان يتواجد فيه مصريون وقد كانت مطارات مصر تستقبل يوميا جنائز المصريين المقتولين في العراق.

واليوم وحيث ظاهرة الوافدين المجنسين في ازدياد وان سياسة التجنيس الحكومية اخذت ابعادا خطيرة بدأت تهدد مستقبل ابناء البلد خاصة مع تجنيس عنصر فدائي صدام فان اهل البحرين يفكرون جديا في اعادة تجربة العراقيين مع المصريين و تفعيل سياسة المقاطعة والاسلوب الثوري ضد المجنسين وخاصة الصداميين دون استثناء حتى وان وصل الامر الى نزع ارواحهم كاخر الدواء واخر الدواء هو الكي خاصة وان شعب البحرين الذي عرف عنه بانه شعب مسالم وحضاري يرى في ظاهرة التجنيس التي تجاوزت كل الخطوط الحمراء سوف تهدد السلم الاهلي وهو ما يضع ابناء البلد امام اخر الخيارات المهمة وهي المقاطعة واستهداف المجنسين.

ملتقى البحرين الالكتروني| 02-07-2007

إثر مزاعم عن وجود شبكة بعثية تسعى للتغلغل في دوائر القرار

بعد الطأفنة... هل تتجه البحرين نحو البعثنة؟

الكاتب : الوسط - محرر الشئون المحلية

على رغم الأخبار المتداولة في الأوساط الإعلامية والشعبية بين الحين والآخر عن مزاعم لحملات تجنيس عراقيين بعثيين وآخرين من اتجاه ديني متشدد، فإن السلطات الرسمية ظلت تشكك دائما في هذه المزاعم، وأكدت غير مرة أن «تجنيس العراقيين لا يعدو كونه ضربا من الخيال». ومن يطلقون نظرية «تجنيس البعثيين والمتشددين الدينيين» يستدلون بقرائن مختلفة عززها وجود عدد ليس بقليل من العراقيين من ذوي التوجهات القريبة من حزب البعث العربي الاشتراكي ومن أحد الاتجاهات الدينية السياسية في الجامعة والمؤسسات الأخرى غالبيتهم وصلوا إلى البحرين بعد غزو العراق في ربيع العام 2003.

كيف وصلوا إلى البحرين؟

ويقول أصحاب هذا الرأي إن العراقيين المذكورين يشغلون مناصب مهمة في عدد من المؤسسات الحساسة، وخصوصا الأكاديمية، وبحسب هؤلاء أيضا فإنّ الذي هيَّأ لهم الطريق للمجيء إلى البحرين أكاديمي عراقي كان مقيما في البحرين، وحصل على الجنسية البحرينية بسهولة، وقام بملء الجامعة بالكثير من العراقيين الآخرين، كما يعمل عدد آخر منهم مستشارون كبارا لدى جهات رسمية في مواقع استراتيجية مختلفة.

الكويت فكّرت في فرض «فيزا» على البحرينيين

ويضيف هؤلاء أيضا أن مزاعم تجنيس العراقيين سببت إحراجا كبيرا للجهات الرسمية داخليا ومع دول الخليج التي لها علاقات متداخلة اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا وعلى مستويات ذات شأن مع البحرين وتحديدا دولة الكويت التي أشيع أنها قررت فرض تأشيرة العبور (الفيزا) على المواطنين البحرينيين لتتأكد من عدم دخول أراضيها بعثيين مقربين من نظام الرئيس العراقي السابق صدام حسين لضمان الحفاظ على أمنها ونسيجها الاجتماعي وفق ما ذكره إعلاميون كويتيون. وتقول جهات عراقية ذات صلة وثيقة بالمسئولين في الحكومة العراقية الجديدة إن «البحرين استقدمت من عدة دول عربية لجأ إليها البعثيون عناصر من النظام السابق وخصوصا الأردن وسورية ودولة الإمارات واليمن وتم توظيفهم في دوائر مهمة ومنحوا الجنسية البحرينية»، وأوضحوا أن عدد المجنسين يتراوح بين 3000 - 5000 مجنس، وهو ما نفته الجهات الرسمية البحرينية إلا أن تعليقا من المسئولين العراقيين لم يصدر في هذا الشأن.

المعارضة: توطين البعثيين والتكفيريين أمر خطير

واعتبرت أوساط مختلفة من المعارضة البحرينية أن «التجنيس الأخير لعراقيين بعثيين وذوي اتجاهات تكفيرية وإقصائية لا ينطلق من رؤية التعايش، ولا تنطلق هذه الحملة من رؤية المحبة واحترام الآخر بين أبناء الوطن الواحد»، محذِّرة من خطورة «هذه الخطوات التي لا ترسخ الاستقرار الاجتماعي وتزيد من تعميق الشكوك المتبادلة أساسا».

وتنامى شعور واسع لدى قطاعات شعبية عريضة بل ولدى نخب سياسية ونواب سابقين بأن هناك بعثيين وتكفيريين جلبوا إلى البحرين فعلا، وتعزز هذا الشعور بالتزامن مع ما يسمونه «عدم الشفافية الكاملة» في إجراءات الانتخابات النيابية التي جرت في نهاية نوفمبر/ تشرين الثاني 2006.

البحرين: تجنيس عراقيين «شائعة»

أما البحرين فنفت رسميا ما تردد عن منح أعداد كبيرة من العراقيين الجنسية البحرينية، مؤكدة في الوقت ذاته أن ما يتداول في هذا الشأن لا يعدو كونه «شائعة»، وكانت أولى الشائعات انطلقت في أيام إدارة الحاكم المدني للعراق بول بريمر عندما قيل إنه عرض على العشائر العراقية التوطين في البحرين، وهو ما أساء إلى الجهات الرسمية البحرينية، وكان ذلك قبل الانتخابات العراقية الأولى. ويأتي الرد البحريني الرسمي في أعقاب ورود تقارير نشرت تشير إلى أن السلطات البحرينية

أقدمت على تجنيس ما يقارب ألفي عراقي من البعثيين. وفي الشهور الأخيرة قال وكيل وزارة الداخلية لشئون الجنسية والجوازات والإقامة، الشيخ راشد بن خليفة آل خليفة: «إن مزاعم تجنيس أعداد كبيرة من العراقيين أمر ليس له أي أساس من الصحة أو الصدقية، ولا يعدو أن يكون شائعة رددتها قلة من الناس كقولٍ مرسل لا دليل عليه». وأضاف الشيخ راشد أن «الأبواب مفتوحة للجميع وبالإمكان الاستفسار عن هذه الشائعة أو أي موضوع مباشرة من الإدارة العامة للجنسية»، مضيفا «كان الأحرى بمن بلغته هذه الشائعة أن يتبين صحتها من المسئولين المختصين بالإدارة قبل أن يتناولها أو يتداولها أمام الرأي العام من دون أي سند أو دليل».

لهجة عراقية في المواجهات

وفي مطلع العام الجاري ادعى شاب شارك في المواجهات الأمنية في منطقة السنابس أن رجل مخابرات تكلم بلهجة عراقية أشبعه ضربا أمام الجميع، وتواردت أنباء عن قصص مماثلة أيضا إلا أن مصدرا رسميا نفى صحة ذلك على رغم تأكيدات الشاب. وتعزز هذا الاعتقاد أكثر مع ظهور حملة التقرير المثير التي فجَّرها مستشار حكومي سابق على السطح وادعى فيها أن «جهات رسمية تعمل على استقطاب نخب عراقية بعثية وأخرى إقصائية لتثبيتها في مراكز نفوذ مهمة»، بل زعم أنه يمتلك دليلا على ذلك، إلا أن جهات مستقلة لم تتمكن من تأكيد ذلك أو نفيه، كما أن ملف التقرير المثير لم يحسمه القضاء البحريني حتى الآن.

مجالس عزاء صدام حسين

وأقيم مجلس عزاء مركزي على الرئيس العراقي السابق صدام حسين في مقر جمعية التجمع القومي بمشاركة عدد من العراقيين البعثيين وآخرين من المتشددين الدينيين كان من بينهم أساتذة جامعيون وموظفون كبار في القطاعين العام والخاص أيضا. وعلى رغم تعرض مجلس العزاء الأول لاعتداء بالزجاجات الحارقة (المولتوف) من جهات مجهولة، إلا إن ذلك لم يثن البعثيين والمتحالفين معهم من التوجهات الدينية المتشددة عن إقامة المزيد من مجالس العزاء على صدام وكبار معاونيه الذين أعدمتهم القوات الأميركية والحكومة العراقية، وشهدت مجالس العزاء الأخرى حضورا لافتا أيضا، وينقل بعض الحاضرين «إن كثيرا من المعزين هم عراقيون لم يعهد وجودهم من قبل في البحرين».

مصادر مطلعة تزعم أيضا أن «صلة وثيقة تجمعهم مع مسئولين وإعلاميين بحرينيين متنفذين»، ولم تستبعد المصادر أن يقوم بعضهم بإرسال تحويلات مالية إلى العراق تحت مسميات مختلفة منها دعم المقاومة في العراق. أما جمعية التجمع القومي الديمقراطي التي نظمت مجلس العزاء والتي «ينضوي تحت لوائها غالبية البعثيين البحرينيين»، فتؤكد أنها لا تدعم «الإرهاب في العراق وإنما المقاومة الموجهة إلى الاحتلال وعملائه»، على حد قولها.

السفارة تشكك في وجود آلاف العراقيين

ويؤكد مصدر مطلع في السفارة العراقية بالمنامة، فضل عدم ذكر اسمه إنه «ليس من المستبعد أن يكون عدد من البعثيين جاءوا إلى البحرين فعلا ضمن هجراتهم إلى دول عربية مختلفة من بينها قطر والإمارات واليمن والجزائر»، لكن المصدر شكك في مزاعم أن يكون عدد البعثيين في البحرين بالآلاف قائلا: «لا يعقل أن يوجد آلاف البعثيين العراقيين من دون أن يظهروا للعيان أو أن يكون لهم أثر على الأرض!».

«هيئة العلماء»: البحرين تجنِّس بعثيين

وينقل مسئول إعلامي جاء مع وفد عراقي بارز زار البحرين في الربع الأول من العام الجاري أن «جهات عراقية مقربة من الحكومة وأخرى محسوبة على كتل كبرى في مجلس النواب العراقي يسودها اعتقاد بأن عددا من رموز النظام السابق أو المحيطين به قد تلقوا عروضا للإقامة في دول خليجية من بينها البحرين». ويضيف أن «هذا الاعتقاد عززه تصريح للناطق باسم هيئة علماء المسلمين بشار العوادي الذي أدلى به لراديو (سوا) الناطق بالعربية والتابع للولايات المتحدة، إذ ذكر أن البعثيين العراقيين يحصلون على الجنسية في دول عربية في مقدمتها اليمن والبحرين»، وكان هذا التصريح في معرض تعليقه على سؤال عن مستقبل البعثيين، وكان ذلك أثناء المعارك الطاحنة التي دارت رحاها بين العشائر العراقية والمحسوبين

على تنظيم «القاعدة» في محافظة الأنبار قبل شهرين.

حزب البعث يشارك في المؤتمر القومي

وفي المؤتمر القومي العربي الذي عقد دورته الثامنة عشرة في المنامة في أبريل/ نيسان الماضي (حصل على دعم رسمي كبير) كان من أبرز المشاركين فيه الأمين العام لهيئة علماء المسلمين في العراق الشيخ حارث الضاري، الذي شنَّ هجوما من المنامة على الحكومة العراقية، ووصفها بـــ «العميلة والمتواطئة مع الاحتلال». وكشف الضاري أن دولا عربية كثيرة عرضت عليه الاستضافة من بينها الجزائر والمملكة العربية السعودية واليمن، إلا أنه رفض التعليق على سؤال وجهته «الوسط» عمَّا إذا كانت البحرين أيضا من تلك الدول التي عرضت عليه الاستضافة. كما شارك في المؤتمر علنا بعثيون بارزون بعضهم لم يخفِ صلته بما أسماه «المقاومة العراقية»، وكان من بينهم المتحدث باسم حزب البعث العربي الاشتراكي، وعضوان في هيئة الدفاع عن الرئيس العراقي السابق صدام حسين، وحظي المشاركون - من بينهم البعثيون والمتشددون - بحفاوة بالغة؛ ما أثار ردة فعل غاضبة من العوائل البحرينية التي فقدت أبناءها في ظروف غامضة إبان حكم النظام السابق، واستنكرت جمعيات أهلية وسياسية وعدد من النواب منح البعثيين والمتحالفين معهم تأشيرات الدخول.

تقارير إعلامية تشير إلى أحضان دافئة

وقبل أسبوعين من الآن نشرت تقارير إعلامية في الصحافة الغربية كان أبرزها تقرير «لوس أنجليس» الذي أشار إلى علاقة وطيدة بين بعثيين سابقين وآخرين قريبين من تنظيم «القاعدة»، زعمت الصحيفة الأميركية أنهم «يحظون بتعاطف من جهات بحرينية رسمية»، ولم تعلق جهات رسمية على هذا التقرير.

مفاجأة الأشعل

غير أن المفاجأة الكبرى كانت تلك التي فجّرها المدير التنفيذي لمعهد البحرين للتنمية السياسية عبدالله الأشعل - الذي أنهى مجلس الأمناء عقده - في حوار مع «الوسط» أن «عصابة بعثية» تختطف معهد التنمية السياسية، وزعم أن أقطابها «عضو في مجلس الأمناء يشغل منصبا أكاديميا رفيعا في جامعة بارزة، ومدير بعثي آخر كان ضابط استخبارات بالإضافة إلى عمله الدبلوماسي في الخارجية العراقية سابقا».

وحذَّر الأشعل كذلك مما ادعى أنها «شبكة بعثية» تعمل في الجامعات، وتحاول التغلغل في دوائر صنع القرار البحريني، وزعم أن أعضاءها يحصلون على رواتب وامتيازات خيالية، موضحا أنهم لا يخفون مساندتهم للتوجه البعثي ويدافعون بضراوة عن سياسات النظام السابق في العراق وحربه على دول الجوار. ويشار إلى أن البحرين كانت عرضت قبيل الحرب على العراق استضافة رموز النظام السابق وفي مقدمتهم الرئيس السابق صدام حسين، وبررت الحكومة موقفها آنذاك بأنه «مبادرة لاحتواء الحرب»، إلا أن القيادة العراقية رفضت الاقتراح على لسان وزير خارجيتها ناجي صبري خلال المؤتمر الإسلامي الذي عقد في الدوحة قبل شن الحرب على العراق في أبريل/ نيسان 2003.

إلى أين يتجه القارب البحريني؟

والسؤال الذي يطرح نفسه بقوة الآن وأكثر من أي وقت مضى بعد كل هذه الوقائع «هل أصبحت البحرين ملاذا للفارِّين من القضاء العراقي من البعثيين والتكفيريين، وهل تتجه المملكة بعد شعار البحرنة والطأفنة إلى البعثنة، وإن صحّ ذلك فلمصلحة من يكون؟» سؤال ليس من السهل الإجابة عنه الآن!

صحيفة الوسط | العدد : 1783 | الأربعاء 25 يوليو 2007م الموافق 10 رجب 1428 هـــ

طلب الحصول على الجنسية البحرينية

الكاتب : ابتهال سلمان أبوعلي

أود التقدم إليكم بطلب الحصول على الجنسية البحرينية ''الجديدة''، مع التأكيد على كونها ''الجديدة''، إذ إني وكما لا يخفى عليكم، أملك الجنسية البحرينية ''القديمة'' بالفعل. قدّر الله أن يكون نصيبي الجنسية القديمة، بالولادة: ولادتي، ووالداي، وأجدادي الذين ولدوا على هذه الأرض. لطالما رضينا بهذا النصيب ولم نجد منه أجمل، ولكن الآن بعد طول تفكر وتأمل، يبدو لي أخيراً أني أريد تطوير جنسيتي إلى النسخة الجديدة، ولا عزاء للأصول.

فكما ترون يا سادة، شابة في مكاني تمتلأ بالكثير من الطموحات، وتحتاج إلى الكثير من الأمور لتدبير معيشتها، فأنا أولاً أرغب بالحصول على بيت يخصني وعائلتي في شبابي هذا - لا في عمر الستين - أرغب بالحصول على وظيفة لائقة بمهاراتي ودراستي، وإذا عملت أود أن يتجه الراتب إلى الأعلى دائماً لا إلى الأسفل، أود أن تقوم الوزارات الحكومية بالاهتمام بمصالحي وتيسيرها، أرغب بأن أحصل على البعثات الدراسية للمستويات العليا، أرغب أن يدافع البرلمانيون عن حقوقي تحت قبة البرلمان ويهاجمون بشدة كل من يحاول انتهاك أحد هذه الحقوق، أرغب أن أكون مواطنة مؤكدة الولاء ولا يجرؤ أحد على التشكيك بولائي للوطن - حتى لو ألصقت أعلام كافة الدول العربية على سيارتي.

أود أن أشعر بأني مواطنة عالية القيمة، وأن مؤسسات الدولة كلها تتحرك لخدمتي، لتحسين مستوى معيشتي، ولا تتوقف عن تقديم المزيد من المغريات كل يوم لأوافق على الحفاظ على مواطنتي، وأنها لا توفر مبلغاً في خزانة الدولة في سبيل مدّ السبل لأبقى وأتجذر وتتغلغل أطرافي في كل شبر من الوطن.

هذه كلها يا سادة، أمور لا تحققها مواصفات الجنسية الأصلية، كما لا يخفى عليكم. فالجنسية الأصلية لا تقدم سوى ''الصبر مفتاح وحيد للفرج''، وفي رواية أخرى، للقبر. حاولت الصبر طويلاً والاكتفاء بالوقوف في طابور قائمة الانتظار الأزلي، لأجل تحقيق حاجاتي، لكن هذا الطابور لا يفعل شيئاً سوى أن يمتد ويمتد ويمتد، وأنا محلك سر، بل إني لم أعد محلك سر؛ لأن بعض الجهات لم تعد في حِلّ من التعدي على محلي، وراتبي، وكهربائي المعتلة ومياهي المتقطعة وخليجي الملوث وسواحلي المتآكلة وسمكي الذي في البحر، وأطفالي الذين يختفون، وأخيراً .. سمعتي التي تم رميها في القمامة.

الجنسية الأصلية يا سادة توقفت عن كونها نعمة لتتحول إلى نقمة، أصبحت ضرراً وألمّاً، وذنباً يتم معاقبتي عليه يومياً. في كل يوم أتلقى المزيد من الصفعات في حملة عقاب لا تتوقف، جريرتي الوحيدة أني مواطنة لم أعرف يوما وطناً آخر غير هذه الأرض، ولن أعرف.

هكذا لا أجد أمامي سبيلاً سوى رفع طلبي هذا لتحويل جنسيتي البحرينية من القديمة إلى الجديدة كاملة المواصفات والامتيازات، برجاء أن لا تتأخر الموافقة على طلبي، ولا يتم رفضه، وأخشى أن يكون هذا مجدداً بسبب كوني حاملة للجنسية البحرينية عديمة الميزات.

ولا حول ولا قوة إلا بالله ،،

صحيفة الوقت| العدد 532 | 06-08-2007 الموافق 23 رجب 1428 هـ

التجنيس والأمن الوطني في البحرين

الكاتب : شاب بحريني

إنه لمن سخريات القدر أن يعيد تاريخ المماليك نفسه لكنه هذه المرة على أرض أوال الطاهرة التي دنست والتي طالما مشى على أرضها تقاة مؤمنون وأولياء صالحون حيث مزاراتهم شاهد على ذلك أمثال الشيخ إبراهيم البحراني (رح) و صعصعة بن صوحان (رح) وغيرهم من علماء أهل البحرين لكننا اليوم أصبحنا في حال لا يسر حتى المتجردين من إنسانيتهم.

الأخبار التي يتناقلها أهل البحرين حول قصص الخسة والدناءة وهتك الأعراض والغدر والنصب والاحتيال على المواطنين الأصليين من قبل فئة من المجنسين وهم السوريون المستقدمون من بادية الشام يندى لها جبين كل شريف (هذا لا يعني أن الفئات المجنسة الأخرى مسالمة بل إن مشاكلها أقل مقارنة بالسوريين وقد يكون راجع إلى العدد الكبير للمجنسين من بادية الشام والذي لا يقل عن 50,000 (خمسون ألفا).

و لإيضاح حجم الفاجعة والاختراق للأمن الوطني في أرضنا الغالية. يسيطر المجنسون السوريون وهم من البدو المتخلفين والأمين المستقدمين من مناطق دير الزور على جميع مراكز الشرطة في أرض البحرين الحبيبة وهم يشكلون مافيا حقيقية بالتعاون مع ضباط ومراتب عليا من المواطنين والمجنسين اليمنيين، يتسترون من خلالها على جرائم هتك الأعراض والحرمات والسرقة والتزوير والنصب والاحتيال التي يقوم بها المجنسون السوريون ضد المواطنين من أهل البحرين من خلال التهديد والوعيد والضغط والإكراه وقلب الحقائق والتلاعب والتزوير بمضمون البلاغات المقدمة من المشتكين البحرينيين.

(ح ج) مواطن بحريني تعرض مبناه لعملية سطو وسرقة وتخريب وقد تمكن المواطن من القبض على أحد المعتدين وفرار اثنان تم جلبهم لاحقا، وقد تبين أن والد أحدهم يعمل في جهاز الشرطة، حيث شوهد متواجدا أثناء تقديم البلاغ ضد ابنه وشركائه في الجريمة وقد حول مركز الشرطة إلى خلية نحل لتجنيب ولده الدعوى، وقد تعرض المشتكي إلى الضغط من قبل الضابط النقيب س . غ (الغريب أن الضابط أستدعى المشتكي قبل إتمام إفادته وحقق معه كمتهم وليس كصاحب دعوى) وطالبه بالتنازل أو تقديم بلاغ من قبل أولياء أمور المجرمين يدعون فيه بأن المشتكي قد هدد أولادهم بالقتل من خلال الدهس بالسيارة والاعتداء عليهم بالضرب، وقد أصر المشتكي على رفع القضية إلى النيابة العامة إلا أنه وبعد أكثر من سنتان لا يعرف مصير هذه الدعوى.

(س ج ح) مواطن بحريني قام أحد السوريين ويعمل في السلك العسكري بدخول منزله أثناء غيابه بهدف السرقة والاعتداء الجنسي على مخدومته ورغم ضبطه بالجرم المشهود داخل المنزل تكالب عليه ضابط التحقيق النقيب س . غ والشرطة السوريون في مركز الشرطة بدءا من تحريف البلاغ المقدم والضغط والإكراه من أجل إثناءه عن المضي قدما في تقديم البلاغ والحيلولة دون تقديمه إلى القضاء العسكري، ورغم مرور حوالي العام على القضية لم يتخذ أي إجراء أو محاكمة للمتهم حيث شوهد أكثر من مرة بملابسه العسكرية، فبالله عليكم كيف يحمي ويدافع عن البحرين من يمارس الإجرام والسرقة وهتك الأعراض.

سوبر ماركت كبير في أحد مناطق البحرين القريبة من مدينة حمد التي أستقدم إليها الكثير من المجنسين تم ضبط أحد السوريين وهو أيضا يعمل في السلك العسكري يقوم بالسرقة من خلال استغلال أوقات الذروة وانشغال موظفي السوبرماركت ورغم تقديم بلاغ بذلك لمركز شرطة مدينة حمد إلا أنه لم يتخذ أي إجراء ضد السارق.

أحد المجنسين من التابعية السورية يعمل في السلك العسكري استخرج سجل تجاري بإسم زوجته وقام بتأجيره على أحد الهنود، ولم يكتفي بذلك بل يقوم بأخذ بضائع من التجار خصوصا تجار السوق المركزي بالمنامة ويتهرب عن دفع قيمتها.

أما قصص الخسة والدناءة وهتك الأعراض فحكايات المواطنين الشرفاء في المناطق التي يتواجدون فيها هؤلاء المجنسون يندى لها جبين الغيارى على هذا الوطن. (ح. خ. س) فتاة شريفة من أهالي الرفاع دأبت مجموعة من المجنسين السوريين اللذين يعملون في السلك العسكري التعرض لها وخدش حيائها، ورغم شكواها وتقديم بلاغ بذلك لم يتم أخذ الإجراء الحازم ضدهم وذلك بسبب تلاعب محرري البلاغ والمحققين بمركز الشرطة بنص البلاغ والإرهاب الذي مورس عليها وعلى أقربائها في مركز الشرطة وهناك الكثير من القضايا التي لا يتسع لها هذا المقال والمخفي أعظم .

إننا إذ ندق ناقوس الخطر لما يتهدد الأمن الوطني لهذا البلد العزيز من إفرازات التجنيس السياسي لندعوا المحبين والغيارى على هذا الوطن إلى الإبلاغ عن جميع القضايا المتهم فيها هؤلاء المجنسون وذلك لفضح هذه الزمرة وبهدف تدوينها ومتابعتها، وسيعلم اللذين ظلموا أي منقلب ينقلبون، والعاقبة للمتقين.

2007-09-11

صديقي بكوان!

الكاتب : عقيل ميرزا

صديقي العزيز بكوان! ألم اقل لك أن العجلة من الشيطان؟! ها أنت قد حصلت على الجنسية البحرينية! تماما مثل ابن عمتك فينود وابن خالتك داس وأخوك من الرضاعة كيولرام الذين خاصمتهم ونصبت لهم العداء والبغضاء لمجرد أنهم تسلموا الجوازات البحرينية قبلك بأيام معدودات! وكأن الدنيا ستطير يا صديقي بكوان!

أتذكر حديثي معك يا أخي بكوان؟! عندما قلت لك أن حقكم وحق أبنائكم وبناتكم، وآبائكم وأمهاتكم، وأخوانكم وأخواتكم، وكل أنسابكم وأصدقائكم والتابعين لهم بإحسان لا يضيع في البحرين قلعة الدفاع عن حقوق الإنسان في مكان ؟ هل نسيت؟ وإن كانت القضايا بالأطنان إلا أنك يبدو ابتليت بالنسيان يا بكوان؟!

إذا كنت لا تتذكر كل ذلك وهو حديث قريب العهد، فبالتأكيد لا تتذكر قصة كومار ابن خالة صديق صديقنا راجو الذي جاء إلى العمل في البحرين بوظيفة ميكانيكي سيارات، وبعد ستة عشر شهرا فقط، تفاجأ باتصال من الجهات المعنية يزف إليه نبأ جنسيته البحرينية الجديدة التي باتت جاهزة وما عليه إلا الحضور شخصيا لتسلم الجواز البحريني، وهو لم يكن قادرا على الحديث بالعربية حتى بالتكسير الفاحش الذي يتحدث به كثيرون ممن إذا رأيتهم «كاشخين» بالشماغ والعقال تحسبهم من أبناء قيس أو بني عبس أو ذبيان وهم من أعاجم البلدان يا بكوان!

كم حذرتك من أضرار «الصنان» يا بكوان؟ وكم قلت لك أن «الصنان» هو سبب النسيان، وأن النظافة من الإيمان؟ إلا أنك لا تحب الناصحين! نسيت كل شيء! حتى قصة عم زوجة أخ خالتك من الرضاعة! تلك القصة التي كررتها لي أنت مرارا وتكرارا نسيتها أيضا! هل تذكر؟ أنووب الذي عمل في إحدى الدول المجاورة ثلاثين عاما! وتغضرفت ركبتاه من الذهاب والإياب من وإلى إدارة الجوازات في تلك البلاد ومن دون جدوى! إلى أنه كثر إلحاحه الممل! وفي إحدى مرات مراجعته طلب منه مغادرة البلاد، فنصحوه مجربون، بشد الرحال، إلى البحرين بلد الدلال، ومن دون مماطلة ولا سؤال، تحقق المنال، وأصبح أنووب بحرينيا! هل أحن وأعطف وأرحم منا على وجه الأرض يا بكوان؟!

إذا جار علينا الزمان، فإياكم والنكران يا بكوان! تكدسنا بالعشرات في بيوت كالغيران لا يسكنها حتى الفئران! وتركنا لكم بيوت الإسكان يا بكوان! تركنا لكم الوظائف المرموقة وغيرها، ونصبناكم أمناء مؤتمنين على أمننا، على رغم أن الدستور أوكل تلك المهمة للمواطنين، إلا أننا لا نجيد إلا الإيثار من أجل الإنسان يا بكوان! فتحنا لكم باب التجنيس على مصراعيه، ونحن نعلم علم اليقين أن مواردنا محدودة، وبلادنا الأكبر كثافة سكانية بين كل البلدان، فإياكم والنكران يا بكوان!

صحيفة الوسط| العدد 1881 | 31-10-2007 الموافق 20 ذي القعدة 1430 هـ

تجنيس أم تنجيس....؟

الكاتب : ياسمين خلف

وحدهم الأطفال- ربما - من يعرف حقا المعنى الضمني لعملية إعطاء الجنسية لغرباء على الوطن لا يعرفون سوى اسمه، والمصالح التي سيجنونها منه، فتجد ممن لا يتعدى الثالثة يأبى أن ينطق الكلمة بحروفها التامة فينطقها بالشكل الذي يتمنى الكبار أن يجهروا بها، فيحذفون الجيم ويلصقون بها حرف الدال، فتكون شيئ آخر، وهو الواقع الذي لا يمكن نكرانه.

الحادثة المشهورة التي أدخل على أثرها شاب للعناية القصوى بعد عراك في المحافظة الجنوبية، على يد نحو 14 مجنسا يجب أن تكون جرس الإنذار لتفاقم الظاهرة، خصوصا أن حوادث شتى مرت على ذات الشاكلة في عدد من المدارس وإن لم تدخل أحدا العناية القصوى إلا أنها أدخلت عادات وأساليب في التفاهم لا نعرفها نحن البحرينيين، فلغة الضرب بالسكاكين والألواح الخشبية غير موجودة في قاموسنا، وأسلوب العصابات التي يشارك فيها التعصب لم نعتد عليه إن كنا نراه في الحلقات العربية، فهل وجدنا رجالا بشنبات يتحلقون أمام المدارس للهجوم على طالب في الثانوية قبل سنوات قليلة من الآن بسبب مشكلة بين مراهقين؟ القادم أعظم إن لم يتم وضع حد لما آلت إليه البحرين.

عجبي أأصبحنا كما كان يطلق علينا الخليجيون هنود الخليج حقا؟ وإن كان المصطلح يغيظنا نحن البحرينيين إلا أننا لم نعد ننكره مع مرور الوقت، كثيرون يرون أن التعاون القائم بين مملكتنا ودولة قطر الشقيقة على أنه تعاون خليجي مشترك، إلا أنني أراه بادرة تنبئ بالحال الأسوأ، فليس من بيننا من يحب الغربة وإن كانت غربة نسبية لتشابه العادات وأسلوب الحياة، ولكن أن تكون بعيدا في المسافة عمن تحب ويحبونك من أهلك لهي الغربة التي لا نتمناها لأحد، أوصل بنا الحال لأن نكون كالعمالة الأجنبية التي لها مكتب استقدام للذكور وحتى الإناث؟ وآسفة على التشبيه ولكنه دوما يذكرني بمكتب استقدام الخدم، وهي خطوة ستتوسع يوما بعد يوم لتكون مكاتب في جميع الدول الخليجية وربما في الدول العربية والأجنبية في المستقبل الذي لا نعرف هل سنشهده أم لا ولكنه حتما سيكون.

ربما يقال ما علاقة هذا بالتجنيس؟ ولكني أراه إفرازاً. له، المجنس يأتي إلى دارنا ويستحوذ على وظائفنا، لنعلن بعدها عن مشكلة في التوظيف وتفاقم البطالة، المجنس يتمتع بخدماتنا الصحية والتعليمية والإسكانية، حتى باتت تعاني من ضغط كبير على تلك الخدمات، ''بيضة وعشة عيال''، كما نقول بالعامية، فالبيضة الواحدة لا تكفي لإطعام عدد من الأشخاص، فلا يمكن للخدمات أن ترتقي وتتطور إن كانت بالكاد توفر الحد اليسير من الإشباع الخدماتي.

لا أقصد في كلامي ممن عاشوا سنوات طويلة على أرض هذا البلد، ولكنني أقصد أولئك الذين قدمت لهم الجنسية على طبق من ذهب، كالهدية التي استقبلوهم بها قبل أن تطأ أرجلهم هذه الأرض، ولا أعترض لو كانت الجنسية وهبت لعالم أو مخترع أو مبدع تتشرف البحرين أن يحمل أسمها، ولكني أعترض أن وهبت لمن لا يعرف ''كوعه من بوعه'' اسألوا المدرسين في المدارس التي تعج بالمجنسين، ستجدونهم يصرخون من مستوى فهم الطلاب المجنسين بل حتى التعامل مع أهاليهم حيث يجدون صعوبة كبيرة في التفاهم معهم وهم الذين لا يعرفون في الحياة غير الأكل والإنجاب، إذ يكونوا غالبا من قرى نائية في بلدانهم. أكثر ما يحز في نفسي أن أكون في المطار وجمع غفير من المجنسين يحملون في أيديهم الجواز الأحمر وهم الذين يختلفون عنا في كل شيء في الشكل واللهجة وحتى المضمون، حينها فقط أتمنى أن أكون طفلة لا أعرف أن أنطق الكلمة بالشكل الصحيح لأقول ''هذا هو التجنيس.''

2007-11-14

أهالي الرفاع يقاسون من المجنسين

الكاتب : اشريك

كنت أتحدث مع أحد أولاد المجنسين اليمنين الموجودين منذ فترة طويلة في البحرين، وقد تحدث عما يحدث في منطقة الرفاع خصوصا حادث الاعتداء الذي تعرضت لها المدرسة منذ أيام قلائل.

وقد قال لي أن أحد من أعتدى على الطلاب الرفاعين في المدرسة هو من أقربائه ، وقال أنه قد حصل على الجنسية منذ فترة قصيرة عندما جاء ليستوطن في البحرين، وقد أخبرني أنه قد أفرج عنه من السجن بسب اجرامة في اليمن ومجرد الافراج عن هذا المجرم حصل على الوظيفة والجنسية البحرينية ، ويقول أيضا أن الحكومة اليمنية تسهل لهؤلاء المجرمين للخروج من بلدهم ، أن أكثر المجنسين اليمنين الجدد هم خريجو سجون ومجرمين وسراق ومنحطين وقطاع طرق ،
وقال أن الناس الشرفاء لا يرغبون في الخروج من اليمن ويتركون هويتهم وجنسيتهم وبلدهم ،ولكن البدو وقطاع الطرق هم من يتلذذون في التخلي عن موطنهم ويرغبون في مغادرت بلدهم للحصول على فرصة للحياة في عيشة كريمة ليمارسوا أجرامهم الجديد ،

وذلك لصعوبة العمل في بلدهم لسوء سلوكهم ، وملفاتهم السوداء
وحكومة البحرين الكريمة تجلب وتستقبل هؤلاء المجرمين النصابين أصحاب السوابق ، الذين لا يستطيعون الحصول على وظيفة في بلدهم وأن بلدهم لا ترغب في وجودهم حتى ، وتستخدمهم للدفاع عنا وحفظ أمنها وأمانها ... كيف يكون ذلك يا حكومة البحرين .

فهنيئا لكم يا بحرينين بهذا الشعب المجرم الجديد الذي يختلط معكم

ولاا على قولة المثل (حاميها حراميها) ، فأبشرو يا أهل الرفاع بالكثير من الاعتداءات والسطو والاجرام ، وأعتقد بأن هذا المرض الاجرامي سوف ينتشر إلى كل البحرين وإلى العائلة المالكة أيضا ، و ان لم يتم كبح توطين هؤلاء الحثالة من البشر الذين لا دين و لا مذهب و لاعقيدة لهم !!! فعلى البحرين السلام ...

بحرن أنلاين | 19-11-2009

لا تتحدّث العربية وتمثل البحرين!

الكاتب : إسامة الليث

فضيحة تلقتها الرياضة البحرينية خلال مشاركة الوفود الرياضية في دورة الألعاب الرياضية بجمهورية مصر خلال اللقاء البسيط الذي أجرته صحيفة «الرياضية» السعودية في عددها رقم 7356 الصادر يوم الثلثاء بتاريخ 20 من الشهر الجاري مع لاعبة التنس الأرضي (المجنسة) ليندا أبومشرف، إذ عبّرت اللاعبة عن سعيها للشهرة والوصول إلى ما وصلت إليه اللاعبات الشهيرات في لعبة التنس الأرضي وجمع الملايين من الدولارات، والفضيحة الأكبر من ذلك أنها لا تتحدّث اللغة العربية إطلاقا وتمثل البحرين! في المقابل فهي تجيد اللغة الإنجليزية والفرنسية بطلاقة لكنها لا تعرف ولا كلمة واحدة عربية، إذ إنّ والدها أردني الأصل ووالدتها تشيكية وتعيش في أميركا!

وبدأت قصة هذه اللاعبة التي تعتبر محترفة قبل أربع سنوات تقريبا عندما قام والدها بإرسال دعوات لتبنيها من قبل أي حكومة أو أيّ اتحاد تنس أرضي إيمانا بموهبتها التي بحاجة إلى دعم مادي، وكان من ضمن الاتحادات التي تلقت هذه الدعوة الاتحاد البحريني للتنس الذي سرعان ما وافق على تبنيها، وتم منحها الجنسية البحرينية بعد أنْ كانت تمتلك الجنسية التشيكية، وتم إدخالها في أفضل أكاديميات التنس في العالم وهي أكاديمية نيك بوليتيري بولاية فلوريدا بالولايات المتحدة الأميركية، والأغرب من ذلك أنها منذ ذلك الوقت الذي تحوّلت فيها ليندا من تشيكية إلى بحرينية يصرف على تدريبها في الأكاديمية الأميركية أكثر من 60 ألف دولار أميركي سنويا، يُضاف إلى ذلك مصروفات أخرى مثل: الدراسة في المدرسة الخاصة، وما يثير الاستياء أنّ هذا المبلغ الطائل الذي يصرف على هذه اللاعبة المجنّسة التي لا تعرف عن البحرين شيئا أنه لا يوجد لها أية متابعة من قبل المؤسسة العامّة للشباب والرياضة المشرفة على كل هذا، ولا يوجد أي مختص من اتحاد التنس الذي يتابع نتائج هذه اللاعبة وما هو المستوى الذي وصلت إليه، فالمؤسسة تتعرف على مستوى اللاعبة عبر رسائل الكترونية ترسل من قبل المدربين المشرفين على اللاعبة في الأكاديمية، ولم يزرها أي أحد للاطمئنان على مستواها الذي تنظر إليه المؤسسة!

معلومة أخرى أضيفها عن هذه اللاعبة المجنسة، إذ أكد أحد المدربين المشرفين عليها في أكاديمية بوليتيري أنّ مستواها مستوى منافسات الجامعات؛ أي أنه لا يمكن لهذه اللاعبة أن تصل إلى درجة الاحتراف كما تطمح هي وكما يعتقد المسئولون الرياضيون، وإضافة إلى ذلك أيضا فإنّ اللاعبة لم تحقق إنجازا سوى البطولة العربية للتنس التي أقيمت في الأردن العام الماضي، وهي لم تشارك حتى في الأدوار التمهيدية لمنافسات (ATP) ولا أي بطولات على مستوى دولي، فهل هذا ما ننتظره من هذه اللاعبة، وما هو المردود منها بعد صرف هذه المبالغ الطائلة عليها؟ وهل أصبحت البحرين خالية من المواهب الوطنية لكي نستعين بلاعبين لا ينتمون للوطن بشيء؟

وليست أبومشرف الأولى أو الأخيرة التي تحصل على كلّ هذه المكافآت والتسهيلات فهناك كثيرون غيرها، ألم نكتف منهم ومن فضائحهم؟ أو ليس لدينا من أبناء الوطن المخلصين والقادرين على تحقيق أكبر الإنجازات في سبيل تشريف البلد؟

معلومة أخرى أودّ أن أضيفها قبل أنْ أنهي هذه الأسطر، السبّاحة سميرة البيطار هي الأخرى أيضا التي يتبع معها النهج ذاته، وخلال مشاركتها في بطولة الألعاب العربية بمصر لم تحقق أية نتيجة، ما عدا تحطيم أرقامها الشخصية، فهل هذا ما ننتظره من هذه السباحة!

مازالت لاعبة تنس موجودة في البحرين حاليا تسعى للحصول على ما حصلت عليه ليندا أبومشرف، كما أنها أصبحت قريبة من تحقيق حلمها، فهنيئا لها.

ألا يخجل المسئولون الرياضيون بمملكة البحرين من ذاك المقال الذي كُتب! إذ إنّ هذه اللاعبة لا تعرف عن البحرين شيئا، فكيف يقبلون بذلك؟ ولماذا يتم تجنيس لاعبين لتمثيل البلاد وهم لا يعرفون عنها شيئا وأيضا يعيشون خارجها، ويتم إرسال المبالغ الطائلة لكلف دراساتهم في أرقى المدارس والجامعات، ويتم إشراكهم في أكاديميات متخصصة لتطوير وصقل مهاراتهم، ومَنْ يزور مقر الاتحاد البحريني للتنس الأرضي يصطدم بواقع هذه اللعبة ومنشآتها «الآيلة للسقوط» !

صحيفة الوسط | العدد : 1905 | 24-11-2007 الموافق 16 ذي القعدة 1430 هـــ

رؤية تحليلية وتعديلات مقترحة على قانون الجنسية البحرينية لـــسنة 1963

التجنيس المفتوح للأجانب يهدد كيان الدولة وتركيبتها الاجتماعية 1-4

الدكتور حسين البحارنة:

إن قانون الجنسية البحرينية لسنة 1963 وتعديلاته لسنة 1981 ولسنة 1989 هو من الموضوعات التي تتبناها الكتلة النيابية لجمعية الوفاق الوطني الإسلامية فيما يتعلق ببرنامجها الخاص بإدخال تعديلات على هذا القانون او استبداله بقانون آخر حديث للجنسية البحرينية.

ويبدو لنا انه من خلال ثغرات بعض الاحكام المعيبة فقهياً في هذا القانون وتعديلاته، فتحت الحكومة باب التجنيس للاجانب - المقيمين وغير المقيمين في البحرين - على مصراعيه من دون حدود ومن دون ضوابط أو رقابة تشريعية، مما أثار إشكالات دستورية بشأن هذا القانون وتعديلاته.

وغني عن البيان، أن القلق الذي يثيره هذا القانون على الصعيد الشعبي هو نتيجة لسياسة الحكومة خلال السنوات الست الماضية في فتح باب التجنيس للاجانب، دون حدود أو شفافية او أية رقابة تشريعية وذلك استناداً الى احكام هذا القانون التي تبعد عن روح العصر الحديث. ذلك ان سياسة التجنيس المفتوح للاجانب في الدولة الحديثة تثير مخاوف ومخاطر على كيان الدولة والتركيبة الديموغرافية والاجتماعية لسكانها. لذلك يجب ان تخضع عمليات تجنيس الاجانب في الدولة الى الشفافية التامة وإلى الاعلان عنها رسمياً، ناهيك عن ضرورة خضوعها للرقابة التشريعية التامة، حيث تحدد الدول عادة عدد الاجانب الذين يمكن منحهم جنسيتها سنوياً بتشريعات تصدرها لهذا الغرض وتلتزم بها سلطاتها التنفيذية.

مشروع قانون "حكومي" بتعديل بعض أحكام قانون الجنسية البحرينية

وكانت الحكومة قد تقدمت الى مجلس النواب في دورة الانعقاد الماضية بمشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون الجنسية البحرينية لسنة .1963 ولكن هذا المشروع الحكومي لا يبدو أنه يمس جوهر موضوع التعديلات المطلوبة على هذا القانون التي تتعلق بالذات بالفقرة (2) من المادة 6 من هذا القانون وذلك نظراً للاشكاليات التي تثيرها هذه الفقرة فيما يتعلق بفتحها الباب على مصراعيه لعمليات التجنيس، دون ضوابط ودون رقابة تشريعية على عمليات التجنيس الاجنبي في البحرين. ولا يبدو ان مشروع التعديل الحكومي المعروض على مجلس النواب يمس الفقرة (2) من المادة 6 من قانون الجنسية. ذلك انه يتطرق فقط الى تعديل الشروط القانونية التي تتضمنها المادة 6 (1) من القانون، مع استبدال تعبير ''أمر عظمة الحاكم'' في قانون الجنسية لسنة ,1963 بتعبير ''الملك''، تمشياً مع احكام الدستور الحالي الذي استبدل تعبير ''الامير'' في الدستور السابق بتعبير ''الملك''. كما أن جمعيات المجتمع المدني غير راضية عن إهمال قانون الجنسية البحرينية لوضع أولاد الام البحرينية - المتزوجة من شخص أجنبي - الذين يعتبرون في حكم الاجانب في الوطن الذي ولدوا فيه وظلوا مقيمين فيه منذ الولادة وحتى بلوغهم سن الرشد دون ان تعالج اوضاعهم بشروط أفضل من شروط منح الجنسية للاجانب عن طريق التجنس. وحيث انه لا يبدو أن مشروع التعديل على المادة 6 (1) من قانون الجنسية البحرينية المقدم من الحكومة، يعالج وضع أولاد الام البحرينية المتزوجة من أجنبي معالجة جذرية، فقد تقدمت جمعيات المجتمع المدني بتعديل على فقرات المادة 4 من قانون الجنسية البحرينية تحت عنوان ''الجنسية بالسلالة.''

ويتضمن هذا التعديل المقترح، النص على أن ''يُعتبر الشخص بحرينياً، إذا ولد في البحرين او خارجها وكان أبوه بحرينياً او أمه بحرينية عند تلك الولادة''. ويبدو أن بعض اعضاء مجلس النواب من بعض الكتل النيابية قد أبدوا تعاطفهم مع التعديل المقترح على المادة 4 من قانون الجنسية البحرينية من قبل جمعيات المجتمع المدني.

دوافع هذه الدراسة القانونية

إن كل هذه الإشكاليات القانونية التي يثيرها قانون الجنسية البحرينية لسنة 1963 وتعديلاته، والتعديلات المقدمة من الحكومة بشأنه لمجلس النواب، في شكل مشروع تعديل على قانون الجنسية، والتعديلات التي تقترحها على هذا القانون الكتلة النيابية لجمعية الوفاق، وكذلك التعديل المقترح على المادة 4 من هذا القانون من قبل جمعيات المجتمع المدني، قد دفعتنا الى التقدم بنشر هذا البحث الذي يتضمن مراجعة لقانون الجنسية البحرينية لسنة 1963 وتعديلاته. كما يتضمن تحليلاً قانونياً لبعض احكامه، وبخاصة تلك الاحكام ذات العلاقة باكتساب الجنسية بالتجنس التي تثير إشكاليات قانونية وسياسية عدة بسطناها في هذا البحث.

كذلك اقترحنا في نهاية هذا البحث بعض التعديلات الاساسية على الفقرتين (1) و(2) من المادة 6 من هذا القانون. كما اقترحنا أيضاً تعديلاً على المادة 5 من المرسوم بقانون رقم (12) لسنة 1989 بتعديل قانون الجنسية البحرينية لسنة 1963, فيما يتعلق بتصحيح أوضاع الاولاد المولودين في البحرين من أم بحرينية بصفة أصلية، متزوجة من شخص أجنبي. ويتكفل هذا التعديل المقترح بمنح الجنسية البحرينية لأولاد هذه الام البحرينية بشروط محددة تصب في صالح كسب هذه الجنسية لأولاد هذه الأم عن طريق التجنيس القانوني بطريقة سهلة تصب في مصلحة هؤلاء الاولاد منذ ولادتهم وحتى بلوغهم سن الرشد. كما يضمن هذا التعديل حصولهم على الجنسية البحرينية خارج إطار الشروط القانونية المطلوبة لاكتساب الجنسية التي تتضمنها المادة 6(1) من قانون الجنسية البحرينية الحالي.

ملاحظات على قانون الجنسية البحرينية لسنة 1963 وتعديلاته

لقد صدر هذا القانون بالاعلان رقم 1963/8 بتاريخ 16 سبتمبر .1963 ويقسم هذا القانون حاملي الجنسية البحرينية إلى فئات اربع هي: (1) البحرينيون الذين اكتسبوا الجنسية في السابق وفقا لقانون الجنسية الصادر بالاعلان رقم 1356/20 المؤرخ 8 مايو ,1937 وهو أول قانون للجنسية صدر في البحرين. (2) البحرينيون بالسلالة. (3) البحرينيون بالولادة (4) البحرينيون بالتجنس.

وتتناول المادة 6 (1) بفقراتها الفرعية الاربع، كيفية اكتساب الاجنبي للجنسية البحرينية عن طريق التجنس. وتنص الفقرة (1) من هذه المادة على انه ''يمكن بأمر عظمة الحاكم منح الجنسية البحرينية لكل اجنبي كامل الاهلية اذا طلبها وتوفرت لديه المؤهلات الآتية:

)''أ) ان يكون قد جعل بطريق مشروع اقامته العادية في البحرين مدة 25 سنة متتالية على الاقل، أو 15 سنة متتالية على الاقل ان كان عربياً، على ان تبدأ هذه المدة من تاريخ العمل بهذا القانون. (ب) ان يكون حسن السيرة. (ج) ان يعرف اللغة العربية معرفة كافية. (د) ان يكون لديه في البحرين عقار ثابت مسجل باسمه لدى دائرة الطابو لحكومة البحرين.''

أما المادة 6(2) فتنص على انه ''بالرغم مما ورد في الفقرة السابقة من هذه المادة، يمكن بأمر عظمة الحاكم منح الجنسية البحرينية لمن يأمر عظمته بمنحها له، ويمكن بأمر الحاكم منح الجنسية البحرينية لأي عربي يطلبها اذا ادى للبحرين خدمات جليلة.''

هذه هي الشروط المطلوبة لاكتساب الاجنبي الجنسية البحرينية عن طريق التجنس. وتوجد لدينا عدة ملاحظات على هذا القانون والتعديلات التي ادخلت عليه في سنتي ,1989 ,1981 وسنتطرق بصورة خاصة، للمادة 6 منه ذات العلاقة باكتساب الاجنبي الجنسية البحرينية عن طريق التجنس. ونعرض هذه الملاحظات العامة تباعاً فيما يلي:

فيما يتعلق بقانون الجنسية البحرينية عموماً، فإنه من القوانين القديمة التي صدرت في السابق في شكل اعلانات وذلك قبل صدور دستور سنة .1973 وكان يجب بعد هذا التطور الدستوري ان يستبدل هذا القانون بتشريع حديث يتناسب مع الوضع الدستوري الجديد في البحرين، ويتبنى النهج التشريعي الحديث الذي تعكسه قوانين الجنسية التي صدرت في المنطقة حديثاً. وقد صدر المرسوم بقانون رقم (10) لسنة 1981 بتعديل المادة 7 (1) والمادة 8 (2) من قانون الجنسية البحرينية لسنة 1963. وتتضمن المادة 7(1) المعدلة وفقاً لهذا القانون اضافة شروط جديدة على اكتساب الزوجة الاجنبية المتزوجة من

بحريني للجنسية البحرينية وذلك باشتراط اعلانها وزير الداخلية برغبتها في اكتساب هذه الجنسية التي يمكن ان تمنح لها بعد خمس سنوات من تاريخ اعلان رغبتها، على ان تستمر الزوجية قائمة خلال تلك المدة. وتعتبر هذه الجنسية مكتسبة بطريق التبعية لزوجها. كما تخص هذه المادة المعدلة المرأة البحرينية المتزوجة من اجنبي. ذلك انها تنص على ان هذه الزوجة تظل محتفظة بجنسيتها البحرينية، ما لم تقرر دخولها في جنسية زوجها الاجنبي، إذ في هذه الحالة تفقد جنسيتها البحرينية، ولكن جنسيتها ترد اليها من تاريخ انتهاء الزوجية اذا اعلنت وزارة الداخلية بذلك وكانت اقامتها العادية في البحرين او عادت للإقامة فيها. أما المادة 8 (2) المعدلة طبقاً لقانون سنة ,1981 فتنص على سحب الجنسية البحرينية من الشخص المتجنس في حالة ادانته ''خلال عشر سنوات من تجنسه، بجريمة تمس شرفه او امانته''. وكانت المدة المقررة لسحب هذه الجنسية من المتجنس، وفقاً لهذه المادة قبل تعديلها، هي خمس سنوات في حالة ادانته بهذه الجريمة بعد تجنسه. كذلك صدر المرسوم بقانون رقم (12) لسنة 1989 بتعديل قانون الجنسية البحرينية لسنة .1963 وقد تناول هذا التعديل حذف تعبير ''او يكون ابوه لا جنسية له'' من آخر الفقرة (ج) من المادة 4 الخاصة بالجنسية بالسلالة. ويبدو لنا ان مثل هذا التعديل على هذه المادة قد أجري لغرض سياسي بحت، وهو لغرض حرمان اولاد الام البحرينية المتزوجة من اجنبي ينتمي إلى اصل فارسي - أو إلى الطائفة المسماة بطائفة ''العجم'' - من المطالبة بالجنسية البحرينية طبقاً لهذه المادة، قبل تعديلها وذلك على اساس انهم ينتمون إلى آباء ''لا جنسية لهم''. ولا نجد أي مبرر قانوني لحذف هذا المصطلح او التعبير من المادة 4 (ج) من قانون الجنسية البحرينية لسنة .1963 ذلك ان قوانين الجنسية المطبقة في مختلف الدول، تعترف عادة لأولاد الام المواطنة المتزوجة من اجنبي ''لا جنسية له''، بحقهم في الحصول على جنسية البلد الذي ولدوا فيه من ام مواطنة وأب اجنبي لا جنسية له. وعلى سبيل المثال، تتضمن مثل هذا النص كل من المادة 3 (4) من قانون الجنسية الاردنية لسنة ,1954 والمادة 7 من نظام الجنسية العربية السعودية لسنة 1374 هجرية، والمادة 2 (د) من قانون الجنسية الاماراتية لسنة 1972, والمادة 2 (2) من قانون الجنسية المصرية لسنة .1975

منح الجنسية البحرينية لأبناء الأم البحرينية المولودين في البحرين من أب أجنبي

وقد أنهى هذا التعديل لسنة 1989 على نص المادة 4 (ج) من قانون الجنسية البحرينية لسنة ,1963 الصراع الذي كان دائراً منذ سنوات طويلة حول منح الجنسية البحرينية لأبناء الام البحرينية المولودين في البحرين من أب اجنبي (ينتمي إلى الفئة المسماة بفئة ''العجم'') يدعي انه ''لا جنسية له''. وكانت ادارة الهجرة والجوازات قد رفضت في السابق طلبات الجنسية المستحقة لأولاد هذه الأم البحرينية وذلك على اساس أن مصطلح ''لا جنسية له'' لا يمكن تطبيقه على زوجها الاجنبي من اصل فارسي الذي يُشك فيما يدعيه من انه لا يحمل أية جنسية. ولكن تعديل المرسوم بقانون رقم (12) لسنة 1989 للمادة 4(ج) من قانون الجنسية لسنة 1963 الذي أدى الى حذف تعبير ''او يكون ابوه لا جنسية له'' من هذه المادة، قضى كلياً على حق أولاد الام البحرينية المتزوجة من شخص فارسي الاصل في المطالبة بالجنسية البحرينية على اساس ما تتضمنه هذه المادة بعد تعديلها الذي تتضمنه حالياً المادة 4 (ب) من المرسوم بقانون لسنة .1989

وتفصيلاً، يتضمن المرسوم بقانون رقم (12) لسنة 1989 بتعديل قانون الجنسية البحرينية لسنة ,1963 إدخال التعديلات على المواد 6 ,5 ,4(4) من القانون الاخير كالتالي:

(1)حذفت الفقرات أ، ب، ج من المادة 4 المتعلقة بالبحرينيين بالسلالة واكتُفي بفقرتين هما (أ، ب) تنصان كالتالي: ''يُعتبر الشخص بحرينياً:

''أ- اذا ولد في البحرين او خارجها وكان ابوه بحرينياً عند تلك الولادة''. ويتضح من هذه الفقرة أنها دمجت الفقرتين (أ) ، (ب) من المادة 4 من قانون الجنسية البحرينية لسنة ,1963 مما سهل كثيراً شروط الجنسية بالسلالة - تحت هذه المادة - للابناء المولودين، سواء في البحرين او خارجها، من آباء بحرينيين عند تلك الولادة. وهذه ميزة جيدة تُحسب لهذا التعديل.

''ب- اذا ولد في البحرين او خارجها وكانت امه بحرينية عند ولادته، على ان يكون مجهول الاب او لم تثبت نسبته لأبيه قانوناً''. ويظهر من هذا النص المعدل أن مصطلح ''او يكون أبوه لا جنسية له'' الذي كان موجوداً في الفقرة (ج) من

المادة 4 من قانون الجنسية لسنة ,1963 قد حُذف من هذا النص الجديد الذي يتضمنه حالياً المرسوم بقانون رقم (12) لسنة 1989 بتعديل قانون الجنسية البحرينية لسنة .1963

(2)حذفت الفقرة (أ) من المادة 5 من قانون الجنسية البحرينية لسنة 1963 المتعلقة بالبحرينيين بالولادة والتي تعتبر الشخص بحرينياً، ''اذا ولد في البحرين.. وكان ابوه قد ولد فيها وجعل منها اقامته العادية عند ولادة ذلك الشخص، على ان لا يكون ذلك الشخص حاملاً لجنسية اخرى''. وبعد حذف هذه الفقرة من المادة 5 من هذا القانون، ظلت الفقرة (ب) من هذه المادة كما كانت في قانون الجنسية الاصلي لسنة .1963 وبهذا أصبح نص المادة 5 من القانون المعدل لسنة 1989 مكوناً من فقرة واحدة هي كالتالي: ''يعتبر الشخص بحرينياً بالولادة اذا وُلد في البحرين لأبوين مجهولين. ويعتبر اللقيط مولوداً فيها، ما لم يثبت العكس.''

(3)حذفت الفقرة 4 من المادة 6 من قانون الجنسية البحرينية لسنة 1963 التي تعتبر زوجة الاجنبي وأولاده القصر بحرينيين بالتبعية لاكتساب الاجنبي الجنسية البحرينية عن طريق التجنس. واستبدل بذلك النص، نص جديد يمنح الجنسية البحرينية التي اكتسبها الاجنبي عن طريق التجنس، لأولاده القصر الذين يصبحون وقت منحه الجنسية، بحرينيين بالتجنس، كما يكون كل من يولد لهذا الأجنبي المتجنس، بحرينياً بالتجنس ايضاً. أما فيما يتعلق بوضع الزوجة الاجنبية للاجنبي المتجنس، فإنها لا تصبح بحرينية بالتجنس تبعاً لجنسية زوجها، إلا بعد مرور خمس سنوات من تاريخ اعلامها وزارة الداخلية برغبتها في الحصول على الجنسية البحرينية، على ان تستمر إقامتها مع زوجها في البحرين خلال تلك المدة ودون ان تنتهي الزوجية خلال هذه الفترة لغير وفاة الزوج.

صحيفة الوقت - العدد 651 - الاثنين 23 ذي القعدة 1428 هـ - 3 ديسمبر 2007

رؤية تحليلية وتعديلات مقترحة على قانون الجنسية البحرينية لـــسنة 1963

السلطة التشريعية مكلفة بإصدار قانون حديث للجنسية.. وألا يترك الباب مفتوحاً على مصراعيه 2-4

الدكتور حسين البحارنة:

استعرض الخبير القانوني حسين البحارنة في الجزء الأول من هذه الدراسة القانونية، ملاحظاته المتعلقة ببعض أحكام قانون الجنسية البحرينية، وتعديلاته، ومن بينها وضع الزوجة الاجنبية للاجنبي المتجنس، والتي لا تصبح بحرينية بالتجنس تبعاً لجنسية زوجها، إلا بعد مرور 5 سنوات من تاريخ إعلانها وزير الداخلية برغبتها في الحصول على الجنسية البحرينية، على أن تستمر إقامتها مع زوجها في البحرين في تلك المدة ومن دون ان تنتهي الزوجية في هذه الفترة لغير وفاة الزوج. وفي الجزء الثاني من الدراسة، يواصل البحارنة طرح ملاحظاته، واقتراحاته على قانون الجنسية الصادر العام 1965 وتعديلاته .

لم تشمل التعديلات لسنة ,1989 الفقرتين الخلافيتين (1)، (2) من المادة 6 وتتعلق الفقرة (1) من المادة 6 بالتجنيس القانوني، بينما تتعلق الفقرة (2) من هذه المادة بالتجنيس السياسي. وبناءً عليه، يبدو أن هذه الفقرة الاخيرة من المادة 6 من هذا القانون قد فتحت الباب على مصراعيه امام ما أعترف بتسميته بالتجنيس السياسي الذي يتم بناءً ''على أمر عظمة الحاكم'' وذلك بالمخالفة للشروط المطلوب توافرها في الاجنبي المقيم في البحرين عندما يتقدم طالباً اكتساب الجنسية البحرينية عن طريق التجنس .

وهذه الشروط تنص عليها الفقرات الفرعيـــــة (أ)، (ب)، (ج)، (د) من المادة 6(1) والمتعلـــقة أســـاساً بإقامة الاجنبي في البحرين لمدة 25 سنة أو إقامـــة العربي فيها لمـــدة 15 سنة، ناهيك عن اشتراط تملك الاجنبي طالب التجنس ''لعقار ثابت مسجل باسمه لدى دائرة الطابو''، أي لدى جهاز المساحة والتسجيل العقاري حالياً .

لكن رغم كل هذه الشروط التي تتضمنها المادة 6(1) والتي تبدو شديدة، إلاّ ان المادة 6(2) تتجاوز كل تلك الشروط بنصها على انه ''رغم مما ورد في الفقرة السابقة'' (أي الفقرة (1) من المادة 6) يُمكن بأمر عظمة الحاكم منح الجنسية البحرينية للاجنبي، من دون شروط مسبقة، كما يمكن بأمر عظمة الحاكم منح الجنسية البحرينية لأي عربي يطلبها اذا ادى للبحرين خدمات جليلة.''

إن خطورة الفقرة (2) من المادة 6 من القانون، تكمن في أنها توقف تطبيق الشروط القانونية السالف بيانها والمبينة في الفقرة (1) من هذه المادة، وتجعل عملية التجنيس للاجانب - سواء المقيمين او غير المقيمين منهم في البحرين - مرتبطة كلياً ''بأمر عظمة الحاكم''. وبذلك تصبح الشروط المبينة في الفقرات الفرعية (أ)، (ب)، (ج)، (د) من الفقرة (1) من المادة ,6 لا قيمة لها ما دامت عملية التجنيس للأجنبي في البحرين تتم أولاً وأخيراً بأمر من ''عظمة الحاكم''، وخلافاً للشروط المبينة في المادة 6(1). وقد يكون هذا الامر مقبولاً في السابق وقبل ان تصبح البحرين بداية، إمارة دستورية في سنة ,1973 ثم مملكة دستورية في سنة .2002 ولكن هذا الامر ما كان يجب ان يستمر بعد تطور الوضع الدستوري في البحرين. ذلك ان السلطة التشريعية هي السلطة المكلفة بإصدار قانون حديث للجنسية على ان لا يترك هذا القانون باب التجنيس للاجنبي - المقيم وغير المقيم في البحرين - مفتوحاً على مصراعيه وخاضعاً ''لامر عظمة الحاكم'' وحده وذلك بالمخالفة للشروط القانونية التي يحددها قانون الجنسية كأساس لاكتساب الاجنبي للجنسية البحرينية. وقد يُخطئ البعض باعتبار نص الفقرة (2) من المادة 6 مجرد استثناء من حكم الفقرة (1) من هذه المادة. إن نص الفقرة (2) من المادة 6 هو اكثر من كونه استثناءً من قاعدة عامة، إذ انه بالشكل الوارد فيه ضمن هذه الفقرة، يشكل القاعدة العامة - لا الاستثناء - التي يقوم على اساسها منح الجنسية البحرينية للاجنبي المتقدم بطلبها. ذلك انه يُلغي تطبيق جملة الشروط القانونية المطلوبة لاكتساب الاجنبي للجنسية

البحرينية، بل ويجعل عملية التجنيس للاجنبي - سواء كان مقيماً في البحرين او لم يكن مقيماً فيها - مرتبطة كلها، بداية ونهاية، بأمر عظمة الحاكم ومن دون وجود أي التزام بمراعاة أي من الشروط المطلوبة لاكتساب الاجنبي الجنسية البحرينية والمبينة في الفقرات الفرعية الاربع، السالف بيانها، من المادة 6(1) من القانون.

ويمكن القول دستورياً انه إذا تحول تطبيق الاستثناء في القانون إلى قاعدة عامة تحول دون تطبيق احكام القانون على الوجه الصحيح، فإن هذا التطبيق الحكومي للقانون يؤدي إلى استبداد السلطة التنفيذية بالتشريع وذلك بالمخالفة لاحكام الدستور، وخصوصاً المادتين 70 ,32 منه.

تشابه مادة بقانون 1963 مع قانون الجنسية للعام 1937

إن حكم الفقرة (2) من المادة 6 من قانون الجنسية البحرينية لسنة ,1963 هو مشابه في مضمونه لحكم المادة 5 من قانون الجنسية البحرينية لسنة 1937 الذي صدر بالاعلان رقم 1356/20 كأول قانون للجنسية في البحرين. وقد ألغي هذا القانون بعد صدور قانون الجنسية البحرينية الحالي. وتنص المادة 5 من قانون الجنسية لسنة ,1937 على ان ''لحاكم البحرين ان يمنح الجنسية البحرينية إلى أي شخص يسكن البحرين ويقدم طلباً بذلك وله ان يُلغي هذه المنحة اذا انقطع ذلك الشخص عن السكن في البحرين''. ومن الواضح أنه رغم مرور 26 سنة بين تاريخ صدور قانون الجنسية البحرينية لسنة 1937 وتاريخ صدور قانون الجنسية البحرينية لسنة ,1963 بقي مضمون المادة 5 من القانون الاول - على قصرها واختزالها - مشابهاً لمضمون الفقرة (2) من المادة 6 من القانون الاخير. ذلك أن القانونين يتركان عملية اكتساب الاجنبي للجنسية البحرينية مرهونة، أولاً وأخيراً، بأمر ''عظمة الحاكم'' وذلك بالمخالفة للشروط القانونية، المبينة في الفقرة (1) من المادة 6 من قانون الجنسية البحرينية لسنة .1963

"عظمة الحاكم" في قانون الجنسية البحرينية

ان تعبير ''بأمر عظمة الحاكم'' في قانون الجنسية البحرينية لسنة ,1963 هو تعبير مرتبط بالماضي السحيق السابق لصدور دستور سنة 1973 حين كان حاكم البلاد يجمع في شخصه كل السلطات تشريعاً وتنفيذاً وقضاءً.

ولهذا، كان يجب بعد التطور الدستوري الحديث في البحرين بصدور دستور سنة ,1973 التخلص من هذا الاصطلاح الوارد بهذا النص وذلك بوضع قانون حديث للجنسية البحرينية يلتزم، عملاً وتطبيقاً، بالشروط القانونية المطلوب توافرها في الاجنبي المتقدم لطلب الجنسية البحرينية وذلك وفقاً لنص المادة 6(1) من قانون الجنسية البحرينية لسنة .1963 ومن هذه الشروط هي شرط الاقامة المستمرة وشرط معرفة اللغة العربية معرفة كافية، ومن دون ان يتضمن هذا القانون الحديث استثناءً واسعاً ''لعظمة الحاكم''، على غرار نص المادة 6(2) من القانون الحالي، الذي يمنح حاكم البلاد الحق بأن يوقف تطبيق الشروط القانونية المطلوبة لاكتساب الاجنبي للجنسية البحرينية طبقاً لنص المادة 6(1) من هذا القانون.

شرط العقار المسجل في البحرين

يبدو أن الفقرة الفرعية (د) من المادة 6(1) التي تنص على شرط امتلاك الاجنبي طالب التجنس بالجنسية البحرينية، لعقار ثابت في البحرين مسجل باسمه رسمياً، يتعارض مع نص المادة 2 من الاعلان رقم 1372/46 الصادر بأمر حاكم البحرين بتاريخ 28 يوليو 1953 والذي يمنع الاجنبي المقيم في البحرين من امتلاك ''ملك ثابت'' في البحرين سواء عن طريق ''الشراء او الهبة او المبادلة او بأية صفة اخرى''. ولو طبق هذا الشرط المبين في الفقرة (د) من المادة 6 (1) من قانون الجنسية الحالي، لأصبح عسيراً على الاجنبي المقيم في البحرين ان يحصل على الجنسية البحرينية عن طريق التجنس. ذلك انه اذا كان الاجنبي ممنوعاً اصلاً من امتلاك عقار في البحرين، وفقاً للاعلان الصادر في سنة ,1953 فكيف يُمكن ان يُطلب منه، لغرض منحه الجنسية بالتجنس، ان يمتلك عقاراً مسجلاً باسمه في البحرين وفقاً للفقرة الفرعية (د) من المادة 6(1) من قانون الجنسية البحرينية لسنة .1963 ولعل هذا التناقض بين الاعلان رقم 1963/8 الذي صدر بموجبه قانون الجنسية البحرينية لسنة ,1963 والاعلان رقم 1372/46 لسنة 1953 السابق عليه. والذي يُحظر على الاجنبي ان يمتلك عقاراً ثابتاً

في البحرين، قد وفّر اكبر حماية للمواطنين البحرينيين الاصليين - سواء كانوا مواطنين بالسلالة او عن طريق الولادة في البحرين او في الخارج من والد بحريني مولود في البحرين - في فترة النصف الاخير من القرن الماضي (أي حتى سنة 2000)، ضد تجنيس الاجانب المقيمين في البحرين وذلك لصعوبة تطبيق الشرط الذي تتضمنه الفقرة (د) من المادة 6(1) من قانون الجنسية البحرينية على الاجنبي المتقدم لطلب الجنسية البحرينية. ولكن يمكن القول أيضاً أن حكومة البحرين كانت اقل حماساً وأكثر تحفظاً في تلك الفترة الطويلة من الزمن فيما يتعلق بتطبيق الفقرة (2) من المادة 6 من قانون الجنسية البحرينية التي تعطي لعظمة الحاكم سلطة مطلقة لمنح الجنسية البحرينية للاجنبي، رغم الشروط القانونية المطلوبة لمنح هذه الجنسية، وفقاً للفقرة (1) من هذه المادة.

وبالرجوع إلى الاعلان رقم 1372/46 الصادر في سنة ,1953 يبدو لنا انه - فيما عدا الحالات المحدودة جداً التي تضمنها هذا الاعلان في المادة 4 منه فيما يتعلق بإمكان نقل الملكية العقارية للاجنبي، استثناء، وذلك في الحالات المبينة في الفقرات أ- من هذه المادة - لم تتم في السابق، وتحديداً في السنوات 1953-,2000 عمليات او حالات تجنيس للاجانب إلاّ بشكل محدود جداً، وفي حالات استثنائية لم تكن تشوبها حينذاك الاغراض او الدوافع السياسية، كما هو الوضع حاليا. لذلك، لم تكن لعمليات التجنيس المحدودة في تلك الفترة الطويلة من الزمن، أية آثار عكسية على التركيبة السكانية او الاجتماعية للبلاد. ولعل هذا الامر يرجع إلى السياسة الحكيمة والمتوازنة التي كانت تتولاها حكومة البحرين حينذاك في مجال التطبيق العادل والمتوازن لكل من قانون الجنسية البحرينية لسنة 1937 السابق وقانون الجنسية البحرينية لسنة 1963 اللاحق. ذلك اننا لم نسمع مطلقاً في السابق، وفي الفترة السالف بيانها (أي بين السنوات 1953-2000)، عن شكايات ذات علاقة بحدوث حالات تجنيس سياسي قائم على أساس تطبيق حكم المادة 6(2) من هذا القانون الاخير.

الإعلان الخاص بتملك الأجنبي للعقار

ونظراً لأن اول قانون للجنسية الصادر في سنة ,1937 لم يشترط على المتقدم لطلب الجنسية، ان يمتلك عقاراً في البحرين، فقد صدر بتاريخ 20 فبراير 1955 الاعلان رقم 1374/33 بأمر من مستشار حكومة البحرين (تشارلز بلجريف) الذي ذَيل ذلك الاعلان بتوقيعه. وقد اشترط هذا الاعلان على الاجنبي الذي يتقدم لطلب الجنسية البحرينية ان يمتلك عقاراً مسجلاً باسمه ''في دائرة الطابو'' في البحرين (أي جهاز المساحة والتسجيل العقاري حالياً). وعليه، يمكن القول ان منع الاجنبي من اكتساب الجنسية البحرينية ما لم يكن يملك عقاراً مسجلاً باسمه في البحرين بموجب هذا الاعلان الصادر في سنة ,1955 وتكرار هذا الشرط في الفقرة الفرعية (د) من المادة 6(1) من قانون الجنسية البحرينية لسنة ,1963 مع استمرار منع الاجنبي من تملك أي عقار في البحرين وفقاً للاعلان رقم 1372,/46 الصادر في سنة ,1953 قد حال، واقعياً وقانونياً، دون إمكان حصول الاجانب المقيمين في البحرين على الجنسية البحرينية عن طريق التجنس وذلك طيلة فترة النصف الاخير من القرن الماضي. وقد ظلت الجالية الاجنبية في البحرين المكونة حينذاك من الغالبية التي تحمل الجنسية الهندية والباكستانية التي كانت مقيمة في البحرين منذ العشرينات والثلاثينات من القرن الماضي، مقيدة باحكام الاعلانات السالف بيانها والتي شكلت سداً منيعاً ضد طلبات اكتساب الجنسية البحرينية عن طريق التجنس. كما يمكن القول انه رغم حكم المادة 5 من قانون الجنسية لسنة ,1937 الذي تبناه بتوسع حكم المادة 6(2) من قانون الجنسية لسنة ,1963 إلاّ ان حاكم البحرين حينذاك لم يكن يلجأ في تلك الفترة الطويلة السابقة، إلى ممارسة اختصاصه الاستثنائي الواسع بموجب المادة 6(2) من قانون الجنسية الحالي لسنة 1963 فيما يتعلق بمنح الجنسية البحرينية للاجنبي عن طريق التجنس، من دون مراعاة للشروط القانونية المطلوبة لاكتساب الاجنبي للجنسية البحرينية وفقاً للمادة 6(1) من هذا القانون.

تجنيس الأجنبي بالجنسية البحرينية كان منحة من الحاكم

وبالرجوع إلى قانون الجنسية البحرينية لسنة ,1937 يتبين لنا من نص المادة 5 منه، أن عملية تجنيس الاجنبي بالجنسية البحرينية بموجب ذلك القانون، كانت منحة من الحاكم الذي كان يجوز له ان يسحبها من الاجنبي المتجنس، كما يشاء وفي أي وقت يشاء. ولم تكن توجد حينذاك شروط محددة لمنح الجنسية البحرينية للاجنبي المقيم في البحرين كشرط الاقامة لفترة محددة في البحرين او شرط امتلاك عقار فيها. ولكن هذا الشرط الاخير تضمنه الاعلان رقم 1374/33 الصادر بأمر

مستشار حكومة البحرين في سنة .1955 وعليه، فإن المادة 5 من قانون الجنسية البحرينية لسنة ,1937 تركت موضوع تجنيس الاجنبي بالجنسية البحرينية خاضعاً لامر يصدره حاكم البحرين في شكل منحة يمكن سحبها في أي وقت يشاء، اذا ما تبين له ان الاجنبي قد انقطع عن السكن في البحرين. ومن هذا النص، يتبين ان سكن الاجنبي في البحرين كان الاساس الذي يعتمد عليه حاكم البلاد في السابق قبل اتخاذ قراره في منح الجنسية البحرينية للاجنبي، وذلك رغم خلو ذلك القانون من نص يحدد الفترة الزمنية المطلوبة لاقامة الاجنبي في البحرين كأساس لاستحقاقه الجنسية البحرينية عن طريق التجنس. وعليه، يبدو ان خيار تحديد فترة اقامة الاجنبي المطلوبة في البحرين، كان خاضعاً للتقدير الشخصي لحاكم البلاد نفسه. كما أن حق الاجنبي الذي اكتسب الجنسية البحرينية وفقاً لقانون سنة ,1937 فيما يتعلق بملكية عقار او ''ملك ثابت'' في البحرين، قد بقي مقيداً حتى سنة 1956 حين صدر آنذاك بتاريخ 8 يناير/ كانون الثاني ,1956 الاعلان رقم (3) لسنة 1956 الذي نص على انه ''لا يجوز ان يمتلك الاجنبي المتجنس اكثر من بيت للسكن ودكان واحد لأعماله، إلاّ برخصة من الحكومة''. وهذا يعني ان الاجنبي المتجنس لم تطلق له حتى ذلك التاريخ، حرية تملك العقار في البحرين من دون قيود، حيث حُظر عليه - حتى بعد تجنسه بالجنسية البحرينية - ان يشتري او يبيع او يتعامل ببيع وشراء العقارات بحرية تامة كغيره من المواطنين الاصليين، من غير المجنسين.

صحيفة الوقت - العدد 652 - الثلثاء 24 ذي القعدة 1428 هـ - 4 ديسمبر 2007

رؤية تحليلية وتعديلات مقترحة على قانون الجنسية البحرينية لـــسنة 1963

شروط كثيرة لم تتوفر في المجنسين.. أهمهـــا إتقـــان العربيـــة والإقامة 3-4

رأى الخبير القانوني حسين البحارنة في الحلقة الثانية من دراسته القانونية بشأن قانون الجنسية البحريني الصادر العام 1963 والتي تعرضها ''الوقت'' أن ''السلطة التشريعية، مكلفة بإصدار قانون حديث للجنسية، وألا يترك باب التجنيس مفتوحاً على مصراعيه''. وأشار البحارنة إلى أن ''نص الفقرة (2) من المادة 6 من القانون يُلغي تطبيق جملة الشروط القانونية المطلوبة لاكتساب الأجنبي للجنسية البحرينية، ويجعل عملية التجنيس للأجنبي مرتبطة كلها، بأمر عظمة الحاكم.''

وتساءل البحارنة في دراسته أنه ''إذا كان الأجنبي ممنوعاً أصلاً من امتلاك عقار في البحرين، وفقاً للإعلان الصادر سنة 1953, فكيف يُمكن أن يُطلب منه، لغرض منحه الجنسية بالتجنس، أن يمتلك عقاراً مسجلاً باسمه في البحرين؟.''

وفي الحلقة الثالثة من الدراسة والتي نعرض لها اليوم، يواصل البحارنة استعراض ملاحظاته واقتراحاته على هذا الصعيد . تنص الفقرة الفرعية (ج) من المادة 6(1) على أنه يجب على الأجنبي المتقدم لطلب الجنسية ''ان يعرف اللغة العربية معرفة كافية''. ويوجد شك كبير في توافر مثل هذا الشرط في الغالبية العظمى من الأجانب الآسيويين الذين اكتسبوا الجنسية البحرينية عن طريق التجنس أثناء حقبة التجنيس السياسي الواقعة خلال الفترة 2000-.2006

ويشهد على ذلك العدد الكبير جداً من الأجانب الآسيويين الذين حصلوا على الجنسية البحرينية أثناء هذه الفترة التي لا تزال مستمرة، رغم اعترافنا أن تعبير ''أن يعرف اللغة العربية معرفة كافية'' تعبير سهل يتضمن مجرد معرفة التكلم باللغة العربية، ولكن دون ان يتضمن هذا التعبير الاشتراط على الأجنبي بان ''يجيد اللغة العربية قراءة وكتابة''، وهو الشرط المطلوب للبحريني الذي يرشح نفسه لعضوية مجلس النواب، طبقاً للمرسوم بقانون رقم (15) لسنة 2002 بشأن مجلسي الشورى والنواب. ومع ذلك، فإن الأغلبية العظمى من حالات التجنيس السياسي خلال الفترة السالف بيانها، كانت بالمخالفة الصريحة للفقرة (ج) من المادة 6(1) من هذا القانون. ذلك ان حالات التجنيس السياسي للأجانب من الآسيويين، لم يُراعَ فيها تطبيق شرط المعرفة باللغة العربية ''معرفة كافية'' على هؤلاء المجنسين. ويبدو أن على الحكومة أن تكشف هذه الحالات من التجنيس السياسي وذلك بإعداد قوائم هؤلاء المجنسين التي يمكن عرضها على لجنة تحقيق برلمانية، بعد موافقة مجلس النواب الحالي على تكوين مثل هذه اللجنة، وفقاً للدستور. وسنتطرق إلى تشكيل هذه اللجنة لاحقاً في هذا البحث.

نص "عظمة الحاكم" غير دستوري ويحتاج إلى إعادة نظر

يتبين لنا ان نص الفقرة (2) من المادة 6 من قانون الجنسية الذي يعطي ''عظمة الحاكم'' (رئيس الدولة) الحق في أن يأمر بمنح الجنسية البحرينية للأجانب عن طريق التجنس، دون مراعاة الشروط القانونية التي تنص عليها الفقرة (1) من هذه المادة السالف بيانها، هو نص غير دستوري ويحتاج إلى مراجعة وإعادة نظر في ظل وضع الحكم الملكي الدستوري الحالي. كما ان القانون الدولي لا يلزم الدولة مطلقاً بتجنيس الأجانب المقيمين فيها والذين يحتفظون بجنسيات دولهم حتى ولو استوفوا الشروط القانونية المطلوبة لاكتسابهم جنسية هذه الدولة .

أما إذا قررت الدولة بإرادتها وحدها، منح جنسيتها للأجانب المقيمين فيها، فلها ذلك، ولكن بشرط ان يستوفي هؤلاء المجنسون من الأجانب الشروط القانونية المطلوبة لمنحهم هذه الجنسية، وفقاً للأحكام التي ينص عليها قانون الجنسية لهذه الدولة، على ان يكون لهذه الدولة الحق بان تحدد عدداً محدوداً للأجانب الذين يمكن ان تمنحهم جنسيتها سنوياً وذلك لئلا يؤثر المجنسون من الأجانب - لكثرتهم ولعدم تحديد عدد من يمنح منهم الجنسية سنوياً - على النسيج الاجتماعي والتركيبة

السكانية للمواطنين الأصليين - من غير المجنسين - لهذه البلاد، كما يبدو الخوف من حصوله اليوم في البحرين، إن لم يكن قد حصل ذلك فعلاً، نظراً لإصرار الجهات المعنية في الحكومة على عدم نشر قوائم رسمية بعدد المجنسين من الأجانب وأسمائهم خلال الفترة 2000-,2006 السالف بيانها. وهذا ما يجري عليه العمل في دولة الكويت - على سبيل المثال - التي لا تمنح فيها الجنسية الكويتية للأجانب إلاّ بمراسيم تنشر في الجريدة الرسمية وذلك وفقاً لقانون الجنسية الكويتية لسنة 1959 وتعديلاته الذي يحدد أيضاً عدد الأجانب الذين يمكن ان يحصلوا على الجنسية الكويتية عن طريق التجنس، سنوياً.

ويبدو ان حملة التجنيس للأجانب - بصرف النظر عن كونه تجنيساً سياسياً أو قانونياً - التي تمت خلال الفترة 2000-,2006 وفقاً للفقرة (2) من المادة 6 من قانون الجنسية البحرينية السالف بيانها، لم يُراعَ فيها شرط الإقامة العادية والمستمرة في البحرين للأجنبي لمدة 25 سنة متتالية أو شرط الإقامة للعربي لمدة 15 سنة متتالية. كما أنه يمكن القول إن النص الوارد في الجملة الأخيرة من الفقرة (2) من المادة 6 الخاصة بمنح الجنسية للعربي الذي ''ادى للبحرين خدمات جليلة''، بدون ضرورة توافر شرط الإقامة، قد طبق عموماً على الأجنبي غير العربي أيضاً وذلك بالمخالفة الصريحة لهذا النص الذي يخصص هذا الامتياز في الحصول على الجنسية البحرينية بالمواطن الأجنبي الذي ينتمي إلى دولة عربية.

التجنيس السياسي يتجاوز الشروط القانونية القاسية

يتضح من المقارنة بين نص المادة 6 (1) والمادة 6(2) من قانون الجنسية البحرينية بأن منح الجنسية البحرينية للأجنبي وفقاً للمادة 6(1) والخاضع للشروط القانونية المبينة في الفقرة (1) من هذه المادة، هو تجنيس قانوني لا غبار عليه، بينما يخضع منح الجنسية البحرينية للأجنبي وفقاً لحكم الفقرة (2) من هذه المادة لحكم التجنيس السياسي لأنه يجري استثناء من حكم الفقرة (1) من هذه المادة، كما أسلفنا.

وحيث انه يصعب تطبيق الشروط القانونية التي تنص عليها الفقرة (1) من المادة 6 من القانون - وبخاصة شرط الفقرة الفرعية (ج) من المادة 6(1) فيما يتعلق بمعرفة اللغة العربية معرفة كافية (بالنسبة للأجنبي غير العربي) وشرط الفقرة الفرعية (د) من المادة 6(1) فيما يتعلق بضرورة ان يكون لطالب الجنسية عقار ثابت في البحرين مسجل باسمه - فانه لذلك، سيصبح عسيراً جداً على السلطة المعنية بمنح الجنسية، أن تمنح الجنسية البحرينية، وفقاً لأحكام المادة 6 (1)، لأعداد كبيرة تقدر بعشرات الآلاف من الأجانب الذين تقدموا بطلبات الجنسية خلال السنوات الست الماضية، الأمر الذي يدعو للافتراض ان عمليات التجنيس واسعة الانتشار التي تمت خلال السنوات الست الماضية، كانت في حقيقتها عمليات تجنيس سياسية تنضوي تحت حكم المادة 6(2) من قانون الجنسية البحرينية وذلك بالتجاوز للشروط القانونية القاسية التي تنص عليها الفقرة (1) من هذه المادة، وبخاصة الفقرة الفرعية (ج) منها، فيما يتعلق بشرط معرفة اللغة العربية معرفة كافية الذي لم يتوفر بطبيعة الحال في الغالبية العظمى من المجنسين الآسيويين. أما فيما يتعلق بشرط الفقرة الفرعية (د) من الفقرة (1) من هذه المادة والخاص بضرورة تملك طالب الجنسية لعقار ثابت في البحرين، فانه شرط يستحيل تطبيقه على من تم تجنيسهم من عشرات آلاف الأشخاص من الأجانب خلال السنوات الست الماضية وذلك على أساس ما توافر لدينا من الإحصاءات غير الرسمية للمجنسين من الأجانب التي سنشير اليها مباشرة في الفقرتين 11 ,10 من هذا البحث. ومن هنا يتبين لنا خطورة حكم المادة 6(2) من قانون الجنسية البحرينية على تغيير التركيبة الديموغرافية لسكان البلاد، الأمر الذي يدعو إلى إزالتها من قانون الجنسية ليتم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والديموغرافي لسكان هذا الوطن العزيز من الأجداد والآباء والأحفاد المولودين على ترابه، أو المولودين من أصلابهم خارج ترابه.

المجنسون الجدد وحق الانتخاب في المجلس النيابي الحالي

ويبدو لنا من البيانات الرسمية الصادرة من اللجنة العليا المشرفة على سلامة الانتخابات، التي عينت بتاريخ 14 سبتمبر ,2006 بموجب قرار وزير العدل رقم (32) لسنة ,2006 بان كل الأجانب المجنسين خلال السنوات الست

الماضيـــة - والذيـــن قدر عددهم غير الرسمي بين 330,17 - 38,225 مجنساً أجنبياً - لم يحرموا من مزاولة حق الانتخاب لمجلس النواب الجديد الذي اجري في يومي 25 نوفمبر و2 ديسمبر ,2006 والذي رافقته بعض التجاوزات المشكو منها والمعترض عليها من قبل الجمعيات السياسية المعارضة التي شاركت في هذه الانتخابات. وقد مارس هؤلاء الأجانب المجنسون حقوقهم الانتخابية ابتداء من تاريخ اكتسابهم الجنسية الممنوحة لهم حديثاً وقبل مدة قصيرة من تاريخ غلق القوائم الرسمية بأسماء الأشخاص المسجلين كناخبين معتمدين وذلك بتاريخ 22 سبتمبر .2006 ويبدو للمحلل السياسي أن هذا الإجراء الحكومي يكشف توجه الحكومة نحو حملة التجنيس السياسي للأجانب من الآسيويين وبعض المواطنين العرب، وذلك لغرض إشراكهم، بعد تجنيسهم مباشرة، كمقترعين في الانتخابات التي أجريت في يومي 25 نوفمبر/ تشرين الثاني و2 ديسمبر/ كانون الأول ,2006 والتي أفرزت أصواتاً اقترعت في مقرات اللجان العامة العشرة - المعترض عليها شعبياً - لصالح مرشحين محددين لا ينتمون في توجهاتهم السياسية إلى الجمعيات السياسية الإصلاحية المعارضة التي شاركت لأول مرة في هذه الانتخابات الأخيرة. كما لا ينكر ان عدداً كبيراً من الناخبين الذين ينتمون إلى أفراد وضباط قوة الدفاع والشرطة والحرس الوطني، ساهموا أيضاً في الاقتراع في صناديق مقرات اللجان العامة بالذات، لصالح فئة محددة من المترشحين الذين لا ينتمون إلى أي من الجمعيات السياسية المعارضة. وقد اشتكى مرشحو جمعية العمل الوطني الديمقراطي (وعد) بالذات من تأثير أصوات الناخبين العسكريين وغيرهم، المقترعة في صناديق مقرات اللجان العامة، على نتائج الانتخابات الأخيرة التي لم تصب في صالحهم على الإطلاق (1.(

38ألف ناخب أجنـــبي إضـــافي في الانتخابات الأخيرة

انعكست الآثار السيئة لهذا التجنيس - سياسياً كان أو قانونياً - على الزيادة التي طرأت على الكتلة الانتخابية الوطنية لسنة 2006 والتي قدرت بـــ 225,38 ناخباً أجنبياً إضافياً وذلك على أساس زيادة عدد الناخبين من المواطنين - إضافة إلى عدد المجنسين من الأجانب - الذين بلغ مجموعهم قبل انتخابات سنة ,2006 نحو 686,295 ناخباً، بينما قدرت الزيادة الطبيعية لعدد الناخبين من المواطنين لسنة ,2006 بدون المجنسين الأجانب، بـــ 461,257 ناخبا فقط. وعلى هذا الأساس، يمكن التكهن بوجود كتلة من المجنسين من الأجانب والعرب - الذين تم تجنيسهم خلال فترة الست سنوات الماضية - تقدر بـــ225,38 شخصاً مجنساً(1 .(

ومن الواضح انه رغم ان هذه الزيادة الكبيرة في أعداد المجنسين الأجانب تخص طائفة معينة من السكان على حساب الطائفة الأخرى، إلاّ أن هذا التجنيس السياسي غير المحدود وغير المعلن للناس رسمياً بالشفافية والحيادية التي يتطلبها نظام الحكم الديمقراطي الصحيح، قد خلق الفرقة بين المواطنين، كما أضر أيضاً بمصالح الطائفتين الكريمتين من السكان - على حدٍ سواء - نتيجة للتأثير السلبي لهذا التجنيس السياسي، المفتوح للأجانب، على الخدمات الحكومية للمواطنين بصفة أصلية، وكذلك نتيجة لما أفرزته الانتخابات الأخيرة التي أجريت لسنة 2006 من نتائج تم رفضها علناً من قبل الجمعيات السياسية المعارضة ومناصريها من عامة الجمهور. وقد بينت الجرائد اليومية التي قرأناها خلال فترة الانتخابات النيابية الأخيرة، التأثير السيئ الذي تركته هذه الكتلة الانتخابية الطارئة من المجنسين الأجانب على مرشحي جمعية العمل الوطني الديمقراطي (وعد) التي تنتمي إلى تحالف الجمعيات السياسية المعارضة والتي لم ينجح أي من مرشحيها الستة في هذه الانتخابات الاخيرة وذلك رغم الجماهير الغفيرة من المواطنين المؤيدين لهذه الجمعية والذين تزاحموا لحضور حملاتها الانتخابية الناجحة. كما عكست الصحف اليومية وندوات الجمعيات السياسية المعارضة، مخاوف المواطنين البحرينيين من هذا التوجه الحكومي، غير المحدود وغير المعقول، نحو تجنيس الأجانب - سواء كان تجنيساً سياسياً أو قانونياً- وآثاره السيئة على النسيج الاجتماعي والتركيبة الديمغرافية للسكان في البلاد، الأمر الذي لا يرتضيه ولا يقبل به المواطنون الاصلاحيون الغيارى على مصالح البلاد من كل من الطائفتين الكريمتين .

فتح باب التجنيس على مصراعيه من دون ضوابط، لا تقره الأعراف الدولية

وبالرغم من التكذيب الحكومي الخجول لهذه الأنباء، إلاّ ان هذا التوجه الخاطئ من قبل المسؤولين في الحكومة نحو فتح باب التجنيس - سياسياً كان أو قانونياً - على مصراعيه بدون حدود وبلا ضوابط، لا تقره الأعراف الدولية، ويتعارض مع

مبدأ الحكم الديمقراطي الرشيد الذي أقرته هيئة الأمم المتحدة ضمن برامجها التنموية. ذلك ان قوانين الانتخاب في مختلف الدول تحدد عادة الدوائر الانتخابية وقوائم الناخبين في كل دائرة انتخابية، مع تعيين اللجان الانتخابية الفرعية لكل دائرة من هذه الدوائر الانتخابية. وهذا يعني أن عدد اللجان الانتخابية الفرعية مرتبط عادة بعدد الدوائر الانتخابية المحددة وفقاً لقانون الانتخاب. أما إنشاء مقرات لعشر لجان عامة - بالإضافة إلى اللجان الفرعية المرتبطة بدوائرها الانتخابية الأربعين التي ينص على تشكيلها المرسوم رقم (78) لسنة 2006 الخاص بتحديد الدوائر الانتخابية - فان هذا الإجراء يُعتبر مخالفاً للقانون وللقواعد الدستورية والأعراف الديمقراطية التي تقرها قوانين الانتخاب في الدول الديمقراطية الأخرى. ذلك ان إنشاء مثل هذه اللجان العامة لا يقوم على سند صحيح من الدستور أو القانون.

المادة 6(3) من قانون الجنسية البحرينية بالنسبة لمباشرة الأجنبي المتجنس للحقوق السياسية

وبالرجوع إلى الفقرة (3) من المادة 6 من قانون الجنسية، يتبين لنا من نص هذه الفقرة بان الأجنبي الذي اكتسب الجنسية البحرينية وفقاً لهذه المادة، لا يحق له الانتخاب أو الترشيح أو التعيين في ''المجالس المحلية'' قبل انقضاء عشر سنوات من تاريخ اكتسابه لهذه الجنسية. ويشمل تعبير ''المجالس المحلية'' الانتخاب والترشيح لمجلس النواب، كما يشمل أيضاً التعيين في مجلس الشورى، إذ يحظر هذا النص على الأجنبي المتجنس ممارسة حق الانتخاب أو الترشيح بالنسبة للمجلس الأول أو حق التعيين بالنسبة للمجلس الثاني، ناهيك عن عدم أحقيته في ان يعين وزيراً أو عضواً في مجلـــــس الوزراء، وذلك خلال مدة العشر سنوات الأولى من تاريخ اكتسابه الجنسية البحرينية عن طريق التجنس. وغني عن البيان ان التفريق بين المواطن بصفة أصلية والمواطن المتجنس في مباشرة الحقوق السياسية - ومنها حق الانتخاب والترشيح - موجود في قوانين الجنسية للدول الاخرى، ومنها الولايات المتحدة الأميركية التي تحرم على الشخص المتجنس مباشرة حق الانتخاب لمدة محددة من تاريخ تجنسه بالجنسية الأميركية. كما تحرم عليه بشكل مطلق الترشح في انتخابات رئاسة الجمهورية .

كما ان قوانين الجنسية للدول المتحضرة غالباً ما تفرق بين الحقوق السياسية للمواطنين الذين يحملون الجنسية بالتأسيس أو بصفة أصلية أو عن طريق الولادة في إقليم الدولة، والحقوق السياسية للمواطنين الذين اكتسبوا الجنسية عن طريق التجنس، وفقاً للشروط القانونية التي تتضمنها قوانين الجنسية لهذه الدول. ذلك انه بالنسبة لممارسة الحقوق السياسية فيما يتعلق بالانتخاب والترشيح للمجالس التمثيلية والتشريعية أو التعيين في بعض هذه المجالس الحكومية، تشترط قوانين الجنسية لهذه الدول، بما في ذلك قوانين الجنسية للدول العربية، تحديد مدة زمنية لا يتمتع خلالها المواطن الذي اكتسب الجنسية عن طريق التجنس بهذه الحقوق وذلك للتأكد من ولائه لوطنه الجديد الذي اكتسب جنسيته عن طريق الإقامة المستمرة فيه للمدة المقررة في قانون الجنسية لهذا الوطن، ومدى ارتباطه به حقيقة، ناهيك عن حساسية وخطورة ممارسة المواطن المتجنس لهذه الحقوق السياسية مباشرة بعد اكتسابه الجنسية ودون تحديد مدة محددة لاختباره قبل ممارسته لهذه الحقوق. وبالرجوع إلى قوانين الجنسية لبعض الدول العربية، على سبيل المثال، نجد ان كلا من المادة الأولى من قانون الجنسية اللبنانية لسنة 1939, والمادة 14(1) من قانون الجنسية الأردنية رقم (6) لسنة 1954, والمادة 6 من قانون الجنسية الكويتية لسنة 1959, والمادة 9 من قانون الجنسية المصرية رقم (26) لسنة 1975, تمنع الأجنبي المتجنس بجنسية أي من هذه الدول من مباشرته لحقوقه السياسية في الانتخاب للمجالس التشريعية أو التعيين فيها أو في الوظائف العامة قبل مرور عشر سنوات من تاريخ اكتساب الجنسية وفقاً لأي من هذه القوانين، فيما عدا قانون الجنسية المصرية الذي يُنقص مدة العشر سنوات المطلوبة لمباشرة الأجنبي المتجنس لحقوقه السياسية، إلى خمس سنوات فقط.

أما المادة 13 من قانون الجنسية لدولة الامارات العربية المتحدة رقم (17) لسنة 1972, فإنها تحظر على الأجنبي الذي اكتسب الجنسية الإماراتية بالتجنس، ''حق الترشيح أو الانتخاب أو التعيين في أي هيئة من الهيئات النيابية أو الشعبية أو في المناصب الوزارية''. ولكن هذه المادة تستثني المواطنين من أصل عماني أو قطري أو بحريني الذين اكتسبوا الجنسية الإماراتية بحيث تمنحهم مباشرة هذا الحق بعد مرور سبع سنوات فقط على تجنسهم بالجنسية الإماراتية.

(1).جريدة الوسط - العدد 1507 بتاريخ 2006/10/22 حيث يتضمن عرضاً للجداول الخاصة بالأرقام الرسمية - أو

غير الرسمية - على الموقع والتي تبين القفزة الكبيرة في عدد الناخبين المجنسين. كذلك جريدة الوقت بتاريخ 2006,/4/24 وبتاريخ 2006,/5/15 وبتاريخ 2006,/5/16 وجريدة الوسط (الملحق) بتاريخ 2006,/9/7 وبتاريخ 2006/9/8

صحيفة الوقت - العدد 653 - الاربعاء 25 ذي القعدة 1428 هـــ - 5 ديسمبر 2007

رؤية تحليلية وتعديلات مقترحة على قانون الجنسية البحرينية لـــسنة 1963

ازدواج جنسية المواطن «ممنوع» بينما للمجنسين حديثاً حق الاحتفاظ بجنسياتهم الأصلية 4-4

الدكتور حسين البحارنة:

قدر الخبير القانوني حسين البحارنة عدد المجنسين في السنوات الست الأخيرة والذين شاركوا في انتخابات العام 2006 بحوالي 38 ألف مجنس، معتبرا أن ''حالات التجنيس السياسي للأجانب من الآسيويين، لم يُراعَ فيها تطبيق شرط المعرفة باللغة العربية معرفة كافية.''

وأوضح البحارنة في دراسة قانونية، تنشرها ''الوقت'' على حلقات أن ''الأجنبي الذي اكتسب الجنسية البحرينية وفق الفقرة (3) من المادة ,6 لا يحق له الانتخاب أو الترشيح أو التعيين في ''المجالس المحلية'' قبل انقضاء 10 سنوات من تاريخ منحه الجنسية.''

غير أن هؤلاء الأجانب المجنسين، وفق البحارنة، مارسوا حقوقهم الانتخابية ابتداء من تاريخ اكتسابهم الجنسية الممنوحة لهم حديثاً وقبل مدة قصيرة من تاريخ غلق القوائم الرسمية بأسماء الأشخاص المسجلين كناخبين معتمدين. وفي الحلقة الرابعة والأخيرة من دراسته القانونية حول قانون الجنسية البحرينية الصادر عام ,1963 يواصل البحارنة دراسته، وطرحه لرؤيته القانونية وتعديلاته المقترحة .

؟ الدكتور حسين البحارنة

غني عن البيان، ان المرسوم بقانون رقم (14) لسنة 2002 بشأن مباشرة الحقوق السياسية (وهو في حقيقته قانون الانتخاب لمجلس النواب) لا يوجد فيه أي ذكر لامكانية إنشاء عشر مقرات للجان عامة (او مراكز عامة)، بالاضافة إلى إنشاء اللجان الفرعية المقررة لعملية الاقتراع والفرز في الدوائر الانتخابية الأربعين التي ينص عليها القانون. كما انه لم يرد، لا في قانون الانتخاب المذكور لسنة ,2002 ولا في المرسوم بقانون رقم (15) لسنة 2002 بشأن مجلسي الشورى والنواب الخاص بالترشيح لمجلس النواب، أي حكم يعدل أو يلغي نص الفقرة (3) من المادة 6 من قانون الجنسية البحرينية لسنة ,1963 فيما يتعلق بالحظر على الأجنبي المتجنس من ممارسة حق الانتخاب أو الترشيح للمجالس التمثيلية (كمجلس النواب) قبل مرور عشر سنوات من تاريخ اكتسابه الجنسية البحرينية، الأمر الذي يبين منه ان نص الفقرة (3) من المادة 6 من هذا القانون لا يزال ساري المفعول، وأن الحكومة ملزمة بإعمال وتطبيق هذا النص على الأجانب المجنسين حديثاً، وبالذات أولئك المجنسين لغرض سياسي بحت كان قد اثار مخاوف جمهور الشعب في ان يؤدي ذلك إلى تغيير التركيبة الديمغرافية لسكان البلاد والتأثير على الكتلة الانتخابية الوطنية عند ممارستها لحقها الانتخابي، وفقاً للدستور والقانون.

وتنص المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم (14) لسنة 2002 بشأن مباشرة الحقوق السياسية (قانون الانتخاب) على الشروط الواجب توافرها في المواطن لممارسته حق الانتخاب، بينما تنص المادة 11 من المرسوم بقانون رقم (15) لسنة 2002 بشأن مجلسي الشورى والنواب، على الشروط الواجب توافرها في المواطن الذي يرشح نفسه لعضوية مجلس النواب. وهذه الشروط في القانونين السالف بيانهما، تتكلم عن المواطن عموماً دون تفريق بين المواطن بصفة اصلية والمواطن المتجنس. ولغرض المقارنة القانونية، فإننا بالرجوع إلى المادة 4 من المرسوم بقانون رقم (10) لسنة 1973 بشأن الانتخاب للمجلس الوطني القديم، نجد ان الفقرة (ب) من هذه المادة تنص صراحة على ان ''للمتجنس حق الانتخاب اذا مضت على تجنسه عشر سنوات على الاقل بعد العمل بقانون الجنسية البحرينية لسنة .''1963 كما تنص الفقرة (ج) من هذه المادة صراحة على ان ''يوقف استعمال حق الانتخاب بالنسبة لافراد قوة الدفاع والشرطة.''

إلاّ أن المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم (14) لسنة 2006 بشأن مباشرة الحقوق السياسية، لم توقف استعمال حق الانتخاب للأفراد المنتسبين لقوة الدفاع والشرطة والحرس الوطني الذين لم يشتركوا في الانتخابات الأخيرة عن طريق دوائرهم الانتخابية التي توجد فيها مقرات إقامتهم المبينة في بطاقاتهم السكانية وفقاً للقانون. ولكنهم أدلوا بأصواتهم، زرافات ووحداناً وبشكل نظامي، في الصناديق المخصصة لهم في مقرات اللجان العامة بالذات وذلك لصالح مرشحين محددين لهم سلفاً، كما يدعي مرشحو جمعية العمل الوطني الديمقراطي (وعد) الذين لم ينجحوا في الانتخابات الأخيرة نظراً لتبنيهم برنامجاً إصلاحياً يتعارض مع سياسة ومصالح الحكومة التي أولت مقرات هذه اللجان العامة اهتماماً خاصاً بالنسبة لفئات محددة من الناخبين من الأجانب المجنسين حديثاً ومن غيرهم الذين اعتمدت أصواتهم في الصناديق الانتخابية التابعة لمقرات هذه اللجان العامة، الأمر الذي نتج عنه ترجيح كفة فئة محددة من المترشحين الإسلاميين المحافظين على منافسيهم من مرشحي جمعية ''وعد'' الذين ظهر من تصريحاتهم - أثناء تلك الانتخابات - أنهم اعتمدوا أساساً على الأصوات المقترعة في دوائرهم الانتخابية، كما أسلفنا.

ويتبين لنا من هذا الاستعراض لأحكام القوانين السالف بيانها، ان حكم الفقرة (3) من المادة 6 من قانون الجنسية البحرينية الذي يحظر على الأجنبي المتجنس ممارسة حق الانتخاب أو الترشيح للمجالس التمثيلية (كمجلس النواب) لمدة عشر سنوات من تاريخ تجنسه، لا يزال ساري المفعول، ولم يُلغ بنص دستوري أو قانوني. وعليه، لا يوجد، في نظرنا، أي سبب أو مبرر قانوني للسماح للأجانب الذين تجنسوا بالجنسية البحرينية - سواء كان اكتسابهم للجنسية قانونياً أو سياسياً - بممارسة حق الانتخاب قبل مرور عشر سنوات من تاريخ تجنسهم، سواء بالنسبة لمجلس النواب السابق أو بالنسبة لمجلس النواب الحالي على حدٍ سواء. ويبدو لنا مما سبق بيانه بأن نص المادة 6 من قانون الجنسية لم يُلغَ أو يُعدل صراحة سواء في المرسوم بقانون رقم (14) لسنة 2002 بشأن مباشرة الحقوق السياسية أو في قانون لاحق معدل لقانون الجنسية البحرينية الحالي أو في أي قانون آخر.

حالات إسقاط الجنسية البحرينية

إذا رجعنا إلى النص الدستوري الخاص بالجنسية البحرينية، فان المادة 17(أ) من دستور سنة 1973, تنص على ان الجنسية يحددها القانون، ولا يجوز إسقاطها ممن يتمتع بها بصفة أصلية إلاّ في حالتي الخيانة العظمى وازدواج الجنسية، وذلك بالشروط التي يحددها القانون''. أما المادة 17(أ) من دستور سنة 2002 فإنها تنص على أن ''الجنسية يحددها القانون، ولا يجوز إسقاطها عمن يتمتع بها إلاّ في حالة الخيانة العظمى، والأحوال الأخرى التي يحددها القانون.''

ويتضح من هذين النصين الدستوريين بان المادة 17(أ) من دستور سنة 1973 تولي اهتماماً أكبر للمواطن الذي يتمتع بالجنسية بصفة أصلية، إذ أوردت حالتين، على سبيل الحصر، كسبب لإسقاط الجنسية عن هذا المواطن، وهما الخيانة العظمى وازدواج الجنسية التي تعني حالة اختيار المواطن بصفة أصلية، جنسية دولة أخرى. ذلك لان هذا النص الدستوري لا يسمح بازدواج الجنسية بالنسبة للبحريني. كذلك، فان الفقرة (1) من المادة 9 من قانون الجنسية البحرينية لسنة 1963, تنص على ان البحريني يفقد جنسيته البحرينية ''إذا تجنس مختاراً بجنسية أجنبية وصدر أمر عظمة الحاكم بسحب جنسيته البحرينية''. كما تورد المادة 10 من هذا القانون، إمكانية إسقاط الجنسية من البحريني بأمر عظمة الحاكم في الحالات التالية وهي: (أ) دخوله الخدمة العسكرية لإحدى الدول الأجنبية (ب) مساعدته أو انخراطه في خدمة دولة معادية (ج) تسببه في الإضرار بأمن الدولة. وهذه الحالات تدخل ضمن تعبير ''الخيانة العظمى'' التي تنص عليها المادة 17(أ) من كل من دستوري سنة 1973 وسنة 2002.

ولكن يتبين لنا عموماً من نص المادة 17(أ) المعدل من دستور سنة 2002, أنها قللت من أهمية التشدد في إسقاط الجنسية عن المواطن الذي يتمتع بها بصفة أصلية حين ساوت بينه وبين الأجنبي المتجنس بالجنسية البحرينية فيما يتعلق بإسقاط الجنسية وذلك بنصها العام على إمكان إسقاط الجنسية عن كل من المواطن بصفة أصلية، والمواطن المتجنس ''في حالة الخيانة العظمى، والأحوال الأخرى التي يحددها القانون''. وتبين الفقرات (أ)، (ب)، (ج) من المادة 10 من قانون الجنسية

البحرينية لسنة ,1963 حالات إسقاط الجنسية البحرينية من كل من يتمتع بها سواء كان مواطناً بصفة أصلية، أو مواطناً بالتجنس. وهذه الحالات تحديداً، هي حالة دخوله الخدمة العسكرية لإحدى الدول الأجنبية وحالة مساعدته أو انخراطه في خدمة دولة معادية وحالة تسببه في الإضرار بأمن الدولة. كما ان المادة 8 من هذا القانون تبين ان سحب الجنسية البحرينية من الشخص المتجنس يتم في حالتين هما: (1) ''إذا حصل عليها بطريق الغش أو بناء على أقوال كاذبة أو إخفاء معلومات جوهرية'' (2) ''إذا أدين في البحرين خلال 10 سنوات من تجنسه بجريمة تمس شرفه أو أمانته'' وذلك وفقاً للتعديل الذي ادخل على هذه الفقرة بموجب المرسوم بقانون رقم (10) لسنة ,1981 والمشار إليه سابقاً. وتجدر الإشارة إلى ان كلاً من الفقرة (1) من المادة 9 من قانون الجنسية لسنة 1963 والفقرة (أ) من المادة 17 من دستور سنة 1973 تنص على ان المواطن بصفة أصلية، يفقد جنسيته البحرينية إذا تجنس مختاراً بجنسية دولة أجنبية، بينما تقوم الحكومة حالياً بمنح الجنسية البحرينيـــة - عن طريق سياسة التجنيس السياسي - إلى الأجانب الآسيويين وغيرهم من العرب، بالرغم من استمرار تمتعهم بجنسياتهم الأصلية، ودون الطلب منهم بالتخلي عن جنسياتهم الأصلية في هذه الحالة. ونظراً لعدم وجود التزام - وفقاً للقانون الدولي - بمنح الأجانب المقيمين في البحرين - مهما بلغت مدة إقامتهم فيها- الجنسية البحرينية، كما أوضحنا سابقاً، لذلك، يمكن القول ان مثل هذه السياسة الازدواجية للحكومة تؤدي إلى تحريم ازدواج الجنسية بالنسبة للمواطن بصفة أصلية الذي تُسحب منه جنسيته البحرينية إذا تجنس مختاراً بجنسية دولة أجنبية، وذلك وفقاً للمادة 9(1) من قانون الجنسية لسنة ,1963 بينما تسمح هذه السياسة، في نفس الوقت، بازدواج الجنسية بالنسبة للآسيويين الأجانب وغيرهم من المجنسين حديثاً والذين لا يطلب منهم التخلي عن جنسياتهم الأصلية لقاء تجنسهم بالجنسية البحرينية.

وربما لو طلب منهم التخلي عن جنسياتهم الأصلية مقابل الحصول على الجنسية البحرينية، لخف حماسهم في الحصول على الجنسية البحرينية، ولخفت تبعاً لذلك سياسة التجنيس السياسي نتيجة لرفضهم - أو لرفض الغالبية منهم - التخلي عن جنسياتهم الأصلية.

الاقتراحات بشأن التعديلات المطلوبة على قانون الجنسية البحرينية لسنة 1963 وتعديلاته

-1تعدل المادة 6 (1) من هذا القانون كالآتي:

يجوز لوزير الداخلية، بعد موافقة مجلس الوزراء، منح الجنسية البحرينية لكل أجنبي كامل الأهلية، إذا طلبها، وتوفرت فيه الشروط التالية:

)أ) ان يكون قد جعل بطريق مشروع إقامته العادية في البحرين مدة خمس وعشرين سنة متتالية على الأقل، أو خمس عشرة سنة متتالية على الأقل ان كان عربيا، على ان يبدأ سريان هذه المدة من تاريخ العمل بقانون الجنسية البحرينية لسنة 1963.

)ب) ان يكون له سبب مشروع في الرزق وان يكون حسن الأخلاق والسيرة غير محكوم عليه لجريمة مخلة بالشرف أو الأمانة.

)ج) ان يعرف اللغة العربية معرفة كافية.

)د) التنازل عن جنسيته الأجنبية خلال سنة من تاريخ اكتسابه الجنسية البحرينية، ويُعفى مواطنو دول مجلس التعاون الخليجي من هذا الشرط.

-2تعدل المادة 6(2) من القانون كالآتي:

يجوز لوزير الداخلية، بعد موافقة مجلس الوزراء، ان يمنح الجنسية البحرينية لمن يتقدم بطلبها من الأجانب بدون توفر شرط الإقامة في البحرين المبين في الفقرة الفرعية (أ) من المادة 6(1) وذلك في حالة كون صاحب الطلب يحمل مؤهلات أكاديمية وتخصصات علمية أو فنية متميزة تستفيد منها البحرين، على ان يسبق تاريخ منحه الجنسية إقامته في البحرين لمدة سنتين على الأقل للتأكد من نوعية الخدمات العلمية أو الفنية التي يمكن ان يقدمها لشعب البحرين.

-3يصدر مجلس الوزراء، بعد أخذ موافقة السلطة التشريعية، قراراً بتحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية كل سنة

بالتطبيق لأحكام المادة 6 من هذا القانون.

-4لا تمنح الجنسية البحرينية للأجنبي وفقاً لأحكام المادة 6 من القانون إلاّ بمرسوم، كما لا تسحب هذه الجنسية من الأجنبي المتجنس بها إلاّ بمرسوم، على أن تنشر مراسيم منح الجنسية للأجانب ومراسيم سحب الجنسية عنهم في الجريدة الرسمية.

-5تشكل بمرسوم لجنة وطنية عليا لشؤون الجنسية، تختص بالنظر في طلبات الجنسية في البلاد وبإصدار شهادات الجنسية البحرينية للمواطنين الذين يحملون جوازات سفر بحرينية وللمجنسين من الأشخاص المولودين في البحرين وللمجنسين من الأجانب الذين اكتسبوا الجنسية البحرينية وفقاً لهذا القانون وذلك بالتنسيق مع وزارة الداخلية. ويحدد هذا المرسوم اختصاصات هذه اللجنة الوطنية العليا للجنسية والشروط والمؤهلات والخبرة التي يجب ان يتمتع بها أعضاؤها.

كما يصدر قرار من مجلس الوزراء بتشكيل خمس لجان تحقيق لشؤون الجنسية البحرينية، ويكون اختصاص كل لجنة من هذه اللجان مرتبطاً بحدود محافظة معينة من المحافظات الخمس في البلاد. وتكون هذه اللجان الخمس خاضعة لإشراف اللجنة الوطنية العليا لشؤون الجنسية. ويحدد قرار مجلس الوزراء اختصاصات هذه اللجان الخمس الفرعية والشروط والمؤهلات والخبرة التي يجب ان يتمتع بها أعضاء هذه اللجان.

وتخضع اللجنة الوطنية العليا لشؤون الجنسية ولجان تحقيق الجنسية التابعة لها لرقابة مجلس النواب المطلقة .

-6لا ينضوي تحت عضوية اللجنة الوطنية العليا لشؤون الجنسية وعضوية لجان التحقيق لشؤون الجنسية الخمس، الموظفون العامون في الحكومة أو في مؤسساتها العامة.

-7ويُحدد بقرار من مجلس الوزراء مدة كافية يتم خلالها حصول كل مواطن بحريني على شهادة أو بطاقة الجنسية التي تثبت جنسيته البحرينية. ويعتبر حمل المواطن البحريني لشهادة أو بطاقة الجنسية أساساً لاثبات حقه في الحصول على جواز السفر البحريني وذلك بعد مرور مدة معينة يحددها مجلس الوزراء لحصول المواطنين من حاملي جوازات السفر البحرينية، على شهادات أو بطاقات الجنسية. ويجوز مدَّ هذه المدة بقرارات من مجلس الوزراء حسب مقتضى الحال.

الاقتراحات بشأن التعديلات المطلوبة على المرسوم بقانون رقم (12) لسنة 1989 بشأن تعديل قانون الجنسية البحرينية لسنة 1963

تعدل المادة 5 من هذا القانون كالآتي:

يعتبر الشخص بحرينياً:

(1)إذا ولد في البحرين لأبوين مجهولين ويعتبر اللقيط مولوداً فيها ما لم يثبت العكس.

(2)إذا ولد في البحرين من أم بحرينية بصفة أصلية، متزوجة من شخص أجنبي لم يكتسب الجنسية البحرينية وفقاً للقانون، على أن لا يكون قد اكتسب جنسية والده وذلك وفقاً للشروط التالية:

)أ) أن يكون قد بلغ سن الرشد (18 سنة) الذي يبدأ احتسابه منذ تاريخ ولادته، على ان لا يخل ذلك بحقه الكامل في ان يعامل خلال مدة قِصَره معاملة أقرانه من أبناء المواطنين البحرينيين وذلك إلى حين بلوغه سن الرشد وحصوله على الجنسية البحرينية وفقاً لهذا النص.

)ب) ان يكون محافظاً على الإقامة في البحرين.

)ج) يعامل أولاد الأم البحرينية بصفة أصلية الحاليين ممن لم يكتسبوا بعد الجنسية البحرينية، قبل صدور هذا القانون، على أساس هذه الأحكام السالف بيانها وتسوى أوضاعهم بموجبها.

الخاتمة

هذه هي مجرد اقتراحات بشأن إدخال بعض التعديلات التي نراها ضرورية على كل من قانون الجنسية البحرينية لسنة 1963 وقانون الجنسية البحرينية المعدل لسنة .1989 وقد رأينا، تعميماً وتحقيقاً للمصلحة العامة، عرض هذه التعديلات المقترحة التي ربما يرى أعضاء كل من مجلسي النواب والشورى النظر فيها ومناقشتها وذلك تمهيداً للتوصل إلى إقرار

قانون جديد للجنسية البحرينية يتماشى مع روح العصر الحديث أو - في حالة عدم التمكن من ذلك - إقرار التعديلات الأساسية المقترحة على قانون الجنسية الحالي وتعديلاته، لتجعله أقرب إلى روح العصر الحديث وأكثر مراعاة والتزاماً بالمحافظة على المصلحة العامة ومبدأ المواطنة الصحيحة وحمايتها ضد كارثة التجنيس السياسي للأجانب من قبل الحكومة بدون حدود وبدون شفافية وبدون أية رقابة تشريعية تذكر وذلك في ظل أحكام قانون الجنسية البحرينية لسنة 1963 وتعديلاته الذي تعرضنا في هذا البحث لبعض الجوانب السلبية فيه التي لا تصب في المصلحة العامة لهذا الوطن العزيز ووحدته الوطنية المنشودة .

ينشر بالإتفاق مع الدكتور حسين البحارنة

صحيفة الوقت البحرينية | العدد 657 - الأحد 29 ذي القعدة 1428 هـ - 9 ديسمبر 2007

التجنيس في البحرين السؤال :«غلطة» هذا التجنيس، أم «خطة؟ »

الكاتب : عادل مرزوق

خطة لإعداد تكون بشري يستطيع حين يكتمل أن يحمي الدولة من جمعيات المعارضة التي لا بد أن يتم إنهاء تاريخية احتكارها لصوت الأغلبية, أم غلطة صنعها خطأ القانون وفهمه حتى وصل سكان هذه الجزيرة الصغيرة من المواطنين والمقيمين إلى المليون نسمة فيما تشتكي الدولة شح مواردها وندرة المال وارتفاع دينها العام؟

خطة لصناعة مجتمع جديد في البحرين، قوامه تعدد عرقي وثقافي لا متجانس أو منسجم حتى تنتهي ويتم القضاء على وحدة المطالب السياسية للشارع والتي كانت سمة الحركة المطلبية في التسعينيات وما قبلها؟ أم غلطة بدأت الدولة في جني ثمارها إذ تحول جميع البحرينيين بالتجنيس لأعداء فعليين لأبناء الوطن الأصليين. المجنسون بالقانون، والمجنسون سياسيا خارج إطار القانون على حد سواء.

خطة لصناعة توازن ديموغرافي جديد في البحرين حتى تنتهي أسطورة الأغلبية الشيعية كما ذهبت نصوص التقرير المثير للجدل، أم غلطة لتيار ما داخل الدولة أراد من خلال التجنيس أن يصنع في البحرين واقعا اجتماعيا وسياسيا جديدا بكلفة مليوني دينار فقط؟!

إن كانت خطة، وهكذا تعتقد ثلة لا بأس بها من أبناء هذا الوطن، فهي في أقل التقادير خطة غير محكمة، وهكذا سيكون من السهل جدا، أن يتم تصوير هذا الملف بـــ «الغلطة». وسواء أكبر حجم هذه «الغلطة» أم صغر، فإن المخطئ في أغلب التقادير سيتحمل نتيجة أخطائه يوما ما.

وإن كانت غلطة، وهكذا تعتقد ثلة لا بأس بها من أبناء هذا الوطن أيضا، فهي في أقل التقادير أيضا، غلطة كبيرة وغير محسوبة العواقب، فشتى التجارب الإنسانية دولا وتكونات ومنظومات وطبقات لم تنتج على مدى التاريخ هي الأخرى أخطاء للدول بهذا الحجم، وهكذا سيكون من الصعب جدا، أن يتم تصوير هذا الملف بـــ «الغلطة» وحسب، فالدولة أي دولة، لا تعمد لتغيير شعوبها لتستورد شعبا آخر. وسواء أكبر حجم هذه الغلطة أو صغر، فإن المخطئ أيضا، سيتحمل نتيجة أخطائه يوما ما.

خلاصة القول في تتبع هذا الملف السياسي الشائك في البحرين، هي أن ثمة في الدولة من يحاول الانتصار لمقولة درويش حين قال: «لا تعتذر عمّا فعلت». ويغفل متعمدا حكمة قديمة تقول: «السمك الميت فقط، من يمشي مع تيار النهر.«

لمن؟

-يقول خبر صحافي في إحدى الصحف المحلية: «سكان مدينة زايد يطالبون بفرض حماية لهم تحميهم من الهجمات». والسؤال: هل تتجه مدن البحرين وقراها لأن تتشكل على هيئة كانتونات «شيعية» تتركز في المحافظتين الشمالية والعاصمة و «سنية» في محافظتي المحرق والجنوبية، وأخرى لـــ «المجنسين» في سافرة ومدينة زايد وربما المدينة الشمالية. هذا الوضع يشبه إلى حدٍ ما ما كانت عليه حال سكان المستعمرات الأولى في قارة أميركا الشمالية بالمقارنة مع سكان القارة الأصليين (الهنود الحمر)! المجنسون أيضا، صرحوا ذات مرة، أنهم سيقفون «ضد أي إجراء يستهدف سحب الجنسية عنهم» وهو ما يؤكد أن الضمانة الوهمية التي صنعتها الدولة في مخيلتها عن المجنسين «الولاء المطلق» هي ضمانة غير حقيقية، وخصوصا لو تتبعنا التاريخ السياسي للمجتمعات التي أتى منها هؤلاء المجنسون والتي هي في الغالب مجتمعات دائمة الحراك متقلبة الأمزجة سياسيا.

-في المجلس النيابي 2002 - 2006 تقدم أحد النواب بمشروع قانون يطلب فيه إلغاء مصطلح «المجنسين» من قانون الجنسية، وهذا ما يؤكد أن هذه الجماعات بدأت تخرج عن الإطار الاجتماعي الأول الذي كانت السلطة تسعى لأن يقروا فيه، وهو إطار الولاء المطلق ومواجهة جماعات المعارضة، أما الإطار الجديد الذي بات المجنسون يلعبون فيه هو أن يحصلوا على مساحة إضافية تدخل في منطقة المشاركة في التشريع القانوني في الدولة، وتأتي المطالبة بإلغاء مسمى المجنسين من القانون لتؤكد هذا الانزياح بقوة. ولا يبقى أمام المعارضة إلا أن تتدارس تفعيل المواثيق الدولية الخاصة بحماية الشعوب الأصلية، والتي من الممكن أن تكون ردة الفعل المناسبة لمثل هذه الدعوات.

-العديد من المقالات والأعمدة الصحافية والندوات السياسية تحدثت عن الجنسيات التي يتم التركيز عليها في التجنيس، ولأن كان تجنيس فئات من العراقيين قد تم نفيه من قبل وزارة الداخلية، فإن المجنسين من اليمن وسورية والأردن والباكستان والهند هم من يسيطرون على القسم الأكبر من الحصة. الذي يبدو مقلقا، هو ان هؤلاء المجنسين من هذه الجنسيات لا يبدون في مأمن من تداعيات هي في الحقيقة أكبر من البحرين، وخصوصا أن هذه الشعوب تحديدا تمتلك في رصيدها الكثير من ملامح العنف والتمرد وتقلبات المزاج السياسي تحديدا. وهو ما قد يحدد بطريقة ما المخاطر والتحديات والمشكلات التي ستترتب مستقبلا على هذه الغلطة إن لم تكن بالأساس خطة.

-هل ثمة خطة في جذب عدد معين من الجنسيات دون أخرى، وفي حين تعمد الأجهزة الأمنية في إحدى الدول الخليجية الشقيقة إلى تحديد مستويات العمالة العربية بنسب توزيع محددة لكل دولة فتعمد في بعض فترات العام إلى منع العمالة من بعض الجنسيات من الدخول حين تصل جاليتها إلى سقفها المسموح به، هل تمتلك خطة التجنيس إن وصفت بالسياسة ملامح تنظيمية حقيقية في صناعة موازنة فعلية بين أعداد المجنسين من كل دولة، فلا تطغى جنسية على أخرى؟ أم أن «الخطة» تحيط بها الأخطاء من كل جانب...

لصالح من؟

-لصالح الدولة، إذ تتخلص من أزمة من أزماتها التاريخية في التعامل مع معارضة تمتلك النسبة الأكبر في الشارع، فيكون المجنسون الدرع البشري لها، والعوض المباشر أمام جمهور الشارع، هذا ما تؤكده نتائج الانتخابات النيابية السابقة من وجهة نظر المعارضة التي ذهبت إلى ان الدولة استعانت بالمجنسين في حسم أكثر من دائرة كادت نتائجها ان تنتهي بسيطرة المعارضة على أغلبية المجلس النيابي. هذه المزاعم أيضا، يدعمها الحضور الإعلامي للمجنسين في الصحافة وقنوات التلفزة داخل البحرين وخارجها وفي مؤسسات المجتمع المدني السياسية والحقوقية (الغونغو) التي أثبت التقرير المثير للجدل علاقاتها الوثيقة مع بعض أجهزة الدولة.

-لصالح السنة، إذ تفرض الوحدة المذهبية في المجنسين «المذهب السني» تعادلا مع المذهب الشيعي الذي تزعم المعارضة الشيعية أنهم الأغلبية في البحرين. وأمام هذه المعادلات يشكك العديد من أبناء الطائفة السنية في فرصهم في أن يكونوا المستفيدين من عملية التجنيس، وخصوصا أن هؤلاء المجنسين باتوا يزاحمون أبناء الطائفة السنية في مقاعدهم داخل بعض أجهزة الدولة وحتى في المجلس النيابي.

ضد من؟

-الإجابة التقليدية لأي بحريني من الطائفة الشيعية هي أنه المستهدف من وراء هذه الخطة، إلا أن أحد الكتاب في المنتديات الإلكترونية يرفض أن يقفز على ما يعتبره «حقائق للتاريخ»، هذا الكاتب أطلق نتيجة تستحق التأمل، إذ يربط عملية التجنيس بالملف الأمني، فالشيعة - بحسب رأي الكاتب - غير مؤهلين للدخول في الأجهزة الأمنية لأسباب سياسية معروفة، وعليه

فإن استقدام رجال أمن من خارج البحرين يبدو طبيعيا، أما الذي لا يبدو طبيعيا في وجهة نظره، هو أن تتحول هذه الطبقات التي من المفترض ان تقدم خدماتها ثم ترحل إلى ديارها، إلى طبقات أصيلة داخل المجتمع عبر تجنيسها، يقول ذلك الكاتب بصراحة «هؤلاء لا يمثلون ثقلا على المواقع الشيعية في الدولة، بل يمثلون ثقلا علينا نحن أهل السنة والجماعة»، وهو بالتحديد من جعله يصف عمليات التجنيس لرجال الأمن الأجانب بـــ «الغلطة.«

-تشير صفحات التقرير المثير للجدل، إلى أن عملية التجنيس لا بد أن تتسارع للوصول إلى تعديل ديموغرافي يحقق الموازنة الطائفية المبتغاة في البحرين. وعليه، بدأ المواطنون الشيعية في اعتبار التجنيس مطلقا استهدافا للطائفة الشيعية وهو ما أدى في سياقات مختلفة إلى تذمر شريحة كبيرة ممن نالوا الجنسية البحرينية قانونيا، وهو ما أعادته المعارضة لخطأ بذرته الدولة بتشويهها للتجنيس، وهو ما اعتبرته العديد من الأوساط الحكومية تمييزا وعدائية من قبل بعض الجماعات الشيعية التي تهول من ملف التجنيس وتعطيه أكثر من حجمه.

صحيفة الوسط | العدد : 1964 | 22-01-2008م الموافق 17 ذي القعدة 1430 هـــ

يقولها «الحكواتي»: على جزيرة صغيرة... كان يسكن مليون إنسان

البحرين بعد خط المليون... حفلة أم نكبة ؟

الكاتب : عادل مرزوق

تباينت على الأقل وتقاطعت على الأكثر مجمل ردود الفعل إثر إعلان الجهاز المركزي للمعلومات في البحرين أن «عدد السكان في المملكة بلغ مليون نسمة، نصفهم أجانب»، فما بين من اعتبر تجاوز خط المليون لحظة احتفالية تستحق نخبها، وبين من كال الاتهامات للكثير من الأجهزة الرسمية على مستويين، مستوى ما تسميه جمعيات المعارضة بالتجنيس السياسي أولاً، ومستوى انعدام التخطيط في أجهزة الدولة بما يتعلق باستقطاب العمالة الأجنبية ثانياً.

الجهاز المركزي للمعلومات من خلال رده على سؤال نيابي تقدم به رئيس كتلة الوفاق النائب الشيخ علي سلمان، ذكر أن متوسط النمو السكاني في البحرين بلغ 5,8 في المئة خلال السنوات العشر الماضية، مبرراً هذه النسبة المرتفعة بالمقارنة مع المتوسط الدولي بـــ «التطور الاقتصادي الكبير الذي شهدته المملكة، وهو ما استتبع زيادة عدد العمالة الوافدة، التي تشارك في النهضة الاقتصادية، فضلا عن الزيادة الطبيعية في المواليد التي تحدث في المملكة، سواء كانت من جانب البحرينيين أو غيرهم.«

وخلاف القبول بهذا التبرير الذي ساقه الجهاز، رأت الكثير من الأوساط السياسية في البحرين أن هذه الزيادة غير الطبيعية في عدد السكان البحرينيين والأجانب على حد سواء هي نتيجة سياسات التجنيس العشوائية من جهة، وسوء التخطيط في استقدام العمالة الأجنبية وخصوصاً الرخيصة منها، وهو ما أثر على الكثير من المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في البحرين .

الجهاز أكد أن إجمالي عدد سكان البحرين بلغ في سبتمبر/ أيلول الماضي (2007) نحو 1،046،814 نسمة، منهم نحو 446.529 مواطنا و517،368 من جنسيات أخرى، وهو ما يعتبر حدثاً ذا دلالات جمة في تاريخ البحرين، إذ تلحق البحرين بعد هذا الإعلان بدول الإمارات وقطر والكويت، إذ يقل تعدادها المواطني مقارنة بتعداد العمالة الأجنبية .

الأجانب الذين أكد الجهاز المركزي للمعلومات، أنهم ينتمون إلى «جنسيات عدة منهم العرب والآسيويون والأفارقة والأوروبيون والأميركيون الشماليون والأميركيون الجنوبيون ومن دول الاوقيانوس (أستراليا وجزر المحيط الهادي)»، يمثلون الحالة الأولى في تاريخ البحرين التي يزداد فيها عدد الأجانب على أعداد المواطنين .

تداعيات هذه الزيادة أدت إلى تزايد الاتهامات من قبل المعارضة للدولة باستخدام المجنسين سياسياً في البحرين كورقة انتخابية، وهو ما صنفه البعض بالمخالفة القانونية، وهو أيضاً ما رد عليه وزير العدل والشئون الإسلامية الشيخ خالد بن علي آل خليفة في إجابته على سؤال وجهه له عضو كتلة الوفاق النائب السيدمكي الوداعي بشأن «أحقية جميع من حصلوا على الجنسية البحرينية، ومواطني دول مجلس التعاون، (مزدوجي الجنسية) في التصويت في الانتخابات النيابية والبلدية من دون قيود.«

وزير العدل أكد أن قانون مباشرة الحقوق السياسية ألغى «النص المقيد في قانون الجنسية للعام 1963 والذي يمنع المتجنس من مباشرة حقوقه السياسية إلا بعد مضي 10 سنوات من حصوله على الجنسية»، موضحاً «أن الدولة تعاملت مع من ليس لديه عنوان إقامة في البحرين بحسب آخر عنوان له أو لعائلته وتمت إضافتهم إلى الدوائر الانتخابية.«

وزير العدل لم يخفِ مراعاة «العنصر السياسي (سيادة الدولة)، وعنصر ضمان المشاركة تبعاً لظروف الدولة الديمغرافية

والطبيعية والجغرافية والسياسية». وهو ما اعتبرته المعارضة من جهتها اعترافاً ضمنياً باللعب المباشر بورقة المجنسين سياسياً وانتخابياً.

يذكر أن الإحصاءات الحكومية للسكان في العام 2006 بلغت 742,561 ألف نسمة، منهم 459,012 بحرينياً و283,549 غير بحريني، وهو ما يؤكد أن الزيادة التي حصلت في البحرين خلال العام 2007 بلغت 257 ألفاً و439 نسمة بزيادة تقدر بنحو 34 في المئة.

صحيفة الوسط | العدد : 1965 | 23-01-2008 الموافق 17 ذي القعدة 1430 هـ

مرارة التجنيس

الكاتب : محمد العثمان

المبدأ: «الجنسية البحرينية لمن يستحقها وفقاً للقانون، لا أحد ينازع في ذلك، سواء أكان الحاصل على الجنسية البحرينية عربياً أم أجنبياً، أم خليجياً أم شامياً أم يمنياً أم آسيوياً... إلخ». هذا مقتطف من مقال منشور سابقاً لكاتب السطور. وها هي الأيام تترى تحمل من أنباء القوم الذين تم تجنيسهم وإدخالهم عنوة على النسيج الاجتماعي في البحرين... أنباء يندى لها الجبين، أفعال شائنة ليس لها من قرار ولا نهاية... أعمال متمادية في سحق أدبيات هذا الشعب المسلم المسالم، وما تربينا عليه من ثقافة وتربية راقية مدنية.

تنبأنا بمثل هذه الصواعق، فالجواب يقرأ من عنوانه، إلا أن الصاعقة لا تكمن في الخبر الأخير من المحرق، فالأخبار القادمة قد تكون أكثر مرارة ووجعاً لمن سيتابع أخبار هذه التجنيسات غير المنطقية، غير العاقلة، غير الرشيدة، غير الحميدة وغير الآبهة بمشاعر الشعب البحريني بمجاميعه (سنة وشيعة، وإخوة لنا عرباً حصلوا على الجنسية البحرينية بكامل الشرف والاقتدار وبحسب القانون .(

حذرنا مراراً وتكراراً من التمادي في هذا الغي التجنيسي المقيت، ولكن لا من مجيب. بل قام بعض خطباء المساجد بالتحريض على زيادة التجنيس! وتداعى أعضاء جمعيات السوء والحصالات السياسية مؤيدين لفكرة التجنيس، حتى سعت كل جمعية بقوائم التجنيس تدلي بها وتقدمها بين يدي سلطة التجنيس في البلاد.

قام بعض الخطباء وأئمة المساجد باستخدام الآيات القرآنية من أجل شرعنة التجنيس، ومازلت أذكر أحد السفهاء (الخطباء) وهو من مشايخ السلطة والركض خلف الدنانير التي تنهمر عليه من جهات عدة في الدولة، حينما قام بتمثيل واقعة التجنيس وكأنها المؤاخاة بين المهاجرين والأنصار في المدينة المنورة! وأيضاً حينما كتبنا مخاطبين الجهات العليا بتقنين التجنيس وتحديد ضوابط ومعايير منطقية له، قامت قيامة البعض ولوحوا بأن هذا في صالح أهل السنة والجماعة، وعلى منوال ما قاله زميلنا العزيز «العرب مكسب!«

في هذه العجالة العجولة، أطالب الإخوة الذين رفعوا عقيرتهم ضدنا في تلك الأيام، وأسألهم بالله عليكم ما هي فوائد التجنيس على السنة؟! لن أحصل على رد مطلقاً! فقد لاذوا بالصمت مراراً وتكراراً... ولن يغفر لهم الشعب البحريني هذا الظلم الذي اقترفوه .

النار لا تحرق إلا رجل واطيها. ذاك الذي ينفث دخان سيجارة من على شرفة فلته في المناطق الراقية لا يشعر بمرارة التجنيس. يشعر بمرارة التجنيس من ينتظر على قائمة الإسكان بيتاً صغيراً له وعياله، ثم يتفاجأ بتجنيس أحدهم ومنحه بيتاً! يشعر بمرارة التجنيس من ينتظر وظيفة يحصل عليها ثم تأتي بغيره وتمنحه الجنسية وتوظفه... وهكذا دواليك .

وهكذا، تطور الأمر بنا كشعب بحريني مضياف إلى شعب انعزالي متطرف ضد من حصلوا على الجنسية البحرينية! من المستفيد من هكذا تجنيس؟ هل حسابات سلطة التجنيس صحيحة أم رعناء هوجاء تسقط في أول اختبار كما سقطت تلك الأقوام في أول اختبار حسن سيرة وسلوك؟!

من يملك سلطة التجنيس عليه مراجعة هذا الخبال المسمى تجنيساً... نحن لسنا ضد إخوتنا العرب الذين أمضوا الفترة القانونية، بل نحن مع تجنيسهم متى كانوا ملتزمين باشتراطات حسن السيرة والسلوك... بل هم ظهرنا وسندنا، وخصوصاً أهلنا من سلطنة عمان الذين أمضوا الفترات الطويلة دونما الحصول على الجنسية البحرينية، وكذلك أصلنا وساسنا أبناء

اليمن، فهؤلاء لا تأتي المشكلات من ورائهم بل هم الأقرب لطبائع أهل البحرين. وستبقى مرارة التجنيس غصة في حلوق البحرينيين السنة!

صحيفة الوسط| العدد : 1966 | 24-01-2008 م الموافق 16 ذي القعدة 1430 هـ

آشوف طالت وشمخت ... يا مجنس

الكاتب : سلمان بن صقر آل خليفة

الذي يحصل في بلادنا البحرين .. في هذه الأيام .. من قبل المجنسين الصحراويين .. شيء لا يمكن السكوت عنه أبداً أبداً أبدا , ولا يرضي أي بحريني (بغض النظر عن إتجاهاته الطائفية أو ميوله السياسية والإجتماعية) لا من قريب ولا من بعيد ..

فهؤلاء المجنسون الصحراويون أصبحوا خطراً خطيراً علينا وعلى أرواحنا وعلى أهلنا وأولادنا حاضراً ومستقبلاً .. وأصبح التصدي لهم يستلزم منا التكاتف جميعاً ضدهم .. وجميعاً تعني جميع البحرينيين الشرفاء من سنة وشيعة بلا أحقاد دفينة ولا عداوات معلنة أو مخفية , واليوم هو يوم الإتحاد مع بعض ووضع الأيادي بعضها مع بعض والوقوف صفاً واحداً للدفاع عن هذا الوطن وأبناءه ضد هؤلاء الذين جائوا كي يفسدوا في أرضنا ويعيثوا فساداً في وطننا ويهددوا أمننا وأمن أهلنا وأولادنا..

هؤلاء المجنسون الصحراويون الذين يتجمعون مع بعض على شكل فرق تخريبية وترهيبية تضم الأعداد الكبيرة من المراهقين والشباب والكبار , والمتسلحين بالسكانين وألواح الخشب الكبيرة المغروس فيها الكثير من المسامير الكبيرة الحجم .. هؤلاء (الرعاع) أصبحوا يتواجدون في أماكن كثيرة من البحرين ويمكن لأي شخص أن يرى قطيعهم في الرفاع الغربي والرفاع الشرقي وجو وعسكر والمحرق والبديع وأماكن أخرى كثيرة .. والمشكلة هي أنهم يتحرشون بكل بحريني يقترب منهم أو هم يقتربون منه تعمداً , والذي سبق وأن حصل في مناطق عديدة من البحرين وآخرها في مدينة المحرق .. من هجوم على البحرينيين الآمنين وضربهم بالسكاكين والألواح الخشبية والمسامير وتعريض حياتهم وحياة أسرهم للخطر .. ما حصل هو فقط القليل جداً مما سوف يحصل مستقبلاً من قبل هؤلاء إن يجدوا من يقف في طريقهم ويثبتهم عند حدودهم ويعلمهم أصول الإحترام للبلد التي إحتضنتهم .. فأما الإحترام وأما المغادرة.

وهؤلاء المجنسون الصحراويون الذين أصبحوا يسيطرون على موقع منتديات مملكة البحرين ويدخلون إليه بأسماء مستعارة .. مثل أسد تكريت ودانيال نعمة الله .. ويسبون ويلعنون كل بحريني وكل مواطن صالح لبلده وأهله , هؤلاء هم الذين يحتاجون إلى من يقوم بتأديبهم وتأديب أهلهم أولاً لأنهم هم الذين يتسببون في إشعال الفتن بين الشعب البحريني الواحد , وهم الذين يحرضون إخوانهم من بنوا جنسهم (الصحراوي) لأعمال التخريب وإشعال الفتنة ..

نحن اليوم في البحرين .. نريد أن ننسى إختلافاتنا في وجهات النظر جانباً , ونعتبر أن تلك الإختلافات في وجهات النظر لا يجب أن أن تصل بنا إلى الخلافات حول تأكيد من وجهة نظره هي الصائبة .. نريد أن نثبت المثل الذي يقول أنا وأخى ضد إبن عمي , ولكن أنا وإبن عمي على الغريب .. والغريب هنا هم حملة الأسماء الغريبة في مجتمعنا الخليجي المعروف بأسماءه وبأنسابه .. الغريب هنا هو شريفط ومريفط وتويسان .. الغريب هنا هو دانيال نعمة الله .. دانيال ؟ هل هذا إسم شخص بحريني ؟ هل هي بنت أم ولد ؟ وعندما تسأله عن إسمه يقول هذا إسم نبي من أنبياء الله .. هل سمعتم بإسم النبي دانيال ؟ أستغفر الله العلي العظيم..
لنتحد جميعنا .. سنة وشيعة .. ضد هؤلاء المجنسين الصحراويين قبل فوات الأوان ..

2008-01-25

أفيقوا يا أهل البحرين !

الكاتب : محمد العثمان

لا تدخل التجنيسات القانونية والأخلاقية ضمن سياق التجنيس الذي يتحدّث عنه هذا المقال أو أيّ مقال آخر كتبناه أو سنكتبه لاحقاً. بل من حصلوا على الجنسية البحرينية بشرائطها القانونية والأخلاقية هم بحرينيون مثلنا لهم ما لنا وعليهم ما علينا.

ليست كارثة، ولا مصيبة، ولا فضيحة ولا جريمة أشد وأنكى على البحرين من التجنيس الذي يجري خارج العقل والعقال، خارج الدين والضمير، خارج رحم الأخلاق والشرائع كافة. وما من سلطة سياسية في العالم تقوم بتجنيس كالذي يمارس على أرض البحرين.

أصواتنا التي تقطعت حبالُها، جراحنا التي لم تندملْ، مِداد أقلامنا التي ذهبت هباءً منثورا، ضمائرنا التي أوجعتنا من أنينها تحت وطأة التجنيس... لطالما كتبنا وحررنا القرطاس وراء القرطاس، والمقال وراء المقال، والندوة وراء الندوة، في شأن خطر التجنيس على الأصعدة قاطبة. وإنه لن يأتي بخيرعلى البحرينيين أبداً ألبتة. وها نحن اليوم نحصد المشكلات تلو المشكلات من جرّاء التجنيسات بالجنسية البحرينية. ها نحن وقد سقطتْ كلّ حجج التجنيسيين (المؤيّدون للتجنيسات بالجنسية البحرينية)، فلا الحاجة الديموغرافية ولا الحاجة الاقتصادية ولا الحاجة السياسية ولا الحاجة الاجتماعية تبرر التحنيسات التي حصلتْ خارج العقل والمنطق وعلى نطاق واسع في البحرين.

حتى وقت قريب؛ أي قبل عقد من الزمن، لا يوجد في أدبيات أهل البحرين بجميع طوائفهم وأعراقهم مَنْ ينكر الحق في الحصول على الجنسية البحرينية بصحيح القانون والمنطق العقلاني، فهذا حق أصيل نظمه القانون والشرائع الأخلاقية الأخرى. فمن غير الإنساني وغير الجائز شرعاً أو عقلاً أنْ يعيش الإنسان على أرض مدّة طويلة من الزمن من دون الحصول على حق الجنسية فيها. ولكن هل الجنسية التي يحصل عليها هذا الفرد تجعله مساوياً للمواطنين في الحصول على جميع الخدمات التي تقدّمها الدولة؟

في كلّ دول العالم هناك ضوابط للحصول على الجنسية، وهناك حقوق يَحصل عليها الذي يحصل على الجنسية، بالقطع هي حقوق غير متساوية مع حقوق المواطن الذي حصل على الجنسية بالسلالة أباً عن جد .

ما يحدث في البحرين عكس قوانين الدول وأعرافها. فمَنْ يحصل لدينا على الجنسية البحرينية يقدّم طلباته في ثاني يوم من تجنيسه من أجل الحصول على جميع الخدمات التي تقدّمها الدولة!

ومثالاً لذلك: حدث في العام 2006 أنْ حصل أحدُهم على الجنسية البحرينية وفي العام نفسه حصل على بيت إسكان في قلالي! هل هذا إنصاف؟ وتقدّمت بهذا السؤال إلى وزير الإسكان السابق، إلاّ انه لاذ بالصمت! واليوم "الإسكان" ليست بأفضل حال من ذي قبل، خصوصاً مع حَصْر مسئولية توزيع الطلبات الإسكانية في يد مَنْ يُمارس المحاباة لأهل جنسيته السابقة! فليتحرك النواب، إنْ كانوا صادقينَ مع الناس؛ لتعديل هذا الوضع.

أسألوا التجنيسيين (نواباً وحصالات سياسية) سؤالاً واحداً ما فائدة شعب البحرين من التجنيس؟ وأيْنَ ذاك النائب الذي وقف مدافعاً عن السلطة في تجنيس هؤلاء وقال: إنّ هذا في مصلحة المواطنين؟! ألم يكن الأجدر به أنْ يُدافع عن المواطنين المتضررينَ من هذا الخبال المسمّى "تجنيس"؟! هذه المسألة المفصلية (التجنيس) تظهر بأن هؤلاء النواب والحصالات السياسية، التي دافعت وتدافع عن التجنيس إنّما هي قصيرة نظر، بل ليس لديها نظر أبعد من مصالحها الخاصة التي تتحصّل

عليها من خلال السكوت وتمرير المخططات التدميرية للبلد، وإضفاء الشرعية الدينية على تلك السلوكات السلطوية. فأفيقوا -يا شعب البحرين- قبل فوات الآوان... اللهم هل بلغت، اللهم فاشهد.

صحيفة الوسط| العدد 1968 | 26-01-2008م الموافق 21 ذي القعدة 1430 هـ

عواقب التجنيس

الكاتب : علي الفردان

لا نعلم متى سيتوقف المسئولون قليلا عند الأخبار التي تنتشر هنا وهناك عن الاشتباكات التي تحصل بين المواطنين البحرينيين والمجنسين في مختلف مناطق مملكة البحرين؟! فهذه الحوادث على رغم تقليل البعض من أهميتها ومحاولة التعتيم عليها، فإنها مؤشر آخر لما وصلت إليه البحرين بسبب التجنيس الذي يعتقد إلى حد كبير أنه عشوائي، فيما يعتبره البعض «مخططا» أو «سياسيا» بتعبير آخر.

المدارس التي يفترض بها أن تكون مؤسسات تعليمية تبتعد عن النزاعات والمشاحنات تحولت إلى ساحة نزاع بين المجنسين، والخشية كل الخشية أن يتزايد نشاط تأسيس العصابات للرد على طرف ما أو آخر. هناك اشتباكات حصلت في ما مضى بين المواطنين وهذا أمر طبيعي، لكن ما يحدث الآن لا يعتقد الكثيرون بأنه طبيعي.

وإذا لم يكترث المسئولون ستكون مثل هذه العناوين في الصحف مألوفة: «النيابة تحقق مع 4 مجنسين اعتدوا على مواطنين بمدينة حمد»، «مجنسون يضربون رب أسرة بحرينيا في عسكر»، « شجار بالسكاكين في ثانوية الرفاع واعتقال 8 مجنسين»، مطالبات بإبعاد مجنسين من عسكر لتكرر إثارتهم المشكلات.«

لا أدري ما إذا كانت الجهات المعنية قد أجرت أو تجري دراسة متخصصة عن آثار التجنيس على النسيج الاجتماعي، ناهيك عن التطرق إلى جوانب اقتصادية أو سياسية في البحرين، ولكن من الضروري جدا وجود مثل هذه الدراسات لوضع الاقتراحات والخطوط العريضة من قبل الاختصاصيين في علوم الاجتماع والعلوم التربوية، أو من قبل مراكز الأبحاث مثل مركز البحرين للدراسات والبحوث، لكي يقف عليها المسئولون ويجدوا حلولا لما يحدث، وإلا سنتحول إلى مدينة أشبه بلوس أنجليس تنتشر فيها الجريمة، فاليوم أسياخ حديد وغدا قد يكون شيئا آخر... الله يستر.

صحيفة الوسط| العدد 1970 | 28-01-2008م الموافق 14 ذي القعدة 1430 هـ

البحرينيون متطرفون بسبب «لوثة التجنيس» (1)

الكاتب : خالد المطوع

أشد ما لامسته إيلاما ومضاضة من خلال تطرقي لمختلف الموضوعات والقضايا ذات الأبعاد المتعددة والمرتبطة أساسا باتباع الدولة سياسة «لوثة التجنيس» في هذه البلاد لربما هو ما يمكن وصفه بتنامي وتصاعد محموم لثقافة التطرف برؤاها العدمية الخطيرة تجاه تناول مثل هذا الموضوع المصيري والملف الحساس.

ومثل هذه الثقافة المتطرفة برؤاها العدمية المشحونة بحدية تصادمية ومتنافرة في آن واحد لا يمكن أن تصنف أو تفرز طائفيا وفئويا، فهنالك حالة عامة من السأم والأسى والنقمة تتصاعد بحمية بين السنة والشيعة لا يمكن التقليل من شأنها، بل إن هذه الحالة من الممكن أن تتلمسها لدى من حصل على الجنسية باستحقاق قانوني وسليم متعارف عليه، وتلك النقمة الشعبية والجماهيرية تغلي وتتوحد ضد لوثة التجنيس وما تشكله من إهانة مجرمة للذات والهوية البحرينية، وتجاه من كان وراءها نتيجة المشاهدات والتعاملات اليومية مع حصاد هذه السياسات المجنونة والمدمرة على الصعد الاجتماعية والسياسية والاقتصادية كافة.

فحين الحديث عن «لوثة التجنيس» ودوافعها السياسية وحصادها الوبيل عادة ما يجابه المتحدث بآراء كثيرة متطرفة أكثرها يصب في خانة «طرد وترحيل واقتلاع المجنسين الذي استجلبتهم إلى بلادنا سياسات لوثة التجنيس وإرسالهم إلى ديارهم قسرا وإلى غير رجعة»، ورأي آخر يرى في «سحب الجنسيات منهم ولو كان ذلك من أدنى شبهة جنائية لكونهم لا يستحقونها أساسا» أو «إخضاعهم بالقوة»، وهناك آراء قد تبدو مختلفة لدى أطراف أخرى متمصلحة من هذه السياسة نظير ما تحققه من مكاسب مادية من «المتجنسين» الذين يدفعون لها مبالغ الأجرة السكنية وغيرها من مبالغ، إلا أنك وما ان تحصر هروبهم وتنصلهم من الواقع والمواقعات اليومية حتى يجيبونك باستسلام «الله يجازي من كان السبب في ذلك» أو «لقمة العيش ولا يوجد لها أي سبيل آخر!«

وأشهد أنني تسلمت رسالة من أحد الإخوة الأعزاء من منطقة الرفاع وقد أرسلها معاتبا لي على «تقصيري في تناول موضوع لوثة التجنيس» وكان قد كتب فيها بالحرف الواحد «هيهات أن يحدث هنالك أي تطبيع مع المستوطنين ولو جعل عاليها سافلها»، وخصوصا أن صاحب الرسالة طالما كان شاهدا على المشكلات التي يتسبب بها حصاد لوثات التجنيس، وهي في غالبيتها مشكلات أخلاقية خادشة للحياء والرأي العام فيما يفوق الوصف على رغم كونها تجري في المحلات والمرافق العامة من قبل البعض ممن قدم «خدمات جليلة للوطن!«

وربما لا يكتنفني أدنى استغراب من أن سبب ذلك التطرف والمقت والتقزز النامي بقوة في أوساط السنة والشيعة خصوصا تجاه لوثة التجنيس لا يمكن أن يرجع فقط إلى إحساس ومنبه وجودي سلبي بذوبان وتلاشي هوية البلاد وسمة شعبها الفارقة وابتذال قيمها الثقافية والحضارية، كما أنه يعود إلى فقدان الثقة بالدولة التي تبدو للأسف وكأنما هي بوارد البحث عن أبناء ومواطنين آخرين بحسب أذواقها وأهوائها السياسية، وحبذا لو أنها لجأت إلى استنساخ المواطنين البحرينيين وإن تلاعبت بهم جينيا فإنني والله أجزم وأقسم أنها لن تجد خيرا من هذا البحريني وأفضل منه وأرقاه طيبة وانفتاحا وسماحة ولو دارت جميع أنحاء العالم والمجرة!

وفيما يتعلق بالنقمة البالغة التطرف والتحدي لدى الإخوة السنة، فإن مكمنها يرجع إلى المعايشة اليومية التي يعانون منها مع حصاد لوثة التجنيس والمزاحمات الشديدة لهم في فرص الحياة اليومية، وخصوصا في سلكي الخدمة العسكرية والشرطة، فهناك في المناطق السنية المغلقة والتي يقطنها المجنسون ازدياد في مظاهر التسول والشحاذة يجد فيها المواطن من يشحذ منه لحمة أو شحمة أو دهنا أو حفاظات وبسكويت أطفال، وهناك من يشتكي من صرف «العيدية» التي توجد هنالك جيوش من

الأطفال لا تكاد أن تفرق بين أفرادها شكلا أو مظهرا في كثير من الأحيان وأكثرهم من المتسولين والشحاذين الذين يطالبون بـــ «عيديتهم» حتى في عاشر يوم من أيام العيد!

بالإضافة إلى ما تشكله لوثة التجنيس وحصادها الوبيل من إهدار تنموي وتضييع للمكاسب التنموية ولآثار «المكارم» المزعومة أو بالأحرى هي حقوق المواطنين المغلوبين على أمرهم والذين وجدوا لهم من يقاسمهم بشراسة على كسرات حقوقهم تلك!

ناهيك من سخط كبير وحنق مكبوت يتزايد باطراد لدى المواطنين، وخصوصا المنتمين منهم إلى مذهب أهل السنة والجماعة تحديدا، وذلك تجاه نواب المراكز العامة ونواب الرشا العامة وغيرهم من نواب زيادة العدد ونواب «العازة السياسية والمعيشية» الذين يبتلعون ألسنتهم و «يأكلون تبنا أحمر» كلما طرق طارق موضع وقضية «لوثة التجنيس» وما تشكله من همٍّ وصداع يومي، فأمثال هؤلاء من المرتزقة نيابيا هم من وصلوا ويصلون ويعولون على الوصول مرة أخرى إلى كراسي البرلمان بالاستفادة من أصوات «لوثة التجنيس» والمجنسين المجيرة سياسيا تجاه دعمهم، والتي ربما يسهل حصادها إما منَّة بمنح الجنسية، أو إخطار سياسي مسبق، كما يسهل شراؤها ربما بمعدل خمسة دنانير بحرينية للصوت الواحد ومعه «نصف درزن سمبوسة!«

وربما يتذكر القراء الأعزاء خبر أحد المترشحين إلى البرلمان من نتاج حصاد لوثة التجنيس، وكيف قام حينها في مقابلة صحافية مع إحدى الصحف بتسفيه ومهاجمة جميع «الجمعيات السياسية»، والتشديد على الولاء والانصياع الأعمى للسلطة التنفيذية (الحكومة)، وحينما سئل عن برنامجه التشريعي أجاب على الفور بأنه «لن يختلف عن مطالب وتوجهات الحكومة أبدا!«

وما يمثله هذا المترشح من حالة لا يمكن أن يكون طرفة أو محلا للسخرية والتهكم وإنما هو حالة وتمثيل واقعي سليم لمن أتى من مجتمعات رعوية وبدوية ذات فكر رجعي وبدائي لا يمكن مقارنتها أبدا بتحضر ومدنية المجتمع البحريني وريادته التقدمية على الأصعدة كافة، فأن تقوم بتبديل الأسماك من بيئة إلى بيئة أخرى إنما هو انتحار وتعفن بيولوجي متشنج لا يمكن أن يكون موضوعا للاستطراف، وخصوصا إن كان بعض أصحابنا ممن جلبتهم إلى بلادنا سياسات لوثة التجنيس هم من تلك الفئات والجماعات التي فشلت من قبل مجتمعاتهم الأصلية في استيعابهم، ولم يستوعبهم حتى كيان الدولة ومؤسساتها ومنظمات المجتمع المدني في بلدهم الأم، فكان تجنيسهم ضربة مسمومة وقاصمة لسيرورة التقدم الاجتماعي في البحرين والمتضافرة مع مجيء المشروع الإصلاحي لعاهل البلاد جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة!

إذا لوثة التجنيس، وبالبنط الأحمر العريض، هي خطر يتهدد المشروع الإصلاحي، وقبلها خطر يتهدد عملية التقدم الاجتماعي والسياسي والتنمية الاقتصادية في هذه البلاد المبتلاة، فكيف يمكن لحافظ الشيخ وأمثاله أن يتحدثوا بعدها عن «مكسب استراتيجي»، وكأنما هم يتعاملون في تفكيرهم «الاستراتيجي» المزعوم مع البحرين كالسيارة «الكرمبع» التي بحاجة إلى تبديل زيت «مو أصلي!«

لِمَ لا ينصح بعض الكتاب الذين وقفوا ويقفون وراء لوثة التجنيس السياسية أن يتأسوا بسياسة الشقيقة قطر في التجنيس والتي تسعى إلى جذب أفضل الكوادر العلمية والمعرفية والرياضية من مختلف أنحاء العالم على أمل الاستفادة منها ولتعزيز دور قطر ومواقفها تجاه خدمة المجتمع الدولي والإنسانية جمعاء، أو أن يقتدوا بوضوح وشفافية وصرامة الشقيقة الكويت في منح شرف جنسيتها؟!

لا أظن أن هؤلاء الكتاب وأمثالهم يعيشون في كوكب ومجرة أخرى؟! ولا أنكر أن المسار الوحيد المتبقي أمام فئة «المتجنسين» وأعني بهم من وجد في البحرين ضالته عبر سياسات لوثة التجنيس المتبعة في حق الوطن والمواطن، وربما

وجد نفسه فردا ينتمي إلى فئة وجماعة متطفلة على المجتمع البحريني، أن يستفيد من إثارة التوترات الطائفية والإثنية في هذا المجتمع بعلاقة تطفلية تدمن إثارة الفتن الطائفية والإثنية والعصبية كشرايين الوجود لإمداد هذا الوجود الإحلالي الغريب في الجسد البحريني، فالمتجنس للأسف سيلعب على وتر إقناع وتزييف وعي السني بأنه خير عضيد وحليف طائفي له ضد «المد الشيعي» وضد «المد الصفوي»، فمرحبا حينها بـــ «المد السني»، واذهب إلى الجحيم يا وطن!

ومن الطبيعي أمام ما تشكله جيوب «لوثة التجنيس» من لغم ناسف في قلب المجتمع البحريني، فإنه من المتوقع أن تطرح في الساحات والملتقيات خيارات مجابهة ومعالجة آثار وعقابيل لوثة التجنيس المريرة مثل تشجيع المجنسين على «الاندماج الاجتماعي»، أو «عزل المتجنسين في مدن معزولة!«

وبالنسبة إلى خيار الدمج الاجتماعي، فإنني أراه خيارا فات أوانه ولم يعد مجديا وخصوصا أن خيار الدمج الاجتماعي لا يمكن حصره في «لبس شماغ وغترة» أو «تغيير الأسماء» والتأديب والتهذيب والتعليم والتثقيف، وإنما هو نتاج تصاهر طويل ضمن علاقات تفاعل بناء بين فرد وبيئة معينة لعقود من السنين، أفلا يعلمون أن الطبع دوما يغلب التطبع أو «التطبيع» كما قال أخونا الرفاعي العزيز على رغم تطرفه؟!

أما بالنسبة إلى خيار «العزل الاجتماعي» و «إسكان المتجنسين في مناطق ومدن معزولة» فهو ليس إلا التفاف على الأزمة وصب للزيت على النار، وإن صحت الأنباء المتداولة شعبيا عن اتجاه الدولة لتبني هذا الخيار الأخير وحصره تجاه فئة معينة من «المتجنسين»، فإنما هو يعني عزم الدولة على خلق طائفة ثالثة ومدللة في هذا البلد مهما كان الثمن، وهو قد يعني «دولة أخرى للمماليك» و «إحياء للطبقة الانكشارية» واحتفاء بـــ «شعب السلطة المختار!«

ونحن نقول إن «لوثة التجنيس» هي خيار مبتدع وسيئ وهدام ومجنون إلى درجة أنه لم تأخذ به قط سلطات الاحتلال البريطانية ضد الشعب البحريني، وإن كانت قد احتفت بفئات معينة ساهمت في جلبهم معها من خبراء وفنيين من الخارج، وإن اتبعت حينها سياسة «فرق تسد» للإحكام على خناق المجتمع والدولة معا والتحكم في سياساته الداخلية والخارجية!

صحيفة الوسط| العدد : 1970 |28-01-2008م الموافق 16 ذي القعدة 1430 هـــ

البحرينيون متطرفون بسبب «لوثة التجنيس» (2)

الكاتب : خالد المطوع

ليس جزافا القول إنه ينبغي على النخب القومية المستنيرة التي لم تصب حتى الآن بأعراض تصلب الشرايين الحزبية، وفقدان الشهية النقدية، والتواء المصالح الخاصة واختلاط أنسجتها مع الخطابات المبدئية، وليس عبثا وتلفيقا القول إنه من حق جميع هذه الأصناف النخبوية والفكرية أن تبادر في نبذ «لوثة التجنيس» والتحذير من مخاطرها المدمرة على الوازع القومي والوطني لدى الشعب البحريني وعلاقته بأشقائه الخليجيين والعرب!

فمن المناسب جدا أن يتم بحث وتناول نتائج التأزيم المتتابعة في تدمير الهوية البحرينية الوطنية وفي إثخان الوازع القومي وإطفاء الهيام «النوستلجي» بـــ «أمة عربية واحدة»، وذلك اعتمادا على ثلاثية محورية رئيسية وهي المتعلقة بمحاور إثارة الحساسيات الطائفية والمذهبية، وإحياء لهجة ونمط خطابي شوفيني آخذ في التصاعد والازدياد لدى الشارع العام بمختلف شقوقه الطائفية والإثنية، إلى جانب ما تتسبب به سياسات لوثة التجنيس وبعض الخطوات الاستغلالية والانتهازية بشكل مباشر وغير مباشر في إضعاف وعرقلة إمكان وقابلية البحرين للدخول فعليّا في منظومات إقليمية تكاملية مستقبلية بما فيها المنظومة الخليجية الأقرب لنا!

فبالنسبة إلى المحور الأول وهو ما يتعلق بالإثارة الطائفية والمذهبية فلا يمكن لعاقل ومتابع محايد أن ينفي ما أسهمت وتسهم به «لوثة التجنيس» من إثارة للنعرات والحساسيات الطائفية والمذهبية لدى قطاعات عريضة من الشعب البحريني حينما تتفهم بينة أو حدسا الدوافع السياسية الكامنة وراء استجلاب موجات المجنسين بالجملة إلى أرض البلاد من فئة معينة تحديدا، وهم الذين فشلت مجتمعاتهم الأصلية من قبل في استيعابهم، وكذلك فشلوا في الانخراط في «الوئام الوطني» ببلدانهم الأصلية ناهيك من التفاوت الواضح في المستويات الثقافية والحضارية بين فئات كبيرة من المتجنسين وبين شعب البحرين المتمدن من قرن ونيف، وهو ما قد يترجم بعدها إلى سلسلة من الاحتكاكات والصدامات اليومية بين المواطنين، وممن منحوا الجنسية بدوافع سياسية بيدقية تعلو على القانون وقد جعلوا من زاوية الاستثناء سقفا شرعيّا! فإن كان الأخ الشيعي يرى في جموع المجنسين بمثابة «جموع الفزعة» الطائفية والقبلية المستجلبة لإيقافه عند حده وتأديبه ومزاحمته في مصادر الرزق والحق المعيشي والسياسي، وكذلك لا يختلف الأخ السني عن أخيه الشيعي في ذلك كثيرا وإن كانت هنالك هوامش عبودية من المتمصلحين التي تعول على من جلبتهم «لوثة التجنيس» إلى أرض البلاد في شراء أصواتهم نيابيّا واستغلالهم بيادق حزبية وسياسية ضد خصومهم الآخرين!

لذلك لا شك في أن استمرار «لوثة التجنيس» سيسهم في زعزعة الثقة بين المجتمع والدولة وفي إضعاف الروابط الوطنية بين أفراد المجتمع الواحد، والعودة بالجميع إلى تخندقات جاهلية بشعة لا أول لها ولا آخر تسهم في ممارسة الابتزاز الطائفي والفئوي والإثني المتبادل على موائد الولاء الوطني، وتتناهب مسميات وملابس «الشعب الأصلي» ضمن سياقات طائفية وإثنية لا تحمد عقباها!

أما المحور الثاني فيتمثل في دور «لوثة التجنيس» وما تسهم به في إحياء خطاب شوفيني متعصب ومضاد وإرهابي تجاه الأجانب، ولو كان هؤلاء الأجانب إخوة لنا في القومية والدين، وذلك من خلال جلب آلاف البشر وتجنيسهم وإعطائهم حقوقا تفوق ما لدى المواطنين ليس لسبب إلا ما يشبه خلق جماعة أو شعب ثالث فوق الشعب الأصلي يحظى بحقوق وامتيازات وضمانات لطالما حلم بها المواطن الفقير والمسكين أكان سنيا وشيعيا، بل إن ذلك يفتح المجال الأمني والعسكري بمصراعيه لجموع المجنسين الجدد فيحاصر المواطن ويزاحم في الحصول على شرف خدمة الوطن والمواطنين وصون أمنه واستقراره والذود عن حياضه، مع استرجاع مثل وأمثولة وأمثلة «عذاري تسقي البعيد وتخلي القريب!«

وربما تساهم سياسة ازدواجية الجنسية أيضا على المنوال ذاته عبر منح الجنسية بشكل انتقائي ومتعمد سياسيا لفئات وعائلات وقبائل معينة من دون غيرها من عائلات ذات أصول بحرينية في أقاليم أخرى من المنطقة عسى أن يتم بذلك استغلالها وتسخيرها بشكل سياسي وانتهازي محبوك في تزوير الإرادة السياسية الشعبية وحرفها عن مسارها التلقائي أثناء المواسم الانتخابية، ومما لا شك فيه يعد كتيب «الوفاق» الذي أصدرته عن موضوع ازدواجية الجنسية هو خير مرجع موثوق ومعزز بأدلة إثبات مفحمة عن ذلك، بالإضافة إلى نماذج متعددة من شهادات حية أخرى لا حصر لها.

أما بالنسبة إلى المحور الثالث والمتعلق بعرقلة الخطوات العملية التي من الممكن أن تنتهجها البحرين في الانخراط الفعلي والواقعي في منظومات إقليمية تكاملية ومندمجة، ومنها المنظومة الخليجية على سبيل المثال، فلعله من المناسب في مثل هذا الصدد التذكير بموضوع المخاوف الكويتية تجاه ما تسرب من أنباء عن تجنيس «فدائيي صدام» في البحرين، وكيف رفعت حينها اقتراحات بفرض تأشيرات «فيزا» حينها على دخول المواطنين البحرينيين إلى الشقيقة الكويت على اعتبار أن «فدائيي صدام» يشكلون خطرا على الأمن القومي الكويتي، وبالتالي تكون النتيجة واقعية ومنطقية هي أن كل مواطن بحريني مشكوك في أمره، وقس على ذلك عراقيل أخرى تواجه خيارات اندماجية أخرى مع مجلس التعاون على أكثر من منوال اجتماعي واقتصادي وسياسي لابد وأن تأخذ في اعتبارها أزمة الابتذال الاجتماعي والسياسي والاقتصادي التي ترزح بها «المواطنة» والهوية البحرينية الذائبة!

ولعله من المناسب في مثل هذا الصدد التذكير بالمداخلة الشهيرة والرائعة للمناضل الوطني الكبير عبدالرحمن النعيمي أثناء ندوة المفكر السياسي الكويتي عبدالله النفيسي في «جمعية الإصلاح» حينما طرح النفيسي دعوة لقيام الدول الخليجية بتجنيس العمالة العربية بدلا من الآسيوية حتى تتمكن من صيانة هويتها الثقافية والحضارية أمام موجات التحديات الاستراتيجية المصيرية القادمة، وقد رد عليه حينها النعيمي ردا قويّا ومقنعا بأن خصوصية الوضع البحريني المتميزة عن الدول الخليجية الأخرى تجعل للأسف من عمليات التجنيس السياسية الحاصلة فيها خير عامل مفتت ومدمر للانتماء الوطني والقومي، ولا أظن أبدا أنه كان مخطئا حينها في ذلك!

صحيفة الوسط | العدد : 1973 | 31-01-2008م الموافق 16 ذي القعدة 1430 هـ

أرقام عطية الله والمشروع الإصلاحي

الكاتب : عباس هاشم

كانت نباهة من كتلة المعارضة بقيادة الشيخ علي سلمان، حين استعان بمعدل النمو السنوي للسكان ليكشف حجم كارثة التجنيس، فوضع ذلك الوزير أحمد بن عطية الله آل خليفة في موقف حرج، وحشر الحكومة في زاوية ضيقة.

الوزير عطية الله أصبح في ورطة حقيقية بعد تصريحه بأن عدد سكان البحرين بلغ أكثر من مليون، والطامة الكبرى التي مازال عالقا بشباكها حين عيّن عدد السكان المواطنين بـــ 529 ألف نسمة. فهو أمام خيارات، كلها شديدة المرارة، كأن يتراجع عن هذا الرقم الخطير، لأنه زعم أن نمو سكان البحرين الذي لم يتعدَّ 2.4 في المئة طلية السنوات الخمس الأخيرة، قد قفز إلى 15.3 في المئة في سنة واحدة، وارتفعت الزيادة السنوية لعدد المواطنين من رقم يدور حول العشرة آلاف سنويا، كما في سنة 2006 مقارنة مع 2005 فارتفعت بشكل فجائي إلى 70 ألفا في العام 2007، بمعنى وجود زيادة غير طبيعية في سنة واحدة فقط تبلغ 60 ألف نسمة.

البعض سيجادل باستحالة تجنيس 60 ألفا في عام واحد... لا بأس، ليكن هذا الرقم خطأ، ولكن ذلك يستوجب من عطية الله أن يتراجع ويطرح رقما جديدا آخر عن عدد سكان البحرين من المواطنين، أو يصرّ على رقم 529 ألف مواطن وبالتالي فإما أنه قد تم تجنيس 60 ألفا في سنة 2007، أو تم تجنيس هذا العدد بالتقسيط على السنوات الخمس الماضية، وهذا سيعتبر إقرارا من عطية الله بأن الأرقام عن الزيادة السنوية في عدد السكان طيلة السنوات الماضية والمدوّنة في موقع الجهاز المركزي للمعلومات كلها زائفة، وأن تزييفها جاء عمدا وبسبق إصرار وترصّد لأن ذلك كان من متطلبات الفترة السابقة، نكاية بأرقام المعارضة عن التجنيس، أي أن الجهاز المركزي كان مأمورا بحجب المعلومات عن حقيقة عدد المجنسين سنويا عن طريق إظهار أن الزيادة السنوية في السكان المواطنين طبيعية، كما هي منذ عشر سنوات، وإلاّ فعليه أن يتحفنا بتفسير معقول للزيادة المفاجئة في حاملي الجنسية البحرينية سنة 2007 بمقدار 70 ألفا بدلا من الحد الطبيعي الذي يراوح حول عشرة آلاف نسمة سنويا.

هل يتراجع الوزير عن تصريحه السابق بأن سكان البحرين 529 ألفا؟ أم يلوذ بالصمت، ومن ثم يُعتبر ذلك إقرارا ضمنيا منه بأن الجهاز المركزي للمعلومات والذي يرأسه، كان طيلة السنوات الماضية يتحفنا بأرقام مزيفة عن حقيقة الزيادة السنوية في السكان من أجل حجب حقيقة عملية التجنيس الرهيبة؟ والمسألة الأهم، هل يستقيل الوزير كما طرح ذلك الشيخ علي سلمان؟

طبعا إذا لم يستقل الوزير، فألف سلام على ما بقي من بصيص أمل في قناعة الناس نحو جدية المشروع الإصلاحي، وستكون مهزلة بكل المعايير، وستحتاج فيما بعد إلى معجزة حتى تعيد القناعة الشعبية بجدوى الكلام عن الإصلاح... وأي إصلاح هذا، والتخطيط للخدمات والتنمية كان طيلة ست سنوات في مهب رياح الأرقام الزائفة؟

صحيفة الوسط| العدد 1993 | 20-02-2008م الموافق 16 ذي القعدة 1430 هـــ

في جزيرة تسمى البحرين

جوهرة

لقد بانت أولى بشائر الإصلاح والتقدم السياسي في البحرين، فأولى تلك البشائر هي ارتفاع عدد السكان من بضعة آلاف كانوا لنفاجأ بأننا قد تجاوزنا المليون!... هل يا ترى زيادة عدد الولادات للمواطنين هي السبب أم هنالك أسباب أخرى تتكتم عليها فئة من المجتمع؟! لماذا لا يعي المسئولون ما يقلب الموازين ويحرك فئات من المجتمع تتقاضى رواتب شهرية من أجل إشعال فتنة واضحة بين أفراد الشعب المتحاب؟!...

وبين كل تلك الأوراق المشتعلة في المجالس النيابية وبعيدا عن عتباتها، نعيش كارثة واقعية لا يستطيع أحد نكرانها...

نعيش في جزيرة صغيرة لا تتسع لكل تلك الأعداد الضخمة، فبذلك تبدأ الموارد الغذائية وغيرها بالنقصان ويمكنها أن تصل إلى حد النضوب إذا تمسك صانعو القرار بهذا المنوال الذي بدأ يثير المخاوف بالنسبة إلى الكثير من الناس... كنا في السابق نقول، أو بمعنى آخر، نتوقع ما الذي سيحل أو سيتغير في بلدة صغيرة لا تستوعب هذا التضخم في الأعداد ... الآن سؤالي ليس على مدى عشر سنوات مقبلة بل بعد سنة واحدة فقط تكفي لأن نقول ما الذي سيحدث أو يتغير من حال إلى آخر أو هل سيسوء الحال أكثر مما هو عليه الآن؟!

يا ترى هل بندوة أو اجتماع نستطيع حل مشكلة تهدد شعب بكامله؟!... أم يجب أن يكون هنالك تكاتف بين جميع الطوائف والأجناس... حكومة وشعبا من أجل أن نحقق تقدما ملموسا في تاريخ حضارتنا الذي يجب أن يسطر لها التاريخ بطولات أمة... من أجل أن نلحق بالركب المتقدم للأمام ونتطور، لكننا يجب ألا نتطور وثلث شعب المملكة تحت خط الفقر... نتطور بمستوى عال عندما نعالج قضايانا بعقلية منفتحة ونرفع ولاء الوطن شعارا لهذه المسيرة، ونضمر كل الأحقاد على بعضنا بعضا من أجل العيش في بلد عرف بالطيب والكرم... نتطور عندما نقتلع جذور الفساد من الأساس ونعاقب كل من يقصر في حق الوطن استجابة لما صرحه به المسئولون... ذلك هو التطور عندما نلبي نداءهم.

صحيفة الوسط| العدد : 1996 | 23-02-2008 م الموافق 16 ذي القعدة 1430 هـ

780 مجنساً شهرياً في البحرين

الكاتب : عادل مرزوق

لا تغلق الإدارة العامة للجنسية والجوازات والإقامة بوزارة الداخلية أبوابها أمام مقدمي طلبات الحصول على الجنسية البحرينية من دون الوصول لإتمام جواز السفر السادس والعشرين من الجوازات الجديدة للمجنسين. وعليه، كان لهؤلاء الموظفين النشطين فعلاً، أن ينجزوا ما يقدر بـــ 61280 معاملة تجنيس خلال الفترة من 7 أبريل/نيسان 2001 حتى سبتمبر/أيلول2007، وهذا يعني ان معدل اللذين يتم تجنيسهم شهرياً في البحرين يبلغ 780 شخصاً.

وما خلا أن تعدل الحكومة عن تصريحاتها وجداولها التي نشرتها عن التعداد السكاني بما يؤكد أن هذه الزيادة هي نتيجة التجنيس على مدى ست سنوات مضت، أو أن يكون موظفو الإدارة العامة للجنسية والجوازات والإقامة قد قاموا بتمرير معاملات التجنيس بمعدل 143 بحرينياً مجنّساً يوميّاً طوال أيام الدوام الرسمية خلال الفترة من منتصف العام 2006 إلى سبتمبر/أيلول 2007، وهو ما يمثل في أقل تقدير كارثة وطنية.

لا بد للبحرينيين أن يدركوا منذ اليوم أن في كل مئة بحريني ثمة 12 بحرينياً مجنّساً، تم تجنيسهم جميعاً في العامين 2006 و 2007 كما تذهب الحكومة، أو بين الفترة من 2001 وحتى سبتمبر/ أيلول 2007 كما تعتقد تحليلاتنا التي تذهب إلى استحالة أن يصل عدد البحرينيين لهذا الرقم الكارثي عبر عمليات التجنيس في عام واحد.

الأهم من ذلك، أن بيانات وزارة الصحة خلال الأعوام التي تلت آخر تعداد سكاني في العام 2001 تؤكد، أن عدد السكان البحرينيين اليوم بحسب الزيادة الطبيعية في عدد المواليد لا بد ألا تزيد على 468166 مواطناً، وهو ما يؤكد ما ذهبت له بعض الأطراف بأن أعداد المجنسين في البحرين منذ العام 2001 كانت ما بين 59 - 62 ألف مجنّس، وهو أيضاً، ما يعيدنا لنقطة الصفر في تساؤلاتنا عن مدى الالتزام بالقانون في عمليات التجنيس هذه.

اليوم، لا تزال مكنة التجنيس تعمل بسرعتها القصوى، ولعل إجراءات التوظيف الجديدة في هذا الجهاز ستتيح لنا قياس مستوى الزيادة في الإنتاجية. يمكننا منذ اليوم، أن نرصد تعداد البحرينيين تبعاً لمستوى الإنتاجية لدى موظفي هذا الجهاز عوض مراجعة بيانات وزارة الصحة التي ترصد زيادتنا الطبيعية، وكل ما نخشاه، هو أن ينضم تعداد المواليد في البحرين لقائمة الأسرار العسكرية التي لا يجوز إعلانها على الملأ.

التعداد السكاني الأخير الذي قفز بالبحرين ديموغرافيّاً لما كانت تتوقعه مراكز البحث لها في العام 2025 - جميع التقديرات الخليجية كانت تؤكد أن البحرين كانت ستتعدى حاجز المليون في العام 2025 - أحدث في البحرين ضجة سياسية بين من اعتبر تخطي حاجز المليون فرصة للاحتفال وبين من اعتبره كارثة سياسية تنم عن مخاطر كبرى لا يمكن الاستهانة بها أو المرور عليها مرور الكرام.

الأرقام الحكومية ... شهد شاهد منكم

توضح الجداول والإحصاءات المدرجة في الصفحة المقابلة سلسلة التعدادات والإحصاءات الحكومية من الجهاز المركزي للإحصاء والمعلومات ووزارة الصحة البحرينية بدءاً من العام 2001 وحتى العام 2006 كما تفترض معدل نمو طبيعي ثابت حتى سبتمبر العام 2007 ولا تغفل هذه الإحصاءات حتى الفترة المتبقية من العام 2001 لحظة الانتهاء من التعداد الأخير لسكان البحرين. وتوضح النتائج التي توصل إليها «مركز دراسات الوسط» أن الزيادة غير الطبيعية في عدد السكان بعد إضافة المواليد الجدد للبحرينيين وهي الزيادة الطبيعية في عدد السكان البحرينيين وطرح عدد المتوفين منهم، هي 61280

فرداً، وبالطبع لا يوجد تفسير منطقي غير «التجنيس»، لتبرير هذه الزيادة التي أتت من خارج حدود مستويات الزيادة الطبيعية في البحرين وفقاً للأرقام الحكومية دون الخوض في أي تكهنات أو افتراضات.

الملاحظة الأهم، هو أن التقديرات التي ذهب لها الجهاز المركزي للإحصاء والمعلومات لتعداد السكان في الأعوام 2002 - 2003 -2004- 2005- 2006 هي أرقام أقل مما تشير له نسب الزيادة الطبيعية التي نشرتها وزارة الصحة في ملاحق الإحصائية السنوية بسبب أن الارقام مقدرة إلى منتصف السنة وليس إلى نهاية السنة لذلك نعتقد أن ارقام الجهاز المركزي للمعلومات قريبة من الصحة وهي بدون اعداد المجنسين الذين تقرر اضافتهم في الارقام الاخير التي اعلنها وزير شئون مجلس رئاسة الوزراء (انظر الجدول رقم 5)، كما أنها تفترض في المحصلة وطبقاً لتصريحات الوزير بشأن تعداد سكان البحرين الذي وصل إلى سقف المليون حتى منتصف العام 2007، أن الزيادة في عدد السكان كانت محصورة في الفترة من منتصف العام 2006 والعام 2007 بمعدل نمو يقدر بـــ 15.34 في المئة وهو معدل لا يتلاءم مع معدلات النمو الطبيعية التي لم تصل لأكثر من 2.45 في العام 2002 تحديداً، بل كانت معدلات النمو السكاني في البحرين تتجه للأدنى وخصوصاً مع زيادة مستويات الوعي التعليمي والأسري.

يستطيع المتابع لمحتويات وبيانات الجداول المرفقة أن يطلع على مستويات النمو السكاني في البحرين منذ سبعينات القرن الماضي، وهي تتيح بما لا يدعو للشك التشكيك في معدل النمو الذي خرج به الجهاز المركزي للإحصاء والمعلومات باعتباره نتاجاً لعمليات تجنيس سياسي مفتوح، وليس نتيجة نمو طبيعي في المجتمع البحريني.

من جهة أخرى، يشير الإعلان الحكومي الرسمي إلى إن تعداد البحرين وصل حتى سبتمبر 2007 إلى 529446 وهو ما لا يتلاءم والزيادة الطبيعية التي توجب على أثرها أن يكون تعدادنا السكاني نحو 468166. وقبالة ذلك أيضاً، فإن مستويات الزيادة الطبيعية للأجانب كان من المفترض أن تصل إلى 263037 «على افتراض أن اعداد غير البحرينيين ثابتة وتزداد من خلال الزيادة الطبيعية فقط» لكنها بحسب الإعلان الحكومي كانت 517368. وهو ما يصل لزيادة تقدر بـــ 254331 وهو ما يؤكد في المحصلة أن الزيادة في أعداد الأجانب في العامين 2006 و2007 كانت كارثية، وهو ما يخلق أكثر من علامة استفهام بشأن صدقية الأجهزة الحكومية في الإعلان عن بياناتها من جهة، أو حتى بشأن مستويات أدائها وقدرتها على القيام بمهماتها الإحصائية على أكمل وجه من جهة أخرى، على الرغم من تصريح احد الوزراء مؤخراً بأنه «يمكن الوصول إلى المعلومات بكبسة زر في اي وقت بسبب وجود قاعدة معلومات متطورة.«

التجنيس... سياسي خارج القانون

لم تكن الفعاليات السياسية التي تناولت ملف التجنيس مقتصرة على التشكيك في وجود سياسات تجنيس واسعة ذات أهداف سياسية خفية، لكنها أيضاً، طرحت الكثير من التساؤلات عن قانون التجنيس الحالي ومقارنته بالقوانين السابقة التي كانت تتيح - بحسب المعارضة - الشفافية المطلقة في الإعلان عن المجنسين في البحرين. وهو ما يتصل، بفجوات مفتوحة في النظام الحالي تجعل الرقابة على التجنيس ومدى توافق الطلبات مع الشروط الواجب توفرها أمراً يصعب التوثق منه.

المراجعات في قانون الجنسية خلال الأشهر الماضية لم تقتصر على التشريعات التي بدأت مع عهد الاستقلال عن الوصاية البريطانية، بل شملت تلك التي كانت فاعلة إبان العهد البريطاني، وهي تشريعات كانت تضع الكثير من الاشتراطات للحصول على الجنسية البحرينية، أقلها أن يكون الراغب في الجنسية ملمّاً باللغة العربية وأن يكون من أصحاب الأملاك.

الكثير من المقالات والتحليلات السياسية اليوم في ملف التجنيس، تذهب إلى أن التجنيس بصورته الحالية قد أخل بتلك النظم الثقافية والاجتماعية التي كانت توحد وتجمع المنظومة الاجتماعية البحرينية، هذه المخاوف التي أصبحت تتزايد اليوم بعد الآخر لم تستطع المرور من الإعلان الأخير عن تعداد البحرينيين من دون أن تصل إلى حدود باتت تضرب في اللحمة

الوطنية شيعة وسنة على حد سواء.

الذين كانوا يرون أن التجنيس هو عملية سياسية ضد الشيعة فحسب، لم يدركوا أن الكثير من الشرائح الاجتماعية السنية في البحرين قد بدأت تعلن تذمرها من المجنسين، وخصوصاً أولئك الذين لا يمتلكون مستويات تعليمية مرتفعة ممن يعملون في بعض القطاعات العسكرية وبعض وزارات الدولة، وهو ما يتصل بحزمة المشاحنات التي شهدتها الكثير من المدن والتجمعات السكانية التي تتصف بالغالبية السنية. وهو ما كان في المحصلة ينتهي باعتبار آثار فئات المجنسين الذين عجزوا عن الاندماج في المجتمع البحريني قد بدأت بالفعل في صناعة حالات أو طبقات اجتماعية جديدة لا تستطيع أن تتمازج أو أن تتلاقى مع باقي الطبقات.

معدلات التجنيس ... الحقيقة المغيَّبة

وحتى اليوم، تستمر الضبابية بشأن أعداد المجنسين في البحرين من خلال تتبع عرض البيانات للزيادة السكانية والتعداد السكاني للبحرينيين، وعلى رغم أن البيانات والتصريحات الحكومية تصر على أن أعداد المجنسين لم تصل إلى الحدود التي تطلقها ولا تزال تطلقها أطراف المعارضة، إلا أن الجدل السياسي بشأن هذا الملف لا يزال على أشده، وخصوصاً أن الإعلان الأخير عن التعداد السكاني في البحرين قد ألقى بظلاله وتبعاته السلبية على الكثير من الملفات الأخرى، وخصوصاً في ملفي الإسكان وتدني مستويات الخدمات الصحية. كذلك سيترك تأثيره على الكثافة السكانية ومعدل دخل الفرد السنوي والكثير من البيانات الاخرى التي تعتمد على عدد السكان، وبالضرورة سيؤثر على جميع الخطط والبرامج الموضوعة سواء كانت في التعليم أو الصحة والخدمات...الخ

قبل ذلك، كانت المعارضة البحرينية قد أطلقت اتهامها للحكومة بتفعيل ما أسمته بـــ «التجنيس السياسي»، وذلك بهدف موازنة التعداد الطائفي في البحرين بين الشيعة والسنة من جهة، وبهدف التحكم بنتائج الانتخابات البلدية والنيابية من جهة أخرى. هذه الاتهامات التي ازدادت وتيرتها مع الانتخابات النيابية 2006، وردت أيضاً في الكثير من التقارير الحقوقية الصادرة عن المؤسسات والهيئات الدولية كان آخرها تقرير المفوّض السامي لحقوق الإنسان، وهو التقرير الذي سيرفع في جنيف التي تستعد لمناقشة أوضاع حقوق الإنسان في البحرين شهر أبريل/ نيسان المقبل.

تحذيرات المعارضة من التجنيس السياسي في البحرين تمتد لتصل تبعات عمليات التجنيس الموسعة إلى ملف الإسكان كما ذكرنا، وخصوصاً أن الكثير من المؤسسات المدنية باتت تشكك في وجود سياسات تمييزية في التعامل مع الملف الإسكاني، إذ تذهب هذه المؤسسات إلى أن الحكومة تعمد لتمييز مواطنيها المجنسين في الحصول على الخدمات الإسكانية مقارنة بمواطنيها الأصليين، وهو ما تبعته الكثير من الإشارات نحو ضرورة تفعيل قوانين حماية الشعوب الأصلية.

وهكذا، تزداد سخونة هذا الملف السياسي كل يوم، وسواء أكانت اتهامات المعارضة للسلطة بأنها تسعى من وراء هذا التجنيس لأهداف سياسية تنوي استبدال أبناء هذا الوطن بآخرين أو في اتجاه تنويع النسيج الاجتماعي البحريني طبقاً للتجارب الشرق آسيوية مثل ماليزيا، فإن الكثير من المراقبين يسألون عن مدى استطاعة بلد مثل البحرين في استيعاب هذه الزيادة السكانية المجنونة، ومدى قدرتها على توفير احتياجات هذه الزيادة السكانية سواء على الصعيد الخدماتي أو حتى فرص العمل الكافية لمثل هذا التعداد الضخم.

وفي هذا السياق، يذهب بعض المحللون السياسيون إلى أن الوفرة المالية في مخزون الدولة خلال السنوات الثلاث الماضية، هي من أعطت للدولة الضوء الأخضر في مراهنتها على تحمُّل مثل هذا العبء الذي تعتقد الجمعيات السياسية في المعارضة أنه مراهنة خاسرة سترتد على التجربة الإصلاحية السياسية والاقتصادية بالخسائر.

الأجانب... والزيادة الربع مليونية

وفي سياق مختلف، تبدو الزيادة الربع مليونية في أعداد الأجانب بدءاً من العام 2006 وحتى سبتمبر 2007، أكثر من مجرد جرس إنذار للدولة ومؤسسات المجتمع البحريني، وإذا ما كان معدل النمو الأخير بالنسبة إلى الأجانب سيستمر فإن العام 2008 سيكون العام الأخير في تاريخ البحرين الذي يكونون فيه الغالبية.

تتجه البيانات الواردة في الجداول والإحصاءات المرفقة إلى أن أعداد الأجانب المقيمين في البحرين سيكونون خلال العام المقبل غالبية سكان هذه الجزيرة الصغيرة، وهو ما يعتبر سابقة تاريخية في البحرين وهو ما يحمل أيضاً الكثير من الاختبارات والتحديات لمجمل العملية التنموية في البحرين.

هذه الزيادة في العمالة الأجنبية تتضارب مع التوجهات التي تؤكدها الكثير من الأجهزة الحكومية، وخصوصاً مجلس التنمية الاقتصادية الذي يسعى ضمن توجيهات سمو ولي العهد إلى خفض العمالة الوافدة الرخيصة لصالح العمالة المدربة.

وفي ظلّ ضعف القاعدة الخدمية والبنى التحتية للدولة، فإن الزيادة في أعداد الأجانب في البحرين ستلقي بظلالها على مستوى الخدمات التي تستطيع الدولة تقديمها للمواطنين والمقيمين على حد سواء. وتمتد هذه المخاوف للكثير من القطاعات الخدمية وعلى رأسها الخدمات الصحية إذ يزاحم هؤلاء الأجانب المواطنين في الخدمات الحكومية، وكذلك في قطاعات أخرى مثل التعليم.

الأبعاد السلبية في زيادة عدد الأجانب المقيمين في البحرين تمتد أيضاً نحو زيادة نسب البطالة في البحرين، وخصوصاً أن نسب تواجد الأجانب المقيمين في البحرين تزداد داخل الإطارات العائلية، وهو ما يزيد من توسع القاعدة الاجتماعية للمجموعات الأجنبية في البحرين وهو ما يشكل مزاحمة للبحرينيين في تحصيل الوظائف التي يوفرها القطاعان الحكومي والخاص في الدولة.

26مجنّساً في اليوم ... أكثر من تحدٍ

لا يمكننا في محصلة هذا الملف، أن نمر من هذا المعدل في التجنيس من دون أن نقدم هذه المعلومات لعموم مؤسساتنا المدنية لتمسُّك بخيوط الملف الذي لا يمثل في أقل مستوياته إلا تحدياً حقيقيّاً للدولة ومجتمعها.

إن حواراً مسئولاً على مستوى الدولة لا بد أن يفعل، وخصوصاً أن الكثير من الفئات المكونة لهذا المجتمع قد بدأت بالفعل في قراءة هذا الملف بطريقة تتصل بقطع وتمزيق الصورة الاجتماعية المتماسكة للمجتمع البحريني. والدولة التي ما زالت تتحفظ عن الإفصاح عن عدد ما قامت بتجنيسهم في البحرين، هي من تتحمّل مسئولية طأفنة هذا الملف ليصبح أحد الملفات التي تشرخ في وحدة أبناء البحرين شيعة وسنة.

لم تعد العملية السياسية في البحرين تحتمل ما يلقى عليها من ملفات معلقة من دون حسم، ولا بد للدولة أن تضطلع بمسئولياتها كاملة في هذا السياق، وإذا ما كان للملفات المعلقة من حاجة في ترتيبها بحسب أجندة أولويات عاجلة، فإن ملف التجنيس السياسي في البحرين كما تسميه المعارضة هو أول هذه الملفات أهمية وخطورة.

أخيراً، سواء أكانت هذه الوتيرة في التجنيس ممنهجة أم لا؟، فإن قراراً سياسيّاً ومناقشة جادة تحت قبة المجلس الوطني لا بد أن يكونا ضمن أولوية العملية السياسية في البحرين، أملاً في إبطاء وتيرة عمل موظفي إدارة الهجرة والجوازات والجنسية من دون الإضرار بالعاملين فيها، فهم ببساطة، لا يفعلون إلا ما يؤمرون.

»قالت المنظمات غير الحكومية إن هناك مضايقات كثيرة تمنع من حرية تدفق المعلومات، فيما يتعلق بشئون الدولة والمسئولين ولا يوجد في البحرين قانون يعطي الحق في تدفق المعلومات، وكان بعض أعضاء البرلمان السابق اقترحوا قانوناً بشأن حرية تدفق المعلومات ولكن الحكومة لم تمرره. وبعض أعضاء البرلمان الحالي سأل الحكومة عن معلومات محددة عن الأراضي ولكن هذه المعلومات مازالت ممنوعة وغير متداولة، كما منعت الحكومة توفير أية معلومات عن حملات التجنيس في البحرين.«

المادة 28 من التقرير الموازي للمفوض السامي لحقوق الإنسان 2008

»قالت الفيدرالية الدولية إن حملات التجنيس الواسعة دوافعها سياسية وللحصول على قاعدة في المجتمع موالية للحكم، ولكن هذا أدى إلى آثار سلبية على المواطنين، ولاسيما فيما يتعلق بالوظائف والإسكان والتعليم والصحة.«

المادة 43 من التقرير الموازي للمفوض السامي لحقوق الإنسان 2008

صحيفة الوسط| العدد 2021 | 19-03-2008م الموافق 11 ربيع الاول 1429 هـ

توحدوا حول راية التجنيس السياسي؟

الكاتب : عبد الأمير داود

ذكرتني الحوارات السياسية (حركة أمل والوفاق وحركة حق) .. بأحداث لبنانية ساخنة. عصفت بالبيت الشيعي ودارت بين حزب الله وحركة أمل في حقبة التوتر السياسي بينهما أبان التكوين السياسي لهما ، وكان الجدل يدور حول كيفية إدارة الساحة الشيعية وكيف تعاطيهما مع القضايا الوطنية .

لكن .. النهاية ماذا أصبحوا؟؟

في خندق واحد يجمعهم الحب والطموح والتطلع والأمل والتطوير والحس الوطني والإسلامي..

لأنهم عرفوا أنهم لا مناص من شد أزر بعضهم البعض والألتفاف حول المطلب الحقيقي (تقوية الطائفة علمياً وفكريا واقتصادياً وإعلامياً) وهو ما نفتقده الآن ولاأدري ما هي الموانع والأسباب ، وفي خط موازي تم توحيد الصف الوطني الشيعي على أساس ان هناك حرب إبادة (كما تجلت بشكل واضح في حرب 2006م) وهي مشابهة تماماً في البحرين كما في التجنيس السياسي (تقرير البندر).

اعتقد أن القضية الكبيرة هي كيف ننقد الطائفة الشيعية كشريك يمثل غالبية الشعب لا شريك بعد التجنيس يمثل أقلية ؟؟ قبل فوات الآوان؟؟؟ على قاعدة تطوير الأداء السياسي والميداني والعلمي والحضاري.

أتمنى ان يلتفت الشعب لهذه القضية ولا ينسى أي قضية أيضاً مهما كانت ؟؟ لكن القضية الأساس (كما في أدبيات حزب الله أن الوصية عدم إلقاء السلاح ضد العدو الإسرائيلي (

ففي البحرين القضية والوصية الأساس (هي التجنيس السياسي) وهي أشد وطئة وبكل المقاييس كارثية وهي أهم من قضية تغيير الدستور او تعديله ؟؟

التجنيس السياسي و تغيير التركيبة السكانية كارثة حتى لو ولد دستور عادل أو معاصر؟؟ بعد ذلك فلنا يكون لنا صوت مؤثر لأن كل مفاتيح اللعب السياسي ستكون بيد الحكومة والسلطة؟؟

ولامكان لنا في أي فرز إنتخابي جديد للتاثير في القرار الوطني؟؟ كما هو الحال في فلسطين 48 فصوت العرب في الكنسيت الإسرائيلي ... وجوده مثل عدمه والدليل أن الدكتور عزمي بشارة إستقال وعزى ذلك إلى سبب رئيسي أن المواطنة مفقودة في ديمقراطية العدو الإسرائيلي.

ركزوا ياشباب المختلفين في التعاطي السياسي في الوطن على التجنيس سواء من قبل بالعملية السياسية أو رفضها؟؟ وتوحدوا حول رايتها؟

أعتقد بل أجزم أن راية التجنيس الكل متفق عليها في الداخل والخارج؟ وهي كارثة بكل أدبيات السياسة.

وهي القنبلة التي أختفت حول الإنفراج السياسي 2002م.
2008-05-03

هل نحن مقبلون على انفجار سكاني؟

الكاتب : شعلة شكيب

برزت في الآونة الأخيرة جدلية التعداد السكاني ومعدل النمو السكاني في المملكة بناء على التضارب بين الأرقام المعلنة بحسب الإحصاءات المعمول بها وبين ما كشف عنه حديثاً وزير شؤون مجلس الوزراء الشيخ أحمد بن عطية الله .
ولعل الاستجواب الموجه للوزير عطية الله لهو خير دليل على جدلية قائمة تحتاج إلى وقفة شجاعة والإفصاح عن الأمور بشفافية وأمانة، ومن منطلق الحفاظ على مصلحة الوطن والمواطن، فلا ينفع أن ندفن رؤوسنا في الرمال كالنعامة ظنا منا أن الآخرين لن يروننا، فالكشف عن الأرقام الصحيحة تعني التزاما وكشفا شفافا لمواطن الخلل والقوة في نفس الوقت .

ان جدلية التعداد السكاني للمملكة والطفرة المدهشة في معدل التعداد السكاني في سنة بنحو 300.000 نسمة أثارت دهشة المراقبين المحليين والخارجيين. وفي هذا الصدد يمكننا الإشارة إلى مقال علي خليفة الكواري المعنون "الخلل السكاني اعتداء على حقوق المواطن" الذي يلقي الضوء على ظاهرة خطيرة أخذت تكتسح بعض دول الخليج ومن بينها مملكة البحرين، وهي ظاهرة الطفرات غير المبررة علميا ونظريا في النمو السكاني. وهو بذلك أطلق ناقوس الخطر ويجب أن نستمع إليه ونتوقف عنده لنعيد حساباتنا وإحصاءاتنا، فلا نمر عليها مرور الكرام ولا نحاول أن نبررها بوجود مراكز متعددة لحساب التعداد السكاني مثل الجهاز المركزي للإحصاء والسجل السكاني وغيرها .

نعلم بأن هناك خصومة مزمنة وعدم وفاق بين الأجهزة الرسمية والأرقام في دولنا النامية أو دول العالم الثالث، لكن بعيدا عن هذه الخصومة كونها تعري الأنظمة من وسائل دفاعها وتظهر للشعوب حقيقة ما يجري من قبلها في الكواليس، فإنه لابد من أن يقبل الجميع بأنه في ظل غياب الشفافية في التعامل مع الأرقام والإحصاءات فإن مصداقية الأجهزة الحكومية أصبحت على المحك وأضحت محل شك وريبة، كما أن الإعلان عن الإحصاءات الحقيقية دون اللجوء إلى تزييفها ومن ثم محاولة تزييف الرأي العام حولها هي القاعدة لانطلاق الخطط التنموية في جميع القطاعات، وعند الركون إلى إحصاءات خاطئة فإن خططنا وبرامجنا المستقبلية تكون في واد والواقع العملي في واد آخر .

وعليه يحق لنا أن نتساءل عن جدوى خطط توضع في غياب إحصاءات حقيقية دقيقة، وقدرتها على أن تلبي الطموحات والاحتياجات، ويصبح مشروعا أن ندعو الوزراء بأن يشمروا عن سواعدهم لتعديل خطط وزاراتهم بحسب الحقائق والأرقام الحقيقية لتجنب تسونامي فشل خططهم .
والحقيقة التي تكشف عنها الأرقام الأخيرة هي أن المملكة مقبلة على انفجار سكاني في العقد المقبل، فلا يخفى على أحد أن هناك عملية تجنيس سياسي قائمة على قدم وساق، وبالفعل فقد بدأت تباشيرها في الظهور، فأزمة الإسكان والبطالة والفقر والصحة والاختناقات المرورية ما هي إلا نزر يسير مما نحن بصدد مواجهته في مملكة أصبح فيها أقلية ومن الدرجة الثانية ينافسهم في الخدمات وفرص العمل الأجنبي الذي يفوق أحيانا المواطن في الامتيازات والإمكانات .

إن الجهات المسؤولة عن الإحصاء والمعلومات هي مسؤولة عن الجدل الدائر في الساحة، ومن حق المواطنين كشف أسبار خزائن الأرقام بحثا عن الحقائق، فإن قبلت الأطراف المسؤولة بحقيقة إخفائها الإحصاءات الحقيقية فذلك إقرار منهم بارتكاب جريمة بحق الوطن والمواطنين واستخفافا بعقولهم وهضما لحقوقهم المشروعة في إطار المواطنة، ومن جهة أخرى فإنها إذا ما لجأت إلى المراوغة والتذرع بأعذار كوجود أجهزة متعددة قد تصدر إحصاءات متباينة فإنها طامة كبرى أخرى، لأنها بذلك تكشف عن عدم كفاءتها وقدرتها على إدارة مصالح الوطن والمواطنين، وعلى الصعيدين فإنها بذلك مسؤولة مسؤولية خطيرة وتتحمل وزر ما أخلت به من واجب انيطت بها وإخلالا بالأمانة التي أودعت بيدها.

2008-05-05

تهجير البحرينيين

الكاتب : فيكيتف

لقد دخلنا منذ فترة في مرحلة التهجير الطوعي (ألقسري) طبقاً للمخطط الموضوع لتوفير فرص العمل والسكن والتعليم والصحة والسياحة والتسوق والانتشار في الشوارع والحدائق والمجمعات والتمتع بمختلف متطلبات العيش الرغيد لجحافل المجنسين القادمين من مجتمعات متخلفة من دول عربية وآسيوية والذين من اجل عيونهم يجب أن يضحى بالمواطنين ويجب أن يتم إزاحتهم ونفيهم من الأرض وان يتم تغير هوية البلد العربية عن طريق تجنيس الآسيويين وفي تحد لطبيعة الأشياء والمنطق والعقل والطبيعة ولن نبالغ إذا قلنا أن حتى الأرض تأن من وطأة الأغراب الذين جاءوا ليغتصبوا الأرض من أهلها الذين أفاقوا فجأة على واقع مر ووجدوا أنفسهم أغراب في بلدهم يعصرهم الألم من رؤية هذه الأعداد من المجنسين التي تملىء الشوارع والمرافق حتى لم يعد من مكان للمواطنين غير البقاء في بيوتهم أو الهجرة وعلينا أن نستعرض الأسباب التي تؤدي إلى هذا الإحباط ومن ثم الهجرة-:

-عملية التجنيس (التوطين) الكبرى التي لم تشهد لها المنطقة من مثيل باستثناء إسرائيل حيث أفاق المواطنون ليكتشفوا أن عددهم قد بلغ 1.05 مليون نسمة وارتفعت نسبة النمو من 2.3 % إلى 15 % في غفلة من الزمن والناس إلا من الجرمين الذين حاكوا هذه الموامرة في الظلام.

-وجود أزمة إسكانية فريدة من نوعها في الخليج حتى وصلت فترات الانتظار إلى 20 سنة بينما يمنح المجنسون (المستوطنون) البيوت فور أن تطأ أقدامهم ارض البحرين.

-معاناة المواطنين من البطالة بينما يتم توفير الأعمال على اختلافها للمجنسين والأجانب وإذا أردنا التأمل في هذا الجانب سوف نرى كيفية توزيع الأعمال على المجنسين كالتالي:

قوة الدفاع والداخلية ومراكز الشرطة لليمنيين والسورين والأردنيين والباكستانيين.
قطا ع التعليم للمصريين والأردنيين والسوريين وجنسيات آخري.
القطع الصحي للمصريين والعراقيين والأردنيين والسوريين والهنود.
القطاع التجاري والمصرفي للهنود.
قطاع الخدمات والبناء والمقاولات للهنود والباكستانيين والجنسيات الأخرى
وما على المواطن إلا أن يذهب للبحث عن مصادر الرزق بالحفر في الصخر لعله يجد شيء.

-خصم 1 % من فئة من المواطنين عنوة ومن دون رضائهم ومن دون فئات أخرى كبيرة تستفيد من هذا الخصم ولا تساهم فيه في خطوة فريدة تقوم بها دولة ما على الأرض تؤمن بالعدالة والمساواة بين مواطنيها.

-في الوقت الذي يعطى 50 دينار لرب الأسرة يخصم 1 % من جميع أفراد الأسرة العاملين في القطاعات المختلفة ياستثناء قوة الدفاع والداخلية وكبار الموظفين وكأن مسؤولية العاطلين تقع على هذه الفئة فقط هذا مع العلم أن أعداد كبيرة من المواطنين لم يمنحوا هذه العلاوة مع أحقيتهم وذلك بسبب الأعداد الهائلة من المجنسين الذين أعطوا الأولوية في الصرف.

-إذكاء نار الطائفية بين الناس الذين عاشوا متآخين طول عمرهم و في سلام على هذه الأرض وبمنهجية تقوم بها أطراف مأجورة بناء على تقرير البندر.

-المجيء ببرلمان بناء على انتخابات جرت بعد التلاعب بالدوائر وبأصوات المجنسين والدوائر الخارجية مما اثر وبشكل

كبير على كل القرارات الصادرة عنه.

بعد كل ذلك هل هذا البلد مؤهل للعيش والسكنى إلا للمجنسين الأفاقين المتمصلحين المرتزقة وعلى هذا الجيل والأجيال القادمة أن ترصد وتتربص فسوف ترى ما لا يمكن أن يطيقه أو يقوى عليه بشر .

ملتقى البحرين|30-05-2008

نلوم الدولة أم نلوم المجنسين

الكاتب : لميس ضيف

عندما نزلنا في مطار جدة كان طابور المعتمرين بمدّ النظر، ورغم أن المطار لا يفرد رسمياً معبراً خاصاً للخليجيين إلا أن موظفاً ارتأى تخصيص كشك لهم لما رأى الزحام. وفي ثوان معدودات تدافعت عشرات العائلات الخليجية للمعبر الجديد ومن بينهم عائلة آسيوية تكتسي بالبنجابي التقليدي. تنبه الشرطي لهم بالطبع وسارع لإبعادهم ولكنهم لم يفهموه لمّا كلمهم بالعربية كما لم يفهموه حتى بالإنجليزية ؟ لرداءة لفظه على الأرجح - وما إن استوعبت الأسرة مقصده حتى رفعت جوازاتها البحرينية في عين الشرطي الذي فغر فاه وتولى عنهم متبرماً وسط تعليقات الخليجيين الموجودين الساخرة!!

هذا الموقف يتكرر إجمالاً في كثير من المطارات؛ أناس منحوا الجنسية البحرينية حديثاً ولازالوا متمسكين بأزيائهم ولغتهم وكثيرا منهم لا يتكلم العربية أصلاً؛ رغم أن قانون الجنسية يشترط بشكل واضح " فقرة ج-6 من القانون" أن يجيد المجنس اللغة العربية ولكنه بند يتم القفز عليه ؟تماماً- كما يتم القفز على غيره من البنود!!

منعتني الكياسة من ذكر الموقف أعلاه للفاضل الذي زار "الوقت" أخيراً مطالبا بعدم ذكر كلمة مجنس أو مواطن من أصول عربية - بأي شكل- في الصحافة مشدداً على ما في هذا اللفظ من تمييز غير دستوري وملوحاً بإمكانية مساءلة الصحف التي لا تلتزم قضائيا.. الفاضل تجاهل ، أو ربما لم يكن يعرف، أن لفظة المجنس وردت في القانون البحريني نصاً تحت بند المسميات إذ ورد:
المتجنس: تعني كل شخص منح الجنسية البحرينية بمقتضى أحكام المادة 6 من قانون الجنسية.

في حديثنا سألته بوضوح إن كان - كمجنس نخبوي- يشعر بالتمييز فأكد بأنه لم يشعر به إلا في السنوات الـــ 3 الأخيرة.. ما قاله يتوافق بشكل كامل مع الواقع ويبرهن عليه.. فقبيل العام 2001 كان التجنيس انتقائيا؛ كنا ننظر لمن مُنح الجنسية أنه من ذوي المكانة والحظوة.. كانت الجنسية عندئذ تمنح للأطباء والصحافيين والمستشارين ورجال الأعمال.. أما بعد أن أصبحت تمنح لمن هب ودب فقد اختلفت النظرة تماماً ..

قبل سنوات لم يكن التمييز ضد المجنسين واقعا.. أما اليوم فهو واقع وله استحقاقات مؤجلة الدفع.. فالاحتقانات والأحقاد التي تتولد في نفوس هؤلاء جراء النظرة الدونية لهم ستتضح ؟ لا في جيل الآباء- بل في جيل الأبناء والأحفاد الذين سيولدون مؤمنين بأنهم كاملو المواطنة ولن يقبلوا بما دون ذلك؛ ما سيحولهم لبؤر توتر لا للشعب فحسب.. بل للحكومة والسلطات أيضاً!!.

ذاك الوضع ؟ للأمانة- ليس ذنب هذا الغريب الذي قدمت له الحكومة البحرينية فرصة حياة أفضل له ولأبنائه فاقتنصها. ولو تأتى لبحريني عاطل مطحون أن يهاجر ويستقبل بالسكن والعمل والجنسية لما عاف ذاك.. وعليه فاللوم على من جنسهم بعيداً عن سدة القانون ..

صحيفة الوقت | العدد 839 | 08-06-2008م الموافق 4 جمادة الثاني 1429 هـــ

المرتزقة

الكاتب : سلمان بن صقر آل خليفة

بعدما إنتهينا من توضيح جماعة النافخون في نار الطائفية .. والمحرضون على كامل الضرر للشعب البحريني الواحد .. أبو منكر ونكير , والنافخ في الكير , وأبو الكبوس الكبير .. جاء الدور على المرتزقة الذين هم يدخلون إلى منتدى مملكة البحرين بأسماء مستعارة ويوقعون بأسماء وهمية ويسبون ويلعنون في خلق الله ثم يوقعون بأسماء كثيرة ووهمية..

أنا (بطبعي) أحترم جميع المنتديات .. سواء المادحة لمقالاتي أو المنتقدة لكل أو بعض مما جاء في المقال .. ولكن يهمني في الدرجة الأولى أن يكون النقد موضوعي , أما التجريح والسب العلني فهذا دائماً ما يكون إسلوب الضعيف .. وما جاء في منتديات مملكة البحرين من فوضى وسب وتجريح (تعليقاً على مقالي السابق عن جماعات إشعال الفتن) فهو إن دل على شيء إنما يدل على حجم طفولية عقلية غالبية المعلقين الذين يختفون تحت أسماء مستعارة ويقبضون الأموال مقابل إشعال الفتن وسب وتجريح جميع المواطنين الشرفاء في هذا البلد ..

هؤلاء المرتزقة الذين يتخفون تحت أسماء مثل .. عاشق البروفسورين (عاشق المال) وعلى البحريني (أشك إنك بحريني) وفارس المحرق (المحرق بريئة منك) والبحرين أمي (ما عندك أم غير السخافة) والغنام (هذي مخه مخ تيس) والصولجان الذهبي (هذا أكيد غير بحريني (ولمسحر (يعني الطبل) والملا عمر (غراب إبن غراب) وبنت المحرق (هذي إذا كانت ما تزال بنت) وآية الله المواطن (هذا سخيف ويتمسخر على الخالق الرحمن وعلى خلق الله ومصيره النار إن شاء الله) وأبو يزيد (والله والنعم بأبو يزيد .. معاوية إبن أبي سفيان والذي كانت أمه تضع العلم على بيتها حتى يستدل عليه الرجال الطالبين للمتعة معها عندما يكون زوجها في رحلة الصيف إلى بلاد الشام) وأحمد السلفي (الذي يتكلم عن الرجولة وهو متخفي تحت إسم مستعار) وآخرهم بنوتة خطورة (وهذه التي سبق وقلنا عن أن البنت التي تسمى بنوتة هي التي لديها شذوذ جنسي وتنام في السرير مع البنت الأخرى المسترجلة وتسمى البوية..).

هؤلاء هم المرتزقة الذين يعتقدون بأن البحرين سوف تتقدم بواسطتهم وتزدهر .. ومع أن بلادنا تزخر بالرجال والنساء المحترمين والعلماء والمفكرين وأصحاب النفوس الطيبة , ألا أن هؤلاء المفسدون في الأرض هم مجموعة صغيرة ونكرة وبودهم إشعال نيران الفتنة بين الشعب الواحد في هذا البلد الزاهر..

يطلق على نفسه إسم أحمد السلفي (وهو إسم مستعار) ثم يقول إن رجل أرد عليه .. وهنا أنا أسأل جمهور القراء من الشعب البحريني الطيب , من هو الرجل ؟ هل هو ذاك الذي يكتب في صالح الوطن والمواطن ويضع بجانب كتاباته صورته وإسمه الكامل وعنوان بريده الإلكتروني ؟ أم ذاك الحيوان الذي يتخفى تحت إسم مستعار هو أحمد السلفي أو أبو يزيد لعنة الله عليه ؟ .. أجيبوني بكل صراحة الله يرحم والديكم..

2008-07-11

المواطن المظلوم

الكاتب : د.أنيسة فخرو

أكتب عن المواطن المظلوم لكي ننصر الحق ونحن في بدايات الشهر الفضيل شهر النور والحق أعاده الله عليكم وعلى جميع المسلمين بالخير والسلام. * أسرة بحرينية صغيرة مكونة من الزوج والزوجة وطفل، تعمل الزوجة في مؤسسة تابعة للحرس الوطني التي توفر لهم شقة يسكنون بها، وفجأة وفي يوم لم يخطر على البال جاءهم نبأ يفيد بضرورة إخلاء شقتهم في الحال، فهرعوا لمعرفة السبب، فإذا بهم أمام إنذار آخر بترك الشقة، فقاموا بعدة محاولات لكي تتراجع الجهة المعنية عن قرارها، إلا أن الأمر صدر بإخلاء جميع الشقق في المبنى من جميع الأسر البحرينية وإحلال الإخوة العرب والأجانب المجنسين من العاملين الجدد بالمؤسسة بدلا منهم.

هنا شعر البحرينيون بالظلم والغبن، فذهبوا شاكين حالهم إلى المسئولين، فقيل لهم إنكم بحرينيون ولديكم أهل في بلادكم ويمكنكم أن تلجأوا إليهم، لكن هؤلاء الغرباء مساكين، وهم يأتون للخدمة هنا ولا أقارب لديهم، ونحن مضطرون إلى اتخاذ هذا الإجراء، لكننا سنعوضكم مائة دينار عن الشقة لكي تجدوا بديلا لها، ضحك المظلومون بغصة الألم وقالوا: كيف يمكن أن نجد شقة بذلك المبلغ للإيجار في هذا الزمن الأغبر؟ ثم لماذا لا تعطون هذا المبلغ لمن تريدونه أن يحل مكاننا لكي يبحث له عن سكن يناسبه بهذا المبلغ؟

يحق للإخوة الأجانب والعرب في أغلب الدول العربية والأجنبية شراء وتملك العقارات، إلا أن هذا الحق مشروط بضوابط وشروط دقيقة محددة، مثل اقتصارها على مناطق محددة في البلاد، فليس من حق الأجنبي استملاك أي بقعة فيها.

و الحالة التي بين يدي عن أسرة بحرينية شيدت بعرق جبينها بيت العمر في مدينة سار، وضعت طوبة على طوبة واختارت أصغر التفاصيل ليتلاءم هذا البيت مع احتياجات الأبناء والوالدين، وفجأة وفي غمضة عين فتحوا أعينهم ذات صباح فإذا بجيرانهم من الإخوة الخليجيين الذين يجلبون عائلتهم من بلادهم مرة في الشهر ويستغلون بقية أيام السنة في (الوناسة) والأسرة حالها كحال اغلب الأسر البحرينية متدينة من دون تطرف أو تعصب وتحب أن تربي أبناءها على الفضيلة والقيم الأخلاقية السليمة، فصعب على الأهل أن يصحو أولادهم كل صباح وهم متوجهون إلى المدرسة ليروا مناظر لا تسر الخاطر، وكثيرا ما يصحو الأطفال الساعة الثانية صباحا على أصوات الموسيقى العالية المنبعثة من جيرانهم الجدد، فقدمت الأسرة الشكوى تلو الشكوى إلى الجهات المعنية ولكن لا من مجيب، سنتان وهم على هذا المنوال، وللأسف بدلا من أن تنصف الجهة المعنية شكواهم وجدوا أنهم في السنة الثانية يجاورهم مالك خليجي آخر من نفس الجنسية ويمارس السلوك نفسه، وبعد حين مالك آخر، وهكذا ظلوا على هذا الحال يوميا حتى فاض بهم الكيل، والمثل يقول: الجار قبل الدار، فما كان منهم إلا أن اضطروا إلى بيع بيت العمر الذي بنوه بيدهم بأقل من سعره الحقيقي لكي يخلصوا من هذه المعاناة اليومية واشتروا بيتا لا تسع غرفه عدد أفراد الأسرة، هربا من تلك المنطقة إلى منطقة أخرى بسعر أعلى ومساحة اقل، فأين العدل؟ وأين القانون؟

أسرة صغيرة مكونة من أم وأب وابنة يعمل كلا الوالدين، وابنتهما يؤمنانها في الروضة، راتب الزوج 500 دينار وراتب الزوجة 400 دينار، لكنهم يعيشون في شقة بالإيجار، وكما يعرف الجميع اصغر شقة أصبح إيجارها 350 دينارا، ويدفعون للروضة 100 دينار وللكهرباء والهاتف والماء 150 دينارا، فماذا تبقى من الدخل؟ 100 دينار لمصاريف المأكل والملبس والدواء والمواصلات، فهل يعقل ذلك؟ والجميع يعرف ماذا يعني المأكل، أي أنك تدخل البقالة أو السوبر ماركت لتشتري حاجيات بسيطة فإذا بك تدفع كل زيارة 20 دينارا، ولا تخرج من الصيدلية إلا وقد دفعت ما لا يقل عن 10 دنانير، وخذوا على هذه الحال آلاف الأسر التي تعيش حال الكفاف، وتخيلوا معي أنها أسرة صغيرة جدا وكلا الوالدين يعملان ولديهما راتب ثابت، فماذا عن وضع الأسر التي لا يعمل فيها إلا احد الزوجين؟ أو الذي يكون العائل الوحيد عاطلا عن العمل أو

يكون متقاعدا أو عاجزا؟ وماذا عن حال الأسر التي لديها طفلان أو أكثر؟ بالتأكيد يصيحون من الويل..
ونحن على أبواب المدارس والشهر الفضيل والأعياد، ويا ستار استر ويا معين أعن.

2008-09-05 الموافق 5 رمضان 1429هـ

الحادثة التي هزت الرفاع.. ماذا قال الضحية؟! وماذا قال ذووه؟

صرنا أقلية في منطقتنا.. ومن انتهك عرض ابننا.. انتهك عرض عائلة بأكملها

الكاتب : لميس ضيف

''لقد فجعونا في ولدنا.. ونريد قضيتنا أن تتحول لقضية رأي عام.. ونناشد أبانا ومليكنا وولي أمرنا ملك البلاد أن لا يترك حقنا وحق ابننا وشرف عائلتنا يضيع.. ولا أقول إلا حسبنا الله في هؤلاء الذين أخذوا هذا الولد الصالح البار المصلي الذي يعرف دينه وربه، ولم يسئ يوماً لأحد ودنسوه وهتكوا عرضه دون رحمة''.

كلمات تغلي كمنجل حمم صبها قلب الأب الذي تم قبل أيام الاعتداء على ابنه البالغ من العمر الـ16 عاماً، والذي تم اختطافه والتناوب في الاعتداء عليه من قبل 4 مجنسين من أهالي المنطقة في حادثة قلبت حياتهم للأبد. حادثة مؤلمة بتفاصيل بشعة قد لا يصدق المرء منا أنها تحصل في البحرين وعلى هذه الأرض التي ما عرفت إلا بالخلق والفضيلة والأمن، قبل أن تهب عليها رياح الجريمة.. وتهز عروش الفضيلة والأمن فيها إلى الأبد.. نترككم الآن مع الحوار الذي تم مع الضحية وأهله وذويه، والذي يسوقونه هنا ليصل لكل ضمير مازال يشعر بأسى غيره..

ماذا قال الضحية؟!

بين العبرة التي تخنقه والقناع المكابر والغاضب الذي يلبسه؛ يروي الضحية تفاصيل ما جرى له في ذاك اليوم المشؤوم، ويقول:

توجهت عصر ذلك اليوم وابن خالتي للبقالة المحاذية للمنزل، لشراء شحن لهاتفي ووقفت بعدها خارجاً أعبئ الرصيد منتظراً خروج ابن خالتي الذي كان يشتري حاجيات أخرى.. وهنا جاءني هذا الشاب وهو سوداني مجنس من أبناء المنطقة، وقال لي إنه يريدني في أمر مهم.. فاقتربت منه فأخذني معه بحجة أن الموضوع مهم ولا يريد لأحد سماعه.. وعلى بعد خطوات كانت سيارتهم تتربص بي، فما إن مشيت خطوات حتى تحركت السيارة نحوي بسرعة ففزعت، خصوصاً لما طلب مني الدخول للسيارة للتحدث على انفراد، ولمحت فيها مجنسين اثنين من اليمنيين.. فلما رفضت وهممت بالهرب سحبني بقوة شعرت معها أن جلدي قد تفسخ وأخذت في الصراخ وطلب النجدة، ولكن أحداً لم يسمعني وينجدني؛ وفي غضون ثوانٍ وجدت نفسي في السيارة المنطلقة بسرعة باتجاه الحنينية!

يصمت لبرهة ويتابع:

هناك أنزلوني وكانوا ثلاثة وكنت حينها ارتجف وأجهل -حتى تلك اللحظة- نواياهم، خصوصاً أنهم قدموا لي آنذاك ''الخمر'' ووجدتهم يحملون لفائف بدت لي حينها لفائف مخدرات، فظننت أنهم يريدون أن يسحبوني لدرب الإدمان معهم، وبالطبع رفضت تعاطي أي ممّا قدموه لي.. حينها طلبوا مني خلع ملابسي فعرفت ما ينوون فعله وهموا بالصراخ علي وتهديدي بالقتل لما رفضت، ووجدت نفسي مستسلماً مشلولاً من الخوف والذعر بين هؤلاء الثلاثة الكبار الذين يستطيع أي منهم سحقي بساعديه.

تفاصيل الاعتداء الأليم..

يبلع ريقه.. يخفي دمعته.. ترتجف يداه ويشخص ببصره بعيداً وهو يستعيد الذكرى الأليمة ويواصل:

تناوبوا عليّ، وكان كل منهم يمسح ''آثاره'' بتركسوت قديم ملقى على الأرض.. وعندما فرغوا مني خرجوا خارجاً وتركوني حبيس ''العرشة'' التي اعتدوا عليّ فيها لمدة نصف ساعة بدت لي حينها كالسنة أو يزيد!

هل كان الاعتداء كاملاً؟! سألناه ونحن نرجو أن تكون الإجابة بالنفي، بيد أنه قال بألم يستعصي على الاحتمال: كان

كاملاً.. وكان فظيعاً.. يوم خلصوا مني خرجوا للسيارة ليتصلوا بصديقهم وسمعتهم يقولون له إن لديهم ''صيدة'' ويطلبون منه المجيء.. وحينها تمنيت أن أموت أو تشق الأرض وتبتلعني، ولكني لفرط الخوف لم أنبس حتى بكلمة..

وماذا بعد؟!

بعد اتصالات -لم أسمع لهول الصدمة ما فيها- أدخلوني السيارة مجدداً وأخذوني لغرفة قرب السوق وأغلقوا عليّ الباب ودخل صديقهم ''كم كان عمره'' قاطعناه مستفسرين فأجاب:

لا أعرف ولكنه كبير.. وقد قال لي أريد أن أفعل بك ما فعلوه ولم ينفعني توسلي ولا استجدائي وبعدها دخل السوداني مجدداً واعتدى عليّ.. وفجأة علت نبرته وارتفعت حدة صوته في غضب وحنق وهو يقول، كانت المرة الثانية: لقد فعلها فيّ مرتين..

دخلت منزلي أجر خيبتي وأنا عاجز عن المشي..

ثم أطرق برأسه للأرض وسألناه المتابعة فقال:

أدخلوني عندها السيارة وحاولوا أن يسقوني خمراً، فرفضت ولم يضغطوا عليّ وألقوني عند الحديقة بعد أن هددوني من مغبة ذكر ما جرى لأحد.. قالوا لي بأني لو تكلمت فسيأتونني للمدرسة وسيفعلون بي الأمر ذاته مراراً وسيدعون أصدقاءهم أيضاً، ولكني نزلت ووصلت المنزل وانهرت وأخبرت أهلي، خصوصاً أنهم وجدوني وقد دخلت المنزل وأنا لا أقوى على المشي!

بحموة الأب والأخ يتكلم صهره الموجوع قائلاً:

ليست هذه هي جريمتهم الأولى.. فالسوداني المجنس متهم بـــ 7 قضايا، ولكن أباه العامل في القضاء العسكري ينفذ به كل مرة.. في المرة الأخيرة اعتدى على ابن جارنا المصري وهو طفل وخرج بعدها بأشهر ليرتكب جريمته مجدداً في ابننا!

كيف لا يكرر جرائمه.. ولا حكم رادعاً يجعله عبرة له ولغيره!

خطف واغتصاب وما هو الحكم الذي سيجنيه؟!

أشهر.. سنوات معدودة! لو كانت هذه الجريمة المزدوجة قد حصلت في دولة أوروبية لنال مرتكبها الإعدام أو السجن المؤبد.. أما هنا فالأحكام لا ترقى للجرم ولا تقترب من إعادة الحق لأصحابه..

أعلينا أن نرسل شرطياً مع أبنائنا عندما نرسلهم للبقالة!

أما الأخت أم محمد التي كانت حاضرة في المجلس الذي استقبلنا فقد قالت:

إن ما حدث هو نتيجة طبيعية للوضع المعوج الذي نعيشه! فنحن أقلية في منطقتنا، ومنازلنا مطوقة بمنازل المجنسين والعزاب! أصبحنا لا نجرؤ على الخروج من منازلنا ولا نجرؤ على إرسال أبنائنا، ولو كانوا صبية كباراً لأي محل قريب! هل علينا عندما نرسل أبناءنا للبقالة أن نبعث معهم شرطياً؟! أي حال هذا الذي نعيش في؟

هل ترضى الحكومة والقيادة بحالنا هذا؟! هل ترضى أن تنتهك أعراضنا وحرماتنا بهذا الشكل؟!

لسنا نعارض سياسات الدولة في شيء ولسنا ضد التجنيس بل نحن مع التجنيس شريطة أن يجنس الصالحون المتعلمون الذين يفيدون البلد.. لا الهمج الرعاع الذي يشيعون الجرائم والمشكلات في صفوف المواطنين الذين لم يتعودوا ولم يروا هذه الفظائع من ذي قبل!

تراخي الأحكام.. هو السبب

أما الأخ فريد فقد أدلى بدلوه في الموضوع قائلاً: يقول تعالى ''ولكم في القصاص حياة يا أولي الألباب''، والقصاص العادل كفيل بإبراء وتضميد جرح الضحية وأهله كما ويقي المجتمع من ويلات الجريمة ويقدم العظة والعبرة لمن تسول له نفسه هذا الدرب.

أما أحكامنا هنا - والكلام مازال للأخ فريد- فهي متراخية بشكل غير مقبول: هذا المجرم نفسه انتهك حرمة طفل، وأنا لا أقول انتهك حرمة الطفل بل انتهك حرمة أسرة بأكملها، فماذا نال من الجزاء سوى أشهر لا تعادل ألم السنوات التي ستشم روح الصبي للأبد؟

نطالب بتسفير وسحب جنسية كل
مجنس يرتكب جريمة بحق البلد وأهلها..

كنا ننشد من ذي قبل ونقول ''بحريننا بلد الأمان''.. فأين هو الأمان الآن؟! - تقول أم محمد- وزارة الداخلية ''مو مقصرة''، ولكن دورياتها ملأى بالأجانب والمجنسين وهؤلاء لا غيرة لهم على البلد ولا على أبناء البلد.. بل أن توليهم لبعض المواقع يجعلهم يتساهلون في الأحكام التي توجه لمن هم مثلهم.. وأنا لا أعرف لم يكافئ هؤلاء المجنسون البلد على ضمهم وتجنيسهم بالجريمة عوضاً عن أن يعملوا على نهضتها ورفعتها وهي التي احتضنتهم وآوتهم! تتساءل أم محمد مستنكرة ويتدخل أحد الأطياب من حاضري المجلس بالحديث ويضيف لما قالته :

إننا نطالب بتسفير وسحب جنسية كل متجنس يرتكب جريمة بحق البلد وأهله.. هذه الجرائم ما استشرت إلا من وراء بعض المتجاوزين منهم - وإن كنا لا ننكر أن بعضهم أخيار لا ريب ساهموا في نهضة البلد ويعيشون بيننا بسلام - ولكن تلك الفئة الضالة منهم يجب أن لا تفرض علينا للأبد.. ولا تترك بيننا لتشيع الجريمة وتنتهك الحرمات وتنغص حياتنا.. المجتمع البحريني تغلب عليه الطيبة والمحبة، ولا نريد لهؤلاء أن يغيروا نفسية مجتمعنا لأن حس الانتقام لا شك سيغلبنا لو ظللنا مضطهدين من قبلهم..

فجعونا ولن يكفينا فيهم حكم بسنوات..

أما والد الطفل فيقول محتسباً:

لقد فجعونا في ولدنا.. ونريد قضيتنا أن تتحول لقضية رأي عام ونناشد أبانا ومليكنا وولي أمرنا ملك البلاد أن لا يترك حقنا وحق ابننا وشرف عائلتنا يضيع.. نريد تسفير وطرد هؤلاء المجرمين من البلد.. لن يرضينا ويشفي غليلنا فيهم السجن لعام ولا لعشرة أعوام.. نريدهم أن يحصلوا على عقابهم العادل في السجن و''يدلفوا عن بلدنا وأرضنا الطيبة الطاهرة دون رجعة''. ولا أقول إلا حسبنا الله ونعم الوكيل في هؤلاء الذين أخذوا هذا الولد الصالح البار المصلي الذي يعرف دينه وربه ولم يسئ يوماً لأحد ودنسوه.. قاتلهم الله في الدنيا والآخرة وعسى الله أن يقتص لنا منهم.. ونناشد شعب البحرين أن يقف معنا في محنتنا من نواب ومحامين ومواطنين ليطالبوا بالقصاص العادل من المجرمين الأربعة..

صحيفة الوقت | العدد 1010 | 26-11-2008 الموافق 28 ذو القعدة 1429 هـ

الرفاع.. وكلنا في الهم سواء!!

الكاتب : لميس ضيف

كثيرون يفسرون صمت الإخوة السنة على أنه رضاً وقبول بالأوضاع العامة في البلاد لكونهم لا يمتعضون ولا يتذمرون كسواهم.. وربما يسّر البعض في نفسه فكرة أن السنة يعيشون أحوالاً مغايرة تماماً لتلك التي يعيشها الباقون، وبالتالي فهم راضخون قانعون بسياسات الحكومة وقراراتها، بيد أن الواقع أن البحرينيين كلهم أخوة في الهم كما هم أخوة في الدم.. صيغ المعاناة وأشكالها تختلف بين فئة ومنطقة لأخرى ولكن المعاناة قائمة.. أما الصمت حيالها فهو على الأرجح وليد غياب قيادات جريئة تشجعهم على البوح والجأر بظلامتهم، لكون قيادتهم غالباً ما تُحيّد أو تشترى على عجل بمنصب أو عطايا أو تخرس ملياً ؛ لأن من يديرون المشهد العام غير مهيئين لمعارضة سنية متمكنة؛ ولا خلاق لهم بها أيضاً!!..

الفكرة أعلاه هي ما سيطر عليَّ أمس الأول وأنا ألج طرق الرفاع وأمر بأزقتها أنشد الوصول لبيت الطفل الذي هتك عرضه قبل أيام على يد 4 مجنسين لأجري معه الحوار الذي ينشر اليوم، والذي لا أنصح بالمناسبة ذوي الأحاسيس المرهفة بقراءته.. وقد وجدتني حينئذ - وبعد تجاوز الشوارع النظيفة الأنيقة التي يختزل الكثيرون منا صورة الرفاع بها - وسط أحياء لا تختلف جذرياً عن طرقات وردهات القرى.. شوارع مهملة وبنى تحتية رثة ونظافة متردية وخدمات لا تستحق أن تسمى بخدمات.. حينها تمتمت: سقى الله البحرينيين كلهم في الهم سواء.. لا فرق في ذلك بين ساكن أزقة الرفاع وقاطن المنامة أو النويدرات!!

تلك الصورة لم يبددها الجلوس وسط العائلة المضيافة الكريمة ووجهاء المنطقة الذين سكبوا آلامهم لنا سكباً.. فبوضع قضية هتك عرض ابنهم المؤلمة جانباً فتحنا موضوع معاناة أكبر لأهالي الرفاع مع هذا المزيج الذي استولى على منطقتهم وجعلهم غرباء فيها.. فأهالي الرفاع وعسكر والبحير والمحرق والمناطق السنية الأخرى هم أكثر الناس معاناةً من التجنيس.. لا ينبرون للعن ورجم التجنيس ليل نهار كغيرهم؛ ولكنهم من يدفع ثمنه ليل نهار.. فالمجنسون لا يتجرؤون على السكنى في القرى.. كما أن الأهداف الانتخابية التي جنسوا - إجمالا- من أجلها حتمت مركزتهم في مناطق بعينها. وبالنتيجة تحول أهالي تلكم المناطق لأقلية: فبيوتهم مطوقة بمنازل العزاب والمجنسين من مختلف الأصول، وهو ما افقد المنطقة هويتها وصبغتها. بالطبع بعضهم اسر كريمة هم مكسب للبلاد لاسيما أولئك الذين جنسوا ''على أصول''، ولكن كثيراً منهم شُرف بالجنسية اعتباطاً ليكون طابوراً خامساً يشق على أهل البحرين معاشرته والتعاطي معه !!

فهي المشاحنات والشجارات اليومية من جهة '' والتي لا يطفح للسطح منها إلا ما يصل لمرحلة دموية''، وهي السرقات والجرائم والتهديد من جهة أخرى، أضف إلى ذلك العادات والألفاظ الغريبة التي غزت قاموس أبنائهم وجعلتهم ينتظرون فسحة للفرار من المنطقة لمناطق أخرى أكثر تجانساً.. كثير منهم للعلم باتوا أسرى في بيوتهم يخشون ترك أبنائهم في الطرقات لاستشراء الجريمة فيها..وحادثة هذا القاصر البالغ من العمر 16 عاماً الذي خُطف من على بعد خطوات من بيته، وفي الساعة الخامسة عصراً شاهد على واقعية ظنونهم ..

ورغم أن الأخوة في الرفاع لا يحبذون معارضة سياسة الحكومة في شيء إلا إنهم حملونا رسالة بما يشبه العتب- من فيض ما بهم- ولسان حالهم القول ''تبهدلنا''.. وكلهم أمل اليوم أن تفعل الحكومة البند القاضي في قانون الجنسية بسحب جنسية كل مجنس يرتكب جريمة في الـــ10 سنوات الأولى لتجنيسه ..فالقيادة لا ترضى أن يشاطر أبناءها أرضهم من يتعدى عليهم وينتهك حرماتهم وحبر جوازاتهم لم ينشف بعد.. أوليس كذلك !!

صحيفة الوقت| العدد 1010| 26-11-2008 الموافق 28 ذو القعدة 1429 هـــ

حادثة مدينة حمد نتيجة حتميّة للتجنيس

الكاتب : المحرر البرلماني في صحيفة الوسط

سلطان: حادثة مدينة حمد نتيجة حتميّة للتجنيس غير القانوني
محمّلاً «الداخلية» مسئولية أفعال المجنسين في كل المناطق //البحرين

حمّل النائب البرلماني الشيخ حسن سلطان وزارة الداخلية «المسئولية الكاملة لأفعال المجنّسين في كل مناطق البحرين». وشدّد في بيان اصدره أمس على أن حادثة مدينة حمد الأخيرة كانت «نتيجة حتميّة للتجنيس غير القانوني الذي ترتضيه السلطة وتتبناه وزارة الداخلية»، حيث «تضمهم لأقسامها الأمنية بما يشكّل تهديداً للسلم الأهلي والاجتماعي في البلد».

وقال سلطان «إن وزارة الداخلية باتت عاجزة عن حماية المواطنين الذين يخشون على أنفسهم وسلامتهم من أيدي العابثين والمعتدين الذين ينتمي غالبيتهم لأجهزة أمنية مثل وزارة الداخلية وقوة الدفاع»، مضيفاً «ولا أدلّ على ذلك عجز الداخلية عن توفير الحماية لشقيقة المصاب بحادثة مدينة حمد، التي باتت تخشى على نفسها وسلامتها من المجنسين».

وذكّر سلطان بالحوادث التي يقوم بها المجنسون، والجرائم التي باتت تشكّل هاجساً وقلقاً لدى جميع المواطنين بكل فئاتهم، بدءاً من حادثة عسكر وجو، والمحرّق، ومؤخراً حادثة الاغتصاب في الرفاع، وليس أخيراً حادثة مدينة حمد.

وقال سلطان «إن كل تلك الحوادث أثبتت بما لا يدعو للشك أن التجنيس لا يضر طائفة معينة، وإنما ستلقي آثاره الوخيمة بظلالها على جميع المواطنين بكل فئاتهم، الأمر الذي يتطلّب وحدة وطنية ضد هذا المشروع التدميري للبلد».

ولفت إلى أن «الأمن والأمان الذي تتغنى به البحرين بات مفقوداً مع وجود غول التجنيس، ولا يأمن أحد على نفسه إن كان قريباً منهم»، مطالباً وزير الداخلية «بالكشف عما أشار له أهالي مدينة حمد بأن أفراد دورية الشرطة كانت من جنسية المعتدين نفسها، وقد أعطوهم فرصة لإخفاء أدوات وأسلحة الاعتداء».

وقال سلطان: «إنْ كان لدى المسئولين المتاجرين بالبحرين وسلامة أهلها أمل أخير في إدماج المجنسين في المجتمع البحريني فذاك الأمل بات سراباً لأنهم لم ولن يندمجوا، وهم منغلقون على أنفسهم ويحملون الضغينة للبحرينيين، والحوادث الدالّة على ذلك كثيرة». وشدّد على أن «مصالح البلد باتت مهدّدة، وليست البحرين المكان الآمن كما السابق»، سائلاً: «هل تريد السلطة أن يُصبح المواطنون على حادثة قتل لكي تستفيق؟ ولسنا بعيدين عنها أصلاً».

وختم سلطان بتأكيده أن «ترويع الآمنين والمواطنين هي السمة العامة لسلوك المجنسين، وباتت تلك السمة تشكل الطابع العام لهم بمرأى ومسمع من الحكومة والأجهزة المعنية». قائلاً إن على الحكومة «أن تتّسم بالشجاعة وتُوقِفَ التجنيس علناً، وتدخل في خطوات جادة لحلحلة هذا الملف وحماية الوطن والمواطنين، وإلا فإن نُذُرَ التجنيس ستتوالى على البلد».

صحيفة الوسط | العدد : 2289 | 12-12-2008م الموافق 17 ذي القعدة 1430 هـ

الوفاق تدعوا لمعالجة حقيقية للتجنيس وآثاره وتدعوا للوحدة الوطن

الكاتب : جمعية الوفاق

أكدت جمعية الوفاق الوطني الإسلامية على ضرورة الحفاظ على الأمن والاستقرار الاجتماعي في جميع مناطق البحرين وخصوصاً في مدينة حمد، عقب مواجهات بين المواطنين وحديثي الجنسية.

وأشارت الوفاق في بيان صادر عنها أمس السبت، إلى أن "التجنيس الغير قانوني يشكل سبباً رئيسياً في اضطراب البلد، وهو ضار بكل المواطنين ولو سعت السلطة لتبريره بطرق غير قانونية ولا دستورية".

وقالت الوفاق أن موقفها السياسي بخصوص التجنيس واضح، لكونه من أهم الملفات الخطرة التي تهدد الاستقرار على المستوى الاجتماعي والسياسي والخدمي والأمني، بالإضافة إلى كونه يمثل أحد الملفات الرئيسية التي تؤرق شعب البحرين، وتزعزع ثقته في الجانب الرسمي بشكل دائم ومستمر.

وبخصوص الأحداث التي تجري في مدينة حمد (دوار 19 تحديداً)، دعت الوفاق إلى "نبذ العنف وتبني لغة المطالبة السلمية من الجميع"، مشددة على أن "أسلوب العنف لا يمكن أن يؤخذ كوسيلة للدفاع عن القضايا".

وطالبت الوفاق "باللجوء للقضاء وحكم القانون في أي شجار أو خلاف"، مؤكدة على أن "حل الخلافات لا يكون من خلال أفراد أو جماعات"، داعية الجميع للتهدئة، ومؤكدة "أن التصعيد سبب للرد والعنف المتبادل".

وشددت على أن من حق الجميع ممارسة حقوقه في الاعتراض أو الاحتجاج وإبداء الرأي، في الإطار السلمي والقانوني، وهو حق طبيعي كفله الدستور للمواطنين ولا يمكن لأحد مصادرة هذا الحق.

وحمّلت الوفاق وزارة الداخلية مسؤولية ما يجري، قائلة أنها "سعت وتسعى لوقف التصادم تجنباً لأي تدهور أمني، بالرغم أن ذلك من صلب مهام وزارة الداخلية، ولكن الأخيرة لم تقم بالدور المطلوب منها في حماية المواطنين، وعدم التمييز ضدهم لصالح أطراف أخرى".

وأشارت إلى أن "حضور دوريات الأمن التابعة لوزارة الداخلية لمكان المواجهات بعناصر حديثة التجنيس فاقمت المشكلة وزادت الخلاف، وأنتجت عدم ثقة المواطنين بالدور الأمني الذي يقومون به، وأدت للصدامات من جديد ومزيد من التأجيج"، مضيفة أن "حضور عناصر الداخلية حديثة التجنيس يؤزم الأمور مع اعتقاد المواطنين أنهم ينحازون لطرف دون آخر".

ولفتت الوفاق إلى أن "بعض منتسبي السلك العسكري والداخلية يشاركون في المواجهات بصفتهم المدنية، الأمر الذي يستدعي ضرورة ضبط الجهاز الرسمي لأفراده بشكل حازم".
وشددت الوفاق على أن "المطلوب معالجة المشاكل مبكراً لتجنب تفاقمها، والبحث في جذور المشكلة الحقيقية سواء كانت سياسية أو اجتماعية أو جغرافية، وليس في تداعياتها فقط".

وأكدت الوفاق على أنها "مع التهدئة ووقف التصعيد من جميع الأطراف"، مطالبة "بالبدء الفوري بمعالجة جذرية لمشكلة التجنيس وآثاره الكارثية التي بدأت تظهر نتيجة لعدم اندماج حديثي الجنسية مع المجتمع البحريني المعروف بالسلم والمحبة والتعاون والتراحم".

ودعت الوفاق في بيانها "جميع المسئولين وأصحاب القرار والتأثير، وجميع من تعز عليه البحرين، إلى التصدي لمعالجة حقيقية عاجلة لجذور المشكلة وليس إخمادها فقط، وبدون ذلك ستعاود الظهور مجدداً، وذلك نتيجة حتمية للتجنيس الغير قانوني والمبني على قرارات غير مدروسة، مما نتج عنه زيادة الحوادث والجرائم والمصادمات التي لم يألفها المواطنون من قبل".

وأردفت "وليس أدل على ذلك من كثرة مشاكل حديثي الجنسية في المدارس مع المواطنين، وما حادثة الاغتصاب في الرفاع مؤخراً، وقبلها الكثير من المشاكل في عسكر وجو وغيرها من مناطق مملكة البحرين إلا دليل على ما حذرت منه الوفاق والقوى السياسية سابقاً ومازالت تحذر".

وطالبت الوفاق بفتح "تحقيق شامل ونزيه ومحايد في أصل هذا الحدث والحوادث الأخرى"، مؤكدة على أهمية "الوحدة الوطنية وعدم الانجرار لأي مساع تدعو لطأفنة القضية وإبعادها عن الإطار الوطني الذي بنيت عليه".

موقع جمعية الوفاق
2008-12-13

ارحلوا عن أرضنا يا غربان

الكاتب : الدكتور عبد الجليل السنكيس

لم يكن شاب الرفاع اليافع المعتدى عليه، هو ضحية وحشية المستوطنين الأولى، كما لم لم يكن الإعتداء على شاب دوار 19 بمدينة حمد- الذي لايزال مسجى بين الحياة والموت بالمستشفى- هو الاول من نوعه. ولم تكن الأحياء هي وحدها التي "تعتتر" فيها المستوطنون، وصاروا يتعاملون بـــ"بلطجة" مع المواطنين الأصليين- من الشيعة والسنة. فحي الكازينو بالمحرق الأبية يشهد بصولاتهم وجولاتهم في الإعتداء- بشكل المافيا والعصابات، كما تشهد عسكر من احتواش لكل من يعبر عن عدم رضا عن مسلكياتهم العصبوية والبلطجية. وكما شهدت قبلها مدارس الرفاع ومدينة حمد معارك ضارية بين الطلبة المستوطنين وبين الطلبة البحرينيين، لم تستطيع إدارات المدارس أو مدرسيها من التفوه بكلمة لأولئك الذين يجتمعون ويتآمرون وينفذون بشكل جماعي شبيه بقطيع الذئاب الضارية. ولو كنا في بلد يعيش القانون الذي يحمي الحقوق، وكنا تحت الرقابة التي لا تميز ولا تحمي أحداً إلا الحق، وكشف لنا الغطاء، لنطقت جدران مراكز الشرطة، والمدارس ومراكز الصحة والمستشفيات والأسواق، بما يقوم به أولئك "الغربان" من جرائم يندى لها الجبين، معبرة عما يجيش في نفوسهم وعما تم تشريبهم من نظرة عدائية استعدائية للبحرين وللبحرينيين تدلل على ذلك المنهجية والقواسم المشتركة لتعامل أولئك مع غيرهم من البحرينيين.

في الأحداث التي تم توثيقها بشكل مؤقت، وبعدها تتدخل الأيادي – البندرية والمبندرة- للتغطية على الموضوع ولملمته إعلامياً، يمكن إستقراء ما يبدو أنه اتفاق بين الموطنين على سياسة "اضرب أولاً، بقوة وشراسة ليرتدع الجميع". ولهذا، فهم من يبتدء ويباشر بالإعتداء، بشكل جماعي باستعمال الأسلحة البيضاء والأخشاب الكبير والقطع الحديدية المختلفة الشكل والحجم (يذكرك بأسلوب مافيا أحياء نيويورك بين العصابات المختلفة)، وإحداث أكبر قدر ممكن من الرعب والإرعاب في نفوس الآخرين. وكما ذكر في جريدة "البلاد" نقلاً عن أولئك المستوطنون الذين هجموا على "نساء وأطفال" البحريني في دوار19 بمدينة حمد بانهم "أباليس". وهي رسالة اطمئنان لما يقوموا به واشعار للجميع بأنهم أقوياء ولا يهابون شيئ، ولا يقف أمامهم شيء.

ما ذكر في الأيام الماضية فيض من غيظ، وإن الأيام القادمة ستثبت ما قلناه سابقاً بأن السحر، بلا شك، سوف ينقلب على الساحر، وإنه لا يصح إلا الصحيح. لنا وللآخرين القصص الواقعية الكثيرة الكثيرة في تعامل أولئك المستوطنين مع البحرين وشعبها ومكتسباته، ولو أردنا لملئنا الصحف منها، وليس هذا مجاله،ولكننا نقول بأن ما حدث هو بداية تدحرج لكرة الثلج التي بدأت مشوارها. طبعاً بالنسبة للنظام الذي لا زال يتعامل ببرود مع هذه القضايا مستعيناً بطبالته من الصحفيين والكتاب- الذين (واللاتي) جنس منهم من كان غير بحرينياً.

وللتدليل على عدم مبالاة النظام، أذكر بأن العائلة الخليفية لم تتفاعل في الثمانينات مع الأصوات المنادية بالتدخل لإيقاف موجة المخدرات وتجارها الذين كانوا يصولون ويجولون المدن والقرى دون أن يوقفهم أحد، إلا من بعد أن توفى أحد شبابها بسبب الجرعة المفرطة من المخدرات. أذكر حينها بالحملة القوية أمنياً وإعلامياً على المخدارت ومروجيها وتجارها، واتضح – وقتياً- أفول علائم "البلطجة" التي كان يتعامل بها أصحاب السوابق والمخدرات.

أذكر هذه القصة لأدلل على أمرين: أولهما بأن النظام وأفراد العائلة، ما داموا في السليم ولا ينالهم ما ينال الباقي من الأذية، فإنهم لن يتحركوا ولن يستعملوا نفوذهم لإيقاف ذلك. الأمر الثاني، بأن معاناة المواطنين- إضافة للسرقات والفساد الممنهج وتغييبهم عن الثروة وصناعة القرار- هي من مشروع الاستيطان الذي بدت علائمه تطفح للسطح. وإن الحل هو بيد المواطنين في العاطي مع هذه الجريمة وعدم تركها لقرار الرفاع، فما ضاع حق وراءه مطالب. وهنا لا أشير الى أسلوب معين أو طريقة تعاطي معينة في التعامل مع الاستيطان والمستوطنين، ولكن أقل ما يمكن عمله (وليسم من شاء أن يسمي هذا

تحريضاً) هو المقاطعة الشاملة الكاملة مع أولئك الغربان الذين استوطنوا في البحرين (القادم من الصحاري والجبال والحارات) أو من تجنس وهو يعمل في أحد الدوائر الحكومية والخاصة. وأشير هنا الى المعاملات التجارية (في العقارات، والخدمات، والأثاث، والبرادات، والبناء وغيرها) والدخول معهم في علاقات اجتماعية أو تزاوج.

وفي نظري، بأن أولئك المستوطنين ليسوا بريئون من جريمة الاستهداف التي يرعاها ويمولها البلاط لكل ما هو بحريني أصيل، من هوية وثقافة وتاريخ وشعب. وأنا لا استثني أحداً من الجنسيات التي استنفعت وتنفعت، وصارت تقتات على لحم ودماء البحرينيين وعرقهم، كما تقتات على حاضرهم ومستقبلهم.

فهم يعلمون بإنتظار المواطنين في صف طويل للحصول على بيت أو قسيمة أو قرض أو شقة في الإسكان، ومع ذلك يتخذوا كل الوسائل ليأخذوا ما هو ليس حقهم. طبعاً، ألوم ابتداءاً النظام فهو صاحب المخطط الإجرامي ولا شك في ذلك، ولكن المستوطنين الإنتهازين هم أدواته لإنجاحه تلك الجريمة.
وهم يعرفون بان المواطنين يعانون الأمرين من ضيق العيش وسوء توزيع الثروة من قبل النظام، ومع ذلك يتقدموا للمشاريع التي تنافس المواطن في لقمة العيش.

وهم يعلمون بأن المواطن ينتظر قبلهم- بل هو أحق- في فرص الابتعاث، والترقية، وتحسين الوضع المالي والمادي، ولكنهم يغتنمون ويستغلون توجه النظام الإقصائي للحصول على الوظائف لهم ولإبناءهم وأنسبائهم في أرجاء المعمورة، وصاروا يتساعدون لجلب الأسراب خلف الأسراب من الغربان، لنيل الغنائم كيفما وأينما حلت.
وهكذا، هم يعلمون بأزمة الثقة والتوتر في علاقة النظام بأبناء الشعب، بسبب الموتورين وأصحاب الأجندة الموجودين في النظام، ولهذا فهم يتسلقون في الأجهزة الأمنية وأجهزة التعليم من مدارس وجامعات وغيرها، ليمارسوا أبشع الجرائم بحق هذا الشعب.

إنهم كالغربان التي تأتي للارض التي تتناثر فيه الجثث والخبث، لتبدأ بملء كورشها بما تناله وما تراه، وهي لن تغادر ما دامت لديها القناعة والإحساس بالأمن (اجتماعياً واقتصادياً) في استمرار تدفق المال في جيوبها. وإنها، بلا شك، سوف ترمي الجواز الأحمر في وجه الديوان وكل مسئول، عند ما تتهدد مصالحها أو اقتنعت بانها سوف تبدأ بالخسارة، وسوف تعود لوطنها الأصلي هناك.

لقد قلنا موقفنا للنظام الذي نحمله- بلا شك ودون تردد- المسئولية الكبرى عن هذه الجريمة وتبعاتها، ولكننا في هذه اللحظة نوجه دعوتنا ونقولها بالفم الملئان لكل الغربان بان يرحلوا عن أرضنا. وأشير على نشيدة موجودة على النت بعنوان: "فلترحلوا عن أرضنا يا غرباء"، هذه أبياتها:

فلترحلوا عن أرضنا يا غرباء .. فلترحلوا.. فلترحلوا.. فلترحـــلوا
لو انكم جئتم ضيوفا للبلاد تفضلوا.. لكنكم جئتم بأسلحة ونار تـــشعل
جئتم لكي ما تذبحوا أو تضربوا أو تقتلوا
جئتم على دمنا الطهور لتشربوا ولتأكلوا
هذي البلاد بمثلكم لا تقبل.. فلترحلوا.. فلترحلوا

لتنزيل النشيدة:

http://208.100.39.36/msg07/media1.mp3

14-12-2008م

أحداث مدينة حمد بداية لنتائج فادحة في المستقبل بسبب التجنيس

الكاتب : المنبر الديمقراطي

عبرت جمعية المنبر التقدمي الديمقراطي عن قلقها من الأحداث العنيفة التي تشهدها مدينة حمد جراء المواجهات التي اتخذت طابعا دامياً بين فريقين من السكان، يمثل أحدهما المجنسين الجدد من بعض الجاليات العربية، العاجزين عن الاندماج في النسيج النفسي والاجتماعي للمجتمع البحريني، بسبب استقدامهم المدروس من بيئات أخرى مغايرة.

ورأى المنبر التقدمي في هذه المواجهات وجهاً من الوجوه المُدمرة لسياسة التجنيس الممنهج والمُوجه لأغراض سياسية، بهدف إحداث تغييرات في البنية السكانية والديمغرافية في البلاد، يعتقد من يقف ورائها أنها ستؤدي إلى التغلب على الصعوبات التي تعاني منها البحرين في المجال السياسي.
وأكد المنبر في بيانه أن هذه الأحداث لا تشكل سوى أول الغيث من نتائج أسوأ وأكثر فداحة في المستقبل إذا لم تجـر إعادة النظر في سياسة التجنيس المُتبعة حالياً، والتي تـُشكل تجاوزاً للقانون وتنطوي على مخالفات للدستور، وتـُلحق أشد الضرر بالأمن الاجتماعي والسلم الأهلي في البلاد، كما أنها تشكل ضغطا على الخدمات الاجتماعية وإنهاكا لما تـُخصصه الدولة من أموال لهذه الخدمات، التي تشكو من العجز أصلاً، فما بالنا إذا ما جرى تقاسمها مع المجنسين الذين تتزايد أعدادهم هم وعائلاتهم بصورة مريعة.

وشدد على أن هذه السياسة ستجرُ معها المزيد من العواقب الوخيمة، والأجدى أن تتوجه الدولة نحو حل الإشكالات السياسية والصعوبات المعيشية التي يعاني منها المجتمع عبر بلوغ توافق سياسي شامل مع القوى المعنية في المجتمع، تـُحقق المشاركة السياسية الحقة عبر حياة دستورية ونيابية سليمة، وبالنهوض بأوضاع الناس وتوفير الحياة الحرة الكريمة لهم.

وأكد على أن "هذا هو وحده الطريق المفضي ببلادنا ومجتمعنا نحو الاستقرار والأمن والرخاء، وما عداه لن يجلب لنا سوى الكوارث وسيجعل المجتمع يدفع تضحيات وأكلاف نحن في غنى عنها، بدل الانصراف نحو التنمية المتوازنة المستديمة والعمل بمبدأ تقاسم السلطة والثروة مع الشعب".

وقال المنبر أن الأحداث المؤسفة في مدينة حمد تظهر أن الضرر الناجم عن سياسة التجنيس الممنهج لا يقتصر على أبناء طائفة أو فئة واحدة من المجتمع، وإنما تشمل جميع فئات المجتمع وأفراده بصرف النظر عن انتمائاتهم الطائفية، وتدفع بهذا المجتمع نحو شكلٍ جديد من الاحتقانات لم نعرفْ له مثيلاً في المراحل السابقة من تاريخنا.

وقال البيان: اننا في المنبر التقدمي لا نحمل ضغينة تجاه أي شعب أو أمة، ولا نتخذ موقفاً عدائياً تجاه المجنسين بسبب أصولهم، ولسنا ضد التجنيس الذي يستهدف أصحاب الكفاءات من أشقائنا العرب الذين قدموا خدمات جليلة على مدار عقود لوطننا من الأطباء والمهندسين والمعلمين والمثقفين وسواهم، الذين يشكلون إضافة نوعية لمجتمعنا، ولكلنا نعارض جذرياً سياسة التجنيس المتبعة حاليا للأغراض السياسية والانتخابية.

المنبر الديمقراطي التقدمي

ملتقى البحرين الالكتروني | 14-12-2008

جمعية (وعد) تحمل الحكم النتائج الكارثية لسياسة التجنيس السياسي ..

الوقف الفوري للتجنيس السياسي أصبح مطلبا جماهيريا يحضى بإجماع المواطنين

تناقض قول وزير الداخلية أن عدد المجنسين 7 آلاف وعطية الله يشير لأكثر من 60 ألفاً

الكاتب : جمعية وعد (بيان)

استنكرت جمعية العمل الوطني الديمقراطي "وعد" إستمرار سياسة التجنيس السياسي المبرمج رغم النتائج الكارثية على المجتمع البحريني التي بدأت تتضح في صور متعددة من استنزاف متزايد للخدمات الصحية والتعليمية والإسكان والبلدية الأمر الذي أدى إلى تردي جودة هذه الخدمات، مرورا بتزايد المشكلات الاجتماعية وتفاقم الفقر والتمييز العرقي والاجتماعي ومشاهد عنف واغتصاب وسرقات واعتداءات وقسوة غير معهودة.

وقالت وعد في بيان لها "لقد أصبح الوقف الفوري للتجنيس السياسي محل إجماع من المواطنين وقوى المعارضة وحتى بعض دوائر الحكومة التي تجد صعوبة في تقديم خدمات جيدة للمواطنين أمام هذا السيل المتدفق من المواطنين الجدد الذين يشكلون ضغوطات مادية كبيرة على موارد الدولة المحدودة وضغوطات إجتماعية تقوض تماسك النسيج الإجتماعي وتعرض السلم الأهلي للخطر".

وشددت على أن "التوتر الذي شهدته مدينة حمد منذ الاسبوع الماضي أثر مشاجرة أدت إلى إصابات بليغة لبعض المواطنين وتوقيف عدد منهم مع بعض المجنسين المنتمين للسلك الأمني والعسكري، وما سبقها من إعتداء جنسي بشع على أحد الأطفال في منطقة الرفاع من قبل مجنسين جدد إتضح أن أحدهم قام قبل ذلك بإغتصاب طفل في السابعة من عمره ولم يعاقب بسبب واسطة والده الذي يعمل في القضاء العسكري، وغيرها من الأحداث العنيفة خلال الأشهر الماضية أثبتت صحة مخاوف أغلبية المواطنين وجمعيات المعارضة من خطورة سياسة التجنيس السياسي الحكومية".

وأضافت " تزايدت الإشتباكات بين المواطنين والمجنسين الجدد خاصة من العاملين في القوات الأمنية والعسكرية أو أبنائهم في مواقع كثيرة من الأحياء والمدارس، وزادت حدة المنافسة على الوظائف الحكومية المحدودة خاصة في القطاع الأمني والعسكري وتزايد الضغط على خدمات الإسكان فطالت فترة الانتظار بسبب ألوف الطلبات الاسكانية من المجنسين الجدد الذي يحصل بعضهم على المساكن قبل المواطنين مكافأة على ولائهم للنظام".

وأشارت إلى أن مستوى التعليم في المدارس الحكومية انخفض في بعض المناطق التي يسكنها المجنسون الجدد بكثافة بسبب عدم معرفة أبنائهم اللغة العربية أو الأمية المنتشرة وسط آباء الطلاب. كما شهدت البلاد أحداث عنف غير مألوفة كان المجنسون الجدد أطرافا فيها إما كقوات أمن تنفذ الأوامر بفض الاعتصامات السلمية بقسوة بالغة، أو في نزاعات مع المواطنين غير المعتادين على العنف الذي يمارسه بعض المجنسين المنتمين للقوات الأمنية والعسكرية.

وأكدت على أن إستمرار سياسة التجنيس الواسعة رغم المعارضة الشعبية العريضة ناتج عن رغبة النظام السياسي في الاستمرار في الحكم دون تقديم أية اصلاحات ملموسة في المجال السياسي والاقتصادي. ويعتقد الحكم بأن بإمكانه إستيراد وتوظيف ألوف الوافدين للعمل في قواته الأمنية والعسكرية ليستخدمهم أداة قمع وترهيب للمواطنين، بدل تقديم تنازلات سياسية لصالح الشعب، ثم يعمل على تجنيسهم ليضمن ولائهم وتجيير أصواتهم الإنتخابية لصالح نواب الموالاة وتوظيفهم كمخزون سياسي إستراتيجي لحماية مصالحه. لذلك ليس مستغربا أن ترفض قوى الموالاة في المجلس النيابي فتح هذا الملف الخطير الذي يهدد الناس في أرزاقهم ومستقبل أبنائهم.

وقالت: رغم محاولة الحكم التمويه والكذب حول عدد المجنسين، وآخرها إدعاء وزير الداخلية بأن عددهم بلغ حوالي

7,000 مجنس خلال السنوات الخمس الماضية (مستثنيا من حسابه المجنسين خارج القانون الذين يبلغون أضعاف هذا العدد)، فإن المعلومات التي أدلى بها الوزير أحمد عطية الله في رده على سؤال نيابي كشفت- دون قصد- عن أن العدد التقديري لمن تم تجنيسهم بين أبريل 2001 و سبتمبر 2007 هو 60 ألفا، أي حوالي 9 آلاف شخص سنويا وهو ما نسبته 1.8% من السكان، وهذا رقم عالمي بكل المقاييس حيث لا تزيد النسبة حتى في كندا، أحد أكثر دول العالم ترحيبا بالمجنسين، عن نسبة 0.75% سنويا.

وقالت وعد: موقفنا من التجنيس نابع من رفضنا لمحاولة الحكم فرض أمر واقع جديد على المواطنين يقوم على تغيير ديمغرافي سكاني من خلال سياسة التجنيس الواسعة التي تعتمد أساسا على زرع جسم غريب غير منسجم مع محيطه يوظف لخدمة النظام، بهدف إطالة أمد الإستبداد وإحتكار الثروة وتجيير بعض فئات المجنسين لصالح النظام السياسي الحاكم وبالأخص من خلال تمكينهم من المواقع الأمنية والعسكرية التي يمنع أكثر أهل البلاد من دخولها.

وأضافت: لذلك فإننا لا نعارض التجنيس لو تم على أسس قانونية وفي الحدود التي يمكن لبلدنا الصغير إستيعابها، أي بضعة عشرات في العام الواحد بدل بضعة ألوف، ونحتضن كل من إكتسب الجنسية بجدارة وخدم هذا البلد وأضاف له علما ومعرفة وأصبح جزءا من نسيجها. ومن هذا المنطق فإننا لا نحمل المجنسين الجدد سياسات الحكومة الخاطئة لأن أغلبهم جاؤوا طلبا للرزق الحلال ولم يخططوا ليكونوا أداة في يد سلطة جائرة متجبرة.

وأشارت إلى أن تقرير الدكتور صلاح البندر المستشار السابق للحكومة كشف أن التجنيس السياسي هو نتاج خطط أحد كبار مسؤولي الديوان الملكي وأن الأرقام المتوفرة الآن تثبت ماجاء في التقرير عن وجود خطط بتجنيس أكثر من 200 ألف شخص حيث تم إنجاز نصف هذا العدد تقريبا حتى الآن. لذلك فمن واجب المواطنين والقوى السياسية العمل الجاد على وقف هذه السياسة الخطيرة فورا، والضغط على المجلس النيابي لفتح تحقيق في ملف التجنيس للكشف عن الأرقام الحقيقية لعدد المجنسين ومراجعة الوضع القانوني لمن اكتسب الجنسية دون استيفاء شروطها ومحاسبة المسؤولين عن هذه السياسة المدمرة وتعديل القانون بحيث يتم وضع سقف عددي للتجنيس ويمنع الإستثناءات الملكية التي تسببت في كارثة تجنيس عشرات الألوف بحجة تقديمهم "خدمات جليلة" للبحرين.

ودعت وعد المواطنين إلى المشاركة في حملة وطنية واسعة ضد التجنيس السياسي والتضامن مع المواطنين الذين تم أو يتم الاعتداء عليهم، ولكنها في الوقت نفسه تحذر من خطورة تحريف القضية من موقف ضد سياسات الدولة الخطيرة التي يجب تقويم اعوجاجها إلى التحريض الرخيص والحض على كراهية المجنسين التي ليست من شيم أهل البحرين.

ملتقى البحرين الالكتروني| 18-12-2008

الحضور في مسيرة لا للتجنيس مقاومة الاحتلال

الكاتب : المحمدي

مجتمعنا بحاجة للإرتقاء بمستوى التحدي الذي تمثله جريمة التجنيس السياسي والطائفي الذي يمارسه النظام وقبيلة آل خليفة ضد البحرين وشعبها ، فهذا التجنيس سواء كان في مرتكبيه أو أدواته أو أهدافه يمثل صورة حقيقية للاحتلال والتدمير والاستضعاف والاستهداف والاستغلال الذي يمكن ان يمارسه اي محتل آخر ربما يدخل قواته ومرتزقته من البر والجو والبحر ، أو يدخلهم متسللين افرادا وجماعات من بوابة المطار لينفذوا مطامعه وأجندته.

هناك اسلوب مختلف ، لكن هناك أدوات وأهداف متطابقة مع فعل الاستهداف وفعل التدمير الذي تتضمنه جريمة اي احتلال.
فما ماهو الفرق بين أحتلال الأوطان وبين فرض المستوطنين عليها بقوة القوانين الفاسدة أوالصلاحيات الخاصة ضد إرادتها وضد مصالحها وضد هويتها وحقوقها؟

صحيح أن الاحتلال يقتحم البر والجو البحر ليحتل الاوطان ..
لكن ماذا عن الاحتلال الذي يستخدم قوة النفوذ والسلطة للعبور وليفرض مرتزقته وافراده على الاوطان وهويتها ضد إرادتها وضد مصالحها ؟

صحيح أن الاحتلال يقع ليحقق به أرباب المطامع مصالحهم الغير مشروعة على حساب الشعوب الاخرى..
لكن ماذا عن المطامع والمصالح والمشاريع والاحقاد الطائفية والسياسية الغير مشروعة التي يجلب من أجلها المستوطنون ليفرضوا على هذا الشعب الاعزل المسالم؟

افراد جيش الاحتلال تدفعهم المصالح الشخصية والارتزاق مقابل خدمة الانضباط والانضمام لتلك الجيوش المحتلة وتنفيذ أجندة الغير .. فماذا عن الخدمات التي يقدمها هؤلاء المستوطنون والمجنسون وفي مقابل ماذا يتم استخدامهم وضد حقوق من ؟وهوية وتاريخ ووطنية من يتم توجيههم ؟

الموقف الديني والشرعي والوطني والاخلاقي من الاحتلال واضح وصريح وضوح الشمس ومن خلاله تنطلق مشروعية المقاومة في اي زمان ومكان.
لكن ماذا عن الاحتلال المتخفي في ثوب الاستيطان والتجنيس والمتلحف بالحفة القوانين الجائرة ؟

لقد دخل اليهود الصهاينة فلسطين أولا عبر بوابات وموانئ فلسطين ، وبقوة نفوذ وقوانين الاحتلال ، وتحت ذريعة الوطن التاريخي لليهود ، فهل غير ذلك شيئا من حقيقة جريمة الاحتلال؟
وهل سيغير احتلال البحرين وتغيير هويتها من قبل قبيلة طارئة على البحرين بسلطتها ورموزها ومرتزقتها ، هل سيغير ذلك شيئ من حقيقة الجريمة وحقيقة مرتكبيها وأدواتها وأهدافها؟

إننا بحاجة للارتقاء والارتفاع بحالة التحدي لدى شعبنا ضد هذا النوع من الاحتلال ، فقضية شعب البحرين لاتقل قداسة ولا أهمية عن قضية الشعب الفلسطيني فالذي يقتل في مقاومة نظام محتل لأرضه وأمته وشعبه في فلسطين هل هو أكثر قداسة من هذا الشعب عندما يقاوم مشاريع الاحتلال وجرائم الاستهداف والتدمير؟ .
فهل هناك من يختلف معي في أن ما يجري ليس إلا جريمة احتلال بكل ما تعني الكلمة والمضمون من معنى؟
ملتقى البحرين الالكتروني | 22-12-2008

التجنيس وحقوق الإنسان

الكاتب : عيسى الشارقي

مهما حاولنا أن نفتعل أحداثاً لتغطي على مشكلة التجنيس، فتبعدها عن دائرة اهتمام الرأي العام زمناً ما، فإن ذلك لا يعني - إن أفلح - إلا تأخير حل المشكلة ليوم تنفجر فيه بانتهاكات كبيرة لحقوق الإنسان، وعن فتق لا رتق له في الوطن، والشجاعة كما الحكمة وكذلك الإخلاص للوطن تقتضي عدم المكابرة في ذلك، بل المبادرة لحل المشكلة بالتوقف عن توسعتها أولا، ثم بإلغاء الإغراءات غير العادلة التي شجعت المجنسين على التهافت على البلاد.

أول ما ينبغي على أهل البحرين أن لا يدخلوا في مشكلة التجنيس مشكلتهم في الطائفية المذهبية، فيتعصبوا في هذه تعصباً لتلك، فالطائفية والعرقية مشكلتان ناتجتان عن مرضين مجتمعنا البحريني مصاب بهما، ولا سبيل له للتخلص منهما إلا بالعلاج، وأما التجنيس فمشكلة طارئة اشتدت منذ المشروع الإصلاحي، ولازال بالإمكان تدارك أخطر نتائجها، وإلا فلنستعد إلى إضافتها مرضاً جديداً مستوطناً.

لا أحد ينكر أن التجنيس في بعض حالاته يحترم الإنسان وحقوقه، فالمهاجر الذي عاش في بلد ما وخدمها وصار كواحد من أهلها فمن الظلم أن يعد غريباً لمجرد أنه من عرق أو دين أو بلد آخر، ولكن الحق أيضاً أن حق الاستضافة راجع لأهل كل بلد، ولهم الحق في رفض أن يستوطن معهم من لا ينسجم مع أعرافهم وتقاليدهم، أو من ينافسهم في أعمالهم وأرزاقهم، ومقولة أن الرزق على الله وأن البلاد هي لكل المسلمين وأمثال ذلك هي إما مقالات ساذجة أو مخادعة، فلكل مسلم وطن هو أولى به، وعليه أن يصلحه ويعمره، ولو كان الأمر كذلك لهاجر كل فقراء المسلمين لديار أغنيائهم، ولخلت بقاع وازدحمت أخرى، فحق المسلم على المسلم أن يعينه لا أن يسكنه داره وهو له دار في موطن هو آمن فيه، فالتجنيس ليس ضيافة.

إن بإمكان الدولة أن تتغافل عن المشكلة، وعجباً للغافل كيف يغفل عن ما أبصرته كل عين؟ وعجباً للمتغافل كيف يطعن نفسه طمعاً في قتل رديفه؟ ولكنها ستكون مضطرة لمواجهتها ولو بعد حين، فالحكم في البحرين وراثي، والنجاح أو الإخفاق الذي يصنعه الآباء سيرثه الأبناء، ولا شك أن هذه أحد ميزات الحكم الوراثي القليلة، حيث يحرص الآباء على إصلاح البلاد لأبنائهم الذين هم منهم، وبالتالي فإن حل المشكلة قبل أن تتفاقم هو في صالح الحكم، وأما تركها تخلق صدعاً عميقاً فسيضطرهم أنفسهم لمواجهتها في ظروف أصعب وأشد .

قد تظن الحكومة أن التشابه المذهبي بين عصبة المجنسين موضع المشكلة وبين الطائفة السنية من المواطنين سيخلق لهم قاعدة ضمان بالوحدة ضد الطائفة الأخرى، وهذا هو الدافع الأقوى للتجنيس السياسي المحموم، ولكنه قرار ينظر للمشكلة من خلال ظرفها لا من خلال طبيعتها الحقيقية، فالطائفة الشيعية لم تتسيس إلا في السبعينات مع الصحوة الإسلامية ولم تشكل خطراً أمنياً إلا في الثمانينات والتسعينات مع المد الثوري الخميني، وقبل هذا كانت الطائفة السنية هي بؤرة المعارضة منذ الخمسينات أيام النهضة الوطنية والقومية واليسارية، وكانت منطقة القرى متخلفة عن ذلك إلا قليلا، فالتوجهات السياسية حوّل قلّب لا تثبت على حال، ومواجهتها ينبغي أن تكون بحلول مرنة متحولة هي الأخرى، وأما من مثل التجنيس فهو يخلق مشكلة أبدية لا يمكن تلافيها.

وفي التاريخ لم يفلح مستعين بالأجانب على أهله وناسه أبداً، وأشهرهم في تاريخ الإسلام المماليك الترك وغيرهم، الذين جلبهم العباسيون للنصرة فكانوا وبالاً على الناس والحكم، ثم ما لبثوا أن أصبحوا هم السادة والوزراء وأهل العصبية، ينزعون الخلفاء ويقتلونهم لأتفه سبب وعلى أيديهم خرج الملك من أيدي العرب ولم يعد إليهم أبداً حتى سقوط الاستعمار، فآخر حاكم عربي فعلي كان المتوكل وكانت هذه هي غلطته الكبرى، ومن بعده لم يتمكن عربي من الحكم مستقلاً أبداً..

إن مشكلة الأجانب المجنسين أو حتى المهاجرين هي مشكلة متكررة في الكثير من البلاد الغربية والعربية، وما أن تسوء الظروف حتى يتحول المواطنون للانتقام منهم بحق وبغير حق، وهذا يحدث أمامنا في البلاد المتطورة التي شرعت حقوق الإنسان، فكم من عربي وتركي وغيرهم يُضربون في ألمانيا وفرنسا؟ وكم هو عدد المصريين الذين قتلوا في العراق بعد توقف الحرب العراقية مع إيران؟ وكم هم الفلسطينيون الذين ضربهم الكويتيون بعد غزو صدام من الذين لم يكن لهم في الغزو ناقة ولا جمل؟ وكم هم الأفارقة الذين قتلهم الليبيون والموريتانيون حينما تكاثروا في بلادهم؟ وكم وكم وكم؟ فهذه هي طبيعة المواجهة حينما يشعر المواطنون بالتهديد لفرصهم وأرزاقهم من الغرباء حتى لو كانوا عرباً مثلهم أو سنة أو شيعة أو

''زحرمان'' لا يهم.

في عملي كمعلم كنت أدرس صفوفاً أكثرها من أطفال المجنسين مع أطفال مواطنين بحرينيين سنة في الغالب وقليلا من الشيعة، وكم تعبت وأنا أتحدث علاجاً لتعصبهم عن أن الناس كلهم أخوة، عربا، عجما، بلوشا، بحرينيين بحرانيين، سوريين، يمانية، سنة شيعة، وما أكثر ما تذهب نصائحي أدراج الرياح ، فما تلبث الرابطة العصبية أن تظهر على الألسن والأبدان في معارك يومية لا تنتهي، هذا وهم أطفال، و كنت أتألم لهذا الطفل الذي انتزع من بيئته وثقافته وزج به في معركة لم يرتكب فيها جناية ولا يعلم لها غاية، فتراه يعيش حالة الخوف والحذر من الآخرين، ويكون فكرة خاطئة عنهم.

لابد أن الجميع يعلم، أنه إذا ما قامت الفتنة، وما هي عنا ببعيد، فسوف تُنتهك حقوق الكثير من الأطفال والنساء، و تنشب معارك بين الجيران، وتُحرق البيوت والممتلكات، وتتكون عصابات ملثمة وغير ملثمة، وتتراكم أحقاد يصعب أن يغسلها الزمن، ولن نكون خِليا من المسؤولية عنها، فإما نتداركها اليوم وإلا فالكل شريك في الجناية.

اللهم إلا أن تستنقذنا ضارة الأزمة الاقتصادية العالمية، ورب ضارة نافعة، فغداً القريب قد يشهد انهيار الدولار حتى ليغدوا عشرة فلوس، فيصبح دينارنا ثلاثين فلساً، فنذهب للخباز بخمسة دنانير، وتكون الليرة السورية والدينار اليمني والروبية الباكستانية أحسن حالا من دينارنا، فساعتها ستخلو بيوت كثيرة عاد سكانها إلى ديارهم، وسيظل في الدار من لا دار له غيرها.

الوقت | العدد 1045| الأربعاء 3 محرم 1430 هـ - 31 ديسمبر 2008

شاتمو أهل البحرين

الكاتب : منصور الجمري

بعض الجهات الرخيصة تعرض على الإنترنت خدمات لكتابة مقالات وبحوث لصالح أية جهة مقابل 14 دولاراً للمقال أو البحث، وهذه المهنة أصبحت رائجة؛ لأن هناك من يسقط في الامتحانات كثيراً ويحتاج إلى من يساعده على تزوير قدراته ومستواه. ومثل هؤلاء الأشخاص (الكاتب والمكتوب له) تلاحقهم السلطات القضائية في مختلف أنحاء العالم لمعاقبتهم .

الأمر يختلف لدينا في البحرين، فبعض الأشخاص ليست لهم حظوة من شرف الوطنية في بلدهم الأصلي، وليست لهم حظوة في الشرف الإنساني، يأتون إلى البحرين ويكتبون عن شئوننا الداخلية، ويقومون بشتم أهل البحرين الأصليين، وكل ذلك طمعاً في الحصول على الجواز، وجمع أكبر كمية من ثروات البحرين... وهم يشتمون البحرينيين كلهم، حتى مسئوليهم، إذ تتوارد إلى أسماع الكثيرين عبارات يتلفظ بها هؤلاء عندما ينطلقون في حديثهم تحت الضغط أو بعد السهر الليلي، ويرددون عبارات لا يمكن نشرها في صحف البحرين المحترمة .

الخطأ الذي تكرره الدولة متكرر، فقبل فترة ليست بعيدة انتشرت على الإنترنت تقارير نشرها البعض وهي توضح كيف أن هناك من يكتب البحوث لبث الفتنة من أجل الحصول على شيءٍ مما ذُكر أعلاه. وهذا يعني أنه ليس من المستبعد أن نقرأ في الفترة المقبلة تقارير مشابهة على الإنترنت ينشرها بعض السيئين الذين يكتبون حالياً عن شأننا المحلي وهم لا تربطهم بالبحرين سوى عبارات الشتائم ضد أهل البحرين (عندما يكتبون) وضد المسئولين (عندما يسهرون ويسمرون مع أصحابهم في السوء).

أحد الإخوة السعوديين أخبرني في وقت سابق أن كتّاب الأعمدة الذين يتحدثون في الشأن المحلي يشترط أن يكون جَدُّهم مولوداً في البلد الذي سيكتب عنه، وبالتالي فهم الجيل الثالث المولود على الأرض التي يتحدثون عنها. أما نحن فيبدو أن عدد المواطنين المستعدين لشتم أهل البحرين ليسوا بالعدد المطلوب، وعليه يلجأ البعض إلى «استيراد» كل من هبّ ودبّ وعرَضَ نفسه للبيع في سوق النخاسة ليأتي إلى بلدنا ويمارس الرذيلة السياسية والأخلاقية طمعاً في جواز سفر ومنزل مجاني وحياة ملؤها التملق والنفاق على حساب أهل البلد .

وفي الحقيقة، فإن قيام هذه النوعيات من البشر بشتم أهل البحرين باستمرار إنما يبطل أو يضعف القضية التي يدافعون عنها؛ لأن جميع من خلقهم الله على وجه الأرض يعلمون طبيعة هؤلاء ويعلمون أنه لا يمكن لهؤلاء أن يقولوا كلمة حق في حياتهم، ولو كان كذلك لما تخلوا عن وطنهم الأم وجاءوا إلى بلد آخر لشتم أهله.

صحيفة الوسط | العدد 2312 | 04-01-2009م الموافق 07 محرم 1430 هـ

بائعو أوطانهم لا يحمون وطن غيرهم

الكاتب : منصور الجمري

« إن فاقد الشيء لا يعطيه »، وبالتالي فإن من باع وطنه لا يمكنه أن يحمي وطن أناس آخرين، وهذا ينطبق على مَنْ يواصل شتم أهل البحرين. هؤلاء هم الذين خرجوا من أوطانهم بسبب العوز الشديد وجاءوا إلى وطننا طمعاً في خيره على حساب أهله. كما أن الذين يشتمون أهل البحرين الأصليين (ويتهمون غيرهم باتهامات تليق بهم) إنما فعلوا ذلك لأنهم ربما وجدوا سوقاً رائجة لهم. وهذا يفسر لنا معنى ما يردده أحدهم باستمرار من أنه جاء إلى البحرين ليمارس دوره كما تمارس الـــ «...» دورها، فتلك تبيع جسدها وهو يبيع شتائمه ويبيع ما يكتبه من تملق ونفاق على بعض المسئولين. ولأن اللؤم يمثل جوهر هؤلاء، فحتى المسئولين الذين يدفعون لهم الأموال الطائلة لايسلمون من لسانهم البذيء، وما على المسئولين إلا متابعة ما يقوله هؤلاء أثناء سهراتهم، أو عندما يعودون إلى وطنهم الأم ويلتقون بأناس آخرين .

إن هؤلاء باعوا أوطانهم الأصلية، وباعوا ضمائرهم، وهم لا أمان لهم، وهم لا يوفرون أمناً لشعب، ولا أمناً لحاكمين، ولا يقدمون ذرة خير للبلد الذي يلتهمون خيراته عبر الممارسات والكتابات غير الشريفة التي يسترزقون منها قوتهم اليومي .

نعم، إن بائعي الأوطان ليس لهم شرف، وهم سيبيعون البحرين بالرخيص، تماماً كما باعوا وطنهم الأصلي بالرخيص، وجاءوا إلينا مملوئين بمعاجم الشتم والاتهامات التي تليق بهم. كيف يحدث مثل هذا الأمر في القرن الحادي والعشرين؟ وكيف سمحت البحرين أن تتحول إلى مرتع لهؤلاء؟

إن من يبيع وطنه ويذهب إلى بلد آخر ويقوم بشتم أهل ذلك البلد ويدعي أنه يدافع عن مسئولي ذلك البلد (رغم أنه يشتمهم في سهراته)، إنما يساهم في إثارة الفتنة بين الحاكم والمحكوم، وهي فتنة يعتقد أنه يستفيد منها، ويتصور أنه سيصعد إلى مراتب مادية عليا، وأنه سيتم منحه منزلاً مجانياً ليس في البحرين فقط، وإنما أيضاً في وطنه الأصلي .

لايمكننا أن نوجه أية نصيحة إلى من باعوا أوطانهم؛ لأن بائع الأوطان ليس له قلب أو آذان كباقي البشر العاديين، وهو لايهمه أي شيء؛ لأن همه الأول والأخير هو شتم أهل البحرين، والضحك على المسئولين ومن ثم جمع أكبر كمية من الأموال والهروب بها إلى مكان آخر.

صحيفة الوسط | العدد : 2313 | 05-01-2009م الموافق 17 ذي القعدة 1430 هـــ

المجنسون ليسو فئة واحدة

الكاتب : نبيل رجب

من المجنسين من تم جلبهم من الخارج من خلفية قبلية ومذهبية محددة، ودولٍ عربية أو أسيوية معينة ، للمساهمة في تغيير هوية وتركيبة هذه البلاد الديمغرافية. ويتركز عمل الغالبية من هؤلاء في أجهزة الأمن بجناحيه العسكري والمدني والمخابراتي ، للقيام بإعمال تخرج عن نطاق الأعراف والقوانين المحلية والدولية، وعلى رأسها تلك المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان من تعذيب وضرب واعتداءات جنسية وجسدية ، والقيام بأمور لا يقوم بها الناس العاديين. ومن ثم يتم مكافئة هؤلاء الناس بامتيازات لا يتمتعُ بها المواطن العادي ، من عمل في السلك العسكري والأمني، وراتب أكثر من المتعارف عليه لدى المواطن العادي، وعلاوة على كل ذلك يتم توطينهم ومنحهم الجنسية البحرينية مكافأة لأدائهم كأحد تلك الامتيازات.

هؤلاء الناس يصنِفهُم القانون الدولي ليس كمجنسين أو مستوطنين فقط، وإنما كمرتزقة أجانب، وهناك من القوانين والآليات والقرارات الدولية ما يكفل التعامل معهم كمجرمين جنائيين، وعلى رأس تلك الاتفاقيات، الاتفاقية الدولية لمناهضة تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم، وقرار لجنة حقوق الإنسان رقم 3/2000 لسنة 1999 والمعني باستخدام المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق الإنسان وإعاقة ممارسة حق الشعوب في تقرير المصير.

فقد أعلنت الأمم المتحدة مرارا إدانتها للدول التي سمحت أو تساهلت إزاء تجنيد المرتزقة وتمويلهم وتدريبهـم وحشدهم ونقلهم واستخدامهم ، بل أبدت قلقها مما تشكله أنشطة هؤلاء المرتزقة من خطراً على السلم والأمن الأهلي في الدول الصغيرة، وبغض النظر عن طريقة استخدام المرتزقة أو الشكل الذي يتخذونهُ لاكتساب بعض مظاهر الشرعية من توطين أو تجنيس أو غيره، فإنهم سيضلون مرتزقة مستوطنين يُشكلون تهديداً لسلام وامن هذه البلاد، وعقبة في سبيل تمتع هذا الشعب بحقوقه الإنسانية.

المؤسسة الحاكمة مطالبة بوقف جلب جماعات "المرتزقة الأجانب" من الخارج، وإرجاع من تم جلبه وتوطينهِ منهم إلى موطنه الأصلي، وأن تعمل على التوقيع على الاتفاقية الدولية لمناهضة تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم. كما أن مجلس النواب مطالب أيضاً بسن تشريعات وطنية تتوافق مع هذه الاتفاقية وقوانين واضحة تحرم وتجرم تجنيد المرتزقة وتمويلهم وتدريبهم وجلبهم إلى البلاد.

إن أي سلطة حاكمة تعتمد في أمنها الداخلي ودفاعها الخارجي على مرتزقة أجانب حتى وإن تم تجنيسهم وتوطينهم، في الوقت الذي تستبعد فيه مواطنيها من تلك المؤسسات ، سلطة لا تستحق الاحترام والتقدير منا.
وان كان هذا وجه من أوجه الارتزاق إلا انه ليس الوحيد، بل هناك فئة أخرى من "المرتزقة الأجانب" المجنسين والمستوطنين حديثا، والتي تم جلبها بغرض القيام بمهمات إعلاميه قذرة، بغرض التستر على الجرائم المرتكبة من قبل المؤسسة الحاكمة، وتلميع صورة النظام المعطبة داخليا وخارجيا.

يدخل في هذه الفئة صحفيين وإعلاميين ومستشارين ، يصطلح على تسميتهم في البحرين بالمرتزقة الطبّالة، تعمل هذه الفئة في الصحف والمؤسسات القريبة من الحكم وبأوامر من جهات عليا في الحكم، وعملها يتلخص في الهجوم والإساءة بالقلم ومن خلال صحفهم على كل من يعارض سياسة المؤسسة الحاكمة أو ينتقدها، بل ذهبوا إلى أبعد من ذلك، فباتوا هؤلاء المستوطنين يعملون على التشكيك بوطنية وولاء سكان البلاد الأصليين، من شيعة وسنة لأرضهم، واتهامهم بالعمالة لدول أخرى.

تعتقد المؤسسة الحاكمة بأن هؤلاء المجنسين يمكن أن يكونوا اقل مقاومة لظلمهم واستبدادهم، أو يمكن ضمان ولائهم الدائم، إلا أن هذا يعد جهلا بسنن التاريخ لا يؤدي إلا إلى الخراب والدمار.

كان هؤلاء المرتزقة المجنسين سببا في خلق حالة من العداء تجاه جميع من تم تجنيسهم بشكل قانوني وسليم. وللأسف الشديد أن الكثير من الذي تم تجنيسهم بصورة طبيعية وقعوا ضحايا سوء المعاملة جراء الكراهية التي ولدّها هؤلاء المرتزقة.

حتى لا نزر وازرة بوزر أخرى

ولكي لا نزر وازرة بوزر أخرى، علينا أن نفرق بين هؤلاء المرتزقة الأجانب وبين الكثير ممن حصلوا على الجنسية البحرينية وهم مستحقين لها، والذين هم بشر مثلنا سنة وشيعة وغيرهم، ولهم ما لنا من حقوق، وعليهم ما علينا من واجبات، بل يجب علينا أن نتصدى لأي مُنتهك لحقوقِهم أو مسيء لهم .

يجب الاعتراف بأن هناك فئة من المجنسين قدمت إسهاماتٍ كبيرة لهذا الوطن، وقامت بالمساعدة في بناء وتطوير بلادِنا في شتى المجالات، ومنهم من علمنا ودرسنا صغاراً، ونحن نعتز ونفتخر بأننا تتلمذنا وتدربنا على أيدي الكثير منهم.

هناك توجه خاطئ في التعامل مع المجنسين وكأنهم كتلة واحدة، وأن هناك بعض الخلط الظالم ولكن غير المتعمد، من قِبل البعض في التعامل مع المجنسين وكأنهم جسم واحد، جاء بطريقة واحدة، وبغرض واحد، وهدف واحد، وهو الاشتراك في مؤامرة المؤسسة الحاكمة في الإساءة لشعب البحرين، من خلال المساهمة في مؤامرة تغيير تركيبتهِ ونسيجه وتجانسه السكاني.

إن التعامل معهم أجمعين بهذه النظرة الواحدة السلبية، أو الإساءةِ لهم يعتبر نوعا من أنواع الكراهية العنصرية التي يجب الحذر من الوقوع فيها، بل إن ذلك يسئ لنا كشعب متحضر يحترم حقوق الآخرين بغض النظر عن أصولهم وخلفياتهم الدينية أو الإثنية. عرف عن شعب البحرين منذ القدم، أنه شعب راقي أصيل مثقف متعلم واجتماعي، ويرجع لحضارة عُمرها آلاف السنين، وعرف عن هذا الشعب أيضا تميزهُ عن غيره من الشعوب في صبرهِ على معاناته من الظلم والقهر والعزل والتمييز والاستبداد والقمع، الذي مورس عليه من قبل حكامه على مر السنين. وعليه يجب أن تدفعنا هذه المظلومية في نصرة المظلوم والدفاع عنه، والتصدي الحضاري لكل منتهك لحقوقه، وليس المشاركة في ظلمه.

2009-01-23

إعلاميون " ميليشياويون" من المجنسين المرتزقة !

الكاتب : محمد البحراني

هل الاعلاميون العرب الذين يساهمون في تلميع صورة النظام والدفاع عن جرائمه وانتهاكاته لحقوق الانسان هم مرتزقة ؟ ولماذا يقوم النظام بتجنيس الاعلاميين المرتزقة خاصة اؤلئك المستقدمين من الاردن وسوريا وبعض الفلسطينيين والبعثيين العراقيين وغيرهم ؟ ولماذا اغلب المرتزقة الاعلاميين يقومون بدور الدفاع عن النظام والتدخل في الشأن الداخلي ؟ ولماذا اغلبهم من المحسوبين على ابناء العرب السنة ؟! وهل جريمة الاعلاميون المرتزقة من المجنسين اقل من جرائم الميليشيات المرتزقة ؟ القرائن تشير الى ان الاعلاميين والصحفيين واصحاب اقلام الارتزاق هم "جنود" بلا "بزات" وشارات في جيش النظام يؤدون واجب الارتزاق في الدفاع عن سلطة القمع والاستبداد في البلاد وقد تم استقدامهم الى البلاد جنبا الى جنب الميليشات المسلحة المرتزقة التي تستخدمها السلطات لزرع الرعب والخراب والهلع في البحرين .

الاعلاميون المرتزقة هم "ميليشيا" ولكن في ثوب انيق بدل ان يحملوا سلاح القتل والرصاص في ايديهم يحملون "سلاح القلم" فهم يقتلون الناس بكلماتهم الخبثية فيما الميليشيات المسلحة تقتل الناس بالسلاح الذي يحتوي على الذخيرة الحية من الرصاص والقنابل الميسلة للدموع والسامة . نظام حمد استقدم الاعلاميين وزرعهم في الصحف الموالية له ومنحهم سلطة تفوق سلطة "البرلمان" ، حيث ليس لنواب الشعب وخاصة النواب المحسوبين على المعارضة او على الطائفة المهمشة حق انتقاد الاعلاميين ودورهم السلبي في التجييش الطائفي وتحريض جهة على جهة اخرى فيما لأولئك الاعلاميين المرتزقة كل الحق في التهجم على النواب بدوافع طائفية والنيل منهم دون وضع اي اعتبار حتى لمكانتهم وحصانتهم كممثلين لاكبر طائفة في البلاد .

دور الاعلاميين المجنسين المرتزقة تعدى الشؤون الخارجية حيث بدؤا مزاولة مهنهم في بداية استقدامهم كمحللين و"كتاب" اختصاصهم الخارج الا ان الامور ومع مرور الايام قد تغيرت حيث جاءت الاوامر لتغيير البوصلة من الخارج الى الداخل والبدء بشن هجوم شامل وكاسح على االمواطنين وكل من يعارض النظام الحاكم وسياساته القمعية والطائفية . هؤلاء الاعلاميون المرتزقة غدت اقلامهم تتقيأ بالشتم والسب والنيل من المواطنيين حيث دورهم لا يختلف عن تلك الادوار التي تقوم بها "القوات القذرة" في البلدان الخاضعة لانظمة الاستبداد والفصل العنصري ، هذا الامر قد اشار اليه بوضوح المسئول في مركز حقوق الانسان الدكتور نبيل رجب حيث افاد في تقرير له :"..هناك فئة من المرتزقة الاجانب المجنسين والمستوطنين حديثا ، والتي تم جلبها بغرض القيام بمهمات اعلامية قذرة ، بغرض التستر على الجرائم المرتكبة من قبل المؤسسة الحاكمة ،وتلميع صورة صورة النظام المعطبة خارجيا وداخليا ، يدخل في هذه الفئة صحفيين واعلاميين مستشارين ، يصطلح على تسميتهم في البحرين بالمرتزقة الطبالة".. "تعمل هذه الفئة في الصحف والمؤسسات القريبة من الحكم وبأوامر من جهات عليا في الحكم، وعملها يتلخص في الهجوم والإساءة بالقلم ومن خلال صحفهم على كل من يعارض سياسة المؤسسة الحاكمة أو ينتقدها، بل ذهبوا إلى أبعد من ذلك، فباتوا هؤلاء المستوطنين يعملون على التشكيك بوطنية وولاء سكان البلاد الأصليين، من شيعة وسنة لأرضهم، واتهامهم بالعمالة لدول أخرى." هناك عدة صحف محلية معروفة وهي اما تابعة 100% للسلطة واما ان الاخيرة ممولة لها تمويلا كاملا تنفذ سياستها واجندتها دون مواربة وبوضوح تام ، فمثلا صحيفة "الوطن" التي يطلق عليها المواطنون بـــ" التفلة" او "الوثن" وهي تسميات تعكس حقيقة وواقع هذه الصحيفة حيث تسمية "التفلة" تعني بوضح "القذارة" كون ان دورها لا يتجاوز "المهمة القذرة" في الاساءة الى المواطنين

واصحاب البلد الاصليين والنيل منهم من منطلق طائفي ، هذه الصحيفة زرعت فيها السلطة عدة اقلام مرتزقة واعلاميين مجنسين قد استقدموا من الاردن هدفهم تلميع صورة النظام والملك والاساءة الى الطائفة الشيعية واتباعها في دور مواز لدور "الميليشيات القذرة المسلحة" المرتزقة التي تقتحم الدور والبيوت وتعتدي على الناس وتسيئ اليهم في الطرقات والشوراع ، ولعل من ابرز تلك الاقلام المرتزقة والتي تم تجنيدها لمثل تلك المهمة القذرة هو "المبيضيين" هذا الاردني الذي ينحدر من قبيلة المبيضين في الاردن والمعروفة بعنصريتها وطائفيتها وقد انضمت في يوم اعدام "صدام" المجرم الى قائمة المنتصفين

والمنتصرين له وهو اليوم يعمل في صحيفة "الوطن" وقد وجه بوصلة قلمه ومنذ فترة نحو الشان الداخلي وقد تم تجنسيه بعد ان اثبت انه "جندي اعلامي مرتزق" من النوع المحترف حيث لا يختلف عن ذلك الميليشاوي المسلح المرتزق في شيئ سوى ان "المبيضيين" جندي يوجه قلمه نحو الناس والمواطنين فيما الثاني يحمل السلاح في وجههم وكليهما يؤديان دور واحد يتمثل في الدفاع عن نظام القمع والاستبداد والاساءة بالاساليب المختلفة لجماهير الاغلبية في البلاد يعتبر بنظر القانون الدولي الخاص انتهاك لحقوق الانسان بعد ان يدرجهم ضمن لائحة "المرتزقة الاجانب" وهو ما دفع بالمسئول في مركز حقوق الانسان الاستاذ نبيل رجب لدق ناقوس الخطر والاستدلال بالقوانين الدولية بما فيها اتفاقية جنيف وقرار لجنة حقوق الانسان 3/2000لعام 1999 "المعني باستخدام المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق الانسان واعاقة ممارسة حق الشعوب في تقرير مصيرها" .. ومن هنا ايضا فان من حق الشعب في البحرين ان يتعامل مع هؤلاء الاعلاميين الاجانب المجنسين كمرتزقة واسقاط صفة "الاعلاميين" و"الصحفيين" عنهم لكون انهم كانوا على علم ويقين بان استقدامهم الى البحرين ومنحهم الجنسية لم يتم على الكفاءة والمهنية والمواطنية بل على اساس الارتزاق والعمل ضمن "ميليشيات اعلامية مرتزقة" تستخدم من اجل حماية مصالح النظام وقمع المواطنين فكريا وسياسيا واعلاميا وحتى جسديا بموازاة الميليشيات المسلحة المنتشرة في البلاد والتي تعمل ضمن المؤسسة الامنية الرسمية .

فالتصدي للميليشيات الاعلامية امر وطني يدخل ضمن النضال المستمر الذي دأب عليه شعب البحرين الابي لاسترجاع حقوقه وتثبيت مواطنية ابناءه الذين يتعرضون لحملة شرسة اعلامية من قبل اؤلئك المرتزقة الاعلاميين الذين جندتهم السلطات المحلية لاغراض قذرة ومن ضمنها تشويه سمعة المواطنين الاصليين وتحريف الحقائق على الارض ضمن استراتيجية التطهير الطائفي .

صوت العراق | 25-01-2009

بيان عائلة آل حيدر

الكاتب : عائلة آل حيدر

بسم الله الرحمن الرحيم

(قل انما حرم ربي الفواحش ما ظهر منها وما بطن و الاثم والبغي بغير الحق وان تشركوا بالله ما لم ينزل به سلطانا وان تقولوا على الله ما لا تعلمون)
صدق الله العلي العظيم

أبناء وعشيرة المرحوم الحاج عباس مهدي حيدر وعموم آل حيدر يدينون جريمة التجنيس السياسي والطائفي التي تجري في البلد ، ويحملون الاطراف المسؤولة عن هذه الجريمة وهذا الخطأ الكبير وهذا الاستهتار والاهدار لهذا الوطن ، مسؤولية التداعيات السلبية التي تحدث وستحدث مستقبلا على هوية وأمن أبناء وأجيال هذا الوطن الغالي والعزيز الذي بناه الاجداد بعرقهم وتعبهم ورسخوا الروابط واللحمة الوطنية بين ابنائه على حب الخير والتعاون فيما بينهم شيعة وسنة.

لقد تابعنا باستياء وألم بالغ ما يتعرض له أهلنا وأخواننا في الرفاع وجو وعسكر ومدينة حمد وغيرها من المناطق من الآثار السيئة لهذا التجنيس الغير محسوب العواقب والمستهتر بماضي وحاضر ومستقبل هذا الوطن ، وندعوا أولا المعنيين والمسؤولين عن هذه الجريمة والخيانة العظمى بحق الاجيال إلى العودة إلى الضمير والمسؤولية الاخلاقية والوطنية تجاه هذا الوطن العزيز وعدم التفريط فيه والزج به في التغالبات السياسية والطائفية ، إن وطننا أسمى وأعز من أن يستغله أي أحد واي جهة كانت لكي يكون مطية لأهوائه وأجندته التي تضر بالمواطنين والذين هم من يشكل معنى الوطن وكيانه.

ندعو هؤلاء المعنيين للابتعاد بوطننا العزيز عن الزج به في الاهواء والشرور ونيران الفتن وتضييع الهوية وتدمير مستقبل الاجيال.

كما ندعو أبناء البحرين وعوائله الشريفة من سنة وشيعة من أقصاه إلى اقصاه إلى التعبير عن قلقها ورفضها لتضييع هوية هذا الوطن والتسبب بالاخطار لأجياله بدوافع سياسية وطائفية غير مسؤولة وغير واعية أو غير مكترثة.

إننا لانقف ضد استحقاق اي انسان لجائزة الحصول على جنسية هذا الوطن الغالي والعزيز خصوصا من أصحاب العطاء العلمي والفكري والاقتصادي ، لكننا ضد استغلال القانون والصلاحيات التي ترمي بجنسية هذا الوطن في التراب لكل من هب ودب بدوافع غير أخلاقية وغير وطنية وغير شريفة ولا تخدم هذا الوطن العزيز وأبنائه الكرام ، بقدر ما تخدم أجندة ومصالح من لا يحبون هذا الوطن ولا يحترمون ماضيه وحاضره ومستقبله.

إننا كعائلة عريقة ومعروفة في هذا البلد ومعنا الكثير من العوائل الشريفة في هذا الوطن من المحرق حتى جو وعسكر مرورا بالمنامة والسنابس والدراز وسترة وغيرها من قرى ومدن هذا الوطن العزيز الغالي ممن يشكل لبنات هذا الوطن الغالي وماضيه وحاضره ومستقبله معنيين مباشرة بما يجري على ارض الواقع من تجنيس وتلاعب بالتركيبة السكانية ونعبر عن قلقنا البالغ على أجيالنا مما يجري من استهتار وندعم جميع المطالب والمواقف السلمية والحضارية والوطنية التي يقودها الافراد أو الجمعيات الاهلية والسياسية أو الموظفون أو المسؤولون في الدولة ومؤسساتها الذين يستشعرون خطر العبث بالتركيبة السكانية على أمن واستقرار وهوية ومستقبل هذا الوطن بدوافع أخلاقية وطنية.

أبناء وعشيرة المرحوم الحاج عباس مهدي حيدر وعموم آل حيدر
2009/1/31

السنة في البحرين أقلية بين طائفتين والضحية الأولى والهدف السري لمشروع التجنيس

الكاتب :يساري متعصب

بدأ مشروع التجنيس الذي فتحته الحكومة البحرينية تحت مظلة الديوان الملكي بإظهار النتائج العكسية لهذا المشروع الخطير الذي كان هدفه تغيير التركيبة الديمغرافية لصالح الطائفية السنية ضد الطائفية الشيعية .

وللأسف فإن الكثيرين من المتابعين والمحللين لم يركزوا على الأهداف التي تحققت بالفعل على أرض الواقع وهي نشوء طائفة ثالثة في البلاد بين الطائفتين الكريمتين ،

هي طائفة ليست دينية أو مذهبية ، إنها طائفة إجتماعية لها كياناتها الخاصة ، وثقافتها الخاص ، ومفاهيمها الخاصة ، هذه الطائفة التي زرعت بالإقحام بشكل مفاجئ في بلد صغير وشعب صغير بل وأصبحت تفرض ثقافتها العدائية في المجتمع البحريني ، وتنشر الرعب في المناطق التي تستوطنها ، وهي المناطق السنية .

وقد عملت الحكومن وأجهزتها الإعلامية على ضخ حلم الأكثرية السنية في البلاد عبر وسائل إعلامها ، وعبر المجالس الشعبية المرتبطة بالنظام في المحرق ، وبدأ ساسة السنة المرتبطون بالحكومة بالترويج لهذا المشروع على أنه الحل الأمثل لمواجهة الشيعة ، وبالتالي زرع الخوف الدائم والمزمن عند الطائفة السنية ضد أخوانهم من أبناء الطائفة الشيعية .

إلا أن مانراه على أرض الواقع قد بدد كل التحليلات السابقة بأن الحكومة تريد القضاء على الطائفة الشيعية ، وبأن مشروع التجنيس جاء للقضاء على الطائفة السنية ، وهو إستكمال لمشروع التهجير الذي تم بحق سنة البحرين في المحرق والقضيبية والحورة وهي المناطق التي كانت معقل المعارضة في ستينيات وسبيعينات القرن الماضي.

وبالتالي فإن مايحصل الآن من تجنيس هو إستكمال للمشاريع السابقة التي قام بها النظام ضد السنة وكان الهدف منها محاصرتهم ، ومنعهم من لعب دورهم الطبيعي والدستوري في التنمية الإقتصادية والإجتماعية والسياسية .

وأنا هناك أحاول أن أذكر بهذين المشروعين السابقين والذان ساهما في القضاء على روح دعامة أساسية في التنمية الوطنية في البحرين ، وهما : -

1- مشروع التهجير ،

لقد نجح النظام سابقا في إفراغ المحرق والقضيبية والحورة من أهلها ، وتخلص من معارضة كانت كالعظمة في بلعومه ، وشتتهم في مدن جديدة لتفكيك النسيج الإجتماعي والسياسي لديهم ، وكانت هذه المعارضة تتكون من السنة أساسا ، وشكلت دورا هاما في التصدي للإستعمار ، ومن ثم التصدي لمشروع القبيلة التي كان النظام يحاول تثبيت أركانه ، ولأن مشروع القبيلة كان يتناقض مع الأفكار اليسارية التي كانت تؤمن بها المعارضة السنية آنذاك .

2- مشروع عسكرة أهل السنة ،

وهو مشروع كان الهدف منه أساسا وقائي وهو القضاء على الطموح السياسي لدى الطائفة السنية ، ولكن هذا المشروع لم يقض على روح الطموح السياسي فقط ، إنما قتل روح الطموح العلمي والتطوعي والمعرفي عند الشباب السنة ، وبالتالي أصبح أقصى طموح الشاب السني هو التخرج من الثانوية والهروب نحو الحلم الأكبر ، وهو الإنضمام لوزارة الداخلية أو قوة الدفاع ، وبالتالي القضاء على الأساس الإبداعي والمعرفي لدى جيل واسع من أبناء السنة .

3- التجنيس ومشروع الطائفة الثالثة

لو كانت الحكومة تريد أغلبية سنية في البحرين ، لكان بإمكانها تبني مشاريع أكثر حضارية تحقق التوازن العددي بين السنة والشيعة ،

كان بإمكان الحكومة تبني مشروع التخصيب والتوالد بين أبناء الطائفة السنية في البحرين ، ودعم هذا المشروع عبر توفير بيئة معيشية رغيدة للسنة ، ودعم جهود الإسكان في مناطقهم ، وإنشاء صناديق لدعم الزواج بين الشباب السنة ، وتقديم كافة الإمتيازات المعيشية لهم ، كما هو حاصل في بعض البلدان الخليجية كالأمارات مثلا

إلا أن تغاضي الحكومة عن هذه الفكرة ، يثير الكثير من الدهشة ؟

لأن مشروع التجنيس ، هو إزدراء بكل ماتحمله الكلمة بحق الطائفة السنية التي كانت ولازالت تحتفظ بالكثير من الولاء التقليدي للنظام ، وهو تجاهل واضح لهذا العمق التقليدي والتاريخي ، وكأن النظام يحاول التخلص من هذا الإرث ، ويحاول كالثعبان التخلص من جلده والإفلات منه ، والقضاء عليه .

وأن مايحصل الآن ليس إستكمالا لمشروع التوازن العددي ،

لقد تكشفت الكثير من الحقائق ، وهو أن الحكومة ماضية في مشروع [الطائفة الثالثة] وهو مشروع قائم على إستيراد مجاميع بشرية هائلة وزجها في الوسط الشعبي ، وإستيراد معها مجموعة أخرى من النخب الصحفية المدفوعة الأجر ، لإستكمال هذا المشروع ، والدفاع عن هذه الطائفة ، والهدف منها هو الإستمرار في ضخ حالة الفوبيا بين أوساط الشيعة ضد السنة .

هذه الطائفة الأن بدأت تحصل على الكثير من الإمتيازات التي كان يحصل عليها السنة ، كالوظائف والبيوت والإسكان ، والدعم المعيشي ، وإسقاط الضرائب والرسوم ، وإعطائهم السجلات التجارية التي لم يكن يحلم بها المواطنون سنة وشيعة في يوم من الأيام .

هذه الطائفة الثالثة بدأت تفرض إجندتها وثقافتها الإجتماعية في الوسط السني ، وهي طائفة تتكون من مجاميع بشرية تم جلبها من مناطق منعزلة قابلة للعدائية ، وهي تتمتع بحالة تخصيب وتوالد سريع أثر على البنية التحتية للبلاد ، وساهم في زعزعة الإستقرار والأمن الإجتماعي لدى أهل السنة .

والأخطر من ذلك ، أن هذه الطائفة والتي تنتمي وظيفيا لوزارة الداخلية والدفاع وجهاز الأمن الوطني وملحقاته كدائرة التأثير النفسي ودائرة التشويش ،

هذه الطائفة أصبحت تتمتع بحق كان ممنوعا على المواطن السني الذي تم تذوبه في مشروع العسكرة ، وهو مشروع الطموح العلمي والتنمية السياسية ، لقد بدأت أذرع المجنسين من أبناء الطائفة الثالثة في الحصول على هذا الحق ، وهم سيصبحون مؤهلين بعد عشر سنوات لتولي الكثير من المناصب الإدارية والأكاديمية في مختلف وزارات الدولة المدنية ، وأنهم سيسطرون قريبا على كافة مفاصل الدولة .

فالدولة الآن بدأت تخصص جزء كبير من البعثات والمنح الدراسة لهؤلاء ، وقد تحقق جزء من هذا المشروع في وزارة

الإعلام ، قفد تم توطين الأردنيين في هذه الوزارة ، وسيطرو على قطاع الثقافة في هذه الوزارة ، وأن المشروع الآتي يقضي بسيطرتهم على قطاع الإعلام ،

هذا المشروع أثار حفيظة الكثيرين من أبناء السنة في وزارة الإعلام وهو السبب الرئيسي لإعتصام موظفي الأعلام سابقا وإعلانهم لتذمرهم .

الخلية الأردنية المزروعة في وزارة الإعلام هي خلية مخابراتية بالأساس ووظيفتها إستكمال سيطرة الطائفة الثالثة على كافة المرافق الإدارية والعامة في الدولة ، وتم زرع خلايا أخرى في بعض الصحف والمواقع الألكترونية .

فهذه الوزارة هي الوزارة السيادية الثالثة بعد الوزارات العسكرية ، وهي السلاح الإعلامي والطابور الخامس لتنفيذ المشروع الحكومة في تنظيف الوزارة من المواطنين السنة والذين أصبحوا يشكلون عقبة أساسية أما تصعيد الخطاب الإعلامي ضد الشيعة .

ولضمان إستمرار بث سياسة الشيعة فوبيا في أوساط السنة ،

وبالتالي فإن المشروع يهدف إلى عزل السنة عن أخوانهم الشيعة ، وتنفيذ خطة إعلامية مركزة عليهم عنوانا الرئيسي الشيعة فوبيا أي الخوف والرعب من الشيعة ،

فيما المجنسون من أبناء الطائفة الثالثة المستوردين يسيطرون على الإدارات العامة وتفاصيل الحياة في البلد ، ويحركونها كيفما شاؤو .

والهدف الأكبر من كل ذلك ، هو تحويل السنة إلى أقلية بين أغلبيتين ، بين الأغلبية الطبيعية والمسالمة لأبناء الشيعة ، وبين أغلبية عدائية ذات أجندة مشبوهة وسرية من المجنسين .

وبالتالي عزل السنة الذين أستفادت منهم الحكومة للترويج لخطابها الطائفي السابق ، وإستبدالهم بطائفة أخرى لإستكمال مشروع إستهداف الشيعة عبر هذه الطائفة .

ملتقى البحرين | 31-01-2009

الخبر الذي طَز عيني!!

الكاتب : لميس ضيف

في الأول من فبراير فرشت صحيفة الوطن الكويتية على صدر صفحتها الأولى مانشيتاً صارخاً:
220"ألف كويتي يحملون جنسيات خليجية.. وثلثي مزدوجي الجنسية يحملون جنسية دولة خليجية" وجاء في تفاصيل الخبر أن الكويت - التي تمنع ازدواج الجنسية قانوناً- قد حصرت من سعى لكسب الجنسية وهي بصدد اتخاذ إجراءات حيال من يصر على الاحتفاظ بجنسية أخرى؛ وفي طيات الخبر وردت معلومات أكثر حساسية؛ لفتنا فيها أن قطر "أبدت تعاوناً في الكشف عن مزدوجي الجنسية عن طريق المراسلات الرسمية والسرية ولكن دولة خليجية أخرى رفضت ذلك ملياً!!.

كما وراعنا أن نعلم أن أغلب مزدوجي الجنسية يحملون اسمين مختلفين في الجنسية الكويتية والأخرى.. ومن تداعيات ذلك ما صرح به لاحقاً الشيخ جابر الخالد وزير الداخلية الكويتي الذي أكد أن الداخلية ستستخدم جهاز البصمة في المطار والمنافذ الحدودية بهدف كشف مزدوجي الجنسية.

خبر كهذا لا شك " فقع" عيني كل من قرأه في الكويت.. ولكن وقعه لا ريب خاص علينا كبحرينيين مجروحين من التجنيس وعاجزين - لليوم- على تخمين عمق الجرح الغائر كوننا لا نملك أرقاماً - ولو تقريبية- عن مقدار الضرر الذي أحدث.. نرى بالطبع مرأى العين من جنسوا من بلاد الهند والسند والعرب لأنهم يعيشون بيننا ويشارعوننا على الماء والكلأ.. ولكننا لا نملك - أدنى فكرة- عن عمليات التجنيس الواسعة التي تمت لقبائل وعوائل الخليج تمهيداً للانتخابات ..

أيعقل أن نكون نحن الدولة التي جنست ثلثي العدد المشار إليه؟! أم نحن الدولة التي امتنعت عن التصريح بمزدوجي الجنسية؟ !

حق لنا أن نشكك ونقلق.. فتلك فئة غير مرئية.. والأخطر أن العوائد التي جنوها مقابل هذه الخدمة "الجليلة" غير محسوسة؛ بمعنى : أننا نفهم أن الدولة جنستهم لتكون لها اليد الطولى في الانتخابات ولتحرك - بهم- بوصلة طموحاتها.. ولكن على ما حصلوا هم في المقابل يا ترى؟ !

رنين هذا الخبر أعاد لذاكرتي تصريحا لمحامية كويتية قالت إن مواطنتها حصلت على حكم بحضانة أطفالها ومنع زوجها من السفر - وفقا لجوازه الكويتي- ولكنه فرّ من البلاد بأولادها بجواز سفر خليجي.. كما وأعادني لحديث مرشح قبلي برر سقوطه في الانتخابات الكويتية بقوله إن الحظ عاكسه لأن كثيراً من أفراد قبيلته كانوا قد شاركوا في انتخابات دولة خليجية وخشوا العودة سريعاً لئلا يفتضح أمرهم!!
فأين هي الحقيقة ؟! وإلى أي مدى علينا أن نخشى القادم ؟!

هؤلاء الخليجيون في غنى - الآن- عن وحداتنا السكنية ووظائفنا زهيدة الراتب وامتيازات المواطنة البحرينية التي لا تقارن بما ينعمون -ولكن- ماذا عن الأجيال القادمة منهم ؟! أتعتقد البحرين - حقا- أنها قادرة على احتمال التبعات المستقبلية للسماح بازدواج الجنسية ؟!

سيقول البعض إن ازدواج الجنسية أمرٌ مشروع في جل دول العالم وبالفعل.. ولكنه يباح هناك - كما في بريطانيا وأميركا والنرويج بل ومصر ولبنان- لتولد قناعة بوجود مصالح اقتصادية وسكانية تعود على البلاد من هؤلاء الذين يدفعون ضرائب ويوفون بالتزاماتهم تجاه الدولة وليس العكس.. وحتى هناك تُبسط شروط معقدة لهذه الشريحة لوجود قناعة راسخة بأن مزدوج الجنسية هو في العادة مزدوج الولاء.. لذا فهم لا يقبلون في الأجهزة الأمنية أو السلك الدبلوماسي أو القضائي ولا

يسمح لهم بالترشح لأي انتخابات!!

عموما؛ حمل دولة كالكويت للواء محاربة ازدواج الجنسية خبر يسعدنا ونأمل في تنسيق خليجي يجتهد في محاصرة ظاهرة ازدواجية الجنسية.. فمن يدري؛ ربما يأتي الفرج من بوابة الأشقاء في الخليج !!

صحيفة الوقت| العدد 1095| 19-02-2009م الموافق 24 صفر 1430 هـ

إسكان المحرق لمن؟!

الكاتب: محمد العثمان

قالوا لنا: إن بيوت المحرق للمحرقيين. واكتشفنا من خلال بيانات التوزيعات الاخيرة لبيوت ضاحة الساية في البسيتين، والتي تسربت مؤخراً، أن أكثر من ثلث – إن لم يكن النصف- تم توزيعها على من لا يمت إلى المحرق بصلة! أما أهالي المحرق القابعون في دواعيسها والذين تمرغت أيديهم بترابها الطاهر، والذين عاش أجدادهم وآبائهم محن ومحطات هذا الوطن المفصلية، وهم من دافعوا عن الوطن في مواجهة الاستعمار وقاوموه بشتى الطرق وطردوه، وهم من طالبوا بحياة كريمة للمواطنين، هؤلاء أبناء المحرق أباً عن جد، وقد وقفوا على باب وزارة الإسكان وكأنهم أجانب يتوسلون هذا المسؤول، ويذرفون دموعهم ليلاً على ما فاتهم من سكن لهم ولعيالهم!

هؤلاء أبناء المحرق الذين أبكاهم التجنيس المنفلت. ونحن لسنا ضد الحصول على الجنسية بالطريقة القانونية، إلا أن مبعث حزننا وكمد قلوبنا على نصيب المحرقيين الذين فاتهم كل الفوت الحصول على وحدة سكنية في المحرق!

السؤال الذي يوجه لمن يعنيه الأمر: إسكان المحرق لمن؟! بعد اللمحة الأولى للقوائم الجديدة يتضح أن كثرة من الإخوة الذين تجنسوا مؤخراً حصلوا على هذه البيوت! ومازال بعض المسؤولين يتحدث عن القضية الإسكانية بمعزل عما يجري على أرض الواقع من توزيعات ظالمة! ويتحدث هؤلاء وكأن الناس أغبياء وسذج! ووزارة الإسكان لا زالت تذر الأحلام ذراً في عقول الناس غير مكترثة لهذه القسمة الضيزى!

السياسة الإسكانية، وقبلها التجنيسية في حاجة ملحاحة إلى إعادة رسم وتخطيط تقوم على الأفضلية لمن تقدم الأولوية في خدماتها، ولمن تقدم الجنسية البحرينية. الخطأ الجسيم والقاتل والمذل للمواطن البحريني، والمحرقي على وجه الخصوص، الذي كان يعيش على أرض البحرين أبائه وأجداده قبل زهاء قرن من الزمن أو أكثر، ويتمرغ أنفه في دهاليز وزارة الإسكان ويسكب ماء وجهه على قائمة انتظار الإسكان، وهناك من يحصل على الجنسية البحرينية قبل عام أو عامين أو خمسة ويحصل على سكن في المحرق؟! هل هذا من العقل والمنطق والإنصاف والعدالة في شيء؟! المنطق السوي والانصاف وتطبيق مبادئ العدالة بعيد كل البعد عن التوزيعات الإسكالنية التي جرت مؤخراً في المحرق .

الضيم والظليمة تسربلت إلى نفوس المحرقيين شيئاً فشيئاً وهم يشاهدون بأم أعينهم تسرب أحلامهم في إسكان المحرق.

على المسؤولين في الدولة التحرك سريعاً لإعادة الأمور إلى نصابها، قبل أن ينفجر الوضع في المحرق، والكل يعرف إلى ماذا سيؤدي إنفجار المحرق!

صحيفة البلاد | 26-03-2009

التجنيس بعد أكثر من عشر سنوات

الكاتب : جمال السلمان

في الطائرة وأنا عائد من إحدى العواصم الخليجية، جلس إلى جانبي أحد الإخوة العرب ممن يسكنون تلك العاصمة الخليجية لما يقارب الثلاثين عاماً، تجاذبنا أطراف الحديث، فسألني عن جنسيتي، فقلت له أنا بحريني، فغمزني بقوله: بحريني بحريني أو مجنس؟ قلت له بل بحريني أباً عن جد. ثم عاجلني بقوله: يقول لي آباء بلدي أن الجنسية البحرينية سهل جداً الحصول عليها وأنا أريد أن أحصل على الجنسية البحرينية حتى يسهل تنقلي في الخليج!. هكذا وصلت سمعة التجنيس إلى أقطار الدنيا. من أراد جنسية البحرين حتى يسهل عليه التنقل في الخليج فليسعى فإنها قريبة المنال!. ترى لماذا تميزنا في هذا المجال حتى صرنا مضرب الأمثال؟ لماذا لا توجد على الأرض في الوقت الحالي دولة في ظروف اقتصادية واجتماعية ووفرة في الأرض والمال وحاجة للموارد البشرية لا تقارن بنا ولا تسعى للتجنيس بالصورة التي لدينا؟!

منذ أكثر من عشر سنوات وحديث الشارع في البحرين هو موضوع التجنيس وتداعياته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية على هذه الأرض الطيبة، عشر سنوات والبحرين كلها تتحدث عن شواهد صارخه عن التجنيس، في الوقت الذي دأبت فيه السلطات المختصة في البحرين بكل ما أوتيت من قوة على نفي وجود سياسة تجنيس واسعة لجماعات كبيرة من مختلف الجنسيات، وقد تجلى هذا النفي في تصريحات مسؤولين في وزارة الداخلية البحرينية، حيث تسعى الحكومة إلى تهدئة الخواطر من خلال نشر أرقام رمزية حول التجنيس يشكك الكثير من المواطنين في دقتها وصحتها .. خاصة وإن النفي الحكومي يأتي بعد تصاعد التذمر والاستياء الشعبيين من جراء سياسة التجنيس التي يرى فيها الكثير من أبناء البحرين تطاولا على ثوابت هذا البلد يهدف إلى إيجاد تغيير في التركيبة السكانية والديموغرافية له.

عقدت المعارضة عدداً من الندوات الجماهيرية وورش العمل المتخصصة لمناقشة أبعاد هذا البرنامج المثير والخطر على مستقبل البلاد، شُكلت لجنة للتحقيق في التجنيس في البرلمان السابق حُجم دورها و حُصر نشاطها في البعد القانوني، دونما التفات إلى الأبعاد المتعلقة بواقع الناس وحياتهم ومعاشهم .

وتشتكي الدولة من شح الموارد، وحاجتها الدائمة إلى الاقتراض والمساعدات الخارجية. إذ إن معظم المدارس والمراكز الصحية، مثلا، تبنى من دول شقيقة، ضغط شديد على الخدمات الطبية والتعليمية، لا زالت البلاد تعيش على مستشفى حكومي مركزي واحد يخدم أكثر من مليون على أرض البحرين على عهدة الأرقام التي أعلنها الوزير المسؤول، على مستوى الإسكان، الأرقام المعلنة تشير إلى أن 40 ألفا ينتظرون دورهم وبعضهم ينتظر منذ التسعينيات من القرن الماضي، ميزانية الدولة راوحت أشهر بين البرلمان والحكومة دون اتفاق لأن الحكومة تريد شد الأحزمة والتقشف، بينما سياسة التجنيس تحتاج إلى بناء مدارس ومستشفيات وخدمات ومساعدات وغيرها.

لي أصدقاء أعزاء حصلوا على الجنسية البحرينية بعد أن قضوا من العمر عتياً، أعتز بهم بحرينيون صميمو الانتماء يحبون هذه الأرض وأصبحوا يحسون بالغربة في بلدانهم الأصلية، هؤلاء الذين حصلوا على الجنسية في إطار القانون لا أحد يعترض على تجنيسهم، إنما إغراق البلاد بمجنسين بعشرات الآلاف، ومهما نفت الدولة، فليوجدوا تفسيراً لهذا الارتفاع الكبير في عدد السكان حتى جاوزنا المليون بقدرة قادر، لا مسوغ أو مبرر اقتصادي أو اجتماعي أو ديمغرافي، لا حرص على البحرين العربية بأبنائها وتآلفهم وتحابهم، إلى متى تستمر الدولة في سياسة قولوا ما تريدون وأنا أعمل ما أريد؟ هل رؤية البحرين الاقتصادية والرفاه الموعود لأبناء البحرين ينسجم مع هذه السياسة؟ أين المستقبل وأين الأيام الأجمل؟ ذلك السؤال الذي يريد أبناء البلاد جواباً صادقاً شفافاً فهل من مجيب؟

صحيفة الوقت|العدد 1142|07-04-2009 الموافق 11 ربيع الثاني 1430 هـ

التجنيس السياسي: قنبلة البحرين الموقوتة

الكاتب : منى عباس فضل

هل يصبح التجنيس السياسي القنبلة الموقوتة التي تهدّد تماسك النسيج الاجتماعي والاستقرار الأمني والمعيشي في البحرين؟ قبل الإسراع في الإجابة بنعم كبيرة أو لا متحفّظة، الأمر يتطلب النظر إلى عناصر عدة. لا ريب أن قوى المعارضة السياسية البحرينية تختلف في العديد من الملفات والقضايا المحلية، بيد أنها تجمع على خطورة التجنيس السياسي وترفضه، وإن من منطلقات مختلفة، وتعدّه بالفعل قنبلة موقوتة.

العديد من الباحثين والنشطاء الحقوقيين يعتقدون أيضاً بذلك، بل ويطالبون الدولة بوقفه فوراً وإعادة النظر فيه كمشروع برمّته. هم يستندون في ذلك إلى حقائق وبيانات ذات أبعاد تاريخية وسياسية و ديموغرافية.
لجهة البيانات ورغم عدم فصاحة الإحصاءات الرسمية المعلنة عن عدد المجنسين، تحتل البحرين اليوم الترتيب السابع عالمياً من حيث الكثافة السكانية. وعلى ذمة باحث بحريني، فإن عدد سكانها كان في 2001 (650,604 ألف نسمة)، بنسبة (63% بحريني مقابل 37% أجنبي)، بينما بلغ في 2007 (1,046,817 نسمة) بنسبة (51% بحريني مقابل 49% أجنبي). وقُدّر مجموع المجنسين من الزيادات خلال الفترة 2001-2007 بـــ 48,651 مجنّس، وتوقع أن يصل السكان إلى (1,327,867 نسمة) في 2010. السؤال: هل من مشكلة في هذه الزيادات؟ ظاهرياً، ولبلد يتمتع بخيرات العائدات النفطية، ليس هناك مشكلة. واقعياً، هناك معضلة يُتوقع أن يتعرض لها المجتمع. كيف؟ لنعد إلى التاريخ ومعطيات الواقع، ونرى!

عند تحليل ظاهرة التجنيس تاريخياً واستناداً إلى الأوضاع السياسية والأمنية التي سادت منذ ستينيات القرن الماضي وما أعقبها من انتفاضة للعمال في 1972 وحل للمجلس الوطني في 1975، اعتمدت الدولة في حماية أمنها وإنتاج ثروتها على الأجانب لبناء الجيش: بلوش، باكستانيين، أردنيين، سودانيين، يمنيين من أصول قبلية، وذلك لانعدام ثقتها بالمواطن، كما استعانت بالعمالة الأجنبية لمواجهة المعارضة السياسية والحد من تأثيرها القوي آنذاك في صفوف العمال والموظفين. قد يقول قائل إن ضرورات التنمية وبناء البنى التحتية إبان الطفرة النفطية تبيح ذلك وتبرره، بيد أن الأمر تطور أكثر فأكثر. كيف؟ الباحث «عبد الله جناحي»، يوضح في سياق دراسة أموراً حساسة وخطيرة. يقول إنه عند انتصار الثورة الإيرانية، انقلبت الموازين وبرزت الاصطفافات الطائفية في البحرين، فارتفع حجم الاعتماد على الأجانب والعرب وأبناء القبائل العربية السنية الحليفة تاريخياً، كما تفاقم التمييز بين السنّة والشيعة في التوظيف، ولا سيما في المناصب الإدارية العليا.

وأشار إلى أن عمليات التجنيس السابقة كانت صارمة بحق المواطنين من ذوي الأصول الفارسية الشيعية، وتميز التجنيس بالتجنيس الأمني لحماية النظام السياسي، ما جعل معظم المجنسين آنذاك هم من رجال الأمن وقوات مكافحة الشغب والدفاع من «أردنيين، وسوريين بدو، ويمنيين». ومنه يخلص إلى نتيجة مهمة مفادها أن هاجس التجنيس كان هاجساً أمنياً للحكم.

ثمة ما هو لافت في تحليله أيضاً، وهو أن المتغيرات والتطوّرات الدولية والإقليمية الضاغطة باتجاه تحقيق الديموقراطية وتوسيع المشاركة الشعبية وإشاعة ثقافة حقوق الإنسان، دفعت جميعها النظام إلى تغيير قواعد اللعبة السياسية في مرحلة الإصلاح ذلك، لكونه الوحيد الذي بيده أوراقها. فجرى إحداث متغيرات ومحدّدات جديدة لها، استندت إلى تنبؤات احتمالية، من بينها آلية العملية الانتخابية وتحديداً «الدوائر الانتخابية» وكيفية التحكم فيها بالسيطرة على أصوات الناخبين، وبما يحقق التوازن الطائفي ويقوي من وضع القوى الحليفة المنحازة التي يعتمد عليها الحكم.

من هنا، انطلقت سياسة التجنيس التي أخذت بعداً سياسياً متشابكاً ومعقداً مع البعد الأمني السابق؛ فالبعد السياسي جاء على خلفية ما يبرره الخطاب الدولي عن أهمية منح الجنسية لمن يستحقها في إطار المعايير الدولية لحقوق العمالة المهاجرة، وبالتالي كان لا بد للنظام من أن يقنص عصفورين بحجر: تأمين وضعه محلياً بخلق توازن طائفي وسياسي وأمني، وخارجياً

لمواجهة الضغوط الدولية على صعيد التمثيل العادل للمواطنين في الدوائر الانتخابية الذي كثيراً ما نادت به المعارضة السياسية، وإبراء الذمة تجاه حقوق العمالة المهاجرة.

بيد أنّ البعد الخطير الآخر الذي يخلص إليه «جناحي»، هو احتمال تكوّن طائفة ثالثة قوامها «المجنّسون الجدد»، وهي طائفة تميز نفسها ليس بمسألة الانتساب للمذهب والطائفة السنية والولاء للحكم فقط، بل بما تتوافر عليه من قيم وثقافة وتقاليد وأسلوب حياة وممارسات وانتماءات وارتباطات مع الخارج «الأصل»، سياسياً واقتصادياً وثقافياً وقيمياً ومصلحياً، ما يجعلها ذات خصوصية عن الطائفتين الأساسيتين، السنية والشيعية في البلاد. وتظهر مؤشرات ما يقوله واضحة في ما حدث في الآونة الأخيرة من فزعات واصطفافات لأبناء «طائفة المجنسين الجدد» من كل الجنسيات وتوحّدهم لمواجهة الرفض والصد اللاشعوري الجمعي من المجتمع البحريني لها. كما يمكن ملاحظة تحصنّها لنفسها عبر التمركز في مدن ومناطق محددة، ساعدها الحكم عليه، بأن جعلها تقيم جغرافياً في المحافظة الجنوبية لملئها وتكثيفها سكانياً. فذلك سوف يدعم أي توزيع جديد للدوائر الانتخابية استناداً إلى الكثافة السكانية. ومن المتوقع كما يشير الباحث، أن يتسع مدى التحصين عبر التميّز في الاحتفالات والمناسبات والممارسات وفي الشعائر الدينية الخاصة، وربما يصل حتى إلى نوعية الوظائف والمهن والتجارة التي يمارسها أفراد تلك الطائفة، وهي سمة أية طائفة أو أقليات تبدأ بتكوين نسيجها القيمي والمصلحي، أسوة بالجاليات الصينية والهندية والمكسيكية في أوروبا وأميركا، والتي أصبحت رغم شرعية مواطنيتها، لديها أحياؤها ومدنها وتجارتها واحتفالاتها وثقافتها الفرعية.

استناداً إلى ذلك، هل من المبالغة القول إنّ تجنيس كهذا يمثّل بحق «قنبلة موقوتة» تهدد أمن واستقرار المجتمع البحريني الذي تسود فيه ظاهرة التمييز الطائفي، ويجري فيه تجاوز القانون في عملية التجنيس، كما تتغلغل في أضلاعه عناصر الفساد والعنف والعنف المضاد، إضافة إلى ظاهرة الفقر وما تفرزه الأزمة الاقتصادية العالمية من بطالة محلية، والأخذ بالاعتبار ما يتردّد عن أن المجنسين كثيرو التكاثر بل وتتفاخر بعض الأصول بتعدد الزيجات، وهناك تمييز في ما بينهم أيضاً في تيسير توظيف أبنائهم.

من دون ريب، تُعدّ سياسات التجنيس في دول تعاني انخفاض نموها السكاني، ضرورة اقتصادية تنموية، تستدعي استقطاب الكفاءات المهاجرة والاستثمارات والأموال والعقول المبدعة. إلا أنها تستوجب اشتراطات قانونية ومعايير محددة ومدروسة بحساب تهدف إلى تعزيز المواطنة لا الطائفية، وتفرض القانون وتحقيق الحقوق بعدالة نسبية للجميع، وبالتالي فإن العبث الذي يحدث في البحرين مخالف للحقائق السابقة، واستمرار التجنيس الراهن لن يخلق طوائف وإثنيات وأقليات مغلقة وتصادمية فقط، بل طامته في تراجع نصيب المواطن ـــ القديم والمجنس ـــ من الناتج الاقتصادي. فرغم ارتفاع مخصصات الخدمات الصحية والتعليمية والإسكانية والكهرباء والماء وخدمات البلدية وغيرها التي يشير إليها أحد الباحثين، إلا أن نصيب الفرد من تلك المصروفات انخفض «صحياً، من 150.8 ديناراً في 2006 إلى 141.7 ديناراً في 2007» و«تعليمياً، من 210.7 دنانير في 2006 إلى 166.4 ديناراً في 2007». ولا تفسير لذلك في رأيه سوى سياسة التجنيس، ونضيف إليها طبعاً عبث الفساد وهدر المال العام وغياب الرقابة الشعبية الحقيقية.

إيلاف| 10-04-2009

رائحة فضائح التجنيس بدأنا نشمها

الكاتب : محمد طوق

سبق لي أن كتبت أكثر من مرة مقالا يحمل في طياته عن التجنيس الرياضي الذي تمر به المملكة، وسبق أن استنكرت واستنكرت معظم الصحف المحلية التجنيس الرياضي. ولعلي أعود لكتابة عمود آخر يحمل في طياته التجنيس الرياضي وأهم ما يحدث في الشارع الرياضي عن التجنيس الرياضي.

لعلنا نتساءل عن فائدة هذا التجنيس (المتوحش) الذي يحصل في رياضتنا المحلية سواء كانت كرة القدم أو كرة السلة، وإلى أين ستصل رياضتنا في ظل تحطيم المواهب البحرينية التي تتوافر في كل مناطق البحرين وفي كل أندية البحرين.

بالأمس القريب استنكرنا مشروع نادي المحرق؛ تجنيس لاعبين أجانب يمثلونه في بطولة مجلس التعاون لكرة السلة، والمحرق يظن أن الأجانب سيحققون له البطولة... ولو حققها، هل ستكون فرحته عارمة بدخول النادي بطولة جديدة لكرة السلة على يد اللاعبين الأجانب! لا أعتقد أن المحرق سيحقق البطولة على يد هذه الفئة من المجنسين، ولو يستعين المحرق بلاعبين محليين وطنيين ستكون فرصته أقوى بكثير لنيل البطولة ويترك عنه التجنيس جانبا ويعتمد على فئة من اللاعبين المحليين أفضل بكثير له ولسمعة المملكة.

رائحة فضائح التجنيس بدأ الجميع يشمها، ومشكلاته بدأت تزداد بكثرة، فبعد ادخال الرياضيين (المستوردين) بدأت رياضتنا تتراجع إلى الخلف بعكس ما حدث لرياضتنا وخصوصا كرة القدم في السابق وتحديدا في العام 2004 و2006 عندما وصل منتخبنا إلى المركز الرابع في بطولة كأس آسيا، واستطاع أن يصل للملحق الآسيوي لكأس العالم وكان قاب قوسين أو أدنى من الوصول لنهائيات كأس العالم بكفاءة لاعبيه الوطنيين وحققنا مراكز متقدمة في بطولات كأس الخليج التي تعتبر حلم الرياضة البحرينية بتحقيق هذه البطولة.

لا أعتقد أن هؤلاء المجنسين سيستمرون مع المنتخب الوطني لكرة القدم، فبعد التصريح الذي صرح به المجنس جيسي جون لمجلة السوبر بندمه على اللعب للمملكة، وأنه نادم وبشدة على تمثيل الوطن، خرج علينا مجنس آخر نسي فضل المملكة عليه وكيف وصل اسمه عاليا بفضل المملكة... إنه فوزي عايش الذي شن هجوما لاذعا على الصحافة البحرينية عبر إحدى الصحف القطرية، وضج صراخا بعد مباراة منتخبنا أمام المنتخب القطري الأسبوع الماضي على ماتشالا، بعد أن منعه ماتشالا من الجلوس مع أية شخصية قطرية، إلا أن المجنس عايش جلس مع إحدى الشخصيات القطرية، ورآه ماتشالا و«عصّب» عليه الأخير ولم يؤدِ دوره كما يجب في المباراة.

لم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل زادت وتيرة الأعصاب بعد المباراة عندما صرخ عايش في وجه مساعد المدرب وأمره ألا يستدعيه ماتشالا مرة أخرى للمنتخب، وأنه لا يريد اللعب مع المنتخب بعد الآن!

هذا الأمر نشرته الزميلة «البلاد» في عددها أمس وفتحت تحقيقا كاملا عن هذا الموضوع. ونحن بدورنا كصحافيين نستنكر وبشدة ما حدث ونقف في وجه عايش، ونطالب المسئولين الذين جلبوه للمملكة بأن يبعدوه بأسرع وقت، وأن المملكة لا تتشرف بوجود مثل هذا اللاعب لتمثيلها وأي لاعب مجنس؛ لأن فرحتنا لن تكتمل عندما يفوز المنتخب بوجود هؤلاء وخصوصا أمثال عايش وجون.

أخيرا... كنا ندرك تماما نهاية حكاية التجنيس، والآن بدأنا نشم فضائح هذا المشروع الفاشل، ونطالب المسئولين بإبعاد المجنسين بأسرع وقت، والمملكة غنية باللاعبين الموهوبين، ولاعبو منتخبنا الحاليون فيهم الخير والبركة.

صحيفة الوسط | العدد : 2409 | 11 -4- 2009م الموافق 15 ربيع الثاني 1430هـ

السلطات البحرينية تجند المرتزقة بمدينة مكران في باكستان

استمرار السلطات البحرينية في الاستعانة بالمرتزقة لمواجهة التحركات المطلبية الشعبية يودي لتنامي العداء للأجانب

الكاتب : مركز البحرين لحقوق الإنسان

يعبر مركز البحرين لحقوق الإنسان عن بالغ قلقه وانزعاجه لورود أنباء من إقليم بلوشستان بباكستان عن تواجد وفد أمني بحريني بمدينة مكران الباكستانية للعمل على تجنيد المزيد من أبناء هذه المدينة الذين ينتسبون لقبائل البلوش في باكستان، لتجنيدهم للعمل كمرتزقة ضمن أجهزة الأمن البحرينية.

فمن خلال تصريحه لأخبار أون لاين وجه السيد باشام بلوش- المتحدث الرسمي باسم جبهة تحرير البلوش -(BLF) نداءاً للبلوش جاء فيه:" أن الجيش البحريني يعكف حالياً على تجنيد أفراد من منطقة مكران ببلوشستان. وفي ظل الظروف الحالية ، نوجه نداءاً إلى الأمة البلوشية لكي لا تصبح جزءا من أي جيش طاغية وقمعي، في الوقت الذي تعيش فيه الأمة البلوشية في حالة حرب وتمر بمرحلة حساسة. وبدلاً من أن يتحول الشباب البلوشستاني إلى قتلة مأجورين عليهم الانضمام لجيوشهم القومية (جبهة تحرير البلوش، جيش التحرير البلوشستاني، جيش البلوش الجمهوري) لجعل استقلال الوطن واقعا ."وأضاف "نحن نحذر جميع هذه المؤسسات ونطالبها بالوقف الفوري لعملية التجنيد في منطقة مكران. نحن في حالة حرب ونناضل ضد الطغاة بأنفسنا، ولا نريد أن يستخدم أبناء البلوش ليتحولوا إلى مرتزقة ". وتتمتع جبهة تحرير البلوش (BLF) بتأييد شعبي بين أوساط البلوش في باكستان وبقية دول الخليج العربية وتخوض مقاومة لانفصال ذلك الإقليم عن باكستان .

ويعتقد مركز البحرين لحقوق الإنسان بأن ما يجري من تجنيد في مكران لجنود بلوش من خلفية مذهبية سنية يهدف إلى رفد قوات الحرس الوطني وكذلك القوات الخاصة التابعة لجهاز الأمن الوطني بالمزيد من المرتزقة الأجانب لاستخدامهم في قمع التحركات المطلبية والحقوقية في البحرين. ويشرف جهاز الأمن الوطني ميدانيا على عمل قوات شبه عسكرية تتكون من عدة آلاف من الأفراد- حوالي 35% منهم من إقليم بلوشستان الباكستاني تم جلبهم على فترات متقطعة سابقاً، ويرأسهم ضباط من العائلة الخليفية الحاكمة أو من القبائل المتحالفة معها سياسيا، ولا يوجد بين هذه القوات أي من المواطنين الشيعة .

وقد تم استخدام هذه القوات الخاصة بشكل فعال في محيط القرى والمناطق التي يمثل غالبيتها المواطنون الشيعة. حيث تقوم تلك القوات بالإغارة على القرى الشيعية بعد محاصرة مداخلها ومخارجها واستخدام الغاز المسيل للدموع والرصاص المطاط بكثافة مفرطة على جميع القاطنين فيها، مما أدى لجرح المئات من الأشخاص من بينهم شيوخ ونساء وأطفال أصيبوا أو تعرضوا للاختناق، كما تعرضت العديد من الممتلكات والمنازل والمساجد للأضرار .

كما ينضم للقوات الأمنية الخاصة أيضا مجموعات مدنية مسلحة تابعة لها- من جنسيات مختلفة منها البلوش والتابعين لبعض القبائل في الأردن وسوريا واليمن- ويرتدون أحيانا ملابس مدنية وأقنعة سوداء يهاجمون القرى ويلاحقون ويختطفون المتظاهرين والنشطاء ويعتدون عليهم. وطبقا للمعايير الدولية المتعلقة بحظر استخدام المرتزقة، يطلق على الأجانب المنتسبين للقوات الخاصة صفة المرتزقة، حيث يتم جلبهم من الخارج بشكل انتقائي بغرض الاستخدام الأمني والعسكري خارج الأجهزة الأمنية والعسكرية الاعتيادية، ويتم تدريبهم وتجهيزهم بشكل خاص، كما توفر لهم ميزات وظيفية ومادية لا يحصل عليها موظفو الأمن العاديون من الأجانب أو المواطنين مثل السكن والسفر وجمع الشمل. وفي البحرين يقيم غالبية القوات المرتزقة مع أسرهم في مناطق معزولة عن بقية المواطنين مثل منطقة "سافرة " وهي منطقة نائية تقع جنوب مدينة الرفاع. كما تم منح معظم أولئك الجنسية البحرينية لتوطينهم ضمن مشروع التغيير الديموغرافي لتغيير التركيبة السكانية وتحويل المواطنين الشيعة في البحرين لأقلية. وتشير التقارير الموثقة إلى استخدام أصوات هؤلاء المرتزقة بصورة فعالة في عمليات التصويت والانتخابات السابقة لتهميش المعارضة الليبرالية والأغلبية الشيعية، كما جاء بشكل مفصل في وثائق تقرير البندر . وقد أدانت المنظمات الدولية لحقوق الإنسان وعلى مدى السنوات الماضية تصرفات هذه القوات والانتهاكات التي ارتكبتها .

فقد أعلنت الأمم المتحدة مرارا إدانتها للدول التي سمحت أو تساهلت إزاء تجنيد المرتزقة وتمويلهم وتدريبهـــم وحشدهم ونقلهم واستخدامهم، بل أبدت قلقها مما تشكله أنشطة هؤلاء المرتزقة من خطراً على السلم والأمن الأهلي في الدول الصغيرة، وبغض النظر عن طريقة استخدام المرتزقة أو الشكل الذي يتخذونهُ لاكتساب بعض مظاهر الشرعية من توطين أو تجنيس أو غيره، فإنهم سيظلون مرتزقة مستوطنين يُشكلون تهديداً لسلام وأمن هذه البلاد، وعقبة في سبيل تمتع هذا الشعب بحقوقه الإنسانية .ولم توقع البحرين حتى ألان على الاتفاقية الدولية لمناهضة تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم.

وفي معرض تعليقه، قال نبيل رجب - رئيس مركز البحرين لحقوق الإنسان" إننا نكن كل التقدير والاحترام إلى الشعب البلوشي، فهذا شعب له تاريخ وحضارة ويتميز بوعيه الحقوقي نتيجة المعاناة والاضطهاد التي تعرض لها في بلده. ولهذا الشعب أيضا إسهاماته في بناء بلدنا البحرين كما هي بقية دول الخليج العربية، إلا أن الجهات الامنية في البحرين تستغل الوضع الاقتصادي وحالة الفقر التي يعيشها هؤلاء البلوش في بلدهم، وتقوم بتجنيد الكثير من شبابه كمرتزقة وبطريقة تخالف القوانين الدولية، وتزج بهم وتخاطر بحياتهم في معارك مع سكان البلاد المطالبين بحقوقهم. نحن نعتقد بان غالبية هؤلاء المجندين يجهلون الدور الذي يقومون به والانتهاكات التي يرتكبونها بقبولهم هذه الإعمال ، كما إن الكثير منهم لا يعلم بأن عملية الارتزاق محرمة ومدانة دوليا بل تخلق الكثير من الكراهية لسكان هذه البلاد ."وأضاف رجب:"نحن نطالب منظمات حقوق الإنسان والجمعيات الأهلية في منطقة بلوشستان للعمل على توعية الشباب من مخاطر الانخراط في هذا العمل المحرم والمدان دوليا . "

وتأسيسا على ما سبق، فان مركز البحرين لحقوق الإنسان يجدد مطالبته بما يلي:

1- وقف سياسة جلب واستخدام المرتزقة الأجانب للعمل بالأجهزة الأمنية والقوات الخاصة لمواجهة التحركات المطلبية السلمية والاحتجاجات الشعبية.

2- حل جهاز الأمن الوطني وقوات الأمن الخاصة وإرجاع صلاحياتهم إلى أجهزة الأمن العادية.

3- وقف المنهجية الحالية المتمثلة في تدعيم القوانين المنتهكة للحقوق والمؤسسات والممارسات التي تقيد وتقمع الحريات العامة، وبدلا عن ذلك ضمان وصيانة الحقوق المدنية والسياسية وإطلاق الحريات العامة خصوصا المتعلقة بالتعبير والتجمع السلمي والتنظيم.

4- وقف الانتهاكات والملاحقات والاختطافات المستمرة للمدافعين عن حقوق الإنسان والمعارضين السياسيين، وتأمين البيئة الصحية المناسبة لعمل منظمات حقوق الإنسان ومؤسسات المجتمع المدني بعيدا عن القوانين المتشددة، وتدخلات وتهديدات الأجهزة الأمنية.

5 - على المؤسسة البرلمانية العمل على سن القوانين التي تجرم تجنيد المرتزقة ومسائلة المسئولين على الأجهزة الأمنية على كل تلك الانتهاكات بما فيها تجنيد المرتزقة واستخدامهم في الخلافات الداخلية.

6- الشروع في عملية مصالحة حقيقة بين الفئة الحاكمة وكافة أبناء الشعب بمختلف طوائفهم واثنياتهم وتهيئة الظروف لاصلاحات حقيقية لا تحتاج فيها السلطة إلى الاستعانة بالأجانب ضد مواطنيها.

2009-05-24

أمراء مجنسون يحتلون شارع البديع

الكاتب : كريم المحروس

الانتقال بين قرى مناطق البحرين بواسطة سيارة "أبو جلستين" يلازمه بذل الكثير من الجهد واحتمال الكثير من الأذى في مثل وضع الرفاه الراهن، ولكن خيار الانتقال هذا فيه الكثير من المتعة لمن رغب في كسب المعارف تطبيقيا أو لمن فُرضت عليه أوضاع الحاجة نفسها على نفسه .

عند كل جولة لكَ مستقلا عن سيارتك الخاصة وعن " لمة " الأصدقاء الحافين بك؛ تستكشف على هذا الشارع الكثير من قصص الحياة الاجتماعية للمواطن البحراني ووقائع كفاح رزقه وآثار السياسة بكلماتها التامة المجردة من المبالغة والاختلاق وتكلف الرواية.

لغرض في نفسي قصدت شارع البديع ووطدت النفس على الانتظار لساعة من الزمن عند رأس شارع البديع بالقرب من بيت الحلال وكلي أمل أن أرى طلعة سيارة "أبو جلستين" شاخصة زاحفة بين زحمة الاكتظاظ الكبير عند التقاطع مع شارع اللؤلؤ.. وصلت إحداها "قرمبعة" ولكنها المنقذة من حرارة الشمس وتفي بالغرض.

زاحمت الجليس الآسيوي في مقدمة "أبو جلستين" ثم انطلقنا مسرعين .. لفت انتباهي "خيزرانه" سميكة صقيلة عجبت لها ممددة على "داشبورد" السيارة ويعم ظهرها لمعان وتألق من فرط حرارة الشمس حتى ذكرتني بـــ"خيزرانه" الأستاذ خليفة أبو صرة التي آلمتني في اليوم الأول لدخولي الصف الأول الابتدائي في مدرسة السلمانية وأذهلت أطفال الصف كلهم وأرعبتهم حتى لم يتمالك أحدهم نفسه فبال في ملابسه.

سألت السائق البحراني (68 سنة) من بعد حديث طويل استغرق ربع المسافة إلى قرية جدحفص:
ذكرتني بطفولتي والحقد الطائفي لأستاذ خليفة يا حجي بهالخيزرانه .. بعد ما عندك غنم ورى السيارة! .. حق ويش هالخيزرانه باطحنهه اهني يا حجي وتهيج ابهه احزانه؟!

ألقى سائق"أبو جلستين"زفرات يتنهد لها الجماد وقال:
ما تدري يا ولدي ويش سووا فينه هالآسيويين .. كل يوم ليهم حيلة للشردة من سداد "الكروة" واحنه كل شغلنه نبطل حيلهم إذا اقدرنه حتى نجمع رزقنه.. تقدر اتقول احنه نشتغل بطالة الحياله مو سواقين "ابو جلستين".. تدري ويش آخر حيلة عندهم؟: يركب السيارة وإذا بحول يعطيني نوط ابو عشرين دينار ويقول خذ فلاف ربيات ورجع الباقي .. !
يا ولدي انته شفتني اشتغل سايق طيارة آخذ ألف وأعطي خردة 20 دينار للركاب؟!.. أنا اشتغل لفلافة أيام مثل الحمار حتى تتجمع عندي 10 دنانير ما اتلحق واتطير على الجهال، من وين ليّ 20 دينار احطهه حق خردة لهلمقرودين؟!.. ما ليهم إلا الخيزرانه!.. لا تستغرب ، تره الآسيويين يتعلمون من حكومتنه جيفه يتعاملون ويا البحارنه: تعطينه الحكومة نوط أبو 6 مليارات دينار كل سنه باسم بنيان البحرين وايقولون اخذو منهه 150 دينار شهريا ورجعوا الباقي ..ما عندنه خرده لنوط ابو 6 مليارات ، فلا المليارات شفناهه ولا تدخل 150 دينار في جيبونه.. وبعدين ما انشوف الا الشغب مصطفه عند باب قريتنه ايقولون بعضنه باق نوط ابو 6 مليار دينار وغيرنه ما رجّع الخرده! .. مثل ما ايقول المثل: "لا تسمع الجدبة أحسن ليك حتى لا تشوف صاحبهه فاتصير جداب .!"

انقضى ما رغبت تحقيقه في قرية جدحفص فقفلت أدراجي راجعا إلى حيث منطقتي "النعيم" على نفس الشارع وبسيارة "أبو جلستين" مريحة ليس فيها إلا السائق وأنا هذه المرة .. سألني السائق عن مقصدي، فقلت" النعيم" . فقال:حياك يا حجي ..يا هلا!

لم أشاهد "خيزرانه" على "داشبورد" هذه السيارة ولكن لفت انتباهي هيئة السائق ولباسه ولهجته ..نظر إليّ وقال: أهلا وسهلا ، أنا سعودي من الاحساء .. ضيعت الطريق من الاحساء الى هنا ، وأنا أدور على محمصة قهوة مشهورة مقابلة لمقبرة في البحرين ..تعرفها.. تتدلهه؟ !

إذن هذه المرة قصة سعودي وليست خيزرانه ..أجبته :

أوه .. البحرين متروسه مقابر ويمكن محامص بعد..هناك وراء أو مقابل كل مقبرة محمصة، او بين كل مقبرة ومقبرة محمصة ، او بين كل محمصة ومحمصة مقبرة!!.. أعذرني ، أنا بحراني كنت مغتربا ولا اعلم الكثير عن جزيرتي، ولولا أن شارع البديع هذا مستقيما حتى آخره لأضعت "جدحفص" و"النعيم" معا .. أنت سعودي أضعت طريق المحمصة والمقبرة ولك علم تفصيلي بشارع البديع وقراه وتعمل سائق اجرة إلى "النعيم".. أنت تعرف مقصدي"النعيم" بالضبط، وسنصل إليه في لحظات .. هناك عند مدخل "النعيم" سترى مقبرة ولا محمصة هناك .. كم صار؟

أجابني بزهو الواثق من نفسه والمطمئن على مأمن :

بدون زيادة ، إنه العرف.. ثلاثمائة فلس فقط.. أهلا وسهلا ..أنت لست بحريني بالتأكيد .. ربما أنت سعودي مثلي أو كويتي، ولكن أنا كنت سعودي إلى ما قبل أسبوع، وأنا بحريني جديد الآن، ولا اعرف عن هذا الشارع شيء لولا انه ممتد إلى منطقة سكني الجديد "البَدِيعْ" .. هذه بلد رائعة لا تنسى أن تتجنس فيها مثل ما فعلت عشيرتي وأنا منها.. أنا مثلك ولكني ابحث عن مقبرة خلف محمصة!

ودعته والأسى يغمرني على ما فرطت حكومتنا في جنب مواطنيها ممن لاذ بـــ "الخيازرين" في المعترك الوطني بعد أن فقدوا كل أمل في خيارات السلم والحوار.. ولم انس تدقيق النظر في لوحة رقم سيارة السعودي الوافد البحريني الجديد.. إنها: (البحرين – خاص _ 0000) .. فحدثت نفسي : يا للسخرية ، راحت عليك يل بحراني "ابو خيزرانه"، لو علمت أن المجنسين المخبرين في الطريق لاحتلال شارع البديع بسياراتهم الخاصة "أبو جلستين" وسيزاحمونك رزقك؛ ماذا ستفعل بالخيزرانه؟! ..حقيق بالبحرانيين مثلك أن يستبدلوا "خيازرينهم" بشيء آخر أكثر جدوى قبل أن تُحتل شوارعهم ومساكنهم وجزيرتهم كلها.. حتى يترحم الشيطان على أمير المخبرين!

ملتقى البحرين|04-06-2009

من يحاكم من في قضية نشر أسماء المرتزقة؟

الكاتب : غادة الكاميليا

بعد مرور أكثر من شهر على إلقاء القبض على حسن سلمان، وفتح ملف قضية ضده بتهمة نشر أسماء السادة المرتزقة العاملين في الأمن الوطني، ورغم إنتهاء التحقيق، لم يزل حسن خلف القضبان. غير أن النظام بحاجة إلى إثبات وقوع جريمة قبل الإنتقال إلى إدانة حسن فيها، وهو بحاجة إلى تبرير إبقاءه في الحبس حين لا يكون النشر بحذ ذاته خطراً على المجتمع أو على الناس أو حتى على الأسماء الموقرة التي وردت في القائمة المنشورة. وفيما يتقلب في حرياتهم لصوص الحق العام وناهبي السواحل والمعذبين والجلادين والقتلة والأعضاء المرموقين في الخلايا الأرهابية والعاهرات والعاهرون والمرتزقة، يخشى النظام من إطلاق سراح حسن. حريتك "بحد ذاتها" خطيرة يا حسن. وربما أيضاً، هي الجرم.

القائمة التي لا يُعرف لها أصل انتشرت انتشار النار في الهشيم في أنحاء الانترنت وحفظها قوقل العظيم وأعاد توزيعها، ولم يعد بالإمكان التراجع عنها، لا بحبس حسن، ولا بحبس كافة أهل البحرين. كان يمكن للنظام التزام الصمت حيالها، أو انكارها بما فيها من خطايا، لكن النظام قرر الإقرار بصحتها حين قام بإعتقال حسن، الأمر الذي يضاعف شعبيتها وانتشارها. الأسماء التي تحويها ليست مهمة بذاتها، بل أنها ليست سرية. هؤلاء المرتزقة الذين يشاركون في جميع حفلات إسالة الدموع في قرى البحرين، في كل اعتصام جماهيري، في كل مسيرة سلمية، في كل تجمع ترتفع فيه كلمة رأي حرّة، ويلقون هداياهم المطاطية والحديدية والغازية بإتجاه الوجه مباشرة، يعرفهم بالوجه لا بالإسم فقط من شهدوا تصرفاتهم الهمجية، في الشارع، وفي غرف التحقيق، وسيتذكرونها في كل يوم وكل ساعة إلى اليوم الذي يرونها فيه تقف خلف القضبان في محكمة العدالة، لتشهد تطبيق شريعة الله في الأرض.

ضحاياهم لا يحتاجون إلى قائمة تخبرهم بأسماء جلاديهم، سيميزونهم من بين ألف اسم، لأنهم وإن تم توطنيهم بالجواز الأحمر، لن يتمكنوا من التمويه على أسماءهم، وألسنتهم ، وسحناتهم، التي ستشهد ضدهم، وأكثر من كل ذلك، الحقد الذي يتحركون به ضد شعب البحرين.

إن من المثير للسخرية أن يقوم النظام بمحاكمة حسن، بدلاً من محاكمة من قام بضم هؤلاء المرتزقة إلى صفوف الأمن الوطني، في انتهاك مباشر وصريح للقوانين الدولية التي تدين هذا العمل. " فقد أعلنت الأمم المتحدة مرارا إدانتها للدول التي سمحت أو تساهلت إزاء تجنيد المرتزقة وتمويلهم وتدريبهـــم وحشدهم ونقلهم واستخدامهم، بل أبدت قلقها مما تشكله أنشطة هؤلاء المرتزقة من خطراً على السلم والأمن الأهلي في الدول الصغيرة، وبغض النظر عن طريقة استخدام المرتزقة أو الشكل الذي يتخذونهُ لاكتساب بعض مظاهر الشرعية من توطين أو تجنيس أو غيره، فإنهم سيظلون مرتزقة مستوطنين يُشكلون تهديداً لسلام وأمن هذه البلاد، وعقبة في سبيل تمتع هذا الشعب بحقوقه الإنسانية. ولم توقع البحرين حتى ألان على الاتفاقية الدولية لمناهضة تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم".

ربما يحاكمونك اليوم يا حسن، لكن محاكمتنا لهم لن تتأخر. صبرٌ جميل والله المستعان.

ملتقى البحرين| 16-06-2009

إستفهامات الحاضر ومستقبل الإستفهامات وللتجنيس بقية!!..

الكاتب : ماهر عباس

الحديث عن التجنيس السياسي في البحرين حديث لا ينتهي وأظنه بلانهاية أصلاً , إذ أن الخوض في أسبابه ومدى شرعيته وأبعاده القانونية من جهة , وآثاره على التركيبة الديموغرافية وحالة العجز الاقتصادي (السيئ أصلا والذي زاد وسيزداد سوءاً) للموازنات واستنزافها وحدّة الاكتظاظ بالشؤون والملفات الخدماتية كالإسكان والصحة والتعليم من جهة أخرى , هو فعلاً حديث شاق جداً والتصدي له يحتاج وحدهُ لحركة معارضة منظمة متفرغة لهذا الملف الثقيل.

وما موضوعي هذا إلا تنفيس وتنفُسّ بسبب حدّة الاختناق وإستفحال الإحباط المتمكن من مفاصل هذا الشعب الذي أنهكه صراع إثبات الوجود والبقاء.

الجنسية التي تـــُعرّف بـــــ (إنها العلاقة القانونية والسياسية التي تربط المواطن بدولة أو بوطن معيّن)..وتترتب على هذه العلاقة الوثيقة بين المواطن ووطنه , واجبات وحقوق قانونية وسياسية متبادلة بين الوطن أو الدولة ومواطنيها ويستثنى الأجانب المتواجدون على أرض الدولة من التمتع بهذه الحقوق القانونية والسياسية التي يتمتع بها المواطنون . ولكن الأجانب المقيمين إقامة شرعية في الدولة يتمتعون ببعض الحقوق الدستورية كأفراد مقيمين على أرض الدولة وذلك بتوفير معاملة خاصة بهم يطلق عليها "معاملة الحد الأدنى من العدالة " وهو مايعرف في المصطلح الإنجليزي بـــــ (The minimum standard of justice) ..
** {1}

لكن الحاصل هنا بأن الجنسية تعطى أو تعرض قبل أن تُطلب غالباً دون الإلتفات أو الإكتراث بالمعايير والقوانين الدولية فضلاً عن الإكتراث بالظروف الداخلية للوطن والمواطنين التي هي ليست بخافية على منصُف إذ إن إكتساب الجنسية عن طريق التجنيس يشترط (الإرتباط الوثيق بالدولة) ودولياً يُعتبرعدم إحراز هذا الشرط مخالف للقانون الدولي إذ ذهبت محاكم بعض الدول على عدم الإعتراف بجنسية الأجنبي المكتسبة عن طريق التجنيس في حال لم يتوافر فيها شرط الإقامة المستمرة لعدد من السنين في الدولة التي كسب فيها الجنسية . ولإحراز هذا الأمر (الإرتباط الوثيق).

في قانون الجنسية البحرينية الصادر عام 1963 للميلاد تم إدراج (المادة السادسة) التي تنص على التالي:
-1يمكن بأمر عظمة الحاكم منح الجنسية البحرينية لكل أجنبي كامل الأهلية إذا طلبها وتوفرت لديه المؤهلات الآتية:
أ- أن يكون قد جعل بطريق مشروع إقامته العادية في البحرين مدة خمس وعشرين سنة متتالية على الأقل , أو خمس عشرة سنة متتالية على الأقل إن كان عربياً على أن تبدأ هذه المدة بعد تاريخ العمل بهذا القانون.
ب- أن يكون حسن الأخلاق.
ج- أن يعرف اللغة العربية معرفية كافية.
د- أن يكون لديه في البحرين عقار ثابت مسجل بإسمه لدى دائرة الطابو لحكومة البحرين
**{2}.

كما أكد القانون المذكور عدم أحقية مكتسبي الجنسية للإنتخاب أو الترشيح إلا بعد مرور 10 سنوات من تاريخ إكتساب الجنسية وذلك
)بالمادة الثامنة) بنفس القانون والتي تنص :
لايكون للأجنبي الذي كسب الجنسية البحرينية وفقاً لأحكام هذه المادة حق الإنتخاب أو التمثيل أو الترشيح أو التعيين في المجالس المحلية (عدا الأندية والجمعيات الخاصة) قبل إنقضاء عشر سنوات من تاريخ كسبه لهذه الجنسية ..(..).. .

**{3} .

إذن المادة السادسة والثامنة أدرجتا بقانون الجنسية البحرينية لإضفاء وتحديد معايير قانونية لمكتسبي الجنسية . ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هنا : إلى أي مدى تنطبق مواد هذا القانون على عملية التجنيس التي حصلت ولا تزال ؟ أم إنها لم تشم رائحتها حتى !!..

فكلنا نعرف إن هناك مجنسين لا يعرفون أسماء المناطق بالبحرين وهناك كثير ممن تم تجنيسهم وهم خارج البحرين كدواسر السعودية , بل إن الأرقام تشير إن عدد المجنسين الذين تم تجنيسهم خلال 5 سنوات مابين 2001 و 2006 والذين فاق عددهم الـــــ 38 ألف مجنس تم إدراجهم ضمن جداول الناخبين !!..
رغم إن أقدمهم مضى على كسبه الجنسية 5 سنوات !!..

وللعلم إن المحافظة الجنوبية والتي يقدر عدد مجموع الناخبين فيها بحوالي 17 ألف ناخب يعتبر أكثر من 58% (ثمانية وخمسون بالمائة) منهم هم ممن تم تجنيسهم خلال الفترة المذكورة (وذلك حسب الجدول المرفق مع دراسة علمية حول التجنيس أعدتها جمعية الوفاق عام 2006 والذي يتضمن أرقام مأخوذة من المعلومات المنشورة بموقع الجهاز المركزي للإحصاء) .

ولابأس هنا أن أذكر إن مجموع عدد ناخبي الجنوبية والذي تمخض عنه 6 نواب هو نفس مجموع العدد المخصص له نائب واحد بالدائرة الأولى بالمحافظة الشمالية أي إن عدد ناخبي دائرة واحدة بالشمالية يساوي عدد 6 دوائر إنتخابية بالجنوبية !!..

**{4} .

مجرد المرور بهذه الحقائق والأرقام يصيبنا "بدوار البحر السياسي" ويفجر ألف إستفهام عن المستقبل والقادم للوطن ؟ وإلى أين سيأخذنا ويصل بنا المطاف ؟ وما هي نهاية التجنيس و المجنسين ؟

إستفهامات تحاصر حتى صاحب العقل المترامي الأطراف..
إستفهامات الحاضر ومستقبل الإستفهامات ..لا أدري إن كان ربطي منطقي أم لا حين أجد نفسي دائماً أتذكر تاريخ الدولة العثمانية والإنقلاب عليها ..

إذ يذكر التاريخ جيداً .. كيف إن الامبراطورية العثمانية- وهي الدولة القوية- التي امتد عمرها زهاء الـــ 625 عام ووصل تعدادها السكاني حوالي ال35 مليون نسمة) احصائية تاريخ 1856م)
كيف إنها قربت الأتراك) بعملية أشبه بالتجنيس السياسي) .
بهدف القضاء على سيطرة الفرس ونفوذهم .. إلى أن جاء اليوم الذي سقطت فيه الإمبراطورية العثمانية وتحولت إلى...

تـــــــــــــركـــــــيـــــــا..

ولربما بمعرفة هذه الجملة التاريخية يتضح لنا سبب تعدد الاعراق
والسر وراء التركيبة السكانية المعقدة وذلك لأن سيطرة ونفوذ الدولة العثمانية كانت تشمل أراضي واسعة في آسيا واوربا وافريقيا والكثير من الشعوب كانت خاضعة لسلطتها آنذاك..

لذلك نرى اليوم التركيبة السكانية التركية (الدولة التي قامت بعد العثمانية بعد تمكين وتقريب الاتراك وتجنيسهم سياسيا) تتكون من .. أتراك ,أكراد،الزازيون،عرب، شركس،جورجيون،وغيرهم إلى جانب الأقليات مثل : : أرمن، يونان، آشور، أراميون، بوسنيون، ألبان، شيشانيون، بلغار،لازيون وغيرهم. تعد الأقليات القرمية، التتارية، الأذرية، الغاغازية، الأوزبكية، القرغيزية، التركمانية، الكازاخية ..إلخ

**{5}

حين نشاهد مايحدث اليوم بالبحرين بعين ونقرأ تاريخ الأمم بالعين الأخرى..

نجد أنفسنا في حالة غثيان سياسي ... ونتسائل .. ترى ماهي الصورة التي ستكون عليها البحرين حين تطوى صفحة هذا الجيل .. وكيف سيعيش أبناءنا ؟؟؟وكيف ستكون دولتنا ...؟؟ وتاريخنا ..؟؟ وكيف سيدرس المستقبل تاريخنا ؟؟؟

لذلك قلت وسأظل أقول:

إستفهامات الحاضر .. ومستقبل الإستفهامات .. وللتجنيس بقية!!..

نسأل الله أن يحفظ البحرين وشعبها

ماهرعباس -أبوفرات 2 أغسطس 2009

هوامش:**

**{1} راجع كتاب د.حسين البحارنة (مراجعة لقانون الجنسية البحرينية الطبعة الأولى 2007 صفحة 33).

**{2} راجع إعلان حكومة البحرين العدد 8/ 1963 بتاريخ 16 سبتمبر 1963 (قانون الجنسية البحرينية 1963 المادة السادسة).

**{3} راجع نفس القانون أعلاه (المادة الثامنة).

{4}**راجع الوسط (عدد 2515 صفحة 4 تاريخ 26 يوليو 2009).

{5}**راجع تاريخ الدولة العثمانية من القيام حتى الانقلاب (1299 -1924 للميلاد).

مدونة أبو فرات ماهر عباس|02-08-2009

التجنيس ..وبالٌ وجرمٌ كبير..سيرتد على منفذيه أولا..

الكاتب : السيد جعفر العلوي

يتصور مهندسو المؤامرات الكبرى في تاريخ البحرين الحديث أن بإمكانهم تغيير المعادلات الخاصة بشعب البحرين، من خلال اللعب بالمكونات الأساسية لهذا الشعب، عبر تغليب طائفة على طائفة أخرى، واستيراد مجاميع بشرية تتحول الى شعب موال للسلطة، وهو أكبر كيد وتآمر خطير يجري تنفيذه في تاريخ هذا البلد. والغريب أن أولئك المهندسين يعملون من حيث لا يدركون ضد مصالحهم الأساسية، ويهددون أمنهم قبل أن يهددوا مستقبل الطائفة الشيعية التي يسعون الى إضعافها وتفكيك قواها، تمهيداً لجعل الشيعة كالهنود الحمر،(مجرد ديكور تاريخي).

الحقد التاريخي والخوف الخاطئ : لقد غلب على أولئك المهندسين الحقد التاريخي،
أولاً، هالهم كتب التاريخ الكثيرة والأساسية التي تطرح حقيقة أساسية هي أن الشيعة كانوا هم سكان البحرين الأصليين، وإن قاطنيها كانوا يسمون بالبحارنة وهم الشيعة. إلا أن هذه حقيقة تاريخية سابقة، أما الآن فإن شعب البحرين ينتمي الى طائفتين كريمتين -شيعة وسنة- عاشوا منذ تشاركهم في سكن هذا البلد في أمن وسلام ووئام وتعاون بلغ حداً أن كانوا يداً على من عاداهم، وعوناً لبعضهم البعض، متحابين متفاهمين.

وثانياً، هم رأوا أن حركة المعارضة تتصاعد أساساً في مناطق الشيعة، وأنهم بالتالي يمثلون مصدر الخطر الحاذق، ولكن اولئك المهندسين تناسوا أن ذلك بسبب خطأ السلطة لا خطأ الشيعة المحرومين.

وثالثاً: إن لديهم حقد تاريخي موروث في دمائهم في كراهية الشيعة والإستناس بظلمهم، فقط لأنهم على خلاف مذهبي معهم، ولكن يخطأ أولئك المهندسين أن عليهم أن يطهروا أنفسهم من تلك العصبية والحقد الموروث، فهي عصبية تخرجهم من الدين ومن الإنسانية ومن روح الحضارة والعصر، فقد قال رسول الله(ص): « ليس منا من دعا إلى عصبية ، وليس منا من قاتل على عصبية ، وليس منا من مات على عصبية »صحيح مسلم : كتاب الإمارة ، ح 3 / 1476 ، ح 1848. إن على أولئك المهندسين أن يعيشوا العصر، وأن الصحيح شرعاً وعقلاً، هو التعايش مع الغير وليس الحقد عليه. فما أفلح من ظلم وأسرف في ظلمه، وهذه نتائج الظلم واضحة في سقوط الطغاة من حولنا كالشاه وصدام وسوموزا وتشاوتيسكوا وماركوس وغيرهم الكثير.

المكر السيء سيرتد على أصحابه: بدل أن يتعاملوا مع حقائق الجغرافيا والتاريخ وتطور الحياة الاجتماعية والسياسية في العالم، والقبول بها، تصور أولئك المهندسون عبرمخططاتهم الى إن بإمكانهم تغيير التركيبة السكانية وتحويل الشيعة من أكثرية الى أقلية على مدى زمني قصير وسريع، فيضمنوا لأنفسهم الراحة المستقبلية والاطمئنان التام. وكل ذلك وهم صاغته أدمغتهم الغافلة، فهذا المخطط والكيد السيء لا يتحقق أبداً كما يشاء له أصحابه، لأسباب واضحة،

فأولاً، تناسوا سنة الله جل وعلا في نصرة المظلومين بغض النظر عن عقيدتهم وفكرهم، وإن الله للظالمين بالمرصاد، وقد قال الله كلمته الحاسمة: {ولا يحيق المكر السيء إلا بأهله}. فالله تعالى يرد المكر السيء على أصحابه، وتلك هي سنته وسياسته في الحياة الاجتماعية.
ثانياً: إن شعب البحرين شعب ذكي نشط واعي وهو ينتفض على كل من يعبث ويسلب حقوقه بين فترة وأخرى، فلم ولن يهدأ هذا الشعب أبداً، ومن يراهن على تخديره، أو إسكاته بمشاريع من هنا وهناك، وكلها بعضاً يسيراً من حقوقه، هو واهم كبير، فشعبنا هو شعب الملاحم الكبرى، وإذا شعر بزيادة ثقل الخطر والظلم الفاحش عليه فسيسطر الملحمة القادمة ، بكل سلمية وإستعمال لكافة السبل المشروعة والمدعومة عالمياً قانونياً وحقوقياً، و لات حين مناص.

الطائفة السنية وطنية لا تلعب بالنار، الأمر الثالث: إن الطائفة السنية الكريمة طائفة وطنية بالدرجة الأولى، وهي لا تلعب بالنار الطائفية، ولن يكونوا عوناً للمتلاعبين بمستقبل هذا البلد، ورجالها الأبطال كعبد الوهاب الزياني وعبد الرحمن الباكر وعبد العزيز الشملان وعلي الفاضل وغيرهم من المعاصرين الشرفاء، اثبتوا طوال تاريخ وحاضر هذا البلد أنهم يدافعون عن حياض هذا الوطن ولا يرضون بالظلم على أحد، والتاريخ الحديث في الهيئة وما بعدها خير شاهد على ذلك.

رابعاً: إن الضغط القادم على الخدمات الأساسية من تعليم وإسكان وصحة وبلدية ومعونات غذائية سيصل حداً ستعجز الحكومة عن تلبية الحد الأدنى منه، وهذا العجز الذي بدأ من الآن، سيزداد بشكل رهيب مع تزايد المجنسين، وتزايد تناسلهم الى الدرجة التي ستكفر فيها الحكومة حينئذ بسياسية التجنيس، وستلعن اليوم الذي بدأ فيه تنفيذ هذا المخطط، لأن وباله حينها سيكون طوفاناً عاصفاً من الغضب والضغط الكبير عليها .

أزمات التجنيس الاجتماعية والأمنية: الأمر الخامس، إن أزمات التجنيس قد لاحت في الأفق، ولكن الحكومة تغض الطرف عنها، وهي أزمات تمس الوضع الاجتماعي وأمنه العام. فعادات المجنسين وطبائعهم تختلف عن طبائع شعب البحرين، خاصة إن الكثير منهم، من أوساط القبائل والبدو والمنتفعين، وليسوا أصحاب كفاءات وعلم وتخصص، وما يحدث من سرقات عجيبة وجرائم عديدة يقف وراءها بعض المجنسين، والجهات الأمنية هي أعلم بها، وبمشاكل المجنسين، وما حدث من تعدي على المواطن حسن أمان في الرفاع الشرقي واستخدام السلاح الأبيض من قبل بعض المجنسين عليه، وعدم الاكتراث الرسمي بقضيته (الوسط 4 - 8 – 2009)، وما يحدث في المدارس من مواجهات شبه يومية بين أبناء المجنسين وأبناء البلد الأصلين، كما حدث في مدرسة الفارابي في مدينة حمد مؤخراً ، وما جرى لعائلة الجيب، وأحداث الدوار الأول، ودوار 19 بمدينة حمد كله ينم عن المخاطر الاجتماعية والأمنية الخطيرة لسياسية التجنيس. وهناك أضرار أخرى للتجنيس على الواقع الاقتصادي والحضاري لشعب البحرين، تحتاج الى رصد وتدقيق .

ولقد بدأت الحملة الوطنية ضد التجنيس بالعريضة النخبوية، ومما جاء فيها: أن التجنيس يهدد تماسك النسيج الاجتماعي البحريني ويمثل خطرا على مستقبل الوئام الوطني. وستلي العريضة خطوات قادمة بأذن الله.

وأحيل القراء الكرام على كتاب : التجنيس والتغير الديمغرافي في البحرين، للكاتب الجرئ عبد الله مؤمن، حيث يقدم تفصيلاً في حوالي 200 صفحة عن واقع التجنيس ومخاطره ويثبت بالأرقام خطورة ما يجري، وهو كتاب صدر عام 2002 من بيروت (بالإمكان الحصول عليه عبر الانترنت).

إننا ننصح الحكم إنه لن ينفعه إلا شعبه الذين عاشوا معه الحلو والمر، وما جرى في الكويت عبرة لمن أراد أن يعتبر، حين أبتليت بإحتلال الطاغية فقد تخاذل وخان العديد ممن أكرمتهم الكويت، وبقى على الوفاء والمقاومة سكان البلاد الأصليين. وقد تقع حوادث أو أزمات من هنا أو هناك، حينها لن يبقي وفياً لأرضه ووطنه والدفاع عنهما إلا أهل البلد الذين أحبوها لأنها أرضهم وأرض أبائهم وأجدادهم، أما الطارئون فأما أن يتحولوا الى طابور خامس مضاد لمصالح البلد أو يرحلوا عنها سريعاً بمجرد الإحساس بالخطر او ضيق المعيشة لأنهم لا يحملون ولاء حقيقياً لها بل للانتفاع وللمصلحة ، فمتى غابت غابوا.

إن التجنيس السياسي حقاً هو شر مطلق، إلا إن من المهم أن يتحرك الجميع وعلى كافة الأصعدة لمواجهة هذا المخطط التدميري الذي سيكتوي به منفذوه إذا لم يتداركوا قبل فوات الأوان. فهل تعي السلطة ما يحدث، أم أنها ستغيب رأسها كالنعامة في رمال التغافل واللامبالاة حتى تنتبه على صفعات الواقع المر القادم ..

ملتقى البحرين | 29-08-2009

بحريني 48

الكاتب : عبد الأمير داود

ظاهرتان مترادفتان في الوطن العربي والإسلامي ، هما بحريني 48 و عرب 48 ، الترادف ليس ما نعينه بأنهما يؤديان لمعنى لغوي واحد وأن اختلف الكلمات!!

لا فما نعينه هو الترادف والترابط السياسي لهاتين الظاهرتين! الترادف الذي تتلاقى فيهما الفعل السياسي ومدى صلاحيته في التأثير على القرارات المصيرية ،، بعد أن اكتمل في فلسطين وأصبح عرب 48 ممثلين في برلمان كامل الصلاحيات ولا يستطيعون أن يغيروا أي قرار تشريعي لأنهم اقلية كاذبة !! بعد كانوا يمثلون الأغلبية وأصحاب الأرض وبعد أن كانت الهوية لفلسطين إسلامية وعروبية ويهودية لا علاقة لها بالصهيونية والهوية الوطنية والتاريخية والإسلامية والعروبية.

كذلك هو الحال سيكون للبحرين بعد أن يكتمل المشروع السياسي للتجنيس ، سيكون هناك غالبية لطائفة جديدة ليس لها علاقة بتاريخ البحرين الإسلامي والحضاري ، كما سماها بعض الرموز الوطنية بالطائفة الثالثة !! ستكون مطيعة لقرارات السلطة لأنها طائفة دخلية وترتبط بالوطن بالمال السياسي وهي عنصر غريب لا علاقة لها لا بالمواطنة والوطن وتاريخ البحرين العريق !! تأتمر بأوامرها !! في داخل البرلمان الوطني الكامل الصلاحيات !! الذي له حق التشريع والمراقبة ولا يشارك فيه لا مجلس شورى ولا بطيخ !!

يشرع ويراقب وفق ما تريده السلطة وعبر ديمقراطية عريقة يشهد لها القاصي والداني في المحافل الدولية ومنظمات حقوق الإنسان وكل هذا سيحصل بعد أن تستقر كل الترتيبات !! بعد أن تتغير التركيبة السكانية وتصبح البحرين الإسلامية والعروبية من سنة وشيعة !! تصبح ممثلة في المجلس الوطني عبر أقلية لا تهش ولا تنش!!

ويصبح كل رمز شريف يدخل المجلس الوطني سني أو شيعي أصيل مثله كمثل الدكتور عزمي بشارة !! لا يستطيع أن يغير في قرار الحرب على غزة !! ولا يستطيع أن يوقف الاغتيالات للرموز الإسلامية والوطنية في فلسطين المحتلة!! ولا يستطيع أن يوقف حصار عرفات !! ولا يستطيع أن يوقف غول الاستيطان!!

لأنه لا يمتلك غالبية ولا أكثرية في الكنسيت الإسرائيلي والتي تعطيه حق أبطال أي مشروع يمثل قضايا وهموم الأمة

وهو أبنها الأصيل !! كذلك سيكون حال أي رمز وطني بحريني يحمل كفاءة الدكتور عزمي بشارة السياسية والجهادية والنضالية والعلمية !! في أي مجلس نيابي قادم !! بعد يكتمل التجنيس السياسي !!

لا يستطيع أن يكون مع وطنه ولا هويته ولا حضارته ولا قضايا أمته !!

شبكة بني جمرة / مدونة عبد الأمير داود| 05-09-2009

رئيس "عليا مناهضة التجنيس": الحوادث الأخيرة نتائج حتمية لسياسة التجنيس

اعتداءات المجنسين المتكررة حتى داخل السجون يؤكد الحاجة لوقف هذه السياسة

الكاتب : منتديات بحرينية.

قال النائب عن كتلة الوفاق رئيس اللجنة العليا لمناهضة التجنيس السياسي الشيخ حسن سلطان أن "حوادث الاعتداء المتكررة التي نشرتها الصحافة مؤخراً والتي قام بها بعض من منحوا الجنسية مؤخراً تكشف حجم الكارثة التي ستعيشها البحرين إن استمرت السلطة في سياسة التجنيس السياسي."

وشدد على أن سياسة التجنيس لم ولن تجلب على البحرين إلا الويلات والحوادث المأساوية البعيدة عن الحس الإنساني والبعيدة عن أخلاق وإرث البحرينيين، مما يعد تغييراً لهوية البلد وأخلاقيات أبناءه وسمعة الشعب الطيب المتسامح في أوساط الشعوب الأخرى.

ولفت إلى أن ما تم التحذير منه سابقاً ومنذ فترات قريبة من عواقب التجنيس وآثاره ونتائجه الوخيمة يحصل اليوم بشكل واضح دون تشكيك وبشكل غير قابل للدفاع عنه، فالآثار الاجتماعية والمضار الأخلاقية التي ينتجها المجنسون ستأخذ في النمو ولن تقف عند حد معين، والخليط غير المتجانس لمن تم منحهم الجنسية لا يمكن أن ينتج استقرارا وسلم أهلي أو اجتماعي، بل على العكس من ذلك، فالنتيجة ستكون هذه الحوادث المأساوية التي يستغربها الشعب البحريني.

ولفت إلى أن ما حصل من اعتداء مجموعة مجنسين على طفل وبعد سجنهم يعتدون على من في السجن معهم، ومتهم آخر يعتدي على نزيل في الطب النفسي، وثالث يهرب من المحكمة بمساعدة قريبه الشرطي بعد تهديده لفتاة... كل ذلك مؤشر على زيادة الجرائم الغريبة على المجتمع البحريني والتي لم نعرفها ولم نعشها إلا مع بدء السلطة في سياسة التجنيس السياسي التي لن تجلب على البحرين إلا التفكك والجرائم والخوف والهلع.

وتساءل سلطان: هل هذه وحوش كاسرة تنهش من جسد المجتمع البحريني المسالم؟
وهل السلطة لم تعي بعد خطر سياستها الخطيرة في توطين الآخرين بما يحملونه من إرث أخلاقي وثقافات مختلفة؟.

وشدد على أن الدولة هي المسئولة عن حماية المواطنين، وهي المسئولة عن نتائج سياسة التجنيس، وأي نتائج فالدولة تتحمل مسؤوليتها، وحتى هذه الحوادث الأخيرة لا يمكن أن نحمل مسؤوليتها أحد غير الدولة لأنها القائمة والمتبنية والمباركة لسياسة التجنيس التي أنتجت هذه الحوادث المؤسفة.

وأردف: هل يستحق الجنسية البحرينية من يقوم بتلك الأعمال المشينة التي أثارت استياء جميع المواطنين؟ أليس الأولى تسفيرهم وسحب جنسياتهم؟ أم تنتظر الحكومة المزيد من الجرائم لتقتنع مجدداً بأن هذه السياسة عقيمة ولن تجلب للبحرين أي خير أو فائدة؟.

منتدى كربابادیات| 09-09-2009

الداخلية تراجع سياسة التجنيس؟

الكاتب : قاسم حسين

من أهم التصريحات السياسية ما أعلنها وزير الداخلية خلال زيارته للإدارة العامة للجنسية والجوازات أنه «في ظلّ المستجدات الأمنية والسياسية والاقتصادية فإننا نقوم بمراجعة سياسة منح الجنسية، وهذا الأمر خاضعٌ للتقييم ويشمل إجراءات منح الجنسية وإصدار الجوازات».

إذا... لقد انتهت الوزارة إلى ذات النتيجة التي كانت تحذّر منها القوى الوطنية والجمعيات السياسية منذ بدء عملية التجنيس. فليس هناك دولةٌ في العالم تقوم بمضاعفة عدد سكانها خلال خمسة أعوام، مهما كان ازدهارها الاقتصادي، فكيف إذا كان لديها عشرة آلاف أسرة تعيش على المساعدات الحكومية، وعشرة آلاف أخرى على مساعدات الصناديق الخيرية! مراجعة سياسة التجنيس خطوة متأخرة جدا، فتخريب النسيج الاجتماعي والضرر الاقتصادي بدآ فعلا، فليس هناك دولةٌ تمنح جنسيتها لأبناء الدول الأخرى، وتسهّل لهم الوظائف والامتيازات والسكن، بينما يتكدّس لديها 44 ألف طلب إسكان، وتتدهور خدماتها التعليمية والصحية، فيحتاج المواطن للانتظار ساعة وربع الساعة ليحصل على دواء من صيدلية مستشفى السلمانية المركزي.

سبع سنوات كلّت أقلامنا ونحن ننتقد هذه السياسة، وكلّت ألسن الشخصيات الوطنية الحريصة على مستقبل البلاد، وبُحّ صوت كثير من النواب الوطنيين المخلصين في البرلمان السابق والحالي، لوقف هذه الخطيئة الكبرى بحق الوطن... ولكن لا حياة لمن تنادي. وكانت التبريرات جاهزة: «التجنيس يتم حسب القانون»، سواء على ألسنة بعض المسئولين؛ أو بعض نواب الموالاة ممن خانوا القسم وفرطوا بمصلحة الشعب العليا، أو كتّاب النفرة الطائفية، الحكوميين أكثر من الحكومة، من أصحاب الألسنة الطوال. ومؤسفٌ جدا أن نائبا محترما كالشيخ عادل المعاودة يصرّح بأن هناك تشديدا في منح الجنسية حسب القانون! لو تم تطبيق القانون بشأن اشتراط فترة إقامة 15 سنة للعربي و25عاما للأجنبي كما يدعون، هل كان سيزداد عددنا فجأة إلى المليون؟ وهل كان لزاما علينا أن نجنّس عشرات الآلاف؟ وما الذي يجبرنا على إغراق البلد بكتلٍ سكانيةٍ جديدةٍ مختلفة المشارب والثقافات واللغات والأديان؟ وهل هذا ينم عن حرصٍ على عروبة البلد؟ وما هو الضمان بعد عشر سنوات ألا تتسيّد الكتلة السكانية الجديدة المشهد السياسي فتقود عمليات الاحتجاج المستقبلية بعدما تأخذ مكتسباتها الحالية وامتيازاتها الاقتصادية في التراجع؟ أليست إعادة التفكير في سياسة التجنيس متأخرة جدا؟ شريف (جمعية وعد)، ربط التصريحات باحتمال تلقي شكاوى من دول الجوار بسبب تورط مجنسين في قضايا أمنية عديدة، وحسن مدن (التجمع التقدمي الديمقراطي) أشار إلى العواقب الأمنية «بسبب البيئة المفرخة للعنف والإرهاب التي يتم استقطاب المجنّسين منها، وأن بعضهم متورطون في أعمال إرهابية تمس أمن وسلامة المنطقة والبحرين». النائب حسن سلطان (الوفاق) قال «إن التجنيس لم يجر على البحرين أية فائدة أو خير، بل جلب حوادث العنف الغريبة التي لم يعتد عليها البحرينيون»، وطالب بترجمة الأقوال لأفعال، والتعامل بشفافية.

أما رئيس أكبر كتلةٍ في البرلمان (الشيخ علي سلمان) فقال «إن التجنيس شرٌ محضٌ ومرضٌ عضالٌ يفتك بالوطن».

في قضية الخلية الإرهابية بالكويت قبيل رمضان، التي كانت تنوي تفجير مواقع حسّاسة بالكويت، كشفت التقارير بعض الخيوط التي أخذت طريقها إلى مانشيتات الصحف وأخبار وكالات الأنباء. والصحافة الكويتية ما فتئت تحذّر منذ شهور طويلة من المخاطر الأمنية القادمة من بوابة التجنيس البحرينية.

أليست المراجعة Too Little Too Late ؟

صحيفة الوسط | العدد : 2564 | 13-09-2009م الموافق 23 رمضان 1430 هـ

الطائفة الثالثة

الكاتب : شقشقة البحرين

لم يكن أحمد ابراهيم دريج ليتولى مصب حاكم إقليم دار فور(تبلغ مساحتها نصف مليون كيلومتر مربع وتعادل مساحة ثلاث دول أوروبية هي فرنسا وهولندا والبرتغال) حتى أخذ يكون كياناً سياسياً سرياً كان هدف هذا المخطط يتركز على جلب وتجنيس القبائل التشادية التي أرهقها تصحر وجفاف مدارات السافانة الاستوائية هذه القبائل التي أرهقتها الحرب التشادية التشادية وجدت ضالتها في إقليم دارفور ما فتأت تلك القبائل وغيرها من المجنسين من اثيوبا وغيرها من القبائل الغير عربية أكثر من.

3 ملاين متجنس في محاول لتغيير التركيبة السكانية حتى أصبح العنصر التشادي هو المسيطر وكان القاسم المشترك في الصراعات المسلحة مازاد الطين بله هو انه القبائل العربية أصبحت اقلية في محيط غير عربي سعت الحكومة السودانية الى دعم القبائل العربية من الجنجويد وغيرها وبدء الصراع يشتد الى ان وصل الى مرحلة التطهير العرقي.

الأمر المهم في الموضوع انه سياسة التجنيس المتبعة حالياً في البحرين تمثل نموذج مصغر لدارفور مقبلة حيث التجنيس المبطن والمخططات السرية التى تعرف بفضيحة البندر تمثل نفس المخطط الذي رسمه احمد براهيم دريج والذي انقلب علية حيث أصبح للمجنسين كيان سياسي وعسري مما سهل لهم مطالبتهم بحكم مستقل

أذن الطائفة الثالثة كما يطلق على المسطلح الجديد المتداول حالياً يمثل جيل جديد لا يمت لا لسنة ولا لشيعة بأي صلة هذا الكيان المدار من قبل رئيس الديون الملكي المعروف بدعمة خطة تدمير البلد.

السيناريوهات الخطيرة التى ستحل في البحرين ستكون كتالي: سوف تعم البلاد بعد سنين طويل موجة من الاضطرابات على مرحلتين الشيعة يطالبون بحكم مستقل وسنة من العرب سيصبحون اقلية في ظل وجود قوه سنية جديدة تطالب بامتيازات وحقوق مستقلة ومن هنا ستبدأ المشكلات تترى على البحرين.

ملتقى البحرين | 14-09-2009

هم كل «بهريني»

الكاتب : لميس ضيف

قبل أيام شكت إحداهن لي من صعوبة الحصول على سائق متمكن؛ ''أقررتم الاستغناء عن سائقكم (فيلو)؟'' - عقبت عليها بدهشة- وهو الذي أمضى في كنفكم ردحًا من الزمن!! فأجابتني بالقول إن ''فيلو'' صار الآن ''بهريني'' واستخرج فور حصوله على شرف الجنسية سجلين أحدهما لمصبغة والآخر لبقالة واستقدم أبناء عمومته على كفالته وما عاد العمل كسائق يناسب'' أرباباً'' مثله بالطبع !!

كغيري من أبناء الوطن الغيارى أصفق الكف بالكف وأنا أسمع تواتر أنباء كهذه.. وكغيري.. وجدت في تصريح وزير الداخلية الفريق الركن الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة بارقة أمل.. بارقة أمل نقول، رغم أننا لا نريد أن نخادع أنفسنا.. فمن قرأ تصريح الوزير، وكل البيانات والتعليقات والمقالات التي كتبت حوله، يستشفُ ببساطة أن الجمعيات والصحف ''هولت'' التصريح وحملته ما لا يحتمل!! فالعبارة اليتيمة المبشرة التي وردت فيه هي أنه ''في ظل المستجدات الأمنية والسياسية والاقتصادية فإننا نقوم بمراجعة سياسة منح الجنسية'' انتهى.. وهي عبارة لم تأتِ بوعد.. ولم تش بسياسة يمكن أن تحاج الوزارة بها لاحقا.. وقد تكون إلماحاً لجنسية/ جنسيات بعينها كما قد يفهم مما بين سطور حديثة عن منح التأشيرات.. وقد تكون إسقاطاً يقصد منه أن الوزارة ستحقق في التاريخ الجنائي للفرد قبل منحه الجنسية.. ولكن الصحف - والجمعيات بطبيعة الحال- ضخّمت الأمر ربما لأنها أرادت أن تفهم ما فهمته أو.. أرادت أن تحرج الوزارة بالضجيج لتلزمها بموقف اتخذته ولم تتخذه .

في كل الأحوال نحن نعقد الكثير على حكمة وزير الداخلية الذي سيذكر له التاريخ النقلة التي أحدثها في هذه الوزارة.. ونتمنى أن يقف مع الشعب البحريني في محنته مع التجنيس.. ولا نريد لقانون الجنسية أن يكون قميص عثمان.. فنصّ قانون الجنسية، الذي يقول بتجنيس المقيم العربي بعد 15 سنة والأجنبي بعد 25سنة، موجود في كثير من دول الخليج ولكنه غير مطبّق.. في أحد المؤتمرات تندّر أحد الصحافيين العرب بأنه - إبان إقامته الطويلة في إحدى دول الجوار- لم يجد عربياً تقدّم للجنسية رغم أن القانون يسمح بذلك بعد 15 عاماً.. وعزا الأمر بأن كل من ذهب وتقدم بالطلب، استناداً على القانون، فوجئ في صبيحة اليوم التالي بإلغاء عقده وترحيله!! فدول الجوار، رغم اعتمادها التام على أكتاف العرب وسواعد الأجانب، إلا أنها لا تتماهى مع ''طموحاتهم'' وتتعامل مع مساواة المواطن بسواه على أنها جريمة !!..

في البحرين لسنا بهذا التشنُّج؛ ولا نطالب بما نراه في الخليج من أن يحرم الوافد من جنسية البلد التي ولد وعاش فيها هو وآباؤه وأجداده حتى صار يبدو كواحد منهم.. ولكننا نطالب بأن يكون التجنيس نوعياً.. أن يتم اختيار النوعيات المجنسة بناء على معايير صارمة تتعلق بمستوى التعليم وإتقان اللغة العربية بل والأهلية المادية.. وعلى هؤلاء أن يجبروا بالمناسبة على تغيير أسمائهم فور حصولهم على الجنسية.. فليس من المعقول أن يطوف ''راجو وسنتي وآمر'' مطارات الخليج على أنهم بحرينيون !!..

الحديث عن التجنيس لا ينتهي.. مؤلم حدّ الوجع؛ ولا ينتهي.. ونعتقد بأننا استنفدنا الكثير من السجال في السنوات الماضية التي جفت فيها الأحبار وهي تحذر من مغبة هذا الانفلات في توزيع الجنسية لأهداف سياسية وديمغرافية.. وقد بات البحرينيون - من كل الفئات والطوائف- يستشعرون اليوم الأكلاف الدامية لتلك السياسة التي رجعت بالبلاد - وخدماتها- للوراء 10 سنين!!

رحيق الكلام:
سعادة الوزير.. ربما أوّلنا تصريحكم بما لا تقصدونه..

ولكننا نرجوكم باسم هذا الوطن.. باسم هذا الشعب المهموم.. أن تقصدوه ..

صحيفة الوقت| العدد 1303 | 15-09-2009م الموافق 25 رمضان 1430 هـ

التجنيس من منظور المتملقين

الكاتب : أحمد الصفار

المضحك المبكي أنّ من كانوا يلقون بكل ثقلهم للدفاع عن التجنيس حتى انمحت أسّنة أقلامهم، هم ذاتهم الذين يؤيدون اليوم وزير الداخلية في توجهه لمراجعة سياسة منح الجنسية.

بل أصبحوا يشكون من مزاحمة المجنسين للمواطنين في الحصول على مسكن لائق، ويطالبون بمنح الجنسية لأصحاب الثروات والعقول النيرة المتفتحة، على رغم أنهم بالأمس القريب كانوا يدافعون عن جرائم الاغتصاب في مناطق الرفاع وغيرها التي ارتكبها هؤلاء، ويسقطون مثل هذه التصرفات غير السوية على سائر المواطنين كحالة طبيعية اعتادت عليها البحرين منذ سنوات.

ولأن هذا الصنف من الكتّاب المتملقين، لم يتعرض أحد أبنائهم (لا قدر الله) لطعنة سكين في المدرسة، أو حرم أحد أقربائهم من وظيفة ذهبت لوافد مجنس، أو رزحوا في طوابير مملة في المراكز الصحية والمستشفيات الحكومية، فإن من الطبيعي أن تكون غفوتهم طويلة ولم يفيقوا منها إلا بعد اكتشاف خلية كانت تستعد لمهاجمة القوات الأميركية في الكويت، ولها صلة بمواطن بحريني من أصول عربية.

وعلى ما يبدو أن حُمّى «أنفلونزا الخنازير» بدأت تسبب لهم صداعا مزمنا، وجعلتهم غير قادرين على التفريق ما بين المطلب الوطني لوقف سياسة التجنيس العشوائي التي باتت تلتقط من أبناء البلد الأصليين لقمة عيشهم، وتهدد أمنهم وسلمهم الاجتماعي، وبين التصيد لأغراض فئوية وطائفية.

ولأنهم من الصنف المعقد الذي لا يقبل برأي الآخر حتى وإن كان صائبا، فإن التسقيط وتحريف مسار أي توجه صادق يعبر عن نبض الشارع، هو سمة من شمائل صفاتهم، فلا عجب أنهم تنبهوا الآن لمخاطر التجنيس غير المدروس على استقرار الوطن وتقدمه.

وعلى رغم أنهم لمسوا بأنفسهم حجم التضخم في الطلبات الإسكانية، ونقص الأسّرة في مجمع السلمانية الطبي، واكتظاظ الفصول بأعداد كبيرة من الطلبة، وزيادة معدل الجريمة في المجتمع، إلا أن عزمهم حتى وقت قريب انصب على المكابرة والاستنكار لأي انتقاد يوجه للجهة الرسمية على ما أفرزه التجنيس من مشكلات.

ولأنهم كذلك، فإن دعواهم لإصلاح ما فسد في هذه المرحلة، أبسط ما يمكن أن يقال عنه أنه علبة معدنية تصدح بصوتها وجوفها فارغ، لأنهم فقدوا صدقيتهم بعد أن تبين للرأي العام تلبسهم بوجهين لا ثالث لهما، وجه للتزلف والصعود لبلوغ القمة، ووجه لمحاكاة المرارة التي يعيشها من يشعر بالغربة في بلده.

وفي هذا الوقت يتمنون تعديل قانون الجنسية من قبل الحكومة أو السلطة التشريعية، لسحب الجنسية ممن تورطوا في الجرائم، فيما كانوا يطالبون بالمزيد من عمليات التجنيس نكاية في المعارضة، وتهوينا من صرخاتها التي لم تلق من جدران البرلمان إلا الصدى.

جمعوا إرشيفا ضخما من مقالات الفتنة والتفرقة وتمزيق اللحمة الوطنية، وأسقطوا كل من طالب بوقف المد السكاني الهادر الذي أتى على رقعة صغيرة، غالبية من ينتمون إليها يئنون من عدم مقدرتهم توفير شيء من رواتبهم مع مطلع كل شهر، والآن نراهم يشعلون شموع الأسف بعد أن طارت الطيور بأرزاقها، وباتت فرملة القطار المسرع شيئا من الهذيان بعد أن

استفحلت المشكلة.

ربما يكون شعارهم هذا هو عنوان المرحلة، وموسم من مواسم التخلص من الجلد الميت، فالمتأمل لحالهم يدرك أنهم لن ينحازوا إلى الحق إلا بعد أن تطأهم النار فيستشعروا شدة حرارتها، ومن المتوقع - كما عهدناهم - أن يستبسلوا لتحملها طويلا طمعا في إرضاء نفسهم الطائفي المريض وفكرهم الملوث.

صحيفة الوسط| العدد 2566 | 15-09-2009م الموافق 20 ذي القعدة 1430 هـ

التجنيس و نظام الحكم في البحرين بين مطرقة المعارضة وسندان دول الخليج

الكاتب : حسين ابراهيم

من دون شك ان التجنيس الحاصل في البحرين بدوافع سياسية قد اصر النظام الحاكم عليه و استمر رغم مناشدات و اعتراضات فئات المعارضة لدى هذا البلد و على مدى سنوات دون اية جدوى.
و السبب في ذلك ان النظام الحاكم يرى في التجنيس حماية لنظامه و لكرسيه , اذ يعتقد ان هؤلاء المجنسين سياسيا هم صمام الامان له في حال فكرت فئات المعارضة بالانقلاب على الحكم . و بطبيعة الحال و رغم ان البحرين بعيدة عن هذه الاحتمالات حيث لا يمكن للمعارضة (عمليا) قلب نظام الحكم حتى و لو فكرت في ذلك على سبيل المثال , بسبب عدم توفر السلاح لديها و صعوبة تهريبه من الخارج كون البحرين جزيرة محاطة بالبحر من اربع جهات , و لديها جسر واحد بري مع المملكة العربية السعودية من شبه الاستحالة عمليا تهريب الاسلحة من خلاله و كما انه من الاستحالة تهريب الاسلحة من المطار.

لذلك تبقى البحرين بمنأى عن محاولات الانقلاب , رغم ذلك فان نظام الحكم يشعر بالامان بوجود المجنسين , كما و انه استفاد منهم خلال الانتخابات من خلال توجيههم للتصويت لصالح مرشحين معينيين تدعمهم الحكومة في بعض الدوائر للوصول لقبة البرلمان البحريني.

في الواقع ان نظام الحكم وفر لهؤلاء المجنسين الذين يبلغ عددهم عشرات الالاف بحسب تقديرات غير حكومية , وفر لهم المسكن و الوظيفة و كذلك خصص للبعض منهم مناطق سكن خاصة مثل منطقة سافرة جنوب الرفاع.

و بحكم ان البحرين تبقى جزيرة صغيرة المساحة اذ ان مساحتها تبلغ حوالي 700 كيلو متر مربع , و كان عدد السكان فيها قبل حوالي العشر سنوات نصف مليون .. الا ان عدد السكان وصل اليوم الى ما يقارب المليون نسمة (وفق احصاءات رسمية) , و بالتالي فان هذا التزايد الواضح للسكان و منهم البحرينيون خلال هذه الفترة القصيرة .. لا شك ان للتجنيس لعب الدور الرئيسي في هذه الزيادة الهائلة للسكان في هذا البلد الصغير.

و رغم ان البحرين تشكو من نقص المساحة التي يتذرع بها المسؤولون لعدم تلبية طلبات المواطنين المتراكمة للاسكان حيث بلغت الطلبات الاسكانية للمواطنين ما يصل الى 40 الف طلب متكدس , و لاشك ايضا ان التجنيس زاد من هذه المشكلة بشكل كبير.

و لم تقتصر المشاكل على الاسكان فقط , بل ان مشاكل البطالة و التوظيف قد زادت و هذا طبيعي بسبب زيادة عدد المواطنين و السكان و قلة الوظائف , عدا عن مشاكل الازدحام المروري و صرف الحكومة للملايين لاجل مشاريع توسعة الطرق و بناء الجسور.

رغم كل ذلك ,تجاهل نظام الحكم في البحرين كل هذه المشاكل , و لم يستمع للمعارضة و لم يوقف التجنيس بل استمر في تبريره.

الا ان ماحدث مؤخرا من اكتشاف خلية ارهابية في الكويت , و ما اوضحته المصادر هناك انه يوجد مجنس بحريني من اصل اردني من بين افراد هذه الخلية و قاد الى هذة الخلية , لا شك ان اعاد النقاط الى الحروف , و ادى الى ضغط من بعض دول الخليج و منها الكويت على البحرين بخصوص موضوع التجنيس , حيث ان هؤلاء المجنسين باتوا يشكلون خطرا على أمن الخليج , و لانهم يمتلكون سهولة التنقل بين دول الخليج بدون تأشيرات باعتبار حملهم للجواز البحريني .. فان دول

الخليج الان و للحفاظ على أمنها قامت بالضغط على حكومة البحرين الامر الذي يفسر تصريح وزير الداخلية البحريني الشيخ راشد بن عبد الله آل خليفة مؤخرا بان البحرين ستراجع سياسة التجنيس.

و هذا الامر لم يكن ليتم من قبل رغم ضغوط المعارضة التي لم تلتفت لها الحكومة اصلا , لكن بما ان الامر وصل الى حد تشكيل خطر على دول الخليج الجارة التي قامت بالضغط على البحرين , هذا الامر الذي دفع بالحكومة البحرينية لاعلان موقفها بمراجعة سياسة التجنيس فيها.

و رغم ان الوقت قد تاخر كثيرا على هذا التراجع , الا ان الامر لم يكن ليحصل لولا ضغط دول الخليج المجاورة , هذا الضغط الذي لا تستطيع الحكومة البحرينية ولا نظام الحكم في البحرين ان يتجاهله , كما تجاهلوا ضغوط المعارضة في السابق , لذلك كان اعلان الموقف بمراجعة سياسة التجنيس.

ملتقى البحرين| 15-09-2009

الطائفة الثالثة!

الكاتب : قاسم حسين

في سياق تعليقه على تصريح وزير الداخلية بشأن «مراجعة سياسة التجنيس»، استخدم إبراهيم شريف مصطلح «الطائفة الثالثة»، في إشارة إلى عشرات الآلاف من أبناء الأوطان الأخرى الذين تم تجنيسهم سياسيا في السنوات الأخيرة.

ربما نتفق مع شريف في بروز كتلة سكانية كبيرة من حاملي الجنسيات الأخرى، لكنها لن تكون «طائفة ثالثة»، وإنّما «طوائف» عديدة، بعدد الجنسيات والأوطان واللغات التي تم تغييرها لتذوب في هذه البقعة الصغيرة التي تغص بسكانها الأوائل.

الكتلة السكانية الجديدة لن تكون طائفة واحدة، وإنّما ستبرز ككتل وتجمعات سكانية منغلقة على نفسها، فيما يشبه الـــ «غيتوات»، وسيكون لهذه» الطوائف» دورٌ كبيرٌ في تحديد المسار السياسي للبحرين في غضون السنوات العشر المقبلة ليس أكثر، بما لم يخطر ببال أنصار ورعاة ودعاة التجنيس.

ليست قضية تفاؤل ولا تشاؤم، فالتحليل السياسي لهذه القضية يجب أن يكون بعيدا عن العواطف والحساسيات، فهذه هي النتائج المرتقبة لسياسةٍ اصطدمت بممانعةٍ شعبيةٍ واسعة النطاق، من أغلب مكونات الطيف الوطني والسياسي بالبحرين في السنوات الأخيرة.

الوزير في تصريحه الأخير أعاد استخدام شعار قديم، حين قال إن «شرف حمل الجنسية البحرينية يناله من يستحق هذا الشرف»، وهو كلامٌ ردّ عليه شريف نفسه قبل عامين حين قال إنه بهذه المعادلة «يجب أن نهب الجنسية البحرينية لكلّ الأشراف في الوطن العربي والعالم وهم بالملايين»! وهو شرفٌ لا تتحمله البحرين وحدها، ويجب أن تقوم بأعبائه دول أكبر منا مساحة، وأغنى منا اقتصادا، فنحن أصغر دولة عربية، وأصغر اقتصاد خليجي، فلماذا نحمّل أنفسنا أعباء لا تتحمّلها مالية قارون؟

على أن مأزق التجنيس السياسي، خرج عن نطاق الجدل السياسي الداخلي إلى النطاق الخليجي بعد التداعيات الأمنية على المستوى الإقليمي. فمبرّر منح الجنسية بالقانون لم يعد يصدقه أي بحريني من أي محافظة كان، فالآثار تعدّت جانب الصراع المحتدم على فرص العمل المحدودة، إلى بيت الإسكان والخدمات الصحية وفرص الوظيفة والبعثات والترقيات في التعليم. وهي كلها محاور ساخنة يعاني منها عشرات الآلاف من المواطنين «القدامى»، وستزداد سخونة مع الأيام.

البحريني ليس عنصريا. إرث التاريخ وفروض الجغرافيا، وطبيعة العمل في البحر والزرع، كل ذلك أكسبه رقة الحاشية، وتلك «الطيبة» التي يفخر بها دون تبجح أو ادعاء، وأصبح يُعرف بها أينما ارتحل. مع ذلك لن يقبل البحريني، من أيّ محافظةٍ كان، استبداله بعشرات الآلاف من أبناء الجنسيات الأخرى، لأيّ سببٍ سياسي كان.

سياسة التجنيس تحتاج فعلا إلى مراجعة صارمة وإيقاف، فلم يعد البحرينيون يتلقون الترحاب في المطارات الخليجية كما كان قبل حركة التجنيس، بل أصبحت تلاحقهم نظرات الشك، وبعض جيراننا لا يتردّد في إسماعنا عبارات التهكم بعد أن هانت هوياتنا على أنفسنا وأهلنا.

إن كنا نبحث عن الأمن في المستقبل، فإن التجنيس لن يجلب إلا مزيدا من الاضطراب السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وخصوصا أن الكثير من البيئات الأصلية للفئاتِ المستهدفِ تجنيسها، مبتلاةٌ أصلا بانعدام الأمن وتفريخ الإرهاب. ويكفيك أن

تراجع الخريطة، أو تشاهد الفضائيات التي تبث أخبارا على مدار الساعة عن المناطق الملتهبة بالحرب والعنف والخراب.

إن بلدا يتراجع عن تكريس قيم التعايش والثقة بين مكوّنين اجتماعيين كبيرين، يشتركان في اللغة والدين والحب والتاريخ والأرض... سيكون أكثر عجزا وشللا حين يتوزع أشلاء وطوائف جديدة وكانتونات.

صحيفة الوسط | العدد : 2565 | 14-09-2009م الموافق 24 رمضان 1430 هـ

مراجعة السياسات أصبحت من الممكنات التجنيس نموذجا

الكاتب : هادي حسن الموسوي

يبدو أن ملف التجنيس، وبعد أن كان واحدا من الملفات العصيّة على المستوى الوطني، بدأ يتجه بالسلطة والمعارضة نحو التوافق وتقارب الرؤى، وربما يصل إلى مرحلة العمل المشترك لمعالجة ما أفسده الدهر.

قد يكون هذا ضربا من الخيال إلا أنه مرهون بقدرة السلطة وتفعيل إرادتها على نزع قبعة الاستبداد بالرأي، واعتمار قبعة الشراكة والمشاركة التي طالما كررها وزير الداخلية في تصريحاته التي ينشد من خلالها التأسيس للأمن الاجتماعي.

ومراجعة سياسة ما في أي نظام سياسي، أمر اعتيادي وطبيعي بل إنه المرتكز الأساس في النظم الديمقراطية التي تتنوع فيها الأفكار وتتباين فيها القناعات بعيدا عن الأجندات الخفية والحسابات المضروبة على أساس مقاسات خاصة!

مطلب التجنيس كان أحد أهم المطالب للمعارضة على مدى أكثر من عقدين من الزمان فيما قبل العام 2001 م، وذلك انطلاقا من المسئولية الإنسانية والسياسية حيال شريحة من الناس الذين ولدوا وترعرعوا وتعلموا وعملوا وساهموا وتزاوجوا واندمجوا اندماجا اجتماعيا صرفا في الجتمع، وعاشوا بقضهم وقضيضهم في حدود هذه الارض ولم تطئ أرجلهم أرضا غيرها منذ لحظة ولادتهم. وذلك ما كان يعرف بحل مشكلة «البدون»، وهم ممن كان لهم تاريخ في البحرين على المستوى المعيشي والعملي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، ما جعلهم مندمجين بصورة كشفت طبيعة المعالم لأفرادهم وجماعاتهم. فكان طبيعي أن تعمد المعارضة لمطالبة الدولة بحل مشكلتهم التي مرت عليها عقود من الزمن. وكانت عملية منحهم الجنسية محل تقدير وثناء من الخارج والداخل.

ولكن - وكما هو الحال في السياسة - فإن مبدأ توازن المعادلة بين طرفي السلطة والمعارضة، وإن كانت الأمور تتجه نحو حل مشكلة، إلا أن ذلك يتسبب في خلق مشكلة أخرى، المشكلة تمثلت في فتح السلطة لباب التجنيس على مصراعيه بصورة أضرت بجميع مكونات المجتمع البحريني وأوقع كارثة في حالتها الأمنية والمعيشية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والخدماتية والتعليمية وغيرها.

بل إن آثار التجنيس - المرفوض شعبيا - الضارة امتدت إلى المحيط الاقليمي بعد أن بحت أصوات أبناء الوطن مطالبة بتقنينه وترشيده، بل إن الدعوات السلمية تراكمت وتكدست وكان أكثرها اتزانا وتعقلا ما دعى إليه الأمين العام لجمعية الوفاق الوطني الإسلامية الشيخ علي سلمان بضرورة تحديد عدد لا يسمح بتجاوزه في منح الجنسية في كل عام عملا بما درجت عليه سياسات دول عريقة في هذا الشأن.

وما حصل في البحرين، وأنتج كوارث أمنية واجتماعية، هو عندما عمدت الجهات الرسمية لتجاوز القانون - المضيق لفرص منح الجنسية - وهرولت سعيا منها لحرق المراحل، فقامت في وقت وجيز بمنح شرف الجنسية لمن لم يتم قياس مؤشرات استحقاقهم لنيل شرف الجنسية، مقايضة لما تم منحهم الجنسية من فئة «البدون» الذين عاشوا وصار لهم تأريخ، يمكن قياس أدائهم وانتمائهم كمقيمين يسمح بمنحهم الجنسية ويتحولوا إلى مواطنين بناء على المعايير والشروط وموازين الاستحقاق.

وما صرح به وزير الداخلية بأن السلطات تراجع سياسة منح الجنسية، لا يعدو كونه تصريحا عاما، لا يرقى لمتطلبات العمل السياسي القائم على وضع الخطة التي تعالج الكوارث وتمنع استمرار آثارها، وهي فرصة مواتية لإثبات الطرفين الرسمي والشعبي على السواء بأنهما قادران على الإنتاج السياسي الوطني المشترك بامتياز إذا وضعا الوطن (وليس حسابات

أخرى) على قمة الأولويات، وإن كانا على طرفي نقيض حيال قضية بعينها أو التجنيس أو غيرها من الملفات التي أرهقت ومازالت ترهق الكيان الاجتماعي في أمنه ومعيشته وسلامته وهويته.

ما يمكن استنتاجه من تصريح وزير الداخليه بتلقائية مقتضبة هو:

- 1إن تصريحات رسمية ملأت الدنيا ولم نجد لها أثرا على الواقع في قضايا خطيرة، وما يخشى منه أن يكون هذا التصريح في شأن كارثة التجنيس إضافة رقم جديد في قائمة الوعود غير المنجزة.

- 2إن عدم إبداء الرغبة الرسمية في العمل المشترك مع قوى المجتمع المدني وقوى المعارضة، أمر آخر لا يبشر بخير، في السعي لحل هذا المشكل.

3-إن السلطة لم تضع خطة للالتزام بالنهج الجديد ما يجعل المراقب يرى التصريح لا يعدو كونه منتجا سياسيا للاستهلاك الخبري والإعلامي، أو احتواء مخملي لدعوات شعبية معارضة جادة لإيقاف سياسة التجنيس السياسي.

4-يمكن اعتبار توجيه الوزير للجهات المختصة إلى التشديد في سياسة منح الجنسية، أن مؤداه في النتيجة، أن سياسة التجنيس مستمره ولكنها بوتيره أبطئ.

وأكثر ما يمكن استنتاجه هو أن السلطة تضع على سلم أولويات الإصلاح السياسي والاجتماعي والاقتصادي، أمر الاستجابة لضغوطات الخارج، على حساب رغبات وحقوق الداخل، وفي هذا لعمري خلل كبير يحتاج هو الآخر إلى مراجعة.

صحيفة الوسط | العدد : 2568 | 17-09-2009م الموافق 27 رمضان 1430 هـ

التجنيس ... «مقامرة» غير محسومة العواقب

الكاتب : حسن المدحوب

في ملف «التجنيس» أجزم أننا كشعب تجاوزنا كثيرا من التساؤلات التي تطرح بشأن هذا الموضوع، فاليوم لا أجد أحدا يسأل ما الفائدة من التجنيس؟ ولا أحد يستفسر عن الجهة التي تقف وراءه ولا عن نوع ومقدار الخطر المحدق بالوطن والمواطنين جراء الاستمرار في تجنيس كل تلك الأعداد من العرب والعجم والأجانب، ربما لأن إجابات تلك الأسئلة وغيرها أصبحت بديهية إلى الحد الذي يمكن لأي مواطن أصيل مهما كانت طائفته سنيا أو شيعيا أو غير ذلك، متعلما أو غير متعلم أن يجيب عليها، لأنها تمس جوهر هويته ووجوده، غير أن السؤال المهم هو هل يمكن أن ينجح برنامج «التجنيس» كعامل حسم في المعادلة الداخلية البحرينية؟

الكل يعلم أن التجنيس في البحرين المحدودة الموارد الشحيحة الأراضي أصبح سمة ملاصقة لهذه الجزيرة، فما أن توردَ اسم البحرين في أي محفل خارج البلاد خليجي أو عربي أو حتى إقليمي فلن تتفاجأ كثيرا إذا ما سمعت هذه المفردات: جزيرة، نخيل، نفط، تجنيس.

لنتحدث صراحة، عوامل نجاح التجنيس قائمة وموجودة على المدى المنظور، وهي ترتكز على ركيزتين رئيسيتين، الأولى توفير عمق اجتماعي للمجنسين، وليس أجدى لذلك من الاحتضان المذهبي لمن يتم تجنيسهم وهو عامل حاسم في تحقيق الاستقرار المعنوي والنفسي لهم وهو أمر يمكن التوافر عليه من خلال التهويل والتخويف المستمر الذي تمارسه بعض الجهات ضد فئات محددة من الشعب، رغم علمها بأن ذلك محض ادعاء وتلفيق، والركيزة الثانية هي الوفرة المالية والنفطية التي تنعم بها البلاد لعوامل داخلية وإقليمية.

كلا الركيزتين لا يُظن أن يطالهما هزةٌ عاصفةٌ في المدى القريب والمتوسط، ولربما استطاعت هذه السياسة أن تحقق مأربها فيندمج أكثر من جنسوا بعد جيلين أو ثلاثة في المجتمع البحريني، ويصعب حتى التفريق بينهم وبين المواطنين الاصلاء في اللهجة أو اللباس أو العادات، لكنك حينها لن تكون قد حققت الهدف الاستراتيجي الذي طمحت إليه، وهو إخماد صوت «المعارضة» الذي قد تمثله الآن فئات محددة، ولن تكون بمأمن أن يتحول أحفاد هؤلاء إلى «معارضين» حينما تنحسر الوفرة المالية أو تتعرض المنطقة إلى تغير جيوسياسي، لأن المعارضة ليست حصرا على طائفة أو فئة، بل هي تتعلق أصلا بمقدار ما يحصل عليه المواطن من ثروات بلاده، وهناك علاقة طردية بين الأمرين، فكلما قل مقدار ما يناله المواطنون من ثرواتهم كلما نزعوا للمعارضة والاستياء، فمن يضمن أن يستمر هذا السخاء للمجنسين عقودا من الزمن؟

قد يقول البعض إن هذا السيناريو احتمالي قابل للحدوث أو الانتفاء، لكننا نرد أيضا أن السيناريو المرجو من التجنيس السياسي قابل لذات الأمر، بل إن الوقائع تؤكد أن فئات ممن جنسوا قبل أجيال، وأصبحوا اليوم من النسيج الوطني غدوا من المعارضين للحكم والسلطة.

يخطئ من يظن أن التجنيس بإمكانه أن يحلّ الأزمات التي قد تمر بها البلاد حاليا أو مستقبلا، ومخطئ من يظن أن الاستماتة في الدفاع عنه هي طريق الخلاص لفئة من الشعب من عقدة «الأكثرية التي تتغنى بها فئة أخرى، ومخطئ أيضا من يظن أن هناك خيرا سيعود على أحد في الوطن جراء السياسة المبرمجة التي تسير بها موجات التجنيس، فهي إن سببت ضررا ماديا ومعنويا لفئة من الشعب الأصيل، فهي لا أكثر من كونها كمن يخرق السفينة راجيا أن يغرق خصومه، وهو لا يعلم أن الغرق سيطاله في آخر المطاف.

التجنيس وإن كانت تطغى عليه الأجندة السياسية إلا أنه يمس كل الجوانب المعيشية للمواطن البحريني أيا كانت طائفته،

فهو يضغط بشكلٍ أساسي على الخدمات التي هي في الغالب ما يهم المواطن من تعليم وصحة وإسكان ووظائف وغير ذلك، لذلك فلا أعتقد أن أي مواطن وإن كان بسيطا يرضى أن تسلب منه ومن عياله خيرات هذا البلد لتحقيق أغراض سياسية للآخرين قد تنجح وقد لا تكون كذلك.

ثم إذا كانت أعدادنا اليوم التي وصلت إلى المليون نسمة، سببت لنا أزمات معيشية خانقة في الإسكان والصحة والوظائف والتعليم والخدمات الأخرى، فهل سيكون بمقدور الجهات التي تمول «التجنيس السياسي» بسخاء أن تستمر في ذلك، لعقدين أو ثلاثة على الأقل حتى يندمج المجنسون الذين هم خليط غير متجانس في المجتمع البحريني؟

وهل يتوقع أولئك أن فئة واحدة من الشعب هي التي ستظل تدفع الفاتورة دون غيرها؟

يقال في السياسة إن كلفة تغييب «الديمقراطية» أكبر من وجودها، وعلى المنوال ذاته نقول إن كلفة «التجنيس» أكبر من كلفة «المصالحة» مع الشعوب، ومع ذلك فإن هناك من يصر على المضي قدما في خطط الإساءة إلى هذا الوطن غير آبه بما قد يحصل، رغم أن المصالحة لن تكلف نصف ما ينفق سنويا على برنامج التجنيس القائم.

خلاصة الأمر نقول، التجنيس «مقامرة» يقوم بها من يظن أنه كاسب في نهاية المطاف، لكنه لا يعلم أن الأمر قد يكون كارثيا عليه وعلى الوطن.

صحيفة الوسط| العدد : 2568 | 17-09-2009م الموافق 27 رمضان 1430 هـ

المواطن باندورانج!

الكاتب: عقيل ميرزا

هذه المرة تمخض جبل التجنيس وفق القانون فولد مواطنا جديدا اسمه فيجي، ومواطنا اسمه بولور وثالثا اسمه باندورانج! وآخرين ستر الله عليهم وعلى من جنَّسهم لم أتمكن من تلفظ أسمائهم فتركتهم في حال سبيلهم حتى لا يقاضيني أحدُهم بتهمة التلاعب في اسمه وأسماء أجداده الكرام.

فيجي، وبولو، وباندورانج، أسماء بحرينية ليست من نسج الأوهام، أو أضغاث الأحلام، بل هي أسماء بحرينية وفق مستندات رسمية، شأنها شأن خالد المحرقي، وعلي الشاخوري، وحسن الستري، وجاسم الرفاعي، وغير ذلك من أسماء البحرينيين بمختلف طوائفهم.

قبل عام عربيٍّ كامل، وكان في شهر رمضان المبارك أيضا قبيل عيد الفطر المبارك بأيام كتبت مقالين أحدهما تحت عنوان «صديقي بكوان»، والآخر تحت عنوان «بكوان ثم جاكريا»، وباركت في هذين المقالين إلى بكوان وجاكريا ورفاقهما فينود، داس، وكيولرام، كومار، وأنووب، لحصولهم على الجنسية البحرينية، وها أنا اليوم أيضا أنتهز قرب عيد فطر هذا العام لأبارك لإخوانهم الجدد الذين تبعوهم بإحسان! ودعائي ألا أحتاج العام المقبل للتبريك لغيرهم، إذا كتب الله لنا حولا جديدا.

لا أريد أن أشفق على البحرين وأهلِها من التجنيس، فهو دليل نضج الديمقراطية فيها، كما يعبّر النائب جاسم السعيدي في أحد بياناته، ولكن دعوني أشفق على موظفي الإدارة العامة للجنسية والجوازات، والذين عليهم أن يفكوا شفرات هذه الأسماء، حتى يستطيعوا أن يصدروا لهم جوازات تتضمن أسماءهم بلغة قيس، وعنترة، والذبياني!

لا بد من ابتعاث عدد من موظفي الجوازات، والجهاز المركزي للمعلومات أيضا إلى أزقة كلكتا في الهند، ومزارع ملكوال في باكستان، وإلى بعض الضيعات النائية في بعض الدول العربية التي لا تتحدث بالعربية! فإن اطلاع الموظفين المعنيين على عدد من أحياء هذه الدول، سيضمن لهم القدرة على فك رموز الأسماء التي تنتظر تعريبها على يد التجنيس الناضج والديمقراطي على حد وصف الشيخ السعيدي.

ولا أشفق على موظفي الجوازات فحسب بل أشفق أيضا على أبنائنا الذين لن نحتاج إلى تحفيظهم دروسهم فحسب، بل إلى تحفيظهم أسماء زملائهم في المدرسة أيضا، وإذا استطاع أي وليٍّ أمر أن يُحفّظ ابنه خمسة أسماء من المجنسين الجدد، فليضمن لابنه التفوق والامتياز في كل المواد عدا اللغة العربية التي لن تجد لها مكانا في رأسه، فالعربية لا تجتمع مع فيجي وباندورانج، وبولور!

صحيفة الوسط|العدد 2568 | 17-09-2009م الموافق 27 رمضان 1430 هـ

الآن... وقد وقع الفأس في الرأس؟!

الكاتب : عبد الله الميرزا

تمنيت أن تكتفي وزارة الداخلية وعلى رأسها الوزير بالصمت والعمل على «مراجعة سياسة منح الجنسية» خلف الكواليس، كما كانت تجري عمليات التجنيس الممنهج، من دون اللجوء إلى التصريح الإعلامي الذي فتح عليها بابا واسعا من اللوم والتقريع الشعبي والمؤسساتي.

ربما كانت الوزارة مضطرة إلى تمرير رسالة تطمين علنية لدول الجوار التي باتت تتذوق مرارة آثار التجنيس البحريني، ولكن كان بالإمكان أن تكون هذه الرسالة بصورة لا تنبش جروح المجتمع البحريني المتضرر الأكبر من مساوئ ومخاطر هذه العملية المقيتة التي سلبته سلمه الأهلي ولحمته الاجتماعية واستقراره الأمني منذ أن بدأ تنفيذها على أرض الواقع بكل إصرار وترصد.

لا يزايد الكثيرون على جدوى مراجعة منح الجنسية المعلنة من قبل وزارة الداخلية، لأنها إلى الآن لا ترقى إلى مستوى الجدية فضلا عن كونها غامضة المعالم والرؤية والأهداف.

غير أن السؤال الأهم الذي لم تشر إليه البيانات المتنقّمة والساخطة هو: الآن أيها المسئولون فكرتم بمراجعة عمليات التجنيس بعد أن وقع الفأس في الرأس؟!

كيف أعاودك وهذا أثر فأسك؟

سنفترض بحسن النوايا أن مراجعة وزارة الداخلية لمنح الجنسية ستكون جادة هذه المرة، وسنسلّم في أفضل الأحوال بأن المراجعة المفترضة ستفضي إلى وقف منح الجنسية العبثي الذي مازالت أروقة إدارة الجنسية والجوازات والإقامة تضج بروائحه، حينها (وهذا مازال مستبعدا) سيتم الإعلان مجددا أن لا تجنيس بعد اليوم، ولكن ماذا عن مخاطر عشرات الآلاف من المجنسين المكدسين في «زرانيق» البحرين الذين أقحمتهم وزارة الداخلية إقحاما؟

إلى الأمس القريب كانت الوزارة تستميت في الدفاع عن سياسة «جنون التجنيس» التي تنفيها بكل جرأة، وتقول إن ما يحدث لا يعدو كونه تجنيسا «قانونيا» لمكملي 15 عاما من العرب، و25 عاما من الأجانب، وهو ما تفنّده «جردة حساب» بسيطة. المهم إذا كان الحال كما تقول الوزارة، فلماذا جهرت بإعادة حساباتها في طريقة المنح؟ ذلك ما يدل على أن وراء الأكمة ما وراءها.

لا تتوقع الوزارة أن يثق البحرينيون في مدى قدرتها بهذه البساطة على وقف المخلفات المدمرة للمجنسين على المستوى الأمني والسياسي والاقتصادي، كما أشار الوزير في تصريحه بصورة شبه مباشرة، فهم يرون يوميا أكثر من غيرهم كيف أن مخاطر المجنسين تنتشر في المجتمع كالنار في الهشيم، ويعلمون أن التصريح لم يأت إلا بعد أن بدأ المسئولون يحصدون ويلات ما زرعوا.

العملية المجنونة

تدرك «الداخلية» جيدا أن المجتمع البحريني تصدعت قلوب مواطنيه بشتى أطيافهم من آثار التجنيس ومساوئه الوخيمة، ولكن كانت موغلة في سياسة مفتوحة تشاركها فيها أصابع أخرى، حتى إذا طفح الكيل، وانقلبت الطاولة على مدبري العملية، بدأت بالرضوخ الخجول لإعادة التفكير فيما كانت تقوم به.

الأخطر الآن هو أن المسئولين مازالوا يحاولون لملمة أخطاء وآثار التجنيس على استحياء، فيما يتغافلون أن مهمتهم الأكبر تكمن في كيفية التعامل مع العدد الكبير الموجود في الداخل، ومدى قدرتهم على وقف هذا الغول الذي غرسوا جذوره في أرض البحرين الطيبة، فأخذت تنمو وتترعرع، ولا أحد باستطاعته وقف آثارها بهذه السهولة.

عمليات التجميل ليست كافية، والاحتواء التعليمي لوحده غير قادر على تغيير عادات هذا الكم الهائل من القادمين من مجتمعات لا تنسجم مع الطبائع البحرينية المسالمة، ولا توظيفهم في مناصب مهمة سيحد من مخاطرهم المحدقة، ولا توفير الإسكان لهم على مد البصر (في ظل أزمة إسكانية جاثمة على البحرينيين) سيمنع الجرائم التي خرجت عن حدود الرفاع ومدينة حمد والبسيتين، وتخطت حدود البحرين لتصل إلى الدول المجاورة، فضلا عن تهديد المصالح الأجنبية في المملكة... مع كامل الاحترام لأصحاب القلوب والأيادي النظيفة من أخوتنا المجنسين الذي ساقهم القدر إلى هذه المملكة الصغيرة فجأة!

إذا كانت الدولة جادة في مراجعتها (ولا أظن ذلك حتى الآن) فإن عليها أعباء كثيرة ستجد لاحقا وبعد فوات الأوان أن عليها أن تتخلص منها لتبقى صورتها كما كانت آمنة وغير مفرّخة للاعتداءات الأمنية، على الأقل لدى أصدقائها وجيرانها... وإلا فإن المتغيرات الإقليمية تقول إن على البحرين أن تبدأ بأخذ حساباتها المستقبلية على المستوى الاستثماري والاقتصادي والسياحي، إن لم تكترث بتضعضع نسيجها الاجتماعي.

صحيفة الوسط | العدد 2568 | 17-09-2009م الموافق 20 ذي القعدة 1430 هـ

آراء أخرى في التجنيس

الكاتب : قاسم حسين

لا غرابة أن تبدأ يومك بمكالمةٍ من مواطنٍ احتجاجا على مقال أمس «كلمة لابد منها»، ولا تنتهي عند تعليقٍ لمواطن آخر يسألك عن الفرق بين عملية التجنيس السياسي وحركة الاستيطان الإسرائيلي.

لا تفترضوا أن أي كاتب يملك إجابات لكل الأسئلة، ويكفيه أحيانا أن يطرح تلك الأسئلة الصادقة بوجه أنصار التجنيس، الذين يتهللون فرحا لإطفاء حريق في غرفةٍ، بهدم العمارة على رؤوس جميع القاطنين!

التجنيس خطيئةٌ كبرى بحقّ الوطن وأهله، بإجماع القوى الوطنية والجمعيات والتيارات السياسية الحيّة... والرأي العام العريض. لكن ذلك لا يبرّر لنا أن نخطئ في الدفاع عن حقوقنا الأصيلة وحفظ هويتنا الوطنية الجامعة كشعبٍ له كلمةٌ ورأي.

ليس من المهنية ملء العمود الصحافي بالردود الخارجية، لكن أرى لزاما عليّ أن أعرض نماذج من آراء القراء في قضية التجنيس، لكي تصل صيحات رجل الشارع إلى أصحاب القرار، إلقاء للحجة وبراءة للذمة، وخرقا للطوق الذي يفرضه عليهم الحجّاب والمتملقون من أصحاب المصالح الفئوية الضيقة.

لن أتوقف في العرض عند الأسماء أو الرموز، وإنّما سأنقل فقراتٍ سريعة إيفاء للغرض، وأهمية هذه المقتطفات أنها تعكس ردود الفعل التي خلقتها حمّى التجنيس، في أوساط شعبٍ عُرف بالتسامح والانفتاح والقبول بالآخر، ولكن لعن الله السياسة التي تغيّر حتى أخلاق الشعوب.

أول الردود يقول: «أنا معك في أن لكل إنسان حرمته، ولكن لو كنتُ مكان أيّ شخص مجنس لما قبلت لأكون أداة تنغيص وتضييق على عباد الله... وأنت تعلم أن أغلبهم من الأميين وهم عالةٌ على البلد ولا يقدمون لها إلا مزيدا من التكاليف والتعاسة». ويضيف آخر أنه «كرها في مشاكل التجنيس والعنف، وقد تبين أنهم يكرهون أبناء البلد الأصليين، وما يثير مشاعرنا تفضيل الدولة للمجنس». ويتنبأ ثالث أن «يأتي زمنٌ ينقلب فيه السحر على الساحر، وسوف يطالبون بديمقراطية حقيقية وحقوق أكثر مما يطلبه البحرينيون الأصليون!«

قارئ رابع يرفض إعطاء صك براءة للفئات التي قبلت التجنيس رغم علمها بأهداف الجريمة، فمن غير المعقول - كما قال- أن نبرّر لأستاذ جامعي يقبل التجنيس وهو يعلم أنه بذلك سيسلب طلبته فرص عيشهم في بلدهم. وهو ما يؤكده قارئ آخر كتب باسمه الحقيقي، ليقول الحقيقة كما يراها، وهو «أن كثيرا من المجنسين سعوا سعيا حثيثا لنيل الجنسية، ولكنهم لا يعاملوننا في بلدانهم بمثل هذه الحفاوة»... فماذا تنتظر من المدعوين أمام الموائد المجانية؟

أحد الردود ذهب إلى القول إن من يضع نفسه (للإيجار) ويقبل أن يصبح (مرتزقا مأجورا)، يعيش على حساب الآخرين فهو الذي اختار أن يكون بلا كرامة ولا احترام ولا إنسانية. أما أسخن الردود فيذهب إلى اعتبار التجنيس احتلالا للأرض، وسرقة للمال، وسحقا للكرامة، وسلبا لحقوق أبناء البلد، وتضييعا للأخلاق والأعراف، وتزويرا للتاريخ ومعصية لله وظلما للعباد وخرابا للبلاد ومخاطرة بالدولة، فهو شرٌ مطلق. وبالمناسبة هو يعكس قناعة الأغلبية من الناس... فاعتبروا يا أولي الأبصار.

الرأي الوحيد الذي شدّ في تقييمه، أرجع السبب إلى العمائم! فلولا استخدام منطق الأكثرية والأقلية كسلاح سياسي لما بحث الطرف الآخر عن وسائل لتحييد هذا السلاح... «إذا جنت على نفسها براغش» (وبالعربي الفصيح براقش)، وهو ما ردّ عليه

قارئ آخر بالقول إن كل شعبٍ يمثل أكثرية في وطنه، فالهنود في الهند ليسوا أقلية، وكذلك السوريون والعراقيون، فلماذا تستكثر على البحريني إذا قال إنه أكثرية وتصمه بالطائفية؟ واختار قارئ آخر أن يذّكر «أعزاءه جمهور البحرين فقط»، بتجارب التاريخ، وماذا فعل السلاجقة والأتراك.

آراء متباينة نعرضها ولا نتبناها بالضرورة، فأهميتها أنها تعكس جوا عاما، من المهم أن يتلمسه دعاة التجنيس ويصل إلى أصحاب القرار... فالبحرين أمانة في أعناق الجميع.

صحيفة الوسط| العدد 2568 | 17-09-2009م الموافق 27 رمضان 1430 هـ

ضحايا التجنيس

الكاتب : عباس المرشد

حسناً فعل وزير الداخلية في طرح ملف التجنيس في البحرين وإخضاعه لمراجعة. فمثل هذا التصريح يعطي إذناً رسمياً بإعادة نقاش أحد أكبر الملفات العالقة منذ سنوات، ويمثل فرصة لتناول المسألة برؤية مختلفة تأخذ على عاتقها توفير تقدم ملموس.

أيا كانت دوافع مثل دعوة المراجعة الرسمية سواء في وجود ضغوط إقليمية أو محض دوافع محلية، فهي تصب في مجرى واحد هو أهمية التوافق حول الملفات المتأزمة وضرورة الوصول بها إلى حلول يمكن التوافق عليها. مع ذلك فإن ملف التجنيس الذي أرق عيون جمع كبير من المواطنين يحتاج إلى دفعات أقوى من تصريح يمكن للصحافة أن تتناساه بعد فترة.

الجمعيات السياسية ومؤسسات المجتمع المدني التي كان لها موقف حاد وناقد لعمليات التجنيس مدعوة هي الأخرى إلى تقديم طرائق جديدة للوصول إلى رؤية توافقية، خصوصا وأن الملف لم يعد يحمل بصماته التي ابتدأ في بدايته عليها، إذ تضاعف الملف وحمل معه بصمات اجتماعية واقتصادية يصعب تحمل كلفتها حاليا.

لا يفهم من ذلك تقديم تنازلات يراها البعض ضرورية لفتح باب المناقشة في من حملوا شرف الجنسية البحرينية بحق أو بغير حق، فما أشير إليه يتعلق بنوعية التعاطي والتعامل مع ما يمكن تسميته بضحايا التجنيس، الذين هم صنفان، الأول مجموعة المواطنين الذين تضرروا من سياسية التجنيس وتحملوا لوحدهم كلفة تلك السياسة كما في الخدمات الإسكانية أو الخدمات الصحية وغيرها من الخدمات العمومية، والصنف الثاني هم الذين جنسوا بغير استحقاق، وهم أناس لهم حقوقهم المدنية في نهاية المطاف. وإذا كان الصنف الأول من الضحايا يحتاج إلى بعض الوقت وإلى إرادة سياسية حقيقية لجبر ضررهم، فإن الصنف الثاني يحتاج إلى بسط القول فيهم. ووجه كونهم ضحايا يتحدد عند كلا الطرفين المعنيين بالتجنيس أي الجهات الرسمية والجهات الشعبية. فمن حصل على الجنسية بغير حق أو بطريقة تقع خارج القانون وهنا يجب استثناء من نالوا الجنسية بطريق شرعي وقانوني فهم مواطنون ولا يجب الخلط بينهم وبين ما أسميهم بالضحايا - أصبحوا محل تجاذب مزدوج، فمن ناحية يقع أغلبهم تحت ظروف ابتزاز واستثمار سياسي تنفذه بعض الجهات السياسية الظاهرة والغامضة، ومن ناحية أخرى فالكثير منهم غير قادر على مواجهة معارضي التجنيس وهم ليسوا بالقليلين وغالبا ما تحوطهم رؤية دونية تظهر في تسميات عديدة يتناولها الناس العاديون أو غيرها من الأوصاف التي لا يمكن استلطافها أبدا. مقتضى الدمج بين كلا الرأيين ينتج عنه هالة من الانزواء والخوف من الواقع والمستقبل، لذا فإني أتفهم السلوك العدائي الذي قد يظهر من فئة من المجنسين، وأتفهم أيضا حالة التشبث بالهوية القديمة لدى بعضهم.

إذن ما الذي يمكن لتصريح وزير الداخلية أن يقدمه لهؤلاء وما الذي يمكن للجمعيات السياسية المتحفظة على سياسية التجنيس أن تقدمه أيضا. لا يشير التصريح الرسمي في مراجعة سياسية التجنيس إلى رفع الابتزاز الممارس على من جنسوا ولا يعطيهم ضمانة تحميهم من استمرار الوضع خصوصا وأن الرسالة التي حملها التصريح تحمل في طياتها تهديدا لمن جنسوا برفع الغطاء عنهم والعودة بتطبيق قانون الجنسية التي يشترط مرور 15 سنة على المقيم العربي و20 سنة على المقيم الأجنبي للحصول على الجنسية. كما أن تصريح وزير الداخلية إذا ما حمل على أنه رسالة للخارج وناتج عن ضغوط إقليمية من شأنه أن يزج بهؤلاء في طواحين الهواء ويزيد من حدة عزلهم عن المجتمع. وبحكم أن الجمعيات السياسية لا تمتلك مفعولا رسميا أو قوة تنفذ بها رؤيتها فهي أيضا وعبر مطالبتها بفرز المجنسين وسحب جنسية من لا يستحق قد تدفع ببعض المجنسين إلى الاحتماء والتمترس خلف تلك الجهات التي سعت في تجنيسهم لا لشيء سوى حماية أوضاعهم الجديدة. مثل هذا التحليل سيظهر أثره في الانتخابات القادمة وسيظهر مدى قبح الابتزاز والتفريط بقيمة الإنسان .

صحيفة الوقت| العدد 1305 17-09-2009 الموافق 27 رمضان 1430 هـ

بعد موجات التجنيس... شعبٌ أم «شعوبٌ» بحرينية؟!

الكاتب : حسن المدحوب

قطعا ما أدلى به وزير الداخلية بخصوص مراجعة سياسة منح الجنسية في البلاد وإن كان إيجابيا إلا أنه لا يبعث على التفاؤل كثيرا، ذلك أن الحديث عن المراجعة تعلّق بحيثيات وآليات التجنيس، وليس بأصل التجنيس نفسه، بمعنى أنّ المراجعة التي ستتم ربما قد تسلك طريقا مختلفا عما هي عليه الآن، لكن موجات التجنيس ستظل مستمرة، إذ ربما في أفضل الأحيان يتم الإشاحة والإعراض عن إعطاء الجنسية لبعض مواطني دولٍ معينة مقابل تعويض ذلك بزيادةٍ في منح الجنسية لدول أخرى، وقد تتم مراجعات فردية للحالات التي يتم تجنيسها للتأكد من أن أفكارها تلائم «السياسة العامة للبحرين»، وبمعنى أوضح الابتعاد عن تجنيس بعض من يؤمنون بالفكر السلفي الجهادي، خاصة بعد توارد أنباء عن تورط متجنس من أصول عربية في «شبكة عريفجان» التي اكتشفت مؤخرا في الكويت، والتي كانت تستهدف القيام بأعمالٍ إرهابية هناك.

نعم المراجعة التي قد تتم لن تصل إلى جذر الملف ولا أظن أن هناك توجها في الأصل لإغلاق ملف التجنيس في الوقت الحالي لأنه غدا من الملفات السيادية التي ترفض بعض الأطراف في الحكم المساس بها، لذلك فإن الحديث عن المراجعة يستهدف تصحيح المسار بعد أن ظهرت آثار جانبية فيه.

لنكن واضحين التجنيس وإن كان من أكثر الملفات التي تؤرّق المواطن البحريني كونه يستهدف معيشته وحياته، إلا إنه فيما يبدو ما من سبيل حاليا لإيقافه خاصة مع عدم وجود تأثير حقيقي للحراك الشعبي والنخبوي المناوئ له، إذ إنه حتى حراك الجمعيات المعارضة من أكبرها إلى أصغرها غير ذي تأثير يذكر على الملف، ولا يبدو أن هناك حراكا نوعيا في المستقبل القريب من قبل هذه الأطراف يمكن التعويل عليه للتأثير على دائرة صناعة القرار فيما يتعلق بإيقاف التجنيس أو على الأقل الحد منه.

المنطق السائد في منح الجنسية غريبٌ عجيب، إذ دائما ما يؤكد المسئولون على أن البحرين ملتزمة بمنح جنسيتها لمن أكمل 15 عاما من العرب، و25 عاما من غيرهم، على اعتبار أن ذلك حقٌ لا يمكن الإخلال به، دون الالتفات إلى القدرة الاستيعابية للبلد من الخدمات والوظائف والبُنى التحتية، فإذا كان هذا المنطق هو الساري والمعمول به، فلماذا لا يتم توظيف كل خريجي الجامعات من أبناء الوطن الأصليين في وزارات الدولة، مع أنهم كلهم تتوفر فيهم الاشتراطات اللازمة والمؤهلات المطلوبة، أليس ذلك لا يتم بحجة أنه لا يوجد شاغر؟!، وإذا كنا سنمنح كل من عاش 15 أو 25 عاما الجنسية، فلماذا لم نمنح كل أصحاب الطلبات الإسكانية منازلا يعيشون فيها وهم كلهم تتوافر فيهم الاشتراطات القانونية للحصول على الوحدات السكنية؟، أليس المانع في ذلك شح الأراضي وعدم توافر الإمكانيات ؟! فإذا كانت البلد تعيش أزمة حقيقية في محدودية الأراضي والموارد الاقتصادية، فلماذا كل هذا الكرم مع «الغير»، والشح الشديد مع أهل البلد الأصلاء؟!

من المؤكد بعد ما يقرب من العقد من بدء التجنيس بصورة مكثفة أن الخارطة الديمغرافية للشعب البحريني قد تغيرت، ورغم صعوبة الوقوف على عدد أقرب للحقيقة للمجنسين، فإن موسم الانتخابات الذي أصبح على الأبواب بعد نحو العام، سيكون مناسبة جيدة لتقدير الأعداد بناء على معيار التغير في الكتل الانتخابية لكل دائرة من الدوائر الأربعين في البلاد عما كان عليه في 2002 و2006 على التوالي.

البحرينيون كلهم خاسرون مع استمرار التجنيس، لأن المجنسين الجدد ورغم أنهم خليط غير متجانس، يجتمعون ككتلة منافسة للمواطنين تضغط على الخدمات الإسكانية والتعليمية والوظائف، كما أن التجنيس بالكيفية التي تمت قسّمت المجتمع البحريني إلى فئات أكثر تعددا وأقل تماسكا.

فاليوم وبعد كل موجات التجنيس التي مرت بها البلاد، والتي جُنس خلالها العرب والعجم والأجانب يسأل الفرد نفسه عن

نحن شعب بحريني أو «شعوب» بحرينية / بهرينية؟ وهل يمكن لهذه الحالة الفسيفسائية فاقعة الألوان أن تتمدمج في يومٍ من الأيام في آنية واحدة اسمها «البحرين»؟

صحيفة الوسط| العدد : 2575 | 24-09-2009م الموافق 04 شوال 1430 هـ

حكومة البحرين تحافظ على أمن سوريا والأردن بتوطينها للمجرمين

الكاتب : المرآة المكسورة

في مشهد تاريخي يتوقف العقل عنده ويحار في أمره ، فما حدث التاريخ البشري إلا في نزر يسير من حوادثه أن حكومة وطنت المجرمين والارهابيين من الدول الأخرى ، حيث عمدت بتوطين جماعات من الأوباش المجرمين من صحراء دير الزور وبوادي الشام وقفار الأردن وبتان باكستان وبدوان السعودية وما تركت من ذئبان العرب وشواردها إلا وجنستهم ومكنتهم ومدتهم بالقوة وأعطتهم مكانات رفيعة في الدولة.

لم يحدث في التاريخ مثل هذا الفعل فما فعله ستالين ولا نيرون ولا صدام ولا الشاه ولا الحجاج سفاك الدماء وما فعله فرعون ولا هامان ولا قارون ولا هتلر ولا شاوشسكو ولا أكبر الديكتاتوريين في سيل الدماء أن وطن في موطنه كل سافل ومجرم وفاشل في الحياة ومكنهم بأن اعطاهم المناصب الرفيعة في الدولة.

حكومة الأردن وسوريا على وجه الخصوص سعيدون كل السعادة فقد نظفت سجونها من المجرمين وارسلتهم للبحرين التي تعاني الأمرين من هذه السياسة الخرقاء ، التي لم يقترفها أكبر مجرمي تاريخ الوجود البشري وها هي هذه العائلة تفعل ما لم يفعله أحد من حكام الأرض.

المواطنون الخليجيون أنتم لستم في مأمن من سياسة التجنيس:

حكاماً ومحكومين كلكم في خطر التجنيس ليس أهل البحرين في أذى المجنسين بل أنتم كذلك فانظروا ماذا فعل بعض المجنسين الأردنيين في الكويت فقد حاولوا تفجير معسكر عريفجان كما أنهم يقومون بجرائم أخرى في السعودية من تهريب للخمور والمخدرات والتعامل في الممنوعات ، فأنتم في خطر من هذا الفعل المشين.

أيها الضباط ورجال الأمن في وزارة الداخلية :

يا ضباط الداخلية والدفاع انتم بحرينيون ولكم كرامتكم هل تسمحون لهذه الأجلاف أن تهين مجتمعكم وتسيء لأولادكم وتعتدي على بناتكم ، نحن نختلف معكم في السياسة ولكن نشترك معاً في هذا الوطن وعشنا معاكم لقرون فما اعتدينا على عرضكم في قراكم ولم يقم احد من أهل السنة أن اعتدى علينا في قرانا الحكومة فقط هي من تعتدي علينا وعليكم فانتبهوا لهذه السياسة.

أهل السنة أنتم أخواننا في هذا الوطن وانتم أكثر ضرراً منا فقد اعتدوا عليكم المجنسين في مدينة حمد ووقف الشيعي مع السني متكاتفين في وجه الهمج الرعاع أولاد دير الزور التي أقوتهم وساعدتهم الحكومة ، فانتبهوا لهذه السياسة وكونوا شجعاناً لا تخافون صطوتهم وقوتهم فنحن معكم باتحادنا وتلاحمنا نستطيع أن نفعل شيء.

فها هي الجرائد تنقل أخبار مشينة فمن اقتحام شقة واغتصاب سيدة المنزل إلي هجوم على شقة في الحد والاعتداء على فتاة عمرها 13 عاماً إي سرقة البنوك إلي طعن الموطنين بالسكاكين والضرب بالحديد والأخشاب التي يتسلحون بها والحكومة بمرأى وبمسمع من هذه الأفعال وهي تذود عنهم وتحميمهم من شر الانتقام.

يا أهل السنة تحركوا بجنب أخوانكم الشيعة فلا طائفية في التجنيس لأن نقضي عليه لنتحد في هذا الأمر ولتتشابك الأيدي

من أجل القضاء على وباء التجنيس بالكامل واتركوا عنكم الهواجس والمخاوف التي تثيرها الحكومة وأتباعها الذين يبحثون عن مصالحهم الخاصة هذا وطنكم وهو واجب عليكم نتحد جميعاً في طرد المجنسين.

ملتقى البحرين| 24-09-2009

التجنيس وشرقت "إشراق"

الكاتب : محمد العثمان

أمس الأول، وأنا أنتظر تأكيد الحجر في أحد فنادق الحمرا – بيروت – وفيما أنا أراجع بيانات الحجز، إذ بأسرة آسيوية تتحدث مع موظفة الاستقبال "إشراق" اللبنانية.

الأسرة – التي شبه لي أنها آسيوية- المفترض أنهم يكونوا نزلاء الفندق ذاته، دخلوا في رطنة بعضهم البعض. اعتقد انها لغة الأوردو. طلبوا من "إشراق" تجهيز غرفهم بحسب الحجوزات. وكموظفة استقبال طلبت منهم جوازات السفر، وكانت الصاعقة... الجماعة بحرينيون! ماذا؟! شرقت "إشراق" دونما قصد في وجههم، أنتم بحرينيون؟! حينئذ ردت سيدة بالإنكليزية الآسيوية: نعم نحن بحرينيون، وتلك وثائق سفرنا بين يديك. وإذا بأحدهم يقول لـــ"إشراق" بنبرة تعلوها السخرية: هل تريدين الـــ سي بي آر، الآي دي كارد؟! ردت إشراق: شكراً سيدي فالجواز يكفي.

بعد أن فرغت منهم، أشاحت إشراق بوجهها للحائط. وبعد برهة، وجهت حديثها نحوي قائلة: ماذا دهاكم، هل لديكم نقص في عدد السكان؟ أوليست البحرين من أكثر الدول كثافة في عدد السكان؟ أوليست البحرين أقل دول الخليج دخلاً من النفط؟!
بصراحة، لم استطع اخبار إشراق بكامل الحقيقة. إذ لا أجرؤ، وانا خارج البحرين، أن أدلو بحديث يسيء إلى أحد في وطني! ليس من باب الخوف؛ إنما بدافع الحياء والخجل والغيرة على سمعة بلادي والمسؤولين فيها وعدم إحراجهم. وامتثالاً لقول الشاعر:

بلادي وإن جارت عليّ عزيزة
وأهلي وإن شحوا عليّ كرام

قلت لـــ"إشراق": إن مبرر الدولة هو ان تكون البحرين في مصاف الدول المتقدمة التي تمنح الجواز لدواعي إنسانية! قالت: هل بإمكاني الحصول على الجنسية البحرينية استناداً على دواعيكم الإنسانية، وأردفت: أنا حسناء عزباء، واتكلم عربي، ولن تجدوا مني إلا كل خير؟!

انعقد لساني قبل ان اقول لها: مذ ثمان سنوات ونحن نكتب ضد سياسة منح الجنسية، وليس ضد من حصل على الجنسية البحرينية، إنما ضد هذه السياسة التي حولت الحاء إلى هاء! وغيرت ملامح عُرف بها البحريني مذ القدم... ولو أنك (يا إشراق) جمعت ما كتبناه طيلة ثمان سنوات ونيف عن التجنيس، لكان لديك مجلداً يربوا على الألف مقال! ولكن لا مجيب...
اليوم فقط، بعد أن خرجت سوءات ونتائج التجنيس الوخيمة إلى السطح، سوف يتم مراجعة سياسة التجنيس. "الله، يا جماعة، حنا كنا بنقول إيه منذ ثمان سنوات"؟!

2009-09-24

مراجعة سياسة التجنيس.. ماذا بعد؟

الكاتب : هادي حسن الموسوي

على رغم أن البحرين هي البلد الأصغر جغرافيا وديموغرافيا في الخليج، والبلد الأقل قدرة من ناحية الموارد بين دول المنطقة، إلا أنه أصبح مقرونا بالتجنيس غير المفيد للوطن سياسيا أو اقتصاديا أو أمنيا، وإذا ما ذكرت البحرين حاليا ذُكر التجنيس، وإذا ما ذكر التجنيس استحضرت في الأذهان أو على اللسان سيرة البحرين.

إن المواطن في دول الخليج محل رعاية وتقدير واحترام واهتمام في موقع لا يقاس به أحد، حتى أبناء الدول لخليجية الأخرى، فضلا عن جنسيات الدول الأخرى العربية أو غيرها، ما يؤكد أن هناك ترابطا وصلة وتفاهما مشتركا بين السلطات فيها وأبناء تلك البلدان. أما في بلادنا، فإن المواطن - إلا ما استثنى وهم قلة، ولاعتبارات خاصة جدا - يأتي ربما على آخر قائمة الأولويات بالنسبة للسلطات، وهذه دعوى ربما تستفز من لا يتفق معها، وهنا لا بد من الإشارة إلى التالي:

في مايو/ أيار الماضي تم تدشين عريضةٍ ضد التجنيس من قبل الجمعيات السياسية الست، وقال حينها وزير الداخلية في رده على هذه الخطوة، حسب مانشر في الصحافة ومنها الوسط العدد 2439 بتاريخ 11مايو/ أيار 2009 م ص 9 - إن سياسة التجنيس هي أمر خاضع للتقييم من قبل وزارة الداخلية وفقا لاحتياجات ومتطلبات المملكة، وأضاف قائلا: إن هذا الأمر يحكمة القانون وأن وزارة الداخليه سبق وأن أكدت في عدة مرات ومناسبات مختلفة أن التجنيس هو أمر قانوني يتم وفقا للأحكام والضوابط والشروط والحالات الإنسانية التي نص عليها القانون. كما أشار إلى أن التعامل مع موضوع التجنيس يتم بكل شفافية ووضوح وموضوعية من خلال التجاوب والتعاون مع السلطة التشريعية.

وبعد مرور أربعة أشهر بالتمام والكمال و في سبتمبر/ أيلول الحالي عاد الوزير ليقول حسب ما نشر في الصحافة ومنها الوسط العدد 2561 بتاريخ 10 سبتمبر 2009 - إن شرف حمل الجنسية البحرينية يناله من يستحق هذا الشرف، مستدركا، ولكن في ظل المستجدات الأمنية والسياسية والاقتصادية فإننا نقوم بمراجعة سياسة منح الجنسية، وأن هذا الأمر خاضع للتقييم من قبل الوزارة وهذا يشمل إجراءات منح الجنسية وإصدار الجوازات.

والآن و بعد مرور أكثر من ثمانية أعوام، على اتباع سياسة التجنيس غير المتوازنة، حيث لم تتوقف نداءات واعتراضات أهل البلد على هذا السياسة منذ اللحظة الأولى وحتى اليوم الذي سبق إعلان وزير الداخليه عن مراجعة سياسة التجنيس، تأتي الاستجابة النظرية من السلطة ربما لنداءات وصلتها من جهات أخرى غير المواطنين الأصليين الذين بُح صوتهم من دون مجيب.

إن شفافية منح الجنسية كانت متوفرة في الماضي، ولدينا وثائق الجريدة الرسمية التي كانت تعلن أسماء الأشخاص الذين يحصلون على الجنسية وتذكر اسم موطنهم السابق قبل التجنيس، ولكن الشفافية التي أشار إليها الوزير في الوقت الحاضر لا نرى لها أثرا ولا مؤشرا، وكأنها عمل يتطلب سرية تامة. والوضوح الذي أشار إليه معالي الوزير لم ينكشف لأبناء الوطن بعد، والموضوعية التي يتجاوب بها مع السلطة التشريعية، لا يعرف أحد أي نوع من الموضوعية هذه؟

السلطة التشريعة تبحث عن معلومة موثقة بالأرقام والأسماء وعن قوائم المجنسين منذ الفصل التشريعي الأول وحتى الفصل التشريعي الثاني، الذي يضطلع بملف التجنيس فيه النائب الشيخ حسن سلطان، رئيس ملف التجنيس في كتلة الوفاق الوطني الإسلامية، حيث لا يزال يبحث فيه ويؤكد حرصه على ضرورة كشف الأعداد والأسماء و المعايير التي تمت وفقها عمليات التجنيس. في حين تتذرع السلطة بأن هذه المعلومات سرية، ولا يصح كشفها. منح شرف الجنسية لفرد ليس من أهل البحرين الأصليين، يعد أمرا سريا؟ أليس شرفا له أن يعلن عن اسمه ورسمه وأصله وفصله؟ أليس من حق أهل البلد أن

يعرفوا من حصل على أعز شيء يعتزون به وهو شرف المواطنة. لو تقدم أحد لطلب يد بنت، لطلب أهلها أصل وفصل خاطبها، فهل شرف الجنيسة أقل شرفا من شرف النسب؟

هل تعد إصدار شهادات الوفاة والولادة في كل يوم لأبناء الوطن من الأسرار؟ حتى يكون أمر من يعطى الجنسية مسألة لا يصح إعلانها؟ لكونها من الخصوصيات!

لم نسمع حتى اليوم عن اتصال أو تواصل من السلطة التنفيذية مع السلطة التشريعية بخصوص مراجعة سياسة التجنيس. أم أن المراجعة ستبقى أحادية الجانب حتى بعد انكشاف او اكتشاف ضررها الأمني والسياسي والاقتصادي؟

ماذا وراء إخفاء هذه المعلومات، وهي حق طبيعي لأبناء الوطن، لجهة كونها تتصل بحقهم في الأمن والحياة الكريمة. ومن هي الجهات المسئولة عن كارثة ملف التجنيس وتبعاته وآثاره؟، وهل هي منحصرة في وزارة الداخليه أم أن هناك جهات لها أجندات خفية؟.

من المسئول عن أضرار التجنيس على الخدمات، والصحة والتعليم والإسكان من المسئول عن أضرار التجنيس على الهوية، وعلى التركيبة السكانية، وعلى العادات والتقاليد، وعلى الأمن والسلم الاجتماعي، وعلى العملية الانتخابية والديمقراطية، وعلى سمعة البحرين الخارجية، وعلى العلاقة بين السلطة والناس التي لا يصح أبدا المساس بها.

أليس أمن الوطن وسلامته مسئولية الجميع؟

أليست سياسة التجنيس أضرت بالجميع؟

إذن أين الخلل الواقع في معالجة هذا الملف بين السلطة التي ما فتئت تدافع عن سياستها في هذا الملف وعادت لتراجعه، وبين المعارضة التي ما فتئت هي الأخرى تبدي قلقها وامتعاضها من خطورة هذا الملف ومعارضتها لهذه السياسة؟

إنها أحجية لن تتكشف أسرارها الا بانكشاف خطرها على من نسجها ولكن، ربما لن يكون ذلك إلا بعد فوات الأوان.

صحيفة الوسط| العدد : 2578 | 27-09-2009م الموافق 20 ذي القعدة 1430 هـ

بعد خطيئة التجنيس... قُل لي يا وطني لمن تكون؟

الكاتب : علي محسن الورقاء

يا وطني... يا أعز من الدم والروح عندي، قل لي إلى أين أخذوك، وإلى أين هم آخذوك؟

يا وطني... عزيز علي أن أراك هكذا، وعزيز علي أن أعزيك، إذ لا سبيل عندي سوى العزاء.

يا وطني... آآآه وألف آه، لقد ظلموك حين أجبروك على تبني أبناء ليسوا من نسلك ولا من رحمك ودمك ولحمك، إنما هم غرباء عنك.

غرباء عن تُرابك، عن بحرك، عن سمائك، عن مائك العذب، وعن هويتك.

غرباء: بعضهم من بادية لا يعرفون سوى صيد الضبي، وبعضهم من ضفاف نهر يأبى بحرك الصافي الالتماس به، وبعضهم غريب لا يعرف من أنت، وبعضهم لا يجيد لغتك لغة الـــ «ظ.«

يا وطني... لقد افترى عليك البعض حين قالوا إنك بحاجة إلى عقول فاعلة مما استوجب عليهم -حسب قولهم- أن يتبنوا لك أبناء ذوي عقول.

إنما أنت تعلم، والدنيا كلها تعلم، والسماء تعلم، أنك لست بحاجة إلى عقول، بل كنت ولا تزال تُصدِّر العقول إلى بقاع ضمُرت فيها العقول.

وقد افترى عليك البعض الآخر بالقول؛ أنك بحاجة إلى سواعد عاملة، فكان لزاما عليهم - كما يقولون - أن يخلقوا لك هذه السواعد. بيد أن هذه فرية يرفضها العقل والواقع، إذ السماء تشهد؛ أن سواعد بعض أبنائك معطلة، هاجرت بعضها، وظلت بعضها تقتات مما تيسر، بينما برحت فئة أخرى صابرة عسى أن يستجيب القدر.

وهناك ثمة من ناصر منهج التبني «ونعني به التجنيس بالطبع» بالادعاء أن متطلبات التحضَّر والحضارة ودواعي الإنسانية تقتضي ذلك، إلاّ أن هذه الفرية هي الأخرى باطلة، فالحضارة والإنسانية بريئتان من هذه الخطيئة... فأية حضارة وأية إنسانية يا ترى تستجيب لهذه الخطيئة؟.

هل من التحضَّر إغراق بلد لا يتعدى حجمه حجم محافظة أو عاصمة لدولة مجاورة لهكذا أجناس؟.

وهل من الإنسانية أن نُسخي في العطاء بالمسكن والعمل وغيرهما لغريب لا يعنيه سوى الارتزاق، في حين نبخل بهذا العطاء على أمة لها الأفضلية في كل ذلك بحكم انتمائها وولائها لهذا الوطن.

ولماذا لا نلمس هذا التحضّر وهذه الإنسانية في دول كالتي جاء منها هؤلاء الغرباء، أو على الأقل في دولة شقيقة جارة لنا؟.

يا وطني... والله إنما قيل عنك وفعلوه بك كان ظلما، وأن ما أظهروه من أسباب كان فرية، لا يمثل هذا وذاك عين

الحقيقة، إنما قد تكون هناك ثمة غاية في نفس يعقوب.

إني لا ألوم ولا أعجب ممن خلق هذه الفرية، فلربما نتخذ من غايته الخفية عذرا، إنما ألوم أهلي... ألوم نواب هذا الوطن المفترض أن يكون قولهم الفصل...

ألوم رجال الدين المفترض أن يكونوا أشرف وأصدق القائلين...

ألوم أهل العلم ورجال القانون الذين يميزون الحق من الباطل.

يا وطني... قل لي ماذا أقول؟. ومن أين أبدأ وبما أنتهي؟. فأنا لا أملك سوى العزاء... ولكني مازلت قادرا على أن أقول وأردد القول؛ إني أحبك، وإني فداء ترابك وبحرك.

يا وطني... دعني أسرد عليك قضية لتقل لي بعدها هل للحضارة والإنسانية المُدعى بهما مكانة فيها. وتتلخص وقائع هذه القضية في أن هناك مواطنا من نسلك ودمك ولحمك اسمه «جمال علي محسن عبدالله»، أسعفه الحظ أن يهاجر مع زوجته (البحرينية) إلى الولايات المتحدة الأميركية لمواصلة دراسته العليا على حسابه الخاص، وهناك رُزق بطفل سماه «محمود». واستنادا إلى قانون ذلك البلد مُنح هذا المولود الجنسية الأميركية، لا لرغبة منه فيها وإنما كان ذلك التزاما بقانون هذا البلد.

وبعد أن أنهى «الأب» دراسته عاد إلى أرض الوطن ومعه عائلته وابنه (الطفل) الذي يحمل الجنسية الأميركية. وعندما طلب هذا «الأب» من الجهات المعنية إصدار جواز سفر بحريني إلى ابنه (الطفل) رُفض طلبه امتثالا لقاعدة حظر ازدواج الجنسية. فعمد إلى إسقاط الجنسية الأميركية عن ابنه من حيث أنها جاءت بشكل عرضي، إلاّ أن السفارة الأميركية رفضت ذلك بشدة نظرا إلى أن قانون الولايات المتحدة الأميركية يمنع إسقاط الجنسية الأميركية إلاّ بحكم قضائي، أو بناء على رغبة صريحة صادرة من حاملها. وعليه ظل «الأب» واقعا بين المطرقة والسندان لا يدري أين المخرج.

وأخيرا قالوا له لا مخرج أمامك سوى أن تطلب من المسئولين في البحرين أن تستثنيك من قاعدة الحظر، فخاطب المسئولين، وظل منتظرا الرد لأكثر من عامين ولا يزال. بيد أنه ما برح يحمل الأمل في أن لا يخيب أمله طال الوقت أم قصر.

لكن القضية لا علاقة لها بهذا الأمل، فهو أمل قائم، إنما القضية تكمن في واقع هذا الطفل الذي حُرمت عائلته من السفر طيلة ثلاث سنين مضت إلا بصحبته، وصحبته باتت مستحيلة. ثم أنه فوق هذا تكتشف هذه العائلة مؤخرا أنها مطالبة الآن بدفع رسوم متأخرة عن إقامة ابنها التي بلغت حتى الساعة ألفي دينار (2000 دينار.(

فهذه الواقعة تعودنا إلى السؤال: هل أن حق التجنيس يخضع هو الآخر لميزان الأفضلية فضلا عن أفضلية المسكن وغيره كما أشرنا؟. وهل أن قاعدة الحظر تلك تحجب عن طفل في مثل حالته هذه من التمتع بالجنسية؟. وهل هناك في القانون ما يمنع ذلك؟.

إني أعلم جيدا أن قانون الجنسية البحريني لعام 1963 وتعديلاته ينص على أن أي شخص يولد في البحرين أو خارجها وكان والده (وحده) بحرينيا عند الولادة يعتبر بحرينيا بقوة القانون. فكيف إذا كان والدا هذا الطفل يحملا معا الجنسية البحرينية؟

إن قاعدة حظر ازدواج الجنسية (إنْ وجدت وطُبقت على الجميع) يجب أن لا تُحمل على إطلاقها، فلكل قاعدة استثناء،

وأعتقد أن واقع الطفل هذا يمثل حالة استثنائية بالطبع، من حيث أنه لم يطلب الجنسية الأجنبية برغبته إنما مُنحت له بمقتضى قانون تلك الدولة الأجنبية كما قلنا، ومن ناحية أخرى أن والده غير قادر على إسقاط هذه الجنسية للأسباب السابق ذكرها.

إذن... ألسنا في واقع يتطلب الوقوف حوله إنسانيا وحضاريا.

فإذا كان الأمر ذلك فأين هي الحضارة وأين هي الإنسانية اللتان باسمهما افتتح بازار الجنسية البحرينية في كل الجهات الأربع الأصلية، وحتى الجهات الأربع الفرعية.

وأخيرا أعود لك يا وطني ثانية لأسألك أنت فقط:

ألا يكون ما حدث كان خطيئة ارتكبت بحقك وبحق أبنائك؟.

فإن أجابني غيرك أن لا ثمة خطيئة مرتكبة، سأقول له برر إذن بمنطق سليم هذه الفعلة.

أما إذا قلت لي - يا وطني - أنك مباح للغريب، أو أن أبناءك من أصلك ونسلك هم في الدرجة الثانية أو الثالثة، أو أنهم في كفة الميزان الأخف، حق لي أن أسألك إذن: لمن تكون يا وطني؟

صحيفة الوسط|العدد 2578 | 27-09-2009م الموافق 20 ذي القعدة 1430 هـ

تجنيسنا وتجنيس الإمارات!

الكاتب : قاسم حسين

في كل مرةٍ أزور فيها الإمارات الشقيقة، أعود بتسجيل بعض الانطباعات الصحافية عنها، هذه المرة كان الزائر إماراتيا، وكم سرّني أن أسمع انطباعاته الأولى عن البحرين.

الزائر ذو خلفيةٍ جامعيةٍ، في الثلاثينيات من عمره، سكن في منطقة السيف، التي لم تكن موجودة بهذا الحجم من الإعمار في زيارته الأولى قبل 17عاما.

أول ما لفت نظر الضيف، أن الخريطة التي اقتناها كانت تُظهر بوضوح تركّز العمران في الشريط الشمالي الأخضر وعلى طرفي الجزيرة الأم، بينما الجزء الأكبر في الجنوب يغطيه اللون الأصفر. وهي بلاشك ملاحظةٌ دقيقةٌ إلى حد كبير. وطبعا من دواعي الاستغراب أن تجرى عمليات دفن واسعة للسواحل وما جرّه ذلك من تدميرٍ للثروة السمكية، بينما نصف المساحة غير مأهولة.

الملاحظة الثانية التي سجّلها الضيف الإماراتي، ارتفاع أسعار السلع الغذائية والاستهلاكية عنها في الإمارات. فخلال إقامته القصيرة، كان يتردّد على عددٍ من محلات الأسواق الكبيرة بمنطقة السيف ومحيطها، واستغرب من هذه الظاهرة، لمعرفته بالفارق الكبير بين راتب البحريني والإماراتي، بما يتراوح بين خمسة إلى عشرة أضعاف. ولعل ما أثار استغرابه هو أنه من المفترض من الناحية النظرية، أن تكون الأسعار أقل، لضعف القدرة الشرائية لدى المواطن البحريني.

أما الملاحظة الأخيرة فكانت عن التجنيس. فالإمارات قامت في الأشهر الأخيرة بتجنيس 29 شخصا من فئة البدون. وهؤلاء ممن عاشوا عقودا في الدولة، واستقروا وكوّنوا عوائل من ثلاثة أجيال. إذا حسبتها بالأرقام، أنت أمام تجنيس 600 شخص على وجه التقريب، على افتراض أن كلّ عائلةٍ مكوّنةٌ من عشرين شخصا بين أبناء وأحفاد. والرقم معقول جدا إذا اعتمد كمعدل سنوي في أي بلد يسير وفق سياساتٍ مخططةٍ بصورة عاقلةٍ ومسئولة.

إذا نظرنا إلى الإمارات وخصوصية وضعها الديموغرافي، فإن الرقم يبدو متواضعا جدا، فسكّان الدولة الشقيقة في حدود الخمسة ملايين نسمة، خمسة عشر في المئة منهم فقط مواطنون، حسب دراسةٍ للنائب الأول لرئيس المجلس الوطني الاتحادي. ولذلك فإن إحدى المشكلات الحادة التي تواجهها الإمارات، تتمثل في الشعور بضياع الهوية، شعبا ودولة، وهو ما يجعلهم يتشدّدون في منح الجنسية، ويسعون لحماية مصالح المواطن، الذي بات يشعر بالغربة ويخشى الضياع والذوبان في هذا البحر المتلاطم من الجنسيات الأخرى. يقولون ذلك وقد بلغت آذانهم مناقشات البرلمان الهندي الذي طالب بعض أعضائه بالحكم الذاتي للجالية الهندية في دبي!

قضية الهوية التي تتطرّق لها النخبة الإماراتية والصحافة المحلية باستمرار، اعتبرها قائد شرطة دبي الفريق ضاحي خلفان مشكلة حقيقية بدأت عواصفها تهبّ على الدولة والمواطن، وطالب بإخضاع طالبي الجنسية لاختبار كشف الكذب للتأكد من صدق نواياهم. وشخّص آثارها بـــ«انكسار اللغة العربية وانصهار الثقافة وانهيار الآمال، فنحن الآن محشورون مع أقوام وأجناس مختلفة».

شقيقتنا مكوّنةٌ من سبع إمارات، أصغرها عجمان (260 كم مربع) تشكّل تقريبا نصف مساحة أكبر جزرنا (البحرين). وناتج دخلها القومي الإجمالي 200 مليار دولار، (ناتجنا في حدود 15 مليارا)، ومع ذلك يتصرفون بحكمةٍ ومسئوليةٍ وطنيةٍ عاليةٍ تجاه شعبهم، فيجنّسون بالقطّارة... عشرات وليس مئات أو آلاف العوائل كل عام.

صحيفة الوسط| العدد 2580 | 29-09-2009م الموافق 09 شوال 1430 هـــ

ما حذرنا منه

الكاتب : المنبر التقدمي

هل كان على الدولة أن تنتظر تورط بعض من منحتهم الجنسية البحرينية، على خلاف أحكام الدستور والقانون، في أعمال إرهابية مست دول الجوار الشقيقة وهددت أمنها، الذي هو بالنتيجة أمن البحرين ذاتها، لكي تدرك المخاطر الوخيمة التي تترتب عليها سياسة التجنيس المتبعة على راهن ومستقبل البلد على مختلف الأصعدة .
ما تنبهت إليه الدولة بعد أن شكت دول الجوار من تورط مجنسين بحرينيين في أعمال إرهابية كانت مختلف القوى السياسية والاجتماعية قد حذرت منه مراراً، من أن التجنيس الموجه لأغراض سياسية، وان بدا في الظاهر انه يحقق منافع آنية للبعض، فهو يحمل في طياته مخاطر كبرى على المجتمع وعلى الدولة في الآن نفسه، وانه سيقود إلى احتقانات إضافية، بل انه أشبه بالقنبلة الموقوتة، التي إن انفجرت فستكون لها من العواقب الخطيرة الشيء الكثير .

لقد أضافت سياسة التجنيس المتبعة تبعات ومشاكل اجتماعية وسياسية إضافية على تلك القائمة في البلد أصلاً، وللأسف فان فقدان البصيرة أدى بالدولة إلى أن تخلق لنفسها ولمجتمعها مشكلة جديدة، فيما كان من هندس سياسة التجنيس، خارج القانون، يعتقد انه من خلال هذا التجنيس سيحل مشكلة قائمة .

الدولة تتحدث في وسائل إعلامها المختلفة عن محدودية مواردها، حين يُنتقد تقصيرها في تقديم الخدمات المطلوبة منها تجاه مواطنيها، وهذا مثار دهشة حقاً، فكيف لمن يشكو قلة الإمكانيات، أن يضيف على البلاد أعباء جديدة من خلال منح الجنسية البحرينية بدون ضوابط، مما يعني المزيد من الضغط على خدمات الإسكان والصحة والتعليم والطرق والمواصلات وكافة مرافق البنية التحتية، العاجزة أصلاً عن تلبية احتياجات الناس حتى بدون التجنيس .

إن البيئات التي يتم اختيار من يمنحون الجنسية البحرينية منها، بيئات مفرخة للتعصب والتطرف والميول الإرهابية، في وقت بات فيه الإرهاب عابراً للحدود، مما يعني تحويل البلاد إلى منطلق لأنشطة إرهابية على نحو ما أظهرته التحقيقات الأمنية التي جرت في بلدان خليجية شقيقة مؤخرا .

وبالطبع يزيد من خطورة الأمر حين يجري تعبئة المجنسين بروحية العداء لفئات من المواطنين البحرينيين، مما يخلق بين هؤلاء وبين المجتمع البحريني علاقة عداء، تجعل من هؤلاء المجنسين غير قادرين على الاندماج في المجتمع، ومتنافرين مع عاداته المتسامحة التي تشكلت عبر مخاض طويل .

نأمل أن يقترن تصريح وزير الداخلية الأخير حول التجنيس بتدابير فعلية تعيد النظر في مجمل سياسة التجنيس الرعناء المتبعة .

نشرة التقدمي|10-2009

العريضة وحوار الاجتماعيين بشأن التجنيس

الكاتب : فريد أحمد حسن

منذ فترة يتداول في المجالس عريضة يعتزم مواطنون أو جهات سياسية معينة رفعها إلى عاهل البلاد يعبرون من خلالها عن مخاوفهم من «سياسة التجنيس الواسعة التي تتبعها الحكومة والتي تؤكدها الأرقام الصادرة عن الجهاز المركزي للمعلومات حيث تشير إلى زيادة هائلة في تعداد السكان البحرينيين منذ بداية هذا العقد» كما جاء في نص العريضة التي ركزت أيضاً على القول إن «سياسة التجنيس الحالية تدعو للخوف على مصير البلاد ومستقبلها وتسبب الإحباط والتذمر لدى المواطنين وتحرضهم على الدولة والحكومة من دون الحاجة لمحرضين»، وإنه «انطلاقاً من حبنا وإخلاصنا لبلدنا واستشعاراً للمسؤولية الوطنية.. فإننا نناشدكم إصدار أوامركم بالوقف الفوري لمنح الجنسية البحرينية إلى حين الاتفاق على رؤية وطنية يتم التوافق عليها». وتختتم العريضة بالدعوة«بإيقاف عمليات التجنيس بتوافق يبني الوطن ويعزز الثقة بين السلطة والمجتمع» حسب النص .

لا أعرف أين وصلت هذه الخطوة التي شكك البعض في أن يكون لها مردود إيجابي سريع، ورأى بعض آخر أنها تدخل في السياسة العليا للدولة بينما رأى بعض ثالث أنها تنفع الآباء مستقبلاً حيث سيعرف أبناؤهم على الأقل أنهم لم يقفوا مكتوفي الأيدي وسعوا إلى عمل شيء ما في هذا الخصوص، ولكنها كلها وفي كل الأحوال تعبر عن هاجس الخوف الذي تكون لدى المواطنين منذ لوحظ التوسع في حركة التجنيس ولوحظ كيفية الاستفادة من هذه الورقة في بعض المشارب كالانتخابات على سبيل المثال.

هذا الخوف والقلق أو الهاجس وجد صدى لدى جمعية الاجتماعيين البحرينية التي بادرت منذ أشهر عدة بالإعلان عن عزمها تنظيم حلقة حوارية بعنوان «التجنيس.. مقاربة موضوعية للمواقف والآثار» تعقد منتصف نوفمبر/ تشرين ثاني المقبل «بهدف إتاحة الفرصة لتبادل وجهات النظر والمواقف تجاه هذه القضية الخلافية في إطار من التحاور الحضاري المستند للوقائع، التحليل العلمي، والمنطقي فيما بين مجموعة من ممثلي الجهات ذات العلاقة، حكومية وأهلية، الذين سوف تقتصر المشاركة عليهم كما جاء في رسالة الدعوة التي تم توجيهها إلى المعنيين، فالجمعية تسعى إلى «تأسيس صيغة من صيغ الحوار المنشود بين أبناء الوطن الواحد الذين قد يختلفون في رؤاهم واجتهاداتهم ولكنهم يتوحدون في حرصهم وتطلعاتهم لضمان مستقبل مشرق يتسع لهم جميعا في ظل الاحترام المتبادل» حسب الرسالة نفسها.

هذه الدعوة أيضاً لا أعلم تفاصيل الاستجابة لها ولكن يبدو من اتصال جرى بين الجمعية وبيني أخيراً أن المشروع قائم وأن المعنيين يتفاعلون مع الموضوع وأن الحلقة الحوارية ستعقد في الوقت المحدد لها.

كنت قد كتبت من قبل عن مبادرة جمعية الاجتماعيين البحرينية هذه وأثنيت على هذا التحرك الذي اختلف القراء من خلال تعليقاتهم على ما كتبت حول أهميته وجدواه، كما دعوت المعنيين إلى الاستجابة إلى هذه الدعوة المهمة، فهي أفضل مليون مرة من توجيه الاتهامات إلى الحكومة جزافاً والتخوين وأفضل ملايين المرات من التحليل العشوائي، توجيه الشتائم، والسباب كما حدث ولايزال يحدث في المجالس الإلكترونية وغير الإلكترونية.

من دون أن أقلل من أهمية العريضة التي يعتزم بعض المواطنين المدعومين من بعض الجمعيات السياسية واللجان المعنية بمتابعة ملف التجنيس رفعها مرفقة بكم كبير من التوقيعات (كما هو مأمول) فإنني أرى ألا يتردد أحد عن المشاركة في إنجاح ما تعتزم جمعية الاجتماعيين البحرينية القيام به بعد نحو شهر ونصف الشهر من الآن، فأهمية هذه الخطوة لا تقتصر على الموضوع الذي سيتم البحث فيه ولكنها تمتد أيضاً إلى الأسلوب العلمي الراقي الذي تحاول الجمعية ترسيخه لحل قضايانا الوطنية ذلك أن الحوار الوطني يعني أن الموضوعية والعقل سيجدان الفرصة للفصل في الموضوعات التي تهم الجميع، وهذه المنهجية تعني «التزام الحياد عبر تمكين كل طرف من طرح وجهات نظره ومرئياته بما يخدم بالنتيجة

المصلحة الوطنية حاضراً ومستقبلاً» كما ورد في ورقة المعلومات الأساسية التي أرفقت بالدعوة المرسلة إلى من يؤمل مشاركتهم في الحلقة الحوارية.

أعرف أن قضية التجنيس لن تحل مع عقد هذه الحلقة وانتهائها، ولكنني أركز على ما تتسم به هذه الخطوة الحضارية من أهمية .

صحيفة الوسط| العدد 1319| 01-10-2009 الموافق 12 شوال 1430 هـ

محطات خليجية وإقليمية في التجنيس البحريني

الكاتب :حسن المدحوب

التجنيس في البحرين وإن كان شأنا داخليا يخص البحرينيين جميعا بالدرجة الأولى، إلا أنه في الوقت ذاته تأثر ومازال يتأثر بعوامل ومعطيات إقليمية وخليجية كانت لها في بعض الأحيان البصمة الأهم في توسيع رقعة التجنيس كمّا ونوعا أو تحجيمها في أحايين أخرى.

صحيح أن التجنيس تم ومازال يتم لأسباب داخلية تتعلق بعوامل تختص في الغالب بفقدان الثقة في قطاعات معينة من الشعب وبطبيعة تركيبة السكان في البلاد، إلا أن هذه العوامل لم تكن بحد ذاتها الدافع الرئيسي لإطلاق قطار التجنيس على أشده في العقد الجاري، رغم ما تمثله تلك الأسباب من هواجس وقلق لدى السلطة منذ عقود من الزمن.

محطات أساسية باعتقادي أثرت أو تأثرت بشكلٍ مباشر أو غير مباشر بملف التجنيس في البحرين، وهذه المحطات هي إيران، والعراق، ودول خليجية في مقدمتها الكويت وقطر.

وجود إيران في المنطقة هو بلاشك المحطة الأولى التي كان لها وقعها الكبير في الدفع باتخاذ قرار التجنيس بالحجم الذي نراه اليوم، ليس طبعا خوفا من تنامي واتساع النفوذ الإيراني بالمنطقة فقط، بل لخوف السلطة من إحياء الإيرانيين ذلك «الميت» وهو المطالبة التاريخية بتبعية البحرين لها، فهذا الملف وإن كان غير حاضر في الأجندة الرسمية الإيرانية في الوقت الراهن على ما يبدو إلا أنه مازال موجودا في الموروث الثقافي لدى البعض من المتطرفين الإيرانيين، وبحكم التشابه المذهبي بين إيران وقطاعات واسعة من الشعب البحريني، فإن الخشية لدى السلطة تأتي من إمكان تجدد هذه المطالبات الإيرانية وحصولها على عمق داخلي بحريني يعززها، ومن هنا كان على السلطة أن تتأهب لمواجهة الخطر المحتمل، لذلك لم يكن مستغربا أن تتعزز سياسة التجنيس وتُعطى دفعة قوية بعد تصريحات «شريعتمداري» المطالِبة بالبحرين في (يوليو/ تموز 2007).

المحطة الثانية هي عراق ما بعد 9 أبريل/ نيسان 2003، أي بعد سقوط النظام البعثي الصدّامي، إذ إن وصول الحركات الدينية الشيعية إلى سدة الحكم في العراق، شكل هاجسا لم تكن ليتجاوزه الوضع في البحرين، لسببين: الأول هو القرب المذهبي بين الحركات الإسلامية المسيطرة على الحكم في العراق وقطاعات شعبية بحرينية وما قد يوفره ذلك من ظروف إقليمية لتعزيز مكانة هذه القطاعات على المستوى المحلي بسبب تغير معطيات اللعبة الإقليمية بالمنطقة، فيما شكلت دعوات «الدمقرطة» البوشية الأميركية للأنظمة التي رافقت احتلال العراق حينها، هاجسا ثانيا من احتمال تمرير هذا المشروع؛ الأمر الذي انعكس على الاستمرار في تجنيس دفعات كبيرة حرقا للمراحل.

المحطات الثلاث الأخرى وهي كلها خليجية، فقد تباينت في تأثيرها وتأثرها بالتجنيس الحاصل في البحرين، فقطر مثلا أخذت العظة مما جرى في البحرين، فهي وإن كان معروفا عنها التشدد في منحها جنسيتها، إلا أنها زادت تشددا بعد موجات التجنيس البحريني، لدرجة أنها وضعت مادة في قانون الجنسية القطرية الصادر في العام 2005، حرمت فيه المتجنس بشكلٍ مطلق من حق الانتخاب أو الترشيح أو التعيين في أية هيئة تشريعية (المادة 16 من قانون الجنسية القطري، 38 – 2005).

كما أتاحت المادة 12 من القانون ذاته سحب الجنسية من القطري المتجنس في حال الحكم عليه بجريمة مخلة بالشرف أو الأمانة أو تم فصله من وظيفته العامة للأسباب ذاتها، أو انقطع عن الإقامة في البلاد مدة تزيد على السنة بدون مبررات مشروعة.

كما رفض المشرّع القطري في القانون المذكور مساواة المتجنس وبالمواطن الأصلي في شغل الوظائف العامة أو العمل عموما قبل انقضاء خمس سنوات من تاريخ اكتسابه الجنسية.

أما في الكويت فكانت حادثة «عريفجان» الأخيرة حدثا إعلاميا مهمّا بالنسبة إلى ملف التجنيس في البحرين، إذ أدى وجود مجنَّس بحريني من أصول عربية من ضمن الإرهابيين بالشبكة المكتشفة إلى قيام السلطات في البحرين (بحسب مراقبين) بمراجعة سياسة منح الجنسية، وعلى رغم أنه من غير المؤمل أن تؤدي هذه المراجعة إلى وقف التجنيس، فإنها بلا شك فرصة إعلامية لفتح الملف مجددا وهو ما حدث فعلا.

وعموما يمكن القول إن العمق الخليجي يتفهم ويتقبل أو على الأقل يتغاضى عن التجنيس الحاصل في البحرين، على رغم ما قد يطرأ عليه من أعراض جانبية، رغبة في تحقيق التناسق الأيديولوجي للمنظومة الخليجية.

صحيفة الوسط| 01-10-2009م الموافق 20 ذي القعدة 1430 هـ

عجوز من جيل الشتات

الكاتب : قاسم حسين

لم نتمنى فتح ملف الجنسية، بالطريقة التي روّج لها وزير الداخلية، لأن فيها تقليبا للكثير من المواجع والمظالم والأحزان.

للوزير رؤيته وتفسيراته وأرقامه، وللشريك الآخر في الوطن رؤية وتفسيرات وأرقام أخرى... تراكمت على طول طريق الهجرة لحشودٍ منسيةٍ من أجيال الشتات، لم يكن المرحوم عطية الجمري أولهم، وليست آخرهم العجوز فاطمة الصفار.

امرأةٌ قابلتها بالصدفة قبل عامين في دولة الإمارات العربية الشقيقة، عمرها جاوز السبعين. كانت قادمة من إيران، وكنت ذاهبا من البحرين، لحضور حفل زفاف أحد الأقارب. وهي نموذجٌ معتَبَرٌ مما أسماه الباحث الأكاديمي نادر كاظم «جيل الشتات». فجدّها غادر منزله في المنامة، في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، هربا بعائلته من «تجاوزات شنيعة» و»انتهاكات» لحقوق الإنسان، واستقر به المقام في أحد البنادر جنوب إيران.
ملابس السيدة من النوع القديم، الذي قد تعثر عليه فقط في بعض قرى البحرين اليوم. والغريب أنها احتفظت بلهجتها المنامية المتميّزة بمدّ نهاية الكلمات، رغم أنها لم تزر البحرين قط، وإنما عاشت ضمن أحد تجمعات من عُرفوا في الخليج بـــ «البحارنة»، وتمثّل الجيل الثالث في إحدى العوائل المهاجرة.
كصحافي، استثارتني هذه الملاحظة، وأخذت أقارن أثر الأيام على ابنتها وحفيدتها. الابنة تجاوزت الأربعين، وقد بدأت الكلمات الفارسية تتسلّل إلى لسانها وتختلط بكلماتها، أما الحفيدة فكانت تكافح بشدةٍ للتعبير عن نفسها بلغةٍ عربيةٍ دون تكسير. إننا أمام الجيل الخامس من جماعةٍ اضطرتها الظروف السياسية إلى ترك موطنها قسرا قبل مئة وخمسين عاما، بحثا عن الأمان، في زمنٍ مليء بالمحن والاضطرابات واستباحة الأموال والأعراض. من مصلحة من فتح هذه الملفات؟

شخصيا، أنِسْتُ لصحبتها كونها عجوزا تتكلّم على سجيتها مثل عجائز قريتي اللاتي تأسرني طيبتهن ويستهويني حديثهن. كما أنك أمام شخصيةٍ لا تلتقيها إلا في المسرحيات التراجيدية والروايات التي تذكّرك بـــ «الجذور» لألكيس هالي. كانت تتحدّث عما سمعته من أبيها وجدّها عن الوطن البعيد الذي يعيش في الخيال، ومن ذلك أن لديها أهلا في البحرين من عائلة الصفار. ومما حدّثوها عنه مأتم «طيّوب» في المنامة، وعندما حاولت التأكد من المعلومة من بعض الأصدقاء، تبين أن هناك ثلاثة مآتم تحمل اسما مشابها في عدة أحياء، على أن أقربهم احتمالا، عمره اليوم 120 عاما، في فريق الحمّام، يحمل اسم «المعلّمة طيّوب».

الغريب أن هذه الفصيلة من السلالات العربية النادرة، المصابة بمرض حبّ الوطن، تماما كما جاء في التوصيف الدقيق لنادر كاظم، فهو محور حياتها ومماتها، وقصصها وأساطيرها. اليوم، تتعرّض إلى التشكيك في جذورها وهويتها وانتمائها، بعد أن استنفذت حملات أخرى للتشيك في ولائها لأرضها ووطنها، ضمن محاولةٍ دؤوبةٍ لتزوير الماضي، وعبث بالتركيبة السكانية لشعبٍ عربيٍّ أصيل، باستقدام أجناسٍ وجنسياتٍ ولغاتٍ من مختلف جهات الأرض.

ليست قضية أكثرية وأقلية، ولا سنة أو شيعة كما يحاول البعض تحريف دفة النقاش، وإنما هو التجنيس السياسي. وهي قضيةُ سياسة غير متوافق عليها وطنيا، لما تلحقه من ضررٍ مؤكدٍ بالشعب البحريني ومستقبله. وفيها يجري الكثير من الاستغفال والتضليل، وستدفع كلفته قريبا جميع الفئات من الجماعات السكانية «القديمة»... ولماذا نذهب بعيدا؟ ألم نبدأ بتسديد فاتورته من الآن... في المدارس والمستشفيات والشوارع ومشاريع الإسكان؟ اسألوا إخواننا وأهلنا في المحرق والحد والرفاع.

صحيفة الوسط| العدد : 2596 | 15-10-2009م الموافق 20 ذي القعدة 1430 هـــ

معاناة عائلة الحاج صالح الستراوي

نموذج حي لبحريني الشتات

الكاتب : نبيل رجب

تناثرت اشلاء الشاب محمد صبيح صالح الستراوي في احد ايام عام 2007 بسبب انفجار سيارة ملغومة تصادفت ان تكون بطريقة في احد احياء مدينة البصرة بالعراق . و كان الشاب بصحبة
بعض افراد أسرتة شبة ملازمين في السفارة البحرينية ببغداد من اجل تسهيل امر عودتهم لبدلهم
الأصلي البجرين و لكن جميع محاولاتهم باءت بالفشل.

و يعد محمد صبيح سالم احد احفاد الحاج صالح بن احمد الستراوي , و هو مواطن بحريني يرجع اصلة إلى جزيرة سترة في البحرين , كان قد اختلف مع احد الأسرة الحاكمة في البحرين
,هو الشيخ محمد بن راشد بن عبد الوهاب ال خليفة , على ملكية ارض تم الأستيلأ عليها منة ,
و قد اصدرت المحكمة في كتابها العدد (1439 لسنة 1356 هجرية) , حكماً غيابياً بأن تسترجع ربع الأرض فقط للحاج صالح , إلا ان الحاج صالح اعتبر هذا الحكم ظالماً و مجحفاً
و من ثم رفضة , و نتيجة لهذا الموقف قد تعرض لمحاولة اغتيال في منزلة , مما ادي إلى هروبة مع أفراد أسرتة للعراق في عام (1938 م) تاركاً حلة و حلالة خلفة ,

كان الحاج صالح الستراوي يحمل جوازا بحريني رقم (19) , و قد توفى في عام 1946 م,
مهموماً بمدينة البصرة التي لجأ إليها , و لا يزال اثنان من أبنائة أحياء و بحوزتهم الجوازات البحرينية القديمة , و يقيم معظم احفادة في مدينة البصرة .

و حصل ابناء الستراوي على الجنسية العراقية في عام 1957 م , إلا إنها أسقطت منهم في عام
1986م , بعد صدور قرار الحكومة العراقية بإسقاط الجنسية عن جميع المقيمين الذين كان اجدادهم يحملون إقامة قبل إحصاء 1957 م , و اعتبر حصولهم على الأقامة في ذلك الوقت عمل غير قانوني , و نتيجة لذلك تعرض كامل افراد الأسرة لمعاناة و مضايقات شديدة , و صدرت تعميمات من الحكومة العراقية الى الدوائر و الجامعات على ان ابناء الحاج صالح الستراوي ليسوا عراقيين و إنما من حملة الجنسية البحرينية , و كان لذلك الأثرالسلبي الكبير على معاملاتهم مع الجهات الرسمية , و كذلك في تعليم ابنائهم في المدارس و الجامعات العراقية ,او في الحصول على العمل المشروع , بل حرموا حتى من الحصول على البطاقات التموينية ابان الحصار الاقتصادي على العراق , و قد تحملت الأسرة الكثير من المعاناة و الإهانات عند مراجعة الإدارات الحكومية خصوصاً عندما توترت العلاقة بين الحكومة العراقية و دول الخليج
و لم يتم إصدار بطاقات إقامة لبعض ابنائهم , و يعملون الان في ابسط الوظائف رغم حمل بعضهم لشهادات جامعية .

و في ابريل عام 1989 م حاول هشام عبد الرزاق الحاج صالح العودة إلى البحرين مع والدة الذي كان يحمل الجواز البحريني القديم , إلا ان السلطات الأمنية بالمطار قد احتجزتهم في المطار لمدة 3 ايام و من ثم إبعادهما إلى بغداد مرة أخرى , و في عام (1990 م) قام أبناء
الحاج صالح بمراجعة السفارة البحرينية في بغداد , و تم إعطائهم شهادات تثبت تقدمهم بطلب الحصول جوازتهم لتسهيل عملهم في التعامل مع السلطات العراقية , و لجاء بعض أفراد هذة العائلة ابان الغزوالعراقي للكويت الى السفارة البحرينية في

الكويت , حيث كانت الجالية

البحرينية مقيمة في السفارة , و قد قام أبناء الحاج صالح بمغامرات كانت تؤدي بحياتهم , من اجل توفير الأكل و توصيل المراسلات المختومة بالشمع الآحمر بين السفارات البحرينية في

الكويت و بغداد , و قد حصلوا على شهادة بذلك من السفير البحريني هناك , و لكن أبناء الحاج صالح ظلوا حتى الأن دون أن يتمتعو ا بالحق في العودة او الحصول على جوازات السفر من أجل حريتهم في التنقل . و في عام 1995م , حاول بعضهم مغادرة العراق مع النساء و الأطفال بعد الحصول على تأشيرات إلى الأردن , ولكن في حدود الأردن تم التحقيق معهم لساعات طويلة و من ثم إعادتهم إلى العراق ' لأصولهم البحرينية .

و في تاريخ 2000/10/11 م في حكم صادر عن المحكمة الكبرى المدنية بالبحرين , في الدعوى المقدمة عن 6 من أحفاد صالح الستراوي ضد إدارة الهجرة و الجوازات , صدر الحكم بإلزام المدعي عليها بأ ستخرج جوزات سفر بحرينية للمدعين . و ذلك بناء على أن المدعين بحرينين بالسلالة طبقاً لما نصت علية المادة 4 من قانون الجنسية لسنة 1963م , و على اعتبار إن و الدهم بحريني الجنسية و لدية جواز سفر بحريني , إلا أن الحكم لم يرى النور .

تنتشر عائلة الحاج الستراوي حالياً في دول مختلفة , خمسة و سبعون فرد لا زالوا في العراق , و سبعة منهم في الكويت , و سبعة عشر فرداً لاجئين في اوربا , بعد أن أجبروا على مغادرة الكويت بعد الحرب العراقية الثانية , و قد اصدرت المفوضية العليا لشئون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة شهادات باستحقاق اللجواء لآفراد هذة العائلة لإصرار الحكومة البحرينية على حرمانهم من جنسيتهم البحرينية الأصلية , و حقهم في العودة إلى بلادهم .

بعد تولي الشيخ حمد بن عيسى مقاليد الحكم و شيوع اجواء إيجابية بإمكانية حلحلة الكثير من الملفات العالقة , كتبت عائلة الستراوي مجموعة من الخطابات , طلباً العودة إلى ديارهم البحرين , إلا أن جميع خطاباتهم كانت دون أي ردا او فائدة .

تعتبر عائلة الستراوي نموذجاً لألاف الأسر البحرينية التي هجرت قسراً , او فرت من البلاد صوناً لعرضها و مالها نتيجة الظلم و الاضطهاد الذي مورس عليها , و الكثير ممن تم تهجيرهم

يقطنون ألان جنوب غرب إيران و جنوب العراق , و شبة الجزيرة العربية و بعض المناطق الشرقية لأفريقيا . و ان القلة منهم قد رجعو للبلاد في الخمسين سنة الأخيرة , ' إلا ان الاكثرية منهم لازالت محرومة من العودة إلى وطنها الأصلي , في و قت تستقدم السلطات البحرينية الاف من الأسر من الجوار و بعض الدول الأسيوية من اجل منحهم الجنسية البحرينية على أساس طائفي و قبلي و سياسي , و لا زالت العشرات الآسر القاطنة في البحرين منذ عشرات السنين محرومة من الجنسية البحرينية فقط لخلفيتهم المذهبية .

2009-10-16

حقائق مغيبة عن شعب البحرين

الكاتب : قاسم حسين

البحرين لم تكن جنة مفقودة، ولا أرضا مهجورة، وإنما كانت دوحة غنّاء جاءها جلجامش، خامس ملوك «أور» السومريين قبل 4500 عام باحثا عن ماء الحياة.

وإذا كانت بعض الدول المجاورة لا تتجاوز أعمارها خمسين عاما، فإن عمر البحرين يتجاوز خمسة آلاف عام... ما يفنّد النظريات العنصرية الجديدة التي تشكّك في هوية هذا الشعب العربي الأصيل، بهدف الفتنة وكسر أحد جناحَيْ هذا الوطن العزيز.

البحرين أحد مراكز الحضارة في العالم القديم، وزادها الله عزا بالإسلام. ومن قرأ التاريخ يعرف أن النصرانية تسرّبت من الشام إلى الحيرة والبحرين، واعتنقتها كثيرٌ من القبائل العربية، ومن بينها سكان البحرين القدامى: قبيلة عبدالقيس. ومن أشهر رجالاتهم المنذر بن ساوى الذي سيرتبط اسمه إلى الأبد بملحمة دخول هذا الشعب الطيب طوعا في الإسلام.

في عام الهجرة، أرسل المنذر بن عائذ العبدي المعروف بـــ «الأشج»، ابن أخته عمرو بن عبدالقيس للتعرّف على الدين الجديد فأسلم، ولمّا عاد عرّف خاله على الإسلام فأسلم ولكنه كتم إيمانه.

في العام السادس للهجرة، أوفدت عبدالقيس وفدا إلى المدينة المنوّرة برئاسة الجارود العبدي للقاء الرسول (ص)، فلما رآه أنشده أبياتا من الشعر الذي يأسر القلب رقة وعذوبة وجمالا:

يا نبي الهدى أتتك رجالٌ
غالها من طوى السرى ما غالا
قطعت دونك الصحاصح تهوى
لا تعد الكلال فيها كلالا
ثم لما رأتك أحسن مرأى
أفحمت عنك هيبة وجلالا

وبقي الوفد فترة يتلقى تعاليم الدين الجديد، وعاد ليبشر بها بين أهل البحرين.

الحدث الأهم الذي يملأ النفس فخرا، هو ما جرى في العام الهجري الثامن، حين وفد الأشج العبدي على المدينة مرة أخرى، ومعه ستة عشر رجلا من قومه، فاستقبلهم الرسول (ص) بحفاوةٍ قائلا: «مرحبا بالوفد لا خزايا ولا نادمين»، وأضاف: «اللهم اغفر لعبد القيس»، ثم أرسل أبا العلاء الحضرمي (رض) إلى البحرين، وحمّله رسالة إلى كلٍّ من المنذر بن ساوى ومرزبان هَجَر (المنطقة الشرقية بالسعودية الشقيقة)، فأسلما وأسلم معهما عرب البحرين وبعض أعاجمها، كما جاء في بعض التواريخ.

أهل البحرين ظلّوا يربّون أولادهم قرنا بعد قرن، على الافتخار بأنهم ثاني بلدٍ دخل الإسلام طوعا دون حرب، وأن أول صلاة جمعة أقيمت خارج المدينة كانت في مسجد جواثا بالبحرين. وهذا الشعب الذي يدعو البعض لانكفائه على همومه الداخلية الصغيرة، لم يكن يوما غائبا عن الساحة، فنلقى بعض أبنائه يشاركون في التصدّي للخارجين على الحكم الإسلامي في عهد الإمام علي (ع). ثم نلقى بعضهم في حدثٍ ضخمٍ مثل كربلاء. ولعلَّ أقدم أثرٍ إسلامي في البحرين كلها يعود لتلك الفترة، هو مقام الصحابي الجليل صعصعة بن صوحان العبدي (رض).

المؤكد أن قبيلة عبدالقيس لم تختفِ فجأة من الوجود، ولم يدَّع أحدٌ أنهم انقرضوا كما انقرضت الديناصورات، ولكن الطائفية أوصلتنا إلى مرحلةٍ من التعصب الأعمى، حتى أصبحنا نستقبل أبناء البلدان الأخرى ونعطيهم جنسيتنا، بينما نتهم شعبنا العربي المسلم الأصيل بأن أكثريته من الأجانب المجنّسين!

ندعوك اللهم في هذا اليوم المبارك بكلمات رسولك الكريم (ص): اللهم اهدِ قومنا فإنهم لا يعلمون. اللهم اغفر لعبد القيس وذراريهم واجعلهم اللهم لا خزايا ولا نادمين.

صحيفة الوسط | العدد : 2597 | الجمعة 16 أكتوبر 2009م الموافق 27 شوال 1430 هـــ

حمد بن عيسى... ينجز الجزء الأكبر من التجنيس الطائفي في البحرين

" الديوان الملكي يرفض تسلم عريضة السلسلة البشرية المناهضة للتجنيس... "

الكاتب : هاني الريس

خلال السنوات الاولى من القرن الحالي، جدد أمير البحرين ولاحقاً الملك حمد بن عيسى آل خليفة، في ذروة انشغال الناس بالتحولات الجديدة في مرحلة ما سمي بتشييد " الدولة الديمقراطية الدستورية " ، محاولات التغيير الطائفي والمناطقي التي شق طريقها أسلافه، بل وأنه استطاع التفوق عليهم بأن ينجز الجزء الأكبر من سياسة التجنيس الطائفي المقيتة في البحرين، بعد أن أصدر العديد من القرارات والاجراءات التي تهدف الى تحقيق تلك الاهداف، في بلد أظهرت الغالبية الساحقة فيه أنها ضد سياسة التمييز الطائفي والتجنيس على اسس عشوائية، وبحسب احصاءات غير رسمية، ومن خلال مؤسسات الرصد الحقوقية الوطنية، فإن عدد المجنسين الجدد الذين استفادوا من قرارات التتجنيس السياسي الذي ظلت ابوابه مشرعة منذ تسع سنوات و حتى اشعار آخر، قد بلغ أرقاماً مذهلة من عدد العوائل التي جلبت من الجزيرة العربية وسوريا واليمن اضافة الى الهنود والباكستانيين والافارقة والبنغال والبلوش والاسيويين.

وهم بحسب ما صرح به وزير الداخلية البحريني، راشد عبدالله آل خليفة، في فترة لاحقة في الصحف المحلية، من دون أن يذكر العدد خوفاً من الفضائح، ينتمون إلى أكثر من 60 دولة وبأطياف وعرقيات وأديان ومذاهب مختلفة ومتعددة (وليس من بينهم شيعي واحد) وهم ينصهرون الآن ــ بحسب مايدعيه ــ في النسيج الوطني البحريني ، وقد أصبحوا جزءاً لا يتجزأ من هذا الشعب.

و ربما بسبب الخوف من انفلاش حجم التجنيس وتمادي الحكم في مواصلة نهجه الطائفي واستمرار الضغوط الشعبية لوقف التجنيس، وجدت جمعيات المعارضة البحرينية نفسها مضطرة لحفظ ماء الوجه عندما استعدت لإطلاق حملات اعلامية ومسيرات جماهيرية حاشدة أخرها تنظيم السلسلة البشرية لمناهضة التجنيس الموقعة من مختلف فئات وشرائح وطوائف المجتمع البحريني ،عن طريق الوسائل المشروعة التي يجيزها الدستور، للاحتجاج على مثل هذه التدابير التي رأت فيها الكثير من المخالفات والمناورات لأسباب سياسية وانتخابية صرفة، ولكنه على رغم ذلك الكم الهائل من الانتقادات والاحتجاجات الوطنية والدولية، لم يتوقف مشروع التجنيس ولم يكترث الحكم بالآثار السياسية والاجتماعية والاقتصادية المدمرة بسببه حتى بلغ به الامر مؤخراً إلى رفض تسلم العريضة المرسلة إلى القصر عبر البريد المضمون من قبل الجمعيات السياسية الست المعارضة (العمل الوطني الديمقراطي والوفاق والتجمع القومي والمنبر التقدمي والعمل الاسلامي والإخاء) بذريعة انها مخالفة لنصوص الدستور، وقد كشفت بعض الوثائق السرية وجود بعض المؤسسات الحكومية الرسمية وشركات سمسرة وجمعيات تدعي بحماية حقوق الإنسان وشخصيات برلمانية واعلامية وحقوقية، فيما ظل يعرف بوجود" دولة سرية" في البحرين، يقودها أحمد بن عطية الله آل خليفة، و بايعاز من الملك حمد بن عيسى نفسه، و هو الشخص الذي اطلق من القمقم مشروع التجنيس، والذي يعرف بكل شاردة وواردة حول هذا المشروع، تعمل في الاتجار بالمجنسين لأغراض سياسية وأهداف انتخابية واقتصادية كبيرة.

و كانت الغاية الاساسية من استقطاب كل هذه الاعداد من المجنسين الجدد والمختارين بصورة عشوائية وعلى اساس المداهب السنية، هي خلق هذا التوازن الديمغرافي الخطير، داخل مجتمع الطوائف البحرينية الاصلية، الذي سيقود في المستقبل البعيد إلى (حقل الغام اجتماعي واقتصادي) يهز البلاد و إلى وضع يمكن أن تكون فيه المستويات القيادية داخل مؤسسات الدولة الرسمية والاهلية مكوناً من أناس لايشكل الوطن بالنسبة اليهم مصدر الهام وتضحيات كبيرة في سبيل حمايته و الدفاع عنه، بقدر ما يشكل لهم ولعوائلهم مصادر رزق وحماية من الفقر والتخلف التام، الذي ارتبط بواقعهم الصعب في أوطانهم الأصلية.

وليس خافياً على أحد أن حمد بن عيسى أل خليفة رفض أكثر من مرة خلال السنوات الماضية، الأستجابة للدعوات والمساعي الحميدة التي طالبته بوقف قرارات التجنيس، وهو يلح اليوم على الاستمرار في هذا النهج ، لانه لايريد أن يسمع صوت الشعب ولا يريد أن يستلم العرائض عبر الوسطاء أو عبر البريد الرسمي، بعد أن نصحه المستشارين والمقربين منه، أن ثمة تحركاً شعبياً على غرار ماحصل في العرائض الشعبية خلال مرحلة التسعينات، يهدد الساحة السياسية والاجتماعية بصحوة شعبية جديدة ترفض المساومات والمماطلات وفرض ظرورات الأمر الواقع، اذا تمت الاستجابة لهذه المسألة و يجب التصدي لها في مهدها، فكانت محاولات رفض عريضة التجنيس عبر البريد التي ارسلت منذ يومين إلى الديوان الملكي، تحت مبررات ان اجراء الارسال غير دستوري ويخالف المادة 29 من الدستور (دستور المنحة للعام 2002) الذي لم يحظى حتى الآن بالثقة الشعبية، دليلاً قاطعاً على رغبة الحكم في الاستمرار بهذا الواقع، والمساهمة في شحن الاجواء الملتهبة اصلاً في البحرين، نتيجة عدم القبول برأي الآخر، قد لايشجع على استتباب الأمن والاستقرار المنشود في البلاد، التي تنعكس في المحاولات التي يتحضر المناهضون للتجنيس وغيره من الملفات السياسية والاجتماعية الساخنة لخوضها في المراحل القادمة .

2009/10/21

مع قرب العام 2010.. السؤال الأكثر إثارة: هل اكتملت عمليات التجنيس؟!

الكاتب : الوفاق

على الرغم من الرغبة الجامحة التي تحملها السلطة لإكمال عملية التجنيس قبل العام 2010 - وهو التاريخ الذي وضعته خلية البندر كحد أقصى لهذا المشروع - إلا أن المتغير الإقليمي قد أوقف المشروع في نهاياته، أو ربما بعدما أصبح وليداً، من دون أن يُعرف أي شيء عن تفاصيله الأخرى. وفي ظل كل الاحتمالات، بقيت النسبة الحقيقية لأعداد المجنّسين مغيّبة من قبل الجانب الرسمي، وسط مطالبات بالكشف عنها، وهو ما لا تصغي إليه السلطة بأي شكل من الأشكال، باعتبار أن الكشف عن أرقام المجنسين قد يدخل البلاد في أزمة سياسية، وربما أمنية، ويضر بمصالح الدولة.

قفزة سكانية.. وأعداد مجهولة

تُشكّل ظاهرة ازدياد السكان في العالم ظاهرة لافتة إلى النظر، وعلى إثرها تقوم الحكومات المسؤولة بإعداد الدراسات والخطط لاستيعابها، حتى لا تؤتي بنتائج عكسية على المجتمع والاقتصاد والأمن، فهي من الممكن أن تضاعف أعداد العاطلين عن العمل، وتسهم في تراجع الخدمات والمستوى المعيشي، وتعوق التنمية.

وتؤكد تقارير ودراسات أن النسبة الطبيعية للتزايد السكاني في العالم تتراوح بين 3 و4 في المئة، إلا أن البحرين ومن خلال مشروع السلطة في التجنيس قفزت نسبة سكانها خلال عام واحد من 750 ألف نسمة في 2006 ليبلغ بحسب المصادر الرسمية مليوناً و46 ألفاً و418 نسمـــــة حتى شهر سبتمبر ,2007 وهو ما يثير التساؤلات حـــــول ارتفاع هذا الفارق في سنة واحدة. وسط كل ذلك، مازالت الشكوك تحوم حول التعداد الحقيقي للسكان، فعدد المجنسين لم يتم الإعلان عنه رسمياً حتى الآن، وهو يشكل ملفاً سرياً تحتفظ به السلطة لحسابات معروفة، وهو حتماً سيؤدي إلى الوقوف أمام حائط أبدي يفتح باب التوقعات على مصراعيه ما لم تتعامل السلطة مع ذلك بشفافية.

طيش السلطة.. إلى أين؟

يبدو أن الهواجس الخرافية حول الشيعة ذهبت بالسلطة إلى الجنون، حتى بدأت بشكل هستيري في إعداد استراتيجية لإعادة صوغ التركيبة السكانية في البلاد، بما يضمن كسر احتكار الشيعة والمعارضة للأغلبية، فكيف كان ذلك؟

يرى مراقبون أن الأعداد التي كشف تقرير البندر عنها ضمن الأولويات والتوصيات، تؤشر إلى العجلة في إنهاء هذا الملف، فهي ذهبت إلى التوصية بإنهائه في العام 2010 أو 2016 كحد أقصى. ومن جانب آخر، فإن استشراف السلطة بالتجربة الإسرائيلية - وهي تجربة نموذجية وفريدة - يكشف عن الخلفية العنصرية والطائفية ونوايا الإبادة، ويعد سابقة خطيرة. الأمر يبدو أكثر أهمية من أي شيء، فملف التجنيس يعتبر الملف الأول ضمن سلم أولويات السلطة، وهو ما يثير الشكوك، حديثاً، حول جدية مراجعة سياسة منح التجنيس ، ما يعني بقاء المخاوف إذا ما بقيت السلطة على إصرارها في عدم الكشف عن الأعداد الحقيقية للمجنسين، وعدم التعامل بشفافية في الإعلان عن آليات المعالجة لهذا الملف.

وكانت بعض القيادات في المعارضة قد دعت إلى طمأنة الشعب بخطوات أكبر من التصريح الأخير، مؤكدين أن الناس تتطلع إلى إيقاف ظاهرة التجنيس إيقافاً كلياً وفورياً، وتتطلع إلى التعاطي مع الأضرار وذيول المشكلة وآثارها طوال السنوات الماضية. وعند هذا الحد، يبقى الملف معلقاً من دون أية بوادر عملية تذكر، ومن دون أن يُعرف في أي الاتجاهات يسير، فالقطاعات الشعبية تأمل ألا تكون التصريحات الأخيرة مجرد شعارات للتهدئة والاستهلاك الإعلامي، أو الاستجابة لضغوط خارجية ما إنْ تنتهي يبدأ من جانب آخر الرجوع إلى المشكل ذاته مرة أخرى.

سيناريو الاكتمال

يؤكد مراقبون أن ملف التجنيس محكوم بمعادلات زمنية مدروسة، وهو يرهن كثيراً من الملفات الوطنية بين جنبيه لمدد زمنية قد تنتهي عقدتها مع اكتمال التجنيس، وهو ما يُبقي على المطالبات بالكشف عن الأعداد الحقيقية في الصدارة.

ويقول المراقبون إن الملفات الوطنية مثل الدوائر الانتخابية والمراكز العامة، والمجلس المعيّن، وحتى الدستور، قد تكون متوقفة على اكتمال التجنيس، واختلال التوازن السكاني المطلوب، وأن السلطة لن تعتبر هذه الملفات عقبة أمامها في المستقبل إذا ما وجدت أن توزيع الدوائر الانتخابية بعدالة - كما تطالب المعارضة - لن يؤدي إلى مجلس تحكمه الأغلبية الشعبية.

ويساعد على هذا الأمر عامل الوقت الذي تدير السلطة به العملية السياسية في البلاد، باعتبارها الجهة الأقوى في هذه المعادلة، ومن جانب آخر تعد شحة مصادر المعلومات حول حقيقة العدد الحقيقي للمجنسين، وإخفاء السلطة لهذه الأعداد، تحدياً أمام الحياة السياسية وهي مقبلة على معادلات جديدة في المستقبل.

أما العقبات، فقد بدأت في البروز؛ فالسلطة التي كانت تعتقد بأنها ستضمن الولاء المطلق لمجاميع المجنسين، ربما تكون قد بدأت في التشكيك في كل ذلك، فهؤلاء بدؤوا يطالبون بأكثر مما يتم إعطاؤهم، وهم - حسب وقائع قائمة - بدؤوا في التشكّل كقوى متنفذة، ما يعني أن الأمر في تفاصيله لا يسير كما تشتهي السفن.

يشار إلى أن السلطة شرعت في مشروع التجنيس من دون دراسات محايدة، ومن دون ضمانات سياسية واجتماعية، فهي في الأغلب اعتمدت على نصائح السوء، بناءً على مستشارين أغبياء، قدّموا للسلطة طعاماً مسموماً لتأكله، وقد لا يستطيعون تخليصها من آلام المعدة!

نشرة الوفاق|العدد 113| 23-10-2009م

التجنيس السياسي

الكاتب : أحرار البحرين

.....

ثانيا: التجنيس السياسي: وهي جريمة تعادل في مضمونها جريمة الابادة. فهي تهدف لتغيير شعب البحرين الاصلي (سنة وشيعة) بشعب آخر مستورد من اصقاع الارض. وبرغم الجهود الشعبية التي بذلت لمنع ذلك فقد أصر حمد بن عيسى على الاستمرار في اخفاء الحقائق وانكار وجود تجنيس غير قانوني. وكثيرا ما صرح هذا الطاغية بتصريحات كاذبة بانه لم يجنيس الا البحرانيين من اصل فارسي، وان التجنيس لم يتجاوز 50 الفا خلال خمسين عاما، وهي كذبة القرن الماضي التي لا يستحي النظام من تكرارها برغم تفاهتها وبعدها الكامل عن الحقيقة.

وقد اصدرت الجمعيات السياسية بيانا ضد التجنيس السياسي ولكن النظام الذي يتزعمه حمد بن عيسى لم يعد يلتفت الى مثل تلك البيانات لعلمه ان القائمين عليها لن يستطيعوا العمل اكثر من ذلك. والمطلوب ان تتحول جريمة التجنيس السياسي الى قضية وطنية تحظى باهتمام اوسع، وتقدم الشكاوى الى الجهات الدولية بتهمة الابادة.

ولا يستبعد ان يكون الحاكم الطاغية مستهدفا بقضايا جنائية امام المحاكم الدولية لما يرتكبه من جرائم الابادة بحق شعب البحرين الاصلي (شيعة وسنة). والامل ان تبدأ الجهود المخلصة لتضييق الخناق على هذه العصابة المجرمة التي لا ترعوي عن عمل المنكر وارتكاب الجرائم، لا بد ان يتوقف التجنيس السياسي ويعاد النظر في كل الجنسيات التي منحت منذ حل المجلس الوطني في 1975 تحت اشراف دولي. يجب ان يفهم حمد بن عيسى وطغمته ان شعب البحرين لا يهين ولا يستكين ولا ينام على ضيم ولا يستسلم للمحتلين والطغاة.

من بيان لحركة أحرار البحرين الإسلامية |23-10-2009 م

البرلمان بين التطبيع والتجنيس

الكاتب : قاسم حسين

اختار نواب كتلة «الوفاق» في الجلسة البرلمانية الأخيرة ارتداء شارات حمراء عليها عبارات ترفض التجنيس السياسي، ضمن ما يسمح به المجلس من حركةٍ وحرية تعبير.

الحركة لم تأتِ من فراغ، فهناك خطيئةٌ كبرى تُرتكب بحقّ هذا الوطن وأهله، يحتج عليها بعضهم بصوتٍ عالٍ، فيما يصمت آخرون خوفا أومصلحة وتقية سياسية، فالكل في البحرين خاسرٌ من لعبة التجنيس... التي ستؤسس لأزمات اجتماعية جديدة، ومعاناة اقتصادية إضافية، وهزات سياسية في المستقبل المنظور.

قبل أشهر أطلقت ستّ جمعياتٍ سياسيةٍ حملة مشتركة تمخّضت عن توقيع عريضةٍ نخبويةٍ موقعةٍ من 192 شخصية وطنية رُفعت إلى الجهات العليا، تطالب بوقف التجنيس ووضع آليات واضحة لمنح الجنسية البحرينية. وحين تعذّر إيصالها بصورة طبيعية تم إرسالها بالبريد المسجّل، فأعيدت بحجة أن فيها تجاوزا للبرلمان، ومخالفة للدستور الذي يعترف للأشخاص بمخاطبة السلطات العامة كتابة وبتوقيعه، ولا تكون المخاطبة باسم الجماعات إلا للهيئات النظامية والأشخاص المعنوية. ولا ندري هل هذه الجمعيات المسجّلة رسميا في دواوين الحكومة تعتبر هيئات «نظامية» أم «غير نظامية»؟ وهل تمثل أشخاصا «معنوية» أو «غير معنوية»؟ والله إن العاقل ليحتار في هذا البلد!

الجمعيات تعتقد أن الرسالة بخصوص التجنيس وصلت حتى لو رُفض استلامها، فالقضية لا تحتمل مزيدا من المناورات والتلاعب بالألفاظ. هناك مشكلةٌ بحّ صوت الكثيرين من التحذير من أخطارها وأضرارها، وعَقَدَ الخوف و«التقية» السياسية ألسنة آخرين، ممن بدأوا يكتوون بلهبها من الآن في معاشهم اليومي. أحدهم فاض به الكيل لذهاب بيوت الإسكان الجديدة إلى «معشر المجنسين الجدد»، بعدما رأى أحياء وفرجانا بكاملها تتبدل ديموغرافيا وثقافيا واجتماعيا، و«يتمزق في ضراوة النسيج المحلي لسبب الغرباء والطرّاء الذين يقتحمون علينا مدننا مشفوعين بانتسابهم إلى إحدى المؤسسات المعلومة الثلاث» كما قال في صيحته وصحوته.

القضية أكبر من أزمة إسكان. إنها عملية تمزيقٍ لنسيج اجتماعي ممتد عبر التاريخ، لوطنٍ ثنائي التكوين، يحمل اسما تاريخيا معبّرا عن كينونته: «بحرين»، ليُحوّل إلى جزرٍ منفصلةٍ متباعدةٍ، وبحيراتٍ من الكتل البشرية المتنافرة المتصارعة، على أرض صغيرة، محدودة الموارد والإمكانيات.

الجمعيات السياسية الستّ ليست مستوردة من الخارج، ولكنها مؤسساتٌ مدنيةٌ حديثة، تضم آلاف الكوادر الوطنية من تياراتٍ ومشارب فكرية مختلفة. ومن الصعب اتهامها في ولائها وحبها لوطنها، أوالمزايدة على وطنية أعضائها. ومن المعيب أن تتطوّع بعض الأقلام القصيرة أفقا، والضحلة وعيا، للدفاع عن سياسةٍ تلقى كل هذه المعارضة الشعبية المعلنة والمكتومة. ولو تفكّر أحدهم فيما ينتظر أطفاله بعد عشرة أعوام، لأدرك أيّ بئرٍ من الحماقة يتردّى فيها.

التجنيس شرٌ فاضحٌ، ولا يحتاج إلى فذلكات ومماحكات تدل على سطحيةٍ وانحسار بصيرة، فالخطر داهم، وقد بدأ الكثيرون يستيقظون ويضجون. واسألوا مشرفي ومديري المدارس من أبناء العوائل والقبائل قبل غيرهم، ولا ينبئك مثلُ خبير. وإذا كانت كتلة «الوفاق» قد قامت بحركة احتجاجية هادئة في البرلمان، للتعبير عن اعتراضها على كارثة التجنيس، فماذا فعلت الكتل الأخرى التي أقسم نوابها على الدفاع عن مصالح الشعب وحفظ مصالح الوطن العليا؟

نشكركم جميعا على موقفكم التاريخي المشرّف من التطبيع مع «إسرائيل»... ولكن ماذا عن خطيئة التجنيس؟

صحيفة الوسط|العدد 2610 | 29-10-2009م الموافق 20 ذي القعدة 1430 هـ

التجنيس العسكري نموذجاً «الحلقة الثالثة»

خارطة طريق التجنيس السياسي في البحرين..

الكاتب : عباس المرشد

لا زلنا في مناقشة تصريح وزير الداخلية الأخير حول تاريخ البحرين ومجموعة القضايا الأخرى التي أثار موجة من الغضب والاستياء لقطاع واسع من المواطنين. وفي الحلقتين السابقتين تناولنا تاريخ الهجرات في البحرين وتاريخ الأعيان كعينات من التاريخ القديم

وهنا سنتناول تحريف التاريخ المعاصر ومحاولة خلق تاريخ مختلف وذلك عبر القضايا التي حاول وزير الداخلية المساس بها وفرض ذاكرة الهيمنة عليها.

يعتمد الوزير في تصريحه على أن فكرة إلقاء الأقاويل ومحاولة تحريف الوقائع كفيل بأن يخلق حقيقة جديدة، القاعدة التي استند إليها وزير الداخلية وسوف يستند إليها غيره من حملة مشروع فرض ذاكرة الهيمنة تقوم على أن السيطرة على أي شعب تحتاج إلى صناعة تاريخية فلكي تسطير على شعب ما أصنع له تاريخا وأصنع له عظماء يلغون تاريخه ويحجبون عظماءه، كما في خرافة الشعب اليهودي أو شعوب أخرى تم تطويعها عبر إلغاء تاريخها واستبداله بتاريخ آخر.

ومن اللافت أن القدر والحظ لم يساعدا الوزير على الاستفادة من هذه القاعدة فمثل هذه الفكرة لا تبدو أنها فكرة صائبة لأن تجد لها تطبيقا عمليا على تاريخ وحاضر البحرين ، فتاريخ البحرين وقضاياها غير قابلة لإعادة التدوير وإعادة الصناعة، لسبب بسيط جدا هو عراقة تاريخ هذا الشعب ووضوحه، رغم حالات التلبيس ومحاولات الإخفاء والمصادرة لتراثه، ورغم قوة المنع والتعسف في معالجة قضاياه المعاصرة كالمشاركة السياسية والتجنيس والفقر والتمييز.

وفي إدراك المخزون المادي لدى اصطحاب مشروع فرض ذاكرة الهيمنة ينبغي استحضار مجموعة الأدوات والوسائل التي تعمل مجتمعة بحيث تأتي التصريحات الصحفية أو غيرها منسجمة ومتناغمة مع ركائز المشروع الأكبر وهذا ما يجعل تصريحات وزير الداخلية ذات أهمية لكونها تكشف عن خطورة ما يحاك في الخفاء، ولكشفها عن ضراوة الاحتكاك القائم والمستمر بين ثقافتين إحداهما ثقافة مسالمة ذات طابع أهلي ملتصقة بالدليل التاريخي يمثلها غالبية السكان وثقافة ثانية صراعية مسكونة بهواجس النموذج العسكري وتراث الفتح.

خارطة طريق التجنيس السياسي

أرقام التجنيس التي تحدث عنها وزير الداخلية كانت محل استغراب واستهجان ليس للمواطنين وحسب بل حتى من قبل المجنسين أنفسهم، ومن المحايدين أيضا، وكان السؤال مطروحا عن الطاقة السحرية التي يسبغها الوزير على الرقم سبعة آلاف كمخرج قانوني وسياسي من فضيحة التجنيس، ففي كل مرة يتحدث فيها عن التجنيس يسرد الرقم سبعة آلاف وبضعة أراقم أخرى ليشكل خريطة مزيفة لأزمة التجنيس السياسي، خريطة تستند إلى مبررات طائفية ومبررات إحصائية مغلوطة.

الغرض الواضح من نشر هذه الخريطة هو مواجهة جهود القوى الوطنية ومؤسسات المجتمع المدني والفئات المناهضة لسياسية التجنيس العشوائي والتجنيس السياسي، إذا استطاعت تلك القوى أن تكشف عن حقيقة وخطورة ما تقوم به السلطة من تجنيس عشوائي وتجنيس سياسي لأغراض مشبوهة على رأسها تغيير التركيبة السكانية للبحرين.

بعيدا عن عدد الشيعة الذين جنسوا خلال الفترة الأخيرة - وهي أعداد ضئيلة جدا مقارنة بغيرهم - يحاول الوزير أن يؤسس معيار الهجرة الدائمة لنفي وجود سكان أصليين قبل وجود آل خليفة سنة 1783.

وكمحاولة تثبيت ذلك يتم الترويج بشكل متكرر أن استيلاء آل خليفة على البحرين قد وفر للجزيرة استقلالها السياسي عن السيطرة الإيرانية ومن جهة أخرى ضاعف فرص أهل الجزيرة اقتصاديا. إن كون المجتمع البحريني مجتمعا حضريا يفقد أساس هذا الإدعاء فكل من هاجر إلى الجزيرة ظل فيها على الأغلب ولا يرحل من الوافدين إليها إلا من لم يتأقلم مع

مجتمعها الحضري.

وفي المقابل فإن هجرة السكان الأصليين لم تحدث لولا الحروب الدائمة، التي فاقت الخمسة عشر حربا في الفترة 1783 - 9681 كان أبطالها قبائل ونخب حاكمة.وهذا يدحض فكرة الرخاء الاقتصادي المترتب على عملية الاستيلاء فشهرة البحرين الاقتصادية وتمتعها بوفرة مالية كانت من أهم الأسباب التي دفعت بتحالف العتوب ومن قبلهم للاستيلاء على البحرين.

إن خرافة السيطرة الإيرانية تبعث على الخجل، إذ من المعيب أن يتحدث الجاهل بتاريخ البحرين عنها وكأنها محاولة لحوحة لتعميم الجهل على العارفين. واحدة من أهم الوثائق التاريخية التي تعود إلى نهاية القرن السادس عشر تذهب إلى الأموال والضرائب المتحصلة من السكان لم تكن تذهب لحاكم إيران إبان سيطرتها على البحرين بل يتم صرفها من قبل الزعماء الدينين (الفقهاء) على شق الطرق وإدارة المجتمع المحلي مقابل ضرائب تخص الغالي من اللؤلؤ وسفن الصيد فإذا كان المتحدث عن تاريخ البحرين يجهل علاقة الحاكم المنصب من قبل فارس بالحاكم المحلي فهل يسوغ له أن يتحدث عن هجرة أهل البحرين وعن تاريخها ؟ وإذا كان يجهل علاقة إيران بالمنطقة فهل يسوغ له أن يتفاخر بلقب المطهر والطارد للاحتلال وهو غريب عن البلاد ووافد إليها، ألم يقرأ المتبجحون في التاريخ أن حاكم البحرين الشيخ علي بن خليفة رفع العلم الإيراني أكثر من مرة ورفع العلم العثماني مرة أخرى ودفع الجزية والضرائب لأكثر من حاكم إقليمي؟

إن قليلا من الإنصاف يكفي لأن يتعرف الجميع على أن البحرين لها سكان أصليون تعرضوا مثل كثير من الشعوب إلى الاضطهاد وإلى الظلم، ولجأ العديد منهم إلى البلاد المجاورة خوفا وطلبا للأمن. وإذا كان بعض كتاب الصحف تقمص الموضوعية وطالب بالأرقام فليحكل عينه بأسماء الفقهاء المهاجرين إلى بلاد الهند وإيران والعراق وليقرأ أنساب الأسر العلمية كالسيد عبدالله البهبهاني أحد قادة الثورة المشروطة في إيران 1905 والخطيب التستري وعائلة السيد حسين الغريفي وعشيرة البحارنة في العراق والكويت والإمارات ليجد أن تراجمهم تصر على إرجاع نسبهم إلى البحرين.

التجنيس العسكري نموذجا

بحسب أرقام وزير الداخلية فإن عدد الذين حصلوا على الجنسية البحرينية منذ 2001 لا يتجاوز خمسة عشر ألفا ولكن لنقلي نظرة على بعض الوقائع لنعرف مقدار الطاقة السحرية لعدد سبعة آلاف.

في عام 2001 صدر قرار يحمل سمة السرية بتجنيس كافة أفراد قوة دفاع البحرين والغالبية العظمى من منتسبي وزارة الداخلية، وبهذا تخلصت الحكومة من مأزقها الدستوري الذي حاصرها لعدة عقود. فبموجب النص الدستوري لا يجوز توظيف الأجانب في قوة دفاع البحرين إلا في الحالات الطارئة و بالقدر الضئيل جدا.

ونظرا لغياب أية رقابة منذ 1975 أصحبت قوة دفاع البحرين منقسمة إلى فئتين، فئة المواطنين الذين يختارون بعناية ووفق شروط طائفية وقبلية بالتحديد لذا تم حرمان الشيعة من الانخراط في قوة دفاع البحرين وتم حرمان المواطنين السنة من ذو الأصول الإيرانية ‹› الهولة›› أيضا وفتح باب التوظيف أمام المواطنين السنة وتفضيل ذو الأصول القبلية تحديدا.

أما الفئة الثانية فكانت مشكلة من الأجانب المجلوبين من الأردن ومن باقي الدول العربية وباكستان. وكلا الفئتين كانتا تعبران عن واقع السلطة وتأزم علاقتها مع المجتمع. فحرمان قطاع كبير من المواطنين من التوظيف واللجوء إلى الأجانب والوافدين لا يعني سوى وجود أزمة سياسية لم تفلح الحكومة في وضع خطط علاجية لها تنقذها من استحقاقات سياسية واجتماعية لاحقة.

عندما تسلم وزير الداخلية الوزارة أثيرت مسألة الأجانب في وزارة الداخلية مع وجود طابور طويل من العاطلين البحرينيين، ووجود سياسية تمييز واضحة بحق توظيف السكان الشيعة في الوزارة، حتى هذه اللحظات لم تكن مشكلة التجنيس قد أخذت إطارها الحالي وهو إطار واسع وخطير بل أصبحت من أهم القضايا المقلقة. وقتها صرح الوزير الجديد أن لديه خطة تجديدية لوزارة الداخلية وأن مسألة إحلال المواطنين بدل الأجانب هي من الأولويات التي سيعمل على حلها.

الوزير في تصريحه الأخير يأتي على ذكر هذه المسألة ليقول أن بحرنة وزارة الداخلية نجحت بنسبة 60% وهو كلام قد يكون صحيحا ومعقولا. ولكن على الوزير أن يحيطنا علما بعدد الأجانب الذين أنهوا خدماتهم مع وزارة الداخلية مقارنة بعدد أفراد الشرطة الذين جنسوا وبعدد الأفراد الذين تم جلبهم للعمل في الأجهزة الأمنية وتم منحهم الجنسية البحرينية. يقودنا ذلك إلى أن الوزير لم يسعى لبحرنة وزارة الداخلية بقدر ما سعى إلى تجنيس وزارة الداخلية على غرار تجنيس وزارة الدفاع وأن نسبة 60% التي يتفاخر بها هي نسبة تعبر عن مشروع التجنيس داخل الأجهزة الأمنية ولا تعبر عن شيء آخر إلا نادرا.

بناء على أرقام سكان البحرين الأخيرة فإن زيادة المواطنين ارتفعت إلى أكثر من 4% مقارنة بالمعدل الطبيعي وهو معدل الزيادة في عدد المواطنين فهل حدثت طفرة جينية أعقبها زيادة نسبة الخصوبة والتكاثر وفق المعدل الطبيعي فنحن نتكلم عن رقم يفوق 100 آلف إنسان في غضون عشر سنوات، ولا اعتقد أن مكتب الوزير يخلو من مدقق حسابات ليقدم تقريرا عن عدد المواليد وعدد الوفيات خلال العشر سنوات ويضيف إليهم مضاعفات الرقم 7 آلاف ليعرف أن هناك فضيحة كبيرة لا تبقي الوزير في منصبة لو كانت هناك مؤسسات تشريعية ورقابية قوية ومتمكنة من أداء عملها بشكل جيد.

إن وزير الداخلية يعتقد أن الاتكاء على الطاقة السحرية لعدد سبعة آلاف قد تعفيه من المساءلة أو تجعله في مأمن من عواقب عملية التجنيس وما يترتب عليها من فضائح، ولكي يكون الوزير صادقا مع كلامه في قانونية التجنيس فإننا نسأل سعادة الوزير عن مصير التلاعب الذي حدث في تجنيس المغنية أصالة التي قالت أنها زودت بالجنسية في ليلة وضحاها وهل يعرف أحد مصير الجنسيات التي منحت خارج القانون وفق تقرير لجنة التحقيق التي شكلت في برلمان 2002 وأن المستشار الحالي متورط في تجنيس غير قانوني؟ وماذا عن المقابلات التي وثقها فيلم التجنيس العشوائي في البحرين لا يستطيع الوزير أن يقدم إجابة مقنعة تقنع الناس بصحة الرقم السحري هذا إذا أغمض الجميع عن الحالات اليومية والأشخاص الذين يمكن رؤيتهم في الوزارات ومؤسسات الدولة وفي كل شارع وطريق.

القائمة التالية تبين بعض أسماء العلماء المهاجرين والمهجرين من البحرين «القائمة الأصلية طويلة أوردها أحد الإخوة من دون ذكر أسمه وله يرجع الفضل في الإشارة إليها».

الاسم

1- السيد ماجد بن هاشم بن علي بن مرتضى بن علي بن ماجد الحسيني العريضي الصادقي الجدحفصي- مكان الدفن: شيراز

2- السيد عبد الجبار بن الحسين بن عبد الرؤف بن أحمد بن حسين بن محمد بن حسن بن يحي بن علي الجدحفصي- مكان الدفن: شيراز

3- الشيخ محمد بن الحسن بن رجب المقابي - مكان الدفن: شيراز

4- الشيخ صلاح الدين بن الشيخ علي بن سليمان بن الحسن بن درويش بن حاتم القدمي المشهور بأم الحديث - مكان الدفن: شيراز

5- الشيخ صالح بن عبد الكريم بن حسن بن صالح بن أحمد بن إبراهيم بن كمال الكرزكاني - مكان الدفن: اصفهان وله ذرية كاملة

6-الشيخ عبد الله ابن الشيخ علي بن أحمد البلادي البحراني

7- السيد شبر ابن السيد علي ابن السيد مشعل الستري الغريفي البحراني

8- الشيخ حسن ابن العلامة الشيخ حسين بن الشيخ محمد بن الشيخ أحمد بن إبراهيم بن أحمد بن صالح بن أحمد بن عصفور الدرازي- مكان الدفن: الدرازي

9- خلف ابن الشيخ عبد علي ابن العلامة الشيخ حسين بن الشيخ محمد بن الشيخ أحمد بن إبراهيم آل عصفور الدرازي

10- الشهيد الشيخ علي بن الشيخ عبد الله بن علي الشيخ عبد الله بن الشيخ علي الستري - مكان الدفن: بندر لجنة

11- الشيخ أحمد ابن الحاج محمد بن أحمد بن سرحان العكراوي- مكان الدفن: بندر لجنة

12 - السيد محمد ابن السيد شرف الموسوي الجدحفصي البحراني - مكان الدفن: بندر لجنة

13- السيد عبد القاهر ابن السيد كاظم التوبلي المقابي

14- الشيخ عبد الله بن نور الله - مكان الدفن: اصفهان

15- الشيخ حسن بن عبد الكريم بن صالح بن حسن بن أحمد بن إبراهيم بن كمال الكرزكان- مكان الدفن: اصفهان

16- الشيخ عبد الله ابن الحاج صالح بن جمعة بن شعبان بن علي بن أحمد بن ناصر بن محمد بن عبد الله السماهيجي- مكان الدفن: بهبهان

17- السيد عبد الله بن السيد علوي البلادي ابن السيد عتيق الحسين

18- السيد حسين ابن السيد سليمان بن حسين بن عبد القاهر بن حسين التوبلي- مكان الدفن: المحمرة

19- الشهيد السيد عبد الله بن السيد إسماعيل ابن السيد نصر الله ابن السيد محمد شفيع- مكان الدفن: قم أحد قادة الثورة المشروطة 1905

20- الشيخ يوسف بن العلامة الشيخ خلف بن العلامة الشيخ عبدعلي- مكان الدفن: المحمرة

نشرة الوفاق|30-10-2009م

الجمعيات السنية و التجنيس

الكاتب : محمد العثمان

لا اعتقد ان الجمعيات السنية لا تملك الجرأة لقول رأيها حول التجنيس الحاصل في البلد. إذاً، لماذا الغياب – في هذه الآونة- عن تسجيل موقف من هذه القضية الحساسة؟!

دأبت الجمعيات السنية على ان ترفع عقيرتها في الملفات السياسية التي تمتلك ضوء أخضر للحديث بشأنها، في حين تسجل الغياب تلو الغياب عن المشاركة السياسية وتقديم وجهة نظرها في القضايا الأخرى ومنها ملف التجنيس، أحد أكبر الملفات الحساسة وعلى رغم ذلك فإن هذا لا يعني غياب أعضاء الجمعيات السنية عن المناكفات المتعددة في المجالس الأهلية حول هذا الملف.

المناكفات السياسية التي يطرحها أعضاء تلك الجمعيات في المجالس (بصفتهم الشخصية) لماذا لا تطرح ضمن شكل وقالب سياسي يمثل وجهة نظر الجمعية؟ ببساطة، إن ذلك يرتب تحليلاً للموقف المتخذ من قبلهم، مما يستتبع اتخاذ مواقف على جانبين؛ جانب السلطة وجانب جمهور الناخبين.

السلطات في كل مكان في العالم تستند إلى مبدأ اللعب المعروف "اللي تغلب به ألعب به". فتقيم السلطات الروابط الوثيقة مع أدوات مخلصة في تبعيتها، خاصة ممن يبصمون على بيانات وينشرونها مدفوعة الأجر في بعض الصحف. هذه العلاقة مفروغ منها؛ إنما يعنينا أمر الناس أو بالأحرى الناخبين.

لا تجرأ الجمعيات السنية (اليوم) على القول إنها مع التجنيس، كما كانت بالأمس ترسل خطابات الشفاعة مصحوبة بقوائم للتجنيس، خاصة مع ظهور النتائج السلبية على قطاعات عريضة من البحرينيين في الخدمات الإسكانية والصحية وغيرها... وهي لا تستطيع (اليوم) أن تقف ضد التجنيس، ولو على شكل بيان باهت عديم الجدوى، حيث اقتراب موعد الانتخابات، وموقف الضد، سوف يسبب لها وضعاً مربكاً في انتخابات 2010. ناهيك عن "زعل" السلطة.

قضية التجنيس هي قضية عادلة تحتاج إلى محامي وطني، وليس طائفي معياره تغيير التركيبة الديموغرافية للبلد، وكأنه يقول لو تم تجنيس أبناء طائفتي فإنني لا أمانع من ذلك لأن ذلك لن يغير التركيبة! التجنيس بحاجة إلى حوار وطني وعقول تفكر بالبحرين لا بطوائفها، حوار خالي من أبطال الطوائف!

2009/11/1

بين التجنيس السياسي و جريمة الابادة

الكاتب : السيد المستقل

موضوعي هو تساؤل حول ما يجري في البحرين من توزيع الجنسية للارهابيين و الفاشلين و المرتزقة و القبليين هل هو تجنيس سياسي كما تدعي و تسمية الجمعيات السياسية ام هو جريمة ابادة شعب و يعاقب عليها القانون الدولي ؟

ما هو حاصل في البحرين هو عقاب جماعي و انتقام من المعارضة الوطنية بما ان المعارضة التي ترفض الضلم و تقاوم الفساد اغلبيتهم من الطائفة الشيعية لذلك قامت العصابة الفاسدة و الغير شرعية بتجنيس اشخاص من السنة لمحاولة تغيير التركيبة السكانية و الا فان العلمانيين و السنة المعارضين لسياسات النظام الدكتاتورية هم ايضا يشملهم هذا العقاب و ايضا بسبب ان مصطلح الاغلبية الشيعية كان مورد قلق لهذا النظام .إن سياسة العزل والتطهير في البحرين والتي تمارسها بوضوح اليوم العصابة الحاكمة، تضع الأساسات والقواعد والوقود لهذه النزاعات تمهيداً لحربٍ أهلية بين المواطنين. و اهدافة الغير معلنة هي تغيير التركيبة السكانية (الاتجاهات والثقافات) و إحداث الخلل في التوزيع العددي للسكان.

و خنق القنوات الثقافية والاجتماعية والسياسية التي تكوّن الهوية الوطنية للبحرين , ولكي تتحقق أهداف هذا المخطط، فإنّ الوقود البشري المجنس المستخدم للتنفيذ يُراعى أن يكون مستورداً من مناطق ودول معينة و من مناطق معينة و من قبائل معينة معروفة خلفياتها و توجهاتها ، تكون السلطة قد خبُرت إخضاعه لمشاريعها التخريبية، أمنياً وسياسياً، وكوّنت معه تاريخاً طويلاً من التطويع للأوامر وسياسات القمع. وبحكم التكوين البدوي لهؤلاء المستجلبين للاستيطان ومحدودية خلفياتهم الثقافية والإبداعية؛ فإنّ تجييرهم من قِبل السلطة يكون أسرع وأكثر يُسراً . كماجرى التركيز على توطين هذه المجموعات البشرية المستجلبة في مستوطنات ثابتة ومنتقلة لتؤدي الغرض التخريبي المستقبلي بنحو كامل.

و كذلك فإنّ هناك انتباهاً إلى توزيع مواقع التواجد الوظيفي للمستوطنين الجُدد، فإلى جانب تركّزهم في وزارات الدفاع والداخلية والمؤسسات الحكومية الحسّاسة، فإنّ تواجدهم المهني والوظيفي بدأ يتسع ليشمل المهن العامة والخاصة، وهو ما يُشير إلى طابع التغلغل السريع داخل البناء الاجتماعي والاقتصادي في البحرين، مع ما يترتب على ذلك من انعكاسات ثقافية واقتصادية في غير صالح المواطنين.

تقرير البندر الذي كشف عنة المستشار السابق الدكتور صلاح البندر، يشير الى ان مجلس الدفاع الأعلى الذي اعضائة جميعا من العائلة الحاكمة يعتبر مسئولا عن وضع خطة سرية تعتبر المواطنين الشيعة خطراً على النظام الحاكم، وعليه تم تأسيس شبكةٍ سرية – تعمل كحكومة ظل "تقرير البندر" من أجل عزلهم في جميع أوجه ومظاهر الحياة. و لكن القوى المعارضة و الوطنية لم تقاوم التقرير و لم تستغلة بشكل مناسب و بعضهم شكك في التقرير و الاخر توقع بان التقرير هو من صنع المخابرات البريطانية او البحرينية و اختلفت التحليلات , و لكن لم يتم رفع دعوى ضد هذا النظام على هذا التصرف الاحمق و المؤامرة الخبيثة على سكان البلد الاصلين , وتؤكد تقارير ودراسات أن النسبة الطبيعية للتزايد السكاني في العالم تتراوح بين 3 و4 في المئة، إلا أن البحرين ومن خلال مشروع السلطة في التجنيس قفزت نسبة سكانها خلال عام واحد من 750 ألف نسمة في 2006 ليبلغ بحسب المصادر الرسمية مليوناً و46 ألفاً و418 نسمـــــة حتى شهر سبتمبر 2007, وهو ما يثير التساؤلات حـــــول ارتفاع هذا الفارق في سنة واحدة. وسط كل ذلك، مازالت الشكوك تحوم حول التعداد الحقيقي للسكان، فعدد المجنسين لم يتم الإعلان لحد الان و نحن لازلنا نعتصم و نرفع عرائض!!!

اطلقت على هذا التجنيس بجريمة الابادة لان هذة العصابة و بالتحديد ملك البحرين حمد بن عيسى حيث هو من قام بالتجنيس و مسؤل عنة بشكل مباشر و لن اقول عنة تجنيس سياسي لان كلمة التجنيس هي كلمة قانونية من حيث القانون و المبدا و لكن حقيقية ما يجري في البحرين هو مؤامرة و ابادة شعب و استيطان قبائل من شتى الارض فقط ليحمو هذا النظام

و يعطوة شرعية في مؤسساتة و يكونو ادوات لتحقيق مشاريعة الفاسدة و هم شعب جديد ليحل محل سكان البلد الاصلين لمعاقبتهم بتهمة واحدة و هي انهم يعارضون الظلم و يريدون تحقيق العدل و السلام و الانسانية و المساواة بين المواطنين . و الايام القليلة الماضية اثبتت لكم ان الارهابيون هم المجنسون و قامو بتصدير الارهاب لدول الجوار و ليس شعب البحرين المسالم الذين تريدون القضاء علية

و عتبي على اللجنة الوطنية لمناهضة التجنيس هي الكف عن سياسة المناشدة و السقف النازل حيث دستور البحرين ينص على ان الشعب هو مصدر السلطات فلا داعي لان نتكلم وكاننا غرب او خجولين نحن اصحاب حق و قوة , و العتب الثاني على البيان الختامي حيث نحن كشعب لا نطالب فقط بوقف التجنيس و اعادة النظر في قانون التجنيس بل نطالب بطرد كل من يحمل جوازا بحرينيا و تم تجنسية بطريقة تخالف دستور البحرين الغير عقدي و طردهم و لنبدا بتطبيق هذا القرار على الشيعة اولا و بعدها على السنة.

و دعواتي الى الجمعيات السياسية و الحركات و التيارات و الجهات الحقوقية و الى الرموز الوطنية والمخلصة الى اعادة قرائة التسمية و هي التجنيس السياسي التي هي خلاف قناعتي و الى تصعيد الموضوع على المستوى الدولي لان هذا التصعيد هو السلاح الاخير و المتاخر ايضا ان تم تفعيلة حيث لم يبقى الا شهرين على 2010 و اكتمال المشروع التخريبي لارض اوال . لانكم تذكرون يا قادة الجمعيات و الحركات عندما خرج ثلث سكان البحرين الاصليين على شارع جيان و عبر عن رفضة لهذا المشروع لم يستحي النظام على نفسة و لم يفتح قنوات حوار معكم اصلا و لو حصل هذا الشي في يلدان اوربية و متقدمة لاطيحت حكومات و هذة العصاية الفاسدة تعيش على منطق قولو ما شئتم و نحن نفعل ما نشاء و ايضا بخصوص العريضة النخبوية و لا اعلم ما الذي سيحصل لها . اذا لماذا لا تبحثو عن ما يوجع النظام ؟ لا يكفي فقط ان نوصل رسالة الى العالم باننا مظلومون لن يفيدنا العالم في شي و التاريخ يثبت صحة كلامي بل يجب ان نعمل بوحدة و بقوة و ايضا بالطريقة التي توجعة سواء برفع دعوى ضدة في محكمة جنائية بتهمة ابادة السكان الاصلين او غيرها من الخطوات الضاغطة اما فعالياتكم الحالية مع كل احترامنا و تقديرنا لجهودكم المباركة و على راسهم الشيخ حسن سلطان الا ان التاريخ البحريني و معرفتنا بهذة العائلة منذ نهبها لارض اوال قبل 200 سنة و معرفتنا بما يوجعها و بألاعيبها و بخططها لن تجدي نفعا فيجب ان نعتبر من التاريخ.

لا اريد الاطالة و لكن في ختامي كلامي اقول للعصابة الفاسدة بان مشروع التجنيس و التمييز التي تطبقينة لن يغير من الواقع شي فسكان البلد الاصليين حتى لو لم يكونو اغلبية بالعدد سنكون اغلبية في وحدتنا و مقاومتكم حتى تحقيق العدل و المساواة و ارجاع كل ذي حق حقة منذ 200 سنة و ما نهب من اراضي و ما سرق من اموال او سقطو شهداء . لن يغفر لكم شعب البحرين خطاياكم و سيحاسبكم عليها و سيحاكمكم في الدنيا و المطبلين لسياساتكم و المنافقين الذين اغلبهم هم ليسو من سكان البلد الاصليين لن ينفعوكم و لو كل الرموز المعارضة اعطتكم الشرعية فشعب البحرين سيقاومكم و هذا الجيل هو جيل التغيير و جيل الثارات و العمل و المقاومة المدنية ضدكم.

مرفق هو تعريف الابادة الجماعية

الإبادة الثقافية

وتهدف جريمة إبادة الجنس البشري Genocide إلى قتل الجماعات أو المجموعة البشرية بوسائل مختلفة، وتعتبر من الأعمال الخطيرة التي تهدد أمن وسلامة المجتمع لأنها تؤدي إلى إبادة أو اضطهاد كائنات إنسانية كلياً أو جزئياً بسبب طبيعتهم الوطنية أو العرقية أو السلالية أو الدينية. وهي ترتكب بصورة عمدية ولا تنحصر آثارها على الوضع الداخلي للدولة التي تقع في نطاق حدودها الإقليمية وإنما تمتد حتى إلى الأسرة الدولية بسبب أثارها الشاملة. وهي ليست من الجرائم السياسية و إنما تعد من الجرائم العمدية العادية حتى وان ارتكبت بباعث سياسي.

ومما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان وجريمة إبادة الجنس البشري سياسة الاضطهاد الطائفي، والتمييز والتحقير لأسباب ثقافية واجتماعية.

تحديد مفهوم جريمة إبادة الجنس البشري :

نصت اتفاقية منع إبادةالأجناس البشرية والمعاقبة عليها لعام 1946 على أحكام الجريمة المذكورة، فالإبادةيقصد بها التدمير المتعمد للجماعات القومية أو العرقية أو الدينية أو الإثنية،ويراد بكلمة أو مصطلح genocide في اللغة اللاتينية (قتلالجماعة)، فقد اقترن اسم وشيوع مصطلح جريمة الإبادة مع النازية أولاً حيث جرى قتلملايين البشر بسبب دينهم أو أصلهم العرقي واعتبرت الجريمة من نمط الجرائم ضدالإنسانية حتى ولو لم تكن الجريمة إخلالاً بالقانون الداخلي للأنظمة المنفذةلها.

ولاشك في أن ارتكاب الأفعالبقصد التدمير الكلي أو الجزئي لجماعات قومية أو إثنية أو عنصرية أو دينية، يقع منخلال صور متعددة وسواء أكانت الجريمة بصورة مباشرة أم التحريض عليها أم بالتآمر علىارتكابها، وسواء كان ذلك أثناء السلم أم الحرب. فقد جاء في المادة الثانية منالاتفاقية ما يلي:

<في هذه الاتفاقية تعني الإبادة الجماعية أياً من الأفعال التالية : المرتكبة عن قصد التدمير الكلي أو الجزئي لجماعة قومية أو إثنية أو عنصرية أو دينية، بصفتها هذه:

1ــ قتل أعضاء من الجماعة

2ــإلحاق أذى جسدي أو روحي خطير بأعضاء من الجماعة

3ــ إخضاع الجماعة عمداً لظروف معيشية يراد بها تدميرها المادي كليا أو جزئيا

4ــ فرض تدابير تستهدف الحيلولة دون إنجاب الأطفال داخل الجماعة

5ــ نقل أطفال من الجماعة عنوة إلى جماعة أخرى.>

وهذه الأفعال الإجرامية يعاقب عليها القانون سواء من خلال الإبادة الفعلية أو بالتآمر على ارتكاب الإبادة الجماعية أو التحريض المباشر والعلني على ارتكابها أو في محاولة ارتكابها أو الاشتراك فيها ويتعرض للمسؤولية القانونية أيُ شخص كان حتى ولو كان مسؤولاً دستورياً أو موظفين عامين أو أفراداً. كما أن هذه الجريمة لا تسقط بمرور الزمان .

ويتضح من ذلك أن قتل الجماعات يحصل بطرق أو وسائل مختلفة منها: ــ النوع الأول :الإبادة الجسدية وهو يتمثل في قتلالجماعات بالغازات السامة أو الإعدام أو الدفن وهم أحياء أو القصف بالطائرات أوالصواريخ أو بأي وسيلة أخرى تزهق الأرواح.

السيد المستقل 2009/11/1

المجنسين فى البحرين و التحول الى الارهاب

الكاتب : آفاق

تنسيق إرهابي بين تنظيمات المجنسين فى البحرين المنتمين الى القاعدة و الخلايا الارهابية فى الكويت لزعزعة امن الخليج

الكويت :
كشفت محاكمة متهمين في خلية إرهابية من المجنسين في البحرين عن وجود ارتباط بين المتهمين وبين بعض العناصر المتهمة في الخلية الإرهابية في الكويت التي كانت تنوي تفجير معسكر «عريفجان» بدولة الكويت. ويتهم في الخلية البحرينية أردني يحمل الجنسية البحرينية، فيما يتهم في الخلية الكويتية أردني يحمل الجنسية البحرينية بالمثل. واستمعت المحكمة الكبرى الجنائية إلى شهادة ضباط الأمن الذين أشرفوا على التحريات التي قادت للقبض على الخلية المكونة من شخصين .

وذكر أحد الضباط أنهم ضبطوا صورا لدى المتهمين لأبراج وبنايات في شارع الملك فيصل وصورا للقاعدة الأميركية، مضيفاً أنهم ضبطوا سلاحاً وعيارات نارية عددها 30 لدى المتهمين .

وأشار إلى أن المتهمين لم يستثنيا مهاجمة المصالح في البحرين أو دول الخليج، كما أن احد المتهمين التقى بأحد الأشخاص في دولة الكويت بخصوص العملية التي كانوا يعدون لها .

وأكد الضابط أن معلومات وردت إليه أكدت وجود صلة بين أحد المتهمين وأحد أعضاء تنظيم القاعدة في الكويت .

وكانت الأجهزة الأمنية البحرينية اعتقلت في أبريل الماضي شابين في العشرينيات من العمر في منطقة «الرفاع .«
وكانت الأجهزة الرسمية في الكويت أعلنت عن بدء التحقيق مع ستة أعضاء في شبكة إرهابية كانت خططت لتفجير معسكر «عريفجان» الكويتي ومبنى امن الدولة، وتبين لاحقاً ضلوع أحد الأردنيين الذي يحمل الجنسية البحرينية في العملية .

وكانت مصادر كويتية أكدت للصحافة « إن الخيط الأول الذي أوصل رجال الأمن إلى ضبط الشبكة هو أردني يحمل الجنسية البحرينية موقوف في البحرين كان قبل اعتقاله قام بزيارة صديق له في الكويت تعرف عليه عبر الإنترنت، وهذا الصديق هو المتهم الأول في شبكة التخطيط لتفجير معسكر عريفجان .«

على صعيد متصل أكد مصدر في المعارضة البحرينية لـــ «الدار» ان مثل هذه الخلايا الإرهابية شكلت احد المنطلقات الاساسية لرفض المعارضة سياسة التجنيس القائمة رسميا الان، كونها تفسح المجال امام تسلل الارهابيين الى داخل المملكة للعبث بمقدرات الامن الوطني .

وفي الكويت كشفت مصادر امنية عن تحرك جهاز امن الدولة الكويتي لمتابعة مجريات التحقيقات في مملكة البحرين مع المتهمين في الشبكة الارهابية البحرينية والتي تم ضبطها بعد احباط مخطط تخريبي عزمت القيام به .

وذكر المصدر ان التحقيقات التي قامت بها السلطات البحرينية مع المتهمين كشفت عن وجود علاقة بين متهم بحريني الجنسية من اصل اردني على صلة بأحد المتهمين ويحمل نفس الجنسية في شبكة «عريفجان» الارهابية والتي تم ضبطها في الكويت في وقت لاحق، حيث دلت الاعترافات على وجود اتصالات مشبوهة بين الطرفين .

واكد المصدر ان جهاز امن الدولة الكويتي لا يزال بانتظار التقارير الامنية من السلطات البحرينية لمد يد التعاون في تطويق تلك الشبكة بعد توثيق وجود العلاقة بين الشبكتين .

2009-11-04

تستدعي النظر

مشاهد حية من السلسلة البشرية

الكاتب : يوسف ربيع

ليس مستغرباً أن يكون التجنيس السياسي جاذباً للجماهير البحرينية وأقطابها في العمل السياسي، فقد تجاوبت تلك الجماهير مع دعوة المشاركة في المشاركة في السلسلة البشرية المناهضة للتجنيس السياسي والتي أطلقتها الجمعيات السياسية الست.

وذلك للتعبير عن استيائها من هذا الفعل الشنيع الذي يستنزف خيرات الوطن ويهدد هويتيه الوطنية واستقراره.
وكي أتجنب الجدال في هذا الموضوع أكتفي بوضع القارئ والمتابع في عمق، ثمة مشاهد حية، سواء أثناء انعقاد السلسلة البشرية أو ما تلاها من تفاعلات.

المشهد الأبرز يكمن في تلك الجموع الغفيرة من المواطنين التي خرجت من بيوتها يوم الجمعة الماضي بشتى انتماءاتهم وأطيافهم. لن نختلف كثيراً بين من أحصى المشاركين بألفي شخص (حسب تقديرات وزارة الداخلية) وبين من ذهب بعشرين ألفاً (حسب تقديرات المنظمين)، ما نريد أن نشير إليه أن تجمعاً يقدر بألفي شخص في مكان واحد يدفعنا إلى السؤال عن الدافع وراء هذا الحشد الجماهيري ووجاهته بالنسبة إلى هؤلاء المجتمعين!

لا أود الاسترسال أيضاً في الحديث عن الناحية التنظيمية التي بدأت لافتة في هذه السلسلة، سواء من حيث الشعارات المرفوعة أو الالتزام بالأماكن المحددة وسط سيطرة تامة للونين الأحمر والأبيض للدلالة عن علم الدولة.
هذا العدد الذي امتد طولاً من مسجد الفاتح حتى المتحف الوطني ألا يستدعي أن تشمله الصحافة البحرينية باهتمامها. بالمناسبة صحيفتان فقط أفردتا تغطية لهذه الحدث في حين يبقى السؤال قائماً عن البقية!؟

لا أود أن أكون قاسياً، فمهنة الصحافة من المهن المقدرة وتحمل في طياتها ثقلاً مهنياً خطيراً، ولكن من حقنا أن نتساءل هل تجمعات «أهل القصيد» و«بيع الحمام والصقور» تعد أكثر أهمية في الأعراف الصحافية من حدث السلسلة البشرية؟! لست في مقام تعليم الآخرين فنون الصحافة، فأكثرهم مقدّر لدينا وجلّ خبراتهم الصحافية الطويلة، وأتصور أنه لو فتشتت دواخلهم لأسرّوا لك بقولهم «نحن أسرى لشيء رفيع اسمه السياسة» التي أفسدت البلاد والعباد بفعل التجنيس السياسي، وامتدت نحو منع الصحافة من أداء دورها وهي السلطة الرابعة!

أتذكر ممازحة من قبل أحد المشاركين يقول لي: «ألا تعتقد أن هذه الجموع يمكن أن تستثمر بطريقة أخرى؟» فقلت له: كيف؟ قال بنشر في الصحافة أن هذه الجموع المتراصة خرجت للترحيب بالمسؤول الفلاني أو الضيف الفلاني. فقلت له: في اضطراب الموازين علينا أن نتوقع الكثير من الألم مع ضياع الحقيقة! مشهد آخر يختصر في طياته كثيراً من الوطنية التي حملها رجال المرور والأمن وشرطة المجتمع، فقد كانوا مخلصين ومتفانيين في أداء دورهم عبر تنظيم السلسلة البشرية التي خرجت ترفع الاستنكار والرفض للتجنيس السياسي، وكنت أشيد بدورهم وأتفحص في عيونهم وكأن لسان حالهم يقول: نحن أكثر من يعاني من فعل التجنيس هذا عبر منافسة جحافل المجنسين الذين ينعمون بالامتيازات التي توفرها الدولة في قطاع الأمن، سواء في الخدمات الإسكانية أو الرواتب المجزية أو في التوظيف المستمر لأبنائهم وغيرها لا يحصى!

مشهد ثالث لفت انتباهي هو ذلك التفاعل والاندماج الإيجابيان اللذان كنا نشهدهما ونلمسهما من قبل المواطنين الموجودين في سياراتهم، فقد كانوا مشاركين فعلاً في السلسلة بمختلف ألوانهم وأشكالهم، بل إن بعضهم كان يحرص على طلب البوسترات الورقية لوضعها على سيارته، وبعضهم كان يلوّح بالسلام، وآخر يرفع إشارة النصر ،وهذا من شأنه أن يطرح إشكالاً آخر عن التقديرات للمشاركين، سواء كانوا واقفين أو راجلين أو راكبي سيارات!

على أن المشهد الذي استفزني ودفعني للكتابة عن هذه السلسلة صورة طفل من بين المشاركين يحمل لافتة تقول: التجنيس السياسي يهدد مستقبلي! هذا المشهد أخذني إلى زمانية ما بعد 20 سنة كيف سيكون حال هؤلاء الأطفال حين يكبرون، هل ستفي الدولة لهم باحتياجاتهم الإسكانية والتعليمية والصحية والخدمية بالشكل المناسب ونحن نعيش ونرى بالعين المفتوحة ما يعانيه قطاع الخدمات من تراجع بفعل التجنيس السياسي الذي بات يشكل عبئاً على كاهلها؟ يبقى أن أشير إلى أن السلسلة البشرية المناهضة للتجنيس التي أحسن المنظمون في عقدها قد فتحت الباب من جديد على مسألة امتلاك المعارضة إلى الإعلام المرئي وحقها في الحصول على قنوات إعلامية مرئية تغطي أنشطتها وأخبارها، وتسهم بها في التنمية الشاملة لهذا الوطن، وهو حق كفله الدستور وضمنته مقولات الإصلاح السياسي في البلاد بوصفه جانباً مهماً في ترسيخ حرية التعبير ومسؤولية الكلمة.

إننا بحاجة في هذا الوطن إلى القليل من الإنصاف في موضوع أمسى من أشد الموضوعات خطراً على هوية هذا الشعب ومقدراته، وأتصور أنه يستدعي وقفة جادة وعاجلة نقوم فيها بمراجعة للضوابط التي على أساسها تم تجنيس هذا العدد الكبير من المجنسين والدوافع التي كانت وراء هذا التصرف ومدارسة الحلول في التعامل مع هذه الأعداد!؟

وأعتقد أن ذلك أكثر جدوى من الحديث عن الحجارة المرمية والبيوت التي من زجاج، ومحاولة اختصار المسألة في بعض الأسر والقبائل التي نكنّ لها الاحترام والتقدير. المسألة إذاً تتعلق بمصير شعب ومقدرات، وهذا وحده يكفي للتوقف.

نشرة الوفاق |06-11-2009م

أنفلونزا التجنيس!..

الكاتب : ولاء درويش

راح الظلام يتسمرُ بأفئدتهِ
وها هو خاضع لعوامل قاسية
مقيد بسلاسلِ الواقع الحديدية
هو الوطن الذي يبحث عن وطن!
عفواً وطني... استفحلت الخلايا السرطانية في جسدك

وبات العلاج مُحالاً بعض الشيء!
هواجسُ وآلام...
أفواجٌ كالركام...
مخلوقات مختلفة الطباع... غريبة... اخترقتنا كالسهام
فمن دون عناء.. أو شقاء
بيت.. سيارة فارهة.. منصب ووسام!..
هو حالك يا وطن!
التجنيس السياسي.. ينخرُ في عظامك
والفقر يجوب مدنك الخائفة
الحرمان.. يحلّق في «زرانيقك» اليتيمة
البطالة.. تعربدُ بين القرى المتوترة!..
وثمة مواقف مؤلمة.. واقعية.. كانت نتيجة هذا التجنيس الغاشم
نقلها البعض.. وعلامات الدهشة.. والمرارة.. ترتسم على قسمات وجوههم.

» *أحدهم يعمل سائقاً«
فينقل الحادثة ويقول: جثة ضخمة.. تحتل رقعة كبيرة.. لها صوت غليظ.. أوقفتني.. عند مطار البحرين الدولي
وبعربية مفتتة خاطبني قائلاً: أمبي أروح السعودية.
من لهجته تيقنت أنه من أصل يمني..
أردفت قائلاً: أوكي، اركب بوصلك.
في الطريق قطع تيار الصمت وقال: عرّفني على البحرين ومدنها بعدين ودني السعودية.
ابتسمت.. وظننت أنه سائح يتعرف على دول الخليج.. أخذت أتجول معه من مكان إلى آخر قد غطينا الكثير من المدن.
فكّر قليلاً وتمتم بكلمات لم أفهمها، وقال: فيه مدينة عندكم اسمه على اسم الملك مالكم؟
تعجبت من سؤاله!؟
قلتُ بنبرة هدوء يغلب عليها العجب: مدينة عيسى هي مدينة على اسم الأمير الراحل.
قاطعني بخشونة: لا، لا، اسم الملك مالكم!
قلت: نعم، مدينة حمد.
قال: إيييييييي أنا هناك عطوني بيت وهذا جوازي!

صفعني بقوة.. أحرق قلبي.. أسقاني مُرّاً!

لا يعرف حتى حروف البحرين.. لا يجيد العربية.. لا يعرف مناطق البحرين وقراها.. حتى اسم الملك لا يدري ما هو! ويحصل على بيت قبل أن يهطل في أرض البحرين؟! عجيب!

سألته: وكيف حصلت على بيت؟

قال: ما أدري، أنا حصلت وظيفة بالسعودية، لكن مريت ترانزيت في البحرين وحصلت الجواز وبيت!

آآآآهٍ عليك وطني.. فأنت فريسة لذئاب العصر.. ينهشون جسدك.. ويقتلعون جذورك البيضاء.

* * * *

» *سائق تاكسي ينقل حادثة كالعلقم«

فلنتذوقها معاً!...

كنت واقف عند المطار.. ركب وياي واحد يمني ويّا عائلته ويش كثرهم ..

وسألته: وين تبي تروح؟

تلعثم.. فهو لا يجيد اللغة العربية..

ناظرني بطرف عينيه وأعطاني ورقة

قال: قالوا لي هذا البيت مالي في هذي المنطقة

رفع السائق حاجبيه متعجباً! ليش إنت ما تدري وين بيتكم؟!

أنا أول مرة أجي البحرين وقبل ما أوصل عطوني جواز وبيت فما أدلّي مكان.

أحس السائق وكأن أحداً نزع قطعة من قلبهِ: فأنا ابن الوطن.. أقنط في شقة ضيقة.. وهذا الغريب مُدلل يلهث من خيرات وطني!

نشرة الوفاق | 06-11-2009م

إشاعة وصدّقها الناس عن التجنيس!

الكاتب : مريم الشروقي

قرأنا بالأمس تصريح النائب الأوّل لرئيس مجلس النوّاب رئيس كتلة الأصالة الاسلامية النائب غانم البوعينين، عن دعمه لسياسة التجنيس، كما قرأنا وسمعنا انتقاده الشديد لتحريك بعض الجمعيات السياسية عريضة لمناهضة التجنيس! بصراحة نحن معك يا «أبو فضل» في كل كلمة قلتها، ونحن مع التجنيس ولسنا ضدّا له إن كان في خير أهل وطننا، ولكن عندما تقول بأنّك تدعم التجنيس حفاظا على عروبة البحرين، فإننا هنا لسنا بأطفال تطعمونهم الحلوى ليسكتوا عما تقولون!

نريد أن نعرف إن كان النائب الفاضل صرّح كلامه بالنيابة عن كتلته أو بالأصالة عن نفسه، فالإشاعات كثيرة، ومدينة الحد نفسها تشهد على جريمة التجنيس، وإن كنت لا تعلم فادخل الحد من شارعها الوسطي، لترى مدى العروبة التي تحققت وتتكلّم عنها.

هل تحتاج البحرين إلى هذا الكم الهائل من التجنيس؟ وهل تستوعب مؤسّسات الدولة حجم الناس الذين يرتادونها؟ وهل البحرين كبيرة إلى هذا الحد بحيث أصبح التجنيس ضرورة ملحّة؟
لا يحتاج أهل البحرين إلى من يشاركهم وظائفهم ولا في رزقهم ولا في أرضهم، وما تقولونه ما هو إلا إشاعة تريدون أنتم تسويقها، مقابل جريمة لن تُنسى في التاريخ البحريني.

وكمثال يا ابن ديرتي أتكلّم عن مدينة الحد التي هي مهبط رأسك ورأسي، فإن مدينتي كانت معقل لأهل العروبة، وكان جيراننا معروفين عند بعضهم البعض، ولم تكن الحد مكتظّة في يوم من الأيام بهذا الكم الهائل من المجنّسين الذين ينطقون العربية ولا يعرفون معناها، لا كمّا ولا قالبا.

لقد عشنا مع اليمني والسوري والفلسطيني والايراني، المجنّسين في حدود وجودهم مدّة طويلة في هذا البلد، وهم يستحقون الجواز البحريني، للمدّة التي أمضوها في منطقتنا، والتي تُحتسب لهم ولأهلهم، أما التجنيس السياسي، فلقد شكّل لنا أزمة هويّة وحفرة سوداء لن نستطيع الخروج منها الاّ بحلول استراتيجية واضحة.
لا تبخس على أهل وطنك يا أخي مناهضة التجنيس، فهم متضرّرون منه أكثر من كم التعليقات التي ذكرتها في كلامك، عن أهمّية التجنيس، تلك الإشاعة التي تُضحك وتُبكي، ولا تُفيد أحدا، ولا يصدّقها الناس.

نحن أبناء الوطن ونحن من نحميه ونذود عنه في الأوقات العصيبة، كما فعل أجدادنا في السابق في حرب دامسة وغيرها، أما أن نُدخل غريبا على دارنا، ونمكّنه من أهلنا وعرضنا وبيتنا ومعاشنا ورزقنا، فلو أتيت بأسباب الدنيا لن تقنعنا بصحّته.

إن الطائفية البشعة بين السنة والشيعة خلقت هذه الأزمة - أزمة التجنيس -، واليوم وعى عقلاء السنة والشيعة الى دور المؤسسة الدينية، التي لا تحافظ على دم البحرينيين، وتجعلهم في صراع دائم مع بعضهم البعض، لينشغلوا عن أمورهم الحقيقية والمهمّة. يا عقلاء السنّة والشيعة، أنتم أهل الوطن الأصليين، وأنتم من تحبّون وطنكم بإخلاص، وبعيدا عن الترّهات التي تتكلّم عن الزحف الشيعي في البحرين، فإننا اليوم في ظل زحف المجنّسين بتصديق بعض الجمعيات السياسية للأسف الشديد!

صحيفة الوسط| العدد 2618 | 06-11-2009م الموافق 18 ذي القعدة 1430 هـ

كلفة التجنيس

الكاتب : نزيهة سعيد

»تصل الكلفة الإضافية التي تضاف سنويا إلى ميزانية الخدمات في المملكة إلى 150 مليون دينار بحريني تقريبا لتغطي تكلفة التجنيس السياسي الذي اعتمدته الحكومة منذ عدة سنوات والذي جنّس ما مقداره 15% من سكان البحرين الذين بلغ عددهم في التعدادات الأخيرة 1.1 مليون نسمة.«

هذه ليست أقوالي أو استنتاجاتي بالطبع، ولكنها أقوال واستنتاجات اللجنة الوطنية لمناهضة التجنيس السياسي التي نظمت قبل حوالي عشرة أيام سلسلة بشرية للتعبير عن سخط جماهيرها ومؤيديها من التجنيس السياسي والدعوة لإيقافه لمنع هدر أموال الدولة في توفير وظائف وخدمات إسكانية وخدمات صحية وتعليم، وطرق وغيرها لمن لا يربطهم بتاريخ هذه الجزيرة لا ذكرى ولا أهزوجة أو موال بحري، ولمن لا ينطقون العربية أحيانا.

عندما يطالبون ونطالب بوقف الزحف على ما كان يجب أن يكون من حقوق آبائنا وإخوتنا وأبنائنا من وظائف وبيوت وخدمات صحية، عندما يشاركنا من لا ولاء في قلبه لتراب هذا الوطن في لقمة عيش وحبة دواء وسقف حنون، عندما يثقلون كاهل ميزانية الدولة لتوفير المزيد من الخدمات بدلا من تطويرها وتحسينها، عند ذلك كله يجب أن تنظر الحكومة مجددا في مخططاتها، وتوقف النزف الهائل الذي تتسببه هذه السياسة من ميزانية الدولة المحدودة الموارد، الصغيرة المساحة، الكثيرة في عدد السكان ــ بالنسبة إلى المساحة ــ.

أهلا وسهلا بكل زائرينا، والقلب يسع لكل وافد ومقيم وأجنبي، أما الجموع التي أقحمت في مجتمعنا لا تربطها بنا إلا مسكن حصلت عليه لمجرد وطئها المملكة لا يتوافر لها في بلدها وحفنة من النقود ترسل أكثر من نصفها لبلدها الأصلي نهاية كل شهر، فليس من المنطقي أن نقبلها ونتقلبها وأبناء البلد عاطلون، مرضى ومن دون مأوى، وهم يعيشون في رغد رغم وصولهم إلى هذا البلد منذ سنوات قليلة.

سأسكت وســـ«آكل تبن» إذا كانوا يحملون شهادات جامعية تسد عيوننا، ومؤهلات تعليمية وخبرات عملية تزيد من تنافسيتنا الاقتصادية وتطور مستوياتنا التعليمية أو الطبية أو الخدماتية، ولكن من يشاركنا كعكة العيد هم أنصاف جهلة، بعضهم لا يفك الخط، وبعضهم لا يفقه العربية ولا الإنجليزية ويتعامل بلغته الأم (من ضمن مئات اللغات القادمة من آسيا) حتى يومنا هذا.

لست أقلل من قدر أحد، أو أدعو لطرد أحد أو لنبذ عرق أو جنسية ولكن علينا الاعتراف أن استمرار هذا الزحف هو خطر بحجم خطر الاحتلال وبحجم خطر الحرب، يدمر ثقافتنا، تاريخنا واقتصادنا ببطء.

موقع أسواق - العدد 40 الأحد 8 نوفمبر 2009 الموافق 21 ذو القعدة 1430 هـــ

التجنيس... هي الزوجة الثانية

الكاتب : عبدعلي حمزة العصفور

مسكين شعب البحرين، هذا الشعب الوفي المخلص لوطنه وحكومته، ولا يجحد أحد في العالم مدى طيبته وخلقه، وطالما نسمع من كل زوار العالم أن هذا الشعب يتحلى بأحسن الخلق والمعاملة، فهل يستحق هذا الشعب أن تزاحمة ضرة؟ والمقصود بالضرة الزوجة الثانية، وأعني بذلك الجنسيات أي يشاركه آخرون في لقمة العيش القليلة ومساحة الرقعة اليابسة القليلة التي يحدها البحر من كل الجهات، فهل هذه الجزيرة الصغيرة تستوعب هذه الجيوش من المتجنسين من كل حدب وصوب؟

كل الشعب بكافة طوائفة وفئاته يستصرخ ويستغيث من الغزو المنظم، فقد شاركته جنسيات وقوميات وثقافات مختلفة في كل شيء، بعضهم استولى على رزق وعمل كفيله السابق، وشهدت قاعات المحاكم منازعات مالية وشجارا واغتصابات وحتى وصلت إلى جرائم بشعة غير معتاد عليها هذا الشعب الطيب، وثابت كل ذلك فيما تتناقلة الصحف.

أما بشأن الاستيلاء على أرزاق المواطنين وخصوصا الكفيل السابق للمتجنس حدِّث ولا حرج.

-ذاك المهندس المواطن الذي يملك مكتبا هندسيا ويستعين بموظفين أجانب بعضهم عندما حصل على الجنسية أول عمل قام به فتح مكتب هندسي منافس لمكتب كفيله السابق، واتصل بكافة المقاولين الذين كان يتعامل معهم كفيله السابق واستطاع أن يتعامل معهم بأسلوب المنافسة غير الشريفة.

-وتلك العيادة التي يديرها المواطن البحريني انبرى الطبيب الأجنبي الذي يعمل فيها للحصول على الجنسية

ومزاولة الطب باسمه وقام بالاتصال بالمرضى الذين يتعاملون مع عيادة كفيله السابق وجرهم لعيادته.

-وذلك الميكانيكي الأجنبي الذي يعمل لدى كفيله بعد أن حصل الجنسية استطاع أن يفتح كراجا خاصا به ويستولي على عملاء كفيله السابق.

-وتلك المؤسسة المحاسبية العريقة استقدمت بعض المحاسبين وعند حصول أحدهم على الجنسية البحرينية فتح له مؤسسة محاسبة باسمه ومارس العمل ونافس كفيله السابق وأساء إلى مهنة المحاسبة واستولى على الأموال المودعة لديه، وشهدت المحاكم قضايا من هذا

النوع خصوصا عندما تتعلق تلك المحاسبة بالتركات، وقد كتبت الصحف عن هذا الموضوع.

-وأخيرا وليس آخر، مهنة الشرف والنزاهة والأمانة لم تسلم من تلك الأيدي وتم السطو عليها باسم القانون، فكم من مكاتب المحاماة تعاني الكساد ولا يستطيع المحامي البحريني دفع حتى إيجار المكتب وبدل استهلاك الكهرباء، كل ذلك نتيجة الغزو والمنافسة غير الشريفة من قبل بعض المحامين الذين حصلوا على الجنسية حديثا.

وكاتب هذه الأسطر هو أحد الضحايا، فقد استقدم مستشارا عربيا وبعد مضي 15 عاما قضاها هذا المستشار في عز ونعمة لا يستطيع أن ينكرها وحال حصوله على الجنسية تنكر لهذه النعمة وركلها وفتح

مكتب محاماة باسمه في نفس المبنى بعد أن استطاع الاتصال بالشركات التي أعطت توكيلا لكفيله السابق وطلب منها إلغاء ذلك التوكيل وعمل توكيل له وعقود أتعاب مباشرة إليه بعد إلغاء العقود بينها وبين كفيله السابق دون الرجوع إلى كفيله واستولى على ملفاتهم لكون تلك الملفات كانت تحت يده بصفة أمانة لأنه كان يعمل في مكتب كفيله، وخوفا من تقديمه للمحاكمة الجنائية بتهمة خيانة الأمانة والاستيلاء على الملفات والمستندات التي تحت يده والمنافسة غير المشروعة وتضليل الموكلين وانطلاقا من المثل المصري «ضربني وبكى وسبقني واشتكى» ابتدع دعوى عمالية يزعم أن له مستحقات نهاية الخدمة عن طيلة 15 عاما التي عمل فيها و»جرجر» كفيله في المحاكم العمالية بدعوى كيدية لا صحة لها، واستند في دعواه على أوراق كانت تحت يده بصفة أمانة وقد أنصف الحق الكفيل ورفضت الدعوى أمام محكمة أول درجة لانعدام التبعية ولكون المدعي يمارس أعمالا خاصة به دون علم صاحب المكتب، ولكنه أي المحامي العربي لم يرتض ذلك الحكم فتقدم باستئنافة ومازالت الدعوى أمام محاكم الاستئناف.

وكل هذه الوقائع التي ذكرتها آنفا كانت تحت بصر وبصيرة كبار المسئولين في الدولة المعطاة وما زيارة احد المسئولين في وزارة الداخلية إلى إدارة الجنسية والجوازات إلا دليل على تفاقم موضوع الجنسية ودخول عناصر لا يرغب الوطن فيهم مما سيجرونه على البلاد من بلوى.

الوطن يستغيث من تلك الضرة الجديدة (الجنسية)ويرفضها لما تشهده من مآس بسبب هذا التجنيس. ولا أقصد كل المجنسين، فهناك الشرفاء منهم والذين تفخر وتتباهى البحرين بتمتعهم بالجنسية لما قدموه من إنجازات للوطن في المجال العلمي والاقتصادي والقضائي والرياضي، أما من سعى للجنسية بقصد الحصول على السجلات التجارية له ولأسرته - وتشهد بذلك وزارة التجارة - فلا، لذلك تهافت المجنسون على أكبر عدد من السجلات كما سبق أن أوضحنا.

إن الشعب والحكومة الرشيدة ترفضه ولا ترغب بوجوده في هذه البلاد فليعد إلى موطنه الأصلي بعيوبه التي جاء بها؛ لأن الأرض الطيبة لا ترضى بالزرع المعيب ولا يرضى الشعب بضرة جديدة ليست من ثوبه وعاداتها وتقاليدها تختلف عن عادات وتقاليد هذا البلد

وإن أصدق من كتب في هذا الموضوع أستاذي الدكتور حسين محمد البحارنة في كتابه مراجعة لقانون الجنسية البحرينية في ضوء سياسة التجنيس الأجنبي في البحرين فقد ذكر البحارنة «أن القانون الدولي ومواثيق حقوق الإنسان الدولية لا تلزم الدولة بتجنيس الأجانب المقيمين فيها إقامة عادية وبصورة شرعية، ما داموا يحملون وثائق السفر التي تثبت جنسياتهم الأصلية، ولكن القانون الدولي يقر لهؤلاء الأجانب المقيمين في الدولة والمرتبطين بوظائف أو بأعمال خاصة بحكم وجودهم الشرعي في هذه الدولة، أن تضمن لهم هذه الدولة الحد الأدنى من المعاملة التي يتمتع بها مواطنو هذه الدولة، وفقا لأحكام دستورها، وهذه المعاملة تعرف في القانون الدولي بالحد الأدنى للعدالة.(The minimum standard of justice)

يراجع بذلك كتاب مراجعة لقانون الجنسية البحرينية في ضوء سياسة التجنيس الأجنبي في البحرين الصفحة (156)الفقرة (2).

الوسط| العدد : 2630 | الأربعاء 18 نوفمبر 2009م الموافق 01 ذي الحجة 1430 هـ

التجنيس السياسي في البحرين عود على بدء

الكاتب : منى عباس فضل

في سياق فعاليات الضغط الشعبي الذي تتزعمه «لجنة مناهضة التجنيس السياسي»، تكوّنت أخيراً سلسلة بشرية ضخمة قدرت بالآلاف في العاصمة المنامة رافعة شعار «لا للتجنيس السياسي». كما سبقها بفترة وجيزة تقديم عريضة نخبوية موقعة من 192 شخصية إلى الملك تطالب بوقف التجنيس ووضع آليات لمنح الجنسية. وكرد فعل عليها امتنع الديوان الملكي عن تسلمها بحجة تعارضها مع المادة «29» من الدستور التي تنص رسمياً على أن «لكل فرد أن يخاطب السلطات العامة كتابة وبتوقيعه، ولا تكون مخاطبة السلطات باسم الجماعات إلا للهيئات النظامية والأشخاص المعنويين». أعقبها بأيام دخول نواب كتلة الوفاق قاعة البرلمان وعلى صدورهم شارة كتب عليها باللون الأحمر الفاقع «لا للتجنيس.

في هذا الشأن، ثمة مخاطر سياسية وأمنية واقتصادية واجتماعية استراتيجية بالغة الخطورة تشي بأن النظام دخل منعطفاً جديداً في تعامله مع قضية التجنيس، ما حدا بـــ«لجنة مناهضة التجنيس «التعقيب على رفض الديوان الملكي تسلم العريضة ببيان لم تتجرأ الصحافة المحلية على نشره برغم ما يشاع عن وجود أجواء لممارسة حرية الرأي والتعبير. البيان خَطّأ التفسير الرسمي للمادة (29)، وذكر بأنها تبين بوضوح حق الأفراد والهيئات النظامية والأشخاص المعنويين في مخاطبة السلطات، وأن ما ورد في التصريح الرسمي بربط العريضة بالجمعيات الست التي تألفت منها «لجنة المناهضة» هو قول مغلوط، إذ وقعت عليها شخصيات وطنية واجتماعية معروفة بصفتها الشخصية. وبخلاف النظر عن الجوانب القانونية، فاللجنة تجد أن قضايا اجتماعية وسياسية واقتصادية خطيرة كقضية التجنيس يجب عدم حصر الحوار بشأنها بين السلطة ومجلس النواب، لما في ذلك من تجاهل لدور القوى السياسية ومؤسسات المجتمع المدني والشخصيات الوطنية ومواقفها، ما يحدِث ضرراً بمبدأ الحوار الوطني بين السلطة والشعب.

من جهة متصلة، صحيح أن وزير الداخلية أدلى بتصريحات سابقة عن نية وزارته مراجعة سياسة التجنيس،) بالمناسبة وردت على خلفية إعلان جهات رسمية كويتية عن تحقيقها مع ستة أعضاء من شبكة إرهابية كانت تخطط لتفجير معسكر «عريفجان» ومبنى أمن الدولة في الكويت، وقيل إن الشبكة لها صلة بأردني «متجنس بحريني» معتقل في البحرين، إذ قام بزيارة صديق له في الكويت قبل اعتقاله، والصديق يمثل المتهم الأول في شبكة التفجير بالكويت)، بيد أن الصحيح أيضاً أن موقف الديوان الملكي الأخير دلالة على قفل أبواب الحوار والاستمرار في نهج التأزيم والتطنيش الذي ينبئ بأسوأ الاحتمالات، وخصوصاً أن الحكومة تعاني من إشكالية إقناع المقربين منها بالتجنيس .كيف؟

أحد كتاب الأعمدة ممن لا يعارض النظام السياسي على ما يبدو، ضج من» التجنيس «وطفح به الكيل، فعبّر عن غضبه وكتب: «إن التجنيس يتم لخدمة المؤسسات العسكرية وشبه العسكرية المعلومة الثلاث، وإن من يُجنّسون يسيئون الأدب ولم يرْعَوا الضيافة ويعيثون في الأرض فساداً ويعتدون على المواطنين، كما أنهم مدللون من النظام، وفي الوقت الذي يبلغ فيه البحرينيون السبعين وفوق السبعين من السن وهم قابعون في شقق رثة في بيوت بائسة مهدّمة، من المهد إلى اللحد، تذهب البيوت الجديدة إلى المجنسين العاملين في تلك المؤسسات وكأنهم فوق المواطنين بسبب انتسابهم إليها.

لهذا، وبرغم احتلال القضية الدستورية الأولوية في أجندة المعارضة، إلا أن التجنيس تصدّر واجهة نشاطها في الآونة الأخيرة، فعقدت ندوة جماهيرية في 28 تشرين الأول /أكتوبر رشح عنها تصريحات ومواقف تضمنت ما ذكره قيادي من جمعية العمل الوطني الديموقراطي («وعد»): «المعارضة أعلنت مجموعة من الأرقام، والنظام السياسي إلى الآن لم يرد عليها، الإحصاءات تشير إلى قفزة في معدل النمو السكاني بما نسبته 4.2%، إذ بلغ عدد المجنسين من 2002 إلى 2007 خمسين ألفاً». كما طالب أمينها العام بضرورة التراجع عن ملف التجنيس، وعوضاً عنه التفاوض على سياسة سكانية مقبولة من البحرينيين تحفظ لهم مصالحهم، وبيّن أن للتجنيس كلفة اجتماعية تتمثل في خلق الفرقة بين المواطنين وتسبب التأزم

والمشكلات الأمنية، كما قدر كلفته الاقتصادية بما بين 150ـــــــ200 مليون دينار. من جانبه، قال الأمين العام لجمعية العمل الإسلامي: «انتشر الشعور بالخطر والسخط .التجنيس ليس أكبر القضايا لكنه أخطرها لتأثيراته الاجتماعية، وقوى المعارضة بحاجة إلى الجلوس دون حواجز أو انشغال بالقضايا الهامشية، فالمشكلة تكمن في تحويل المملكة إلى مملكة أمنية»، فيما أشار نائب كتلة الوفاق إلى أن التجنيس سياسي وغير قانوني، فهناك عدم التزام باشتراطات منح الجنسية. ويبدو أن التجنيس أصبح مشروع تكسّب غير مشروع. نائب برلماني سابق من المنبر التقدمي أشار إلى زيادة الاختناقات وتسارع المشكلات وتضخم موازنة الإسكان المتوقع وصولها إلى 55 مليون دينار في السنوات المقبلة، وتحويلات الأجانب تفوق ملياراً و400 مليون، وهذا يعد استنزافاً لموارد البلد، وخصوصاً بعد تزايد الحديث عن لجوء الحكومة إلى اقتراض 260 مليون دينار، مما يثير التساؤل عن الدافع وراء الحجم الهائل من الاقتراض؟ ولمصلحة من تذهب فوائد الدّين العام التي يدفعها المواطن من قوت يومه

.

في الخلاصة، تطالب المعارضة إجمالاً النظام بالشفافية، وفتح قنوات الحوار، وطرح أسباب مقنعة للتجنيس، لا سيما أن الحكومة تؤكد أن معدلات التجنيس طبيعية، بينما شواهد الحال والإحصاءات تشهد بمعدلات نمو غير طبيعية في عدد السكان، وبشجارات يومية تحدث بين أهالي الأحياء الأصليين والمجنسين. إلى هنا، وإذا ما استمر الموقف الرسمي على حاله، فلا أحد بمقدوره التكهن بموعد انفجار قنبلة التجنيس السياسي. فهل يعيد التاريخ نفسه وتُحكم البلاد أمنياً؟ وهل السلطة في مأمن من تداعيات هذا الوضع المتأزم؟

تستمر المعارضة في الكشف عمن يستفيد من وراء» التجنيس السياسي»، وتوسع محيط تحالفاتها حول قضية يجمع عليها كل المواطنين، آخذة في الاعتبار أن الوضع السياسي مريب وشبه مبهم. لقد نجح من خطط ونفذ «للمشروع الكارثة «في تشطير المجتمع وخلق حالة من عدم الاستقرار فيه، والأسوأ منه توليد حالة هجينة مطواعة ومدجّنة، لطائفة ثالثة من المواطنين، في ظل تآكل حقوق المواطن وقضمها ونهشها، وهو الذي سيعاني من الآن فصاعداً أنواعاً من الإذلال في مواطنيته. لذا لا عجب في القول إن «مشروع التجنيس «تمخض بسبب تعثّر مصداقية الحكم في إدارة مشروعه السياسي الذي ابتعد عن الحالة التعاقدية بأميال كبيرة.

الأخبار اللبنانية | 20-11-2009

أزمة المجتمع السني مع المجنسين أم مع ثقافة الخضوع

الكاتب : المحمدي

جلب النظام الخليفي عشرات الالاف من الاعراب وغير الاعراب لتجنيسهم في البحرين من أجل تغيير الطبيعة الديموغرافية للبحرين ضمن مشروع التغليب الطائفي للسنة على الشيعة الذي يجري في البحرين خلف الكواليس بدعم الديوان الملكي الخليفي وتمويله ، وقد دعمت أغلب شرائح المجتمع السني تلك الجريمة إعتقادا من الكثيرين منهم ومن النظام أن هذا التغليب الطائفي سيكون كفيلا بإزاحة القلق والهاجس النفسي في الوعي واللاوعي الذي رافق وجود القبيلة التي غزت البحرين منذ وجودها طمعا في ثرواتها فوجدت نفسها في محيط بشري وديموغرافي مختلف حضاريا وسيكولوجيا ونفسيا عنها ، وهكذا بقيت القبيلة ومحيطها الطاريئ غير قادرة على الاندماج مع مكونات الوطن الاصلية وجراء انعدام الثقة الذي ولد هاجس الامن لدى العائلة والقبيلة المحتلة تجاه أبناء البلد الاصليين ، فعمدت طوال فترات وجودها على تطعيم محيطها بمجموعات من العبيد ومجموعات من الاعراب ومجموعات أخرى من قوميات أخرى تعتقد القبيلة والعائلة الغازية أنها قادرة على أن تكون البديل الانسب ديموغرافيا عن البحارنة وأن يوفروا لها الشعور بحالة من الامن ضلت تفتقدها جراء عدم القدرة على الانسجام مع المحيط البشري الذي يشكل البحارنة أغلبيته الذي وجدت نفسها فيه نتيجة عملية الغزو.

في السنوات الآخيرة وبعيد مرحلة انتفاضة التسعينات ودخول النظام مرحلة جديدة للالتفاف على معارضة البحارنة ومطالبتهم بحقوقهم السياسية والاقتصادية ، وجد النظام أن أفضل طريقة للالتفاف على القوة السياسية التي يمكن أن يحصل عليها البحارنة إذا ما اضطر النظام للرضوخ لنتائج انتخابات نزيهة ، هو عبر القيام بتجنيس جاليات عربية سنية وبلوشية باكستانية وتوطينها في مناطق السنة أو في المناطق المختلطة من أجل تدعيم ميزان القوى السنية وإعطائها الغلبة العددية والديموغرافية ، وقد أيدت معظم الشرائح السنية هذه الحلول طمعا في مردوداتها السياسية والطائفية.

بعد مرور فترة على هذه التوطين ، افرز هذا التوطين العديد من المشاكل على المجتمع السني جراء سلوكيات المستوطنين الجدد وثقافاتهم بحيث لم تعد أصوات السنة المستنجدة والمتذمرة من هذا الواقع الجديد عليها تخفى اليوم على أحد من البحرينيين ، لكن مشكلة السنة البحرينيين أن ثقافتهم الاجتماعية ليست ثقافة معارضة ولا احتجاج حتى في أدنى مستوياته، بل أن علاقتهم وثقافتهم في هذا الاتجاه أقرب ماتكون لثقافة (صباب القهوة) في مجلس شيخ القبيلة ، أنه مجتمع يعيش التسابق على فتات موائد الشيوخ ورضاهم والتقرب منهم حتى تبلور على شكل ثقافة اجتماعية تتحكم في طبيعة مجتماعتهم ، مما يزيد الطين بلة وقبولهم بتجرع مرارة هذا الواقع هو حالة التحريض والانغلاق والطائفية الدينية والسياسية لدى الكثير منهم والتي يعيشها هؤلاء تجعل من المستوطنين والمجنسين في كل الاحوال مهما بلغوا من سوء أهون الشرين بالنسبة لللهاجس النفسي الذي يعيشه هؤلاء جراء ذلك التحريض الممنهج ، رغم اعتراف هؤلاء أنهم طوال علاقتهم بالبحارنة لم يكونوا يعرفوا تلك الانواع من الجرائم وانعدام الامن والسلوكيات التي أصبحت ظواهر يومية يعاني منها هؤلاء من هؤلاء المستوطنين ، ولم يستطع المجنسون ايضا الاندماج في المجتمعات السنية ، بل فرض هؤلاء هويتهم وطريقتهم على تلك المجتمعات وكما يقال : أصبح السنة أقلية بين اكثريتين ، أكثرية الشيعة وأكثرية المجنسين.

ملتقى البحرين | 23-11-2009

وطني «3» .. حلّ المشكلات الثقيلة بزيادة الحمولة!!

الكاتب : لميس ضيف

في التسعينات خرجت أقلام بحرينية مخضرمة تندد بالتكاثر السكاني الضاغط على موارد البلاد.. من يبحث في أرشيف الأمس يجد ما كان يكتب في تقريع - مباشر ومموّه- لأهالي القرى بشكل خاص وتحميلهم ذنب تدهور أوضاعهم المعيشية والتعليمية. كل ذلك لأن تعدد الزوجات في أوساطهم كان شائعاً، والإنجاب المتكرر - المتكئ على حائط البركة- عندهم مقبول، وهي إجمالا سمةٌ قروية بامتياز؛ لا تفرق بين أبناء الريف المصري أو الإنجليزي..

تلك الأقلام والدعاوى كانت تعبر عن واقع وحاجة ووجهة نظر رصينة.. فالبحرين - برقعتها ومواردها المحدودة، التي يجعلها سوء توزيع الثروة أكثر " محدودية"، لم تكن بقادرة على مواجهة المتطلبات المعيشية لأعداد كبيرة من السكان؛ وعدد أقل من السكان كان مرادفاً لرفاهية أكثر.. وقد آتت تلك الضغوطات أكلها وتحسن الوضع جذريا؛ بانخفاض متوسط الإنجاب في الأسر القروية من 11 طفلا لـــ5 في غضون أعوام معدودة..

المفارقة أن تلك الأقلام اليوم لا تنبس بكلمة - ولا كلمة- في مواجهة التغيير الديموغرافي للسكان؛ بل على العكس تدافع عن التجنيس السياسي الذي أفضى إلى رفع عدد سكان البحرين ليفوق المليون في ظرف سنوات معدودة!! الآن بات الحديث عن الضغط على الموارد والتنمية والخدمات قصراً على "المعارضة المتحاملة الحاقدة" أما المخلصون فعليهم أن يباركوا تلك الخطوات الميمونة أو يغضوا الطرف عنها.. كلنا مطالب اليوم بـــ" فضّ سيرة التجنيس" لئلا نوصم بالطائفية أو العمالة أو التحامل على المجنسين.. والحقيقة التي يعرفها الجميع أن البحريني - بفطرته و سجيّته- ليس عنصريا ولا متعجرفاً ولا حقودا ولا منغلقا ولا متغطرساً بل على العكس؛ نحن أكثر الشعوب تماوجا مع الثقافات الوافدة؛ ومؤخرا نشرت دراسة تقول إن الوافدين في البحرين هم الأسعد - تصديقا على ما نقول- وكيف لا وهو يحظون بمعاملة إنسانية قلما يجدون لها نظيرا في العواصم الأخرى..

البحريني ليس متحاملا نقول.. ولكنه مرهق.. لو كانت الوظائف ملقاة على الطريق تنتظر من يأخذها.. ولو كانت المنازل وافرةً فاخرةً لا يشيب المفرق قبل الحصول عليها.. ولو كانت "الأشيه معدن" لما اهتم البحريني بهذه الأمور.. ولكن الغضبة الاجتماعية تأتي عندما تكون الدولة عاجزة عن إسكان أبنائها وتقدم - مع ذلك - خدمات إسكانية للآخرين.. الغضبة تأتي، لا عندما تنتظر كعاطل دورك في التوظيف 5 سنوات وأنت متيقن من تراتبية وعدالة توزيع الوظائف، بل تأتي عندما تنتظر الوظيفة وأنت تعرف أن ما حجزك عنها أسباب واهية لا مكان لها في قاموس العدالة والإنصاف ثم تراها تذهب سائغة للغرباء..!! تأتي عندما لا تجد في تجنيس من جُنِّس إضافة للبلاد بل سلباً منها..

مربط الفرس أننا في البحرين نمشي اليوم للمستقبل بخطى ثقيلة بسبب مشكلاتنا المتشعبة والعالقة؛ وقد جاء همّ التجنيس ليزيد حمولتنا - الثقيلة أصلا- أرطالا تقصم الظهر.. وحتى تتوافق الحكومة مع شعبها فعليها بالكف عن التجنيس غير القانوني.. وأن تغربل هؤلاء بسحب الجنسية - كما ينصّ القانون- من كل من يقدم منهم على جريمة أو جنحة تثبت عدم أهليته لهذا الشرف.. وحتى تقرر الحكومة أن تميز - إيجابياً- أبناءها بالدم عن أبنائها بالتبني.. فلن تذهب البحرين.. إلى أي مكان...

صحيفة الوقت | العدد 1387 الثلثاء 20 ذي الحجة 1430 هـــ - 8 ديسمبر 2009

فهرسة

العنوان	الكاتب	صفحة
مقدمة المركز	مبدع	2
الأجانب و التجنيس	أحرار البحرين	3
التجنيس تستهدف التهميش والتذويب	الشيخ قاسم	4
قول غير و غير مقنع	حافظ صالح	13
حول الهجرة و الجوازات	أحرار البحرين	15
ملف التجنيس ... ماله وما عليه	عبد الرحمن النعيمي	16
التداعيات الاجتماعية للتجنيس العشوائي في البحرين	نادر الملاح	20
تكريس التجنيس سياسة حكومية لا تخضع للمساومة	أحرار البحرين	26
حول ازدواج الجنسية	الشيخ قاسم	28
قدرُ الديمقراطية في البحرين إما نعم أو نعم !	عمران سلمان	29
تغيير التركيبة السكانية: جريمة لا تقل خطورة عن الإبادة	أحرار البحرين	32
حول ازدواج الجنسية	الشيخ قاسم	34
حول النقاش الدائر في مسألة التجنيس في البحرين	هاني الريس	35
التجنيس: ما له وما عليه	حسن العطار	37
التجنيس سياسة خاطئة تضر بمستقبل هذا الوطن وأجياله القادمة	فاضل الحليبي	38
يجب ألا يختزل تاريخٌ نضاليٌ في سطرين!	ضياء الموسوي	40
استيقظوا من السبات، واجهوا التجنيس السياسي، فهويتكم مهددة ووجودكم ..	أحرار البحرين	42
التجنيس السياسي..تجاوز دستوري ومراهنة انتحارية	الوفاق	45
سيكولوجية التجنيس	عباس المرشد	46
دعوة شعب البحرين بتسجيل موقف. لا.لا .. للتجنيس .. الخيار الأول للشعب	أهالي سترة	48
تقرير ندوة التجنيس	فاطمة علي	49
لا داعي إلى الانتظار فلجنة التجنيس ولدتْ ميتة	ضياء الموسوي	52
التجنيس بالقانون حق وبلا قانون كارثة	ضياء الموسوي	53
حملة وطنية مناهضة التجنيس السياسي	نادر المتروك	55
ملف التجنيس السياسي ... اعتراضات سياسية ومخارج قانونية والجدل مستمر	فاطمة الحجري	57
بعض الحوار حول التجنيس خطره ليس اقل من التجنيس السياسي ذاته	د. منصور الجمري	60
التجنيس السياسي	علي صالح	61
لا مجال للتراخي أمام جريمة التغيير الديمغرافي	أحرار البحرين	62
سياسة التجنيس: ما هكذا تورد الإبل	عبيدلي العبيدلي	65

ندوة التجنيس: القوى الوطنية تؤكد خطورة التجنيس السياسي	لبيب الشهابي	68
أأضحك أم أبكي؟	لبيب الشهابي	71
حول التجنيس	الشيخ حمزة الديري	72
في موضوعات التجاذب السياسي بين السلطة والمعارضة	عبد الرحمن النعيمي	73
بلا خلط للأوراق... لا أحد ضد التجنيس بالقانون	ضياء الموسوي	77
بلا مغالطات... التجنيس بالقانون ليس محل خلاف	ضياء الموسوي	78
رسالة الجمعيات الست إلى وكيل وزارة الداخلية	الجمعيات الست	80
أي هذه الدول أولى بالتجنيس؟	محمد علي رضي	83
حتى لا تختلط الأوراق وتضيع القضية الأساسية	مراقب	84
التجنيس والاستلحاق في تجربة الدولة العربية	السيد كامل الهاشمي	86
التجنيس الولاء لكسرة الخبز العجمي	عقيل سوار	90
كيف نقاوم جريمة الإبادة ؟	أحرار البحرين	91
روكي ... البحرينية التي هاجر أجدادها إلى إفريقيا	محمد حسن العرادي	94
التجنيس السياسي تداعيات وآثار	عبد الهادي المرهون	99
ملف ملغوم يخشى منه الحاكم والمحكوم	المشاهد السياسي	102
ما لم يُقال في ندوة التجنيس	أم حسين	115
الحاج صالح... جوازه غير صالح!	زينب عبدالنبي	116
البعد الغائب في نقاش التجنيس	عباس بوصفوان	117
التركيبة السكانية... صلصال فعلا	سلمان عبد الحسين	118
شاهد ثان ... صلصال فعلا	سلمان عبد الحسين	119
قد نحقق البطولة لكن سنفقد طعمها	محمد عباس	120
التمييز في منح الجنسية في البحرين: الدوافع.. والآثار الخطيرة على حقوق الإنسان والأمن الاجتماعي	مركز البحرين لحقوق الإنسان	121
البحرين .. صراع الكيانات .. الكيان الطائفي وفضيحة التجنيس	محمد البحراني	124
أشبع أبناءك قبل أن تطعم الجيران	قاسم حسين	125
التجنيس محاسبة قارعي الأجراس؟	نشرة الديمقراطي	128
الهروب العظيم والمآتم الجديدة	قاسم حسين	129
التجنيس وخلط الأوراق	عبد المنعم الشيراوي	131
اعتقال الكواري غير مبرر	المحرر الحقوقي في الوسط	132
صور لمساوئ التجنيس السياسي في البحرين المراكز الصحية مثالاً	جعفر يتيم	133
الخوف من التجنيس العشوائي	صالح العم	134
التجنيس السياسي في البحرين: الأبعاد والانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان	د.عبد الجليل السنكيس	135
التجنيس غير العادل أسفر عن كراهية البحرينيين للأجانب..وهذا ليس من...	مكي حسن	150
لا نريد للبحرين أن تكون مأوى للعجزة	عبد الهادي المرهون	152
من جديد المواطن يدفع ثمن إزدواج الجنسية بإسم الديمقراطية	عبدالجليل عبدالله	154
التجنيس السياسي بؤرة تهدد أمن الجميع	لبيب الشهابي	156
كفاكم صراخا عن "التجنيس"	محمد العثمان	158
هجوم على المجنسين بسبب جرائم الاغتصاب والسرقة ... فلتتوقف الجريمة	سلمان عبد الحسين	160

تحويل الشيعة لأقلية	د.عبد الجليل السنكيس	162
تحويل الشيعة لأقلية حقائق وأرقام	د.عبد الجليل السنكيس	164
استيراد المتسولين..بالعربي " تجنيس المتسولين"	لميس ضيف	167
قنبلة التجنيس السياسي العشوائي قرب انفجارها	ناجي جمعة	168
معالم محو هوية الشعب البحراني	د.عبد الجليل السنكيس	169
التجنيس السياسي وأثره على الشباب	قاسم الفردان	173
جاكسون يُكرّم ويُجنّس والستراوي يُهجّر وتُستَلب جنسيته	د.عبد الجليل السنكيس	178
العرب شاركوا ضد شيعة البحرين في جريمة التجنيس	محمد البحراني	180
التجنيس وعض اصبع الندم!	محمد العثمان	182
المشاركة في مشاريع السلطة مباركة وتضليل لجريمة التغيير الديموغرافي	د.عبد الجليل السنكيس	184
البحرين ترسل ارهابيين لقتل الشيعة في العراق	محمد البحراني	186
كأن التجنيس عملية لصق وطن ليس منك	علي الديري	188
التجنيس وإخوتنا العرب والخليجيون	محمد العثمان	190
مأساة مواطن متقاعد بسبب مشاكل المجنسين وأبناءهم..	مواطن بحريني	191
جريمة التجنيس	محمد العثمان	193
استيطان بلد العجائب	معاذ المشاري	194
سياسة ملك الرعناء .. التجنيس يهدد مصالح الجميع	محمد البحراني	196
البحرين و التجنيس... شعب جديد لشرق أوسط جديد!... ألن تصرخوا كفى؟!	مارون الراس	198
عواقب التجنيس (1)	محمد العثمان	200
التجنيس هو الحل	قاسم حسين	201
عواقب التجنيس (2)	محمد العثمان	202
التجنيس والطائفة الثالثة	عبد الله جناحي	203
التجنيس السياسي: انتهاكات بالجملة لحقوق المواطنين والأجانب	مركز حقوق الانسان	212
قضية التجنيس والإجرام الذي يرتكب بحق هذا الوطن	السيد محمد الغريفي	217
التجنيس السياسي وثقافة الديمقراطية	عبد الرحمن النعيمي	218
التجنيس... منعاً لمزيدٍ من التكاذب ((مستقبل التعايش القلق))	حسين مرهون	220
موقف حركة حق من التوطين وخطابها للشيخ حمد	حركة الحريات والديموقراطية	222
لقاء العروبة	علي صالح	224
التجنيس وموقعه في الصراع السياسي	عبد الرحمن النعيمي	225
التجنيس مسؤلية المجتمع	علي صالح	227
التجنيس وخطر الابادة الجماعية	عباس المرشد	228
إدماج أم تدمير البحرين ؟	جعفر يتيم	235
سري للغاية ع3 (عين تكعيب)	د.عبد الجليل السنكيس	236
القنبلة الموقوتة... عبث بها «مشير» راكضا بملف «خطير»	منصورة عبد الأمير	239
التجنيس الطائفي بين صمت الشعب و حمرنة الحكومة	بوابة السماء	244
التجنيس والاستقلال	الشيخ المحفوظ	246
كيف سيكون مجتمعنا بعد سنوات؟ (التجنيس)	سكينة العكري	248

التجنيس.. رؤية خليجية مشتركة أم تغريد خارج السرب	ريم البوعينين	250
هو السلاح الأقوى لمواجهة التجنيس والتوطين في البحرين	المرآة المكسورة	252
السعودية... هكذا يكون التجنيس	قاسم حسين	253
خطر التجنيس على الأمن القومي	قاسم حسين	254
آل الصباح في قفص الإتهام لماذا يمدون النظام بالمال والرجال؟	د.عبد الجليل السنكيس	256
لوثة التجنيس والتطفل الاجتماعي!	خالد المطوع	261
نترك الرأي للمواطن	شوقي العلوي	263
المقاطعة وأسلوب الردع الثوري ضد المجنسين	محمد البحراني	265
بعد الطأفنة... هل تتجه البحرين نحو البعثنة؟	الوسط	267
طلب الحصول على الجنسية البحرينية	ابتهال أبوعلي	270
التجنيس والأمن الوطني في البحرين	شاب بحريني	271
صديقي بكوان!	عقيل ميرزا	273
تجنيس أم تنجيس....؟	ياسمين خلف	274
أهالي الرفاع يقاسون من المجنسين	اشريك	275
لا تتحدّث العربية وتمثل البحرين!	إسامة الليث	276
التجنيس المفتوح للأجانب يهدد كيان الدولة وتركيبتها الاجتماعية	د. حسين البحارنة	278
السلطة التشريعية مكلفة بإصدار قانون حديث للجنسية.. وألا يترك الباب مفتوحاً على مصراعيه	د. حسين البحارنة	282
شروط كثيرة لم تتوفر في المجنسين.. أهمها إتقان العربية والإقامة	د. حسين البحارنة	286
ازدواج جنسية المواطن «ممنوع» بينما للمجنسين حديثاً حق الاحتفاظ بجنسياتهم الأصلية	د. حسين البحارنة	291
التجنيس في البحرين السؤال :«غلطة» هذا التجنيس، أم «خطة؟ »	عادل مرزوق	296
البحرين بعد خط المليون... حفلة أم نكبة ؟	عادل مرزوق	299
مرارة التجنيس	محمد العثمان	301
آشوف طالت وشمخت ... يا مجنس	سلمان آل خليفة	303
أفيقوا يا أهل البحرين !	محمد العثمان	304
عواقب التجنيس	علي الفردان	306
البحرينيون متطرفون بسبب «لوثة التجنيس» (1)	خالد المطوع	307
البحرينيون متطرفون بسبب «لوثة التجنيس» (2)	خالد المطوع	310
أرقام عطية الله والمشروع الإصلاحي	عباس هاشم	312
في جزيرة تسمى البحرين	جوهرة	313
780 مجنساً شهرياً في البحرين	عادل مرزوق	314
توحدوا حول راية التجنيس السياسي؟	عبد الأمير داود	319
هل نحن مقبلون على انفجار سكاني؟	شعلة شكيب	320
تهجير البحرينيين	فيكيتف	321
نلوم الدولة أم نلوم المجنسين	لميس ضيف	323
المرتزقة	سلمان آل خليفة	324
المواطن المظلوم	د.أنيسة فخرو	325

الحادثة التي هزت الرفاع.. ماذا قال الضحية؟! وماذا قال ذووه؟	لميس ضيف	327
الرفاع.. وكلنا في الهم سواء	لميس ضيف	330
حادثة مدينة حمد نتيجة حتميّة للتجنيس	محرر الوسط	331
الوفاق تدعوا لمعالجة حقيقية للتجنيس وآثاره وتدعوا للوحدة الوطن	جمعية الوفاق	332
ارحلوا عن أرضنا يا غربان	د.عبد الجليل السنكيس	334
أحداث مدينة حمد بداية لنتائج فادحة في المستقبل بسبب التجنيس	المنبر الديمقراطي	336
جمعية (وعد) تحمل الحكم النتائج الكارثية لسياسة التجنيس السياسي ..	جمعية وعد	337
الحضور في مسيرة لا للتجنيس مقاومة الاحتلال	المحمدي	339
التجنيس وحقوق الإنسان	عيسى الشارقي	340
شاتمو أهل البحرين	د.منصور الجمري	342
بائعو أوطانهم لا يحمون وطن غيرهم	د.منصور الجمري	343
المجنسون ليسو فئة واحدة	نبيل رجب	344
إعلاميون " ميليشياويون" من المجنسين المرتزقة !	محمد البحراني	346
بيان عائلة آل حيدر	عائلة آل حيدر	348
السنة في البحرين أقلية بين طائفتين والضحية الأولى والهدف السري لمشروع التجنيس	يساري متعصب	349
الخبر الذي طز عيني!!	لميس ضيف	352
إسكان المحرق لمن؟!	محمد العثمان	354
التجنيس بعد أكثر من عشر سنوات	جمال السلمان	355
التجنيس السياسي: قنبلة البحرين الموقوتة	منى فضل	356
رائحة فضائح التجنيس بدأنا نشمها	محمد طوق	358
السلطات البحرينية تجند المرتزقة بمدينة مكران في باكستان	مركز حقوق الإنسان	359
أمراء مجنسون يحتلون شارع البديع	كريم المحروس	361
من يحاكم من في قضية نشر أسماء المرتزقة؟	غادة الكاميليا	363
إستفهامات الحاضر ومستقبل الإستفهامات وللتجنيس بقية!!..	ماهر عباس	364
التجنيس ..وبالٌ وجرمٌ كبير..سيرتد على منفذيه أولا..	السيد جعفر العلوي	367
بحريني 48	عبد الأمير داود	369
اعتداءات المجنسين المتكررة حتى داخل السجون يؤكد الحاجة لوقف هذه السياسة	الشيخ سلطان	370
الداخلية تراجع سياسة التجنيس؟	قاسم حسين	371
الطائفة الثالثة	شقشقة البحرين	372
هم كل «بهريني»	لميس ضيف	373
التجنيس من منظور المتملقين	أحمد الصفار	375
التجنيس و نظام الحكم في البحرين بين مطرقة المعارضة وسندان دول الخليج	حسين ابراهيم	377
الطائفة الثالثة!	قاسم حسين	379
مراجعة السياسات أصبحت من الممكنات التجنيس نموذجا	هادي الموسوي	381
التجنيس ... «مقامرة» غير محسومة العواقب	حسن المدحوب	383

المواطن باندورانج!	عقيل ميرزا	385
الآن... وقد وقع الفأس في الرأس؟!	عبد الله الميرزا	386
آراء أخرى في التجنيس	قاسم حسين	388
ضحايا التجنيس	عباس المرشد	390
بعد موجات التجنيس... شعبٌ أم «شعوبٌ» بحرينية؟!	حسن المدحوب	391
حكومة البحرين تحافظ على أمن سوريا والأردن بتوطينها للمجرمين	المرآة المكسورة	393
التجنيس وشرقت "إشراق"	محمد العثمان	395
مراجعة سياسة التجنيس.. ماذا بعد؟	هادي الموسوي	396
بعد خطيئة التجنيس... قُل لي يا وطني لمن تكون؟	علي الورقاء	398
تجنيسنا وتجنيس الإمارات!	قاسم حسين	398
ما حذرنا منه	المنبر التقدمي	402
العريضة وحوار الاجتماعيين بشأن التجنيس	فريد حسن	403
محطات خليجية وإقليمية في التجنيس البحريني	حسن المدحوب	405
عجوز من جيل الشتات	قاسم حسين	407
معاناة عائلة الحاج صالح الستراوي	نبيل رجب	408
حقائق مغيبة عن شعب البحرين	قاسم حسين	410
حمد بن عيسى... ينجز الجزء الأكبر من التجنيس الطائفي في البحرين	هاني الريس	411
مع قرب العام 2010.. السؤال الأكثر إثارة: هل اكتملت عمليات التجنيس؟!	الوفاق	413
التجنيس السياسي	أحرار البحرين	415
البرلمان بين التطبيع والتجنيس	قاسم حسين	416
التجنيس العسكري نموذجاً «الحلقة الثالثة» خارطة طريق التجنيس السياسي في البحرين..	عباس المرشد	417
الجمعيات السنية و التجنيس	محمد العثمان	421
بين التجنيس السياسي و جريمة الابادة	السيد المستقل	322
المجنسين فى البحرين و التحول الى الارهاب	آفاق	325
مشاهد حية من السلسلة البشرية	يوسف ربيع	427
أنفلونزا التجنيس!..	ولاء درويش	429
إشاعة وصدّقها الناس عن التجنيس!	مريم الشروقي	431
كلفة التجنيس	نزيهة سعيد	432
التجنيس... هي الزوجة الثانية	عبدعلي حمزة العصفور	433
التجنيس السياسي في البحرين عود على بدء	منى عباس فضل	432
أزمة المجتمع السني مع المجنسين أم مع ثقافة الخضوع	المحمدي	437
وطني «3» .. حلّ المشكلات الثقيلة بزيادة الحمولة!	لميس ضيف	438